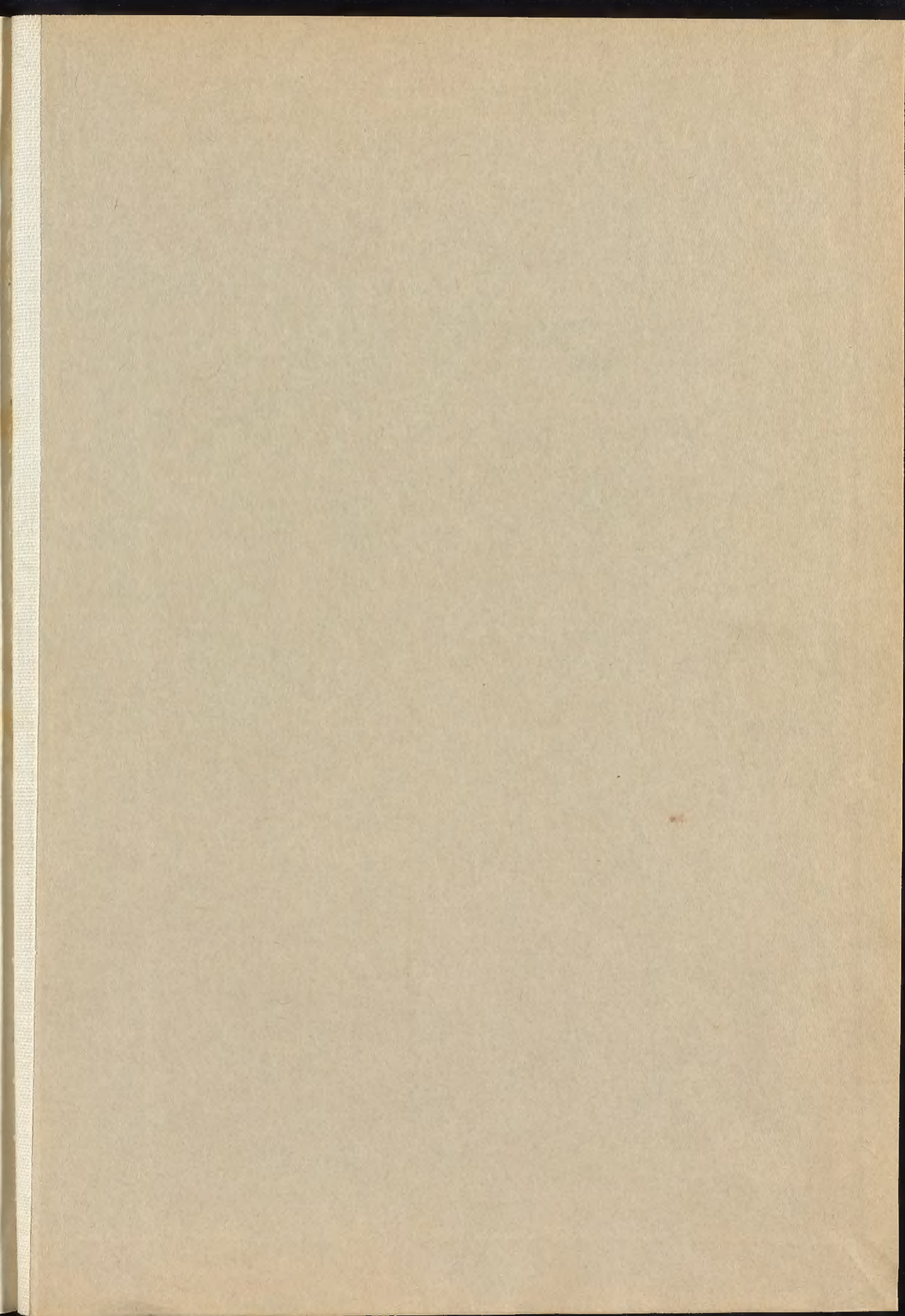


Columbia University
in the City of New York
LIBRARY



Bought from the
Alexander I. Cotheal Fund
for the
Increase of the Library
1896



المغني

تأليف الشيخ الامام العلامة (موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة)
المتوفى سنة ٦٢٠ هـ على مختصر (الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرق)

ويلا_____يه

الشرح الكبير

على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام (شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد
ابن قدامة المقدسي) المتوفى سنة ٦٨٢ هـ كلاهما على مذهب امام الأئمة (أبي عبد الله أحمد بن محمد
ابن حنبل الشيباني) مع بيان خلافة سائر الأئمة وإذليلهم برؤسهم إله عنهم

الجزء الثالث

(تنبيه) وضعنا كتاب المغني في أعلى الصفحات والشرح الكبير في أدناها مفصلاً بينهما بخط عرضي
أشرف على تصحيحهما وعلق عليهما بعض الحواشي المتممة أحاديثهما ومدارك المذاهب

السيد محمد بن شيبان

منشئ مجلته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصيام

الصيام في اللغة الإمساك يقال صام النهار إذا وقف سير الشمس قال الله تعالى إخباراً عن مريم (إني نذرت للرحمن صوماً) أي صمتاً لأنه إمساك عن الكلام وقال الشاعر :

خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت العجاج وأخرى تعلقك اللججا

يعني بالصائمة المسكنة عن الصهيل ، والصوم في الشرع عبارة عن الإمساك عن أشياء مخصوصة في وقت مخصوص يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، وصوم رمضان واجب والأصل في وجوبه الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم - إلى قوله - فمن شهد منكم الشهر فليصمه) . وأما السنة فقول النبي ﷺ « بني الإسلام على خمس » ذكر منها صوم رمضان ، وعن طلحة بن عبيد الله أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ثائر الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله علي من الصيام ؟ قال « شهر رمضان » قال هل علي غيره ؟ قال لا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وبه نستعين

كتاب الصيام

الصيام في اللغة عبارة عن الإمساك يقال صام النهار إذا وقف سير الشمس ، وقال سبحانه وتعالى حكاية عن مريم (إني نذرت للرحمن صوماً) أي إمساكاً عن الكلام وقال الشاعر

خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت العجاج وأخرى تعلقك اللججا

يعني بالصائمة المسكنة عن الصهيل ، وهو في الشرع عبارة عن الإمساك عن أشياء مخصوصة في وقت مخصوص يأتي بيانه إن شاء الله . وصوم رمضان واجب والأصل في وجوبه الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) إلى قوله (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) . وأما السنة فقول النبي ﷺ « بني الإسلام على خمس » ذكر منها صوم رمضان ، وعن طلحة بن عبيد الله أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله علي من الصيام ؟ فقال « شهر رمضان » فقال هل علي غيره ؟ قال « لا ، إلا أن تطوع شيئاً »

الا أن تطوع شيئاً « قال فأخبرني ماذا فرض الله علي من الزكاة ؟ فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الاسلام قال والذي أكرمك لا أنطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً فقال النبي ﷺ « أفلح ان صدق أو دخل الجنة إن صدق » متفق عليها وأجمع المسلمون على وجوب صيام شهر رمضان (فصل) روي عن النبي ﷺ أنه قال « إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة » متفق عليه وروي

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « لا تقولوا جاء رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى » (١) فيتعين حمل هذا على أنه لا يقال ذلك غير مقترن بما يدل على إرادة الشهر لئلا يخالف الأحاديث الصحيحة والمستحب مع ذلك أن يقول شهر رمضان كما قال الله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) واختلف في المعنى الذي لأجله سمي رمضان فروى أنس عن النبي ﷺ أنه قال « إنما سمي رمضان لأنه يحرق الذنوب » (٢) فيحتمل أنه أراد أنه شرع صومه دون غيره ليوافق اسمه معناه ، وقيل هو اسم موضوع لغير معنى كسائر الشهور وقيل غير ذلك

(فصل) والصوم المشروع هو الامساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وروي معنى ذلك عن عمر وابن عباس وبه قال عطاء وعوام أهل العلم (٣) وروي عن علي رضي الله عنه أنه لما صلى الفجر قال الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وعن ابن مسعود نحوه وقال مسروق لم يكونوا يعدون الفجر فجر كم إنما كانوا يعدون الفجر الذي يملأ البيوت والطرق وهذا قول الأعمش

قال فأخبرني ماذا فرض الله علي من الزكاة ؟ فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الاسلام فقال والذي أكرمك لا أنطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ « أفلح ان صدق أو دخل الجنة إن صدق » متفق عليهما ، وأجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان

(فصل) روي عن النبي ﷺ أنه قال « إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة » متفق عليه وروي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « لا تقولوا جاء رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى » فيتعين حمل هذا على أنه لا يقال ذلك غير مقترن بما يدل على إرادة الشهر لئلا يخالف الأحاديث الصحيحة . والمستحب مع ذلك أن تقول شهر رمضان كما قال تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) واختلف في المعنى الذي سمي لأجله رمضان ، فروى أنس عن النبي ﷺ أنه قال « إنما سمي رمضان لأنه يحرق الذنوب » فيحتمل أنه أراد أنه شرع صومه دون غيره ليوافق اسمه معناه ، وقيل هو اسم موضوع لغير معنى كسائر الشهور وقيل غير ذلك

(فصل) والصوم المشروع هو الامساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وروي معنى ذلك عن عمر وابن عباس وبه قال عطاء وعوام أهل العلم ، وروي عن علي رضي الله عنه أنه لما صلى الفجر قال: الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، وعن ابن مسعود نحوه وقال مسروق لم يكونوا يعدون الفجر فجر كم إنما كانوا يعدون الفجر الذي يملأ البيوت والطرق وهذا قول الأعمش

(١) أخرجه ابن

عدي في الكامل

وضعه وهو مخالف

لنص الحديث المتفق

عليه المذكور قبله

ولغيره من الصحاح

كما بينه البخاري في

صحيحه

(٢) وهذا

لا يصح حديثاً وله

وجه في اللغة لان

الرمضاء شدة حر

الشمس ورمضت

الفصال احترقت

اخفافها من الرمضاء

(٣) يعني جمهورهم

ولنا قول الله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) يعني بياض النهار من سواد الليل وهذا يحصل بطولوع الفجر قال ابن عبد البر في قول النبي ﷺ « أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » دليل على أن الخيط الأبيض هو الصباح وأن السحور لا يكون إلا قبل الفجر وهذا إجماع لم يخالف فيه إلا الأعمش وحده فشذ ولم يعرج أحد على قوله ، والنهار الذي يجب صيامه من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، قال هذا قول جماعة علماء المسلمين

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (وإذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوما طلبوا الهلال فإن كانت السماء مصحبة لم يصوموا ذلك اليوم)

وجملة ذلك أنه يستحب للناس ترائي الهلال ليلة الثلاثين من شعبان وتطلبه ليعتاطوا بذلك لصيامهم ويسلموا من الاختلاف ، وقد روى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « احصوا هلال شعبان لرمضان » فإذا رآوه وجب عليهم الصيام إجماعا وإن لم يروه وكانت السماء مصحبة لم يكن لهم صيام ذلك اليوم إلا أن يوافق صوما كانوا يصومونه مثل من عادته صوم يوم وافتطار يوم أو صوم يوم الخميس أو صوم آخر يوم من الشهر وشبه ذلك إذا وافق صومه أو من صام قبل ذلك بأيام فلا بأس بصومه لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « لا يتقدم أحدكم رمضان بصيام يوم أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صياما فليصمه » متفق عليه وقال عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وكره أهل العلم صوم يوم الشك واستقبال رمضان باليوم واليومين لنهي النبي ﷺ عنه وحيكى عن القاسم بن محمد أنه سئل عن صيام آخر

ولنا قول الله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) يعني بياض النهار من سواد الليل وهذا يحصل بطولوع الفجر . قال ابن عبد البر : قول النبي ﷺ « أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » دليل على أن الخيط الأبيض هو الصباح وأن السحور لا يكون إلا قبل الفجر وهذا إجماع لم يخالف فيه إلا الأعمش وحده فشذ ولم يعرج أحد على قوله ، والنهار الذي يجب صيامه من طلوع الفجر إلى غروب الشمس قال هذا قول جماعة علماء المسلمين

﴿مسئلة﴾ قال (ويجب صوم رمضان برؤية الهلال فإن لم ير مع الصبح أكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا ، فإن حال دون منظره غيم أو قتر ليلة الثلاثين وجب صيامه بنية رمضان في ظاهر المذهب وعنه لا يجب وعنه الناس تبع للإمام فإن صام صاموا)

وجملة ذلك أن صوم شهر رمضان يجب بأحد ثلاثة أشياء (أحدها) رؤية هلال رمضان يجب به الصوم إجماعا لقول النبي ﷺ « صوموا لرؤيته وافتروا لرؤيته » متفق عليه (الثاني) كمال شعبان ثلاثين يوما يجب به الصوم لأنه يتيقن به دخول شهر رمضان ولا نعلم فيه خلافا ، ويستحب للناس

يوم من شعبان هل يكره ؟ قال لا الا أن يغيب الهلال واتباع قول رسول الله ﷺ أولى فاما استقبال الشهر بأكثر من يومين فغير مكروه فان مفهوم حديث أبي هريرة أنه غير مكروه لتخصيصه النهي باليوم واليومين وقد روى العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « إذا كان النصف من شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح الا أن أحمد قال ليس هو بمحفوظ قال وسألنا عنه عبد الرحمن بن مهدي فلم يصححه ولم يحدثني به وكان يتوقاه قال أحمد والعلاء ثقة لا ينكر من حديثه الا هذا لانه خلاف ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يصل شعبان برمضان ويحمل هذا الحديث على نفي استحباب الصيام في حق من لم يصم قبل نصف الشهر وحديث عائشة في صلة شعبان برمضان في حق من صام الشهر كله فانه قد جاء ذلك في سياق الخبر فلا تعارض بين الخبرين اذا . وهذا أولى من حملهما على التعارض ورد أحدهما بإصاحبه والله أعلم * وفي كلام الخرقى فيه اختصار وتقديره طلبوا الهلال فان رأوه صاموا وان لم يروه وكانت السماء مصحبة لم يصوموا وخذف بعض الكلام للعلم به اختصارا (فصل) ويستحب لمن رأى الهلال أن يقول ما روى ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ اذا

ترأى الهلال ليلة الثلاثين من شعبان ليحسبوا أصيامهم ويسلموا من الاختلاف . وقد روى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « أحصوا هلال شعبان لرمضان »

(فصل) ويستحب لمن رأى الهلال أن يقول ما روى ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ اذا رأى الهلال قال « الله أكبر ، اللهم أهله علينا بالآمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى ، ربى وربك الله » رواه الاثرم (الثالث) أن يحول دون منظره ليلة الثلاثين من شعبان غم أو قتر فيجب صيامه في ظاهر المذهب ويجزئه إن كان من شهر رمضان اختارها الخرقى وأكثر شيوخ أصحابنا وهو مذهب عمر وابنه وعمر بن العاص وأبي هريرة وأنس ومعاوية وعائشة وأسما ابنتي أبي بكر وبه قال بكر بن عبد الله المزني وأبو عثمان النهدي وابن أبي مريم ومطرف وميمون بن مهران وطاوس ومجاهد وعن أحمد رواية ثانية لا يجب صومه ولا يجزئه عن رمضان إن صامه وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وكثير من أهل العلم لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما » رواه البخاري وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غمي عليكم فاقدروا له ثلاثين » رواه مسلم ، وقد صح أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم الشك وهذا يوم شك ولأن الأصل بقاء شعبان فلا ينتقل بالشك وعنه رواية ثالثة أن الناس تبع للإمام فان صام صاموا وإن أفطر أفطروا وهو قول الحسن وابن سيرين لقول النبي ﷺ « الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والاضحى يوم تضحون » قيل معناه أن الصوم والفطر مع الجماعة ومعظم الناس قال الترمذي حديث حسن غريب

وجه الرواية الأولى ما روى نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ « إنما الشهر تسع وعشرون

رأى الهلال، قال « الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربي وربك الله » رواه الأثرم

فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له » قال نافع كان عبد الله ابن عمر اذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوما بيعت من ينظر له الهلال فان رؤي فذاك وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرا ، وان حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائما ومعنى اقدروا له أي ضيقوا له من قوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه) أي ضيق عليه وقوله (يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) والتضييق له أن يجعل شعبان تسعة وعشرون يوما ، وقد فسر ابن عمر بفعله وهو راويه وأعلم بمعناه فيجب الرجوع الى تفسيره كما رجع اليه في تفسير التفريق في خيار المتبايعين ولأنه شك في أحد طرفي الشهر لم يظهر فيه أنه من غير رمضان فوجب الصوم كالطرف الآخر ، قال علي وأبو هريرة وعائشة : لأن أصوم يوما من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوما من رمضان ، ولأن الصوم محتاط له ولذلك وجب الصوم بخبر واحد ولم يفطروا إلا بشهادة اثنين . فأما خبر أبي هريرة الذي احتجوا به فانه يرويه محمد بن زياد وقد خالفه سعيد بن المسيب فرواه عن أبي هريرة « فان غم عليكم فصوموا ثلاثين » وروايته أولى لأماته واشتهار ثقته وعدالته وموافقة لرأي أبي هريرة ومذهبه ولخبر ابن عمر الذي رويناه ويمكن جملة على ما اذا غم في طرفي الشهر ورواية ابن عمر « فاقدروا له ثلاثين » مخالفة للرواية الصحيحة المتفق عليها والمذهب ابن عمر ، ورواية النهي عن صوم يوم الشك محمول على حال الصحو جمعاً بينه وبين ما ذكرنا

﴿ مسألة ﴾ (واذا رأى الهلال نهراً قبل الزوال أو بعده فهو لليلة المقبلة)

المشهور عن أحمد ان الهلال اذا رؤي نهراً قبل الزوال أو بعده وكان ذلك في آخر رمضان لم يفطروا برؤيته وهذا قول عمر وابن مسعود وابن عمر وأنس والاوزاعي ومالك والليث وأبي حنيفة والشافعي وإسحق ، وحكي عن أحمد انه إن رؤي قبل الزوال فهو الماضية وإن كان بعده فهو لليلة المقبلة ، وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه رواه عنه سعيد بن جابر قال الثوري وأبو يوسف لأن النبي ﷺ قال « صوموا الرؤيته وافطروا الرؤيته » وقد رآوه فيجب الصوم والفطر ولأن ما قبل الزوال أقرب الى الماضية ولنا ما روى أبو وائل قال جاءنا كتاب عمر ونحن بخانقين ان الالهة بعضها أقرب من بعض فاذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا حتى تمسوا أو يشهد رجلان انهما رآياه بالامس عشية ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، وخبرهم محمول على ما اذا رؤي عشية بدليل ما لو رؤي بعد الزوال ، ثم ان الخبر انما يقتضي الصوم والفطر من الغد بدليل ما لو رآه عشية ، فأما ان كانت الرؤية في أول رمضان فالصحيح أيضاً انها لليلة المقبلة وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وعن أحمد رواية أخرى انه لماضية ، فعلى هذا يلزم قضاء ذلك اليوم وامساك بقيته احتياطاً للعبادة لأن ما كان لليلة المقبلة في آخره فهو لها في أوله كما لو رؤي بعد العصر

(فصل) وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم جميع البلاد الصوم وهذا قول الليث وبعض أصحاب الشافعي وقال بعضهم إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها كبغداد والبصرة لزم أهلها الصوم برؤية الهلال في أحدهما وإن كان بينهما بلد كالعراق والحجاز والشام فلكل أهل بلد رؤيتهم وروي عن عكرمة أنه قال لكل أهل بلد رؤيتهم وهو مذهب القاسم وسالم وإسحاق لما روى كريب قال قدمت الشام واستهل علي هلال رمضان وأنا بالشام فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال؟ قلت رأيته ليلة الجمعة فقال أنت رأيته ليلة الجمعة؟ قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكن رأيته ليلة السبت فلا يزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه، فقلت ألا تكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال لا هكذا أمرنا رسول الله ﷺ قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح غريب ورواه مسلم أيضاً

ولنا قول الله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وقول النبي ﷺ للأعرابي لما قال له: الله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة؟ قال « نعم » وقوله للآخر لما قال له ماذا فرض الله علي من الصوم؟ قال « شهر رمضان » وأجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان وقد ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان بشهادة الثقات فوجب صومه على جميع المسلمين ولأن شهر رمضان مابين الهلايين، وقد ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الأحكام من حلول الدين ووقوع الطلاق والعتاق ووجوب

﴿مسئلة﴾ (وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم)

هذا قول الليث وبعض أصحاب الشافعي، وقال بعضهم إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها كبغداد والبصرة لزم أهلها الصوم برؤية الهلال في أحدهما، وإن كان بينهما بعد كالحجاز والعراق والشام فلكل أهل بلد رؤيتهم، وروي عن عكرمة أنه قال لكل أهل بلد رؤيتهم وهو مذهب القاسم وسالم وإسحاق لما روى كريب قال قدمت الشام واستهل علي هلال رمضان وأنا بالشام فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال؟ فقلت رأيته ليلة الجمعة، فقال أنت رأيته ليلة الجمعة؟ فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية. فقال لكن رأيته ليلة السبت فلا يزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه. فقلت ألا تكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ ورواه مسلم

ولنا قول الله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وقول النبي ﷺ للأعرابي لما قال له: الله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة؟ قال نعم. وأجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان وقد ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان بشهادة الثقات فوجب صومه على جميع المسلمين ولأن شهر رمضان مابين الهلايين وقد ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الأحكام من حلول الدين ووقوع الطلاق والعتاق ووجوب

الندور وغير ذلك من الاحكام فيجب صيامه بالنص والاجماع ولأن البيئنة العادلة شهدت برؤية الهلال فيجب الصوم كما لو تقاربت البلدان فاما حديث كريب فانما دل على أنهم لا يفطرون بقول كريب وحده ونحن نقول به وانما محل الخلاف وجوب قضاء اليوم الاول وانس هو في الحديث فان قيل فقد قلتم إن الناس إذا صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوما ولم يروا الهلال أفطروا في أحد الوجهين قلنا الجواب عن هذا من وجهين (أحدهما) أننا إنما قلنا يفطرون إذا صاموا بشهادته فيكون فطرهم مبنياً على صومهم بشهادته وههنا لم يصوموا بقوله فلم يوجد ما يجوز بناء الفطر عليه (الثاني) أن الحديث دل على صحة الوجه الآخر

﴿مسئلة﴾ قال (وان حال دون منظره غيم أو قتر وجب صيامه وقد أجزأ إذا كان من شهر رمضان)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في هذه المسئلة فروي عنه مثل ما نقل الخرقى اختارها أكثر شيوخ أصحابنا وهو مذهب عمر وابنه وعمر بن العاص وأبي هريرة وأنس ومعاوية وعائشة وأسماء ابنتي أبي بكر وبه قال بكر بن عبد الله وأبو عثمان النهدي وابن أبي مريم ومطرف وميمون بن مهران وطاوس ومجاهد وروى عنه أن الناس تبع للامام فان صام صاموا وان أفطر أفطروا وهذا قول الحسن وابن سيرين لقول النبي ﷺ «الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والاضحى يوم تضحون» قيل معناه أن الصوم والفطر مع الجماعة ومعظم الناس قال الترمذي هذا حديث حسن غريب وعن

الندور وغير ذلك من الاحكام فيجب صيامه بالنص والاجماع ولأن البيئنة العادلة شهدت برؤية الهلال فيجب الصوم كما لو تقاربت البلدان . فاما حديث كريب فانما دل على أنهم لا يفطرون بقول كريب وحده ونحن نقول به وانما محل الخلاف وجوب قضاء اليوم الاول وليس هو في الحديث فان قيل فقد قلتم إن الناس إذا صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوما أفطروا في أحد الوجهين قلنا الجواب عنه من وجهين: أحدهما أننا إنما قلنا يفطرون إذا صاموا بشهادته فيكون فطرهم مبنياً على صومهم بشهادته وهاهنا لم يصوموا بقوله فلم يوجد ما يجوز بناء الفطر عليه . الثاني ان الحديث دل على صحة الوجه الآخر ﴿مسئلة﴾ (ويقبل في هلال رمضان قول عدل واحد ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان)

المشهور عن أحمد انه يقبل في هلال رمضان قول عدل واحد ويلزم الناس الصوم بقوله وهو قول عمر وعلي وابن عمر وابن المبارك والشافعي في الصحيح عنه . وروى عن أحمد انه قال اثنين أعجب إلي . وقال أبو بكر إن رآه وحده ثم قدم المصر صام الناس بقوله على ما روي في الحديث . وإن كان الواحد في جماعة الناس فذكر انه رآه دونهم لم يقبل إلا قول اثنين لأنهم يعاينون ما عين وروى عن عثمان رضي الله عنه لا يقبل إلا شهادة اثنين وهو قول مالك والليث والاوزاعي وإسحق

أحمد رواية ثالثة لا يجب صومه ولا يجوزته عن رمضان ان صامه وهو قول أكثر أهل العلم منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي ومن تبعهم لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ «صوموا لرؤيته وافطروا لما روى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب انه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه فقال إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وإنهم حدثوني ان رسول الله ﷺ قال «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانسكوا لها» فان غم عليكم فأتوا ثلاثين وإن شهد شاهدان ذوا عدل فصوموا وافطروا» رواه النسائي ولأن هذه شهادة على رؤية الهلال أشبهت الشهادة على هلال شوال، وقال أبو حنيفة في الغيم كقولنا وفي الصحو لا يقبل إلا الاستفاضة لانه لا يجوز أن ينظر الجماعة الى مطلع الهلال وأبصارهم والموانع متنفية فيراه واحد دون الباقيين

ولما روى ابن عباس قال : جاء أعرابي الى النبي ﷺ فقال رأيت الهلال قال «أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ؟» قال نعم . قال «يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً» رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، وروى ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ إني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود ولانه خبر عن وقت الفريضة فيما طريقه المشاهدة فقبل فيه قول واحد كالخبر بدخول وقت الصلاة ولانه خبر ديني يشترك فيه الخبر والخبر فقبل من عدل واحد كالرواية وخبرهم انما يدل بمفهومه وخبرنا يدل بمنطوقه وهو أشهر منه فيجب تقديمه ، ويفارق الخبر عن هلال شوال فانه خروج من العبادة وهذا دخول فيها ويتهم في هلال شوال بخلاف مسئلتنا وما ذكره أبو بكر وأبو حنيفة لا يصح لانه يجوز انفراد الواحد به مع لطافة المرئي وبعده (١) ويجوز أن يختلف معرفتهم بالمطلع ومواضع قصدهم وحدة نظرهم ولهذا لو حكم حاكم بشهادة واحد جاز ولو شهد شاهدان وجب قبول شهادتهما عند أبي بكر ولو كان ممتنعاً على مآلوه لم يصح فيه حكم حاكم ولا ثبت بشهادة اثنين ، ومن منع ثبوته بشهادة اثنين رد عليه الخبر الاول وقياسه على سائر الحقوق وسائر الشهور ، ولو ان جماعة في محفل وشهد منهم اثنان على رجل انه طلق زوجته أو أعتق عبده قبلت شهادتهما «ولو ان اثنين من أهل الجمعة شهدا على الخطيب انه قال على المنبر في الخطبة شيئاً لم يشهد به غيرهما لقبلت شهادتهما ، وكذلك لو شهدا عليه بفعل وان غيرهما يشاركما في سلامة السمع وصحة البصر كذا هاهنا

﴿فصل﴾ وان أخبره برؤية الهلال من يثق بقوله لزمه الصوم وان لم يثبت ذلك عند الحاكم لانه خبر بوقت العبادة يشترك فيه الخبر والخبر أشبه الخبر عن رسول الله ﷺ والخبر عن دخول وقت الصلاة ذكره ابن عقيل «ومقتضى هذا انه يلزمه قبول خبره وإن رده الحاكم لان رد الحاكم يجوز أن يكون لعدم علمه بحال الخبر ، ولا يتعين ذلك في عدم العدالة وقد يجمل الحاكم عدالة من يعلم غيره عدالته

(١) لكن العبرة

برؤية معتدل البصر
لا بالحديد النادر

لرؤيته فان غمي عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين» رواه البخاري، وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدرُوا له ثلاثين» رواه مسلم وقد صح أن النبي ﷺ نهى عن

(فصل) فان كان الخبر امرأة فقياس المذهب قبول قولها وهو قول أبي حنيفة وأحد الوجهين لاصحاب الشافعي لانه خبر ديني أشبه الرواية والخبر عن القبلة ودخول وقت الصلاة ويحتمل أن لا يقبل فيه قول امرأة كلال شوال

(فصل) فأما هلال شوال وغيره من الشهور فلا يقبل فيه الا شهادة عدلين في قول الجميع إلا أبا ثور فانه قال يقبل في هلال شوال قول واحد لانه أحد طرفي شهر رمضان أشبه الاول ولانه خبر يستوي فيه الخبر والخبر أشبه الرواية وأخبار الديانات .

ولنا خبر عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه أجاز شهادة رجل واحد على رؤية الهلال وكان لا يميز على شهادة الافطار الا شهادة رجلين ولانها شهادة على هلال لا يدخل بها في العبادة أشبه سائر الشهور وهذا يفارق الخبر لان الخبر يقبل فيه قول الخبر مع وجود الخبر عنه وفلان عن فلان وهذا لا يقبل فيه ذلك فافترقا

(فصل) ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا شهادة النساء المنفردات وان كثرن وكذلك سائر الشهور لانه مما يطلم عليه الرجال وليس بمال ولا يقصد به المال أشبه القصاص وكان القياس يقتضي مثل ذلك في رمضان لكن تركناه احتياطا للعبادة والله أعلم .

(مسألة) (وإذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال أفطروا) وجها واحدا لان الشهر لا يزيد على ثلاثين ولحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب

(مسألة) (وان صاموا بشهادة واحد فلم يروا الهلال فعلى وجهين)

(أحدهما) لا يفطرون لقوله عليه السلام « وان شهد اثنان فصوموا وافطروا » ولانه فطر فلم يميز ان يستند الى شهادة واحد كالمشهد بهلال شوال (والثاني) يفطرون وهو منصوص الشافعي وحكي عن أبي حنيفة لان الصوم اذا وجب وجب الفطر لاستكمال العدة لا بالشهادة وقد ثبت تبعامالا ثبت أصلا بدليل أن النسب لا يثبت بشهادة النساء وتثبت بها الولاد ويثبت النسب تبعامالا كذا هاهنا

(مسألة) (فان صاموا لاجل الغيم لم يفطروا) وجها واحدا لان الصوم إنما كان على وجه الاحتياط فلا يجوز الخروج منه للاحتياط أيضا

(مسألة) (ومن رأى هلال رمضان وحده وردت شهادته لزمه الصوم)

هذا المشهور في المذهب وسواء كان عدلا أو فاسقا شهد عند الحاكم أو لم يشهد قبلت شهادته أو ردت « وهذا قول مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ، وقال اسحاق وعطاء لا يصوم وروى حنبل عن أحمد لا يصوم الا في جماعة الناس » وروي نحوه عن الحسن وابن سيرين

صوم يوم الشك متفق عليه وهذا يوم شك ولأن الأصل بقاء شعبان فلا ينتقل عنه بالشك ولنا ما روى نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ «إنما الشهر تسع وعشرون»^(١) فلا تصوموا

(١) قيل إن المراد

هنا شهر بعينه وقيل
أن يكون ٢٩ كما في
رواية أخرى لام
سامة وهو الموافق
لحديث «الشهر هكذا
وهكذا» وعقد ٢٩
و٣٠ وهو الموافق
لواقع

لأنه يوم محكوم به من شعبان فاشبه التاسع والعشرين
ولنا أنه يتيقن أنه من رمضان فلزمه صومه كما لو حكم به الحاكم وكونه محكوماً به من شعبان ظاهر
في حق غيره ، وأما في الباطن فهو يعلم أنه من رمضان فلزمه صيامه كالعدل
﴿مسألة﴾ (وان رأى هلال شوال وحده لم يفطر)
روي ذلك عن مالك والليث وقال الشافعي يحل له أن يأكل بحيث لا يراه أحد لأنه تيقنه من
شوال فجاز له الأكل كما لو قامت به بيئته

ولنا ما روى أبو رجاء عن أبي قلابة أن رجلين قدما المدينة وقد رأيا الهلال وقد أصبح الناس
صياماً فاتيا عمر فذكرا ذلك له فقال لاحدهما أصائم أنت؟ قال بل مفطر قال ما حملك على هذا؟
قال لم أكن لا صوم وقد رأيت الهلال وقال للآخر قال إني صائم قال ما حملك على هذا؟ قال لم أكن لا فطر
والناس صيام فقال للذي افطر لولا مكان هذا لا وجعت رأسك ثم نودي في الناس أن اخرجوا
أخرجه سعيد عن ابن عيينة عن أيوب عن أبي رجاء وإنما أراد ضربه لافطاره برؤيته وحده ودفع
عنه الضرب لكمال الشهادة به وبصاحبه ولو جاز له الفطر لما أنكر عليه ولا توعده وقالت عائشة
إنما يفطر يوم الفطر الامام وجماعة المسلمين ولم يعرف لها مخالف في عصرهما فكان اجماعاً ولا أنه
محكوم به من رمضان أشبه اليوم الذي قبله وفارق ما إذا ثبت بيئته لأنه محكوم به من شوال بخلاف
هذا . قولهم إنه يتيقن أنه من شوال ممنوع فانه يحتمل أن يكون خيل اليه ذلك فرأى شيئاً أو شعرة
من حاجبه ظنها هلالاً ولم تكن

(فصل) فإن رآه اثنان فلم يشهدا عند الحاكم جاز لمن سمع شهادتهما الفطر إذا عرف عدالتهما وكل
واحد منهما أن يفطر بقولهما إذا عرف عدالة الآخر لقول النبي ﷺ «إذا شهدا اثنان فصوموا وافطروا»
وان شهدا عند الحاكم فرد شهادتهما لجهله بهما فلم يعلم عدالتهما الفطر لأن رد الحاكم هاهنا ليس بحكم
منه وإنما هو توقف لعدم علمه فهو كالوقوف عن الحكم انتظاراً للبيئته . ولهذا لو ثبتت عدالتهما بعد
ذلك حكم بهما وان لم يعرف أحدهما عدالة صاحبه لم يجز له الفطر إلا أن يحكم بذلك الحاكم لأنه يكون
مفطراً برؤيته وحده

﴿مسألة﴾ (وان اشتبهت الاشهر على الاسير تحرى وصام فان واثق الشهر أو ما بعده أجزأه
وان وافق قبله لم يجزه)

إذا كان الاسير محبوساً أو مطموراً أو في بعض النواحي النائية عن الأمصار لا يمكنه تعرف
الاشهر بالخبر فاشتبهت عليه الاشهر فانه يتحرى ويجتهد فاذا غلب على ظنه عن امارة تقوم في نفسه

حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له « قال نافع كان ابن عمر اذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوما بعث من ينظر له الهلال فان رأى فذاك وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب

دخول شهر رمضان صامه ولا يخلو من أربعة أحوال (أحدها) أن لا ينكشف له الحال فيصبح صومه ويجزئه لانه أدى فرضه باجتهاده فجزأه كما لو صلى في يوم الغيم بالاجتهاد

(الثاني) أن ينكشف أنه وافق الشهر أو ما بعده فيجزئه في قول عامة العلماء وحكي عن الحسن ابن صالح أنه لا يجزئه في الحالتين لانه صامه على الشك فلم يجزئه كما لو صام يوم الشك فبان من رمضان والاول أولى لانه أدى فرضه بالاجتهاد في محله فاذا أصاب أو لم يعلم الحال أجزأه كالقبلة اذا اشتبهت أو الصلاة في يوم الغيم اذا اشتبه وقتها وفارق يوم الشك فانه ليس بمحل للاجتهاد فان الشرع أمر بصومه عند أماره عينها فما لم توجد لم يجز الصوم

(الحال الثالث) وافق قبل الشهر فلا يجزئه في قول عامة الفقهاء ، وقال بعض الشافعية يجزئه في أحد القولين كما لو اشتبه يوم عرفة فوقفوا قبله ، ولنا أنه أتى بالعبادة قبل وقتها فلم يجزئه كالصلاة في يوم الغيم « وأما الحج فلا نسلمه الا فيما اذا أخطأ الناس كلهم اعظم المشقة وان وقع ذلك لبعضهم لم يجزهم ولأن ذلك لا يؤمن مثله في القضاء بخلاف الصوم .

(الحال الرابع) أن يوافق بعضه رمضان دون بعض فما وافق رمضان أو بعده أجزأه وما وافق قبله لم يجزئه

(فصل) وإذا وافق صومه بعد الشهر اعتبر أن يكون ماصامه بعدد أيام شهره الذي فاته سواء وافق ما بين الهلالين أو لم يوافق وسواء كان الشهران تامين أو ناقصين ولا يجزئه أقل من ذلك وقال القاضي ظاهر كلام الخرقي أنه إذا وافق شهر آيين هلالين أجزأه سواء كان الشهران تامين أو ناقصين أو أحدهما تاما والآخر ناقصا وليس بصحيح فان الله تعالى قال (فعدة من أيام أخر) ولانه فاته شهر رمضان فوجب أن يكون صيامه بعدد ما فاته كالمرضى والمسافر وليس في كلام الخرقي تعرض لهذا التفصيل فلا يجوز حمل كلامه على ما يخالف الكتاب والصواب ، فان قيل اليس اذا نذر صوم شهر يجزئه ما بين الهلالين ؟ قلنا الاطلاق يشمل على ما تناوله الاسم والاسم يتناول ما بين الهلالين وهنا يجب قضاء ما ترك فيجب أن يراعى فيه عدة المتروك كما أن من نذر صلاة أجزأه ركعتان ولو ترك صلاة وجب قضاؤها بعدد ركعاتها كذلك هاهنا الواجب بعدد ما فاته من الايام سواء كان ماصامه بين هلالين أو بين شهرين فان دخل في صيامه يوم عيد لم يعتد به وان وافق أيام التشريق فهل يعتد بها ؟ على روايتين بناء على صحة صومها عن الغرض

(فصل) فان لم يغلب على ظن الاسير دخول رمضان فصام لم يجزه وان وافق الشهر لانه صامه

ولا قتر أصبح مفطر أو أن حال دون منظره سبحانه أو قتر أصبح صائماً رواه أبو داود ومعنى اقدروا له أي ضيقوا له العدد من قوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه) أي ضيق عليه وقوله (ييسر الرزق لمن يشاء ويقدر) والتضييق له أن

على الشك فلم يجزئه كما لو نوى ليلة الشك أن كان غداً من رمضان فهو فرضي وإن غلب على ظنه من غير أمانة فقال القاضي عليه الصيام ويقضي إذا عرف الشهر كالذي خفيت عليه دلائل القبلة فصلي على حسب حاله فإنه يعيد وذكر أبو بكر فيمن خفيت عليه دلائل القبلة هل يعيد على وجهين كذلك يخرج على قوله هاهنا وظاهر كلام الحرق أنه يتحرى فتى غلب على ظنه دخول الشهر صح صومه وإن لم يبن على دليل لأنه ليس في وسعه معرفة الدليل (ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها)

(فصل) وإذا صام تطوعاً فوافق شهر رمضان لم يجزئه نص عليه أحمد وبه قال الشافعي وقال أصحاب الرأي يجزئه وهو مبني على وجوب تعيين النية لرمضان وسنذكره إن شاء الله تعالى
﴿مسألة﴾ (ولا يجب الصوم إلا على المسلم البالغ العاقل القادر على الصوم ولا يجب على كافر ولا مجنون ولا صبي)

يجب الصوم على من وجدت فيه هذه الشروط بغير خلاف لما ذكرنا من الأدلة ولا يجب على كافر أصلياً كان أو مرتداً في الصحيح من المذهب لأنه عبادة لا تصح منه في حال كفره ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم لقوله تعالى (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وفيه رواية أخرى أن القضاء يجب على المرتد إذا أسلم وهو مذهب الشافعي لأنه قد اعتقد وجوبها عليه بخلاف الكافر الأصلي فعلى هذا يجب عليه في حال رده لعموم الأدلة وسنذكر ذلك في باب المرتد إن شاء الله تعالى ولا يجب على مجنون لقوله ﷺ «رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفق» ولا يصح منه لأنه غير عاقل أشبه الطفل

﴿فصل﴾ فأما الصبي العاقل الذي يطبق الصوم فيصح منه ولا يجب عليه حتى يبلغ وكذلك الجارية نص عليه أحمد وهذا قول أكثر أهل العلم، وذهب بعض أصحابه إلى أنه يجب على الغلام الذي يطيقه إذا بلغ عشرًا لما روى ابن جريج عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليبة قال قال رسول الله ﷺ «إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر رمضان» ولأنها عبادة بدنية أشبهت الصلاة، والمذهب الأول قال القاضي المذهب عندي رواية واحدة أن الصلاة والصوم لا تجب حتى يبلغ، وما قاله أحمد فيمن ترك الصلاة يقضيها نَحْمَلُهُ على الاستحباب لما ذكرنا من الحديث ولأنها عبادة فلم تجب على الصبي كاللحج وحديثهم مرسل ويمكن حمله على الاستحباب وسماه واجبا تأكيداً كقوله عليه السلام «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم» وفي ذلك جمع بين الحديثين فكان أولى، وما قاسوا عليه ممنوع

(١) الجمهور فسروا
القدر له بالتقدير لا
بالتضييق وفعل ابن
عمر للاحتياط فهو
اجتهاد مخالف
لحديث اكمل العدة
ثلاثين يوماً

﴿مسئلة﴾ (ويؤمر به اذا أطاقه ويضرب عليه ليعتاده)

يجب على الولي أمر الصبي بالصيام اذا أطاقه ويضرب به عليه ليتمرن عليه ويعتاده لما ذكرنا في
الصلاة ، ومن ذهب الي أنه يؤمر بالصيام اذا أطاقه عطا ، والحسن وابن سيرين والزهري وقتادة
والشافعي وقال الاوزاعي اذا أطاق صيام ثلاثة أيام تباعاً لا يجر فيهن ولا يضعف حمل صوم شهر
رمضان ، وقال الخري اذا كانت للغلام عشر سنين وأطاق الصيام أخذ به ، وقال إسحاق اذا بلغ
اثنتي عشرة أحب أن يكلف الصوم للعادة . قال شيخنا رحمه الله واعتباره بالعشر أولى لان النبي
ﷺ أمر بالضرب على الصلاة عندها ، واعتبار الصوم بالصلاة أحسن لقرب احدهما من
الأخرى في كونهما عبادتين بدنيتين من أركان الاسلام إلا أن الصوم أشق فاعتبرت له الطاقة لانه
قد يطبق الصلاة من لا يطبق الصيام

﴿مسئلة﴾ (واذا قامت البينة بالرؤية في أثناء النهار لزهم الامساك والقضاء)

وهذا قول عامة أهل العلم ، وروي عن عطاء انه لا يجب عليه الامساك . قال ابن عبد البر لانعلم
أحدأ قاله غير عطاء ، وذكر أبو الخطاب ذلك رواية عن أحمد قياساً على المسافر اذا قدم . قال
شيخنا رحمه الله ولم نعلم أحدأ ذكرها غيره وأظن هذا غلطاً فان أحمد نص على ايجاب الكفارة على
من وطئ ثم كفر ثم عاد فوطئ في يومه لان حرمة الصوم لم تذهب ، فاذا أوجب الكفارة على غير
الصائم لحرمة اليوم فكيف يبيح الأكل ، ولا يصح قياس هذا على المسافر اذا قدم وهو مفطر
وأشباهه لانه كان له الفطر ظاهراً وباطناً وهذا لم يكن له الفطر في الباطن مباحاً أشبه من أكل يظن
ان الفجر لم يطلع وكان قد طام

﴿فصل﴾ وكل من أفطر والصوم يجب عليه كالمفطر لغير عذر ، ومن ظن ان الفجر لم يطلع
وقد طلع ، أو ان الشمس قد غابت ولم تغب ، والناسي للنية ونحوهم - يلزمهم الامساك بغير خلاف
بينهم إلا انه يخرج على قول عطاء في المعذور في الفطر اباحة فطر بقية يومه كالمسئلة قبلها ، وهو
قول شاذ لم يعرج عليه العلماء

﴿مسئلة﴾ (وان بلغ صبي أو أسلم كافر أو أفاق مجنون فكذلك وعنه لا يلزمهم شيء)

اذا بلغ الصبي في أثناء النهار وهو مفطر أو أفاق المجنون أو أسلم الكافر لزهم الامساك في إحدى
الروايتين . وهذا قول أبي حنيفة والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والعمري لانه معنى لو وجد
قبل الفجر أوجب الصيام فاذا طرأ أوجب الامساك كقيام البينة بالرؤية . والثانية لا يلزمهم الامساك
واليه ذهب مالك والشافعي ، وروي عن ابن مسعود انه قال: من أكل أول النهار فأكله آخره لانه

(المغني والشرح الكبير) ما يجب على الكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ والحائض إذا طهرت ١٥

قال لرجل « هل صمت من سرر شعبان شيئاً ؟ » قال لا وفي لفظ « أصمت من سرر هذا الشهر شيئاً ؟ » قال لا قال « فإذا أفطرت فصم ومين » متفق عليه وسر الشهر آخره ليال يستمر الهلال فلا يظهر ولا نهشك في

أبيح له الفطر أول النهار ظاهر آ وباطنا فإذا أفطر كان له استدامة الفطر كما لو دام العذر ، وهل يجب عليهم القضاء ؟ فيه روايتان : أحدها يجب لانهم أدر كوا بعض وقت العبادة فلزمهم القضاء كما لو أدر كوا بعض وقت الصلاة وهذا قول إسحاق في الكافر إذا أسلم . والثانية لا يلزمهم وهو قول مالك وأبي ثور وابن المنذر في الكافر إذا أسلم والاول ظاهر المذهب لانهم لم يدر كوا وقتا يمكنهم التلبس بالعبادة فيه أشبه ما لو زال عذرهم بعد خروج الوقت

(١) يعني إذا

أسلم كما يعلم من السياق

﴿ فصل ﴾ ويجب على الكافر ^(١) صوم ما يستقبل من الشهر بغير خلاف ولا يجب قضاء مامضى في قول عامة أهل العلم ، وقال عطاء عليه القضاء وعن الحسن كالمذهبيين . ولنا انها عبادة انقضت في حال كفره فلم يجب قضاؤها كالرمضان الماضي

﴿ مسألة ﴾ (وان بلغ الصبي صائماً أتم ولا قضاء عليه عند القاضي وعند أبي الخطاب عليه القضاء) إذا نوى الصبي الصوم من الليل فبلغ في أثناء النهار بالاحتلام أو السن أتم صومه ولا قضاء عليه قاله القاضي لانه نوى الصوم من الليل فأجزأته كالبالغ ، ولا يتمتع أن يكون أول الصوم نفلاً وباقية فرضاً كما لو شرع في صوم تطوعاً ثم نذر أمامه . واختار أبو الخطاب وجوب القضاء عليه لانه عبادة بدنية بلغ في أثناءها بدمضى بعض أركانها فلزمته أعادتها كالصلاة والحج إذا بلغ بعد الوقوف يحقق ذلك انه يبلوغه يلزمه صوم جميعه والماضي قبل بلوغه نقل فلم يحز عن الفرض ، ولهذا لو نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم والناذر صائم لزمه القضاء

﴿ فصل ﴾ فأما مامضى من الشهر قبل بلوغه فلا يجب عليه قضاؤه سواء كان صامه أو لا في قول عامة أهل العلم . وقال الاوزاعي يقضيه إن كان أفطره وهو مطيق لصيامه . ولنا انه زمن مضى في حال صباه فلم يلزمه قضاء الصوم فيه كما لو بلغ بعد انسلاخ رمضان

﴿ مسألة ﴾ (وإن طهرت حائض أو نفساء أو قدم المسافر مفطراً فعليهم القضاء وفي الامساك روايتان) أما وجوب القضاء عليهم فلا خلاف فيه لقول الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) والتقدير فافطر ولقول عائشة كتنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم متفق عليه ، وكذلك الحكم في المريض إذا صح في أثناء النهار وكان مفطراً وفي وجوب الامساك عليهم روايتان ذكرنا وجههما . والاختلاف في ذلك في مسألة الصبي والكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق فكذلك الحكم في هؤلاء

﴿ مسألة ﴾ (ومن عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أفطر وأطعم عن كل يوم مسكيناً) الشيخ الكبير والعجوز إذا كان الصوم يجهدهما وبشق عليهما مشقة شديدة فلهما أن يفطرا ويطعما

أحد طرفي الشهر لم يظهر فيه أنه من غير رمضان فوجب الصوم كالطرف الآخر قال علي وأبو هريرة وعائشة: لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان ولأن الصوم يحتاط له ولذلك وجب الصوم

لكل يوم مسكينا وهذا قول علي وابن عباس وأبي هريرة وأنس رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن جبير وطاوس وأبو حنيفة والثوري والاوزاعي . وقال مالك لا يجب عليه شيء لأنه ترك الصوم لعجزه فلم يجب فدية كما لو تركه لمرض اتصل به الموت وللشافعي قولان كالذهيين

ولنا الآية . قال ابن عباس في تفسيرها نزلت رخصة للشيخ الكبير ولأن الأداء صوم واجب فجاز أن يسقط إلى الكفارة كالقضاء ، وأما المريض فإن كان لا يرجى برؤه فهو كمستلثنا ، وإن كان يرجى برؤه فأنما لم يجب عليه الاطعام لأن ذلك يؤدي إلى أن يجب على الميت ابتداءً بخلاف مستلثنا فإن وجوب الاطعام يستند إلى حال الحياة والشيخ المهم له ذمة صحيحة ، فإن كان عاجزاً عن الاطعام فلا شيء عليه ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها . والمريض الذي لا يرجى برؤه حكمه حكم الشيخ فيما ذكرنا ، وذكر السامري أنها تبقى في ذمته ولا تسقط كسائر الديون . وكذلك قال فيما يجب على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على ولديهما أنه لا يسقط الاطعام عنهما بالعجز عنه لأنه في معناه

﴿ فصل ﴾ قال أحمد رحمه الله فيمن به شهوة الجماعة غالبية لا يملك نفسه ويخاف أن تنشق أنثياه « يطعم » أباح له الفطر لأنه يخاف على نفسه فهو كالمرضى ، ومن يخاف على نفسه الهلاك لعطش أو نحوه أوجب الاطعام بدلا من الصيام ، وهذا محمول من كلامه على من لا يرجو إمكان القضاء ، فإن رجي ذلك فلا فدية عليه . والواجب انتظار القضاء وفعله إذا قدر عليه لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) وإنما بصر إلى الفدية عند اليأس من القضاء ، فإن أطعم مع إياسه ثم قدر على القضاء احتل أن لا يلزمه لأن ذمته قد برئت بأداء الفدية الواجبة عليه فلم تعد إلى الشغل كالعضوب إذا اقام من يحج عنه ثم عوفي ، واحتل أن يلزمه القضاء لأن الاطعام بدل إياس ، وقد بينا ذهاب الإياس فأشبه من اعتدت بالشهوة عند اليأس من الحيض فيما إذا ارتفع حيضها لا تدري مارفعه ثم حاضت

﴿ مسألة ﴾ (والمريض إذا خاف الضرر والمسافر استحب لهما الفطر ، فإن صامما أجزأهما)

أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الجملة . والاصل فيه قول الله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) والمرض المبيح للفطر هو الذي يزيد بالصوم أو يخشى تباطؤ برئه . قيل لا أحد متى يفطر المريض ؟ قال إذا لم يستطع . قيل مثل الحمى ؟ قال وأي مرض أشد من الحمى . وحكي عن بعض السلف أنه أباح الفطر بكل مرض حتى من وجع الأصبع والضررس لعموم الآية ولأن المسافر يباح له الفطر من غير حاجة إليه فكذلك المريض ولنا أنه شاهد للشهر لا يؤذيه الصوم فلزمه كالصحيح . والآية مخصوصة في المسافر والمريض

بخبز واحد ولم يفطر الا بشهادة اثنين فأما خبر أبي هريرة الذي احتجوا به فانه يرويه محمد بن زياد جميعاً بدليل ان المسافرين لا يباح له الفطر في السفر القصير والفرق بين المسافر والمريض ان السفر اعتبرت فيه المظنة وهو السفر الطويل حيث لم يمكن اعتبار الحكمة بنفسها ، فان قليل المشقة لا يبيح وكثيرها لا ضابط له في نفسه فاعتبرت بمظنتها وهو السفر الطويل فدار الحكم مع المظنة وجوداً وعدمها والمرض لا ضابط له فان الامراض تختلف منها ما يضر صاحبه الصوم ومنها مالا أثر للصوم فيه كوجع الضرس وجرح في الاصبع والدمل والجرب وأشياء ذلك فلم يصاح المرض ضابطاً وأمكن اعتبار الحكمة وهو ما يخاف منه الضرر فوجب اعتباره بذلك ، اذا ثبت هذا فان تحمل المريض وصام مع هذا فقد فعل مكرها لما يتضمنه من الاضرار بنفسه وتركه تخفيف الله وقبول رخصته ، ويصح صومه ويجزئه لانه عزيمة أبيع تركها رخصة ، فاذا تحمله أجزأه كلريض الذي يباح له ترك الجملة اذا حضرها

﴿فصل﴾ والصحيح الذي يخشى المرض بالصيام كلريض الذي يخاف زيادة المرض في اباحة الفطر لان المريض انما أبيع له الفطر خوفاً مما يتجدد بصيامه من زيادة المرض وتطاوله والخوف من تجدد المرض في معناه . قال أحمد فيمن به شهوة غالبية للجوع يخاف أن تنشق أنثىء فله الفطر . وقال في الجارية تصوم اذا حاضت فان جهدها الصوم فلتفطر ولتقض يعني اذا حاضت وهي صغيرة . قال القاضي هذا اذا كانت تخاف المرض بالصيام يباح لها الفطر وإلا فلا

(فصل) ومن أبيع له الفطر لشدة شبقه إن أمكنه استدفاع الشهوة بغير الجماع كالاستمناء بيده أو يد امرأته أو جاريته لم يجز له الجماع لأنه أفطر للضرورة فلم يبيح له الزيادة على ما تندفع به الضرورة كأكل الميتة عند الضرورة^(١) فان جامع فعلية الكفارة ، وكذلك إن أمكنه دفعها بما لا يفسد صوم غيره كوطء زوجته . أو أمتة الصغيرة ، أو الكتائية ، أو المباشرة للكبيرة المسلمة دون الفرج أو الاستمناء بيدها أو بيده لم يبيح له افساد صوم غيره لان الضرورة اذا اندفعت لم يبيح ما وراءها كالشعب من الميتة اذا اندفعت الضرورة بسد الرمق . وإن لم تندفع الضرورة إلا بافساد صوم غيره أبيع ذلك لأنه مما تدعو الضرورة اليه فابيح كفطره وكالحاصل والمرضع يفطران خوفاً على ولديهما ، فان كان له امرأتان حائض وطاهر صائمة ودعته الضرورة إلى وطء احدهما احتمل وجبهين (أحدهما) وطء الصائمة أولى لان الله تعالى نص على النهي عن وطء الحائض في كتابه (والثاني) يتخير لان وطء الصائمة يفسد صيامها فتعارض المفسدتان ويتساويان

(فصل) وحكم المسافر حكم المريض في اباحة الفطر وكرهية الصوم واجزائه اذا فعله ، وإباحة الفطر للمسافر ثابتة بالنص والاجماع وأكثر أهل العلم على أنه إن صام أجزأه . وروي عن أبي هريرة أنه لا يصح صوم المسافر ، قال احمد : عمر وأبو هريرة يأمرانه بالاعادة

وروى الزهري عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن بن عوف أنه قال : «الصائم في السفر كالمفطر

«١» في هذا التعليل أن الاستمناء محظور وضار فكيف يرجح على الجماع المشروع - وأن عدم إباحة ما زاد على رفع الضرورة يختلف فيه . نعم أن استمناء بيد زوجته أهون عن إفساده لصيامها ومن وطئها حائضاً

وقد خالفه سعيد بن المسيب فرواه عن أبي هريرة «فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين» وروايته أولى بالتقديم

في الحضر وهو قول بعض أهل الظاهر لقول النبي ﷺ «ليس من البر الصوم في السفر» متفق عليه ، ولأنه عليه السلام أفطر في السفر فلما بلغه أن قوما صاموا قال «أولئك العصاة» وروى ابن ماجه بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال «الصائم في رمضان في السفر كالمفطر في الحضر» وعامة أهل العلم على خلاف هذا القول . قال ابن عبد البر هذا قول يروى عن عبد الرحمن بن عوف هجره الفقهاء كلهم والسنة ترده . وحجتهم ما روى حمزة بن عمرو الاسلمي أنه قال للنبي ﷺ : أصوم في السفر ؟ وكان كثير الصيام قال «إن شئت فصم وإن شئت فأفطر» متفق عليه ، وفي لفظ رواه النسائي أنه قال للنبي ﷺ أجد قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح ؟ قال «هي رخصة فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» وقال أنس كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم . متفق عليه ، وأحاديثهم محمولة على تفضيل الفطر على الصيام

(فصل) والفطر في السفر أفضل وهو مذهب ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب والشعبي والاوزاعي . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي الصوم أفضل لمن قوي عليه . يروى ذلك عن أنس وعثمان بن أبي العاص لما روى سلمة بن المحبق أن النبي ﷺ قال «من كانت له حولة تأوي إلى شعب فليصم رمضان حيث أدركه» رواه أبو داود ، ولأن من خير بين الصوم والفطر كان الصوم أفضل كالتطوع ، وقال عمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة أفضل الأمرين أيسرهما لقول الله تعالى (يريد الله بكم اليسر) ولما روى أبو داود عن حمزة بن عمرو قال : قلت يا رسول الله أني صاحب ظهر أعالجه وأسافر عليه وأكرهه وإنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأنا شاب وأجدني أن أصوم يا رسول الله أهون علي من أن أؤخر فيكون ديناً علي أفأصوم يا رسول الله أعظم لأجري أو أفطر؟ قال «أي ذلك شئت يا حمزة»

ولنا ما تقدم من الاخبار في الفصل الذي قبله . وروي عن النبي ﷺ أنه قال «خيركم الذي يفطر في السفر ويقصر» ولأن فيه خروجاً من الخلاف فكان أفضل كالتقصير وقياسهم ينتقض بالبريض وبصوم الايام المكروه صومها

(فصل) وإنما يباح الفطر في السفر الطويل الذي يبيح التقصر وقد ذكرنا ذلك فيما مضى في الصلاة ثم لا يخلو المسافر من ثلاثة أحوال

(أحدها) أن يدخل عليه شهر رمضان في السفر فلا خلاف في إباحة الفطر له فيما نعلم

(الثاني) أن يسافر في أثناء الشهر ليلا فله الفطر في صبيحة الليلة التي يخرج فيها وما بعدها في

قول عامة أهل العلم . وقال عبيدة السلماني وأبو مجاز وسويد بن غفلة : لا يفطر من سافر بعد دخول

(المغني والشرح الكبير) لا يصوم المريض والمسافر في رمضان عن غيره وله الفطر يوم سفره ١٩

لامامته واشتهار عدالته وثقته ومواقفته لرأي أبي هريرة ومذهبه ولخبير ابن عمر الذي رويناه ورواية

الشهر لقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وهذا شاهد

ولنا قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وروى ابن عباس قال خرج رسول الله ﷺ عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر وأفطر الناس . متفق عليه . ولأنه مسافر فابيح له الفطر كما لو سافر قبل الشهر والآية محمولة على من شهد الشهر كله وهذا لم يشهده كله^(١)

(الثالث) أن يسافر في أثناء يوم من رمضان وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله

(مسألة) (ولا يجوز أن يصوم في رمضان عن غيره)

لا يجوز للمريض ولا المسافر سفرأ طويلاً أن يصوم في رمضان عن نذر ولا قضاء ولا غيرها لان الفطر أبيع رخصة وتخفيفاً ، فإذا لم يرد التخفيف عن نفسه لزمه أن يأتي بالأصل ، فان نوى صوماً غير رمضان لم يصح صومه عن رمضان ولا عما نواه في الصحيح من المذهب وهو قول أكثر العلماء . وقال أبو حنيفة في المسافر : يقع ما نواه إذا كان واجباً لانه زمن أبيع له فطره فكان له صومه عن واجب عليه كغير شهر رمضان

ولنا أنه أبيع له الفطر للعذر فلم يجوز أن يصومه عن غير رمضان كالمريض وبهذا ينتقض ما ذكره وينتقض أيضاً بصوم التطوع ، قال صالح قيل لأبي من صام شهر رمضان ودو ينوي به تطوعاً يجوزته؟ فقال أو يفعل هذا مسلم ؟

(فصل) ومن نوى الصوم في سفره فله الفطر واختلف قول الشافعي فيه . فقال مرة لا يجوز له الفطر . وقال مرة إن صح حديث الكديد لم ار به بأساً . قال مالك إن أفطر فعليه القضاء والكفارة ولنا حديث ابن عباس وهو صحيح متفق عليه . وروى جابر أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه فقبل له إن الناس قد شق عليهم الصيام . وإن الناس ينظرون فيما فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا فقال « أولئك العصاة »^(٢) رواه مسلم وهذا نص صريح لا يبرج على ما خالفه

(مسألة) (وإن نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه فله الفطر وعنه لا يباح)

إذا سافر في أثناء يوم من رمضان فهل له فطر ذلك اليوم فيه روايتان أحدهما جواز الفطر وهو قول عمرو بن شرحبيل والشعبي وإسحاق وداود وابن المنذر (والثانية) لا يباح له فطر ذلك اليوم وهو قول مكحول والزهري ويحيى الانصاري ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي لان الصوم عبادة تختلف بالحضى والسفر فاذا اجتمع فيها غلب حكم الحضر كالصلاة

« ١ » الصواب

أنها عامة وأن المريض

والمسافر مستثنى من

العموم

« ٢ » قالها « ص »

مرتين وفي لفظ

المصنف مخالفة أخرى

للا رواية باللفظ دون

المعنى وحمل العصيان

على مخالفته « ص »

لأن فعله كالأمر

لهم بالفطر تشريعاً

لرخصة

ابن عمر قاعدوا له ثلاثين مخالفة للرواية الصحيحة المتفق عليها ولمذهب ابن عمر ورأيه، والنهي عن

ولنا ما روى عبيد بن جبير قال ركب مع أبي بصرة الغفاري في سفينة من القسطاط في شهر رمضان فدفعت ثم قرب غداه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ثم قال : اقرب ، قلت أأست ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة أترغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟ رواه أبو داود . ولأنه أحد الأمرين المنصوص عليهما في إباحة الفطر فإذا وجد في أثناء النهار أباحه كالمرض ، وقياسهم على الصلاة لا يصح فإن الصوم يفارق الصلاة لأن الصلاة يلزم أتمامها بنيتها بخلاف الصوم . إذا ثبت هذا فإنه لا يباح له الفطر حتى يخلف البيوت وراء ظهره ويخرج من بين بنياتها . وقال الحسن يفطر في بيته إن شاء . يوم يريد الخروج . وروي نحوه عن عطاء قال ابن عبد البر قول الحسن قول شاذ . وقد روي عنه خلافه ووجهه ما روى محمد بن كعب قال : أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفراً وقد رحلت له راحلته ولبس ثياب السفر فدعا بطعام فأكل فقلت له سنة ؟ فقال سنة ، ثم ركب . رواه الترمذي وقال حديث حسن

ولنا قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وهذا شاهد ولا يوصف بكونه مسافراً حتى يخرج من البلد ومهما كان في البلد فله أحكام الحاضرين ولذلك لا يقصر الصلاة . فأما أنس فيحتمل أنه كان برز من البلد خارجاً منه فأتاه محمد بن كعب في ذلك المنزل

(مسئلة) (والحامل والمرضع إذا خافتا الضرر على أنفسهما أفطرتا وقضتا وإن خافتا على ولديهما أفطرتا وقضتا وأطعمتا عن كل يوم مسكيناً

وجملة ذلك أن الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما إذا صامتا فلمها الفطر وعليهما القضاء لا غير لانعلم فيه خلافاً لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه وإن خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء وأطعام مسكين لكل يوم ، روي ذلك عن ابن عمر وهو المشهور من مذهب الشافعي وقال الليث الكفارة على المرضع دون الحامل وهو إحدى الروايتين عن مالك لأن المرضع يمكنها أن تسترضع لولدها بخلاف الحامل ولأن الحمل متصل بالحامل والخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها وقال الحسن وعطاء ، والزهري وسعيد بن جبير والنخعي وأبو حنيفة لا كفارة عليها لما روى أنس بن مالك رجل من بني كعب عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم أو الصيام . والله لقد قالها رسول الله ﷺ أحدهما أو كليهما رواه النسائي والترمذي ^(١) وقال حديث حسن ولم يأمر بكفارة ولا نه فطر أبيح لعذر فلم يجب به كفارة كالغفر المرض ولنا قول الله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) وهما داخلتان في عموم الآية قال ابن عباس كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا أو يطعما مكان كل يوم مسكيناً والحبل والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا رواه أبو داود . وروي ذلك

«١» بل رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه أيضاً . وأنس الكعبي أو القشيري كما صححه بعضهم ليس له غير هذا الحديث

(المغني والشرح الكبير) وجوب الفدية والقضاء على الحامل والمرضع . صوم المجنون والمغنى عليه ٢١

صوم الشك محمول على حال الصحو بدليل ما ذكرناه وفي الجملة لا يجب الصوم الا برؤية الهلال أو كمال

عن ابن عمر ولا يخالف لهما في الصحابة ولانه فطر بسبب نفس عاجزة من طريق الحلقة فوجبت به الكفارة كالشيخ الهم وخبرهم لم يتعرض للكفارة فكانت موقوفة على الدليل كالتقضاء فان الحديث لم يتعرض له والمريض أخف حالا من هاتين لانه يفطر بسبب نفسه ، اذا ثبت هذا فان الواجب في طعام المسكين مدبر أو نصف صاع شعير والخلاف فيه كالتخلاف في اطعام المساكين في كفارة الجماع على ما يذكر في موضعه

(فصل) ويجب عليها القضاء مع الاطعام وقال ابن عمر وابن عباس لا قضاء عليها لان الآية تناولتها وليس فيها الا الاطعام ولان النبي ﷺ قال « ان الله وضع عن الحامل والمرضع الصوم » ولنا انهما يطيقان القضاء فلزمهما كالحائض والنفساء والآية أوجبت الاطعام ولم تعرض للقضاء وأخذناه من دليل آخر والمراد بوضع الصوم وضعه في مدة عذرهما كما جاء في حديث عمرو بن أمية عن النبي ﷺ « ان الله وضع عن المسافر الصوم » ولا يشبهان الشيخ الهم لانه عاجز عن القضاء وهما يقدران عليه قال أحمد اذهب الى حديث أبي هريرة يعني ولا أقول بقول ابن عمر وابن عباس في منع القضاء . (فصل) فان عجزنا عن الاطعام سقط عنهما بالعجز ككفارة الوطء بل السقوط ههنا أولى لوجود العذر ذكره شيخنا في الكافي وقيل لا يسقط وقد ذكرناه . وقال صاحب المحرر يسقط ههنا ولا يسقط عن الكبير العاجز والمريض الذي لا يرجى برؤه لانها بدل عن نفس الصوم وتلك جبران لنقص الصوم والله أعلم

(مسألة) (ومن نوى قبل الفجر ثم جن أو أغشى عليه جميع النهار لم يصح صومه وان أفاق جزءاً منه صح صومه)

متى نوى الصوم قبل الفجر ثم جن أو أغشى عليه جميع النهار لم يصح صومه وهذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة يصح لان النية قد صحت وزوال الاستشعار بعد ذلك لا يمنع صحة الصوم كالنوم ولنا أن الصوم هو الامساك مع النية قال النبي ﷺ « يقول تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وأنا أجزي به يدع طعامه وشرابه من أجلي » فاضاف ترك الطعام والشراب اليه والمجنون والمغنى عليه لا يضاف الامساك اليه فلم يجزئه ولان النية أحد ركني الصوم فلم تجزي وحدها كالامساك وحده أما النوم فانه عادة ولا يزيل الاحساس بالسكية ومتى نبه انتبه

(فصل) ومتى أفاق المغنى عليه في جزء من النهار صح صومه سواء كان في أوله أو في آخره وقال الشافعي في أحد قولييه تعتبر الافاقة في أول النهار ليحصل حكم النية في أوله

ولنا أن الافاقة حصلت جزءاً من النهار فأجزأ كما لو وجدت في أوله وما ذكره لا يصح فان النية قد حصلت من الليل فيستغنى عن ذكرها في النهار كما لو نام أو غفل عن الصوم ولو كانت النية

شعبان ثلاثين يوماً أو يحول دون منظر الهلال غيم أو قتر على ما ذكرنا من الخلاف فيه
 ﴿مسئلة﴾ (ولا يجزئه صيام فرض حتى ينويه أي وقت كان من الليل)
 وجملة أنه لا يصح صوم الابنية اجماعاً فرضاً كان أو تطوعاً لأنه عبادة محضة فافتقر الى النية
 كالصلاة ثم ان كان فرضاً كصيام رمضان في ادائه أو قضائه والنذر والكفارة اشترط أن ينويه من
 الليل عند امامنا ومالك والشافعي وقال أبو حنيفة يجزىء صيام رمضان وكل صوم متعين بنية من النهار

انما تحصل بالافاقة في أول النهار لما صح منه صوم الفرض بالافاقة لأنه لا يجزىء بنية من النهار وحكم
 المجنون حكم المغنى عليه في ذلك وقال الشافعي اذا وجد المجنون في جزء من النهار أفسد الصوم لأنه
 معنى يمنع وجوب الصوم فأفسده وجوده في بعضه كالحيض
 ولنا أنه زوال عقل في بعض النهار فلم يمنع صحة الصوم كالانغناء ويفارق الحيض فان الحيض
 لا يمنع الوجوب وانما يمنع الصحة ويحرم فعل الصوم ويتعلق به وجوب الغسل وتحريم الصلاة والقراءة
 واللبث في المسجد والوطء فلا يصح القياس عليه

﴿مسئلة﴾ (وإن نام جميع النهار صح صومه) لانعلم فيه خلافاً لأنه عادة ولا يزيل الاحساس بالكلية
 ﴿مسئلة﴾ (ويلزم المغنى عليه القضاء دون المجنون)

لانعلم خلافاً في وجوب القضاء على المغنى عليه لان مدته لا تتناول غالباً ولا تثبت الولاية على
 صاحبه فلم يلزم به التكليف كالنوم فأما المجنون فلا يلزمه قضاء ماضى وبه قال أبو ثور والشافعي في
 الجديد وقال مالك يقضي وان مضى عليه سنون وعن احمد مثله وهو قول الشافعي في القديم لأنه
 معنى يزيل العقل فلم يمنع وجوب الصوم كالانغناء ، وقال أبو حنيفة ان جن جميع الشهر فلا قضاء عليه
 وان أفاق في أثناة قضى ما مضى لان المجنون لا ينافي الصوم بدليل أنه لو جن في أثناء الصوم لم يفسد
 فاذا وجد في بعض الشهر وجب القضاء كالانغناء ولأنه أدرك جزءاً من رمضان وهو عاقل فلا يمه صيامه
 كما لو أفاق في جزء من اليوم

ولنا أنه معنى يزيل التكليف فلم يجب القضاء في زمانه كالصغير والكافر ونخص أبا حنيفة بأنه
 معنى لو وجد في جميع الشهر أسقط القضاء فاذا وجد في بعضه أسقطه كالصبي والكافر فاما اذا أفاق في
 بعض اليوم فلنا فيه منع وإن سلمناه فلأنه قد أدرك بعض وقت العبادة فلزمته كالصبي اذا بلغ والكافر
 إذا أسلم في بعض النهار وكما لو أدرك بعض وقت الصلاة

(فصل) قال ولا يصح صوم واجب الا أن ينويه من الليل معيناً وعنه لا يجب تعيين النية لرمضان
 لا يصح صوم الا بنية بالاجماع فرضاً كان أو تطوعاً لأنه عبادة محضة فافتقر الى النية كالصلاة فان كان
 فرضاً كصيام رمضان في ادائه أو قضائه والنذر والكفارة اشترط أن ينويه من الليل وهذا مذهب
 مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة يجزىء صيام رمضان وكل صوم متعين بنية من النهار لان النبي ﷺ

لأن النبي ﷺ أرسل غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة «من كان أصبح صائماً فليتم صومه» ومن كان أصبح مفطراً فليصم بقية يومه «ومن لم يكن أكل فليصم» متفق عليه، وكان صوماً واجباً متعيناً ولا نه غير ثابت في الذمة فهو كالتطوع

ولنا ما روى ابن جريج وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ قال «من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له» وفي لفظ ابن حزم «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» أخرجه النسائي وأبو داود والترمذي وروى الدارقطني بإسناده عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال «من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له» وقال إسناده كلهم ثقات وقال في حديث حفصة رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء، ولأنه صوم فرض فافتقر الى النية من الليل كالتقضاء فاما صوم عاشوراء فلم يثبت وجوبه فان معاوية قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر» متفق عليه فلو كان واجباً لم يبح فطره فانما سمي الامساك صياماً تجوزاً بدليل قوله «ومن كان أصبح مفطراً فليصم بقية يومه» ولم يفرق بين المفطر بالأكل وغيره وقد روى البخاري أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً أن أذن في الناس «ان من كان أكل فليصم بقية يومه» وامساك بقية اليوم بعد الأكل ليس بصيام شرعي وانما سماه صياماً تجوزاً ثم لو ثبت انه صام فالفرق بين ذلك وبين رمضان أن وجوب الصيام تجدد في أثناء النهار فاجزأته

أرسل غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة «من كان أصبح صائماً فليتم صومه ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم» متفق عليه وكان صوماً واجباً متعيناً ولا نه غير ثابت في الذمة فهو كالتطوع

ولنا ما روى ابن جريج وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ أنه قال «من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له» وفي لفظ ابن حزم من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه أبو داود والترمذي والنسائي وروى الدارقطني بإسناده عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال «من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له» وقال إسناده كلهم ثقات وقال حديث حفصة رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري وهو من الثقات ولأنه صوم فرض فافتقر الى النية من الليل كالتقضاء فاما صوم عاشوراء فلم يثبت وجوبه فان معاوية قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر» متفق عليه وانما سمي الامساك صياماً تجوزاً كما روى البخاري أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه وامساك بقية اليوم بعد الاكل ليس بصيام شرعي فسماه صياماً تجوزاً ثم لو ثبت أنه صيام فالفرق

النية حين تجدد الوجوب كن كان صائماً تطوعاً فنذر أمام صوم بقية يومه فأنجزته نيته عند نذره بخلاف ما إذا كان النذر متقدماً ، والفرق بين التطوع والفرض من وجين (أحدهما) أن التطوع يمكن الاتيان به في بعض النهار بشرط عدم المفطرات في أوله بدليل قوله عليه السلام في حديث عاشوراء فليصم بقية يومه فإذا نوى صوم التطوع من النهار كان صائماً بقية النهار دون أوله والفرض يكون واجباً في جميع النهار ولا يكون صائماً بغير النية (والثاني) أن التطوع سوميح في نيته من الليل تكثيراً له فإنه قد يبدو له الصوم في النهار فاشترط النية في الليل بمنع ذلك فسامح الشرع فيها كمساحتها في ترك القيام في صلاة التطوع وترك الاستقبال فيه في السفر تكثيراً له بخلاف الفرض ، إذا ثبت هذا في أي جزء من الليل نوى أجره وسواء فعل بعد النية ما ينافي الصوم من الأكل والشرب والجماع أم لم يفعل واشترط بعض أصحاب الشافعي أن لا يأتي بعد النية بمناف للصوم واشترط بعضهم وجود النية في النصف الأخير من الليل كما اختص أذان الصبح والدفع من مزدلفة به

ولنا مفهوم قوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » من غير تفصيل ولأنه نوى من الليل فصم صومه كما لو نوى في النصف الأخير ولم يفعل ما ينافي الصوم ولأن تخصيص النية بالنصف الأخير يفضي إلى تفويت الصوم لأنه وقت النوم وكثير من الناس لا ينتبه فيه ولا يذكر الصوم والشارع إنما رخص في تقديم النية على ابتدائه لخرج اعتبارها عنده فلا يخصها بمحل لا تندفع

بين ذلك وبين رمضان أن وجوب الصيام تجدد في أثناء النهار فأجزأته النية حين تجدد الوجوب كن كان صائماً تطوعاً فنذر في أثناء النهار صوم بقية يومه فإنه تجزئه نيته عند نذره بخلاف ما إذا كان النذر متقدماً والفرق بين التطوع والفرض من وجهين

(أحدهما) أن التطوع يمكن الاتيان به في بعض النهار بشرط عدم المفطرات في أوله بدليل قوله عليه السلام في حديث عاشوراء « فليصم بقية يومه » فإذا نوى صوم التطوع من النهار كان صائماً بقية النهار دون أوله والفرض يجب في جميع النهار ولا يكون صائماً بغير نية

(والثاني) أن التطوع سوميح في نيته من الليل تكثيراً له فإنه قد يبدو له الصوم في النهار فاشترط النية في الليل بمنع ذلك فسامح الشرع فيها كمساحتها في ترك القيام في صلاة التطوع بخلاف الفرض إذا ثبت هذا في أي جزء من الليل نوى أجره وسواء فعل بعد النية ما ينافي الصوم من الأكل والشرب والجماع أم لم يفعل واشترط بعض أصحاب الشافعي أن لا يأتي بعد النية بما ينافي الصوم واشترط بعضهم وجود النية في النصف الأخير من الليل كاذان الصبح والدفع من مزدلفة

ولنا مفهوم قوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » من غير تفصيل ولأنه نوى من الليل فصم صومه كما لو نوى في النصف الأخير وكما لو لم يفعل ما ينافي الصوم ولأن تخصيص النية بالنصف الأخير يفضي إلى تفويت الصوم لأنه وقت النوم وكثير من الناس لا ينتبه فيه ولا يذكر الصوم والشارع إنما رخص في تقديم النية على ابتدائه لخرج اعتبارها عنده فلا يخصها بمحل لا تندفع

المشقة بتخصيصها به ولأن تخصيصها بالنصف الأخير تحكم من غير دليل ولا يصح اعتبار الصوم بالأذان والدفع من مزدلفة لأنهما يجوزان بعد الفجر فلا يفتي منعهما في النصف الأول إلى فواتهما بخلاف نية الصوم ولأن اختصاصهما بالنصف الأخير بمعنى تجويزهما فيه واشتراط النية بمعنى الإيجاب والتحكم وفوات الصوم بفواتها فيه وهذا فيه مشقة ومضرة بخلاف التجويز ولأن منعهما في النصف الأول لا يفتي إلى اختصاصهما بالنصف الأخير لجوازهما بعد الفجر والنية بخلافه فأما أن فسخ النية مثل أن نوى الفطر بعد نية الصيام لم تجزئه تلك النية المفسوخة لأنها زالت حكما وحقيقة

(فصل) وإن نوى من النهار صوم الغد لم تجزئه تلك النية إلا أن يستصحبها إلى جزء من الليل وقد روى ابن منصور عن أحمد من نوى الصوم عن قضاء رمضان بالنهار ولم ينو من الليل فلا بأس إلا أن يكون فسخ النية بعد ذلك ، فظاهر هذا حصول الأجزاء بنية من النهار إلا أن القاضي قال هذا محمول على أنه استصحب النية إلى جزء من الليل ، وهذا صحيح لظاهر قوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ولأنه لم ينو عند ابتداء العبادة ولا قريبا منها فلم يصح كما لو نوى من الليل صوم بعد غد

(فصل) وتعتبر النية لكل يوم وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر وعن أحمد أنه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر إذا نوى صوم جميعه وهذا مذهب مالك وإسحاق لأنه نوى في زمن يصلح جنسه لنية الصوم فجاز كما لو نوى كل يوم في ليلته

المشقة بتخصيصها به ولأن تخصيصها بالنصف الأخير تحكم من غير دليل واعتبار الصوم بالأذان والدفع من مزدلفة لا يصح لأنهما يجوزان بعد الفجر فلا يفتي منعهما في النصف الأول إلى فواتهما بخلاف نية الصوم ولأن اختصاصهما بالنصف الأخير بمعنى تجويزهما فيه واشتراط النية بمعنى الإيجاب والتحكم وفوات الصوم بفواتها فيه وهذا فيه مشقة ومضرة بخلاف التجويز فأما إن فسخ النية مثل أن نوى الفطر بعد نية الصيام لم تجزئه تلك النية المفسوخة لأنها زالت حكما وحقيقة

(فصل) وإن نوى من النهار صوم الغد لم تجزئه إلا أن يستصحب النية إلى جزء من الليل وقد روى ابن منصور عن أحمد من نوى الصوم عن قضاء رمضان بالنهار ولم ينو من الليل فلا بأس إلا أن يكون فسخ النية بعد ذلك فظاهر هذا حصول الأجزاء بنية من النهار إلا أن القاضي قال هذا محمول على أنه استصحب النية إلى الليل وهذا صحيح لظاهر قوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ولأنه لم ينو عند ابتداء العبادة ولا قريبا منها فلا يصح كما لو نوى من الليل صوم بعد الغد

(فصل) وتعتبر النية لكل يوم وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر وعن أحمد أنه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر إذا نوى صوم جميعه وهو مذهب مالك وإسحاق لأنه نوى في زمن يصلح جنسه لنية الصوم فجاز كما لو نوى كل يوم في ليلته

ولنا انه صوم واجب فوجب أن ينوي كل يوم من ايلته كالقضاء ولان هذه الايام عبادات لا يفسد بعضها بفساد بعض ويتخللها ما ينافيها فاشبهت القضاء وبهذا فارقت اليوم الاول وعلى قياس رمضان اذا نذر صوم شهر بعينه فيخرج فيه مثل ما ذكرناه في رمضان

(فصل) ومعنى النية القصد وهو اعتقاد القلب فعل شيء وعزمه عليه من غير تردد فتى خطر بقلبه في الليل أن غدا من رمضان وانه صائم فيه فقد نوى وان شك في أنه من رمضان ولم يكن له أصل يبنى عليه مثل أن يكون ليلة الثلاثين من شعبان ولم يحل دون مطلع الهلال غيم ولا قتر فعزم أن يصوم غداً من رمضان لم تصح النية ولا يجزئه صيام ذلك اليوم لأن النية قصد يتبع العلم ومالا يعلمه ولا دليل على وجوده ولا هو على ثقة من اعتقاده لا يصح قصده وبهذا قال حماد وربيعة ومالك وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر وقال الثوري والاوزاعي يصح اذا نواه من الليل لانه نوى الصيام من الليل فصح كالיום الثاني وعن الشافعي كالمذهبيين

ولنا انه لم يجزم النية بصومه من رمضان فلم يصح كما لو لم يعلم الا بعد خروجه وكذلك لو بنى على قول المنجمين وأهل المعرفة بالحساب فوافق الصواب لم يصح صومه وان كثرت اصابتهم لانه ليس بدليل شرعي يجوز البناء عليه ولا العمل به فكان وجوده كعدمه قال النبي ﷺ «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته» وفي رواية «لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه» فأما ليلة الثلاثين

ولنا أنه صوم واجب فوجب أن ينوي كل يوم من ايلته كالقضاء ولان هذه الايام عبادات لا يفسد بعضها بفساد بعض ويتخللها ما ينافيها أشبهت القضاء وبهذا فارقت اليوم الاول وعلى قياس رمضان اذا نذر صوم شهر بعينه خرج فيه مثل ما ذكرناه في رمضان

(فصل) ومعنى النية القصد وهو اعتقاد القلب فعل الشيء وعزمه عليه من غير تردد فتى خطر بقلبه في الليل أن غدا من رمضان وانه صائم فيه فقد نوى وان شك في أنه من رمضان ولم يكن له أصل يبنى عليه مثل ليلة الثلاثين من شعبان ولم يحل دون مطلع الهلال غيم ولا قتر فعزم أن يصوم غداً من رمضان لم تصح النية ولم يجزئه صيام ذلك اليوم لان النية قصد يتبع العلم ومالا يعلمه ولا دليل على وجوده لا يصح قصده وبهذا قال حماد وربيعة ومالك وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر وقال الثوري والاوزاعي يصح اذا نواه من الليل كالיום الثاني وعن الشافعي كالمذهبيين

ولنا انه لم يجزم النية بصومه من رمضان فلم يصح كما لو لم يعلم الا بعد خروجه وكذلك إن بنى على قول المنجمين وأهل الحساب فوافق الصواب لم يصح صومه وان كثرت اصابتهم لانه ليس بدليل شرعي يجوز البناء عليه ولا العمل به فكان وجوده كعدمه قال النبي ﷺ «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته» وفي رواية «لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه» فأما ليلة الثلاثين

من رمضان فتصح نيته وإن احتمل أن يكون من شوال لأن الأصل بقاء رمضان وقد أمر النبي ﷺ بصومه بقوله « ولا تفطروا حتى تروه » لكن إن قال: إن كان غداً منه رمضان فأنا صائم وإن كان من شوال فأنا مفطر قال ابن عقيل لا يصح صومه لأنه لم يجزم بنية الصيام والنية اعتقاد جازم ويحتمل أن يصح لأن هذا شرط واقع والأصل بقاء رمضان

(فصل) ويجب تعيين النية في كل صوم واجب وهو أن يعتقد أنه يصوم غداً من رمضان أو من قضاائه أو من كفارته أو نذره نص عليه أحمد في رواية الأثرم فإنه قال قلت لأبي عبد الله أسير صام شهر رمضان في أرض الروم ولا يعلم أنه رمضان ينوي التطوع؟ قال لا يجزئه إلا بعزيمة أنه من رمضان ولا يجزئه في يوم الشك إذا أصبح صائماً وإن كان من رمضان إلا بعزيمة من الليل أنه من رمضان وبهذا قال مالك والشافعي، وعن أحمد رواية أخرى أنه لا يجب تعيين النية لرمضان فإن المروزي روى عن أحمد أنه قال يكون يوم الشك يوم غيم إذا أجمعنا على أننا نصبح صائماً يجزئنا من رمضان وإن لم نعتقد أنه من رمضان؟ قال نعم قلت فقول النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات » أليس يريد أن ينوي أنه من رمضان؟ قال لا إذا نوى من الليل أنه صائم أجزأه، وحكى أبو حفص العكبري عن بعض أصحابنا أنه قال ولو نوى نفلاً وقع عنه رمضان وصح صومه وهذا قول أبي حنيفة وقال بعض أصحابنا ولو نوى أن يصوم تطوعاً ليلة الثلاثين من رمضان فوافق رمضان أجزأه قال القاضي وجدت هذا الكلام اختياراً لأبي القاسم ذكره في شرحه وقال أبو حفص لا يجزئه إلا أن يعتقد من الليل

من رمضان فتصح نيته وإن احتمل أن يكون من شوال لأن الأصل بقاء رمضان ولما ذكرنا من الحديث فإن قال إن كان غداً من رمضان فأنا صائم وإن كان من شوال فأنا مفطر، فقال ابن عقيل لا يصح صومه لأنه لم يجزم بنية الصوم والنية اعتقاد جازم، ويحتمل أن يصح لأن هذا شرط واقع والأصل بقاء رمضان

(فصل) ويجب تعيين النية في كل صوم واجب فيعتقد أنه غداً من رمضان أو من قضاائه أو من كفارته أو نذره نص عليه في رواية الأثرم فإنه قال يا أبا عبد الله أسير صام في أرض الروم شهر رمضان ولا يعلم أنه رمضان فنوى التطوع قال لا يجزئه إلا بعزيمة أنه من رمضان، وبهذا قال مالك والشافعي. وعن أحمد رواية أخرى أنه لا يجب تعيين النية لرمضان، قال المروزي روى عن أحمد أنه قال يكون يوم الشك يوم غيم إذا أجمعنا على أننا نصبح صائماً يجزئنا من رمضان، وإن لم نعتقد أنه من رمضان؟ قال نعم. قلت قول النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنية » أليس يريد أن ينوي أنه من رمضان؟ قال لا، إذا نوى من الليل أنه صائم أجزأه

وحكى أبو حفص العكبري عن بعض أصحابنا أنه قال: ولو نوى أن يصوم تطوعاً ليلة الثلاثين من رمضان فوافق رمضان أجزأه. قال القاضي وجدت هذا الكلام اختياراً لأبي القاسم ذكره في

بلا شك ولا تلوم فعلى القول الثاني لو نوى في رمضان الصوم مطلقاً أو نوى نفلاً وقع عن رمضان وصح صومه وهذا قول أبي حنيفة إذا كان مقيماً لأنه فرض مستحق في زمنه فإنه فلا يجب تعيين النية له كطواف الزيارة

ولنا أنه صوم واجب فوجب تعيين النية له كالقضاء وطواف الزيارة كمسألتنا في افتقاره إلى التعيين فلو طاف ينوي به الوداع أو طاف بنية الطواف مطلقاً لم يجزئه عن طواف الزيارة ثم الحج مخالف للصوم ولهذا ينعقد مطلقاً وينصرف إلى الفرض ولو حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه وقع عن نفسه ولو نوى الاحرام بمثل ما أحرم به فلان صح وينعقد فاسداً بخلاف الصوم

(فصل) ولو نوى ليلة الشك أن كان غداً من رمضان فأنما صائم فرضاً وإلا فهو نفل لم يجزئه على الرواية الأولى لأنه لم يعين الصوم من رمضان جزماً ويجزيه على الأخرى لأنه قد نوى الصوم ولو كان عليه صوم من سنة خمس فنوى أنه يصوم عن سنة ست أو نوى الصوم عن يوم الأحد وكان الاثنين أو ظن أن غداً الأحد فنواه وكان الاثنين صح صومه لأن نية الصوم لم تختل وإنما أخطأ في الوقت (فصل) وإذا عين النية عن صوم رمضان أو قضاؤه كفارة أو نذر لم يحتاج أن ينوي كونه فرضاً وقال ابن حامد يجب ذلك وقد مر بيان ذلك في الصلاة

شرحه وقال أبو حفص لا يجزئه إلا أن يعتد من الليل بلا شك ولا تلوم فعلى القول الثاني لو نوى في رمضان الصوم مطلقاً أو نوى نفلاً وقع عن رمضان وصح صومه وهذا قول أبي حنيفة إذا كان مقيماً لأنه فرض مستحق في زمنه فإنه فلا يجب تعيين النية له كطواف الزيارة

ولنا أنه صوم واجب فوجب تعيين النية له كالقضاء ، وطواف الزيارة عندنا كهذه المسئلة في افتقاره إلى التعيين فلو نوى طواف الوداع أو طوافاً مطلقاً لم يجزه عن طواف الزيارة ، ثم الحج مخالف للصوم ولهذا ينعقد مطلقاً وينصرف إلى الفرض ، ولو حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه وقع عن نفسه ولو نوى الاحرام بمثل ما أحرم به فلان صح وينعقد فاسداً بخلاف الصوم (مسئلة) (ولا يحتاج إلى نية الفرضية) وقال ابن حامد يجب ذلك

إذا عين النية عن صوم رمضان أو قضاؤه أو نذره أو كفارة لم يحتاج أن ينوي أنه فرض لأن التعيين يجزي عن نية الفرضية ، وقال ابن حامد يجب ذلك وقد ذكرنا ذلك في كتاب الصلاة

(مسئلة) (ولو نوى إن كان غداً من رمضان فهو فرضي وإلا فهو نفل لم يجزئه على الرواية المشهورة لأنه لم يعين الصوم من رمضان جزماً وعنه يجزيه لأنه قد نوى الصوم ولو كان عليه صوم من سنة خمس فنوى أنه يصوم عن سنة ست أو نوى الصوم عن يوم الأحد وكان غيره أو ظن أن غداً الأحد فنواه وكان الاثنين صح صومه لأن نية الصوم لم تختل وإنما أخطأ في الوقت

(مسئلة) (ومن نوى الإفطار أفطر)

﴿مسئلة﴾ قال (ومن نوى صيام التطوع من النهار ولم يكن طعم أجزأه)

إذا نوى الإفطار في صوم الفرض أفطر وفسد صومه هذا ظاهر المذهب وقول الشافعي وأبي ثور وقال أصحاب الرأي إن عاد فنوى قبل أن ينتصف النهار أجزأه بناء على أصلهم أن الصوم المعين يجزئ بنية من النهار . وحكي عن ابن حامد أن الصوم لا يفسد بذلك لأنها عبادة يلزم المضي في فاسدها فلم تفسد بنية الخروج منها كاللحج

ولنا أنها عبادة من شرطها النية ففسدت بنية الخروج منها كالصلاة ولأن اعتبار النية في جميع أجزاء العبادة ، لكن لما شق اعتبار حقيقتها اعتبر بقاء حكمها وهو أن لا ينوي قطعها ، فإذا نواه زالت حقيقة وحكمها ففسد الصوم لزوال شرطه ، وما ذكره ابن حامد لا يطرد في غير رمضان ولا يصح القياس على الحج فإنه يصح بنية مطلقة وسببه وبأنية عن غيره إذا لم يكن حج عن نفسه فافترقا

﴿فصل﴾ فأما صوم النفل فإن نوى الفطر ثم لم ينو الصوم بعده ذلك لم يصح صومه لأن النية انقطعت ولم توجد نية غيرها أشبهه من لم ينو أصلاً ، وإن عاد فنوى الصوم صح كما لو أصبح غير ناو للصوم لأن نية الفطر إنما أبطلت الفرض لقطعها النية المشترطة في جميع النهار حكماً وخلو بعض أجزاء النهار عنها ، والنفل بخلاف ذلك فلم يمنع صحة الصوم نية الفطر في زمن لا يشترط وجود نية الصوم فيه لأن نية الفطر لا تزيد على عدم النية في ذلك الوقت وعدمها لا يمنع صحة الصوم إذا نوى بعد ذلك فكذلك إذا نوى الفطر ثم نوى الصوم بعده . وقد روي عن أحمد أنه قال : إذا أصبح صائماً ثم عزم على الفطر فلم يفطر حتى بدا له ثم قال لا بل أتم صومي من الواجب لم يجزئه حتى يكون عازماً على الصوم يومه كله . ولو كان تطوعاً كان أسهل وظاهر هذا موافق لما ذكرناه . وقد دل على صحته أن النبي ﷺ كان يسأل أهله هل من غدا . ؟ فإن قالوا لا . قال «إني إذا صائم»

﴿فصل﴾ فإن نوى أنه سيفطر ساعة أخرى فقال ابن عقيل هو كنية الفطر في وقته وإن تردد في الفطر فعلى وجهين كما ذكرنا في الصلاة ، وإن نوى أنني إن وجدت طعاماً أفطرت وإلا أتممت صومي خرج فيه وجهان (أحدهما) يفطر لأنه لم يبق جازماً بنية الصوم ولذلك لا يصح ابتداء النية بمثل هذا (والثاني) لا يفطر لأنه لم ينو الفطر نية صحيحة ، لأن النية لا يصح تعليقها على شرط . ولذلك لا ينعقد الصوم بمثل هذه النية

﴿فصل﴾ ومن ارتد عن الإسلام أفطر بغير خلاف لعله إذا ارتد في أثناء الصوم فعليه قضاء ذلك اليوم إذا عاد إلى الإسلام سواء أسلم في أثناء اليوم أو بعد انقضائه . وسواء كانت ردة باعتماد ما يكفر به أو شكه أو النطق بكلمة الكفر . مستهزئاً أو غير مستهزئ . لأنها عبادة من شرطها النية أشبهت الصلاة والحج

﴿مسئلة﴾ (ويصح صوم النفل بنية من النهار قبل الزوال وبعده ، وقال القاضي لا يجزئ بعد الزوال)

وجملة ذلك أن صوم التطوع يجوز بنية من النهار عند امامنا وأبي حنيفة والشافعي وروي ذلك عن أبي الدرداء وأبي طلحة وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والنخعي وأصحاب الرأي وقال مالك وداود لا يجوز الا بنية من الليل لقوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ولأن الصلاة يتفق وقت النية لفرضها ونفلها وكذلك الصوم

ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي النبي ﷺ ذات يوم فقال « هل عندكم من شيء ؟ قلنا لا قال « فاني اذا صائم » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ويدل عليه أيضاً حديث عاشوراء ولأن الصلاة يخفف نفلها عن فرضها بدليل أنه لا يشترط القيام لنفلها ويجوز في السفر على الراحة الى غير القبلة فكذلك الصيام وحديثهم يخصه بحديثنا على أن حديثنا أصح من حديثهم فإنه من رواية ابن لهيعة ويحيى بن أوب قال الميموني سألت أحمد عنه فقال أخبرك ما له عندي ذلك الاسناد الا أنه عن ابن عمر وحفصة اسنادان جيدان والصلاة يتفق وقت النية لنفلها وفرضها لان اشتراط النية في أول الصلاة لا يفضي الى تقليلها بخلاف الصوم فإنه يعين له الصوم من النهار فعني عنه كما لو جوزنا التنفل قاعداً وعلى الراحة لهذه العلة

(فصل) وأى وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده وهذا ظاهر كلام أحمد والحرقي وهو ظاهر قول ابن مسعود فإنه قال أحدكم بأخير النظرين ما لم يأكل أو يشرب وقال رجل لسعيد ابن المسيب اني لم آكل الى الظهر أو الى العصر أفأصوم بقية يومي ؟ قال نعم

بصح صوم التطوع بنية من النهار وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، وروي ذلك عن أبي الدرداء وأبي طلحة وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والنخعي ، وقال مالك وداود لا يجوز إلا بنية من الليل لقوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ولأن الصلاة يتفق نية نفلها وفرضها فكذلك الصوم

ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي النبي ﷺ ذات يوم فقال « هل عندكم شيء ؟ » قلنا لا . قال « فاني إذا صائم » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ويدل عليه أيضاً حديث عاشوراء ولأن الصلاة يخفف نفلها عن فرضها في سقوط القيام وجوازها في السفر على الراحة الى غير القبلة فكذلك الصيام وحديثهم يخصه بحديثنا ولو تعارض قدم حديثنا لانه أصح من حديثهم فإنه من رواية ابن لهيعة ويحيى بن أوب . قال الميموني سألت أحمد عنه فقال أخبرك ما له عندي ذلك الاسناد إلا أنه عن ابن عمر وحفصة إسنادان جيدان ، والصلاة يتفق وقت النية لنفلها وفرضها لان اشتراط النية في أول الصلاة لا يفضي الى تقليلها بخلاف الصوم فإنه يعين له الصوم من النهار فعني عنه كما جوزنا التنفل قاعداً لهذه العلة اذا ثبت ذلك فأى وقت من النهار نوى أجزأه ، هذا ظاهر كلام أحمد والحرقي وهو ظاهر قول ابن مسعود ويروي عن سعيد ابن المسيب ، واختار القاضي في المجرد أنه

واختار القاضي في المحرر أنه لا تجزئه النية بعد الزوال وهذا مذهب أبي حنيفة والمشهور من قول الشافعي لأن معظم النهار مضى من غير نية بخلاف النوى قبل الزوال فإنه قد أدرك معظم العبادة ولهذا تأثير في الأصول بدليل أن من أدرك الامام قبل الرفع من الركوع أدرك الركعة لا أدراكه معظمها ولو أدركه بعد الرفع لم يكن مدركا لها ولو أدرك مع الامام من الجمعة ركعة كان مدركا لها لأنها تزيد بالتشهد ولو أدرك أقل من ركعة لم يكن مدركا لها

ولنا أنه نوى في جزء من النهار فأشبهه ما لو نوى في أوله ولأن جميع الليل وقت لنية الفرض فكذلك جميع النهار وقت لنية النفل، إذا ثبت هذا فإنه يحكم له بالصوم الشرعي المثاب عليه من وقت النية في المنصوص عن أحمد فإنه قال من نوى في التطوع من النهار كتب له بقية يومه، وإذا أجمع من الليل كان له يومه وهذا قول بعض أصحاب الشافعي، وقال أبو الخطاب في الهداية يحكم له بذلك من أول النهار وهو قول بعض أصحاب الشافعي لأن الصوم لا يتبع في اليوم بدليل ما لو أكل في بعضه لم يجز له صيام باقيه فإذا وجد في بعض اليوم دل على أنه صائم من أوله ولا يمنع الحكم بالصوم من غير نية حقيقية كما لو نسي الصوم بعد نيته أو غفل عنه ولأنه لو أدرك بعض الركعة أو بعض الجماعة كان مدركا لجميعها

ولنا أن ما قبل النية لم ينو صيامه فلا يكون صائما فيه لقوله عليه السلام « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ولأن الصوم عبادة محضة فلا توجد بغير نية كسائر العبادات المحضة ودعوى

لا تجزئه النية بعد الزوال وهو مذهب أبي حنيفة والمشهور من قول الشافعي لأن معظم النهار مضى بغير نية بخلاف النوى قبل الزوال فإنه قد أدرك معظم العبادة ولهذا تأثير في الأصول بدليل أن من أدرك الامام في الركوع أدرك الركعة لا أدراكه معظمها، ولو أدركه بعد الرفع لم يكن مدركا لها، وكذلك من أدرك ركعة من الجمعة يكون مدركا لها لأنها تزيد بالتشهد ولا يدركها بدون الركعة لذلك ولنا أنه نوى في جزء من النهار أشبه ما لو نوى في أوله ولأن جميع الليل وقت لنية الفرض فكذلك جميع النهار وقت لنية النفل ولأن الصوم النفل إنما جوزناه بنية من النهار طلبا لتكثيره وهذا أبان في التكثير

(فصل) وإنما يحكم له بالصوم الشرعي المثاب عليه من وقت النية في المنصوص عن أحمد فإنه قال : من نوى في التطوع من النهار كتب له بقية يومه، وإذا أجمع من الليل كان له يومه، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي . وقال أبو الخطاب في الهداية يحكم بذلك من أول النهار وهو قول بعض الشافعية لأن الصوم لا يتبع في اليوم بدليل ما لو أكل في بعضه لم يجزه صيام باقيه ، فإذا وجد في بعض اليوم دل على أنه صائم من أوله ، ولا يمنع الحكم بالصوم من غير نية حقيقية كما لو نسي الصوم بعد نيته أو غفل عنه ، ولأنه لو أدرك بعض الركعة أو بعض الجماعة كان مدركا لجميعها

ولنا أن ما قبل النية لم ينو صيامه فلا يحصل له صيامه لقوله عليه السلام « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ولأن الصوم عبادة محضة فلا يوجد بغير نية كسائر العبادات المحضة، ودعوى

أن الصوم لا يتبعض دعوى محل النزاع وإنما يشترط لصوم البعض أن لا توجد المفطرات في شيء من اليوم ولهذا قال النبي ﷺ في حديث عاشوراء « فليصم بقية يومه » وأما إذا نسي النية بعد وجودها فإنه يكون مستصحباً لحكمها بخلاف ما قبلها فإنها لم توجد حكماً ولا حقيقة ولهذا لو نوى الفرض من الليل ونسيه في النهار صح صومه ولو لم ينو من الليل لم يصح صومه ، وأما إدراك الركعة والجماعة فإنما معناه أنه لا يحتاج إلى قضاء ركعة وينوي أنه مأموم وليس هذا مستحيلاً ما أن يكون ما صلى الإمام قبله من الركعات محسوباً له بحيث يجزئه عن فعله فكلما ولا ن. أدرك الركعة ومدرك لجميع أركان الركعة لأن القيام وجد حين كبر وفعل سائر الأركان مع الإمام وأما الصوم فإن النية شرط له أو ركن فيه فلا يتصور وجوده بدون شرطه وركنه إذا ثبت هذا فإن من شرطه أن لا يكون طعم قبل النية ولا فعل ما يفطره فإن فعل شيئاً من ذلك لم يجزئه الصيام بغير خلاف نعلمه

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن نوى من الليل فاعني عليه قبل طلوع الفجر فلم يفق حتى غربت الشمس لم يجزه صيام ذلك اليوم)

وجملة ذلك أنه متى أغني عليه جميع النهار فلم يفق في شيء منه لم يصح صومه في قول إمامنا والشافعي. وقال أبو حنيفة: يصح لأن النية قد صحت وزوال الاستشعار بعد ذلك لا يمنع صحة الصوم كالنوم ولنا أن الصوم هو الإمساك مع النية ، قال النبي ﷺ « يقول الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به يدع طعامه وشرابه من أجلي » متفق عليه ، فأضاف ترك الطعام والشراب إليه . فإذا كان مغني عليه فلا يضاف الإمساك إليه فلم يجزئه ؛ ولأن النية أحدر كني الصوم فلا تجزي ، وحدها كالإمساك وحده . أما النوم فإنه عادة ولا يزيل الإحساس بالكيفية ومتى نبه انتبه ، والاعناء عارض يزيل العقل فأشبه الجنون . إذا ثبت هذا فزوال العقل يحصل بثلاثة أشياء (أحدها) الاعناء وقد ذكرناه ومتى فسد الصوم به فعلى المغني عليه القضاء بغير خلاف علمناه لأن مدته لا تتطاول غالباً ، ولا تثبت الولاية على صاحبه فلم يزل التكليف به وقضاء العبادات كالنوم ، ومتى أفاق المغني عليه في جزء من النهار صح صومه سواء كان في أوله أو في آخره . وقال الشافعي في أحد قولي : تعتبر الافاقة في أول النهار ليحصل حكم النية في أوله

ان الصوم لا يتبعض دعوى محل النزاع وإنما يشترط لصوم البعض أن لا توجد المفطرات في شيء من اليوم ، ولهذا قال النبي ﷺ في حديث عاشوراء « فليصم بقية يومه » وأما إذا نسي النية بعد وجودها فإنه يكون مستصحباً لحكمها بخلاف ما قبلها فإنها لم توجد حكماً ولا حقيقة ، ولهذا لو نوى الفرض من الليل ونسيه في النهار صح صومه ، ولو لم ينو من الليل لم يصح صومه . وأما إدراك الركعة والجماعة فإنما معناه أنه لا يحتاج إلى قضاء ركعة وينوي أنه مأموم وليس هذا مستحيلاً ، أما أن يكون ما صلى

ولنا أن الافاقة حصلت في جزء من النهار فاجزأ كما لو وجدت في أوله وما ذكره لا يصح فإن النية قد حصلت من الليل فيستغنى عن ذكرها في النهار كما لو نام أو غفل عن الصوم ، ولو كانت النية انما تحصل بالافاقة في النهار لما صح منه صوم الفرض بالافاقة لأنه لا يجزي بنية من النهار

(الثاني) النوم فلا يؤثر في الصوم سواء وجد في بعض النهار أو جميعه

(الثالث) الجنون فحكمه حكم الاغما ، إلا أنه اذا وجد في جميع النهار لم يجب قضاؤه . وقال أبو حنيفة : متى أفاق المجنون في جزء من رمضان لزمه قضاء مامضى منه لأنه أدرك جزءاً من رمضان وهو عاقل فلزمه صيامه كما لو أفاق في جزء من اليوم . وقال الشافعي : اذا وجد الجنون في جزء من النهار أفسد الصوم لأنه معنى يمنع وجوب الصوم فأفسده وجوده في بعضه كالحيض

ولنا أنه معنى يمنع الوجوب اذا وجد في جميع الشهر فمنعه اذا وجد في جميع النهار كالصبا والكفر وأما إن أفاق في بعض اليوم فلنا منع في وجوبه ، وإن سلمناه فانه قد أدرك بعض وقت العبادة فلزمه كالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم في بعض النهار وكما لو أدرك بعض وقت الصلاة

ولنا على الشافعي أنه زوال عقل في بعض النهار فلم يمنع صحة الصوم كالاغما والنوم . ويفارق الحيض فان الحيض لا يمنع الوجوب ، وانما يجوز تأخير الصوم ويحرم فعله ويوجب الغسل ويحرم الصلاة والقراءة واللبث في المسجد والوطء فلا يصح قياس الجنون عليه

﴿ مسألة ﴾ قال (واذا سافر ما يقصر فيه الصلاة فلا يفطر حتى يترك البيوت وراء ظهره)

وجملة ذلك أن المسافر أن يفطر في رمضان وغيره بدلالة الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقول الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وأما السنة فقول النبي ﷺ « إن الله وضع عن المسافر الصوم » رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن في أخبار كثيرة سواء . وأجمع المسلمون على إباحة الفطر للمسافر في الجملة . وانما يساح الفطر في السفر الطويل الذي يبيح القصر وقد ذكرنا قدره في الصلاة . ثم لا يخلو المسافر من ثلاثة أحوال

(أحدها) أن يدخل عليه شهر رمضان في السفر فلا نعلم بين أهل العلم خلافا في إباحة الفطر له

(الثاني) أن يسافر في أثناء الشهر ليلا فله الفطر في صبيحة الليلة التي يخرج فيها وما بعدها

في قول عامة أهل العلم . وقال عبيدة السلماني وأبو مجاز وسويد بن غفلة : لا يفطر من سافر بعد دخول الشهر لقول الله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وهذا قد شهد

ولنا قول الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وروى ابن عباس

الامام قبله من الركعات محسوباً له بحيث يجزئه عن فعله فكلما ولأن مدرك الركوع مدرك لجميع أركان الركعة لان القيام وجد حين كبر وفعل سائر الاركان مع الامام ، وأما الصوم فان النية شرط له

(م ■ — المغني والشرح الكبير — ج ٣)

قال : خرج رسول الله ﷺ عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر وأفطر الناس متفق عليه . ولأنه مسافر فأباح له الفطر كما لو سافر قبل الشهر . والآية تناوات الامر بالصوم لمن شهد الشهر كله وهذا لم يشهده كله (١)

«١» تقدم في

حاشية لنا على الشرح

ما هو الصواب في هذا

المقام

(الثالث) أن يسافر في أثناء يوم من رمضان فحكمه في اليوم الثاني كمن سافر ليلاً . وفي إباحة فطر اليوم الذي سافر فيه عن أحمد وإمامان (أحدهما) له أن يفطر وهو قول عمرو بن شرحبيل والشعبي واسحاق وداود وابن المنذر لما روى عبيد بن جبير قال : ركب مع أبي بصرة الغفاري سفينة من القسطنطينية في شهر رمضان فدفع ثم قرب غداه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ثم قال اقترب فقلت أأست ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة أتوغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟ فأكل . رواه أبو داود ، ولأن السفر معني لو وجد ليلاً واستمر في النهار لإباح الفطر فاذا وجد في أثناءه إباحه كالمريض . ولأنه أحد الامرين المنصوص عليهما في إباحة الفطر بهما فإباحه في أثناء النهار كالأخر (والرواية الثانية) لا يباح له الفطر ذلك اليوم وهو قول مكحول والزهري ويحيى الانصاري ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي لأن الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر فاذا اجتمع فيها غلب حكم الحضر كالصلاة والاول أصح للخبر ، ولأن الصوم يفارق الصلاة فإن الصلاة يلزم أتمامها بنيته بخلاف الصوم اذا ثبت هذا فإنه لا يباح له الفطر حتى يخلف البيوت وراء ظهره يعني أنه يجاوزها ويخرج من بين يديها وقال الحسن يفطر في بيته إن شاء يوم يريد أن يخرج . وروى نحوه عن عطاء قال ابن عبد البر قول الحسن قول شاذ ، وليس الفطر لأحد في الحضر في نظر ولا أثر ، وقد روي عن الحسن خلافه وقد روى محمد بن كعب قال : أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد السفر وقد رحلت له راحلته ولبس ثياب السفر فدعا بطعام فأكل فقلت له سنة ؟ فقال سنة ثم ركب . قال الترمذي هذا حديث حسن

ولنا قول الله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وهذا شاهد ولا يوصف بكونه مسافراً حتى يخرج من البلد . ومهما كان في البلد فله أحكام الحاضرين ولذلك لا يقصر الصلاة . فأما أنس فيحتمل أنه قد كان برز من البلد خارجاً منه فأتاه محمد بن كعب في منزله ذلك

(فصل) وإن نوى المسافر الصوم في سفره ثم بدا له أن يفطر فله ذلك ، واختلف قول الشافعي فيه فقال مرة لا يجوز له الفطر ، وقال مرة أخرى إن صح حديث الكديد لم أر به بأساً أن يفطر . وقال مالك : إن أفطر فعليه القضاء والكفارة لأنه أفطر في صوم رمضان فله ذلك كما لو كان حاضراً

ولنا حديث ابن عباس وهو حديث صحيح متفق عليه . وروى جابر أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس معه . فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإن

أو ركن فيه فلا يتصور وجوده بدون شرطه وركنه

(فصل) وإنما يصوم الصوم بنية من النهار بشرط أن لا يكون طهر قبل النية ولا فعل ما يفطره

الناس ينظرون ما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا فقال « أولئك العصاة » رواه مسلم . وهذا نص صريح لا يرجع على من خالفه ، إذا ثبت هذا فإن له أن يفطر بما شاء من أكل وشرب وغيرها إلا الجماع هل له أن يفطر به أم لا ؟ فإن أفطر بالجماع ففي الكفارة روايتان : الصحيح منهما أنه لا كفارة عليه وهو مذهب الشافعي (والثانية) يلزمه كفارة لأنه أفطر بجماع فلزمته كفارة كالخاضر

ولنا أنه صوم لا يجب المضي فيه فلم تجب الكفارة بالجماع فيه كالتطوع وفارق الخاضر الصحيح فإنه يجب عليه المضي في الصوم . وإن كان مريضاً يباح له الفطر فهو كالمسافر ، ولأنه يفطر بنية الفطر فيقع الجماع بعد حصول الفطر فأشبهه ما لو أكل ثم جامع ، ومتى أفطر المسافر فله فعل جميع ما ينافي الصوم من الأكل والشرب والجماع وغيره لأن حرمتها بالصوم فتزول بزواله كما لو زال بمجيء الليل

(فصل) وليس للمسافر أن يصوم في رمضان عن غيره كالنذر والقضاء لأن الفطر أبيض رخصة وتخفيفاً عنه ، فإذا لم يرد التخفيف عن نفسه لزمه أن يأتي بالأصل ، فإن نوى صوماً غير رمضان لم يصح صومه لأن رمضان ولا عما نواه . هذا الصحيح في المذهب وهو قول أكثر العلماء . وقال أبو حنيفة « يقع ما نواه إذا كان واجباً لأنه زمن أبيض له فطره فكان له صومه عن واجب عليه كغير شهر رمضان ولنا أنه أبيض له الفطر للنذر فلم يجز له أن يصومه عن غير رمضان كالمريض وبهذا ينتقض ما ذكره وينتقض أيضاً بصوم التطوع فأنهم سلموه . قال صالح : قيل لأبي من صام شهر رمضان وهو ينوي به تطوعاً يجزئه ؟ قال أو يفعل هذا مسلم ؟

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن أكل أو شرب أو احتجم أو استعط أو أدخل إلى جوفه شيئاً من أي موضع كان أو قبل فأمنى أو أمذى أو كرر النظر فأنزل أي ذلك فعل عامداً وهو ذاكر لصومه فعليه القضاء بلا كفارة إذا كان صوماً واجباً)

في هذه المسئلة فصول (أحدها) أنه يفطر بالاكل والشرب بالاجماع وبدلالة الكتاب والسنة

فان فعل شيئاً من ذلك لم يجزه الصيام بغير خلاف فعلمه والله عز وجل أعلم .

﴿ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة ﴾

ومن أكل أو شرب أو استعط أو احتجم أو داوى الجائفة بما يصل إلى جوفه أو كتحل بما يصل إلى حلقه أو داوى المأمومة أو قطر في أذنه ما يصل إلى دماغه أو أدخل في جوفه شيئاً من أي موضع كان أو استقاء أو استمنى أو قبل أو لمس فأمنى أو أمذى أو كرر النظر فأنزل أو حجم أو احتجم عامداً ذاكرًا لصومه فسد صومه وإن كان مكرهاً أو ناسياً لم يفسد .

أما الكتاب فقول الله تعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) مد الاكل والشرب إلى تبين الفجر ثم أمر بالصيام عنهما . وأما السنة فقول النبي ﷺ « والذي نفسي بيده لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي » وأجمع العلماء على الفطر بالاكل والشرب بما يتغذى به فأما ما لا يتغذى به فعامة أهل العلم على ان الفطر يحصل به . وقال الحسن بن صالح لا يفطر بما ليس بطعام ولا شراب وحكي عن أبي طلحة الانصاري انه كان يأكل البرد في الصوم ويقول ليس بطعام ولا شراب ولعل من يذهب إلى ذلك يحتاج بأن الكتاب والسنة إنما حرما الاكل والشرب فما عداها يبقى على أصل الاباحة ولنا دلالة الكتاب والسنة على تحريم الاكل والشرب على العموم فيدخل فيه محل النزاع ولم يثبت عندنا ما نقل عن أبي طلحة فلا يعد خلافا (الفصل الثاني) ان الحجامة يفطر بها الحاجم والمحجم وبه قال اسحاق وابن المنذر ومحمد بن اسحاق ابن خزيمة وهو قول عطاء وعبد الرحمن بن مهدي وكان الحسن ومسروق وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم وكان جماعة من الصحابة يحتجمون ليلا في الصوم منهم ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وأنس ورخص فيها أبو سعيد الخدري وابن مسعود وأم سلمة وحسين بن علي وعروة وسعيد بن جبير . وقال مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي يجوز للصائم أن يحتجم ولا يفطر لما روى البخاري عن ابن عباس ان النبي ﷺ احتجم وهو صائم . ولأنه دم خارج من البدن أشبه الفصد

ولنا قول النبي ﷺ « أفطر الحاجم والمحجم » رواه عن النبي ﷺ أحد عشر نفساً قال أحمد حديث شدد بن أوس من أصح حديث يروى في هذا الباب وإسناد حديث رافع إسناد جيد وقال : حديث ثوبان وشدد صحيحان « وعن علي بن المديني انه قال اصح شيء في هذا الباب حديث شدد وثوبان وحديثهم منسوخ بحديثنا بدليل ما روى ابن عباس انه قال : احتجم رسول الله ﷺ بالقاحة بقرن وناب وهو محرم صائم فوجد لذلك ضعفا شديداً فنهى رسول الله ﷺ أن يحتجم الصائم . رواه ابو اسحاق الجوزجاني في المترجم وعن الحكم قال : احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم فضعف ثم كرهت الحجامة

أجمع أهل العلم على الافطار بالاكل والشرب لما يتغذى به ، وقد دل عليه قوله تعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) مدة إباحة الاكل والشرب إلى تبين الفجر ثم أمر بالصيام عنهما « وفي الحديث « لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي » فأما أكل ما لا يتغذى به فيحصل به الفطر في قول عامة أهل العلم ، وقال الحسن بن صالح لا يفطر بما ليس بطعام ولا شراب وحكي عن أبي طلحة الانصاري أنه كان يأكل البرد في الصوم ويقول ليس بطعام ولا شراب ولعل من يذهب إلى ذلك يحتاج بأن الكتاب والسنة إنما حرما الاكل والشرب المعتاد فما عداها يبقى على أصل الاباحة .

للصائم وكان ابن عباس وهو راوي حديثهم يعد الحجام والمحاجم فاذا غابت الشمس احتجم بالليل كذلك رواه الجوزجاني وهذا يدل على انه علم نسخ الحديث الذي رواه ويحتمل ان النبي ﷺ احتجم فأفطر كما روي عنه عليه السلام انه قاء فأفطر . فان قيل فقد روي أن النبي ﷺ رأى الحجام والمحتجم يغتابان فقال ذلك قلنا لم تبت صحة هذه الرواية مع ان اللفظ أعم من السبب فيجب العمل بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على أننا قد ذكرنا الحديث الذي فيه بيان علة النهي عن الحجامة وهي الخوف من الضعف فيبطل التعليل بما سواه أو يكون كل واحد منهما علة مستقلة على أن الغيبة لا تنفطر الصائم إجماعاً فلا يصح حمل الحديث على ما يخالف الإجماع . قال أحمد : لأن يكون الحديث كما جاء عن النبي ﷺ « أفطر الحاجم والمحجوم » أحب إلينا من أن يكون من الغيبة لأن من أراد أن يمتنع من الحجامة امتنع وهذا أشد على الناس ، ن يسلم من الغيبة ؟ فان قيل : فاذا كانت علة النهي ضعف الصائم بها فإن يقتضي ذلك الفطر وإنما يقتضي الكراهة ومعنى قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » أي قرباً من الفطر . قلنا هذا تأويل يحتاج إلى دليل على انه لا يصح ذلك في حق الحاجم فانه لا ضعف فيه ^(١) (الفصل الثالث) انه يفطر بكل ما أدخله الى جوفه أو محجوف في جسده كدماغه وحلقه ونحو ذلك مما ينفذ الى معدته إذا وصل باختياره وكان مما يمكن التحرز منه سواء وصل من الفم على العادة أو غير العادة كالوجور واللدود أو من الانف كالسعوط أو ما يدخل من الاذن الى الدماغ أو ما يدخل من العين الى الحلق كالكحل أو ما يدخل الى الجوف من الدبر بالحقنة أو ما يصل من مداواة الجائفة الى جوفه أو من دواء المأمومة الى دماغه فهذا كله يفطره لانه واصل الى جوفه باختياره فأشبهه الاكل وكذلك لو جرح نفسه أو جرحه غيره باختياره فوصل الى جوفه سواء استقر في جوفه أو عاد فخرج منه وبهذا كله قال الشافعي وقال مالك لا يفطر بالسعوط الا أن ينزل الى حلقه ولا يفطر اذا داوى المأمومة والجائفة واختلف عنه في الحقنة واحتج له بأنه لم يصل الى الحلق منه شيء أشبه ما لم يصل الى الدماغ ولا

« ١ » علل الجمهور

قرب الحاجم من
الفطر بأنه عرضة
لدخول الدم الى جوفه
وسبب حمل الحديث
على المجاز الجمع بينه
وبين الاحاديث الدالة
على عدم الفطر
بالحجامة فقد صح أنه
(ص) احتجم وهو صائم
رواه أحمد والبخاري
عن ابن عباس ولا
ينافي فيه احتجام ابن
عباس ليلاً

ولنا دلالة الكتاب والسنة على تحريم الاكل والشرب على العموم فيدخل فيه محل النزاع ولم يثبت عندنا ما نقل عن أبي طلحة فلا يعد خلافاً

(فصل) ويفطر بكل ما أدخله الى جوفه أو محجوف في جسده كدماغه وحلقه ونحو ذلك مما ينفذ الى معدته اذا وصل باختياره وكان مما يمكن التحرز منه سواء وصل من الفم على العادة أو غيرها كالوجور واللدود أو من الانف كالسعوط أو ما يدخل من الاذان الى الدماغ أو ما يدخل من العين الى الحلق كالكحل أو ما يدخل الى الجوف من الدبر بالحقنة أو ما يصل من مداواة الجائفة أو من دواء المأمومة ، وكذلك ان جرح نفسه أو جرحه غيره بأذنه فوصل الى جوفه سواء استقر في جوفه أو عاد فخرج منه لانه واصل الى الجوف باختياره فأشبهه الاكل وبهذا كله قال الشافعي الا في الكحل وقال مالك لا يفطر بالسعوط الا أن ينزل الى حلقه ولا يفطر اذا داوى المأمومة والجائفة واختلف عنه

الجوف ولنا أنه واصل الى جوف الصائم باختياره فيفطره ^(١) كلو اصل الى الحلق ، والدماغ جوف والواصل اليه يغذيه فيفطره كجوف البدن

(فصل) فاما الكحل فما وجد طعمه في حلقه أو علم وصوله اليه فطره والا لم يفطره نص عليه أحمد وقال ابن أبي موسى ما يجد طعمه كالدرور والصبر والقطور أفطر وإن اكتحل باليسير من الأئمة غير المطيب كالميل ونحوه لم يفطر نص عليه أحمد وقال ابن عقيل إن كان الكحل حاداً فطره والا فلا . ونحو ما ذكرناه قال أصحاب مالك وعن ابن أبي ليلى وابن شبرمة أن الكحل يفطر الصائم وقال أبو حنيفة والشافعي لا يفطره لما روي عن النبي ﷺ أنه اكتحل في رمضان وهو صائم ولأن العين ليست منفذاً فلم يفطر بالداخل منها كما لو دهن رأسه

ولنا أنه أُرسل إلى حلقه ما هو ممنوع من تناوله ففيه فأفطر به كما لو أوصله من أنفه وما روه لم يصح قال الترمذي لم يصح عن النبي ﷺ في باب الكحل للصائم شيء ثم نحمله على أنها كتحل بما لا يصل وقولهم ليست العين منفذاً لا يصح فإنه يوجد طعمه في الحلق ويكتحل بالأئمة فيتنخعه قال أحمد حدثني إنسان أنه اكتحل بالليل فتنخعه بالنهار ثم لا يعتبر في الواصل أن يكون من منفذ بدليل ما لجرح نفسه جائفة فإنه يفطر

في الخفنة واحتج بأنه لم يصل الى الحلق منه شيء أشبه ما لم يصل الى الدماغ ولا الجوف ولنا أنه واصل الى جوف الصائم باختياره فيفطره كالأواصل الى الحلق ولأن الدماغ جوف والواصل اليه يغذيه فيفطر كجوف البدن

(فصل) فاما الكحل فإن وجد طعمه في حلقه أو علم وصوله اليه فطره والا لم يفطره نص عليه أحمد وقال ابن أبي موسى إن اكتحل بما يجد طعمه كالدرور والصبر والقطور أفطر وإن اكتحل باليسير من الأئمة غير المطيب لم يفطر نص عليه أحمد وقال ابن عقيل إن كان الكحل حاداً فطره والا فلا ونحو ما ذكرناه قال أصحاب مالك وعن ابن أبي ليلى وابن شبرمة أن الكحل يفطر الصائم وقال أبو حنيفة والشافعي لا يفطر لما روي عن النبي ﷺ أنه اكتحل في رمضان وهو صائم ولأن العين ليست منفذاً فلم يفطر بالداخل منها كما لو دهن رأسه

ولنا أنه أُرسل إلى حلقه ما هو ممنوع من تناوله ففيه فأفطر به كما لو أوصله من أنفه وما روه لم يصح قال الترمذي لم يصح عن النبي ﷺ في باب الكحل للصائم شيء ثم نحمله أنه اكتحل بما لا يصل، وقولهم ليست العين منفذاً لا يصح فإنه يوجد طعمه في الحلق ويكتحل بالأئمة فيتنخعه . قال أحمد: حدثني إنسان أنه اكتحل بالليل فتنخعه بالنهار ثم لا يعتبر في الواصل أن يكون من منفذ بدليل ما لجرح نفسه جائفة فإنه يفطر

﴿ مسألة ﴾ (أو استقاء أو استمني)

معنى استقاء استدعى القيء ويفطر به في قول عامة أهل العلم قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على

«١» قوله ولنا

الح - هذا إنما يصح إذا سلمت القاعدة التي ذكرها في أول الفصل وهي من تدقيق الفقهاء التي لا يدل عليها كتاب ولا سنة ، ولا قياس وقوله والواصل اليه يغذيه ممنوع فإن قاعدتهم تعم المغذي وغيره كالحصاة والسلاح الجراح والمسبار ونحوها مما لا يعد طعاماً ولا شرباً ولا مافي معناها فيقاس عليها

(فصل) وما لا يمكن التحرز منه كابتلاع الريق لا يفطره لان اتقاء ذلك يشق فأشبهه غبار الطريق

ابطال صوم من استقاء عامداً ، وحكي عن ابن مسعود وابن عباس أن القي لا يفطر . وروي أن النبي ﷺ قال : ثلاث لا يفطرن الصائم الحجامة والقي والاحتلام

وانا ماروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « من استقاء عمداً فليقض » قال الترمذي هذا حديث حسن ، ورواه أبو داود وحديثهم غير محفوظ برويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف قاله الترمذي (فصل) وقليل القي ، وكثيره سواء في ظاهر المذهب وفيه رواية ثانية لا يفطر إلا بملء الفم لأنه روي

عن النبي ﷺ أنه قال : « ولكن دسعه تملأ الفم » ولان اليسير لا ينقض الوضوء فلا يفطر كالبغيم ، وفيه رواية ثالثة : أنه نصف الفم لأنه ينقض الوضوء فأفطر به كالكثير . والاولى أولى لظاهر الحديث الذي رويناه .

ولان سائر المفطرات لا فرق بين قليلها وكثيرها كذلك ، هذا وحديث الرواية الثانية لا نعرف له أصلاً ولا فرق بين كون القي طعاماً ، أو مراراً ، أو بلغماً ، أو دماً ، أو غيره لان لجميع داخل في الحديث (فصل) ولو استمنى بيده فقد فعل محرماً ولا يفسد صومه بمجرد ، فان أنزل فسد صومه لأنه

في معنى القبلية في اثارة الشهوة ، وكذلك إن مذى به في قياس المذهب قياساً على القبلية . فأما إن أنزل لغير شهوة كالذي يخرج منه المنى أو المذي لمرض فلا شيء عليه لأنه خارج لغير شهوة أشبه البول ، ولأنه يخرج عن غير اختيار منه ولا بسبب أشبه الاحتلام . ولو جامع بالليل فأنزل بعدما أصبح لم يفطر لأنه لم يتسبب اليه في النهار فأشبهه ماله أكل شيئاً في الليل فذرعه القي في النهار

(مسألة) (قال أو قبل أو لمس فأمني أو مذى)

إذا قبل أو لمس لم يخل من ثلاثة أحوال (أحدها) أن لا ينزل ولا يمذى فلا يفسد صومه بذلك بغير خلاف علمناه لما روت عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم وكان أملككم لاربه . رواه البخاري وروي بتحريك الراء وسكونها . قال الخطابي معنى ذلك حاجة النفس ووطرها وقيل بالتسكين العضو وبالتحريك الحاجة ، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : هشتت فقبلت وأنا صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم ، قال : « رأيت لو تمضمضت من اناء وأنت صائم » قلت لا بأس به ، قال : « فله » رواه أبو داود ، شبه القبلية بالمضمضة من حيث إنها من مقدمات الشهوة فان المضمضة اذا لم يكن معها نزول الماء لم تفطر وإن كان معها نزوله أفطر إلا أن أحمد ضعف هذا الحديث وقال : هذا ربح ليس من هذا شيء .

(الحال الثاني) أن يمني فيفطر بغير خلاف فعلمه لما ذكرناه من إيماء الخبرين ولأنه انزال بمباشرة أشبه الانزال بجماع دون الفرج

(الحال الثالث) أن يمذى فيفطر وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة والشافعي لا ينظر وروي ذلك عن الحسن والشعبي والاوزاعي لأنه خارج لا يوجب الغسل أشبه البول

وغرلة الدقيق فان جمعه ثم ابتلعه قصداً لم يفطره لانه يصل إلى جوفه من معدته أشبه اذا لم يجمعه

ولنا أنه خارج تخلله الشهوة خرج بالمباشرة أشبه المني وبهذا فارق البول
﴿مسألة﴾ (أو كرر النظر فأنزّل)

لتكرار النظر ثلاثة أحوال أيضا (أحدها) أن لا يقترب به أنزال فلا يفسد الصوم بغير اختلاف
(الثاني) أن ينزل المني به فيفسد الصوم وبه قال عطاء والحسن ومالك وقال جابر بن زيد
والثوري وأبو حنيفة والشافعي وابن المنذر لا يفسد لانه عن غير مباشرة أشبه الانزال بالفكر
ولنا أنه أنزال بفعل يتلذذ به يمكن التحرز منه أشبه الانزال بالامس. والفكر لا يمكن التحرز
منه ^(١) بخلاف تكرار النظر

(الثالث) مذى بذلك فظاهر كلام أحمد أنه لا يفطر به لأنه لا نص في الفطر به ولا يصح قياسه
على أنزال المني لمخالفته إياه في الأحكام فيبقى على الأصل وفيه قول آخر أنه يفطر لانه خارج بسبب
الشهوة أشبه المني ولان السبب الضعيف اذا تكرر تنزل بمنزلة السبب القوي فاز من أعاد الضرب بعصا
صغيرة فقتل وجب عليه القصاص كالضرب بالعصا الكبيرة والاول ظاهر المذهب
(فصل) فأما إن صرف نظره لم يفسد صومه أنزل أو لم ينزل وبه قال مالك يفسد صومه إن
أنزل كما لو كرره

«١» لعل هذا
يصح في بعض أحوال
السهج ، وفي الغالب
يمكن صرف الفكر بعمل
بدني أو عقلي آخر ،
ولكن في المؤاخذه
بالفكر خرج وهو ممنوع

ولنا أن النظرة الاولى لا يمكن التحرز منها فلا يفسد الصوم ما أفضت اليه كالفكرة وعليه يخرج التكرار
﴿مسألة﴾ (قال أو حجّم أو احتجم)

الحجامة يفطر بها الحاجم والمحجوم وبه قال اسحاق وابن المنذر ومحمد بن اسحق وابن خزيمة
وعطاء وعبد الرحمن بن مهدي وكان مسروق والحسن وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم وكان
جماعة من الصحابة يحتجمون ليلا في الصوم منهم ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وأنس بن مالك
ورخص فيها أبو سعيد الخدري وابن مسعود وأم سلمة والحسين بن علي وعروة وسعيد بن جبيرة وقال
مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي يجوز للصائم أن يحتجم ولا يفطر لما روي البخاري عن ابن عباس
أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ولانه دم خارج من البدن أشبه الفصد

ولنا قول النبي ﷺ «أفطر الحاجم والمحجوم» رواه عن النبي ﷺ أحد عشر نفساً قال أحمد
حديث شداد بن أوس من أصح حديث يروى في هذا الباب واسناد حديث رافع اسناد جيد وقال
حديث ثوبان وشداد صحيحان وقال علي بن المديني أصح شيء في هذا الباب حديث شداد وثوبان.
وحديثهم منسوخ بحديثنا بدليل ما روى ابن عباس أنه قال احتجم رسول الله ﷺ بالقفاحة بقرن
وناب وهو محرم صائم فوجد لذلك ضعفا شديداً فنهى رسول الله ﷺ أن يحتجم الصائم رواه أبو
اسحاق الجوزجاني في المترجم وعن الحكم قال احتجم رسول الله ﷺ فضعف ثم كرهت الحجامة

وفيه وجه آخر أنه يفطره لأنه أمكنه التحرز منه أشبه ماله قصد ابتلاع غبار الطريق والاول أصح

للصائم وكان ابن عباس وهو راوي حديثهم يعد الحجام والمحاجم فإذا غابت الشمس احتجم كذلك رواه الجوزجاني وهذا يدل على أنه علم نسخ الحديث الذي رواه^(١) ويحتمل أنه احتجم فافطر كما روي عنه عليه السلام أنه قاء فافطر فإن قيل فقد روي أن النبي ﷺ رأي الحجام والمحتجم يغتأبان فقال ذلك قلنا لم تثبت صحة هذه الرواية مع أن اللفظ أعم من السبب فيجب الأخذ بعموم اللفظ دون خصوص السبب على أننا قد ذكرنا الحديث الذي فيه بيان علة النهي عن الحجامة وهي الخوف من الضعف فيبطل التعايل بما سواه أو تكون كل واحدة منهما علة مستقلة على أن الغيبة لانه طر الصائم اجماعاً فلا يصح حمل الحديث عليها قال أحمد لأن يكون الحديث على ما جاء عن النبي ﷺ « افطر الحجام والمحتجم » أحب إلينا من أن يكون من الغيبة لأن من أراد أن يمتنع من الحجامة امتنع وهذا أشد على الناس . من يسلم من الغيبة ؟ فإن قيل إذا كانت علة النهي ضعف الصائم بها فلا يقتضي ذلك الفطر إنما يقتضي الكراهة ومعنى قوله « افطر الحجام والمحتجم » أي قرباً من الفطر قلنا هذا تأويل يحتاج الى دليل مع أنه لا يصح في حق الحجام لأنه لا يضعفه

(فصل) وإنما يفطر بما ذكرنا إذا فعله عامداً ذاكرًا لصومه وإن فعل شيئاً من ذلك ناسياً لم يفسد صومه روي عن علي رضي الله عنه لاشيء على من أكل ناسياً وهو قول أبي هريرة وابن عمر وعطاء وطاوس وابن أبي ذئب والاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وقال ربيعة ومالك يفطر لأن ماله يصح الصوم مع شيء من جنسه عمداً لا يجوز مع سهوه كالجماع وترك النية ولنا ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ « إذا أكل أحدكم أو شرب ناسياً فليتم صومه فأما أطعمه الله وسقاه » متفق عليه وفي لفظ « من أكل أو شرب ناسياً فأما هو رزق رزقه الله » ولانها عبادة ذات تحليل وتحريم فكان في محظوراتها ما يختلف عمده وسهوه كالصلاة والحج فأما النية فليس تركها فعلاً ولانها شرط والشروط لا تسقط بالسهو بخلاف المبطلات والجماع حكمه أغلظ ويمكن التحرز عنه

(مسئلة) (فإن فكر فأنزل لم يفسد صومه)

وحكي عن أبي حفص البرمكي أنه يفسد واختاره ابن عقيل لأن الفكرة تستحضر فتدخل تحت الاختيار لأن الله تعالى مدح الذين يتفكرون في خلق السموات والارض ونهى النبي ﷺ عن التفكير في ذات الله ولو كانت غير مقدور عليها لم يتعلق بها ذلك كالاختلام فأما أن خطر بقلبه صورة ذلك الفعل فأنزل لم يفسد صومه كالاختلام

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام « عني لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به » ولأنه لانس في الفطر به ولا اجماع ، ولا يمكن قياسه على تكرار النظر لانه دونه في استدعاء الشهوة وافضائه

(٦م - المغني والشرح الكبير - ج ٣)

«١» هذه الدلالة

ممنوعة لا تصح ولم لا يكون ذلك لأن الحجامة تضعف البدن كما أقره هو وشيخه في المغني وتقدم

فان الريق لا يفطر اذا لم يجمعه وان قصد ابتلاعه فكذلك اذا جمعه بخلاف غبار الطريق فان خرج ريقه

إلى الانزال ويخالفه في التحريم اذا تعاق ، اذا ثبت ذلك في الاكل والشرب ثبت في سائر ما ذكرنا قياساً عليه • ولنا في الجاع منع

(فصل) وإن فعل شيئاً من ذلك وهو نائم لم يفسد صومه لانه لا قصد له ولا علم بالصوم فهو أعذر من الناسي فان فعله جاهلاً بتحريمه فذكر أبو الخطاب أنه لا يفطره كالناسي (قال شيخنا) ولم أره عن غيره ، وقول النبي ﷺ « أفطر الحاجم والمحجم » في حق الرجلين اللذين رأهما يحجم أحدهما صاحبه من جهلها بتحريمه يدل على أن الجبل لا يعذر به ، ولأنه نوع جهل فلم يمنع الفطر كالجهل بالوقت في حق من أكل يظن أن الفجر لم يطلع وتبين بخلافه

(فصل) فان فعله مكرهاً بالوعيد فقال ابن عقيل قال أصحابنا لا يفطر به لقول النبي ﷺ « عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » قال ويحتمل عندى أن يفطر لأنه فعل المفطر لدفع الضرر عن نفسه أشبه المربض ومن شرب لدفع العطش • فأما المملج فلا يفطر لانه خرج بذلك عن حيز الفعل ولذلك لا يضاف اليه ، ولذلك اقترقا فيما إذا أكره على قتل آدمي فقتله أو ألقى عليه ﴿ مسألة ﴾ (وإن طار إلى حلقه ذباب ، أو غبار ، أو قطر في احليله ، أو فكر فأنزل ، أو احتلم ، أو ذرعه القيء ، أو أصبح وفي فيه طعام فلفظه ، أو اغتسل ، أو تميمض ، أو استنشق فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه • وإن زاد على الثلاث أو بالغ فيها فعلى وجهين)

إذا دخل حلقه غبار من غير قصد كغبار الطريق ونخل الدقيق ، أو الذبابة تدخل حلقه أو يرش عليه الماء فيدخل مسامعه أو حلقه ، أو يلقى في ماء فيصل إلى جوفه ، أو يدخل حلقه بغير اختياره ، أو يداوي جائفته أو مأمومته بغير اختياره ، أو يحجم كرهاً ، أو تقبله امرأة بغير اختياره فينزله وما أشبه ذلك لا يفسد صومه • لانعلم فيه خلافاً لانه لا يمكن التحرز منه أشبه ما لو دخل حلقه شيء وهو نائم ، وكذلك الاحتلام لانه عن غير اختيار منه فأشبه ما ذكرنا • وفي معنى ذلك إذا ذرعه القيء ، لانه بغير اختياره فهو كالاختلام بأجنبية أو الكراهة إن كان في زوجة فبقي على الاصل

(فصل) فان قطر في احليله دهناً لم يفطر به سواء وصل إلى المثانة أم لا ، وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يفطر لانه أوصل الدهن إلى جوف في جسده فأفطر كما لو داوى الجائفة • ولان المني يخرج من الذكر فيفطره وما أفطر بالخارج منه جاز أن يفطر بالداخل منه كالغم ولنا أنه ليس بين باطن الذكر والجوف منفذ ، وانما يخرج البول رشحاً فالذي يتركه فيه لا يصل إلى الجوف فلا يفطره كالذي يتركه فيه ولا يبلعه

﴿ مسألة ﴾ (قال أو أصبح وفي فيه طعام فلفظه)

إذا أصبح في فيه شيء من الطعام لم يخل من حالين (أحدهما) أن يكون يسيراً لا يمكنه لفظه فيزدرده

الى ثوبه أو بين أصابعه أو بين شفتيه ثم عاد فابتلعه أو بلع ريق غير أفطر لانه ابتلعه من غير فمه فأشبهه ما لو بلع غيره فان قيل فقد روت عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها رواه أبو داود قلنا قد روي عن أبي داود أنه قال هذا اسناد ليس بصحيح ويجوز أن يكون يقبل في الصوم ويمص لسانها في غيره ويجوز أن يمصه ثم لا يبتلعه ولانه لم يتحقق انفصال ما على لسانها من البلل الى فمه فأشبهه ما لو ترك حصاة مبلولة في فيه أو لو تغمض بماء ثم مجه ولو ترك في فيه حصاة أو درهما فأخرجه وعليه بلة من الريق ثم أعاده في فيه نظرت فان كان ما عليه من الريق كثيراً فابتلعه أفطر وان كان يسيراً لم يفطر بابتلاع ريقه وقال بعض أصحابنا يفطر لا ابتلعه ذلك البلل الذي كان على الجسم

ولنا أنه لا يتحقق انفصال ذلك البلل ودخوله الى حلقه فلا يفطره كالمضمضة والتسوك بالسواك الرطب والمبلول ويقوي ذلك حديث عائشة في مص لسانها ولو أخرج لسانه وعليه بلة ثم عاد فأدخله وابتلع ريقه لم يفطر

(فصل) وان ابتلع النخامة ففيها روايتان (أحدهما) يفطر قال حنبل سمعت أبا عبد الله يقول اذا تنخم ثم ازدرده فقد أفطر لان النخامة من الرأس تنزل والريق من الفم ولو تنخم من جوفه ثم ازدرده أفطر وهذا مذهب الشافعي لانه أمكن التحرز منها أشبه الدم ولانها من غير الفم أشبه القيء، والرواية (الثانية) لا يفطر قال في رواية المروزي ليس عليك قضاء اذا ابتلعت النخامة وأنت صائم لانه معتاد في الفم غير واصل من خارج أشبه الريق

(فصل) فان سال فمه دماً أو خرج اليه قلس أو قي، فأزدرده أفطروا ان كان يسيراً لان الفم في حكم الظاهر والاصل حصول الفطر بكل واصل منه لكن عفي عن الريق لعدم إمكان التحرز منه فمأذاه يبقى على الاصل وان ألقاه من فيه وبقي فيه نجساً أو تنجس فمه بشيء من خارج فابتلع ريقه فان كان معه جزء من المنجس أفطر بذلك الجزء والا فلا

فانه لا يفطر به لانه لا يمكن التحرز منه أشبه الريق . قال ابن المنذر أجمع على ذلك أهل العلم (الثاني) أن يكون كثيراً يمكنه لفظه فان لفظه فلا شيء عليه وكذلك ان دخل حلقه بغير اختياره لمشقة الاحتراز منه وان ابتلعه عامداً فسد صومه وهو قول الاكثرين وقال أبو حنيفة لا يفسد لانه لا بد أن يبقى بين أسنانه شيء مما يأكله فلم يفطر بابتلعه كالريق ولنا أنه بلع طعاماً يمكنه لفظه باختياره ذاكر أصومه فافطر به كما لو ابتلع ابتداء من خارج ويخالف ما يجري به الريق فانه لا يمكنه لفظه فان قيل يمكنه أن يبصق قلنا لا يخرج جميع الريق ببصاقه وان منع من ابتلاع ريقه كله لم يمكنه

(فصل) ولا يفطر بالمضمضة بغير خلاف سواء كان في الطهارة أو غيرها وقد روي عن النبي ﷺ أن عمر سأل عن القبلة للصائم فقال النبي ﷺ «أرأيت لو تميمضت من اناء وأنت صائم» قلت لا بأس قال «فمه» (١) ولأن الفم في حكم الظاهر لا يبطل الصوم بالواصل اليه كالأنف والعين وإن تميمض أو استنشق في الطهارة فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف فلا شيء عليه وبه قال الأوزاعي وإسحاق والشافعي في أحد قوليه وروي ذلك عن ابن عباس وقال مالك وأبو حنيفة يفطر لأنه أوصل الماء إلى جوفه إذا كرا لصومه فأفطر كما لو تعمد شربه

ولنا أنه وصل إلى حلقه من غير إسراف ولا قصد فأشبهه ما لو طارت ذبابة إلى حلقه وبهذا فارق المتعمد، فاما إن أسرف فزاد على الثلاث أو بالغ في الاستنشاق فقد فعل مكروها لقول النبي ﷺ «للقيط بن صبرة» وبالعنف في الاستنشاق إلا أن تكون صائما» حديث صحيح ولأنه يتعرض بذلك لا يصل الماء إلى حلقه فإن وصل إلى حلقه فقال أحمد يعجبني أن يعيد الصوم وهل يفطر بذلك؟ على وجهين (أحدهما) يفطر لأن النبي ﷺ نهى عن المبالغة حفظا للصوم فدل ذلك على أنه يفطر به ولأنه وصل بفعل منهى عنه فأشبهه التعمد (والثاني) لا يفطر به لأنه وصل من غير قصد فأشبهه غبار الدقيق إذا نخله فاما المضمضة لغير الطهارة فإن كانت لحاجة كغسل فمه عند الحاجة إليه ونحوه

«١» قوله فمه أصله ما الاستفهامية زيد فيها هاء السكت والمعنى فما الفرق بينهما والحديث رواه أحمد وأبو داود وسكت عليه والنسائي وقال منكر ولكن صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم

﴿مسألة﴾ قال (أو اغتسل أو تميمض أو استنشق فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه)

المضمضة والاستنشاق لا يفطر بغير خلاف سواء كان في طهارة أو غيرها وقد روي عن النبي ﷺ أن عمر سأل عن القبلة للصائم فقال النبي ﷺ «أرأيت لو تميمضت من اناء وأنت صائم» قلت لا بأس قال «فمه» ولأن الفم في حكم الظاهر فلا يبطل الصوم بالواصل اليه كالأنف والعين فإن تميمض أو استنشق في الطهارة فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف فلا شيء عليه، وهذا قول الأوزاعي وإسحاق والشافعي في أحد قوليه وروي ذلك عن ابن عباس وقال مالك وأبو حنيفة يفطر لأنه أوصل الماء إلى حلقه إذا كرا لصومه فأفطر كما لو تعمد شربه

ولنا أنه وصل إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف أشبهه ما لو طارت ذبابة إلى حلقه وبهذا فارق المتعمد (فصل) فاما إن زاد على الثلاث وبالعنف في الاستنشاق والمضمضة فقد فعل مكروها لقول النبي ﷺ «للقيط بن صبرة» وبالعنف في الاستنشاق إلا أن تكون صائما» فإن دخل الماء حلقه فقال أحمد يعجبني أن يعيد الصوم وفيه وجهان أحدهما يفطر لأنه فعل مكروها تعرض به إلى إيصال الماء إلى حلقه أشبهه من أنزل بالمباشرة ولأن النبي ﷺ نهى عن المبالغة حفظا للصوم فدل على أنه يفطر به ولأنه وصل بفعل منهى عنه أشبهه التعمد

والثاني لا يفطره لأنه وصل من غير قصد أشبهه غبار الدقيق إذا دخل حلقه وقت نخله فاما المضمضة لغير طهارة فإن كانت لحاجة كغسل فمه عند الحاجة إليه ونحوه فخيمه حكم المضمضة للطهارة

فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُضْمَضَةِ لِلطَّهَارَةِ وَإِنْ كَانَ عَابِثًا أَوْ تَمَضُّضٌ مِنْ أَجْلِ الْعَطَشِ كَرِهَ وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الصَّائِمِ يَعْطَشُ فَيَتَمَضُّضُ ثُمَّ يَمْجِجُهُ قَالَ يَرْشُ عَلَى صَدْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ فَإِنْ فَعَلَ فَوَصَلَ الْمَاءُ إِلَى حَلْقِهِ أَوْ تَرَكَ الْمَاءُ فِيهِ عَابِثًا أَوْ لِلتَّبَرُّدِ فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصُبَّ الْمَاءُ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْحَرِّ وَالْعَطَشِ لِمَا رَوَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَجِ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١)

« ١ » وكذا

أحمد والنسائي ورجالهم رجال الصحيح

(فصل) وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الصَّائِمُ فَإِنْ عَاشَتْهُ وَأُمُّ سَلَمَةَ قَالَتَا: نَشَهِدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ كَانَ لِيَصْبِحَ جَنَابًا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَصُومُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ الْحَمَامَ وَهُوَ صَائِمٌ هُوَ وَأَصْحَابُ لَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَمَّا الْغَوْصُ فِي الْمَاءِ فَقَالَ أَحْمَدُ فِي الصَّائِمِ يَغْتَمِسُ فِي الْمَاءِ إِذَا لَمْ يَخَفْ أَنْ يَدْخُلَ فِي مَسَامِعِهِ وَكَرِهَ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ أَنْ يَغْتَمِسَ فِي الْمَاءِ خَوْفًا أَنْ يَدْخُلَ فِي مَسَامِعِهِ فَإِنْ دَخَلَ فِي مَسَامِعِهِ فَوَصَلَ إِلَى دِمَاغِهِ مِنَ الْغَسْلِ الْمَشْرُوعِ مِنْ غَيْرِ اسْرَافٍ وَلَا قَصْدٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ دَخَلَ إِلَى حَلْقِهِ مِنَ الْمُضْمَضَةِ فِي الْوُضُوءِ وَإِنْ غَاصَ فِي الْمَاءِ أَوْ اسْرَفَ أَوْ كَانَ عَابِثًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الدَّاخِلِ إِلَى الْخَلْقِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(فصل) قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قُلْتُ لِأَحْمَدَ الصَّائِمِ يَمْضَغُ الْعَلَكُ قَالَ لَا ۖ قَالَ أَصْحَابُنَا الْعَلَكُ ضَرْبَانِ (أَحَدُهُمَا) مَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاءٌ وَهُوَ الرِّدْيُ الَّذِي إِذَا مَضَغَهُ يَتَحَلَّلُ فَلَا يَجُوزُ مَضْغُهُ إِلَّا أَنْ

وَإِنْ كَانَ عَابِثًا أَوْ تَمَضُّضٌ مِنْ أَجْلِ الْعَطَشِ كَرِهَ وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الصَّائِمِ يَعْطَشُ فِيهِ ضَمَضٌ ثُمَّ يَمْجِجُهُ قَالَ يَرْشُ عَلَى صَدْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ فَإِنْ فَعَلَ فَوَصَلَ الْمَاءُ إِلَى حَلْقِهِ أَوْ تَرَكَ الْمَاءُ فِيهِ عَابِثًا أَوْ لِلتَّبَرُّدِ فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ

(فصل) وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصُبَّ الْمَاءُ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْحَرِّ وَالْعَطَشِ لِمَا رَوَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَجِ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

(فصل) وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الصَّائِمُ فَإِنْ عَاشَتْهُ وَأُمُّ سَلَمَةَ قَالَتَا: نَشَهِدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ كَانَ لِيَصْبِحَ جَنَابًا عَنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَصُومُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ الْحَمَامَ وَهُوَ صَائِمٌ هُوَ وَأَصْحَابُ لَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

فَأَمَّا الْغَوْصُ فِي الْمَاءِ فَقَالَ أَحْمَدُ فِي الصَّائِمِ يَغْتَمِسُ فِي الْمَاءِ إِذَا لَمْ يَخَفْ أَنْ يَدْخُلَ فِي مَسَامِعِهِ وَكَرِهَ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ أَنْ يَغْتَمِسَ فِي الْمَاءِ خَوْفًا أَنْ يَدْخُلَ فِي مَسَامِعِهِ فَإِنْ دَخَلَ إِلَى مَسَامِعِهِ مِنَ الْغَسْلِ الْمَشْرُوعِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلَا اسْرَافٍ لَمْ يَفْطُرْ كَالْمُضْمَضَةِ فِي الْوُضُوءِ وَإِنْ غَاصَ فِي الْمَاءِ أَوْ اسْرَفَ أَوْ كَانَ عَابِثًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الدَّاخِلِ إِلَى الْخَلْقِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ وَالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ

لا يبلغ ريقه فان فعل فنزل الى حلقة منه شيء أفطر به كما لو تعمد أكله (والثاني) العلك القوي الذي كلما مضغه صلب وقوي فهذا يكره مضغه ولا يحرم ومن كرهه الشعبي والنخعي ومحمد بن علي وقتادة والشافعي وأصحاب الرأي وذلك لانه يحلب الفم ويجمع الريق ويورث العطش ورخصت عائشة في مضغه وبه قال عطاء لانه لا يصل الى الجوف فهو كالخصة يضعها في فيه ومتى مضغه ولم يجد طعمه في حلقة لم يفطر وان وجد طعمه في حلقة ففيه وجهان (أحدهما) يفطره كالكل اذا وجد طعمه في حلقة (والثاني) لا يفطره لانه لم ينزل منه شيء ومجرد الطعم لا يفطر بدليل أنه قد قيل من لطخ باطن قدمه بالحنظل وجد طعمه ولا يفطر بخلاف الكل فان أجزأه تصل الى الخلق وبشاهد اذا تشمخ قال احمد : من وضع في فيه درهما أو ديناراً وهو صائم ما لم يجد طعمه في حلقة فلا بأس به وما يجد طعمه فلا يعجبني . وقال عبدالله سألت ابي عن الصائم يقتل الخيوط قال يعجبني أن يعزق (فصل) قال أحمد أحب إلي أن يحتجب ذوق الطعام فان فعل لم يضره ولا بأس به . قال ابن عباس : لا بأس أن يذوق الطعام الخل والشئ . يريد شراءه . والحسن كان يمضغ الجوز لابن ابنه وهو صائم ورخص فيه ابراهيم . قال ابن عقيل يكره من غير حاجة ولا بأس به مع الحاجة فان فعل فوجد طعمه في حلقة أفطر وإلا لم يفطر

(فصل) قال احمد لا بأس بالسواك للصائم . قال عامر بن ربيعة : رأيت النبي ﷺ مالا أحصي يتسوك وهو صائم . قال الترمذي هذا حديث حسن ، وقال زياد بن حدير ما رأيت أحداً كان أდوم لسواك رطب وهو صائم من عمر بن الخطاب ولكنه يكون عوداً ذاوياً ، ولم ير أهل العلم بالسواك أول النهار بأساً اذا كان العود يابساً ، واستحب أحمد واسحق ترك السواك بالعشي . قال أحمد : قال رسول الله ﷺ « خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الاذفر » لتلك الرائحة لا يعجبني للصائم أن يستاك بالعشي ، واختلفت الرواية عنه في التسوك بالعود الرطب فرويت عنه الكراهة وهو قول قتادة والشعبي والحكم واسحق ومالك في رواية لأنه مفرر بصومه لاحتمال أن يتحلل منه أجزاء الى حلقة فيفطره . وروي عنه لا يكره ، وبه قال الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة ، وروي ذلك عن علي وابن عمر وعروة ومجاهد لما روينا من حديث عمر وغيره بن الصحابة (فصل) ومن أصبح بين أسنانه طعام لم يخل من حالين (أحدهما) أن يكون يسيراً لا يمكن

(مسئلة) (وان أكل شاكاً في طلوع الفجر فلا قضاء عليه)

اذا أكل وهو يشك في طلوع الفجر ولم يتبين له الحال فلا قضاء عليه وله الاكل حتى يتيقن طلوع الفجر نص عليه أحمد وهو قول ابن عباس وعطاء والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وروي معنى ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وقال مالك يجب القضاء كما لو أكل شاكاً في غروب الشمس ولنا قول الله تعالى (واكلوا واشربوا حتي يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر)

لفظه فازدردته فانه لا يفطر به لأنه لا يمكن التحرز منه فأشبهه الريق . قال ابن المنذر : أجمع على ذلك أهل العلم (الثاني) أن يكون كثيراً يمكن لفظه فان لفظه فلا شيء عليه . وإن ازدردته عامداً فسد صومه في قول أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة : لا يفطر لأنه لا بد أن يبقى بين أسنانه شيء مما يأكله فلا يمكن التحرز منه فأشبهه ما يجري به الريق

ولنا أنه بلم طعاما يمكنه لفظه باختياره ذاكر آ لصومه فأفطر به كما لو ابتدأ الأكل ، وبخالف ما يجري به الريق فانه لا يمكنه لفظه ، فار قيل يمكنه أن يبصق قلنا لا يخرج جميع الريق ببصاقه ، وإن سقم من ابتلاع ريقه كله لم يمكنه

(الفصل) فان قطر في أحليه دهناً لم يفطر به سواء وصل إلى المثانة أو لم يصل . وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي : يفطر لأنه أوصل الدهن إلى جوف في جسده فأفطر كما لو داوى الجائفة . ولأن المنى يخرج من الذكر فيفطره وما أفطر بالخارج منه جاز أن يفطر بالداخل منه كالغلم ولنا أنه ليس بين باطن الذكر والجوف منفذ ، وإنما يخرج البول رشحا فالذي يتركه فيه لا يصل إلى الجوف فلا يفطره كالذي يتركه فيه ولم يتلعه

(الفصل الرابع) اذا قبل فأمنى أو أمذى ولا يخلو القبل من ثلاثة أحوال (أحدها) أن لا ينزل فلا يفسد صومه بذلك ، لأن علم فيه خلافا لما روت عائشة : أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم وكان أملاككم لأربه . رواه البخاري ومسلم ، ويروى بتحريك الراء وسكونها . قال الخطابي معناهما واحد وهو حاجة النفس ووطرها ، وقيل بالتسكين العنق وبالفتح الحاجة . وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : هششت فقبلت وأنا صائم فقلت يا رسول الله : صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم . فقال « أرايت لو تمضمضت من إناء وأنت صائم » قلت لا بأس به ، قال « فبه » رواه أبو داود ، شبه القبلة بالمضمضة من حيث أنها من مقدمات الشهوة ، وأن المضمضة إذا لم يكن معها نزول الماء لم يفطر وإن كان معها نزوله أفطر ، إلا أن أحمد ضعف هذا الحديث وقال هذا ريج ليس من هذا شيء

(الحال الثاني) أن يمني فيفطر بغير خلاف فعلمه لما يذكرناه من إيماء الخبرين ولأنه انزال بمباشرة فأشبهه الانزال بالجماع دون الفرج

مد الأكل إلى غاية التبين وقد يكون شاكا قبل التبين فلو لزمه القضاء لحرم عليه الأكل . وقال النبي ﷺ « فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » وكان رجلا أعمى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت ولأن الأصل بقاء الليل فيكون زمن الشك منه ما لم يعلم يقين زواله بخلاف غروب الشمس فان الأصل بقاء النهار فبني عليه

(مسألة) (وإن أكل شاكا في غروب الشمس فعليه القضاء)

(الحال الثالث) أن يمدى فيفطر عند امامنا ومالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا يفطر وروي ذلك عن الحسن والشعبي والاوزاعي لأنه خارج لا يوجب الغسل أشبه البول ولنا أنه خارج تخلله الشهوة خرج بالمباشرة فأفسد الصوم كلمني وفارق البول بهذا والتمس شهوة كالقيلة في هذا : إذا ثبت هذا فإن المقبل إذا كان ذا شهوة مفرطة بحيث يغلب على ظنه أنه إذا قبل أنزل لم تحل له القبلة لأنها مفسدة لصومه فحرمت كالأكل وإن كان ذا شهوة لكنه لا يغلب على ظنه ذلك كره له التقييل لأنه يعرض صومه للفطر ولا يأمن عليه الفساد وقد روي عن عمر أنه قال رأيت رسول الله ﷺ في المنام فأعرض عني فقلت له مالي ؟ فقال «انك تقبل وأنت صائم» ولان العبادة إذا منعت الوطء منعت القبلة كالأحرام ولا تحرم القبلة في هذه الحال لما روي أن رجلاً قبل وهو صائم فأرسل امرأته فسألت النبي ﷺ فأخبرها النبي ﷺ أنه يقبل وهو صائم فقال الرجل ان رسول الله ﷺ ليس مثلنا قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فغضب النبي ﷺ وقال «اني لا خشاكم الله وأعلمكم بما اتقي» رواه مسلم بمعناه ولان إفشاءه الى إفساد الصوم مشكوك فيه ولا يثبت التحريم بالشك فأما ان كان ممن لا تحرك القبلة شهوته كالشيخ المهم فيه روايتان (أحدهما) لا يكره له ذلك وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي لان النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم لما كان مالكا لاربه وغير ذي الشهوة في معناه

وقد روى أبو هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له فأتاه آخر فسأله فيها فإذا الذي رخص له شيخ وإذا الذي نهى شاب أخرجه أبو داود ولانها مباشرة لغير شهوة فأشبهت لمس اليد الحاجة

والثانية يكره لانه لا يأمن حدوث الشهوة ولان الصوم عبادة تمنع الوطء فاستوى في القبلة فيها من تحرك شهوته وغيره كالأحرام ، فأما لمس لغير شهوة كلمس يدها ليعرف مرضها فليس بمكروه بحال لان ذلك لا يكره في الأحرام فلا يكره في الصيام كلمس ثوبها

(فصل) ولو استمنى بيده فقد فعل محرماً ولا يفسد صومه به إلا أن ينزل فإن أنزل فسد صومه لانه في معنى القبلة في اثاره الشهوة فأما ان أنزل لغير شهوة كالذي يخرج منه المني أو المذي لمرض فلا شيء عليه لانه خارج لغير شهوة أشبه البول ولانه يخرج عن غير اختيار منه ولا تسبب اليه

إذا لم يتبين لان الاصل بقاء النهار فان كان حين الاكل ظاناً أن الشمس قد غربت ثم شك بعد الاكل ولم يتبين فلا قضاء عليه لانه لم يوجد يقين أزال ذلك الظن الذي بني عليه فأشبه ما لو صلى بالاجتهاد ثم شك في الاصابة بعد صلاته

﴿مسئلة﴾ (ومن أكل معتقداً أنه ليل فبان نهراً فعليه القضاء)

وذلك أن يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب أو ان الفجر لم يطلع وقد طلع فيجب عليه القضاء

فأشبه الاحتلام ولو احتمل لم يفسد صومه لانه عن غير اختيار منه فأشبهه ما لو دخل حلقه شيء وهو نائم ولو جامع في الليل فأنزل بعد ما أصبح لم يفطر لانه لم يتسبب اليه في النهار فأشبهه ما لو أكل شيئاً في الليل فذره القيء في النهار

(الفصل الخامس) اذا كرر النظر فأنزل، وتكرار النظر أيضاً ثلاثة أحوال (أحدها) أن لا يقترب به أنزال فلا يفسد الصوم بغير اختلاف (الثاني) أن يقترب به أنزال المني فيفسد الصوم في قول أماننا وعطاء والحسن البصري ومالك والحسن بن صالح وقال جابر بن زيد والثوري وأبو حنيفة والشافعي وابن المنذر لا يفسد لانه أنزال عن غير مباشرة أشبه الانزال بالفكر. ولنا أنه أنزال بفعل يتلذذ به ويمكن التحرز منه فأفسد الصوم كالأنزال باللمس، والفكر لا يمكن التحرز منه بخلاف تكرار النظر (الثالث) مذى بتكرار النظر فظاهر كلام أحمد أنه لا يفطر به لانه لا نص في الفطر به ولا يمكن قياسه على أنزال المني لمخالفته إياه في الأحكام فيبقى على الأصل فأما أن نظر فصرف بصره لم يفسد صومه سواء أنزل أو لم ينزل وقال مالك أن أنزل فسد صومه لانه أنزل بالنظر أشبه ما لو كرره.

ولنا أن النظرة الأولى لا يمكن التحرز منها فلا يفسد الصوم ما أفضت اليه كالفكرة وعليه يخرج التكرار فإذا ثبت هذا فإن تكرار النظر مكروه لمن يحرك شهوته غير مكروه لمن لا يحرك شهوته كالمقبلة ويحتمل أن لا يكره بحال لأن إفضاءه إلى الانزال المفطر بعيد جداً بخلاف القبلة فإن حصول المذي بها ليس بعيد.

(فصل) فإن فكر فأنزل لم يفسد صومه وحكي عن أبي حفص البرمكي أنه يفسد واختاره ابن عقيل لأن الفكرة تستحضر فتدخل تحت الاختيار بدليل تأييم صاحبها في مسألتها (١) في بدعة وكفر ومدح الله سبحانه الذين يتفكرون في خالق السماوات والأرض ونهى النبي ﷺ عن التفكر في ذات الله وأمر بالتفكير في الآيات ولو كانت غير مقدور عليها لم يتعاق ذلك بها كاحتلام فأما أن خطر بقلبه صورة الفعل فأنزل لم يفسد صومه لأن الخطر لا يمكن دفعه

ولنا قول النبي ﷺ «عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تسكلم» ولانه لا نص في الفطر به ولا إجماع ولا يمكن قياسه على المباشرة ولا تكرار النظر لانه دونها في استدعاء

هذا قول أكثر أهل العلم وحكي عن عروة ومجاهد والحسن وإسحاق لإقضاء عليهم لما روى زيد بن وهب قال كنت جالساً في مسجد رسول الله ﷺ في رمضان في زمن عمر بن الخطاب فأتينا بعساس فيها شراب من بيت حفصة فشربنا ونحن نرى أنه من الليل ثم انكشف السحاب فإذا الشمس طالعة قال فجعل الناس يقولون تقضي يوماً مكانه فقال عمر والله لا تقضيه ما تجانفتنا لأنهم ولانه لم يقصد الأكل في الصوم فلم يلزمه القضاء كالناسي

الشهوة وإفضائه إلى الانزال ويخالفهما في التحريم إذا تعلق ذلك بأجنبية أو الكراهة إن كان في زوجة فيبقى على الأصل

(الفصل السادس) أن المفسد للصوم من هذا كله ما كان عن عمد وقصد فأما ما حصل منه عن غير قصد كالغبار الذي يدخل حلقه من الطريق ونخل الدقيق والذباب التي تدخل حلقه أو يرش عليه الماء فيدخل مسامعه أو أنفه أو حلقه أو يُلقي في ماء فيصل إلى جوفه أو يسبق إلى حلقه من ماء المضمضة أو يصب في حلقه أو أنفه شيء كرها أو تداوى مأمومته أو جائفته بغير اختياره أو يحجم كرها أو تقبله امرأة بغير اختياره فينزل أو ما أشبه هذا فلا يفسد صومه لا نعلم فيه خلافاً لأنه لا فعل له فلا يفطر كالاختلام وأما إن أكره على شيء من ذلك بالوعيد ففعاله فقال ابن عقيل : قال أصحابنا لا يفطر به أيضاً لقول النبي ﷺ « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » قال ويحتمل عندي أن يفطر لأنه فعل المفطر لدفع الضرر عن نفسه فأشبهه المريض يفطر لدفع المرض ومن يشرب لدفع العطش ويفارق الملتجأ لأنه خرج بذلك عن حيز الفعل ولذلك لا يضاف إليه ولذلك اختلفوا فيما لو أكره على قتل آدمي والقي عليه (الفصل السابع) أنه متى أفطر بشيء من ذلك فعليه القضاء لا نعلم في ذلك خلافاً لأن الصوم

كان ثابتاً في الذمة فلا تبرأ منه إلا بأدائه ولم يؤده فبقي على ما كان عليه ولا كفارة في شيء مما ذكرناه في ظاهر المذهب وهو قول سعيد بن جبير والنخعي وابن سيرين وحماد والشافعي وعن أحمد أن الكفارة تجب على من أنزل بلمس أو قبلة أو تكرار نظر لأنه إنزال عن مباشرة أشبه الانزال بالجماع وعنه في المحتجم أن كان عالماً بالنهاي فعليه الكفارة . وقال عطاء في المحتجم عليه الكفارة . وقال مالك تجب الكفارة بكل ما كان هتكا للصوم إلا الردة لأنه إفتار في رمضان أشبه الجماع . وحكي عن عطاء والحسن والزهري والثوري والاوزاعي وإسحاق أن الفطر بالاكل والشرب يوجب ما يوجب الجماع وبه قال أبو حنيفة إلا أنه اعتبر ما يتغذى به أو يتداوى به فلو ابتلع حصاة أو نواة أو فستقة بقرها فلا كفارة عليه واحتجوا بأنه أفطر بأعلى ما في الباب من جنسه فوجب عليه الكفارة كالحجام

ولنا أنه أفطر بغير جماع فلم توجب الكفارة كبلع الحصاة أو التراب أو كالردة عند مالك ولأنه لا نص في إيجاب الكفارة بهذا ولا إجماع ولا يصح قياسه على الجماع لأن الحاجة إلى الزجر عنه أمس والحكم في التعدي به أكد ولهذا يجب به الحد إذا كان محرماً ويختص بافساد الحج دون سائر محظوراته

ولنا أنه أكل مختاراً إذا كراً للصوم فأفطر كما لو أكل يوم الشك ولأنه جهل وقت الصيام فلم يعذر به كالجهل بأول رمضان ولأنه يمكن التحرز منه فأشبهه أكل العامد وفارق الناسي فإنه لا يمكن التحرز منه . وأما الخبر فرواه الأثرم أن عمر قال من أكل فليقض يوماً مكانه رواه مالك في الموطأ أن عمر قال الخطب يسير يعني خفة القضاء وروى هشام بن عروة عن فاطمة أمهات عن أمهات قالت أفطرتنا على عهد رسول الله ﷺ في يوم غيم ثم طلعت الشمس قيل لهشام أمروا بالقضاء قال لا بد من قضاء رواه البخاري

ووجوب البدنة ولأنه في الغالب يفسد صوم اثنين بخلاف غيره

(فصل) والواجب في القضاء عن كل يوم يوم في قول عامة الفقهاء . وقال أحمد : قال إبراهيم ووكيع يصوم ثلاثة آلاف يوم : وعجب أحمد من قولهما . وقال سعيد بن المسيب : من أفطر يوماً متعمداً يصوم شهراً . وحكي عن ربيعة أنه قال : يجب مكان كل يوم اثنا عشر يوماً لأن رمضان يجزي عن جميع السنة وهي اثنا عشر شهراً

ولنا قول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) وقال النبي ﷺ في قصة المجامع « صم يوماً مكانه » رواه أبو داود ولأن القضاء يكون على حسب الاداء بدليل سائر العبادات ، ولأن القضاء لا يختلف بالعدر وعدمه بدليل الصلاة والحج وما ذكره نَحْمَك لا دليل عليه والتقدير لا يصار إليه إلا بنص أو إجماع وليس معهم واحد منهما وقول ربيعة يبطل بالمعذور . وذكر لأحمد حديث أبي هريرة « من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يتضه ولو صام الدهر » فقال ليس يصح هذا الحديث (مسألة) قال (وإن فعل ذلك ناسياً فهو على صومه ولا قضاء عليه)

وجملته إن جميع ما ذكره الخرق في هذه المسئلة لا يفطر الصائم بفعله ناسياً وروي عن علي رضي الله عنه لا شيء على من أكل ناسياً وهو قول أبي هريرة وابن عمر وعطاء وطاوس وابن أبي ذئب والاوزاعي والثوري والشافعي وأبي حنيفة وإسحق . وقال ربيعة ومالك : يفطر لأن ما لا يصح الصوم مع شيء من جنسه عمداً لا يجوز مع سهوه كالجماع وترك النية

ولنا ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أكل أحدكم أو شرب ناسياً فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه » متفق عليه وفي لفظ « من أكل أو شرب ناسياً فلا يفطر فانما هو رزق رزقه الله » ولأنها عبادة ذات تحليل وتحريم فكان في محظوراتها ما يختلف عمدته وسهوه كالصلاة والحج وأما النية فليس تركها فعلاً ولأنها شرط والشروط لا تسقط بالسهو بخلاف المبطلات والجماع حكمه أغلظ ويمكن التحرز عنه

(فصل) فإن فعل شيئاً من ذلك وهو نائم لم يفسد صومه لأنه لا قصد له ولا علم بالصوم فهو أعذر من الناسي وذكر أبو الخطاب إن من فعل من هذا شيئاً جاهلاً بتحريمه لم يفطر ولم أره عن غيره . وقول النبي ﷺ « أفطر الحاجم والمحجوم » في حق الرجلين اللذين رآهما يحجم أحدهما صاحبه

(فصل) ويجوز للأجنب في الليل أن يؤخر الغسل حتى يصبح ويتم صومه وهو قول علي وابن مسعود وزيد وأبي الدرداء وأبي ذر وابن عمر وابن عباس وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم وهو قول مالك والشافعي في أهل الحجاز والثوري وأبي حنيفة في أهل العراق والاوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر وإسحاق وأبي عبيد وأهل الظاهر وكان أبو هريرة يقول لا صوم له ويروي ذلك عن النبي ﷺ ثم رجع عنه قال سعيد بن المسيب رجع أبو هريرة عن فتياه وحكي عن الحسن

مع جهلها بتحريمه يدل على أن الجهل لا يعذر به ولأنه نوع جهل فلم يمنم الفطر كالجهل بالوقت في حق من يأكل يظن أن الفجر لم يطلع وقد كن طلع

﴿مسئلة﴾ قال (ومن استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فلا شيء عليه)

معنى استقاء تقياً مستدعياً للقيء وذرعه خروج من غير اختيار منه فمن استقاء فعليه القضاء لأن صومه يفسد به ومن ذرعه فلا شيء عليه وهذا قول عامة أهل العلم . قال الخطابي لأعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً . وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على إبطال صوم من استقاء عامداً . وحكي عن ابن مسعود وابن عباس أن القيء لا يفطر . وروى أن النبي ﷺ قال : ثلاث لا يفطرن الصائم : الحجاماة والقيء والاحتلام . ولأن الفطر بما يدخل لا بما يخرج

ولنا ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن استقاء عامداً فليقض » قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ورواه أبو داود^(١) وحديثهم غير محفوظ يرويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف في الحديث قاله الترمذي ، والمعنى الذي ذكره يطل بالحيض والمني (فصل) وقليل القيء وكثيره سواء في ظاهر قول الخرق وهو إحدى الروايات عن أحمد . والرواية الثانية لا يفطر إلا ببلء الغم لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال « ولكن دسعة تملأ الغم » ولأن اليسير لا ينقض الوضوء فلا يفطر كالبلغم (والثالثة) نصف الغم لأنه ينقض الوضوء فأفطر به كالكثير والاولى اولى لظاهر الحديث الذي روينا ولأن سائر المفطرات لا فرق بين قليلها وكثيرها وحديث الرواية الثانية لا نعرف له أصلاً . ولا فرق بين كون القيء طعماً أو مراراً أو بلغماً أو دماً أو غيره لأن الجميع داخل تحت عموم الحديث والمعنى والله تعالى أعلم بالصواب

﴿مسئلة﴾ قال (ومن ارتد عن الاسلام فقد أفطر)

لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن من ارتد عن الاسلام في أثناء الصوم أنه يفسد صومه وعليه قضاء ذلك اليوم إذا عاد إلى الاسلام سواء أسلم في أثناء اليوم أو بعد انقضائه وسواء كانت ردة باعتقاده ما يكفر به أو شكه فيما يكفر بالشك فيه أو بالنطق بكلمة الكفر مستهزئاً أو غير مستهزئ . قال الله تعالى (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون*)

وسالم بن عبد الله يتم صومه ويقضي وعن النخعي يقضي في الفرض دون التطوع وعن عروة وطاوس أن علم بجنابته في رمضان فلم يغتسل حتى أصبح فهو مفطر وإن لم يعلم فهو صائم وحجتهم حديث أبي هريرة ولنا ما روى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال ذهبت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة فقالت أشهد على رسول الله ﷺ أن كان ليصبح جنباً من جماع من غير احتلام ثم يصومه ثم دخلنا على أم سلمة فقالت مثل ذلك ثم أتينا أبا هريرة فأخبرناه بذلك فقال هما أعلم بذلك إنما

«١» أنكر أحمد
والبخاري وأبو داود
هذا الحديث أي
جزموا بأنه غير محفوظ
وقال النسائي وقفه
عطاء على أبي هريرة
ولكن صححه الحاكم
على شرط الشيخين

لا تعتدروا قد كفرتم بعد ايمانكم) وذلك لان الصوم عبادة من شرطها النية فأبطالها الردة كالصلاة والحج ولانه عبادة محضة فنافاها الكفر كالصلاة

﴿مسئلة﴾ قال (ومن نوى الافطار فقد أفطر) ^(١)

« ١ » مسئلة

بطلان الصيام بنية
الافطار مبنية على
رأىهم باسقاط
استصحاب النية وفيه
انه مؤاخذه على اهم
بالسيئة وان لم يفعلها
وهو مخالف للحديث
الصحيح، فهذا أمثل
ما يحتاج به لقول ابن
حامد

هذا الظاهر من المذهب وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي إلا أن أصحاب الرأي قالوا ان عاد فنوى قبل أن ينتصف النهار أجزاء بناء على أصلهم ان الصوم يجزى بنية من النهار . وحكي عن ابن حامد ان الصوم لا يفسد بذلك لأنها عبادة يلزم المضي في فاسدها فلم تفسد بنية الخروج منها كالحج ولنا انها عبادة من شرطها النية ففسدت بنية الخروج منها كالصلاة ولان الاصل اعتبار النية في جميع أجزاء العبادة ولكن لما شق اعتبار حقيقتها اعتبر بقاء حكمها وهو أن لا ينوي قطعها فاذا نواه زالت حقيقة وحكما ففسد الصوم لزوال شرطه وما ذكره ابن حامد لا يطرد في غير رمضان ولا يصح القياس على الحج فانه يصح بالنية المطلقة والمهمة وبالنية عن غيره إذا لم يكن حج عن نفسه فافترقا (فصل) فأما صوم النافلة فان نوى الفطر ثم لم ينو الصوم بعد ذلك لم يصح صومه لان النية انقطعت ولم توجد نية غيرها فأشبهه من لم ينو أصلا وإن عاد فنوى الصوم صح صومه كما لو أصبح غير ناو للصوم لان نية الفطر إنما أبطلت الفرض لما فيه من قطع النية المشترطة في جميع النهار حكما وخلو بعض أجزاء النهار عنها والنفل يخالف للفرض في ذلك فلم تمنع صحته نية الفطر في زمن لا يشترط وجود نية الصوم فيه ولان نية الفطر لا تزيد على عدم النية في ذلك الوقت وعدمها لا يمنع صحة الصوم إذا نوى بعد ذلك فكذلك إذا نوى الفطر ثم نوى الصوم بعده بخلاف الواجب فانه لا يصح بنية من النهار وقد روي عن أحمد أنه قال إذا أصبح صائما ثم عزم على الفطر فلم يفطر حتى بدا له ثم قال لا بل أتم صومي من الواجب لم يجزئه حتى يكون عازما على الصوم يومه كله ولو كان

حدثني الفضل بن العباس متفق عليه قال الخطابي أحسن ما سمعت في خبر أبي هريرة أنه منسوخ لان الجماع كان محرما على الصائم بعد النوم فلما أباح الله سبحانه الجماع إلى طلوع الفجر جاز للجنب اذا أصبح قبل أن يغتسل أن يصوم وروت عائشة أن رجلا قال للنبي ﷺ اني أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فقال رسول الله ﷺ « وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام » فقال له الرجل يا رسول الله انك لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله ﷺ وقال « اني لارجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما انتهى » رواه مسلم ومالك في الموطأ

(فصل) وحكم المرأة إذا انقطع حيضها من الليل وأخرت الغسل حتى أصبحت حكم الجنب يصح صومها اذا نوت من الليل بعد انقطاعه وقال الاوزاعي والحسن بن حي وعبد الملك بن الماجشون تقضي فرطت في الاغتسال أو لم تفرط لان حدث الحيض يمنع الصوم بخلاف الجنابة

تطوعاً كان أسهل وظاهر هذا موافق لما ذكرناه وقد دل على صحته أن النبي ﷺ كان يسأل أهله هل من غداء ؟ فان قالوا لا قال : إني إذا صائم »

(فصل) وإن نوى أنه سيفطر ساعة أخرى فقال ابن عقيل هو كنية الفطر في وقته وإن ترد في الفطر فعلى وجهين كما ذكرنا في الصلاة وإن نوى أنني ان وجدت طعاماً أفطرت وإن لم أجد أتممت صومي خرج فيه وجهان (أحدهما) يفطر لأنه لم يبق جازماً بنية الصوم وكذلك لا يصح ابتداء النية بمثل هذا (والثاني) لا يفطر لأنه لم ينو الفطر بنية صحيحة فإن النية لا يصح تعليقها على شرط ولذلك لا ينعقد الصوم بمثل هذه النية

﴿مسئلة﴾ قال (ومن جامع في الفرج فأنزل أو لم ينزل أو دون الفرج فأنزل عامداً أو ساهياً فعليه القضاء والكفارة إذا كان في شهر رمضان)

لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن من جامع في الفرج فأنزل أو لم ينزل أو دون الفرج فأنزل أنه يفسد صومه إذا كان عامداً وقد دلت الأخبار الصحيحة على ذلك. وهذه المسئلة فيها مسائل أربع (أحدها) أن من أفسد صوماً واجباً بجماع فعليه القضاء سواء كان في رمضان أو غيره وهذا قول أكثر الفقهاء . وقال الشافعي في أحد قوليهِ : من لزمته الكفارة لا قضاء عليه لأن النبي ﷺ لم يأمر الأعرابي بالقضاء وحكي عن الأوزاعي أنه قال : إن كفر بالصيام فلا قضاء عليه لأنه صام شهرين متتابعين ولنا أن النبي ﷺ قال للمجامع «وصم يوماً مكانه» رواه أبو داود بإسناده وابن ماجه والأثر مولانا

ولنا أنه حدث يوجب الغسل فتأخير الغسل منه إلى أن يصبح لا يمنع صحة الصوم للجنب وما ذكره لا يصح فإن من طهرت من الحيض غير حائض وإنما عليها حدث موجب للغسل فهي كالجنب فإن الجماع الموجب للغسل لو وجد في الصوم أفسده كالحيض وبقاء وجوب الغسل منه كبقاء وجوب الغسل من الحيض والله أعلم

(فصل) وإذا جامع في نهار رمضان في الفرج قبلاً كان أو دبراً فعليه القضاء والكفارة عامداً كان أو ساهياً وعنه لا كفارة عليه مع الإكراه والنسيان هذه المسئلة تشمل على خمسة أمور (أحدها) أن من جامع في نهار رمضان في الفرج فأنزل أو لم ينزل أو دون الفرج فأنزل عامداً فسد صومه بغير خلاف علمناه وقد دلت الأخبار الصحيحة على ذلك

(الثاني) أنه يجب عليه القضاء في قول أكثر أهل العلم وقال الشافعي في أحد قوليهِ لا يجب القضاء على من لزمته الكفارة لأن النبي ﷺ لم يأمر الأعرابي بالقضاء وحكي عن الشافعي أنه قال إن كفر بالصيام فلا قضاء عليه لأنه صام شهرين متتابعين

ولنا أن النبي ﷺ قال للمجامع «وصم يوماً مكانه» رواه أبو داود بإسناده وابن ماجه والأثر مولانا

أفسد يوماً من رمضان فلزمه قضاؤه كما لو أفسده بالأكلى أو أفسد صومه الواجب بالجماع فلزمه قضاؤه كغير رمضان (المسئلة الثانية) ان الكفارة تلزم من جامع في الفرج في رمضان عامداً أنزل أو لم ينزل في قول عامة أهل العلم . وحكي عن الشعبي والنخعي وسعيد بن جبير لا كفارة عليه لان الصوم عبادة لا تجب الكفارة بافساد قضاؤها فلا تجب في أدائها كالصلاة

ولنا ما روى الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت . قال « مالك ؟ » قال وقعت على امرأتي وأنا صائم . فقال رسول الله ﷺ « هل تجد رقبة تعتقها ؟ » قال لا قال « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال لا . قال « فهل تجد إطعام ستين مسكينا ؟ » قال لا . قال فمكث النبي ﷺ فيينا نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر - والعرق المكثل - فقال « أين السائل ؟ » فقال أنا . قال « خذ هذا فتصدق به » فقال الرجل : على أفقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لايتها أهل بيت أفقر من أهل بيتي ، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال « اطعمه أهلك » متفق عليه . ولا يجوز اعتبار الاداء في ذلك بالقضاء لان الاداء يتعلق بزمن مخصوص يتعين به ، والقضاء محله الذمة والصلاة لا يدخل في جبرانها المال بخلاف مسئلتنا

أفسد يوماً من رمضان فلزمه قضاؤه كما لو أفسده بالأكلى ولانه صوم واجب أفسده بالجماع فوجب عليه القضاء كغير رمضان

(فصل) فان جامع في غير صوم رمضان عامداً أفسده ويجب عليه القضاء ان كان واجبا بغير خلاف علمناه وان كان نفلا ففيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى

(الثالث) ان من جامع في الفرج في رمضان عامداً تجب عليه الكفارة أنزل أو لم ينزل في قول عامة أهل العلم وعن الشعبي والنخعي وسعيد بن جبير أنه لا كفارة عليه لانها عبادة لا تجب الكفارة بافساد قضاؤها فلم تجب في افساد أدائها كالصلاة

ولنا ما روى عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت قال « مالك ؟ » قال وقعت على امرأتي وأنا صائم فقال رسول الله ﷺ « هل تجد رقبة تعتقها ؟ » قال لا قال « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال لا قال « فهل تجد إطعام ستين مسكينا ؟ » قال لا قال فمكث النبي ﷺ فيينا نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر والعرق المكثل فقال « أين السائل ؟ » فقال أنا فقال « خذ هذا فتصدق به » فقال الرجل : على أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لايتها أهل بيت أفقر من بيتي فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال « اطعمه أهلك » متفق عليه ولا يجوز اعتبار الاداء في ذلك بالقضاء لان الاداء يتعلق بزمن مخصوص يتعين به والقضاء محله الذمة والصلاة لا يدخل في جبرانها المال بخلاف مسئلتنا

(المسئلة الثالثة) ان الجماع دون الفرج اذا اقترن به الانزال فيه عن احمد روايتان (احدهما) عليه الكفارة وهذا قول مالك وعطاء والحسن وابن المبارك واسحق لانه فطر بجماع فأوجب الكفارة كالجماع في الفرج (والثانية) لا كفارة فيه وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة لانه فطر بغير جماع تام فأشبه القبله ، ولان الاصل عدم وجوب الكفارة ولا نص في وجوبها ولا اجماع ولا قياس ولا يصح القياس على الجماع في الفرج لانه أبلغ بدليل انه يوجبها من غير انزال ويجب به الحد اذا كان محرماً ويتعاق به اثنا عشر حكماً ولان العلة في الاصل الجماع بدون الانزال والجماع ههنا غير موجب فلم يصح اعتباره به (المسئلة الرابعة) انه اذا جامع ناسياً فظاهر المذهب انه كالعمد نص عليه أحمد وهو قول عطاء وابن الماجشون . وروى أبو داود عن أحمد انه توقف عن الجواب وقال أجبن أن أقول فيه شيئاً ، وان أقول ليس عليه شيء . قال سمعته غير مرة لا ينفذه فيه قول . ونقل احمد بن القاسم عنه : كل أمر غاب عليه الصائم ليس عليه قضاء ولا غيره . قال أبو الخطاب هذا يدل على اسقاط القضاء والكفارة مع الاكراه والنسيان وهو قول الحسن ومجاهد والثوري والشافعي وأصحاب الرأي لانه معنى حرمة الصوم فاذا وجد منه مكرها أو ناسياً لم يفسده كالاكل . وكان مالك والاوزاعي والليث يوجبون القضاء دون الكفارة لان الكفارة لرفع الائم وهو محطوط عن الناسي

ولنا ان النبي ﷺ أمر الذي قال وقعت على امرأتي بالكفارة ولم يسأله عن العمد ولو افرق الحال لسأل واستفصل^(١) ولانه يجب التعليل بما تناوله لفظ السائل وهو الوقوع على المرأة في الصوم ولان السؤال كالمعاد في الجواب فكأن النبي ﷺ قال : من وقع على أهله في رمضان فليعتق رقبة . فان قيل ففي الحديث ما يدل على العمد وهو قوله : هلك . وروي احترقت . قلنا يجوز ان ينبر عن

(١) فيه ان الاصل في الافعال أن تكون عن عمد وان الناسي لا بد ان يذكر النسيان اذا استفتى لانه عذر ولا يحتاج الا السؤال عنه

(الرابع) أن من جامع ناسياً فحكمه حكم العامد في ظاهر المذهب نص عليه أحمد وهو قول عطاء وابن الماجشون وروى أبو داود عن احمد أنه توقف عن الجواب وقال أجبن أن أقول فيه شيئاً وفيه رواية ثانية أنه يجب عليه القضاء دون الكفارة وهذا قول مالك والاوزاعي والليث لان الكفارة لرفع الائم وهو محطوط عن الناسي وفيه رواية ثالثة نقلها عنه ابن القاسم أنه قال كل أمر غلب عليه الصائم فليس عليه قضاء ولا غيره وهذا يدل على اسقاط القضاء والكفارة عن المسكره والناسي وهو قول الحسن ومجاهد والثوري والشافعي وأصحاب الرأي لانه معنى حرمة الصوم فاذا وجد منه مكرها أو ناسياً لم يفسده كالاكل

ولنا أن النبي ﷺ أمر الذي قال وقعت على امرأتي بالكفارة ولم يستفصله ولو افرق الحال لسأل واستفصل لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولانه يجب التعليل بما تناوله لفظ السائل وهو الوقوع على المرأة في الصوم ولان السؤال كالمعاد في الجواب فكأن النبي ﷺ قال من وقع على أهله في شهر رمضان فليعتق رقبة . فان قيل ففي الحديث ما يدل على العمد وهو قوله هلك

هالكته لما يعتقده في الجماع مع النسيان من افساد الصوم وخوفه من غير ذلك ، ولأن الصوم عبادة تحرم الوطء فاستوى فيها عمدته وسهوه كالخبيث ولأن افساد الصوم ووجوب الكفارة حكمان يتعلقان بالجماع لا تسقطهما الشبهة فاستوى فيها العمد والسهو كسائر أحكامه

(فصل) ولا فرق بين كون الفرج قبل أو دبراً من ذكر أو أنثى وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة في أشهر الروايتين عنه لا كفارة في الوطء في الدبر لأنه لا يحصل به الاحلال ولا الاحصان فلا يوجب الكفارة كالوطء دون الفرج

ولنا انه افسد صوم رمضان بجماع في الفرج فأوجب الكفارة كالوطء وأما الوطء دون الفرج قلنا فيه منع وإن سلمنا فلأن الجماع دون الفرج لا يفسد الصوم بمجرد خلاف الوطء في الدبر

(فصل) فأما الوطء في فرج البهيمة فذكر القاضي انه موجب للكفارة لأنه وطء في فرج موجب للغسل مفسد للصوم فأشبهه وطء الآدمية وفيه وجه آخر لا تجب به الكفارة وذكره أبو الخطاب لأنه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص عليه فإنه يخاف لوطء الآدمية في إيجاب الحد على إحدى الروايتين وفي كثير من أحكامه ، ولا فرق بين كون المرطوءة زوجة أو أجنبية أو كبيرة أو صغيرة لأنه إذا وجب بوطء الزوجة فبوطء الأجنبية أولى

(فصل) وينسد صوم المرأة بالجماع بغير خلاف نعلمه في المذهب لأنه نوع من المفطرات فاستوى فيه الرجل والمرأة كالأكل . وهل يلزمها الكفارة ؟ على روايتين (إحداهما) يلزمها وهو اختيار أبي بكر

وروي احترقت قلنا يجوز أن يخبر عن هالكته لما يعتقده في الجماع مع النسيان وخوفه من غير ذلك ولأن الصوم عبادة تحرم الوطء فاستوى فيها عمدته وسهوه كالخبيث ولأن افساد الصوم ووجوب الكفارة حكمان يتعلقان بالجماع لا تسقطهما الشبهة فاستوى فيها العمد والسهو كسائر أحكامه

(الخامس) أنه لا فرق بين كون الفرج قبل أو دبراً من ذكر أو أنثى وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة في أشهر الروايتين لا كفارة بالوطء في الدبر لأنه لا يحصل به الاحلال ولا الاحصان فلا يوجب الكفارة كالوطء دون الفرج

ولنا أنه أفسد صوم رمضان بجماع في الفرج فأوجب الكفارة كالوطء في القبل وأما الوطء دون الفرج قلنا فيه منع وإن سلمنا فلأن الجماع دون الفرج لا يفسد الصوم بمجرد خلاف الوطء في الدبر

(مسئلة) (ولا يلزم المرأة كفارة مع العذر وهل يلزمها مع عدمه على روايتين)

حكم الوطء في رمضان في حق المرأة كحكمه في حق الرجل في افساد الصوم ووجوب القضاء بغير خلاف نعلمه في المذهب لأنه نوع من المفطرات فاستوى فيه الرجل والمرأة كالأكل ولا يجب على المرأة كفارة مع العذر لما ذكره وهل يجب عليها الكفارة مع عدم العذر فيه روايتان

أحدهما تجب عليها اختاره أبو بكر وهو قول مالك وأبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر لأنها

٥٨ لا كفارة على المكروهة على الجماع وكل أمر غلب عليه الصائم لا يوجب شيئاً (المنعني والشرح الكبير)

وقول مالك وأبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر ولائها هتكت صوم رمضان بالجماع فوجبت عليها الكفارة كالرجل (والثانية) لا كفارة عليها . قال أبو داود سئل أحمد من أتى أهله في رمضان أعلوها كفارة؟ قال ماسمعنا أن على امرأة كفارة . وهذا قول الحسن وللشافعي قولان كالروايتين . ووجه ذلك أن النبي ﷺ أمر الواطي في رمضان أن يعتق رقبة ولم يأمر في المرأة بشيء مع علمه بوجود ذلك منها ولأنه حق مال يتعلق بالوطء من بين جنسه فكان على الرجل كالمهر

(فصل) وإن أكرهت المرأة على الجماع فلا كفارة عليها رواية واحدة وعليها القضاء قال مهنا : سألت أحمد عن امرأة غضبها رجل نفسها فجامعها أعلوها القضاء؟ قال نعم قلت وعليها كفارة؟ قال لا وهذا قول الحسن ونحو ذلك قول الثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي وعلى قياس ذلك إذا وطئها نائمة ، وقال مالك في النائمة عليها القضاء بلا كفارة والمكروهة عليها القضاء والكفارة . وقال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر : إن كان الاكراه بوعيد حتى فعلت كقولنا ، وإن كان إجماعاً لم تفطر وكذلك إن وطئها وهي نائمة . ويخرج من قول أحمد في رواية ابن القاسم : كل أمر غلب عليه الصائم ليس عليه قضاء ولا غيره . أنه لا قضاء عليها إذا كانت مأجأة أو نائمة لأنها لم يوجد منها فعل فلم تفطر كما لو صب في حلقتها ماء بغير اختيارها . ووجه الأول أنه جماع في الفرج فأفسد الصوم كما لو أكرهت بالوعيد

هتكت صوم رمضان بالجماع فوجبت عليها الكفارة كالرجل

(والثانية) لا كفارة عليها قال أبو داود سئل أحمد عن أتى أهله في رمضان أعلوها كفارة قال ماسمعنا أن على امرأة كفارة وهذا قول الحسن وللشافعي قولان كالروايتين ووجه ذلك أن النبي ﷺ أمر الواطي في رمضان أن يعتق رقبة ولم يأمر في المرأة بشيء مع علمه بوجود ذلك منها ولأنه حق مال يتعلق بالوطء من بين جنسه فكان على الرجل كالمهر

﴿مسئلة﴾ (قال وكل أمر غلب عليه الصائم فليس عليه قضاء ولا كفارة)

هذه الرواية نقلها عنه ابن القاسم وهي تدل على إسقاط القضاء والكفارة مع الاكراه والنسيان وكذلك قال أبو الخطاب وقد ذكرنا حكم الناسي فاما حكم الاكراه فإن أكرهت المرأة على الجماع فلا كفارة عليها رواية واحدة وعليها القضاء في ظاهر المذهب قال مهنا سألت أحمد عن امرأة غضبها رجل نفسها فجامعها أعلوها القضاء؟ قال نعم قلت وعليها الكفارة؟ قال لا وهذا قول الحسن والثوري وأصحاب الرأي وعلى قياس ذلك النائمة وقال مالك في النائمة عليها القضاء بلا كفارة والمكروهة عليها القضاء والكفارة وقال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر إن كان الاكراه بوعيد حتى فعلت كقولنا وإن كان إجماعاً أو كانت نائمة لم تفطر وهذا مقتضى قول أحمد في هذه الرواية التي رواها ابن القاسم لأنها لم يوجد منها فعل فلم تفطر كما لو صب في حلقتها ماء بغير اختيارها ووجه الأول أنه جماع في الفرج

ولان الصوم عبادة يفسدها الوطء ففسدت به على كل حال كالصلاة والحج ويفارق الاكل فانه يعذر فيه بالنسيان بخلاف الجماع

(فصل) فان تساحت امرأتان فلم ينزلا فلا شيء عليهما وان انزلتا فسد صومهما ، وهل يكون حكمهما حكم الجماع دون الفرج اذا أنزل أو لا يلزمها كفارة بحال ؟ فيه وجهان مبنيان على ان الجماع من المرأة هل يوجب الكفارة ؟ على روايتين وأصح الوجهين انهما لا كفارة عليهما لان ذلك ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص عليه فيبقى على الاصل ، وان ساقى المجهوب فأنزل فحكمه حكم من جامع دون الفرج فأنزل

(فصل) وان جامعت المرأة ناسية للصوم فقال أبو الخطاب حكم النسيان حكم الاكراه لا كفارة عليها فيها وعليها القضاء لان الجماع يحصل به الفطر في حق الرجل مع النسيان فكذلك في حق المرأة ويحتمل ان لا يلزمها القضاء لانه مفسد لا يوجب الكفارة فأشبهه الاكل

فأفسد كما لو أكرهت بالوعيد ولانه عبادة يفسدها الوطء ففسدت به على كل حال كالصلاة والحج
(فصل) فان جامعت المرأة ناسية فقال أبو الخطاب حكم النسيان حكم الاكراه يوجب القضاء دون الكفارة قياساً على الرجل في ان الجماع يفطره مع النسيان ، ويحتمل أن لا يلزمها القضاء لانه مفسد لا يوجب الكفارة أشبه الأكل

(فصل) فان أكره الرجل لجامع فسد صومه على الصحيح لانه اذا أفسد صوم المرأة فالرجل أولى ، فأما الكفارة فقال القاضي تجب عليه لان الاكراه على الوطء لا يمكن لانه لا يطاق حتى ينتشر ولا ينتشر إلا عن شهوة فهو كغير المكروه ، وقال أبو الخطاب فيه روايتان (احداها) لا كفارة عليه وهو مذهب الشافعي لان الكفارة إما عقوبة أو ماحية للذنب ، والمكروه غير آثم ولا مذنب ، ولقول النبي ﷺ « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »

(والرواية الثانية) عليه الكفارة لما ذكرنا ، فاما إن كان نائماً فانتشر فاستدخلته امرأته أو غلبته على نفسه في حال يقظته ، فقال ابن عقيل لا قضاء عليه ولا كفارة وهو ظاهر قول أحمد في رواية ابن القاسم ومذهب الشافعي لانه معنى حرمة الصوم حصل بغير اختياره فلم يفطر به كما لو طار الى حلقه ذبابة ، وظاهر كلام أحمد ان عليه القضاء وقد ذكرناه لان الصوم عبادة يفسدها الجماع فاستوى فيه حالة الاختيار والاكراه كلحج ، ولا يصح قياس الجماع على غيره في عدم الافساد لتأكده باليجاب الكفارة وافساد الحج من بين سائر محظوراته والله أعلم

(فصل) فان تساحت امرأتان فسد صومهما إن أنزلتا ، فان أنزلت احداها فسد صومها وحدها دون الأخرى ، وهل يكون حكمهما حكم الجماع دون الفرج اذا أنزل أو لا يلزمهما كفارة بحال فيه وجهان مبنيان على ان الجماع من المرأة هل يوجب الكفارة على روايتين ، والصحيح انه لا كفارة

٦٠ حكم المجامع مكرها أو فيما دون الفرج أو البهيمة ، والتقبيل واللمس (المغني والشرح الكبير)

(فصل) وإن أكره الرجل على الجماع فسد صومه لأنه إذا أفسد صوم المرأة فصوم الرجل أولى وأما الكفارة فقال القاضي عليه الكفار لأن الاكراه على الوطء لا يمكن لأنه لا يبطأ حتى ينتشر ولا ينتشر إلا عن شهوة فكان كغير المكره . وقال أبو الخطاب في روايتان (احداهما) لا كفارة عليه وهو مذهب الشافعي لأن الكفارة إما أن تكون عقوبة أو ماحية للذنب ولا حاجة إليها مع الاكراه لعدم الاثم فيه ونقول النبي ﷺ « عني لا متي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأن الشرع لم يرد بوجود الكفارة فيه ولا يصح قياسه على ماورد الشرع فيه لاختلافهما في وجود العذر وعدمه ، فأما أن كان نائماً مثل أن كان عضوه منتشراً في حال نومه فاستدخلته امرأته فقال ابن عقيل لا قضاء عليه

عليهما لأن ذلك ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص عليه فيبقى على الأصل ، فإن أنزل المجهول بالمساقعة فحكمه حكم المجامع دون الفرج إذا أنزل والله أعلم

﴿ مسألة ﴾ (وإن جامع فيما دون الفرج فأنزل أو وطئ بهيمة في الفرج أفطر وفي الكفارة وجهين) إذا جامع فيما دون الفرج عامداً فأنزل فسد صومه بغير خلاف علمناه وهل تجب عليه الكفارة فيه عن أحمد روايتان (احداهما) تجب وبه قال مالك وعطاء والحسن وابن المبارك وإسحاق اختارها الحنفي والقاضي لأنه أفطر بجماع فوجب به الكفارة كالوطء في الفرج (والثانية) لا كفارة عليه وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأنه فطر بغير جماع تام أشبه القبلة ولأنه لا نص فيه ولا إجماع ولا هو في معنى المنصوص لأن الجماع في الفرج أبلغ بدليل تعلق الكفارة به من غير انزال . ويجب به الحد ويتعلق به اثني عشر حكماً فلا يصح القياس عليه ولأن العلة في الأصل الجماع بدون الانزال ، والجماع ههنا بدون إنزال غير موجب بالاجماع فلا يصح الاعتبار به وهذه أصح أن شاء الله تعالى

﴿ فصل ﴾ فإن قبل أو لمس فأنزل فسد صومه . وفي الكفارة روايتان أصحهما أنها لا تجب نقلها عنه الأثرم وأبو طالب واختارها الحنفي وهو قول الشافعي وأبي حنيفة لأنه انزال بغير وطء ، أشبه الانزال بتكرار النظر . ولا يصح قياسه على الوطء ، دون الفرج لأن الاستمتاع بالوطء فيما دون الفرج أقوى وأبلغ من القبلة لكونه وطأ في الجملة (والثانية) عليه الكفارة نقلها حنبل لأنه انزال عن مباشرة أشبه الانزال بالوطء دون الفرج ، ولا فرق بين كون الموطوءة زوجة أو أجنبية صغيرة أو كبيرة لأنه إذا وجب بوطء الزوجة فبوطء الأجنبية أولى

﴿ فصل ﴾ فأما الوطء في فرج البهيمة فذكر القاضي أنه موجب للكفارة ، وذكر أبو بكر ذلك عن أحمد نقلها عنه ابن منصور لأنه وطء في فرج موجب للغسل مفسد للصوم أشبه وطء الآدمية وفيه وجه آخر أنه لا يوجب الكفارة ذكره أبو الخطاب لأنه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص فإنه مخالف لوطء الآدمية في إيجاب الحد على إحدى الروايتين وفي كثير من أحكامه

﴿ مسألة ﴾ (وإن جامع في يوم رأى الهلال في ليلته وردت شهادته فعليه القضاء والكفارة وهو

ولا كفارة . وكذلك أن كان إجماعاً مثل أن غلبته في حال يقظته على نفسه وهذا مذهب الشافعي لأنه معنى حرمة الصوم حصل بغير اختياره فلم يفطر به كما لو أطارت الريح إلى حلقه ذبابة وظاهر كلام أحمد أن عليه القضاء لأنه قال في المرأة إذا غصبها رجل نفسها فبعضها عليها القضاء قال رجل أولى ، ولأن الصوم عبادة يفسدها الجماع فاستوى في ذلك حالة الاختيار والاكراه كالخج ولا يصح قياس الجماع على غيره في عدم الفساد لتأكده بالجماع الكفارة وإفساده للحجج من بين سائر محظوراته .
وإيجاب الحد به إذا كان زناً

(فصل) ولا تجب الكفارة بالفطر في غير رمضان في قول أهل العلم وجمهور الفقهاء . وقال قتادة

قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة لا تجب لأنها عقوبة فلم تجب بفعل مختلف فيه كالحد)
ولنا أنه أفطر يوماً من رمضان بجماع فوجب عليه الكفارة كما لو قبلت شهادته . ولا نسلم أن الكفارة عقوبة ثم قياسهم ينتقض بوجوب الكفارة بالجماع في السفر القصير مع وقوع الخلاف فيه
(مسألة) (وإن جامع في يومين ولم يكفر فهل يلزمه كفارة أو كفارتان على وجهين)
إذا جامع مرتين ولم يكفر عن الأول فإن كان في يوم واحد أجزأته كفارة واحدة بغير خلاف وإن كان في يومين ففيه وجهان

(أحدهما) تجزئته كفارة واحدة وهو ظاهر كلام الخري واختيار أبي بكر ، واليه ذهب الزهري والأوزاعي وأصحاب الرأي لأنها جزء عن جنابة تكرر سببها قبل استيفائها فيجب أن تتداخل كالحل (والثاني) يلزمه كفارتان اختاره القاضي وهو قول مالك والليث والشافعي وابن المنذر ، وروي عن عطاء ومكحول لأن كل يوم عبادة مفردة ، فإذا وجبت الكفارة بإفساده لم يتداخل كرمضانيين وكالحجتين .

(مسألة) (وإن جامع ثم كفر ثم جامع في يومه فعليه كفارة ثانية نص عليه . وكذلك كل من لزمه الإمساك إذا جامع)

إذا كفر ثم جامع ثانية فإن كان في يومين فعليه كفارة ثانية بغير خلاف لعلمه . وإن كان في يوم واحد فكذلك نص عليه أحمد ، وهكذا يخرج في كل من لزمه الإمساك وحرم عليه الجماع في نهار رمضان ، وإن لم يكن صائماً كمن لم يعلم بروية الهلال إلا بعد طلوع الفجر أو نسي النية أو أكل عامداً ثم جامع ، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا شيء عليه بذلك الجماع لأنه لم يصادف الصوم ولم يمنع صحته فلم يوجب شيئاً للجماع في الليل

ولنا أنها عبادة تجب الكفارة بالجماع فيها فتكررت بتكرر الوطء إذا كان بعد التكفير كالخج ، ولأنه وطء محرم لحرمة رمضان فأوجب الكفارة كالاول وفارق الوطء في الليل لأنه مباح ، فإن قيل الوطء الاول تضمن هتك الصوم وهو مؤثر في الإيجاب فلا يصح قياس غيره عليه قلنا هو ملغى بمن

٦٢ فروع في صيام من عرض له بلوغ أو اسلام أو جنون أو سفر أو حيض (المغني والشرح الكبير)

تجب على من وطئ في قضاء رمضان لانه عبادة تجب الكفارة في أدائها فوجب في قضائها كاللحج ولنا انه جامع في غير رمضان فلم تلزمه كفارة كما لو جامع في صيام الكفارة ويفارق القضاء الاداء لانه متعين بزمان محترم فالجامع فيه هتك له بخلاف القضاء

(فصل) وإذا جامع في أول النهار ثم مرض أو جن أو كانت امرأة فحاضت أو نفست في أثناء النهار لم تسقط الكفارة وبه قال مالك والليث وابن الماجشون وإسحاق ، وقال أصحاب الرأي لا كفارة عليهم وللشافعي قولان كالمذهبين واحتجوا بأن صوم هذا اليوم خرج عن كونه مستحقاً فلم يجب بالوطء فيه كفارة كصوم المسافر أو كما لو قامت البينة انه من شوال

ولنا انه معنى طراً بعد وجوب الكفارة فلم يسقطها كالسفر ولانه أفسد صوماً واجباً في رمضان بجماع تام فاستقرت الكفارة عليه كما لو لم يطرأ عذر والوطء في صوم المسافر ممنوع وإن سلم فالوطء

طلعم عليه الفجر وهو مجامع فاستدام فانه يلزمه الكفارة مع أنه لم يهتك الصوم (فصل) وإذا بلغ صبي أو أسلم كافر ، أو أفاق مجنون ، أو طهرت حائض ، أو نفساء ، أو قدم المسافر مفطراً في نهار رمضان فقد ذكرنا في وجوب الامساك عليهم روايتين ، فان قلنا بوجوب الامساك وجبت الكفارة على المجامع ، وإن قلنا لا يجب فلا شيء عليهم لان الفطر مباح لهم أشبه المجامع بالليل ، فأما ان نوى الصوم في مرضه ، أو سفره ، أو صغره ثم زال عذره في أثناء النهار لم يجز له الفطر رواية واحدة وعليه الكفارة إن وطئ . وقال بعض الشافعية في المسافر خاصة وجهان (أحدهما) له الفطر لانه أبيع له الفطر ظاهراً وباطناً في أول النهار فكانت له استدامته كما لو قدم مفطراً ولا يصح ذلك لان سبب الرخصة زال قبل الترخص فلم يكن له ذلك كما لو قدمت به السفينة قبل قصر الصلاة وكالصبي يبلغ والمريض يبرأ وهذا ينقض ما ذكره وما قاسوا عليه ممنوع ، ولو علم الصبي أنه يبلغ في أثناء النهار بالسن ، أو علم المسافر أنه يقدم لم يلزمهما الصيام قبل زوال عذرهما لان سبب الرخصة موجود فثبت حكمها كما لو لم يعلم ذلك

(مسئلة) (وإن جامع وهو صحيح ثم مرض ، أو جن ، أو سافر لم تسقط عنه) إذا جامع في أول النهار ثم مرض ، أو جن ، أو كانت امرأة فحاضت أو نفست في أثناء النهار لم تسقط الكفارة ، وبه قال مالك والليث وابن الماجشون وإسحاق ، وقال أصحاب الرأي لا كفارة عليهم ، وللشافعي قولان كالمذهبين واحتجوا بأن صوم هذا اليوم خرج عن كونه مستحقاً فلم يجب بالوطء فيه كفارة كصوم المسافر أو كما لو تبين أنه من شوال

ولنا أنه معنى طراً بعد وجوب الكفارة فلم يسقطها كالسفر ولانه أفسد صوماً واجباً من رمضان بجماع تام فاستقرت الكفارة عليه كما لو لم يطرأ العذر والوطء في صوم المسافر ممنوع وإن سلم فالوطء

ثم لم يوجب أصلاً لأنه وطء مباح في سفر أبيح الفطر فيه بخلاف مسئلتنا ۝ وكذا إذا تبين أنه من شوال فإن الوطء غير موجب لانا تبيننا أن الوطء لم يصادف رمضان والموجب إنما هو الوطء المفسد لصوم رمضان (فصل) إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام الجماع فعليه القضاء والكفارة وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يجب القضاء دون الكفارة لأن وطأه لم يصادف صوماً صحيحاً فلم يوجب الكفارة كما لو ترك النية وجامع . ولنا أنه ترك صوم رمضان بجماع ثم به حرمة الصوم فوجب به الكفارة كما لو وطئ بعد طلوع الفجر وعكسه إذا لم ينو فإنه يتركه إن ترك النية لا الجماع

ولنا فيه منع أيضاً ، وأما إن نزع في الحال مع أول طلوع الفجر فقال ابن حامد والقاضي عليه الكفارة أيضاً لأن النزع جماع يلتذ به فمعلق به ما يتعلق بالاستدامة كالإيلاج وقال أبو حفص لا قضاء عليه ولا كفارة وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأنه ترك للجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حنف لا يدخل داراً وهو فيها فخرج منها كذلك ههنا وقال مالك يبطل صومه ولا كفارة عليه لأنه لا يقدر على أكثر مما فعله في ترك الجماع فأشبهه المسكره وهذه المسألة تقرب من الاستحالة إذ لا يكاد يعلم أول طلوع الفجر على وجه يتعقبه النزع من غير أن يكون قبله شيء من الجماع فلا حاجة إلى فرضها والكلام فيها : (فصل) ومن جامع يظن أن الفجر لم يطلع فتبين أنه كان قد طلع فعليه القضاء والكفارة وقال

ثم مباح لأنه في صوم أبيح الفطر فيه بخلاف مسئلتنا ، وكذا إذا تبين أنه من شوال لأنه تبين أن الوطء لم يصادف رمضان ، والموجب إنما هو الوطء المفسد لصوم رمضان ۝ فأما إن جامع في نهار رمضان ثم سافر في أثناء النهار لم تسقط الكفارة لأنه يفضي إلى أن كل من جامع أمكنه إسقاط الكفارة عنه بالسفر في النهار وهو غير جائز

(فصل) إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام الجماع فعليه القضاء والكفارة ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة : يجب القضاء دون الكفارة لأن وطأه لم يصادف صوماً صحيحاً فلم يوجب الكفارة كما لو ترك النية وجامع

ولنا أنه ترك صوم رمضان بجماع ثم به حرمة الصوم فوجب به الكفارة كما لو وطئ بعد طلوع الفجر وما قاسوا عليه ممنوع ، فأما إن نزع في الحال مع أول طلوع الفجر فقال ابن حامد والقاضي عليه الكفارة لأن النزع جماع يلتذ به أشبه الإيلاج ! وقال أبو حفص لا قضاء عليه ولا كفارة وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأنه ترك الجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حلف لا يدخل داراً وهو فيها فخرج منها وقال مالك يبطل صومه ولا كفارة عليه لأنه لا يقدر على أكثر مما فعله من ترك الجماع أشبه المسكره (قال شيخنا) وهذه المسألة تقرب من الاستحالة إذ لا يكاد يعلم أول طلوع الفجر على وجه يتعقبه النزع من غير أن يكون قبله شيء من الجماع فلا حاجة إلى فرضها والكلام فيها

(فصل) ومن جامع يظن أن الفجر لم يطلع فتبين أنه كان طلع فعليه القضاء والكفارة ۝ وقال

أصحاب الشافعي لا كفارة عليه ولو علم في أثناء الوطء فاستدام فلا كفارة عليه أيضا لأنه إذا لم يعلم لم يأت به فلا يجب به كفارة كوطء الناسي وإن علم فاستدام فقد حصل الوطء الذي يأت به في غير صوم ولنا حديث المجامع إذ أمره النبي ﷺ بالتكفير من غير تزويق ولا تفصيل ولأنه أفسد

بعض الشافعية لا كفارة عليه ۝ ولو علم في أثناء الوطء فاستدام ذلك فلا كفارة عليه أيضا لأنه إذا لم يعلم لم يأت أشبه الناسي ۝ وإن علم فاستدام فقد حصل الذي أتى به في غير صوم ولنا حديث المجامع حيث أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالكفارة ولم يستفصل ، ولأنه أفسد صوم رمضان بجماع تام فوجبت عليه الكفارة كما لو علم ، ووطء الناسي ممنوع ثم إنه لا يحصل به الفطر على الرواية الأخرى

﴿ مسألة ﴾ (وإن نوى الصوم في سفره ثم جامع فلا كفارة عليه وعنه عليه الكفارة)
إذا نوى الصوم في سفره ثم أفطر بالجماع في الكفارة روايتان (أحدهما) تجب اختارها القاضي لأنه أفطر بجماع فلزمته الكفارة كالحاضر (والثانية) لا كفارة عليه اختارها شيخنا وهي الصحيحة وهو مذهب الشافعي لأنه صوم لا يجب المضي فيه فلم تجب الكفارة بالجماع فيه كالتطوع وفارق الحاضر الصحيح فإنه يجب عليه المضي في الصوم ، وإن كان مريضا يباح له الفطر فهو كالمسافر قياسا عليه ۝ ولأنه يفطر بنية الفطر فيقع الجماع بعد حصول الفطر أشبه ما لو أكل ثم جامع ۝ ومتى أفطر المسافر فله فعل جميع ما ينافي الصوم من الأكل والشرب والجماع وغيره لأن حرمتها بالصوم فيزول بزواله كجني الليل
﴿ مسألة ﴾ (ولا تجب الكفارة بغير الجماع في نهار رمضان)

إذا جامع في غير صوم رمضان لم تجب عليه الكفارة في قول جمهور العلماء وقال قتادة تجب على من وطئ في قضاء رمضان لأنه عبادة تجب الكفارة في أدائها فوجبت في قضائها كالخج ولنا أنه جامع في غير رمضان فلم يلزمه كفارة كما لو جامع في صيام الكفارة والقضاء يفارق الأداء لأنه متعين بزمان محترم فالجماع فيه هنك له بخلاف القضاء

(فصل) ولا تجب الكفارة بفساد الصوم بغير الجماع وعن أحمد في المحتجم أن كان عالما بالنتهي فعليه الكفارة وقال عطاء في المحتجم عليه الكفارة وقال مالك تجب الكفارة بكل ما كان هتكاً للصوم إلا الردة قياساً على الإفطار بالجماع وحكي عن عطاء والحسن والزهري والثوري والأوزاعي وإسحاق أن الفطر بالأكل والشرب يوجب ما يوجب الجماع وبه قال أبو حنيفة إلا أنه اعتبر ما يتفدى به أو يتداوى به فلو ابتلع حصاة أو نواة أو فستقة بقشرها فلا كفارة عليه واحتج بأنه أفطر بأعلى ما في الباب من جنسه فوجبت عليه الكفارة كالجماع

ولنا أنه أفطر بغير جماع فلم يوجب الكفارة كبلع الحصاة والردة عند مالك ، ولأنه لا نص في إيجاب الكفارة بهذا ولا اجماع ۝ ولا يصح قياسه على الجماع لأن الحاجة إلى الزجر عنه أمس والحكمة

صوم رمضان بجاع تام فوجبت عليه الكفارة كما لو علم ووطء الناسي ممنوع ثم لا يحصل به الفطر على الرواية الأخرى بخلاف مسئلتنا

﴿ مسألة ﴾ قال (والكفارة عتق رقبة فإن لم يمكنه فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا)

المشهور من مذهب أبي عبد الله أن كفارة الوطء في رمضان ككفارة الظهار في الترتيب يلزمه العتق إن أمكنه فإن عجز عنه انتقل إلى الصيام فإن عجز انتقل إلى إطعام ستين مسكينا وهذا قول جمهور العلماء وبه يقول الثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى أنها على التخيير بين العتق والصيام والإطعام بأيها كفر أجزأه وهو رواية عن مالك لما روى مالك وابن جريج عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا رواه مسلم وأو حلف تخيير ولأنها تجب بالخافة فكانت على التخيير ككفارة اليمين ، وروي عن مالك أنه قال : الذي نأخذ به في الذي يصيب أهله في شهر رمضان إطعام ستين مسكينا أو صيام ذلك اليوم وليس التحرير والصيام من كفارة رمضان في شيء ، وهذا القول ليس بشيء لمخالفته الحديث الصحيح مع أنه ليس له أصل يعتمد عليه ولا شيء يستند إليه وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . وأما الدليل على وجوب الترتيب فالحديث الصحيح رواه معمر ويونس والاوزاعي والليث وموسى بن عقبة وعبيد الله بن في التهدي به أكد ، ولهذا يجب به الحد إذا كان محرما ، ويختص بافساد الحج دون سائر محظوراته ويفسد صوم اثنين في الغالب دون غيره

﴿ مسألة ﴾ (والكفارة عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا) ظاهر المذهب أن كفارة الوطء في رمضان مرتبة ككفارة الظهار يلزمه العتق . فإن عجز عنه انتقل إلى الصيام ، فإن عجز انتقل إلى الإطعام المذكور وهذا قول أكثر العلماء منهم الثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن أحمد رواية أخرى أنها على التخيير بين هذه الثلاثة بأيها كفر أجزأه وهي رواية عن مالك لما روى مالك وابن جريج عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فأمره النبي ﷺ أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا أو حلف تخيير ، ولأنها تجب بالخافة فكانت على التخيير ككفارة اليمين وعن مالك رواية أخرى أنه قال : الذي نأخذ به في الذي يصيب أهله في شهر رمضان إطعام ستين مسكينا وصيام ذلك اليوم . وليس التحرير والصيام من كفارة رمضان في شيء ، وهذا القول مخالف للحديث الصحيح مع أنه ليس له أصل يعتمد عليه ولا شيء يستند إليه . وسنة النبي ﷺ أحق أن تتبع ، ووجه الرواية الأولى الحديث الصحيح رواه معمر ويونس والاوزاعي والليث وموسى بن عقبة

(٩٤ - المغني والشرح الكبير - ج ٣)

عمر وعراك بن مالك وإسماعيل بن أمية ومحمد بن أبي عتيق وغيرهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال للواقع على أهله « هل تجد رقبة تعتقها؟ » قال لا قال « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ » قال لا قال « فهل تجد اطعام ستين مسكيناً؟ » قال لا وذكر سائر الحديث وهذا لفظ الترتيب والاخذ بهذا أولى من رواية مالك لأن أصحاب الزهري اتفقوا على روايته هكذا سوى مالك وابن جريج فيما علمنا واحتمال الغلط فيهما أكثر من احتماله في سائر أصحابه ولأن الترتيب زيادة والاخذ بالزيادة متعين ولأن حديثنا لفظ النبي ﷺ وحديثهم لفظ الراوي، ويحتمل أنه رواه بأول اعتقاده أن معنى اللفظين سواء (١) ولأنها كفارة فيها صوم شهرين متتابعين فكانت على الترتيب ككفارة الظهار والقتل

(١) ويحتمل أيضاً أنه اختصار من بعض الرواة أراد به أو بصيام شهرين متتابعين إن لم يجد رقبة يعتقها

(فصل) فإذا عدم الرقبة انتقل إلى صيام شهرين متتابعين ولا نعلم خلافاً في دخول الصيام في كفارة الوطء الاشد ولا يخرج عليه لمخالفة السنة الثابتة ولا خلاف بين من أوجب أنه شهران متتابعان للخبر أيضاً فإن لم يشرع في الصيام حتى وجد الرقبة لزمه العتق لأن النبي ﷺ سأل المواقع عما يقدر عليه حين أخبره بالعتق ولم يسأله عن ما كان يقدر عليه حال الواقعة وهي حالة الوجوب ولأنه وجد المبدل قبل التلبس بالمبدل فلزمه كما لو كان واجداً له حال الوجوب، وإن شرع في الصوم قبل القدرة على الاعتاق ثم قدر عليه لم يلزمه الخروج إليه إلا أن يشاء العتق فيجزئه ويكون

وعبيد الله بن عمر وعراك بن مالك وغيرهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال للواقع على أهله « هل تجد رقبة تعتقها؟ » قال لا، قال « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ » قال لا، قال « فهل تجد اطعام ستين مسكيناً؟ » قال لا وذكر سائر الحديث وهذا لفظ الترتيب والاخذ به أولى من رواية مالك لأن أصحاب الزهري اتفقوا على روايته هكذا سوى مالك وابن جريج فيما علمنا، واحتمال الغلط فيهما أكثر من احتماله في سائر أصحابه ولأن الترتيب زيادة والاخذ بالزيادة متعين، ولأن حديثنا لفظ النبي ﷺ وحديثهم لفظ الراوي ويحتمل أنه رواه بأول اعتقاده أن معنى اللفظين سواء ولأنها كفارة فيها صوم شهرين متتابعين فكانت مرتبة كالظهار والقتل

(فصل) فعلى هذه الرواية إذا عدم الرقبة انتقل إلى الصوم المذكور ولا نعلم خلافاً في دخول الصوم في هذه الكفارة إلا قولاً شاذاً يخالف السنة الثابتة وقد ذكرناه، ولا خلاف بين من أوجب أنه شهران متتابعان للخبر، فإن لم يشرع في الصيام حتى وجد الرقبة لزمه العتق لأن النبي ﷺ سأل المواقع عما يقدر عليه حين أخبره بالعتق ولم يسأله عما كان يقدر عليه حالة الواقعة وهي حالة الوجوب ولأنه وجد المبدل قبل التلبس بالمبدل فلزمه كما لو وجده حال الوجوب، وإن شرع في الصوم قبل القدرة على الاعتاق ثم قدر عليه لم يلزمه الخروج إليه إلا أن يشاء أن يعتق فيجزئه ويكون قد فعل

قد فعل الاولى ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يلزمه الخروج لانه قدر على الاصل قبل أداء فرضه بالبدل فبطل حكم البدل كالتييمم يرى الماء

ولما أنه شرع في الكفارة الواجبة عليه فأجزأته كما لو استمر العجز الى فراغها وفارق العتق التيمم لوجهين ^(١) (أحدهما) أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما يستتره فإذا وجد الماء ظهر حكمه بخلاف الصوم فإنه يرفع حكم الجماع بالكيفية (الثاني) أن الصيام تطول مدته فيشق لزامه الجمع بينه وبين العتق بخلاف الوضوء والتيمم

﴿مسئلة﴾ قال (فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مدّة من بر أو نصف صاع من تمر أو شعير)

لأنهم بين أهل العلم خلافاً في دخول الاطعام في كفارة الوطء في رمضان في الجملة وهو مذكور في الخبر والواجب فيه اطعام ستين مسكيناً في قول عامتهم وهو في الخبر أيضاً ولانه اطعام في كفارة فيها صوم شهرين متتابعين فكان اطعام ستين مسكيناً ككفارة الظهار واختلفوا في قدر ما يطعم كل مسكين فذهب أحمد الى أن لكل مسكين مدبر وذلك خمسة عشر صاعاً أو نصف صاع من تمر أو شعير فيكون الجميع ثلاثين صاعاً ، وقال أبو حنيفة من البر لكل مسكين نصف صاع ومن غيره صاع لقول النبي ﷺ في حديث سلمة بن صخر « فاطعم وسقاً من تمر » رواه أبو داود ، وقال أبو هريرة الاولى ، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة : يلزمه العتق لانه قدر على الاصل قبل أداء فرضه بالبدل فبطل حكم البدل كالتييمم يرى الماء

ولما أنه شرع في الكفارة الواجبة عليه فأجزأته كما لو استمر العجز وفارق العتق التيمم لوجهين (أحدهما) أن التيمم لا يرفع الحدث وإنما يستتره فإذا وجد الماء ظهر حكمه بخلاف الصوم فإنه يرفع حكم الجماع بالكيفية (الثاني) أن الصيام تطول مدته فيشق لزامه الجمع بينه وبين العتق بخلاف الوضوء والتيمم

﴿فصل﴾ (فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً)

قال شيخنا رحمه الله ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في دخول الاطعام في كفارة الوطء في رمضان في الجملة وهو مذكور في الخبر ، ولأنه اطعام في كفارة فيها صوم شهرين متتابعين فكان ستين مسكيناً ككفارة الظهار ، وقدر المطعم خمسة عشر صاعاً من البر لكل مسكين مد وهو ربع الصاع أو ثلاثين صاعاً من التمر أو الشعير لكل مسكين نصف صاع ، وقال أبو حنيفة من البر لكل مسكين نصف صاع ومن غيره صاع لكل مسكين لقول النبي ﷺ في حديث سلمة بن صخر « فاطعم وسقاً من تمر » رواه أبو داود ، وقال أبو هريرة يطعم مدأ من أي الأنواع شاء ، وبهذا قال عطاء والاوزاعي

= النجدة التعبدية فيه فقط على ان بطلان صلاة التيمم برؤية الماء فيها نظر . وكتبه محمد رشيد رضا

(١) الوجه الاول تحكم فان الحدث أمر حكمي يرتفع بالوضوء وببدله بشرطه على السواء وليس شيئاً موجوداً يستتر ويظهر ، والصواب في خصال الكفارة أن كلامها أصل لا بدل إلا أنها مرتبة فإذا شرع في الثاني أو الثالث لعجزه عما قبله صار هو فرضه بالذات ولا يكلف إبطال ما شرع فيه والله يقول (ولا تبطلوا أعمالكم) والفرق الصحيح بين خصال الكفارة وبين الوضوء والتيمم أن الاولى يحصل لكل من خصاها تربية النفس وتطهيرها المعنوي من لوث ارتكاب الشهوة الكبرى وأما التيمم فلا يحصل به ما يحصل بالوضوء من الطهارة الحسية المنصوصة في قوله تعالى (ولكن يريد ليظهركم) فهو بدل عن الوضوء من =

يطعم مداً من أي الانواع شاء وبهذا قال عطاء والاوزاعي والشافعي لما روى أبو هريرة في حديث المجامع أن النبي ﷺ أتى بمكمل من تمر قدره خمسة عشر صاعاً فقال «خذ هذا فأطعمه عنك» رواه أبو داود ولنا ما روى أحمد حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن أبي زيد المدني قال جاءت امرأة من بني بياضة بنصف وسق شعير فقال رسول الله ﷺ للمظاهر «أطعم هذا فان مدّي شعير مكان مد بر» ولان فدية الاذى نصف صاع من التمر والشعير بلا خلاف فكذا هذا والمد من البر يقوم مقام نصف صاع من غيره بدليل حديثنا ولان الاجزاء بمد منه قول ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وزيد ولا يخالف لهم في الصحابة، وأما حديث سالم بن صخر فقد اختلف فيه وحديث أصحاب الشافعي يجوز أن يكون الذي أتى به النبي ﷺ قاصر أعن الواجب فاجتزى به لعجز المكفر عما سواه

(فصل) فان أخرج من الدقيق أو السويق جزءاً لما ذكرناه فيما تقدم وان غداً المساكين أو عشام لم يجزئه في أظهر الروايتين وهو ظاهر كلام الحارثي لانه قدر ما يجزي في الدفع بمد أو نصف صاع وإذا اطعمهم لا يعلم ان كل واحد منهم استوفى الواجب له، ووجه ذلك ان النبي ﷺ بين قدر ما يطعمه كل مسكين بما ذكرنا من الاحاديث وهي مقيدة لمطلق الاطعام المذكور والمطلق يحمل على المقيد ولا يعلم ان كل مسكين استوفى ما يجب له ولان الواجب تملك المسكين طعامه والاطعام اباحة وليس بتمليك، فعلى هذه الرواية ان افرد لكل مسكين قدر الواجب له فأطعمه إياه نظرت فان قال له هذا لك تنصرف فيه كيف شئت اجزأه لانه قد ملكه إياه وان لم يقل له شيئاً احتمل أن يجزئه لانه قد اطعمه ما يجب له فأشبهه ماله ملكه واحتمل ان لا يجزئه لانه لم يملكه إياه والرواية الثانية يجزئه أن يجمع ستين مسكيناً فيطعمهم قال أبو داود سمعت أحمد يسأل عن امرأة افطرت رمضان ثم ادرها رمضان آخر ثم ماتت قال كم افطرت؟ قال ثلاثين يوماً قال فاجمع ثلاثين مسكيناً واطعمهم مرة واحدة واشبعهم وذلك لان النبي ﷺ قال للمجامع اطعم ستين مسكيناً، وهذا قد اطعمهم وقال الله تعالى (فاطمام ستين مسكيناً) وقال في كرامة اليمين (فاطعام عشرة مساكين) من اوسط ما تطعمون أهليكم وهذا قد اطعمهم، وروي عن أنس انه أفطر في رمضان فجمع المساكين ووضع جفاناً فأطعمهم ولانه أطعم ستين مسكيناً فاجزأه كما لو ملكه إياه فعلى هذه الرواية ان اطعمهم قدر الواجب لهم اجزأه وان اطعمهم دون ذلك فأشبعهم فظاهر كلام أحمد انه يجزئه لانه قد اطعمهم ويحتمل أن لا يجزئه لانه لم يطعمهم ماوجب لهم^(١)

«١» لعل الاول

والشافعي لما روى أبو هريرة في حديث المجامع أن النبي ﷺ أتى بمكمل من تمر قدره خمسة عشر صاعاً فقال «خذ هذا فأطعمه عنك» رواه أبو داود

ولنا ما روى أحمد: حدثنا إسماعيل ثنا أيوب عن أبي زيد المدني قال جاءت امرأة من بني بياضة بنصف وسق شعير فقال النبي ﷺ «أطعم هذا فان مدّي شعير مكان مد بر» ولان فدية الاذى

أرجح فان الاطعام بالفعل تحقيق للواجب ومقابله تقدير له. وكتبه محمد رشيد رضا

(فصل) ويجزى في الكفارة ما يجزى في الفطرة من البر والشعير ودقيقهما والتمر والزبيب وفي الاقط وجهان وفي الخبر روايتان وكذلك يخرج في السويق فان كان قوته غير ذلك من الحبوب كالذخن والذرة والارز ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزى ذكره القاضي لانه لا يجزى في الفطرة (والثاني) يجزى اختاره أبو الخطاب لقوله الله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم) ولأن النبي ﷺ أمر بالطعام مطلقاً ولم يرد تقييده بشيء من الاجناس فوجب ابقاؤه على اطلاقه ولانه أطعم المسكين من طعامه فأجزأه كما لو كان طعامه بُراً فطعمه منه وهذا أظهر

(فصل) وإن عجز عن العتق والصيام والاطعام قطت الكفارة عنه في احدى الروايتين بدليل أن الاعرابي لما دفع اليه النبي ﷺ التمر وأخبره بمحاجته اليه قال أطعمه أهلك ولم يأمره بكفارة أخرى ، وهذا قول الاوزاعي وقال الزهري لا بد من التكفير وهذا خاص لذلك الاعرابي لا يتعداه بدليل أنه أخبر النبي ﷺ بأعساره قبل أن يدفع اليه العرق ولم يسقطها عنه ولأنها كفارة واجبة فلم تسقط بالعجز عنها كسائر الكفارات، وهذا رواية ثانية عن أحمد وهو قياس قول أبي حنيفة والثوري وأبي ثور وعن الشافعي كالْمذهبين

ولنا الحديث المذكور ودعوى التخصيص لا تسمع بغير دليل، وقولهم إنه أخبر النبي ﷺ بعجزه فلم يسقطها قلنا قد أسقطها عنه بعد ذلك وهذا آخر الامرين من رسول الله ﷺ ولا يصح القياس على سائر الكفارات لانه اطراح للنص بالقياس والنص أولى والاعتبار بالعجز في حالة الوجوب وهي حالة الوطء .

نصف صاع من التمر والشعير بلا خلاف فكذا هذا والمدمن البر يقوم مقام نصف صاع من غيره بدليل هذا الحديث ولانه قول ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وزيد ولا يخالفهم في الصحابة وأما حديث سلمة بن صخر فقد اختلف فيه وحديث أصحاب الشافعي يجوز أن يكون الذي أتى به النبي ﷺ قاصراً عن الواجب فأجزى به لعجز المكفر عن ما سواه

﴿مسألة﴾ (فان لم يجد سقطت عنه ، وعنه لا تسقط وعنه أن الكفارة على التخيير فبأيها كفر أجزأه) ظاهر المذهب أن المجامع في رمضان إذا عجز عن العتق والصيام والاطعام أن الكفارة تسقط عنه وهذا قول الاوزاعي وقال الزهري لا بد من التكفير بدليل أن الاعرابي أخبر النبي ﷺ بأعساره قبل أن يدفع اليه العرق ولم يسقطها عنه ولأنها كفارة واجبة فلم تسقط بالفجر عنها كسائر الكفارات وهذه الرواية الثانية عن أحمد وهو قياس قول أبي حنيفة والثوري وأبي ثور وعن الشافعي كالْمذهبين ولنا أن الاعرابي لما دفع اليه النبي ﷺ التمر فأخبره بمحاجته قال «أطعمه أهلك» ولم يأمره بكفارة أخرى قولهم إنه أخبر النبي ﷺ بعجزه فلم يسقطها قلنا قد أسقطها عنه بعد ذلك وهذا آخر الامرين من رسول الله ﷺ وأما القياس على سائر الكفارات فلا يصح لمخالفته النص والاعتبار بالعجز في حالة الوجوب وهو حالة الوطء

﴿مسئلة﴾ قال (وان جامع فلم يكفر حتى جامع ثانية فكفارة واحدة)

وجملة ذلك انه اذا جامع ثانيا قبل التكفير عن الاول لم يخل من أن يكون في يوم واحد أو في يومين فان كان في يوم واحد فكفارة واحدة تجزئه بغير خلاف بين اهل العلم وان كان في يومين من رمضان ففيه وجهان (احدهما) تجزئه كفارة واحدة وهو ظاهر اطلاق الحرق واختيار أبي بكر ومذهب الزهري والاوزاعي وأصحاب الرأي لانها جزاء عن جنابة تكرر سببها قبل استيفائها فيجب أن تتداخل كالحل (والثاني) لا تجزي، واحدة ويلزمه كفارتان اختاره القاضي وبعض اصحابنا وهو قول مالك والليث والشافعي وابن المنذر وروي ذلك عن عطاء ومكحول لان كل يوم عبادة منفردة فاذا وجبت الكفارة بافساده لم تتداخل كرمضانين وكالحجتين

﴿مسئلة﴾ قال (وان كفر ثم جامع ثانية فكفارة ثانية)

وجملته انه اذا كفر ثم جامع ثانية لم يخل من أن يكون في يوم واحد أو في يومين فان كان في يومين فعليه كفارة ثانية بغير خلاف فعليه وان كان في يوم واحد فعليه كفارة ثانية نص عليه احمد وكذلك يخرج في كل من لزمه الامساك وحرم عليه الجماع في نهار رمضان وان لم يكن صائما مثل من لم يعلم برؤية الهلال الا بعد طلوع الفجر او نسي النية او اكل عامدا ثم جامع فانه يلزمه كفارة ، وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا شيء عليه بذلك الجماع لانه لم يصادف الصوم ولم يمنع صحته فلم يوجب شيئا كالجماع في الليل ولنا ان الصوم في رمضان عبادة تجب الكفارة بالجماع فيها فتكررت بتكرر الوطء اذا كان بعد

باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء

﴿مسئلة﴾ (ويكره للصائم أن يجمع ريقه فيمبلعه وأن يتبلع الانخامة وهل يفطر بهما على وجهين)

لا يفطر ابتلاع الريق إذا لم يجمعه بغير خلاف فعليه لانه لا يمكن التحرز منه أشبه غبار الطريق ويكره للصائم جمع ريقه وابتلاعه لا يمكن التحرز منه فان جمعه ثم ابتلعه قصدا لم يفطره لانه يصل إلى جوفه من معدته أشبه إذا لم يجمعه وفيه وجه آخر أنه يفطره لانه أمكنه التحرز منه أشبه ماله قصد ابتلاع غبار الطريق والاول أصح فان الريق لا ينظر اذا لم يجمعه وان قصد ابتلاعه فكذلك اذا جمعه بخلاف غبار الطريق فان خرج ريقه الى ثوبه أو بين أصابعه أو بين شفتيه ثم عاد فابتلعه أو بلع ريق غيره أفطر لانه ابتلعه من غير أنه أشبه غير الريق فان قيل فقد روت عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها رواء أبو داود قلنا قد روى عن أبي داود أنه قال هذا إسناد ليس بصحيح ويجوز أن يكون يقبل في الصوم ويمص لسانها في غيره ويجوز أن يمصه ثم لا يتبلعه ولانه لم يتحقق انفصال ما على لسانها من اللبل إلى فمه فاشبه ماله ترك حصة مبلولة في فيه أو لو تضرع بماء ثم سحبه ولو ترك في فمه حصة أو درهما فأخرجه وعليه بلة من الريق ثم أعاده في فيه نظرت فان كان ما عليه من الريق

(المغني والشرح الكبير) المفطر الذي يجب عليه الامساك . ابتلاع النخامة والقيء والدم ٧١

التكفير كالحج ولانه رط ، محرم لحرمه رمضان فأوجب الكفارة كالاول وفارق الوطء في الليل فانه غير محرم فان قيل الوطء الاول تضمن هتك الصوم وهو مؤثر في الإيجاب فلا يصح الحاق غيره به قلنا : هو ملغى بمن طلع عليه الفجر وهو مجامع فاستدام فانه لم يمتصه الكفارة مع انه لم يهتك الصوم

(فصل) إذا أصبح مفطراً يعتقد أنه من شعبان قامت البينة بالرؤية لزمه الامساك والقضاء في قول عامة الفقهاء الا ماروي عن عطاء انه قال يا كل بقية يومه قال ابن عبد البر لانعلم أحدا قاله غير عطاء وذكر أبو الخطاب ذلك رواية عن احمد ولا أعلم أحدا ذكرها غيره ، وأظن هذا غلطاً فان احمد قد نص على إيجاب الكفارة على من وطئ ثم كفر ثم عاد فوطئ في يومه لان حرمة اليوم لم تذهب فاذا أوجب الكفارة على غير الصائم لحرمه اليوم فكيف يبيح الاكل؟ ولا يصح قياس هذا على المسافر إذا قدم وهو مفطر وأشباهه لان المسافر كان له الفطر ظاهراً وباطناً وهذا لم يكن له الفطر في الباطن مباحاً فاشبه من أكل يظن أن الفجر لم يطعم وقد كان طعم ، فاذا تقرر هذا فان جامع فيه فعليه القضاء والكفارة كالذي أصبح لا ينوي الصيام أو أكل ثم جامع وإن كان جماعه قبل قيام البينة لحكمه حكم من جامع يظن أن الفجر لم يطعم وقد كان طعم على ما مضى فيه

(فصل) وكل من أفطر والصوم لازم له كالمفطر بغير عذر والمفطر يظن أن الفجر لم يطعم وقد كان طلع أو يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب أو الناسي لنية الصوم ونحوهم يلزمهم الامساك لانعلم

كثيراً فابتلعه أفطر وان كان يسيراً لم يفطر بابتلاع ريقه وقال بعض أصحابنا يفطر لا ابتلاعه ذلك الببل الذي كان على الجسم

ولنا أنه لا يتحقق انفصال ذلك الببل ودخوله الى حلقه كالضمضة والتسوك بالسواك الرطب والمبلول ويقوي ذلك حديث عائشة في مص لسانها ولو أخرج لسانه وعليه بلة ثم عاد فأدخله وابتلع ريقه لم يفطر (فصل) وان ابتلع النخامة فقد روى حنبل قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا تنخمت ثم ازدردته

فقد أفطر لان النخامة تنزل من الرأس والريق من الفم ولو تنخمت من جوفه ثم ازدردته أفطر وهذا مذهب الشافعي لانه امكن التحرز منها اشبه الدم ولانها من غير الفم اشبه القيء وفيه رواية اخرى لا يفطر فانه قال في رواية المروذي ليس عليك قضاء اذا ابتلعت النخاعة وانت صائم لانه معتاد في الفم اشبه الريق

(فصل) فان سال فيه دماً او خرج اليه قلس أو قيء فازدردته أفطر وان كان يسيراً لان الفم في حكم الظاهر والاصل حصول الفطر بكل واصل منه لكن عني عن الريق لعدم امكان التحرز منه فيبقى فيما عداه على الاصل وان القاءه من فيه وبقي فيه نجساً او تنجس فيه بشيء من خارج فابتلع ريقه فان كان معه جزء من المنحس أفطر بذلك الجزء والا فلا

(مسئلة) ويكره ذوق الطعام وان وجد طعمه في حلقه أفطر

بينهم فيه اختلافاً إلا أنه يخرج على قول عطاء في المعذور في الفطر إباحة فطر بقية يومه قياساً على قوله فيما إذا قامت البينة بالرؤية وهو قول شاذ لم يعرج عليه أهل العلم
 (فصل) فأما من يباح له الفطر في أول النهار ظاهراً وباطناً كالحائض والنفساء والمسافر والصبي والمجنون والكافر والمريض إذا زالت أعذارهم في أثناء النهار فظهرت الحائض والنفساء وأقام المسافر وبلغ الصبي وأفاق المجنون وأسلم الكافر وصح المريض المفطر ففيهم روايتان
 (إحداهما) يلزمهم الامساك في بقية اليوم وهو قول أبي حنيفة والثوري والاوزاعي والحسن ابن صالح والعبدي لأنه معنى لو وجد قبل الفجر أوجب الصيام فإذا طرأ بعد الفجر أوجب الامساك كقيام البينة بالرؤية

(والثانية) لا يلزمهم الامساك وهو قول مالك والشافعي وروي ذلك عن جابر بن زيد وروي عن ابن مسعود أنه قال من أكل أول النهار فليأكل آخره ولأنه أبيع له فطر أول النهار ظاهراً وباطناً فإذا أفطر كان له أن يستدعيه إلى آخر النهار كما لو دام العذر فإذا جامع أحد هؤلاء بعد زوال عذره انبنى على الروايتين في وجوب الامساك فإن قلنا يلزمه الامساك فحكمه حكم من قامت البينة بالرؤية في حقه إذا جامع وإن قلنا لا يلزمه الامساك فلا شيء عليه فإن كان أحد الزوجين من أحد هؤلاء والآخر لا عذر له فلكل واحد حكم نفسه على ماضى وإن كانا جميعاً معذورين فحكمهما ماذ كرناه سواء اتفق عذرهما مثل أن يقدم من سفر أو يصح من مرض أو يختلف مثل أن يقدم الزوج من سفر وتطهر المرأة من الحيض فيصديها، وقد روي عن جابر بن يزيد أنه قدم من سفر فوجد امرأته

قال احمد احب إلي أن يحتجب ذوق الطعام فإن فعل لم يضره . وقال ابن عقيل يكره من غير حاجة لأنه ربما دخل حلقه فأفطر ولا بأس به مع الحاجة لقول ابن عباس لا بأس أن يذوق الطعام الحلال والشئ يريد شراؤه والحسن كان يمضغ الجوز لابن ابنه وهو صائم ورخص فيه ابراهيم فإن فعل فوجد طعمه في حلقه أفطر والا لم يفطر

(فصل) ولا بأس بالسواك للصائم قبل الزوال قال احمد لا بأس به لما روى عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله ﷺ مالا أحصى يتسوك وهو صائم حديث حسن ولكنه يكون عوداً ذاوي وهل يكره السواك للصائم بعد الزوال على روايتين ذكرناهما في باب الوضوء ويكره للصائم انسواك بالعود الرطب في إحدى الروايتين وهو قول قتادة والشعبي واسحاق ومالك في رواية لأنه مغرر بصومه لكونه ربما يتحلل منه اجزاء تصل الى حلقه فيفطره وعنه لا يكره . وهو قول الثوري وأبي حنيفة لأنه يروى عن علي وابن عمر وعروة ومجاهد ولما روينا من الحديث والله اعلم
 (مسألة) (ويكره مضغ العلك الذي لا يتحلل منه اجزاء ولا يجوز مضغ ما يتحلل منه اجزاء الا

ان لا يبلغ ريقه وإن وجد طعمه في حلقه أفطر)

قد طهرت من حيض فاصابها فأما ان نوى الصوم في سفره أو مرضه أو صغره ثم زال عذره في أثناء النهار لم يجز له الفطر رواية واحدة وعليه الكفارة إن وطئ، وقال بعض أصحاب الشافعي في المسافر خاصة وجهان

(أحدهما) له الفطر لانه أبيع له الفطر أول النهار ظاهراً وباطناً فكانت له استدامته كما لو قدم مفطراً وليس بصحيح فإن سبب الرخصة زال قبل الترخيص فلم يكن له ذلك^(١) كما لو قدمت به السفينة قبل قصر الصلاة وكالمريض يبرأ والصبي يبلغ وهذا ينقض ما ذكره ولو علم الصبي أنه يبلغ في أثناء النهار بالسن أو علم المسافر أنه يقدم لم يلزمهما الصيام قبل زوال عذرها لأن سبب الرخصة موجود فيثبت حكمها كما لو لم يعلم ذلك

(فصل) ويلزم المسافر والحائض والمريض القضاء إذا أفطروا بغير خلاف لقول الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) والتقدير فافطر وقالت عائشة كنا نحيمض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم وإن أفاق المجنون أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر في أثناء النهار والصبي مفطر في وجوب القضاء روايتان

(أحدهما) لا يلزمهم ذلك لأنهم لم يدركوا وقتاً يمكنهم التلبس بالعبادة فيه فأشبهه ما لو زال عذرهم بعد خروج الوقت (والثانية) يلزمهم القضاء لأنهم أدركوا بعض وقت العبادة فلزمهم القضاء كما لو أدركوا بعض وقت الصلاة

المنقول عن أحمد رحمه الله كراهة مضغ العلك قال إسماعيل بن منصور قالت لأحمد الصائم يمضغ العلك؟ قال لا وقال أصحابنا العلك ضربان

(أحدهما) ما يتحلل منه أجزاء وهو الرديء الذي يتحلل بالمضغ فلا يجوز مضغه إلا أن لا يعلم ريقه فإن فعل فنزل إلى حلقه منه شيء أفطر به كما لو نعد أكله

(والثاني) القوي الذي يصلب بالمضغ فهذا يكره مضغه ولا يحرم ومن كرهه الشعبي والنخعي ومحمد بن علي والشافعي وأصحاب الرأي، وذلك لانه يحلب الفم ويجمع الريق ويورث العطش ورخصت عائشة في مضغه، وبه قال عطاء، لانه لا يصل إلى الجوف منه شيء فهو كوضع الحصاة في فيه ومتى مضغه ولم يجد طعمه في حلقه لم يفطر، وإن وجد طعمه في حلقه ففيه وجهان (أحدهما) يفطره كالكل إذا وجد طعمه في حلقه

(والثاني) لا يفطره لانه لا يترك منه شيء، ومجرد الطعم لا يفطر بدليل أنه قد قيل إن من لطح باطن قدمه بالحنظل وجد طعمه ولا يفطر بخلاف الكل فإن أجزاءه تصل إلى الحلق ويشاهد إذا تنخع. قال أحمد: من وضع في فيه درهماً أو ديناراً وهو صائم فلا بأس به ما لم يجد طعمه في حلقه وما يجد طعمه فلا يعجبني. وقال عبد الله سألت أبي عن الصائم يقتل الخبوط قال يعجبني أن يبرق

«١» هذا هو الوجه الثاني لهم وكان يجب التصريح به في مقابلة الأول

﴿مسألة﴾ (قال وان أكل يظن أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع أو أفطر يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب فعليه القضاء)

هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم وحكى عن عروة ومجاهد والحسن وإسحاق لا قضاء عليهم لما روى زيد بن وهب . قال كنت جالساً في مسجد رسول الله ﷺ في رمضان في زمن عمر بن الخطاب فأتينا به ساس فيها شراب من بيت حفصة فشربنا ونحن نرى أنه من الليل ثم انكشف السحاب فاذا الشمس طالعة قال فجعل الناس يقولون نقضي يوماً مكانه فقال عمر والله لا نقضيه ما تجافنا لائم ولأنه لم يقصد الاكل في الصوم فلم يلزمه القضاء كالناسي

ولنا انه أكل مختاراً ذاكرة للصوم فافطر كما لو أكل يوم الشك ولأنه جهل بوقت الصيام فلم يعذره كالجهل بأول رمضان ولأنه يمكن التحرز منه فاشبه أكل العائد وفارق الناسي فإنه لا يمكن التحرز منه وأما الخبر فرواه الأثرم ان عمر قال من أكل فليقض يوماً مكانه ورواه مالك في الموطأ ان عمر قال الخطب يسير يعني خفة القضاء وروى هشام بن عروة عن فاطمة امرأته عن أسماء قالت: أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ في يوم غيم ثم طلعت الشمس. قيل لهشام امروا بالقضاء قال لا بد من قضاء أخرجه البخاري

(فصل) وان أكل شاكاً في طلوع الفجر ولم يتبين الامر فليس عليه قضاء وله الاكل حتى يتيقن طلوع الفجر نص عليه أحمد وهذا قول ابن عباس وعطاء والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي

﴿مسألة﴾ (وتكره القبلة إلا أن يكون ممن لا تحرك شهوته في إحدى الروايتين)

وجملته أن القبلة لا يخلو من ثلاثة أقسام:

(أحدها) أن يكون ذا شهوة مفرطة يغلب على ظنه أنه إذا قبل أنزل أو مذى فهذا تحرم عليه القبلة لأنها مفسدة لصومه^(١) أشبهت الاكل

(الثاني) أن يكون ذا شهوة لكنه لا يغلب على ظنه ذلك فيكره له التقبيل لأنه يعرض صومه للفطر ولا يأمن عليه الفساد لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام فأعرض عني فقلت له ما بالي؟ فقال «انك تقبل وأنت صائم» ولأن العبادة اذا منعت الوطء منعت دواعيه كالاحرام ولا تحرم القبلة في هذه الحال لما روي أن رجلاً قبل وهو صائم فأرسل امرأته فسألت النبي ﷺ فأخبرها النبي ﷺ أنه يقبل وهو صائم، فقال الرجل إن رسول الله ﷺ ليس مثلاً فذغفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. فغضب رسول الله ﷺ وقال «اني لا خشاكم الله وأعلمكم بما أتقي» رواه مسلم بمعناه

وروي عن عمر أنه قال: هشتت فقبلت وأنا صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً

«١» الصواب انها مظنة لافساده لا مفسدة له ومتى كانت المظنة قوية كان غير مبال بفساد صيامه بالانزال وهذا فارق القسم الذي بعده

وروي معنى ذلك عن أبي بكر الصديق وابن عمر رضي الله عنهم وقال مالك يجب القضاء لان الاصل بقاء الصوم في ذمته فلا يسقط بالشك ولانه أكل شاكا في النهار والليل فلزمه القضاء كما لو أكل شاكا في غروب الشمس .

ولنا قول الله تعالى (واكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) مد الأكل الى غاية التبين وقد يكون شاكا قبل التبين فلو لزمه القضاء لحرم عليه الأكل وقال النبي ﷺ « فاكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » وكان رجلا أعمى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت . ولان الاصل بقاء الليل فيكون زمان الشك منه مالم يعلم يقين زواله بخلاف غروب الشمس فان الاصل بقاء النهار فبني عليه

(فصل) وإن أكل شاكا في غروب الشمس ولم يتبين فعليه القضاء لان الاصل بقاء النهار وإن كان حين الأكل ظانا أن الشمس قد غربت أو أن الفجر لم يطلع ثم شك بعد الأكل ولم يتبين فلا قضاء عليه لانه لم يوجد يقين أزال ذلك الظن الذي بني عليه فأشبهه بالوصل بالاجتهاد ثم شك في الاصابة بعد صلاته ﴿ مسألة ﴾ قال (ومباح لمن جامع بالليل أن لا يغتسل حتى يطلع الفجر وهو على صومه) وجملته أن الجنب له أن يؤخر الغسل حتى يصبح ثم يغتسل ويتم صومه في قول عامة أهل العلم منهم علي وابن مسعود وزيد وأبو الدرداء وأبو ذر وابن عمر وابن عباس وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم وبه قال مالك والشافعي في أهل الحجاز وأبو حنيفة والثوري في أهل العراق والاوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر واسحاق وأبو عبيد في أهل الحديث وداود في أهل الظاهر وكان أبو هريرة

قيل وأنا صائم قال « أرأيت لو تميمضت من اناء وأنت صائم » قلت لا بأس به « قال « فنه » رواه أبو داود » ولان افشاءه الى افساد الصوم مشكوك فيه ولا يثبت التحريم بالشك

(الثالث) أن يكون ممن لا تحرك القبلة شهوته كالشيخ الكبير ففيه روايتان

(احدهما) لا تكره له وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي لان النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم لما كان ماسكا لاربه وغير ذي الشهوة في معناه ، وقد روى أبو هريرة أن رجلا سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له ، فأتاه آخر فنهاء فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهى شاب . أخرجه أبو داود ، ولانها مباشرة لغير شهوة أشبهت لمس اليد لحاجة

(والثانية) يكره لانه لا يأمن حدوث الشهوة ، ولان الصوم عبادة تمنع الوطء فاستوى في القبلة فيها من تحرك شهوته ومن لا تحرك كالاحرام ، فأما اللمس لغير شهوة كالمس اليد ليعرف مرضها ونحوه فليس بمكروه بحال لان ذلك لا يكره في الاحرام أشبه لمس ثوبها

﴿ مسألة ﴾ (ويجب عليه اجتناب الكذب والغيبة والشتم فان شتم استعجب أن يقول اني صائم)

يجب على الصائم أن ينزه صومه عن هذه الاشياء ، قال احمد ينبغي للصائم أن يتعاهد صومه من

يقول لا صوم له ويروي ذلك عن النبي ﷺ ثم رجم عنه قال سعيد ابن المسيب رجم أبو هريرة عن فتياه ، وحكي عن الحسن وسالم بن عبد الله قال لا يتم صومه ويقضي وعن النخعي في رواية يقضي في الغرض دون التطوع وعن عروة وطاوس ان علم بجنابته في رمضان فلم يغتسل حتى أصبح فهو مفطر وان لم يعلم فهو صائم وحجتهم حديث أبي هريرة الذي رجم عنه

ولنا ما روى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال ذهبت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة فقالت اشهد على رسول الله ﷺ ان كان ليصبح جنباً من جماع من غير احتلام ثم يصومه ثم دخلنا على أم سلمة فقالت مثل ذلك ثم أتينا أبا هريرة فأخبرناه بذلك فقال هما أعلم بذلك انما حدثني الفضل بن عباس ، متفق عليه قال الخطابي احسن ما سمعت في خبر أبي هريرة انه منسوخ لان الجماع كان محرماً على الصائم بعد النوم فلما أباح الله الجماع الى طلوع الفجر جاز للجنب اذا أصبح قبل أن يغتسل أن يصوم ، وروت عائشة ان رجلاً قال لرسول الله ﷺ اني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال رسول الله ﷺ « وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام » فقال رسول الله ﷺ « وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام » فقال له الرجل يا رسول الله انك لست مثلاً قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله ﷺ وقال « اني لارجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي » رواه مالك في موطأه ومسلم في صحيحه

﴿مسئلة﴾ قال (وكذلك المرأة اذا انقطع حيضها من الليل فهي صائمة اذا نوت الصوم قبل طلوع الفجر وتغتسل اذا أصبحت)

وجملة ذلك ان الحكم في المرأة اذا انقطع حيضها من الليل كالحكم في الجنب سواء ويشترط ان

لسانه ولا يماري يصوم صومه كانوا اذا صابوا قعدوا في المساجد فقالوا نحفظ صومنا ولا نفتاب أحداً ولا يعمل عملاً يخرج به صومه ، وقال رسول الله ﷺ « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »^(١) وقال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ « قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به ، الصيام جنة فاذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ، فان سابه أحد أو قاتله فليقل اني امرؤ صائم ، والذي نفس محمد بيده الخلو فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، للصائم فرحتان يفرحهما ، اذا أفطر فرح ، واذا لقي ربه فرح بصومه » متفق عليهما^(٢)

« ١ » رواه أحمد والبخاري وأصحاب السنن إلا النسائي

« ٢ » فيه ان حديث من لم يدع قول الزور لم يخرج به مسلم

فصل

﴿مسئلة﴾ (ويستحب تعجيل الافطار وتأخير السحور ، وأن يفطر على التمر وإن لم يجد فعلى الماء ، وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ، سبحانه اللهم تقبل مني انك أنت السميع العليم)

ينقطع حيضها قبل طلوع الفجر لانه ان وجد جزء منه في النهار أفسد الصوم ، ويشترط ان تنوي الصوم ايضاً من الليل بعد انقطاعه لانه لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ، وقال الاوزاعي والحسن بن حي وعبد الملك ابن الماجشون والعنبري تقضي فرط في الاغتسال أولم تفرط لان حدث الحيض يمنع الصوم بخلاف الجنابة ولنا انه حدث يوجب الغسل فتأخير الغسل منه الى أن يصبح لا يمنع صحة الصوم كالجنابة . وما ذكره لا يصح فان من طهرت من الحيض ليست حائضاً وانما عليها حدث موجب للغسل فهي كالجنب فان الجماع الموجب للغسل لو وجد في الصوم أفسده كالحيض وبقاء وجوب الغسل منه كبقاء وجوب الغسل من الحيض . وقد استدلل بعض أهل العلم بقول الله تعالى (فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) فلما أباح المباشرة الى تبين الفجر علم ان الغسل انما يكون بعده

﴿ مسألة ﴾ قال (والحامل اذا خافت على جنينها والمرضع على ولدها أفطرتا وقضتا وأطعمتا عن كل يوم مسكيناً)

وجملة ذلك ان الحامل والمرضع اذا خافتا على أنفسهما فلهما الفطر وعليهما القضاء فحسب لانه لم فيه بين أهل العلم اختلافاً لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه . وان خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء وإطعام مسكين عن كل يوم وهذا يروى عن ابن عمر وهو المشهور من مذهب الشافعي ، وقال الليث الكفارة على المرضع دون الحامل وهو إحدى الروايتين عن مالك لان المرضع يمكنها أن تسترضع

يستحب تعجيل الافطار وهو قول أكثر أهل العلم لما روى سهل بن سعد الساعدي أن النبي ﷺ قال « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » متفق عليه . وعن أبي عطية قال : دخلت أنا ومسروق على عائشة فقالت مسروق رجلان من أصحاب رسول الله ﷺ أحدهما يعجل الافطار ويعجل المغرب والآخر يؤخر الافطار ويؤخر المغرب . قالت من الذي يعجل الافطار ويعجل المغرب ، قال عبد الله قالت هكذا كان رسول الله ﷺ رواه مسلم ، وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ يقول الله تعالى « أحب عبادي إليّ أسرهم فطراً » قال الترمذي هذا حديث حسن ويستحب أن يفطر قبل الصلاة لما روى أنس قال : مارأيت رسول الله ﷺ يصلي حتى يفطر ولو على شربه من ماء . رواه ابن عبد البر

﴿ مسألة ﴾ (ويستحب تأخير السحور) الكلام في السحور في امور ثلاثة (أحدها في استحبابه) ولا نعلم بين العلماء خلافاً في استحبابه لما روى أنس أن النبي ﷺ قال تسحروا فان في السحور بركة) متفق عليه وعن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ « فضل

ولدها بخلاف الحامل . ولأن الحمل متصل بالحامل فالخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها ، وقال عطاء والزهري والحسن وسعيد بن جبير والنخعي وأبو حنيفة لا كفارة عليهما لما روى أنس بن مالك رجل من بني كعب عن النبي ﷺ أنه قال « أن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم - أو الصيام - » والله لقد قالها رسول الله ﷺ أحدهما أو كليهما . رواه النسائي والترمذي وقال هذا حديث حسن ، ولم يأمره بكفارة . ولأنه فطر أبيح لعذر فلم يجب به كفارة كالغفر للمرض ولنا قول الله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) وهما داخلتان في عموم الآية . قال ابن عباس : كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما . كان كل يوم مسكينا ، والحبل والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا . رواه أبو داود . وروي ذلك عن ابن عمر ولا يخالف لهما في الصحابة . ولأنه فطر بسبب نفس عاجزة من طريق الخلقة فوجبت به الكفارة كالشيخ الهرم ، وخبرهم لم يتعرض للكفارة فكانت موقوفة على الدليل كالقضاء . فإن الحديث لم يتعرض له والمرضى أخف حالا من هاتين لأنه يفطر بسبب نفسه ، إذا ثبت هذا فإن الواجب في إطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من تمر أو شعير والخلاف فيه كالخلاف في إطعام المساكين في كارة الجماع . إذا ثبت هذا فإن القضاء لازم لهما ، وقال ابن عمر وابن عباس لا قضاء عليهما لأن الآية تناولتهما وليس فيها إلا الإطعام ، ولأن النبي ﷺ قال « أن الله وضع عن الحامل والمرضع الصوم » ولنا أنهما يطيقان القضاء ، فلزمهما كالحائض والنفساء والآية أوجبت الإطعام ولم تعرض للقضاء فأخذناه من دليل آخر والمراد بوضع الصوم وضعه في مدة عذرهما كما جاء في حديث عمر بن أمية عن

ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » رواه مسلم وعن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ « السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء ، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين » رواه الإمام أحمد .

(الثاني في رفته) قال أحمد يعجبني تأخير السحور لما روى زيد بن ثابت قال تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة قلت كم كان قدر ذلك ؟ قال خمسين آية متفق عليه وروى العرباض بن سارية قال دعاني رسول الله ﷺ إلى السحور فقال « هلم إلى الغداء المبارك » رواه أبو داود سماه غداء . تقرب وقته منه ولأن المقصود بالسحور التقوى على الصوم وما كان أقرب إلى الفجر كان أعون على الصوم قال أبو داود قال أبو عبد الله إذا شك في الفجر يأكل حتى يستيقن طلوعه وهذا قول ابن عباس وعطاء والأوزاعي قال أحمد يقول الله تعالى (فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر) وقال النبي ﷺ « لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن المستطير في الأفق » حديث حسن وروى أبو قلابة قال قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وهو يتمحرج يا غلام أخف لا يفجانا الصبح ، وقال رجل لابن عباس أني أتسحر فإذا شككت أمسكت فقال ابن عباس كل ما شككت حتى لا تشك

« ١ » ترك من
الحديث محل الشاهد
وأخطأ في راويه
وقد تقدم في
الشرح الكبير ص
٢٠ فراجع

النبي ﷺ « ان الله وضع عن المسافر الصوم »^(١) ولا يشبهان الشيخ الهم لانه عاجز عن القضاء وهما
يقدران عليه ، قال احمد اذهب الى حديث ابي هريرة يعني ولا أقول بقول ابن عباس وابن عمر في منع القضاء
﴿ مسألة ﴾ قال (واذا عجز عن الصوم لكبر أفطر وأطعم لكل يوم مسكينا)
وجملة ذلك ان الشيخ الكبير والعجوز اذا كان يجهدهما الصوم ويشق عليهما مشقة شديدة فلهما ان
يفطرا ويطعما لكل يوم مسكينا وهذا قول علي وابن عباس وأبي هريرة وأنس وسعيد بن جبير وطاوس
وأبي حنيفة والثوري والاوزاعي . وقال مالك لا يجب عليه شيء ، لانه ترك الصوم لعجزه فلم تجب فدية
كما لو تركه لمرض اتصل به الموت ، وللشافعي قولان كلذهبين

ولنا الآية وقول ابن عباس في تفسيرها نزلت رخصة للشيخ الكبير ولان الاداء صوم واجب
فجاز أن يسقط الى الكفارة كالقضاء . وأما المريض اذا مات فلا يجب الاطعام لان ذلك يؤدي الى
ان يجب على الميت ابتداء بخلاف ما اذا أمكنه الصوم فلم يفعل حتى مات لان وجوب الاطعام يستند
الى حال الحياة . والشيخ الهم له ذمة صحيحة فان كان عاجزا عن الاطعام أيضا فلا شيء عليه و (لا
يكاف الله نفسا الا وسعها)

(فصل) والمريض الذي لا يرجى برؤه يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا لانه في معنى الشيخ .

فأما الجماع فلا يستحب تأخيرها لانه ليس مما يتقوى به وفيه خطر وجوب الكفارة والفطر به .
(الثالث فيما يتسحر به) كل ما حصل من أكل ، أو شرب حصل به فضيلة السحور لقوله عليه
السلام « ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء » وروى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« نعم سحور المؤمن التمر »

(فصل) فيما يستحب أن يفطر عليه . يستحب أن يفطر على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات ،
فان لم يكن فعلى الماء ، لما روى أنس قال : كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلي .
فان لم يكن فعلى تمرات ، فان لم يكن تمرات حسا حسوات من ماء . رواه أبو داود والترمذي وقال
حسن غريب ، وعن سليمان بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ « اذا أفطر أحدكم فليفطر على تمرات
فان لم يجد فليفطر على الماء فانه طهور » أخرجه أبو داود والترمذي

(فصل) روى ابن عباس قال : كان النبي ﷺ اذا أفطر قال « اللهم لك صمنا ، وعلى رزقك
أفطرا ، فاقبل منا انك أنت السميع العليم » وعن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ اذا أفطر قال
« ذهب الظأ وأبتلت العروق » ووجب الاجر إن شاء الله « واسناده حسن ذكرهما الدارقطني

(فصل) ويستحب تفطير الصائم لما روى زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ أنه قال « من فطر
صائما فله مثل اجره من غير أن ينقص من اجر الصائم شيء » قال الترمذي حديث حسن صحيح

﴿ مسألة ﴾ (يستحب التتابع في قضاء رمضان ولا يجب)

٨٠ تحريم الصيام على الحائض والنفساء. استحباب التتابع في قضاء الصوم (المغني والشرح الكبير)

قال أحمد رحمه الله فيمن به شهوة الجماع غالبية لا يملك نفسه ويخاف أن تنشق أثنياء أطعم. أباح له الفطر لانه يخاف على نفسه فهو كالمريض ، ومن يخاف على نفسه الهلاك لعطش أو نحوه وأوجب الاطعام بدلا عن الصيام وهذا محمول على من لا يرجو إمكان القضاء ، فان رجا ذلك فلا فدية عليه والواجب انتظار القضاء وفعله إذا قدر عليه لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) وإنما يصار إلى الفدية عند اليأس من القضاء ، فان أطعم مع يأسه ثم قدر على الصيام احتمل أن لا يلزمه لأن ذمته قد برئت بأداء الفدية التي كانت هي الواجبة عليه فلم يعد الى الشغل بما برئت منه ، ولهذا قال الحرقى : فمن كان مريضا لا يرجو برؤه أو شيخا لا يستمسك على الراحة أقام من يحج عنه ويعتمر وقد اجزأ عنه وإن عوفي . واحتمل أن يلزمه القضاء لأن الاطعام بدل يأس وقد تبينا ذهاب اليأس فأشبهه من اعتدت بالشهور عند اليأس من الحيض ثم حاضت

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا حاضت المرأة أو نفست أفطرت وقضت فان صامت لم يجزئها)

أجمع أهل العلم على أن الحائض والنفساء لا يحل لهما الصوم وأنهما يفطران رمضان وبقيضان وأنهما إذا صامتا لم يجزئهما الصوم وقد قالت عائشة : كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة . متفق عليه . والامر إنما هو للنبي ﷺ ، وقال أبو سعيد : قال النبي ﷺ « أليس احداكن اذا حاضت لم تصل ولم تصم فذلك من نقصان دينها » رواه البخاري . والحائض والنفساء سواء لأن دم النفاس هو دم الحيض وحكمه حكمه ، ومتى وجد الحيض

لا نعلم خلافا في استحباب التتابع في قضاء رمضان لانه أشبه بالاداء وفيه خروج من الخلاف ولا يجب ، هذا قول ابن عباس وأنس بن مالك وأبي هريرة وأبي قلابة ومجاهد وأهل المدينة ومالك وأبي حنيفة والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وغيرهما وحكى وجوب التتابع عن علي وابن عمر والنخعي والشعبي وقال داود يجب ولا يشترط لما روى ابن المنذر بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه » ولقوله تعالى (فعدة من أيام أخر) غير مقيد بالتتابع فان قيل فقد روي عن عائشة أنها قالت نزلت (فعدة من أيام أخر متتابعات) فسقطت متتابعات قلنا هذا لم تثبت عندنا صحته ولو صح فقد سقطت اللفظة المحتج بها وأيضا قول الصحابة قال ابن عمر ان سافر ان شاء فرق وان شاء تابع وروي مرفوعا وقال أبو عبيدة في قضاء رمضان الله لم يرخص لكم في فطر وهو يريد ان يشق عليكم في قضائه وعن محمد بن المنكدر أنه قال بلغني ان رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان فقال رسول الله ﷺ لو كان على احدكم دين فقضاه من الدرهم أو الدرهمين حتى يقضي ما عليه من الدين هل كان ذلك قاضيا دينه ؟ قالوا نعم يا رسول الله قال فأنه احق بالعفو والتجاوز منكم « رواه الاثرم ولانه صوم لا يتعلق بزمان بعينه فلم يجب فيه التتابع

في جزء من النهار فسد صوم ذلك اليوم سواء وجد في أوله أو في آخره ۝ ومتى نوت الحائض الصوم وأمسكت مع عليها بتحريم ذلك أتمت ولم يحزها

﴿مسئلة﴾ قال (فإن أمكنها القضاء فلم تقض حتى ماتت أطعم عنها لكل يوم مسكين) وجملة ذلك أن من مات وعليه صيام من رمضان لم يخل من حالين (أحدهما) أن يموت قبل إمكان الصيام إما لضيق الوقت أو لعذر من مرض أو سفر أو عجز عن الصوم فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن طاوس وقتادة أنها قالا: يجب الاطعام عنه لأنه صوم واجب سقط بالعجز عنه فوجب الاطعام عنه كالشيخ الهـم إذا ترك الصيام لعجزه عنه

كالنذر المطلق وخبرهم لم تثبت صحته ولم يذكره أصحاب السنن ولو صح حملناه على الاستحباب جمعاً بينه وبين ما ذكرناه والله أعلم

(فصل) قال رحمه الله (ولا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر) وجملة أن من عليه صوم من رمضان فله تأخيرها ما لم يدخل رمضان آخر لما روت عائشة قالت كان يكون علي الصيام من شهر رمضان فلا أقضيه حتى يجيء شعبان متفق عليه ولا يجوز تأخيرها إلى رمضان آخر من غير عذر لأن عائشة رضي الله عنها لم تؤخره إلى ذلك ولو أمكنها لأخترته ولأن الصوم عبادة متكررة فلم يحز تأخيرها عن الثانية كالصلاة المفروضة

﴿مسئلة﴾ (فإن فعل فعليه القضاء واطعام مسكين لكل يوم)

إذا أخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر لعذر فلا يس عليه إلا القضاء لعموم الآية ۝ وإن كان لغير عذر فعليه مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم، يروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة ومجاهد وسعيد بن جبير، وبه قال مالك والثوري والاوزاعي والشافعي وإسحاق، وقال الحسن والنخعي وأبو حنيفة لا فدية عليه لأنه صوم واجب فلم يجب عليه في تأخيرها كفارة كالإداء والنذر ولنا أنه قول من سمينا من الصحابة ولم يرو عن غيرهم خلافهم وروى مسنداً من طريق ضعيف ولأن تأخير صوم رمضان عن وقته إذا لم يوجب القضاء أوجب الفدية كالشيخ الكبير

(فصل) فإن أخره لعذر حتى أدركه رمضان أو أكثر لم يكن عليه أكثر من فدية مع القضاء لأن كثرة التأخير لا يزداد بها الواجب كما لو أخر الحج الواجب سنين لم يكن عليه أكثر من فعله

﴿مسئلة﴾ (وإن أخره لعذر فلا شيء عليه وإن مات)

من مات وعليه صيام من رمضان قبل إمكان الصيام إما لضيق الوقت أو لعذر من مرض أو سفر أو عجز عن الصوم فلا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم ۝ وحكي عن طاوس وقتادة أنهما قالا يجب الاطعام عنه لأنه صوم واجب سقط بالعجز عنه فوجب الاطعام عنه كالشيخ الهـم إذا ترك الصيام لعجزه عنه

ولنا أنه حق لله تعالى وجب بالشرع مات من يجب عليه قبل إمكان فعله فسقط إلى غير بدل كاللحج ويفارق الشيخ الهرم فإنه يجوز ابتداء الوجوب عليه بخلاف الميت (الحال الثاني) أن يموت بعد إمكان القضاء فالواجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين ، وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عائشة وابن عباس ربه قال مالك والليث والاوزاعي والثوري والشافعي والخزرجي وابن عليه وأبو عبيد في الصحيح عنهم ، وقال أبو ثور يصام عنه وهو قول الشافعي لما روت عائشة أن النبي ﷺ قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » متفق عليه وروي عن ابن عباس نحوه ولنا ما روى ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً » قال الترمذي الصحيح عن ابن عمر موقوف وعن عائشة أيضاً قالت يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام عنه ، وعن ابن عباس أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر يصوم شهراً وعليه صوم رمضان قال أما رمضان فليطعم عنه وأما النذر فيصام عنه رواه الأثرم في السنن ولأن الصوم لا تدخله النيابة حال الحياة فكذلك بعد الوفاة كالصلاة فاما حديثهم فهو في النذر لانه قد جاء مصرحاً به في بعض الفاظه كذلك رواه البخاري عن ابن عباس قال قالت امرأة يارسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذراً فأقضيه عنها؟ قال « أ رأيت لو كان على أمك دين قضيتيه أكان يؤدي

ولنا أنه حق لله تعالى وجب بالشرع مات من يجب عليه قبل إمكان فعله فسقط إلى غير بدل كاللحج ويفارق الشيخ الهرم فإنه يجوز ابتداء الوجوب عليه بخلاف الميت ﴿مسئلة﴾ (وإن أخره لعذر فمات قبل أن أدركه رمضان أخر أطعم عنه لكل يوم مسكين ومن مات بعد أن أدركه رمضان أخر فهل يطعم عنه لكل يوم مسكين أو اثنان على وجهين) إذا أخر قضاء رمضان مع إمكان القضاء فمات أطعم عنه لكل يوم مسكين وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عائشة وابن عباس ، وبه قال مالك والليث والاوزاعي والثوري والشافعي وابن عليه وأبو عبيد في الصحيح عنهم . وقال أبو ثور يصام عنه وهو قول الشافعي لما روت عائشة أن النبي ﷺ قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » متفق عليه . وروى ابن عباس نحوه ولنا ما روى ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً » رواه الترمذي وقال الصحيح عن ابن عمر موقوف ، وعن عائشة أيضاً قالت يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام ، وعن ابن عباس أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر يصوم شهراً وعليه صوم رمضان ؟ قال أما رمضان فيطعم عنه ، وأما النذر فيصام عنه . رواه الأثرم في السنن . ولأن الصوم لا تدخله النيابة حال الحياة فكذلك بعد الوفاة كالصلاة ، فأما حديثهم فهو في النذر لانه قد جاء مصرحاً به في بعض الالفاظ كذلك رواه البخاري عن ابن عباس قال : قالت امرأة يارسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فأقضيه عنها ؟ قال « أ رأيت لو كان على أمك دين قضيتيه أكان

ذلك عنها؟ » قالت نعم قال « فصومي عن أمك » وقالت عائشة وابن عباس كقولنا وهما راويا حديثهم فدل على ما ذكرناه

(فصل) فاما صوم النذر فيفعله الولي عنه وهذا قول ابن عباس والليث وأبي عبيد وأبي ثور وقال سائر من ذكرنا من الفقهاء يطعم عنه لما ذكرنا في صوم رمضان ولنا الاحاديث الصحيحة التي رويناهما قبل هذا وسنة رسول الله ﷺ أحق بالاتباع وفيها غنية عن كل قول، والفرق بين النذر وغيره أن النيابة تدخل العبادة بحسب خفتها والنذر أخف حكما لسكونه لم يجب باصل الشرع وإنما أوجبه الناذر على نفسه . إذا ثبت هذا فإن الصوم ليس بواجب على الولي لأن النبي ﷺ شبهه بالدين ولا يجب على الولي قضاء دين الميت وإنما يتعلق بتركته إن كانت له تركة فإن لم يكن له تركة فلا شيء على وارثه لكن يستحب أن يقضي عنه لتفريغ ذمته وفك رهانه كذلك ههنا ولا يختص ذلك بالولي بل كل من صام عنه قضى ذلك عنه وأجزأ لأنه تبرع فاشبهه قضاء الدين عنه

﴿مسئلة﴾ (قال فإن لم تمت المفردة حتى أظلمها شهر رمضان آخر صامته ثم قضت ما كان عليها تم أطعمت لكل يوم مسكينا وكذلك حكم المريض والمسافر في الموت والحياة إذا فرطا في القضاء)

وجملة ذلك أن من عليه صوم من رمضان فله تأخير ما لم يدخل رمضان آخر لما روت عائشة قالت كان يكون علي الصيام من شهر رمضان فما أقضيه حتى يجي شعبان متفق عليه ولا يجوز له تأخير القضاء إلى رمضان آخر من غير عذر لأن عائشة رضي الله عنها لم تؤخره إلى ذلك ولو أمكنها لا أخرته ولأن الصوم عبادة متكررة فلم يجز تأخير الاولى عن الثانية كاصولات المفروضة فإن أخره عن رمضان آخر نظرنا فإن كان لعذر فليس عليه إلا القضاء وإن كان لغير عذر فعليه مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم ولهذا قال ابن عباس وابن عمر وأبو هريرة ومجاهد وسعيد بن جبير ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وقال الحسن والنخعي وأبو حنيفة لافدية عليه لأنه صوم واجب فلم يجب عليه في تأخيره كفارة كما لو أخر الاداء والنذر ولنا ما روي عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة أنهم قالوا أطعم عن كل يوم مسكينا ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلافهم وروي مسندا من طريق ضعيف ولأن تأخير صوم رمضان عن وقته إذا لم يوجب القضاء أوجب الفدية كالشيخ الهرم

يؤدي ذلك عنها » قالت نعم قال « فصومي عن أمك » وقالت عائشة وابن عباس كقولنا وهما راويا حديثهم فدل على ما ذكرناه

(فصل) فان أخره لغير عذر حتى أدركه رمضان أو أكثر لم يكن عليه أكثر من فدية مع القضاء لان كثرة التأخير لا يزداد بها الواجب كما لو أخر الحج الواجب سنين لم يكن عليه أكثر من فعله

(فصل) فان مات المفطر بعد ان أدركه رمضان آخر أطعم عنه لكل يوم مسكين واحد نص عليه احمد فيما روى عنه أبو داود أن رجلاً سأل عن امرأة أفطرت رمضان ثم أدركها رمضان آخر ثم ماتت قال يطعم عنها قال له السائل كم أطعم؟ قال كم أفطرت؟ قال ثلاثين يوماً قال اجمع ثلاثين مسكيناً واطعمهم مرة واحدة واشبعهم. قال ما أطعمهم؟ قال خبزاً ولحماً ان قدرت من أوسط طعامكم، وذلك لانه باخراج كفارة واحدة أزال تفريطه بالتأخير فصار كما لو مات من غير تفريط وقال أبو الخطاب يطعم عنه لكل يوم فقير ان لان الموت بعد التفريط بدون التأخير عن رمضان آخر يوجب كفارة والتأخير بدون الموت يوجب كفارة فاذا اجتمعا وجبت كفارتان كما لو فطر في يومين (فصل) واختلفت الرواية عن احمد في جواز التطوع بالصوم ممن عليه صوم فرض فنقل عنه

حنبل أنه قال لا يجوز له أن يتطوع بالصوم وعليه صوم من الفرض حتى يقضيه يبدأ بالفرض وان كان عليه نذر صامه يعني بعد الفرض وروى حنبل عن أحمد بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «من صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه فانه لا يتقبل منه حتى يصومه ولانه عبادة يدخل في جبرانها المال فلم يصح التطوع بها قبل أداء فرضها كالحج وروي عن احمد أنه يجوز له التطوع

(فصل) فان مات المفطر بعد أن أدركه رمضان آخر لم يجب عليه أكثر من اطعام مسكين لكل يوم نص عليه احمد فيما رواه أبو داود أن رجلاً سأل عن امرأة أفطرت رمضان ثم أدركها رمضان آخر ثم ماتت قال يطعم عنها قال له السائل كم أطعم؟ قال كم أفطرت؟ قال ثلاثين يوماً قال اجمع ثلاثين مسكيناً واطعمهم مرة واحدة واشبعهم. قال ما أطعمهم؟ قال خبزاً ولحماً ان قدرت من أوسط طعامكم. وذلك لانه باخراج كفارة واحدة أزال تفريطه بالتأخير فصار كما لو مات من غير تفريط وقال أبو الخطاب يطعم عنه لكل يوم مسكينان لان الموت بعد التفريط بدون التأخير عن رمضان آخر يوجب كفارة والتأخير بدون الموت يوجب كفارة فاذا اجتمعا وجبت كفارتان كما لو فطر في يومين

(فصل) واختلفت الرواية عن احمد في جواز التطوع بالصوم ممن عليه صوم فرض فنقل عنه حنبل أنه لا يجوز بل يبدأ بالفرض حتى يقضيه إن كان عليه نذر صامه يعني بعد الفرض وروى حنبل بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «من صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه فانه لا يتقبل منه حتى يصومه» ولانه عبادة يدخل في جبرانها المال فلم يصح التطوع قبل اداؤها كالحج، وروي عنه أنه يجوز له التطوع لانها عبادة تتعلق بوقت موسم فجاز التطوع في وقتها قبل فعلها

لأنها عبادة تتعلق بوقت موسم فجاز التطوع في وقتها قبل فعلها كالصلاة يتطوع في أول وقتها وعليه يخرج الحج ولأن التطوع بالحج يمنع فعل واجبه المعين فأشبهه صوم التطوع في رمضان بخلاف مسئلتنا والحديث يرويه ابن لهيعة وفيه ضعف وفي سياقه ما هو متروك فانه قال في آخره ومن أدركه رمضان وعليه من رمضان شيء لم يتقبل منه وبخرج في التطوع بالصلاة في حق من عليه القضاء مثل ما ذكرنا في الصوم

(فصل) واختلفت الرواية في كراهة القضاء في عشر ذي الحجة فروي أنه لا يكره وهو قول سعيد بن المسيب والشافعي واسحاق لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يستحب قضاء رمضان في العشر ولأنه أيام عبادة فلم يكره القضاء فيه كعشر المحرم

والثانية يكره القضاء فيه روي ذلك عن الحسن والزهري لأنه يروى عن علي رضي الله عنه أنه كرهه ولأن النبي ﷺ قال « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام » يعني أيام العشر قالوا يارسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع بشيء » فاستحب إخلاؤها للتطوع لينال فضيلتها ويجعل القضاء في غيرها وقال بعض أصحابنا هاتان الروايتان مبنيتان على الروايتين في إباحة التطوع قبل صوم الفرض وتحريمه فمن أباحه كره القضاء فيها ليوفرها على التطوع لينال فضيلته فيها مع فعل القضاء ومن حرمه

كالصلاة يتطوع في وقتها قبل فعلها وعليه يخرج الحج ، ولأن التطوع بالحج يمنع فعل واجبه المتعين فأشبهه صوم التطوع في رمضان على أن لنا في الحج منعا ، والحديث يرويه ابن لهيعة وهو ضعيف وفي سياقه ما هو متروك فانه قال في آخره « ومن أدركه رمضان وعليه من رمضان شيء لم يتقبل منه » وبخرج في التطوع بالصلاة في حق من عليه القضاء مثل ما ذكرنا في الصوم ، بل عدم الصحة في الصلاة أولى لأنها تجب على الفور بخلاف الصوم

(فصل) واختلفت الرواية في كراهية القضاء في عشر ذي الحجة فروي أنه لا يكره وهو قول سعيد بن المسيب والشافعي واسحاق لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يستحب قضاء رمضان في العشر ولأنه أيام عبادة فلم يكره القضاء فيه كعشر المحرم (والثانية) يكره روي ذلك عن الحسن والزهري لأنه يروى عن علي رضي الله عنه أنه كرهه ولأن النبي ﷺ قال « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله سبحانه من هذه الأيام » يعني أيام العشر قالوا يارسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال « ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجلا خرج بنفسه وماله فلم يرجع بشيء » فاستحب إخلاؤها للتطوع لينال فضيلتها ويجعل القضاء في غيرها وقال بعض أصحابنا هاتان الروايتان مبنيتان على الروايتين في إباحة التطوع قبل صوم الفرض وتحريمه فمن أباحه كره القضاء فيها لتوفيرها على التطوع لينال فضله فيها مع فضل القضاء ومن حرمه لم يكرهه بل استحب فعله فيها أثلاثا تخلو من

٨٦ كراهة الصيام لمن يزيد في مرضه ومن يخشى المرض منه يفطر (المغني والشرح الكبير)

لم يكرهه فيها بل استحب فعله فيها لئلا يخلو من العبادة بالسكينة ويقوى عندي أن هاتين الروايتين فرع على إباحة التطوع قبل الفرض أما على رواية التحريم فيكون صومها تطوعاً قبل الفرض محرماً (١) وذلك أبلغ من الكراهة والله أعلم

(١) أي فيكون

صومها بقصد التطوع

حراماً

﴿مسئلة﴾ قال (وللمريض أن يفطار إذا كان الصوم يزيد في مرضه فإن تحصل وصام كره له ذلك وأجزأه)

أجمع أهل العلم على إباحة الفطر للمريض في الجملة والاصل فيه قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) المرض المبيح للفطر هو الشديد الذي يزيد بالصوم أو يخشى تباطؤ برئه قيل لآحمد متى يفطر المريض؟ قال إذا لم يستطع، قبل مثل الحى، قال وأي مرض أشد من الحى؟ وحكي عن بعض السلف أنه أباح الفطر بكل مرض حتى من وجع الاصبع والضررس لعموم الآية فيه ولأن المسافر يباح له الفطر وإن لم يحتج إليه فكذلك المريض

ولنا أنه شاهد للشهر لا يؤذيه الصوم فلزمه كالصحيح والآية مخصوصة في المسافر والمريض جميعاً بدليل أن المسافر لا يباح له الفطر في السفر القصير (٢) والفرق بين المسافر والمريض أن السفر اعتبرت فيه المظنة وهو السفر الطويل حيث لم يمكن اعتبار الحكمة بنفسها فإن قليل المشقة لا يبيح وكثيرها لا ضابط له في نفسه فاعتبرت بمظنتها وهو السفر الطويل فدار الحكم مع المظنة وجوداً وعدماً والمرض لا ضابط له فإن الامراض تختلف منها ما يضر صاحبه الصوم ومنها مالا أثر للصوم فيه كوجع الضرس وجرح في الاصبع والدمل والقرحة اليسيرة والحرب وأنشأه ذلك (٣) فلم يصلح المرض ضابطاً وأمكن اعتبار الحكمة وهو ما يخاف منه الضرر فوجب اعتباره. فإذا ثبت هذا فأن تحمل المريض وصام مع هذا فقد فعل مكروهاً لما يتضمنه من الاضرار بنفسه وتركه تخفيف الله تعالى وقبول رخصته ويصح صومه ويجزئه لأنه عزيمة أبيع تركها رخصة فإذا تحمله أجزأه كالمريض الذي يباح له ترك الجمعة إذا حضرها والذي يباح له ترك القيام في الصلاة إذا قام فيها

(٢) فيه أن

تخصيص المرض بالطويل لا يدل عليه نص ولا إجماع وإنما هو رأي لبعض الفقهاء كالحققة شيخ الاسلام ابن تيمية في رسالة له طويلة

«٣» ومنها ما

يكون الصوم علاجاً لها أو مفيداً فيها كالنخمة والاسهال

(فصل) والصحيح أن الذي يخشى المرض بالصيام كالمريض الذي يخاف زيادته في إباحة الفطر لأن المريض إنما أبيع له الفطر خوفاً مما يتجدد بصيامه من زيادة المرض وتطاوله بالخوف من تجدد المرض في معناه قال أحمد فيمن به شهوة غالبية للجماع يخاف أن تنشأ أنثياه فله الفطر وقال في الجارية تصوم إذا حاضت فإن جهدها الصوم فلتفطر ولتقض - يعني إذا حاضت وهي صغيرة لم تبلغ خمس عشرة سنة قال القاضي هذا إذا كانت تخاف المرض بالصيام أبيع لها الفطر وإلا فلا

العبادة بالكلية قال شيخنا ويقوى عندي أن هاتين الروايتين فرع على إباحة التطوع قبل القضاء أما على رواية التحريم فيكون صومها تطوعاً قبل الفرض محرماً وذلك أبلغ من الكراهة والله أعلم

(فصل) ومن أبيع له الفطر لشدة شبقه أن أمكنه استدفاع الشهوة بغير جماع كالاستمناء بيده أو يد امرأته أو جاريته لم يجز له الجماع لانه فطر للضرورة فلم تبح له الزيادة على ما تندفع به الضرورة كأكل الميتة عند الضرورة وإن جامع فعليه الكفارة وكذلك إن أمكنه دفعها بما لا يفسد صوم غيره كوطء زوجته أو أخته الصغيرة أو الكتبية أو مباشرة الكبيرة المسلمة دون الفرج أو الاستمناء بيدها أو بيده لم يبح له إفساد صوم غيره لان الضرورة اذا اندفعت لم يبح له ما وراءها كالشبع من الميتة اذا اندفعت الضرورة بسد الرمق وإن لم تندفع الضرورة الا بإفساد صوم غيره أبيع ذلك لانه مما تدعو الضرورة اليه فأبيع كفطره وكالحامل والمرضع يفطران خوفاً على ولديهما فإن كان له امرأتان حائض وطاهر صائمة ودعته الضرورة الى وطء احدهما احتمل وجهين (أحدهما) وطء الصائمة أولى لان الله تعالى نص على النهي عن وطء الحائض في كتابه ولان وطأها فيه اذى لا يزول بالحاجة الى الوطء

والثاني يتخير لان وطء الصائمة يفسد صيامها فتعارض المفسدتان فيتساويان

﴿مسئلة﴾ قال (وكذلك المسافر)

يعني ان المسافر يباح له الفطر فان صام كره له ذلك وأجزأه « وجواز الفطر للمسافر ثابت بالنص والاجماع وأكثر أهل العلم على انه ان صام أجزأه » وروى عن أبي هريرة انه لا يصح صوم المسافر ، قال أحمد كان عمر وأبو هريرة يأمرانه بالاعادة « وروى الزهري عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن ابن عوف انه قال : الصائم في السفر كالمفطر في الحضر . وقال بهذا قوم من أهل الظاهر لقول النبي ﷺ « ليس من البر الصوم في السفر » متفق عليه ، ولانه عليه السلام أفطر في السفر فلما بلغه ان قوما صاموا قال « أولئك هم العصاة » وروى ابن ماجه بإسناده عن النبي ﷺ انه قال « الصائم في رمضان في السفر كالمفطر في الحضر » وعامة أهل العلم على خلاف هذا القول ، قال ابن عبد البر هذا قول يروى عن عبد الرحمن بن عوف هجره الفقهاء كلهم والسنة تردده وحجتهم ما روي عن حمزة بن عمرو الاسلمي انه قال للنبي ﷺ : أصوم في السفر ؟ - وكان كثير الصيام - قال « ان شئت فصم وان شئت فافطر » وفي لفظ رواه النسائي انه قال لرسول الله ﷺ أجد قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح ؟ قال « هي رخصة الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » وقال أنس : كنا نسافر مع النبي ﷺ فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، متفق عليه . وكذلك روى أبو سعيد وأحاديثهم محمولة على تفضيل الفطر على الصيام

﴿مسئلة﴾ (ومن مات وعليه صوم مندور أو حج أو اعتكاف فعله عنه وليه وإن كانت صلاة

مندورة فعلى روايتين .

وجملة ذلك ان من مات وعليه صوم نذر ففعله عنه وليه اجزأ عنه وهذا قول ابن عباس والليث وأبي

عبيد وأبي ثور وقال مالك والليث والاوزاعي والثوري وابن علية يطعم عنه لما ذكرنا في صوم رمضان

(فصل) والافضل عند امامنا رحمه الله الفطر في السفر وهو مذهب ابن عمر وابن عباس وسعيد ابن المسيب والشعبي والأوزاعي واسحاق، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: الصوم أفضل لمن قوي عليه. ويروى ذلك عن أنس وعثمان بن أبي العاص واحتجوا بما روي عن مسلمة بن الحبحاق أن النبي ﷺ قال «من كانت له حمولة يأوي إلى شيع فليصم رمضان حيث أدركه» رواه أبو داود، ولأن من خيّر بين الصوم والفطر كان الصوم أفضل كالتطوع، وقال عمر بن عبدالعزيز ومجاهد وقتادة أفضل الأمرين أيسرهما لقول الله تعالى (يريد الله بكم اليسر) ولما روى أبو داود عن حمزة بن عمرو قال: قلت يا رسول الله أني صاحب ظهر أعالجه وأسافر عليه وأكرهه وإنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان - وأنا أجد القوة وأنا شاب وأجدني أن أصوم يا رسول الله أهون علي من أن أؤخر فيكون ديناً علي أفأصوم يا رسول الله اعظم لأجري أم أفطر؟ قال «أي ذلك شئت يا حمزة» ولنا ما تقدم من الاخبار في الفصل الذي قبله، وروي عن النبي ﷺ أنه قال «خيركم الذي يفطر في السفر ويقصر» ولأن في الفطر خروجاً من الخلاف فكان أفضل كالفصر وقياسهم ينتقض بالمرض وبصوم الايام المكروه صومها

﴿مسئلة﴾ قال (وقضاء شهر رمضان متفرقاً مجزئاً والمتتابع أحسن)

هذا قول ابن عباس وأنس بن مالك وأبي هريرة وابن محبرز وأبي قلابة ومجاهد وأهل المدينة والحسن وسعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة واليه ذهب مالك وأبو حنيفة والثرقي والأوزاعي والشافعي واسحاق وحكي وجوب التتابع عن علي وابن عمر والنخعي والشعبي، وقال داود: يجب ولا يشترط لما روى ابن المنذر بإسناد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال «من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه»

ولنا إطلاق قول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) غير مقيد بالتتابع، فإن قيل فقد روي عن عائشة أنها قالت نزلت (فعدة من أيام أخر متتابعات) فسقطت متتابعات، قلنا هذا لم يثبت عندنا صحته ولو صح فقد سقطت اللفظة المحتج بها وأيضاً قول الصحابة، قال ابن عمر: إن سافر فإن شاء فرق وإن شاء تابع وروي مرفوعاً إلى النبي ﷺ وقال أبو عبيدة بن الجراح في قضاء رمضان: إن الله لم يرخص لكم في فطره وهو يريد أن يشق عليكم في قضاؤه، وروى الأثرم بإسناد عن محمد بن المنكدر أنه قال بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان فقال رسول الله ﷺ «لو كان على أحدكم دين

ولنا الأحاديث الصحيحة التي رويناها من قبل هذا وسنة رسول الله ﷺ أحق بالتابع وفيها غنى عن كل قول والفرق بين النذر وغيره أن النياية تدخل العبادة بحسب خفتها والنذر أخف حكماً لكونه لم يجب بأصل الشرع وإنما أوجبه الناذر على نفسه

فقضاء من الدرهم والدرهمين حتى يقضي ما عليه من الدين هل كان ذلك قاضياً دينه ؟ قالوا نعم
يارسول الله قال « فالله أحق بالعفو والتجاوز منكم » ولأنه صوم لا يتعلق بزمان بعينه فلم يجب فيه
المتتابع كالنذر المطلق وخبرهم لم يثبت صحته فان أهل السنن لم يذكروه ولو صح حملناه على الاستحباب
فان المتتابع أحسن لما فيه من موافقة الخبر والخروج من الخلاف وشبهه بالاداء والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (قال ومن دخل في صيام تطوع نخرج منه فلا قضاء عليه

فان قضاءه حسن)

وجملة ذلك أن من دخل في صيام تطوع استحبه له أتمامه ولم يجب فان خرج منه فلا قضاء
عليه روي عن ابن عمر وابن عباس أنهما أصبحا صائمين ثم أفطرا فقال ابن عمر لا بأس به ما لم يكن
نذراً أو قضاء رمضان وقال ابن عباس إذا صام الرجل تطوعاً ثم شاء أن يقطعه قطعه وإذا دخل في
صلاة تطوعاً ثم شاء أن يقطعها قطعها وقال ابن مسعود متى أصبحت تريد الصوم فأنت على آخر
النظرين ان شئت صمت وان شئت أفطرت فهذا مذهب احمد والثوري والشافعي واسحاق وقد
روى حنبل عن احمد اذا أجمع على الصيام فأوجبه على نفسه فأفطر من غير عذر أعاد يوماً مكان
ذلك اليوم وهذا محمول على أنه استحبه ذلك أو نذره ليكون موافقاً لسائر الروايات عنه وقال النخعي
وأبو حنيفة ومالك يلزم في الشروع فيه ولا يخرج منه الا بعذر فان خرج قضي وعن مالك لا قضاء
عليه واحتج من أوجب القضاء بما روي عن عائشة أنها قالت أصبحت أنا وحفصة صائمتين متطوعتين
فأهدي لنا حنيس فأفطرنا ثم سألنا رسول الله ﷺ فقال اقضيا يوماً مكانه ولا نها عبادة تلزم بالنذر
فلزمت بالشروع فيها كالخج والعمره

ولنا ما روى مسلم وأبو داود والنسائي عن عائشة قالت دخل علي رسول الله ﷺ يوماً فقال « هل
عندكم شيء » فقلت لا قال « فاني صائم » ثم مر بعد ذلك اليوم وقد أهدي إلي حنيس فخبأت له منه وكان
يجب الحنيس قلت يارسول الله انه أهدي لنا حنيس فخبأت لك منه قال « أدنيه أما اني قد أصبحت
وأنا صائم » فأكل منه ثم قال لنا « انما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان
شاء أمضاها وإن شاء حبسها » هذا لفظ رواية النسائي وهو أتم من غيره وروت أم هاني قالت
دخلت على رسول الله ﷺ فأتي بشراب فتناولنيه فشربت منه ثم قلت يارسول الله لقد أفطرت
وكنت صائمة فقال لها « أكنت تقضين شيئاً » قالت لا قال « فلا يضررك إن كان تطوعاً » رواه

(فصل) ولا يجب على الولي فعله لان النبي ﷺ شبهه بالدين ولا يجب على الولي قضاء دين
الميت اذا لم يخلف تركة كذلك هذا لكن يستحب له أن يصوم عنه لتفريغ ذمته وكذلك يستحب له
قضاء الدين عنه ولا يختص ذلك بالولي بل كل من قضاء عنه وصام عنه أجزأ لانه تبرع فأما الاعتكاف

٩٠ لا تلزم عبادة بالشروع إلا الحج والعمرة . حكم الصيام قبل البلوغ (المغني والشرح الكبير)

سعيد وأبو داود والترمذي وفي لفظ قالت قلت إني صائمة فقال رسول الله ﷺ « ان المتطوع أمير نفسه فان شئت فصومي وإن شئت فافطري » ولان كل صوم لوأتمه كان تطوعا إذا خرج منه لم يجب قضاؤه كما لو اعتقد أنه من رمضان فبان من شعبان أو من شوال فاما خبرهم فقال أبو داود لا يثبت وقال الترمذي فيه مقال وضعفه الجوزجاني وغيره ثم هو محمول على الاستحباب . اذا ثبت هذا فإنه يستحب له إتمامه وان خرج منه استحباب قضاؤه للخروج من الخلاف وعملا بالخبر الذي روه

(فصل) وسائر النوافل من الاعمال حكمها حكم الصيام في أنها لا تلزم بالشروع ولا يجب قضاؤها اذا خرج منها إلا الحج والعمرة فانهما يخافان سائر العبادات في هذا لتأكد احرامهما ولا يخرج منهما بافسادهما ولو اعتقد أنهما واجبان ولم يكونا واجبين لم يكن له الخروج منهما وقد روي عن احمد في الصلاة ما يدل على أنها تلزم بالشروع فان الأثرم قال قلت لابي عبد الله الرجل يصبح صائما متطوعا أيكون بالخيار والرجل يدخل في الصلاة له أن يقطعها فقال الصلاة أشد أما الصلاة فلا يقطعها قيل له فان قطعها قضاها قال إن قضاها فليس فيه اختلاف . ومال أبو اسحاق الجوزجاني الى هذا القول وقال الصلاة ذات احرام واحلال فلزمت بالشروع فيها كالحج وأكثر أصحابنا على أنها لا تلزم أيضا وهو قول ابن عباس لان ما جاز ترك جميعه جاز ترك بعضه كالصدقة والحج والعمرة بخلاف غيرهما (فصل) ومن دخل في واجب كقضاء رمضان أو نذر معين أو مطلق أو صيام كفارة لم يجز له الخروج منه لان المتعين وجب عليه الدخول فيه وغير المتعين تعين بدخوله فيه فصار بمنزلة الفرض المتعين وليس في هذا خلاف بحمد الله

﴿ مسألة ﴾ (قال واذا كان للغلام عشر سنين وأطاق الصيام أخذ به)

يعني أنه يلزم الصيام يؤمر به ويضرب على تركه ليمرن عليه ويتعوده كما يلزم الصلاة ويؤمر بها ومن ذهب إلى أنه يؤمر بالصيام إذا أطاقه عطاء والحسن وابن سيرين والزهري وقتادة والشافعي وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يخور فيهن ولا يضعف حمل صوم شهر رمضان وقال اسحاق اذا بلغ ثنتي عشرة أحب أن يكلف الصوم للعادة واعتباره بالعشر أولى لان النبي ﷺ أمر بالضرب على الصلاة عندها واعتبار الصوم بالصلاة أحسن لقرب إحداها من الاخرى واجتماعها في أنهما عبادتان بدنيتان من أركان الاسلام إلا أن الصوم أشق فاعتبرت له الطاقة لانه قد يطيق الصلاة من لا يطيقه

(فصل) ولا يجب عليه الصوم حتى يبلغ قال احمد في غلام احتلم صام ولم يترك والجارية اذا حاضت وهذا قول أكثر أهل العلم وذهب بعض أصحابنا إلى إيجابه على الغلام المطلق له اذا بلغ

فلا يجب الا بالنذر فمن مات وعليه اعتكاف واجب فقضاه وليه اجرأ قياسا على الصوم ولان الكفارة تجب بتركه في الجملة أشبه الصوم وأما الحج فتجاوز النيابة فيه عند العجز عنه وان يفعله عنه غيره في

عشرأ لما روى ابن جريج عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ
 « إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر رمضان » ولأنه عبادة بدنية أشبه الصلاة
 وقد أمر النبي ﷺ بأن يضرب على الصلاة من بلغ عشرا والمذهب الاول . قال القاضي المذهب
 عندي رواية واحدة أن الصلاة والصوم لا تجب حتى يبلغ وما قاله أحمد فيمن ترك الصلاة يقضيها نحوه
 على الاستحباب وذلك لقول النبي ﷺ « رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون
 حتى يفريق وعن النائم حتى يستيقظ » ولأنه عبادة بدنية فلم تجب على الصبي كالحج وحديثهم مرسل
 ثم نحمله على الاستحباب وسماه واجبا تأكيذا لاستحبابه كقوله عليه السلام « غسل الجمعة
 واجب على كل محتلم »

(فصل) إذا نوى الصبي الصوم من الليل فبلغ في أثناء النهار بالاحتلام أو السن فقال القاضي
 يتم صومه ولا قضاء عليه لأن نية صوم رمضان حصلت ليلا فيجزئه كالبالغ ولا يمتنع أن يكون أول
 الصوم نفلا وباقيه فرضا كما لو شرع في صوم يوم تطوعا ثم نذر أتامه واختار أبو الخطاب أنه يلزمه القضاء
 لانه عبادة بدنية بلغ في أثناءها بعد مضي بعض أركانها فلزمته إعادتها كالصلاة والحج إذا بلغ بعد
 الوقوف وهذا لانه ببلوغه يلزمه صوم جميعه والماضي قبل بلوغه نفل فلم يجز عن الفرض ولهذا لو نذر
 صوم يوم يقدم فلان فقدم والنادر صائم لزمه القضاء فأما ما مضى من الشهر قبل بلوغه فلا قضاء عليه
 وسواء كان قد صامه أو أفطره هذا قول عامة أهل العلم وقال الاوزاعي يقضيه ان كان أفطره وهو مطيق أصياه
 ولنا أنه زمن مضى في حال صباه فلم يلزمه قضاء الصوم فيه كما لو بلغ بعد انسلاخ رمضان وان
 بلغ الصبي وهو مفطر فهل يلزمه امساك ذلك اليوم وقضاؤه ؟ على روايتين

﴿ مسألة ﴾ قال (وإذا أسلم الكافر في شهر رمضان صام ما يستقبل من بقية شهره)
 أما صوم ما يستقبله من بقية شهره فلا خلاف فيه وأما قضاء ما مضى من الشهر قبل إسلامه فلا
 يجب وبهذا قال الشعبي وقتادة ومالك والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال عطاء عليه
 قضاؤه وعن الحسن كلذهبين

ولنا ان ما مضى عبادة خرجت في حال كفره فلم يلزمه قضاؤه كالرمضان الماضي

(فصل) فاما اليوم الذي أسلم فيه فانه يلزمه امساكه ويقضيه هذا المنصوص عن أحمد وبه قال
 الملاجشون واسحاق وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر لا قضاء عليه لأنه لم يدرك من زمن العبادة ما
 يمكنه التلبس بها فيه فاشبه ما لو أسلم بعد خروج اليوم وقد روي ذلك عن أحمد

حال الحياة فبعد الموت أولى ولا فرق في الحج بين النذر وحجة الاسلام لحديث الخثعمية الذي يذكر
 في الحج ان شاء الله تعالى وغيره من الاحاديث

(فصل) وفي الصلاة المنذورة روايتان (احدهما) حكمها حكم الصوم فيما ذكرنا قياسا عليه

ولنا أنه أدرك جزءاً من وقت العبادة فلزمته كما لو أدرك جزءاً من وقت الصلاة
(فصل) فاما المجنون اذا افاق في اثناء الشهر فعليه صوم ما بقى من الايام بغير خلاف وفي
قضاء اليوم الذي افاق فيه وامساكه روايتان ولا يلزمه قضاء ما مضى وهذا قال ابو ثور والشافعي في
الجديد وقال مالك يقضي وان مضى عليه سنون وعن احمد مثله وهو قول الشافعي القديم لانه معنى
نزيل العقل فلم يمنع وجوب الصوم كالانغماء وقال أبو حنيفة ان جن جميع الشهر فلا قضاء عليه وان
أفاق في أثنائه قضى ما مضى لان الجنون لا ينافي الصوم بدليل ما لو جن في اثناء الصوم لم يفسد
فاذا وجد في بعض الشهر وجب القضاء كالانغماء

ولنا أنه معنى نزيل التكليف فلم يجب القضاء في زمانه كالصغر والكفر ويخص أبا حنيفة بأنه
معنى لو وجد في جميع الشهر اسقط القضاء فاذا وجد في بعضه اسقطه كالصغر والكفر ويفارق الانغماء في ذلك

﴿مسئلة﴾ قال (واذا رأى هلال شهر رمضان وحده صام)

المشهور في المذهب أنه متى رأى الهلال واحد لزمه الصيام عدلاً كان أو غير عدل شهد عند
الحاكم أو لم يشهد قبلت شهادته أو ردت وهذا قول مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي وابن
المنذر وقال عطاء واسحاق لا يصوم وقد روى حنبل عن احمد لا يصوم الا في جماعة الناس وروي
نحوه عن الحسن وابن سيرين لانه يوم محكوم به من شعبان فأشبهه التاسع والعشرين

ولنا أنه يتيقن أنه من رمضان فلزمه صومه كما لو حكم به الحاكم وكونه محكوماً به من شعبان
ظاهر في حق غيره واما في الباطن فهو يعلم أنه من رمضان فلزمه صيامه كالعادل

(فصل) فان أفطر ذلك اليوم بجماع فعليه الكفارة وقال أبو حنيفة لا تجب لانها عقوبة فلا
تجب بفعل مختلف فيه كالحد

ولنا أنه أفطر يوماً من رمضان بجماع فوجب به عليه الكفارة كما لو قبلت شهادته ولا نسلم أن
الكفارة عقوبة ثم قياسهم ينتقض بوجوب الكفارة في السفر القصير ثم وقوع الخلاف فيه

﴿مسئلة﴾ قال (وان كان عدلاً صوم الناس بقوله)

المشهور عن احمد أنه يقبل في هلال رمضان قول واحد عدل ويلزم الناس الصيام بقوله وهو
قول عمر وعلي وابن عمر وابن المبارك والشافعي في الصحيح عنه وروي عن احمد أنه قال اثنين

(والثانية) لا يجزي عنه فعل الولي لانها عبادة بدنية محضة لا يدخل المال في جبرانها بحال فلا
يصح قياسها على الصوم فعلى هذا يكفر عنه كفارة يمين تركه النذر والله تعالى أعلم
وسوف نذكره في النذر باسطة من هذا ان شاء الله تعالى

اعجب الي قال ابو بكر ان رآه وحده ثم قدم المصر صام الناس بقوله على ما روي في الحديث وان كان الواحد في جماعة الناس فذكر أنه رآه دونهم لم يقبل الا قول اثنين لانهم يعاينون ما عاين وقال عثمان ابن عفان رضي الله عنه لا يقبل الا شهادة اثنين وهو قول مالك والليث والاوزاعي واسحاق لما روى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه فقال اني جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وانهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانسكوا فان غم عليكم فأتوا ثلاثين وان شهد شاهدان ذوا عدل فصوموا وافطروا » رواه النسائي ولان هذه شهادة على رؤية الهلال فأشبهت الشهادة على هلال شوال وقال ابو حنيفة في الغيم كقولنا وفي الصحو لا يقبل الا الاستفاضة لانه لا يجوز أن تنظر الجماعة الى مطلع الهلال وأبصارهم صحيحة والموانع مرتفعة فيراه واحد دون الباقيين ولنا ما روى ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي ﷺ فقال رأيت الهلال قال « اتشهد ان لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ؟ » قال نعم قال « يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وروى ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ اني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه رواه ابو داود (١) ولانه خبر عن وقت الفريضة فيما طريقه المشاهدة فقبل من واحد كالخبر بدخول وقت الصلاة ولانه خبر ديني يشترك فيه المخبر والخبر فقبل من واحد عدل كالرواية وخبرهم انما يدل بمفهومه وخبرنا اشهر منه وهو يدل بمنطوقه فيجب تقديمه ويفارق الخبر عن هلال شوال فانه خروج من العبادة وهذا دخول فيها وحديثهم في هلال شوال يخالف مسئلتنا وما ذكره ابو بكر وابو حنيفة لا يصح لانه يجوز انفراد الواحد به مع لطافة المرئي وبعده ويجوز أن تختلف معرفتهم بالمطلع ومواضع قصدهم وحدة نظرهم ولهذا لو حكم برؤيته حاكم بشهادة واحد جاز ولو شهد شاهدان وجب قبول شهادتهما ولو كان ممتنعاً على ما قالوه لم يصح فيه حكم حاكم ولا يثبت بشهادة اثنين ومن منع ثبوته بشهادة اثنين رد عليه الخبر الاول وقياسه على سائر الحقوق وسائر الشهور ولو أن جماعة في محفل فشهد اثنان منهم على رجل منهم أنه طلق زوجته او أعتق عبده قبلت شهادتهما دون من أنكر ولو أن اثنين من أهل الجمعة شهدا على الخطيب أنه قال على المنبر في الخطبة شيئاً لم يشهد به غيرهما قبلت شهادتهما وكذلك لو شهدا عليه بفعل وان كان غيرهما يشاركهما في سلامة السمع وصحة البصر كذا ههنا

(فصل) وإن أخبره مخبر برؤية الهلال يثق بقوله لزمه الصوم، وإن لم يثبت ذلك عند الحاكم

﴿ باب صوم التطوع ﴾

﴿مسئلة﴾ (وافضله صيام داود عليه السلام كان يصوم يوماً ويفطر يوماً)

لما روى عبد الله بن عمرو ان النبي ﷺ قال « له صم يوماً وافطر يوماً فذلك صيام داود وهو

« ١ » ليس في الخبرين أن الناس راؤا الهلال فلم يره إلا واحد ففي غير محل النزاع ولا سيما مع أبي حنيفة وبهذا يبطل كل ما بني عليها. ولا يرد عليه العمل بشهادة الاثنين أيضاً إذ لان عنده من الاستفاضة في هذه الحال. ولا عبرة برؤية حديد البصر لأنه نادر الوجود فلا ينسب برؤيته ما يتعلق بحمهور الامة. وأما حكم الحاكم فيرفع كل خلاف تفادياً من الشقاق وتفرق الكلمة

لأنه خبر بوقت العبادة يشترك فيه المخبر والمخبر أشبه الخبر عن رسول الله ﷺ والخبر عن دخول وقت الصلاة ذكر ذلك ابن عقيل ، ومقتضى هذا أنه يلزمه قبول الخبر ، وإن رده الحاكم لأن رد الحاكم يجوز أن يكون لعدم علمه بحال المخبر ولا يتعين ذلك في عدم العدالة ، وقد يحمل الحاكم عدالة من يعلم غيره عدالته

(فصل) فان كان المخبر امرأة فقياس المذهب قبول قولها وهو قول أبي حنيفة وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي لأنه خبر ديني فأشبهه الرواية ، والخبر عن القبلة ودخول وقت الصلاة ، ويحتمل أن لا تقبل لانه شهادة برؤية الهلال فلم يقبل فيه قول امرأة كهلال شوال
﴿ مسألة ﴾ قال (ولا يفطر إلا بشهادة اثنين)

وجملة ذلك أنه لا يقبل في هلال شوال إلا شهادة اثنين عدلين في قول الفقهاء جميعهم إلا أبا ثور فإنه قال يقبل قول واحد لانه أحد طرفي شهر رمضان أشبه الاول ، ولأنه خبر يستوي فيسه الخبر والمخبر أشبه الرواية واخبار الديانات

ولنا خبر عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه أجاز شهادة رجل واحد على رؤية الهلال ، وكان لا يميز على شهادة الافطار إلا شهادة رجلين ، ولانها شهادة على هلال لا يدخل بها في العبادة فلم تقبل فيه إلا شهادة اثنين كسائر الشهور وهذا يفارق الخبر لان الخبر يقبل فيه قول المخبر مع وجود المخبر عنه وفلان عن فلان ، وهذا لا يقبل فيه ذلك فافترقا

(فصل) ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا شهادة النساء المنفردات وإن كثرن ، وكذلك سائر الشهور لانه مما يطعم عليه الرجال وليس بمال ولا يقصد به المال فأشبهه القصاص وكان القياس يقتضي مثل ذلك في رمضان ولكن تركناه احتياطاً للعبادة

(فصل) واذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً ولم يروا هلال شوال أفطروا وجهاً واحداً ، وإن صاموا بشهادة واحد فلم يروا الهلال ففيه وجهان

(أحدهما) لا يفطرون لقوله عليه السلام « وإن شهد اثنان فصوموا وأفطروا » ولانه فطر فلم يميز أن يستند إلى شهادة واحد كما لو شهد بهلال شوال

(والثاني) يفطرون وهو منصوص الشافعي ويحكي عن أبي حنيفة ، لان الصوم اذا وجب وجب الفطر لاستكمال العدة لا بالشهادة ، وقد ثبت تبعاً ما لا يثبت أصلاً بدليل أن النسب لا يثبت بشهادة النساء وثبت بها الولادة ، فاذا ثبتت الولادة ثبت النسب على وجه التبع للولادة كذا ههنا ، وإن

افضل الصيام ، فقلت أي اطيع افضل من ذلك فقال النبي ﷺ « لا افضل من ذلك » متفق عليه
﴿ مسألة ﴾ (ويستحب صيام ايام البيض من كل شهر وصوم الاثنين والخميس)

صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب لانعلم فيه خلافاً بدليل ما روى أبو هريرة قال وصاني

صاموا لأجل الغيم لم يفطروا وجهاً واحداً لأن الصوم إنما كان على وجه الاحتياط فلا يجوز الخروج منه بمثل ذلك والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يفطر إذا رآه وحده)

روي هذا عن مالك والليث وقال الشافعي يحل له أن يأكل حيث لا يراه أحد لأنه يتيقنه من شوال فجاز له الأكل كما لو قامت به بيته

ولنا ما روى أبو رجا عن أبي قلابة أن رجلين قدما المدينة وقد رأيا الهلال، وقد أصبح الناس صياماً فأتيا عمر فذكرا ذلك له فقال لاحدهما أصائم أنت؟ قال بل مفطر. قال ما حملك على هذا؟ قال لم أكن لا صوم وقد رأيت الهلال، وقال للآخر قال أنا صائم. قال ما حملك على هذا؟ قال لم أكن لأفطر والناس صيام، فقال الذي أفطر لولا مكان هذا لا وجعت رأسك ثم نودي في الناس أن اخرجوا أخرجه سعيد عن ابن علية عن أيوب عن أبي رجا. وإنما أراد ضربه لأفطاره برويته ودفع عنه الضرب لكمال الشهادة به وبصاحبه، ولو جاز له الفطر لما أنكر عليه ولا تواعده، وقالت عائشة إنما يفطر يوم الفطر الإمام وجماعة المسلمين ولم يعرف لها مخالف في عصرهما فكان اجماعاً، ولأنه يوم محكوم به من رمضان فلم يجز الفطر فيه كاليوم الذي قبله. وفارق ما إذا قامت البيته فانه محكوم به من شوال بخلاف مسألتنا، وقولهم إنه يتيقن أنه من شوال قلنا لا يثبت اليقين لأنه يحتمل أن يكون الرائي خيل إليه كما روي أن رجلاً في زمن عمر قال: لقد رأيت الهلال، فقال له امسح عينك فمسحها ثم قال له تراه؟ قال لا. قال لعل شعرة من حاجبك تقوست على عينك فظننتها هلالاً أو ما هذا معناه^(١)

«١» هذا الاحتمال

قد تكرر وقوع مثله
وهو دليل على عدم
الثقة بشهادة الواحد
دون الناس يوم
الصحو

(فصل) فإن رآه اثنان ولم يشهدا عند الحاكم جاز لمن سمع شهادتهما الفطر إذا عرف عدالتهما ولكل واحد منهما الفطر بقولهما لقول النبي ﷺ «وإذا شهد اثنان فصوموا وأفطروا» وإن شهدا عند الحاكم فرد شهادتهما لجهله بحالهما فلمن علم عدالتهما الفطر بقولهما لأن رد الحاكم ههنا ليس بحكم منه وإنما هو توقف لعدم علمه فهو كالوقوف عن الحكم انتظاراً للبيته، ولهذا لو ثبتت عدالتهما بعد ذلك حكم بهما، وإن لم يعرف أحدهما عدالة صاحبه لم يجز له الفطر إلا أن يحكم بذلك الحاكم إن لا يفطر برويته وحده

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا اشتبهت الأشهر على الأسير فإن صام شهراً يريد به شهر رمضان فوافقه أو ما بعده أجزأه وإن وافق ما قبله لم يجزه)

وجملته أن من كان محبوساً أو مطموراً، أو في بعض النواحي النائية عن الأمصار لا يمكنه تعرف

خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وإن أوتر قبل أن أنام. وعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال له «صم ثلاثة أيام فإن الحسنة بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر» متفق عليها

٩٦ من صام شهر أعن رمضان بالاجتهاد فله أربعة أحوال. صيام الايام البيض (المغني والشرح الكبير)

الاشهر بالخبر فاشتبهت عليه الاشهر فانه يتحرى ويجتهد . فاذا غلب على ظنه عن امانة تقوم في نفسه دخول شهر رمضان صامه ولا يخلو من أربعة أحوال

(أحدها) أن لا ينكشف له الحال فان صومه صحيح ويجزئه لأنه أدى فرضه باجتهاده فأجزأه كما لو صلى في يوم الغيم بالاجتهاد

(الثاني) أن ينكشف له أنه وافق الشهر أو مابعده فانه يجزئه في قول عامة الفقهاء ، وحكي عن الحسن بن صالح انه لا يجزئه في هاتين الحالتين لانه صامه على الشك فلم يجزئه كما لو صام يوم الشك فيان من رمضان وليس بصحيح لانه أدى فرضه بالاجتهاد في محله ، فاذا أصاب أو لم يعلم الحال اجزأه كالقبلة اذا اشتبهت ، أو الصلاة في يوم الغيم اذا اشتبه وقتها وفارق يوم الشك فانه ليس بمحل الاجتهاد ، فان الشرع أمر بالصوم عند امانة عينها فما لم توجد لم يجز الصوم

(الحال الثالث) وافق قبل الشهر فلا يجزئه في قول عامة الفقهاء . وقال بعض الشافعية يجزئه في أحد الوجهين كما لو اشتبه يوم عرفة فوقفوا قبله

ولنا أنه أتى بالعبادة قبل وقتها فلم يجزئه كالصلاة في يوم الغيم ، وأما الحج فلا نسلمه إلا فيما اذا أخطأ الناس كلهم لعظم المشقة عليهم ، وإن وقع ذلك لنفر منهم لم يجزئهم ، ولأن ذلك لا يؤمن مثله في القضاء بخلاف الصوم

(الحال الرابع) أن يوافق بعضه رمضان دون بعض فوافق رمضان أو بعده اجزأه وماوافق قبله لم يجزئه (فصل) واذا وافق صومه بعد الشهر اعتبر أن يكون ماصامه بعدة أيام شهره الذي فاتته سواء وافق ما بين هلالين أو لم يوافق ، وسواء كان الشهران تامين أو ناقصين ولا يجزئه أقل من ذلك . وقال القاضي ظاهر كلام الخرقي أنه اذا وافق شهراً بين هلالين اجزأه سواء كان الشهران تامين أو ناقصين أو أحدهما تاماً والآخر ناقصاً ، وليس بصحيح فان الله تعالى قال (فعسدة من أيام آخر) ولأنه فاتته شهر رمضان فوجب أن يكون صيامه بعدة مافاتاته كالريض والمسافر . وليس في كلام الخرقي تعرض لهذا التفصيل فلا يجوز حمل كلامه على ما يخالف الكتاب والصواب ، فان قيل أليس اذا نذر صوم شهر يجزئه ما بين هلالين قلنا الاطلاق يحمل على ما تناوله الاسم والاسم يتناول ما بين الهلالين وههنا يجب قضاء ماترك فيجب أن يراعي فيه عدة المتروك كما أن من نذر صلاة اجزأه ركعتان ، ولو ترك صلاة وجب قضاؤها بعدة ركعاتها كذلك ههنا الواجب بعدة مافاتاته من الايام سواء كان ماصامه بين هلالين أو من شهرين فان دخل في صيامه يوم عيد لم يعتد به . وإن وافق أيام التشريق فهل يعتد بها ؟ على روايتين بناء على صحة صومها عن الفرض

ويستحب أن يجعل هذه الثلاثة أيام والبيض هي ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة لما روى أبو ذر قال قال رسول الله ﷺ « يا أبا ذر اذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة واربع

(فصل) وان لم يغلّب على ظن الاسير دخول رمضان فصام لم يجزئه وان وافق الشهر لانه صامه على الشك لم يجزئه كما لو نوى ليلة الشك ان كان غداً من رمضان فهو فرضي ، وان غلب على ظنه من غير اشارة فقال القاضي عليه الصيام ويقضي إذا عرف الشهر كالذي خفيت عليه دلائل القلة ويصلي على حسب حاله ويعيد . وذكر أبو بكر فيمن خفيت عليه دلائل القبلة هل يعيد ؟ على وجهين كذلك يخرج على قوله ههنا ، وظاهر كلام الخري أن يتحرى متى غلب على ظنه دخول الشهر صح صومه وان لم يبين على دليل لانه ليس في وسعه معرفة الدليل ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وقد ذكرنا مثل هذا في القبلة

(فصل) واذا صام تطوعاً فوافق شهر رمضان لم يجزئه نص عليه أحمد وبه قال الشافعي . وقال أصحاب الرأي يجزئه وهذا ينبغي على تعيين النية لرمضان وقد مضى القول فيه

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يصام يوماً للعيدين ولا أيام التشريق لاعتن فرض ولا عن تطوع فان قصد لصيامها كان عاصياً ولم يجزئه عن الفرض)

أجمع أهل العلم على ان صوم يومي العيدين منهي عنه محرم في التطوع والنذر المطلق والقضاء والكفارة . وذلك لما روى أبو عبيد مولى ابن أزهري قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فجا. فضلى ثم انصرف فخطب الناس فقال : ان هذين يومين نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما ، يوم فطركم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم . وعن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ نهى عن صيام يومين يوم فطر ويوم أضحى . وعن أبي سعيد مثله . متفق عليهما ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه ونحره . وأما صومهما عن النذر المعلن ففيه خلاف نذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ قال (وفي أيام التشريق عن أبي عبد الله رحمه الله رواية اخرى انه يصومها عن الفرض)

وجملة ذلك ان أيام التشريق منهي عن صيامها أيضاً لما روى نبیة الهذلي قال : قال رسول الله ﷺ « أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل » متفق عليه ، وروي عن عبد الله بن حذافة قال : بعثني رسول الله ﷺ أيام منى أناذني «أيها الناس إنها أيام أكل وشرب وبها» إلا أنه من رواية الواقدي وهو ضعيف ، وعن عمرو بن العاص انه قال : هذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمر بافطارها وينهى عن صيامها ، قال مالك وهي أيام التشريق . رواه أبو داود ، ولا يحل صيامها تطوعاً في قول أكثر أهل العلم . وعن ابن الزبير انه كان يصومها ، وروي نحو ذلك عن ابن عمر

عشرة وخمس عشرة قال الترمذي هذا حديث حسن وروى النسائي أن النبي ﷺ قال لا عراي كل قال اني صائم قال «صوم ماذا ؟» قال صوم ثلاثة أيام من الشهر قال «ان كنت صائماً فعليك بالغير البيض

والاسود بن يزيد ، وعن أبي طلحة انه كان لا يفطر إلا يومي العيدين . والظاهر ان هؤلاء لم يبلغهم نهي رسول الله ﷺ عن صيامها ولو بلغهم لم يعدوه إلى غيره ، وقد روى أبو مرة مولى أم هانئ انه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص فقرب اليها طعاما فقال كل ، فقال أني صائم ، فقال : عمرو : كل فهذه الايام التي كان رسول الله ﷺ يأمر بافطارها وينهى عن صيامها . والظاهر أن عبد الله بن عمرو أفطر لما بلغه نهي رسول الله ﷺ . وأما صومها للفرض ففيه روايتان (احدهما) لا يجوز لانه منهي عن صومها فأشبهت يومي العيدين (والثانية) يصح صومها للفرض لما روي عن ابن عمرو وعائشة انها قالوا لم يرخص في أيام التشريق أن يضمن الا لمن لم يجد الهدي اي المتمتع اذا عدم الهدي وهو حديث صحيح رواه البخاري ويقاس عليه كل مفروض (١)

■ القياس هنا

مصادم لنص الحديث القطعي بصيغة الحصر بالاثبات بعد النفي

(فصل) ويكره افراد يوم الجمعة بالصوم الا ان يوافق ذلك صوماً كان يصومه مثل من يصوم يوماً ويفطر يوماً فيوافق صومه يوم الجمعة ، ومن عادته صوم أول يوم من الشهر او آخره او يوم نصفه ونحو ذلك نص عليه احمد في رواية الاثرم ، قال قيل لابي عبد الله صيام يوم الجمعة . فذكر حديث النهي ان يفرد ثم قال الا ان يكون في صيام كان يصومه وأما ان يفرد فلا ، قال قلت رجل كان يصوم يوماً ويفطر يوماً فوق فطره يوم الخميس وصومه يوم الجمعة وفطره يوم السبت فصام الجمعة مفرداً . فقال هذا الآن لم يعتمد صومه خاصة إنما كره ان يعتمد الجمعة ، وقال أبو حنيفة ومالك لا يكره افراد الجمعة لانه يوم فاشبهه سائر الايام

ولنا ما روى أبو هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يصومون احدكم يوم الجمعة الا يوما قبله او بعده » وقال محمد بن عباد سألت جابراً أنهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم الجمعة ؟ قال نعم . متفق عليهما . وعن جويرية بنت الحارث ان النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال « اصمت امس » قالت لا قال « اتريدن ان تصومي غداً ؟ » قالت لا قال « فافطري » رواه البخاري وفيه احاديث سوى هذه وسنة رسول الله ﷺ احق ان تتبع وهذا الحديث يدل على ان المكروه افراده لان نهيه معلل بكونها لم تصم امس ولا غداً

(فصل) قال اصحابنا يكره افراد يوم السبت بالصوم لما روى عبد الله بن بسر عن النبي ﷺ « لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقترض عليكم » أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن . وروي أيضا عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء ان رسول الله ﷺ (ص) قال « لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقترض عليكم فان لم يجد احدكم إلا لحاء عنب او عود شجرة فليعضه » أخرجه ابوداود وقال اسم اخت عبد الله بن بسر هجيمة اوجهيمة ، قال الاثرم قال ابو عبد الله اما صيام يوم السبت يفترده به فقد

ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة » وعن ملحان القيسي قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة وقال هو كهيمة الدهر رواه أبو داود وسميت

بناءً عليه فيه حديث الصماء وكان يحيى بن سعيد يتيقه أي ان يحدثني به وسمعت من أبي عاصم والمكره أفراد فان صام معه غيره لم يكره لحديث أبي هريرة وجويرية ، وان وافق صوماً لانسان لم يكره لما قدمناه وقال أصحابنا ويكره افراد يوم النيروز ويوم المهرجان بالصوم لانهما يومان يعظمهما الكفار فيكون تخصيصهما بالصيام دون غيرها موافقة لهم في تعظيمهما فكره كيوم السبت وعلى قياس هذا كل عيد للكفار أو يوم يفردونه بالتعظيم (١)

«١» انما يظهر

فيما اذا كانوا يصومونه
واما اذا عظموه
بغير الصيام فلا يكون
من صامه متشبهاً به

(فصل) ويكره افراد رجب بالصوم قال أحمد وان صامه رجل أفطر فيه يوماً أو أياماً بقدر ما لا يصومه كله ووجه ذلك ما روي أحمد بإسناده عن خرشة بن الحر قال رأيت عمر يضرب أكف الشرجيين حتى يضعوها في الطعام ويقول كلوا فانما هو شهر كانت تعظمه الجاهلية وبإسناده عن ابن عمر أنه كان إذا رأى الناس وما يعدون لرجب كرهه وقال صوموا منه وأفطروا وعن ابن عباس نحوه وبإسناده عن أبي بكرة أنه دخل على أهله وعندهم سلال جدد وكيزان فقال ما هذا فقالوا رجب نصومه قال أجعلتم رجب رمضان فأكفأ السلال وكسر الكيزان قال أحمد من كان يصوم السنة صامه والا فلا يصومه متوالياً يفطر فيه ولا يشبهه برمضان

(فصل) وروي أبو قتادة قال قيل يا رسول الله فكيف بمن صام الدهر ؟ قال « لا صام ولا أفطر ، أو لم يصم ولم يفطر » قال الترمذي هذا حديث حسن وعز أبي موسى عن النبي ﷺ قال « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم » قال الاثرم قيل لابي عبد الله فسر مسدد قول أبي موسى من صام الدهر ضيقت عليه جهنم فلا يدخلها فضحك وقال من قال هذا ؟ فأين حديث عبد الله ابن عمرو أن النبي ﷺ كره ذلك وما فيه من الاحاديث ؟ قال أبو الخطاب انما يكره اذا أدخل فيه يومي العيدين وأيام التشريق لان أحمد قال اذا أفطر يومي العيدين وأيام التشريق رجوت أن لا يكون بذلك بأس وروي نحو هذا عن مالك وهو قول الشافعي لان جماعة من الصحابة كانوا يسردون الصوم منهم أبو طلحة قيل انه صام بعد موت النبي ﷺ أربعين سنة والذي يقوى عندي أن صوم الدهر مكروه وان لم يصم هذه الايام فان صامها فقد فعل محرماً وانما كره صوم الدهر لما فيه من المشقة والضعف وشبه التبتل المنهي عنه بدليل أن النبي ﷺ قال لعبد الله بن عمرو « انك لتصوم الدهر وتقوم الليل » فقلت نعم قال « انك اذا فعلت ذلك هجمت له عينك ونفقت له النفس ، لا صام من صام الدهر ، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله » قلت فاني أطيق أكثر من ذلك قال « فصم صوم داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفطر اذا لاقى » وفي رواية وهو أفضل الصيام فقلت اني أطيق أفضل من ذلك قال « لا أفضل من ذلك » رواه البخاري

﴿ مسألة ﴾ قال (واذا رؤي الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعده فهو الليلة المقبلة)

وجملة ذلك ان المشهور عن أحمد ان الهلال اذا رؤي نهاراً قبل الزوال أو بعده وكان ذلك في

أيام البيض لا يبضاض ليلاً والتقدير أيام الليالي البيض وذكر أبو الحسن التميمي أن الله سبحانه تاب

آخر رمضان لم يفطروا برؤيته وهذا قول عمر وابن مسعود وابن عمر وأنس والاوزاعي ومالك والليث والشافعي وإسحاق وأبي حنيفة وقال الثوري وأبو يوسف إن رؤي قبل الزوال فهو لليلة الماضية وإن كان بعده فهو لليلة المقبلة وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه رواه سعيد لأن النبي ﷺ قال «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» وقد رأوه فيجب الصوم والفطر ولأن ما قبل الزوال أقرب إلى الماضية وحكي هذا رواية عن أحمد

ولنا ما روى أبو وائل قال جاءنا كتاب عمر ونحن بخانقته ان الأهلة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا حتى تمسوا الا أن يشهد رجلان أنهما رآياه بالامس عشية ولأنه قول ابن مسعود وابن عباس ومن سمينا من الصحابة وخبرهم محمول على ما اذا رؤي عشية بدليل ما لو رؤي بعد الزوال ثم ان الخبر إنما يقتضي الصوم والفطر من الغد بدليل ما لو رآه عشية فاما ان كانت الرؤية في أول رمضان فالصحيح أيضاً أنه لليلة المقبلة وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وعن أحمد رواية أخرى انه للماضية فيلزم قضاء ذلك اليوم وامساك بقيته احتياطاً للعبادة والارل أصح لان ما كان لليلة المقبلة في آخره فهو لها في أوله كما لو رؤي بعد العصر

(مسئلة) قال (والاختيار تأخير السحور وتعجيل الفطر)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين

(أحدهما في السحور) والكلام فيه في ثلاثة أشياء (أحدها) في استحبابه ولا نعلم فيه بين العلماء خلافاً وقد روى أنس أن النبي ﷺ قال «تسحروا فإن في السحور بركة» متفق عليه وعن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وروى الامام أحمد بإسناده عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ «السحور بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين» (الثاني في وقته) قال أحمد يعجبني تأخير السحور لما روى زيد بن ثابت قال تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا الى الصلاة قلت كم كان قدر ذلك؟ قال خمسين آية متفق عليه وروى العرباض بن سارية قال دعاني رسول الله ﷺ الى السحور فقال «هلم الى الفداء المبارك» رواه أبو داود والنسائي . ساء غداء لقرب وقته منه ولأن المتصود بالسحور التقوي على الصوم وما كان أقرب الى الفجر كان اعون على الصوم قال ابو داود قال ابو عبد الله اذا شك في الفجر يأكل حتى يستيقن طلوعه وهذا قول ابن عباس وعطاء والاوزاعي قال احمد يقول الله تعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) وقال النبي ﷺ «لا يمنعكم من سحوركم أذان

على آدم فيها ويبيض صحيفته وروى أسامة بن زيد أن نبي الله ﷺ كان يصوم يوم الاثنين والخميس

بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق» قال الترمذي هذا حديث حسن وروى أبو قلابة قال قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وهو يتسحر يا غلام اخف الباب لا يفجأنا الصبح وقال رجل لابن عباس اني أتسحر فاذا شككت امسكت فقال ابن عباس كل ماشككت حتى لا تشك فأما الجماع فلا يستحب تأخيرها لانه ليس مما يتقوى به وفيه خطر وجوب الكفارة وحصول الفطر به (الثالث) فيما يتسحر به وكل ما حصل من اكل او شرب حصل به فضيلة السحور لقوله عليه السلام «ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء» وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال «نعم سحور المؤمن التمر» رواه أبو داود

(الفصل الثاني) في تعجيل الفطر وفيه أمور ثلاثة (أحدها) في استحبابه وهو قول أكثر أهل العلم لما روى سهل بن سعد الساعدي أن النبي ﷺ قال «لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر» متفق عليه وعن أبي عطية قال دخلت انا ومسروق على عائشة فقالت مسروق رجلان من اصحاب رسول الله ﷺ أحدهما يعجل الافطار ويعجل المغرب والآخر يؤخر الافطار ويؤخر المغرب قالت: من الذي يعجل الافطار ويعجل المغرب؟ قال عبد الله قال: هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع. رواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «يقول الله تعالى احب عبادي إلي أسرعهم فطراً» قال الترمذي هذا حديث حسن غريب وقال انس ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي حتى يفطر ولو على شربة من ماء رواه ابن عبد البر

(الثاني فيما يفطر عليه) يستحب أن يفطر على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن فعلى الماء لما روى أنس قال كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلي فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن تمرات حسا حسوات من ماء رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب وعن سليمان بن عامر قال قال رسول الله ﷺ «إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فان لم يجد فليفطر على الماء فانه طهور» أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح

(الثالث في الوصال) وهو أن لا يفطر بين اليومين بأكل ولا شرب وهو مكروه في قول أكثر أهل العلم وروى عن ابن الزبير أنه كان يواصل افتداء برسول الله ﷺ ولما روى ابن عمر قال واصل رسول الله ﷺ في رمضان فواصل الناس فنهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقالوا إنك تواصل قال «اني لست مثلكم اني أطعم وأسقى» متفق عليه وهذا يقتضي اختصاصه بذلك ومنع إلحاق غيره به وقوله «اني أطعم وأسقى» يحتمل أنه يريد أنه يعان على الصيام ويعفيه الله تعالى عن الشراب والطعام بمنزلة من طعم وشرب ويحتمل أنه أراد اني أطعم حقيقة وأسقى حقيقة حملاً لا مظهراً على حقيقة والاول أظهر لوجهين

فستل عن ذلك فقال «ان اعمال الناس تعرض يوم الاثنين والخميس» رواه أبو داود وفي لفظ فاحب

(أحدهما) أنه لو طعم وشرب حقيقة لم يكن مواصلاً وقد أقرهم على قولهم أنك تواصل
(والثاني) أنه قد روي أنه قال «اني أظن يطعمني ربي ويسقيني» وهذا يقتضي أنه في النهار
ولا يجوز الاكل في النهار له ولا غيره اذا ثبت هذا فإن الوصال غير محرم وظاهر قول الشافعي أنه
محرم تقريراً لظاهر النهي في التحريم

ولنا أنه ترك الاكل والشرب المباح فلم يكن محرماً كما لو تركه في حال الفطر فإن قيل فصوم يوم
العيد محرم مع كونه تركاً للاكل والشرب المباح قلنا ما حرم ترك الاكل والشرب بنفسه وإنما حرم
بنية الصوم ولهذا لو تركه من غير نية الصوم لم يكن محرماً وأما النهي فأما أتى به رحمة لهم ورقابهم
لما فيه من المشقة عليهم كما نهى عبد الله بن عمرو عن صيام النهار وقيام الليل وعن قراءة القرآن في
أقل من ثلاث قالت عائشة نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم وهذا لا يقتضي التحريم ولهذا
لم يفهم منه أصحاب النبي ﷺ التحريم بدليل أنهم واصلوا بعده ولو فهموا منه التحريم لما استجازوا
فعله قال أبو هريرة «نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فلما أبوا أن ينتهوا واصل بهم يوماً ويوماً ثم
رأوا الهلال فقال «لو تأخر لزدتكم» كلتم كل لهم حين أبوا أن ينتهوا. متفق عليه فإن واصل من سحر
إلى سحر جاز لما روى أبو سعيد أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «لا تواصلوا فأياكم أراد أن يواصل
فليواصل حتى السحر» أخرجه البخاري وتعجيل الفطر أفضل لما قدمناه

(فصل) ويستحب تفطير الصائم لما روى زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ أنه قال «من فطر
صائماً كان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجر الصائم شيء» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح
(فصل) روى ابن عباس قال كان النبي ﷺ اذا أفطر قال «اللهم لك صمنا وعلى رزقك
أفطرننا فتقبل منا أنك أنت السميع العليم» وعن ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ اذا أفطر يقول
«ذهب الظأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله» واسناده حسن ذكرهما الدارقطني

﴿مسئلة﴾ (قال ومن صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال وان فرقها
فكأنما صام الدهر)

وجملة ذلك أن صوم ستة أيام من شوال مستحب عند كثير من أهل العلم روي ذلك عن كعب الاحبار
والشعبي وميمون بن مهران وبه قال الشافعي وكرهه مالك وقال ما رأيت أحداً من أهل الفقه يصومها

أن يعرض علي وانا صائم

﴿مسئلة﴾ (ومن صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر)

صوم ستة أيام من شوال مستحب عند كثير من أهل العلم روي عن كعب الاحبار والشعبي
وميمون بن مهران والشافعي وكرهه مالك وقال : ما رأيت أحداً من أهل الفقه يصومها ولم ينافي ذلك

والمغني ذلك عن أحد من السلف وأن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يلحق برمضان ما ليس منه ولنا ما روى أبو أيوب قال قال رسول الله ﷺ « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن^(١) وقال أحمد هو من ثلاثة أوجه عن النبي ﷺ وروى سعيد باسناده عن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ « من صام رمضان شهر بعشرة أشهر وصام ستة أيام بعد الفطر وذلك تمام سنة » يعني أن الحسنة بعشر أمثالها فاشهر بعشرة وأسته بستين يوماً فذلك اثنا عشر شهراً وهو سنة كاملة ولا يجري هذا مجرى التقديم لرمضان لأن يوم الفطر فاصل فإن قيل فلا دليل في هذا الحديث على فضيلتها لأن النبي ﷺ شبه صيامها بصيام الدهر وهو مكروه قلنا إنما كره صوم الدهر لما فيه من الضعف والتشبيه بالتبطل لولا ذلك لكان ذلك فضلاً عظيماً لاستغراقه الزمان بالعبادة والطاعة والمراد بالخبر التشبيه به في حصول العبادة به على وجه عري عن المشقة كما قال عليه السلام « من صام ثلاثة أيام من كل شهر كان كمن صام الدهر » ذكر ذلك حثاً على صيامها وبيان فضلها ولا خلاف في استحبابها ونهى عبد الله بن عمرو عن قراءة القرآن في أقل من ثلاث وقال « من قرأ (قل هو الله أحد) فكأنما قرأ ثلث القرآن » أراد التشبيه بثلاث القرآن في الفضل لا في كراهة الزيادة عليه إذا ثبت هذا فلا فرق بين كونها متتابعة أو مفارقة في أول الشهر أو في آخره لأن الحديث ورد بها مطلقاً من غير تقييد ولأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يوماً والحسنة بعشر أمثالها فيكون ذلك كثلاثمائة وستين يوماً وهو السنة كلها فإذا وجد

عن أحد من السلف ، وأن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يلحق برمضان ما ليس منه ولنا ما روى أبو أيوب قال : قال رسول الله ﷺ « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن^(١) قال أحمد هو من ثلاثة أوجه عن النبي ﷺ ولا يجري مجرى التقديم لرمضان لأن يوم العيد فاصل وروى سعيد باسناده عن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ « من صام رمضان شهر بعشرة أشهر وصام ستة أيام بعد الفطر وذلك تمام سنة » يعني أن الحسنة بعشر أمثالها فالشهر بعشرة والسته بستين يوماً فذلك سنة كاملة فإن قيل فالحديث لا يدل على فضيلتها لأنه شبه صيامها بصيام الدهر وهو مكروه قلنا : إنما كره صوم الدهر لما فيه من الضعف والتشبيه بالتبطل لولا ذلك لكان فضلاً عظيماً لاستغراقه الزمان بالعبادة والطاعة والمراد بالخبر التشبيه به في حصول العبادة به على وجه لا مشقة فيه كما قال عليه السلام « من صام ثلاثة أيام من كل شهر كان كمن صام الدهر » مع أن ذلك لا يكره بل يستحب بغير خلاف وكذلك نهى عبد الله بن عمرو عن قراءة القرآن في أقل من ثلاث وقال « من قرأ (قل هو الله أحد) فكأنما قرأ ثلث القرآن » أراد التشبيه بثلاث القرآن في الفضل لا في كراهة الزيادة عليه . إذا ثبت هذا فلا فرق بين كونها متتابعة أو متفرقة في أول الشهر أو في آخره لأن الحديث ورد مطلقاً من غير تقييد ولأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر عشر السنة والحسنة بعشر أمثالها فيكون كأنه صام السنة كلها فإذا وجد ذلك في كل سنة صار

«١» ورواه أحمد
ومسلم في الصحيح فمن
العجب ترك المصنف
لهذا واكتفاؤه
بتحسين الترمذي

ذلك في كل سنة صار كصيام الدهر كله وهذا المعنى يحصل مع التفريق والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (قال وصيام عاشوراء كفارة سنة ويوم عرفة كفارة سنتين)

وجملته أن صيام هذين اليومين مستحب لما روى أبو قتادة عن النبي ﷺ أنه قال «صيام عرفة أني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» وقال في صيام عاشوراء «أني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» أخرجه مسلم إذا ثبت هذا فإن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم وهذا قول سعيد بن المسيب والحسن لما روى ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصوم يوم عاشوراء العاشر من المحرم رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وروي عن ابن عباس أنه قال التاسع وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم التاسع أخرجه مسلم بمعناه وروي عنه عطاء أنه قال صوموا التاسع والعاشر ولا تشبهوا باليهود. إذا ثبت هذا فإنه يستحب صوم التاسع والعاشر لذلك نص عليه أحمد وهو قول إسحاق قال أحمد فإن اشتبه عليه أول الشهر صام ثلاثة أيام وإنما يفعل ذلك ليتيقن صوم التاسع والعاشر

(فصل) واختلف في صوم عاشوراء هل كان واجبا فذهب القاضي إلى أنه لم يكن واجبا وقال

هذا قياس المذهب واستدل بشيئين

(أحدهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من لم يأكل بالصوم والنية في الليل شرط في الواجب

كصيام الدهر كله وهذا المعنى يحصل مع التفريق والله أعلم

﴿مسئلة﴾ وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ويوم عرفة كفارة سنتين ولا يستحب لمن كان بعرفة

صيام هذين اليومين مستحب لما روى أبو قتادة عن النبي ﷺ أنه قال في صيام عرفة «أني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» وقال في صيام عاشوراء «أني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» أخرجه مسلم

(فصل) يوم عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم هذا قول سعيد بن المسيب والحسن لما روى

ابن عباس قال أمر رسول الله ﷺ بصوم يوم عاشوراء العاشر من المحرم أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وروي عن ابن عباس أنه التاسع وروي أن النبي ﷺ كان يصوم التاسع أخرجه مسلم بمعناه وروي عنه عطاء أنه قال صوموا التاسع والعاشر ولا تشبهوا باليهود. فعلى هذا يستحب صوم التاسع والعاشر نص عليه أحمد وهو قول إسحاق قال أحمد فإن اشتبه عليه أول الشهر صام ثلاثة أيام وإنما يفعل ذلك ليحصل له التاسع والعاشر يقينا

(فصل) واختلف في صوم عاشوراء هل كان واجبا فذهب القاضي إلى أنه لم يكن واجبا وقال هذا

قياس المذهب واستدل بأمرين

(أحدهما) أن النبي ﷺ أمر من لم يأكل بالصوم والنية في الليل شرط في الواجب

(والثاني) أنه لم يأمر من أكل بالقضاء ويشهد لهذا ما روى معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ان هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر » وهو حديث صحيح وروي عن أحمد أنه كان مفروضاً لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صامه وأمر بصيامه فلما افترض رمضان كان هو الفريضة وترك عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه وهو حديث صحيح وحديث معاوية محمول على أنه أراد ليس هو مكتوباً عليكم الآن وأما تصحيحه بنية من النهار وترك الامر بقضائه فيحتمل أن نقول من لم يدرك اليوم بكاله لم يلزمه قضاؤه كما قلنا فيمن أسلم وبلغ في أثناء يوم من رمضان على أنه قد روى أبو داود ان أسلم أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال « صتم يومكم هذا ؟ » قالوا لا قال « فأتوا بقية يومكم واقضوه »

(فصل) فلما يرم عرفة فهو اليوم التاسع من ذي الحجة سمي بذلك لان الوقوف بعرفة فيه وقيل سمي يوم عرفة لان ابراهيم عليه السلام أري في المنام ليلة التروية أنه يؤمر بذبح ابنه فأصبح يومه يتروى هل هذا من الله أو حلم فسمي يوم التروية فلما كانت الليلة الثانية رآه أيضاً فأصبح يوم عرفة فعرف أنه من الله فسمي يوم عرفة وهو يوم شريف عظيم وعيد كريم وفضله كبير وقد صح عن النبي ﷺ أن صيامه يكفر سنتين

(فصل) وأيام عشر ذي الحجة كلها شريفة مفضلة يضاعف العمل فيها ويستحب الاجتهاد في العبادة فيها لما روى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الايام العشر » قالوا يارسول الله ولا الجهاد في سبيل الله فقال رسول الله ﷺ « ولا

(والثاني) أنه لم يأمر من أكل بالقضاء ويشهد لهذا ما روى معاوية قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « ان هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر » وهو حديث صحيح وروي عن أحمد أنه كان مفروضاً لما روت عائشة أن النبي ﷺ صامه وأمر بصيامه فلما افترض رمضان كان هو الفريضة وترك عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه حديث صحيح وحديث معاوية محمول على أنه أراد ليس هو مكتوباً عليكم الآن . وأما تصحيحه بنية من النهار وترك الامر بقضائه فيحتمل أن يقول من لم يدرك اليوم بكاله لم يلزمه قضاؤه كما قلنا فيمن أسلم وبلغ في أثناء يوم من رمضان على أنه قد روى أبو داود ان أسلم أنت النبي ﷺ فقال « صتم يومكم هذا ؟ » قالوا لا قال « فأتوا بقية يومكم واقضوه »

(فصل) فأما يوم عرفة فهو اليوم التاسع من ذي الحجة لانعلم فيه خلافاً سمي بذلك لان الوقوف بعرفة فيه وقيل سمي بذلك لان ابراهيم عليه السلام أري في المنام ليلة التروية أنه يؤمر بذبح ابنه فأصبح يومه يتروى هل هذا من الله أو حلم فسمي يوم التروية فلما كانت الليلة الثانية رآه أيضاً فأصبح فعرف أنه من الله فسمي يوم عرفة وهو يوم شريف عظيم وفضله كبير

الجهاد في سبيل الله الا رجلا خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء» وهو حديث حسن صحيح وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «ما من أيام أحب الى الله عز وجل أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر وهذا حديث غريب أخرجه الترمذي وروى أبو داود بإسناده عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء.

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يستحب لمن كان بعرفة أن يصوم ليتقوى على الدعاء)

أكثر أهل العلم يستحبون الفطر يوم عرفة بعرفة وكانت عائشة وابن الزبير يصومانه وقال قتادة لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء وقال عطاء أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف لأن كراهة صومه إنما هي معللة بالضعف عن الدعاء فإذا قوي عليه أو كان في الشتاء لم يضعف فنزول الكراهة ولنا ما روي عن أم الفضل بنت الحارث أن ناساً تماروا بين يديها يوم عرفة في رسول الله ﷺ فقال بعضهم صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت اليه بقدح من لبن وهو واقف على بعيره بعرفات فشربه النبي ﷺ متفق عليه وقال ابن عمر حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه يعني يوم عرفة ومع أبي بكر فلم يصمه ومع عمر فلم يصمه ومع عثمان فلم يصمه وأنا لا أصومه ولا آمر به ولا أنهي عنه أخرجه الترمذي وقال حديث حسن وروى أبو داود بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن صيام يوم عرفة بعرفة ولأن الصوم يضعفه ويمنعه الدعاء في هذا اليوم المعظم الذي يستجاب فيه الدعاء في ذلك الموقف الشريف الذي يقصد من كل فحج عميق رجاء فضل الله فيه واجابة دعائه به فكان تركه أفضل

(فصل) ولا يستحب لمن كان بعرفة أن يصومه ليتقوى على الدعاء عند أكثر أهل العلم وكانت عائشة وابن الزبير يصومانه وقال قتادة لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ، وقال عطاء أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف لأن كراهة صومه إنما هي معللة بالضعف عن الدعاء فإذا قوي عليه أو كان في الشتاء لم يضعف فنزول الكراهة

ولنا ما روي عن أم الفضل بنت الحارث أن ناساً تماروا بين يديها يوم عرفة في رسول الله ﷺ فقال بعضهم صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت اليه بقدح من لبن وهو واقف على بعيره، بعرفات فشربه النبي ﷺ متفق عليه، وقال ابن عمر حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه يعني يوم عرفة ومع أبي بكر فلم يصمه ومع عمر فلم يصمه ومع عثمان فلم يصمه وأنا لا أصومه ولا آمر به ولا أنهي عنه . قال الترمذي حديث حسن وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن صيام يوم عرفة بعرفة رواه أبو داود لأن الصوم يضعفه ويمنعه من الدعاء في هذا اليوم المعظم الذي يستجاب فيه الدعاء في ذلك الموقف الشريف الذي يقصد من كل فحج عميق رجاء فضل الله فيه واجابة دعائه فكان تركه أفضل

(فصل) روي عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن
(فصل) وأفضل الصيام أن تصوم يوما وتفطر يوما لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال له صم يوما وافطر يوما فذلك صيام داود وهو أفضل الصيام فقلت أني أطيق أفضل من ذلك فقال النبي ﷺ لا أفضل من ذلك متفق عليه

(مسئلة) (ويستحب صيام عشر ذي الحجة)

أيام عشر ذي الحجة كلها شريفة مفضلة يضاعف العمل الصالح فيها ويستحب صومها والاجتهاد في العبادة فيها لما روى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام يعني أيام العشر قالوا يارسول الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجلا خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء حديث حسن صحيح ، وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « ما من أيام أحب إلى الله بأن يتعبده فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » أخرجه الترمذي وقال غريب ، وروى أبو داود عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء .
(مسئلة) (وأفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم) وذلك لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن .

(مسئلة) (ويكره أفراد رجب بالصوم)

قال أحمد إن صام رجل فطر فيه يوما أو أياما بقدر مالا يصومه كله وذلك لما روى أحمد بإسناده عن خرشة ابن الحر قال رأيت عمر يضرب أكف المترجيين حتى يضعوها في الطعام ويقول كلوا فانما هو شهر كانت تعظمه الجاهلية ، وبإسناده عن ابن عمر أنه كان إذا رأى الناس وما يعدونه لرجب كرهه وقال صوموا منه وافطروا وعن ابن عباس نحوه ، وبإسناده عن أبي بكرة أنه دخل على أهله وعندهم سلال جدد وكيزان فقال ما هذا ؟ فقالوا رجب نصومه فقال أجعلتم رجب رمضان فأكف السلال وكسر الكيزان قال أحمد من كان يصوم السنة صامه والا فلا يصومه متواليا بل يفطر فيه ولا يشبهه برمضان

(مسئلة) (ويكره أفراد يوم الجمعة ويوم السبت ويوم النيروز والمهرجانات إلا أن يوافق عادة)

وجملته أنه يكره أفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق عادة مثل من يصوم يوما ويفطر يوما فيوافق صومه يوم الجمعة أو من عادته صومه أول يوم الشهر أو آخره أو يوم لضعفه ونحو ذلك نص

١٠٨ استحباب صيام أيام البيض وكره الجمعة والسبت ويوم الشك (المعنى والشرح الكبير)

(فصل) وروى أبو داود بإسناده عن أسامة بن زيد أن نبي الله ﷺ كان يصوم يوم الاثنين والخميس فستل عن ذلك فقال إن أعمال الناس تعرض يوم الاثنين والخميس
(مسئلة) قال (وايام البيض التي حض رسول الله ﷺ على صيامها هي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر

عليه أحمد في رواية الأثرم قال قيل لابي عبد الله صيام يوم الجمعة فذكر حديث النهي ان يفرد ثم قال الا ان يكون في صيام كان يصومه . أما ان يفرد فلا قال قلت رجل كان يصوم يوما ويفطر يوما فوقع فطره يوم الخميس وصومه يوم الجمعة وفطره يوم السبت فصام الجمعة مفردا فقال هذا الآن لم يعتمد صومه خاصة انما كره ان يعتمد الجمعة ، وقال أبو حنيفة ومالك لا يكره افراد الجمعة لا يوم فأنشبه سائر الايام .

ولنا ما روى أبو هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده » وقال محمد بن عباد سألت جابرأ : انهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم الجمعة ؟ قال نعم متفق عليهما وعن جويرية بنت الحرث ان النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال « صمت أمس ؟ » قالت لا قال « اترين ان تصومي غدا ؟ » قالت لا قال « فافطري » رواه البخاري وسنة رسول الله ﷺ احق ان تتبع وهذا الحديث يدل على ان المكروه افراده لان نهيه معلل بكونها لم تصم أمس ولا غدا

(فصل) ويكره افراد يوم السبت بالصوم ذكره أصحابنا لما روى عبد الله بن بسر عن النبي ﷺ انه قال « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما اقترض عليكم » قال الترمذي هذا حديث حسن ، وروى أيضا عن عبد الله بن بسر عن أخيه الصماء أن النبي ﷺ قال « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما اقترض عليكم » فان لم يجد أحدكم إلا الحاء من عنب أو عود شجرة فليمضه » رواه أبو داود قال اسم أخت عبد الله بن بسر هجيمة أو جهيمة . قال الأثرم قال أبو عبد الله : أما صيام يوم السبت ينفرد به ، فقد جاء فيه حديث الصماء والمكروه افراده فان صام معه غيره لم يكره لحديث أبي هريرة وجويرية ، وإن وافق صوما لا انسان لم يكره لما قدمناه

(فصل) ويكره صيام يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا كانت السماء مصحية ولم يروا الهلال الآن يوافق صوما كان يصومه كمن عادته صوم يوم . وفطر يوم أو صوم يوم الخميس ، أو صوم آخر يوم من الشهر وشبه ذلك ، أو من صام قبل ذلك بأيام فلا بأس بصومه لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال « لا يتقدم أحدكم رمضان بصيام يوم أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صياما فليصمه » متفق عليه ، ويحتمل أن يحرم لقول عمار : من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ . حديث حسن صحيح

وجملة ذلك أن صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب لا نعلم فيه خلافا وقد روى أبو هريرة قال أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أنام وعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال له «صم من الشهر ثلاثة أيام فإن الحسنة بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر» متفق عليها ويستحب أن يجعل هذه الثلاثة أيام البيض لما روى أبو ذر قال قال

(فصل) ويكره أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم ذكره أصحابنا لأنهما يومان يعظمها الكفار فيكون تخصيصهما بالصيام دون غيرهما موافقة لهم في تعظيمهما فكره كيوم السبت، وعلى قياس هذا كل عيد للكفار، أو يوم يفردونه بالتعظيم يكره أفراده بالصوم لما ذكرنا إلا أن يوافق عادة فلا يكره لما ذكرنا في الفصول المتقدمة

(فصل) في الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين أو الأيام بأكل وشرب وهو مكروه في قول أكثر أهل العلم وروي عن ابن الزبير أنه كان يواصل اقتداء برسول الله ﷺ ولنا ما روى ابن عمر قال واصل رسول الله ﷺ في رمضان فواصل الناس فنهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقالوا إنك تواصل فقال «إني استمناكم أني أطعم وأسقى» متفق عليه وهذا يقتضي اختصاصه بذلك ومنع الحاق غيره به وقوله (إني أطعم وأسقى) يحتمل أنه أراد أني أعان على الصيام وبغية الله تعالى عن الشراب والطعام بمنزلة من طعم وشرب ويحتمل أنه أراد أني أطعم حقيقة وأسقى حقيقة حملا للفظ على حقيقة والاول أظهر لوجهين

(أحدهما) أنه لو طعم وشرب حقيقة لم يكن مواصلا وقد أقرهم على قولهم أنك تواصل

(والثاني) أنه قد روي أنه قال «إني أظلم بطعمي ربي ويسقيني» وهذا يقتضي أنه في النهار ولا يجوز الأكل في النهار له ولا غيره. إذا ثبت هذا فإن الوصال غير محرم وظاهر قول الشافعي أنه حرام لظاهر النهي.

ولنا (١) أنه ترك الأكل والشرب المباح فلم يكن محرما كما لو تركه في حال الفطر فإن قيل فصوم يوم العيد محرم مع كونه تركا للأكل والشرب المباح قلنا ما حرم ترك الأكل والشرب بنفسه وإنما حرم نية الصوم ولهذا لو تركه من غير نية الصوم لم يكن محرما وأما النهي فأنما أتى به رحمة لهم ورقا بهم لما فيه من المشقة عليهم كما نهى عبد الله بن عمرو عن صيام النهار وقيام الليل وعن قراءة القرآن في أقل من ثلاث وقالت عائشة نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم وهذه قرينة صارفة عن التحريم ولهذا لم يفهم منه أصحاب رسول الله ﷺ التحريم بدليل أنهم واصلوا بعده ولو فهموا منه التحريم لما فعلوه قال أبو هريرة نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فلما أبوا أن ينتهوا واصل بهم يوما ويوما ثم رأوا الهلال فقال «لو تأخر لزدتكم» كالمشكل لهم حين أبوا أن ينتهوا متفق عليه فإن واصل إلى السحر جاز لما روى أبو سعيد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا تواصلوا فأياكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر» أخرجه البخاري وتعجيل الفطر أفضل لما قدمناه

(١) كل ما أورده
لنهي الشارع في
الوصال كالعيد والصيام
لا يتحقق الإلالية
ولو نوى ولم يصم
بأن فسخ نيته لم يكن
مخالفا للنهي وحكمة
النهي لا تنافي حظر
المنهي عنه ووصال
بعض الصحابة ليس
حجة على أنه لم يقله
إلا عن الزبير فعزوه
إلى جماعة الصحابة
إيهاهم غير لائق

رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا أبا ذر إذا صمت من الشهر فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » أخرجه الترمذي وقال حديث حسن « وروى النسائي أن النبي ﷺ قال لا عرابي « كل » قال اني صائم قال « صوم ماذا » قال صوم ثلاثة أيام من الشهر قال « ان كنت صائماً فعليكم بالفر البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » وعن ملحان القيسي قال كان رسول الله

(فصل) في صوم الدهر روى أبو قتادة قال قيل يا رسول الله فكيف بمن صام الدهر؟ قال « لا صام ولا افطر أولم يصم ولم يفطر » قال الترمذي هذا حديث حسن وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم » قال الاثرم قيل لابي عبد الله وفسر مسدد حديث أبي موسى من صام الدهر ضيقت عليه جهنم فلا يدخلها فضحك وقل من قال هذا؟ وأين حديث عبد الله ابن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم كره ذلك وما فيه من الاحاديث؟ قال أبو الخطاب إنما يكره اذا أدخل فيه يومي العيدين وأيام التشريق لان احمد قال إذا افطر يومي العيدين وأيام التشريق رجوت ان لا يكون بذلك بأس. وروى نحو هذا عن مالك وهو قول الشافعي لان جماعة من الصحابة كانوا يسردون الصوم منهم أبو طلحة قيل إنه صام بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم اربعين سنة قال شيخنا ويقوى عندي أن صوم الدهر مكروه وان لم يصم هذه الايام فان صامها فقد فعل محرماً وانما كره صوم الدهر لما فيه من المشقة والضعف وشبه التبتل المنهي عنه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو « انك لتصوم الدهر وتقوم الليل؟ » قلت نعم قال « انك اذا فعلت ذلك هجمت له عينك ^(١) ونفثت له النفس ، لا صام من صام الدهر ، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله » وذكر الحديث رواه البخاري.

(فصل) ويكره استقبال رمضان باليوم واليومين لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا ان يكون رجل كان يصوم صياماً فليصمه » متفق عليه وما وافق من هذا كله عادة فلا بأس لهذا الحديث ، وقد دل هذا الحديث بمفهومه على جواز التقدم بأكثر من يومين « وروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا كان النصف من شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان » وهذا حديث حسن فيحمل الأول على الجواز « وهذا على نفي الفضيلة جمعاً بينهما .

﴿مسألة﴾ (ولا يجوز صوم العيدين عن فرض ولا تطوع وان قصد صيامها كان عاصياً ولم يجزه عن الفرض)

اتفق اهل العلم على ان صوم يومي العيدين محرم في التطوع والنذر المطلق والقضاء والكفارة وذلك لما روى أبو عبيد مولى ابن أزر قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فجاء فصلى ثم انصرف فخطب الناس فقال ان هذين يومين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم من

(١) الصواب في هذه الرواية « العين » وهي ما أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، وفي باب التهجد « هجمت عينك ونفثت نفسك » بدون كلمة وهجمت العين غارت او ضعفت ونفثت النفس بكسر الفاء ملت وتعبت

صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هو كهيئة الدهر أخرجه أبو داود وسُميت أيام البيض لا يبيض ليلها كله بالقمر والتقدير أيام الليالي البيض وقيل إن الله تاب على آدم فيها وبيض صحيفته ذكره أبو الحسن التميمي (فصل) ويجب على الصائم أن ينزه صومه عن الكذب والغيبة والشتم قال أحمد ينبغي للصائم أن

صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم فطر ويوم اضحى متفق عليهما والنهي يقتضي فساد المنهي عنه وتحريمه أما صومهما عن النذر المعين ففيه خلاف نذكره في باب النذر إن شاء الله تعالى

﴿ مسألة ﴾ (ولا يجوز صيام أيام التشريق تطوعاً وفي صيامها عن الفرض روايتان)

وجملة ذلك أن أيام التشريق منهي عن صيامها لما روى نيشة الهذلي قال : قال رسول الله ﷺ « أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل » رواه مسلم « وعن عمرو بن العاص أنه قال : هذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإفطارها وينهى عن صيامها ، قال مالك وهي أيام التشريق رواه أبو داود ، ولا يحل صيامها تطوعاً في قول أكثر أهل العلم ، وعن ابن الزبير أنه كان يصومها ، وروى نحو ذلك عن ابن عمر والاسود بن يزيد وعن أبي طلحة أنه كان لا يفطر إلا يومي العيدين ، والظاهر أن هؤلاء لم يبلغهم نهى رسول الله ﷺ عن صيامها ، ولو بلغهم لم يعدوه إلى غيره ، وأما صومها عن الفرض ففيه روايتان

(أحدهما) لا يجوز لأنه منهي عن صيامها فأشبهت يومي العيدين

(والثانية) يجوز لما روى عن ابن عمر وعائشة أنهما قالاً : لم يرخص في أيام التشريق إلا لمن لم يجد الهدي أن يصوم وهو حديث صحيح ويقاس عليه سائر المفروض
﴿ مسألة ﴾ (ومن شرع في صوم أو صلاة تطوعاً استحباب له إتمامه ولا يلزمه) فإن أفسده فلا قضاء عليه)

لما روى عن ابن عمر وابن عباس أنهما أصبحا صائمين ثم أفطرا ، وقال ابن عمر لا بأس به ما لم يكن نذراً أو قضاء رمضان ، وقال ابن عباس إذا صام الرجل تطوعاً ثم شاء أن يقطعه قطعه « وإذا دخل في صلاة تطوعاً ثم شاء أن يقطعها قطعها ، وقال ابن مسعود متى أصبحت تريد الصوم فأنت على خير النظرين إن شئت صمت وإن شئت أفطرت . هذا قول أحمد والثوري والشافعي وإسحاق « وقد روى حنبل عن أحمد إذا أجمع على الصيام فأوجبه على نفسه فأفطر من غير عذر أعاد ذلك اليوم وهذا محمول على أنه استحباب ذلك أو نذره ليكون موافقاً لسائر الروايات عنه ، وقال النخعي وأبو حنيفة ومالك : يلزم بالشروع فيه ولا يخرج منه إلا بعذر فإن خرج قضاء ، وعن مالك لا قضاء عليه « واحتج من أوجب القضاء بما روى عن عائشة أنها قالت : أصبحت أنا وحفصة صائمتين متطوعتين

يتعاهد صومه من لسانه ولا يماري ويصوم صومه كانوا إذا صاموا قعدوا في المساجد وقالوا نحفظ صومنا ولا نفتاب أحدا ولا يعمل عملا يجرح به صومه وقال رسول الله ﷺ « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » وقال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ « قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به الصيام جنة فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا

فأهدي لنا حيس فأفطرنا ثم سألنا رسول الله ﷺ فقال « أقضيا يوما مكانه » ولأنها عبادة تلزم بالنذر فلزمت بالشروع فيها كالحج والعمرة

ولنا ما روى مسلم وأبو داود والنسائي عن عائشة قالت : دخل علي رسول الله ﷺ يوما فقال « هل عندكم شيء » فقلت لا ، قال « فاني صائم » ثم مر بي بعد ذلك اليوم وقد أهدى لنا حيس فخبأت له منه وكان يحب الحيس قلت يا رسول الله : أنه أهدى لنا حيس فخبأت لك منه قال « ادنيه أما اني قد أصبحت وأنا صائم » فأكل منه ثم قال « إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء أمضاها ، وإن شاء حبسها » هذا لفظ رواية النسائي وهو أتم من غيره

وروت أم هانئ قالت : دخلت على رسول الله ﷺ فأتي بشراب فناولنيه فشربت منه ثم قلت يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة ، فقال لها « أكنت تقضين شيئا ؟ » قالت لا ، قال « فلا بصر لك إن كان تطوعا » رواه سعيد وأبو داود والأثرم « وفي لفظ قالت قلت اني صائمة » فقال رسول الله ﷺ « إن المتطوع أمير نفسه ، فإن شئت فصومي ، وإن شئت فافطري » ولأن كل صوم لو أتمه كان تطوعا إذا خرج منه لم يجب قضاؤه كما لو اعتقد أنه من رمضان فبان من شعبان ، فأما خبرهم فقال أبو داود لا يثبت ، وقال الترمذي فيه مقال وضعفه الجوزجاني وغيره ، ثم هو محمول على الاستحباب . إذا ثبت هذا فإنه يستحب له إتمامه ، وإن خرج منه استحب قضاؤه للخروج من الخلاف وعملا بالخبر الذي روه

(فصل) وسائر النوافل من الاعمال حكمها حكم الصيام في أنها لا تلزم بالشروع ولا يجب قضاؤها إذا أفسدها إلا الحج والعمرة فانهما يخالفان سائر العبادات في هذا لتأكد احرامها ولا يخرج منها بإفسادها ولو اعتقد أنها واجبان ولم يكونا واجبين لم يكن له الخروج منها ، وقد روي عن أحمد في الصلاة ما يدل على أنها تلزم بالشروع . قال الأثرم قلت لابي عبد الله الرجل يصبح صائما متطوعا أيكون بالخيار ؟ والرجل يدخل في الصلاة له أن يقطعها ، قال الصلاة أشد أما الصلاة فلا يقطعها ، قيل له فإن قطعها قضاها ؟ قال إن قضاها فليس فيه اختلاف ومال أبو اسحاق الجوزجاني إلى هذا القول ، وقال الصلاة ذات احرام واحلال فلزمت بالشروع فيها كالحج ، وأكثر أصحابنا على أنها لا تلزم أيضا وهو قول ابن عباس لأن ما جاز ترك جميعه جاز ترك بعضه كالصدقة . والحج والعمرة يخالفان غيرهما بما ذكرنا

يرفث ولا يصخب فان سابه أحد أو قاتله فليقل اني امرؤ صائم والذي نفس محمد بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، للصائم فرحتان يفرحهما، اذا أفطر فرح، وإذا لقي ربه فرح بصومه «متفق عليهما (فصل) في ليلة القدر وهي ليلة شريفة مباركة معظمة مفضلة قال الله تعالى (ليلة القدر خير من ألف شهر) قيل معناه العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال النبي صلى الله عليه وسلم «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» متفق عليه وقيل انما سميت ليلة القدر لانه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة من خير ومصيبة ورزق وبركة يروى ذلك عن ابن عباس قال الله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) وسماها مباركة فقال تعالى (إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين) وهي ليلة القدر بدليل قوله سبحانه (إنا أنزلناه في ليلة القدر) وقال تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) يروى أن جبريل نزل به من بيت العزة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر ثم نزل به على النبي صلى الله عليه وسلم نجوماً في ثلاث وعشرين سنة. وهي باقية لم ترفع لما روى أبو ذر قال قلت يا رسول الله ليلة القدر رفعت مع الانبياء أو هي باقية إلى يوم القيامة؟ قال «باقية إلى يوم القيامة» قلت في رمضان أو في غيره؟ قال «في رمضان» فقلت في العشر الاول أو الثاني أو الآخر؟ فقال «في العشر الآخر» واكثر أهل العلم على أنها في رمضان وكان ابن مسعود

(فصل) فان دخل في صوم واجب كإ قضاء رمضان أو نذر معين ، أو مطلق ، أو صيام كفارة لم يحز له الخروج منه لان المتعين وجب الدخول فيه وغير المتعين تبين بدخوله فيه فصار بمنزلة المتعين وهذا لا خلاف فيه بحمد الله

﴿ مسألة ﴾ (وتطلب ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان وليالي النور أكدها)

ليلة القدر ليلة شريفة مباركة معظمة مفضلة قال الله تعالى (ليلة القدر خير من ألف شهر) قيل معناه العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، وقال النبي ﷺ «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» متفق عليه ، قيل انما سميت ليلة القدر لانه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة من خير ومصيبة ، ورزق وبركة . يروى ذلك عن ابن عباس قال الله تعالى (يفرق فيها كل أمر حكيم) وسماها مباركة فقال تعالى (إنا أنزلناه في ليلة مباركة) وهي ليلة القدر بدليل قوله سبحانه (إنا أنزلناه في ليلة القدر) وقال تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) يروى أن جبريل نزل به من بيت العزة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر ثم نزل به على النبي صلى الله عليه وسلم نجوماً في ثلاث وعشرين سنة وهي باقية لم ترفع لما روى أبو ذر قال قلت يا رسول الله ليلة القدر رفعت مع الانبياء أو هي باقية إلى يوم القيامة؟ فقال «باقية إلى يوم القيامة» قلت في رمضان أو في غيره؟ قال «في رمضان» فقلت في العشر الاول أو الثاني أو الآخر؟ فقال «في العشر الآخر» واكثر أهل العلم على أنها في رمضان وكان ابن مسعود يقول من يقم الحول يصيبها بشير إلى

يقول من يقيم الحول يصحبها يشير إلى أنها في السنة كلها وفي كتاب الله تعالى ما يبين أنها في رمضان لان الله أخبر أنه أنزل القرآن في ليلة القدر وأنه أنزله في رمضان فيجب أن تكون ليلة القدر في رمضان لئلا يتناقض الخبران ولان النبي ﷺ ذكر أنها في رمضان في حديث أبي ذر قال « التمسوها في العشر الاواخر في كل وتر » متفق عليه وقال أبي بن كعب « والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان ولسكنه كره أن يخبركم فتتكلوا » إذا ثبت هذا فإنه يستحب طلبها في جميع ليالي رمضان وفي العشر الاواخر أكد وفي ليالي الوتر منه أكد وقال احمد في العشر الاواخر في وتر من الليالي لا يخطئ إن شاء الله كذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اطلبوها في العشر الاواخر في ثلاث بقين أو سبع بقين أو تسع بقين » وروى سالم عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ « أرى رؤياكم قد تواطأت على أنها في العشر الاواخر فالتمسوها في العشر الاواخر في الوتر منها » متفق عليه وقالت عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المنزر . متفق عليه قالت : وكان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها . وقال علي رضي الله عنه . إن النبي ﷺ كان يوقظ أهله في العشر الاواخر : وقالت عائشة : كان رسول الله ﷺ يجاور في العشر الاواخر من رمضان . وفي لفظ للبخاري « تحمروا ليلة القدر في الوتر في العشر الاواخر من رمضان وكل هذه الاحاديث صحيحة

(فصل) واختلف أهل العلم في أرجى هذه الليالي فقال أبي بن كعب وعبد الله بن عباس هي

أنها في السنة كلها ، وفي كتاب الله تعالى ما يبين أنها في رمضان لان الله تعالى أخبر أنه أنزل القرآن في ليلة القدر وأنه أنزله في رمضان فيجب أن يكون في رمضان لئلا يتناقض الخبران ولان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أنها في رمضان في حديث أبي ذر وقال التمسوها في العشر الاواخر في كل وتر متفق عليه وقال أبي بن كعب والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان ولسكنه كره أن يخبركم فتتكلوا ، إذا ثبت هذا فإنه يستحب طلبها في جميع ليالي رمضان وفي العشر الاواخر أكد وفي ليالي الوتر أكد قال احمد في العشر الاواخر في الوتر من الليالي لا يخطئ إن شاء الله كذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اطلبوها في العشر الاواخر في ثلاث بقين أو سبع بقين أو تسع بقين » وروى سالم عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أرى رؤياكم قد تواطأت على أنها في العشر الاواخر فالتمسوها في العشر الاواخر في الوتر منها » متفق عليه وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يجاور في العشر الاواخر من رمضان ، وفي لفظ البخاري تحمروا ليلة القدر في الوتر في العشر الاواخر من رمضان والاحاديث في ذلك كثيرة صحيحة

(مسئلة) (وأرجاها ليلة سبع وعشرين)

اختلف أهل العلم في أرجى هذه الليالي فقال أبي بن كعب وعبد الله بن عباس هي ليلة سبع

ليلة سبع وعشرين قال زر بن حبیش قلت لابي بن كعب أماءلمت أبا المنذر أنها ليلة سبع وعشرين؟ قال بلى أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ليلة صبيحتها تطلع الشمس ليس لها شعاع فعددنا وحفظنا والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان وأنها ليلة سبع وعشرين ولكنه كره أن يخبركم فتشكروا قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى أبو ذر في حديث فيه طول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقيم في رمضان حتى بقي سبع فقام بهم حتى مضى نحو من ثلث الليل ثم قام بهم في ليلة خمس وعشرين حتى مضى نحو من شطر الليل حتى كانت ليلة سبع وعشرين فجمع نساءه وأهله واجتمع الناس قال فقام بهم حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح يعني السحور متفق عليه وحكي عن ابن عباس أنه قال سورة القدر ثلاثون كلمة السابعة والعشرون منها «هي»^(١) وروى أبو داود بإسناده عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر قال ليلة سبع وعشرين، وقيل آكدها ليلة ثلاث وعشرين لانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عبدا لله بن أنيس سأله فقال يا رسول الله اني أكون ببادية يقال لها الوطاة واني بحمد الله أصلي بهم فمروني بليلة من هذا الشهر أنزلها في المسجد فأصليها فيه فقال «انزل ليلة ثلاث وعشرين فصلها فيه وإن أحببت أن تستتم آخر هذا الشهر فافعل وإن أحببت فكف» فكان إذا صلى العصر دخل المسجد فلم يخرج إلا في حاجة حتى يصلي الصبح فإذا صلى الصبح كانت دابته بباب المسجد، رواه أبو داود مختصراً، وقيل آكدها ليلة أربع وعشرين لانه روي عن

«١» اي كلمة

هي يعني ان ضمير

ليلة القدر «هي»

إشارة الى أنها ليلة

٢٧ لأنها الكلمة ٢٧

وهذا النوع من

الاستدلال غير لغوي

ولا عقلي ولا يعرف

عن احد من الصحابة

وأما يعرف مثله عن

اليهود قال الحافظ ابن

حجر وزعم ابن قدامة

ان ابن عباس استنبط

ذلك من عدد كلمات

السورة الخ يعني أنه

لم يثبت عنه برواية

للمحدثين . وذكر

ان ابن حزم نقله

عن بعض المالكية

وبالغ في انكاره

وقال ابن عطية انه

من ملح التفسير

وليس من متين العلم

وعشرين قال زر بن حبیش قلت لابي بن كعب أماءلمت أبا المنذر أنها ليلة سبع وعشرين؟ قال أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ليلة صبيحتها تطلع الشمس ليس لها شعاع فعددنا وحفظنا والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان وأنها ليلة سبع وعشرين ولكنه كره أن يخبركم فتشكروا قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى أبو ذر في حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقيم بهم في رمضان حتى بقي سبع فقام بهم حتى مضى نحو من ثلث الليل ثم قام بهم في ليلة خمس وعشرين حتى مضى نحو من شطر الليل حتى كانت ليلة سبع وعشرين فجمع نساءه وأهله واجتمع الناس قال فقام بهم حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح يعني السحور متفق عليه

وحكي عن ابن عباس أنه قال : سورة القدر ثلاثون كلمة السابعة والعشرون منها (هي) وروى أبو داود بإسناده عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر قال « ليلة سبع وعشرين » وقيل آكدها ليلة ثلاث وعشرين لانه روي عن النبي (ص) ان عبدا لله بن أنيس سأله فقال يا رسول الله اني أكون ببادية يقال لها الوطاة واني بحمد الله أصلي بهم فمروني بليلة من هذا الشهر أنزلها في المسجد فأصليها فيه فقال «انزل ليلة ثلاث وعشرين فصلها فيه وإن أحببت أن تستتم آخر هذا الشهر فافعل وإن أحببت فكف» فكان إذا صلى العصر دخل المسجد فلم يخرج إلا في حاجة حتى يصلي الصبح فإذا صلى الصبح كانت دابته بباب المسجد . رواه أبو داود مختصراً ، وقيل آكدها ليلة أربع وعشرين لانه روي عن النبي

النبي ﷺ أنه قال « ليلة القدر أول ليلة من السبع الاواخر » وروي عن بعض الصحابة انه قال لم نكن نعد عدداً من هذا وانما كنا نعد من آخر الشهر يعني أن السابعة والعشرين هي أول ليلة من السبع الاواخر وروى أبو ذر قال : صحنا مع رسول الله ﷺ شهر رمضان فلم يقم بنا حتى كانت ليلة سبع بقيت فقام بنا نحواً من ثلث الليل ثم لم يقم ليلة ست فلما كانت ليلة خمس قام بنا النبي ﷺ نحواً من نصف الليل فقلنا يا رسول الله لو نقلتنا قيام هذه الليلة فقال « إن الرجل إذا صلى مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة » فلما كانت ليلة ثلاث قام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح فقلنا وما الفلاح ؟ قال السجود وأيقظ في تلك الليلة أهله ونساءه وبناته . رواه سعيد ، وقيل آكدها ليلة احدى وعشرين لما روى أبو سعيد عن النبي ﷺ أنه قال « أريت ليلة القدر ثم أنسيتموها في العشر الاواخر في الوتر واني رأيت اني أسجد في صبيحتها في ماء وطين » قال فجأت سحابة فطمرت حتى سال سقف المسجد وكان من جريد النخل فأقيمت الصلاة فرأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الماء والطين في جبهته . وفي حديث في صبيحة احدى وعشرين متفق عليه . قال الترمذي : قد روي أنها ليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين وليلة خمس وعشرين وليلة سبع وعشرين وليلة تسع وعشرين وآخر ليلة ، وقال أبو قلابة أنها تنقل في ليالي العشر قال الشافعي كان هذا عندي والله أعلم أن النبي ﷺ كان يحيب على نحو ما يسأل فعلى هذا كانت في السنة التي رأى أبو سعيد النبي ﷺ يسجد في الماء والطين ليلة احدى وعشرين وفي السنة التي أمر عبد الله ابن أنيس ليلة ثلاث وعشرين وفي السنة التي رأى أبي بن كعب علامتها ليلة سبع وعشرين وقد ترى

(ص) انه قال ليلة القدر أول ليلة من السبع الاواخر . وروي عن بعض الصحابة انه قال : لم نكن نعد عدداً من هذا وانما كنا نعد من آخر الشهر يعني ان السابعة والعشرين هي أول ليلة من السبع الاواخر ، وقيل آكدها ليلة احدى وعشرين لما روى أبو سعيد عن النبي (ص) انه قال « أريت ليلة القدر ثم أنسيتموها في العشر الاواخر في الوتر واني رأيت اني أسجد في صبيحتها في ماء وطين » قال فجأت سحابة فطمرت حتى سال سقف المسجد وكان من جريد النخل فأقيمت الصلاة فرأيت رسول الله (ص) يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الماء والطين في جبهته ، وفي حديث « في صبيحة احدى وعشرين » متفق عليه قال الترمذي قد روي انها ليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين وليلة خمس وعشرين وليلة سبع وعشرين وليلة تسع وعشرين وآخر ليلة ، وقال أبو قلابة انها تنقل في ليالي العشر قال الشافعي كان هذا عندي والله أعلم ان النبي (ص) كان يحيب على نحو ما يسأل ، فعلى هذا كانت في السنة التي رأى أبو سعيد ان النبي (ص) يسجد في الماء والطين ليلة احدى وعشرين وفي السنة التي أمر عبد الله بن أنيس ليلة ثلاث وعشرين وفي السنة التي رأى أبي بن كعب علامتها ليلة سبع وعشرين

علامتها في غير هذه الليالي قال بعض أهل العلم أنهم الله تعالى هذه الليلة على الأمة ليجتهدوا في طلبها^(١) ويجدوا في العبادة في الشهر كله طمعا في ادراكها كما أخفى ساعة الاجابة في يوم الجمعة ليكثروا من الدعاء في اليوم كله وأخفى اسمه الاعظم في الاسماء ورضاه في الطاعات ليجتهدوا في جميعها وأخفى الاجل وقيام الساعة ليجد الناس في العمل حذراً منها

(فصل) فاما علامتها فالمشهور فيها ما ذكره أبي بن كعب عن النبي ﷺ أن الشمس تطلع من صبيحتها بيضاء لا شعاع لها وفي بعض الاحاديث بيضاء مثل الطست وروي عن النبي ﷺ أنه قال « بلجة سمحة لا حارة ولا باردة تطلع الشمس صبيحتها لا شعاع لها »

(فصل) ويستحب أن يجتهد فيها في الدعاء ويدعو فيها بما روي عن عائشة انها قالت يا رسول الله ان وافقتها بم أدعو قال « قولي اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني »

كتاب الاعتكاف

الاعتكاف في اللغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه برآ كان أو غيره ومنه قوله تعالى (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) وقال (يعكفون على أصنام لهم) قال الخليل : عكف يعكف ويعكف وهو في الشرع الإقامة في المسجد على صفة نذكرها وهو قرينة وطاعة قال الله تعالى (وطهر بيتي للطائفين)

وقد ترى علامتها في غير هذه الليالي قال بعض أهل العلم أنهم الله تعالى هذه الليلة على الأمة ليجتهدوا في طلبها ويجدوا في العبادة في الشهر كله طمعا في ادراكها كما أخفى ساعة الاجابة في يوم الجمعة ليكثروا من الدعاء في اليوم كله وأخفى اسمه الاعظم في الاسماء ورضاه في الطاعات ليجتهدوا في جميعها وأخفى الاجل وقيام الساعة ليجد الناس في العمل حذراً منها

(فصل) والمشهور من علامتها ما ذكره أبي بن كعب عن النبي (ص) أن الشمس تطلع من صبيحتها بيضاء لا شعاع لها وفي بعض الاحاديث بيضاء مثل الطست وروي عن النبي (ص) أنها « ليلة بلجة سمحة لا حارة ولا باردة تطلع الشمس من صبيحتها لا شعاع لها »

(مسألة) ويستحب أن يجتهد فيها في الدعاء ويدعو فيها بما روي عن عائشة أنها قالت يا رسول الله ان وافقتها بم أدعو قال « قولي اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني »

كتاب الاعتكاف

(وهو لزوم المسجد لطاعة الله)

الاعتكاف في اللغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه برا كان أو غيره ومنه قوله تعالى (يعكفون على أصنام لهم) قال الخليل عكف يعكف ويعكف وهو في الشرع الإقامة في المسجد لطاعة الله تعالى على صفة نذكرها وهو قرينة وطاعة قال الله تعالى (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين) وقالت عائشة كان

« ١ » التحقيق

ان ليلة القدر هي الليلة التي نزل فيها القرآن وانها في رمضان بنص القرآن ، وفي الاحاديث الصحاح انها في العشر الاخير منه وانها في ليلة من ليالي الوتر لا تنتقل وارجاها ليلة ٢٧ وما ورد من علاماتها كالمطر في صبيحتها خاص لا عام فدفع الاختلافات التي بلغت ٤٠ قولاً أو أكثر كما في فتح الباري للحافظ

والعاكفين) وقال (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقالت عائشة كان النبي (ص) يعتكف العشر الاواخر . متفق عليه ، وروى ابن ماجه في سننه عن ابن عباس عن النبي (ص) انه قال في المعتكف « هو يعتكف الذنوب ويجري له من الحسنات كعامل الحسنات كلها » وهذا الحديث ضعيف وفي اسناده فرقد السنجي ، قال أبو داود قلت لأحمد رحمه الله تعرف في فضل الاعتكاف شيئا ؟ قال لا الا شيئا ضعيفا ولا نعلم بين العلماء خلافا في انه مسنون

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (والاعتكاف سنة الا أن يكون نذرا فيلزم الوفاء به)

لاخلاف في هذه الجملة بحمد الله ، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان الاعتكاف سنة لا يجب على الناس فرضا الا أن يوجب المرء على نفسه الاعتكاف نذرا فيجب عليه ، ومما يدل على انه سنة فعل النبي (ص) ومداومته عليه تقربا إلى الله تعالى وطلباً لثوابه واعتكاف أزواجه معه وبعده ، ويدل على انه غير واجب ان أصحابه لم يعتكفوا^(١) ولا أمرهم النبي (ص) به الا من أراه ، وقال عليه السلام « من أراد أن يعتكف فليعتكف العشر الاواخر . ولو كان واجبا لما علقه بالارادة ، وأما إذا نذره فيلزمه لقول النبي (ص) « من نذر ان يطعم الله فليطعه » رواه البخاري ، وعن عمر أنه قال يا رسول الله اني نذرت ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال النبي (ص) « أوف بنذرك » رواه البخاري ومسلم (فصل) وان نوى اعتكاف مدة لم تلزمه فان شرع فيها فله اتمامها وله الخروج منها متى شاء ،

«١» لعل مراده أنهم لم يلتزموا الاعتكاف كلهم والا فقد صح الاعتكاف عن بعضهم

النبي (ص) يعتكف العشر الاواخر متفق عليه وروى ابن ماجه في سننه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال في المعتكف « هو يعتكف الذنوب ويجري له من الحسنات كعامل الحسنات كلها » الآن الحديث ضعيف فيه فرقد السنجي قال أبو داود قلت لأحمد رحمه الله تعرف في فضل الاعتكاف شيئا ؟ قال لا الا شيئا ضعيفا

﴿مسئلة﴾ (وهو سنة الا أن ينذره فيجب)

لا نعلم خلافا في استحبابه وانه اذا نذره وجب عليه قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان الاعتكاف لا يجب على الناس فرضا الا ان يوجب المرء على نفسه الاعتكاف نذرا فيجب عليه ويدل على أنه سنة أن النبي (ص) فعله وداوم عليه تقربا إلى الله وطلباً لثوابه واعتكاف أزواجه بعده ومعه ويدل على أنه غير واجب أن أصحابه لم يعتكفوا ولا أمرهم النبي (ص) به الا من أراه وقال عليه السلام « من أراد ان يعتكف فليعتكف العشر الاواخر » ولو كان واجبا لم يعلقه بالارادة ، وأما اذا نذره فيجب لقول النبي (ص) « من نذر ان يطعم الله فليطعه » وعن عمر أنه قال يا رسول الله اني نذرت ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال النبي (ص) « أوف بنذرك » رواهما البخاري

(فصل) فان نوى الاعتكاف مدة لم يلزمه فان شرع فيها فله اتمامها والخروج منها متى شاء ،

وبهذا قال الشافعي . وقال مالك تلزمه بالنية مع الدخول فيه فان قطعه لزمه قضاؤه ، وقال ابن عبد البر لا يختلف في ذلك الفقهاء ويلزمه القضاء عند جميع العلماء . قال وان لم يدخل فيه فalcضاء مستحب ومن العلماء من أوجبه وان لم يدخل فيه . واحتج بما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فأذن لها فأمرت بينائها فضرب ، وسألت حفصة أن يستأذن لها رسول الله ﷺ ففعلت فأمرت بينائها فضرب فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت بينائها فضرب قالت وكان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح دخل معتكفه فلما صلى الصبح انصرف فبصر بالأبنية فقال « ما هذا ؟ » فقالوا بناء عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله ﷺ « البر أردتن ؟ ما أنا بمعتكف » فرجم فلما أفطر اعتكف عشراً من شوال . متفق على معناه ، ولانها عبادة تتعلق بالمسجد فلزمت بالدخول فيها كالحج ولم يصنع ابن عبد البر شيئاً . وهذا ليس باجماع ولا يعرف هذا القول عن أحد سواه ، وقد قال الشافعي : كل عمل لك ان لا تدخل فيه فاذا دخلت فيه فخرجت منه فليس عليك أن تقضي إلا الحج والعمرة ، ولم يقع الاجماع على لزوم نافلة بالشروع فيها سوى الحج والعمرة وإذا كانت العبادات التي لها أصل في الوجوب لا تلزم بالشروع فما ليس له أصل في الوجوب أولى ، وقد انعقد الاجماع على ان الانسان لو نوى الصدقة بمال مقدر وشرع في الصدقة به فأخرج بعضه لم تلزمه الصدقة ببقائه وهو نظير الاعتكاف لانه غير مقدر بالشرع فأشبهه الصدقة . وما ذكره

وبهذا قال الشافعي وقال مالك : يلزمه بالنية مع الدخول فيه ، فان قطعه فعليه قضاؤه . قال ابن عبد البر لا يختلف في ذلك الفقهاء ويلزمه القضاء عند جميع العلماء ، قال وإن لم يدخل فيه فalcضاء مستحب ومن العلماء من أوجبه وإن لم يدخل فيه ، واحتج بما روي عن عائشة أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فأذن لها فأمرت بينائها فضرب وسألت حفصة أن يستأذن لها رسول الله ﷺ ففعلت فأمرت بينائها فضرب . فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت بينائها فضرب قال فكان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح دخل معتكفه ، فلما صلى الصبح انصرف فبصر بالأبنية فقال « ما هذا ؟ » فقالوا بناء عائشة وحفصة وزينب . فقال رسول الله ﷺ « البر أردتن ؟ ما أنا بمعتكف » فرجم فلما أفطر اعتكف عشراً من شوال . متفق على معناه ، ولانها عبادة تتعلق بالمسجد فلزمت بالدخول فيها كالحج وما ذكره ابن عبد البر فليس بشيء ، فان هذا ليس باجماع ولا يعرف هذا القول عن أحد سواه . وقال الشافعي : كل عمل لك أن لا تدخل فيه ، فاذا دخلت فيه فخرجت منه فليس عليك أن تقضي إلا الحج والعمرة . ولم يقع الاجماع على لزوم نافلة بالشروع فيها سوى الحج والعمرة ، وإذا كانت العبادات التي لها أصل في الوجوب لا تلزم بالشروع فما ليس له أصل في الوجوب أولى ، وقد انعقد الاجماع على أن الانسان لو نوى الصدقة بمال مقدر وشرع في الصدقة به فأخرج بعضه لم تلزمه الصدقة ببقائه وهو نظير الاعتكاف لانه غير مقدر بالشرع

حجة عليه فإن النبي ﷺ ترك اعتكافه ولو كان واجبا لما تركه وأزواجه تركن الاعتكاف بعد نيته وضرب أبيهن له ولم يوجد عذر يمنع فعل الواجب ولا أمرن بالقضاء ، وقضاء النبي ﷺ له لم يكن واجبا عليه وإنما فعله تطوعا لأنه كان إذا عمل عملا أثبته وكان فعله أقضائه كفعله لادائه على سبيل التطوع به لا على سبيل الإيجاب كما قضى السنة التي فاتته بعد الظهر وقبل الفجر فتركه له دليل على عدم الوجوب لتحريم ترك الواجب ، وفعله للقضاء لا يدل على الوجوب لأن قضاء السنن مشروع فان قيل إنما جاز تركه ولم يؤمر تاركه من النساء بقضائه لتركهن إياه قبل الشروع قلنا فقد سقط الاحتجاج لاتفاقنا على أنه لا يلزم قبل شروعه فيه فلم يكن القضاء دليلا على الوجوب مع الاتفاق على انتفائه ولا يصح قياسه على الحج والعمرة لأن الوصول اليهما لا يحصل في الغالب إلا بعد كلفة عظيمة ومشقة شديدة وانفاق مال كثير ففي إبطالها تضييع لماله وإبطال لأعماله الكثيرة ، وقد نهينا عن إضاعة المال وإبطال الأعمال وليس في ترك الاعتكاف بعد الشروع فيه مال يضيع ولا عمل يبطل فان مامضى من اعتكافه لا يبطل بترك اعتكاف المستقبل ، ولأن النسك يتعلق بالمسجد الحرام على الخصوص والاعتكاف بخلافه

﴿مسئلة﴾ قال (ويجوز بلا صوم الا ان يقول في نذره بصوم)

المشهور في المذهب ان الاعتكاف يصح بغير صوم روي ذلك عن علي وابن مسعود وسعيد بن

فأشبه الصدقة ، وما ذكره من الحديث حجة عليه فإن النبي صلى الله عليه وسلم ترك اعتكافه ولو كان واجبا ما تركه ، وأزواجه تركن الاعتكاف بعد نيته وضرب الابنية له ولم يوجد عذر يمنع فعل الواجب ولا أمرن بالقضاء وقضاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لوجوبه عليه وإنما فعله تطوعا لأنه كان إذا عمل عملا أثبته فكان فعله لقضائه على سبيل التطوع كما قضى السنة التي فاتته بعد الظهر وقبل الفجر فتركه دليل على عدم وجوبه وقضاؤه لا يدل على الوجوب لأن قضاء السنن مشروع ، فان قيل إنما جاز تركه ولم يؤمر تاركه من النساء بقضائه لتركهن إياه قبل الشروع قلنا فقد سقط الاحتجاج لاتفاقنا على أنه لا يلزم قبل شروعه فيه فلم يكن القضاء دليلا على الوجوب مع الاتفاق على انتفائه ولا يصح قياسه على الحج والعمرة لأن الوصول اليهما لا يحصل في الغالب إلا بعد كلفة عظيمة ، ومشقة شديدة ، وانفاق مال كثير ، ففي إبطالها تضييع لماله وإبطال لأعماله الكثيرة ، وقد نهينا عن إضاعة المال وإبطال الأعمال ، وليس في ترك الاعتكاف بعد الشروع فيه مال يضيع ولا عمل يبطل ، فان مامضى من اعتكافه لا يبطل بترك اعتكاف المستقبل ، ولأن النسك يتعلق بالمسجد الحرام على الخصوص والاعتكاف بخلافه

﴿مسئلة﴾ (وبصح بغير صوم وعنه لا يصح فعلى هذا لا يصح في ليلة مفردة ولا بعض يوم)

ظاهر المذهب أن الاعتكاف يصح بغير صوم يروي ذلك عن علي وابن مسعود وسعيد بن المسيب

المسيب وعمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء وطاوس والشافعي وإسحاق ، وعن أحمد رواية أخرى أن الصوم شرط في الاعتكاف . قال إذا اعتكف يجب عليه الصوم وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة وبه قال الزهري ومالك وأبو حنيفة والليث والثوري والحسن بن حي لما روي عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال « لا اعتكف إلا بصوم » رواه الدارقطني . وعن ابن عمر أن عمر جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية فسأل النبي (ص) فقال « اعتكف وصم » رواه أبو داود ولأنه لبث في مكان مخصوص فلم يكن بمجرده قربة كالوقوف^(١)

«١» هذا تعليل

من خلافة الالفاظ
يرد بأنه لبث في
المسجد للعبادة
والانقطاع عن أعمال
الدنيا كالوقوف بعرفة

ولنا ما روى ابن عمر عن عمر أنه قال يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أوف بنذرك » رواه البخاري ، ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل لانه لا صيام فيه ولانه عبادة تصح في الليل فلم يشترط له الصيام كالصلاة ولانه عبادة تصح في الليل فاشبه سائر العبادات ولان إيجاب الصوم حكم لا يثبت إلا بالشرع ولم يصح فيه نص ولا إجماع قال سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن أبي سهل قال كان على امرأة من أهلي اعتكاف فسألت عمر بن عبد العزيز فقال ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها فقال الزهري لا اعتكف إلا بصوم فقال له عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال لا قال فعن أبي بكر ؟ قال لا قال فعن عمر ؟ قال لا وأظنه قال فعن عثمان ؟ قال لا . فخرجت من عنده فلقيت عطاء وطاوسا فسألتها فقال طاوس كان فلان لا يرى عابها صياما إلا أن تجعله على نفسها وأحاديثهم لا تصح أما حديثهم عن عمر فتفرد به ابن بديل وهو ضعيف قال أبو بكر النيسابوري هذا حديث منكر والصحيح ما رويناه

وعمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء وطاوس والشافعي وإسحاق . وعن أحمد رواية أخرى أن الصوم شرط فيه . قال إذا اعتكف يجب عليه الصوم ، يروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة ، وبه قال الزهري وأبو حنيفة ومالك والثوري والليث والحسن بن حي لما روي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا اعتكف إلا بصوم » وعن ابن عمر أن عمر جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال « اعتكف وصم » رواه أبو داود ، ولأنه لبث في مكان مخصوص فلم يكن بمجرده قربة كالوقوف

ولنا ما روي عن عمر أنه قال يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال النبي ﷺ « أوف بنذرك » رواه البخاري ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل لانه لا صيام فيه ولانه عبادة تصح في الليل فلم يشترط له الصيام كالصلاة وكسائر العبادات ولان إيجاب الصوم حكم لا يثبت إلا بالشرع ولم يصح فيه نص ولا إجماع فان أحاديثهم لا تصح . أما حديث عمر فتفرد به ابن بديل وهو ضعيف قال أبو بكر النيسابوري هذا حديث منكر والصحيح ما رويناه

أخرجه البخاري والنسائي وغيرهما وحديث عائشة موتوف عليها ومن رفعه فقدوهم ولو صح فالمراد به الاستحباب فان الصوم فيه أفضل وقياسهم ينقلب عليهم فانه لبث في مكان مخصوص فلم يشترط له الصوم كالوقوف ثم نقول بموجبه فانه لا يكون قرينة بمجرد بل بالنية ، إذا ثبت هذا فانه يستحب أن يصوم لان النبي ﷺ كان يعتكف وهو صائم ولان المعتكف يستحب له التشاغل بالعبادات والقرب والصوم من أفضلها ويتفرغ به مما يشغله عن العبادات ويخرج به من الخلاف

(فصل) إذا قلنا إن الصوم شرط لم يصح اعتكاف ليلة مفردة ولا بعض يوم ولا ليلة وبعض يوم لان الصوم المشروط لا يصح في أقل من يوم ويحتمل أن يصح في بعض اليوم إذا صام اليوم كله

أخرجه البخاري والنسائي وغيرهما وحديث عائشة موقوف عليها ومن رفعه فقدوهم ، ثم لو صح فالمراد به الاستحباب فان الصوم فيه أفضل وقياسهم ينقلب عليهم فانه لبث في مكان مخصوص فلم يشترط له الصوم كالوقوف ثم نقول بموجبه فانه لا يكون قرينة بمجرد بل بالنية إذا ثبت هذا فانه يستحب أن يصوم لان النبي ﷺ كان يعتكف وهو صائم ولان المعتكف يستحب له التشاغل بالعبادات والقرب والصوم من أفضلها ويتفرغ به مما يشغله عن العبادات ويخرج به من الخلاف

(فصل) وإذا قلنا باشتراط الصوم لم يصح اعتكاف ليلة مفردة ولا بعض يوم ولا ليلة وبعض يوم لان الصوم المشروط لا يصح في أقل من يوم ويحتمل أن يصح في بعض اليوم إذا صام اليوم كله لان الصوم المشروط وجد في زمان الاعتكاف ولا يعتبر وجود المشروط في زمن الشرط كله

(مسئلة) (وايس للمرأة الاعتكاف إلا باذن زوجها ولا للعبد إلا باذن سيده)

وذلك لان منافعهما مملوكة لغيرهما والاعتكاف يفوتها وينع استيفائها وليس بواجب عليهما بالشرع فكان لهما المنع منه وأم الولد والمدير كالقن في هذا لان الملك باق فيهما لهما

(مسئلة) (فان شرعافيه بغير اذن فلها تحليلهما وان كان باذن فلها تحليلهما إن كان تطوعا والا فلا) إذا اعتكفت الزوجة بغير اذن زوجها أو العبد بغير اذن السيد فلها منعها منه وان كان فرضا لانه يتضمن تفويت حق غيرهما بغير اذنه فكان لصاحب الحق المنع منه كالقصب وإذا أذن السيد أو الزوج في الاعتكاف ثم ارادا اخراجها منه بعد شروعهما فيه فلها ذلك في التطوع وبه قال الشافعي وأبو حنيفة في العبد وقال في الزوجة ليس لزوجها إخراجها لانها تملك بالتملك فبالاذن اسقط حقه من منافعهما واذن لها في استيفائها فلم يكن له الرجوع فيها كما لو أذن لها في الحج فأحرمت به بخلاف العبد فانه لا يملك بالتملك وقال مالك ليس له تحليلهما لانها عقدا على أنفسهما تملك منافعهما كما يملكها بحق الله تعالى فلم يحز الرجوع فيها كما لو أحرما بالحج باذنها

ولنا أن لهما المنع منه ابتداء فكان لهما المنع منه دواما كالعازية ويخالف الحج فانه يلزم بالشروع فيه ويجب المضي في فاسده بخلاف الاعتكاف على ما مضى من الاختلاف

لان الصوم المشروط وجد في زمن الاعتكاف ولا يعتبر وجود المشروط في زمن الشرط كله

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه)

يعني تقام الجماعة فيه وإنما اشترط ذلك لان الجماعة واجبة واعتكاف الرجل في مسجد لا تقام فيه الجماعة يفضي إلى أحد أمرين إما ترك الجماعة الواجبة وإما خروجه اليها فيتكرر ذلك منه كثيرا مع إمكان التحرز منه وذلك مناف للاعتكاف إذ هو لزوم المعتكف والاقامة على طاعة الله فيه ولا يصح الاعتكاف في غير مسجد إذا كان المعتكف رجلا لا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافا والاصل في ذلك قول الله تعالى (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) فخصها بذلك فلو صح الاعتكاف في غيرها لم يختص بتحريم المباشرة فيها فان المباشرة محرمة في الاعتكاف مطلقاً وفي حديث

(فصل) وان كان ما أذن فيه منذورا لم يكن لها تحليلهما منه لانه يتعين بالشروع فيه ويجب إتمامه فيصير كالخروج إذا أحرم به فأما ان نذرا الاعتكاف فاراد السيد والزوج منعها الدخول فيه فان كان النذر باذنهما وكان معينا لم يملكها منعها منه لانه وجب باذنهما وان كان النذر المأذون فيه غير معين فشرعا فيه باذنهما لم يملكها منعها منه لانه يتعين بالدخول فيه فهو كالمعين بالنذر وإن كان النذر باذن وكان غير معين والشروع بغير إذن لم يجز تحليلهما كما لو أذن في الشروع خاصة ويحتمل ان لها تحليلهما.

﴿مسئلة﴾ (والمكاتب أن يحج ويعتكف بغير إذن سيده)

سواء كان فرضا أو تطوعا لان السيد لا يستحق منافعه ولا يملك اجباره على الكسب وإنما له دين في ذمته فهو كالحر المدين.

﴿مسئلة﴾ (ومن بعضه حر إن كان بينهما مهايأة فله أن يعتكف في نوبته بغير إذن سيده)

لان منافعه غير مملوكة لسيده في ذلك الزمن وحكمه في نوبة سيده حكم القن فإن لم يكن بينهما مهايأة فليسيده منعه لان له ملكا في منافعه في جميع الاوقات

(فصل) ولا يصح بغير نية لانه عبادة محضة أشبه الصوم، وإن كان فرضاً لزمه نية الفرضية

ليتميز عن التطوع فإن نوى الخروج منه ففيه وجهان (أحدهما) يبطل كما لو قطع نية الصوم

(والثاني) لا يبطل لانها قرينة تتعلق بإمكان فلا يخرج منها بنية الخروج كالخروج

﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه إلا المرأة لها الاعتكاف في كل

مسجد إلا مسجد بيتها)

لا يجوز للرجل الاعتكاف في غير مسجد لان علم فيه خلافا بين أهل العلم لقول الله تعالى (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) فخصها بذلك ولو صح الاعتكاف في غيرها لم يختص بتحريم

عائشة قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليدخل على رأسه وهو في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة إذا كان معتكفاً. وروى الدارقطني بإسناده عن الزهري عن عروة وسعيد بن المسيب عن عائشة في حديث وإن السنة المعتكف أن لا يخرج إلا الحاجة الإنسان ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة فذهب أبو عبد الله إلى أن كل مسجد تقام فيه الجماعة يجوز الاعتكاف فيه ولا يجوز في غيره وروى عن حذيفة وعائشة والزهري ما يدل على هذا واعتكف أبو قلابة وسعيد بن جبير في مسجد حيها وروى عن عائشة والزهري أنه لا يصح إلا في مساجد الجماعات وهو قول الشافعي إذا كان اعتكافه يتخلله جمعة لثلاثا يلتزم الخروج من معتكفه لما يمكنه التحرز من الخروج اليهودي عن حذيفة وسعيد بن المسيب لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد نبي^(١) وحكي عن حذيفة أن الاعتكاف لا يصح إلا في أحد المساجد الثلاثة قال سعيد حدثنا مغيرة عن إبراهيم قال دخل حذيفة مسجد الكوفة فإذا هو بأبنية مضروبة فسأل عنها فقيل قوم معتكفون فانطلق إلى ابن مسعود فقال ألا تعجب من قوم يزعمون أنهم معتكفون بين دارك ودار الأشعري؟ فقال عبد الله فلعلمهم أصابوا وأخطأت وحفظوا ونسيت. فقال حذيفة لقد علمت ما الاعتكاف إلا في ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد رسول الله ﷺ وقال مالك يصح الاعتكاف في كل مسجد لعموم قوله تعالى (وأنتم

«١» أي مسجد

أسسه وبناه نبي فلا تدخل فيه المساجد المنسوبة إلى الأنبياء لأقامة مشاهد لهم فيها فهذه المشاهد بدع مزورة والظاهر أن مرادها المساجد الثلاثة كما صرح بحكايتها عن حذيفة إذ لا تصح نسبة غيرها إلى الأنبياء عليهم السلام على أنه رأى ضعيف

المباشرة فيها، فإن المباشرة محرمة في الاعتكاف مطلقاً، وفي حديث عائشة قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليدخل إلى رأسه وهو في المسجد فأرجله. وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة إذا كان معتكفاً. وقوله إلا في مسجد يجمع فيه أي تقام فيه الجماعة. وإنما اشترط ذلك لأن الجماعة واجبة فاعتكف الرجل في مسجد لا تقام فيه يفضي إلى أحد أمرين. إما ترك الجماعة الواجبة وإما خروجه إليها فيترك ذلك منه كثيراً مع إمكان التحرز منه وذلك مناف للاعتكاف إذ هو لزوم الإقامة في المسجد على طاعة الله فعلى هذا يجوز الاعتكاف في كل مسجد تقام فيه الجماعة، وروى عن حذيفة وعائشة والزهري ما يدل على هذا، واعتكف أبو قلابة وسعيد بن جبير في مسجد حيها. وروى عن عائشة والزهري أنه لا يصح إلا في مساجد الجماعات وهو قول الشافعي إذا كانت الجمعة تتخلل اعتكافه لثلاثا يلتزم الخروج من معتكفه لما يمكنه التحرز من الخروج إليه، وروى عن حذيفة وسعيد بن المسيب لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد نبي. وحكي عن حذيفة أن الاعتكاف لا يصح إلا في أحد المساجد الثلاثة. قال سعيد ثنا مغيرة عن إبراهيم قال: دخل حذيفة مسجد الكوفة فإذا هو بأبنية مضروبة فسأل عنها فقيل قوم معتكفون فانطلق إلى ابن مسعود فقال ألا تعجب من قوم يزعمون أنهم معتكفون بين دارك ودار الأشعري؟ فقال عبد الله لعلمهم أصابوا وأخطأت. وحفظوا ونسيت، فقال حذيفة لقد علمت ما الاعتكاف إلا في ثلاثة مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد الرسول ﷺ. وقال مالك يصح الاعتكاف في كل مسجد لعموم قوله (وأنتم عاكفون

عما كفون في المساجد) وهو قول الشافعي إذا لم يكن اعتكافه يتخلله جمعة ولنا قول عائشة من السنة المعتكف أن لا يخرج إلا لحاجة الانسان ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة. وقد قيل إن هذا من قول الزهري وهو ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ كيفما كان وروى سعيد حدثنا هشيم أنا جرير عن الضحاك عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ كل مسجد له امام ومؤذن فالاعتكاف فيه يصلح « ولأن قوله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) يقتضي إباحة الاعتكاف في كل مسجد إلا أنه يقيد بما تقام فيه الجماعة بالاخبار والمعنى الذي ذكرناه فبقا عداه يبقى على العموم وقول الشافعي في اشتراطه موضعاً تقام فيه الجمعة لا يصح للاخبار ولأن الجمعة لا تتكرر فلا يضر وجوب الخروج إليها كما لو اعتكفت المرأة مدة يتخللها أيام حيضها ولو كان الجامع تقام فيه الجمعة وحدها ولا يصلي فيه غيرها لم يجز الاعتكاف فيه وبصح عند مالك والشافعي ومبنى الخلاف على أن الجماعة واجبة عندنا فيلتزم الخروج من معتكفه إليها فيفسد اعتكافه وعندهم ليست واجبة

(فصل) وإن كان اعتكافه مدة غير وقت الصلاة كليلة أو بعض يوم جاز في كل مسجد لعدم المانع وإن كانت تقام فيه في بعض الزمان جاز الاعتكاف فيه في ذلك الزمان دون غيره وإن كان المعتكف ممن لا تلزمه الجماعة كالمرضى والمعدور ومن هو في قرية لا يصلي فيها سواء جاز اعتكافه في كل مسجد

في المساجد) وهو قول الشافعي إذا لم تتخلل اعتكافه جمعة

ولنا ما روى الدارقطني بإسناده عن الزهري عن عروة وسعيد بن المسيب عن عائشة أن السنة المعتكف أن لا يخرج إلا لحاجة الانسان ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة وهو ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ وروى سعيد ثنا هشيم أنا جرير عن الضحاك عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ « كل مسجد له امام ومؤذن فالاعتكاف فيه يصلح » ولأن قوله (وأنتم عاكفون في المساجد) يقتضي إباحة الاعتكاف في كل مسجد إلا أنه يقيد بما تقام فيه الجماعة بالاخبار والمعنى الذي ذكرناه فيبقى على العموم فيما عداه ، واشترط الشافعي أن يكون المسجد مما تقام فيه الجمعة وهذا مخالف للاخبار المذكورة والجمعة لا تتكرر فلا يصح قياسها على الجماعة ولا يضر الخروج إليها كاعتكاف المرأة مدة يتخللها أيام حيضها ، ولو كان الجامع تقام فيه الجمعة وحدها لم يجز اعتكاف الرجل فيه عندنا ، وبصح عند مالك والشافعي ، ومبنى ذلك على أن الجماعة واجبة عندنا فيلتزم الخروج إليها وليست واجبة عندهم

(فصل) فإن كان اعتكافه في مدة غير وقت الصلاة كليلة أو بعض يوم جاز في كل مسجد لعدم المانع ، وإن كان تقام فيه في بعض الزمان جاز الاعتكاف فيه في ذلك الزمن دون غيره ، وإن كان المعتكف ممن لا تلزمه الجماعة كالمرضى والمعدور ومن هو في قرية لا يصلي فيها غيره جاز اعتكافه في

لانه لا تلزمه الجماعة فأشبه المرأة وان اعتكف اثنان في مسجد لا تقام فيه جماعة فأقاما الجماعة فيه صح
اعتكافهما لانهما أقاما الجماعة فأشبه ما لو أقامها فيه غيرها

(فصل) وللمرأة أن تعتكف في كل مسجد ولا يشترط إقامة الجماعة فيه لانها غير واجبة عليها
وبهذا قال الشافعي وليس لها الاعتكاف في بيتها وقال أبو حنيفة والثوري لها الاعتكاف في مسجد
بيتها وهو المكان الذي جعلته للصلاة منه واعتكافها فيه أفضل لان صلاحها فيه أفضل وحكي عن
أبي حنيفة أنها لا يصح اعتكافها في مسجد الجماعة لان النبي ﷺ ترك الاعتكاف في المسجد لما رأى
أبنية أزواجه فيه وقال « البرتردن؟ » ولان مسجد بيتها موضع فضيلة صلاحها فكان موضع اعتكافها
كالمسجد في حق الرجل

ولنا قوة تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) والمراد به المواضع التي بنيت للصلاة فيها وموضع
صلاحها في بيتها ليس بمسجد لانه لم يبين للصلاة فيه وان سمي مسجداً كان مجازاً فلا يثبت له أحكام
المساجد الحقيقية كقول النبي ﷺ « جعلت لي الارض مسجداً » ولان أزواج النبي ﷺ استأذنه
في الاعتكاف في المسجد فأذن لهن ولو لم يكن موضعاً لاعتكافهن لما أذن فيه ولو كان الاعتكاف
في غيره أفضل لدن عليه ونبهن عليه ولان الاعتكاف قربة يشترط لها المسجد في حق الرجل

كل مسجد لان الجماعة ساقطة عنه أشبه المرأة . ويحتمل أن لا يجوز ذلك للمريض والمعدور لانه من أهل
الجماعة فأشبهه من تجب عليه ، ولأنه اذا التزم الاعتكاف وكفاه نفسه فينبغي أن يجعله في مكان تصلي
فيه الجماعة ، ولان من التزم مالا يلزمه لا يصح بدون شرطه كالتطوع بالصلاة والاول أولى لان من
لا تجب عليه الجماعة لا يجب عليه الخروج اليها فلا يفوت شرط الاعتكاف ، ولو اعتكف اثنان أو أكثر
في مسجد لا تقام فيه الجماعة فأقاما الجماعة صح اعتكافهم لانهما أقاما الجماعة أشبه ما لو أقامها غيرها

(فصل) فأما المرأة فيجوز اعتكافها في كل مسجد لان الجماعة لا تجب عليها . وبهذا قال الشافعي
وليس لها الاعتكاف في بيتها ، وقال أبو حنيفة والثوري لها الاعتكاف في مسجد بيتها وهو المكان
الذي جعلته للصلاة منه واعتكافها فيه أفضل كصلاحها فيه . وحكي عن أبي حنيفة أنه لا يصح اعتكافها
في مسجد الجماعة لان النبي ﷺ ترك الاعتكاف في المسجد لما رأى أبنية أزواجه فيه وقال « البر
أردن؟ » ولان مسجد بيتها موضع فضيلة صلاحها فكان موضع اعتكافها كالمسجد في حق الرجل

ولنا قوله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) والمراد بها المواضع التي بنيت للصلاة فيها وموضع
صلاحها في بيتها ليس بمسجد لانه لم يبين للصلاة فيه وتسميته مسجداً مجازاً فلا يثبت له أحكام المساجد
الحقيقية بدليل جواز لبث الجنب فيه وصار كقوله عليه السلام « جعلت لي الارض مسجداً » ولان النبي
ﷺ حين استأذنه أزواجه في الاعتكاف في المسجد أذن لهن ولو لم يكن موضعاً لاعتكافهن لما
أذن فيه ولو كان الاعتكاف في غيره أفضل لنبهن عليه ولان الاعتكاف قربة يشترط لها المسجد في

فيشترط في حق المرأة كالطواف وحديث عائشة حجة لنا لما ذكرنا وإنما كره اعتكافهن في تلك الحال حيث كثرت ابنيتهن لما رأى من منافستهن فكرهه منهن خشية عليهن من فساد نيتهم وسوء التصديبه ولذلك قال «البرتردي» منكر ذلك أي لم تفعلن ذلك تبرراً ولذلك ترك الاعتكاف لظنه أنه يتنافس في السكون معه ولو كان المعنى الذي ذكره لامرهن بالاعتكاف في بيوتهن ولم يأذن لهن في المسجد وأما الصلاة فلا يصح اعتبار الاعتكاف بها فإن صلاة الرجل في بيته أفضل ولا يصح اعتكافه فيه

(فصل) ومن سقطت عنه الجماعة من الرجال كالمرضى إذا أحب أن يعتكف في مسجد لا تقام فيه الجماعة ينبغي أن يجوز له ذلك لأن الجماعة ساقطة عنه فأشبه المرأة، ويحتمل أن لا يجوز له ذلك لأنه من أهل الجماعة فأشبهه من يجب عليه ولأنه إذا التزم الاعتكاف وكفاه نفسه فينبغي أن يجعله في مكان تصلي فيه الجماعة ولا أن من التزم مالا يلزمه لا يصح بدون شروطه كالتطوع بالصوم والصلاة

(فصل) وإذا اعتكفت المرأة في المسجد استحباب لها أن تستتر بشي، لأن أزواج النبي ﷺ

حق الرجل فيشترط في حق المرأة كالطواف وحديث عائشة قد بينا أنه حجة لنا وإنما كره اعتكافهن في تلك الحال حيث كثرت ابنيتهن لما رأى من منافستهن فكرهه لهن خشية عليهن من فساد نيتهم ولذلك قال «البر أردن» منكراً لذلك أي لم تفعلن ذلك تبرراً ولو كان المعنى الذي ذكره لامرهن بالاعتكاف في بيوتهن ولم يأذن لهن في المسجد، وأما الصلاة فلا يصح اعتبار الاعتكاف بها فإن صلاة النافلة للرجل في بيته أفضل ولا يصح اعتكافه فيه بالاتفاق

(فصل) وإذا اعتكفت المرأة في المسجد استحباب لها أن تستتر بشي، لأن أزواج النبي ﷺ لما أردن الاعتكاف أمرن بأبنيتهن فضربت في المسجد ولأن المسجد يحضره الرجال وخير لهم وللنساء أن لا يرى بعضهم بعضاً وإذا ضربت بناء جهلته في مكان لا يصلي فيه الرجال لئلا تقطع صفوفهم ويضيع عليهم ولا بأس أن يستتر الرجل أيضاً فإن النبي ﷺ أمر بينائه فضرب ولأنه أستره وأخفى عمله وروى ابن ماجه عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ اعتكف في قبة تركية على سدة لها قطعة حصير قال فأخذ الحصير بيده فنحاه في ناحية القبة ثم أطلع رأسه فكلم الناس

(مسئلة) (والأفضل الاعتكاف في الجامع إذا كانت الجمعة تتخلله)

إذا كانت الجمعة تتخلل الاعتكاف فالأفضل أن يكون في المسجد الذي تقام فيه الجمعة لئلا يحتاج إلى الخروج إليها فيترك الاعتكاف مع إمكان التحرز من ذلك ولأن فيه خروجاً من الخلاف على ما ذكرناه ولأن ثواب الجماعة فيه أكثر

(مسئلة) (وإذا نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد فله فعله في غيره، ولا كفارة عليه إلا المساجد الثلاثة)

وجملة ذلك أنه لا يتعين شيء من المساجد بنذره الاعتكاف أو الصلاة فيه إلا المساجد الثلاثة

لما أوردن الاعتكاف أمرن بأبنتهن فضربن في المسجد ولان المسجد يحضره الرجال وخير لهم وللنساء

وهي المسجد الحرام ، ومسجد النبي ﷺ ، والمسجد الأقصى اقوى اقول رسول الله ﷺ « لا تشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا » متفق عليه ولو تعين غيرها بتعيينه لزمه المضي اليه واحتاج اشد الرحل لقضاء نذره فيه ولان الله تعالى لم يعين لعبادته مكانا فلم يتعين بتعيين غيره وانما تعينت هذه المساجد للخبر الوارد فيها ولان العبادة فيها أفضل فاذا عين ما فيه فضيلة لزمته كأنواع العبادة ولهذا قال الشافعي في صحيح قوله وقال في الآخر لا يتعين المسجد الأقصى لان النبي ﷺ قال « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » رواه مسلم « وهذا يدل على التسوية فيما عدا هذين المسجدين لان المسجد الأقصى لو فضلت الصلاة فيه على غيره يلزم احد امرين اما خروجه من عموم هذا الحديث واما كون فضيلته بألف مختصا بالمسجد الأقصى .

ولنا أنه من المساجد التي تشد الرحال اليها فتعين بالتعيين في النذر كالأخرين وما ذكره لا يلزم فانه إذا فضل الفاضل بألف فقد فضل المفضول بها أيضاً

﴿مسئلة﴾ (وافضلها المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم المسجد الأقصى)

وقال قوم مسجد النبي ﷺ أفضل من المسجد الحرام لان النبي ﷺ انما دفن في خير البقاع وقد نقله الله تعالى من مكة الى المدينة فدل على أنها أفضل

ولنا قوله عليه السلام (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام) وروى ابن ماجه باسناده عن النبي (ص) أنه قال (صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه فيدخل في عموم مسجد النبي (ص))

﴿مسئلة﴾ فان نذره في الأفضل لم يكن له فعله في غيره وان نذره في غيره فله فعله فيه

اذا نذر الاعتكاف في المسجد الحرام لزمه ولم يكن له الاعتكاف فيما سواه لان عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام فسأل النبي (ص) فقال (أوف بنذرك) متفق عليه وان نذر أن يعتكف في مسجد النبي (ص) جاز أن يعتكف في المسجد الحرام لانه أفضل ولم يجوز له أن يعتكف في المسجد الأقصى لان مسجد النبي (ص) أفضل منه فلم يجوز له تفويت فضيلته وان نذر الاعتكاف في المسجد الأقصى جاز له أن يعتكف في المسجدين الآخرين لانهما أفضل منه

وروى الامام احمد في مسنده عن رجال من الانصار من أصحاب النبي ﷺ أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يوم الفتح والنبي ﷺ في مجلس قريباً من المقام فسلم على النبي ﷺ ثم قال يا نبي الله : اني نذرت إن فتح الله للنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين مكة لاصلين في بيت المقدس وإني وجدت رجلاً من أهل الشام ههنا في قریش مقبلاً معي ومدبراً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ههنا فصل »

أن لا يرونهم ولا يرينهم وإذا ضربت بناء جعلته في مكان لا يصلي فيه الرجال لثلا تقطع صفوفهم فقال الرجل قوله هذا ثلاث مرات كل ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم « ههنا فصل » ثم قال الرابعة مقافته هذه فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اذهب فصل فيه » فوالذي بعث محمداً بالحق لو صليت ههنا لقضى عنك ذلك كل صلاة في بيت المقدس »

(فصل) وإن نذر الاعتكاف في غير هذه المساجد فدخل فيه ثم انهدم معتكفه ولم يمكن المقام فيه لزم إتمام الاعتكاف في غيره ولم يبطل اعتكافه

(مسألة) وإن نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه الشروع فيه قبل دخول ليلته إلى انقضائه

إذا عين بنذره زمناً معيناً لأن الله تعالى عين للعبادة زمناً فتعين بتعيين العبد ويلزمه الشروع فيه قبل دخول ليلته إلى انقضائه وهذا قول مالك والشافعي ، وحكى ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى أنه يدخل في معتكفه قبل طلوع الفجر من أوله وهو قول الليث وزفر لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه . متفق عليه . ولأن الله تعالى قال (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ولا يلزم الصوم إلا من قبل طلوع الفجر . ولأن الصوم شرط في الاعتكاف فلم يجب ابتداءه قبل شرطه

ولنا أنه نذر الشهر وأوله غروب الشمس بدليل حل الديون المتعلقة به ووقوع الطلاق والعناق المتعلقة به فوجب أن يدخل قبل الغروب ليستوفي جميع الشهر فانه لا يمكن إلا بذلك ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب كامسك جزء من الليل في الصوم ، وأما الصوم فمحله النهار فلا يدخل فيه شيء من الليل في أنشائه ولا ابتدائه إلا ما حصل ضرورة بخلاف الاعتكاف

وأما الحديث فقال ابن عبد البر لأعلم أحداً من الفقهاء قال به على أن الخبر إنما هو في التطوع فمضى شاء دخل . وفي مسألتنا نذر شهر أفيأزمه اعتكاف شهر كامل ، ولا يحصل إلا أن يدخل فيه قبل غروب الشمس من أوله ويخرج بعد غروبها من آخره فأشبهه ما لو نذر اعتكاف يوم فانه يلزمه الدخول فيه قبل طلوع فجره ويخرج بعد غروب شمس وقوله : إن الاعتكاف لا يصح بغير صوم قد أجبتنا عنه فيما مضى

(فصل) وإن أحب اعتكاف العشر الآخر تطوعاً ففيه روايتان

(إحداهما) يدخل قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين لما روي عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه قال « من كان معي فليعتكف العشر الآخر » متفق عليه ولأن العشر بغيرها عدد الليالي فانها عدد المؤنث قال الله تعالى (وليال عشر) وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين

ويضيق عليهم ، ولا بأس أن يستتر الرجل أيضاً فإن النبي ﷺ أمر ببنائه فضرِبَ ولا أنه أستر له

(والرواية الثانية) يدخل بعد صلاة الصبح قال حنبل قال أحمد أحب الي أن يدخل قبل الليل ولكن حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه وهذا قال الاوزاعي واسحاق ووجه ما روت عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ كان اذا صلى الصبح دخل معتكفه منفق عليه وان نذر اعتكاف العشر ففي وقت دخوله الروايتان

(فصل) ومن اعتكف العشر الاواخر من رمضان استحب أن يبيت ليلة العيد في معتكفه نص عليه احمد وروي عن النخعي وأبي مجلز وأبي بكر بن عبد الرحمن والمطلب بن حنطب وأبي قلابه أنهم كانوا يستحبون ذلك وروى الاثرم باسناده عن أيوب عن أبي قلابه أنه كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ثم يغدو كما هو الى العيد وكان يعني في اعتكافه لا يلتقي له حصير ولا مصلى يجلس عليه كان يجلس كأنه بعض القوم قال فأتيت في يوم الفطر فاذا في حجره جويرية مزينة ما ظننتها الا بعض بناته فاذا هي أمة له فأعتقها وغدا كما هو الى العيد وقال ابراهيم كانوا يحبون لمن اعتكف العشر الاواخر من رمضان أن يبيت ليلة الفطر في المسجد ثم يغدو الى المصلى من المسجد

(مسئلة) (وان نذر شهرا مطلقا لزمه شهر متتابع)

اذا نذر اعتكاف شهر مطلق فهل يلزمه التتابع فيه وجهان بناء على الروايتين في نذر الصوم (أحدهما) لا يلزمه وهو مذهب الشافعي لانه معنى يصح فيه التفريق فلا يجب فيه التتابع بمطلق النذر كالصيام (والثاني) يلزمه التتابع وهو قول أبي حنيفة ومالك وقال القاضي يلزمه التتابع وجه واحد لأنه معنى يحصل في الليل والنهار فاذا أطلقه اقتضى التتابع كما لو حلف لا يكلم زيدا شهراً وكدة الايلاء والعدة وبهذا فارق الصيام فان أتى بشهر بين هلائين أجزاء ذلك وان كان ناقصاً وان اعتكف ثلاثين يوماً من شهرين جاز فتدخل فيه الليالي لان الشهر عبارة عنها ولا يجوزنه أقل من ذلك وان قال الله تعالى ان اعتكف أيام هذا الشهر أو ليالي هذا الشهر لزمه ما نذر ولم يدخل فيه غيره وكذلك ان قال شهراً في النهار أو في الليل

(مسئلة) (وان نذر أياما معدودة فله تفريقها الا عند القاضي)

اذا قال الله على أن اعتكف ثلاثين يوماً يلزمه التتابع كما لو نذر شهراً مطلقاً وقال أبو الخطاب لا يلزمه لان اللفظ يقتضي تناوله والايام المطلقة توجد بدون التتابع فلا يلزمه كما لو نذر صوم ثلاثين يوماً فعلى قول القاضي تدخل فيه الليالي الداخلة في الايام المنذورة كما لو نذر شهراً ومن لم يوجب التتابع لا يدخل الليل فيه الا أن ينويه فان نوى التتابع أو شرطه وجب

(مسئلة) (وان نذر أياما أو ليالي متتابعة لزمه ما يتخللها من ليل أو نهار)

وأخفى لعمله . روى ابن ماجه عن أبي سعيد ان رسول الله ﷺ اعتكف في قبة تركية على سديها

متى شرط المتابع في نذره أو نواه دخل الليالي فيه ويلزمه ما بين الايام من الليالي وان نذر الليالي لزمه ما بينها من الايام حسب وبه قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يلزمه من الليالي بعدد الايام إذا كان على وجه الجمع أو التثنية يدخل فيه مثله من الليالي والليالي تدخل معها الايام بدليل قوله تعالى (آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا) وقال في موضع آخر (ثلاثة أيام الا رمراً)

ولنا ان اليوم اسم لبياض النهار والليلة اسم لسواد الليل والتثنية والجمع تكرار الواحد وانما تدخل الليالي تبعاً لوجوب المتتابع ضمناً وهذا يحصل ما بين الايام خاصة فاكتفى به وأما الآية فان الله تعالى نص على الليل في موضع والنهار في موضع فصار منصوباً عليهما فعلى هذا إن نذر اعتكاف يومين متتابعين لزمه يومان وليلة بينهما وان نذر اعتكاف يومين مطلقاً فكذلك عند القاضي وكذلك لو نذر اعتكاف ليلتين لزمه اليوم الذي بينهما عند القاضي وعند أبي الخطاب لا يلزمه ما بينهما الا بلفظ أو بنية ويتخرج أنه اذا نذر اعتكاف يومين متتابعين أن لا يلزمه الليلة التي بينهما كالليلة التي قبلهما وكذلك إذا نذر اعتكاف ليلتين لا يلزمه اليوم الذي بينهما كالיום الذي قبلهما اختاره الشيخ أبو حكيم

(فصل) وإن نذر اعتكاف يوم لزمه أن يدخل معتكفه قبل طلوع الفجر ويخرج منه بعد غروب الشمس ، وقال مالك يدخل معتكفه قبل طلوع الفجر ويخرج منه بعد غروب الشمس من ليلة ذلك اليوم كقولنا في الشهر لان الليل يتبع النهار بدليل ما لو كان متتابعاً

ولنا أن الليلة ليست من اليوم وهي من الشهر قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وانما دخل الليل في المتتابع ضمناً ولهذا خصصناه بما بين الايام وان نذر اعتكاف ليلة لزمه دخول معتكفه قبل غروب الشمس ويخرج منه بعد طلوع الفجر وليس له تفريق الاعتكاف وظاهر كلام الشافعي جواز التفريق قياساً على الشهر

ولنا أن اطلاق اليوم يفهم منه المتابع فلزمه كما لو قال متتابعاً وفارق الشهر فانه اسم لما بين هلالين واسم لثلاثين يوماً واليوم لا يقع في الظاهر الاعلى ما ذكرنا وان قال في وسط النهار لله علي أن اعتكف يوماً من وقتي هذا ، لزمه الاعتكاف من ذلك الوقت الى مثله ويدخل فيه الليل لانه في خلل نذره فصار كالمو نذر يومين متتابعين وانما لزمه بعض يومين لتعيينه ذلك بنذره فعلمنا أنه أراد ذلك ولم يرد يوماً صحيحاً

(فصل) وان نذر اعتكافاً مطلقاً لزمه ما يسمى به معتكفاً ولو ساعة من ليل أو نهار الا على قولنا بوجوب انصوم في الاعتكاف فيلزمه يوم كامل : فأما اللحظة ومالا يسمى به معتكفاً فلا يجوزته على الروايتين جميعاً

(فصل) اذا نذر اعتكاف يوم يقدم فلان صح نذره فان ذلك ممكن فان قدم في بعض النهار

قطعة حصير ، قال فأخذ الحصير بيده فتحاها في ناحية القبة ثم أطلع رأسه فكلّم الناس والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يخرج منه إلا لحاجة الانسان أو صلاة الجمعة)

وجملة ذلك ان المعتكف ليس له الخروج من معتكفه إلا لما لا بد له منه ، قالت عائشة رضي الله عنها : السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لما لا بد له منه رواه أبو داود ، وقالت أيضا كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يدي إلى رأسه فأرجله . وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الانسان متفق عليه . ولا خلاف في ان له الخروج لما لا بد له منه . قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان المعتكف أن يخرج من معتكفه للغائط والبول ولأن هذا مما لا بد منه ولا يمكن فعله في المسجد ، فلو بطل الاعتكاف بخروجه اليه لم يصح لأحد الاعتكاف ولان النبي ﷺ كان يعتكف ، وقد علمنا انه كان يخرج لقضاء حاجته ، والمراد بحاجة الانسان البول والغائط كني بذلك عنهما لان كل انسان يحتاج الى

لزمه اعتكاف الباقي منه ولم يلزمه قضاء ما فات لانه فات قبل شرط الوجوب فلم يجب كما لو نذر اعتكاف زمن ماض لكن ان قلنا شرط صحة الاعتكاف الصوم لزمه قضاء يوم كامل لانه لا يمكنه أن يأتي بالاعتكاف في الصوم فيما بقي من النهار ولا قضاؤه ميمراً مما قبله فلزمه يوم كامل ضرورة كما لو نذر صوم يوم يقدم فلان ويحتمل أن يجزئه اعتكاف ما بقي منه اذا كان صائماً لانه قد وجد اعتكاف مع الصوم وان قدم ليلاً لم يلزمه شيء لان ما التزمه بالنذر لم يوجد فان كان للناذر عذر يمنعه الاعتكاف عند قدوم فلان من حبس أو مرض قضى أو كفر لفوات النذر في وقته ويقضي بقية اليوم فقط لأنه الذي كان يلزم في الاداء على الرواية المنصورة وفي الأخرى يقضي يوماً كاملاً بناء على اشتراط الصوم في الاعتكاف .

(فصل) قال الشيخ رحمه الله ولا يجوز للمعتكف الخروج الا لما لا بد له منه كحاجة الانسان والطهارة والجمعة والنفير المتعين والشهادة الواجبة والخوف من فتنة أو مرض والحيض والنفاس وعدة الوفاة ونحوه .

وجملته أنه ليس للمعتكف الخروج من معتكفه الا لما لا بد منه قالت عائشة رضي الله عنها وعن أبيها : السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لما لا بد منه . رواه أبو داود وقالت أيضا : كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يدي إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الانسان . متفق عليه ولا خلاف في ان له الخروج لما لا بد منه قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن المعتكف أن يخرج من معتكفه للغائط والبول ولان هذا لا يمكن فعله في المسجد ولو بطل الاعتكاف بالخروج اليه لم يصح لأحد اعتكاف ولان النبي ﷺ كان يعتكف وقد علمنا أنه كان يخرج لقضاء حاجته والمراد بحاجة الانسان البول والغائط كني بذلك عنهما لان كل انسان يحتاج الى فعلهما وفي معناه الحاجة الى الماء كقول

فعلهما ۝ وفي معناه الحاجة الى المأكل والمشروب اذا لم يكن له من يأتيه به فله الخروج اليه اذا احتاج اليه ۝ وإن بغته القيء فله أن يخرج ليتقيأ خارج المسجد وكل ما لا بد له منه، ولا يمكن فعله في المسجد فله الخروج اليه ولا يفسد اعتكافه وهو عليه مالم يطل، وكذلك له الخروج الى ما أوجبه الله تعالى عليه مثل من يعتكف في مسجد لا جمعة فيه فيحتاج الى خروجه ليصلي الجمعة ۝ ويلزمه السعي اليها فله الخروج اليها ولا يبطل اعتكافه وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي لا يعتكف في غير الجامع اذا كان اعتكافه يتخلله جمعة ۝ فان نذر اعتكافاً متتابعاً فخرج منه لصلاة الجمعة بطل اعتكافه وعليه الاستئناف لانه أمكنه فرضه بحيث لا يخرج منه فبطل بالخروج كالمكفر اذا ابتدأ صوم الشهرين المتتابعين في شعبان أو ذي الحجة

ولما انه خرج لواجب فلم يبطل اعتكافه كالمعتدة تخرج لقضاء العدة، وكالخارج لا تقاذ غريق أو اطفاء حريق أو أداء شهادة تعيينت عليه ۝ ولانه اذا نذر أياماً فيها جمعة فكأنه استثنى الجمعة بلفظه ثم تبطل بما اذا نذرت المرأة أياماً فيها عادة حيضها فانه يصح مع إمكان فرضها في غيرها والاصل غير مسلم إذا ثبت هذا فانه إذا خرج لواجب فهو على اعتكافه مالم يطل لانه خروج لما لا بد له منه أشبه الخروج لحاجة الانسان، فان كان خروجه لصلاة الجمعة فله أن يتعجل، قال أحمد أرجو أن له ذلك لانه خروج جائز فجاز تعجيله بالخروج لحاجة الانسان، وإذا صلى الجمعة فان أحب أن يعتكف في الجامع فله ذلك لانه محل للاعتكاف والمكان لا يتعين للاعتكاف بنذره وتعيينه فمع عدم ذلك أولى،

والمشروب اذا لم يكن له من يأتيه به فله الخروج اليه عند الحاجة اليه وان بغته القيء فله أن يخرج ليتقيأ خارج المسجد وكل ما لا بد له منه ولا يمكن فعله في المسجد فله الخروج اليه ولا يفسد اعتكافه وهو عليه مالم يطل وكذلك له الخروج الى ما أوجبه الله تعالى عليه مثل من يعتكف في مسجد لا جمعة فيه فيحتاج الى الخروج لصلاة الجمعة ولا يبطل اعتكافه به، وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي فيمن نذر اعتكافاً متتابعاً فخرج منه لصلاة الجمعة بطل اعتكافه وعليه الاستئناف لانه أمكنه فرضه بحيث لا يخرج منه فبطل بالخروج كالمكفر اذا ابتدأ صوم الشهرين المتتابعين في شعبان أو ذي الحجة

ولما أنه خرج لواجب فلم يبطل اعتكافه كالمعتدة تخرج لقضاء العدة، وكالخارج لا تقاذ غريق أو اطفاء حريق أو أداء شهادة تعيينت عليه، ولانه اذا نذر أياماً فيها جمعة فكأنه استثنى الجمعة بلفظه ثم يبطل بما اذا نذرت المرأة أياماً فيها عادة حيضها فانه يصح مع إمكان فرضها في غيرها والاصل ممنوع. اذا ثبت هذا فانه إذا خرج لواجب فهو على اعتكافه مالم يطل لانه خروج لا بد منه أشبه الخروج لحاجة الانسان، فان كان خروجه لصلاة الجمعة فله أن يتعجل. قال الامام احمد: أرجو أن يكون له لانه خروج جائز فجاز تعجيله بالخروج لحاجة الانسان، فاذا صلى الجمعة فأحب أن يعتكف في الجامع فله ذلك لانه محل للاعتكاف والمكان لا يتعين للاعتكاف بتعيينه فمع عدم ذلك أولى، وإن

وكذلك ان دخل في طريقه مسجداً فأنتم اعتكافه فيه جاز لذلك ، وان أحب الرجوع إلى معتكفه فله ذلك لانه خرج من معتكفه فكان له الرجوع اليه كما لو خرج إلى غير الجمعة ، قال بعض أصحابنا : يستحب له الاسراع إلى معتكفه ، وقال أبو داود : قلت لأحمد يركع أعني المعتكف يوم الجمعة بعد الصلاة في المسجد ؟ قال نعم بقدر ما كان يركع ، ويحتمل أن يكون الخيرة اليه في تعجيل الرجوع وتأخيرها لانه في مكان يصلح للاعتكاف فأشبهه ما لو نوى الاعتكاف فيه ، فأما ان خرج ابتداء إلى مسجد آخر أو إلى الجامع من غير حاجة أو كان المسجد أبعد من موضع حاجته ففضى اليه لم يحز له ذلك لانه خروج لغير حاجة أشبه ما لو خرج إلى غير المسجد ، فان كان المسجدان متلاصقين يخرج من أحدهما فيصير في الآخر فله الانتقال من أحدهما إلى الآخر لانهما كمسجد واحد ينتقل من إحدى زاويتييه إلى الأخرى ، وان كان يمشي بينهما في غيرهما لم يحز له الخروج وان قرب لانه خروج من المسجد لغير حاجة واجبة (فصل) وإذا خرج لما لا بد منه فليس عليه أن يستعجل في مشيه بل يمشي على عادته لان عليه مشقة في الزامه غير ذلك ، وليس له الإقامة بعد قضاء حاجته لأكل ولا لغيره ، وقال أبو عبد الله بن حامد يجوز أن يأكل اليسير في بيته كاللحمة واللحمتين فأما جميع أكله فلا ، وقال القاضي يتوجه ان له الأكل في بيته والخروج اليه ابتداء لان الأكل في المسجد دناءة وترك للمرورة وقد يخفي جنس قوته عن الناس وقد يكون في المسجد غيره فيستحي ان يأكل دونه وان أطعمه معه لم يكنهما

أحب الرجوع إلى معتكفه فله ذلك كما لو خرج إلى غير الجمعة . قال بعض أصحابنا : يستحب له الاسراع إلى معتكفه ، وقال أبو داود قلت لأحمد يركع يعني المعتكف يوم الجمعة بعد الصلاة في المسجد ؟ قال نعم بقدر ما كان يركع (قال شيخنا) رحمه الله ويحتمل أن تكون الخيرة اليه في تعجيل الرجوع وتأخيرها لانه في مكان يصلح للاعتكاف فأشبهه ما لو نوى الاعتكاف فيه ، فأما ان خرج ابتداء إلى مسجد آخر أو إلى الجامع من غير حاجة ، أو كان المسجد أبعد من موضع حاجته ففضى اليه لم يحز له ذلك لانه خروج لغير حاجة أشبه ما لو خرج لغير المسجد ، فان كان المسجدان متلاصقين يخرج من أحدهما فيصير في الآخر فله الانتقال من أحدهما إلى الآخر لانهما كمسجد واحد ينتقل من إحدى زاويتييه إلى الأخرى ، وإن كان يمشي بينهما في غيرهما لم يحز له الخروج ، وإن قرب لانه خروج من المسجد لغير حاجة

(فصل) وإذا خرج لما لا بد منه فليس عليه أن يتعجل في مشيه لكن يمشي على حسب عادته لان عليه مشقة في الزامه غير ذلك فليس له الإقامة بعد قضاء حاجته لأكل ولا لغيره ، وقال ابن حامد يجوز أن يأكل اليسير في بيته كاللحمة والثنتين ولا يأكل جميع أكله . وقال القاضي : يتوجه أن له الأكل في بيته والخروج اليه ابتداء لان الأكل في المسجد دناءة وقد يخفي جنس قوته عن الناس ، وقد يكون في المسجد غيره فيستحي منه أن يأكل دونه وإن أطعمه لم يكنهما

ولنا أن النبي ﷺ كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان وهذا كناية عن الحدث ولأنه خروج لما له منه بد أو لبث في غير معتكفه لما له منه بد فأبطل الاعتكاف كمحادثة أهله وما ذكره القاضي ليس بعذر يبيح الإقامة ولا الخروج ولو ساغ ذلك لساغ الخروج للنوم وأشباهه

(فصل) وإن خرج لحاجة الإنسان وقرب المسجد سقاية أقرب من منزله لا يحتشم من دخولها ويمكنه التنظيف فيها لم يكن له المضي إلى منزله لأن له من ذلك بد وإن كان يحتشم من دخولها أو فيه تقيصة عليه أو مخالفة لعادته أو لا يمكنه التنظيف فيها فله أن يمضي إلى منزله لما عليه من المشقة في ترك المروءة وكذلك إن كان له منزلان أحدهما أقرب من الآخر يمكنه الوضوء في الأقرب بلا ضرر فليس له المضي إلى الأبعد وإن بذل له صديقه أو غيره الوضوء في منزله القريب لم يلزمه لما عليه من المشقة بترك المروءة والاحتشام من صاحبه قال المروذي سألت أبا عبد الله عن الاعتكاف في المسجد الكبير أعجب إليك أو مسجد الحي؟ قال المسجد الكبير وأرخص لي أن أعتكف في غيره قلت فأين ترى أن أعتكف في هذا الجانب أو في ذاك الجانب؟ قال في ذاك الجانب هو أصالح من أجل السقاية قلت فمن اعتكف في هذا الجانب ترى أن يخرج إلى الشط يتهبأ؟ قال إذا كان له حاجة لا بد له من ذلك قلت يتوضأ الرجل في المسجد؟ قال لا يعجبني أن يتوضأ في المسجد

(فصل) إذا خرج لما له منه بد بطل اعتكافه وإن قل وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وقال

ولنا أن النبي ﷺ كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان وهذا كناية عن الحدث، ولأنه خروج لما له منه بد، ولبث في غير معتكفه لما له منه بد فأبطل الاعتكاف كمحادثة أهله وما ذكره القاضي ليس بعذر يبيح الخروج ولا الإقامة، ولو ساغ ذلك لساغ الخروج للنوم وأشباهه

(فصل) وإن خرج لحاجة الإنسان وقرب المسجد سقاية أقرب من منزله لا يحتشم من دخولها ويمكنه التنظيف فيها لم يكن له المضي إلى منزله لأن له من ذلك بداً، وإن كان يحتشم من دخولها أو فيه تقيصة عليه أو مخالفة لعادته أو لا يمكنه التنظيف فيها فله المضي إلى منزله لما عليه من المشقة في ترك المروءة، وكذلك إن كان له منزلان أحدهما أقرب من الآخر يمكنه الوضوء في الأقرب بلا ضرر فليس له قصد الأبعد، وإن بذل له صديقه أو غيره الوضوء في منزله القريب لم يلزمه لما عليه من المشقة بترك المروءة والاحتشام من صاحبه. قال المروذي سألت أبا عبد الله عن الاعتكاف في المسجد الكبير أعجب إليك أو مسجد الحي؟ قال: المسجد الكبير وأرخص لي أن أعتكف في غيره. قلت فأين ترى أن أعتكف في هذا الجانب، أو في ذلك الجانب؟ قال في ذاك الجانب هو أصالح من أجل السقاية. قلت فمن اعتكف في هذا الجانب ترى أن يخرج إلى الشط يتهبأ؟ قال إذا كان له حاجة لا بد له من ذلك قلت يتوضأ الرجل في المسجد؟ قال لا يعجبني أن يتوضأ في المسجد

(فصل) وإذا احتيج إليه في النفير إذا عم أو حضر عدو يخافون كلبه واحتيج إلى خروج

أبو يوسف ومحمد بن الحسن لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم لأن اليسير معفو عنه بدليل أن صفة آت النبي ﷺ تزوره في معتكفه فلما قامت لتثقل خرج معها ليقلها ولأن اليسير معفو عنه بدليل ما لو تأنى في مشيه

ولنا أنه خروج من معتكفه لغير حاجة فابطله كما لو أقام أكثر من نصف يوم أما خروج النبي ﷺ فيحتمل أنه لم يكن له بد لانه كان ليلا فلم يأمن عليها ويحتمل أنه فعل ذلك لكون اعتكافه

المعتكف لزمه الخروج لانه واجب متعين فكان عليه الخروج اليه بالخروج إلى الجمعة . وكذلك الشهادة الواجبة عليه لما ذكرنا ، وإن وقعت فتنة خاف منها على نفسه إذا قام في المسجد أو على ماله ، أو خاف نهياً أو حريقاً فله ترك الاعتكاف والخروج لأن هذا مما أباح الله تعالى لاجله ترك الواجب بأصل الشرع وهو الجمعة فأولى أن يباح لاجله ترك ما أوجبه على نفسه . وكذلك إن تعذر عليه المقام في المسجد لمرض لا يمكنه المقام معه كالقيام المتدارك أو سلس البول ، أو الاغواء ، أو لا يمكنه المقام إلا بمشقة شديدة مثل أن يحتاج إلى خدمة وفراش فله الخروج . وإن كان المرض خفيفاً كالصداع ووجع الضرس ونحوه فلا يس له الخروج ، فإن خرج بطل اعتكافه لانه خروج لما له منه بد

(فصل) وإن حاضت المعتكفة أو نفست وجب عليها الخروج من المسجد بغير خلاف لانه حدث يمنع اللبس في المسجد . وعن عائشة رضي الله عن النبي ﷺ « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » رواه أبو داود . والنفاس في معنى الحيض ثبت فيه حكمه ، قال الخرقي تخرج من المسجد وتضرب خباء في الرحبة هذا إن كان المسجد رحبة فإن لم يكن رجعت إلى بيتها ، فإذا طهرت عادت فأتمت اعتكافها وقضت ما فاتها ولا كفارة عليها لانه خروج مبتدأ أشبه الخروج للجمعة . وإن كان للمسجد رحبة خارجة من المسجد يمكن ضرب خبائها فيه ضربت خبائها فيه مدة حيضها وهو قول أبي قلابة . وقال النخعي تضرب فسطاطها في دارها . فإذا طهرت قضت تلك الأيام ، وإن دخلت بيتاً أو سقفاً استأنفت ، وقال الزهري وعمرو بن دينار وربيعة ومالك ترجع إلى منزلها لانه وجب عليها الخروج من المسجد فلم تلزمها الإقامة في رحبته كالحائض لعدة أو خوف فتنة ووجه قول الخرقي ما روى المقدم بن شريح عن عائشة رضي الله عنها قالت : كن معتكفات إذا حضن أمر رسول الله ﷺ بأخراجهن من المسجد وأن يشرن الأخبية في رحبة المسجد . رواه أبو حفص بإسناده وفارق المعتدة فإن خروجها لتعبد في بيتها وتقيم فيه ولا يحصل ذلك مع الكون في الرحبة . وكذلك الحائض من الفتنة خروجها لتسلم منها فلا تقيم في موضع لا تحصل السلامة بالإقامة فيه . قال والظاهر أن إقامتها في الرحبة مستحبة وليس بواجب ، وإن لم تقيم في الرحبة رجعت إلى منزلها أو غيره ولا شيء عليها إلا القضاء لأيام حيضها لأن علم فيه خلافاً لإ قول إبراهيم وهو تحكم لأدليل عليه

(فصل) فأما الاستمحاضة فلا تتمم الاعتكاف لكونها لا تمنع الصلاة ، وقد قالت عائشة رضي

تطوعاً له ترك جميعه فكان له ترك بعضه ولذلك تركه لما أراد نساؤه الاعتكاف معه وأما المشي فتختلف فيه طباع الناس وعليه في تغيير مشيه مشقة ولا كذلك هاهنا فإنه لا حاجة به إلى الخروج ﴿مسئلة﴾ قال (ولا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة إلا أن يشترط ذلك)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أعدهما) في الخروج لعيادة المريض وشهود الجنائز مع عدم الاشتراط واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك فروي عنه ليس له فعله وهو قول عطاء وعروة ومجاهد والزهري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وروى عنه الأثرم ومحمد بن الحكم أن له أن يعود المريض ويشهد الجنائز ويعود إلى معتكفه وهو قول علي رضي الله عنه وبه قال سعيد بن جبير والنخعي والحسن لما روى عاصم بن ضمرة عن علي قال إذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليعد المريض وليحضر الجنائز وليأت أهله وليأمرهم بالحاجة وهو قائم رواه الإمام أحمد والأثرم وقال أحمد : عاصم بن ضمرة عندي حجة قال أحمد يشهد الجنائز ويعود المريض ولا يجلس ويقضي الحاجة ويعود إلى معتكفه . وجه الأول ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا

الله عنها اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت ترى الحمرة والصفرة وربما وضعت الطست تحتها وهي تصلي . أخرجه البخاري ، ويجب عليها أن تحتفظ وتلجم لئلا تلوث المسجد فإن لم يمكن صيانته منها خرجت من المسجد لانه عذر وخروج لحفظ المسجد من نجاستها أشبه الخروج لقضاء الحاجة

(فصل) والمتوفى عنها يجب عليها أن تخرج لقضاء العدة ، وبهذا قال الشافعي وقال ربيعة ومالك وابن المنذر تمضي في اعتكافها حتى تفرغ منه ثم ترجع إلى بيت زوجها فتعتد فيه لان الاعتكاف المنذور واجب والاعتداد في البيت واجب فقد تعارض واجبان فيقدم أسبقهما ولنا أن الاعتداد في بيت زوجها واجب فلزمها الخروج إليه كالجمعة في حق الرجل ودليلهم ينفق بالخروج إلى الجمعة وسائر الواجبات

﴿مسئلة﴾ (ولا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة إلا أن يشترطه فيجوز وعنه له ذلك من غير شرط) اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في الخروج لعيادة المريض وشهود الجنائز مع عدم الشرط فروي عنه ليس له فعله ذكره الحرقى وهو قول عطاء وعروة ومجاهد والزهري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي . وعنه أن له عيادة المريض وشهود الجنائز ثم يعود إلى معتكفه ، نقلها عنه الأثرم ومحمد ابن الحكم وهو قول علي . وبه قال سعيد بن جبير والنخعي والحسن لما روى عاصم بن ضمرة عن علي قال : إذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة . وليعد المريض ، وليحضر الجنائز . وليأت أهله وليأمرهم بالحاجة وهو قائم . رواه الإمام أحمد والأثرم ، قال أحمد عاصم بن ضمرة عندي حجة ووجه الأولى ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا بالحاجة

اعتكف لا يدخل البيت إلا لحاجة الانسان متفق عليه وعنهما رضي الله عنها أنها قالت : السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه. وعنهما قالت : كان النبي ﷺ يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو فلا يعرج يسأل عنه. رواهما أبو داود ولان هذا ليس بواجب فلا يجوز ترك الاعتكاف الواجب من أجله كالمشي مع أخيه في حاجة ليقضيها له . وإن تعينت عليه صلاة الجنازة وأمكنه فعلها في المسجد لم يجز الخروج اليها فإن لم يمكنه ذلك فله الخروج اليها وإن تعين عليه دفن الميت أو تغسيله جاز أن يخرج له لان هذا واجب متعين فيقدم على الاعتكاف كصلاة الجمعة فأما إن كان الاعتكاف تطوعاً وأحب الخروج منه لعبادة مريض أو شهود جنازة جاز لان كل واحد منهما تطوع فلا يتحتم واحد منهما لكن الافضل المقام على اعتكافه لان النبي ﷺ لم يكن يعرج على المريض ولم يكن واجباً عليه فاما ان خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض في طريقه ولم يعرج جاز لان النبي ﷺ فعل ذلك (الفصل الثاني) إذا اشترط فعل ذلك في اعتكافه فله فعله واجبا كان الاعتكاف أو غير

واجب وكذلك ما كان قربة كزيارة أهله أو رجل صالح أو عالم أو شهود جنازة وكذلك ما كان مباحاً مما يحتاج اليه كالعشاء في منزله والمبيت فيه فله فعله قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن المعتكف يشترط أن يأكل في أهله فقال إذا اشترط فنعيم قيل له وتجهز الشرط في الاعتكاف؟ قال نعم قلت له فيبيت في أهله؟ قال إذا كان تطوعاً جاز. ومن أجاز أن يشترط العشاء في أهله الحسن والعلاء

الانسان . متفق عليه . وعنهما أنها قالت : السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه ، عنها قالت : كان النبي ﷺ يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه . رواهما أبو داود ، ولان هذا ليس بواجب فلا يجوز ترك الاعتكاف الواجب له كالمشي في حاجة أخيه ليقضيها فإن تعينت عليه صلاة الجنازة فأمكنه فعلها في المسجد لم يجز الخروج اليها ، وإن لم يمكنه ذلك فله الخروج اليها ، وإن تعين عليه دفن الميت أو تغسيله فله الخروج لان هذا واجب متعين فيقدم على الاعتكاف كصلاة الجمعة

(فصل) فاما ان كان تطوعاً فاحب الخروج منه لعبادة مريض أو شهود جنازة جاز لان كل واحد منهما تطوع فلا يتحتم واحد منهما لكن الافضل المقام على اعتكافه لان النبي ﷺ لم يكن يعرج على المريض ولم يكن الاعتكاف واجبا عليه

(فصل) فاز شرط فعل ذلك في الاعتكاف فله فعله اوجبا كان الاعتكاف أو تطوعاً وكذلك ما كان قربة كزيارة أهله أو رجل صالح أو عالم وكذلك ما كان مباحاً مما يحتاج اليه كالعشاء في منزله والمبيت فيه فله فعله قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن المعتكف يشترط أن يأكل في أهله قال فإن اشترط فنعيم قلت له فيبيت في أهله؟ قال إذا كان تطوعاً جاز ومن أجاز أن يشترط العشاء في أهله الحسن والعلاء

ابن زياد والنخعي وقتادة ومنع منه أبو مجاز ومالك والاوزاعي قال مالك لا يكون في الاعتكاف شرط ولنا أنه يجب بعقده فكان الشرط اليه فيه كالوقوف ولأن الاعتكاف لا يختص بقدر فاذا شرط الخروج فكأنه نذر القدر الذي أقامه وإن قال متى مرضت أو عرض لي عارض خرجت جاز شرطه

(فصل) وإن شرط الوطء في اعتكافه أو الفرجة أو الزهة أو البيع للتجارة أو التكسب بالصناعة في المسجد لم يجز لأن الله تعالى قال (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) فاشتراط ذلك اشتراط لمعصية الله تعالى والصناعة في المسجد منهي عنها في غير الاعتكاف ففي الاعتكاف أولى وسائر ما ذكرناه يشبه ذلك ولا حاجة اليه فإن احتاج اليه فلا يعتكف لأن ترك الاعتكاف أولى من فعل المنهي عنه قال أبو طالب سألت أحمد عن المعتكف يعمل عمله من الخياط وغيره قال ما يعجبني أن يعمل قلت إن كان يحتاج قال إن كان يحتاج لا يعتكف

(فصل) إذا خرج لما له منه بد عامداً بطل اعتكافه إلا أن يكون اشترط وإن خرج ناسيا فقال القاضي لا يفسد اعتكافه لأنه فعل المنهي عنه ناسيا فلم يفسد العبادة كالاكل في الصوم وقال ابن عقيل يفسد لأنه ترك للاعتكاف وهو لزوم المسجد وترك الشيء عمده وسهوه سواء كترك النية في الصوم فإن أخرج بعض جسده لم يفسد اعتكافه عمداً كان أو سهواً لأن النبي ﷺ كان يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف إلى عائشة فتغسله وهي حائض متفق عليه

(فصل) ويجوز للمعتكف صعود سطح المسجد لأنه من جملة ولهذا يمنع الجنب من اللبث

ابن زياد والنخعي وقتادة ومنع منه أبو مجاز ومالك والاوزاعي قال مالك لا يكون في الاعتكاف شرط ولنا أنه يجب بعقده فكان الشرط اليه فيه كالوقوف ولأن الاعتكاف لا يختص بقدر فاذا شرط الخروج فكأنه نذر القدر الذي أقامه وإن قال متى مرضت أو عرض لي عارض خرجت جاز شرطه .

(فصل) وإن شرط الوطء في اعتكافه أو الفرجة أو الزهة أو البيع للتجارة أو التكسب بالصناعة في المسجد لم يجز لأن هذا ينافي الاعتكاف أشبه إذا شرط ترك الإقامة في المسجد ولأن الله تعالى قال (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) فاشتراط ذلك كاشتراط المعصية والصناعة في المسجد منهي عنها في غير الاعتكاف ففي الاعتكاف أولى وسائر ما ذكرناه يشبه ذلك ولا حاجة اليه وإن احتاج اليه فلا يعتكف لأنه ترك الاعتكاف أولى من فعل المنهي عنه قال أبو طالب سألت أحمد عن المعتكف يعمل عمله من الخياط وغيره قال ما يعجبني أن يعمل قلت إن كان يحتاج قال إن كان يحتاج لا يعتكف

(فصل) والمعتكف صعود سطح المسجد لأنه من جملة ولهذا يمنع الجنب من اللبث فيه وهذا قول

فيه وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً ويجوز أن يبيت فيه وظاهر كلام الخري أن رحبة المسجد ليست منه وليس للمعتكف الخروج إليها لقوله في الحائض يضرب لها خباء في الرحبة والحائض ممنوعة من المسجد وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا وروى عنه المروزي أن المعتكف يخرج إلى رحبة المسجد هي من المسجد ، قال القاضي إن كان عليها حائط وباب فهي كالسجد لأنها معه وتابعة له وإن لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد فكأنه جمع بين

أبي حنيفة ومالك والشافعي لا نعلم فيه مخالفاً ويجوز أن يبيت فيه

(فصل) ورحبة المسجد ليست منه في ظاهر كلام الخري فعلى هذا ليس للمعتكف الخروج إليها وعن أحمد ما يدل على هذا وروى المروزي أن المعتكف يخرج إلى رحبة المسجد هي من المسجد وجمع القاضي بين الروايتين فقال إن كان عليها حائط وباب فهي كالسجد لأنها معه وتابعة له وإن لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد فإن خرج إلى منارة خارج المسجد فسد اعتكافه قال أبو الخطاب ويحتمل أن لا يبطل لأن منارة المسجد كالمصلة به

﴿مسئلة﴾ (وله السؤال عن المريض في طريقه ما لم يعرج لأن النبي ﷺ كان يفعله)

وروت عائشة رضي الله عنها قالت : إن كنت لادخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة . متفق عليه وليس له الوقوف لأن فيه ترك الاعتكاف وله الدخول إلى مسجد يتم اعتكافه فيه لأنه محل للاعتكاف والمكان لا يتعين للاعتكاف بنذره وتعيينه فمع عدم ذلك أولى وقد ذكرنا تفصيل ذلك

﴿مسئلة﴾ (فإن خرج لما لا بد منه خروجا معتادا لحاجة الإنسان فلا شيء عليه لأنه لا بد له منه) فلو بطل اعتكافه بخروجه إليه لم يصح لاحد الاعتكاف وقد كن النبي ﷺ يخرج لحاجته وهو معتكف وكذلك خروج المرأة لحيضها لأنها خرجت باذن الشرع ولا يجب عليها كفارة لأنه خروج لعذر معتاد أشبه الخروج لقضاء الحاجة وحكم النفاس حكم الحيض لأنه في معناه

﴿مسئلة﴾ (وإن خرج لغير المعتاد في المتتابع وتطاول خير بين استثنائه وأمامه مع كفارة يمين وإن فعله في معين قضى وفي الكفارة وجهان)

إذا خرج المعتكف لغير المعتاد كالخروج إلى النغير المتعين والشهادة الواجبة والخوف من الفتنة والمرض وعدة الوفاة ونحو ذلك ولم يتطاول فهو على اعتكافه لأنه خروج يسير مباح أو واجب فلم يبطل به الاعتكاف كحاجة الإنسان وإن تطاول ثم زال عذره وكان الاعتكاف تطوعاً فهو مخير أن شاء رجع إلى معتكفه وإن شاء لم يرجع لأنه لا يلزم بالشروع وإن كان واجباً رجع إلى معتكفه فبنى على ما مضى من اعتكافه ثم لا يخلو من ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكون نذر اعتكاف في أيام غير متتابعة ولا معينة فهذا يلزمه أن يتم ما بقي عليه لكن يبتديء اليوم الذي خرج فيه من أوله ليكون متتابعاً

(المفني والشرح الكبير) الاعتكاف المنذور وما يوجب الاستئذان أو الكفارة أو يبطل الاعتكاف ١٤١

الروايتين وحملها على اختلاف الحائرين فان خرج الى منارة خارج المسجد للاذان بطل اعتكافه

ولا كفارة عليه لانه أتى بالمنذور على وجهه فلم تلزمه كفارة كما لو لم يخرج (الثاني) أن يكون معيناً كشهري
رمضان فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين تركه النذر في وقته وفيه وجه آخر لا كفارة عليه وقد روي
ذلك عن احمد (الثالث) نذر أياما متتابعة فهو مخير بين البناء والقضاء مع التكفير وبين الاستئذان ولا
كفارة عليه لانه أتى بالمنذور على وجهه فلم تلزمه كفارة كما لو أتى به من غير أن يسبقه الاعتكاف
الذي خرج منه وذكر الخرقى مثل هذا قال من نذر أن يصوم شهرا متتابعاً فلم يسمه ففرض في بعضه
فإذا عوفي بنى على ما مضى من صيامه وقضى ما تركه وكفر كفارة يمين وان أحب أن يشهر متتابع
ولا كفارة عليه . وقال أبو الخطاب فيمن ترك الصيام المنذور لعذر فعن احمد فيه رواية أخرى لا
كفارة عليه وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد لان المنذور كالمشروع ابتداء ولو أفطر في رمضان
لعذر لم يلزمه شيء فكذلك المنذور وقال القاضي ان خرج لواجب كجهاد تعين أو شهادة واجبة أو
عملة الوفاة فلا كفارة عليه لانه خروج واجب لحق الله تعالى فلم يجب فيه شيء كالمراة تخرج لحبيها
ونفاسها فيقتضي قوله ان الخروج إذا لم يكن واجباً بل كان مباحاً كخروج من خوف الفتنة ونحوه
يوجب الكفارة لانه خرج لحاجة نفسه خروجاً غير معتاد وظاهر كلام الخرقى وجوب الكفارة
لان النذر كاليمين وعن حلف على فعل شيء فحلفت لزومه الكفارة سواء كان لعذر أو لغيره وسواء
كانت المحالفة واجبة أو لم تكن وفارق صوم رمضان من حيث إن الفطر لا يوجب كفارة سواء كان
لعذر أو لغيره وفارق الحيض فانه يتكرر ويظن وجوده في زمن النذر فيصير كالخروج لحاجة الانسان
(مسئلة) (وان خرج لما له منه بد في المتتابع ازمه استئذانه وان فعله في معين فعليه الكفارة

وفي الاستئذان وجهان)

إذا خرج لما له منه بد عامداً بطل اعتكافه الا أن يشترطه على ما ذكرناه . وان خرج ناسياً
فقال القاضي لا يفسد اعتكافه لانه فعل المنهي عنه ناسياً فلم تفسد به العبادة كالاكل في الصوم
وقال ابن عقيل يفسد لانه ترك الاعتكاف وهو لزوم المسجد والترك يستوي عمده وسهوه كترك
النية في الصوم فان أخرج بعض جسده لم يفسد اعتكافه وان كالعبد لان النبي ﷺ كان يخرج
رأسه من المسجد وهو معتكف إلى عائشة فتمسكه وهي حائض متفق عليه

(فصل) ويبطل اعتكافه بالخروج وان قل وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وقال أبو

يوسف ومحمد لا يبطل حتى يكون أكثر من نصف يوم لان السير معفو عنه لان صفة أتت النبي ﷺ
ولنا أنه تزوره في تكفه فلما خرجت لتقلب خرج معها ليقابلها^(١) ولان السير معفو عنه بدليل ما لو أتى في مشيه

ولنا أنه خروج من معتكفه لغير حاجة فأبطله كما لو أقام أكثر من نصف يوم وأما خروج
النبي ﷺ فيحتمل أنه لم يكن له منه بد لانه كان ليلاً فلم يأمن عليها ويحتمل أنه فعل ذلك ليكون

«١» أي ليردها

إلى منزلها ومطاويعه

انقلب أي عاد ورجع

قال أبو الخطاب ويحتمل أن لا يبطل لان منارة المسجد كالمصلحة به

﴿مسئلة﴾ قال (ومن وطئ فقد أفسد اعتكافه ولا قضاء عليه إلا أن يكون واجبا وجملة ذلك أن الوطء في الاعتكاف محرم بالاجماع والاصل فيه قول الله تعالى (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد تلك حدود الله فلا تقربوها) فان وطئ في الفرج متعمداً أفسد اعتكافه باجماع أهل العلم حكاه ابن المنذر عنهم ولان الوطء إذا حرم في العبادة أفسدها كالحج والصوم وان كان ناسياً فكذلك عند إمامنا وأبي حنيفة ومالك ، وقال الشافعي : لا يفسد اعتكافه لأنها مباشرة

اعتكافه تطوعاً له ترك جميعه فكان له ترك بعضه ولذلك تركه ما أراد نساؤه الاعتكاف معه وأما المشي فيختلف فيه طباع الناس وعليه في تغيير شبهة مشقة ولا كذلك هاهنا فانه لا حاجة به الى الخروج إذا ثبت ذلك فانه ان فعله في متتابع لزمه الاستئناف لانه امكنه الاتيان بالندور على صفته أشبه حالة الابتداء وان فعله في معين لزمه الكفارة لتركه النذر لغير عذر وفي الاستئناف وجهان (أحدهما) يلزمه كالتتابع ولانه كان يلزمه التتابع مع التبعين فان تعذر التبعين لزمه التتابع لا مكانه ومن ضرورته الاستئناف .

(والوجه الثاني) لا يلزمه الاستئناف لان ما مضى منه قد أدى العبادة فيه أداء صحيحاً فلم تبطل بتركها في غيره كما لو أفطر في أثناء شهر رمضان ولان التتابع هاهنا حصل ضرورة التبعين مصرح به فاذا لم يكن بد من الاختلال بإحدهما فبقيا حصل ضرورة أولى ولان وجوب التتابع من حيث الوقت لامن حيث النذر فالخروج في بعضه لا يبطل ما مضى منه كهجوم رمضان إذا أفطر لغير عذر فعلى هذا يقضي ما أفسد فيه حسب ويكفر على كلا الوجهين لاصل الوجهين فيمن نذر صوماً معيناً فأفطر في بعضه فان فيه روايتين كلوجهين الذين ذكرناهما وكذلك الحكم في كل من أفسد اعتكافه باجماع أو غيره فان كان الاعتكاف تطوعاً فلا قضاء عليه لان التطوع لا يلزم بالشروع فيه في غير الحج والعمرة وقد ذكرنا ذلك

(فصل) فان نذر اعتكاف أيام متتابعة بصوم فأفطر يوماً فسد تتابعه ووجب الاستئناف لاختلاله بالاتين بما نذره على صفته والله أعلم .

﴿مسئلة﴾ (وان وطئ المعتكف في الفرج فسد اعتكافه ولا كفارة عليه الا ترك نذره وقال أبو بكر عليه كفارة يمين وقال انقاضي عليه كفارة الظاهر)

الوطء في الاعتكاف محرم بالاجماع والاصل فيه قول الله تعالى (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد تلك حدود الله فلا تقربوها) فان وطئ في الفرج متعمداً أفسد اعتكافه باجماع أهل العلم حكاه ابن المنذر ولان الوطء إذا حرم في العبادة أفسدها كالحج والصوم وان كان ناسياً أفسده أيضاً وهذا قول أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي لا يفسد لأنها مباشرة لا تفسد الصوم فلا تفسد الاعتكاف

لا تفسد الصوم فلم تفسد الاعتكاف كالمباشرة فيما دون الفرج ولنا أن ما حرم في الاعتكاف استوى عمده وسهوه في إفساده كالخروج من المسجد ولا يسلم لها لا تفسد الصوم ولأن المباشرة دون الفرج لا تفسد الاعتكاف الا اذا اقترن بها الانزال، إذ ثبت هذا فلا كفارة بالوطء في ظاهر المذهب وهو ظاهر كلام الخرقى وقول عطاء والنخعي وأهل المدينة ومالك وأهل العراق والثوري وأهل الشام والاوزاعي ونقل حنبل عن أحمد أن عليه كفارة وهو قول الحسن والزهرى واختيار القاضي لانه عبادة يفسدها الوطء بعينه فوجبت الكفارة بالوطء فيها كالنجس وصوم رمضان

ولنا أنها عبادة لا تجب بأصل الشرع فلم تجب بإفسادها كفارة كالنوافل ولأنها عبادة لا يدخل المال في جبرانها فلم تجب الكفارة بإفسادها كالصلاة ولأن وجوب الكفارة إنما يثبت بالشرع ولم يرد الشرع بإيجابها فتبقى على الأصل وما ذكره ينتقض بالصلاة وصوم غير رمضان. والقياس على الحج لا يصح لانه مبين لسائر العبادات ولهذا يمضي في فاسده ويلزم بالشروع فيه ويجب بالوطء فيه بدنة بخلاف غيره ولانه لو وجبت الكفارة ههنا بالقياس عليه للزم أن يكون بدنة لان الحكم في الفرع يثبت على صفة الحكم في الأصل اذ كان القياس إنما هو توسعة مجرى الحكم فيصير النص الوارد في الأصل وارداً في الفرع فيثبت فيه الحكم الثابت في الأصل بعينه وأما القياس على الصوم

كالمباشرة فيما دون الفرج

ولنا أن ما حرم في الاعتكاف استوى عمده وسهوه في إفساده كالخروج من المسجد ولا نسلم أنها لا تفسد الصوم ولأن المباشرة دون الفرج لا تفسد الاعتكاف الا اذا اقترن بها الانزال اذا ثبت هذا فلا تجب الكفارة بالوطء في ظاهر المذهب وهو ظاهر كلام الخرقى وقول عطاء والنخعي وأهل المدينة ومالك وأهل العراق والثوري وأهل الشام والاوزاعي ونقل حنبل عن الامام أحمد أن عليه كفارة وهو قول الحسن والزهرى واختيار القاضي لانها عبادة يفسدها الوطء بعينه فوجبت الكفارة بالوطء فيها كالنجس وصوم رمضان .

ولنا أنها عبادة لا تجب بأصل الشرع فلم تجب بإفسادها كفارة كالنوافل ، ولأنها عبادة لا يدخل المال في جبرانها فلم تجب الكفارة بإفسادها كالصلاة ، ولأن وجوب الكفارة إنما يثبت بالشرع ولم يرد الشرع بإيجابها فيبقى على الأصل ، وما ذكره ينتقض بالصلاة والصوم في غير رمضان والقياس على الحج لا يصح لانه مبين لسائر العبادات . ولهذا يمضي في فاسده ويلزم بالشروع فيه . ويجب بالوطء فيه بدنة بخلاف غيره . ولانه لو وجبت الكفارة ههنا بالقياس عليه لزم أن تكون بدنة لان الحكم في الفرع يثبت على صفة الحكم في الأصل اذ كان القياس إنما هو توسعة مجرى الحكم فيصير النص الوارد في الأصل وارداً في الفرع فيثبت فيه الحكم الثابت في الأصل بعينه ، وأما القياس على الصوم فهو ردال على

فهو دال على نفي الكفارة لان الصوم كله لا يجب بالوطء فيه كفارة سوى رمضان والاعتكاف أشبه بغير رمضان لانه نافلة لا يجب الا بالنذر ثم لا يصح قياسه على رمضان أيضاً لان الوطء فيه إنما أوجب الكفارة لحزمة الزمان ولذلك يجب على كل من لزمه الامساك وإن لم يفسد به صوماً

واختلاف موجب الكفارة فيها فقال القاضي : يجب كفارة الظهار وهو قول الحسن والزهرى ، وظاهر كلام احمد في رواية حنبل فانه روى عن الزهرى أنه قال : من أصاب في اعتكافه فهو كهيئة المظاهر ثم قال عبد الله إذا كان نهراً وجبت عليه الكفارة ، ويحتمل ان أبا عبد الله إنما أوجب عليه الكفارة إذا فعل ذلك في رمضان لأنه اعتبر ذلك في النهار لأجل الصوم ولو كان مجرد الاعتكاف لما اختص الوجوب بالنهار كما لم يختص الفساد به وحكي عن أبي بكر أن عليه كفارة يمين ولم أر هذا عن أبي بكر في كتاب الشافى ولعل أبا بكر إنما أوجب عليه كفارة في موضع تضمن الافساد الاخلال بالنذر فوجبت لمخالفة نذره وهي كفارة يمين فاما في غير ذلك فلا لان الكفارة إنما تجب بنص أو اجماع أو قياس وليس هاهنا نص ولا اجماع ولا قياس فان نظير الاعتكاف الصوم ولا يجب بافساده كفارة إذا كان تطوعاً ولا مندوراً ما لم يتضمن الاخلال بنذره فيجب به كفارة يمين كذلك هذا (فصل) فأما المباشرة دون الفرج فان كانت لغير شهوة فلا بأس بها مثل أن تغسل رأسه أو

نفي الكفارة لان الصوم كله لا يجب بالوطء فيه كفارة سوى رمضان ، والاعتكاف أشبه بغير رمضان لانه نافلة لا يجب إلا بالنذر ثم لا يصح قياسه على رمضان أيضاً لان الوطء فيه إنما أوجب الكفارة لحزمة رمضان . ولذلك تجب على كل من لزمه الامساك وإن لم يفسد به صوماً واختلاف موجب الكفارة فيها ، فقال القاضي تجب كفارة الظهار وهو قول الحسن والزهرى ، وظاهر كلام احمد في رواية حنبل قال أبو عبد الله إذا كان نهراً وجبت عليه الكفارة . قال الشيخ رحمه الله : ويحتمل أن أبا عبد الله إنما أوجب عليه الكفارة إذا فعل ذلك في رمضان لانه اعتبر ذلك في النهار لأجل الصوم . ولو كان مجرد الاعتكاف لما اختص الوجوب بالنهار كما لم يختص الفساد به

وحكي عن أبي بكر أن عليه كفارة يمين (قال شيخنا) ولم أر هذا عن أبي بكر في كتاب الشافى ولعل أبا بكر إنما أوجب عليه الكفارة في موضع تضمن لافساد الاخلال بالنذر فوجب تركه نذره وهي كفارة يمين ، وأما في غير ذلك فلا لان الكفارة إنما تجب بنص أو اجماع أو قياس ، وليس ههنا نص ولا اجماع ولا قياس فان نظير الاعتكاف الصوم ، ولا تجب بافساده كفارة إذا كان تطوعاً ولا مندوراً ما لم يتضمن الاخلال بنذره فتجب به كفارة يمين كذلك ههنا ، فأما إن كان مندوراً فأفسده بالوطء فالحكم فيه كالحكم فيما إذا أفسده بالخروج لمسا له منه بد لانه في معناه ، وقد ذكرنا ما فيه من التفصيل

﴿مسئلة﴾ (وإن باشر فيما دون الفرج فأنزل فسد اعتكافه وإلا فلا)

إذا كانت المباشرة دون الفرج لغير شهوة فلا بأس بها مثل أن تغسل رأسه أو تغليه لما ذكرنا

تفليه أو تناوله شيئاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذني رأسه إلى عائشة وهو معتكف فترجله ، وإن كانت عن شهوة فهي محرمة لقول الله تعالى (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) ولقول عائشة : السنة للمعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها . رواه أبو داود ، ولأنه لا يأمن إفضاءها إلى إفساد الاعتكاف ، وما أفضى إلى الحرام كان حراماً . فإن فعل فأنزل فسد اعتكافه . وإن لم ينزل لم يفسد وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليهِ وقال في الآخر يفسد في الحالين وهو قول مالك لأنها مباشرة محرمة فأفسدت الاعتكاف كما لو أنزل

ولنا أنها مباشرة لا تفسد صوماً ولا حجاً فلم تفسد الاعتكاف كالمباشرة لغير شهوة ، وفارق التي أنزل بها لأنها تفسد الصوم ولا كفارة عليه إلا على رواية حنبل

(فصل) وإن ارتد فسد اعتكافه لقوله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك) ولأنه خرج بالردة عن كونه من أهل الاعتكاف ، وإن شرب ما أسكره فسد اعتكافه لخروجه عن كونه من أهل المسجد . (فصل) وكل موضع فسد اعتكافه فإن كان تطوعاً فلا قضاء عليه لأن التطوع لا يلزم بالشروع فيه في غير الحج والعمرة ، وإن كان نذراً نظرتنا فإن كان نذر أياماً متتابعة فسد ماضى من اعتكافه واستأنف لأن التتابع وصف في الاعتكاف وقد أمكنه الوفاء به فلهزمه . وإن كان نذر أياماً معينة كالعشر الأواخر من شهر رمضان ففيه وجهان (أحدهما) يبطل ماضى ويستأنفه لأنه نذر اعتكافاً متتابعاً فيبطل بالخروج منه كما لو قيده بالتتابع بلفظه (والثاني) لا يبطل لأن ماضى منه قد أدى العبادة فيه أداءً صحيحاً فلم يبطل بتركها في غيره كما لو أفطر في أثناء شهر رمضان والتتابع هنا حصل ضرورة التعيين ، والتعيين مصرح به . وإذا لم يكن بد من الإخلال بأحدهما ففيما حصل ضرورة أولى . ولأن وجوب التتابع من حيث الوقت لا من حيث النذر فالخروج في بعضه لا يبطل ماضى منه كصوم رمضان إذا أفطر فيه ، فعلى هذا يقضي ما أفسد فيه فحسب . وعليه الكفارة على الوجهين جميعاً لأنه

من حديث عائشة . وإن كانت لشهوة فهي محرمة لقوله تعالى (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) ولقول عائشة رضي الله عنها : السنة للمعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، رواه أبو داود . ولأنه لا يأمن إفضاءها إلى إفساد الاعتكاف وما أفضى إلى الحرام حرام . فإن فعل فأنزل فسد اعتكافه وإن لم ينزل لم يفسد ، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليهِ . وقال في الآخر يفسد في الحالين وهو قول مالك لأنها مباشرة محرمة فأفسدت الاعتكاف كما لو أنزل

ولنا أنها مباشرة لا تفسد صوماً ولا حجاً فلم تفسد الاعتكاف كالمباشرة لغير شهوة وفارق التي أنزل بها لأنها تفسد الصوم ولا كفارة عليه إلا على رواية حنبل

(فصل) وإن ارتد فسد اعتكافه لقول الله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك) ولأنه خرج

تارك لبعض ما نذر ، وأصل الوجيبين فيمن نذر صوما معيناً فأفطر في بعضه فإن فيه روايتين كالذهبين اللذين ذكرناهما

(فصل) إذا نذرا اعتكاف أيام متتابعة بصوم فأفطروا أفسد تتابعه ووجب استئناف الاعتكاف لاخلاله بالأتين بما نذر على صفته

﴿مسئلة﴾ قال (وإذا وقعت فتنة خاف منها ترك اعتكافه فإذا أمن بنى على ماضى إذا كان نذر أياماً معلومة وقضى ما ترك وكفر كفارة يمين وكذلك في النفي إذا احتيج إليه وجملته أنه إذا وقعت فتنة خاف منها على نفسه أن تعذر في المسجد أو على ماله نهياً أو حريقاً فله ترك الاعتكاف والخروج لأن هذا مما أباح الله تعالى لاجله ترك الواجب بأصل الشرع وهو الجمعة والجماعة فأولى أن يباح لاجله ترك ما أوجبه على نفسه وكذلك إن تعذر عليه المقام في المسجد لمرض لا يمكنه المقام معه فيه كاتقيام المنذور أو سلس البول أو الاغماء أو لا يمكنه المقام إلا بمشقة شديدة مثل أن يحتاج إلى خدمة وفراش فله الخروج وإن كان المرض خفيفاً كالصداع ووجع الضرس^(١) ونحوه فليس له الخروج فإن خرج بطل اعتكافه وله الخروج إلى ما يتعين عليه من الواجب مثل الخروج في النفي إذا عم أو حضر عدو يخافون كلبه واحتيج إلى خروج المعتكف لزمه الخروج لأنه واجب متعين فلزم الخروج إليه للخروج إلى الجمعة وإذا خرج ثم زال عذره نظرنا فإن كان تطوعاً فهو بخير إن شاء رجع إلى معتكفه وإن شاء لم يرجع وإن كلف واجبار رجع إلى معتكفه فبنى على ماضى من اعتكافه ثم لا يخلو النذر من ثلاثة أحوال

«١» فيه إن من الصداع ووجع الضرس ما لا يطاق أحماله ولا يمكن المقام معه

(أحدها) أن يكون نذر اعتكافاً في أيام غير متتابعة ولا معينة فهذا لا يلزمه قضاء بل يتم ما بقي عليه لكنه يتبدى اليوم الذي خرج فيه من أوله ليكون متتابعاً ولا كفارة عليه لأنه أتى بما نذر على وجهه فلا يلزمه كفارة كما لو لم يخرج

(الثاني) نذر أياماً معينة كشهر رمضان فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين بمنزلة ترك المنذور في وقته ويحتمل أن لا يلزمه كفارة على ما سنده إن شاء الله

(الثالث) نذر أياماً متتابعة فهو بخير بين البناء والقضاء والتكفير وبين الابتداء ولا كفارة عليه لأنه يأتي بالمنذور على وجهه فلم يلزمه كفارة كما لو أتى به من غير أن يسبقه الاعتكاف الذي قطعه وذكر الحرقى مثل هذا في الصيام فقال ومن نذر أن يصوم شهراً متتابعاً ولم يسمه فرض في بعضه فإذا عوفي بنى على ماضى من صيامه وقضى ما ترك وكفر كفارة يمين وإن أحب أتى بشهر متتابع ولا كفارة عليه وقال أبو الخطاب فيمن ترك الصيام المنذور لعذر فعن أحمد فيه رواية أخرى أنه

بالردة عن كونه من أهل الاعتكاف وإن شرب ما أسكره فسد اعتكافه بخروجه عن كونه من أهل

لا كفارة عليه وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد لان المنذور كالشروع ابتداء ولو أفطر في رمضان لعذر لم يلزمه شيء، فكذلك المنذور وقال القاضي ان خرج لواجب كجهاد تعين أو أداء شهادة واجبة فلا كفارة عليه لانه خروج واجب لحق الله تعالى فلم يجب به شيء كالمرأة تخرج لحيضها أو نفاسها وحمل كلام الخرقى على أنه يبنى على ماضى دون إيجاب الكفارة وظاهر كلام الخرقى أن عليه الكفارة لان النذر كاليمين ومن حلف على فعل شيء فحنث لزمته الكفارة سواء كان لعذر أو غيره وسواء كانت المخالفة واجبة أو لم تكن ويفارق صوم رمضان فان الإخلال به والفطر فيه لغير عذر لا بوجوب الكفارة ويفارق الحيض فانه يتكرر ويظن وجوده في زمن النذر فيصير كالخروج لحاجة الانسان وكالمستثنى بلفظه

﴿مسئلة﴾ (قال والمعتكف لا يتجر ولا يتكسب بالصنعة)

وجملته أن المعتكف لا يجوز له أن يبيع ولا يشتري الا مالا بد له منه قال حنبل سمعت أبا عبد الله يقول المعتكف لا يبيع ولا يشتري الا مالا بد له منه طعام أو نحو ذلك فاما التجارة والاخذ والعطاء فلا يجوز شيء من ذلك وقال الشافعي لا بأس أن يبيع ويشتري ويخيط ويتحدث ما لم يكن مأثماً

المسجد ، ومتى أفسد اعتكافه فلا كفارة عليه إلا أن يكون واجباً وقد ذكرناه

﴿مسئلة﴾ (ويستحب للمعتكف التشاغل بفعل القربة واجتناب مالا يعنيه)

يستحب للمعتكف التشاغل بالصلاة وقراءة القرآن وذكر الله تعالى ونحو ذلك من الطاعات المحضه ويجتنب مالا يعنيه من الاقوال والافعال لان من كثر كلامه كثر سقطه ، وفي الحديث «من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه» ويجتنب الجدال والمراء والسباب والفحش فان ذلك مكروه في غير الاعتكاف ففيه أولى ولا يبطل الاعتكاف بشيء من ذلك لانه لما لم يبطل بمباح الكلام لم يبطل بمحظوراته وعكسه الوطء ولا بأس بالكلام بمحادثته ومحادثه غيره فان صفية زوج النبي ﷺ قالت كان رسول الله ﷺ معتكفاً فأتيته لازوره ليلا فحدثته ثم قت فاقبلت فقام معي ليقلبنى^(١) وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد فمر رجلان من الانصار فلما رأيا النبي ﷺ أسرعاً فقال النبي ﷺ «على رسولكم ما فيها صفية بنت حيي» فقالا سبحان الله يارسول الله قال ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم واني خشيت أن يقذف في قلوبكما شرّاً» أو قال «شيئاً» متفق عليه وقال علي رضي الله عنه أيما رجل معتكف فلا يساب ولا يرفث في الحديث ويأمر أهله بالحاجة أي وهو يمشي ولا يجالس عندهم رواه الامام أحمد

«١» أي يرجعني

الى المنزل كما تقدم

(فصل) ويجتنب المعتكف البيع والشراء الا مالا بد له منه قال حنبل سمعت أبا عبد الله يقول المعتكف لا يبيع ولا يشتري الا مالا بد له منه طعام أو نحو ذلك فاما التجارة والاخذ والعطاء فلا يجوز وقال الشافعي لا بأس أن يبيع ويشتري ويخيط ويتحدث ما لم يكن مأثماً

ولنا ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن البيع والشراء في المسجد رواه الترمذي وقال حديث حسن ورأى عمران القصير رجلاً يبيع في المسجد فقال يا هذا ان هذا سوق الآخرة فان أردت البيع فاخرج إلى سوق الدنيا . وإذا منع من البيع والشراء في غير حال الاعتكاف ففيه أولى فأما الصنعة فظاهر كلام الحزقي أنه لا يجوز منها ما يكتسب به لأنه بمنزلة التجارة بالبيع والشراء ويجوز ما يعمله لنفسه كخياطة قميصه ونحوه وقد روى المروزي قال سألت أبا عبد الله عن المعتكف: ترى له أن يخط؟ قال لا ينبغي له أن يعتكف إذا كان يريد أن يفعل وقال القاضي لا تجوز الخياطة في المسجد سواء كان محتاجاً إليها أو لم يكن قل أو أكثر لان ذلك معيشة أو تشغل عن الاعتكاف فأشبه البيع والشراء فيه والاولى أن يباح له ما يحتاج اليه من ذلك إذا كان يسيراً مثل أن ينشق قميصه فيخيطه أو ينحل شيء يحتاج إلى ربط فيربطه لان هذا يسير تدعو الحاجة اليه فجرى مجرى لبس قميصه وعمامته وخلعها

(فصل) يستحب للمعتكف التشاغل بالصلاة وتلاوة القرآن وذكر الله تعالى ونحو ذلك من الطاعات المحضه ويجتنب مالا يعنيه من الاقوال والافعال ولا يكثر الكلام لان من كثر كلامه كثر سقطه وفي الحديث «من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه» ويجتنب الجدال والمراء والسباب والفحش فان ذلك مكروه في غير الاعتكاف ففيه أولى ولا يبطل الاعتكاف بشيء من ذلك لانه لما لم يبطل بمباح الكلام لم يبطل بمحظوره وعكسه الوطء ولا بأس بالكلام لحاجته ومحادثة غيره فان صفة زوج النبي ﷺ قالت كان رسول الله ﷺ معتكفاً فأتته أزوره ليلاً فحدثته ثم قت فانقلبت فقام معي ليقلبنى وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد فمر رجلان من الانصار فلما رأيا النبي ﷺ أسرعا فقال النبي ﷺ «على رسلكما انها صفة بنت حيي» فقالا سبحان الله يا رسول الله فقال «ان الشيطان

ولنا ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن البيع والشراء في المسجد رواه الترمذي وقال حديث حسن ورأى عمر ان القصير رجلاً يبيع في المسجد فقال يا هذا ان هذا سوق الآخرة فان أردت البيع فاخرج الى سوق الدنيا وإذا منع من البيع والشراء في غير حال الاعتكاف ففيه أولى فأما الصنعة فظاهر كلام الحزقي أنه لا يجوز منها ما يكتسب به ولأنه بمنزلة البيع والشراء ويجوز ما يعمله لنفسه كخياطة قميصه ونحوه وقد روى المروزي قال سألت أبا عبد الله عن المعتكف ترى له أن يخط؟ قال لا ينبغي له أن يعتكف إذا كان يريد أن يفعل ، وقال القاضي لا تجوز الخياطة في المسجد سواء كان محتاجاً إليها أو لم يكن لان ذلك معيشة وتشغل عن الاعتكاف فأشبه البيع والشراء فيه قال شيخنا : والاولى أن يباح له ما يحتاج اليه من ذلك إذا كان يسيراً مثل ان ينشق قميصه فيخيطه أو ينحل شيء يحتاج إلى ربطه فيربطه لان هذا يسير تدعو الحاجة اليه فجرى مجرى لبس قميصه وعمامته

يجري من الانسان مجرى الدم ■ واني خشيت أن يقذف في قلوبكم اشرا» أوقال «شيتا» متفق عليه وقال علي رضي الله عنه أيما رجل اعتكف فلا يساب ولا يرفث في الحديث ويأمر أهله بالحاجة أي وهو يمشي ولا يجلس عندهم رواه الامام احمد

(فصل) فأما إقراء القرآن وتدريس العلم ودرسه ومناظرة الفقهاء ومجالستهم وكتابة الحديث ونحو ذلك مما يتعدى نفعه فأكثر أصحابنا على أنه لا يستحب وهو ظاهر كلام أحمد، وقال أبو الحسن الأمدي في استحباب ذلك روايتان، واختار أبو الخطاب أنه مستحب إذا قصد به طاعة الله تعالى لا المباهاة وهذا مذهب الشافعي لأن ذلك أفضل العبادات ونفعه يتعدى فكان أولى من تركه كالصلاة واحتج أصحابنا بأن النبي ﷺ كان يعتكف فلم ينقل عنه الاشتغال بغير العبادات المختصة به، ولأن الاعتكاف عبادة من شرطها المسجد فلم يستحب فيها ذلك كالطواف وما ذكره يبطل بعبادة المرضى وشهود الجنائز فعلى هذا القول فعليه لهذه الأفعال أفضل من الاعتكاف، قال المروزي: قلت لأبي عبد الله أن رجلا يقري في المسجد وهو يريد أن يعتكف وأهله أن يحتج في كل يوم فقال إذا فعل هذا كان لنفسه وإذا قعد في المسجد كان له وغيره يقري، أحب اليّ، ومثل أيما أحب اليك: الاعتكاف أو الخروج إلى عبادان؟ قال ليس يعدل الجهاد عندي شيء، يعني أن الخروج إلى عبادان أفضل من الاعتكاف^(١)

« ١ » عبادان

بلد معروف والظاهر

أنه كان في زمنهم

محل مرابطة

(فصل) وليس من شريعة الاسلام الصمت عن الكلام وظاهر الاخبار تحريمه ■ قال قيس بن مسلم دخل أبو بكر الصديق رضي الله عنه على امرأة من أحس يقال لها زينب فرآها لا تتكلم فقال ما لها لا تتكلم؟ قالوا حجت مصمتة ■ فقال لها تكلمي فإن هذا لا يحل ■ هذا من أعمال الجاهلية فتكلمت رواه البخاري . وروى أبو داود بإسناده عن علي رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله ﷺ أنه قال «لا صمات يوم إلى الليل» وروي عن النبي ﷺ أنه نهى عن صوم الصمت فإن نذر ذلك في اعتكافه أو غيره لم يلزمه الوفاء به وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ولا نعلم فيه مخالفاً لما روى ابن عباس قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو اسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي ﷺ «مره فليتكلم وليستظل

(فصل) وليس الصمت من شريعة الاسلام وظاهر الاخبار تحريمه . قال قيس بن مسلم دخل أبو بكر رضي الله عنه على امرأة من أحس يقال لها زينب فرآها لا تتكلم فقال ما لها لا تتكلم؟ قالوا حجب مصمتة، فقال لها تكلمي هذا لا يحل هذا من عمل الجاهلية فتكلمت . رواه البخاري، وروى أبو داود بإسناده عن علي رضي الله عنه قال: حفظت عن رسول الله ﷺ أنه قال «لا صمات يوم إلى الليل» وروي عن النبي ﷺ أنه نهى عن صوم الصمت، فإن نذر ذلك لم يلزمه الوفاء به، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ولا نعلم فيه مخالفاً لما روى ابن عباس قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو اسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد، ولا

١٥٠ لا يجعل القرآن بدلا من الكلام والخلاف في اقراءه المعتكف كالعلم (المعنى والشرح الكبير)

وليتم صومه » رواه البخاري . ولانه نذر فعل منهي عنه فلم يلزمه كنذر المباشرة في المسجد وان أراد فعله لم يكن له ذلك سواء نذره أو لم ينذره » وقال أبو ثور وابن المنذر له فعنه اذا كان أسلم ولنا النهي عنه وظاهره التحريم والامر بالكلام ومقتضاه الوجوب ، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ان هذا لا يحل هذا من عمل الجاهلية وهذا صريح ولم يخالفه أحد من الصحابة فيما علمناه ، واتباع ذلك أولى

(فصل) ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلا من الكلام لانه استعمال له في غير ما هو له فأشبه استعمال المصحف في التوسد ونحوه ، وقد جاء « لا تناظروا بكتاب الله » قيل معناه لا تتكلم به عند الشيء ، تراه كأن ترى رجلا قد جاء في وقته فتقول (وجئت على قدر ياموسى) أو نحوه ذكر أبو عبيد نحو هذا المعنى

يستظل ، ولا يتكلم ويصوم » فقال النبي ﷺ « مره فليتكلم » وليستظل وليتم صومه » رواه البخاري ، ولانه نذر فعل منهي عنه فلم يلزمه كنذر المباشرة في المسجد ، وإن أراد فعله لم يكن له ذلك سواء نذره أو لم ينذره » وقال أبو ثور وابن المنذر له فعنه اذا كان أسلم ولنا النهي عنه وظاهره التحريم والامر بالكلام ومقتضاه الوجوب ، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه إن هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية » وهذا صريح ولم يخالفه أحد من الصحابة فيما علمناه واتباع ذلك أولى

(فصل) ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلا من الكلام لانه استعمال له في غير ما هو له أشبه استعمال المصحف في التوسد ونحوه وقد جاء « لا تناظروا بكتاب الله » قيل معناه لا تتكلم به عند الشيء ، تراه كأن ترى رجلا قد جاء في وقته فيقول (وجئت على قدر ياموسى) ونحوه ذكر أبو عبيد نحو هذا المعنى ﴿ مسألة ﴾ (ولا يستحب له اقراء القرآن والعلم والمناظرة فيه إلا عند الخطاب اذا قصد به الطاعة) أكثر أصحابنا لا يستحبون المعتكف اقراء القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ومجالستهم وكتابة الحديث ونحو ذلك مما يتعدى نفعه وهو ظاهر كلام أحمد . وقال أبو الحسن الآمدي في استحباب ذلك روايتان ، واختار أبو الخطاب أنه مستحب اذا قصد به طاعة الله تعالى لا المباهاة وهذا مذهب الشافعي لان ذلك أفضل العبادات ونفعه يتعدى فكان أولى من تركه كالصلاة واحتج أصحابنا بأن النبي ﷺ كان يعتكف فلم ينقل عنه الاشتغال بغير العبادات المختصة به ، ولان الاعتكاف عبادة من شرطها المسجد فلم يستحب فيها ذلك كالطواف وما ذكروه يبطل بعبادة المرضى وشهود الجنازة فعلى هذا القول فعله هذه الافعال أفضل من الاعتكاف قال المروذي قلت لابي عبد الله ان رجلا يقري في المسجد وهو يريد أن يعتكف واهله أن يختم في كل يوم فقال اذا فعل هذا كان لنفسه واذا قعد في المسجد كان له ولغيره يقري ، أحب الي وسئل أيما أحب اليك الاعتكاف أو الخروج الى عبادان فقال ليس يعدل الجهاد عندي شيء . يعني أن الخروج الى عبادان أفضل من الاعتكاف

﴿مسئلة﴾ قال (ولا بأس أن يتزوج في المسجد ويشهد النكاح)

وانما كان كذلك لان الاعتكاف عبادة لا تحرم الطيب فلم تحرم النكاح كالصوم ولان النكاح طاعة وحضوره قرينة ومدته لا تتناول فيه شاغل به عن الاعتكاف فلم يكره فيه كتشميت العاطس ورد السلام (فصل) ولا بأس أن يتنظف بأنواع التنظف لان النبي ﷺ كان يرجل رأسه وهو معتكف وله أن يتطيب ويلبس الرفيع من الثياب وليس ذلك بمستحب ، قال أحمد لا يعجبني أن يتطيب وذلك لان الاعتكاف عبادة تختص مكانا فكان ترك الطيب فيها مشروعا كاللحج ، وليس ذلك بمحرم لانه لا يحرم اللباس ولا النكاح فأشبه الصوم

(فصل) ولا بأس أن يأكل المعتكف في المسجد ويضع سفرة يسقط عليها ما يقع منه كيلا يلوث المسجد ويفسل يده في الطست ليفرغ خارج المسجد ولا يجوز أن يخرج لغسل يده لان من ذلك بدأ وهل يكره تجديد الطهارة في المسجد ؟ فيه روايتان (إحداهما) لا يكره لان أبا العالية قال حدثني من كان يخدم النبي ﷺ قال أما ما حفظت لكم منه أنه كان يتوضأ في المسجد ، وعن ابن عمر أنه قال : كان يتوضأ في المسجد الحرام على عهد رسول الله ﷺ الرجال والنساء ، وعن ابن سيرين قال : كان أبو بكر وعمر والخلفاء يتوضئون في المسجد ، وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وابن جريج (والاخرى) يكره لانه لا يسلم من أن يبصق في المسجد أو يته خط والبصاق في المسجد خطيئة وييل

(فصل) ولا بأس أن يتزوج المعتكف ويشهد النكاح في المسجد لانه عبادة لا تحرم الطيب فلا تحرم النكاح كالصوم ولأن النكاح طاعة وحضوره قرينة ومدته لا تتناول فلم يكره كتشميت العاطس ورد السلام (فصل) ولا بأس أن يتنظف بأنواع التنظف لان النبي ﷺ كان يرجل رأسه وهو معتكف وله أن يتطيب ويلبس الرفيع من الثياب وليس ذلك بمستحب قال الامام احمد لا يعجبني أن يتطيب وذلك لان الاعتكاف عبادة تختص مكانا فكان ترك الطيب فيها مشروعا كاللحج وليس ذلك بمحرم لانه لا يحرم اللباس ولا النكاح أشبه الصوم

(فصل) ولا بأس أن يأكل المعتكف في المسجد ويضع سفرة يسقط عليها ما يقع منه كيلا يتلوث المسجد ويفسل يده في الطست ليفرغ خارج المسجد ولا يجوز أن يخرج لغسل يده لان من ذلك بدأ وهل يكره تجديد الطهارة في المسجد ؟ فيه روايتان

(إحداهما) لا يكره لان أبا العالية قال حدثني من كان يخدم النبي ﷺ قال أما ما حفظت لكم منه أنه كان يتوضأ في المسجد ، وعن ابن عمر أنه كان يتوضأ في المسجد الحرام على عهد رسول الله ﷺ الرجال والنساء ، وعن ابن سيرين قال كان أبو بكر وعمر والخلفاء رضي الله عنهم يتوضئون في المسجد ، وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وابن جريج

(والثانية) يكره لانه لا يسلم من أن يبصق في المسجد أو يته خط والبصاق في المسجد خطيئة ولانه

من المسجد مكاناً يمنع المصلين من الصلاة فيه ، وإن خرج من المسجد للوضوء ، وكان تجديداً بطل لانه خروج لما له منه بد وإن كان وضوؤه من حدث لم يبطل لان الحاجة داعية اليه سواء كان في وقت الصلاة أو قبلها لانه لا بد من الوضوء للحدث وإنما يتقدم عن وقت الحاجة اليه لمصلحة وهو كونه على وضوء وربما يحتاج إلى صلاة النافلة به

(فصل) إذا أراد أن يبول في المسجد في طست لم يبيح له ذلك لان المساجد لم تبين لهذا وهو مما يقيح ويفحش ويستغنى به فوجب صيانة المسجد عنه كما لو أراد أن يبول في أرضه ثم يغسله ، وإن أراد الفصد أو الحجامة فيه فكذلك ذكره القاضي لانه اراقة نجاسة في المسجد فأشبهه البول فيه ، وإن دعت اليه حاجة كبيرة خرج من المسجد ففعله وإن استغنى عنه لم يكن له الخروج اليه كالمرض الذي يمكن احتماله ، وقال ابن عقيل يحتمل أن يجوز الفصد في المسجد في طست بدليل ان المستحاضة يجوز لها الاعتكاف ويكون تحتها شيء يقع فيه الدم ، قالت عائشة اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت ترى الحرة والصفرة وربما وضعت الطست تحتها وهي تصلي رواه البخاري . والفرق بينهما ان المستحاضة لا يمكنها التحرز من ذلك إلا بترك الاعتكاف بخلاف الفصد

﴿مسئلة﴾ قال (والتوفى عنها زوجها وهي معتكفة تخرج لقضاء العدة وتفعل كما فعل الذي خرج لفتنة)

وجملته ان المعتكفة إذا توفى زوجها لزمها الخروج لقضاء العدة ، وبهذا قال الشافعي ، وقال ربيعة ومالك وابن المنذر تمضي في اعتكافها حتى تفرغ منه ثم ترجع إلى بيت زوجها فتعتد فيه لان الاعتكاف المنذور واجب والاعتداد في البيت واجب فقد تعارض واجبان فيقدم أسبقهما ولنا ان الاعتداد في بيت زوجها واجب فلزمها الخروج اليه كالجمعة في حق الرجل ودليلهم ينقض بالخروج إلى الجمعة وسائر الواجبات وظاهر كلام الحنفي انها كالذي خرج لفتنة وانها تبني وتقضي وتكفر ، وقال القاضي لا كفارة عليها لان خروجها واجب وقد مضى القول فيه

(فصل) وليس للزوجة أن تعتكف إلا باذن زوجها ولا للمملوك أن يعتكف إلا باذن سيده لان منافعهما مملوكة لغيرهما الاعتكاف يفوتها ويمنع استيفاءها وليس بواجب عليهما بالشرع فكان

يبول من المسجد مكاناً يمنع المصلين من الصلاة فيه وإن خرج من المسجد للوضوء ، وكان تجديداً بطل لانه خروج لما له منه بد وإن كان وضوؤه من حدث لم يبطل لان الحاجة داعية اليه سواء كان في وقت الصلاة أو قبلها لانه لا بد من الوضوء للحدث وإنما يتقدم عن وقت الحاجة اليه لمصلحة وهو كونه على وضوء وربما يحتاج إلى صلاة النافلة

(فصل) إذا أراد أن يبول في المسجد في طست لم يبيح له ذلك لان المساجد لم تبين لهذا وهو

لها المنع منه ، وأم الولد والمدير كالتقن في هذا لأن الملك باق فيهما فإن أذن السيد والزوج لهما ثم أراد إخراجهما منه بعد شروعهما فيه فلهما ذلك في التطوع وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة في العبد كقولنا وفي الزوجة ليس لزوجها إخراجها لأنها تملك بالتملك فالأذن أسقط حقه من منافعتها وأذن لها في استيفائها فلم يكن له الرجوع فيها كما لو أذن لها في الحج فأحرمت به بخلاف العبد فإنه لا يملك بالتملك وقال مالك ليس له تحليلهما لأنهما عقدا على أنفسهما تملك منافعهما كأنهما ملكاها لحق الله تعالى فلم يجوز الرجوع فيها كما لو أحرما بالحج باذنهما

ولنا أنهما المنع منه ابتداء فكان لهما المنع منه دواما كالعمارية ويخالف الحج لأنه يلزم بالشروع فيه بخلاف الاعتكاف على مامضى من الخلاف فيه فإن كان ما أذنا فيه مندورا لم يكن لهما تحليلهما منه لأنه يتعين بالشروع فيه ويجب إتمامه فيصير كالحج إذا أحرما به . فأما أن نذرا الاعتكاف فأراد السيد والزوج منعهما الدخول فيه نظرت فإن كان النذر باذنهما وكان معينا لم يملكها منعها منه لأنه وجب باذنهما ، وإن كان بغير إذنهما فلهما منعهما منه لأن نذرهما تضمن تفويت حق غيرهما بغير إذنه فكان لصاحب الحق المنع منه ، وإن كان النذر المأذون فيه غير معين فهل لهما منعها ؟ على وجهين (أحدهما) لهما ذلك منعهما لأن حقهما ثابت في كل زمن فكان تعيين زمن سقوطه اليهما كالدين (والثاني) ليس لهما ذلك لأنه وجب التزيم باذنهما فأشبهه المعين ، وأما المعتق بعضه فإن كان بينه وبين سيده مهايأة فله أن يعتكف في يومه بغير إذن سيده لأن منافعه غير مملوكة لسيده في هذا اليوم ، وحكمه في يوم سيده حكم التقن ، فإن لم يكن بينهما مهايأة فلسيده منعه لأن له ملكا في منافعه في كل وقت (فصل) وأما المذنب فليس لسيده منعه من واجب ولا تطوع لأنه لا يستحق منافعه وليس له إجباره على الكسب وإنما له دين في ذمته فهو كالحر المدين

﴿ مسألة ﴾ قال (وإذا حاضت المرأة خرجت من المسجد وضربت خباء في الرحبة)

أما خروجها من المسجد فلا خلاف فيه لأن الحيض حدث يمنع اللبس في المسجد فهو كالجنبنة وآكد منه وقد قال النبي ﷺ « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » رواه أبو داود وإذا ثبت هذا فإن المسجد إن لم يكن له رحبة رجعت إلى بيتها فإذا طهرت رجعت فأتمت اعتكافها وقضت ما فاتها ولا كفارة عليها نص عليه أحمد لأنه خروج معتاد واجب أشبه الخروج للجمعة أو لما لا بد منه وإن كانت له رحبة خارجة من المسجد يمكن أن تضرب فيها خباءها فقال الحنفي تضرب خباءها فيها مدة حيضها وهو قول أبي قلابة وقال النخعي تضرب فسطاطها في دارها فإذا طهرت قضت تلك الأيام وإن دخلت بيتا أو سقفا استأنفت وقال الزهري وعمرو بن دينار وربيعة ومالك والشافعي

مما يقبح ويفحش ويستخف به فوجب صيانة المسجد عنه كما لو أراد أن يبول في أرضه ثم يغسله، وإن

١٥٤ أقسام الخروج المباح في الاعتكاف الواجب وأول الشهر لناذره (المغفر والشرح الكبير)

ترجع إلى منزلها فإذا طهرت فلترجع لانه وجب عليها الخروج من المسجد فلم يلزمها الإقامة في رحبته كالخارجة لعدة أو خوف فتنة

ووجه قول الحرقي ما روى المقدم بن شرح عن عائشة قالت : كن معتكفات إذا حضن أمر رسول الله ﷺ باخراجهن من المسجد وأن يضربن الاخبية في رحبة المسجد حتى يطهرن . رواه أبو حفص بإسناده وفارق المعتدة فان خروجها لتقيم في بيتها وتعقد فيه ولا يحصل ذلك مع السكون في الرحبة وكذلك الخائفة من الفتنة خروجها لتسلم من الفتنة فلا تقيم في موضع لا تحصل السلامة بالإقامة فيه والظاهر ان اقامتها في الرحبة مستحب وليس بواجب وان لم تقيم في الرحبة ورجعت الى منزلها أو غيره فلا شيء عليها لانها خرجت باذن الشرع ومتى طهرت رجعت الى المسجد فقضت وبنت ولا كفارة عليها لا نعلم فيه خلافا لانه خروج لعذر معتاد أشبه الخروج لقضاء الحاجة وقول ابراهيم يحكم لا دليل عليه

(فصل) فأما الاستحاضة فلا تمنع الاعتكاف لانها لا تمنع الصلاة ولا الطواف وقد قالت عائشة : اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت ترى الحرة والصفرة وربما وضعتا الطست تحتها وهي تصني أخرجه البخاري. اذا ثبت هذا فانها تتحفظ وتتلجم لئلا تلوث المسجد فان لم يمكن صيانتها منها خرجت من المسجد لانه عذر وخروج لحفظ المسجد من نجاستها فاشبه الخروج لقضاء حاجة الانسان

(فصل) الخروج المباح في الاعتكاف الواجب ينقسم أربعة أقسام (احدها) ما لا يوجب قضاء ولا كفارة وهو الخروج لحاجة الانسان وشبهه مما لا بد منه (والثاني) ما يوجب قضاء بلا كفارة وهو الخروج للحيض (الثالث) ما يوجب قضاء وكفارة وهو الخروج لفتنة وشبهه مما يخرج لحاجة نفسه (الرابع) ما يوجب قضاء وفي الكفارة وجهان وهو الخروج الواجب للخروج في النفي أو العدة ففي قول القاضي لا كفارة عليه لانه واجب لحق الله تعالى أشبه الخروج للحيض وظاهر كلام الحرقي وجوبها لانه خروج غير معتاد فأوجب الكفارة للخروج لفتنة

(مسألة) (قال ومن نذر أن يعتكف شهرا بعينه دخل المسجد قبل غروب الشمس)

وهذا قول مالك والشافعي وحكي ابن أبي موسى عن احمد رواية أخرى أنه يدخل معتكفه قبل طلوع الفجر من أوله وهو قول الليث زفر لان النبي ﷺ كان إذا أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه متفق عليه ولان الله تعالى قال (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ولا يلزم الصوم إلا من قبل طلوع الفجر ولان الصوم شرط في الاعتكاف فلم يجز ابتداءه قبل شرطه

أراد الفصد والحجامة فيه فكذلك ذكره القاضي لانه اراقة نجاسة في المسجد فأشبه البول فيه ، وإن

ولنا أنه نذر الشهر وأوله غروب الشمس ولهذا تحل الديون المعلقة به ويقع الطلاق والعتاق المعلقان به ووجب أن يدخل قبل الغروب ليستوفي جميع الشهر فإنه لا يمكن إلا بذلك ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما سلك جزء من الليل مع النهار في الصوم^(١) وأما الصوم فإن محله النهار فلا يدخل فيه شيء من الليل في أثانته ولا ابتدائه إلا ما حصل ضرورة بخلاف الاعتكاف وأما الحديث فقال ابن عبد البر لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به على أن الخبر إنما هو في التطوع فمتى شاء دخل وفي مسئلتنا نذر شهراً فيلزمه اعتكاف شهر كامل ولا يحصل إلا أن يدخل فيه قبل غروب الشمس من أوله ويخرج بعد غروبها من آخره فأشبه ما لو نذر اعتكاف يوم فإنه يلزمه الدخول فيه قبل طلوع فجره ويخرج بعد غروب شمس

(فصل) وإن أحب اعتكاف العشر الاواخر من رمضان تطوعاً ففيه روايتان

(أحدهما) يدخل قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين لما روي عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الاواسط من رمضان حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه قال «من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر» متفق عليه ولأن العشر بغير هاء عدد الليالي فإنها عدد المؤنث قال الله تعالى (وليل عشر) وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين

(والرواية الثانية) يدخل بعد صلاة الصبح قال حنبل قال أحمد أحب إلي أن يدخل قبل الليل ولكن حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه وبهذا قال الاوزاعي واسحاق ووجه ما روت عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ كن إذا صلى الصبح دخل معتكفه متفق عليه وإن نذر اعتكاف العشر ففي وقت دخوله الروايتان جميعاً

(فصل) ومن اعتكف العشر الاواخر من رمضان استحب أن يبيت ليلة العيد في معتكفه نص عليه أحمد وروي عن النخعي وإبي مجلز وأبي بكر بن عبد الرحمن والمطلب بن حنطب وأبي قلابة أنهم كانوا يستحبون ذلك وروى الأثرم بإسناده عن أيوب عن أبي قلابة أنه كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ثم يغدو كما هو إلى العيد وكان يعني في اعتكافه لا يلقى له حصير ولا مصلى يجلس عليه كان يجلس كأنه بعض القوم قال فأتيت في يوم الفطر فإذا في حجره جويرية مزينة ماظنتها إلا بعض بناته فإذا هي أمة له فأعتقها وغدا كما هو إلى العيد. وقال إبراهيم كانوا يحبون لمن اعتكف العشر الاواخر من رمضان أن يبيت ليلة الفطر في المسجد ثم يغدو إلى المصلى من المسجد

(فصل) وإذا نذر اعتكاف شهر لزمه شهر بالالهة أو ثلاثون يوماً وهل يلزمه التتابع على وجهين بناء على الروايتين في نذر الصوم

دعت إليه حاجة كبيرة خرج من المسجد ففعله « وإن استغنى له الخروج إليه كالارض الذي يمكن احتماله وقال

(أحدهما) لا يلزمه وهو مذهب الشافعي لانه معنى يصح فيه التفريق فلا يجب فيه التتابع بمطلق النذر كالصيام

(والثاني) يلزمه التتابع وهو قول أبي حنيفة ومالك وقال القاضي يلزمه التتابع قولاً واحداً لانه معنى يحصل في الليل والنهار فاذا أطلقه اقتضى التتابع كما لو حلف لا يكلم زيدا شهر أو كمدة الايام والعنة والعدة وبهذا فارق الصيام فان أتى بشهر بين هلاين أجزاء ذلك وإن كان ناقصاً وان اعتكف ثلاثين يوماً من شهر بن جاز وتدخل فيه الليالي لان الشهر عبارة عنها ولا يجزئه أقل من ذلك وإن قال الله علي أن أعتكف أيام هذا الشهر أو ليالي هذا الشهر لزمه ما نذر ولم يدخل فيه غيره وكذلك إن قال شهر آ في النهار أو في الليل

(فصل) وان قال الله علي أن أعتكف ثلاثين يوماً فعلى قول القاضي يلزمه التتابع وقال أبو الخطاب لا يلزمه لان اللفظ يقتضي ما تناوله والايام المطلقة توجد بدون التتابع فلا يلزمه كما لو قال الله علي أن أصوم ثلاثين يوماً فعلى قول القاضي يدخل فيه الليالي الداخلة في الايام المذكورة كما لو نذر شهراً ، ومن لم يوجب التتابع لا يقتضي أن تدخل الليالي فيه الا أن ينويه فان نرى التتابع أو شرطه لزمه ودخل الليل فيه ويلزمه ما بين الايام من الليالي وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يلزمه من الليالي بعدد الايام اذا كان على وجه الجمع والتثنية يدخل فيه مثله من الليالي والليالي تدخل معها الايام بدليل قوله تعالى (آيتك أن لاتكلم الناس ثلاث ليال سوياً) وقال في موضع آخر (ثلاثة أيام إلا رمزا) ولنا أن اليوم اسم لياض النهار والتثنية والجمع تكراراً للواحد وانما تدخل الليالي تبعاً لوجوب التتابع ضمناً وهذا يحصل بما بين الايام خاصة فاكثري به وأما الآية فان الله تعالى نص على الليل في موضع والنهار في موضع فصارا منصوباً عليهما فان نذر اعتكاف يومين متتابعين لزمه يومان وليلة بينهما وان نذر اعتكاف يومين مطلقاً فعلى قول القاضي هو كما لو نذرهما متتابعين وكذلك لو نذر ليلتين لزمه اليوم الذي بينهما وعلى قول أبي الخطاب لا يلزمه التتابع ولا ما بينهما الا بلفظه أو نيته

(فصل) وان نذر اعتكاف يوم لم يجز تفرقه ويلزمه ان يدخل معتكفه قبل طلوع الفجر ويخرج منه بعد غروب الشمس وقال مالك يدخل معتكفه قبل غروب الشمس من ليلة ذلك اليوم كقولنا في الشهر لان الليل يتبع النهار بدليل ما لو كان متتابعاً

ولنا أن الليلة ليست من اليوم وهي من الشهر قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وانما دخل الليل في المتتابع ضمناً ولهذا خصصناه بما بين الايام وان نذر اعتكاف ليلة لزمه دخول معتكفه قبل غروب الشمس ويخرج منه بعد طلوع الفجر وليس له تفرق الاعتكاف وقال الشافعي له تفرقه هذا ظاهر كلامه قياساً على تعريف الشهر

ابن عقيل يحتمل أن يجوز الفصد في المسجد في طست بدليل أن المستحاضة يجوز لها الاعتكاف ويكون

ولنا أن اطلاق اليوم يفهم منه التتابع فيلزمه كما لو قال متتابعاً وفارق الشهر ذاته أسم لما بين الملاين واسم ثلاثين يوماً واسم اغير ذلك واليوم لا يقع في الظاهر الاعلى ما ذكرنا وان قال في وسط النهار لله علي أن أعتكف يوماً من وقتي هذا لزمه الاعتكاف من ذلك الوقت الى مثله ويدخل فيه الليل لانه في خلال نذره فصار كما لو نذر يومين متتابعين وانما لزمه بعض يومين لتعيينه ذلك بنذره فعلنا أنه أراد ذلك ولم يرد يوماً صحيحاً

(فصل) وان نذر اعتكافاً مطلقاً لزمه ما يسمى به معتكفاً ولو ساعة من ليل أو نهار^(١) الاعلى قولنا بوجوب الصوم في الاعتكاف فيلزمه يوم كامل . فاما الاحتظة وما لا يسمى به معتكفاً فلا يجوز له على الروايتين جميعاً

(فصل) ولا يتعين شيء من المساجد بنذره الاعتكاف فيه إلا المساجد الثلاثة وهي المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ والمسجد الأقصى لقول رسول الله ﷺ « لا تشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا » متفق عليه . ولو تعين غيرها بتعيينه لزمه المضي اليه واحتاج إلى شد الرحال لقضاء نذره فيه ولأن الله تعالى لم يعين لعبادته مكاناً فلم يتعين بتعيين غيره وانما تعينت هذه المساجد الثلاثة للخبر الوارد فيها ولأن العبادة فيها أفضل . فاذا عين ما فيه فضيلة لزمته كأشكال العبادة وبهذا قال الشافعي في صحيح قوله وقال في الآخر: لا يتعين المسجد الأقصى لان النبي ﷺ قال « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » رواه مسلم وهذا يدل على التسوية فيما عدا هذين المسجدين لان المسجد الأقصى لو فضلت الصلاة فيه على غيره للزم أحد أمرين اما خروجه من عموم هذا الحديث واما كون فضيلته بألف مختصاً بالمسجد الأقصى

ولنا أنه من المساجد التي تشد الرحال اليها فتعين بالتعيين في النذر كمسجد النبي ﷺ وما ذكره لا يلزم فانه اذا فضل الفاضل بألف فقد فضل المفضل بها أيضاً

(نصل) وان نذر الاعتكاف في المسجد الحرام لم يكن له الاعتكاف فيما سواه لانه أفضلها ولأن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام في الجاهلية فسأل النبي ﷺ فقال « أوف بنذرك » متفق عليه وان نذر أن يعتكف في مسجد النبي ﷺ جاز له أن يعتكف في المسجد الحرام لانه أفضل منه ولم يجوز أن يعتكف في المسجد الأقصى لان مسجد النبي ﷺ أفضل منه وقال قوم مسجد النبي ﷺ أفضل من المسجد الحرام لان النبي ﷺ إنما دفن في خير البقاع وقد نقله الله تعالى من مكة الى المدينة فدل على أنها أفضل

ولنا قول رسول الله ﷺ « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد

تحملها شيء يقع فيه الدم ، قالت عائشة رضي الله عنها : اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه

« ١ » اي اذا

فرضنا انه يسمى بها

معتكفاً في عرف قومه

ومن المعلوم انه لا

يسمى بالساعة معتكفاً

لان الله ولا شرعاً كما

علم مما مر في تفسير اللفظ

الحرام» وروي في خبر عن النبي ﷺ أنه قال « صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فيما سواه » رواه ابن ماجه فيدخل في عمومه مسجد النبي ﷺ فتكون الصلاة فيه أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى مسجد النبي ﷺ فاما ان نذر الاعتكاف في المسجد الأقصى جاز له أن يعتكف في المسجدين الآخرين لأنها أفضل منه ، وقد روى الامام احمد في مسنده عن رجال من الانصار من أصحاب النبي ﷺ أن رجلا جاء الى النبي ﷺ يوم الفتح والنبي ﷺ في محاس قريبا من المقام فسلم على النبي ﷺ وقال يا نبي الله إني نذرت لننفتح الله للنبي ﷺ والمؤمنين مكة لأصلين في بيت المقدس وأني وجدت رجلا من أهل الشام ههنا في قريش مقبلا معي ومدبراً فقال رسول الله ﷺ « ههنا فصل » فقال الرجل قوله هذا ثلاث مرات كل ذلك يقول النبي ﷺ « ههنا فصل » ثم قال الرابعة مقاتله هذه فقال النبي ﷺ « اذهب فصل فيه فوالذي بعث محمداً بالحق لو صليت هاهنا لقضى عنك ذلك كل صلاة في بيت المقدس » وتى نذر الاعتكاف في غير هذه المساجد فانه لم يعتكفه ولم يمكن المقام فيه لزمه اتمام الاعتكاف في غيره ولم يبطل اعتكافه

(فصل) اذا نذر اعتكاف يوم يقدم فلان صح نذره فان ذلك ممكن فان قدم في بعض النهار لزمه اعتكاف الباقي منه ولم يلزمه قضاء ما فات لانه فات قبل شرط الوجوب فلم يجب كما لو نذر اعتكاف زمن ماض لكن اذا قلنا شرط صحّة الاعتكاف الصوم لزمه قضاء يوم كامل لانه لا يمكنه أن يأتي بالاعتكاف في الصوم فيما بقي من النهار ولا قضاء متميزاً مما قبله فليزمه يوم كامل ضرورة كما لو نذر صوم يوم يقدم فلان ويحتمل أن يجزئه اعتكاف ما بقي منه اذا كان صائماً لانه قد وجد اعتكاف مع الصوم وان قدم ليلا لم يلزمه شيء لان ما التزمه بالنذر لم يوجد فان كان للنادر عذر يمنعه الاعتكاف عند قدوم فلان من حبس أو مرض قضى وكفّر لفوات النذر في وقته ويقضى بقية اليوم فقط على حسب ما كان يلزم في الاداء في الرواية المنصورة وفي الاخرى يقضي يوماً كاملاً بناء على اشتراط الصوم في الاعتكاف

مستحاضة فكانت ترى الحرة والصفرة وربما وضعنا الطست تحتها وهي تصلي. رواه البخاري والاول أولى والفرق بينهما أن المستحاضة لا يمكنها التحرز من ذلك إلا بترك الاعتكاف بخلاف العصفرة والله أعلم



كتاب الحج

الحج في اللغة القصد وعن الخليل : قال الحج كثرة القصد الى من تعظمه . قال الشاعر :
 واشهد من عوف حثولا كثيرة * يحجون سب الزبرقان المزعفرا
 أي يقصدون والسب العامة وفي الحج لغتان الحج والحج بفتح الحاء وكسرها والحج في الشرع
 اسم لافعال مخصوصة يأتي ذكرها ان شاء الله وهو أحد الاركان الخمسة التي بني عليها الاسلام
 والاصل في وجوبه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقول الله تعالى (والله على الناس حج
 البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين) روي عن ابن عباس ومن كفر
 باعتقاده انه غير واجب وقال الله تعالى (وآتوا الحج والعمرة لله) . وأما السنة فقول النبي ﷺ
 « بني الاسلام على خمس » وذكر فيها الحج ، وروى مسلم بإسناده عن أبي هريرة قال : خطبنا رسول
 الله ﷺ فقال « يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا » فقال رجل أكل عام يارسول الله؟ فسكت
 حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله ﷺ « لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » ثم قال « ذروني ما تركتكم
 فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشي فأتوا منه

﴿ كتاب المناسك ﴾

﴿ مسألة ﴾ (يجب الحج والعمرة في العمر مرة واحدة بخمسة شروط)
 الحج في اللغة القصد وعن الخليل قال : الحج كثرة القصد الى من تعظمه . قال الشاعر :
 واشهد من عوف حثولا كثيرة * يحجون سب الزبرقان المزعفرا
 أي يقصدون ، والسب العامة . وفي الحج لغتان الحج والحج بفتح الحاء وكسرها ،
 والحج في الشرع اسم لافعال مخصوصة يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى وهو أحد أركان الاسلام الخمسة
 والدليل على وجوبه الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (والله على الناس حج البيت
 من استطاع اليه سبيلا) ومن كفر فان الله غني عن العالمين) روي عن ابن عباس ومن كفر باعتقاده
 أنه غير واجب ، وقال الله تعالى (وآتوا الحج والعمرة لله) (وأما السنة فقول النبي ﷺ « بني الاسلام
 على خمس شهادة أن لا إله الا الله » وذكر فيها الحج
 (فصل) وإنما يجب مرة واحدة في العمر لما روى مسلم بإسناده عن أبي هريرة قال : خطبنا
 رسول الله ﷺ فقال « يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا » فقال رجل أكل عام يارسول الله ؟
 فسكت رسول الله ﷺ حتى قالها ثلاثا . فقال رسول الله ﷺ « لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم »
 ثم قال « ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم اذا أمرتكم

ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» في أخبار كثيرة سوى هذين وأجمعت الامة على وجوب

فأثروا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» في أخبار سوى هذين كثيرة وأجمعت الامة على وجوب الحج على المستطيع في العمر مرة واحدة

(فصل) وتجب العمرة على من يجب عليه الحج في احدى الروايتين، يروى ذلك عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين والشعبي والثوري والشافعي في أحد قوله. والرواية الثانية ليست واجبة روي ذلك عن ابن مسعود وبه قال مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي لما روى جابر أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال «لا وإن تعتمروا فهو أفضل» أخرجه الترمذي قال حديث حسن صحيح وعن طلحة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «الحج جهاد والعمرة تطوع» رواه ابن ماجه ولانه نسك غير مؤقت فلم يكن واجبا كالطواف المجرد ووجه الادلى قول الله تعالى «وأتموا الحج والعمرة لله» ومقتضى الامر الوجوب ثم إنه عطفها على الحج والاصل التساري بين المعطوف والمعطوف عليه قال ابن عباس إنها لقريظة الحج في كتاب الله وعن الضبي بن معبد قال أتيت عمر فقلت يا أمير المؤمنين إني أسألت وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي فأهلات بهما فقال عمر هديت لسنة نبيك ﷺ رواه أبو داود والنسائي وعن ابن رزین أنه أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير ولا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن فقال «حج عن أبيك واعتمر» رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وذكره أحمد ثم قال وحديث يرويه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال جاء رجل الى النبي ﷺ فقال أوصني قال «تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج وتعمر» وروى الاثرم باسناده عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن وكان في الكتاب «أن العمرة هي الحج الاصغر» ولانه قول من سمينا من الصحابة لم نعلم لهم مخالفا الا ابن مسعود وقد اختلف عنه، وأما حديث جابر فقال الترمذي قال الشافعي هو ضعيف لا تقوم به الحجة وليس في العمرة شيء ثابت بانها تطوع

وقال ابن عبد البر روى ذلك باسناد لا تصح ولا تقوم بمثلها الحجة ثم نحمله على المعهود وهو العمرة التي قضيها حين احصروا في الحديبية أو على العمرة التي اعتمروها مع حجتهم مع النبي ﷺ فانها لم تكن واجبة على من اعتمر أو على ما زاد على العمرة الواحدة وتفارق العمرة الطواف لان من شرطها الاحرام بخلاف الطواف

وليس على أهل مكة عمرة نص عليه أحمد وقال: كان ابن عباس يرى العمرة واجبة ويقول: يا أهل مكة ليس عليكم عمرة وإنما عمرتكم طوافكم بالبيت، وبهذا قال عطاء وطاوس، قال عطاء ليس أحد من خلق الله إلا عليه حج وعمرة واجبان لا بد منها لمن استطاع اليهما سبيلا إلا أهل مكة

الحج على المستطيع في العمر مرة واحدة

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم (ومن ملك زادا وراحلة وهو بالغ عاقل لزمه الحج والعمرة) وجلة ذلك ان الحج انما يجب بخمس شرائط - الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والاستطاعة لا نعلم في هذا كله اختلافا فاما الصبي والمجنون فليسا بمكلفين وقد روى علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ انه قال «رفع القلم عن ثلاثة - عن النائم حتى يستيقظ» وعن الصبي حتى يشب» وعن المعتوه حتى يعقل» رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن، وأما العبد فلا يجب عليه لانه عبادة تطول مدتها وتعلق بقطع مسافة وتشرط لها الاستطاعة بالزاد والراحلة وبضيع حقوق سيده المتعلقة به فلم يجب عليه كالجهاد، وأما الكافر فغير مخاطب بفروع الدين خطابا يلزمه أداء ولا يوجب قضاء وغير المستطيع لا يجب عليه لان الله تعالى خص المستطيع بالإيجاب عليه فيختص بالوجوب وقال الله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)

(فصل) وهذه الشروط الخمسة تنقسم أقساما ثلاثة منها ما هو شرط للوجوب والصحة وهو الاسلام والعقل فلم يجب على كافر ولا مجنون ولا تصح منهما لانهما ليسا من أهل العبادات، ومنها ما هو شرط للوجوب والاجزاء وهو البلوغ والحرية وليس بشرط للصحة فلو حج الصبي والعبد صح

فان عليهم حجة وليس عليهم عمرة من أجل طوافهم بالبيت ووجه ذلك أن ركن العمرة ومعظمها الطواف بالبيت وهم يفعلونه فاجزأ عنهم، وحمل القاضي كلام الامام أحمد على أنه لا عمرة عليهم مع الحجة لانه يتقدم منهم فعلها في غير وقت الحج» قال الشيخ رحمه الله والامر على ما قلناه

﴿مسئلة﴾ (وأما يجب الحج والعمرة بخمسة شروط : الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والاستطاعة) لا نعلم في هذا كله خلافا، أما الصبي والمجنون فلانهما غير مكلفين لما روى علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال «رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل» رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن وأما العبد فلا تجب عليه لانها عبادة تطول مدتها وتعلق بمسافة ويشترط لها الاستطاعة بالزاد والراحلة وتضيع حقوق السيد المتعلقة به فلم تجب عليه كالجهاد، وغير المستطيع لا يجب عليه لان الله تعالى خص المستطيع بالإيجاب عليه» وقال الله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وأما الكافر فلا لانه ليس من أهل العبادات

(فصل) وهذه الشروط تنقسم ثلاثة أقسام (منها) ما هو شرط للوجوب والصحة وهما الاسلام والعقل فلا يجب على كافر ولا مجنون، ولا يصح منهما لكونهما ليسا من أهل العبادات، (ومنها) ما هو شرط للوجوب والاجزاء وهو البلوغ والحرية وليس شرطا للصحة فلو حج الصبي والعبد صح حجهما

حجتهما ولم يجزئهما عن حجة الاسلام . ومنها ما هو شرط الوجوب فقط وهو الاستطاعة فلو تجشم غير المستطيع المشقة وسار بغير زاد وراحلة فحج كان حججه صحيحاً مجزئاً كما لو تكلف القيام في الصلاة والصيام من يسقط عنه اجزأه

ولم يجزئهما عن حجة الاسلام إن بلغ الصبي أو عتق العبد . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم إلا من شذ عنهم ممن لا يعتد بخلافه على أن الصبي إذا حج في حال صغره والعبد إذا حج في حال رقه ثم بلغ الصبي وعتق العبد أن عليهما حجة الاسلام إذا وجدوا إليها سبيلاً ، كذلك قال ابن عباس وعطاء والحسن والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . قال الترمذي وقد أجمع أهل العلم عليه . وقال الامام أحمد رحمه الله عن محمد بن كعب الترمذي قال رسول الله ﷺ « إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين تهدياً أيما صبي حج به أهله فمات أجزأت عنه ، فإن أدرك فعليه الحج » . رواه سعيد في سننه والشافعي في مسنده عن ابن عباس من قوله « ولأن الحج عبادة بدنية فعلها قبل وقت وجوبها فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها كما لو صلى قبل الوقت ، أو كما لو صلى ثم بلغ في الوقت (ومنها) ما هو شرط الوجوب وذلك الاستطاعة

﴿ مسألة ﴾ (إلا أن يبلغ ويعتق في الحج قبل الخروج من عرفة وفي طوافها فيجزيهما)
إذا بلغ الصبي أو عتق العبد بعرفة أو قبلها غير محرمين فحراماً ووقفاً بعرفة فأما المناسك أجزأهما عن حجة الاسلام بغير خلاف علمناه لأنهما لم يفتها شيء من أركان الحج ولا فعلاً منها شيئاً قبل وجوبه ، وإن كان البلوغ والعنق وهما محرمان أجزأهما أيضاً عن حجة الاسلام ، كذلك قال ابن عباس وهو مذهب الشافعي وإسحاق وهو قول الحسن في العبد ، وقال مالك لا يجزئهما اختاره ابن المنذر . وقال أصحاب الرأي لا يجزي العبد « فأما الصبي فإن جدد إحراماً بعد أن احتلم قبل الوقوف أجزأه وإلا فلا لأن إحرامهما لم ينعقد واجباً فلا يجزي عن الواجب كما لو بقيا على حالهما وانا أنه أدرك الوقوف حرّاً بالغاً فجزأه كما لو أحرم تلك الساعة . قال أحمد وطاوس عن ابن عباس إذا أعتق العبد بعرفة أجزأت عنه حجته « فإن أعتق بجمع لم تجز عنه ، وهؤلاء يقولون لا تجزي . ومالك يقوله أيضاً « وكيف لا يجزئه وهو لو أحرم تلك الساعة كان حججه تاماً وما أعلم أحداً قال لا يجزئه إلا هؤلاء .

(فصل) والحكم فيما إذا أعتق للعبد وبلغ الصبي بعد خروجهما من عرفة فعاداً إليها قبل طلوع الفجر ليلة النحر كالحكم فيما إذا كانا فيها لأنهما قد أدركا من الوقت ما يجزي ، ولو كان لحظة ، وإن لم يعودا أو كان ذلك بعد طلوع الفجر من يوم النحر لم يجزئهما عن حجة الاسلام ويتمان حجتهما تطوعاً لفوات الوقوف المفروض ولا دم عليهما لأنهما حججا تطوعاً بإحرام صحيح من الميقات فأشبهها البالغ الذي يحج تطوعاً ، فإن قيل فلم لا قلتم إن الوقوف فعلاه يصير فرضاً كما قلتم في الإحرام الذي أحرم به قبل

(فصل) واختافت الرواية في شرطين وهما تخلية الطريق وهو أن لا يكون في الطريق مانع من عدو ونحوه وإمكان المسير وهو أن تكمل فيه هذه الشرائط والوقت متسم يمكنه الخروج اليه فروي انها من شرائط الوجوب فلا يجب الحج بدونها لان الله تعالى انما فرض الحج على المستطيع وهذا غير

البلوغ إنه يصير بعد بلوغه فرضاً قلنا انما اعتدنا له بإحرامه الموجود بعد بلوغه وما قبله تطوع لم ينقلب فرضاً ولا اعتد له به فالوقوف مثله ، فنظير أن يبلغ وهو واقف بعرفة فانه يعتد له بما أدرك من الوقوف ويصير فرضاً دون ماضى

(فصل) اذا بلغ الصبي أو عتق العبد قبل الوقوف أو في وقته وأمكنهما الاتيان بالحج لزمهما ذلك لان الحج واجب على الفور فلا يجوز تأخير مع امكانه كالبالغ الحر وان فاتهما الحج لزمتهما العمرة عند من أوجبهما لانها واجبة أمكن فعلها فاشتبهت بالحج ومتى أمكنهما ذلك فلم يفعلوا استقر الوجوب عليهما سواء كانا وسرين أو معشرين لان ذلك وجب عليهما بامكانه في موضعه فلم يسقط بفوات القدرة بعده .

(فصل) والحكم في الكافر يسلم والمجنون يفتق حكم الصبي يبلغ في جميع ما ذكرنا الا أن هذين لا يصح منهما احرام ولو أحرم لم ينعقد احرامهما لانهما من غير أهل العبادات وحكمهما حكم من لم يحرم **مسئلة** (ويحرم الصبي المميز باذن وليه وغير المميز بحرم عنه وليه ويفعل ما يعجز عنه من عمله حج الصبي صحيح فان كان مميزاً أحرم باذن وليه وان لم يكن مميزاً أحرم عنه وليه فيصير محرماً بذلك وبه قال مالك والشافعي وروي عن عطاء والنخعي وقال أبو حنيفة لا ينعقد احرام الصبي ولا يصير محرماً بإحرام وليه لان الاحرام سبب يلزم به حكم فلم يصح من الصبي كالنذر

ولنا ما روى ابن عباس قال رفعت امرأة صبياً فقالت يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال نعم ولك أجر . رواه مسلم وغيره من الائمة وروى البخاري عن السائب بن يزيد قال حج بي مع النبي ﷺ وأنا ابن سبع سنين ، ولان أبا حنيفة قال يجتنب ما يجتنبه المحرم ومن اجتنب ما يجتنبه المحرم كان إحرامه صحيحاً والنذر لا يجب به شيء بخلاف مسئلتنا والكلام في حج الصبي في فصول أربعة في الاحرام عنه أو منه وفيما يفعله بنفسه أو بغيره وفي حكم جناياته على احرامه وفيما يلزمه من القضاء والكفارة (الفصل الاول في احرامه) فان كان مميزاً أحرم باذن وليه ولا يصح بغير اذنه لانه عقد يؤدي إلى لزوم مال فلم ينعقد من الصبي بنفسه كالبيع . وان كان غير مميز فأحرم عنه من له ولاية على ماله كالاب والوصي وأمين الحاكم صح ، ومعنى إحرامه عنه أنه يعقد له الاحرام فيصح للصبي دون الولي كما يعقد له النكاح فعلى هذا يصح عقد الاحرام عنه سواء كان الولي محرماً أو حلالاً ممن عليه حجة الاسلام أو غيره ، فان أحرمت عنه أنه صح لقول النبي ﷺ « ولك أجر » ولا يضاف الاجر اليها إلا لكونه تبعاً لها في الاحرام ، قال الامام أحمد في رواية حنبل : يحرم عنه أبوه أو وليه واختاره

مستطيع ولا ن هذا يتعذر معه فعل الحج فكان شرطاً كالزاد والراحلة وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وروي أنها ليسا من شرائط الوجوب وإنما يشترطان للزوم السعي فلو كملت هذه الشروط الحسنة ثم مات قبل وجود هذين الشرطين حج عنه بعد موته وإن أعسر قبل وجودهما بقي في ذمته وهذا ظاهر

ابن عقيل وقال المال الذي يلزم بالاحرام لا يلزم الصبي وإنما يلزم من أدخله في الاحرام في أحد الوجبين . وقال القاضي ظاهر كلام أحمد أنه لا يحرم عنه إلا وليه لأنه لا ولاية للأم على ماله والاحرام يتعلق به إلزام مال فلا يصح من غير ذي ولاية كشرائه شيء له ، فأما غير الام والولي من الاقارب كالاخ والعمو وابنه فيخرج فيهم وجهان بناء على القول في الام ، أما الاجانب فلا يصح إحرامهم عنه وجهاً واحداً (الفصل الثاني) ان كل ما أمكنه فعله بنفسه لزمه فعله ولا ينوب عنه غيره فيه كالوقوف والمبيت

بمزدلفة ونحوهما وما يحجز عنه عمله الولي عنه . قال جابر خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً ومعنا النساء والصبيان فأحرمنا عن الصبيان . رواه سعيد في سننه ورواه ابن ماجه وفيه فليتنا عن الصبيان ورمينا عنهم ، ورواه الترمذي قال فكنا نلبي عن النساء ، ونرمي عن الصبيان ، قال ابن المنذر كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي كان ابن عمر يفعل ذلك ، وبه قال عطاء والزهري ومالك والشافعي واسحاق ، وعن ابن عمر أنه كان يحج سبيانه وهم صغار فمن استطاع منهم أن يرمي رمى ومن لم يستطع أن يرمي رمى عنه ، وعن أبي اسحاق ان أبا بكر رضي الله عنه طاف بابه في خرقة ، رواها الأثرم ، قال الامام أحمد يرمي عن الصبي أبوه أو وليه ، قال القاضي ان أمكنه أن يتناول التائب الحصى ناوله وان لم يمكنه استحب أن يوضع الحصى في يده ثم يؤخذ منه فيرمي عنه وان وضعه في يد الصغير ورمى بها فجعل يده كالألة فحسن ، ولا يجوز أن يرمي الا من قد رمى عن نفسه لأنه لا يجوز أن ينوب عن الغير وعليه فرض نفسه كالحج . وأما الطواف فإنه ان أمكنه المشي مشى والا طيف به محمولا أو راكباً لما ذكرنا من فعل أبي بكر . ولان الطواف بالكبير محمولا لعذر يجوز فالصغير أولى ، ولا فرق بين أن يكون الحامل له حلالاً أو حراماً ممن أسقط الفرض عن نفسه أو لم يسقطه لان الطواف للمحمول لا للحامل ولذلك صح أن يطوف راكباً على بعير وان طيف به محمولا أو راكباً وهو يقدر على الطواف بنفسه ففيه روايتان نذكرهما فيما بعد ان شاء الله تعالى

ومتى طاف بالصبي اعتبرت النية من الطائف فان لم ينو الطواف عن الصبي لم يحجزه لأنه لما لم يعتبر النية من الصبي اعتبرت من غيره كما في الاحرام ، فان نوى الطواف عنه وعن الصبي احتمل وقوعه عن نفسه كالحج اذا نوى عنه وعن غيره ، واحتمل أن يقع عن الصبي كما لو طاف بكبير ونوى كل واحد عن نفسه لكون المحمول أولى ، واحتمل أن يلغو لعدم التعيين لكون الطواف لا يقع عن غير معين وأما الاحرام فان الصبي بمجرد كما يجرد الكبير ، وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تجرد الصبيان اذا دنوا من الحرم قال عطاء يفعل بالصغير كما يفعل الكبير . يشهد به المناسك كلها لأنه لا يصلي عنه

كلام الخرقى فانه لم يذكرهما وذلك لان النبي ﷺ لما سئل ما يوجب الحج قال « الزاد والراحلة » قال اترمذي هذا حديث حسن وهذا له زاد وراحلة ولان هذا عذر يمنع نفس الاداء فلم يمنع الوجوب كالعصب ، ولان امكان الاداء ليس بشرط في وجوب العبادات بدليل ما لو طهرت الحائض أو بلغ

(الفصل الثالث في محظورات الاحرام) وهي قسمان ما يختلف عمده وسهوه كاللباس والطيب وما لا يختلف كالصيد وحلق الشعر (فالاول) لا فدية على الصبي فيه لان عمده خطأ (والثاني) عليه فيه الفدية وان وطئ أفسد حجه ويمضي في فاسده وفي وجوب القضاء عليه وجهان (احدهما) لا يجب لثلاث تجب عبادة بدنية على غير مكلف (والثاني) يجب لانه افساد موجب للبدنة فوجب القضاء كوطء البالغ فان قضى بعد البلوغ بدأ بحجة الاسلام فان أحرم بالقضاء قبلها انصرف إلى حجة الاسلام وهل تجزئه عن القضاء ؟ ينظر فان كانت الفاسدة قد أدرك فيها شيئاً من الوقوف بعد بلوغه أجزأ عنها جميعاً وإلا لم يجزئه وكذلك حكم العبد والله أعلم

﴿ مسألة ﴾ (ونفقة الحج وكفاراته في مال وليه وعنه في مال الصبي)

أما نفقة الحج فقال القاضي ما زاد على نفقة الحضر فهو في مال الولي لانه كلفه ذلك عن غير حاجة بالصبي اليه اختاره أبو الخطاب وحكي عن القاضي أنه ذكر في الخلاف أن جميع النفقة على الصبي لان الحج له فنقته عليه كالبالغ ولان له فيه مصلحة بتحصيل الثواب له ويتمرن عليه فصار كاجر المعلم والطبيب والصحيح الاول لان هذا لا يجب في العمر الا مرة فلا حاجة إلى التمرن عليه ولانه قد لا يجب فلا يجوز تكليفه بذل ماله من غير حاجة اليه

(فصل) فان اغنى على البالغ فاحرم عنه رفيقه لم يصح وهذا قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة يصير محروماً باحرام رفيقه عنه استحساناً

ولنا أنه بالغ فلم يصير محروماً باحرام رفيقه كالثائم ولانه لو أذن في ذلك وأجازه لم يصح فعمدته أولى ﴿ مسألة ﴾ (وليس للعبد الاحرام إلا باذن سيده ولا للمرأة الاحرام نفلاً الا باذن زوجها فان شرعاً فيه بغير اذن فلها تحليلها ويكونان كالمحصر وان كان باذن لم يجز تحليلها)

وجملته أنه ليس للعبد الاحرام بدون اذن سيده لانه تفوت به حقوق سيده الواجبة عليه بالتزام ما ليس بواجب فان فعل انقذ احرامه صحيحاً لانها عبادة بدنية فاشبهت الصلاة والصوم ولسيده تحليله في أظهر الروايتين اختارها ابن حامد لان في بقاءه عليه تفويتاً لحقه بغير اذنه فلم يلزم ذلك لسيده كالصوم المضرب ببدنه (والثانية) ليس له تحليلها اختارها أبو بكر لانه لا يمكن التحلل من تطوع نفسه فلم يملك تحليل عبده والاول اصح وانما يملك تحليل نفسه لانه التزم التطوع باختياره فنظيره أن يحرم عبده باذنه . وفي مسألتنا يفوت حقه الواجب بغير اختياره فاما ان احرم باذن سيده لم يكن له تحليله وهذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة له ذلك لانه ملكه منافعه نفسه فكان له

الصبي أو أفاق المجنون ولم يبق من وقت الصلاة « يمكن اداؤها فيه والاستطاعة مفسرة بالزاد والراحلة فيجب المصير إلى تفسيره ، والفرق بينهما وبين الزاد والراحلة انه يتعذر مع فقدهما الاداء دون القضاء وفقد الزاد والراحلة يتعذر معه الجميع فافترقا

الرجوع فيها كالعير يرجع في العارية

ولنا أنه عقد لازم باذن سيده فلم يكن لسيده فسخه كالنكاح ولا يلزم عليه العارية لأنها ليست لازمة ولو أعاره شيئاً لبرهنه فبرهنه لم يكن له الرجوع فيه فان باعه سيده بعد ما أحرم فحكم « شتره في تحليله حكم بائعه لأنه اشتراه مسلوب المنفعة أشبه الامة المزوجة والمستأجرة فان علم المشتري بذلك فلا خيار له كما لو اشترى عبيداً يعلم عيبه وان لم يعلم فله الفسخ لأنه يتضرر بمضي العبد في حقه أفوات منافع إلا أن يكون إحرامه بغير اذن سيده ونقول له تحليله فلا فسخ له لأنه يمكنه دفع الضرر عنه ولو أذن له سيده في الاحرام وعلم العبد برجوعه قبل إحرامه فهو كمن لم يؤذن له وان لم يعلم ففيه وجهان بناء على الوكيل هل يتعزل بالعزل قبل العلم على روايتين

(فصل) اذا نذر العبد الحج صخ نذره لأنه مكاف فصيح نذره كالحر واسيده منعه من المضي فيه لأنه يفوت حق سيده الواجب فمنع منه كما لو لم ينذر ذكره القاضي وابن حامد وروي عن أحمد أنه قال لا يعجبني منعه من الوفاء به وذلك لما فيه من اداء الواجب فيحتمل أن ذلك على الكراهة لا على التحريم لما ذكرنا ، ويحتمل التحريم لأنه واجب فلا يملك منعه منه كسائر الواجبات والأول أولى فان اعتق لزمه الوفاء به بعد حجة الاسلام فان أحرم به أو لا انصرف الى حجة الاسلام في الصحيح من المذهب كالحر اذا نذر حجاً

(فصل) في جنایاته وما جنى على إحرامه لزمه حكمه وحكمه فيما يلزمه حكم الحر المعسر فرضه الصيام وإن تحلل بمحصر عدو أو حاله سيده فعليه الصيام لا يتحلل قبل فعله كالحر وليس لسيده أن يحول بينه وبين الصوم نص عليه لأنه صوم واجب أشبه صوم رمضان فان ملكه السيد هدياً وأذن له في اهدائه وقلنا انه يملكه فهو كالواجب للهدي لا يتحلل الا به وان قلنا لا يملكه ففرضه الصيام وان أذن له سيده في تمتع أو قران فعليه الصيام بدلا عن الهدي الواجب بها وذكر القاضي ان على سيده تحمل ذلك عنه لأنه باذنه فكان على من أذن فيه كما لو فعله النائب باذن المستنيب . قال شيخنا وليس بجيد لان الحج للعبد وهذا من موجباته فيكون عليه كالمراة اذا حجت باذن زوجها ويفارق من يحج عن غيره فان الحج للمستنيب فوجبه عليه وان تمتع أو قارن بغير اذن سيده فالصيام عليه بغير خلاف وان أفسد حجه فعليه أن يصوم لذلك لأنه لا مال له فهو كالمعسر الحر

(فصل) وان وطئ قبل التحلل الاول فسد نسكه ويلزمه المضي في فاسده كالحر لكن ان كان الاحرام مأذوناً فيه فليس لسيده اخراجه منه لأنه ليس له منعه من صحيحه فلم يملك منعه من

(فصل) وإمكان السير معتبر بما جرت به العادة فلو أمكنه المسير بأن يحمل على نفسه ويسير سراً تجاوز العادة أو يعجز عن تحصيل آلة السفر لم يلزمه السعي ، وتخليه الطريق هو أن تكون مسلوكة لا مانع فيها بعيده كانت أو قريبة برآ كان أو بحراً إذا كان الغالب السلامة فإن لم يكن

فاسده وإن كان بغير اذنه فله تحليله منه لأن له تحليله من صحيحه فالفساد أولى وعليه القضاء سواء كان الاحرام مأذوناً فيه أو غير مأذون وبصح انقضاء في حال رقه لانه وجب فيه فصيح كالصلاة والصيام ثم ان كان الاحرام الذي أفسده مأذوناً فيه فليس له منعه من قضائه لأن اذنه في الحج الاول اذن موجب ومقتضاه ومن وجبه القضاء لما أفسده فإن كان الاول غير مأذون فيه احتمل أن لا يملك منعه من قضائه لانه واجب وليس للسيد منعه من الواجبات واحتمل ان له منعه منه لانه يملك منعه من الحج الذي شرع فيه بغير اذنه فكذلك هذا فان اعتق قبل القضاء فليس له فعله قبل حجة الاسلام لانها أكد فان أحرم بالقضاء انصرف الى حجة الاسلام في الصحيح من المذهب وبقي القضاء في ذمته وان عتق في أثناء الحجة الفاسدة فأدرك من الوقوف ما يجزئه أجزاء القضاء عن حجة الاسلام لأن المقضي لو كان صحيحاً اجزأه فكذلك قضاؤه فان أعتق بعد ذلك لم يجزئه لأن المقضي لم يجزئه فكذلك القضاء والمدير والمعلق عتقه بصفة وام الولد والمعتق بعضه حكاه حكم القن فيما ذكرناه

(فصل) وإن أحرم المرأة بحج أو عمرة تطوعاً فلزوجها تحليلها ومنعها منه في ظاهر المذهب وهو ظاهر كلام الخرقي وقال القاضي ليس له تحليلها لأن الحج يلزم بالشروع فيه فلم يملك تحليلها منه كاللندور قال وحكي عن أحمد في امرأة تحلف بانصوم أو بالحج لها أنت تصوم بغير اذن زوجها قد ابتليت وابتلى زوجها .

ولنا أنه تطوع يفوت حق غيرها منه أحرمت بغير اذنه فملك تحليلها كالامة إذا أحرمت بغير اذن سيدها والمدينة تحرم بغير اذن غيرها على وجه يمنعه ايفاء دينه الحال عليها ولأن العدة تمنع المقضي في الاحرام لحق الله عز وجل فحق الآدمي أولى لأن حقه أضيق لشحه وحاجته وكرم الله وغناه وكلام احمد لا يتناول محل النزاع بل قد خالفه من وجهين

(أحدهما) أنه في الصوم وتأثير الصوم في منع حق الزوج يسير لكونه في النهار دون الليل (الثاني) أن الصوم إذا وجب صار كاللندور والشروع ههنا على وجه غير مشروع فلم يكن له حرمة بالنسبة الى صاحب الحق .

(فصل) فإن كانت حجة الاسلام لكن لم تكل شروطها لعدم الاستطاعة فله منعها من الخروج اليها والتلبس بها لانها غير واجبة عليها فان احرمت بها بغير اذن لم يملك تحليلها لأن ما أحرمت به يقع عن حجة الاسلام الواجبة بأصل الشرع كالمريض إذا تكلف حضور الجمعة ويحتمل

الغالب السلامة لم يلزمه سلوكه ، فان كان في الطريق عدو يطلب خفارة فقال القاضي لا يلزمه السعي وان كانت يسيرة لانها رشوة فلا يلزم بذلها في العبادة كالكبيرة . وقال ابن حامد ان كان ذلك بما

أن له تحليلها لفقدان شرطها فأشبهت الأمة والصغيرة فانه لما فقدت الحرية والبلوغ ملك منعها ولائها ليست واجبة عليها اشبهت سائر التطوع فأما الخروج الى حج التطوع والاحرام به فله منعها منه .

﴿مسئلة﴾ (و ليس للرجل منع امرأته من حج الفرض ولا تحليلها ان أحرمت به بغير خلاف حكاه ابن المنذر فان أذن لها فله الرجوع مالم تتلبس بالاحرام ومتى قلنا له تحليلها فخلها فحكمها حكم المحصر يلزمها الهدى أو الصوم ان لم تجده كسائر المحصرين)

ليس للزوج منع امرأته من المضي الى الحج الواجب عليها إذا كملت شروطه وكان لها محرم يخرج معها لانه واجب وليس له منعها من الواجبات كالصوم والصلاة وهذا قول النخعي وأصحاب الرأي وهو الصحيح من قول الشافعي وله قول آخر أن له منعها بناء على أن الحج على التراخي ووجه ذلك ما تقدم ويمتنع لها استئذانه نس عليه فان أذن لها والا خرجت بغير إذنه

(فصل) ولا تخرج الى الحج في عدة الوفاة نص عليه ولها الخروج اذا كانت مبتوتة لان المبيت ولزوم منزلها واجب في عدة الوفاة دون لمبتوتة فانه لا يجب عليها ذلك وقدم على الحج لانه يفوت وأما الرجعية فحكمها حكم الزوجة فان خرجت للحج فتوفى زوجها في الطريق فسند ذلك في العدد إن شاء الله تعالى والله أعلم وان تكمل شروطه فله منعها من المضي اليه والشروع فيه لانه يفوت حقه بما ليس بواجب عليها فملك منعها منه كصوم التطوع

(فصل) فان أحرمت بالحج الواجب عليها لم يكن له منعها ، وكذلك إن أحرمت بالعمرة الواجبة ولا تحليلها اذا أحرمت في قول أكثر أهل العلم منهم النخعي وأصحاب الرأي ، وبه قال الشافعي في أصح قوايه . وقال في الآخر له منعها لان الحج عنده على التراخي فلا يتعين في هذا العام والصحيح الاول لان الحج الواجب يتعين بالشروع فيه فصار كالصلاة اذا أحرمت بها في أول وقتها وقضاء رمضان اذا شرعت فيه ، ولان حق الزوج مستمر على الدوام فلو ملك منعها في هذا العام ملكه في كل عام فيفضي إلى إسقاط أحد أركان الاسلام

(فصل) فان أحرمت بواجب فحلف عليها زوجها بالطلاق الثلاث أن لا تحج العام فليس لها أن تحل لان الطلاق مباح وليس لها ترك الفضيلة لاجله ، ونقل منها عن أحمد أنه سئل عن هذه المسئلة فقال قال عطاء الطلاق هلاك وهي بمنزلة المحصر فاحتج بقول عطاء فلعله ذهب اليه لان ضرر الطلاق عظيم لما فيه من خروجها من بيتها ومفارقة زوجها ولدها . وقد يكون ذلك أعظم من ذهاب مالها . ولذلك سماه عطاء هلاكا ، ولأنه لو منعها عدو من الحج إلا أن تدفع اليه مالها كان ذلك حصراً فهذا أولى

لا يحجف بماله لزمه الحج لانها غرامة يقف إمكان الحج على بذلها فلم يمنع الوجوب مع امكان بذلها كسمن الماء وعلف البهائم

(فصل) والاستطاعة المشتركة ملك الزاد والراحلة^(١) وبه قال الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والشافعي وإسحاق، قال الترمذي والعمل عليه عند أهل العلم، وقال عكرمة هي الصحة وقال الضحاك إن كان شابا فليؤاجر نفسه بأكله وعقبه حتى يقضي نسكه. وعن مالك إن كان يمكنه المشي وعادته سؤال الناس^(٢) لزمه الحج لان هذه الاستطاعة في حقه فهو كواجد الزاد والراحلة

ولنا أن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة فوجب الرجوع الى تفسيره فروى الدارقطني بإسناده عن جابر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأنس وعائشة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ سئل ما السبيل؟ قال «الزاد والراحلة» وروى ابن عمر قال جاء رجل الى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ما يوجب الحج؟ قال «الزاد والراحلة» رواه الترمذي وقال حديث حسن. وروى الامام

(١) في معنى الراحلة ما حدث من المراكب البرية والبحرية والهوائية «٢» فيه ان السؤال محرم الا لضرورة الحياة فكيف يجعل واجبا لغير ضرورة بل الاسلام يكلف المسلم قبول منه الهبة والضيافة فضلا عن ذل السؤال

(فصل) وليس للوالد منع ولده من حج الفرض والنذر ولا تحمله من احرامه وليس للولد طاعته في تركه لان النبي ﷺ قال «لا طاعة لمخلوق في معصية الله تعالى» فأما التطوع فله منعه من الخروج لان له منعه من الغزو وهو من فروض الكفايات فالتطوع أولى، فان أحرم بغير اذنه لم يملك تحمله لانه وجب بالدخول فيه فصار كالواجب ابتداء أو كالنذر

(فصل) فان أحرمت المرأة بحجة النذر بغير اذن فهل لزوجها منعها؟ على روايتين حكاهما القاضي وأبو الحسين (احدهما) ليس له منعها كحجة الاسلام

(والثانية) له منعها لانه وجب عليها بالجماع أشبه حج التطوع اذا أحرمت به (فصل) الشرط الخامس الاستطاعة وهي أن يملك زادا وراحلة صالحة مثله بآلتها الصالحة مثله، أو ما يقدر به على تحصيل ذلك فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وخادم وقضاء دينه ومؤنته ومؤنة عياله على الدوام الاستطاعة المشتركة لوجوب الحج والعمرة ملك الزاد والراحلة، وبه قال الحسن ومجاهد وسعيد ابن جبير والشافعي وإسحاق، قال الترمذي والعمل عليه عند أهل العلم، وقال عكرمة هي الصحة، وقال الضحاك إن كان شابا فليؤاجر نفسه بأكله وعقبه حتى يقضي نسكه. وعن مالك إن كان يمكنه المشي وعادته سؤال الناس لزمه الحج لان هذه الاستطاعة في حقه فهو كواجد الزاد والراحلة

ولنا أن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة فوجب الرجوع الى تفسيره فروى الدارقطني بإسناده عن جابر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأنس وعائشة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ سئل ما السبيل؟ قال «الزاد والراحلة» وروى ابن عمر قال: جاء رجل الى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ما يوجب الحج؟ قال «الزاد والراحلة» رواه الترمذي وقال حديث حسن

أحمد ثنا هشيم عن يونس عن الحسن قال لما نزلت هذه الآية (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال رجل يارسول الله ما السبيل ؟ قال « الزاد والراحلة » ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة فاشتراط لوجوبها الزاد والراحلة كالجهاد ، وما ذكره ليس باستطاعة فانه شاق وان كان عادة والاعتبار بعموم الاحوال دون خصوصها كما ان رخص السفر تعم من يشق عليه ومن لا يشق عليه (فصل) ولا يلزمه الحج ببذل غيره له ولا يصير مستطيعاً بذلك سواء كان الباذل قريباً أو أجنبياً وسواء بذل له الركوب والزاد أو بذل له مالا وعن الشافعي انه اذا بذل له ولده ما يتمكن به من الحج لزمه لانه أمكنه الحج من غير منة تلزمه ولا ضرر يلحقه فلزمه الحج كما لو ملك الزاد والراحلة ولنا أن قول النبي ﷺ يوجب الحج الزاد والراحلة يتعين فيه تدبير ملك ذلك أو ملك ما يحصل به بدليل ما لو كان الباذل أجنبياً ، ولانه ليس بملك للزاد والراحلة ولا ثمنها فلم يلزمه الحج كما لو بذل له والده ولا نسلم انه لا يلزمه منة ، ولو سلمنا فيبطل ببذل الوالد وبذل من للبذل له عليه أيادي كثيرة ونعم^(١)

(فصل) ومن تسكف الحج ممن لا يلزمه فان أمكنه ذلك من غير ضرر يلحق بغيره مثل أن يمشي ويكتسب بصناعة كالخرز أو معاونة من ينفق عليه أو يكتري لزاده ولا يسأل الناس استحباب له الحج لقول الله تعالى (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر) فقدم ذكر الرجال ولان في ذلك مبالغة في طاعة الله عز وجل وخروجاً من الخلاف ، وان كان يسأل الناس كره له الحج لانه يضيق على الناس وبحصل كلا عليهم في التزام ما لا يلزمه ، وسئل أحمد عن يدخل البادية بلا زاد ولا راحلة فقال لأحب له ذلك هذا يتوكل على أزواد الناس

(فصل) ويختص اشتراط الراحلة بالبعيد الذي بينه وبين البيت مسافة القصر ، فأما القريب الذي يمكنه المشي فلا يعتبر وجود الراحلة في حقه لانه مسافة قريبة يمكنه المشي إليها فلزمه كالسعي

(١) ان لم يكن في بذل هذا منة ففيه مكافأة ثقيلة كالمنة وتد فرق الشرح والعرف بين الولد والوالد فجعل ولد المرء من كسبه وقال (ص) لولد « انت ومالك لا ييك »

وروى الامام أحمد قال : أنا هشيم عن يونس عن الحسن قال : لما نزلت هذه الآية (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال رجل يارسول الله ما السبيل ؟ قال « الزاد والراحلة » ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة فاشتراط لوجوبها الزاد والراحلة كالجهاد وما ذكره ليس باستطاعة فانه شاق وإن كان عادة ، والاعتبار بعموم الاحوال دون خصوصها كما أن رخص السفر تعم من يشق عليه ومن لا يشق عليه ، وكذلك من كان له ما يقدر به على تحصيل الزاد والراحلة بالشرط المذكورة لأنه في معنى ملك الزاد والراحلة ، ولان القدرة على ما تحصل به الرقبة في الكفارة تلك الرقبة فكذلك ههنا

(فصل) ويختص اشتراط الراحلة بالبعيد الذي بينه وبين البيت مسافة القصر ، فأما القريب الذي يمكنه المشي فلا يعتبر وجود الراحلة في حقه لانه مسافة قريبة يمكنه السعي إليها فلزمه كالسعي

إلى الجمعة ، وإن كان ممن لا يمكنه المشي اعتبر وجود الحولة في حقه لأنه عاجز عن المشي فهو كالبعيد وأما الزاد فلا بد منه فإن لم يجد زاداً ولا قدر على كسبه لم يلزمه الحج

(فصل) والزاد الذي تشترط القدرة عليه هو ما يحتاج إليه في ذهابه ورجوعه من مأكول ومشروب وكسوة فإن كان يملكه أو وجده يباع بثمن المثل في الغلاء والرخص أو بزيادة يسيرة لا تحجف بماله لزمه شراؤه ، وإن كانت تحجف بماله لم يلزمه كما قلنا في شراء الماء للوضوء ، وإذا كان يجد الزاد في كل منزلة لم يلزمه حمله وإن لم يجده كذلك لزمه حمله ، وأما الماء وعلف البهائم فإن كان يوجد في المنازل التي ينزلها على حسب العادة وإلا لم يلزمه حمله من بلده ولا من أقرب البلدان إلى مكة كأطراف الشام ونحوها لأن هذا يشق ولم تجز العادة به ، ولا يتمكن من حمل الماء لبعائمه في جميع الطريق ، والطعام بخلاف ذلك ، ويعتبر أيضاً قدرته على الآلات التي يحتاج إليها كالقراثر ونحوها وأوعية الماء وما أشبهها لأنه مما لا يستغنى عنه فهو كاعلاف البهائم

(فصل) وأما الراحلة فيشترط أن يجد راحلة تصلح لمثله أما بشراء أو بقاء ، لذهابه ورجوعه ويجد ما يحتاج إليه من آتيا التي تصلح لمثله فإن كان ممن يكفيه الرحل والقتب ولا يخشى السقوط أجزأ وجود ذلك وإن كان ممن لم تجر عادته بذلك ويخشى السقوط عنهما اعتبر وجود محمل وما أشبهه مما لا مشقة في ركوبه ولا يخشى السقوط عنه لأن اعتبار الراحلة في حق القادر على المشي إنما كان لدفع المشقة فيجب أن يعتبر ههنا ما تدفع به المشقة وإن كان ممن لا يقدر على خدمة نفسه والقيام بأمره اعتبرت القدرة على من يخدمه لأنه من سبيله

إلى الجمعة ، وإن كان ممن لا يمكنه المشي كالشيخ الكبير اعتبر وجود الحولة في حقه لأنه عاجز عن المشي أشبه البعيد ، وأما الزاد فلا بد منه فإن لم يجد زاداً ولا قدر على كسبه لم يلزمه الحج

(فصل) والزاد الذي تشترط القدرة عليه وهو ما يحتاج إليه في ذهابه ورجوعه من مأكول ومشروب وكسوة فإن كان يملكه أو وجده يباع بثمن المثل في الغلاء والرخص أو بزيادة يسيرة لا تحجف بماله لزمه شراؤه ، وإن كانت تحجف بماله لم يلزمه كما قلنا في شراء الماء للوضوء ، وإذا كان يجد الزاد في كل منزل لم يلزمه حمله وإن لم يجده كذلك لزمه حمله ، وأما الماء وعلف البهائم فسنذكره إن شاء الله تعالى (فصل) ويشترط أن يجد راحلة تصلح لمثله إما بشراء أو بقاء ، لذهابه ورجوعه ويجد ما يحتاج

إليه من آتيا التي تصلح لمثله فإن كان ممن يكفيه الرحل والقتب ولا يخشى السقوط اكتفى بذلك وإن كان ممن لم تجر عادته بذلك أو يخشى السقوط عنهما اعتبر وجود محمل وما أشبهه ممن لا يخشى سقوطه عنه ولا مشقة فيه لأن اعتبار الراحلة في حق القادر على المشي إنما كان لدفع المشقة فيجب أن يعتبر ههنا ما تدفع به المشقة وإن كان ممن لا يقدر على خدمة نفسه والقيام بأمره اعتبرت القدرة على من يخدمه لأنه من سبيله

(فصل) ويعتبر أن يكون هذا فاضلا عن ما يحتاج اليه لنفقة عياله الذين تلزمه مؤوتهم في مضيه ورجوعه لان النفقة متعلقة بحقوق الآدميين وهم أحوج وحقهم أكد وقد روى عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال « كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت » رواه أبو داود وان يكون فاضلا عما يحتاج هو وأهله اليه من مسكن وخادم ومالا بد منه وأن يكون فاضلا عن قضاء دينه لان قضاء الدين من حوائجه الاصلية ويتعلق به حقوق الآدميين فهو أكد ولذلك منع الزكاة مع تعلق حقوق الفقراء بها وحاجتهم اليها فالحج الذي هو خالص حق الله تعالى أولى وسواء كان الدين لآدمي معين أو من حقوق الله تعالى كزكاة في ذمته أو كفارات ونحوها وان احتاج الى النكاح وخاف على نفسه العنت قدم التزويج لانه واجب عليه ولا غنى به عنه فهو كنفقته وان لم يخف قدم الحج لان النكاح تطوع فلا يقدم على الحج الواجب وان حج من تلزمه هذه الحقوق وضعها صح حجة لانها متعلقة بذمته فلا تمنع صحة فعله

(فصل) ومن له عقار يحتاج اليه لسكناه أو سكنى عياله أو يحتاج الى أجرته لنفقة نفسه أو عياله أو بضاعة متى نقصها اختل ربحها فلم يكفهم أو سائمة يحتاجون اليها لم يلزمه الحج وان كان له من ذلك شيء فاضل عن حاجته لزمه بيعه في الحج فان كان له مسكن واسع يفضل عن حاجته وأمكنه بيعه وشراء ما يكفيه ويفضل قدر ما يحجج به لزمه وان كانت له كتب يحتاج اليها لم يلزمه بيعها في الحج

(فصل) ويعتبر أن يكون هذا فاضلا عما يحتاج اليه لنفقة عياله الذين تلزمه مؤوتهم في مضيه ورجوعه لان النفقة تتعلق بها حقوق الآدميين وهم أحوج وحقهم أكد وقد روى عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال « كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت » رواه أبو داود وأن يكون فاضلا عما يحتاج هو وأهله اليه من مسكن وخادم ومالا بد منه وأن يكون فاضلا عن قضاء دينه لان قضاء الدين من حوائجه الاصلية ويتعلق به حقوق الآدميين فهو أكد وكذلك منع الزكاة مع تعلق حقوق الفقراء بها وحاجتهم اليها فالحج الذي هو الخالص حق الله تعالى أولى وسواء كان الدين لآدمي معين أو من حقوق الله تعالى كزكاة في ذمته أو كفارات ونحوها وان احتاج الى النكاح وخاف على نفسه العنت قدم التزويج لانه واجب عليه ولا غناء به عنه فهو كنفقته وان لم يخف قدم الحج لان النكاح تطوع فلا يقدم على الحج الواجب وان حج من تلزمه هذه الحقوق وضعها صح حجة لانها متعلقة بذمته فلا تمنع صحة حجه .

(فصل) ومن له دار يسكنها أو يسكنها عياله أو يحتاج الى أجرته لنفقة نفسه أو عياله أو بضاعة متى نقصها اختل ربحها فلم تكفهم أو سائمة يحتاجون اليها لم يلزمه الحج لما ذكرنا وان كان له من ذلك شيء فاضل عن حاجته لزمه بيعه في الحج فان كان له مسكن واسع يفضل عن حاجته وأمكنه بيعه وشراء ما يكفيه ويفضل قدر ما يحتاج به لزمه وان كانت له كتب يحتاج اليها لم يلزمه بيعها في الحج

وان كانت مما لا يحتاج اليها أو كان له بكتاب نسختان يستغنى بأحدهما باع مالا يحتاج اليه فان كان له دين على مليء باذل له يكفيه للحج لزمه لانه قادر وان كان على معسر أو تعذر استيفاءه عليه لم يلزمه (فصل) وتجب العمرة على من يجب عليه الحج في إحدى الروايتين، روي ذلك عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين والشعبي وبه قال الثوري وإسحاق والشافعي في أحد قولي (والرواية الثانية) ليست واجبة وروي ذلك عن ابن مسعود وبه قال مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي لما روى جابر أن النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال «لا وان تعتمروا فهو افضل» أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وعن طلحة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «الحج جهاد والعمرة تطوع» رواه ابن ماجه ولانه نسك غير موقت فلم يكن واجبا كالطواف المجرّد

(١) لكنه أمر

بالأتمام لمن شرع فيها ولا خلاف فيه والآثار بعدها ليس فيها نص بالوجود

ولنا قول الله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) ومقتضى الأمر الوجوب (١) ثم عطفها على الحج والاصل التساوي بين المعطوف والمعطوف عليه قال ابن عباس أنها لفرينة الحج في كتاب الله وعن الضبي بن معبد قال أتيت عمر فقلت يا أمير المؤمنين اني أسلمت واني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي فاهلأت بهما فقال عمر هديت لسنة نبيك ﷺ رواه أبو داود والنسائي وعن أبي رزين أنه أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن قال «حج عن أبيك واعتمر» رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وذكره أحمد ثم قال وحديث يرويه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال جاء رجل الى النبي ﷺ فقال أوصني قال «تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج وتعمر» وروي الاثرم بإسناده عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن وكان في الكتاب ان العمرة هي الحج الاصغر ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا يخالف لهم

والا لزمه وان كان له بكتاب نسختان يستغنى بأحدهما باع الاخرى وان كان له دين على مليء باذل له يكفيه في الحج لزمه لانه قادر وان كان على معسر أو تعذر استيفاءه لم يلزمه

(فصل) فان تكلف الحج من لا يلزمه وأمكنه ذلك من غير ضرر يلحق بغيره مثل من لا يتكسب بصناعة كالحرز أو معاونة من ينفق عليه أو يكثر لزمه ولا يسأل الناس استحباب له الحج لقول الله تعالى (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر) فقدم ذكر الرجال ولان فيه مبالغة في طاعة الله وخروجها من الخلاف وان كان يسأل الناس كره الحج له لانه يضيق على الناس ويحصل كلال عليهم في التزام مالا يلزمه وسئل الامام احمد عن يدخل البادية بلا زاد ولا راثة فقال لا أحب له ذلك هذا يتوكل على أزواد الناس

﴿مسئلة﴾ (ولا يصير مستطيعا ببذل غيره بخال)

لا يلزمه الحج ببذل غيره له ولا يصير مستطيعا بذلك سواء كان الباذل قريبا أو أجنبيا وسواء

نعلمه الا ابن مسعود على اختلاف عنه وأما حديث جابر فقال 'ترمذي قال الشافعي هو ضعيف لا تقوم بمثله الحجة وليس في العمرة شيء ثابت بأنها تطوع وقال ابن عبد البر: روي ذلك بأسانيد لا تصح ولا تقوم بمثلها الحجة ثم نحمله على المذهب وهي العمرة التي قضوها حين أحصروا في الحبشة أو على العمرة التي اعتمروها مع حجبتهم مع النبي ﷺ فإنها لم تكن واجبة على من اعتمر أو نحمله على ما زاد على العمرة الواحدة وتفرق العمرة الطواف لأن من شرطها الاحرام والطواف بخلافه

(فصل) وليس على أهل مكة عمرة نص عليه أحمد وقال كان ابن عباس يرى العمرة واجبة ويقول: يا أهل مكة ليس عليكم عمرة إنما عمرتكم طوافكم بالبيت وبهذا قال عطاء وطاوس قال عطاء ليس أحد من خلق الله إلا عليه حج وعمرة واجبان لا بد منهما لمن استطاع اليهما سبيلا إلا أهل مكة فإن عليهم حجة وليس عليهم عمرة من أجل طوافهم بالبيت ووجه ذلك أن ركن العمرة ومعظمها الطواف بالبيت وهم يفعلونه فاجزأ عنهم وحمل القاضي كلام أحمد على أنه لا عمرة عليهم مع الحجة لأنه يتقدم منهم فعلها في غير وقت الحج والامر على ما قلناه

(فصل) وتجزي عمرة المتمتع وعمرة القارن والعمرة من أدنى الحل عن العمرة الواجبة ولا نفعل في أجزاء عمرة التمتع خلافا كذلك قال ابن عمر وعطاء وطاوس ومجاهد ولا نفعل عن غيرهم خلافاهم وروي عن أحمد أن عمرة القارن لا تجزي وهو اختيار أبي بكر وعن أحمد أن العمرة من أدنى الحل لا تجزي عن العمرة الواجبة وقال إنما هي من أربعة أميال واحتج على أن عمرة القارن لا تجزي أن عائشة حين حاضت أعرها من التمتع فلو كانت عمرتها في قرانها اجزأتها لما أعرها بعدها

ولنا قول الضبي بن معبد أبي وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي فاهللت بهما فقال عمره ديت لسنة نبيك وهذا يدل على أنه أحرم بهما يعتقد أداء ما كتبه الله عليه منها والخروج عن عهدتها

بذل له الركوب والزاد أو بذل له مالا وهو قول الأكثرين، وعن الشافعي أنه إذا بذل له ولده ما يتمكن به من الحج لزمه لأنه أمكنه الحج من غير منة تلزمه ولا ضرر يلحقه فلزمه الحج كالمالك الزاد والراحلة ولنا أن قول النبي ﷺ «يوجب الحج الزاد والراحلة» يتعين فيه تقدير مالك ذلك أو مالك ما يحصل به بدليل ماله كان البازل أجنبيا، ولأنه ليس بمالك للزاد والراحلة ولا بمنها فلم يلزمه الحج كالمالك بذل له والده، ولا نسلم أنه لا يلزمه منة، ولو سلمناه فيبطل ببذل الوالد وبذل من للمبذول عليه أياد كثيرة ونعم

(مسئلة) (فمن كملت له هذه الشروط وجب عليه الحج على الفور)

من كملت فيه هذه الشروط وجب عليه الحج لما ذكرنا من الأدلة ويجب عليه على الفور إذا أمكنه فعله ولم يجز له تأخيرها وبه قال مالك وقال الشافعي يجب الحج وجوبا موسعا وله تأخيرها، وحكى ابن أبي موسى وجها مثل قوله، وحكاها ابن حامد عن الامام أحمد لأن النبي ﷺ أمر أبا بكر

فصربه عمر وقال هديت لسنة نبيك وحديث عائشة حين قرنت الحج والعمرة فقال لها النبي ﷺ حين حلت منها « قد حلت من حجتك وعمرتك » وإنما أعمرها النبي ﷺ من التمتع قصداً لتطيب قلبها وإجابة مسئلتها لأنها كانت واجبة عليها ثم إن لم تكن أجزأتها عمرة القران فقد أجزأتها العمرة من أدنى الحل وهو أحد ما قصدنا الدلالة عليه ولأن الواجب عمرة واحدة وقد أتى بها صحيحة فتجزئته كعمرة المتمتع ولأن عمرة القارن أحد نسبي القران فأجزأت كالحج والحج من مكة يجزي في حق المتمتع فالعمرة من أدنى الحل في حق المفرد أولى وإذا كان الطواف المجرد يجزي عن العمرة في حق المسكي فلأن تجزي العمرة المشتملة على الطواف وغيره أولى

(فصل) ولا بأس أن يعتمر في السنة مراراً روي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وأنس ومائشة وعطاء وطاوس وعكرمة والشافعي، وكره العمرة في السنة مرتين الحسن وابن سيرين ومالك وقال النخعي ما كانوا يعتمرون في السنة إلا مرة ولأن النبي ﷺ لم يفعله

ولنا أن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ عمرة مع قرانها وعمرة بعد حجها ولأن النبي ﷺ قال العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما متفق عليه وقال علي رضي الله عنه في كل شهر مرة وكان أنس إذا حم رأسه خرج فاعتمر رواها الشافعي في مسنده وقال عكرمة يعتمر إذا أمكن الموسى من شعره وقال عطاء إن شاء اعتمر في كل شهر مرتين فاما الأكتار من الأعمار والموالاة بينهما فلا يستحب في ظاهر قول السلف الذي حكيناه وكذلك قال أحمد إذا اعتمر فلا بد من أن يخلق أو يقصر وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس فظاهر هذا أنه لا يستحب أن يعتمر في أقل من عشرة أيام وقال في رواية الأثرم إن شاء اعتمر في كل شهر وقال بعض أصحابنا يستحب الأكتار من الأعمار وأقوال السلف وأحوالهم تدل على ما قلناه ولأن النبي ﷺ وأصحابه لم ينقل عنهم الموالاة بينهما وإنما

رضي الله عنه على الحج وتحلف بالمدينة غير محارب ولا مشغول بشيء وتحلف أكثر المسلمين قادرين على الحج، ولأنه إذا أخره ثم فعله في السنة الأخرى لم يكن قاضياً بل على أن وجوبه على التراخي ولنا قول الله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) وقوله (وأتموا الحج والعمرة لله) والأمر على الفور وروي عن النبي ﷺ أنه قال « من أراد الحج فليعجل » رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه وفي رواية أحمد وابن ماجه « فانه قد يمرض المريض وتضل الضالة وتعرض الحاجة » قال أحمد ورواه الثوري ووكيع عن أبي إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس عن أخيه الفضل عن النبي ﷺ « وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً » قال الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي إسناده مقال، وروى سعيد بن منصور بإسناده عن عبد الرحمن بن سابط قال « قال رسول الله ﷺ « من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمنعه مرض

نقل عنهم انكار ذلك والحق في اتباعهم قال طاوس الذين يعتمرون من التمتع ما أدري يؤجرون عليها أو يعذبون قيل له فلم يذبون قال لأنه يدع الطواف بالبيت ويخرج الى أربعة أميال ويحيى، وإلى أن يحيى من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشي في غير شيء وقد أتم النبي ﷺ أربع عمر في أربع سفرات لم يزد في كل سفرة على عمرة واحدة ولا أحد ممن معه ولم يبلغنا أن أحداً منهم جمع بين عمرتين في سفر واحد مع الا عاتشة حين حاضت فاعمرها من التمتع لأنها اعتقدت أن عمرة قرانها بطلت ولهذا قالت يا رسول الله يرجع الناس بحج وعمرة وأرجح أنا بحجة فاعمرها لذلك ولو كان في هذا فضل لما اتفقوا على تركه

(فصل) وروى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «عمرة في رمضان تعدل حجة» متفق عليه قال احمد من أدرك يوماً من رمضان فقد أدرك عمرة رمضان وقال اسحاق يعني هذا الحديث مثل ما روي عن النبي ﷺ أنه قال «من قرأ قل هو الله أحد فقد قرأ ثلث القرآن» وقال أنس: حج النبي ﷺ حجة واحدة واعتمر أربع عمر واحدة في ذي القعدة وعمرة الحديبية وعمرة مع حجته وعمرة الجعرانة اذ قسم غنيمة حنين. وهذا حديث حسن صحيح متفق عليه. وقال أحمد حج النبي ﷺ حجة الوداع قال وروي عن مجاهد أنه قال حج قبل ذلك حجة أخرى وما هو بثبت عندي وروي عن جابر قال حج النبي ﷺ ثلاث حجج حجبتين قبل أن يهاجر وحجة بعده ما هاجر وهذا حديث غريب

(فصل) وروى عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ «تابعوا بين الحج والعمرة فانها ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خبث الحديد والذهب والفضة وليس للحج المبرور ثواب إلا الجنة» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله

ﷺ حابس أو سلطان جائر أو حاجة ظاهرة فليمت على أي حال شاء يرد يا أو نصرانيا» وعن عمر نحوه من قوله، وكذلك عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، ولأنه أحد أركان الاسلام فكأن واجبا على الفور كالصيام، ولأن وجوبه بصفة التوسع بخروجه عن رتبة الواجبات لانه يؤخر إلى غير غاية ولا يأتي بالموت قبل فعله لكونه فعل ما يجوز له فعله وليس على الموت أمارة يقدر بعدها على فعله، فأما النبي ﷺ فأما فتح مكة سنة ثمان وإنما أخره سنة تسع فيحتمل انه كان له عذر من عدم الاستطاعة أو كره رؤية المشركين عراة حول البيت فأخر الحج حتى بعث أبا بكر ينادي أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويحتمل أنه أخره بأمر الله تعالى لتكون حجته حجة الوداع في السنة التي استدار فيها الزمان كهيئته يوم خلق الله السموات والارض ويصادف وقفة الجمعة ويكمل الله دينه ويقال إنه اجتمع يومئذ أعياد أهل كل دين ولم يجتمع قبله ولا بعده فأما تسمية فعل الحج قضاء فانه يسمى بذلك قال الله تعالى (ثم ليقضوا تقمهم) وعلى أنه لا يلزم من الوجوب على الفور

« من أتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » متفق عليه وهو في الموطأ ^{صلى الله عليه وسلم} ^{وعنه} مسألة قال (فان كان مريضاً لا يرجي برؤه أو شيخاً لا يستمسك على الرحلة أقام من يحج عنه ويعتمر وقد أجزأ عنه وإن عوفي)

وجملة ذلك أن من وجدت فيه شرائط وجوب الحج وكان عاجزاً عنه لما منع مأبوس من زواله كزمانه أو مرض لا يرجي زواله أو كان نضو الخلق لا يقدر على الثبوت على الرحلة إلا بمشقة غير محتملة والشيخ الفاني ومن كان مثله متى وجد من ينوب عنه في الحج ومالا يستنبيه به لزمه ذلك وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك لا حج عليه إلا أن يستطيع بنفسه ولا أرى له ذلك لأن الله تعالى قال (من استطاع إليه سبيلاً) وهذا غير مستطيع ولأن هذه عبادة لا تدخلها النيابة مع القدرة فلا تدخلها مع العجز كالصوم والصلاة

ولنا حديث أبي رزين وروى ابن عباس أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه ؟ قال « نعم » وذلك في حجة الوداع متفق عليه وفي انظر لمسلم قالت : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج

تسمية الفعل إذا أخره قضاء بدليل الزكاة فأنها تجب على الفور ولو أخرها لا تسمى قضاء والقضاء الواجب على الفور إذا أخره لا يقال قضاء القضاء ولو غلب على ظنه في الحج أنه لا يعيش إلى سنة أخرى لم يحز له تأخيرها وإذا أخره لا يسمى قضاء

مسألة (فان عجز عنه لسبب أو مرض لا يرجي برؤه لزمه أن يقيم من يحج عنه ويعتمر من بلده وقد أجزأ عنه وإن عوفي)

وجملة ذلك أن من وجدت فيه شرائط وجوب الحج وكان عاجزاً عنه لما منع مأبوس من زواله كزمانه أو مرض لا يرجي زواله أو كان نضو الخلق لا يقدر على الثبوت على الرحلة إلا بمشقة غير محتملة والشيخ الفاني ونحوهم متى وجد من ينوب عنه في الحج وما يستنبيه به لزمه ذلك وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك لا حج عليه إلا أن يستطيع بنفسه ولا أرى له ذلك لأن الله تعالى قال (من استطاع إليه سبيلاً) وهو غير مستطيع ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة مع القدرة فلا تدخلها مع العجز كالصوم والصلاة

ولنا حديث أبي رزين حيث أمره النبي ^{صلى الله عليه وسلم} أن يحج عن أبيه ويعتمر وروى ابن عباس أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه ؟ قال « نعم » وذلك في حجة الوداع متفق عليه وفي لفظ لمسلم قالت : يا رسول الله إن أبي شيخ عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع أن يستوي على ظهر

وهو لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره . فقال النبي ﷺ « فحجني عنه » وسئل علي رضي الله عنه عن شيخ لا يجد الاستطاعة قال يجهز عنه ولأن هذه عبادة تجب بافسادها الكفارة فجاز أن يقوم غير فعله فيها مقام فعله كالصوم إذا عجز عنه افتدى بخلاف الصلاة

(فصل) وإن لم يجد مالا يستنيب به فلا حج عليه بغير خلاف لأن الصحيح لو لم يجد ما يحج به لم يجب عليه فالمريض أولى وإن وجد مالا ولم يجد من ينوب عنه فقياس المذهب أنه ينبغي على الروايتين في إمكان المسير هل هو من شرائط الوجوب أو من شرائط لزوم السعي فإن قلنا من شرائط لزوم السعي ثبت الحج في ذمته هذا يحج عنه بعد موته وإن قلنا من شرائط الوجوب لم يجب عليه شيء

(فصل) ومتى أحج هذا عن نفسه ثم عوفي لم يجب عليه حج آخر وهذا قول اسحاق وقال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر يلزمه لأن هذا بدل إياس فاذا برأ^(١) تبيننا أنه لم يكن مأبوسا منه فلزمه الأصل كالأيسة إذا اعتدت بالشهور ثم حاضت لا تجزئها تلك العدة

ولنا أنه أتى بما أمر به فخرج عن العهدة كما لو لم يبرأ أو نقول أدى حجة الاسلام بأمر الشارع فلم يلزمه حج ثان كما لو حج بنفسه ولأن هذا يفضي إلى إيجاب حجتين عليه ولم يوجب الله عليه إلا حجة واحدة وقولهم لم يكن مأبوسا من برئه قلنا لو لم يكن مأبوسا منه لما أبيح له أن يستنيب فانه شرط

«١» يقال برأ
من المرض (كفتح)
وبرى «كتب»

بعيره فقال النبي ﷺ « فحجني عنه » وسئل علي رضي الله عنه عن شيخ يجد الاستطاعة قال يجهز عنه ولأن هذه عبادة تجب بافسادها الكفارة فجاز أن يقوم غير فعله فيها مقام فعله كالصوم إذا عجز عنه افتدى بخلاف الصلاة ويلزمه أن يستنيب على الفور إذا أمكنه كما يلزمه ذلك بنفسه

(فصل) ويستتاب عنه من يحج عنه من حيث وجب عليه اما من بلده أو من الموضع الذي يسر فيه كالاستنابة عن الميت وسند كذا ذلك أن شاء الله تعالى

(فصل) فإن لم يجد ما لا يستنيب به فلا حج عليه بغير خلاف لأن الصحيح العادم ما يحج به لا يلزمه الحج فالمريض أولى وإن وجد مالا ولم يجد نائباً فقياس المذهب أن ينبغي على الروايتين في إمكان السير هل هو من شرائط الوجوب أو من شرائط وجوب السعي فإن قلنا من شرائط لزوم السعي ثبت الحج في ذمته يحج عنه بعد موته وإن قلنا من شرائط الوجوب لم يجب شيء

(فصل) وإذا استتاب من حج عنه ثم عوفي لم يجب عليه حج آخر وهذا قول اسحاق وقال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر يلزمه لأن هذا بدل إياس فاذا برأ تبيننا أنه لم يكن مأبوسا منه فلزمه الأصل كالأيسة تعتد بالشهور ثم تحيض يلزمها العدة بالحيض

ولنا أنه أتى بما أمر به فخرج عن العهدة كما لو يبرأ أو نقول أدى حجة الاسلام بأمر الشرع فلم يلزمه حج ثان كما لو حج عن نفسه ولأن هذا يفضي إلى إيجاب حجتين عليه ولم يوجب الله عليه إلا حجة واحدة وقولهم لم يكن مأبوسا من برئه قلنا لو لم يكن مأبوسا من برئه لما أبيح له أن

لجواز الاستنابة أما الأيسة إذا اعتدت بالشهور فلا يتصور عود حيضها فإن رأت دما فليس بحيض ولا يبطل به اعتدادها ولكن من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه إذا اعتدت سنة ثم عاد حيضها لم يبطل اعتدادها فاما ان عوفي قبل فراغ النائب من الحج فيذبغي أن لا يجزئه الحج لانه قدر على الاصل قبل تمام البدل فلزمه كالصغيرة ومن ارتفع حيضها اذا حاضنا قبل اتمام عدتها بالشهور وكالمتيم اذا رأى الماء في صلاته ويحتمل أن يجزئه كالمتيم اذا شرع في الصيام ثم قدر على الهدي، والمكفر اذا قدر على الاصل بعد الشروع في البدل. وان برأ قبل احرام النائب لم يجزئه بحال

(فصل) ومن يرجى زوال مرضه والمحبوس ونحوه ليس أن يستناب فان فعل لم يجزئه وان لم يبرأ وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة له ذلك ويكون ذلك مراعى فان قدر على الحج بنفسه لزمه والا أجزأه ذلك لانه عاجز عن الحج بنفسه أشبه المأيوس من برئه

ولنا أنه يرجو القدرة على الحج بنفسه فلم يكن له الاستنابة ولا تجزئه ان فعل كالفقير وفارق المأيوس من برئه لانه عاجز على الاطلاق آيس من القدرة على الاصل فأشبه الميت ولان النص انما ورد في الحج عن الشيخ الكبير وهو ممن لا يرجى منه الحج بنفسه فلا يقاس عليه الا من كان مثله فعلى هذا اذا استناب من يرجو القدرة على الحج بنفسه ثم صار مأیوسا من برئه فعليه أن يحج عن نفسه مرة أخرى لانه استناب في حال لا تجوز له الاستنابة فيها فأشبه الصحيح

يستناب فانه شرط لجواز الاستنابة فاما الأيسة إذا اعتدت بالشهور فلا يتصور عود حيضها فان رأت دما فليس بحيض ولا يبطل به اعتدادها لكن من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اذا اعتدت سنة ثم عاد حيضها لم يبطل اعتدادها

(فصل) فان عوفي قبل فراغ النائب من الحج فيذبغي أن لا يجزئه الحج لانه قدر على الاصل قبل تمام البدل فلزمه كالصغيرة ومن ارتفع حيضها قبل اتمام عدتها بالشهور وكالمتيم اذا رأى الماء في صلاته ويحتمل أن يجزئه كالمتيم اذا شرع في الصوم ثم قدر على الهدي والمكفر اذا قدر على الاصل بعد الشروع في البدل وان برأ قبل احرام النائب لم يجزئه بحال

(فصل) فاما من يرجى زوال مرضه والمحبوس ونحوه فليس له ان يستناب فان فعل لم يجزئه وان لم يبرأ وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة له الاستنابة ويكون ذلك مراعى فان قدر على الحج بنفسه لزمه والا أجزأه ذلك كالمأيوس من برئه

ولنا أنه يرجو القدرة على الحج بنفسه فلم يكن له الاستنابة ولا تجزئه ان فعل كالفقير وفارق المأيوس من برئه لانه عاجز على الاطلاق آيس من القدرة على الاصل فأشبه الميت ولان النص انما ورد في الحج عن الشيخ الكبير وهو ممن لا يرجى منه الحج بنفسه فلا يصح قياس غيره عليه إلا اذا كان مثله

(فصل) ولا يجوز أن يستنيب في الحج الواجب من يقدر على الحج بنفسه اجماعا قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على أن من عليه حجة الاسلام وهو قادر على أن يحج لا يجزي، عنه أن يحج غيره عنه والحج المنذور كحجة الاسلام في اباحة الاستنابة عند العجز والمنع منها مع القدرة لأنها حجة واجبة فأما حج التطوع فينقسم أقساما ثلاثة

(أحدها) أن يكون ممن لم يؤد حجة الاسلام فلا يجوز أن يستنيب في حجة التطوع لانه لا يصح أن يفعل بنفسه فينائبه أولى

(الثاني) أن يكون ممن قد أدى حجة الاسلام وهو عاجز عن الحج بنفسه فيصح أن يستنيب في التطوع فان ماجازت الاستنابة في فرضه جازت في نفله كالصدقة

(الثالث) أن يكون قد أدى حجة الاسلام وهو قادر على الحج بنفسه فهل له أن يستنيب في حج التطوع؟ فيه روايتان

(أحدهما) يجوز وهو قول أبي حنيفة لأنها حجة لا تلزمه بنفسه فجاز أن يستنيب فيها كالمعصوب (والثانية) لا يجوز وهو مذهب الشافعي لانه قادر على الحج بنفسه فلم يجز أن يستنيب فيه كالغرض (فصل) فان كان عاجزا عنه عجزا مرجو الزوال كالمريض مرضا يرجى برؤه والمحبوس جاز له أن يستنيب فيه لانه حج لا يلزمه عجز عن فعله بنفسه فجاز له أن يستنيب فيه كالشيخ الكبير، والفرق بينه وبين الغرض أن الغرض عبادة العمر فلا يفوت بتأخيره عن هذا العام والتطوع مشروع في كل عام فيفوت حج هذا العام بتأخيره ولان حج الغرض إذا مات قبل فعله فعل بعد موته وحج التطوع لا يفعل فيفوت

(فصل) وفي الاستئجار على الحج والأذان وتعليم القرآن والفقه ونحوه مما يتهدى نفعه ويختص فاعل أن يكون من أهل القرية روايتان

(أحدهما) لا يجوز وهو مذهب أبي حنيفة واسحاق والآخرى يجوز وهو مذهب مالك والشافعي وابن المنذر لان النبي ﷺ قال «أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله» رواه البخاري

(فصل) فأما القادر على الحج بنفسه فلا يجوز أن يستنيب في الحج الواجب اجماعا قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على أن من عليه حجة الاسلام وهو قادر على الحج لا يجزي، عنه أن يحج غيره عنه والحج المنذور كحجة الاسلام في اباحة الاستنابة عند العجز والمنع منها مع القدرة لأنها حجة واجبة فهي كحجة الاسلام

(فصل) وهل يصح الاستئجار على الحج فيه روايتان (أشهرهما) لا يجوز وهو مذهب أبي حنيفة واسحاق (والثانية) يجوز وهو مذهب مالك والشافعي وابن المنذر لانه يجوز أخذ النفقة عليه

وأخذ أصحاب النبي ﷺ الجعل على الرقية بكتاب الله وأخبروا بذلك النبي ﷺ فصوبهم فيه ولأنه يجوز أخذ النفقة عليه فجاز الاستئجار عليه كبناء المساجد والقنابر ووجه الرواية الأولى أن عبادة ابن الصامت كان يعلم رجال القرآن فأهدى له قوساً فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال له « إن سرك أن تتخذ قوساً من نار فتقلدها » وقال النبي ﷺ لعثمان بن أبي العاص « واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » ولأنها عبادة يختص فاعلمها أن يكون من أهل القرية فلم يجوز أخذ الاجرة عليها كالصلاة والصوم وأما الأحاديث التي في أخذ الجعل والاجرة فإنما كانت في الرقية وهي قضية في عين فتختص بها وأما بناء المساجد فلا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية ويجوز أن يقع قرية وغير قرية فإذا وقع باجرة لم يكن قرية ولا عبادة ولا يصح ههنا أن يكون غير عبادة ولا يجوز الاشتراك في العبادة فتى فعله من أجل الاجرة خرج عن كونه عبادة فلم يصح ولا يلزم من جواز أخذ النفقة جواز أخذ الاجرة بدليل القضاء والشهادة والامامة يؤخذ عليها الرزق من بيت المال وهو نفقة في المعنى ولا يجوز أخذ الاجرة عليها وفائدة الخلاف أنه متى لم يجوز أخذ الاجرة عليها فلا يكون إلا نائباً محضاً وما يدفع اليه من المال يكون نفقة لطريقه فلو مات أو أحصر أو مرض أو ضل الطريق لم يلزمه الضمان لما أنفق نص عليه أحمد لأنه انفاق باذن صاحب المال فاشبهه ما لو أذن له في سد بثق فانبثق ولم يندس وإذا ناب عنه آخر قاته يحج من حيث بلغ النائب الأول من الطريق لأنه حصل قطع هذه المسافة بمال المنوب عنه فلم يكن عليه الانفاق دفعة أخرى كما لو خرج بنفسه فمات في بعض الطريق فإنه يحج عنه من حيث انتهى وما فضل معه من المال رده إلا أن يؤذن له في أخذه وينفق على نفسه بقدر الحاجة من غير

فجاز الاستئجار عليه كبناء المساجد والقنابر

ولما أنها عبادة يختص فاعلمها أن يكون مسلماً فلم يجوز أخذ الاجرة عليها كالصلاة ، فأما بناء المساجد فيجوز أن يقع قرية وغير قرية فإذا وقع باجرة لم يكن عبادة ولا قرية وهذا لا يصح أن يقع الا عبادة ولا يجوز الاشتراك في العبادة فتى فعله من أجل الاجرة خرج عن كونه عبادة فلم يصح ولا يلزم من جواز أخذ النفقة جواز أخذ الاجرة بدليل الامامة والقضاء يجوز أخذ الرزق عليها من بيت المال وهو نفقة في المعنى بخلاف الاجرة وفائدة الخلاف أنه متى لم يجوز أخذ الاجرة عليها فلا يكون إلا نائباً محضاً وما يدفع اليه من المال يكون نفقة لطريقه فلو مات واحصر أو مرض أو ضل عن الطريق لم يلزمه الضمان لما أنفق نص عليه أحمد لأنه انفاق باذن صاحب المال فاشبهه ما لو أذن له في سد بثق فانبثق ولم يندس فإذا ناب عنه آخر فإنه يحج عنه من حيث بلغ النائب الأول من الطريق لحصول قطع هذه المسافة بمال المنوب عنه فلم يحتج الى الانفاق دفعة أخرى كما لو حج بنفسه فمات في الطريق فإنه يحج عنه من حيث انتهى وما فضل معه من المال رده إلا أن يؤذن له في أخذه وينفق عليه بقدر الحاجة من غير إسراف ولا تقتير وليس له التبرع بشيء منه إلا أن

اسراف ولا تقتير وليس له التبرع بشيء منه إلا أن يؤذن له في ذلك قال أحمد في الذي يأخذ دراهم للحج لا يمشي ولا يقتر في النفقة ولا يسرف ، وقال في رجل أخذ حجة عن ميت ففصلت معه فصلة يردّها ولا يناهذ أحداً إلا بقدر ما لا يكون سرفاً ولا يدعو إلى طعامه ولا يتفضل ثم قال أما إذا أعطى ألف درهم أو كذا وكذا فقل له حج بهذه فله أن يتوسع فيها وإن فضل شيء فهو له وإذا قال الميت حجوا عني حجة بالف درهم فدفعوها إلى رجل فله أن يتوسع فيها وما فضل فهو له وإن قلنا يجوز الاستئجار على الحج جاز أن يقع الدفع إلى النائب من غير استئجار فيكون الحكم فيه على ماضى وإن استأجره ليحج عنه أو عن ميت اعتبر فيه شروط الاجارة من معرفة الاجرة وعقد الاجارة وما يأخذه أجرته يملكه ويباح له التصرف فيه والتوسع به في النفقة وغيرها وما فضل فهو له وإن أحصر أو ضل الطريق أو ضاعت النفقة منه فهو في ضمانه والحج عليه وإن مات انفسخت الاجارة لان المعقود عليه تلف فانفسخ العقد كما لو ماتت البهيمة المستأجرة ويكون الحج أيضاً من موضع بلغ اليه النائب وما لزمه من الدماء فعليه لان الحج عليه

(فصل) فاما النائب غير المستأجر فما لزمه من الدماء بفعل محذور فعليه في ماله لانه لم يؤذن له في الجناية فكان موجبها عليه كما لو لم يكن نائباً ودم المتعة والقران إن أذن له في ذلك على المستنيب لانه أذن في سببها وإن لم يؤذن له فعليه لانه كجنائته ودم الاحصار على المستنيب لانه للتخلص من مشقة السفر فهو كنفقة الرجوع وإن أفسد حجه فاقضاء عليه ويرد ما أخذ لان الحجة لم تجزى،

يؤذن له في ذلك قال أحمد في الذي يأخذ دراهم للحج لا يمشي ولا يقتر في النفقة ولا يسرف وقال في رجل أخذ حجة عن ميت ففصلت معه فصلة يردّها ولا يناهذ أحداً إلا بقدر ما لا يكون سرفاً ولا يدعو إلى طعامه ولا يتفضل ثم قال أما إذا أعطى ألف درهم أو كذا وكذا فقل له حج بهذه فله أن يتوسع فيها وإن فضل شيء فهو له وإذا قال الميت حجوا عني حجة بالف درهم فدفعوها إلى رجل فله أن يتوسع فيها وما فضل فهو له وإن قلنا يجوز الاستئجار على الحج جاز أن يستنيب من غير استئجار فيكون الحكم على ما ذكرنا وإن استأجر فإن استأجر من يحج عنه أو عن ميت اعتبر فيه شروط الاجارة وما يأخذ أجره يملكه ويباح له التصرف فيه والتوسع في النفقة وغيرها وما فضل فهو له وإن أحصر أو ضل عن الطريق أو ضاعت النفقة منه فهو من ضمانه وعليه الحج وإن مات انفسخت الاجارة لتلف المعقود وعليه كما لو ماتت البهيمة المستأجرة ويكون الحج أيضاً من الموضع الذي بلغ اليه وما لزمه من الدماء فعليه لان الحج عليه

(فصل) والنائب غير المستأجر فما لزمه من الدماء بفعل محذور فعليه في ماله لانه لم يؤذن له في الجناية فكان موجبها عليه كما لو لم يكن نائباً ودم المتعة والقران إن لم يؤذن له فيها عليه لأنه كجنائته وإن أذن له فيها فالدم على المستنيب لانه أذن في سببها ودم الاحصار على المستنيب لانه للتخلص من مشقة السفر فهو كنفقة الرجوع فإن أفسد حجه فاقضاء عليه ويرد ما أخذ لان الحجة لم تجز عن

عن المستنيب لتفريطه وجنابته وكذلك ان فاته الحج بتفريطه وان فاتت بغير تفريط احتسب له بالنفقة لانه لم يفت بفعله فلم يكن مخالفاً كما لو مات وان قلنا بوجوب القضاء فهو عليه في نفسه كما لو دخل في حج ظن أنه عليه ولم يكن ففاته

(فصل) واذا سلك النائب طريقاً يمكنه سلوك أقرب منه ففاضل النفقة في ماله وان تعجل عجلة يمكنه تركها فكذلك وان أقام بمكة أكثر من مدة القصر بعد امكان السفر للرجوع أنفق من مال نفسه لانه غير مأذون له فيه فاما من لا يمكنه الخروج قبل ذلك فله النفقة لانه مأذون له فيه وله نفقة الرجوع وإن أقام بمكة سنين مالم يتخذها داراً فان اتخذها داراً ولو ساعة لم يكن له نفقة رجوعه لانه صار بنية الإقامة مكيًا فسقطت نفقته فلم تعد وان مرض في الطريق فعاد فله نفقة رجوعه لانه لا بد له منه حصل بغير تفريطه فأشبهه مالم يقطع عليه الطريق أو أحصر وان قال خفت أن أمرض فرجعت فعليه الضمان لانه متوهم وعن أحمد فيمن مرض في الكوفة فرجع يرد ما أخذ وفي جميع ذلك إذا أذن له في النفقة فله ذلك لان المال للمستنيب فجاز ما أذن فيه وإن شرط أحدهما أن الدماء الواجبة عليه على غيره لم يصح الشرط لان ذلك من موجبات فعله أو الحج الواجب عليه فلم يجز شرطه على غيره كما لو شرطه على أجنبي

(فصل) يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل والمرأة والمرأة عن الرجل والمرأة في الحج في قول

المستنيب لتفريطه وجنابته ، وكذلك إن فاته الحج بتفريطه وإن فاتت بغير تفريط احتسب له بالنفقة لانه لم يفت بفعله فلم يكن مخالفاً كما لو مات ، وإن قلنا بوجوب القضاء فهو عليه في ماله كما لو دخل في حج ظن أنه عليه فلم يكن عليه وفاته

(فصل) واذا سلك النائب طريقاً يمكنه سلوك أقرب منه بغير ضرر ففاضل النفقة في ماله، وإن تعجل عجلة يمكنه تركها فكذلك ، وإن أقام بمكة أكثر من مدة القصر بعد امكان السفر للرجوع أنفق من ماله لانه غير مأذون له فيه فان لم يمكنه الخروج قبل ذلك فله النفقة لانه مأذون فيه وله نفقة الرجوع وإن طالت إقامته بمكة مالم يتخذها داراً فان اتخذها داراً ولو ساعة لم يكن له نفقة لرجوعه لانه صار بنية الإقامة مكيًا فسقطت نفقته فلم تعد ، وإن مرض في الطريق فعاد فله نفقة رجوعه لانه لا بد له منه وقد حصل بغير تفريطه فأشبهه مالم يقطع عليه الطريق أو أحصر ، وإن قال خفت المرض فرجعت فعليه الضمان لانه متوهم ، وعن الامام أحمد رحمه الله فيمن مرض في الكوفة فرجع : يرد جميع ما أخذ ، وفي جميع ذلك إذا أذن له في النفقة فله ذلك لان المال للمستنيب فجاز ما أذن فيه ، وإن شرط أحدهما أن الدماء الواجبة عليه على غيره لم يصح الشرط لان ذلك من موجبات فعله أو الحج الواجب عليه فلم يصح شرطه على غيره كما لو شرطه على أجنبي

(فصل) يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل والمرأة، والمرأة عن المرأة والرجل في الحج في قول عوام

عامة أهل العلم لا تعلم فيه مخالفاً إلا الحسن بن صالح فإنه كره حج المرأة عن الرجل ، قال ابن المنذر هذه غفلة عن ظاهر السنة فإن النبي ﷺ أمر المرأة أن تحج عن أبيها وعليه يعتمد من أجاز حج المرأة عن غيره وفي الباب حديث أبي رزين وأحاديث سواء

(فصل) ولا يجوز الحج والعمرة عن حي إلا بأذنه فرضاً كان أو تطوعاً لأنها عبادة تدخلها النيابة فلم تجز عن البالغ العاقل إلا بأذنه كالزكاة ، فأما الميت فتجوز عنه بغير إذن واجباً كان أو تطوعاً لأن النبي ﷺ أمر بالحج عن الميت وقد علم أنه لا إذن له وما جاز فرضه جاز نفله كالصدقة فعلى هذا كل ما يفعله النائب عن المستنيب مما لم يؤمر به مثل أن يؤمر بحج فيعتمر أو بعمره فيحج يقع عن الميت لأنه يصح عنه من غير إذن ولا يقع عن الحي لعدم إذنه فيه ويقع عن فعله لأنه لما تعذر وقوعه عن المنوي عنه وقع عن نفسه كما لو استنابه رجلان فأحرم عنهما جميعاً ، وعليه رد النفقة لأنه لم يفعل ما أمر به فأشبه ما لو لم يفعل شيئاً

﴿ فصول في مخالفة النائب ﴾

إذا أمره بحج فتمتع أو اعتمر لنفسه من الميقات ثم حج نظرت فان خرج إلى الميقات فأحرم منه بالحج جاز ولا شيء عليه نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي وإن أحرم بالحج من مكة فعليه دم

أهل العلم لا تعلم فيه مخالفاً إلا الحسن بن صالح فإنه كره حج المرأة عن الرجل . قال ابن المنذر : هذه غفلة عن ظاهر السنة فإن النبي ﷺ أمر المرأة الخنعية أن تحج عن أبيها ، وعليه يعتمد من أجاز حج المرأة عن غيره وفي الباب حديث أبي رزين وأحاديث سواء

(فصل) ولا يجوز الحج والعمرة عن حي إلا بأذنه فرضاً كان أو تطوعاً لأنها عبادة تدخلها النيابة فلم تجز عن البالغ العاقل بغير إذنه كالزكاة ، فأما الميت فيجوز عنه بغير إذن واجباً كان أو تطوعاً لأن النبي ﷺ أمر بالحج عن الميت وقد علم أنه لا إذن له ، وما جاز فرضه جاز نفله كالصدقة فعلى هذا كلما يفعله النائب عن المستنيب مما لم يؤمر به مثل أن يؤمر بحج فيعتمر أو بعمره فيحج يقع عن الميت لأنه يصح عنه من غير إذن ولا يقع عن الحي لعدم إذنه فيه ، ويقع عن فعله لأنه لما تعذر وقوعه عن المنوي عنه وقع عن نفسه كما لو استنابه رجلان فأحرم عنهما جميعاً وعليه رد النفقة لأنه لم يفعل ما أمر به فأشبه ما لو لم يفعل شيئاً

(فصول في مخالفة النائب)

إذا أمره بحج فتمتع أو اعتمر لنفسه من الميقات ثم حج نظرت فان خرج إلى الميقات فأحرم منه بالحج جاز ولا شيء عليه نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي وإن أحرم من مكة فعليه دم لترك

لترك ميقاته ۝ ويرد من النفقة بقدر ما ترك من احرام الحج فيما بين الميقات ومكة ، وقال القاضي : لا يقع فعله عن الأمر ويرد جميع النفقة لانه أتى بغير ما أمر به وهو مذهب أبي حنيفة ولنا انه إذا أحرم من الميقات فقد أتى بالحج صحيحا من ميقاته وان أحرم به من مكة فما أخل إلا بما يجبره الدم فلم تسقط نفقته كولو تجاوز الميقات غير محرم فأحرم دونه ، وان أمره بالافراد فقرن لم يضمن شيئا وهو قول الشافعي ۝ وقال أبو حنيفة يضمن لانه يخالف

ولنا انه أتى بما أمر به وزيادة فصيح ولم يضمن كولو أمره بشراء شاة بدينار فاشترى شاتين تساوي إحداهما دينارا ، ثم ان كان أمره بالعمرة بعد الحج ففعلها فلا شيء عليه وإن لم يفعل ردد من النفقة بقدرها (فصل) وان أمره بالتمتع فقرن وقع عن الأمر لانه أمر بهما وإنما خالف في انه أمره بالاحرام بالحج من مكة فأحرم به من الميقات وظاهر كلام أحمد انه لا يرد شيئا من النفقة وهو مذهب الشافعي وقال القاضي يرد نصف النفقة لان غرضه في عمرة مفردة وتحصيل فضيلة التمتع وقد خالفه في ذلك وفوته عليه ، وان أفرد وقع عن المستنيب أيضا ويرد نصف النفقة لانه أخل بالاحرام بالعمرة من الميقات وقد أمره به وإحرامه بالحج من الميقات زيادة لا يستحق به شيئا (فصل) فان أمره بالقران فأفرد أو تمتع صح ووقع النسكان عن الأمر ويرد من النفقة بقدر

ميقاته ويرد من النفقة بقدر ما ترك من احرام الحج فيما بين الميقات ومكة وقال القاضي لا يقع فعله عن الأمر ويرد جميع النفقة لانه أتى بغير ما أمر به وهو مذهب أبي حنيفة ولنا انه أحرم بالحج من الميقات فقد أتى بالحج صحيحا من ميقاته أشبه ما لو لم يحرم بالعمرة وان أحرم به من مكة فما أخل إلا بما يجبره الدم فلم تسقط نفقته كولو تجاوز الميقات غير محرم فأحرم دونه فان أمره بالافراد فقرن لم يضمن شيئا وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يضمن لانه يخالف ولنا انه أتى بما أمر به وزيادة فصيح كولو أمره بشراء شاة بدينار فاشترى به شاتين تساوي إحداهما دينارا ، ثم ان كان أمره بالعمرة بعد الحج ففعلها فلا شيء عليه وان لم يفعل ردد من النفقة بقدرها .

(فصل) فان أمره بالتمتع فقرن وقع عن الأمر لانه أمر بهما وإنما خالف في انه أمره بالاحرام بالحج من مكة فأحرم به من الميقات وظاهر كلام أحمد انه لا يرد شيئا من النفقة وهو مذهب الشافعي وقال القاضي يرد نصف النفقة لان غرضه في عمرة مفردة وتحصيل فضيلة التمتع وقد خالفه في ذلك وفوته عليه فان أفرد وقع عن المستنيب أيضا ويرد نصف النفقة لانه أخل بالاحرام بالعمرة من الميقات وقد أمر به وإحرامه بالحج من الميقات زيادة لا يستحق به شيئا

(فصل) فان أمره بالقران فأفرد أو تمتع صح ووقع النسكان عن الأمر ويرد من النفقة بقدر ما

ماترك من احرام النسك الذي تركه من الميقات وفي جميع ذلك إذا أمره بالنسكين ففعل أحدهما دون الآخر رد من النفقة بقدر ماترك ووقع المفعول عن الأمر وللنائب من النفقة بقدره

(فصل) وان استنابه رجل في الحج وآخر في العمرة وأذنا له في القران ففعل جاز لانه نسك مشروع وان قرن من غير اذنها صح ووقع عنها ويرد من نفقة كل واحد منهما نصفها لانه جعل السفر عنها بغير اذنها، وان أذن أحدهما دون الآخر رد على غير الأمر نصف نفقته وحده، وقال القاضي إذا لم يأذنا له ضمن الجميع لانه أمر بنسك مفرد ولم يأت به فكان مخالفا كما لو أمر بحج فاعتمر ولنا انه أتى بما أمر به وانما خالف في صفة لا في أصله فأشبهه من أمر بالتمتع فقرن ولو أمر بأحد النسكين فقرن بينه وبين النسك الآخر لنفسه فالحكم فيه كذلك ودم القران على النائب إذا لم يؤذن له فيه لعدم الاذن في سببه وعليهما ان أذنا لوجود الاذن في سببه، ولو أذن أحدهما دون الآخر فعلى الآخر نصف الدم ونصفه على النائب

(فصل) وان أمر بالحج فحج ثم اعتمر لنفسه أو أمره بعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه صح ولم يرد شيئا من النفقة لانه أتى بما أمر به على وجهه، وان أمره بالاحرام من ميقات فأحرم من غيره جاز لانهما سواء في الاجزاء، وان أمره بالاحرام من بلده فأحرم من الميقات جاز لانه الأفضل، وان أمره بالاحرام من الميقات فأحرم من بلده جاز لانه زيادة لا تضر، وان أمره بالحج في سنة أو بالاعمار في شهر ففعله في غيره جاز لانه مأذون فيه في الجملة

ترك من احرام النسك الذي تركه من الميقات وفي جميع ذلك إذا أمره بالنسكين ففعل أحدهما دون الآخر رد من النفقة بقدر ماترك ووقع المفعول عن الأمر وللنائب من النفقة بقدره

(فصل) وان استنابه رجل في الحج وآخر في العمرة وأذنا له في القران ففعل جاز لانه نسك مشروع وان قرن من غير اذنها صح ووقع عنها ويرد من نفقة كل واحد منهما نصفها لانه جعل السفر عنها بغير اذنها وان أذن أحدهما دون الآخر رد على غير الأمر نصف نفقته وحده، وقال القاضي إذا لم يأذنا له ضمن الجميع لانه أمر بنسك مفرد ولم يأت به فكان مخالفا كما لو أمر بحج فاعتمر ولنا انه أتى بما أمر به وانما خالف في صفة لا في أصله أشبهه من أمر بالتمتع ولو أمر بأحد النسكين فقرن بينه وبين النسك الآخر لنفسه فالحكم فيه كذلك ودم القران على النائب إذا لم يؤذن له فيه لعدم الاذن في سببه وان أذن أحدهما دون الآخر فعلى الآخر نصف الدم ونصفه على النائب

(فصل) وان أمر بالحج فحج ثم اعتمر لنفسه أو أمر بالعمرة فاعتمر ثم حج عن نفسه صح ولم يرد شيئا من النفقة لانه أتى بما أمر به على وجهه وان أمره بالاحرام من ميقات فأحرم من غيره جاز لانهما سواء في الاجزاء وان أمره بالاحرام من الميقات جاز لانه الأفضل وان أمره بالاحرام من بلده فأحرم من الميقات جاز لانه الأفضل، وان أمره بالاحرام من الميقات فأحرم من بلده جاز لانه زيادة لا تضر، وان أمره بالحج في سنة أو الاعمار في شهر ففعله في غيره جاز لانه مأذون فيه في الجملة

(فصل) فان استنابه اثنان في نسك فأحرم به عنهما وقع عن نفسه دونهما لانه لا يمكن وقوعه عنهما وليس أحدهما بأولى من صاحبه ، وان أحرم عن نفسه وغيره وقع عن نفسه لانه إذا وقع عن

﴿مسئلة﴾ (ومن قدر على السعي لزمه ذلك اذا كان في وقت المسير ووجد طريقاً آمناً لا خفارة فيه يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد . وعنه أن امكان المسير وتخليه الطريق من شرائط الوجوب . وقال ابن حامد إن كانت الخفارة لا تنجف بماله لزمه بذلك)

متى كملت الشروط المذكورة وجب عليه الحج على الفور لما ذكرناه ولزمه السعي اليه لان ما لا يتم الواجب إلا به واجب ، ولأنه سعي إلى فريضة فكان واجباً كالسعي إلى الجمعة ، وإنما يجب عليه السعي اذا كان في وقت المسير وهو كون الوقت متسعاً يمكنه الخروج فيه اليه وأمكنه المسير اليه بما جرت به العادة فلو أمكنه بأن يسير سيراً يجاوز العادة لم يلزمه السعي ، ويشترط أن يجد طريقاً ميسرة لا مانع فيها بعيدة كانت أو قريبة ، برأ كان أو بحرأ اذا كان الغالب فيها السلامة ، فان لم يكن الغالب منه السلامة لم يلزمه سلوكه ، فان كان في الطريق عدو يطلب خفارة لم يلزمه سلوكه ويسقط عنه السعي يسيرة كانت أو كثيرة . ذكره القاضي لانها رشوة فلم يلزمه بذلك في العبادة كالكثيرة

وقال ابن حامد : إن كان ذلك مما لا ينجف بماله لزمه الحج لانها غرامة يقف امكان الحج على بذلك فلم يمنع الوجوب مع امكان بذلك كسمن الماء وعلف البهائم ، ويشترط أن يكون الطريق آمناً ، فان كان مخوفاً لم يلزمه سلوكه لان فيه تغريباً بنفسه وماله ، ويشترط أن يوجد فيه الماء والعلف كما جرت به العادة بحيث يوجد الماء وعلف البهائم في المنازل التي ينزلها على حسب العادة ولا يلزمه حمله من بلده ولا من أقرب البلدان إلى مكة كاطراف الشام ونحوها لان هذا يشق ولم تجر العادة به ، ولا يتمكن من حمل الماء وعلف البهائم في جميع الطريق بخلاف زاد نفسه فانه يمكن حمله

(فصل) واختلفت الرواية في امكان المسير وتخليه الطريق فروي أنهما من شرائط الوجوب لا يجب الحج بدونهما لان الله سبحانه وتعالى إنما فرض الحج على المستطيع وهذا غير مستطيع ، ولان هذا يتعذر معه فعل الحج فكان شرطاً كالزاد والراحلة وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وروي أنهما من شرائط لزوم الاداء فلو كملت الشروط الخمسة ثم مات قبل وجود هذين الشرطين حج عنه بعد موته . وإن اعتسر بعد وجودهما بقي في ذمته وهو ظاهر كلام الحنفي ، وذلك لان النبي ﷺ لما سئل ما يوجب الحج ؟ قال « الزاد والراحلة » حديث حسن ، ولأنه عذر يمنع نفس الاداء فلم يمنع الوجوب كالعصب ، ولأن امكان الاداء ليس بشرط في وجوب العبادات بدليل ما لو طهرت الحائض أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون ولم يبق من وقت الصلاة ما يمكن ادائها فيه . والاستطاعة مفسرة بالزاد والراحلة في الحديث فيجب المصير اليه ، والفرق بين هذين وبين الزاد والراحلة أنه يتعذر مع فقدتهما الاداء دون القضاء . وقد زاد والراحلة يتعذر مع الجميع

نفسه ولم ينوها فمع نيته أولى « وان أحرم عن أحدهما غير معين احتمل أن يقع عن نفسه أيضا لان أحدهما ليس أولى من الآخر فأشبه ما لو أحرم عنهما واحتمل أن يصح لان الاحرام يصح

﴿مسئلة﴾ (ومن وجب عليه الحج فتوفي قبله أخرج عنه من جميع ماله حجة وعمرة) وجملة ذلك أن من وجب عليه الحج ولم يحج وجب أن يخرج عنه من جميع ماله ما يحج به عنه ويعتمر سواء فاته بتفريطه أو بغير تفريطه وبهذا قال الحسن وطاوس والشافعي وقال أبو حنيفة ومالك يسقط بالموت فإن وصى بها فهي من الثالث لانه عبادة بدنية فسقط بالموت كالصلاة ولنا ما روى ابن عباس ان امرأة سألت النبي ﷺ عن أبيها مات ولم يحج قال «حجي عن ابيك» وعنه أن امرأة نذرت أن تحج فماتت فأتى أخوها النبي ﷺ فسأله عن ذلك فقال «أرأيت لو كان على اختك دين أكنت قاضيه؟» قال نعم قال «فاقضوا الله فهو أحق بالقضاء» رواهما النسائي ولانه حق استقر عليه النيابة فلم يسقط بالموت كالدين وبهذا فارق الصلاة فانها لا تدخلها النيابة والعمره كالحج فيما ذكرنا اذا قلنا بوجوبها ويكون ما يحج به ويعتمر من جميع ماله لانه دين مستقر فكأن من جميع المال كدين الآدمي

(فصل) ويستتاب من يحج عنه من حيث وجب عليه اما من بلده أو من الموضع الذي أبصر فيه وبهذا قال الحسن ومالك واسحاق في النذر وقال عطاء في النذر ان لم يكن نوى مكانا فن ميقاته واختاره ابن المنذر وقال الشافعي فيمن عليه حجة الاسلام يستأجر من يحج عنه من الميقات لأن الاحرام لا يجب من دونه

ولنا أن الحج وجب عليه من بلده فوجب أن ينوب عنه منه لان القضاء يكون على صفة الاداء كقضاء الصلاة والصوم كذلك الحكم في حج والنذر والقضاء قياسا عليه فان كان له وطنان استناب من أقربهما فان وجب عليه الحج بخراسان فمات ببغداد وبالعكس فقال احمد يحج عنه من حيث وجب عليه لا من حيث موته ويحتمل أن يحج عنه من أقرب المكانين لانه لو كان حيا في أقرب المكانين لم يجب عليه الحج من أبعد منه فكذلك نائبه فان حج عنه من دون ذلك فقال القاضي ان كان دون مسافة القصر اجزأه لانه في حكم القريب والا لم يجزئه لانه لم يؤد الواجب بكامله ويحتمل أن يجزئه ويكون مسيئا كن وجب عليه الاحرام من الميقات فأحرم من دونه والله أعلم

(فصل) فان خرج للحج فمات في الطريق حج عنه من حيث مات لانه اسقط بعض ما وجب عليه فلم يجب ثانيا وكذلك ان مات نائبه فاستناب من حيث مات كذلك ولو أحرم بالحج ثم مات تحت النيابة عنه فيما بقي من النسك سواء كان احرامه لنفسه أو غيره نص عليه لانها عبادة تدخلها النيابة فاذا مات بعد فعل بعضها قضى عنه باقيةا كالزكاة

﴿مسئلة﴾ (فان ضاق ماله عن ذلك أو كان عليه دين أخذ للحج بمحضته وحج به من حيث يبلغ)

بالمجهول فصيح عن المجهول والا صرفه إلى من شاء منهما اختاره ابو الخطاب . فان لم يفعل حتى طاف شوطا وقع عن نفسه ولم يكن لا صرفه إلى أحدهما لان الطواف لا يقع عن غير معين

اذا لم يخلف الميت ما يكفي للحج من بلده حج عنه من حيث يبلغ . وإن كان عليه دين لا دمي تحاصا ويؤخذ للحج بخصته فيحج بها من حيث يبلغ (

قال الامام أحمد في رجل أوصى أن يحج عنه ولا يبلغ النفقة . قال يحج عنه من حيث تبلغ النفقة للراكب من غير مدينته وذلك لقول النبي ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولانه قدر على اداء بعض الواجب فلزمه كلزكاة ، وعن أحمد ما يدل على أن الحج يسقط لأنه قال في رجل أوصى بحجة واجبة ولم يخلف ما يتم به حجة هل يحج عنه من المدينة أو من حيث تتم الحجة فقال : ما يكون الحج عندي إلا من حيث وجب عليه وهذا تنبيه على سقوطه عن عليه دين لانني تركته به وبالحج فانه اذا أسقطه مع عدم المعارض فمع المعارضة يحق الآدمي المؤكد أولى . ويحتمل أن يسقط عن عليه دين وجها واحدا لأن حق الآدمي المعين أولى بالتقديم لتأكده وخفة حق الله تعالى مع عدم امكانه على الوجه الواجب

(مسئلة) (فان وصى بحج تطوع ولم يف ثلثه بالحج من بلده حج به من حيث يبلغ . أو يعان به في الحج نص عليه)

وقال التطوع ما يبالي من حيث كان ويستتاب عن الميت ثقة بأقل ما يوجد إلا أن يرضى الورثة زيادة أو يكون قد أوصى بشيء فيجوز ما أوصى به ما لم يزد على الثلث

(فصل) ويستحب أن يحج الانسان عن أبويه اذا كانا ميتين أو عاجزين لان النبي ﷺ أمر أبا رزين فقال « حج عن أبيك واعتمر » وسأت امرأة رسول الله ﷺ عن أبيها مات ولم يحج قال « حجي عن أبيك » ويستحب البداءة بالحج عن الام إن كان تطوعا أو واجبا عليها . نص عليه أحمد في التطوع لان الام مقدمة في البر لما روى أبو هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال من أحق الناس بحسن صحابي ؟ قال « أمك » قال ثم من ؟ قال « أمك » قال ثم من ؟ قال « أمك » قال ثم من ؟ قال « أمك » متفق عليه وإن كان الحج واجبا على الاب دونها بدأ به لانه واجب فكان أولى من التطوع ، وقد روى زيد بن أرقم قال : قال رسول الله ﷺ « اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنها » واستبشرت أرواحهما في السماء ، وكتب عند الله برأ . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « من حج عن أبويه أو قضى عنها مغرما بعث يوم القيامة مع الابرار » وعن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « من حج عن أبيه أو أمه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج » رواه الن دارقطني

﴿مسئلة﴾ قال (وحكم المرأة إذا كان لها محرم كحكم الرجل)

ظاهر هذا ان الحج لا يجب على المرأة التي لا محرم لها لانه جعلها بالمحرم كالرجل في وجوب الحج فمن لا محرم لها لا تكون كالرجل فلا يجب عليها الحج وقد نص عليه أحمد فقال أبو داود : قلت لأحمد امرأة موسرة لم يكن لها محرم هل يجب عليها الحج ؟ قال لا ، وقال أيضا المحرم من السبيل ، وهذا قول الحسن والنخعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي ، وعن أحمد ان المحرم من شرائط لزوم السعي دون الوجوب فتى فاتها الحج بعد كل الشرائط الخمس بموت أو مرض لا يرجى برؤه أخرج عنها حجة لان شروط الحج المختصة به قد كملت وإنما المحرم لحفظها فهو كتخليية الطريق وإمكان المسير ، وعنه رواية ثالثة ان المحرم ليس بشرط في الحج الواجب ، قال الأثرم سمعت أحمد يسأل هل يكون الرجل محرما لأمرأته يخرجها إلى الحج ؟ فقال أما في حجة الفريضة فأرجو لأنها تخرج إليها مع النساء ومع كل من أمنت ، وأما في غيرها فلا . والمذهب الأول وعليه العمل . وقال ابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي ليس المحرم شرطا في حجها بحال ، قال ابن سيرين تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به . وقال مالك تخرج مع جماعة النساء . وقال الشافعي تخرج مع حرة مسلمة ثقة . وقال الأوزاعي تخرج مع قوم عدول تتخذ سلما تصعد عليه وتنزل ولا يقربها رجل إلا انه يأخذ رأس البعير

(فصل) قال الشيخ رحمه الله : ويشترط لوجوب الحج على المرأة وجود محرمها وهو زوجها أو من تحرم عليه على التأيد بنسب أو سبب مباح إذا كان بالغاً عاقلاً ، وعنه أن المحرم من شرائط لزوم الأداء اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في وجود المحرم في حق المرأة فروي عنه أن الحج لا يجب على المرأة إذا لم تجد محرماً وهذا ظاهر كلام الخري وقال أبو داود قلت لأحمد امرأة موسرة لم يكن لها محرم هل وجب عليها الحج ؟ قال لا وقال المحرم من السبيل . وهذا قول الحسن والنخعي وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر وروى عنه أنه من شرائط لزوم السعي دون الوجوب فعلى هذه الرواية متى كملت لها الشرائط الخمس وفاتها الحج بموت أو مرض لا يرجى برؤه أخرج عنها حجة لان شروط الحج المختصة بها قد كملت وإنما المحرم لحفظها فهو كتخليية الطريق وإمكان المسير وعنه رواية ثالثة ان المحرم ليس بشرط في الحج الواجب قال الأثرم سمعت أحمد يسأل هل يكون الرجل محرماً لامرأته يخرجها إلى الحج فقال أما في حجة الفريضة فأرجو لأنها تخرج إليها مع النساء ومع كل من أمنت ، وأما في غيرها فلا ، والمذهب الأول وقال ابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي ليس المحرم شرطا في حجها بحال قال ابن سيرين تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به . وقال مالك تخرج مع جماعة النساء ، وقال الشافعي تخرج مع حرة مسلمة ثقة ، وقال الأوزاعي تخرج مع قوم عدول تتخذ سلماً تصعد عليه وتنزل ولا يقربها رجل إلا أن يأخذ برأس البعير وتضع رجله على ذرائع قال ابن

وتضع رجله على ذراعه . قال ابن المنذر تركوا القول بظاهر الحديث واشترط كل واحد منهم شرطاً لاحتجة معه عليه واحتجوا بأن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة . وقال لعدي بن حاتم يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت لأجوار معها لا تخاف إلا الله . ولأنه سفر واجب فلم يشترط له المحرم كالمسئلة إذا تخلصت من أيدي الكفار

ولنا ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا ومعها ذو محرم . وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر امرأة إلا ومعها ذو محرم » فقام رجل فقال يا رسول الله اني كنت في غزوة كذا وانطلقت امرأتي حاجة فقال النبي ﷺ انطلق فاحجج مع امرأتك . متفق عليهما . وروى ابن عمر وأبو سعيد نحوه من حديث أبي هريرة . قال أبو عبد الله أما أبو هريرة فيقول يوماً وليلة . ويروى عن أبي هريرة لا تسافر سفراً أيضاً . وأما حديث أبي سعيد يقول ثلاثة أيام ، قلت ما تقول أنت ؟ قال لا تسافر سفراً قليلاً ولا كثيراً إلا مع ذي محرم . وروى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم » وهذا صريح في الحكم ولأنها أنشأت سفراً في دار الاسلام فلم يجز بغير محرم كحج التطوع . وحديثهم محمول على الرجل بدليل أنهم اشترطوا خروج غيرها معها فجعل ذلك الغير المحرم الذي بينه النبي ﷺ في أحاديثنا أولى مما اشترطوه بالتحكم من غير دليل . ويحتمل أنه أراد أن الزاد والراحلة يوجب الحج مع كمال

المنذر تركوا القول بظاهر الحديث واشترط كل واحد منهم شرطاً لاحتجة معه عليه واحتجوا بأن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة . وقال لعدي بن حاتم يوشك أن تخرج الظعينة تؤم البيت لأجوار معها لا تخاف إلا الله . ولأنه سفر واجب فلم يشترط له المحرم كالمسئلة إذا تخلصت من أيدي الكفار .

ولنا ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا ومعها ذو محرم » وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم » فقام رجل فقال يا رسول الله إني كنت في غزوة كذا وانطلقت امرأتي حاجة فقال رسول الله ﷺ « انطلق فاحجج مع امرأتك » متفق عليهما وروى ابن عمر وأبو سعيد رضي الله عنه نحوه من حديث أبي هريرة قال أبو عبد الله أما أبو هريرة فيقول يوماً وليلة ويروى عن أبي هريرة لا تسافر سفراً أيضاً ، وأما حديث أبي سعيد فيقول ثلاثة أيام قلت ما تقول أنت ؟ قال لا تسافر سفراً قليلاً ولا كثيراً إلا مع ذي محرم . وروى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم » وهذا نص صريح في الحكم ولأنها أنشأت سفراً في دار الاسلام فلم يجز بغير محرم كحج التطوع وحديثهم محمول على الرجل بدليل أنهم اشترطوا خروج غيرها معها فجعل ذلك الغير المحرم الذي بينه النبي ﷺ في أحاديثنا أولى مما اشترطوه بالتحكم من غير دليل ويحتمل

بقية الشروط ولذلك اشترطوا تخلية الطريق وامكان المسير وقضاء الدين ونفقة العيال واشترط مالك
امكان الثبوت على الراحة وهي غير مذكورة في الحديث واشترط كل واحد منهم في محل النزاع شرطا
من عند نفسه لا من كتاب ولا من سنة فما ذكره النبي ﷺ أولى بالاشترط ولو قدر التعارض
فخذنا أخص وأصح وأولى بالتقديم وحديث عدي يدل على وجود السفر لاعلى جوازه ولذلك لم
يجز في غير الحج المفروض ولم يذكر فيه خروج غيرها معها وقد اشترطوا ههنا خروج غيرها معها. وأما
الاسيرة اذا تخلصت من أيدي الكفار فان سفرها سفر ضرورة لا يقاس عليه حالة الاختيار ولذلك
تخرج فيه وحدها ولانها تدفع ضررا متيقنا بتحمل الضرر المتوهم فلا يلزم تحمل ذلك من غير ضرر أصلا
(فصل) والمحرم زوجها أو من تحرم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح كأبيها وابنها وأخيها
من نسب أو رضاع لما روى أبو سعيد قال قال رسول الله ﷺ «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً الا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو ذو محرم منها»
رواه مسلم قال احمد ويكون زوج أم المرأة محرماً لها بحج بها، ويسافر الرجل مع أم ولد جده فاذا كان
أخوها من الرضاعة خرجت معه وقال في أم امرأته يكون محرماً لها في حج الفرض دون غيره قال
الاثرم كانه ذهب إلى أنها لم تذكر في قوله (ولا يبدن زينتهن) الآية فاما من تحل له في حال كعبدها

انه أراد ان الزاد والراحلة توجب الحج مع كل بقية الشروط ولذلك اشترطوا تخلية الطريق وامكان
المسير وقضاء الدين ونفقة العيال واشترط مالك امكان الثبوت على الراحة وهي غير مذكورة في
الحديث واشترط كل واحد منهم شرطا في محل النزاع من عند نفسه لا من كتاب ولا سنة فما ذكره
النبي ﷺ أولى بالاشترط ولو قدر التعارض فخذنا أصح وأخص وأولى بالتقديم وحديث عدي
يدل على وجود السفر لا على جوازه ولذلك لم يجزه في غير الحج المفروض ولم يذكر فيه خروج غيرها
معه، وأما الأسيرة اذا تخلصت من أيدي الكفار فان سفرها سفر ضرورة لا يقاس عليه حالة
الاختيار ولذلك تخرج فيه وحدها ولانها تدفع ضرراً متيقناً بتحمل الضرر المتوهم فلا يلزم
تحمل ذلك من غير ضرر أصلا.

(فصل) والمحرم زوجها أو من تحرم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح كابنها وأبيها وأخيها
من نسب أو رضاع ورديها ورايها لما روى أبو سعيد قال قال رسول الله ﷺ «لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً الا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو
ذو محرم منها» رواه مسلم وكذلك من تحرم عليه بالمصاهرة بسبب مباح لانها محرمة عليه على التأييد
أشبهه التحريم بالنسب قال احمد ويكون زوج أم المرأة محرماً لها بحج بها ويسافر الرجل مع أم ولد
جده واذا كان أخوها من الرضاعة خرجت معه وقال في أم امرأته يكون محرماً لها في الفرض دون
غيره. قال الاثرم كانه ذهب إلى أنها لم تذكر في قوله تعالى (ولا يبدن زينتهن) الآية فاما من تحل

وزوج أختها فليسوا بمحرم لها نص عليه أحمد لأنها غير مأمونين عليها ولا تحرم عليهما على التأييد
فهما كالأجنبي وقد روي عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال «سفر المرأة مع عبدتها ضيعة»
أخرجه سعيد وقال الشافعي عبدتها محرم لها لأنه يباح له النظر اليها فكان محرما لها كذي رحمها
والأول أولى ويفارق ذا الرحم لأنه مأمون عليها وتحرم عليه على التأييد وينتقض ما ذكره بالفقهاء
من النساء وغير أولى الأربة من الرجال وأما الموطوءة بشبهة أو المزني بها أو ابنتها فليس بمحرم لهما
لأن تحريمهما بسبب غير مباح فلم يثبت به حكم المحرمية كالتحريم الثابت باللعان وليس له الخلوة بهما
ولا النظر اليهما لذلك والكافر ليس بمحرم للمسلمة وإن كانت ابنته قال أحمد في يهودي أو نصراني
أسامت ابنته لا يزوجها ولا يسافر معها ليس هو لها بمحرم وقال أبو حنيفة والشافعي هو محرم لها لأنها
محرمة عليه على التأييد

ولنا أن اثبات المحرمية يقتضي الخلوة بها فيجب أن لا تثبت لكافر على مسلمة كالحضانة للطفل
ولأنه لا يؤمن عليها أن يفتنها عن دينها كالطفل وما ذكره يبطل بام المزني بها وابنتها والمحرم باللعان
وبالمجوسي مع ابنته ولا ينبغي أن يكون في المجوسي خلاف فانه لا يؤمن عليها ويعتقد حلها نص عليه

له في حال كزوج أختها فليس بمحرم لها نص عليه لأنه ليس بحرام عليها على التأييد ولا يباح له النظر
اليها وليس العبد محرما لسيدته نص عليه أحمد ، وقال الشافعي هو محرم لها وحكاه بعض أصحابنا عن
أحمد لأنه يباح له النظر اليها فكان محرما لها كذي رحمها

ولنا ما روى سعيد في سننه بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال «سفر المرأة مع عبدتها ضيعة» ولأنه غير مأمون عليها ولا تحرم عليه على التأييد أشبه الأجنبي
وقياسه على ذي الرحم لا يصح لأنه مأمون عليها بخلاف العبد ولا يلزم من إباحة النظر اليها أن
يكون محرما فانه يجوز النظر الى القواعد من النساء ويجوز لغير أولى الأربة النظر الى
الأجنبية وليس محرما لها .

(فصل) وأما الموطوءة بشبهة والمزني بها وابنتها فليس بمحرم لهما وعنه أنه محرم والأول أولى
لأن تحريمها بسبب غير مباح فلم يثبت به حكم المحرمية كالتحريم الثابت باللعان وليس له الخلوة بهما
والنظر اليهما لذلك ، والكافر ليس بمحرم للمسلمة وإن كانت ابنته . قال الامام أحمد في يهودي أو
نصراني أسامت ابنته لا يزوجها ولا يسافر بها ليس هو لها بمحرم . وقال أبو حنيفة والشافعي هو محرم
لها لأنها محرمة عليه على التأييد

ولنا أن اثبات المحرمية يقتضي الخلوة بها فوجب أن لا يثبت لكافر على مسلمة كالحضانة للطفل
ولأنه لا يؤمن عليها أن يفتنها عن دينها كالطفل وما ذكره يبطل بالمحرم باللعان وبالمجوسي مع ابنته .
ولا ينبغي أن يكون في المجوسي خلاف لأنه لا يؤمن عليها ويعتقد حلها نص عليه أحمد في المحرم .

احمد في مواضع ويشترط في المحرم أن يكون بالغاً عاقلاً قبيلاً لا محرم ولا حتى
يحتمل لانه لا يقوم بنفسه فكيف يخرج مع امرأة وذلك لان المقصود بالمحرم حفظ المرأة ولا يحصل إلا
من البالغ العاقل فاعتبر ذلك

(فصل) ونفقة المحرم في الحج عليها نص عليه احمد لانه من سبيلها فكان عليها نفقته كالراحلة
فعلى هذا يعتبر في استطاعتها أن تملك زاداً وراحلة لها والمحرمها فان امتنع محرمها من الحج معها مع بذلها
له نفقته فهي كمن لا محرم لها لانها لا يمكنها الحج بغير محرم وهل يلزمه اجابتها إلى ذلك؟ على روايتين
نص عليها والصحيح أنه لا يلزمه الحج معها لان في الحج مشقة شديدة وكلفة عظيمة فلا تلزم أحداً
لاجل غيره كما لم يلزمه أن يحج عنها إذا كانت مريضة

(فصل) وإذا مات محرم المرأة في الطريق فقال احمد اذا تباعدت مضت فقضت الحج قيل له
قدمت من خراسان فمات وليها ببغداد فقال نمضي إلى الحج وإذا كان الفرض خاصة فهو آكد ثم
قال لا بد لها من أن ترجع وهذا لانها لا بد لها من السفر بغير محرم ففضيها إلى قضاء حجها أولى لكن
إن كان حجها تطوعاً وأمكنها الإقامة في بلد فهو أولى من سفرها بغير محرم

(فصل) وليس للرجل منع امرأته من حجة الاسلام وبهذا قال النخعي واسحاق وأبو ثور
وأصحاب الرأي وهو الصحيح من قول الشافعي وله قول آخر له منها منه بناء على أن الحج على التراخي
ولنا أنه فرض فلم يكن له منها منه كصوم رمضان والصلوات الخمس ويستحب أن تستأذنه
في ذلك نص عليه احمد فان أذن وألا خرجت بغير اذنه فأما حج التطوع فله منها منه قال ابن المنذر
أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن له منها من الخروج إلى الحج التطوع وذلك لان حق
الزوج واجب فليس لها تفويته بما ليس بواجب كالسيد مع عبده وليس له منها من الحج المنذور لانه
واجب عليها أشبه حجة الاسلام

ويشترط في المحرم أن يكون بالغاً عاقلاً قبيلاً لا محرم ولا حتى يحتمل لانه لا يقوم
بنفسه فكيف يخرج معه امرأة وذلك لان المقصود بالمحرم حفظ المرأة ولا يحصل ذلك من غير البالغ
لأنه يحتاج إلى حفظ فلا يقدر على حفظ غيره

(فصل) ونفقة المحرم في الحج عليها نص عليه احمد لانه من سبيلها فكان عليها نفقته كالراحلة
فعلى هذا يعتبر في استطاعتها أن تملك زاداً وراحلة لها والمحرمها فان امتنع محرمها من الحج معها
مع بذلها له نفقته فهي كمن لا محرم لها، وهل يلزمه اجابتها إلى ذلك على روايتين والصحيح
أنه لا يلزمه لان في الحج مشقة شديدة وكلفة عظيمة فلا يلزم أحداً لاجل غيره كما لم يلزمه أن يحج
عنها إذا كانت مريضة

(مسئلة) (فان مات المحرم في الطريق مضت في حجها ولم تصر محصورة)

(فصل) ولا تخرج إلى الحج في عدة الوفاة نص عليه أحمد قال ولها أن تخرج إليه في عدة الطلاق المبتوت وذلك لأن لزوم المنزل والمبيت فيه واجب في عدة الوفاة وقدم على الحج لانه يفوت والطلاق المبتوت لا يجب فيه ذلك وأما عدة الرجعية فالمرأة فيه بمنزلتها في طلب النكاح لانها زوجة وإذا خرجت للحج فتوفي زوجها وهي قريبة رجعت لتعتد في منزلها وإن تباعدت مضت في سفرها ذكره الحنفي في موضع آخر

﴿مسئلة﴾ قال (فن فرط فيه حتى توفي أخرج عنه من جميع ماله حجة وعمرة)

وجملة ذلك أن من وجب عليه الحج وأمكنه فعله وجب عليه على الفور ولم يجز له تأخيرها وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وقال الشافعي يجب الحج وجوباً موسعاً وله تأخيرها لأن النبي ﷺ أمر أبا بكر على الحج وتخلف بالمدينة لا محارباً ولا مشغولاً بشيء وتخلف أكثر الناس قادرين على الحج ولأنه إذا أخره ثم فعله في السنة الأخرى لم يكن قاضياً له دل على أن وجوبه على التراخي

ولنا قول الله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) وقوله (وأتوا الحج والعمره لله) والامر على الفور ^(١) وروي عن النبي ﷺ أنه قال « من أراد الحج فليعجل » رواه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه وفي رواية أحمد وابن ماجه « فانه قد يمرض المريض وتضل الضالة وتعرض الحاجة » قال أحمد ورواه الثوري ووكيم عن أبي إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس عن أخيه الفضل عن النبي ﷺ ، وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً » قال الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي إسناده مقال ، وروى سعيد بن منصور بإسناده عن عبد الرحمن بن سابط قال : قال رسول الله ﷺ « من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمنعه مرض حابس أو سلطان جائر أو حاجة ظاهرة فليمت على أي حال شاء يهودياً أو نصرانياً » وعن عمر نحوه من قوله ، وكذلك عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ، ولأنه أحد أركان الاسلام فكان واجبا على الفور كالصيام ولأن وجوبه بصفة التوسم بخروجه عن رتبة الواجبات لانه يؤخر إلى غير غاية ولا يأنم بالموت قبل فعله لكونه فعل ما يجوز له فعله وليس على الموت أمانة يقدر بعدها على فعله فاما النبي ﷺ فاما فتح مكة سنة ثمان وإنما أخره سنة تسع فيحتمل انه كان له عذر من عدم الاستطاعة أو كره رؤية المشركين عراة حول البيت فأخر الحج حتى بعث أبا بكر ينادي أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويحتمل أنه أخره بأمر الله تعالى لتكون حجته حجة الوداع في السنة التي استدار فيها الزمان كهيئته يوم خلق الله السموات والارض ويصادف وقفة الجمعة ويكمل الله دينه ويقال انه اجتمع يومئذ أعياد أهل كل دين ولم يجتمع قبله ولا بعده فاما تسمية فعل الحج اذا مات محرم المرأة في الطريق فقال الامام أحمد رحمه الله اذا تباعدت مضت فقضت الحج

(١) لكنه امر

بأتمامها لمن شرع فيها ولا خلاف فيه وقد وجد الصارف عن الفور من السنة وهو تراخيه (ص) مع كثير من المؤمنين الى سنة عشر والحج فرض سنة ستة وخمس عند نزول سورة آل عمران ومن قال انه فرض سنة عشر فقد أخطأ لان السورة نزلت قبلها قطعاً ، والاحاديث المذكورة كلها ضعيفة بل قال ابن الجوزي بوضع بعضها وتعجيله ضروري للاحتياط

قضاء فانه يسمى بذلك قال الله تعالى (ثم ليقضوا تقضهم) وعلى أنه لا يلزم من الوجوب على الفور تسمية القضاء فان الزكاة تجب على الفور ولو أخرها لا تسمى قضاء والقضاء الواجب على الفور اذا أخره لا يسمى قضاء القضاء ولو غلب على ظنه في الحج انه لا يعيش الى سنة اخرى لم يحز له تأخيرها فلو أخره لا يسمى قضاء

إذا ثبت هذا عدنا إلى شرح مسألة الكتاب فنقول متى توفي من وجب عليه الحج ولم يحج وجب أن يخرج عنه من جميع ماله ما يحج به عنه ويعتمر سواء فاته بتفريط أو بهير تفريط وبهذا قال الحسن وطاوس والشافعي وقال أبو حنيفة ومالك يسقط بالموت فان رضى بها فهي من الثلث وبهذا قال الشعبي والنخعي لانه عبادة بدنية فتسقط بالموت كالصلاة

ولنا ما روى ابن عباس أن امرأة سألت النبي ﷺ عن أبيها مات ولم يحج قال «حجي عن أبيك» وعنه أن امرأة نذرت أن تحج فماتت فأثنى أخوها النبي ﷺ فسأله عن ذلك فقال «أرأيت لو كان على أختك دين أما كنت قاضيه» قال نعم قال «فاقضوا دين الله فهو أحق بالقضاء» رواها النسائي وروى هذا أبو داود الطيالسي عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ولانه حق استقر عليه تدخله النيابة فلم يسقط بالموت كالدين ويخرج عليه الصلاة فانها لا تدخلها النيابة والعمرة كالحج في القضاء فانها واجبة وقد أمر النبي ﷺ أبا رزين أن يحج عن أبيه ويعتمر ويكون ما يحج به ويعتمر من جميع ماله لانه دين مستقر فكان من جميع المال كدين الآدمي (فصل) وبستناب من يحج عنه من حيث وجب عليه اما من بلده أو من الموضع الذي أسير فيه وبهذا قال الحسن واسحاق ومالك في النذر وقال عطاء في الناذر ان لم يكن نوى مكانا فمن ميقاته واختاره ابن المنذر وقال الشافعي فيمن عليه حجة الاسلام يستأجر من يحج عنه من الميقات لان الاحرام لا يجب من دونه

ولنا أن الحج واجب على الميت من بلده فوجب أن ينوب عنه منه لان القضاء يكون على وفق الاداء كقضاء الصلاة والصيام وكذلك الحكم في حج النذر والقضاء فان كان له وطنان استناب من أقربهما فان وجب عليه الحج بخراسان ومات ببغداد أو وجب عليه ببغداد فمات بخراسان فقال احمد يحج عنه من حيث وجب عليه لا من حيث موته ويحتمل أن يحج عنه من أقرب المكانين لانه لو كان جيا في أقرب المكانين لم يجب عليه الحج من أبعد منه فكذلك نائبه فان أحج عنه من دين ذلك فقال القاضي ان كان دون مسافة القصر أجزأه لانه في حكم القريب وان كان أبعد لم يجوز له لانه لم يؤد الواجب بكاله ويحتمل أن يجوز له فيكون مسينا كن وجب عليه الاحرام من الميقات فأحرم من دونه

(فصل) فان خرج للحج فمات في الطريق حج عنه من حيث مات لانه أسقط بعض ماوجب

خاصة فهو آكد ثم قال بدلها من أن ترجم وهذا لا بد لها من السفر بغير محرم فضيها إلى قضاء حجتها

﴿مسئلة﴾ قال (ومن حج عن غيره ولم يكن حج من نفسه ردماً أخذوا كانت الحجة عن نفسه)

وجملة ذلك أنه ليس لمن لم يحج حجة الاسلام أن يحج عن غيره فإن فعل وقع احرامه عن حجة الاسلام وبهذا قال الاوزاعي والشافعي واسحاق وقال أبو بكر عبد العزيز يقع الحج باطلا ولا يصح ذلك عنه ولا عن غيره وروي ذلك عن ابن عباس لأنه لما كان من شرط طواف الزيارة تعيين النية فتنى نواه لغيره ولم ينو لنفسه لم يقع عن نفسه وقال الحسن وابراهيم وأيوب السخيتاني وجعفر بن محمد ومالك وأبو حنيفة يجوز أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه وحكي عن احمد مثل ذلك وقال الثوري إن كان يقدر على الحج عن نفسه حج عن نفسه وإن لم يقدر على الحج عن نفسه حج عن غيره، واحتجوا بأن الحج مما تدخله النيابة فجوز أن يؤديه عن غيره من لم يسقط فرضه عن نفسه كالزكاة

ولنا ما روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة فقال رسول الله ﷺ « من شبرمة؟ » قال قريب لي قال « هل حججت قط؟ » قال لا قال « فاجعل هذه عن نفسك ثم احج عن شبرمة » رواه الامام احمد وأبو داود وابن ماجه وهذا لفظه ولأنه حج عن غيره قبل الحج عن نفسه فلم يقع عن الغير كما لو كان صبياً ويفارق الزكاة فإنه يجوز أن ينوب عن الغير وقد بقي عليه بعضها وههنا لا يجوز أن يحج عن الغير من شرع في الحج قبل إتمامه ولا يطوف عن

﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره ولا نذر ولا نافلة فإن فعل انصرف إلى حجة الاسلام وعنه يقع ما نواه)

وجملة ذلك أنه ليس لمن لم يحج حجة الاسلام أن يحج عن غيره ، فإن فعل وقع احرامه عن حجة الاسلام ، وبهذا قال الاوزاعي والشافعي واسحاق ، وقال أبو بكر عبد العزيز يقع الحج باطلا ولا يصح عنه ولا عن غيره وروي ذلك عن ابن عباس لأنه لما كان من شرط طواف الزيارة تعيين النية فتنى نواه لغيره لم يقع لنفسه ، ولهذا لو طاف حاملاً لغيره ولم ينو لنفسه لم يقع عن نفسه ، وقال الحسن وابراهيم وأيوب السخيتاني وجعفر بن محمد ومالك وأبو حنيفة يجوز أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه وعن احمد مثل ذلك وقال الثوري إن كان يقدر على الحج عن نفسه حج عن نفسه ، وإن لم يقدر حج عن غيره ، واحتجوا بأن الحج مما تدخله النيابة فجاز أن يؤديه عن غيره من لم يؤد فرضه عن نفسه كالزكاة

ولنا ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة ، فقال رسول الله ﷺ « من شبرمة؟ » قال قريب لي قال « هل حججت قط؟ » قال لا ، قال « فاجعل هذه عن نفسك ثم احج عن شبرمة » رواه الامام احمد وأبو داود وابن ماجه وهذا لفظه ، ولأنه حج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه فلم يقع عن الغير كما لو كان صبياً ، ويفارق الزكاة فإنه يجوز أن ينوب عن الغير وقد بقي عليه بعضها وههنا لا يجوز أن ينوب عن الغير من شرع في الحج قبل إتمامه ولا يطوف عن نفسه

غيره من لم يطف عن نفسه ، اذا ثبت هذا فان عليه رد ما أخذ من النفقة لانه لم يقع الحج عنه فأشبه ما لو لم يحج

(فصل) وان أحرم بتطوع او نذر من لم يحج حجة الاسلام وقع عن حجة الاسلام وبهذا قال ابن عمر وأنس والشامي وقال مالك والثوري وأبو حنيفة واسحاق وابن المنذر يقع ما نواه وهو رواية أخرى عن أحمد وقول أبي بكر لما تقدم

ولما أنه أحرم بالحج وعليه فرضه فوقع عن فرضه كالمطلق ولو أحرم بتطوع وعليه مندورة وقعت عن المندورة لأنها واجبة فهي كحجة الاسلام والعمرة كالحج فيما ذكرنا لأنها احد الذميين فأشبهت الآخر والنائب كالذوب عنه في هذا فتى أحرم النائب بتطوع او نذر عن لم يحج حجة الاسلام وقعت عن حجة الاسلام لان النائب يجري مجرى الذوب عنه وان استناب رجلين في حجة الاسلام ومندور او تطوع فايها سبق بالاحرام وقعت حجته عن حجة الاسلام وتقع الاخرى تطوعا أو عن النذر لانه لا يقع الاحرام عن غير حجة الاسلام من هي عليه فكذلك من نائبه

(فصل) اذا كان الرجل قد أسقط فرض أحد النسكين عنه دون الآخر جاز أن ينوب عن غيره فيما أدى فرضه دون الآخر وليس للصبي والعبد أن ينوبا في الحج عن غيرها لانها لم يسقطا فرض الحج عن أنفسهما فهما كالحرة البالغ في ذلك وأولى منه ريحتمل أن لها النيابة في حج التطوع دون الفرض لانها من أهل التطوع دون الفرض ولا يمكن أن تقع الحجة التي نابا فيها عن فرضها لكونها ليسا من أهله فبقيت لمن فعلت عنه وعلى هذا لا يلزمها رد ما أخذ لذلك كالبالغ الحر الذي قد حج عن نفسه

(فصل) اذا أحرم بالمندورة من عليه حجة الاسلام فوقع عن حجة الاسلام فالمنصوص عن أحمد ان المندورة لا تسقط عنه وهو قول ابن عمر وأنس وعطاء لانها حجة واحدة فلا تجزي عن حجتين كما لو نذر حجتين فحج واحدة ويحتمل أن تجزي لانه قد أتى بالحجة ناويا بها نذره فاجزأته كما لو كان ممن أسقط فرض الحج عن نفسه وقد نقل أبو طالب عن أحمد فيمن نذر أن يحج وعليه حجة مفروضة فأحرم عن النذر وقعت عن المفروض ولا يجب عليه شيء آخر وهذا مثل ما لو نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم في يوم من رمضان فنواه عن فرضه ونذره على رواية وهذا قول ابن عباس

(فصل) فان أحرم بالمندورة من عليه حجة الاسلام وقع عن حجة الاسلام لانها أكد وعنه يقع عن المندورة لقوله صلى الله عليه وسلم « وأما لكل امرئ ما نوى » فاذا قلنا يقع عن حجة الاسلام بقيت المندورة في ذمته ولم تسقط عنه نص عليه أحمد وهذا قول ابن عمر وأنس وعطاء لانها حجة واحدة فلم تجزي عن حجتين كما لو نذر حجتين فحج واحدة « وقد نقل أبو الخطاب عن أحمد فيمن نذر أن يحج وعليه حجة مفروضة فأحرم عن النذر وقعت عن المفروض ولا يجب عليه شيء آخر وصار كمن نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم في يوم من رمضان فنواه عن فرضه ونذره فانه يجزئه في رواية ذكره الحرقى

وعكرمة وروى سعيد باسناده عن ابن عباس وعكرمة انها قالوا في رجل نذر أن يحج ولم يكن حج
الفريضة قال يحزىء لهما جميعاً ، وسئل عكرمة عن ذلك فقال يقضي حجة عن نذره وعن حجة
الاسلام رأيتم لو أن رجلاً نذر أن يصلي أربع ركعات فصلى العصر اليس ذلك يجزئه من العصر
ومن النذر قال وذكرت قولي لابن عباس فقال أصبت أو أحسنت

﴿مسئلة﴾ قال (ومن حج وهو غير بالغ فبلغ أو عبد فعتق فعليه الحج)

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم إلا من شذ عنهم ممن لا يعد بقوله خلافاً على أن الصبي إذا حج في حال صغره والعبد إذا حج في حال رقه ثم بلغ الصبي وعتق العبد أن عليهما حجة الإسلام إذا وجدنا اليأس بيلاً، كذلك قال ابن عباس وعطاء والحسن والنخعي والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي. قال الترمذي وقد أجمع أهل العلم عليه. وقال الامام أحمد عن محمد بن كعب الترمذي قال قال رسول الله ﷺ «إني أريد أن أجدد في صدر المؤمنين عهداً: أيما صبي حج به أهله فمات أجزأت عنه، فإن أدرك فعليه الحج، وأيما مملوك حج به أهله فمات أجزأت عنه، فإن أعتق فعليه الحج» رواه سعيد في سننه والشافعي في مسنده عن ابن عباس من قوله، ولأن الحج عبادة بدنية فعلها قبل وقت وجوبها فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها كما لو صلى قبل الوقت، وكما لو صلى ثم بلغ في الوقت

(فصل) فإن بلغ الصبي أو عتق العبد بعرفة أو قبلها غير محرمين فاحراما ووقفا بعرفة وأما المناسك أجزأهما عن حجة الاسلام لانعلم فيه خلافا لانعلم يفتها شيء من أركان الحج ولا فعلا شيئاً منها قبل وجوبه ، وإن كان البلوغ والعتق وهما محرمان أجزأهما أيضاً عن حجة الاسلام ، كذلك قال ابن عباس وهو مذهب الشافعي وإسحاق وقاله الحسن في العبد ، وقال مالك لا يجزئهما اختاره ابن المنذر . وقال أصحاب الرأي لا يجزيء العبد ، فأما الصبي فإن جدد احراما بعد أن احتلم قبل الوقوف أجزأه وإلا فلا لان احرامهما لم ينعقد واجباً فلا يجزي عن الواجب كما لو بقيا على حالهما

ولنا أنه أدرك الوقوف حراً بالغاً فجزأه كما لو أحرم تلك الساعة . قال أحمد قال طاوس عن ابن عباس إذا أعتق العبد بعرفة اجزأت عنه حجته ۥ فإن أعتق بجمع لم تجزى عنه ، وهؤلاء يقولون لا تجزى . ومالك يقوله أيضاً ۥ وكيف لا يجزئه وهو لو أحرم تلك الساعة كان حججه تاماً وما أعلم أحداً

وهذا قول ابن عباس وعكرمة رواه سعيد بن منصور عنها ■ وروي أن عكرمة سئل عن ذلك فقال: تقضي حجته عن نذره وعن حجة الاسلام أرايتم لو أن رجلا نذر أن يصلي أربع ركعات فصلى العصر أليس ذلك يجزئه منهما؟ قال وذكر ذلك لابن عباس فقال أصبت أو أحسنت

(فصل ١) فإن أحرم يتطوع ، أو نذر من عليه حجة الاسلام وقع عن حجة الاسلام ، وبه قال ابن عمر وأنس والشافعي ■ وقال مالك والثوري وأبو حنيفة وإسحاق وابن المنذر يقع مانؤه وهي رواية عن أحمد وقول أبي بكر لما تقدم

قال لا يجزئه إلا هؤلاء. والحكم فيما إذا أعتق العبد وبلغ الصبي بعد خروجهما من عرفة فعادا إليها قبل طلوع الفجر ليلة النحر كالحكم فيما إذا كان ذلك فيها لأنهما قد أدر كامن الوقت ما يجزي، ولو كان لحظة، وإن لم يعودا أو كان ذلك بعد طلوع الفجر من يوم النحر لم يجزئهما عن حجة الاسلام ويتمان حجهما تطوعاً لغوات الوقوف المفروض ولا دم عليهما لأنهما حججا تطوعاً باحرام صحيح من الميقات فأشبهها البالغ الذي يحج تطوعاً، فإن قيل فلم لا قلتم إن الوقوف فعلاه يصير فرضاً كما قلتم في الاحرام الذي أحرم به قبل البلوغ يصير بعد بلوغه فرضاً قلنا إنما اعتدنا له باحرامه الموجود بعد بلوغه وما قبل بلوغه تطوعاً لم ينقلب فرضاً ولا اعتد له به فالوقوف مثله فنظيره أن يبلغ وهو واقف بعرفة فانه يعتد له بما أدرك من الوقوف ويصير فرضاً دون ما مضى

(فصل) وإذا بلغ الصبي أو عتق العبد قبل الوقوف أو في وقته وأمكنهما الاتيان بالحج لزمهما ذلك لان الحج واجب على الفور فلا يجوز تأخيره مع امكانه كالبالغ الحر وإن فاتهما الحج لزمتهما العمرة لأنها واجبة أمكن فعلها فأشبهت الحج ومتى أمكنهما ذلك فلم يفعلوا استقر الوجوب عليهما سواء كانا موسرين أو معسرين لان ذلك وجب عليهما بامكانه في موضعه فلم يسقط بفوات القدرة بعده .

(فصل) والحكم في الكافر يسلم والمجنون يفتق حكم الصبي في جميع ما فصلناه الا أن هذين لا يصح منهما احرام ولو أحرم لم ينقدا احرامهما لأنهما من غير أهل العبادات ويكون حكمهما حكم من لم يحرم

(فصل) وقد بقي من أحكام حج العبد أربعة فصول (أحدهما) في حكم إحرامه (الثاني) في حكم نذره للحج (الثالث) في حكم ما يلزمه من الجنائيات على احرامه (الرابع) حكم افساده وفواته

(الفصل الاول في احرامه) وليس للعبد أن يحرم بغير إذن سيده لانه يفوت به حقوق سيده الواجبة عليه بالتزام ما ليس بواجب فان فعل انعقد احرامه صحيحاً لأنها عبادة بدنية فصيح من العبد الدخول فيها بغير إذن سيده كالصلاة والصوم ولسيده تحليله في احدي الروايتين لان في بقائه عليه تفويتاً لحقه من منافعه بغير إذنه فلم يلزم ذلك سيده كالصوم المضر ببذنه وهذا اختيار ابن حامد وإذا حلله منه كان حكمه حكم المحصر (والثانية) ليس له تحليله وهو اختيار أبي بكر لانه لا يمكنه التحلل من تطوعه فلم يملك تحليل عبده والاول اصح لانه التزم التطوع باختيار نفسه فنظيره أن يحرم عبده

ولنا أنه أحرم بالحج وعليه فريضة فوقه عن فرضه كالمطلق ولو أحرم بتطوع وعليه مندورة وقعت عن المندورة لأنها واجبة أشبهت حجة الاسلام والعمرة كالحج فيما ذكرنا لأنها أحد التسكين أشبهت الآخر والنائب كالمندوب عنه في هذا، فميت أحرم النائب بتطوع أو نذر عن لم يحج حجة الاسلام وقع عن حجة الاسلام سواء حج عن ميت أو حي لان النائب يجري مجرى المندوب عنه .

وإن استناب رجلين في حجة الاسلام ومندور أو تطوع فأيهما سبق بالاحرام وقعت حجته عن حجة الاسلام ممن هي فكذلك من نائبه

بأذنه . وفي مسئلتنا يفوت حقه الواجب بغير اختياره فاما ان احرم باذن سيده فليس له تحليله وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة له ذلك لانه ملكه منافع نفسه فكان له الرجوع فيها كما عير برجم في العارية ولنا انه عقد لازم عقد: باذن سيده فلم يكن لسيده منعه منه كالنكاح ولا يشبه العارية لانها ليست لازمة ولو أعاره شيئاً لبرهنه فبرهنه لم يكن له الرجوع فيه ولو باعه سيده بعد ما احرم فحكم مشترية في تحليله حكم بانه سواء لانه اشتراه مسلوب المنفعة اشبه الامة المزوجة والمستأجرة فان علم المشتري بذلك فلا خيار له لانه دخل على بصيرة^(١) فأشبهه ما لو اشترى معييباً يعلم عيبه وان لم يعلم فله الفسخ لانه يتضرر بمضي العبد في حجه لغوات مناعه إلا أن يكون احرامه بغير اذن سيده ونقول له تحليله فلا يملك الفسخ لانه يمكنه دفع الضرر عنه ولو أذن له سيده في الاحرام ثم رجع قبل أن يحرم وعلم العبد برجوعه قبل الاحرام فهو كمن لم يؤذن له وان لم يعلم حتى احرم فهل يكون حكمه حكم من احرم باذن سيده ؟ على وجهين بناء على الوكيل هل ينعزل بالعزل قبل العلم ؟ على روايتين

«١» قد يقال ان من البصيرة اعتقاده انه يملك تحليله

(الفصل الثاني) اذا نذر العبد الحج صخ نذره لانه مكاف فانه قد نذره كالحر ولسيده منعه من المضي فيه لان فيه تفويت حق سيده الواجب فمنع منه كما لو لم ينذر ذكره القاضي وابن حامد وروي عن أحمد أنه قال لا يعجبني منعه من الوفاء به وذلك لما فيه من اداء الواجب فيحتمل أن ذلك على الكراهة لا على التحريم لما ذكرنا ، وبمحتمل التحريم لانه واجب فلم يملك منعه منه كسائر الواجبات والأول أولى فان اعتق لزمه الوفاء به بعد حجة الاسلام فان أحرم به أو لا انصرف الى حجة الاسلام كالحر اذا نذر حجاً

(الفصل الثالث) في جنائياته وما جنى على إحرامه لزمه حكمه وحكمه فيما يلزمه حكم الحر المعسر فرضه الصيام وإن تحلل بمحصر عدو أو حله سيده فعليه الصيام لا يتحلل قبل فعله كالحر وليس لسيده أن يحول بينه وبين الصوم نص عليه لانه صوم واجب أشبه صوم رمضان فان ملكه السيد هدياً وأذن له في اهدائه وقلنا انه يملكه فهو كالمهدي الواجب لا يتحلل الا به وان قلنا لا يملكه ففرضه الصيام وان أذن له سيده في تمتع أو قران فعليه الصيام بدلا عن الهدى الواجب بهما وذكر القاضي ان على سيده تحمل ذلك عنه لانه بأذنه فكان على من أذن فيه كما لو فعله النائب باذن المستنيب .

(فصل) واذا كان الرجل قد أسقط فرض أحد النسكين عنه جاز أن ينوب عن غيره فيه دون الآخره وليس للصبي والعبد أن ينوبا في الحج عن غيرهما لانهما لم يسقطا عن أنفسهما فهما كالحر البالغ في ذلك . ويحتمل أن لهما النيابة في حج التطوع دون الفرض لانهما من أهل التطوع دون الفرض ولا يمكن أن تقع الحجة التي نابا فيها عن فرضهما لكونهما ليسا من أهله فبقيت لمن فعلت عنه

(مسئلة) (وهل يجوز لمن يقدر على الحج بنفسه أن يستنيب في حج التطوع على روايتين)

الاستنابة في حج التطوع تنقسم إلى ثلاثة أقسام

وليس بجيد لان الحج للعبد وهذا من موجباته فيكون عليه كالمراة اذا حجت باذن زوجها ويفارق من حج عن غيره فان الحج للمستنيب فوجبه عليه وان تمتع أو قارن بغير اذن سيده فالصيام عليه بغير خلاف وان أفسد حجه فعليه أن يصوم لذلك لانه لا مال له فهو كالمعسر من الاحرار (الفصل الرابع) اذا وطئ العبد قبل التحلل الاول فسد ويلزمه المضي في فاسده كالحرام لكن ان كان الاحرام مأذونا فيه فليس لسيده اخراجه منه لانه ليس له منعه من صحيحه فلم يكن له منعه من فاسده وان كان الاحرام بغير اذنه فله تحليله منه لانه يملك تحليله من صحيحه فالفاسد أولى وعليه القضاء سواء كان الاحرام مأذونا فيه أو غير مأذون يصح القضاء في حال رقه لانه وجب فيه فصحه منه كالصلاة والصيام ثم ان كان الاحرام الذي أفسده مأذونا فيه فليس له منعه من قضائه لان اذنه في الحج الاول اذن في موجبه ومقتضاه ومن وجبه القضاء لما أفسده فان كان الاول غير مأذون فيه احتمل أن لا يملك منعه من قضائه لانه واجب وليس للسيد منعه من الواجبات واحتمل ان له منعه منه لانه يملك منعه من الحج الذي شرع فيه بغير اذنه فكذلك هذا فان اعتق قبل القضاء فليس له فعله قبل حجة الاسلام لانها أكد فان أحرم بالقضاء انصرف الى حجة الاسلام وبقي القضاء في ذمته وان عتق في أثناء الحجة الفاسدة وأدرك من الوقوف ما يجزئه أجزاء القضاء عن حجة الاسلام لان المقضي لو كان صحيحا أجزاء فكذلك قضاءه وان اعتق بعد ذلك لم يجزئه القضاء عن حجة الاسلام لان المقضي لا يجزئه فكذلك قضاءه والمدير والمعلق عنه بصفة وام الولد والمعتق بعضه حكمه حكم القن فيما ذكرناه

﴿مسئلة﴾ قال (واذا حج بالصغير جنب ما يتجنبه الكبير وما يجز عنه من عمل الحج عمل عنه)

وجملة ذلك أن الصبي يصح حجه فان كان مميزاً أحرم باذن وليه وان كان غير مميز أحرم عنه وليه فيصير محرماً بذلك وبه قال مالك والشافعي وروي عن عطاء والنخعي وقال أبو حنيفة لا ينعقد احرام الصبي ولا يصير محرماً باحرام وليه لان الاحرام سبب يلزم به حكم فلم يصح من الصبي كالنذر ولنا ما روى ابن عباس قال رفعت امرأة صبية فقالت يا رسول الله أهذا حج ؟ قال نعم ولك أجر » رواه مسلم وغيره من الائمة وروى البخاري عن السائب بن يزيد قال حج بي مع النبي ﷺ وأنا ابن سبع سنين » ولان أبا حنيفة قال يمتنع ما يمتنعه المحرم ومن اجتنب ما يمتنعه المحرم كان إحرامه صحيحا والنذر لا يجب به شيء بخلاف مسئلتنا

(أحدها) أن يكون ممن لم يؤد حجة الاسلام فلا يصح أن يستنيب في حج التطوع لانه لا يصح أن يفعله بنفسه فبنائه أولى

(الثاني) أن يكون ممن قد أدى حجة الاسلام وهو عاجز عن الحج بنفسه فيجوز أن يستنيب في التطوع » فان ماجازت الاستنابة في فرضه جازت في نفقه كالصدقة

والكلام في حج الصبي في فصول أربعة ، في الاحرام عنه أو منه ، وفيما يفعله بنفسه أو بغيره ، وفي حكم جنائياته على احرامه ، وفيما يلزمه من القضاء ، والكفارة

(الفصل الاول في الاحرام) ان كان مميزاً أحرم باذن وليه وان أحرم بدون اذنه لم يصح لان هذا عقد يؤدي إلى لزوم مال فلم ينعقد من الصبي بنفسه كالبيع ، وان كان غير مميز فأحرم عنه من له ولاية على ماله كالاب والوصي وأمين الحاكم صح . ومعنى إحرامه عنه أنه يعقد له الاحرام فيصح للصبي دون الولي كما يعقد له النكاح له فعلى هذا يصح أن يعقد الاحرام عنه سواء كان محرماً أو حلالاً ممن عليه حجة الاسلام أو كان قد حج عن نفسه ، فازأحرمت أمه عنه صح لقول النبي ﷺ «ولك أجر» ولا يضاف الأجر اليها إلا لكونه تبعاً لها في الاحرام ، قال الامام أحمد في رواية حنبل : يحرم عنه أبوه أو وليه واختاره ابن عقيل وقال المال الذي يلزم بالاحرام لا يلزم الصبي وإنما يلزم من أدخله في الاحرام في أحد الوجهين ، وقال القاضي ظاهر كلام أحمد أنه لا يحرم عنه إلا وليه لانه لا ولاية للأم على ماله والاحرام يتعلق به إزام مال فلا يصح من غير ذي ولاية كشرائه شيء له ، فأما غير الام والولي من الاقارب كالاخ والعمة وابنه فيخرج فيهم وجهان بناء على القول في الام ، أما الاجانب فلا يصح إحرامهم عنه وجهها واحداً (الفصل الثاني) ان كل ما أمكنه فعله بنفسه لزمه فعله ولا ينوب غيره عنه فيه كالوقوف والميلت بمزدلفة ونحوها وما عجز عنه عمله الولي عنه . قال جابر خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً ومعنا النساء والصبيان فأحرمنا عن الصبيان ، رواه سعيد في سننه ورواه ابن ماجه في سننه فقال قليبيد عن الصبيان ورمينا عنهم . ورواه الترمذي قال فكنا نلبي عن النساء ، ونرمي عن الصبيان . قال ابن المنذر كل من حفظت عنه من أهل العلم يرى الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي كان ابن عمر يفعل ذلك ، وبه قال عطاء والزهري ومالك والشافعي واسحاق ، وعن ابن عمر أنه كان يخرج صبيانهم وهم صفار فن استطاع منهم أن يرمي رمي ومن لم يستطع أن يرمي رمي عنه ، وعن أبي اسحاق ان أبا بكر رضي الله عنه طاف بابن الزبير في خرقه ، رواها الاثرم ، قال الامام أحمد يرمي عن الصبي أبواه أو وليه ، قال القاضي ان أمكنه أن يتناول النائب الحصى ناو له وان لم يمكنه استحب أن يوضع الحصى في يده فيرمي عنه وان وضعها في يده الصغير ورمى بها فجعل يده كالآلة فحسن ، ولا يجوز أن يرمي عنه إلا من قدر رمي عن نفسه لانه لا يجوز أن ينوب عن الغير وعليه فرض نفسه ، وأما الطواف فانه ان أمكنه المشي شئ والا طيف به محمولاً أو راكباً فان أبا بكر طاف بابن الزبير في خرقه ، ولان الطواف بالكبير محمولاً لعذر يجوز فالصغير أولى . ولا فرق بين أن يكون الحامل له حلالاً أو حراماً ممن أسقط الفرض عن نفسه أو لم يستطع

(الثالث) أن يكون قادراً على الحج وقد أسقط فرضه ففيه روايتان

(احداها) يجوز وهو قول أبي حنيفة لانها حجة لا تلزمه بنفسه فجاز أن يستنيب فيها كالعضوب

(والثانية) لا يجوز وهو مذهب الشافعي لانه قادر على الحج بنفسه فلم يجز أن يستنيب فيه كالفرس

لان الطواف للمحمول لا للحامل ولذلك صح أن يطوف راكباً على بعير وتعتبر النية في الطائف به فان لم ينوي الطواف عن الصبي لم يجزئه لانه لما لم يعتبر النية من الصبي اعتبرت من غيره كما في الاحرام ، فان نوى الطواف عن نفسه وعن الصبي احتمل وقوعه عن نفسه كالحج اذا نوى به عن نفسه وغيره واحتمل أن يقع عن الصبي كالوطاف بكبير ونوى كل واحد منهما عن نفسه ليكون المحمول أولى ، واحتمل أن يلغو لعدم التعيين لكون الطواف لا يقع عن غير معين

وأما الاحرام فان الصبي بمجرد كما يجرد الكبير ، وقد روي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تجرد الصبيان اذا دنوا من الحرم قال عطاء يفعل بالصغير كما يفعل الكبير ويشهد به المناسك كلها ، لانه لا يصلي عنه (الفصل الثالث في محظورات الاحرام) وهي قسمان ما يختلف عمده وسهوه كاللباس والطيب وما لا يختلف كالصيد وحلق الشعر وتقليم الاظفار (فالاول) لا فدية على الصبي فيه لان عمده خطأ (والثاني) عليه فيه الفدية وان وطئ ، أفسد حجه ويمضي في فاسده وفي القضاء عليه وجهان (احدهما) لا يجب لثلاث عباد بدنية على من ليس من أهل التكليف (والثاني) يجب لانه افساد موجب للفدية فوجب القضاء كوطء البالغ فان قضى بعد البلوغ بدأ بحجة الاسلام فان أحرم بالقضاء قبلها انصرف إلى حجة الاسلام وهل تجزئه عن القضاء ؟ ينظر فان كانت الفاسدة قد أدرك فيها شيئاً من الوقوف بعد بلوغه أجزأ عنها جميعاً وإلا لم يجزئه كما قلنا في العبد على ماضى

(الفصل الرابع فيما يلزمه من الفدية) قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن جنایات الصبيان لازمة لهم في أموالهم وذكر اصحابنا في الفدية التي تجب بفعل الصبي وجهين احدهما هي في ماله لانها وجبت بجنایته اشبهت الجنایة على الآدمي والثاني على الولي وهو قول مالك لانه حصل بعقده او اذنه فكان عليه كفنة حجه فاما النفقة فقال القاضي ما زاد على نفقة الحاضر ففي مال الولي لانه كلفه ذلك ولا حاجة به اليه وهذا اختيار ابي الخطاب وحكي عن القاضي أنه ذكر في الخلاف أن النفقة كلها على الصبي لان الحج له فنفقته عليه كالبالغ ولان فيه مصلحة له بتحصيل الثواب له ويتمرن عليه فصار كاجر المعلم والطبيب والاول أولى فان الحج لا يجب في العمر الا مرة ويحتمل أن لا يجب فلا يجوز تكليفه بذل ماله من غير حاجة اليه للتمرن عليه والله أعلم

(فصل) اذا اغنى على بالغ لم يصح أن يحرم عنه رفيقه وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة يصح وبصير محرماً باحرام رفيقه عنه استحساناً لان ذلك معلوم من قصده ويلحقه مشقة في تركه فاجزأ عنه احرام غيره ولنا أنه بالغ فلم يصح محرماً باحرام غيره كالنائم ولو أنه أذن في ذلك وأجاز له لم يصح فمع عدم هذا أولى أن لا يصح

(فصل) فان عجز عنه عجزاً مرجو الزوال كالمريض الذي يرجى برؤه والمحبوس جاز أن يستنيب فيه لانه حج لا يلزمه عجز عن فعله بنفسه فجاز أن يستنيب فيه كاستنيب فيه كاستنيب فيه والفرق بينهما وبين

﴿مسئلة﴾ قال (ومن طيف به محمولا كان الطواف له دون حامله)

اما اذا طيف به محمولا لعذر فلا يخلو اما ان يقصدا جميعاً عن المحمول فيصح عنه دون الحامل بغير خلاف فعلمه أو يقصدا جميعاً عن الحامل فيقع عنه أيضاً ولا شيء للمحمول أو يقصد كل واحد منهما الطواف عن نفسه فانه يقع للمحمول دون الحامل وهذا أحد قول الشافعي والقول الآخر يقع للحامل لانه الفاعل وقال أبو حنيفة يقع لهما لان كل واحد منهما طائف بنية صحيحة فاجزأ الطواف عنه كما لو لم ينو صاحبه شيئاً ولانه لو حمله بعرفات لكن الوقوف عنهما كذا ههنا وهذا القول حسن ووجه الاول انه طواف اجزأه عن المحمول فلم يقع عن الحامل كما لو نوى جميعاً للمحمول ولانه طواف واحد فلا يقع عن شخصين والراكب لا يقع طوافه الا عن واحد . واما اذا حمله في عرفة فما حصل الوقوف بالحمل فان المقصود السكون في عرفات وهما كائنان بها والمقصود ههنا الفعل وهو واحد فلا يقع عن شخصين ووقوعه عن المحمول أولى لانه لم ينو بطوافه الا لنفسه والحامل لم يخلص قصده بالطواف لنفسه فانه لو لم يقصد الطواف بالمحمول لما حمله فان تمكنه من الطواف لا يقف على حمله فصار المحمول مقصوداً لهما ولم يخلص قصد الحامل لنفسه فلم يقع عنه لعدم التعيين وقال أبو حفص العكبري في شرحه لا يجزيء الطواف عن واحد منهما لان فعلاً واحداً لا يقع عن اثنين ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، وقد ذكرنا أن المحمول به أولى لخلوص نيته لنفسه وقصده الحامل له ولا يقع عن الحامل لعدم التعيين فان نوى أحدهما نفسه دون الآخر صح الطواف له وان عدمت النية منهما أو نوى كل واحد منهما الآخر لم يصح لواحد منهما

باب ذكر المواقيت

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (وميقات أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام ومصر والمغرب من الجحفة ، وأهل اليمن من يالم ، وأهل الطائف ونجد من قرن ، وأهل المشرق من ذات عرق)

الفرض أن الفرض عبادة العمر فلا يفوت بتأخيرها عن هذا العام والتطوع مشروع في كل عام فيفوت حج هذا العام بتأخيرها ، ولان حج الفرض اذا مات قبل فعله فعل عنه بعد موته بخلاف التطوع

﴿باب المواقيت﴾

﴿مسئلة﴾ (ميقات أهل المدينة من ذي الحليفة وأهل الشام ومصر والمغرب الجحفة وأهل اليمن يالم وأهل نجد قرن وأهل المشرق ذات عرق)

« ١ » الحنيفة

بالرفع خبر أن

وجملة ذلك ان المواقيت المنصوص عليها الحنيفة^(١) التي ذكرها الخري رحمه الله وقد أجمع أهل العلم على أربعة منها وهي : ذو الحليفة والجحفة وقرن ويللم . واتفق أئمة النقل على صحة الحديث عن رسول الله ﷺ فيها فمن ذلك ما روى ابن عباس قال : وقت رسول الله ﷺ لاهل المدينة ذا الحليفة ، ولاءل الشام الجحفة ، ولاءل نجد قرن . ولاءل اليمن يللم . قال . فمن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلن ممن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهن مهله من أهله وكذلك أهل مكة يهلون منها . وعن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة . وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » قال ابن عمر وذكر لي ولم أسمعنه انه قال وأهل اليمن من يللم متفق عليهما فأما ذات عرق فمقات أهل المشرق في قول أكثر أهل العلم وهو مذهب مالك وأبي ثور وأصحاب الرأي ، وقال ابن عبد البر أجمع أهل العلم على ان إحرام العراقي من ذات عرق إحرام من المقات ، وروي عن أنس انه كان يحرم من العقيق . واستحسنه الشافعي وابن المنذر وابن عبد البر وكان الحسن بن صالح يحرم من الربذة وروي ذلك عن خصيف والقاسم بن عبد الرحمن . وقد روى ابن عباس ان النبي ﷺ وقت لاهل المشرق العقيق ، قال الترمذي وهو حديث حسن . قال ابن عبد البر : العقيق أولى وأحوط من ذات عرق وذات عرق مقياتهم باجماع ، واختلاف أهل العلم فيمن وقت ذات عرق فروى أبو داود والنسائي وغيرهما باسنادهم عن القاسم عن عائشة ان رسول الله

للحج ميقاتان ميقات زمان وميقات مكان فأما مواقيت المكان فهي الحنيفة المذكورة . وقد أجمع أهل العلم على أربعة منها وهي ذو الحليفة والجحفة وقرن ويللم واتفق أئمة النقل على صحة الحديث عن النبي ﷺ فيها . فروى ابن عباس رضي الله عنه قال : وقت رسول الله ﷺ لاهل المدينة ذا الحليفة ، ولاءل الشام الجحفة . ولاءل نجد قرن . ولاءل اليمن يللم . قال « فمن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلن ممن كان يريد الحج والعمرة » فمن كان دونهن مهله من أهله وكذلك أهل مكة يهلون منها ، وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة . وأهل الشام من الجحفة . وأهل نجد من قرن » قال ابن عمر وذكر لي ولم أسمعنه انه قال وأهل اليمن من يللم . متفق عليهما . وذات عرق مقات أهل المشرق في قول أكثر أهل العلم منهم مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي . قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات عرق إحرام من المقات ، وقد روي عن أنس رضي الله عنه أنه كان يحرم من العقيق واستحسنه الشافعي وابن المنذر وابن عبد البر ، وكان الحسن بن صالح يحرم من الربذة . وروي ذلك عن حصين والقاسم بن عبد الرحمن وروي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وقت لاهل المشرق العقيق . قال الترمذي هو حديث حسن . قال ابن عبد البر : هو أولى وأحوط من ذات عرق وذات عرق مقياتهم باجماع ، واختلاف أهل العلم فيمن وقت ذات عرق ، فروى أبو داود والنسائي وغيرهما باسنادهم عن عائشة

«١» بتشديد اللام
أي موضع الاهلال
بالاحرام

ﷺ وقت لاهل العراق ذات عرق ، وعن أبي الزبير انه سمع جابراً سئل عن المهل ^(١) قال سمعته وأحسبه رفع الى النبي ﷺ يقول « مهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الجحفة ومهل أهل العراق من ذات عرق ، ومهل أهل نجد من قرن » رواه مسلم في صحيحه ، وقال قوم آخرون انما وقتها عمر رضي الله عنه فروى البخاري بإسناده عن ابن عمر قال : لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا يا أمير المؤمنين ان رسول الله ﷺ حراً لأهل نجد قرنا وهو جور ^(٢) عن طريقنا وإنما إن أردنا قرنا شق علينا قال فانظروا حذوها من طريقكم فخدمهم ذات عرق . ويجوز أن يكون عمر ومن سألهم لم يعلموا توقيت النبي ﷺ ذات عرق فقال ذلك برأيه فأصاب ووافق قول النبي ﷺ فقد كان كثير الاصابة رضي الله عنه ، واذا ثبت توقيتها عن النبي ﷺ وعن عمر فالاحرام منه أولى إن شاء الله تعالى

«٢» أي انحراف
وميل عنه

(فصل) واذا كان المبقيات قرية فانتقلت الى مكان آخر فوضع الاحرام من الاولى وإن انتقل الاسم الى الثانية لأن الحكم تعلق بذلك الموضع فلا يزول بخراجه . وقد رأى سعيد بن جبير رجلاً

رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ وقت لاهل العراق ذات عرق وعن أبي الزبير أنه سمع جابراً سئل عن المهل فقال سمعته أحسبه رفع الى النبي ﷺ يقول « مهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الاخرى من الجحفة ومهل أهل العراق من ذات عرق ومهل أهل نجد من قرن » رواه مسلم وقال قوم آخرون انما وقتها عمر رضي الله عنه فروى البخاري بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لما فتح هذان المصران أتوا عمر رضي الله عنه فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لاهل نجد قرنا وهو جور عن طريقنا وأنا ان أردنا قرنا شق علينا قال انظروا حذوها من طريقكم فخدمهم ذات عرق . ويجوز أن يكون عمر ومن سألهم لم يعلموا توقيت النبي ﷺ ذات عرق فقال ذلك برأيه فأصاب ما وقته النبي ﷺ فقد كان موقفاً للصواب رضي الله عنه ، واذا ثبت توقيتها عن النبي ﷺ وعن عمر فالاحرام منه أولى .

(فصل) واذا كان المبقيات قرية فانتقلت الى مكان آخر فوضع الاحرام من الاولى وإن انتقل الاسم الى الثانية لان الحكم تعلق بذلك الموضع فلا يزول بخراجه ، وقد رأى سعيد بن جبير رجلاً يريد أن يحرم من ذات عرق فاخذه حتى خرج من البيوت وقطع الوادي فأتى به المقابر فقال هذه ذات عرق الاولى - فهذه المواقيت لاهلها ولمن مر عليها من غيرهم

وجملة ذلك أن من سلك طريقاً فيها مبقيات فهو مبقاته ان أراد الحج أو العمرة فاذا حج الشامي من المدينة فر بذى الحليفة فهي مبقاته وان حج من اليمن فمبقاته يهلم وان حج من العراق فمبقاته ذات عرق ، وهكذا كل من مر على مبقات غير مبقات بلده صار مبقاتاً له ، سئل الامام أحمد رحمه الله تعالى عن الشامي يمر بالمدينة يريد الحج من أين يهل قال « من ذي الحليفة قيل فان بعض الناس يقولون يهل

يريد أن يحرم من ذات عرق فأخذ بيده حتى خرج به من البيوت وقطع الوادي فأثنى به المقابر فقال :
هذه ذات عرق الأولى

من ميقاته من الجحفة فقال سبحانه الله اليس يروي ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال
« هن لمن أتى عليهن من غير أهلهن » ؟ وهذا قول الشافعي وإسحاق وقال أبو ثور في الشامي يحرم
بالمدينة له أن يحرم من الجحفة وهو قول أصحاب الرأي وكانت عائشة رضي الله عنها إذا أرادت الحج
أحرمت من ذي الحليفة وإذا أرادت العمرة أحرمت من الجحفة ولعلمهم يحتجون بأن النبي ﷺ
وقت لاهل الشام الجحفة

ولما قول النبي ﷺ « هن لمن أتى عليهن من غير أهلهن » ولانه مِيقَاتُ فَلَمْ يَجْزِ تَجَاوُزُهُ
بغير احرام لمن يريد النسك كسائر المواقيت وخبرهم أريد به من لم يمر على مِيقَاتِ آخر بدليل ما لو
مر بمِيقَاتِ غير ذي الحليفة لم يجز تجاوزه بغير احرام بغير خلاف ، وقد روى سعيد عن سفيان
عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ وقت لمن ساحل من أهل الشام الجحفة والحج
والعمرة سواء في هذا لقول النبي ﷺ « فمن هن لمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن كان يريد حجا أو عمرة »
(فصل) فإن مر من غير طريق ذي الحليفة فمِيقَاتُهُ الجحفة سواء كان شاميا أو مدنيا لما روى أبو الزبير
أن سمع جابرأ يسأل عن المهل فقال سمعته أحسبه رفع إلى النبي ﷺ يقول « مهل أهل المدينة من ذي الحليفة
والطريق الآخر من الجحفة » رواه مسلم ، ولأنه مر على أحد المواقيت دون غيره فلم يلزمه الاحرام قبله
كسائر المواقيت ولعل بأقتادة حين أحرم أصحابه دونه في قصة صيد الخمار الوحشي إنما ترك الاحرام لانه لم
يمر على ذي الحليفة فأخر احرامه إلى الجحفة ويمكن حل حديث عائشة في تأخيرها احرام العمرة إلى الجحفة
على هذا ، وأنها لا تمر في طريقها على ذي الحليفة لتلايكون فعلها مخالفاً لقول رسول الله ﷺ
(مسئلة) (ومن منزله دون المِيقَاتِ فمِيقَاتُهُ من موضعه يعني اذا كان مسكنه أقرب إلى مكة
من المِيقَاتِ كان مِيقَاتُهُ مسكنه)

هذا قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعن مجاهد قال يهل
من مكة والصحيح الاول ، فإن النبي ﷺ قال في حديث ابن عباس « فمن كان دونهن مهله من
أهله » وهذا صريح فالعمل به أولى

(فصل) اذا كان مسكنه قرية فالأفضل أن يحرم من أبعد جانبيها ، وإن أحرم من أقرب جانبيها
جاز ، وهكذا القول في المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ اذا كانت قريبة والحلة كالقرية فيما ذكرنا
وإن كان مسكنه منفرداً فمِيقَاتُهُ مسكنه أو حذوه وكل مِيقَاتِ فحذوه بمنزله ، ثم إن كان مسكنه في
الحل فأحرامه منه للحج والعمرة معا ، وإن كان في الحرم فأحرامه للعمرة من الحل ليجمع في النسك
بين الحل والحرم كالملكي . وأما الحج فينبغي أن يجوز له الاحرام من أي الحرم شاء كالملكي

﴿مسئلة﴾ قال (وأهل مكة إذا أرادوا العمرة فمن الحل وإذا أرادوا الحج فمن مكة)

أهل مكة ومن كان بها سواء كان مقيماً بها أو غير مقيم لأن كل من أتى على مِيقَاتِ كان مِيقَاتاً له وكذلك كل من كان بمكة فهي مِيقَاتُهُ لِلْحَجِّ. وإن أراد العمرة فمن الحل لأنهم في هذا خلافاً، ولذلك أمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التنعيم متفق عليه، وكانت بمكة يومئذ. والأصل في هذا قول النبي ﷺ «حتى أهل مكة يهلون منها» يعني للحج، وقال أيضاً «ومن كان أهله دون المِيقَاتِ فمن حيث ينشئ، حتى يأتي ذلك على أهل مكة» وهذا في الحج فأما في العمرة فمِيقَاتُهَا في حَقِّهِمُ الحل من أي جوانب الحرم شاء لأن النبي ﷺ أمر بأعمار عائشة من التنعيم وهو أدنى الحل إلى مكة، وقال ابن سيرين بلغني أن النبي ﷺ وقت لأهل مكة التنعيم، وقال ابن عباس: يا أهل مكة من أتى منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر يعني إذا أحرم بها من ناحية المزدلفة، وإنما لزم الإحرام من الحل ليجمع في النسك بين الحل والحرم، فإنه لو أحرم من الحرم لما جمع بينهما فيه لأن أفعال العمرة كلها في الحرم بخلاف الحج فإنه يقتصر إلى الخروج إلى عرفة فيجتمع له الحل والحرم والعمرة بخلاف ذلك ومن أي الحل أحرم جاز، وإنما أمر النبي ﷺ عائشة من التنعيم لأنها أقرب الحل إلى مكة، وقد روي عن أحمد في المكي كلما تباعد في

﴿مسئلة﴾ (وأهل مكة إذا أرادوا العمرة فمن الحل، وإن أرادوا الحج فمن مكة)

أهل مكة من كان بها سواء كان مقيماً بها أو غير مقيم لأن كل من أتى على مِيقَاتِ كان مِيقَاتاً له لما ذكرنا فكذلك كل من كان بمكة فهي مِيقَاتُهُ لِلْحَجِّ. وإن أراد العمرة فمن الحل لأنهم في هذا خلافاً، ولذلك أمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن يعمر عائشة رضي الله عنها من التنعيم وكانت بمكة يومئذ وهذا قول النبي ﷺ «حتى أهل مكة يهلون منها» يعني للحج، وقال أيضاً «ومن كان أهله دون المِيقَاتِ فمن حيث ينشئ، حتى يأتي ذلك على أهل مكة» وهذا في الحج فأما في العمرة فمِيقَاتُهَا في حَقِّهِمُ الحل من أي جوانب الحرم شاء. لحديث عائشة رضي الله عنها حين أعرها من التنعيم وهو أدنى الحل. قال ابن سيرين: بلغني أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التنعيم. وقال ابن عباس: يا أهل مكة من أتى منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر، يعني إذا أحرم بها من ناحية المزدلفة، وإنما لزم الإحرام من الحل ليجمع في النسك بين الحل والحرم فإنه لو أحرم من الحرم لما جمع بينهما فيه لأن أفعال العمرة كلها في الحرم بخلاف الحج فإنه يقتصر إلى الخروج إلى عرفة ليجمع له الحل والحرم ومن أي الحل أحرم جاز. وإنما أمر النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها من التنعيم لأنه أقرب الحل إلى مكة وقد روي عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى في المكي كلما تباعد في العمرة فهو أعظم للأجر على قدر تعبها، وأما إذا أراد المكي الإحرام بالحج فمن مكة للخبر المذكور،

في العمرة فهو أعظم للاجر هي على قدر تعبها ، وأما إن أراد المكي الاحرام بالحج فمن مكة للخبر الذي ذكرنا ولأن أصحاب النبي ﷺ لما فسخوا الحج أمرهم فأحرموا من مكة . قال جابر أمرنا النبي ﷺ لما حللنا أن نحرم إذا توجهنّا من الابطح رواه مسلم وهذا يدل على أنه لا فرق بين قاطني مكة وبين غيرهم ممن هو بها كلتمتع إذا حل ومن فسخ حجه بها ، ونقل عن أحمد فيمن اعتمر في أشهر الحج من أهل مكة أنه يهل بالحج من الميقات فإن لم يفعل فعليه دم . والصحيح خلاف هذا لما دلت عليه الاحاديث الصحيحة ويحتمل ان أحمد إنما أراد أن المتمتع يسقط عنه الدم إذا خرج الى الميقات ولا يسقط إذا أحرم من مكة وهذا في غير المكي ، أما المكي فلا يجب عليه دم متعة بحال لقول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وذكر القاضي فيمن دخل مكة يحج عن غيره ثم أراد أن يعتمر بعده لنفسه أو دخل يحج لنفسه ثم أراد أن يعتمر لغيره أو دخل بعمره لنفسه ثم أراد أن يحج أو يعتمر لغيره أو دخل بعمره لغيره ثم أراد أن يحج أو يعتمر لنفسه أنه في جميع ذلك يخرج الى الميقات فيحرم منه فإن لم يفعل فعليه دم ، قال وقد قال أحمد في رواية عبد الله إذا اعتمر عن غيره ثم أراد الحج لنفسه يخرج الى الميقات أو اعتمر عن نفسه يخرج الى الميقات وإن دخل مكة بغير إحرام ثم أراد الحج يخرج الى الميقات واحتج له القاضي بأنه جاوز الميقات مریداً للنسك غير محرم لنفسه فلزمه دم إذا أحرم دونه كمن جاوز الميقات غير محرم ، وعلى هذا لو

ولأن أصحاب رسول الله ﷺ لما فسخوا الحج أمرهم فأحرموا من مكة، قال جابر رضي الله عنه أمرنا النبي ﷺ أن نحرم إذا توجهنّا من الابطح . رواه مسلم . وهذا يدل على أنه لا فرق بين قاطني مكة وغيرهم ممن هو بها كلتمتع إذا حل ومن فسخ حجه بها

ونقل عن الامام أحمد رحمه الله تعالى فيمن اعتمر في أشهر الحج من أهل مكة أنه يهل بالحج من الميقات ، فإن لم يفعل فعليه دم والصحيح ما ذكرنا أولاً ، وقد دلت عليه الاحاديث الصحيحة . ويحتمل أن أحمد إنما أراد أن الدم يسقط عنه إذا خرج الى الميقات فأحرم ولا يسقط إذا أحرم من مكة وهذا في غير المكي . أما المكي فلا يجب عليه دم متعة بحال لقوله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وذكر القاضي فيمن دخل مكة يحج عن غيره ثم أراد أن يعتمر بعده لنفسه أو بالعكس . أو دخل بعمره لنفسه ثم أراد أن يحج أو يعتمر لغيره ، أو دخل بعمره لغيره ثم أراد أن يحج أو يعتمر لنفسه ، أنه في جميع ذلك يخرج الى الميقات فيحرم منه ، فإن لم يفعل فعليه دم قال : وقد قال الامام أحمد في رواية عبد الله : إذا اعتمر عن غيره ثم أراد الحج لنفسه يخرج الى الميقات أو اعتمر عن نفسه يخرج الى الميقات ، فإن دخل مكة بغير إحرام ثم أراد الحج يخرج الى الميقات . واحتج له القاضي بأنه جاوز الميقات مریداً للنسك غير محرم لنفسه فلزمه دم إذا أحرم دونه كمن جاوز

حج عن شخص واعتبر عن آخر أو اعتبر عن انسان ثم حج أو اعتبر عن آخر فكذلك وظاهر كلام الحرقى انه لا يلزمه الخروج الى الميقات في هذا كله لما ذكرنا من أن كل من كان بمكة كالقاطن بها وهذا حاصل بمكة على وجه مباح فأشبهه المكي وما ذكره القاضي تحكما لا يدل عليه خبر ولا يشهد له أثر، وما ذكره من المعنى فامد لوجوه (أحدها) انه لا يلزم أن يكون مريداً للنسك عن نفسه حال مجاوزة الميقات فانه قد يبدو له بعد ذلك (والثاني) ان هذا لا يتناول من أحرم عن غيره (الثالث) انه لو وجب بهذا الخروج الى الميقات للزم المتمتع والمفرد لانها تجاوزا الميقات مريدين لغير النسك الذي أحرم به (الرابع) ان المعنى في الذي تجاوز الميقات غير محرم انه فعل ما لا يحل له فعلة وترك الاحرام الواجب عليه في موضعه فأحرم من دونه

(فصل) ومن أي الحرم أحرم بالحج جاز لان المقصود من الاحرام به الجمع في النسك بين الحل والحرم وهذا يحصل بالاحرام من أي موضع كان فجاز كما يجوز أن يحرم بالعمرة من أي موضع كان من الحل ولذلك قال النبي ﷺ لأصحابه في حجة الوداع «إذا أردتم أن تنطلقوا إلى منى فأهلوا من البطحاء» ولان ما اعتبر فيه الحرم استوت فيه البلدة وغيرها كالنحر

الميقات غير محرم، وعلى هذا لو حج عن شخص واعتبر عن آخر أو اعتبر عن انسان ثم حج أو اعتبر عن آخر فكذلك والذي ذكره شيخنا رحمه الله تعالى أنه لا يلزمه الخروج الى الميقات في هذا كله وهو ظاهر كلام الحرقى رحمه الله تعالى لما ذكرنا لان كل من كان بمكة كالقاطن بها وهذا قد حصل بمكة حلالة على وجه مباح فأشبهه المكي وما ذكره القاضي تحكما بغير دليل، والمعنى الذي ذكره لا يصح لوجوه

(أحدها) أنه لا يلزم أن يكون مريداً للنسك لنفسه حال مجاوزة الميقات لانه قد يبدو له بعد ذلك

(الثاني) أن هذا لا يتناول من أحرم عن غيره

(الثالث) لو وجب بهذا الخروج الى الميقات لزم المتمتع والمفرد لانهما جاوزا الميقات غير

مريدين للنسك الذي أحرم به

(الرابع) ان المعنى في الذي تجاوز الميقات غير محرم أنه فعل ما لا يحل له فعلة وترك الاحرام

الواجب عليه في موضعه فأحرم من دونه

(فصل) ومن أي الحرم أحرم بالحج جاز لأن المقصود من الاحرام به عنه الجمع في النسك بين

الحل والحرم وهو حاصل بالاحرام من أي موضع كان من الحرم فجاز كما يجوز الاحرام بالعمرة من

أي موضع كان من الحل «وكذلك قال النبي ﷺ لأصحابه في حجة الوداع «إذا أردتم أن تنطلقوا

إلى منى فأهلوا من البطحاء» ولان ما اعتبر فيه الحرم استوت البلدة وغيرها فيه كالنحر

(فصل) فان أحرم من الحل نظرت فان أحرم من الحل الذي يلي الموقف فعليه دم لانه أحرم من دون المبقات ، وان أحرم من الجانب الآخر ثم سلك الحرم فلا شيء عليه نص عليه أحمد في رجل أحرم للحج من التنعيم فقال ليس عليه شيء ، وذلك لانه أحرم قبل مبقاته فكان كالحرم قبل بقية المواقيت ولم أحرم من الحل ولم يسلك الحرم فعليه دم لانه لم يجمع بين الحل والحرم

(فصل) وان أحرم بالعمرة من الحرم انعقد إحرامه بها وعليه دم لتركه الاحرام من المبقات ثم ان خرج إلى الحل قبل الطواف ثم عاد أجزأه لانه قد جمع بين الحل والحرم وان لم يخرج حتى قضى عمرته صح أيضا لانه قد أتى بأركانها وانما اخل بالاحرام من مبقاتها وقد جبره فأشبهه من احرم من دون المبقات بالحج وهذا قول أبي ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي . والقول الثاني لا تصح عمرته لانه نسك فكان من شرطه الجمع بين الحل والحرم كالحج فعلى هذا وجود هذا الطواف كعدمه وهو باق على إحرامه حتى يخرج إلى الحل ثم يطوف بعد ذلك ويسعى وان حلق قبل ذلك فعليه دم . وكذلك كل ما فعله من محظورات إحرامه فعليه فديته . وان وطئ ، أفسد عمرته ومضي في فاسدها وعليه دم لافساده ويقضيها بعمرة من الحل ، ثم ان كانت العمرة التي أفسدها عمرة الاسلام أجزأه قضاؤها عن عمرة الاسلام والا فلا

﴿مسئلة﴾ قال (ومن كان منزله دون المبقات فمبقاته من موضعه)

يعني اذا كان مسكنه أقرب إلى مكة من المبقات كان مبقاته مسكنه هذا قول أكثر اهل العلم وبه يقول مالك وطاوس والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعن مجاهد قال بهل من مكة ولا يصح فان النبي ﷺ قال في حديث ابن عباس «فن كان دونهن مهله من أهله» وهذا صريح والعمل به أولى (فصل) إذا كان مسكنه قرية فالأفضل أن يحرم من أبعد جانبها وان أحرم من أقرب جانبها جاز وهكذا القول في المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ اذا كانت قرية والحلة كالقرية فيما ذكرنا وان كان مسكنه منفرداً فمبقاته مسكنه أو حذوه وكل مبقات فحذوه بمنزلته ، ثم ان كان مسكنه في الحل فأحرامه منه للحج والعمرة معاً ، وان كان في الحرم فأحرامه للعمرة من الحل ليجمع في النسك بين الحل والحرم كالملك وأما الحج فينبغي أن يجوز له الاحرام من أي الحرم شاء كالملك

(فصل) وان أحرم بالحج من الحل الذي يلي الموقف فعليه دم لانه أحرم من دون المبقات وان أحرم من الجانب الآخر ثم سلك الحرم فلا شيء عليه نص عليه أحمد فيمن أحرم بالحج من التنعيم فقال ليس عليه شيء ، لانه أحرم قبل مبقاته فكان كالحرم قبل بقية المواقيت وان لم يسلك الحرم فعليه دم لكونه لم يجمع في النسك بين الحل والحرم

﴿مسئلة﴾ قال (ومن لم يكن طريقه على ميقات فاذا حاذى أقرب المواقيت إليه أحرم)

وجملة ذلك أن من سلك طريقا بين ميقتين فإنه يجتهد حتى يكون إحرامه بحذو الميقات الذي هو إلى طريقه أقرب لما روي أن أهل العراق قالوا لعمر إن قرنا جور عن طريقنا فقال انظروا حذوها من طريقكم فوقت لهم ذات عرق ولأن هذا مما يعرف بالاجتهاد والتقدير فاذا اشتبه دخله الاجتهاد كالقبلة (فصل) فإن لم يعرف حذو الميقات المقارب لطريقه احتاط فأحرم من بعد بحيث يتيقن أنه لم يجاوز الميقات إلا محرما لأن الأحرام قبل الميقات جائز وتأخيرها عنه لا يجوز فلا احتياط فعل مالا شك فيه ولا يلزمه الأحرام حتى يعلم أنه قد حاذاه لأن الأصل عدم وجوبه فلا يجب بالشك أن أحرم ثم علم بعد أنه قد جاوز ما يحاذيه من المواقيت غير محرم فعليه دم وإن شك في أقرب الميقتين إليه فالحكم في ذلك على ما ذكرنا في المسئلة قبلها وإن كانتا متساويتين في القرب إليه أحرم من حذو إحداهما

﴿مسئلة﴾ قال وهذه المواقيت لأهلها ولمن مر عليها من غير أهلها من أراد حجاً أو عمرة

وجملة ذلك أن من سلك طريقاً فيها ميقات فهو ميقاته فاذا حج الشامي من المدينة فربذي الخليفة فهي ميقاته وإن حج من اليمن فميقاته يلم وإن حج من العراق فميقاته ذات عرق وهكذا كل من مر على ميقات غير ميقات بلده صار ميقاتاً له سئل أحمد عن الشامي يمر بالمدينة يريد الحج من أين يهل قال من ذي الخليفة قيل فإن بعض الناس يقول يهل من ميقاته من الجحفة فقال سبحانه الله أليس يروي ابن عباس عن النبي ﷺ «هن لمن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن» وهذا قول الشافعي وإسحاق وقال أبو ثور في الشامي يمر بالمدينة له أن يحرم من الجحفة وهو قول أصحاب الرأي وكانت عائشة إذا أرادت الحج أحرمت من ذي الخليفة وإذا أرادت العمرة أحرمت من الجحفة ولعلهم يحتجون بأن النبي ﷺ وقت لأهل الشام الجحفة

ولنا قول النبي ﷺ «هن لمن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن» ولأنه ميقات فلم يجز تجاوزه بغير إحرام لمن يريد النسك كسائر المواقيت وخبرهم أريد به من لم يمر على ميقات آخر بدليل ماله

﴿مسئلة﴾ (ومن لم يكن طريقه على ميقات فاذا حاذى أقرب المواقيت إليه أحرم)

ومن سلك طريقاً بين ميقتين اجتهد حتى يكون إحرامه بحذو الميقات الذي هو أقرب إلى طريقه لأن أهل العراق حين قالوا لعمر رضي الله عنه إن قرنا جور عن طريقنا قال انظروا حذوها من طريقكم، فوقت لهم ذات عرق ولأن هذا مما يعرف بالاجتهاد والتقدير فإن اشتبه دخله الاجتهاد كالقبلة وإن لم يعرف حذو الميقات المقارب لطريقه احتاط فأحرم من بعد بحيث يتيقن أنه لم يجاوز الميقات إلا محرماً لأن الأحرام قبل الميقات جائز وتأخيرها عنه غير جائز فلا احتياط فعل ما ذكرنا ولا يلزمه

مر بميقات غير ذي الحليفة لم يجز له تجاوزه بغير إحرام بغير خلاف وقد روى سعيد عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ وقت لمن ساحل من أهل الشام الجحفة ولا فرق بين الحج والعمرة في هذا لقول النبي ﷺ « فهن لمن ولن أي عليهن من غير أهلن ممن كان يريد حجا أو عمرة »

(فصل) فإن مر من غير طريق ذي الحليفة فميقاته الجحفة سواء كان شاميا أو مدنيا لما روى أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهل فقال سمعته أحسبه رفع إلى النبي ﷺ يقول « مهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الجحفة » رواه مسلم ولأنه « على أحد المواقيت دون غيره فلم يلزمه الاحرام قبله كسائر المواقيت ويحتمل أن أبا قتادة حين أحرم أصحابه دونه في قصة صيده للحمار الوحشي إنما ترك الاحرام لكونه لم يمر على ذي الحليفة فأخر إحرامه إلى الجحفة إذ لو مر عليها لم يجز له تجاوزه من غير إحرام ويمكن حمل حديث عائشة في تأخيرها إحرام العمرة إلى الجحفة على هذا وإنها لا تمر في طريقها على ذي الحليفة لئلا يكون فعلها مخالفاً لقول رسول الله ﷺ « لا يمر من غير طريق ذي الحليفة »

﴿ مسألة ﴾ (قال والاختيار أن لا يحرم قبل ميقاته فإن فعل فهو محرم)

لا خلاف في أن من أحرم قبل الميقات يصير محرماً تثبت في حقه أحكام الاحرام قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم ولكن الأفضل الاحرام من الميقات ويكره قبله روي نحو ذلك عن عمر وعثمان وبه قال الحسن وعطاء ومالك وإسحاق وقال أبو حنيفة الأفضل الاحرام من بلده وعن الشافعي كالمذهبين وكان علقمة والاسود وعبد الرحمن وأبو إسحاق يحرمون من بيوتهم واحتجوا بما روت أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر - أو - وجبت له الجنة » شك عبد الله أيهما قال رواه أبو داود وفي لفظ رواه ابن ماجه « من أهل بعمرة من بيت المقدس غفر له » وأحرم ابن عمر من إيليا وروى النسائي وأبو داود بإسناديهما عن الضبي بن معبد قال أهلت بالحج والعمرة فلما أتيت العذيب لقيني سليمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وأنا أهل بها فقال (أحدهما) ما هذا بافقه من بعيره فأتيت عمر فذكرت له ذلك فقال هديت لسنة نبيك ﷺ وهذا إحرام به قبل الميقات وروي عن عمر وعلي رضي الله عنهما في قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) إنما هما أن تحرم بهما من ديرة أهلك

ولنأن النبي ﷺ وأصحابه أحرموا من الميقات ولا يفعلون إلا الأفضل فإن قيل إنما فعل هذا التبيين

الاحرام حتى يعلم أنه قد حاذاه لأن الأصل عدم وجوبه فلا يجب بالنسك فإن أحرم ثم علم بعد أنه

الجواز قلنا قد حصل بيان الجواز بقوله كما في سائر المواقيت ثم لو كان كذلك لكان أصحاب النبي ﷺ وخلفاؤه يحرمون من بيوتهم ولما تواخؤا على ترك الأفضل واختيار الأدنى وهم أهل التقوى والفضل وأفضل الخلق ولهم من الحرص على الفضائل والدرجات ما لم يدرى أبو يعلى الموصلي في مسنده عن أبي أيوب قال قال رسول الله ﷺ « يستمتع أحدكم بحمله ما استطاع فإنه لا يدرى ما يعرض له في إحرامه » وروى الحسن أن عمران بن حصين أحرم من مصره فبلغ ذلك عمر فغضب وقال يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ أحرم من مصره: وقال إن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه له رواها سعيد والأثرم قال البخاري كره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان ولأنه أحرم قبل الميقات فكره كالأحرام بالحج قبل أشهره ولأنه تغير بالأحرام وتعرض لفعل محظوراته وفيه مشقة على النفس فكره كالوصال في الصوم قال عطاء انظروا هذه المواقيت التي وقتت لكم فخذوا برخصة الله فيها فإنه عسى أن يصيب أحدكم ذنبا في إحرامه فيكون أعظم لوزره فإن الذنب في الأحرام أعظم من ذلك فاما حديث الأحرام من بيت المقدس ففيه ضعف يرويه ابن أبي فديك ومحمد بن اسحاق وفيها مقال ويحتمل اختصاص هذا ببيت المقدس دون غيرها ليجمع بين الصلاة في المسجدين في أحرام واحد ولذلك أحرم ابن عمر منه ولم يكن يحرم من غيره الا من الميقات وقول عمر للضبي هديت لسنة نبيك يعني في القرآن فالجمع بين الحج والعمرة لا في الأحرام من قبل الميقات فان سنة النبي ﷺ الأحرام من الميقات بين ذلك بفعله وقوله وقد بين أنه لم يرد ذلك إنكاره على عمران بن حصين إحرامه من مصره وأما قول عمر وعلي فانهما قالا أتمام العمرة أن تنشأ من بلدك ومعناه أن تنشئ لها سفراً من بلدك تقصد له ليس أن تحرم بها من أهلك قال أحمد كان سفيان يفسره بهذا وكذلك فسر به أحمد ولا يصح أن يفسر بنفس الأحرام فان النبي ﷺ وأصحابه ما أحرموا بها من بيوتهم وقد أمرهم الله بأتمام العمرة فلو حمل قولهم على ذلك لكان النبي ﷺ وأصحابه تاركين لأمر الله ثم إن عمر وعلي ما كانا يحزمان الا من الميقات أفترهما يريان أن ذلك ليس بأتمام لها ويفعلانه؟ هذا لا ينبغي أن يتوهمه أحد ولذلك أنكر عمر على عمران إحرامه من مصره واشتد عليه وكره أن يتسامع الناس بخافة أن يؤخذ به أفتراه كره أتمام العمرة واشتد عليه أن يأخذ الناس بالأفضل؟ هذا لا يجوز فيتعين حمل قولهما في ذلك على ما حمله عليه الأئمة والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (ومن أراد الأحرام فجاوز الميقات غير محرم رجع فأحرم من الميقات

فإن أحرم من مكانه فعليه دم وإن رجع محرما الى الميقات)

وجملة ذلك أن من جاوز الميقات مریدا للنسك غير محرم فعليه أن يرجع اليه ليحرم منه إن أمكنه سواء تجاوزه عالماً به أو جاهلاً علم تحريم ذلك أو جهله فإن رجع اليه فأحرم منه فلا شيء عليه

قد جاوز ما يحاذي الميقات غير محرم فعليه دم وإن شك في أقرب الميقتين اليه فالحكم فيه بالحكم

لا نعلم في ذلك خلافاً وبه يقول جابر بن يزيد والحسن وسعيد بن جبيرة والثوري والشافعي وغيرهم لأنه أحرم من الميقات الذي أمر بالاحرام منه فلم يلزمه شيء كما لو لم يتجاوزوه وإن أحرم من دون الميقات فعليه دم سواء رجع إلى الميقات أو لم يرجع وبهذا قال مالك وابن المبارك وظاهر مذهب الشافعي أنه إن رجع إلى الميقات فلا شيء عليه إلى أن يكون قد تلبس بشيء من أفعال الحج كالوقوف وطواف القدوم فيستقر الدم عليه لأنه حصل محرماً في الميقات قبل التلبس بأفعال الحج فلم يلزمه دم كما لو أحرم منه وعن أبي حنيفة إن رجع إلى الميقات فلبى سقط عنه الدم وإن لم يلب لم يسقط وعن عطاء والحسن والنخعي لا شيء على من ترك الميقات وعن سعيد بن جبيرة لا حج لمن ترك الميقات ولنا ما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال «من ترك نسكاً فعليه دم» روي موقوفاً ومرفوعاً ولأنه أحرم دون ميقاته فاستقر عليه الدم كما لو لم يرجع أو كما لو طاف عند الشافعي أو كما لو لم يلب عند أبي حنيفة ولأنه ترك الاحرام من ميقاته فلزمه الدم كما ذكرنا ولأن الدم وجب لتركه الاحرام من الميقات ولا يزول هذا برجوعه ولا بتلبسته وفارق ما إذا رجع قبل احرامه فأحرم منه فإنه لم يترك الاحرام منه ولم يهتكه

(فصل) ولو أفند المحرم من دون الميقات حججه لم يسقط عنه الدم وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وقال الثوري وأصحاب الرأي يسقط لأن القضاء واجب ولنا أنه واجب عليه بموجب هذا الاحرام فلم يسقط برجوب القضاء ببقية المناسك وكجزاء الصيد (فصل) فاما المجاوز للميقات ممن لا يريد النسك فعلى قسمين (أحدهما) لا يريد دخول الحرم بل يريد حاجة فيما سواه فهذا لا يلزمه الاحرام بغير خلاف ولا شيء عليه في ترك الاحرام وقد أتى النبي ﷺ وأصحابه بدرأ مرتين وكانوا يسافرون للجهاد وغيره فيمرون بذئ الحليفة فلا يحرمون ولا يرون بذلك بأساً ثم بدأ لهذا الاحرام وتجدد له العزم عليه أحرم من موضعه ولا شيء عليه هذا ظاهر كلام الحنفي وبه يقول مالك والثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة وحكي

في المسئلة قبلها فإن كانا متساويين في القرب إليه أحرم من حذو أبعدهما
﴿مسئلة﴾ (ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز الميقات بغير احرام الا لقتال مباح أو حاجة متكررة كالخطاب ونحوه ثم إن بدا له النسك أحرم من موضعه)
من تجاوز الميقات ممن لا يريد النسك ينقسم قسمين

(أحدهما) من لا يريد دخول الحرم فهذا لا يلزمه الاحرام بغير خلاف ولا شيء عليه في تركه فإن النبي ﷺ وأصحابه أتوا بدرأ مرتين وكانوا يسافرون للجهاد وغيره فيمرون بذئ الحليفة غير محرمين ولا يرون بذلك بأساً فإن بدأ لهذا الاحرام أحرم من موضعه ولا شيء عليه وهذا ظاهر

ابن المنذر عن احمد في الرجل يخرج لحاجة وهو لا يريد الحج فجاوز ذا الحليفة ثم أراد الحج يرجع الى ذي الحليفة فيحرم وبه قال اسحاق ولانه أحرم من دون الميقات فلزمه الدم كالذي يريد دخول الحرم والاول أصح ، وكلام أحمد يحمل على من يجاوز الميقات ممن يجب عليه الاحرام لقول النبي ﷺ « فهن لمن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن كان يريد حجاً أو عمرة » ولانه حصل دون الميقات على وجه مباح فكان له الاحرام منه كاهل ذلك المكان ولان هذا القول يفضي إلى أن من كان منزله دون الميقات اذا خرج الى الميقات ثم عاد الى منزله واراد لاحرام لزمه الخروج الى الميقات ولا قائل به وهو مخالف لقول رسول الله ﷺ « ومن كان منزله دون الميقات فله من أهله » (القسم الثاني) من يريد دخول الحرم اما الى مكة أو غيرها فهم على ثلاثة أضرب (أحدها) من يدخلها لقتال مباح أو من خوف أو لحاجة متكررة كالخشب والحطب وناقل الميرة والفيح ومن كانت له ضيعة يتكرر دخوله وخروجه اليها فهو لا احرام عليهم لان النبي ﷺ دخل يوم الفتح مكة حلالاً وعلى رأسه المغفر وكذلك أصحابه ولم نعلم أحداً منهم احرم يومئذ ولو أوجبنا الاحرام على كل من يتكرر دخوله أفضي الى أن يكون جميع زمانه محرماً فسقط للحرج وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجوز لأحد دخول الحرم بغير احرام إلا من كان دون الميقات لانه يجاوز الميقات مردياً للحرم فلم يجز بغير احرام كغيره

كلام الحرقي وبه يقول مالك والثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة وحكي ابن المنذر عن الامام أحمد رحمه الله تعالى في الرجل يخرج لحاجة وهو لا يريد الحج فجاوز ذا الحليفة ثم أراد الحج يرجع الى ذي الحليفة فيحرم وبه قال اسحاق لانه احرم من دون الميقات فلزمه الدم كالذي يريد دخول الحرم والاول أصح وكلام أحمد يحمل على من يجاوز الميقات ممن يجب عليه الاحرام لقول النبي ﷺ « فهن لمن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن كان يريد الحج أو العمرة » ولانه حصل دون الميقات على وجه مباح فكان له الاحرام منه كاهل ذلك المكان ولان هذا القول يفضي الى أن من كان منزله دون الميقات اذا خرج الى الميقات ثم عاد الى منزله واراد الاحرام لزمه الخروج الى الميقات ولا قائل به ولانه مخالف لقول رسول الله ﷺ « ومن كان منزله دون الميقات فله من أهله »

(القسم الثاني) من يريد دخول الحرم الى مكة أو غيرها وهم على ثلاثة أضرب (أحدها) من يدخلها لقتال مباح أو من خوف أو لحاجة كالخشب والحطب وناقل الميرة والفيح ومن كانت له ضيعة يتكرر دخوله وخروجه اليها فلا احرام عليهم لان النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة حلالاً وعلى رأسه المغفر وكذلك أصحابه ولم يعلم أن أحداً منهم احرم ولا نالوا وجبنا الاحرام على من يتكرر دخوله أفضي الى أن يكون في جميع زمانه محرماً فسقط للحرج ، وهذا مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجوز لأحد دخول الحرم بغير احرام إلا من كان دون الميقات لانه يجاوز الميقات مردياً للحرم فلم يجز بغير احرام

ولنا ما ذكرناه وقد روى الترمذي أن النبي ﷺ دخل يوم الفتح مكة وعلى رأسه عمامة سوداء وقال هذا حديث حسن صحيح ومتى أراد هذا النسك بعد مجاوزة الميقات أحرم من موضعه كالقسم الذي قبله وفيه من الخلاف ما فيه

(النوع الثاني) من لا يكلف الحج كالعبد والصبي والكافر إذا أسلم بعد مجاوزة الميقات أو عتق العبد وبلغ الصبي وأرادوا الإحرام فانهم يحرّمون من موضعهم ولا دم عليهم وبهذا قال عطاء ومالك والثوري والاوزاعي وإسحاق وهو قول أصحاب الرأي في الكافر يسلم والصبي يبلغ وقالوا في العبد عليه دم وقال الشافعي في جميعهم على كل واحد منهم دم وعن أحمد في الكافر يسلم كقوله ويتخرج في الصبي والعبد كذلك قياساً على الكافر يسلم لأنهم تجاوزوا الميقات بغير إحرام وأحرموا دونه فلزمهم الدم كالمسلم البالغ العاقل

ولنا أنهم أحرموا من الموضع الذي وجب عليهم الإحرام منه فاشبهوا المكي ومن قرينه دون الميقات إذا أحرم منها وفارق من يجب عليه الإحرام إذا تركه لأنه ترك الواجب عليه

(النوع الثالث) المكلف الذي يدخل لغير قتال ولا حاجة متكررة فلا يجوز له تجاوز الميقات غير محرم وبه قال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وقال بعضهم لا يجب الإحرام عليه وعن أحمد ما يدل على ذلك وقد روى عن ابن عمر أنه دخلها بغير إحرام ولأنه أحد الحرمين فلم يلزم الإحرام

ولنا ما ذكرناه من النص والمعنى ، وقد روى الترمذي بإسناده أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة وعلى رأسه عمامة سوداء ، وقال حديث حسن صحيح ومتى أراد هذا النسك بعد مجاوزة الميقات أحرم من موضعه كالقسم الذي قبله وفيه من الخلاف ما فيه

(الضرب الثاني) من لا يجب عليه الحج كالعبد والصبي والكافر إذا أسلم بعد تجاوز الميقات أو عتق العبد أو بلغ الصبي وأرادوا الإحرام فانهم يحرّمون من موضعهم ولا دم عليهم وبه قال عطاء ومالك والثوري والاوزاعي وإسحاق وبه قال أصحاب الرأي في الكافر يسلم والصبي يبلغ وقالوا في العبد عليه دم وقال الشافعي في جميعهم على كل واحد منهم دم وعن أحمد في الكافر يسلم كقوله واختارها أبو بكر ، وقال القاضي وهي أصح ويتخرج في الصبي والعبد كذلك قياساً على الكافر يسلم لأنهم تجاوزوا الميقات بغير إحرام وأحرموا دونه فوجب الدم كالمسلم البالغ العاقل

ولنا أنهم أحرموا من الموضع الذي وجب عليهم الإحرام منه فاشبهوا المكي ومن قرينه دون الميقات إذا أحرم منها وفارق من يجب عليه الإحرام إذا تركه لأنه ترك الواجب عليه

(الضرب الثالث) المكلف الذي يدخل لغير قتال ولا حاجة متكررة فلا يجوز له تجاوز الميقات غير محرم ، وبه قال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي ، وقال بعضهم لا يجب الإحرام عليه ، وعن أحمد ما يدل على ذلك لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أنه دخلها بغير إحرام ، ولأنه أحد الحرمين

لدخوله كحرم المدينة ولأن الوجوب من الشرع ولم يرد من الشارع إيجاب ذلك على كل داخل فبقي على الأصل ووجه الأولى أنه لو نذر دخولها لزمه الإحرام ولو لم يكن واجباً لم يجب بنفسه الدخول كسائر البلدان إذا ثبت هذا فمضى أراد هذا الإحرام بعد تجاوز الميقات رجع فأحرم منه فإن أحرم من دونه فعليه دم كالمريد للنسك

(فصل) ومن دخل الحرم بغير إحرام ممن يجب عليه الإحرام فلا قضاء عليه وهذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة يجب عليه أن يأتي بحجة أو عمرة فإن أتى بحجة الإسلام في سنته أو مندورة أو عمرة أجزأته عن عمرة الدخول استحساناً لأن مروره على الميقات مريداً للحرم يوجب الإحرام فإذا يأت به وجب قضاؤه كالمندور

ولنا أنه مشروع لتحية البقعة فإذا لم يأت به سقط كتحية المسجد فإن قيل تحية المسجد غير واجبة قلنا إلا أن النوافل المرتبات تقضى وإنما سقط القضاء لما ذكرنا فإما إن تجاوز الميقات ورجع ولم يدخل الحرم فلا قضاء عليه بغير خلاف نعلمه سواء أراد النسك أو لم يرد

(فصل) ومن كان منزله دون الميقات خارجاً من الحرم فخكه في مجاوزة قريته إلى ما يلي الحرم حكم المجاوز للميقات في هذه الأحوال الثلاث لأن موضعه ميقانه فهو في حقه كالمواقيت الخمسة في حق الآفاق

شبه حرم المدينة ١ ولأن الوجوب من الشارع ولم يرد به إيجاب ذلك على كل داخل فيبقى على الأصل ولنا أنه لو نذر دخولها لزمه الإحرام ، ولو لم يكن واجباً لم يجب بنذر الدخول كسائر البلدان إذا ثبت ذلك فمضى أراد الإحرام بعد تجاوز الميقات فالحكم فيه كمن تجاوز مريد النسك

(فصل) ومن دخل الحرم بغير إحرام ممن يريد الإحرام فلا قضاء عليه وهذا قول الشافعي ٢ وقال أبو حنيفة يجب عليه أن يأتي بحج أو عمرة ، فإن أتى بحجة الإسلام في سنته أو مندورة أو أعمرة أجزأه عن عمرة الدخول استحساناً لأن مروره على الميقات مريداً للحرم يوجب الإحرام ، فإذا لم يأت به وجب قضاؤه كالمندور ولنا أنه مشروع لتحية المنفعة فإذا لم يأت به سقط كتحية المسجد فإن قيل تحية المسجد غير واجبة قلنا إلا أن النوافل المرتبات تقضى وإنما سقط القضاء لما ذكرنا فإما أن تجاوز الميقات ورجع قبل دخول الحرم فلا قضاء عليه بغير خلاف سواء أراد النسك أولاً

(فصل) ومن كان منزله دون الميقات خارجاً من الحرم فخكه في مجاوزة قريته إلى ما يلي الحرم حكم المجاوز للميقات في الأحوال الثلاث لأن موضعه ميقانه فهو في حقه كالمواقيت لاهل الآفاق ﴿ مسألة ﴾ (ومن جاوز مريداً للنسك غير محرم رجع من الميقات فأحرم منه ، فإن أحرم من موضعه فعليه دم وإن رجع إلى الميقات)

وجملته أن من جاوز الميقات مريداً للنسك غير محرم يجب عليه أن يرجع إلى الميقات ليحرم منه إذا أمكنه لأنه واجب أمكنه فعله فلزمه كسائه الواجبات ، وسواء تجاوزه عالماً به أو جاهلاً علم تحريم

﴿مسئلة﴾ قال (ومن جاوز الميقات غير محرم نخشي إن رجع إلى الميقات فاته الحج أحرم من مكانه وعليه دم)

ذلك أو جهله ، فإن رجع إليه فأحرم منه فلا شيء عليه لانعلم في ذلك خلافاً وبه قال جابر بن زيد والحسن وسعيد بن جبير والثوري والشافعي لأنه أحرم من الميقات الذي أمر بالاحرام منه فلم يلزمه شيء كما لو لم يتجاوز ، وإن أحرم من دون الميقات فعليه دم سواء رجع إلى الميقات أو لم يرجع ، وبه قال مالك وابن المبارك وظاهر مذهب الشافعي أنه إن رجع إلى الميقات فلا دم عليه إلا أن يكون قد تلبس بشيء من أفعال الحج كالوقوف وطواف القدوم فيستقر الدم عليه قالوا لانه حصل محرماً في الميقات قبل التلبس بأفعال الحج فلم يلزمه دم كما لو أحرم عنه وعن أبي حنيفة إن رجع إلى الميقات فلبى سقط عنه الدم وإن لم يلب لم يسقط عنه ، وعن عطاء والحسن والنخعي لا شيء على من ترك الميقات

ولنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال « من ترك نسكاً فعليه دم » روي موقوفاً ومرفوعاً ، ولأنه أحرم دون ميقاته واستقر عليه الدم كما لو لم يرجع أو كما لو طاف عند الشافعي ، وكما لو لم يلب عند أبي حنيفة ، ولأن الدم وجب بتركه الاحرام من الميقات ولا يزول هذا برجوعه ولا بتليته لان الاصل بقاء ماوجب وفارق ما اذا رجع قبل احرامه فأحرم منه ، فانه لم يترك الاحرام منه ولم يهتك

(فصل) ولو أفسد المحرم من دون الميقات حجه لم يسقط عنه الدم وبه قال الشافعي واسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، وقال الثوري وأصحاب الرأي يسقط لان القضاء واجب ولنا أنه وجب عليه بموجب هذا الاحرام فلم يسقط بوجوب القضاء كبقية المناسك وكجزاء الصيد (فصل) وإن جاوز الميقات غير محرم وخشي إن رجع إلى الميقات فوات الحج جاز أن يحرم من موضعه بغير خلاف فعلمه ويجزئه الحج إلا أنه روي عن سعيد بن جبير . من ترك الميقات فلا حج له . والاول مذهب الجمهور لأنه لو كان من أركان الحج لم يختلف باختلاف الناس والاماكن كالوقوف والطواف ، واذا أحرم من دون الميقات عند خوف الفوات فعليه دم لانعلم فيه خلافاً عندهم أو جب الاحرام من الميقات لحديث ابن عباس ، وإنما أبجنا له الاحرام من موضعه مراعاة لادراك الحج فان مراعاة ذلك أولى من مراعاة واجب فيه مع فواته ، ومن لم يمكنه الرجوع لعدم الرقعة أو الخوف من عدو ، أو لص ، أو مرض ، أو لا يعرف الطريق ونحو هذا مما يمنع الرجوع فهو كالحائض الفوات في أنه يحرم من موضعه وعليه دم

﴿مسئلة﴾ (والاختيار أن لا يحرم قبل ميقاته ولا يحرم بالحج قبل أشهره فان فعل فهو محرم)

لا خلاف في أن من خشي فوات الحج برجوعه إلى الميقات أنه يحرم من موضعه فيما نعلمه إلا أنه روي عن سعيد بن جبير من ترك الميقات فلا حج له وما عليه الجمهور أولى فانه لو كان من أركان الحج لم يختلف باختلاف الناس والاما كن كالوقوف والطواف واذا أحرم من دون الميقات عند خوف

الافضل الاحرام من الميقات ويكره قبله روي نحو ذلك عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ، وبه قال الحسن وعطاء ومالك واسحاق ، وقال أبو حنيفة : الافضل الاحرام من بلده ، وعن الشافعي كالمذهبين . وكان علقمة والاسود وعبد الرحمن يحرمون من بيوتهم ، واحتجوا بما روى أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر - أو - وجبت له الجنة » شك عبد الله أيتها قال رواه أبو داود . وأحرم ابن عمر من ايلياء . وروى النسائي وأبو داود بإسنادهما عن الضبي بن معبد قال : أهلت بالحج والعمرة فلما أتيت العذيب لقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وأنا أهل بهما فقال أحدهما : ما هذا بأفقه من بعيره فأنت عمر فذكرت ذلك له فقال لي : هديت لسنة نبيك ﷺ وهذا احرام به قبل الميقات ، وروي عن عمر وعلي رضي الله عنهما في قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) انما هو أن تحرم بهما من دويره أهلك

ولنا أن النبي ﷺ وأصحابه أحرموا من الميقات ولا يفعلون إلا الافضل ^(١) فان قيل انما فعل ليين الجواز قلنا قد حصل بيان الجواز بقوله كما في سائر المواقيت ، ثم لو كان كذلك لكان أصحاب النبي ﷺ وخلفاؤه يحرمون من بيوتهم ولما تواطؤا على ترك الافضل واختيار الأدنى وهم أفضل الخلق ولهم من الحرص على الفضائل والدرجات ما لهم ، وروى أبو يعلى الموصلي بإسناده عن أبي أيوب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يستمتع أحدكم بحمله ما استطاع فانه لا يدري ما يعرض له في احرامه » وروى الحسن أن عمران بن حصين أحرم من مصره فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فغضب وقال : يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ أحرم من مصره ، وقال إن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان فلما قدم على عثمان رضي الله عنه لأمه فيما صنع وكرهه له . رواهما سعيد والترمذ ، وقال البخاري كره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان . ولأنه أحرم قبل الميقات فكره كلالاحرام بالحج قبل أشهره ، ولانه تغير بالاحرام وتعرض لفعل محظوراته وفيه مشقة على النفس فكره كالوصول في الصوم ، قال عطاء . انظروا هذه المواقيت التي وقت لكم فخذوا برخص الله فيها ، فانه عسى أن يصيب أحدكم ذنباً في احرامه فيكون أعظم لوزره فان الذنب في الاحرام أعظم من ذلك فأما حديث الاحرام من بيت المقدس ففيه ضعف يرويه ابن أبي فديك ومحمد بن اسحاق وفيهما مقال وبمحتمل اختصاص هذا بيت المقدس دون غيره ليجمع بين الصلاة في المسجدين في احرام واحد ، ولذلك أحرم ابن عمر منه ولم يكن يحرم من غيره إلا من الميقات ، وقول عمر رضي الله عنه للضي :

« ١ » ذكر الشاطبي في الاعتصام ما ملخصه : ان رجلا ذكر للامام مالك انه يريد الاحرام من مسجد النبي « ص » فقال له بل من ذي الحليفة فعاد إلى قوله فقال له لا تفعل فاني أخاف عليك الفتنة - قال وأي فتنة في هذا وإعماهي أميال أزيدها ؟ قال : وهل طاف النبي « ص » إلا من ذي الحليفة ؟ أفترعم انك تأتي بأفضل مما جاء به ؟ وقرأ (فيحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)

الغوات فعليه دم لا نعلم فيه خلافاً عند من أوجب الاحرام من الميقات اقول النبي ﷺ « من ترك نسكاً فعليه دم » وانما أبغنا له الاحرام من موضعه مراعاة لادراك الحج فان مراعاة ذلك أولى من

هديت لسنة نبيك - يعني في الجمع بين الحج والعمرة لافي الاحرام من قبل الميقات » فان سنة النبي ﷺ الاحرام من الميقات بين ذلك بفعله وقوله » وقد تبين أنه لم يرد ذلك بانكاره على عمران بن حصين حين أحرم من مصره » وأما قول عمرو وعلي رضي الله عنهما فانما قال اتمام العمرة أن تنشئها من بلدك » يعني أن تنشئ لها سفراً من بلدك تقصد له ليس أن تحرم بها من أهلك، قال احمد كان سفيان يفسره بهذا » وكذلك فسر به أحمد ولا يصح أن يفسر بنفس الاحرام لأن النبي ﷺ وأصحابه ما أحرموا بها من بيوتهم ، وقد أمرهم سبحانه بآتمام العمرة » فلو حمل قولهم على ذلك لكان النبي ﷺ وأصحابه تاركين الامر ، ثم إن عمر وعلياً ما كانا يحزمان إلا من الميقات اقترأهما يريان أن ذلك ليس بآتمام لها ويفعلانه ؟ هذا لا ينبغي أن يتوهم أحد » ولذلك أنكر عمر وعلي عمران احرامه من مصره واشتد عليه وكره أن يتسامع الناس مخافة أن يؤخذ به اقترأه كره آتمام العمرة واشتد عليه أن يأخذ الناس بالافضل ؟ هذا لا يجوز فتعين حمل قولهما على ما حمل عليه الائمة

(فصل) ويكره الاحرام بالحج قبل أشهر » بغير خلاف علمناه لكونه احراماً به قبل وقته فأشبهه الاحرام به قبل ميقاته بل الكراهة هنا أشد لان في صحته اختلافاً فان أحرم بالحج قبل ميقات المسكن صح احرامه بغير خلاف علمناه الا أنه يكره ذلك وقد ذكرناه وان أحرم به قبل أشهره صح أيضاً اذا بقي على احرامه الى وقت الحج نص عليه احمد في رواية جماعة ، وهو قول النخعي والثوري وأبي حنيفة ومالك وإسحاق » وقال عطاء وطاوس ومجاهد والشافعي يجعله عمرة وذكر القاضي في الشرح رواية مثل ذلك واختارها ابن حامد لقول الله تعالى (الحج أشهر معلومات) تقديره وقت الحج أو أشهر الحج من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه واذا ثبت أنه وقته لم يصح تقديمه عليه كالوقات الصلوات

« ١ » هذا ضعيف جداً

ولو صح لجاز صيام

رمضان في شهر آخر

فان قوله تعالى (الحج

أشهر معلومات) لا

يختلف عن تعيين شهر

رمضان باسمه فان قواه

معلومات كتسميتها

سواء

ولنا قوله تعالى (يسألونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج) يدل على أن جميع الاشهر « ميقات »^(١) ولأنه أحد النسكين فجاز الاحرام به في جميع السنة كالعمرة وأحد الميقاتين فصح الاحرام قبله كميقات المسكن والآية محمولة على أن الاحرام به انما يستحب فيها

« مسألة » (وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وهو ميقات الزمان للحج)

هذا قول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والنخعي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي وروى عن عمر وابنه وابن عباس أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة » وهو قول مالك لان أقل الجمع ثلاثة » وقال الشافعي آخر أشهر الحج ليلة النحر وليس

مراعاة واجب فيه مع فواته ومن لم يمكنه الرجوع لعدم الرفقة أو الخوف من عدو أو لص أو مرض أو لا يعرف الطريق ونحو هذا مما يمنع الرجوع فهو كخائف الفوات في أنه يحرم من موضعه وعليه دم

باب ذكر الاحرام

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم (ومن أراد الحج وقد دخل أشهر الحج فإذا بلغ الميقات فلا اختيار له أن يغتسل)

قوله وقد دخل أشهر الحج يدل على أنه لا ينبغي أن يحرم بالحج قبل أشهره وهذا هو الاول فان الاحرام بالحج قبل أشهره مكروه لكونه احراما به قبل وقته فأشبهه الاحرام به قبل ميقاته ولأن في صحته اختلافا فان أحرم به قبل أشهره صح وإذا بقي على إحرامه إلى وقت الحج جاز نس عليه أحمد وهو قول النخعي ومالك والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وقال عطاء وطاوس ومجاهد والشافعي يجعله عمرة لقول الله تعالى (الحج أشهر معلومات) تقديره وقت الحج أشهر او أشهر الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ومتى ثبت أنه وقته لم يحجز تقديم إحرامه عليه كالوقت الصلوات

يوم النحر منها لقوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج) ولا يمكن فرضه بعد ليلة النحر

ولنا قول النبي ﷺ «يوم الحج الاكبر يوم النحر» رواه أبو داود فكيف يجوز أن يكون يوم الحج الاكبر ليس من أشهره؟ ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولأن يوم النحر فيه ركن الحج وهو طواف الزيادة وفيه رمي جمرة العقبة والحلق والنحر والسعي والرجوع الى منى وما بعده ليس من أشهره لانه ليس بوقت لاحرامه ولا لاركانه^(١) فهو كالحرم ولا يمنع التعبير بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث فقد قال الله تعالى (يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء) والقروء الطهر عند مالك ولو طلقها في طهر احتسبت بنفسه ويقول العرب ثلاث خلون من ذي الحجة وهم في الثالثة وقوله تعالى (فرض فيهن الحج) أي في أكثرهن والله تعالى أعلم.

(فصل) فأما العمرة فكل الزمان ميقات لها ولا يكره الاحرام بها في يوم النحر وعرفة وأيام التشريق في أشهر الروايتين وعنه يكره وبه قال أبو حنيفة ولنا أنه زمان لاحرام الحج فلم يكره فيه إحرام العمرة كغيره

«١» فيه ان أيام

التشريق مثل يوم

النحر في جواز فعل

طواف الركن فيها

وأن رمي بقية الجمار

من أعمال الحج كرمي

جمرة العقبة

﴿باب الاحرام﴾

﴿مسئلة﴾ (يستحب لمن أراد الاحرام أن يغتسل ويتنظف ويتطيب ويلبس ثوبين أبيضين نظيفين أزارا أو رداء ويتجرد عن الخيط)

ولنا قول الله تعالى (يسألونك عن الأهلّة قل هي موقيت للناس والحج) فدل على أن جميع الأشهر ميقات ^(١) ولأنه أحد نسكي القران فجار الأحرام به في جميع السنة كالعمرة أو أحد الميقاتين فصح الأحرام قبله كميقات المكان والآية محمولة على أن الأحرام به إنما يستحب فيها

«١» راجع حاشية
صفحة ٢٢٣

وعلى كل حال فن أراد الأحرام استحبابه أن يغتسل قبله في قول أكثر أهل العلم منهم طائوس والنخعي ومالك واثوري والشافعي وأصحاب الرأي لما روى خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أن رأى النبي ﷺ تجرد لاهلاله واغتسل رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وثبت أن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس وهي نفسها أن تغتسل عند الأحرام وأمر عائشة أن تغتسل عند الإهلال بالحج وهي حائض ولأن هذه العبادة يجتمع لها الناس فمن لها الاغتسال كالجمعة وليس ذلك واجبا في قول عامة أهل العلم قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الأحرام جائز بغير اغتسال وأنه غير واجب وحكي عن الحسن أنه قال : إذا نسي الغسل يغتسل إذا ذكر وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله قيل له عن بعض أهل المدينة من ترك الغسل عند الأحرام فعليه دم لقول النبي ﷺ لأسماء وهي نفسها اغتسلي فكيف الظاهر ؟ فأظهر التعجب من هذا القول ، وكان ابن عمر يغتسل أحيانا ويتوضأ أحيانا وأي ذلك فعل أجزأه ولا يجب الاغتسال ولا تقل الأمر به إلا لحائض أو نفساء ولو كان واجبا لأمر به غيرها ولأنه لأمر مستقبل فأشبهه غسل الجمعة

(فصل) فإن لم يجد ماء لم يسن له التيمم وقال القاضي يتييم لأنه غسل مشروع فناب عنه التيمم كالواجب ولنا أنه غسل مسنون فلم يستحب التيمم عند عدمه كغسل الجمعة وما ذكره منتقض بغسل

يستحب لمن أراد الأحرام أن يغتسل قبله وهو قول طائوس والنخعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه رأى النبي ﷺ تجرد لاهلاله واغتسل . رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ، وثبت أن النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس وهي نفسها أن تغتسل عند الأحرام . ولأن هذه العبادة يجتمع لها الناس فمن لها الاغتسال كالجمعة ، وليس ذلك واجبا في قول عامة أهل العلم . قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الأحرام جائز بغير اغتسال وأنه غير واجب وحكي عن الحسن أنه قال : إذا نسي الغسل يغتسل إذا ذكر . قال الأثرم سمعت أبا عبد الله قيل له عن بعض أهل المدينة من ترك الاغتسال عند الأحرام فعليه دم لقول النبي ﷺ لأسماء « اغتسلي فكيف الظاهر ؟ فأظهر التعجب من هذا القول ، وكان ابن عمر يغتسل أحيانا ويتوضأ أحيانا وأي ذلك فعل أجزأه ولا أوجب ^(١) الاغتسال ولا أمر به إلا لحائض أو نفساء ، ولو كان واجبا لأمر به غيرها ، ولأنه لأمر مستقبل فأشبهه غسل الجمعة ، فإن لم يجد ماء ، فقال القاضي يتييم لأنه غسل مشروع فناب عنه التيمم كالواجب . والصحيح أنه غير مسنون لأنه غسل غير واجب فلم يستحب التيمم عند عدمه كغسل الجمعة وما ذكره منتقض بغسل الجمعة . والفرق بين الواجب والمسنون أن

«١» عبارة المغني : ولا يجب الخ وهي أظهر

الجمعة ونحوه من الاغسال المسنونة والفرق بين الواجب والمسنون ان الواجب يراد لابلحة الصلاة والتيمم يقوم مقامه في ذلك والمسنون يراد للتنظيف وقطع الرائحة والتيمم لا يحصل هذا بل يزيد شعنا وتغيرا ولذلك افرقا في الطهارة الصغرى فلم يشرع تجديد التيمم ولا تكرار المسح به

(فصل) ويستحب التنظيف بازالة الشعث وقطع الرائحة وتنف الابط وقص الشارب وقلم الاظفار وحلق العانة لانه امر يسن له الاغتسال والطيب فسن له هذا كالجمعة ولان الاحرام يمنع قطع الشعر وقلم الاظفار فاستحب فعله قبله لئلا يحتاج اليه في احرامه فلا يتمكن منه

﴿مسئلة﴾ قال (ويلبس ثوبين نظيفين)

يعني ازارا ورداء فان رسول الله ﷺ قال « وليحرم احدهم في ازار ورداء ونعلين » قال ابن المنذر ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ. وثبت ايضا ان رسول الله ﷺ قال « اذا لم يجد ازارا فليلبس السراويل واذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين » ولان المحرم ممنوع من لبس الخيط في شيء من بدنه يعني بذلك ما يخاط على قدر الملبوس عليه كاتميص والسراويل ، ولو لبس ازاراً موصلاً أو اتشح بثوب مخيط جاز . ويستحب أن يكونا نظيفين إما جديدين وإما غسيلين لاننا احببنا له التنظيف في بدنه فكذلك في ثيابه كشاهد الجمعة والاولى أن يكونا أبيضين لقول النبي ﷺ « خير ثيابكم البياض فألبسوها أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم »^(١)

«١» عزاه في الجامع

الصغير إلى اندار قطي، في أفراد عن أنس وحسنه . وعزاه نحوه

إلى ابن ماجه والطبراني والحاكم عن ابن عباس مع زيادة في كحل الأمد وصححه

﴿مسئلة﴾ قال (ويتطيب)

وجملة ذلك انه يستحب لمن أراد الاحرام أن يتطيب في بدنه خاصة ولا فرق بين ما يبقى عينه

الواجب شرع لابلحة الصلاة والتيمم يقوم مقامه في ذاك والمسنون يراد للتنظيف وقطع الرائحة والتيمم لا يحصل هذا بل يحصل شعنا وتغيرا ، ولذلك افرقا في الطهارة الصغرى فلم يشرع تجديد التيمم ولا تكرار المسح

(فصل) ويستحب للمرأة الغسل كالرجل وإن كانت حائضا أو نفسا، لان النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس وهي نفساء أن تغتسل رواه مسلم ، وأمر عائشة أن تغتسل لاهلال الحج وهي حائض . فان رجعت الحائض أو النفساء الطهر قبل الخروج من الميقات استحب لها تأخير الاغتسال حتى يطهرا ليكون أكل لها وإلا اغتسلتا لما ذكرناه

(فصل) ويستحب التنظيف بازالة الشعر وقطع الرائحة وتنف الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار وحلق العانة لانه امر يسن له الاغتسال والطيب فسن له هذا كالجمعة ، ولان الاحرام يمنع قطع الشعر وتقليم الاظفار فاستحب له فعله قبله لئلا يحتاج اليه في احرامه فلا يتمكن منه

(فصل) ويستحب لمن أراد الاحرام أن يتطيب في بدنه خاصة ولا فرق بين ما تبقى عينه كالمسك

كالمسك والغالية أو أثره كالعود والبخور وماء الورد هذا قول ابن عباس وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم حبيبة ومعاوية وروى عن محمد بن الحنفية وأبي سعيد الخدري وعروة والقاسم والشعبي وابن جريج وكان عطاء يكره ذلك وهو قول مالك وروى ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر رضي الله عنهم واحتج مالك بما روى يعلى بن أمية أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره وهو متضمن بطيب؟ فسكت النبي ﷺ يعني ساعة ثم قال «اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات - وانزع عنك الجبة واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك» متفق عليه ولأنه يمنع من ابتدائه فمنع استدامته كاللبس

ولنا قول عائشة كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت قالت وكأني أنظر إلى ويص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم . متفق عليه وفي لفظ لمسلم طيبته بأطيب الطيب وقالت بطيب فيه مسك وفي لفظ للنسائي كأني أنظر إلى ويص طيب المسك في مفارق رسول الله ﷺ وحديثهم في بعض ألفاظه عليه جبة بها أثر خلوق رواه مسلم وفي بعضها وهو متضمن بالخلوق وفي بعضها عليه ردع من زعفران وهذه الألفاظ تدل على أن طيب الرجل كان من الزعفران وهو منهي عنه للرجال في غير الأحرام ففيه أولى وقد روى البخاري أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل ولأن حديثهم في سنة ثمان وحديثنا في سنة عشر قال ابن

أثره كالعود والبخور وماء الورد هذا قول ابن عباس وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم حبيبة ومعاوية رضي الله عنهم وروى عن ابن الحنفية وأبي سعيد وعروة والقاسم والشعبي وابن جريج . وكان عطاء يكره ذلك ، وهو قول مالك وروى ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر رضي الله عنهم واحتج مالك بما روى يعلى بن أمية أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره وهو متضمن بطيب؟ فسكت النبي ﷺ يعني ساعة ثم قال «اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات وانزع عنك الجبة واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك» متفق عليه ولأنه يمنع من ابتدائه فمنع من استدامته كاللبس

ولنا قول عائشة رضي الله عنها كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت . وقالت كأني أنظر إلى ويص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم . متفق عليه وفي لفظ لمسلم طيبته بأطيب الطيب وقالت بطيب فيه مسك وحديثهم في بعض ألفاظه عليه جبة بها أثر الخلوق رواه مسلم وفي بعضها وهو متضمن بالخلوق وفي بعضها عليه ردع من زعفران وهذا يدل على أن طيب الرجل كان من الزعفران وهو منهي عنه للرجال في غير الأحرام ففيه أولى وقد روى البخاري أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل ولأن حديثهم في سنة ثمان وحديثنا في سنة عشر قال ابن

٢٢٨ الاحرام بمنع ابتداء الطيب في البدن والثوب - لاستدامته - وتجنب به الفدية (المغني والشرح الكبير)

جريح كان شأن صاحب الجبة قبل حجة الوداع قال ابن عبد البر لا خلاف بين جماعة أهل العلم بالسيرة والآثار أن قصة صاحب الجبة كانت عام حنين بالجعرانة سنة ثمان وحديث عائشة في حجة الوداع سنة عشر فعند ذلك إن قدر التعارض فحديثنا ناسخ لحديثهم فإن قيل فقد روى محمد بن المنتشر قال سمعت ابن عمر ينهى عن الطيب عند الاحرام فقال لأن أظلي بالقطران أحب إلي من ذلك قلنا تمام الحديث قال فذكرت ذلك لعائشة فقالت رحم الله أبا عبد الرحمن قد كنت أطيّب رسول الله ﷺ فيطوف في نسائه ثم يصبح ينضح طيبا فإذا صار الخبر حجة على من احتج به فإن فعل النبي ﷺ حجة على ابن عمر وغيره وقياسهم يبطل بالنكاح فإنه يمنع ابتداءه دون استدامته

(فصل) وإن طيب ثوبه فله استدامة لبسه ما لم ينزعه فإن نزعه لم يكن له أن يلبسه فإن لبسه افتدى لأن الاحرام يمنع ابتداء الطيب ولبس المطيب دون الاستدامة وكذلك إن نقل الطيب من موضع من بدنه إلى موضع آخر افتدى لأنه تطيب في احرامه وكذا إن تعمد مسه بيده أو نحوه من موضعه ثم رده إليه فاما إن عرق الطيب أو ذاب بالشمس فسأل من موضعه إلى موضع آخر فلا شيء عليه لأنه ليس من فعله فجرى مجرى الناسي قالت عائشة كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الاحرام فإذا عرقت احدانا سال على وجهها فيراها النبي ﷺ فلا ينهاها رواه أبو داود

جريح كان شأن صاحب الجبة قبل حجة الوداع قال ابن عبد البر لا خلاف بين جماعة أهل العلم بالسيرة والآثار أن قصة صاحب الجبة كانت عام خيبر بالجعرانة سنة ثمان وحديث عائشة في حجة الوداع سنة عشر فعند ذلك إن قدر التعارض فحديثنا ناسخ لحديثهم فإن قيل فقد روى محمد بن المنتشر قال سألت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام فقال لأن أظلي بالقطران أحب إلي من ذلك قلنا تمام الحديث قال فذكرت ذلك لعائشة فقالت رحم الله أبا عبد الرحمن قد كنت أطيّب رسول الله ﷺ فيطوف في نسائه ثم يصبح ينضح طيبا فإذا صار الخبر حجة على من احتج به فإن فعل النبي ﷺ حجة على ابن عمر وغيره وقياسهم يبطل بالنكاح فإن الاحرام يمنع ابتداءه دون استدامته

(فصل) فإن طيب ثوبه فله استدامة لبسه ما لم ينزعه فإن نزعه فليس له لبسه فإن لبسه افتدى لأن الاحرام يمنع ابتداء الطيب ولبس المطيب دون الاستدامة وكذا إن نقل الطيب من موضع من بدنه إلى موضع يفتدى لأنه ابتداء الطيب وكذا إن تعمد مسه بيده أو نحوه عن موضعه ثم رده إليه فاما إن عرق الطيب أو ذاب بالشمس فسأل إلى موضع آخر فلا شيء عليه لأنه ليس من فعله قالت عائشة رضي الله عنها كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك عند الاحرام فإذا عرقت احدانا سال على وجهها فيراها النبي ﷺ فلا ينهاها رواه أبو داود

﴿مسئلة﴾ قال (فان حضر وقت صلاة مكتوبة والا صلى ركعتين)

المستحب أن يحرم عقيب الصلاة فان حضرت صلاة مكتوبة أحرم عقيبها والا صلى ركعتين تطوعا وأحرم عقيبهما استحباب ذلك عطاء وطاوس ومالك والشافعي والثوري وأبو حنيفة واسحاق وأبو ثور وابن المنذر وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وقد روي عن أحمد أن الاحرام عقيب الصلاة وإذا استوت به راحلته وإذا بدأ بالسير سواء لان الجميع قد روي عن النبي ﷺ من طرق صحيحة قال الاثرم سألت أبا عبد الله أيما أحب اليك الاحرام في دبر الصلاة أو إذا استوت به راحلته ؟ فقال كل ذلك قد جاء في دبر الصلاة وإذا علا البيداء وإذا استوت به ناقته ، فوسع في ذلك كله قال ابن عباس ركب النبي ﷺ راحلته حتى استوت على البيداء أهل هو وأصحابه وقال أنس لما ركب راحلته واستوت به أهل وقال ابن عمر أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة رواه البخاري

(فصل) ويستحب أن يلبس ثوبين أبيضين نظيفين ازارا ورداء لان النبي ﷺ قال « وليحرم أحدكم في ازار ورداء وهلين »

ويستحب أن يكونا نظيفين إما جديدين أو مغسولين لانا أحببنا له التنظيف في بدنه فكذلك في ثيابه كشاهد الجمعة ، والاولى أن يكونا أبيضين لقول رسول الله ﷺ « خير ثيابكم البياض فالبسوها أحياكم وكفنوا فيها موتاكم » رواه النسائي بمعناه

(فصل) ويتجرد عن الخيط إن كان رجلا ، فأما المرأة فلها لبس الخيط في الاحرام لان المحرم ممنوع من لبسه في شيء من بدنه وهو كل ما يخاط على قدر الملبوس عليه كالقميص والسر اويل والبرنس ، ولو لبس ازارا موصلا ، أو اتشح بثوب مخيط كان جائزا وسنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ (ويصلي ركعتين ويحرم عقيبهما)

المستحب أن يحرم عقيب الصلاة فان حضرت صلاة مكتوبة أحرم عقيبها وإلا صلى ركعتين تطوعا وأحرم عقيبهما وهذا قول عطاء وطاوس ومالك والشافعي والثوري وأبي حنيفة واسحاق وأبي ثور وابن المنذر ، وروي عن ابن عمر وابن عباس ، وقد روي عن أحمد أن الاحرام عقيب الصلاة وإذا استوت به راحلته وإذا بدأ بالسير سواء لان الجميع مروى عن النبي ﷺ من طرق صحيحة . قال الاثرم سألت أبا عبد الله أيما أحب اليك الاحرام في دبر الصلاة أو إذا استوت به راحته ؟ قال كل ذلك قد جاء في دبر الصلاة وإذا علا البيداء وإذا استوت به راحلته فوسع في ذلك كله . قال ابن عمر رضي الله عنهما : أهل النبي صلى الله عليه وسلم حين استوت به راحلته قائمة وروي ابن عباس وأنس رضي الله عنهما نحوه . رواه البخاري والاولى الاحرام عقيب الصلاة

والاولى الاحرام عقيب الصلاة لما روى سعيد بن جبير قال ذكرت لابن عباس اهلال رسول الله ﷺ فقال أوجب رسول الله ﷺ الاحرام حين فرغ من صلاته ثم خرج فلما ركب رسول الله ﷺ راحلته واستوت به قائمة أهل فأدرك ذلك منه قوم فقالوا أهل حين استوت به الراحلة وذلك أنهم لم يدركوا الا ذلك ثم سار حتى علا البیداء فأهل فأدرك ذلك منه قوم فقالوا أهل حين علا البیداء رواه أبو داود والترمذي وهذا لفظ الأثرم وهذا فيه بيان وزيادة علم فيتعين حمل الامر عليه ولو لم يقله

لما روى سعيد بن جبير قال : ذكرت لابن عباس اهلال رسول الله ﷺ فقال : أوجب رسول الله ﷺ الاحرام حين فرغ من صلاته ، ثم خرج فلما ركب رسول الله ﷺ راحلته واستوت به قائمة أهل فأدرك ذلك منه قوم فقالوا : أهل حين استوت به راحلته وذلك أنهم لم يدركوا إلا ذلك ثم سار حتى علا البیداء فأهل فأدرك ذلك منه فاس فقالوا : أهل حين علا البیداء . رواه أبو داود والترمذي وهذا لفظه ، وهذا فيه بيان وزيادة علم فتعين حمل الامر عليه ، ولو لم يقله ابن عباس لتعين حمل الامر عليه جمعا بين الاخبار المختلفة وعلى سبيل الاستنباط ، وكيفا أحرم جاز .
لأنه أحداً خالف في ذلك

﴿ مسألة ﴾ (وينوي الاحرام بنسك معين ولا ينعقد إلا بالنية)

يستحب أن يعين ما يحرم به من الانساك ، وبه قال مالك وقال الشافعي في أحد قوليه الاطلاق
أولى لما روى طاوس قال : خرج رسول الله ﷺ من المدينة لا يسمي حجاً ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدي أن يجعلوها عمرة ولأن ذلك أحوط لأنه لا يأمن الاحصار أو تعذر فعل الحج فيجعلها عمرة

ولما أن النبي ﷺ أمر أصحابه بالاحرام بنسك معين فقال « من شاء منكم أن يهل بحج أو عمرة فليهل » ومن أراد أن يهل بحج فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل » والنبي ﷺ وأصحابه إنما أحرموا بمعين لما نذكره إن شاء الله تعالى في الاحاديث الصحيحة ، ولأن أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه في صحبته يطالعون على أحواله ويقتدون به أعلم به من طاوس ، ثم إن حديثه مرسل والشافعي لا يحتج بالمراسيل فكيف صار اليه مع مخالفة الروايات الصحيحة المسندة والاحتياط ممكن بأن يجعلها عمرة ، فإن شاء كان متمتعاً وإن شاء أدخل عليها الحج فصار قارناً

(فصل) وينوي الاحرام بقلبه ولا ينعقد الا بالنية لقول النبي ﷺ (إنما الاعمال بالنيات) ولأنها عبادة محضة فافتقرت الى النية كالصلاة فان لم يصر محرمًا لما ذكرنا وان اقتصر على النية كفاه ذلك وهو قول مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة لا ينعقد بمجرد النية حتى يضاف اليها التلبية أو سوق الهدي لما روى خلاد بن السائب الانصاري عن أبيه عن النبي ﷺ قال جاءني جبريل فقال يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية قال الترمذي هذا حديث حسن ولأنها

ابن عباس لتعين حمل الامر عليه جمعا بين الاخبار المختلفة وهذا على سبيل الاستحباب وكيف ما أحرم جاز لا نعلم أحداً خالف في ذلك

عبادة ذات تحريم وتحليل فكان لها نطق واجب كالصلاة ولأن الهدي والاضحية لا يجبان بمجرد النية كذلك النسك .

ولنا أنها عبادة ليس في آخرها نطق واجب فلم يكن في أولها كالاصيام والخبر المراد به الاستحباب فإن منطوقه رفع الصوت ولا خلاف في عدم وجوبه فما هو من ضرورته أولى ولو وجب النطق لم يلزم كونه شرطاً فإن كثيراً من واجبات الحج غير مشترطة فيه والصلاة في آخرها نطق واجب بخلاف الحج والعمرة وأما الهدي والاضحية فليجاب مال فهو يشبه النذر بخلاف الحج لأنه عبادة بدنية فعلى هذا لو نطق بغير ما نواه نحو أن ينوي العمرة فيسبق لسانه إلى الحج أو بالعكس انعقد ما نواه دون ما لفظ به . قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا وذلك لأن الواجب النية وعليها الاعتماد واللفظ لا عبرة به فلم يؤثر كما لا يؤثر اختلاف النية فيما يعتبر له اللفظ دون النية فإن أبي أوساق الهدي من غير نية لم ينعقد إحرامه لأن ما اعتبرت له النية لا ينعقد بدونها كالصوم والصلاة

﴿مسألة﴾ ويشترط فيقول اللهم إني أريد النسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني

فإن أراد التمتع قال اللهم إني أريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني وإن أراد الأفراد قال اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ويشترط . وإن أراد القران قال اللهم إني أريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني ويشترط ، وهذا الاشراف مستحب ويفيد هذا الشرط شيئين .

(أحدهما) أنه إذا عاقه عدو أو مرض أو ذهاب نفقة ونحوه أن له التحلل (والثاني) أنه متى حل بذلك فلا شيء عليه ومن رأى الاشراف في الاحرام عمر وعلي وابن مسعود وعمار رضي الله عنهم وبه قال عبيدة السلماني وعلقمة والاسود وشريح وسعيد بن المسيب وعطاء وعكرمة والشافعي بالعراق وأنكره ابن عمر وطاوس وسعيد بن جبير والزهري ومالك وأبو حنيفة وعن أبي حنيفة أن الاشراف يفيد سقوط الدم فاما التحلل فهو ثابت عنده بكل احصار واحتجوا بأن ابن عمر كان ينكر الاشراف ويقول حسبكم سنة نبيكم ﷺ ولأنها عبادة تجب باصل الشرع فلم يفد الاشراف فيها كالصوم والصلاة .

ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقالت يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي (ص) «حجبي واشترطي ان محلي حيث حبستني» متفق عليه

﴿مسئلة﴾ (قال فان أراد التمتع وهو اختيار أبي عبد الله فيقول اللهم اني أريد العمرة) وجملة ذلك أن الاحرام يقع بالنسك من وجوه ثلاثة تمتع وافراد وقران فالتمتع أن يهل بعمره مفردة من الميقات في أشهر الحج فاذا فرغ منها أحرم بالحج من عامه والافراد أن يهل بالحج مفرداً والقران أن يجمع بينهما في الاحرام بها أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف فأى ذلك أحرم به جاز قالت عائشة خرجنا مع رسول الله ﷺ فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج وعمره ومنا من أهل بحج متفق عليه فهذا هو التمتع والافراد والقران وأجمع أهل العلم على جواز الاحرام بأي الانساك الثلاثة شاءوا واختلفوا في أفضلها فاختار امامنا التمتع ثم الافراد ثم القران ومن روي عنه اختيار التمتع ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة والحسن وعطاء وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد والقاسم وسالم وعكرمة وهو أحد قولي الشافعي وروى المروذي عن أحمد إن ساق الهدي فالقران

وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان ضباعة أتت النبي (ص) فقالت يا رسول الله اني أريد الحج فكيف أقول؟ قال قولي (لييك اللهم لبيك ومحلي من الارض حيث تحبسنى . فان لك على ربك ما استغنيت) رواه مسلم ولا قول لاحد مع قول النبي (ص) فكيف يعارض بقول ابن عمر ولو لم يكن فيه حديث لكان قول الخلفيتين الراشدين مع من قد ذكرنا قوله من فقهاء الصحابة أولى من قول ابن عمر اذ ثبت هذا فان غير هذا الا نط مما يؤدى معناه يقوم مقامه لان المقصود المعنى واللفظ انما أريد لتأدية المعنى. قال ابراهيم خرجنا مع علقمة وهو يريد العمرة فقال اللهم اني أريد العمرة ان تيسرت والا فلا خرج علي . وكان شرح يقول اللهم قد عرفت نيتي وما أريد فان كان أمراً تتمه فهو أحب الي والافلا خرج علي . وقالت عائشة رضي الله عنها لعروة قل اللهم اني أريد الحج وإياه نويت فان تيسر والا فعمره . فان نوى الاشتراط ولم يتناظ به احتمل أن يصح لانه تابع لعقد الاحرام والاحرام ينعقد بالنية فكذلك تابعه واحتمل أنه لا بد من القول لانه اشتراط فاعتبر فيه القول كاشتراط في النذر والاعتكاف والوقوف ويدل عليه قول النبي ﷺ في حديث ابن عباس « قولي محلي من الارض حيث تحبسنى »

﴿مسئلة﴾ (وهو مخير بين التمتع والافراد والقران)

لا خلاف بين أهل العلم في جواز الاحرام بأي الانساك الثلاثة شاء ، وقد دل على ذلك قول عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله ﷺ فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج وعمره ومنا من أهل بحج متفق عليه فذكرت التمتع والقران والافراد

﴿مسئلة﴾ (وأفضلها التمتع ثم الافراد ثم القران) وعنه إن ساق الهدي فالقران أفضل ثم التمتع أفضل الانساك التمتع ثم الافراد ثم القران ، ومن روي عنه اختيار التمتع ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة والحسن وعطاء وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد وسالم والقاسم وعكرمة وأحمد قولي الشافعي ، وروى المروذي عن أحمد ان ساق الهدي فالقران أفضل وإن لم يسقه فالتمتع أفضل

ولنا ما روى ابن عباس وجابر وأبو موسى وعائشة أن النبي ﷺ أمر أصحابه لما طافوا بالبيت أن يحلوا ويجعلوها عمرة فنقلهم من الأفراد والقران إلى المتعة ولا ينقلهم إلا إلى الأفضل وهذه

ولنا ما روى ابن عباس وجابر وأبو موسى وعائشة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ أمر أصحابه

الاحاديث متفق عليها ولم يختلف عن النبي ﷺ أنه لما قدم مكة أمر أصحابه أن يحلوا الامن ساق هديا وثبت على إحرامه وقال «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة» قال جابر حججنا مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه وقد أهلوا بالحج مفردا فقال لهم «حلوا من احرامكم بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم أقيموا حلالا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة» فقالوا كيف نجعلها متعة قد سمينا الحج فقال «افعلوا ما أمرتكم به فلو لا اني سقت الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم به» وفي لفظ فقام رسول الله ﷺ فقال «قد علمت اني أتقاكم لله وأصدقكم وأبركم ولولا هديي لحلت كما تحلون ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اهديت» فحللنا وسمعنا وأطعنا متفق عليهما فنقلهم إلى التمتع وتأسف إذ لم يمكنه ذلك فدل على فضله ولأن التمتع منصوص عليه في كتاب الله تعالى بقوله (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) دون سائر الانساك ولأن المتمتع يجتمع له الحج والعمرة في أشهر الحج مع كلهما وكال أفعالها على وجه اليسر والسهولة مع زيادة نسك فكان ذلك أولى فاما القرآن فاما يؤتى فيه بأفعال الحج وتدخل أفعال العمرة فيه والمفرد فاما يأتي بالحج وحده وان اعتمر بعده من التمتع فقد اختلف في إجزائها عن عمرة الاسلام وكذلك اختلف في إجزاء عمرة القرآن ولا خلاف في إجزاء التمتع عن الحج والعمرة جميعا فكان أولى فاما حجتهم فاما احتجوا بفعل النبي ﷺ والجواب عنها من أوجه (الاول) انا نمنع أن يكون النبي

لما طافوا بالبيت أن يحلوا ويجعلوها عمرة فنقلهم من الافراد والقران الى المتعة متفق عليهما ولا ينقلهم إلا إلى الانضل ولم يختلف عن النبي ﷺ أنه لما قدم مكة أمر أصحابه أن يحلوا الامن ساق هديا وثبت على احرامه وقال «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة» قال جابر حججنا مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه وقد أهلوا بالحج مفردا فقال لهم «حلوا من احرامكم واجعلوا التي قدمتم بها متعة» فقالوا كيف نجعلها عمرة وقد سمينا الحج فقال «افعلوا ما أمرتكم به فلو لا اني سقت الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم به» وفي لفظ فقام رسول الله ﷺ فقال «قد علمت اني أتقاكم لله وأصدقكم وأبركم ولولا هديي لحلت كما تحلون ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اهديت» فحللنا وسمعنا وأطعنا متفق عليهما فنقلهم إلى التمتع وتأسف إذ لم يمكنه ذلك فدل على فضله ولأن التمتع منصوص عليه في كتاب الله تعالى بقوله (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) دون سائر الانساك ولأن التمتع يجتمع له الحج والعمرة في أشهر الحج مع كلهما وكال أفعالها على وجه اليسر والسهولة مع زيادة نسك فكان أولى فاما القرآن فاما يؤتى فيه بأفعال الحج وتدخل أفعال العمرة فيه والمفرد فاما يأتي بالحج وحده وان اعتمر بعده من أدنى الحل فقد اختلف في إجزائها عن عمرة الاسلام وكذلك اختلف في إجزاء عمرة القارن ولا خلاف في إجزاء عمرة المتمتع فكان أولى فاما حجتهم بفعل النبي ﷺ ففيها أجوبة (أحدها) منع أن يكون النبي ﷺ محرما بغير التمتع لامور أولها أن رواة أحاديثهم قد رووا

عن النبي ﷺ محرمًا بغير تمتع ولا يصح الاحتجاج بأحاديثهم لأمور (أحدها) أن رواة أحاديثهم قد رووا أن النبي ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج روى ذلك ابن عمر وجابر وعائشة من طرق صحاح فسقط الاحتجاج بها (الثاني) أن روايتهم اختلفت فرووا مرة أنه أفرد ومرة أنه تمتع ومرة أنه قرن والقضية واحدة ولا يمكن الجمع بينها فيجب أطراحها كلها وأحاديث القرآن أصحها حديث أنس وقد أنكره ابن عمر فقال: يرحم الله أنسا ذهل أنس متفق عليه وفي رواية كان أنس يتولج على النساء يعني أنه كان صغيراً وحديث علي رواه حفص بن أبي داود وهو ضعيف عن ابن أبي ليلى وهو كثير الوهم قاله الدارقطني (الثالث) أن أكثر الروايات أن النبي ﷺ كان متمتعاً روى ذلك عمر وعلي وعثمان وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمر ومعاوية وأبو موسى وجابر وعائشة وحفصة بأحاديث صحيحة وإنما منعه من الحل الهدي الذي كان معه ففي حديث عمر أنه قال: إني لا أنهاكم عن المتعة وإنما لفي كتاب الله ولقد صنعها رسول الله ﷺ. يعني العمرة في الحج وفي حديث علي أنه اختلف هو وعثمان في المتعة بعسفان فقال علي ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه متفق عليه وللنسائي وقال علي لعثمان ألم تسمع رسول الله ﷺ تمتع؟ قال بلى وعن ابن عمر قال تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وعنه أن حفصة قالت لرسول الله ﷺ ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك؟ فقال «إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر

أن النبي ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج رواه ابن عمر وعائشة وجابر رضي الله عنهم من طرق صحاح فسقط الاحتجاج بها

(وثانيها) أن روايتهم اختلفت فرووا مرة أنه أفرد ومرة أنه تمتع ومرة أنه قرن والقضية واحدة ولا يمكن الجمع بينها فوجب أطراح الكل وأحاديثهم في القرآن أصحها حديث أنس وقد أنكره ابن عمر فقال يرحم الله أنسا ذهل أنس متفق عليه وفي رواية كان أنس يتولج على النساء أي كان صغيراً وحديث علي رواه حفص بن أبي داود وهو ضعيف عن ابن أبي ليلى وهو كثير الوهم قاله الدارقطني (وثالثها) أن أكثر الروايات أن النبي ﷺ كان متمتعاً روى ذلك عمر وعلي وعثمان وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمر ومعاوية وأبو موسى وجابر وعائشة وحفصة بأحاديث صحيحة وإنما منعه من الحل الهدي الذي كان معه ففي حديث عمر أنه قال: إني لا أنهاكم عن المتعة وإنما لفي كتاب الله ولقد صنعها رسول الله ﷺ يعني العمرة في الحج وفي حديث علي أنه اختلف هو وعثمان في المتعة بعسفان فقال علي ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه متفق عليه وللنسائي قال علي لعثمان ألم تسمع رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم تمتع؟ قال بلى وعن ابن عمر قال تمتع رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وعنه أن حفصة قالت للنبي ﷺ صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلوا من عمرتهم ولم تحلل أنت من عمرتك؟ قال «إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا

متفق عليها وقال سعد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه وهذه الاحاديث راجعة لان روايتها اكثر واعلم بالنبي ﷺ ولان النبي ﷺ اخبر بالمتعة عن نفسه في حديث حفصة فلا تعارض بظن غيره ولان عائشة كانت متمتعة بغير خلاف وهي مع النبي ﷺ ولا تحرم إلا بأمره ولم يكن ليأمرها بأمر ثم يخالف إلى غيره ولانه يمكن الجمع بين الاحاديث بان يكون النبي ﷺ احرم بالعمرة ثم لم يحل منها لاجل هديه حتى احرم بالحج فصار قارنا وسماه من سماء مفرداً لانه اشتغل بافعال الحج وحدها بعد فراغه من افعال العمرة فان الجمع بين الاحاديث معها امكن اولى من حملها على التعارض (الوجه الثاني) في الجواب أن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بالانتقال إلى المتعة عن الافراد والقران ولا يأمرهم إلا بالانتقال إلى الافضل فانه من المحال أن ينقلهم من الافضل إلى الادنى وهو الداعي إلى الخير الهادي إلى الفضل ثم أكد ذلك بتأسفه على فوات ذلك في حقه وانه لا يقدر على انتقاله وحله اسوقه الهدي وهذا ظاهر الدلالة

(الثالث) ان ما ذكرناه قول النبي ﷺ وهم يحتجون بفعله وعند التعارض يجب تقديم القول لاحتمال اختصاصه بفعله دون غيره كنهيه عن الوصال مع فعله له ونكاحه بغير ولي ولا شهود مع قوله «لا نكاح إلا بولي» فان قيل فقد قال ابو ذر كانت متعة الحج لاصحاب محمد ﷺ خاصة رواه مسلم قلنا هذا قول صحابي يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقول من هو خير منه واعلم اما الكتاب

أحل حتى أنحر متفق عليها وقال سعد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه وهذه الاحاديث راجعة لان روايتها أكثر واعلم ولان النبي ﷺ أخبر بالمتعة عن نفسه في حديث حفصة فلا يعارض خبره غيره ولانه يمكن الجمع بين الاحاديث بان يكون النبي ﷺ أحرم بالمتعة ثم لم يحل منها لاجل هديه حتى أحرم بالحج فصار قارنا وسماه من سماء مفرداً لانه اشتغل بافعال الحج وحدها بعد فراغه من افعال العمرة فان الجمع بين الاحاديث معها أمكن أولى من حملها على التعارض

(الوجه الثاني) من الجواب أن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بالانتقال إلى المتعة عن الافراد والقران ولا يأمرهم إلا بالانتقال إلى الافضل فانه من المحال أن ينقلهم من الافضل إلى الادنى وهو الداعي إلى الخير الهادي إلى الفضل ثم أكد ذلك بتأسفه على فوات ذلك في حقه ولانه لم يقدر على انتقاله وحله اسوقه الهدي وهذا ظاهر الدلالة

(الثالث) أن ما ذكرناه قول النبي صلى الله عليه وسلم وهم يحتجون بفعله وعند التعارض يجب تقديم القول لاحتمال اختصاصه بفعله دون غيره كنهيه عن الوصال مع فعله له ونكاحه بغير ولي مع قوله «لا نكاح إلا بولي» فان قيل فقد قال أبو ذر كانت متعة الحج لاصحاب محمد صلى الله عليه وآله خاصة رواه مسلم قلنا هذا قول صحابي يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقول من هو خير وأعلم اما الكتاب

قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) وهذا عام واجمع المسلمون على إباحة التمتع في جميع الأعصار وإنما اختلفوا في فضله وأما السنة فروى سعيد حدثنا هشيم أنبأنا عجاج عن عطاء عن جابر أن سراقه بن مالك سأل النبي ﷺ المتعة لنا خاصة أو هي للأبد ؟ فقال « بل هي للأبد » وفي لفظ قال ألعامنا أو للأبد ؟ قال « لا بل لأبد الأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » وفي حديث جابر الذي رواه مسلم في صفة حج النبي ﷺ نحو هذا ومعناه والله أعلم أن أهل الجاهلية كانوا لا يميزون التمتع وبرون العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور ، فبين النبي ﷺ أن الله تعالى قد شرع العمرة في أشهر الحج وجوز المتعة إلى يوم القيامة ، وقال طاووس : كان أهل الجاهلية يرون العمرة في أشهر الحج أجر الفجور ، ويقولون : إذا انفسخ صفر ، وبرأ الدبر ، وعفا الاثر ، حلت العمرة لمن اعتمر . فلما كان الاسلام أمر الناس أن يعتمروا في أشهر الحج فدخلت العمرة في أشهر الحج إلى يوم القيامة . رواه سعيد ، وقد خالف أبا ذر علي وسعد وابن عباس وابن عمر وعمران بن حصين وسائر الصحابة وسائر المسلمين ، قال عمران : تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن ولم ينهنا عنه رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء . فقال فيها رجل برأيه ما شاء متفق عليه . وقال سعد بن أبي وقاص فعلناها مع رسول الله ﷺ يعني المتعة وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني الذي نهى عنها والعرش بيوت مكة ، وقال أحمد حين ذكر له حديث أبي ذر : أفيقول بهذا أحد ؟ المتعة في كتاب الله وقد أجمع المسلمون على جوازها . فان قيل فقد روى أبو داود بإسناده عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أتى عمر فشهد عنده أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى عن العمرة قبل الحج

فقوله سبحانه (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) وهذا عام واجمع المسلمون على إباحة التمتع . وأما السنة فروى سعيد بإسناده أن سراقه بن مالك سأل النبي صلى الله عليه وسلم المتعة لنا خاصة أم هي للأبد ؟ قال « بل هي للأبد » وفي لفظ قال هي لعامنا أو للأبد ؟ قال « بل لأبد الأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » وفي حديث جابر الذي رواه مسلم في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا ومعناه والله أعلم أن الجاهلية كانوا لا يميزون التمتع وبرون العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور فبين النبي ﷺ أن الله تعالى قد شرع العمرة في أشهر الحج وجوز المتعة إلى يوم القيامة وقد خالف أبا ذر علي وسعد وابن عباس وابن عمر وعمران بن حصين وسائر المسلمين قال عمران تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل فيه القرآن ولم ينهنا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينسخها شيء . فقال فيها رجل برأيه ما شاء . متفق عليه وقال سعد بن أبي وقاص فعلناها مع رسول الله ﷺ يعني المتعة وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني الناهي عنها والعرش بيوت مكة قال أحمد حين ذكر له حديث أبي ذر فيقول بهذا أحد ؟ المتعة في كتاب الله تعالى وقد أجمع المسلمون على جوازها . فان قيل فقد روى أبو داود بإسناده أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر فشهد عنده أنه سمع رسول الله ﷺ

قلنا هذا حاله في مخالفة الكتاب والسنة والاجماع كحال حديث أبي ذر بل هو أدنى حالا فان في إسناده مقالا فان قيل فقد نهى عنها عمر وعثمان ومعاوية قلنا فقد أنكر عليهم علماء الصحابة نهيهم عنها وخالفوهم في فعلها والحق مع المنكرين عليهم دونهم وقد ذكرنا إنكار علي على عثمان واعتراف عثمان له وقول عمران بن حصين منكره لنهي من نهى وقول سعد عاتبا على معاوية نهيها عنها وردم عليهم بحجج لم يكن لهم جواب عنها بل قد ذكر بعض من نهى عنها في كلامه ما يرد نهيها فقال عمر : والله إني لأنها كم عنها وإنها إني كتاب الله وقد صنعها رسول الله ﷺ ولا خلاف في أن من خالف كتاب الله وسنة رسوله ونهى عما فيهما حقيق بأن لا يقبل نهيها ولا يحتج به مع أنه قد سئل سالم بن عبد الله ابن عمر أنه نهى عن المتعة؟ قال لا والله ما نهى عنها عمر ولكن قد نهى عثمان وسئل ابن عمر عن متعة الحج فامر بها فقبل إنك تخاف أباك قال ان عمر لم يقل الذي يقولون. ولما نهى معاوية عن المتعة أمرت عائشة حشمها ومواليها أن يهلوا بها فقال معاوية من هؤلاء؟ فقيل حشم أو موالى عائشة فارسل اليها ما حملك على ذلك؟ قالت أحببت أن يعلم أن الذي قلت ليس كما قلت وقيل لابن عباس ان فلانا نهى عن المتعة قال انظروا في كتاب الله فان وجدتموها فيه فقد كذب على الله وعلى رسوله وان لم تجدوها فقد صدق فأبي الفريقين أحق بالاتباع وأولى بالصواب الذين معهم كتاب الله وسنة رسوله أم الذين خالفوها؟ ثم قد ثبت عن النبي ﷺ الذي قوله حجة على الخلق أجمعين فكيف

ينهى عن العمرة قبل الحج قلنا هذا حاله في مخالفة الكتاب والسنة والاجماع كحال حديث أبي ذر بل هو أدنى حالا فان في إسناده مقالا فان قيل فقد نهى عنها عمر وعثمان ومعاوية قلنا فقد أنكر عليهم علماء الصحابة نهيهم عنها وخالفوهم في فعلها وقد ذكرنا إنكار علي على عثمان واعتراف عثمان له وقول عمران بن حصين منكره لنهي من نهى وقول سعد عاتبا على معاوية نهيها عنها وردم عليهم بحجج لم يكن لهم عنها جواب بل قد ذكر بعض من نهى عنها في كلامه الحجة عليه فقال عمر رضي الله عنه والله إني لأنها كم عن المتعة وإنها إني كتاب الله وقد صنعها رسول الله ﷺ ولا خلاف في أن من خالف كتاب الله وسنة رسوله حقيق بأن لا يقبل نهيها ولا يحتج به مع أنه قد سئل سالم بن عبد الله بن عمر أنه نهى عن المتعة؟ قال لا والله ما نهى عنها عمر ولكن قد نهى عنها عثمان ولما نهى معاوية عن المتعة أمرت عائشة حشمها ومواليها أن يهلوا بها فقال معاوية من هؤلاء؟ فقيل حشم أو موالى عائشة فارسل اليها ما حملك على ذلك؟ فقالت أحببت أن يعلم أن الذي قلت ليس كما قلت وقيل لابن عباس ان فلانا نهى عن المتعة قال انظروا في كتاب الله فان وجدتموها فيه فقد كذب على الله وعلى رسوله وإن لم تجدوها فقد صدق فأبي الفريقين أحق بالاتباع وأولى بالصواب؟ الذين معهم كتاب الله وسنة رسوله أم الذين يخالفونها؟ ثم قد ثبت عن النبي ﷺ الذي قوله حجة على الخلق أجمعين فكيف

بعارض بقول غيره ؟ قال سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : تمتع النبي ﷺ فقال عروة نهى أبو بكر وعمر عن المتعة فقال ابن عباس : أراهم سيهلكون أقول قال النبي ﷺ ريقولون نهى عنها أبو بكر وعمر وسئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها فقال أنك تخالف أباك فقال عمر لم يقل لذي يقولون : فلما كثروا عليه قال أفكتب الله أحق أن تتبعوا أم عمر ؟ « روى الأثرم هذا كله (فصل) فمن أراد الاحرام بعمره فالمستحب أن يقول اللهم اني أريد العمرة فيسر مالي وتقبلها مني ومحلي حيث تحبسنى فانه يستحب للانسان المطلق بما أحرم به ليزول الالتباس فان لم ينطق بشيء

بعارض بقول غيره قال سعيد بن جبير عن ابن عباس قال تمتع رسول الله ﷺ فقال « عروة نهى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما عن المتعة فقال ابن عباس أراهم سيهلكون أقول قال النبي ﷺ ريقولون نهى عنها أبو بكر وعمر وسئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها فقال أنك تخالف أباك فقال عمر لم يقل الذي تقولون فاذا كثروا عليه قال فكتب الله أحق أن تتبعوا أم عمر ؟ روى الأثرم هذا كله ﴿ مسألة ﴾ (وصفة التمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ويحرم بالحج من مكة أو من قريب منها في عامه ، والافراد أن يحرم بالحج مفرداً والقران أن يحرم بهما جميعاً أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج ولو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها)

إذا أدخل الحج على العمرة قبل طوافها من غير خوف الغوات جاز وكان قارنا بغير خلاف وقد فعل ذلك ابن عمر ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما بعد الطواف فليس له ذلك ولا يصير قارنا وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وروي عن عطاء وقال مالك يصير قارنا وحكي ذلك عن أبي حنيفة لانه أدخل الحج على إحرام العمرة فصح كما قبل الطواف ولنا أنه قد شرع في التحلل من العمرة فلم يحز ادخال الحج عليها كما بعد السعي

(فصل) إلا أن يكون معه هدي فله ذلك لانه لا يجوز له التحلل حتى ينحر هديه لقوله سبحانه (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) فلا يتحلل بطوافه ويتعين عليه ادخال الحج على العمرة ثلثا يفوته الحج ويصير قارنا بخلاف غيره

(فصل) فاما ادخال العمرة على الحج فلا يجوز وان فعل لم يصح ولم يصير قارنا روي ذلك عن علي رضي الله عنه وبه قال مالك وأبو ثور وابن المنذر وقال أبو حنيفة يصح ويصير قارنا لانه أحد النسكين فجاز ادخاله على الآخر كالأخر

ولنا أنه قول علي رضي الله عنه رواه عنه الأثرم ولان ادخال العمرة على الحج لا يفيد الا ما أفاده العقد الاول فلم يصح كما لو استأجره على عمل ثم استأجره عليه ثانياً وعكسه اذا أدخل الحج على العمرة ﴿ مسألة ﴾ (ويجب على المتمتع والقارن دم نسك اذا لم يكونا من حاضري المسجد الحرام وهم أهل مكة ومن كان منها دون مسافة القصر)

واقصر على مجرد النية كفاه في قول امامنا ومالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا ينفقد بمجرد النية حتى تنضاف اليها التلبية أو سوق الهدي لما روى خلاد بن السائب الانصاري عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال « جاءني جبريل فقال يا محمد من أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية » رواه النسائي وقال الترمذي هو حديث حسن صحيح ولانها عبادة ذات تحريم وتحليل فكان لها نطق واجب كالصلاة، ولان الهدي والاضحية لا يجبان بمجرد النية كذلك النسك

يجب الدم على المتمتع في الحجة بالاجماع قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من أهل بعرة في أشهر الحج من أهل الآفاق من الميقات وقدم مكة ففرغ منها وأقام بها فخرج من عامه أنه متمتع وعليه الهدي ان وجد والا فالصيام وقد نص الله سبحانه عليه بقوله (فمن تمتع بالبعرة الى الحج) الآية وقال ابن عمر تمتع الناس مع النبي ﷺ بالبعرة الى الحج فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للناس « من لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر ثم ليهل بالحج ويهدي فمن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله » متفق عليه وعن أبي حمزة قال سألت ابن عباس عن المتعة فأمرني بها وسألته عن الهدي فقال فيها جزور أو بقرة أو شريك في دم متفق عليه ﴿ مسألة ﴾ (والدم الواجب شاة أو سبع بدنة أو بدنة فان نحر بدنه أو ذبح بقرة فقد زاد خيراً) وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك لا يجزئ الا بدنة لان النبي صلى الله عليه وسلم لما تمتع ساق بدنة والذي ذكره ترك لظاهر القرآن لانه سبحانه قال (فما استيسر من الهدي) واطراح الآثار الثابتة وما احتجوا به فلا حجة فيه فان اهداء النبي صلى الله عليه وسلم للبدنة لا يمنع اجزاء مادونها فان النبي صلى الله عليه وسلم قد ساق مائة بدنة ولا خلاف في أن ذلك ليس بواجب فلا يجب أن تكون البدنة الذي يذبحها على صفة بدن النبي صلى الله عليه وسلم ثم انهم يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم كان مفرداً في حجته ولذلك ذهبوا الى تفضيل الافراد فكيف يكون سوقه للبدنة دليلاً لهم في التمتع ولم يكن متمتعاً

(فصل) وانما يجب الدم بشروط خمسة (أولها) أن يحرم بالبعرة في أشهر الحج ، فان أحرم بها في غير أشهره لم يكن متمتعاً ولا يلزمه دم سواء وقعت أفعالها في أشهر الحج أو في غيره . نص عليه قال الأثرم سمعت أبا عبد الله سئل من أهل بعرة في غير أشهر الحج ثم قدم في شوال أيحل في عمرته من شوال أو يكون متمتعاً ؟ قال لا يكون متمتعاً واحتج بحديث جابر وذكر اسناده عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن امرأة تجعل على نفسها عمرة في شهر مسمى ثم يخلو إلا ليلة واحدة ثم تحيض ، قال لتخرج ثم تهل بعمره ، ثم تنتظر حتى تطهر ، ثم لتطف بالبيت . قال أبو عبد الله فجعل عمرتها في الشهر الذي حلت فيه ولا نعلم بين أهل العلم خلافاً أن من اعتمر في غير أشهر الحج وفرغ من عمرته قبل أشهر الحج انه لا يكون متمتعاً إلا قولين شاذين

ولنا أنها عبادة ليس في آخرها نطق واجب فلم يكن في أولها كالصيام، والخبر المراد بالاستحباب فان منطوقه رفع الصوت ولا خلاف في أنه غير واجب فما هو من ضرورته أولى ولو وجب النطق لم يلزم كونه شرطاً فان كثيراً من واجبات الحج غير مشترطة فيه والصلاة في آخرها نطق واجب بخلاف الحج والعمرة . وأما الهدى والاضحية فإيجاب مال فاشبه النذر بخلاف الحج فانه عبادة بدنية فعلى هذا لو نطق بغير ما نواه نحو ان ينوي العمرة فيسبق لسانه إلى الحج أو بالعكس انعقد ما نواه دون ما لفظ به قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا وذلك لان الواجب النية

(أحدهما) عن طاوس أنه قال : اذا اعتمرت في غير أشهر الحج ثم أقمت حتى الحج فأنت متمتع (والآخر) عن الحسن أنه قال : من اعتمر بعد النحر فهي متعة . قال ابن المنذر لا نعلم أحداً قال بواحد من هذين القولين . فأما إن أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج ثم حل منها في أشهر الحج فانه لا يكون متمتعاً على ما ذكرناه عن أحمد . ونقل معنى ذلك عن جابر وأبي عياض وهو قول اسحق وأحد قولي الشافعي ، وقال طاوس عمرته في الشهر الذي يدخل فيه الحرم ، وقال الحسن والحكم وابن شبرمة والثوري والشافعي في أحد قوليه عمرته في الشهر الذي يطوف فيه ، وقال عطاء عمرته في الشهر الذي يحل فيه وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة إن طاف للعمرة أربعة أشواط في غير أشهر الحج فليس بمتمتع ، وإن طاف الأربعة في أشهر الحج فهو متمتع لان العمرة صحت في أشهر الحج بدليل أنه لو وطئ أفسدها أشبه اذا أحرم بها في أشهر الحج ولنا ما ذكرناه عن جابر ولأنه أتى بنسك لا تتم العمرة إلا به في غير أشهر الحج فلم يكن متمتعاً كما لو طاف وبخرج عليه ما قاسوا عليه

(الثاني) أن يحج من عامه فان اعتمر في أشهر الحج فلم يحج ذلك العام بل حج من العام القابل فليس بمتمتع لانعلم فيه خلافاً إلا قولاً شاذاً عن الحسن فيمن اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع حج أو لم يحج . والجمهور على خلاف هذا لان الله تعالى قال (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) وهذا يقتضي الموازنة بينهما ، ولأنهم اذا أجمعوا على أن من اعتمر في غير أشهر الحج ثم حج من عامه فليس بمتمتع فهذا أولى لان التباعد بينهما أكثر

(الثالث) أن لا يسافر بين العمرة والحج سفرأ بعيداً تقصر في مثله الصلاة . نص عليه ، وروي ذلك عن عطاء والمغيرة والمديني واسحق ، وقال الشافعي إن رجع إلى الميقات فلا دم عليه . وقال أصحاب الرأي إن رجع من مصره بطلت متعته وإلا فلا ، وقال مالك إن رجع إلى مصره أو إلى غيره أبعد من مصره بطلت متعته وإلا فلا ، وقال الحسن هو متمتع وإن رجع إلى بلده ، واختاره ابن المنذر لعموم قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) الآية

ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال اذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع فان خرج

وعليها الاعتماد واللفظ لا عبرة به فلم يؤثر كمالا يؤثر اختلاف النية فيما يعتبر له اللفظ دون النية
 (فصل) فان لبي أو ساق الهدى من غير نية لم ينعتد إحرامه لان ما اعتبرت له النية لم ينعتد
 بدونها كالصوم والصلاة والله أعلم
 ﴿ مسألة ﴾ قال (ويشترط فيقول ان حبسني حابس فمحلي حيث حبستني فان حبس
 حل من الموضع الذي حبس) ولا شيء عليه.

ورجم فليس يتمتع وعن ابن عمر نحو ذلك ولانه اذا رجع الى الميقات أو ما دونه لزمه الاحرام منه
 فاذا كان بعيداً فقد أنشأ سفرأ بعيداً لحجه فلم يترفه بترك أحد السفيرين فلم يلزمه دم كموضع الوفاق
 والآية تناولت المتمتع وهذا ليس يتمتع بدليل قول عمر رضي الله عنه
 (الرابع) أن يحل من احرام العمرة قبل إحرامه بالحج فان أدخل الحج على العمرة قبل حله منها
 كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه يصير قارناً ولا يلزمه دم المتعة قالت عائشة رضي الله عنها خرجنا
 مع النبي (ص) عام حجة الوداع فأهللنا بعمرة فقدمت مكة وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بين
 الصفا والمروة فشكوت ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال « انقضي رأسك وأمتشطي وأهلي بالحج
 ودعي العمرة » قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله (ص) مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى
 التنعيم فاعتمرت معه فقال هذه عمرة مكان عمرتك قال عروة فقضى الله حجتها وعمرتها ولم يكن
 في شيء من ذلك هدي ولا صوم ولا صدقة متفق عليه ولكن عليه دم للقران لانه صار قارناً وترفه
 بسقوط أحد السفيرين . فأما قول عروة لم يكن في ذلك هدي يحتمل أنه أراد لم يكن فيه هدي للتمعة
 إذ قد ثبت أن رسول الله (ص) ذبح عن نسائه بقرة بينهن
 (الخامس) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ولا خلاف بين أهل العلم في أن دم المتعة
 لا يجب على حاضري المسجد الحرام لقوله تعالى (ذلك ان لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام)
 والمعنى في ذلك ان حاضر المسجد الحرام ميقاته مكة ولا يحصل له الترفه بترك أحد السفيرين ولانه
 احرم من ميقاته اشبه المفرد .

(فصل) وحاضرو المسجد الحرام أهل الحرم ومن بينه وبين مكة دون مسافة القصر نفس
 عليه احمد وروي ذلك عن عطاء وبه قال الشافعي وقال مالك : هم أهل مكة وقال مجاهد : هم أهل
 الحرم وروي ذلك عن طاوس وروي عن مكحول وأصحاب الرأي من دون المواقيت لانه موضع
 شرع فيه النسك فاشبه الحرم

ولنا أن حاضر الشيء من دنا منه ومن دون مسافة القصر قريب من حكم الحاضر بدليل انه
 اذا قصده لا يترخص رخص المسافرين من الفطر والقصر فيكون من حاضريه ، وتحديد بالميقات

يستحب لمن أحرم بنفسك أن يشترط عند إحرامه فيقول: إن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني
ويقيد هذا الشرط شيئين

(أحدهما) أنه إذا عاقه عائق من عدو أو مرض أو ذهاب نفقة ونحوه أن له التحال
(والثاني) أنه متى حل بذلك فلا دم عليه ولا صوم ومن روي عنه أنه رأى الاشتراط عند
الإحرام عمر وعلي وابن مسعود وعمار وذهب إليه عبيدة السلماني وعلقمة والاسود وشرح وسعيد
ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح وعطاء بن يسار وعكرمة والشافعي إذ هو بالعراق وأنكره ابن عمر

لا يصح لانه قد يكون بعيدا ثبت له حكم السفر البعيد إذا قصد له ذلك يفضي الى جعل البعيد
من حاضريه، والقريب من غير حاضريه لتفاوت المواقيت في القرب والبعد واعتباره بما ذكرنا
أولى لان الشارع حد الحاضر دون مسافة القصر بنفي أحكام المسافرين عنه فكان الاعتبار به أولى
من الاعتبار بالنسك لوجود لفظ الحضور في الآية

(فصل) إذا كان للمتمتع قرينان قريبة وبعيدة فهو من حاضري المسجد الحرام لانه اذا كان
بعض أهله قريبا لم يوجد فيه الشرط وهو أن لا يكون أهله من حاضري المسجد الحرام، ولان له
أن يحرم من القرية فلم يكن بالتمتع مترفها بترك أحد السفيرين، وقال القاضي: له حكم القرية التي
يقيم بها أكثر فأن استويا فمن اتى ماله بها أكثر؟ فأن استويا فمن التي ينوي الإقامة بها أكثر؟ فأن
استويا فله حكم القرية التي أحرم منها وقد ذكرنا دليل ما قلناه

(فصل) فأن دخل الآفاقي مكة متمتعا ناويا الإقامة بها بعد تمتعه فعليه دم المتعة قال ابن المنذر
اجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ولو كان الرجل منشأ بمكة فخرج عنها منتقلا مقبلا
بغيرها ثم عاد إليها متمتعا ناويا للإقامة بها أو غير ناو فعليه دم متعة لانه خرج بالانتقال عنها عن
أن يكون من أهلها وبه قال مالك والشافعي واسحاق وذلك لان حضور المسجد الحرام إنما حصل
بنية الإقامة وفعالها وهذا إنما نوى الإقامة إذا فرغ من أفعال الحج لانه إذا فرغ من عمرته فهو ناو
للخروج الى الحج فكانه إنما نوى أن يقيم بعد وجوب الدم عليه فاما ان سافر المكي غير منتقل ثم عاد
فأتم من الميقات وحج من عامه فلا دم عليه لانه لم يخرج بذلك عن كون أهله من حاضري المسجد الحرام
(فصل) وهذا الشرط الخامس شرط لوجوب الدم عليه وليس بشرط لكونه متمتعا فان متعة

المكي صحيحة لان التمتع أحد الأنساك الثلاثة فصحب من المكي كالتسكين الآخرين. ولان حقيقة
التمتع أن يعتزم في أشهر الحج ثم يحج من عامه وهذا موجود في المكي وقد نقل عن احمد ليس على
أهل مكة متعة ومعناه ليس عليهم دم متعة لان المتعة له لا عليه فتعين حمله على ما ذكرناه

(فصل) إذا ترك الآفاقي الإحرام من الميقات وأحرم من دونه بعمره ثم حل منها وأحرم
بالحج من مكة من عامه فهو متمتع وعليه دمان دم المتعة ودم لإحرامه من دون الميقات. قال ابن المنذر

وطاوس وسعيد بن جبير والزهري ومالك وأبو حنيفة . وعن أبي حنيفة أن الاشتراط يفقد سقوط الدم فاما التحلل فهو ثابت عنده بكل احصار . واحتجوا بان ابن عمر كان ينكر الاشتراط ويقول حسبكم سنة نبيكم ﷺ ولانها عبادة تجب باصل الشرع فلم يفد الاشتراط فيها كالصوم والصلاة وانا ماروت عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقالت يارسول الله اني اريد الحج وأنا شاكية فقال النبي ﷺ « حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني » متفق عليه وعن ابن عباس أن ضباعة أتت النبي ﷺ فقالت يارسول الله اني اريد الحج فكيف

وابن عبد البر أجمع العلماء على أن من أحرم في أشهر الحج بعمره وحل منها ولم يكن من حاضري المسجد ثم أقام بمكة حلالاً ثم حج من عامه انه متمتع عليه دم . وقال القاضي اذا تجاوز الميقات حتى صار بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر فاحرم منه فلا دم عليه للمتنعة لانه من حاضري المسجد الحرام وليس يجيد فان حضور المسجد الحرام إنما يحصل بالاقامة به ونية ذلك . وهذا لم تحصل منه الاقامة ولا نيتها ولأن الله تعالى قال (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وهذا يقتضي أن يكون المانع من الدم السكنى به وهذا ليس بساكن ، وإن أحرم الآفاقي بعمره في غير أشهر الحج ثم أقام بمكة واعتمر من التنعيم في أشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع نص عليه أحمد وعليه دم وفي تنصيصه على هذه الصورة تنبيه على إيجاب الدم في الصورة الاولى بطريق الاولى ، وذكر القاضي شرطاً سادساً لوجوب الدم وهو أن ينوي في ابتداء العمره وفي أثنائها أنه متمتع وظاهر النص يدل على أن هذا غير مشروط فانه لم يذكره . وكذلك الاجماع الذي ذكرناه مخالف لهذا القول لانه قد حصل له الترفه بترك أحد السفرين فلزمه الدم كمن نوى

(فصل في وقت وجوب الهدي وذبحه) أما وقت وجوبه فعن أحمد انه يجب اذا أحرم بالحج وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأن الله تعالى قال (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) وهذا قد فعل ذلك ولان ما جعل غاية فوجود أوله كاف كقوله تعالى (ثم أتوا الصيام إلى الليل) وعنه أنه يجب الدم إذا وقف بعرفة اختاره القاضي ، وهو قول مالك لان التمتع بالعمرة إلى الحج إنما يحصل بعد وجود الحج منه ولا يحصل ذلك إلا بالوقوف لقول النبي ﷺ « الحج عرفة » ولانه قبل ذلك بعرض الفوات فلا يحصل التمتع ولانه لو أحرم بالحج ثم أحصر أو فاته الحج لم يلزمه دم المتنعة ولا كان متمتعاً ولو وجب الدم لما سقط وقال عطاء : يجب إذا رمي الجمره . ونحوه قول أبي الخطاب قال : يجب اذا طلع الفجر يوم النحر لانه وقت ذبحه فكان وقت وجوبه ، وأما وقت ذبحه فيوم النحر . وبه قال مالك وأبو حنيفة لان ما قبل يوم النحر لا يجوز ذبح الاضحية فيه فلا يجوز ذبح الهدي الذي للمتمتع كما قبل التحلل من العمرة . وقال أبو الخطاب : سمعت أحمد قال في الرجل يدخل مكة في شوال ومعه هدي قال ينحر بمكة وان قدم قبل العشر نحره لا يضيع أو يموت أو

أقول؟ فقال قولي «ليتك اللهم ليك، ومحلي من الارض حيث تحبسني، فان لك على ربك ما استثنيت» رواه مسلم . ولا قول لاحد مع قول رسول الله ﷺ فكيف يعارض بقول ابن عمر ولو لم يكن فيه حديث لكان قول الخليفين الراشدين مع من قد ذكرنا قوله من فقهاء الصحابة أولى من قول ابن عمر وغير هذا اللفظ مما يؤدي معناه يقوم مقامه لان المقصود المعنى ، والعبارة انما تعتبر لتأدية المعنى قال ابراهيم خرجنا مع علقمة وهو يريد العمرة فقال اللهم اني أريد العمرة ان تيسرت وإلا فلا حرج علي وكان شريح يشترط : اللهم قد عرفت نيتي وما أريد فان كان أمرا تنمه فهو أحب إلي وإلا فلا

يسرق، وكذا قال عطاء : وان قدم في العشر لم ينحره حتى ينحره بنى لان النبي ﷺ وأصحابه قدموا في العشر فلم ينحروا حتى نحروا بنى . ومن جاء قبل ذلك نحره عن عمرته وأقام على احرامه وكان قارنا، وقال الشافعي: يجوز نحر بعد الاحرام بالحج قولا واحداً وفيما قبل ذلك بعد حله من العمرة احتمالان ووجه جوازه انه دم يتعلق بالاحرام وينوب عنه الصيام فجاز قبل يوم النحر كدم الطيب ولانه يجوز إذا بدله قبل يوم النحر فجاز إذاؤه قبله كسائر الفديات

(فصل) ويجب الدم على القارن في قول عامة أهل العلم ولا نعلم فيه خلافا الا عن داود لأنه قال لا دم عليه وروي عن طاوس وحكي ابن المنذر أن ابن داود لما دخل مكة سئل عن القارن هل يجب عليه دم ؟ فقال لا تجزوا برحله وهذا يدل على شهرة الامر بينهم

ولنا قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي) وهذا متمتع بالعمرة الى الحج بدليل أن عليا لما سمع عثمان ينهى عن المتعة أهل بالعمرة والحج ليعلم الناس أنه ليس بمنهي عنه وقال ابن عمر رضي الله عنهما انما القرآن لاهل الآفاق وتلا قوله (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قرن بين حجته فليهريق دما » ولانه ترفه بسقوط أحد السفرين فأشبهه المتمتع فان عدم الدم فعليه صيام كصيام انتمتع سواء ومن شرط وجوب الدم عليه أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام في قول جمهور العلماء . وقال ابن الماجشون : عليه دم لان الله تعالى انما أسقط الدم عن المتمتع وليس هذا متمتعا والصحيح الاول فاننا قد ذكرنا أنه متمتع وان لم يكن متمتعا فهو فرع عليه ووجوب الدم على القارن انما كان معنى النص على المتمتع ولا يجوز أن يخالف الفرع عليه

﴿ مسألة ﴾ (ومن كان مفرداً أو قارنا أحببنا له أن يفسخ اذا طاف وسعى ويجعلها عمرة لأمر رسول الله ﷺ أصحابه بذلك الا أن يكون معه هدي فيكون على احرامه)

إذا كان مع المفرد والقارن هدي فليس له أن يحل من إحرامه ويجعله عمرة بغير خلاف علمناه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة قال للناس « من كان منكم أهدي فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه » ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفاء المروية

خرج علي. ونحوه عن الاسود. وقالت عائشة لعروة قل: اللهم إني أريد الحج وایاه نويت فان تيسر والا فعمرة، ونحوه عن عميرة بن زياد

(فصل) فان نوى الاشتراط ولم يتلفظ به احتمل أن يصح لانه تابع لعقد الاحرام والاحرام ينقد بالنية فكذلك تابعه واحتمل أن يعتبر فيه القول لانه اشتراط فاعتبر فيه القول كلا اشتراط في النذر والوقف والاعتكاف، ويدل عليه ظاهر قول النبي ﷺ في حديث ابن عباس « قولي محلي من الارض حيث تحبسني »

وليقتصر وليحل ثم اهل بالحج وليهد ومن لم يحل هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله متفق عليه. فاما من لا هدي معه فيستحب له إذا طاف وسعى أن يفسخ نيته بالحج وينوي عمرة مفردة فيقتصر ويحل من إحرامه ليصير متمتعاً إن لم يكن وقف بعرفة. وكان ابن عباس رضي الله عنهما يرى أن من طاف بالبيت وسعى فقد حل وإن لم ينو ذلك وبهذا الذي ذكرناه قال مجاهد والحسن وداود وذهب أكثر أهل العلم إلى أنه لا يجوز له ذلك لان الحج أحد التمسكين فلم يجوز فسخه كالعمره. وروى ابن ماجه عن بلال بن الحارث المزني عن أبيه أنه قال يارسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن يأتي قال « لنا خاصة » وروى أيضا عن المرقع الاسدي عن أبي ذر رضي الله عنه قال كان ما أذن لنا رسول الله ﷺ حين دخلنا مكة أن نجعلها عمرة ونحل من كل شيء إن تلك كانت لنا خاصة رخصة من رسول الله ﷺ دون جميع الناس

ولنا أنه قد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه أمر أصحابه في حجة الوداع الذين أفردوا الحج وقرنوا أن يحلوا كلهم ويجعلوها عمرة الا من كان معه الهدي في أحاديث كثيرة متفق عليها بحيث يقرب من المتواتر ولم يختلف في صحة ذلك وثبوته عن النبي ﷺ أحد من أهل العلم علمناه. وذكر أبو حفص في شرحه باسناده عن ابراهيم الحارقي وقد سئل عن فسخ إلى العمرة فقال قال سلمة بن شبيب لاحمد ابن حنبل يا أبا عبد الله: كل شيء منك حسن جميل الا خلة واحدة فقال وما هي؟ قال تقول نفسك الحج قال احمد قد كنت أرى ان لك عقلا، عندي ثمانية عشر حديثا صحاحا جيادا كلها في فسخ الحج أتركها لقولك، وقد روى فسخ الحج إلى العمرة ابن عمر وابن عباس وجابر وعائشة رضي الله عنهم وأحاديثهم متفق عليها ورواه غيرهم من وجوه صحاح. قال جابر: أهللنا أصحاب رسول الله ﷺ بالحج خالصا وحده وليس معه غيره فقدم النبي ﷺ أصبح رابعة مضت من ذي الحجة فلما قدمنا أمرنا النبي ﷺ أن نحل قال أحلوا وأصيروا من النساء قال فبلغه عنا انا نقول لم يكن بيننا وبين عرفة الا خمس ليال أمرنا أن نحل إلى ناسئنا فنأتي عرفة نقطر مذا كبرنا بالمني قال فقام رسول الله ﷺ فقال « قد علمتم أني أتقاكم لله وأصدقكم وأبركم، ولولا هديي تحللت كما تحلون فحلوا، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت » قال فحللنا وسمعنا وأطعنا، قال فقال سراقه بن مالك بن جعشم المدلجي

﴿مسئلة﴾ قال (وإن أراد الافراد قال اللهم اني أريد الحج ويشترط)

الافراد هو الاحرام بالحج مفرداً من الميقات وهو أحد الانساك الثلاثة والحكم في إحرامه كالحكم في إحرام العمرة سواء فيما يجب ويستحب وحكم الاشتراط

﴿مسئلة﴾ قال (وإن أراد القران قال اللهم اني أريد العمرة والحج ويشترط)

معنى القران الاحرام بالعمرة والحج معا أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج وهو أحد الانساك المشروعة الثابتة بالنص والاجماع وقد روي أن معاوية قال لأصحاب النبي ﷺ هل

متعنا هذه يارسول الله لعامنا هذا أم للابد ؟ فظنه محمد بن أبي بكر أنه قال : للابد متفق عليه ، وأما حديثهم فقال أحمد روى هذا الحديث الحرث بن بلال : فمن الحارث بن بلال ؟ يعني أنه مجهول ولم يروه إلا الداروردي ، وحديث أبي ذر رواه مرقع الاسدي : فمن مرقع الاسدي ؟ شاعر من أهل الكوفة لم يلق أباً ذر ، فقيل له أفليس قد روى الاعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال كانت لنا متعة الحج خاصة أصحاب رسول الله ﷺ قال أفيقول هذا أحد المتعة في كتاب الله ، وقد أجم الناس على أنها جائزة : قال الجوزجاني مرقع الاسدي ليس بالمشهور : ومثل هذه الاحاديث في ضعفها وجهالة روايتها لا تقبل اذا انفردت فكيف تقبل في رد حكم ثابت بالتواتر مع أن قول أبي ذر من رأيه ، وقد خالفه من هو أعلم منه ، وقد شد به عن الصحابة رضي الله عنهم فلا يكون حجة ، وأما قياسهم فلا يقبل في مقابلة النص الصحيح على أن قياس الحج على العمرة في هذا لا يصح فانه يجوز قلب الحج إلى العمرة في حق من فاته الحج ومن حصر عن عرفة والعمرة لا نصير حجاً بحال ، ولأن فسخ الحج إلى العمرة يصير به متمتعاً فحصل الفضيلة وفسخ العمرة إلى الحج يفوت الفضيلة : ولا يلزم من مشروعية ما يحصل الفضيلة مشروعية ما يفوتها

(فصل) واذا فسخ الحج إلى العمرة صار متمتعاً حكمه حكم المتمتعين في وجوب الدم وغيره ، وقال القاضي لا يجب الدم لأن من شرط وجوبه أن ينوي في ابتداء العمرة أو في انتهائها أنه متمتع : وهذه دعوى لا دليل عليها تخالف عموم الكتاب وصريح السنة الثابتة فان الله تعالى قال (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) وفي حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال « ومن لم يكن منك أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة » وليقصر وليحلل ، ثم ليهل بالحج وليهدي ، ومن لم يجد هدباً فليصم ثلاثة أيام في الحج وبعرة اذا رجع إلى أهله » متفق عليه : ولاز وجوب دم المتعة للترفيه بسقوط أحد السفرين : وهذا المعنى لا يختلف بالنية وعدمها فوجب أن لا يختلف في الوجوب على أنه لو ثبت أن النية شرط فقد وجدت فانه ماحل حتى نوى أنه يحل ثم يحرم بالحج

﴿مسئلة﴾ ولو ساق المتمتع الهدي لم يكن له أن يحل لقول الله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى

تعلمون أن رسول الله ﷺ نهى أن يقرن بين الحج والعمرة؟ قالوا أما هذا فلا. قال إنما معني مع المنهيات ولكنكم نسيتم. وهذا مما لم يوافق الصحابة معاوية عليه مع ما يضمنه من مخالفة الأحاديث الصحيحة والاجماع قال الخطابي: ويشبه أن يكون ذهب إلى تأويل قوله عليه السلام حين أمر أصحابه في حجته بالأحلال وقال «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي» وكان قارنا فحمله معاوية على النهي والله أعلم

(فصل) ويستحب أن يعين ما أحرم به وبه قال مالك وقال الشافعي في أحد قوليه: الإطلاق

يبليغ الهدي محله (ولما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس من كان معه هدي فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجته متفق عليه وهذا مذهب أبي حنيفة وقال مالك والشافعي في قول: له التحلل وينحر هديه عند المروة ويحتمله كلام الخرقى

ولنا ما ذكرنا من الآية وحديث ابن عمر وروى حفصة رضي الله عنها أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال «اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر» متفق عليه والأحاديث في ذلك كثيرة وعن أحمد فيمن قدم متمعا في أشهر الحج وساق الهدي قال: ان دخلها في العشر لم ينحر الهدي حتى ينحره يوم النحر وإن قدم قبل العشر نحر الهدي وهذا يدل على أن المتمتع إذا قدم قبل العشر حل وإن كان معه هدي وهذا قول عطاء، رواه حنبل في المناسك وقال من لبس أو ضفر فهو بمنزلة من ساق الهدي لحديث حفصة والرواية الأولى أولى لما ذكرنا من الحديث الصحيح وهو أولى بالاتباع

(فصل) فاما المعتمر غير المتمتع فانه يحل بكل حال في أشهر الحج وغيرها كان معه هدي أو لم يكن لان النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر سوى عمرته التي مع حجته بعضهم في ذي القعدة فكان يحل فان كان معه هدي نحره عند المروة وحيث نحره من الحرم جاز لان النبي ﷺ قال «كل فجاج مكة طريق ومنحر» رواه أبو داود وابن ماجه

(مسئلة) (والمرأة اذا دخلت متمعة فحاضت فحشيت فوات الحج أحرمت بالحج وصارت قارئة) إذا حاضت المتمتع قبل طواف العمرة لم يكن لها أن تطوف بالبيت لانه صلاة ولأنها ممنوعة من دخول المسجد ولا يمكنها ان تحل من عمرتها قبل الطواف فاذا خشيت فوات الحج أحرمت بالحج من عمرتها وصارت قارئة، هذا قول مالك والاوزاعي والشافعي وكثير من أهل العلم، وقول أبو حنيفة قد رفضت العمرة وصار حجا وما قال هذا أحد غير أبي حنيفة وحجته ما روى عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أهلت بعمره فقدمت مكة وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله (ص) فقال «انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي

أولى لما روى طاوس قال : خرج النبي (ص) من المدينة لا يسمي حجاً ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدي أن يجعلوها عمرة ولأن ذلك أحوط ، لأنه لا يأمن الاحصار أو تعذر فعل الحج عليه فيجعلها عمرة

ولنا أن النبي (ص) أمر أصحابه بالاحرام بنسك معين فقال «من شاء منكم أن يهل بحج وعمرة فليهل ، ومن أراد أن يهل بحج فليهل ، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل » والنبي (ص) وأصحابه إنما أحرموا بمعين على ما ذكرنا في الأحاديث الصحيحة وأصحاب النبي (ص) الذين كانوا معه في حجته

العمرة قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله (ص) مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت معه فقال هذه عمرة مـكان عمرتك متفق عليه ففيه دليل على أنها رفضت عمرتها وأحرمت بحج من وجوه .

(أحدها) قوله (دعي عمرتك) و (الثاني) قوله (وامتشط) و (الثالث) قوله (هذه عمرة مـكان عمرتك) ولنا ما روى جابر قال : أقبلت عائشة بعمرة حتى إذا كانت بسرف عركت ثم دخل رسول الله ﷺ على عائشة فوجدتها تبكي فقال « ماشأنك ؟ » قالت شأني أنني قد حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن فقال « إن هذا أمر كتبته الله على بنت آدم فاغتسلي ثم أهلي بالحج » ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة ثم قال « قد حللت من حجتك وعمرتك » قالت يا رسول الله أني أجد في نفسي أنني لم أطف بالبيت حتى حججت » قال « فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التنعيم »

وروى طاوس عن عائشة أنها قالت أهلت بعمرة فقدمت ولم أطف حتى حضت فنسكت المناسك كلها ، وقد أهلت بالحج فقال لها رسول الله ﷺ « يوم النفر يسعك طوافك لحجك وعمرتك » فأبت فبعث معها عبد الرحمن بن أبي بكر فأعمرها من التنعيم . رواها مسلم وهما يدلان على جميع ما ذكرنا . ولأن ادخال الحج على العمرة جائز بالاجماع من غير خشية الفوات فمع خشيته أولى ، وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لمن أهل بعمرة أن يدخل عليها الحج مالم يفتتح الطواف بالبيت ، وقد أمر النبي ﷺ من كان معه هدي في حجة الوداع أن يهل بالحج مع العمرة ومع إمكان الحج مع بقاء العمرة لا يجوز رفضها كغير الحائض ، فأما حديث عروة فان قوله « انقضي رأسك وامتشطي ودعي العمرة » انفرد به عروة وخالف به كل من روى عن عائشة حين حاضت وقد روى ذلك طاوس والقاسم والاسود وغيره عن عائشة فلم يذكروا ذلك ، وحديث جابر وطاوس مخالفان لهذه الزيادة

مطلعون على احواله • يقتدون بأفعاله • ويقفون على ظاهر امره وباطنه أعلم به من طاوس وحديثه
مرسل والشافعي لا يحتج بالمراسيل المفردة فكيف يصير إلى هذا مع مخالفته للروايات المستفيضة
المتفق عليها، والاحتياط ممكن بأن يجعلها عمرة فإن شاء كان متمتعاً، وإن شاء أدخل الحج عليها، وكان قارناً
(فصل) فإن أطلق الاحرام فنوى الاحرام بنفسك ولم يعين حجاً ولا عمرة صح وصار محرماً
لان الاحرام يصح مع الابهام فصح مع الإطلاق فاذا أحرم مطلقاً فله صرفه إلى أي الأنسك شاء
لان له أن يتسدي الاحرام بما شاء منها فكان له صرف المطلق إلى ذلك • والاولى صرفه إلى
العمرة لانه إن كان في غير أشهر الحج فالاحرام بالحج مكروه أو ممتنع • وإن كان في أشهر الحج فالعمرة
اولى لان التمتع أفضل . وقد قال أحمد رحمه الله: يجعله عمرة لان النبي (ص) أمر أبا موسى حين أحرم
بما أهل به رسول الله (ص) أن يجعله عمرة كذا ههنا

وقد روى حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة حديث حيضها فقال فيه حدثني
غير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها • دعي عمرتك ، وانقضي رأسك وامتشطي •
وذكر تمام الحديث • وهذا يدل على أنه لم يسمع من عائشة هذه الزيادة وهو مع ما ذكرنا من مخالفة
بقية الرواة يدل على الوهم مع مخالفتها للكتاب والاصول إذ ليس لنا موضع آخر يجزئ فيه رفض العمرة
مع امكان تمامها • ويحتمل أن قوله «دعي العمرة» أي دعيها بحالها وأهلي بالحج معها أو دعي أفعال العمرة
فانها تدخل في أفعال الحج ، فأما العمرة من التنعيم فلم يأمرها بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما قالت
للنبي صلى الله عليه وسلم اني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال « فاذهب بها
يا عبد الرحمن فأعمرها من التنعيم »

وروى الأثرم بإسناده عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قال « قلت اعتمرت بعد الحج ؟
قالت والله ما كانت عمرة ما كانت إلا زيارة ورب البيت إنما هي مثل نفقتها . قال أحمد : إنما أمر النبي
صلى الله عليه وسلم عائشة حين ألحت عليه فقالت يرجع الناس بنسكين وأرجع بنفسك فقال « يا عبد الرحمن
أعمرها » فنظر إلى أدنى الحل فأعمرها منه

﴿ مسألة ﴾ (ومن أحرم مطلقاً صح وله صرفه إلى ما شاء)

يصح الاحرام بالنسك المطلق وهو أن لا يعين حجاً ولا عمرة لانه اذا صح الاحرام مع الابهام
صح مع الإطلاق قياساً عليه ، فاذا أحرم مطلقاً فله صرفه إلى ما شاء من الأنسك لان له أن يتسدي
الاحرام بأيها شاء فكان له صرف المطلق إلى ذلك . والاولى صرفه إلى العمرة لانه إن كان في غير
أشهر الحج فالاحرام بالحج مكروه أو ممتنع • وإن كان في أشهر الحج فالعمرة أولى لان التمتع أفضل
وقد قال أحمد يجعله عمرة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا موسى حين أحرم بما أهل به رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يجعلها عمرة كذا هذا

(فصل) ويصح إيهام الاحرام وهو ان يحرم بما احرم به فلان لما روى أبو موسى قال قدمت على رسول الله (ص) وهو منيخ بالبطحاء فقال لي «بما أهلت؟» قلت : لييك باهلال كاهلال رسول الله (ص) قال «أحسن» فأمرني فطفت بالبيت وبالصفا والمروة ثم قال «حل» متفق عليه ، وروى جابر وأنس ان عليا قدم من اليمن على رسول الله (ص) فقال له النبي (ص) «بما أهلت؟» قال : أهلت بما أهل به رسول الله (ص) . قال جابر في حديثه قال «فاهد وأمكث حراما» وقال أنس قال رسول الله (ص) «لولا أن معي هديا لحلت» متفق عليهما . ثم لا يخلو من إيهام إحرامه من أحوال أربعة (أحدها) ان يعلم ما أحرم به فلان فينقذ إحرامه بمثله فان عليا قال له النبي (ص) «ماذا قلت حين فرضت الحج؟» قال : قلت اللهم إني أهل بما أهل به رسول الله (ص) قال «فان معي الهدي فلا تحل» (الثاني) ان لا يعلم ما أحرم به فلان فيكون حكمه حكم الناسي على ما سنبينه (الثالث) ان لا يكون فلان احرم فيكون إحرامه مطلقا حكمه حكم الفصل الذي قبله (الرابع) ان لا يعلم هل أحرم فلان أولا فخكه حكم من لم يحرم لان الاصل عدم إحرامه فيكون إحرامه ههنا مطلقا يصرفه إلى ما شاء فان صرفه قبل الطواف فحسن ، وان طاف قبل صرفه لم يعتد بطوافه لانه طاف لا في حج ولا عمرة

(مسئلة) (وان أحرم بمثل ما أحرم به فلان انقذ احرامه بمثله)

يصح إيهام الاحرام وهو أن يحرم بما أحرم به فلان لما روى أبو موسى رضي الله عنه قال قدمت على رسول الله (ص) وهو منيخ بالبطحاء فقال لي بما أهلت؟ فقلت لبيت باهلال كاهلال رسول الله (ص) فقال «أحسن» فأمرني فطفت بالبيت وبالصفا والمروة ثم قال «حل» متفق عليه. وروى جابر وأنس أن عليا قدم من اليمن على رسول الله (ص) فقال له النبي (ص) بما أهلت؟ فقال أهلت بما أهل به رسول الله (ص) قال جابر في حديثه قال «فاهد وأمكث احراما» وقال أنس قال رسول الله (ص) «لولا أن معي هديا لحلت» متفق عليهما ولا يخلو من إيهام احرامه من أربعة أحوال (أحدها) أن يعلم ما أحرم به فلان فينقذ إحرامه بمثله فان عليا رضي الله عنه قال له رسول الله (ص) «ماذا قلت حين فرضت الحج؟» قال قلت اللهم إني أهل بما أهل به رسول الله (ص) عليه وسلم قال «فان معي الهدي فلا تحل»

(الثاني) أن لا يعلم ما أحرم به فلان فيكون حكمه حكم الناسي على ما سذكه ان شاء الله تعالى

(الثالث) أن يكون فلان قد أحرم مطلقا فيكون حكمه حكم الفصل الذي قبله

(الرابع) أن لا يعلم هل أحرم فلان أولا فخكه حكم من لم يحرم لان الاصل عدم احرامه فيكون

احرامه ههنا مطلقا يصرفه الى ماشاء فان صرفه قبل الطواف وقع طوافه بما صرف اليه . وان طاف قبل صرفه لم يعتد بطوافه لانه طاف لا في حج ولا عمرة

(فصل) إذا أحرم بنفسك ثم نسيه قبل الطواف فله صرفه إلى أي الانسائك شاء فانه ان صرفه إلى عمرة وكان المنسي عمرة فقد أصاب، وان كان حجاً مفرداً أو قراناً فله فسخهما إلى العمرة على ما سذكروه. وإن صرفه إلى القران وكان المنسي قراناً فقد أصاب. وان كان عمرة فادخال الحج على العمرة جائز قبل الطواف فيصير قراناً، وان كان مفرداً لغا إحرامه بالعمرة وصح بالحج وسقط فرضه، وان صرفه إلى الافراد وكان مفرداً فقد أصاب، وان كان متمتعاً فقد أدخل الحج على العمرة فصار قراناً في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى وهو يظن انه مفرد. وان كان قراناً فكذلك والمنصوص عن احمد انه يجعله عمرة: قال القاضي هذا على سبيل الاستحباب لانه إذا استحب ذلك في حال العلم فمع عدمه أولى، وقال ابو حنيفة يصرفه إلى القران وهو قول الشافعي في الجديد. وقال في القديم يتحرى فيني على غالب ظنه لانه من شرائط العبادة فيدخله التحري كالقبلة، ومنشأ الخلاف على فسح الحج إلى العمرة فانه جائز عندنا وغير جائز عندهم فعلى هذا ان صرفه إلى المتعة فهو متمتع عليه دم المتعة ويجزئه عن الحج والعمرة جميعاً، وإن صرفه إلى افراد أو قران لم يجزئه عن العمرة إذ من

(مسئلة) (وان أحرم بحجتين أو عمرتين انعقد احرامه باحداهما)

إذا أحرم بحجتين أو عمرتين انعقد باحداهما ولغت الاخرى، وبه قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة ينعقد بهما وعليه قضاء احداهما لانه أحرم بهما ولم يتمها

ولنا انهما عبادتان لا يلزمه المضي فيهما فلم يصح الاحرام بهما كالصلاتين، وعلى هذا لو أفسد حجه وعمرته لم يلزمه إلا قضاؤها وعند أبي حنيفة يلزمه قضاؤها معا بناء على صحة احرامه بهما

(مسئلة) (وان أحرم بنفسك ونسيه جعله عمرة وقال القاضي يصرفه الى ماشاء)

أما اذا أحرم بنفسك ونسيه قبل الطواف فله صرفه إلى أي الانسائك شاء فانه ان صرفه إلى عمرة وكان المنسي عمرة فقد أصاب وان كان حجاً مفرداً أو قراناً فله فسخهما إلى العمرة على ما ذكرناه وان صرفه إلى القران وكان المنسي قراناً فقد أصاب وان كان عمرة فادخال الحج على العمرة جائز قبل الطواف فيصير قراناً، وان كان مفرداً لغا إحرامه بالعمرة، وصح حجه، وسقط فرضه وان صرفه إلى الافراد وكان مفرداً فقد أصاب وان كان متمتعاً فقد أدخل الحج على العمرة وصار قراناً في الحكم وفيما بينه وبين الله تعالى وهو يظن انه مفرد وان كان قراناً فكذلك والمنصوص عن احمد انه يجعله عمرة قال القاضي هذا على سبيل الاستحباب لانه إذا استحب ذلك مع العلم فمع عدمه أولى وقال ابو حنيفة يصرفه إلى القران، وهو قول الشافعي الجديد، وقال في القديم يتحرى فيني على غالب ظنه لانه من شرائط العبادة فيدخله التحري كالقبلة ومبنى الخلاف على فسح الحج إلى العمرة فانه جائز عندنا ولا يجوز عندهم فعلى هذا ان صرفه إلى المتعة فهو متمتع عليه دم المتعة ويجزئه عن الحج والعمرة جميعاً وان صرفه إلى افراد أو قران لم يجزه عن العمرة إذ من المحتمل ان يكون المنسي حجاً مفرداً

المحتمل أن يكون المنسي حجاً مفرداً وليس له ادخال العمرة على الحج فتكون صحة العمرة مشكوكاً فيها فلا تسقط من ذمته بالشك ولا دم عليه لذلك فإنه لم يثبت حكم القران يقينا ، ولا يجب الدم مع الشك في سببه . ويحتمل أن يجب فاما ان شك بعد الطواف لم يجز صرفه إلا إلى العمرة لان ادخال الحج على العمرة بعد الطواف غير جائز فان صرفه إلى حج أو قران فإنه يتحلل بفعل الحج ولا يجزئه عن واحد من النسكين لانه محتمل أن يكون المنسي عمرة فلم يصح إدخال الحج عليها بعد طوافها ، ويحتمل أن يكون حجاً و ادخال العمرة عليه غير جائز فلم يجزئه واحد منها مع الشك ولا دم عليه للشك فيما يوجب الدم ولا قضاء عليه للشك فيما يوجبه . وان شك وهو في الوقوف بعد ان طاف وسعى جعله عمرة فقصر ثم أحرم بالحج فإنه ان كان المنسي عمرة فقد أصاب وكان متمتعاً ، وان كان أفرداً أو قراناً لم ينفسخ بتقصيره وعليه دم بكل حال ، فإنه لا يخلو من أن يكون متمتعاً عليه دم المتعة أو غير متمتع فيلزمه دم لتقصيره ، وان شك ولم يكن طاف وسعى جعله قراناً لانه ان كان قراناً فقد أصاب وان كان معتمراً فقد أدخل الحج على العمرة وصار قراناً ، وان كان مفرداً لغا احرامه بالعمرة وصح احرامه بالحج . وان صرفه الى الحج جاز أيضاً ولا يجزئه عن العمرة في هذه المواضع لاحتمال أن يكون مفرداً . وادخال العمرة على الحج غير جائز ولا دم عليه للشك في وجود سببه

وايس له إدخال العمرة على الحج فتكون صحة العمرة مشكوكاً فيها فلا تسقط بالشك ولا دم عليه لذلك فإنه لم يثبت حكم القران يقينا فلا يجب الدم مع الشك في سببه ، ويحتمل ان يجب وأما إن شك بعد الطواف لم يجز صرفه إلا إلى العمرة لان ادخال الحج على العمرة بعد الطواف غير جائز إلا أن يكون معه هدي فان صرفه إلى حج أو قران فإنه يتحلل بفعل الحج ولا يجزئه واحد من النسكين لانه محتمل أن يكون حجاً وادخال العمرة عليه غير جائز فلم يجزه عن واحد منها مع الشك ولا دم عليه للشك فيما يوجب الدم ولا قضاء عليه للشك فيما يوجبه ، وإن شك وهو في الوقوف بعد الطواف والسعي جعله عمرة فقصر ، ثم أحرم بالحج فإنه إن كان المنسي عمرة فقد أصاب وكان متمتعاً ، وإن كان أفرداً أو قراناً لم ينفسخ بتقصيره وعليه دم بكل حال لانه لا يخلو إما أن يكون متمتعاً عليه دم المتعة أو غير متمتع فلزمه دم لتقصيره ، وإن شك ولم يكن طاف وسعى جعله قراناً لانه إن كان قراناً فقد أصاب . وإن كان معتمراً فقد أدخل الحج على العمرة وصار قراناً ، وإن كان مفرداً لغا احرامه بالعمرة وصح احرامه بالحج . وإن صرفه الى الحج جاز أيضاً ، ولا يجزئه عن العمرة في هذه المواضع لاحتمال أن يكون مفرداً وادخال العمرة على الحج غير جائز ولا دم عليه للشك في وجود سببه

﴿ مسألة ﴾ (وان أحرم عن رجلين وقع عن نفسه)

إذا استنابه اثنان في النسك فاحرم عنهما به وقع عن نفسه دونهما لانه لا يمكن وقوعه عنهما .

(فصل) وان احرم بمحيتين أو عمرتين انعقد باحداها وانفت الاخرى ، وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ينعقد بهما وعليه قضاء احداها لانه احرم بهما ولم يتمها ولنا انها عبادتان لا يلزمه المضي فيهما فلم يصح الاحرام بهما كالصلاتين ، وعلى هذا لو أفسد حجه أو عمرته لم يلزمه الا قضاؤها ؟ وعند أبي حنيفة يلزمه قضاؤها معا بناء على صحة احرامه بهما ﴿مسئلة﴾ قال (فاذا استوى على راحلته لبي)

التلبية في الاحرام مسنونة لان النبي ﷺ فعلها وأمر برفع الصوت بهاء ، وأقل احوال ذلك الاستحباب ، وسئل النبي ﷺ اي الحج أفضل ؟ قال « العج والشيخ » وهذا حديث غريب ومعنى العج رفع الصوت بالتلبية ، والشيخ اسالة الدماء بلذبح والنحر ، وروى سهل بن سعد قل قال رسول الله ﷺ « ما من مسلم يلبى الا لبي ما عن يمينه من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الارض من ههنا وههنا » رواه ابن ماجه وليست واجبة وبهذا قال الحسن بن حي والشافعي وعن أصحاب مالك انها واجبة يجب بتركها دم وعن الثوري وابي حنيفة انها من شرط الاحرام لا يصح الا بها كالتكبير للصلاة لان ابن عباس قال في قوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج) قال ابن عباس : الاهلال . وعن عطاء وطاوس وعكرمة هو التلبية ، ولان النسك عبادة ذات احرام واحلال فكان فيها ذكر واجب كالصلاة ولنا انها ذكر فلم تجب في الحج كسائر الاذكار ، وفارق الصلاة فان النطق يجب في آخرها فوجب في اولها والحج بخلافه ويستحب البداية بها إذا استوى على راحلته لما روى أنس وابن عمر أن

وليس أحدهما أولى به من الآخر . وان أحرم عن نفسه وغيره وقع عن نفسه لانه اذا وقع عن نفسه ولم ينوها فمع نيته أولى

﴿مسئلة﴾ (وان أحرم عن أحدهما لابعينه وقع عن نفسه ، وقال أبو الخطاب له صرفه الى ايها شاء) اما اذا أحرم عن أحدهما غير معين فانه يقع عن نفسه أيضا لان أحدهما ليس أولى من الآخر أشبه المسألة قبلها . ويحتمل أن يصح وله صرفه الى ايها شاء اختاره أبو الخطاب لان الاحرام يصح بالمجهول فصح عن المجهول كما لو أحرم مطلقا فان لم يفعل حتى طاف شوطا وقع عن نفسه ولم يكن له صرفه الى أحدهما لان الطواف لا يقع عن غير معين

﴿مسئلة﴾ (واذا استوى على راحلته لبي تلبية رسول الله ﷺ لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك »

تستحب التلبية اذا استوى على راحلته لان النبي ﷺ فعلها وأمر بها وأدنى احوال الامر الاستحباب . وروى سهل بن سعد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « ما من مسلم يلبى الا لبي ما عن يمينه من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الارض من ههنا وههنا » وتستحب البداية بها اذا استوى على راحلته لما روى أنس وابن عمر أن رسول الله ﷺ لما ركب راحلته واستوت

النبي ﷺ لما ركب راحلته واستوت به أهل رواهما البخاري، وقال ابن عباس أوجب رسول الله ﷺ الاحرام حين فرغ من صلاته فلما ركب راحلته واستوت به قائمة أهل يعني ابي ومعنى الالهلال رفع الصوت بالتلبية من قولهم استهل الصبي اذا صاح والاصل فيه انهم كانوا اذا رؤي الهلال صاحوا فيقال استهل الهلال . ثم قيل لكل صائح مستهل وانما يرفع الصوت بالتلبية

(فصل) ويرفع صوته بالتلبية لما روي عن النبي ﷺ أنه قال « أتاني جبريل فامرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالالهلال والتلبية » رواه النسائي وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح . قال أنس سمعتهم يصرخون بها صراخا . وقال أبو حازم كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يبالغون الروحاء حتى تبج حلقهم من التلبية وقال سالم : كان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية فلا يأتي الروحاء حتى يصحل صوته ولا يجهد نفسه في رفع الصوت زيادة على الطاقة لئلا ينقطع صوته وتلبيته

﴿ مسألة ﴾ قال (فيقول لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك)

هذه تلبية رسول الله ﷺ جاء في الصحيحين عن ابن عمر أن تلبية رسول الله ﷺ « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ، لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » رواه البخاري عن عائشة ومسلم عن جابر ، والتلبية مأخوذة من لب بالمكان اذا لزمه فكأنه قال انا مقيم على طاعتك وأمرك غير خارج عن ذلك ، ولا شارد عليك هذا أو ما أشبهه . وثنوها وكرروها لانهم أرادوا إقامة بعد إقامة كما قالوا حنانيك أي رحمة بعد رحمة ، أو رحمة مع رحمة أو ما أشبهه . وقال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة نداء ابراهيم عليه السلام حين نادى بالحج وروي عن ابن عباس قال لما فرغ ابراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالحج فقال : رب وما يبلغ صوتي قال اذن

به أهل رواء البخاري . وقال ابن عباس رضي الله عنهما أوجب رسول الله ﷺ الاحرام حين فرغ من صلاته فلما ركب راحلته واستوت به قائمة أهل يعني ابي ومعنى الالهلال رفع الصوت من قولهم استهل الصبي اذا صاح والاصل فيه انهم كانوا اذا رأوا الهلال صاحوا فليل لكل صائح مستهل وانما يرفع بالتلبية وهذه تلبية رسول الله ﷺ وم روى ابن عمر في المتفق عليه ان تلبية رسول الله ﷺ « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » رواه مسلم عن جابر . والتلبية مأخوذة من لب بالمكان إذا لزمه فكأنه قال انا أقيم على طاعتك وأمرك غير خارج عن ذلك ، ولا شارد عليك هذا ونحوه . وثنوها وكرروها لانهم أرادوا إقامة بعد إقامة كما قالوا حنانيك أي رحمة بعد رحمة أو رحمة مع رحمة أو ما أشبهه . وقال جماعة من العلماء معنى التلبية اجابة نداء ابراهيم عليه السلام حين نادى بالحج . وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . لما فرغ ابراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالحج قال : رب وما يبلغ صوتي قال اذن

وعلى البلاغ فنأدى إبراهيم: أيها الناس كتب عليكم الحج قال فسمعه ما بين السماء والأرض أفلا ترى الناس يجيئون من أقطار الأرض يلبون ويقولون: لبيك إن الحمد (بكسر الالف) نص عليه أحمد والفتح جائز إلا أن الكسر أجود قال ثعلب: من قال أن بفتحها فقد خص ومن قال بكسر الالف فقد عم يعني أن من كسر جعل الحمد لله على كل حال ومن فتح فمعناه لبيك لأن الحمد لك أي لهذا السبب (فصل) ولا تستحب الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ ولا تكبره ونحو ذلك قال الشافعي وابن المنذر وذلك لقول جابر: فأهل رسول الله ﷺ بالتوحيد « لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » وأهل الناس بهذا الذي يهلون، ولزم رسول الله ﷺ تلبيةه وكان ابن عمر يلبى بتلبية رسول الله ﷺ ويزيد مع هذا لبيك لبيك، لبيك وسعديك والخير بيدك. والرغبا اليك والعمل، متفق عليه وزاد عمر: لبيك ذا النعماء والفضل لبيك لبيك رهوبا ومرغوبا اليك لبيك. هذا معناه رواه الأثرم ويروى أن أنسا كان يزيد لبيك حقا حقا، تعبداً ورقاً وهذا يدل على أنه لا بأس بالزيادة ولا تستحب لأن النبي ﷺ لزم تلبيةه فكررها ولم يزد عليها وقد روي أن سعداً سمع بعض بني أخيه وهو يلبى: يا ذا المعارج فقال إنه لذو المعارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله ﷺ

وعلى البلاغ فنأدى إبراهيم أيها الناس كتب عليكم الحج فسمعه ما بين السماء والأرض أفلا ترى الناس يجيئون من أقطار الأرض يلبون ويقولون لبيك إن الحمد (بكسر الهمزة) نص عليه أحمد والفتح جائز والكسر أجود قال ثعلب: من قال أن بالفتح فقد خص ومن قال بكسر الالف فقد عم يعني أي إن من كسر فقد جعل الحمد لله على كل حال ومن فتح فمعناه لبيك لأن الحمد لك أي لهذا السبب (فصل) ولا تستحب الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ ولا تكبره ونحوه. وقال الشافعي وابن المنذر لقول جابر فأهل رسول الله ﷺ بالتوحيد « لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » وأهل الناس بهذا الذي يهلون ولزم رسول الله ﷺ تلبيةه وكان ابن عمر يلبى بتلبية رسول الله ﷺ ويزيد مع هذا لبيك لبيك، لبيك وسعديك والخير بيدك، والرغبا اليك والعمل. متفق عليه وزاد عمر رضي الله عنه لبيك ذا النعماء والفضل لبيك لبيك رهوبا ومرغوبا اليك لبيك. هذا معناه رواه الأثرم ويروى أن أنسا كان يزيد: لبيك حقا حقا، تعبداً ورقاً. ففي هذا دليل على أنه لا بأس بالزيادة ولا تستحب لأن النبي ﷺ لزم تلبيةه فكررها ولم يزد عليها وقد روي أن سعداً سمع بعض بني أخيه وهو يلبى يا ذا المعارج فقال إنه لذو المعارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله ﷺ

(مسألة) (والتلبية سنة ويستحب رفع الصوت بها والاكثر منها والدعاء بعدها)
التلبية سنة كما ذكرنا وليست واجبة وبه قال الشافعي وعن أصحاب مالك أنها واجبة يجب

(فصل) ويستحب ذكر ما أحرم به في تليته قال أحد: ان شئت لبيت بالحج، وان شئت لبيت بالحج والعمرة. وإن شئت بعمرة. وان لبيت بحج وعمرة بدأت بالعمرة فقلت لبيك بعمرة وحجة وقال أبو الخطاب لا يستحب ذلك وهو اختيار ابن عمر وقول الشافعي لان جابراً قال ماسى النبي ﷺ في تليته حجاً ولا عمرة وسمع ابن عمر رجلاً يقول لبيك بعمرة فضرب صدره وقال تعلمه ما في نفسك. ولنا ما روى أنس قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لبيك عمرة وحجاً » وقال جابر قدمنا مع النبي ﷺ ونحن نقول لبيك بالحج وقال ابن عباس قدم رسول الله ﷺ وأصحابه وهم يلبون بالحج وقال ابن عمر بدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج متفق على هذه الأحاديث وقال أنس سمعهم يصرخون بهما صراخاً رواه البخاري. وقال أبو سعيد خرجنا مع النبي ﷺ نصرخ بالحج فخلانا فلما كان يوم التروية لبينا بالحج وانطلقنا إلى منى. وهذه الأحاديث أصح وأكثر من حديثهم وقول ابن عمر بخالفه قول أبيه فان النسائي روى بإسناده عن الضبي بن معبد أنه أول ما حج لبي بالحج والعمرة جميعاً ثم ذكر ذلك لعمر فقال هديت لسنة نبيك وان لم يذكر ذلك في تليته فلا بأس فان النية محلها القلب والله عالم بها

الدم يتركها، وعن الثوري وأبي حنيفة أنها من شرط الإحرام لا يصح إلا بها كالتكبير للصلاة لان ابن عباس قال في قوله تعالى (فن فرض فيهن الحج) قال الإهلال، وعن عطاء وطاوس وعكرمة هي التلبية ولان النسك عبادة ذات إحلال وإحرام فكان في أولها ذكر واجب كالصلاة ولنا أنها ذكر فلم تجب في الحج كسائر الأذكار، وفارق الصلاة فان النطق في آخرها يجب فوجب في أولها بخلاف الحج. ويستحب رفع الصوت بها لان النبي ﷺ سئل أي الحج أفضل؟ قال «العج والثج» حديث غريب: العج رفع الصوت بالتلبية والثج اسالة الدماء بالذبح والنحروروى الترمذي بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «أتاني جبريل يأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية» وهو حديث حسن صحيح. وقال أنس: سمعهم يصرخون بها صراخاً وقال أبو حازم: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالغون الروحاء حتى تبح حلوقهم من التلبية. وقال سالم: كان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية فلا يأتي الروحاء حتى يصحل صوته، ولا يجهد نفسه في رفع الصوت زيادة على الطاقة لئلا ينقطع صوته وتليته

(فصل) ويستحب الاكثر منها على كل حال لما روى ابن ماجه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ما من مسلم يضحي^(١) لله يلبى حتى تغيب الشمس إلا غابت بذنوبه فعاد كما ولدته أمه» رواه ابن ماجه

(فصل) ولا يستحب رفع الصوت بها في مساجد الأمصار ولا في الأمصار إلا في مكة والمسجد

«١» هو يوزن يرضى بمعنى يبرز للشمس

(فصل) وان حج عن غيره كفاه مجرد النية عنه قال أحمد لا بأس بالحج عن الرجل ولا بسميه وان ذكره في التلبية فحسن قال أحمد اذا حج عن رجل يقول أول ما يلبي : عن فلان ثم لا يلبى أن لا يقول بعد وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي سمعه يلبي عن شبرمة « لب عن نفسك ثم لب عن شبرمة » ومتى أتى بهما جميعاً بدأ بذكر العمرة نص عليه أحمد في مواضع وذلك لقول أنس إن النبي ﷺ قال « لبيك بعمرة وحج »

(مسئلة) (قال ثم لا يزال يلبي اذا علا نشراً ، أو هبط وادياً ، واذا التقت الرفاق ، واذا غطى رأسه ناسياً ، وفي دبر الصلوات المكتوبة)

يستحب استدامة التلبية والاكثر منها على كل حال لما روى ابن ماجه عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة قال قال رسول الله ﷺ « ما من مسلم يضحي لله يلبي حتى تغيب الشمس إلا غابت بذنوبه فعاد كما ولدته أمه » وهي أشد استحباباً في المواضع التي سمي الخرقى لما روى جابر قال كان رسول الله ﷺ يلبي في حجته اذا لقي راكباً أو علا أكمة أو هبط وادياً ، وفي ادبار الصلوات المكتوبة ، ومن آخر الليل ، وقال ابراهيم النخعي كانوا يستحبون التلبية دبر الصلاة المكتوبة « واذا هبط وادياً واذا علا

الحرام لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع رجلاً يلبي بالمدينة فقال : ان هذا لمجنون إنما التلبية اذا برزت وهذا قول مالك . وقال الشافعي يلبي في المساجد كلها ويرفع صوته لعموم الحديث ولنا قول ابن عباس ولان المساجد انما بنيت للصلاة وجاءت الكراهة لرفع الصوت عامة الا الامام خاصة فوجب ابقاؤها على عمومها فاما مكة فتستحب التلبية فيها لانها محل النسك وكذلك المسجد الحرام وسائر مساجد الحرم كمسجد منى وفي عرفات أيضاً

(فصل) ويستحب الدعاء بعدها فيسأل الله الجنة ويستعين به من النار ويدعو بما أحب لما روى الدارقطني باسناده عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان اذا فرغ من تلييته سأل الله مغفرته ورضوانه ، واستعاذه برحمته من النار . وقال القاسم بن محمد : يستحب للرجل اذا فرغ من تلييته أن يصلي على النبي ﷺ لانه موضع شرع فيه ذكر الله تعالى فشرع فيه الدعاء ، ولان الدعاء مشروع مطلقاً فتأكدت مشروعيته بعد ذكر الله تعالى . ويستحب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعدها لانه موضع شرع فيه ذكر الله تعالى فشرعت فيه الصلاة على رسوله كالصلاة ، أو فشرع فيه ذكر رسوله كالاذان

(فصل) ويستحب ذكر ما أحرم به في تلييته . قال أحمد : ان شئت لبيت بالحج وان شئت لبيت بعمرة وإن شئت لبيت بحج وعمرة فقلت لبيك بحجة وعمرة . وقال أبو الخطاب : لا يستحب ويروى عن ابن عمر وهو قول الشافعي لان جابراً قال : ما سمى النبي صلى الله عليه وسلم في تلييته

نشراً واذا لقي راكباً واذا استوت به راحلته ، وبهذا قال الشافعي . وقد كان قبل يقول مثل قول مالك لا يلبى عند اصطدام الرفاق ، وقول النخعي يدل على أن السلف رحمهم الله كانوا يستحبون ذلك والحديث يدل عليه أيضاً

(فصل) ويجزي من التلبية في دبر الصلاة مرة واحدة قال الاثرم قلت لابي عبدالله ما شيء يفعلُه العامة يلبون في دبر الصلاة ثلاث مرات؟ فتبسم وقال ما أدري من أين جاؤا به؟ قلت اليس يجزئه مرة واحدة؟ قال بلى، وهذا لأن المروي التلبية مطلقاً من غير تقييد وذلك يحصل بمرة واحدة وهكذا التكبير في ادبار الصلوات في أيام الاضحى وأيام التشريق . ولا بأس بالزيادة على مرة لأن ذلك زيادة ذكر وخير وتكراره ثلاثاً حسن فإن الله وتر يحب الوتر

(فصل) ولا يستحب رفع الصوت بالتلبية في الامصار ولا في مساجدها الا في مكة والمسجد الحرام لما روي عن ابن عباس أنه سمع رجلاً يلبى بالمدينة فقال ان هذا المحنون إنما التلبية إذا برزت وهذا قول مالك وقال الشافعي: يلبى في المساجد كلها ويرفع صوته اخذاً من عموم الحديث ولنا قول ابن عباس: ولأن المساجد إنما بنيت للصلاة وجاءت السكراهة لرفع الصوت فيها عاماً الا الامام خاصة فوجب ابقاؤها على عمومها فاما مكة فتستحب التلبية فيها لأنها محل النسك وكذلك المسجد الحرام وسائر مساجد الحرم كمسجد منى وفي عرفات ايضاً

حجاً ولا عمرة . وسمع ابن عمر رجلاً يقول لبيت بعمره فضرب صدره وقال تعلمه ما في نفسك ولنا ما روى أنس رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لبيك عمرة وحجاً . وقال جابر : قدما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول لبيك بالحج . وقال ابن عباس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم يلبون بالحج ، وقال ابن عمر : بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهلّ بالعمرة ثم اهلّ بالحج . يتفق على هذه الاحاديث . وقال أنس : سمعهم يصرخون بها صراخاً رواه البخاري ، وهذه الاحاديث أصح من حديثهم واكثر . وقول ابن عمر يخالفه قول أبيه فإن النسائي روى بإسناده عن الضبي بن معبد انه أول ما حج لبي بالحج والعمرة جميعاً ثم ذكر ذلك لعمر فقال: هديت لسنة نبيك ﷺ وان لم يذكر ذلك في تلبيته فلا بأس فإن النية محلها القلب والله سبحانه عالم بها

(فصل) ولا يلبى بغير العربية الا أن يعجز عنها لانه ذكر مشروع فلا يشرع بغير العربية كالاذان والاذكار المشروعة في الصلاة

(فصل) وإن حج عن غيره كفاه مجرد النية عنه قال أحمد لا بأس بالحج عن الرجل ولا يسميه وإن ذكره في التلبية فحسن قال أحمد اذا حج عن رجل يقول أول ما يلبى: عن فلان، ثم لا يزال أن لا يقول بعد ذلك لقول النبي ﷺ للذي سمعه يلبى عن شبرمة «لب عن نفسك ثم لب عن شبرمة»

(فصل) ولا يليغي بغير العربية الا أن يعجز عنها لانه ذكر مشروع فلا يشرع بغير العربية كالأذان والاذكار المشروعة في الصلاة .

(فصل) ولا بأس بالتلبية في طواف القدوم وبه يقول ابن عباس وعطاء بن السائب وربيعة بن عبد الرحمن وابن أبي ليلى وداود والشافعي وروي عن سالم بن عبد الله أنه قال لا يليغي حول البيت وقال ابن عيينه ما رأينا أحدا يقتدى به يليغي حول البيت الا عطاء بن السائب وذكر أبو الخطاب أنه لا يليغي . وهو قول للشافعي لانه مشتغل بذكر يخصه فكان أولى

ولنا أنه زمن التلبية فلم يكره له كماله لو لم يكن حول البيت ويمكن الجمع بين التلبية والذكر المشروع في الطواف ويكره له رفع الصوت بالتلبية لئلا يشغل الطائفين عن طوافهم واذكارهم وإذا فرغ من التلبية صلى على النبي ﷺ ودعا بما أحب من خير الدنيا والآخرة لما روى الدارقطني بإسناده عن خزيمة بن ثابت أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من تليته سأل الله مغفرته ورضوانه واستعاذه برحمته من النار . وقال القاسم بن محمد يستحب للرجل إذا فرغ من تليته أن يصلي على محمد ﷺ وجاء في التفسير في تأويل قوله تعالى (ورفعنا لك ذكرك) لا أذكر إلا ذكرت معي ^(١) ولأن أكثر المواضع التي شرع فيها ذكر الله تعالى شرع فيها ذكر نبيه عليه السلام كالأذان والصلاة

■ « ١ » هذا الحصر لا يصح رواية ولا دراية بل ولا الاكثية التي ادعاها المصنف فالأذكار الخاصة بالله تعالى هي الاكثروالمسألة مسألة توقف والقياس فيها ضعيف

■ « ١ » كان المناسب ان يقول « والثامن » لانه ذكر السابع معطوفاً ، ودع ما قيل في واو الثمانية

ومتى لي بالحج والعمرة بدأ بذكر العمرة نص عليه أحمد وذلك لقول أنس إن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليبيك عمرة وحجاً »

﴿ مسألة ﴾ (ويلبي إذا علا نَشْرَآ أو هبط وادياً وفي دبر الصلوات المكتوبات . واقبال الليل والنهار وإذا التقت الرفاق)

التلبية مستحبة في جميع الاوقات ويتأكد استحبابها في ثمانية مواضع منها الستة المذكورة ■ والسابع إذا فعل محظوراً ناسياً ■ الثامن ^(١) إذا سمع ملبياً لما روى جابر قال « كان النبي ﷺ يلي في حجته إذا لقي راكباً أو علا أكمة أو هبط وادياً وفي دبر الصلوات المكتوبة ومن آخر الليل : وقال ابراهيم النخعي كانوا يستحبون التلبية دبر الصلاة المكتوبة ، وإذا هبط وادياً ، وإذا علا نَشْرَآ ، وإذا لقي راكباً وإذا استوت به راحلته ■ وبهذا قال الشافعي وقد كان يقول مثل قول مالك لا يليغي عند اصطدام الرفاق والحديث يدل عليه وكذلك قول النخعي

(فصل) ويجزئ من التلبية دبر الصلاة مرة واحدة قال الأثرم قلت لابي عبد الله ما شيء يفعل العامة يلبنون في دبر الصلاة ثلاثاً ؟ فتبسم وقال ما أدري من أين جاؤا به قلت أليس يجزئه مرة واحدة ؟ قال بلى وذلك لان المروي التلبية مطلقاً من غير تقييد وذلك يحصل بمرة واحدة وهكذا التكبير في أدبار الصلوات في أيام الاضحى وأيام التشريق . وان زاد فلا بأس لان ذلك زيادة ذكر وخير وتكراره ثلاثاً حسن فان الله وتر يحب الوتر

(المغني والشرح الكبير) استحباب الغسل للمرأة عند الاحرام كالرجل وان كانت حائضا ٢٦١

(فصل) ولا بأس أن يلبي الحلال وبه قال الحسن والنخعي وعطاء بن السائب والشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وكرهه مالك.

ولنا أنه ذكر يستحب للمحرم فلم يكره لغيره كسائر الاذكار

﴿مسئلة﴾ قال والمرأة يستحب لها أن تغتسل عند الاحرام وأن كانت حائضا أو نفساء لان النبي ﷺ أمر أسماء بنت عميس وهي نفساء أن تغتسل

وجملة ذلك أن الاغتسال مشروع للنساء عند الاحرام كما يشرع للرجال لانه نسك وهو في حق الحائض والنفساء أكد لورود الخبر فيها قال جابر حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فارسلت الى رسول الله (ص) كيف أصنع؟ قال «اغتسلي واستغفري بثوب وأحرمي» رواه مسلم وعن ابن عباس عن النبي (ص) قال «النفساء والحائض اذا أتيا على الوقت يغتسلان ويحرمان ويقضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت» رواه أبو داود وأمر النبي (ص) عائشة أن تغتسل لاهلال الحج وهي حائض، وان رجت الحائض الطهر قبل الخروج من الميقات أو النفساء استحب لها تأخير الاغتسال حتى تطهر ليكون أكل لها فان خشيت الرحيل قبله اغتسلت وأحرمت

(فصل) ولا بأس بالتلبية في طواف القدوم وبه قال ابن عباس وعطاء بن السائب وربيعة ابن عبد الرحمن وابن أبي ليلى وداود والشافعي وروى عن سالم بن عبد الله انه قال : لا يلبي حول البيت وقال ابن عيينة : ما رأينا أحدا يقتدى به يلبي حول البيت إلا عطاء بن السائب . وقال أبو الخطاب : لا يلبي وهو قول للشافعي لانه مشغول بذلك يخصه فكان أولى

ولنا أنه زمن التلبية فلم يكره له كما لو لم يكن حول البيت ويمكن الجمع بين التلبية والذكر المشروع في الطواف ، ويكره له رفع الصوت بالتلبية حول البيت لئلا يشغل الطائفين عن طوافهم واذكارهم

(فصل) ولا بأس أن يلبي الحلال وبه قال الحسن والنخعي وعطاء بن السائب والشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وكره هذا مالك

وانا أنه ذكر مستحب للمحرم فلم يكره لغيره كسائر الاذكار

﴿مسئلة﴾ (ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية إلا بقدر ما تسمع نفسها) قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها وإنما عليها أن تسمع نفسها ، وبهذا قال عطاء ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وروى عن سليمان بن يسار انه قال : السنة عندهم أن المرأة لا ترفع صوتها بالاهلال وإنما كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها ولهذا لا يسن لها اذان ولا اقامة ، والمسنون لها في التنبيه في الصلاة التصفيق دون التسبيح

﴿ مسئله ﴾ قال ﴿ ومن أحرم وعليه قميص خلعه ولم يشقه ﴾

هذا قول أكثر أهل العلم وحكي عن الشعبي والنخعي وأبي قلابة وأبي صالح ذكوان أنه يشق ثيابه لئلا يغطي رأسه حين ينزع القميص منه
ولما ما روى يعلى بن أمية أن رجلاً أتى النبي (ص) فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعد ما نضمخ بطيب ؟ فنظر إليه النبي (ص) ساعة ثم سكت فجاءه الوحي فقال له النبي (ص) «أما الطيب الذي بك فاغسله، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك» متفق عليه وهذا لفظ مسلم قال عطاء كذا قبل أن نسمع هذا الحديث نقول فيمن أحرم وعليه قميص أو جبة فليخرقها عنه فلما بلغنا هذا الحديث أخذنا به وتركنا ما كنا نفتي به قبل ذلك، ولأن في شق الثوب إضاعة ما لئنه وقد نهى النبي (ص) عن إضاعة المال

(فصل) وإذا نزع في الحال فلا فدية عليه لأن النبي ﷺ لم يأمر الرجل بفدية ، وإن استدام اللبس بعد إمكان نزعه فعليه الفدية لأن استدامة اللبس محرم كابتدائه بدليل أن النبي ﷺ أمر الرجل بنزع جبته ، وإنما لم يأمره بفدية لما مضى فيما نرى لأنه كان جاهلاً بالتحريم فجرى مجرى الناسي

باب محظورات الاحرام وهي تسعة

﴿ مسئله ﴾ (حلق الشعر)

أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز للمحرم أخذ شيء من شعره إلا من عذر لقول الله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) وروى كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ أنه قال ■ لعلك يؤذيك هوام رأسك ■ قال نعم يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ ■ احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو انسك شاة ■ متفق عليه ففيه دليل على أن الحلق كان محرماً قبل ذلك (فصل) فإن كان له عذر من مرض أو قتل أو غيره مما يتضرر بابقاء الشعر فله ازالته لقوله سبحانه (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نيك) وللحديث المذکور قال ابن عباس رضي الله عنه: فمن كان منكم مريضاً أي برأسه قروح أو به أذى من رأسه أي قتل

﴿ مسئله ﴾ (وتقليم الاظفار)

أجمع العلماء على أن المحرم ممنوع من تقليم أظفاره إلا من عذر لأنه ازالته جزء من بدنه يتفرقه به أشبه الشعر فإن انكسر فله ازالته قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن للمحرم أن يزيل ظفره بنفسه إذا انكسر لأن بقاءه يؤلمه أشبه الشعر الثابت في عينه

﴿ مسئله ﴾ (فمن حلق أو قلم ثلاثة فعليه دم وعنه لا يجب الا في أربع فصاعداً)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين

﴿مسئلة﴾ قال (وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة)

هذا قول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والنخعي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي ، وروي عن عمر وابنه وابن عباس أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وهو قول مالك لأن أقل الجمع ثلاثة ، وقال الشافعي آخر أشهر الحج ليلة النحر وليس يوم النحر منها لقوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج) ولا يمكن فرضه بعد ليلة النحر

ولنا قول النبي ﷺ « يوم الحج الأكبر يوم النحر » رواه أبو داود فكيف يجوز أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره . وأيضاً فإنه قول من سميناه من الصحابة ، ولأن يوم النحر فيه ركن الحج وهو طواف الزيارة ، وفيه كثير من أفعال الحج منها رمي جرة العقبة والنحر والحلق والطواف والسعي والرجوع إلى منى . وما بعده ليس من أشهره لأنه ليس بوقت لإحرامه ولا لأركانه فهو كالحرم ولا يتمتع التعبير بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث ، فقد قال بعض أهل العربية عشرون جمع عشر وأما هي عشرون وبعض الثالث ، وقال الله تعالى (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) والقراء الطهر عنده ولو طلقها في طهر احتسبت ببقية ، وتقول العرب ثلاث خلون من ذي الحجة وهم في الثالثة . وقوله (فرض فيهن الحج) أي في أكثرهن والله أعلم

(أحدهما) في وجوب الفدية بحلق شعر رأسه ولا خلاف في ذلك إذا كان لغير عذر ، وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على وجوب الفدية على من حلق وهو محرم لغير علة والاصل في وجوبها ما ذكرنا من الآية والخبر ، وظاهر كلام شيخنا ههنا يدل على أنه لا فرق بين أن يقطع شعره لعذر أو غيره أو كان عامداً أو مخطئاً أنه يجب به الفدية وقد دل عليه ظاهر الآية والخبر وهو ظاهر المذهب ، وبه قال الشافعي ونحوه عن الثوري وفيه وجه آخر أنه لا فدية على الناسي وهو قول إسحاق وابن المنذر لقوله عليه السلام « عفي لامتي عن الخطأ والنسيان »

ولنا أنه اتلاف فاستوى عمدته وسهوه كاتلاف مال آدمي ، ولأن الآية قد دلت على وجوب الفدية على من حلق رأسه للأذى وهو معذور فكان تنبيهها على وجوبها على غير المعذور وفيها دليل على وجوبها على المعذور بغير الأذى مثل المحتجم الذي يحلق موضع محاجمه ، أو شعراً عن شجته وفي معنى الناسي والنائم الذي يقطع شعره أو يصوب رأسه إلى نار فيحرق لهابها شعره ونحو ذلك

(الفصل الثاني) في القدر الذي تجب به الفدية وذلك ثلاث شعرات فما زاد قال القاضي : هذا المذهب . وهو قول الحسن وعطاء ، وابن عينة والشافعي وأبي ثور لأنه شعر آدمي يقع عليه الجمع المطلق أشبه ربع الرأس ^(١) وفيه رواية أخرى ذكرها الخرقى أنه لا يجب إلا في أربع فصاعداً لأن الأربع كثير أشبهت ربع الرأس . أما الثلاث فهي آخر القلة وآخر الشيء منه فأشبهت ما كان دونها وذكر ابن أبي موسى رواية أنه لا يجب فيما دون الخمس ولا نعلم وجهاً لذلك ، وقال أبو حنيفة لا يجب الدم

«١» فيه إن المنوع حلق الرأس ، ومن أخذه شعرات لا يقال فيه أنه قد حلق رأسه لالفة ولا عرفاً وسيأتي مثله قريباً عن مالك

باب ما يتوقى المحرم وما أبيح له

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم (ويتوقى في احرامه ما نهاه الله عنه من الرفث وهو الجماع والفسوق وهو السباب والجدال وهو المراء)

يعني بقوله ما نهاه الله عنه قوله سبحانه (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) وهذا صيغته صيغة النفي أريد به النهي كقوله سبحانه (لا تضار والدة بولدها) والرفث هو الجماع روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وعطاء بن أبي رباح وعطاء بن يسار ومجاهد والحسن والنخعي والزهري وقتادة. وروي عن ابن عباس أنه قال: الرفث غشيان النساء والتقبيل والغمز. وأن يعرض لها بالفحش من الكلام. وقال أبو عبيدة: الرفث لغا الكلام وأنشد قول العجاج * عن اللغا ورفث التكلم *

وقيل الرفث هو ما يكتنى عنه من ذكر الجماع. وروي عن ابن عباس أنه أنشد بيتاً فيه التصريح بما يكتنى عنه من الجماع وهو محرم فقليل له في ذلك، فقال إنما الرفث ما روجع به النساء، وفي لفظ

بدون ربع الرأس لانه يقوم مقام الكل ولهذا إذا رأى رجلاً يقول رأيت فلاناً وإنما أرى إحدى جهاته. وقال مالك إذا حلق من رأسه ما أطام به إلا ذى وجب الدم، وقد ذكرنا ما يدل على ما ذهبنا إليه، وقول أبي حنيفة إن الربع يقع عليه اسم الكل ممنوع وما ذكره من المثال غير مقيد بالربع بل هو مجاز يتناول القليل والكثير. وهل يجب الدم بقص ثلاثة أظفار أو لا يجب إلا في أربع يخرج على الروايتين في الشعر لانه في معناه وعلى ما حكاه ابن أبي موسى لا يجب إلا في خمسة أظفار قياساً على الشعر والله أعلم.

﴿مسئلة﴾ (وفيما دون ذلك في كل واحد مد من طعام وعنه قبضة وعنه درهم)

يعني إذا حلق أقل من ثلاث شعرات أو أقل من أربع على الرواية الأخرى فعليه مد من طعام في ظاهر المذهب، وهو الذي ذكره الحنفي، وهو قول الحسن وابن عينة والشافعي وعن أحمد في الشعرة درهم وفي الشعرتين درهماً وعنه في كل شعرة قبضة من طعام روي ذلك عن عطاء ونحوه عن مالك وأصحاب الرأي قال أصحاب الرأي يتصدق بشيء قليل. وقال مالك فيما قل من الشعر اطعام طعام. ووجهه أنه لا تقدير فيه فيجب فيه أقل ما يقع عليه اسم الصدقة. وعن مالك فيمن أزال شعراً يسيراً لا ضمان عليه لأن النص إنما أوجب الغدية في حلق جميع الرأس والحقنا به ما يقع عليه اسم الرأس

ولنا أن ما ضمننت جملته ضمننت أبعاضه كالصيد والأولى وجوب الاطعام لان الشارح إنما عدل

ما قيل من ذلك عند النساء ، وكل ما فسر به الرفث ينبغي للمحرم أن يمتنبه إلا أنه في الجماع أظهر لما ذكرنا من تفسير الائمة له بذلك ، ولانه قد جاء في الكتاب في موضع آخر وأريد به الجماع قال الله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) فأما الفسوق فهو السباب لقول النبي ﷺ سباب المسلم فسوق « متفق عليه » وقيل الفسوق المعاصي « روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وعطاء و ابراهيم وقالوا أيضاً الجدال المراء » وقال ابن عباس هو أن تماري صاحبك حتى تغضبه والمحرم ممنوع من ذلك كله . قال النبي صلى الله عليه وسلم « من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » متفق عليه ، وقال مجاهد في قوله تعالى (ولا جدال في الحج) أي لا مجادلة ولا شك في الحج أنه في ذي الحجة وقول الجمهور أولى

﴿ مسألة ﴾ قال (ويستحب له قلة الكلام إلا فيما ينفع ، وقد روي عن شريح أنه كان إذا احرم كأنه حية صماء)

وجملة ذلك أن قلة الكلام فيما لا ينفع مستحبة في كل حال صيانة لنفسه عن اللغو والوقوع في الكذب وما لا يحل ، فان من كثر كلامه كثر سقطه « وفي الحديث عن أبي هريرة عن رسول الله عن الحيوان الى الاطعام في جزاء الصيد وههنا أوجب الاطعام مع الحيوان على وجه التخيير فيجب أن يرجع اليه فيما لا يجب فيه الدم والاولى مدّ لانه أقل ما وجب بالشرع فدية فكان واجبا في أقل الشعر والطعام الذي يجزى أخرجه في الفطرة من البر والشعير والتمر والزبيب كالذي يجزى في الاربع من الشعر (فصل) وحكم الاظفار حكم الشعر فيما ذكرنا ، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره وعليه الفدية بأخذها في قول أكثرهم منهم حماد ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وفيه رواية أخرى لافدية عليه لان الشرع لم يرد فيه بفدية

ولنا أنه أزال ما منع ازالته لاجل الترفه فوجبت عليه الفدية كحلق الشعر ، وعدم النص لا يمنع قياسه على المنصوص كحشر البدن مع شعر الرأس والحكم في فدية الاظفار ، وفيما يجب فيها دون الثلاث منها أو الاربع على الرواية الاخرى « وفيما يجب في الاربع والثلاث كالحكم في الشعر على ما ذكرنا من التفصيل والاختلاف فيه وهذا قول الشافعي وأبي ثور ، وقال أبو حنيفة لا يجب الدم إلا بتقليم أظفار يد كاملة ، فلو قلم من كل يد أربعة لم يجب عليه دم عنده لانه لم يستكمل منفعة اليد أشبهه ما دون الثلاث ولنا أنه قلم ما يقع عليه اسم الجمع أشبهه ما لو قلم خمسة من يد واحدة « وقولهم يبطل بما اذا حلق ربع رأسه فانه لم يستوف منفعة العضو ويجب به الدم « وقولهم يفضي إلى وجوب الدم في القليل دون الكثير

(فصل) وفي قص بعض الظفر ما في جميعه وكذلك في قطع بعض الشعرة ما في قطع جميعها لان

ﷺ أنه قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح متفق عليه . وعنه قال : قال رسول الله ﷺ « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » رواه ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وروي في المسند عن الحسين بن علي عن النبي ﷺ ، وقال أبو داود أصول السنن أربعة أحاديث هذا أحدها . وهذا في حال الاحرام أشد استحباباً لانه حال عبادة واستشعار بطاعة الله عز وجل فيشبه الاعتكاف ، وقد احتج أحمد على ذلك بأن شريحاً رحمه الله كان إذا أحرم كأنه حية صماء فيستحب للمحرم أن يشتغل بالتلبية وذكر الله تعالى أو قراءة القرآن ، أو أمر بمعروف ، أو نهى عن منكر ، أو تعلم لجاهل ، أو يأمر بحاجته أو يسكت وإن تكلم بما لا مأم فيه ، أو أنشد شعراً لا يقيح فهو مباح ولا يكثر فقد روي عن عمر (رض) أنه كان على ناقه له وهو محرم فجعل يقول

كأن راكبها غصن بمروحة إذا تدلت به أو شارب ثمل
الله أكبر الله أكبر وهذا يدل على الإباحة . والفضيلة الأولى

الفدية تجب في الشعر والظفر سواء طال أو قصر وليس يقدر بمساحة فيتقدر الضمان عليه ، بل هو كالوضعة يجب في الصغيرة منها ما يجب في الكبيرة ، وخرج ابن عقيل وجهاً أنه يجب بحسب المتلف كالاصبع يجب في أظفائها ثلاث ديتها

﴿ مسألة ﴾ (وإن حلق رأسه باذنه فالفدية عليه ، وإن كان مكراً أو نائماً فالفدية على الخالق) إذا حلق محرم رأس محرم باذنه أو حلقه حلال باذنه فالفدية على المخلوق رأسه لأن الله تعالى قال (ولا تخلقوا رؤوسكم) الآية ، وقد علم أن غيره هو الذي يحلقه فأضاف الفعل اليه وجعل الفدية عليه ويحتمل أن يجب الضمان على الخالق لأنه شعر محترم أشبه شعر الصيد . ذكره ابن عقيل في الفصول وإن حلق رأسه وهو ساكت لم ينه ففيه وجهان

(أحدهما) يجب على الخالق كما لو أتلف ماله وهو ساكت

(والثاني) على المحرم لانه أمانة عنده فهو كما لو أتلف إنسان الوديعة فلم ينه وإن حلقه مكراً أو نائماً فلا فدية على المخلوق رأسه . وبه قال إسحاق وأبو ثور وابن القاسم وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة عليه الفدية وعن الشافعي كالمذهبين

ولنا أنه لم يحلق رأسه ولم يحلق باذنه فأشبهه ماله انقطع الشعر بنفسه . إذا ثبت ذلك فإن الفدية تجب على الخالق محرماً كان أو حلالاً . وقال أصحاب الرأي على الحلال صدقة . وقال عطاء عليها الفدية ولنا أنه أزال ما منع من إزالته لأجل الاحرام فكانت الفدية عليه كالمحرم يحلق رأس نفسه

﴿ مسألة ﴾ (وإن حلق محرم رأس حلال فلا فدية عليه)

وكذلك إن قلم أظفاره ، وبه قال عطاء ومجاهد وعمرو بن دينار والشافعي وإسحاق وأبو ثور

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يتغلى المحرم ولا يقتل القمل ويحك رأسه وجسده حكاً رفيقاً)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في اباحة قتل القمل فعنه اباحته لأنه من أكثر الهوام أذى فأبيح قتله كالبراغيث وسائر ما يؤذي وقول النبي صلى الله عليه وسلم « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم » يدل بمعناه على اباحة قتل كل ما يؤذي بني آدم في أنفسهم وأموالهم ، وعنه أن قتله محرم وهو ظاهر كلام الحرفي لأنه يترفع بازالته عنه فحرم كقطع الشعر . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى كعب ابن عجرة والقمل يتناثر على وجهه فقال له « احلق رأسك » فلو كان قتل القمل أو إزالته مباحاً لم يكن كعب لينتركه حتى يصير كذلك أو لكان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بازالته خاصة والصُّبَّان كالقمل في ذلك ، ولا فرق بين قتل القمل أو إزالته بالقائه على الأرض أو قتله بالزئبق ، فإن قتله لم يحرم لحرمته لكن لما فيه من الترفه فعم المذموم إزالته كيفما كانت ، ولا يتغلى فإن التغلي عبارة عن إزالة القمل وهو ممنوع منه ويجوز له حك رأسه ويرفق في الحك كيلاً يقطع شعراً أو يقتل قملة ،

وقال سعيد بن جبير في محرم قص شارب حلال يتصدق بدرهم . وقال أبو حنيفة يلزمه صدقة لأنه محرم أتلف شعراً أشبه شعر المحرم

ولنا أنه شعر مباح الاتلاف فلم يجب باتلافه شيء كسعر بهيمة الانعام

﴿مسئلة﴾ (وقطع الشعر ونتمه كحلقه وشعر الرأس والبدن واحد وعنه لكل واحد حكم مفرد)

لا فرق بين حلق الشعر وإزالته بالنورة أو قصه أو غير ذلك لانعلم فيه خلافاً وكذلك القول

في الاظفار ، وشعر الرأس والبدن واحد سواء في وجوب الفدية في ظاهر المذهب وهو قول الأكثرين خلافاً لداود لأنه شعر يحصل به الترفه والتنظيف أشبه الرأس ، فإن حلق شعر رأسه وبدنه ففي الجميع فدية واحدة ، وإن حلق من رأسه شعرتين ومن بدنه كذلك فعليه دم هذا اختيار أبي الخطاب وهو ظاهر كلام الحرفي ومذهب أكثر الفقهاء . وفيه رواية أخرى أنه إذا قلع من رأسه وبدنه ما يجب الدم بكل واحد منهما منفرداً فعليه دمان . وهذا الذي ذكره القاضي وابن عقيل ، وعلى هذه الرواية لو قطع من رأسه شعرتين ومن بدنه كذلك لم يجب عليه دم لأن الرأس يخالف البدن بحصول التحلل بحلقه دون شعر البدن

ولما أن الشعر كله جنس واحد في البدن فلم تعدد الفدية بتعدد الفدية بخلاف مواضعه كسائر البدن

وكما لو لبس قيصاً وسراويل

﴿مسئلة﴾ (وان خرج في عينيه شعر فقلعه أو نزل شعره فغطى عينيه فقصه أو انكسر ظفره فقصه

أو قلع جلداً عليه شعر فلا فدية عليه)

إذا خرج في عينيه شعر أو استرسل شعر حاجبيه على عينيه فغطاها فله إزالته وكذلك ان انكسر

فان حك فرأى في يده شعراً أحببنا أن يفديه احتياطاً ولا يجب عليه حتى يستيقن أنه قلعه . قال بعض أصحابنا : إنما اختلفت الرواية في القمل الذي في شعره ، فأما ما ألقاه من ظاهر بدنه فلا فدية فيه (فصل) فان خالف وتغلى أو قتل قملًا فلا فدية فيه فان كعب بن عجرة حين حلق رأسه قد أذهب قملًا كثيراً ولم يجب عليه لذلك شيء ، وإنما وجبت الفدية بخلق الشعر . ولان القمل لا قيمة له أشبه البعوض والبراغيث . ولأنه ليس بصيد ولا هو مأكول . حكى عن ابن عمر قال : هي أهون مقتول ، وسئل ابن عباس عن محرم ألقى قملة ثم طلبها فلم يجدها فقال تلك ضالة لا تبغى وهذا قول طاوس وسعيد بن جبير وعطاء وأبي نور وابن المنذر ، وعن أحمد فيمن قتل قملة قال يطعم شيئاً ، فعلى هذا أي شيء تصدق به اجزأه سواء قتل كثيراً أو قليلاً وهذا قول أصحاب الرأي ، وقال اسحاق ثمرة فما فوقها ، وقال مالك حفنة من طعام وروي ذلك عن ابن عمر ، وقال عطاء قبضة من طعام . وهذه الاقوال كلها ترجع إلى ما قلناه فانهم لم يريدوا بذلك التقدير وإنما هو على التقريب لا قل ما تصدق به

ظفره فله قص ما انكسر منه ولا شيء ، عليه لانه إزالة لا ذاه فلم يكن عليه فدية كقتل الصيد الصائل وكذلك ان قطع جلدة عليها شعر لم يكن عليه فدية لانه زال تبعاً لغيره والتابع لا يضمن كما لو قلع أشعار عيني انسان فانه لا يضمن أهدابهما فاما ان كان الاذى من غير الشعر كالقمل والقروح والصداع وشدة الحر عليه لكثرة الشعر فله إزالته وعليه الفدية كما لو احتاج الى اكل الصيد في حال الخمصة وكذلك ان احتاج الى مداواة قرحة لا يمكنه مداواتها إلا بقص ظفره فله قصه وعليه الفدية لما ذكرنا وقال ابن القاسم صاحب مالك لا فدية عليه

ولنا أنه أزال ما منع إزالته لضرر في غيره أشبه حلق رأسه دفعاً لضرر القمل وان وقع في اظفره مرض فزالها لذلك المرض فلا شيء عليه لأنه أزالها لازالة مرضها أشبه قص الظفر لكسره والله تعالى أعلم ، وان انكسر ظفر . فأزال أكثرهما انكسر فعليه الفدية لأنه لا حاجة الى إزالته . (فصل) وان خال شعره فسقطت شعرة فان كانت ميتة فلا شيء عليه وان كانت من الشعر النابت ففيها الفدية لانه أزالها بفعله فان شك فيها فلا فدية لان الاصل نفي الضمان وبراءة الذمة فلا يجب بالشك وان قطع أصبعها عليها ظفر فلا شيء عليه لانه تبع والله أعلم

(فصل) قال رحمه الله (الثالث) تغطية رأسه فتي غطاه بعمامة أو خرقة أو قرطاس فيه دواء أو غيره أو عصبه أو طينه بطين أو حناء أو غيره فعليه الفدية

أجمع اهل العلم على أن المحرم ممنوع من تغطية رأسه حكاه ابن المنذر . وقد دل عليه نهى النبي ﷺ المحرم عن لبس العائم والبرانس وقوله عليه السلام في المحرم الذي وقصته راحلته « لا تحمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة ملبياً » فعلى منع تجميل رأسه ببقائه على احرامه فلم ان المحرم ممنوع منه وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول احرام الرجل في رأسه ، وذكر القاضي أن النبي ﷺ

(فصل) ولا بأس أن يغسل المحرم رأسه وبدنه برفق فعل ذلك عمر وابنه ۝ ورخص فيه علي وجابر وسعيد بن جبير والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وكره مالك المحرم أن يغطس في الماء ويغيب فيه رأسه ۝ وأعله ذهب إلى أن ذلك ستر له والصحيح أنه لا بأس بذلك وأيس ذلك بستر ولهذا لا يقوم مقام السترة في الصلاة ۝ وقد روي عن ابن عباس قال ۝ ربما قال لي عمر ونحن محرمون بالجحفة تعال أباقيك أينما أطول نفسا في الماء وقال ربما قامست عمر بن الخطاب بالجحفة ونحن محرمون . رواهما سعيد ، ولأنه ليس بستر معتاد أشبه صب الماء عليه أو وضع يديه عليه ، وقد روى عبدالله بن جبير قال : أرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الانصاري فأثبته وهو يغتسل فسألت عليه فقال من هذا ؟ فقلت أنا عبدالله بن جبير أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان رسول

قال ۝ إحرام الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها ۝ وأنه عليه السلام نهى أن يشد المحرم باليسير . (فصل) والأذنان من الرأس تحرم تغطيتهما كسائر الرأس وأباح ذلك الشافعي ولنا قوله ﷺ «الأذنان من الرأس» وقد ذكرناه في الطهارة إذا ثبت ذلك فإنه يمنع من تغطية بعض رأسه كما يمنع تغطية جميعه لأن المنهي عنه يحرم بعضه كما يحرم جميعه ولذلك لما قال الله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حرم حلق بعضه) وسواء غطاه باللبوس المعتاد أو بغيره ۝ مثل أن عصبه بعصابة أو شده بسير أو جعل عليه قرطاسا فيه دواء أو لادواء فيه أو خضبه بمحناء أو طلاه بطين أو نورة أو جعل عليه دواء ۝ فإن جميع ذلك ستر له وتغطية وهو ممنوع منه وسواء كان ذلك لعذر أو غيره ۝ تجب به الفدية لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية) الآية ولحديث كعب ابن عجرة وبهذا كله قال الشافعي وكان عطاء يرخص في العصابة من الضرورة ۝ والصحيح الأول كالأول لبس قلنسوة للبرد .

(مسألة) (وان استظل بالمحمل ففيه روايتان)

كره أحمد رحمه الله للمحرم الاستظلال بالمحمل وما كان في معناه كالهودج والعمارية ونحو ذلك على البعير رواية واحدة ويروى كراهته عن ابن عمر ومالك وعبد الرحمن بن مهدي وأهل المدينة وكان سفيان بن عيينة يقول لا يستظل البتة ورخص فيه ربيعة والثوري والشافعي ، وروي ذلك عن عثمان وعطاء لما روت أم الحصين قالت حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا واحدهما أخذ بخطام ناقه النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه بستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة رواه مسلم ولأنه يباح له التظلل في البيت والخباء فجاز في حال الركوب كالخلال واحتج أحمد بان عطاء روى أن ابن عمر رضي الله عنه رأى على رجل عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة عودا يستتره من الشمس فنجاه وعن نافع عن ابن عمر أنه رأى رجلا محرمًا على رجل وقد رفع عليه ثوبا على عود يستتره من الشمس فقال أضح لمن أحرمت له أي أبرز للشمس . رواهما الأثرم ، ولأنه يستتره بما يقصده الترفه

الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدا لي رأسه ثم قال لا نسان يصب عليه الماء صب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدير ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل . متفق عليه . وأجمع أهل العلم على أن المحرم يغتسل من الجنابة

(فصل) ويكره له غسل رأسه بالسدر والخطمي ونحوهما لما فيه من إزالة الشعث وانعريض لقلع الشعر وكرهه جابر بن عبد الله ومالك والشافعي وأصحاب الرأي فإن فعل فلا فدية عليه . وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وعن أحمد عليه الفدية ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال أصحابه عليه

أشبهه مالو غطاء . والحديث الذي استدلوا به قد ذهب إليه أحمد ولم يكره الاستتار بالثوب ، فإن ذلك لا يقصد الاستدامة والهودج بخلافه والخيمة والبيت يرادان لجمع الرجل وحفظه لا لترفيه . إذا ثبت ذلك فإن أحمد رحمه الله إنما كره ذلك كراهة تنزيه في الظاهر عنه لوقوع الخلاف فيه وقول ابن عمر ، ولم ير ذلك حراما ولا موجبا للفدية . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن المحرم يستظل على محمل قال لا وذكروا حديث ابن عمر ، قيل له فإن فعل يهريق دما ؟ قال أما الدم فلا وعنه أنه تجب عليه الفدية اختاره الحرقى وهو قول أهل المدينة لأنه ستر رأسه بما يستدام ويلازمه غالبا أشبهه مالو ستره بشيء يلاقيه ، ويروى عن الرباشي قال : رأيت أحمد بن المعذل في الموقف في يوم شديد الحر وقد ضحى للشمس ، فقلت له يا أبا الفضل هذا أمر قد اختلف فيه فلو أخذت بالتوسعة فأنشأ يقول :

ضحيت له كي أستظل بظله إذا الظل أضحي في القيامة قالصا

فوا أسفا إن كان سعيك باطلا وواحسرتا إن كان حجبك ناقصا

(مسألة) (وإن حمل على رأسه شيئا ، أو نصب حياله ثوبا ، أو استظل بخيمة ، أو شجرة ، أو بيت فلا شيء عليه)

إذا حمل على رأسه طبقا ، أو مكيلا أو نحوه فلا فدية عليه ، وبه قال عطاء ومالك وقال الشافعي عليه الفدية لأنه ستره

ولنا أن هذا لا يقصد به الستر غالبا فلم تجب به الفدية كما لو وضع يديه على رأسه وسواء قصد به الستر أو لم يقصد لأن ما تجب به الفدية لا يختلف بالقصد وعدمه فكذلك ما لا يجب به . واختار ابن عقيل وجوب الفدية إذا قصد به الستر لأن الحيل لا تحيل الحرق ، ولأنه لو جلس عند العطار لقصد شم الطيب وجبت عليه الفدية ، وإن لم يقصد لم تجب كذلك هذا . وإن ستر رأسه بيده فلا شيء عليه لما ذكرنا . ولأن الستر ببعض بدنه لا يثبت له حكم الستر ، وكذلك لو وضع يده على فرجه لم تجزه في الستر . ولأن المحرم مأمور بمسح رأسه وذلك يكون بوضع يده عليه . وإن طلا رأسه بغسل أو صمغ ليجتمع الشعر ويتلبد فلا يدخله الغبار ولا يصيبه الشعث ، ولا يقع فيه الديقب جاز . وهذا

صدقة لان الخطمي تستلذ رائحته وتزيل الشعث وتقتل الهوام فوجبت به الغدية كالورس ولنا أن النبي ﷺ قال في المحرم الذي وقصه بغيره «اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبا» متفق عليه فأمر بغسله بالسدر مع اثبات حكم الاحرام في حقه والخطمي كالسدر ولانه ليس بطيب فلم تجب الغدية باستعماله كالتراب وقولهم تستلذ رائحته ممنوع ثم يبطل بالغافكة وبعض التراب، وإزالة الشعث تحصل بذلك أيضا وقل الهوام لا يعلم حصوله ولا يصح قياسه على الورس لأنه طيب ولذلك لو استعمله في غير الغسل أو في ثوب منع منه بخلاف مسألتنا.

التلبيذ الذي جاء في حديث ابن عمر رأيت رسول الله ﷺ يهل ملبداً . متفق عليه . وإن كان في رأسه طيب مما جعله فيه قبل الاحرام فلا بأس لان ابن عباس رضي الله عنه قال : كأني أنظر إلى ويص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم

(فصل) ولا بأس أن يستظل بالسقف والحائط والشجرة والخبأ . وإن نزل تحت شجرة وطرح عليها شيئاً يستظل به فلا بأس به عند جميع أهل العلم وقد صح به النقل قال جابر رضي الله عنه في حديث حجة النبي ﷺ وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فنزل بها حتى اذا زاغت الشمس رواه مسلم ولا بأس أن ينصب حياء له ثوباً يقيه الحر والبرد . إما أن يمسه انسان أو يرفعه على عود على نحو ماروي في حديث أم الحصين أن بلالا وأسامة كانا رفعاه ثوبه يستر به النبي ﷺ ولان ذلك لا يقصد به الاستدانة فلم يكن به بأس كالاستتلال بحائط

(مسئلة) (وفي تغطية الوجه روايتان)

(إحداهما) يباح روي ذلك عن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وجابر والقاسم وطاوس والثوري والشافعي

(والثانية) لا يباح وهو مذهب أبي حنيفة ومالك لما روي عن ابن عامر أن رجلاً وقع عن راحلته فأقعصته فقال رسول الله ﷺ «اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبا» ولانه محرم على المرأة فحرم على الرجل كالطيب

لما قول من ذكرنا من الصحابة ولا نعرف لهم مخالفا في عصرهم فكان اجماعاً ، ولما روي عنه عليه السلام أنه قال « احرام الرجل في رأسه ، واحرام المرأة في وجهها » وحديث ابن عباس المشهور فيه « ولا تخمروا رأسه » هذا المتفق عليه . وقوله « ولا تخمروا وجهه » فقال شعبة حدثني أبو بشر ثم سألت عنه بعد عشر سنين فجاء بالحديث كما كان يحدث إلا أنه قال « ولا تخمروا وجهه ورأسه » فني قوله دليل على أنه ضعف هذه الزيادة . وقد روي في بعض ألقاظه « خمروا وجهه ولا تخمروا رأسه » فتعارض الروايتان وما ذكره يبطل بالباس القفازين

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من لبس القميص والعمائم والسراويلات والخفاف والبرانس .

والاصل في هذا ما روى ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ « لا يلبس القميص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحداً لا يجد نعاين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورد » متفق عليه نص النبي ﷺ على هذه الاشياء . والحق بها أهل العلم مافي معناها مثل الجبة والدراعة والثياب وأشياء ذلك فليس للمحرم ستر بدنه بما عمل على قدره ولا ستر عضو من أعضائه بما عمل على قدره كالقميص للبدن والسراويل لبعض البدن والقفازين لليدين والخفين للرجلين ونحو ذلك وليس في هذا كله اختلاف قال ابن عبد البر لا يجوز لباس شيء من الخيط عند جميع أهل العلم وأجمعوا على أن المراد بهذا الذكور دون النساء

﴿مسئلة﴾ (قال فان لم يجد ازارا لبس السراويل وان لم يجد نعلين لبس الخفين ولا يقطعها ولا فداء عليه)

لا نعلم خلافا بين أهل العلم في أن المحرم أن يلبس السراويل اذا لم يجد الازار والخفين إذا لم يجد نعلين وبهذا قال عطاء وعكرمة والثوري ومالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي وغيرهم

﴿مسئلة﴾ (الرابع لبس الخيط والخفين)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من لبس القميص والعمائم والسراويلات والبرانس والخفاف والاصل في هذا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ « لا يلبس القميص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحداً لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا يلبس من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورد » متفق عليه . نص النبي ﷺ على هذه الاشياء . وألحق بها أهل العلم مافي معناها مثل الجبة والدراعة والتبان وأشياء ذلك ، فلا يجوز للمحرم ستر بدنه بما عمل على قدره ولا ستر عضو من أعضائه بما عمل على قدره كالقميص للبدن والسراويل لبعض البدن والقفازين لليدين والخفين للرجلين ونحو ذلك ، وليس في هذا اختلاف . قال ابن عبد البر لا يجوز لبس شيء من الخيط عند جميع أهل العلم وأجمعوا على أن المراد بهذا الذكور دون الاناث

﴿مسئلة﴾ (إلا أن لا يجد ازارا فيلبس سراويل أو لا يجد نعلين فيلبس خفين ولا يقطعها ولا فدية عليه)

إذا لم يجد المحرم ازاراً فله أن يلبس سراويل وإذا لم يجد النعلين فله لبس الخفين لا نعلم فيه خلافاً

والأصل فيه ما روى ابن عباس قال سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات « يقول من لم يجد نعلين فليلبس الخفين ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل المحرم » متفق عليه وروى جابر عن النبي ﷺ مثل ذلك أخرجه مسلم ولا فدية عليه في لبسها عند ذلك في قول من سمينا إلا مالكا وأبا حنيفة قالوا على من لبس السراويل الفدية لحديث ابن عمر الذي قدمناه ولأن ما وجبت الفدية بلبسه مع وجود الأزار وجبت مع عدمه كالقميص

ولنا خبر ابن عباس وهو صريح في الإباحة ظاهر في إسقاط الفدية لانه أمر بلبسه ولم يذكر فدية ولانه يختص لبسه بحالة عدم غيره فلم تجب به فدية كالخفين المقطوعين وحديث ابن عمر مخصوص بحديث ابن عباس وجابر فأما القميص فيمكنه أن ينز به من غير لبس ويستتر بخلاف السراويل (فصل) وإذا لبس الخفين لعدم النعلين لم يلزمه قطعها في المشهور عن أحمد ويروى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبه قال عطاء وعكرمة وسعيد بن سالم القداح، وعن أحمد أنه يقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين فإن لبسها من غير قطع افتدى وهذا قول عروة بن الزبير ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي لما روى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « فمن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » متفق عليه وهو متضمن لزيادة على حديث ابن عباس وجابر والزيادة من الثقة مقبولة قال الخطابي: العجب من أحمد

والأصل فيه ما روى ابن عباس قال: سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات يقول « من لم يجد نعلين فليلبس الخفين » ومن لم يجد إزاراً فليلبس سراويل المحرم » متفق عليه . ولا فدية عليه في لبسها عند ذلك في قول عطاء وعكرمة والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي إلا مالكا وأبا حنيفة قالوا على من لبس السراويل الفدية لحديث ابن عمر الذي قدمناه ولأن ما وجبت الفدية بلبسه مع وجود الأزار وجبت مع عدمه كالقميص

ولنا ما ذكرنا من حديث ابن عباس وهو صريح في الإباحة ظاهر في إسقاط الفدية لانه أمر بلبسه ولم يذكر فدية ولانه يختص لبسه بحالة عدم غيره فلم تجب به فدية كالخفين المقطوعين وحديث ابن عمر مخصوص بحديث ابن عباس . وأما القميص فيمكنه أن يأتز به من غير لبس ويحصل به الستر بخلاف السراويل (فصل) وإذا لبس الخفين مع عدم النعلين لم يلزمه قطعها في أشهر الروايتين عن أحمد يروى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبه قال عطاء وعكرمة (والرواية الأخرى) أنه يقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين فعلى هذه الرواية أن لبسها من غير قطع افتدى، وبه قال عروة بن الزبير ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال « فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » متفق عليه وهو متضمن لزيادة على حديث ابن عباس وجابر والزيادة من الثقة مقبولة . قال الخطابي: العجب من أحمد

في هذا فانه لا يكاد يخالف سنة تباغفه وقلت سنة لم تباغفه . واحتج احمد بحديث ابن عباس وجابر « من لم يجد نعلين فليلبس خفين » مع قول علي رضي الله عنه قطع الخفين فساد يلبسهما كما هما مع موافقة القياس فانه ملبوس أبيع لعدم غيره فأشبهه السراويل وقطعه لا يخرج به عن حالة الخطر فان لبس المقطوع محرم مع القدرة على النعلين كلبس الصحيح وفيه ائلاف ماله وقد نهى النبي ﷺ عن اضاعته فأما حديث ابن عمر فقد قيل إن قوله وليقطعها من كلام نافع كذلك رويناه في أمالي أبي القاسم بن بشران باسناد صحيح أن نافعا قال بعد روايته للحديث : وليقطع الخفين أسفل من الكعبين . وروى ابن أبي موسى عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمحرم أن يلبس الخفين ولا يقطعها وكان ابن عمر يفتي بقطعها قالت صفية فلما أخبرته بهذا رجع ، وروى أبو حفص في شرحه باسناده عن عبد الرحمن بن عوف أنه طاف وعليه خفان فقال له عمر والخفان مع القباء فقال قد لبستهما مع من هو خير منك يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الامر بقطعها منسوخا فان عمرو بن دينار روى الحديثين جميعا وقال انظروا أيهما كان قبل ، قال الدارقطني قال أبو بكر النيسابوري حديث ابن عمر قيل لانه قد جاء في بعض رواياته قال نادى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد يعني بالمدينة فكأنه كان قبل الاحرام وفي حديث ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ يخطب بعرفات يقول « من لم يجد نعلين فليلبس خفين »

في هذا فانه لا يكاد يخالف سنة تباغفه وقلت سنة لم تباغفه . ووجه الاولى حديث ابن عباس وجابر « ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين » مع قول علي رضي الله عنه وقطع الخفين فساد يلبسهما كما هما مع موافقة القياس فانه ملبوس أبيع مع عدم غيره أشبه السراويل ولان قطعه لا يخرج به عن حالة الخطر فان لبس المقطوع محرم مع القدرة على النعلين كلبس الصحيح وفيه ائلاف ماله وقد نهى النبي ﷺ عن اضاعته فأما حديث ابن عمر فقد قيل ان قوله فليقطعها من كلام نافع كذلك روي في أمالي أبي القاسم بن بشران باسناد صحيح ان نافعا قال بعد روايته للحديث وليقطع الخفين أسفل من الكعبين وروى ابن أبي موسى عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ رخص للمحرم أن يلبس الخفين ولا يقطعها ، وكان ابن عمر يفتي بقطعها قالت صفية فلما أخبرته بهذا رجع ، وروى أبو حفص باسناده في شرحه عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه طاف وعليه خفان فقال له عمر رضي الله عنه والخفان مع القباء فقال قد لبستهما مع من هو خير منك يعني رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون الامر بقطعها منسوخا فان عمرو بن دينار روى الحديثين جميعا وقال انظروا أيهما كان قبل ، قال الدارقطني قال أبو بكر النيسابوري حديث ابن عمر قيل لانه قد جاء في بعض رواياته قال نادى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد يعني بالمدينة فكأنه كان قبل الاحرام وفي حديث ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ يخطب بعرفات يقول « من لم يجد نعلين فليلبس خفين »

فيدل على تأخره عن حديث ابن عمر فيكون ناسخا له لانه لو كان القطع واجبا لبينه للناس إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اليه والمفهوم من اطلاق لبسها لبسها على حالهما من غير قطع والاولى قطعها عملا بالحديث الصحيح وخروجا من الخلاف وأخذاً بالاحتياط

(فصل) فان لبس المقطوع مع وجود النعل فعليه الفدية وليس له لبسه نص عليه احمد وبهذا قال مالك وقال أبو حنيفة لا فدية عليه لانه لو كان لبسه محرما وفيه فدية لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطعها لعدم الفائدة فيه وعن الشافعي كالمذهبيين

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم شرط في إباحة لبسها عدم النعلين فدل على أنه لا يجوز مع وجودهما ولانه مخيط لعضو على قدره فوجبت على المحرم الفدية بلبسه كالتقازين

(فصل) فاما اللالكة والججم ونحوهما فقياس قول احمد أنه لا يلبس ذلك فانه قال لا يلبس النعل التي لها قيد وهذا أشد من النعل التي لها قيد وقد قال في رأس الخف الصغير لا يلبسه وذلك لانه يستر القدم وقد عمل لها على قدرها فأشبه الخف فان عدم النعلين كان له لبس ذلك ولا فدية عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم أباح لبس الخف عند ذلك فما دون الخف أولى

(فصل) فاما النعل فيباح لبسها كيفما كانت ولا يجب قطع شيء منها لان إباحتها وردت مطلقا وروى عن احمد في القيد في النعل يفتدي لانتنا لا نعرف النعال هكذا وقال اذا أحرمت فاقطع المحمل الذي على النعال والعقب الذي يجعل للنعل فقد كان عطاء يقول فيه دم وقال ابن أبي موسى في

فيدل على تأخره عن حديث ابن عمر فيكون ناسخا له لانه لو كان القطع واجبا لبينه للناس فانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اليه والمفهوم من اطلاق لبسها لبسها على حالهما من غير قطع قال شيخنا والاولى قطعها عملا بالحديث الصحيح وخروجا من الخلاف وأخذاً بالاحتياط والذي قاله صحيح (فصل) فان وجد المقطوع مع وجود النعل لم يجز له وعليه الفدية نص عليه ، وبه قال مالك وقال أبو حنيفة لا فدية عليه لانه لو كان لبسه محرما وفيه فدية لما أمر بقطعه لعدم الفائدة فيه وعن انشائي كالمذهبيين ولنا أن النبي ﷺ شرط لا باحة لبسها عدم النعلين فدل على أنه لا يجوز مع وجودهما ولانه مخيط لعضو على قدره فوجب على المحرم الفدية بلبسه كالتقازين

(فصل) وقياس قول احمد في اللالكة والججم ونحوهما أنه لا يلبسها فانه قال لا يلبس النعل التي لها قيد وهذا أشد منها وقد قال في رأس الخف الصغير لا يلبسه وذلك لانه يستر القدم وقد عمل لها على قدرها فأشبه الخف فان عدم النعلين فله لبس ذلك ولا فدية عليه لان النبي ﷺ أباح لبس الخف عند ذلك فما دون الخف أولى (فصل) فاما النعل فيباح لبسها كيفما كانت ولا يجب قطع شيء منها لان إباحتها وردت مطلقا وروى عن احمد في القيد في النعل يفتدي لانتنا لا نعرف النعال هكذا وقال اذا أحرمت فاقطع المحمل الذي على النعال والعقب الذي يجعل للنعل فقد كان عطاء يقول فيه دم وقال ابن أبي موسى في

الارشاد في القيد والعقب الفدية والقيد هو السير المعترض على الزمام وقال القاضي إنما كرهها إذا كانا عريضين وهذا هو الصحيح فانه إذا لم يجب قطع الخفين الساترين للقدمين والساقين فقطع سير النعل أولى أن لا يجب ولأن ذلك معتاد في النعل فلم يجب إزالته كسائر سيورها ولأن قطع القيد والعقب ربما تعذر معه المشي في النعلين لسقوطهما بزوال ذلك فلم يجب كقطع القبال

(فصل) وان وجد نعلان لم يمكنه لبسها فله لبس الخف ولا فدية عليه لأن ما لا يمكن استعماله كالمعدوم كما لو كانت النعل لغيره أو صغيرة وكلاء في التيمم والرقبة التي لا يمكنه عتقها ولأن العجز عن لبسها قام مقام العدم في إباحة لبس الخف فكذا في إسقاط الفدية والمنصوص أن عليه الفدية لقوله « من لم يجد نعلين فليلبس الخفين » وهذا واجد

(فصل) وليس للمحرم أن يعقد عليه الرداء ولا غيره إلا الازار والهميان وليس له أن يجعل لذلك زراً وعروة ولا يخلله بشوكة ولا ابرة ولا خيط لانه في حكم الخيط « روى الأثرم عن مسلم بن جندب عن ابن عمر قال جاء رجل يسأله وأنا معه أخالف بين طرفي ثوبي من ورأني ثم أعقده وهو محرم فقال ابن عمر لا تعقد عليه شيئاً وعن أبي معبد مولى ابن عباس أن ابن عباس قال له يا أبا معبد زر علي طيلسانني وهو محرم فقال له كنت تكره هذا قال إني أريد أن أفندي ولا بأس أن يتشع بالقميص

الارشاد في القيد والعقب الفدية والقيد هو السير المعترض على الزمام قال القاضي : إنما كرهها إذا كانا عريضين وهذا هو الصحيح فانه لم يجب قطع الخفين الساترين للقدمين والساقين فقطع سير النعل أولى أن لا يجب، ولأن ذلك معتاد في النعل فلم يجب إزالته كسائر سيورها ولأن قطع القيد والعقب ربما تعذر معه المشي في النعلين لسقوطهما بزوال ذلك فلم يجب كقطع القبال

(فصل) فان وجد نعلان لم يمكنه لبسها فله لبس الخف ولا فدية عليه لأن ما لا يمكن استعماله كالمعدوم فاشبه ما لو كانت النعل لغيره وكلاء في التيمم والرقبة التي لا يمكنه عتقها ولأن العجز عن لبسها قام مقام العدم في إباحة لبس الخف فكذا في إسقاط الفدية ونص أحمد على وجوب الفدية لقوله عليه السلام « من لم يجد نعلين فليلبس الخفين » وهذا واجد

(مسئلة) (ولا يعقد عليه منطقة ولا رداء ولا غيره إلا ازاره وهيائه الذي فيه نفقته إذا لم يثبت إلا بالعقد)

ليس للمحرم أن يعقد عليه الرداء ولا غيره إلا الازار والهميان وليس له أن يجعل لذلك زراً وعروة ولا يخلله بشوكة ولا ابرة ولا خيط ولا يغرز في ازاره لانه في حكم الخيط وروى الأثرم عن ابن عمر رضي الله عنه أن رجلاً سأله أخالف بين طرفي ثوبي من ورأني ثم أعقده ؟ وهو محرم فقال ابن عمر : لا تعقد عليك شيئاً . وعن أبي معبد مولى ابن عباس أن ابن عباس قال له يا أبا معبد زر علي طيلسانني وهو محرم فقال له كنت تكره هذا فقال إني أريد أن أفندي ولا بأس أن يتشع بالقميص

ويرتدي به ويرتدي برداء موصل ولا يعتده لان المنهي عنه الخيط على قدر العضو
(فصل) ويجوز أن يعقد ازاره عليه لانه يحتاج اليه لستر العورة فيباح كاللباس للمرأة وان شد
وسطه بالمنديل أو بجبل أو سراويل جاز اذا لم يعقده قال احمد في محرم حزم عمامة على وسطه لا تعقدها
ويدخل بعضها في بعض قال طاوس رأيت ابن عمر يطوف بالبيت وعليه عمامة قد شدها على وسطه
فادخلها هكذا ولا يجوز أن يشق أسفل ازاره نصفين ويعقد كل نصف على ساق لانه يشبه السراويل
ولا يلبس الزان لانه في معناه ولانه معمول على قدر العضو الملبوس فيه فأشبه الخلف

﴿مسئلة﴾ قال (ويلبس الهميان ويدخل السيور بعضها في بعض ولا يعقدها)

وجملة ذلك أن لبس الهميان مباح للمحرم في قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن ابن عباس
وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد وطاوس والقاسم والنخعي والشافعي واسحاق وأبي ثور
وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر أجاز ذلك جماعة فقهاء الامصار متقدموم ومتأخروهم ومتى أمكنه
أن يدخل السيور بعضها في بعض ويثبت بذلك لم يعقده لانه لا حاجة الى عقده ، وان لم يثبت الا
بعقده عقده نص عليه احمد وهو قول اسحاق وقال ابراهيم كانوا يرخصون في عقد الهميان للمحرم
ولا يرخصون في عقد غيره وقالت عائشة أرثق عليك نفقتك وذكر القاضي في الشرح أن ابن عباس
قال رخص رسول الله ﷺ للمحرم في الهميان أن يربطه اذا كانت فيه نفقته وقال ابن عباس أوثقوا

ويرتدي به ويرتدي برداء موصل ولا يعقده لان المنهي عنه الخيط على قدر العضو
(فصل) فأما الازار فيجوز عقده لانه يحتاج اليه لستر العورة فايح كاللباس وان شد وسطه
بالمنديل أو بنحوه كالجبل جاز اذا لم يعقده قال أحمد في محرم حزم عمامة على وسطه لا يعقدها ويدخل
بعضها في بعض . قال طاوس رأيت ابن عمر يطوف بالبيت وعليه عمامة قد شدها على وسطه فادخلها
هكذا . ولا يجوز أن يشق أسفل ازاره نصفين ويعقد كل نصف على ساق لانه يشبه السراويل ولا
يلبس الزان لانه في معنى الخلف

(فصل) فأما الهميان فهو مباح للمحرم في قول أكثر أهل العلم منهم ابن عباس وابن عمر وسعيد
ابن المسيب وعطاء ومجاهد وطاوس والقاسم والنخعي والشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي
قال ابن عبد البر أجاز ذلك جماعة فقهاء الامصار متقدموم ومتأخروهم ومتى ثبت بغير العقد مثل
أن يدخل السيور بعضها في بعض لم يعقده لانه لا حاجة اليه فان لم يثبت الا بالعقد جاز نص عليه أحمد
وهو قول اسحاق . قال ابراهيم كانوا يرخصون في عقد الهميان للمحرم ولا يرخصون في عقد غيره
وقالت عائشة : أرثق عليك نفقتك . وقال ابن عباس : أوثقوا عليكم نفقاتكم . وذكر القاضي في
الشرح أن ابن عباس قال رخص رسول الله ﷺ للمحرم في الهميان ان يربطه اذا كانت فيه نفقته

عليكم نفقاتكم ورخص في الخاتم والهميان المحرم وقال مجاهد عن ابن عمر أنه سئل عن المحرم يشد الهميان عليه فقال لا بأس به إذا كانت فيه نفقته يستوثق من نفقته ولأنه مما تدعو الحاجة إليه شدة فجاز كعقد الأزار فإن لم يكن في الهميان نفقة لم يجز عقده لعدم الحاجة إليه وكذلك المنطقة وقد روي عن ابن عمر أنه كره الهميان والمنطقة المحرم وكرهه نافع . ولاده وهو محمول على ما ليس فيه نفقة لما تقدم من الرخصة فيما فيه النفقة وسئل أحمد عن المحرم يلبس المنطقة من وجع الظهر أو حاجة إليها قال يفندي فقيل له أفلا تكون مثل الهميان؟ قال لا وعن ابن عمر أنه كره المنطقة للمحرم وأنه أباح شد الهميان إذا كانت فيه النفقة والفرق بينهما أن الهميان تكون فيه النفقة والمنطقة لا نفقة فيها فأباح شد ما فيه النفقة للحاجة إلى حفظها ولم يباح شد ما سوى ذلك فإن كانت فيها نفقة أو لم يكن فيها نفقة فهما سواء وقد قالت عائشة في المنطقة المحرم أوثق عليك نفقتك فرخصت فيها إذا كانت فيها النفقة ولم يباح أحمد شد المنطقة لوجع الظهر إلا أن يفندي لأن المنطقة ليست معدة لذلك ولأنه فعل المحذور في الاحرام لدفع الضرر عن نفسه أشبه من لبس الخيط لدفع البرد أو حلق رأسه لازالة أذى القمل أو تطيب لأجل المرض

﴿ مسألة ﴾ (قال وله أن يحتجم ولا يقطع شعراً)

أما الحجامة إذا لم يقطع شعراً فباحة من غير فدية في قول الجمهور لانه تداو باخراج دم فأشبهه الفصد وبط الجرح وقال مالك لا يحتجم الا من ضرورة وكان الحسن يرى في الحجامة دماً ولنا أن ابن عباس روى أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم متفق عليه ولم يذكر فدية ولأنه لا

وقال مجاهد سئل ابن عمر عن المحرم يشد الهميان عليه فقال لا بأس به إذا كانت فيه نفقته يستوثق من نفقته ولأنه مما تدعو الحاجة إليه فجاز كعقد الأزار

(فصل) فإن لم يكن في الهميان نفقة لم يجز عقده لعدم الحاجة إليه وكذلك المنطقة وقد روي عن ابن عمر أنه كره المنطقة والهميان للمحرم وهو محمول على ما ليس فيه نفقة على ما تقدم من الرخصة فيما فيه النفقة . وسئل أحمد عن المحرم يلبس المنطقة من وجع الظهر أو حاجة إليها . فقال يفندي . فقيل له أفلا يكون مثل الهميان؟ قال لا . وعن ابن عمر أنه كره المنطقة للمحرم وأباح شد الهميان إذا كانت فيه نفقة والفرق بينهما أن الهميان يكون فيه النفقة والمنطقة لا نفقة فيها فأباح شد ما فيه النفقة للحاجة إلى حفظها ولم يباح شد غيرها فإن كان في المنطقة نفقة أو لم يكن في الهميان نفقة فهما سواء وقد ذكرنا أن أحمد لم يباح شد المنطقة لوجع الظهر إلا أن يفندي لأن المنطقة ليست معدة لذلك ولأنه فعل المحذور في الاحرام لدفع الضرر عن نفسه أشبه من لبس الخيط لدفع البرد أو تطيب للمرض فإن فعل ما لا يباح له فعله من عقد غير الهميان والأزار ونحوه فعليه الفدية لانه فعل محظور في الاحرام

ينرفه بذلك فأشبهه شرب الأدوية، وكذلك الحكم في قطع العضو عند الحاجة والختان كل ذلك مباح من غير فدية فإن احتاج في الحجامة إلى قطع شعر فله قطعه لما روى عبد الله بن بحنة أن رسول الله ﷺ احتجم بلحي جمل في طريق مكة وهو محرم وسط رأسه متفق عليه، ومن ضرورة ذلك قطع الشعر، ولأنه يباح حلق الشعر لازالة أذى القمل فكذلك ههنا وعليه الفدية. وبهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر وقال صاحب أبي حنيفة يتصدق بشيء.

ولنا قوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية) الآية ولأنه حلق شعر لازالة ضرر غيره فلزمت الفدية كما لو حلقه لازالة فله فاما ان قطع عضوا عليه شعر أو جلده عليها شعر فلا فدية عليه لأنه زال تبعا لما لا فدية فيه

﴿ مسألة ﴾ (وان طرح على كتفيه قباء فعليه الفدية وقال الخري لا فدية عليه الا أن يدخل يديه في كفيه) اذا طرح على كتفيه قباء أو نحوه وأدخل كتفيه فيه فعليه الفدية وإن لم تدخل يده في الكمين هذا مذهب مالك والشافعي لأنه يخط لبسه المحرم على العادة في لبسه فأشبهه القميص وقد روى ابن المنذر أن النبي ﷺ نهى عن لبس الاقية وقال الخري لا فدية عليه اذا لم يدخل يديه في كفيه وهو قول الحسن وعطاء وابراهيم وأبي حنيفة لما ذكرنا من حديث عبد الرحمن بن عوف في مسألة الخفين اذا لم يجد نعلين ولأن القباء لا يحيط بالبدن فلم تلزمه الفدية بوضعه على كتفيه إذا لم يدخل يديه في كفيه كالقميص يتشح به وقياسهم منقوض بالرداء الموصول والخبر محمول على لبسه مع إدخال يديه في الكمين

﴿ مسألة ﴾ (ويتقلد بالسيف عند الضرورة)

اذا احتاج المحرم إلى أن يتقلد بالسيف فله ذلك وبه قال عطاء والشافعي ومالك وكرهه الحسن ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن البراء قال : لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية صالحهم على أن لا يدخلوها إلا بجلبان السلاح (القراب بما فيه) وهذا ظاهر في إباحة حمله عند الحاجة لأنهم لم يكونوا يأمنون أهل مكة أن ينقضوا العهد فاشترطوا حمل السلاح في قرابه فامان غير خوف فقد قال أحمد لا الامن ضرورة وإنما منع منه لأن ابن عمر قال لا يحمل المحرم السلاح في الحرم. قال شيخنا والقياس إباحته لأن ذلك ليس هو في معنى اللبوس المنصوص على تحريمه ولذلك لو حمل قربة في عنقه لم يحرم ذلك ولم تجب به الفدية. وقد سئل أحمد عن المحرم يلقي جرابه في عنقه كهيئة القرية فقال أرجو أن لا يكون به بأس

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (الخامس الطيب فيحرم عليه تطيب بدنه وثيابه وشعره الاذهان المطيبة والادهان بها)

أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب وقد دل عليه قول النبي ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته « لا تمسوه بطيب » رواه مسلم وفي لفظ ولا تخبطوه : متفق عليه فلما منعت الميت من الطيب

﴿مسئلة﴾ قال (ويتقلد بالسيف عند الضرورة)

وجملة ذلك أن المحرم إذا احتاج الى تقلد السيف فله ذلك وبهذا قال مالك وأباح عطاء والثاقفي وابن المنذر تقلده وكرهه الحسن والاول أولى لما روى أبو داود بإسناده عن البراء قال لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية صالحهم على أن لا يدخلوها الا بجلبة ان السلاح (القراب بما فيه) وهذا ظاهر في إباحة حمله عند الحاجة لأنهم لم يكونوا يأمنون أهل مكة أن ينقضوا العهد ويخفروا الذمة واشترطوا حمل السلاح في قرابه. فأما من غير خوف فان احمد قال لا الا من ضرورة. وأما منع منه لان ابن عمر قال لا يحمل المحرم السلاح في الحرم والقياس إباحته لان ذلك ليس هو في معنى الملبوس المنصوص على تحريمه ولذلك لو حمل قربة في عنقه لا يحرم عليه ذلك ولا فدية عليه فيه. وسئل أحمد عن المحرم بقلبي جرابه في رقبته كهيئة القرية قال ارجو أن لا يكون به بأس

لا حرامه فالحلي أولى ومتى تطيب فعليه الفدية لانه فعل ما حرمه الاحرام فلزمته الفدية كاللباس فيحرم عليه تطيب بدنه لما ذكرنا من الحديث وتطيب ثيابه فلا يجوز له لبس ثوب مطيب وهذا قول جابر وابن عمر ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا لقول النبي ﷺ « لا يلبس من الثياب شيء مسه الزعفران ولا الورس » متفق عليه فكما صبح بزعفران أو ورس أو غمس في ماء ورد أو بخر بعود فليس المحرم لبسه ولا الجلوس عليه ولا النوم عليه نص عليه أحمد لانه استعمال له فاشبه لبسه ومتى لبسه أو استعمله فعليه الفدية « وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ان كان رطبا يلي بدنه أو يابساً ينفض فعليه الفدية وإلا فلا لانه ليس بمطيب

ولنا أنه منهي عنه لاجل الاحرام فلزمته الفدية به كاستعمال الطيب في بدنه وقياسا على الثوب المطيب فان شمله حتى ذهب ما فيه من ذلك فلا بأس به عند جميع العلماء وان فرش فوق المطيب ثوبا صفيقا يمنع الرائحة والمباشرة فلا فدية بالنوم عليه لانه لم يستعمل الطيب ولم يباشره

(فصل) وليس له شحم الادهان المطيبة كدهن الورد والبنفسج والخيري والزنبق ونحوها ولا الادهان بها وليس في تحريم ذلك خلاف في المذهب وكره مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي الادهان بدهن البنفسج وقال الشافعي ليس بطيب

ولنا أنه يقصد رائحته ويتخذ للطيب أشبه ماء الورد

﴿مسئلة﴾ (وشم المسك والكافور والعنبر والزعفران والورس والمبخر بالعود وأكل ما فيه الطيب يظهر طعمه أو ريحه يحرم عليه شحم كل ما تطيب رائحته ويتخذ للشم كالمسك والعنبر والكافور والغالية والزعفران والورس وماء الورد لانه استعمال للطيب وكذلك التبخر بالعود لانه طيب

(فصل) ومتى جعل شيء من الطيب في مأكول أو مشروب كالمسك والزعفران فلم تذهب رائحته لم يبيح للمحرم تناوله نيا كان أو قد مسته النار وبهذا قال الشافعي وكان مالك وأصحاب الرأي

﴿ مسألة ﴾ قال (وان طرح على كتفيه القباء والدواج فلا يدخل يديه في الكمين)

ظاهر هذا اللفظ اباحة لبس القباء ما لم يدخل يديه في كمينه وهو قول الحسن وعطاء و ابراهيم وبه قال أبو حنيفة. وقال القاضي وأبو الخطاب إذا أدخل كتفيه في القباء فعليه الفدية وان لم يدخل يديه في كمينه وهو مذهب مالك والشافعي لانه مخيط لبسه المحرم على العادة في لبسه فلزمته الفدية إذا كان عامداً كالقميص وروى ابن المنذر أن النبي ﷺ نهى عن لبس الاقية . ووجه قول الحرقى ما تقدم من حديث عبد الرحمن بن عوف في مسألة : ان لم يجد ازاراً لبس السراويل، وان لم يجد نعلين لبس الخفين. ولان القباء لا يحيط بالبدن فلم تلزمه الفدية بوضعه على كتفيه إذا لم يدخل يديه

لا يرون بما مست النار من الطعام بأساً وان بقيت رائحته وطعمه ولونه لانه بالطبخ استحال عن كونه طيباً وروى عن ابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير أنهم لم يكونوا يرون باكل الخشكنانج الا صفر بأساً وكرهه القاسم بن محمد

ولنا أن الاستمتاع والترفه به حاصل أشبه التي. ولان المقصود من الطيب رائحته وهي باقية وقول من أباح الخشكنانج الا صفر محمول على ما ذهبت رائحته فان مازحت رائحته. وطعمه ولم يبق فيه إلا اللون مما مسته النار لا بأس باكله لا نعلم فيه خلافاً إلا ما روي عن القاسم وجعفر بن محمد أنها كرها الخشكنانج الا صفر ويمكن حمله على ما بقيت رائحته ليزول الخلاف فان لم تفسد النار لكن ذهب رائحته وطعمه فلا بأس به وهو قول الشافعي وكره مالك والحميدي واسحاق وأصحاب الرأي الملح الا صفر وفرقوا بين ما مسته النار وما لم تفسد ولنا أن المقصود الرائحة دون اللون فان الطيب إنما كان طيباً لرائحته لا لونه فوجب دوران الحكم معها دونه

(فصل) فان ذهب رائحته وبقي طعمه فظاهر كلام احمد في رواية صالح تحريره وهو مذهب الشافعي لان الطعم لا يكاد ينفك عن الرائحة فتى وجد الطعم دل على وجود بقاء الرائحة وظاهر كلام الحرقى إباحته لان المقصود الرائحة فيزول المنع بزوالها

(فصل) ولا يجوز أن يأكل طيباً ولا يكتحل به ولا يستعط به ولا يحتقن به لانه استعمال للطيب أشبه شمه ﴿ مسألة ﴾ (وان مس من الطيب ما لا يعلق بيده فلا فدية عليه)

إذا مس من الطيب ما لا يعلق بيده كالمسك غير المسحوق وقطع الكافور والعنبر فلا فدية فيه لانه غير مستعمل للطيب فان شمه فعليه الفدية لانه هكذا يستعمل وان شم العود فلا فدية عليه لانه لا يتطيب به هكذا وان كان الطيب يعلق بيده كالفالية وماء الورد والمسك المسحوق الذي يعلق باصابعه فعليه الفدية لانه مستعمل للطيب

٢٨٢ حكم من ظلل رأسه في محمل ونحوه وشم العود والرياحين والفواكه (المغني والشرح الكبير)

في كفيه كالقميص يتشح به. وقياسهم منقوض بالرداء الموصل، والخبر محمول على لبسه مع ادخال يديه في كفيه
﴿مسئلة﴾ (قال ولا يظلل على رأسه في المحمل فان فعل فعليه دم)

كره احمد الاستظلال في المحمل خاصة، وما كان في معناه كالهودج والعمارية والكييسة ونحو ذلك
على البعير وكره ذلك ابن عمر ومالك وعبد الرحمن بن مهدي وأهل المدينة وكان سفيان بن عيينة
يقول لا يستظل البتة ورخص فيه ربيعة والثوري والشافعي وروي ذلك عن عثمان وعطاء لما روت أم
الحسين قالت حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام
ناقة النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى جمره العقبة رواه مسلم وغيره، ولأنه يباح
له التظلل في انبئت والخباء فجاز في حال الركوب كالحلال، ولأن ما حل للحلال حل للمحرم إلا ما قام

﴿مسئلة﴾ (وله شم العود والفواكه والشيخ والخزامى)

للمحرم شم العود ولا فدية عليه لانه لا ينطيب به هكذا إنما يقصد منه التبخير وكذلك الفواكه كلها
من الاترج والتفاح والسفرجل وغيرها وكذلك نبات الصحراء كالشيخ والقيصوم والخزامى الذي
تستطاب رائحته وما يشمه الآدميون لغير قصد الطيب كالحناء والعصفر فباح شمه ولا فدية في شيء
من ذلك لا نعلم فيه خلافا إلا ما روي عن ابن عمر أنه كان يكره للمحرم أن يشم شيئاً من نبت
الأرض من الشيخ والقيصوم وغيرها ولا نعلم أحداً أوجب في ذلك شيئاً لانه لا يقصد للطيب ولا
يتخذ منه الطيب أشبه سائر نبت الأرض وقد روي أن أزواج النبي ﷺ كن يحرمن في المعصرات
﴿مسئلة﴾ (وفي شم الرياح والنرجس والورد والبنفسج والبرم ونحوها والادهان بدهن غير

مطيب في رأسه روايتان)

المذكور في هذه المسئلة ينقسم قسمين (أحدهما) ما ينبته الآدميون للطيب ولا يتخذ منه طيب
كالريحان الفارسي والمرشوش والنرجس والبرم ففيه روايتان (أحدهما) يباح بغير فدية وهو قول
عثمان وابن عباس والحسن ومجاهد وإسحاق لانه إذا ببس ذهب رائحته أشبه نبت البرية ولانه لا يتخذ
منه طيب أشبه العصفر (والثانية) يحرم شمه فان فعل فعليه الفدية وهو قول جابر وابن عمر والشافعي
وأبي ثور لانه يتخذ للطيب أشبه الورد وكرهه مالك وأصحاب الرأي ولم يوجبوا فيه شيئاً وكلام
أحمد محتمل لهذا فانه قال في الرياح ليس من آلة المحرم ولم يذكر فيه فدية (الثاني) ما ينبت للطيب
ويتخذ منه طيب كالورد والبنفسج والياسمين والخيري فهذا إذا استعمله وشمه ففيه الفدية لان الفدية
تجب فيما يتخذ منه كماء الورد فكذلك اصله « وعن أحمد رواية أخرى في الورد لا شيء في شمه لانه
زهر أشبه سائر الشجر « وقد ذكر شيخنا فيه ههنا روايتين وكذلك ذكر أبو الخطاب والاولى تحريمه
ووجوب الفدية فيه لانه ينبت للطيب ويتخذ منه أشبه الزعفران والعنبر . قال القاضي : يقال ان العنبر
ثمر شجرة وكذلك الكافور

على تحريمه دليل واحتج احمد بقول ابن عمر روى عطاء قال رأى ابن عمر على رجل عمر بن عبد الله ابن أبي ريعة عوداً يستتره من الشمس فنهاه، وعن نافع عن ابن عمر أنه رأى رجلاً محرمًا على رجل قد رفع ثوباً على عود يستتر به من الشمس فقال اضح لمن أحرمت له (أي ابرز للشمس) رواها الاثرم ولأنه ستر بما يقصد به الترفه أشبه ما لو غطاء والحديث ذهب اليه احمد فلم يكره أن يستتر بثوب ونحوه فإن ذلك لا يقصد للاستدامة، والهودج بخلافه، والخيمة والبيت يرادان لجمع الرجل وحفظه للترفيه وظاهر كلام أحمد أنه إنما كره ذلك كراهة تنزيه لوقوع الخلاف فيه وقول ابن عمر، ولم ير ذلك حراماً ولا موجباً لفدية. قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن المحرم يستظل على المحمل؟ قال لا وذكر حديث ابن عمر: اضح لمن أحرمت له. قيل له فإن فعل يهريق دماً؟ قال أما الدم فلا، قيل فإن أهل المدينة يقولون عليه دم، قال نعم أهل المدينة يغلطون فيه وقد روي ذلك عن أحمد وهو اختيار

(فصل) فأما الادّهان بدهن لا طيب فيه كالزيت والشيرج والسمن والشحم ودهن البان الساذج فنقل الاثرم قال سمعت أبا عبد الله يسأل عن المحرم يدهن بالزيت والشيرج فقال نعم يدهن به إذا احتاج اليه ويتداوى المحرم بما يأكل قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن للمحرم أن يدهن بدنه بالشحم والزيت والسمن وتقل جواز ذلك عن ابن عباس وأبي ذر والاسود بن يزيد وعطاء والضحاك نقله الاثرم ونقل أبو داود عن أحمد أنه قال الزيت الذي يؤكل لا يدهن المحرم به رأسه فظاهر هذا أنه لا يدهن رأسه بشيء من الادهان وهو قول عطاء ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي لأنه يزيل الشعث ويسكن الشعر

(فصل) فأما دهن سائر البدن فلا نعلم عن أحمد فيه منعا وقد أجمع أهل العلم على إباحته في اليدين وإنما الكراهة في الرأس خاصة فإنه محل الشعر وقال القاضي في إباحته في جميع البدن روايتان فإن فعله فلا فدية فيه في ظاهر كلام أحمد سواء دهن رأسه وغيره إلا أن يكون مطيباً وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه صدع وهو محرم. فقالوا ألا ندهنك بالسمن؟ قال لا. قالوا اليس تأكله؟ قال ليس أكله كالادهان به. وعن مجاهد أنه إن تداوى به فعليه الكفارة وقال من منع من دهن الرأس فيه الفدية لأنه مزيل للشعث أشبه ما لو كان مطيباً

ولنا أن وجوب الفدية يحتاج الى دليل ولا دليل فيه من نص ولا إجماع ولا يصح قياسه على الطيب فإن الطيب يوجب الفدية وإن لم يزل شعثاً ويستوي فيه الرأس وغيره والدهن بخلافه ولأنه مانع لا تجب الفدية باستعماله في البدن فلم تجب باستعماله في الرأس كالماء

(مسألة) (وإن جلس عند العطار أو في موضع ليشم الطيب فشمه فعليه الفدية والا فلا) متى قصد شم الطيب من غيره بفعل منه نحو أن يجلس عند العطارين لذلك أو يدخل الكعبة حال تجميرها ليشم طيبها أو يحمل معه عقدة فيها مسك ليجد ريحها قال أحمد: سبحان الله كيف

الحرقى لانه ستر رأسه بما يستدام ويلازمه غالباً فأشبهه ما لو ستره بشيء يلاقيه ، و يروى عن الرياشي قال : رأيت أحمد بن المعذل في الموقف في يوم حر شديد وقد ضحى للشمس فقلت له يا أبا الفضل هذا أمر قد اختلف فيه فلو أخذت بالتوسعة فأنشأ يقول :

ضحيت له كي أستظل بظله إذا الظل أضحي في القيامة قالصا
فوا أسفا إن كان سعيك باطلا ويأحسرتا ان كان حجك ناقصا

يجوز هذا ؟ وأباح الشافعي ذلك إلا العقدة تكون معه يشمها فإن أصحابه اختلفوا فيها قال : لانه شم الطيب من غيره أشبه ما لو لم يقصده

ولنا أنه قصد شم الطيب مبتدئاً به وهو محرم فحرم كالمو باشره يحقق ذلك ان القصد شم الطيب لا مباشرته بدليل أنه لو مس اليا بس الذي لا يعلق بيده لم يكن عليه شيء ولو رفعه بمخرقة وشمه وجبت عليه الفدية وان لم يباشره فاما ان لم يقصد شمه كالجالس عند العطار لحاجته وداخل السوق أو داخل الكعبة للتبرك بها ومن يشتري طيباً لنفسه أو للتجارة ولا يمسه فغير ممنوع منه لانه لا يمكن التحرز منه فعني عنه فان حمل الطيب فقال ابن عقيل : ان كان ريحه ظاهراً لم يجوز ان لم يكن ظاهراً آجاز (فصل) قال الشيخ رحمه الله (السادس) قتل صيد البر واصطياده وهو ما كاز وحشياً مأكولاً أو متولداً منه ومن غيره

لا خلاف بين أهل العلم في تحريم قتل صيد البر واصطياده على المحرم ، والاصل فيه قول الله سبحانه (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) وقوله تعالى (حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) والصيد المحرم على المحرم ما جمع ثلثه أشياء . (أحدها) أن يكون وحشياً وما ليس بوحشي لا يحرم على المحرم أكله ولا ذبحه كبهيمة الانعام والحيل والدجاج ونحوها لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً والاعتبار في ذلك بالاصل لا بالحال فلو استأنس الوحشي وجب فيه الجزاء كالحمام يجب الجزاء في أهليه ووحشيه اعتباراً بالاصل ولو توحش الاهلي لم يجب فيه شيء قال أحمد في بقرة صارت وحشية لا شيء فيها لان الاصل فيها الانسية فان تولد بين الوحشي والاهلي ولد ففيه الجزاء تغليبا للتحريم . واختلفت الرواية في الدجاج السندي هل فيه جزاء علي روايتين وروى مهنا عن أحمد في البط يذبحه المحرم اذا لم يكن صيداً والصحيح أنه يحرم عليه ذبحه وفيه الجزاء لان الاصل فيه الوحشي فهو كالحمام (الثاني) أن يكون مأكولاً فاما ما ليس بمأكول كسباع البهائم والمستخبث من الحشرات والطير وسائر المحرمات فلا جزاء فيه قال أحمد رحمه الله انما جعلت الكفارة في الصيد المحلل أكله وهذا قول أكثر أهل العلم الا أنهم أوجبوا الجزاء في المتولد بين المأكول وغيره كالسمع المتولد بين الضبع والذئب تغليبا للتحريم قبله كما غلبوا التحريم في أكله . وقال بعض أصحابنا في أم حيين جدي وهي دابة منتفخة البطن وهذا خلاف القياس فان أم حيين مستخبثة عند العرب لا تؤكل . وقد حكى

(فصل) ولا بأس أن يستظل بالسقف والحائط والشجرة والخباء ، وإن نزل تحت شجرة فلا بأس أن يطرح عليها ثوبا يستظل به عند جميع أهل العلم وقد صح به النقل فإن جابراً قال في حديث حجة النبي ﷺ وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فأنى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى اذا زاغت الشمس . رواه مسلم وابن ماجه وغيرهما ، ولا بأس أيضا أن ينصب حياله ثوبا يقيه الشمس والبرد ، إما أن يمسكه انسان أو يرفعه على عود على نحو ماروي في حديث أم الحصين أن بلالا أو أسامة كان رافعا ثوبا يستر به النبي ﷺ من الحر ، ولأن ذلك لا يقصد به الاستدامة فلم يكن به بأس كلاستظلال بمحاط

أن رجلا من البدو سئل : ما تأكلون؟ فقال ما دب ودرج الا أم حبين . فقال السائل : لهن أم حبين العافية وانما تبعوا فيها قضية عثمان فانه قضى فيما يميلان وهو الجدي والصحيح أنه لا شيء فيها . واختلفت الرواية في الثعلب فعنه فيه الجزاء وهو المشهور ، وبه قال طائوس وقتادة ومالك والشافعي وعن أحمد لا شيء ، فيه وهو قول الزهري وعمر بن دينار وابن المنذر لانه سبع ، وقد نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع ، واختلفت الرواية في السنور الوحشي والاهلي والصحيح أنه لا جزاء في الاهلي لانه ليس وحشيا ولا مأكولا وأما الوحشي فاختلف القاضى أنه لا شيء فيه لانه سبع . وقال الثوري واسحاق في الوحشي حكومة والاختلاف فيه مبني على الاختلاف في إباحته . واختلفت الرواية في الهدهد والصدرد لاختلاف الروايتين في إباحتها وكما اختلف في إباحته اختلف في جزائه فاما ما يحرم فالصحيح أنه لا جزاء فيه لعدم النص فيه وهو مخالف لقياس الثالث أن يكون من صيد البر فاما صيد البحر فلا يحرم على المحرم بغير خلاف لقوله سبحانه (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) قال ابن عباس رضي الله عنهما طعامه ما لفظه ﴿ مسألة ﴾ (فمن أتلفه أو تلف في يده أو أتلف جزأ منه فعليه جزاؤه)

من أتلف صيدا وهو محرم فعليه جزاؤه باجماع أهل العلم . وقد دل عليه قوله سبحانه (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء ، مثل ما قتل من النعم) قال شيخنا رضي الله عنه ولا نعلم أحداً خالف في قتل الصيد متعمداً أن فيه الجزاء ، الا الحسن ومجاهدا قالوا يجب في الخطأ والنسيان ولا يجب في العمد ، وهذا خلاف النص فلا يلتفت اليه وقتل الصيد نوعان مباح ومحرم ، فالمحرم أن يقتله ابتداء من غير سبب يبيح قتله فيه الجزاء لما ذكرناه ، والمباح ثلاثة أنواع (أحدها) أن يضطر اليه (وإشائي) أن يصل عليه الصيد (والثالث) اذا أراد تخليصه من سبع أو شبكة أو نحوه وسند كذا ان شاء الله تعالى (فصل) ويضمن ما تلف في يده وإن صاده لم يملكه لان ما حرم لحق غيره لا يملك بالاختصاص من غير اذنه كل غيره وعليه ارساله في موضع يتمتع فيه فان لم يفعل فتلف ضمنه كل الآدمي اذا أخذه بغير حق فتلف في يده . وإن كان مملوكا لا دمي فعليه رده اليه لكونه غصبه منه

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يقتل الصيد ولا يصيده ولا يشير إليه ولا يدل عليه حلالاً ولا حراماً)

لاخلاف بين أهل العلم في تحريم قتل الصيد واصطياده على المحرم وقد نصّ الله تعالى عليه في كتابه فقال سبحانه (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) وقال تعالى (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وتحرم عليه الإشارة إلى الصيد والدلالة عليه فإن في حديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي وأصحابه محرمون قال النبي ﷺ «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» وفي لفظ متفق عليه «فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني وأحبوا لو آني أبصرته» وهذا يدل على أنهم اعتقدوا تحريم الدلالة عليه وسؤال النبي ﷺ لهم «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» يدل على تعلق التحريم بذلك لو وجد منهم ، ولأنه تسبب إلى محرم عليه فحرم كنصبه الأحبولة

(فصل) ولا تحل له الاعانة على الصيد بشي، فإن في حديث أبي قتادة المتفق عليه : ثم ركب ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ناولوني السوط والرمح قالوا والله لا نعينك عليه ، وفي رواية فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني . وهذا يدل على أنهم اعتقدوا تحريم الاعانة والنبي ﷺ أقرهم على ذلك ولأنه اعانة على محرم فحرم كالاعانة على قتل الآدمي

(فصل) ويضمن الصيد بالدلالة فإذا دل المحرم حلالاً على الصيد فأتلفه فالجزاء كله على المحرم . روي ذلك عن علي وابن عباس وعطاء ومجاهد وبكر المزني واسحاق وأصحاب الرأي . وقال مالك

(فصل) وإن أتلف جزء من الصيد فعليه ضمانه لأن جملته مضمونة فكان بعضه مضموناً كالأدمي والأموال ﴿مسئلة﴾ (ويضمن ما دل عليه أو أشار إليه أو أعان على ذبحه أو كان له أثر في ذبحه مثل أن يعيره سكيناً إلا أن يكون القاتل محرماً فيكون جزاؤه بينهما)

يحرم على المحرم الدلالة على الصيد والإشارة إليه فإن في حديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي وأصحابه محرمون قال النبي ﷺ «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» وفي لفظ فأبصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني وأحبوا لو آني أبصرته وهذا يدل على تعليق التحريم بذلك لو وجد منهم ولأنه سبب إلى إتلاف صيد محرم عليه فحرم كنصب الشرك

(فصل) وليس له الاعانة على الصيد بشي، فإن في حديث أبي قتادة المتفق عليه ثم ركب ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ناولوني السوط والرمح قالوا والله لا نعينك عليه . وفي رواية فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني . وهذا يدل على أنهم اعتقدوا تحريم الاعانة والنبي ﷺ أقرهم على ذلك ولأنه اعانة على محرم فحرم كالاعانة على قتل الآدمي، ويضمنه بالدلالة عليه فإذا دل المحرم حلالاً على الصيد فأتلفه فالجزاء على المحرم روي ذلك عن علي وابن عباس وعطاء ومجاهد وبكر المزني واسحاق

والشافعي لا شيء على الدال لانه يضمن بالجناية فلا يضمن بالدلالة كالأدعي
ولنا قول النبي ﷺ لأصحاب أبي قتادة « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟ »
ولانه سبب يتوصل به إلى إتلاف الصيد فتعلق به الضمان كما لو نصب أحبولة ، ولانه قول علي وابن
عباس ولا نعرف لها مخالفا في الصحابة

(فصل) فإن دل محرما على الصيد فقتله فالجزاء بينهما ، وبه قال عطاء وحماد بن أبي سليمان .
وقال الشعبي وسعيد بن جبير والحارث العكلي وأصحاب الرأي على كل واحد جزاء لان كل واحد
من الفعلين يستقل بجزاء كامل اذا كان منفردا ، فكذلك اذا انضم اليه غيره . وقال مالك
والشافعي لاضمان على الدال

ولنا أن الواجب جزاء المتلف وهو واحد فيكون الجزاء واحدا ، وعلى مالك والشافعي ما سبق
ولا فرق في جميع ذلك بين كون المدلول ظاهرا أو خفيا لا يراه إلا بالدلالة عليه ، ولو دل محرم محرما
على صيد ثم دل الآخر آخر ، ثم كذلك إلى عشرة فقتله العاشر كان الجزاء على جميعهم ، وإن قتله
الاول لم يضمن غيره لانه لم يدل عليه أحد فلا يشاركه في ضمانه أحد . ولو كان المدلول رأى الصيد
قبل الدلالة والاشارة فلا شيء على الدال والمشير لان ذلك لم يكن سببا في تلفه . ولان هذه ليست
دلالة على الحقيقة ، وكذلك إن وجد من المحرم حدث عند رؤية الصيد من ضحك أو استشراف

وأصحاب الرأي ، وقال مالك والشافعي لا شيء على الدال لانه يضمن بالجناية فلا يضمن بالدلالة كالأدعي
ولنا حديث أبي قتادة ولانه سبب يتوصل به إلى إتلاف الصيد فتعلق به الضمان كما لو نصب
أحبولة ولانه قول علي وابن عباس رضي الله عنهما ولا مخالف لهما في الصنابة . وإن أشار اليه فهو
كما لو دل عليه لانه في معناه

(فصل) فإن دل محرما على الصيد فقتله فالجزاء بينهما . وبه قال عطاء وحماد بن أبي سليمان .
وقال الشعبي وسعيد بن جبير وأصحاب الرأي على كل واحد جزاء لان كل واحد من الفعلين يستقل
بالجزاء إذا انفرد فكذلك اذا لم يضمنه غيره ، وقال مالك والشافعي لا شيء على الدال
ولنا أن الواجب جزاء المتلف وهو واحد فيكون الجزاء واحدا وعلى مالك والشافعي ما سبق
ولا فرق في جميع الصورتين كون المدلول عليه ظاهرا أو خفيا لا يراه إلا بالدلالة عليه ولو دل محرم
محرما على صيد ثم دل الآخر آخر ثم كذلك إلى عشرة فقتله العاشر كان الجزاء على جميعهم ، وإن
قتله الاول فلا شيء على غيره لانه لم يدل عليه أحد فلا يشاركه في ضمانه أحد ولو كان المدلول رأى
الصيد قبل الدلالة والاشارة فلا شيء على الدال والمشير لان ذلك لم يكن سببا في تلفه ولان هذه
ليست دلالة على الحقيقة وكذلك ان وجد من المحرم حدث عند رؤية الصيد من ضحك أو استشراف

إلى الصيد ففطن له غيره فصاده فلا شيء على المحرم بدليل ماجاء في حديث أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بالقاحه ومنا المحرم ومنا غير المحرم إذ بصرت بأصحابي يترأون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش ، وفي لفظ فيينا أنا مع أصحابي يضحك بعضهم إذ نظرت فإذا أنا بحمار وحش ، وفي لفظ : فلما كنا بالصفاح فإذا هم يترأون ، فقلت أي شيء تنظرون ؟ فلم يخبروني . متفق عليه

(فصل) فإن أعار قاتل الصيد سلاحاً فقتله به فهو كما لو دله عليه سواء كان المستعار مما لا يتم قتله إلا به ، أو أعاره شيئاً هو مستغن عنه مثل أن يعيره رمحاً ومعه رمح ، وكذلك لو أعانه عليه بمنائته سوطه أو رمحه ، أو أمره باصطياده لما ذكرنا من حديث أبي قتادة وقول أصحابه : « والله لا نعينك عليه بشيء » . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ » وكذلك إن أعاره سكيناً فذبج بها . فإن أعاره آلة ليستعملها في غير الصيد فاستعملها في الصيد لم يضمن لأن ذلك غير محرم عليه فأشبهه ما لو ضحكك عند رؤية الصيد ففطن له إنسان فصاده

(فصل) وإن دل الحلال محرماً على الصيد فقتله فلا شيء على الحلال لانه لا يضمن الصيد بالاتلاف فبالدلالة أولى إلا أن يكون ذلك في الحرم فيشاركه في الجزاء لأن صيد الحرم حرام على الحلال والحرام نص عليه أحمد

ففطن له غيره فصاده فلا شيء على المحرم ، فإن في حديث أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحه ومنا المحرم ومنا غير المحرم إذ بصرت بأصحابي يترأون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش ، وفي لفظ فيينا أنا مع أصحابي يضحك بعضهم إذ نظرت فإذا أنا بحمار وحش . وفي لفظ فلما كنا بالصفاح إذا هم يترأون فقلت أي شيء تنظرون ؟ فلم يخبروني متفق عليه

(فصل) فإن أعار قاتل الصيد سلاحاً فقتله به فهو كما لو دله عليه سواء كان المستعار مما لا يتم قتله إلا به أو أعاره شيئاً هو مستغن عنه مثل أن يعيره رمحاً ومعه رمح وكذلك لو أعانه عليه بمنائته سلاحه أو سوطه أو أمره باصطياده لما ذكرنا من حديث أبي قتادة وقول أصحابه : « والله لا نعينك عليه بشيء » . وقول النبي ﷺ : « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ » وكذلك إن أعاره سكيناً فذبج بها فاما إن أعاره آلة ليستعملها في غير الصيد فاستعملها في الصيد لم يضمن لأن ذلك غير محرم عليه أشبه ما لو ضحكك عند رؤية الصيد ففطن له إنسان فصاده

(فصل) فإن دل الحلال محرماً على صيد فقتله فلا شيء على الحلال لانه لا يضمن الصيد بالاتلاف فبالدلالة أولى إلا أن يكون ذلك في الحرم فيشتركان في الجزاء كالمحرمين لأن صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم فإن اشترك في قتل الصيد حلالاً ومحرم في الحل فعلى المحرم الجزاء جميعه على ظاهر قول أحمد رحمه الله وقال أصحاب الشافعي عليه نصف الجزاء كما لو كانا محرمين

(فصل) وإن صاد المحرم صيداً لم يملكه فان تلف في يده فعليه جزاؤه ، وإن أمسكه حتى حل لزمه إرساله وليس له ذبحه ، فان فعل أو تلف الصيد ضمنه وحرّم أكله لانه صيد ضمنه بجرمة الاحرام فلم يبيع أكله كما لو ذبحه حال احرامه . ولانها ذكاة منع منها بسبب الاحرام فأشبهت بالوكان الاحرام باقياً ، واختار أبو الخطاب أن له أكله وعليه ضمانه لانه ذبحه وهو من أهل ذبح الصيد فأشبهه بالوصاده بعد الحل والفرق ظاهر لأن هذا يلزمه ضمانه والذي صاده بعد الحل لا ضمان عليه فيه

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يأكله اذا صاده الحلال لاجله)

لا خلاف في تحريم الصيد على المحرم اذا صاده أو ذبحه وقد قال الله تعالى (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وان صاده حلال وذبحه وكان من المحرم اعانة فيه أو دلالة عليه أو اشارة اليه لم يبيع أيضاً ، وان صيد من أجله لم يبيع له أيضاً أكله ، روي ذلك عن عثمان بن عفان . وهو قول مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة له اكله لقول النبي ﷺ في حديث أبي قتادة «هل منكم أحد أمره أو أشار اليه بشيء ؟ » قالوا لا قال « فكلوا ما بقي من لحمها » متفق عليه . فدل على أن التحريم إنما يتعلق بالاشارة والامر والاعانة . ولانه صيد مذكي لم يحصل فيه ولا في سببه صنع منه فلم يحرم عليه أكله كما لو لم يصدله

ولنا أنه اشترك في قتله من يجب عليه الضمان ومن لا يجب فاخص الجزء بمن يجب عليه كما لو دل الحلال محرماً على صيد فعليه ولانه اجتمع موجب ومسقط فغلب الايجاب كما لو قتل صيداً بعضه في الحرم وبعضه في الحل ذكر هذه المسئلة القاضي أبو الحسين

(فصل) وكذلك ان كان شريكه سباعاً ثم ان كان جرح أحدهما قبل صاحبه والسابق الحلال أو السبع فعلى المحرم جزاؤه مجروحاً وان كان السابق المحرم فعليه أرش جرحه على ما ذكرنا وان كان جرحهما في حال واحدة أو جرحاه ومات منهما فالجزاء كله على المحرم . وفيه وجه لنا كقول أصحاب الشافعي ان على المحرم نصفه كالمحرمين

﴿مسئلة﴾ (ويحرم عليه الاكل من ذلك كله واكل ما صيد لاجله ولا يحرم عليه الاكل من غير ذلك) لا خلاف في تحريم الصيد على المحرم اذا صاده أو ذبحه لقوله تعالى (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وان صاده حلال أو ذبحه وكان من المحرم إعانة فيه أو دلالة أو اشارة اليه لم يبيع أيضاً لانه أعان عليه أشبه ما لو ذبحه . وان صيد من أجله حرم عليه اكله يروي ذلك عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه ، وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة له أكل ما صيد لاجله لقول النبي ﷺ في حديث أبي قتادة «هل منكم أحد أمره أو أشار اليه بشيء ؟ » قالوا لا . قال « كلوا ما بقي من لحمها » متفق عليه فدل على أن التحريم إنما يتعلق بالاشارة والامر والاعانة ولانه صيد مذكي لم يحصل فيه ولا في سببه منع منه فلم يحرم عليه أكله كما لو لم يصدله

وحكي عن علي وابن عمر وعائشة وابن عباس أن لحم الصيد يحرم على المحرم بكل حال ، وبه قال طاوس وكرهه الثوري واسحاق لعموم قوله (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) وروي عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي أنه أهدى إلى النبي ﷺ حماراً وحشياً وهو بالابواء أو بودان فردده عليه رسول الله ﷺ فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهه قال : « أنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » متفق عليه ، وفي لفظ أهدى الصعب بن جثامة إلى النبي ﷺ رجل حمار وفي رواية : عجز حمار وفي رواية شق حمار روى ذلك كله مسلم وروى أبو داود بإسناده عن عبد الله بن الحارث عن أبيه قال كان الحارث خليفة عثمان على الطائف فصنع له طعاما وصنع فيه الحجل واليعاقب ولحم الوحش فبعث إلى علي بن أبي طالب فجاءه فقال أطعموه قوما حلالا فانا حرم ثم قال علي أنشد الله من كان ههنا من أشجع أتعلمون أن رسول الله ﷺ أهدى إليه رجل حمار وحش فأبى أن يأكله ؟ قالوا نعم ولأنه لحم صيد فحرم على المحرم كما لو دل عليه

ولنا ما روى جابر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال هو أحسن حديث في الباب ، وهذا صريح في الحكم وفيه جمع بين الأحاديث وبيان المختلف منها فإن ترك النبي ﷺ للأكل مما أهدى إليه

ولنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن الصعب بن جثامة الليثي أهدى إلى النبي ﷺ حماراً وحشياً وهو بالابواء أو بودان فردده عليه رسول الله ﷺ فلما رأى ما في وجهه قال : « أنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » متفق عليه ، وروى جابر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال هو أحسن حديث في الباب وهذا فيه تحريم ما صيد للمحرم وفيه إباحة ما لم يصد ولم يصد له (فصل) ولا يحرم عليه الأكل من غير ذلك ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك

ويروى ذلك عن طلحة بن عبيد الله وحكي عن عطاء ، وابن عمر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم أن لحم الصيد يحرم على المحرم بكل حال ، وبه قال طاوس وكرهه الثوري واسحاق لعموم قوله سبحانه (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) ولما ذكرنا من حديث الصعب بن جثامة ، وروى أبو داود بإسناده عن عبد الله بن الحارث عن أبيه قال : كان الحارث خليفة عثمان على الطائف فصنع له طعاما وصنع فيه الحجل واليعاقب ولحم الوحش فبعث إلى علي بن أبي طالب فجاءه فقال أطعموه قوما حلالا فانا حرم ثم قال علي أنشد الله من كان ههنا من أشجع أتعلمون أن رسول الله ﷺ أهدى إليه رجل حمار وحش فأبى أن يأكله ؟ قالوا نعم ، ولأنه لحم صيد فحرم على المحرم كما لو دل عليه

ولنا ما ذكرنا من حديث أبي قتادة وجابر فانهما صريحا في الحكم وفي ذلك جمع بين الأحاديث وبيان المختلف منها بأن يحمل ترك النبي ﷺ الأكل في حديث الصعب بن جثامة لعله أو ظنه أنه

يحتمل أن يكون لعلمه أنه صيد من أجله أو ظنه ، ويتعين حمله على ذلك لما قدمت من حديث أبي قتادة وأمر النبي ﷺ أصحابه بأكل الحمار الذي صاده ، وعن طلحة أنه أهدى له طير وهو راقد فاكل بعض أصحابه وهم محرمون وتورع بعض فلما استيقظ طلحة وافق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله ﷺ ورواه مسلم وفي الموطأ أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة وهو محرم حتى إذا كان بالروحاء إذا حمار وحشي عقير فجاء البهزي وهو صاحبه فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر فقسمة بين الرفاق وهو حديث صحيح وأحاديثهم أن لم يكن فيها ذكر أنه صيد من أجلهم فتعين ضم هذا التمسيد إليها لحدوثنا وجهها بين الأحاديث ، ودفعنا للتناقض عنها ، ولأنه صيد للمحرم فحرم كالأمر أو أعان (فصل) وما حرم على المحرم لكونه صيد من أجله أو دل عليه أو أعان عليه لم يحرم على الحلال أكله لقول علي أطعموه حلالا ، وقد بينا حمله على أنه صيد من أجلهم ، وحديث الصعب بن جثامة حين رد النبي ﷺ الصيد عليه ولم ينهه عن أكله ولأنه صيد حلال فإباح للحلال أكله كما لو صيد لهم وهل يباح أكله لمحرم آخر ظاهر الحديث إباحته له لقوله «صيد البر لكم حلال ما لم تصيده أو يصد لكم» وهو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه لأنه روي أنه أهدى إليه صيد وهو محرم فقال لأصحابه كلوا ولم يأكل هو وقال إنما صيد من أجلي ولأنه لم يصد من أجله فحل له كما لو صاده الحلال لنفسه ويحتمل أن يحرم عليه وهو ظاهر قول علي رضي الله عنه لقوله : أطعموه حلالا فإباح حرم ولقول النبي ﷺ في حديث أبي قتادة «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟» قالوا لا ، قال فكلوه ، ففهموه أن إشارة واحد منهم تحرمه عليهم

صيد من أجله ويتعين حمله على ذلك لما ذكرنا من الحديثين فإن الجمع بين الأحاديث أولى من التعارض والتناقض ، وروى مالك في الموطأ أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة وهو محرم حتى إذا كان بالروحاء إذا حمار وحشي عقير فجاء البهزي وهو صاحبه فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر فقسمة بين الرفاق

(فصل) وما حرم على المحرم لكونه دل عليه أو أعان عليه أو صيد من أجله لا يحرم على الحلال أكله لقول علي رضي الله عنه أطعموه حلالا وقد بينا حمله على أنه صيد من أجلهم وحديث الصعب ابن جثامة حين رد النبي ﷺ الصيد عليه لم ينهه عن أكله ولأنه صيد حلال فإباح للحلال أكله كما لو صيد لهم وهل يباح أكله لمحرم آخر فيه احتمالان (أحدهما) يباح فإن ظاهر حديث جابر إباحته وهو قول عثمان رضي الله عنه لأنه يروي أنه أهدى له صيد فقال لأصحابه كلوا ولم يأكل وقال إنما صيد من أجلي ولأنه لم يصد من أجله فحل له كما لو صاده الحلال لنفسه ويحتمل أن يحرم وهو قول علي رضي الله عنه لقول النبي ﷺ في حديث أبي قتادة «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟» قالوا لا ، قال «فكلوه» ففهموه أن إشارة واحد منهم تحرمه عليهم والاول أولى

(فصل) اذا قتل المحرم الصيد ثم اكله ضمنه للقتل دون الاكل . وبه قال مالك والشافعي ، وقال عطاء وأبو حنيفة يضمه للاكل أيضا لانه أكل من صيد محرم عليه فيضمنه كما لو أكل مما صيد لاجله ولنا أنه صيد مضمون بالجزاء فلم يضمن ثانيا كما لو أتلفه بغير الاكل وكصيد المحرم اذا قتله الحلال وأكله ، وكذلك ان قتله محرم آخر ثم أكل هذا منه لم يجب عليه الجزاء لما ذكرنا ، ولان تحريمه لكونه ميتة والميتة لا تضمن بالجزاء . وكذلك ان حرم عليه أكله للدلالة عليه والاعانة عليه فاكل منه لم يضمن لانه صيد مضمون بالجزاء مرة فلا يجب به جزاء ثان كما لو أتلفه . وان اكل مما صيد لاجله ضمنه ، وهو قول مالك وقالة الشافعي في القديم وقال في الجديد لاجزاء عليه لانه أكل للصيد فلم يجب به الجزاء كما لو قتله ثم أكله

ولنا أنه إتلاف ممنوع منه لحمة الاحرام فتعلق به الضمان كالقتل . أما اذا قتله ثم اكله لا يحرم للاتلاف إنما حرم لكونه ميتة . اذا ثبت هذا فانه يضمه بمثله من اللحم لان اصله مضمون بمثله من النعم فكذلك أبعاضه تضمن بمثلها بخلاف حيوان الآدمي فانه يضمن بقيمته فكذلك أبعاضه (فصل) واذا ذبح المحرم الصيد صار ميتة يحرم أكله على جميع الناس ، وهذا قول الحسن والقاسم وسالم ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، وقال الحكم والثوري وأبو ثور لا بأس باكله . قال ابن المنذر هو بمنزلة ذبيحة السارق وقال عمرو بن دينار وأيوب السختياني

(فصل) وإذا قتل المحرم الصيد ثم أكله ضمنه للقتل دون الاكل ، وبه قال مالك والشافعي . وقال عطاء وأبو حنيفة يضمه للاكل أيضا لانه أكل من صيد محرم عليه فيضمنه كما لو صيد لاجله ولنا أنه صيد مضمون بالجزاء فلم يضمن ثانيا كما لو أتلفه بغير الاكل وكصيد المحرم اذا قتله الحلال وأكله ، وكذلك ان قتله محرم آخر ثم أكل هذا منه لم يجب عليه الجزاء لما ذكرنا ولان تحريمه لكونه ميتة والميتة لا تضمن بالجزاء ، وكذلك ان حرم عليه أكله بالدلالة عليه والاعانة عليه فاكل منه لم يضمن لانه صيد مضمون بالجزاء مرة فلم يجب به جزاء ثان كما لو أتلفه فان أكل مما صيد لاجله ضمنه وهو قول مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد لا جزاء عليه لانه أكل للصيد فلم يجب به الجزاء كما لو قتله ثم أكله

ولنا أنه إتلاف ممنوع منه لحمة الاحرام فتعلق به الضمان كالقتل . أما إذا قتله ثم أكله لا يحرم للاتلاف إنما حرم لكونه ميتة ، اذا ثبت هذا فانه يضمه بمثله من اللحم لان أصله مضمون بمثله من النعم فكذلك أبعاضه تضمن بمثلها بخلاف حيوان الآدمي فانه يضمن جميعه بالقيمة فكذلك أبعاضه (فصل) واذا ذبح المحرم الصيد صار ميتة يحرم أكله على جميع الناس ، وهذا قول الحسن والقاسم وسالم ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، وقال الحكم والثوري وأبو ثور لا بأس باكله . قال ابن المنذر هو بمنزلة ذبيحة السارق وقال عمرو بن دينار وأيوب السختياني

يأكله الحلال ، وحكي عن الشافعي قول قديم أنه يحل لغيره الا كل منه لان من أباحت ذكاته غير الصيد أباحت الصيد كالحلال

ولنا انه حيوان حرم عليه ذبحه لحق الله تعالى فلم يحل بذبحه كالجوسي ، وبهذا فارق سائر الحيوانات ، وفارق غير الصيد فانه لا يحرم ذبحه وكذلك الحكم في صيد الحرم اذا ذبحه الحلال (فصل) واذا اضطر المحرم فوجد صيداً وميته أكل الميتة ، وبهذا قال الحسن والثوري ومالك وقال الشافعي واسحاق وابن المنذر يأكل الصيد وهذه المسألة مبنية على أنه اذا ذبح الصيد كان ميتة فيساوي الميتة في التحريم^(١) ويمتاز بإيجاب الجزاء وما يتعلق به من هتك حرمة الاحرام فلذلك كان أكل الميتة أولى الا أن لا تطيب نفسه باكلها فيأكل الصيد كما لو لم يجد غيره

(مسئلة) قال (ولا يطيب المحرم)

(١) فيه أن الميتة محرمة لذاتها والصيد محرم لسبب عارض وقوله ان تذكية المحرم له يجعله كالميتة ليس نصاً من الشارع وإنما هي كلمة فقيه ، لا تصح إلا من باب التشبيه ، ثم ان أكل الميتة ضار في الغالب والتعرض للضرر حرام في نفسه

اجمع اهل العلم على ان المحرم ممنوع من الطيب وقد قال النبي ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته « لا تمسوه بطيب » رواه مسلم ، وفي لفظ « لا تحنطوه » متفق عليه فلما منع الميت من الطيب لاهرامه فالحي أولى ، ومتى تطيب فعليه الغدية لانه استعمل ما حرمه الاحرام فوجب عليه الغدية كاللباس ومعنى الطيب ما تطيب راحته ويتخذ للشم كالسك والعنبر والكافور والغالية والزعفران وماء الورد والادهان المطيبة ، كدهن البنفسج ونحوه .

(فصل) والنبات الذي تستطاب راحته على ثلاثة أضرب (أحدها) ما لا ينبت للطيب ولا يتخذ منه كتبات الصحراء من الشيح والقيصوم والخزامى والفواكه كلها من الاترج والتفاح والسفرجل وغيره ، وما ينبت له آديمون لغير قصد الطيب كالحناء

بأكله الحلال ، وحكي عن الشافعي قول قديم أنه يحل لغيره الا كل منه لان من أباحت ذكاته غير الصيد أباحت الصيد كالحلال

ولنا انه حيوان حرم عليه ذبحه لحق الله تعالى فلم يحل بذبحه كالجوسي ، وبهذا فارق سائر الحيوانات وفارق غير الصيد فانه لا يحرم ذبحه وكذلك الحكم في صيد الحرم اذا ذبحه محرم أو حلال وبعض الحنفية يقول هو مباح ، ولنا ما ذكرناه

(مسئلة) (وان أتلغ بيض صيد أو تقله إلى موضع آخر ففسد فعليه ضمانه بقيمته)

اذا أتلغ بيض صيد ضمنه بقيمته أي صيد كان قال ابن عباس في بيض النعام قيمته ، وروي ذلك عن عمرو ابن مسعود رضي الله عنهما وبه قال النخعي والزهري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لانه روي عن النبي ﷺ قال « في بيض النعام بصيده المحرم ثمنه » رواه ابن ماجه ، واذا وجب في بيض النعام قيمته مع أنه من ذوات الامثال لغيره أولى ، ولان البيض لا مثل له فيجب فيه قيمته كصغار الطير فان لم يكن له قيمة لكونه مدراً أولان فرخه ميت فلا شيء فيه . قال أصحابنا

والعصفر فبإباح شمه ولا فدية فيه ولا نعلم فيه خلافا الا ما روي عن ابن عمر أنه كان يكره للمحرم أن يشم شيئا من نبات الارض من الشبج والقيصوم وغيرها ولا نعلم أحدا أوجب في ذلك شيئا فإنه لا يقصد للطيب ولا يتخذ منه طيب أشبه سائر نبات الارض ، وقد روي أن ازواج رسول الله ﷺ كن يحرمن في المعصفرات .

(الثاني) ما ينبت الآدميون للطيب ولا يتخذ منه طيب كالريحان الفارسي والمرزجوش والبرجس والبرم ففيه وجهان (أحدهما) بإباح غير فدية قاله عثمان بن عفان وابن عباس والحسن ومجاهد وإسحاق (والآخر) يحرم شمه فإن فعل فعليه الفدية ، وهو قول جابر وابن عمر والشافعي وأبي ثور لأنه يتخذ للطيب فأشبهه الورد . وكرهه مالك وأصحاب الرأي ولم يوجبوا فيه شيئا وكلام أحمد فيه محتمل لهذا فإنه قال في الريحان ليس من آلة المحرم . ولم يذكر فديته وذلك لأنه لا يتخذ منه طيب فأشبهه العصفر

(الثالث) ما ينبت للطيب ويتخذ منه طيب كالورد والبنفسج والياسمين والخيري^(١) فهذا إذا استعمله وشمه ففيه الفدية لأن الفدية تجب فيما يتخذ منه فكذلك في أصله وعن أحمد رواية أخرى في الورد لا فدية عليه في شمه لأنه زهر شمه على جهته أشبه زهر سائر الشجر ، وذكر أبو الخطاب في هذا والذي قبله روايتين والأولى تحريمه لأنه ينبت للطيب ويتخذ منه أشبه الزعفران والعنبر قال القاضي يقال إن العنبر ثمر شجر وكذلك الكافور

«هي الخزامي

(فصل) وإن مس من الطيب ما يعلق بيده كالفالية وماء الورد والمسك المسحوق الذي يعلق بأصابعه فعليه الفدية لأنه مستعمل للطيب ، وإن مس مالا يعاق بيده كالمسك غير المسحوق وقطع

الا بيض النعام فإن لقشره قيمة والصحيح أنه لا شيء فيه لأنه إذا لم يكن فيه حيوان ولا ماله إلى أن يصير فيه حيوان صار كالاحجار والخشب وسائر ماله قيمة من غير الصيد الا ترى أنه لو تقب بيضة فأخرج ما فيها لزمه جزاء جميعها ثم لو كسرها هو أو غيره لم يلزمه لذلك شيء . ومن كسر بيضة فخرج منها فرخ حي فعاش فلا شيء فيه ، وقال ابن عقيل يحتمل أن يضمه إلا أن يحفظه من الجراح إلى أن ينهض فيطير لأنه صار في يده مضمونا وتخليته غير ممتنع ليس برد تام . ويحتمل أن لا يضمه لأنه لم يجعله غير ممتنع بعد أن كان ممتنعا بل تركه على صفته فهو كما لو أمسك طائرا أعرج ثم تركه وإن مات ففيه ما في صغار أولاد المتاف بيضة ففي فرخ الحمام صغير أولاد الغنم . وفي فرخ النعامة حوار وفيها عداها قيمة الا ما كان أكبر من الحمام ففيه ما ذكره من الخلاف في أهاته إن شاء الله تعالى ، ولا يحل لمحرم أكل بيض الصيد إذا كسره هو أو محرم سواه ، وإن كسره حلال فهو كلحم الصيد إن كان أخذه لأجل المحرم لم يبيح أكله والا يبيح . وإن كسر المحرم بيض صيد لم يحرم على الحلال لأن حله له لا يقف على كسره ولا يعتبر له أهليته بل لو كسره مجوسي أو وثني أو بغير تسمية لم يحرم فأشبهه قطع اللحم وطبخه ، وقال القاضي : يحرم على الحلال أكله كالصيد لأن

الكافور والعنبر فلا فدية لانه غير مستعمل للطيب فان شمه فعليه الفدية لانه يستعمل هكذا وان شم العود فلا فدية عليه لانه لا يتطيب به هكذا

﴿مسئلة﴾ (قال ولا يلبس ثوبا مسه ورس ولا زعفران ولا طيب)

لا نعلم بين أهل العلم خلافا في هذا وهو قول جابر وابن عمر ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر لا خلاف في هذا بين العلماء وقد قال النبي ﷺ «لا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس» متفق عليه فكل ما صبغ بزعفران أو ورس أو غمس في ماء ورد أو بنجر بعدد فليس المحرم لبسه ولا الجلوس عليه ولا النوم عليه نص احمد عليه، وذلك لانه استعمال له فأشبهه لبسه ومتى لبسه أو استعماله فعليه الفدية وبذلك قال الشافعي وقال أبو حنيفة إن كان رطبا يلي بدنه أو يابساً ينفض فعليه الفدية وإلا فلا لانه ليس بمطيب

ولما أنه منهي عنه لأجل الاحرام فلزمته الفدية به كاستعمال الطيب في بدنه، ولأنه محرم استعمال ثوبا مطيبا فلزمته الفدية به كالرطب فان غسله حتى ذهب ما فيه من ذلك فلا بأس به عند جميع العلماء (فصل) وإن انقطعت رائحة الثوب لطول الزمن عليه أو لكونه صبغ بغيره فغلب عليه بحيث لا يفوح له رائحة اذا رش فيه الماء فلا بأس باستعماله لزوال الطيب منه، وبهذا قال سعيد بن المسيب والحسن والنخعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي «وروي ذلك عن عطاء وطاوس وكره ذلك مالك إلا أن يغسل ويذهب لونه لان عين الزعفران ونحوه فيه

ولنا أنه إنما نهي عنه من أجل رائحته «وقد ذهب بالسكية فاما إن لم يكن له رائحة في الحال لكن كان بحيث إذا رش فيه ماء قاح ريحه ففيه الفدية لانه متطيب بطيب بدليل أن رائحته تظهر عند رش الماء فيه، والماء لا رائحة له وإنما هي من الصبغ الذي فيه فاما إن فرش فوق الثوب ثوبا صفيقا يمنع الرائحة والمباشرة فلا فدية عليه بالجلوس والنوم عليه، وإن كان الحائل بينهما ثياب بدنه ففيه الفدية لانه يمنع من استعمال الطيب في الثوب الذي عليه كمنعه من استعماله في بدنه

كسره جرى مجرى الذبح بدليل حله للمحرم بكسر الحلال له وتحريره عليه بكسر المحرم (فصل) وان نقل بيض صيد فجعله تحت آخر أو ترك مع بيض الصيد بيضا آخر أو شيئا فنفر عن بيضه حتى فسد فعليه ضمانه لانه تلف بسببه «وان صح وفرخ فلا ضمان عليه، وان باض الصيد على فراشه فنقله برفق ففسد ففيه وجهان بناء على الجراد اذا انفرش في طريقه وحكم بيض الجراد حكم الجراد وكذلك بيض كل حيوان حكمه حكمه لانه جزء منه أشبه الاصل «وان احتلب لبن صيد ففيه قيمته كما لو حلب لبن حيوان مغمصوب

﴿مسئلة﴾ (ولا يملك الصيد بغير الارث وقيل لا يملكه به ايضا)

لا يملك المحرم الصيد ابتداء بالبيع ولا بالهبة ونحوهما من الاسباب فان الصعب بن جشامة

﴿مسئلة﴾ قال (ولا بأس بما صبغ بالعصفر)

وجملة ذلك أن العصفر ليس بطيب ولا بأس باستعماله وشبهه ولا بما صبغ به وهذا قول جابر وابن عمر وعبد الله بن جعفر وعقيل بن أبي طالب وهو مذهب الشافعي، وعن عائشة وأسماء وأزواج النبي ﷺ أنهم كن يحرمن في المعصرات وكرهه مالك إذا كان ينتفض في بدنه ولم يوجب فيه فدية ومنع منه الثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وشبهوه بالمورس والمزعفر لانه صبغ طيب الرائحة فاشبه ذلك

ولنا ما روى أبو داود بإسناده عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حلي أو سراويل أو قميص أو خف. وروى الامام احمد في المناسك بإسناده عن عائشة بنت سعد قالت كنا أزواج النبي ﷺ نحرم في المعصرات ولانه قول من سمعنا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفا، ولانه ليس بطيب فلم يكره ما صبغ به كالسواد والمصبوغ بالمغرة وأما الورس والزعفران فإنه طيب بخلاف مسئلتنا

(فصل) ولا بأس بالمشق وهو المصبوغ بالمغرة لانه مصبوغ بطين لا بطيب وكذلك المصبوغ بسائر الاصباغ سوى ما ذكرنا لأن الاصل الاباحة إلا ما ورد الشرع بتحريمه وما كان في معناه وليس هذا كذلك وأما المصبوغ بالرياحين فهو مبني على الرياحين في نفسها فما منع المحرم من استعماله منع لبس المصبوغ به إذا ظهرت رائحته وإلا فلا

أهدى إلى النبي ﷺ حماراً وحشياً فرده عليه وقال «انا لم نرده عليك إلا أنأحرم» فان أخذه بأحد هذه الاسباب ثم تلف فعليه جزاؤه وان كان مبيعاً فعليه القيمة لما ملكه مع الجزاء لان ملكه لم يزل عنه، وان أخذه رهناً فلا شيء عليه سوى الجزاء لانه أمانة فان لم يتلف فعليه رده الى مالكه فان أرسله فعليه ضمانه لما ملكه وليس عليه جزاء وعليه رد المبيع ايضاً، ويحتمل أن يلزمه إرساله كما لو كان مملوكاً، ولانه لا يجوز له اثبات يده المشاهدة على الصيد وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ولا يسترد المحرم الصيد الذي باعه وهو حلال بخيار ولا عيب في ثمنه ولا غير ذلك لانه ابتداء ملك على الصيد وهو ممنوع منه، وان رده المشتري عليه بعيب أو خيار فله ذلك لان سبب الرد محقق ثم لا يدخل في ملك المحرم ويلزمه إرساله

(فصل) وان ورثه المحرم ورثه لان الملك بالارث ليس بفعل من جهته وانما يدخل في ملكه حكماً اختار ذلك أو كرهه، ولهذا يدخل في ملك الصبي والمجنون ويدخل به المسلم في ملك الكافر فجري مجرى الاستدامة وقيل لا يملك به ايضاً لانه جهة من جهات التملك أشبه البيع وغيره فعلى هذا يكون أحق به من غير ثبوت ملكه عليه فاذا حل ملكه

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يقطع شعرا من رأسه ولا جسده)

أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من أخذ شعره إلا من عذر والاصل فيه قول الله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) وروى كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ أنه قال «هلك يؤذيك هوام رأسك» قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ «أحلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو انسك شاة» متفق عليه وهذا يدل على أن الحلق كان قبل ذلك محرما وشعر الرأس والجسد في ذلك سواء.

(فصل) فإن كان له عذر من مرض أو وقع في رأسه قمل أو غير ذلك مما يتضرر بابقاء الشعر فله إزالته للآية والخبر قال ابن عباس (فمن كان منكم مريضا) أي برأسه قروح (أو به أذى من رأسه) أي قمل ثم ينظر فإن كان الضرر اللاحق به من نفس الشعر مثل أن ينبت في عينه أو طال حاجباه فغطيا عينيه فله قلع ما في العين وقطم ما استرسل على عينيه ولا فدية عليه لأن الشعر أذاه فكان له دفع أذيته بغير فدية كالصيد إذا صال عليه، وإن كان الأذى من غير الشعر لكن لا يتمكن من إزالة الأذى إلا بإزالة الشعر كالقمل والقروح برأسه أو صداع برأسه أو شدة الحر عليه لكثرة شعره فعليه الفدية لانه قطع الشعر لازالة ضرر غيره فأشبهه كل الصيد للمخضفة فإن قيل فالقمل من ضرر الشعر والحر سببه كثرة الشعر، قلنا ليس القمل من الشعر وإنما لا يتمكن من المقام في الرأس إلا به فهو محل له لاسبب فيه وكذلك الحر من الزمان بدليل أن الشعر يوجد في زمن البرد فلا يتأذى به والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (وإن أمسك صيدا حتى تحلل ثم تلف أو ذبحه ضمنه وكان ميتة وقال أبو الخطاب له أكله) إذا صاد المحرم صيدا لم يملكه، فإن أمسكه حتى حل لزمه إرساله وليس له ذبحه فإن تلف فعليه ضمانه لانه لا يحل له إمساكه أشبه الغاصب، وإن ذبحه ضمنه لذلك وحرم أكله لانه صيد ضمنه بحرمة الاحرام فلم يبيع أكله كما لو ذبحه حال إحرامه، ولانها زكاة منع منها بسبب الاحرام فأشبه ما لو كانت الاحرام باقيا، واختار أبو الخطاب أن له أكله وعليه ضمانه لانه ذبحه وهو من أهل ذبح الصيد فأشبه ما لو صاده الحل والفرق ظاهر لأن هذا يلزمه ضمانه بخلاف الذي صاده بعد الحل روى ابن أبي موسى عن أحمد إذا استأجر بيتا في الحرم فوجد فيه صيدا ميتا فداه احتياطا والقياس انه لا يجب عليه فداؤه ولأن الاصل براءة الذمة

﴿مسئلة﴾ (وإن أحرم وفي يده صيد أو دخل الحرم بصيد لزمه إزالة يده المشاهدة دون الحكمة عنه فإن لم يفعل فتلف ضمنه وإن أرسله إنسان من يده قهراً فلا ضمان على المرسل) إذا أحرم وفي يده صيد لم يزل ملكه عنه ولا يده الحكمة مثل أن يكون في بلده أو في يد ثابت له في غير مكانه ولا شيء عليه إن مات وله التصرف فيه بالبيع والهبة وغيرها وإن غصبه

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يقطع ظفراً إلا أن ينكسر)

أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من قلم أظفاره إلا من عذر لأن قطع الاظفار إزالة جزء يترفع به فحرم كإزالة الشعر فإن أنكسر فله إزالته من غير فدية تلزمه قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للمحرم أن يزيل ظفره بنفسه إذا انكسر ولأن ما انكسر يؤذيه ويؤلمه فأشبهه الشعر الثابت في عينه، والصيد الصائل عليه فإن قص أكثر مما أنكسر فعليه الفدية لذلك الزائد كما لو قطع من الشعر أكثر مما يحتاج إليه وإن احتاج إلى مداواة قرحة فلم يمكنه إلا بقص أظفاره فعليه الفدية لذلك وقال ابن القاسم صاحب مالك لأفدية عليه

ولنا أنه أزال ما منع إزالته لضرر في غيره فأشبهه حلق رأسه دفعاً لضرر قلبه وإن وقع في أظفار مرض فإزالها لذلك المرض فلا فدية عليه لأنه أزالها لازالة مرضها فأشبهه قصها لكسرها

﴿مسئلة﴾ قال (ولا ينظر في المرأة لأصلاح شيء)

بمعنى لا ينظر فيها لازالة شعث أو تسوية شعر أو شيء من الزينة قال أحمد ولا بأس أن ينظر في المرأة ولا يصلح شعثاً ولا ينفض عنه غباراً وقال أيضاً إذا كان يريد به زينة فلا قيل فكيف يريد زينة؟ قال يرى شعرة فيسويها وروي نحو ذلك عن عطاء والوجه في ذلك أنه قد روي في حديث «إن المحرم الأشعث لا يغبر» وفي آخر «إن الله يباهي بأهل عرفة ملائكته فيقول يا ملائكتي انظروا إلى عبادي قد أتوني شعثاً غبراً أصحابين» أو كما جاء لفظ الحديث فإن نظر فيها لحاجة كدداوة جرح أو إزالة شعر

غاصب لزمه رده ويلزمه إزالة يده المشاهدة عنه، ومعناه إذا كان في قبضته أو خيمته أو رحله أو وقصص معه أو مربوط بجبل معه لزمه إرساله «وبه قال مالك وأصحاب الرأي وقال الثوري هو ضامن لما في يده أيضاً، وحكي نحو ذلك عن الشافعي» وقال أبو ثور ليس عليه إرسال ما في يده وهو أحد قولي الشافعي لأنه في يده ولم يجب إرساله كما لو كان في يده الحكيمة ولأنه لا يلزم من منع ابتداء الصيد المنع من استدامته بدليل الصيد في الحرم

ولنا على أنه لا يلزمه إزالة يده الحكيمة أنه لم يفعل في الصيد فعلاً فلم يلزمه شيء كما لو كان في ملك غيره وعكس هذا إذا كان في يده المشاهدة لأنه فعل الإمساك في الصيد فكان ممنوعاً منه وكحالة الابتداء فإن استدامة الإمساك بدليل أنه لو حلف لا يملك شيئاً فاستدام إمساكه حنث، والأصل المقيس عليه ممنوع والحكم فيه ما ذكرنا قياساً عليه. إذا ثبت هذا فإنه متى أرسله لم يزل ملكه عنه، ومن أخذه رده عليه إذا حل ومن قتله ضمنه له لأن ملكه كان عليه وإزالة يده لا تنزل الملك بدليل الغصب والعارية فإن تلف في يده قبل إرساله مع إمكانه ضمنه لأنه تلف تحت اليد العادية فلزمه ضمانه كمال الآدمي ولا يلزمه ضمانه قبل إمكان الإرسال لعدم التفريط والتعدي فإن

ينبت في عينه ونحو ذلك مما أباح الشرع له فعله فلا بأس ولا فدية عليه بالنظر في المرأة على كل حال وإنما ذلك أدب لاشيء على تاركة لا نعلم أحداً أوجب في ذلك شيئاً وقد روي عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز أنهما كانا ينظران في المرأة وهما محرمان

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يأكل من الزعفران ما يجد ريحه)

وجملة ذلك أن الزعفران وغيره من الطيب اذا جعل في مأكل أو مشروب فلم تذهب رائحته لم يباح للمحرم تناوله نياً كان أو قد مسته النار وبهذا قال الشافعي وكان مالك وأصحاب الرأي لا يرون بما مست النار من الطعام بأساً سواء ذهب لونه وريحه وطعمه أو بقي ذلك كله لأنه بالطبخ عن استحالة كونه طيباً وروي عن ابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وطاوس أنهم لم يكونوا يرون بأكل الخشكناج الاصفر بأساً وكرهه القاسم بن محمد وجعفر بن محمد ولنا أن الاستمتاع به والترفع به حاصل من حيث المباشرة فأشبهه ما لو كان نياً ولأن المقصود من الطيب رائحته وهي باقية وقول من أباح الخشكناج الاصفر محمول على ما لم يبق فيه رائحة فان ما ذهبت رائحته وطعمه ولم يبق فيه إلا اللون مما مسته النار لا بأس بأكله لا نعلم فيه خلافاً سوى أن القاسم وجعفر بن محمد كرها الخشكناج الاصفر ويمكن حمله على ما بقيت رائحته ليزول الخلاف فان لم تمسه النار اسكن ذهبت رائحته وطعمه فلا بأس به وهو قول الشافعي وكره مالك والحميدي وإسحاق وأصحاب الرأي المالح الاصفر وفرقوا بين ما مسته النار وما لم تمسه

أرسله إنسان من يده قهراً فلا ضمان عليه لأنه فعل ماله فعله ولأن اليد قد زال حكمها وحرمتها فان أمسكه حتى حل فملكه باق عليه لأن ملكه لم يزل بالأحرار إنما زال حكم المشاهدة فصار كالعصير يتخمر ثم يتخلل قبل اراقته

(فصل) ومن ملك صيداً في الحل فادخله الحرم لزمه رفع يده وإرساله فان تلف في يده أو أتلفه فعليه ضمانه كصيد الحل في حق الحرم . قال عطاء : ان ذبحه فعليه الجزاء . وروي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما ومن كره ادخال الصيد الحرم ابن عمر وابن عباس وعائشة وعطاء وطاوس وأصحاب الرأي . وخص فيه جابر بن عبد الله ورويت عنه الكراهة قال هشام بن عروة : كان ابن الزبير تسع سنين براها في الاقفاص، وأصحاب النبي ﷺ لا يرون به بأساً وخص فيه سعيد بن جبير ومجاهد ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لأنه ملكه خارجاً وحل له التصرف فيه فجاز له ذلك في الحرم كصيد المدينة

ولنا أن الحرم سبب محرم للصيد يوجب ضمانه فحرم استدامة امساكه كالأحرار ولأنه صيد ذبحه في الحرم فلزمه جزاؤه كما لو صاده منه . وصيد المدينة لا جزاء فيه بخلاف صيد الحرم

ولنا أن المقصود الرائحة فإن الطيب إنما كان طيباً لرائحته لا لونه فوجب دوران الحكم معها دونه (فصل) فإن ذهب رائحته وبقي لونه وطعمه فظاهر كلام الحنفي إباحته لما ذكرنا من أنها المقصود فيزول المنع بزوالها وظاهر كلام أحمد في رواية صالح تحريمه وهو مذهب الشافعي قال القاضي محال أن تنفك الرائحة عن الطعم فتبقى الطعم دل على بقائها فلذلك وجبت الغدية باستعماله ﴿مسئلة﴾ قال (ولا يدهن بما فيه طيب ومالا طيب فيه)

أما المطيب من الأدهان كدهن الورد والبنفسج والزنبق والخيري واللينوفر فليس في تحريم الأدهان به خلاف في المذهب وهو قول الأوزاعي وكره مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي الأدهان بدهن البنفسج وقال الشافعي ليس بطيب

ولنا أنه يتخذ للطيب وتقصد رائحته فكان طيباً كماء الورد فأما مالا طيب فيه كالزيت والشيرج والسمن والشحم ودهن البان الساذج فتقل الأثر من قال سمعت أبا عبد الله يسأل عن المحرم يدهن بالزيت والشيرج فقال نعم يدهن به إذا احتاج إليه ويتداوى المحرم بما يأكل قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن للمحرم أن يدهن بدنه بالشحم والزيت والسمن وتقل الأثر من جواز ذلك عن ابن عباس وأبي ذر والأسود بن يزيد وعطاء والضحاك وغيرهم ونقل أبو داود عن أحمد أنه قال الزيت الذي يؤكل لا يدهن المحرم به رأسه فظاهر هذا أنه لا يدهن رأسه بشيء من الأدهان وهو قول عطاء ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي لأنه يزيل الشعث ويسكن الشعر فاما دهن سائر البدن

(فصل) فإن أمسك صيدا في الحرم فأخرجه لزمه إرساله من يده للمحرم إذا أمسك الصيد حتى حل فإن تركه فتلف فعليه ضمانه للمحرم إذا أمسكه حتى يحل ﴿مسئلة﴾ (وإن قتل صيداً صائلاً عليه دفعا عن نفسه أو بتخليصه من سبع أو شبكة ليطلقه فتلف لم يضمنه وقيل يضمنه فيهما)

إذا صال عليه صيد فلم يقدر على دفعه إلا بقتله فله قتله ولا ضمان عليه، وبهذا قال الشافعي وقال أبو بكر عليه الجزاء وهو قول أبي حنيفة لأنه قتله لحاجة نفسه أشبه قتله لحاجته إلى أكله ولنا أنه حيوان قتله لدفع شره فلم يضمنه كالأدعي الصائل ولأنه التحق بالمؤذيات طبعاً فصار كالكلب العقور ولا فرق بين أن يخشى منه التلف أو مضرة لجرحه أو إتلاف ماله أو بعض حيواناته (فصل) فإن خلص صيداً من سبع أو شبكة أو أخذه ليخلص من رجله خيطاً ونحوه فتلف بذلك فلا ضمان عليه، وبه قال عطاء وقيل عليه الضمان وهو قول قتادة لعموم الآية ولأن غاية ما فيه أنه عدم القصد إلى قتله فأشبهه قتل الخطأ

ولنا أنه فعل أبيض لحاجة الحيوان فلم يضمن ما تلف به كما لو داوى ولي الصبي الصبي فمات بذلك وهذا ليس بمتعهد ولا تناوله الآية

(الغني والشرح الكبير) لا يعتمد محرم شحم الطيب. المحرم الاكل للحرم والاحرام. الفواسق الخمس ٣٠١

فلا نعلم عن أحمد فيه منعاً وقد ذكرنا إجماع أهل العلم على إباحته في اليدين وإنما الكراهة في الرأس خاصة لأنه محل الشعر وقال القاضي في إباحته في جميع البدن روايتان فإن فعله فلا فدية فيه في ظاهر كلام أحمد سواء دهن رأسه أو غيره إلا أن يكون مطيباً وقد روي عن ابن عمر أنه صدع وهو محرم فقالوا لا ندهنك بالسمن؟ فقال لا، قالوا أليس تأكله؟ قال ليس أكله كالدهان به وعن مجاهد قال إن تداوى به فعليه الكفارة وقال الذين منعوا من دهن الرأس فيه الفدية لأنه مزيل للشعث أشبه ما لو كان مطيباً

ولنا أن وجوب الفدية يحتاج إلى دليل ولا دليل فيه من نص ولا إجماع ولا يصح قياسه على الطيب فإن الطيب يوجب الفدية وإن لم يزل شعناً ويستوي فيه الرأس وغيره والدهن بخلافه ولأنه مائع لا تجب الفدية باستعماله في اليدين فلم تجب باستعماله في الرأس كالماء.

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يعتمد لشحم الطيب)

أي لا يقصد شمه من غيره بفعل منه نحو أن يجلس عند العطارين لذلك أو يدخل الكعبة حال تجميرها ليشم طيبها أو يحمل معه عقدة فيها مسك ليجد ريحها. قال أحمد سبحانه الله كيف يجوز هذا؟ وأباح الشافعي ذلك إلا العقدة تكون معه يشمها فإن أصحابه اختلفوا فيها لأنه يشم الطيب من غيره أشبه ما لو لم يقصده

ولنا أنه شحم الطيب قاصداً مبتدئاً به في الاحرام فحرم كما لو باشره بحققه أن القصد شمه لا مباشرته

﴿مسئلة﴾ (ولا تأثير للحرم ولا للاحرام في تحريم حيوان انسي ولا محرم الاكل إلا القمل على المحرم في رواية وأي شيء تصدق به كان خيراً منه)

لا تأثير للحرم ولا للاحرام في تحريم شيء من الحيوان الاهلي كبهيمة الانعام والخيل والدجاج ونحوها لأنه ليس بصيد، وإنما حرم الله سبحانه الصيد. وقد كان النبي ﷺ يذبح البدن في احرامه في الحرم يتقرب إلى الله سبحانه بذلك، وقال عليه السلام «أفضل الحج العج والثج» يعني أسالة الدماء بالذبح والنحر وهذا لا خلاف فيه، فإن كان متولداً بين وحشي وأهلي غلب جانب التحريم

(فصل) فأما المحرم أكله فهو ثلاثة أقسام

(أحدها) الخمس الفواسق التي أباح الشارع قتلها في الحل والحرم وهي الخدأة والغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور، وفي بعض ألفاظ الحديث الحية مكان العقرب فيباح قتلهما في الاحرام والحرم وهذا قول أكثر أهل العلم منهم الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وإسحاق. وحكي عن النخعي أنه منع قتل الفأرة والحديث صريح في حل قتلها فلا تعويل على ما خالفه. والمراد بالغراب الابقع وغراب البين. وقال قوم لا يباح قتل غراب البين لأنه روي «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية

٣٠٢ تحريم تغطية المحرم لشيء من رأسه . المحرم أكله لطبع الاذى فيه (المغني والشرح الكبير)

بدليل ما لو مس اليا بس الذي لا يعلق بيده لم يكن عليه شيء ، ولو رفعه بخرقه وشمه لوجبت عليه الفدية ولم يباشره ، فأما شمه من غير قصد كالجالس عند العطار لحاجته وداخل السوق أو داخل الكعبة للتبرك بها ومن يشتري طيبا لنفسه وللتجارة ولا يمسسه فغير ممنوع منه لانه لا يمكن التحرز من هذا فعني عنه بخلاف الاول

(مسألة) قال (ولا يغطي شيئا من رأسه والاذنان من الرأس)

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من تخمير رأسه والاصل في ذلك نهى النبي ﷺ عن لبس العمام والبرانس ، وقوله في المحرم الذي وقصته راحلته « لا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبا » علل منع تخمير رأسه ببقائه على احرامه « فعلم أن المحرم ممنوع من ذلك وكان ابن عمر يقول : إحرار الرجل في رأسه ، وذكر القاضي في الشرح أن النبي ﷺ قال « إحرار الرجل في رأسه » وإحرار المرأة في وجهها » وأنه عليه السلام نهى أن يشد المحرم رأسه بالسير ، وقول الحرق والاذنان من الرأس فائدتها تحريم تغطيتها ، وأباح ذلك الشافعي

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال « الاذنان من الرأس » وقد ذكرناه في الطهارة ، وإذا ثبت هذا فانه يمنع من تغطية بعض رأسه كما يمنع تغطية جميعه لان النبي ﷺ قال « لا تخمروا رأسه » والمنهي عنه يحرم فعل بعضه ، ولذلك لما قال (ولا تحلقوا رؤوسكم) حرم حلق بعضه ، وسواء غطاه باللبوس المعتاد أو بغيره مثل إن عصبه بعصابة ، أو شده بسير ، أو جعل عليه قرطاسا فيه دواء

والغراب الابقع والفأرة والكلب العقور والحديا ، رواه مسلم وهذا بقيد مطلق ذكر الغراب في الحديث الآخر ولا يمكن حمله على العموم بدليل أن المباح من الغراب لا يحل قتله ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت : أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحرم الحداة والغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب ليس على المحرم جناح في قتلهن » وذكر مثل حديث عائشة متفق عليهما وهذا عام في الغراب وهو أصبح من الحديث الآخر ، ولان غراب البين محرم الاكل بعدوا على أموال الناس ولا وجه لآخراجه من العموم وفارق ما أبيح أكله فانه ليس في معنى ما أبيح قتله فلا يلزم من تخصيصه تخصيص ما ليس في معناه

(القسم الثاني) من المحرم أكله ما كان طبعه الاذى وان لم يوجد منه أذى كلاسد والنمر والفهد والذئب وما في معناه فيباح قتله أيضا ولا جزاء فيه قال مالك : الكلب العقور ماعقر الناس وعدا عليهم مثل الاسد والذئب والنمر والفهد . فعلى هذا يباح قتل كل ما فيه أذى للناس في أنفسهم وأموالهم مثل سباع البهائم كلها ، الحرام أكلها وجوارح الطير كالبلادي والصقور والشاهين والعقاب ونحوها والحشرات

أو لدواء فيه ، أو خضبه بحناء أو طلاء بطين أو نورة أو جعل عليه دواء فإن جميع ذلك ستر له وهو ممنوع منه ، وسواء كان ذلك لعذر أو غيره فإن العذر لا يسقط الفدية بدليل قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية) وقصة كعب بن عجرة « وبهذا كله قال الشافعي » وكان عطاء يرخص في العصاة من الضرورة ، والصحيح أنه لا تسقط الفدية عنه بالعذر كما لو لبس قلنسوة بن أجل البرد

(فصل) فإن حمل على رأسه مكثلاً أو طبقاً أو نحوه فلا فدية عليه ، وبهذا قال عطاء ومالك . وقال الشافعي عليه الفدية لأنه ستره

ولنا أن هذا لا يقصد به الستر غالباً فلم تجب به الفدية كما لو وضع يده عليه . وسواء قصد به الستر أو لم يقصد لأن ما تجب به الفدية لا يختلف بالقصد وعدمه فكذلك ما لا تجب به الفدية . واختار ابن عقيل وجوب الفدية عليه إذا قصد به الستر لأن الحيل لا تحيل الحقوق ، وإن ستر رأسه بيديه فلا شيء عليه لما ذكرنا . ولأن الستر بما هو متصل به لا يثبت له حكم الستر ، ولذلك لو وضع يديه على فرجه لم تجزئه في الستر . ولأن المحرم مأمور بمسح رأسه وذلك يكون بوضع يديه أو أحدهما عليه ، وإن طلا رأسه بعسل أو صمغ ليجمع الشعر ويتلبذ فلا يتخلله الغبار ولا يصيبه الشعث ولا يقع فيه الدبيب جاز وهو التلبيد الذي جاء في حديث ابن عمر رأيت رسول الله ﷺ يهبل ملبداً . رواه البخاري وعن حفصة أنها قالت لرسول الله ﷺ ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال « إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر » متفق عليهما . وإن كان في رأسه طيب مما جعله فيه

المؤذية والزنبور والبق والبعوض والبراغيث والذباب وبه قال الشافعي . وقال أصحاب الرأي : يقتل ما جاء في الحديث والذئب قياساً عليه

ولنا أن الخبر نص من كل جنس على صورة من أدناه تنبيهاً على ما هو أعلى منها . ودلالة على ما كان في معناها فنصة على الغراب والحداة تنبيه على البازي ونحوه وعلى الفأرة تنبيه على الحشرات وعلى العقرب تنبيه على الحية وقد ذكرت في بعض الأحاديث ، وعلى الكلب العقور تنبيه على السباع التي هي أعلا منه ولأن ما لا يضمن بقيمته ولا مثله لا يضمن بشيء كالحشرات

(القسم الثالث) من المحرم الأكل مالا يؤذي بطبعه كالرخم والديدان فلا أثر للحرم ولا للأحرام فيه ولا جزاء فيه إن قتله . وبه قال الشافعي وقال مالك يحرم قتلها فإن قتلها فداها وكذلك كل سبع لا يعدو على الناس فإذا وطئ الذباب أو النمل أو الذر أو قتل الزنبور تصدق بشيء من الطعام . وقال ابن عقيل في النملة لقمة ، أو تمر إذا لم تؤذ ، ويتخرج في النحلة مثل ذلك لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النملة والنحلة . وحكي ابن أبي موسى في الضفدع حكومة

قبل الاحرام فلا بأس لما روي عن عائشة قالت : كآني أنظر إلى وبيص الطيب في رأس رسول الله ﷺ وكان على رأس ابن عباس مثل الرب من الغالية وهو محرم

(فصل) وفي تغطية المحرم وجهه روايتان

(احداهما) يباح روي ذلك عن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وجابر والقاسم وطاوس والثوري والشافعي

(والثانية) لا يباح وهو مذهب أبي حنيفة ومالك لما روي عن ابن عباس أن رجلا وقع عن راحلته فأتعصته فقال رسول الله ﷺ « اغسلوه بماء وسدر وكفوه في ثوبيه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة يلبى » ولانه محرم على المرأة فحرم على الرجل كالطيب

ولنا ما ذكرنا من قول الصحابة ولم نعرف لهم مخالفا في عصرهم فيكون اجماعا ولقوله عليه السلام « احرام الرجل في رأسه ، واحرام المرأة في وجهها » وحديث ابن عباس المشهور فيه « ولا تخمروا رأسه » هذا المتفق عليه ، وقوله « ولا تخمروا وجهه » فقال شعبة حدثني أبو بشر ثم سأله عنه بعد عشر سنين فجاء بالحديث كما كان يحدث إلا أنه قال « ولا تخمروا وجهه ورأسه ، وهذا يدل على أنه ضعف هذه الزيادة » وقد روي في بعض ألفاظه « خمروا وجهه ولا تخمروا رأسه » فتعارض الروايتان وما ذكره يبطل بلبس القفازين

ولنا ان الله سبحانه انما أوجب الجزاء في الصيد وليس هذا بصيد . قال بعض أهل العلم الصيد ما جمع ثلاثة أشياء أن يكون مباحا ممتنعاً ، ولانه لا مثل له ولا قيمة والضمان إنما يكون بأحد هذين الشئين (فصل) ولا بأس أن يقرد المحرم بغيره روى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قرده بغيره باسقى أي نزع القراد عنه فرماه وهذا قول ابن عباس وجابر بن زيد وعطاء وقال مالك لا يجوز وكرهه عكرمة ولنا أنه قول من سمينا من الصحابة ولانه مؤذ فايح قتله كالحية والعقرب

(فصل) فأما القمل ففيه روايتان

(إحداها) اباحة قتله لانه من أكثر الهوام أذى فايح قتله كالبراغيث وسائر ما يؤذي

(والثانية) أن قتله محرم وهو ظاهر كلام الخرفي لانه يترفه بازائه فحرم كقطع الشعر ولان النبي ﷺ رأى كعب بن عجرة والقمل يتناثر على وجهه فقال له احلق رأسك فلو كان قتل القمل وازالته مباح لم يكن كعب ليتركه حتى يصير كذلك ولكان النبي ﷺ أمره بازائه خاصة والصئبان كالقمل لانه يبيضه ولا فرق بين قتل القمل ورميه أو قتله بالزئبق لحصول الترفه به قال القاضي إنما الروايتان فيما أزاله من شعره أما ما القاه من ظاهر بدنه وثوبه فلا شيء فيه رواية واحدة وظاهر كلام شيخنا ههنا يقتضي العموم ويجوز له حك رأسه برفق كيلا يقطع شعراً أو يقتل قملًا فان حك فرأى في يده شعراً استحباب له أن يعيده احتياطاً ولا يجب حتى يستيقن

﴿مسئلة﴾ قال (والمرأة احرامها في وجهها فان احتاجت سدلت على وجهها)

وجملة ذلك أن المرأة يحرم عليها تغطية وجهها في احرامها كما يحرم على الرجل تغطية رأسه لانعلم في هذا خلافاً إلا ما روي عن أسماء أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة . ويحتمل أنها كانت تغطيه بالسدل عند الحاجة فلا يكون اختلافاً . قال ابن المنذر : وكرهية البرقع ثابتة عن سعد وابن عمر وابن عباس وعائشة ولا نعلم أحداً خالف فيه . وقد روى البخاري وغيره أن النبي ﷺ قال : ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين . فأما اذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها فانها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها . روي ذلك عن عثمان وعائشة وبه قال عطاء، ومالك والثوري والشافعي واسحاق ومحمد بن الحسن ولا نعلم فيه خلافاً ، وذلك لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان الركان يملكون بنا ونحن محرمات مع رسول الله ﷺ فاذا حاذونا سدات احدانا جلبابها من رأسها على وجهها فاذا جاوزونا كشفناه . رواه أبو داود والترمذي . ولان بالمرأة حاجة إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره على الإطلاق كالعورة . وذكر القاضي أن الثوب يكون متجافياً عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة ، فان أصابها ثم زال أو أزالته بسرعة فلا شيء عليها كما لو أطارت الريح الثوب عن عورة المصلي ثم عاد بسرعة لا تبطل الصلاة ، فان لم ترفعه مع القدرة افتدت لانها استدات الستر ولم أر هذا الشرط عن أحمد ولا هو في الخبر مع أن الظاهر خلافه ، فان الثوب المسدول لا يكاد يسلم من اصابة البشرة ،

(فصل) فان تفلح المحرم أو قتل قملًا فلا فدية فيه فان كعب بن عجرة حين حلق رأسه قد أذهب قملًا كثيرًا ولم يجب عليه لذلك شيء إنما أوجب انفدية بحلق الشعر ولان القمل لا قيمة له فاشبهه البعوض والبراغيث ولانه ليس بصيد ولا هو مأكولاً حكى عن ابن عمر قال هي أهون مقتول وسئل ابن عباس في محرم القمل فقلت ثم طلبها فلم يجدها قال مالك ضالة لا تبغى . وهذا قول طاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء وأبي ثور وابن المنذر وعن أحمد فيمن قتل قملة قال يطعم شيئاً . فعلى هذا أي شيء تصدق به أجزاءه سواء قتل قليلاً أو كثيراً وهذا قول أصحاب الرأي وقال اسحاق تمره فما فوقها ، وقال مالك حنفة من طعام وروي ذلك عن ابن عمر وهذه الاقوال كلها قريب من قولنا فانهم لم يريدوا بذلك التقدير وإنما هو على التقريب لاقل ما يتصدق به

(فصل) والخلاف إنما هو في قتله للمحرم أما في الحرم فيباح قتل القمل بغير خلاف لانه إنما حرم في حق المحرم لما فيه من الترفه فهو كقطع الشعر ومن كان في الحرم غير محرم فيباح له قطع الشعر وتقليم الاظفار والطيب وسائر ما يترفه به

(فصل) ولا بأس بغسل المحرم رأسه وبدنه برفق . فعل ذلك عمر وابنه وارخص فيه علي وجابر

٣٠٦ لباس المرأة المحرمة : الكحل والاختسال بالصابون ونحوه للمحرم (المغني والشرح الكبير)

فلو كان هذا شرطاً ليين ، وإنما منعت المرأة من البرقع والنقاب ونحوهما مما يعد استر الوجه . قال أحمد : إنما لها أن تسدل على وجهها من فوق وليس لها أن ترفع الثوب من أسفل ، كأنه يقول إن النقاب من أسفل على وجهها

(فصل) ويجتمع في حق المحرمة وجوب تغطية الرأس وتحريم تغطية الوجه ولا يمكن تغطية جميع الرأس إلا بجزء من الوجه ولا كشف جميع الوجه إلا بكشف جزء من الرأس فعند ذلك ستر الرأس كله أولى لأنه آكد إذ هو عورة لا يختص تحريمه حالة الاحرام وكشف الوجه بخلافه وقد أبخس استر جلته للحاجة العارضة فستر جزء منه لستر العورة أولى

(فصل) ولا بأس أن تطوف المرأة منتقبة إذا كانت غير محرمة وطافت عائشة وهي منتقبة وكره ذلك عطاء ، ثم رجع عنه ، وذكر أبو عبد الله حديث ابن جريج أن عطاء كان يكره لغير المحرمة أن تطوف منتقبة حتى حدثته عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أن عائشة طافت وهي منتقبة فأخذ به **« مسألة »** قال (ولا تكتحل بكحل أسود)

الكحل بالأمم في الاحرام مكروه للمرأة والرجل وإنما خص المرأة بالذكر لأنها محل الزينة وهو في حقها أكثر من الرجل . ويروى هذا عن عطاء والحسن ومجاهد . قال مجاهد هو زينة . وروى عن ابن عمر أنه قال : يكتحل المحرم بكل كحل ليس فيه طيب . قال مالك لا بأس أن يكتحل المحرم من حر يجده في عينيه بالأمم وغيره ، وروى عن أحمد أنه قال : يكتحل المحرم ما لم يرد به الزينة .

وسعيد بن جبير والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وكره مالك للمحرم أن يغتسل في الماء ويغيب فيه رأسه وأمله ذهب إلى أن ذلك ستر له . والصحيح أنه لا بأس بذلك لأن ذلك ليس بستر ولهذا لا يقوم مقام السترة في الصلاة . وقد روى عن ابن عباس قال ربما قال لي عمر ونحن محرمون بالحجفة نعال أبائكم أينما أطول نفسا في الماء ؟ رواه سعيد ولأنه ليس بستر معتاد وأشبهه صب الماء عليه ووضع يده عليه ، وقد روى عبد الله بن جبير قال أرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فأتيته وهو يغتسل عليه فقال من هذا ؟ فقلت أنا عبد الله بن جبير أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بداني رأسه ثم قال لا نسا ن يصب عليه الماء : صب ، فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل متفق عليه

(فصل) ويكره له غسل رأسه بالسدر والخطمي ونحوهما لما فيه من إزالة الشعث والتعرض لقطع الشعر وكرهه جابر بن عبد الله ومالك والشافعي وأصحاب الرأي فإن فعل فلا فدية عليه ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر . وعن أحمد رحمه الله عليه الفدية . وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال صاحباه عليه

قيل له الرجال والنساء؟ قال نعم والليل على كراهته ماروي عن جابر أن علياً قدم من اليمن فوجد فاطمة من حل فلبست ثياباً صبيحاً واكتحلت فأذكر ذلك عليها فقالت «أبي أمرني بهذا». فقال النبي ﷺ «صدقت صدقت» رواه مسلم وغيره. وهذا يدل على أنها كانت ممنوعة من ذلك. وروي عن عائشة أنها قالت لامرأة: اكتحلي بأي كحل شئت غير الأمد أو الأسود. إذا ثبت هذا فإن الكحل بالأمد مكروه لافدية فيه لأعلم فيه خلافاً. وروت شميسة عن عائشة قالت: اشتكت عيني وأنا محرمة فسألت عائشة فقالت اكتحلي بأي كحل شئت غير الأمد، أما إنه ليس بحرام ولكنه زينة فحسب نكرهه قال الشافعي إن فعلاً فلا أعلم عليها فيه فدية بشيء.

(فصل) فاما الكحل بغير الأمد فلا كراهة فيه ما لم يكن فيه طيب لما ذكرنا من حديث عائشة وقول ابن عمر، وقد روى مسلم عن نبيه بن وهب قال خرجنا مع أبان بن عثمان حتى إذا كنا بملل اشتكى عمر بن عبيد الله عيني فأسرسل إلى أبان بن عثمان ليسأله فأرسل إليه أن اضمدها بالصبر فإن عثمان حدث عن رسول الله ﷺ في الرجل إذا اشتكى عيني وهو محرم ضمدها بالصبر ففي هذا دليل على إباحة ما في معناه مما ليس فيه زينة ولا طيب وكان إبراهيم لا يرى بالذرور الأحمر بأساً

(مسئلة) قال (وتجتنب كل ما يجتنبه الرجل الا في اللباس وتظليل المحمل)

قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة ممنوعة مما منع منه الرجال إلا بعض اللباس وأجمع أهل العلم على أن المحرمة ليس القمص والدروع والسر او يلات والخمر والخفاف

صدقة لان الخطمي يستلذ برائحته وبزبل الشعث ويقتل الهوام فوجب به الفدية كالورس ولنا أن النبي ﷺ قال في المحرم الذي وقصه بهيره اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً متفق عليه فأمر بغسله بالسدر مع اثبات حكم الاحرام في حقه والخطمي كالسدر، ولأنه ليس بطيب فلم نجب الفدية باستعماله كالتراب، وقولهم يستلذ رائحته ممنوع ثم يبطل بالفاكهة وبعض التراب وإزالة الشعث يحصل بذلك أيضاً، وقتل الهوام لا يعلم حصوله ولا يصح قياسه على الورس لانه طيب، ولذلك لو استعمله في غير الغسل أو في ثوبه منع منه بخلاف مسئلتنا

(مسئلة) (ولا يحرم صيد البحر على المحرم وفي إباحته في الحرم روايتان)

لا يحرم صيد البحر على المحرم بغير خلاف لقوله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم والسيارة) قال ابن عباس وابن عمر طعامه مألقاه، وعن ابن عباس طعامه ملح ولاحلاف بين أهل العلم في جواز أكله وبيعه وشراؤه ولا فرق بين حيوان البحر المالح وبين ما في الأنهار والعيون فإن اسم البحر يتناول الكل قال الله سبحانه (وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا

وإنما كان كذلك لأن أمر رسول الله ﷺ المحرم بأمر وحكمه عليه يدخل فيه الرجال والنساء. وإنما استثنى منه اللباس للحاجة إلى ستر المرأة لكونها عورة إلا وجهها فتجردها ينضي إلى انكشافها فأبيح لها اللباس للستر كما أبيح للرجل عقد الأزار كيلا يسقط فتتكشف العورة ولم يبيح عقد الرداء. وقد روى ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في أحرارهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران من الثياب ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حلي أو سراويل أو قميص أو خف وهذا صريح والمراد باللباس ههنا المحيط من القمص والدروع والسراريات والخفاف وما يستر الرأس ونحوه

(فصل) ويستحب للمرأة ما يستحب للرجل من الغسل عند الأحرام والتطيب والتنظف لما ذكرنا من حديث عائشة أنها قالت: كنا نخرج مع رسول الله ﷺ فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الأحرام فإذا عرقت إحدانا سأل على وجهها فيراها النبي ﷺ فلا ينكره عليها. والشابة والكبيرة في هذا سواء فإن عائشة كانت تفعله في عهد النبي ﷺ وهي شابة. فإن قيل اليس قد ذكره ذلك في الجمعة قلنا لانها في الجمعة تقرب من الرجال فيخاف الاقتتان بها بخلاف مسألتنا ولهذا يلزم الحج النساء ولا تلزمهن الجمعة وكذلك يستحب لها قلة الكلام فيما لا ينفع والا كثار من التلبية وذكر الله تعالى

﴿مسئلة﴾ قال (ولا تلبس القفازين ولا الخلخال وما أشبهه)

القفازان شيء يعمل لليدين تدخلهما فيهما من خرق تسترهما من الحر مثل ما يعمل للبرد فيحرم على المرأة لبسه في يديها في حال أحرارها. وهذا قول ابن عمر وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد والنخعي

ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا) ولأن الله تعالى قابله بصيد البر بقوله (وحرم عليكم صيد البر) فدل على أن ما ليس من صيد البر فهو من صيد البحر، وحيوان البحر ما كان يعيش في الماء ويفرخ فيه ويبيض فيه، فإن كان مما لا يعيش إلا في الماء كاسماك ونحوه فهذا لا خلاف فيه، وإن كان مما يعيش في البر كالسحفاة والسرطان فهو كاسماك لأجزاء فيه، وقال عطاء فيه الجزاء وفي الضفدع وكل ما يعيش في البر

ولنا أنه يفرخ في الماء ويبيض فيه فكان من حيوانه كاسماك فأما طير الماء ففيه الجزاء في قول عامة أهل العلم منهم الأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا غير ما حكى عن عطاء أنه قال: حينما يكون أكثر فهو من صيده

ولنا أنه إنما يفرخ في البر ويبيض فيه وإنما يدخل الماء ليمتعش فيه ويكتسب منه فهو كصيد الآدميين. فإن كان جنس من الحيوان نوع منه في البر ونوع منه في البحر كالسحفاة فلكل نوع حكم نفسه كالبقر منها الوحشي محرم والأهلي مباح

(المغني والشرح الكبير) ما تلبس المحرمة وما لا تلبس . صيد البحر في الحرم وقتل الجراد ٣٠٩

ومالك واسحاق وكان سعد بن أبي وقاص يلبس بناته القفازين وهن محرمات ورخص فيه علي وعائشة وعطاء ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وللشافعي كالمذهبيين واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال « إحرام المرأة في وجهها » وأنه عضو يجوز ستره بغير الخيط فجاز ستره به كالرجلين ولنا ما روي ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « لا تنتقب المرأة الحرام ولا تلبس القفازين » رواه البخاري وروي أيضا أن النبي ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والخلخال ولأن الرجل لما وجب عليه كشف رأسه تعلق حكم إحرامه بغيره فمنع من لبس الخيط في سائر بدنه كذلك المرأة لما لزمها كشف وجهها ينبغي أن يتعلق حكم الإحرام بغير ذلك البعض وهو اليدين وحديثهم المراد به الكشف فأما الستر بغير الخيط فيجوز للرجل ولا يجوز بالخيط فأما الخلخال وما أشبهه من الحلي مثل السوار والدملج فظاهر كلام الخري أن لا يجوز لبسه وقد قال أحمد المحرمة والمتوفى عنها زوجها يتركان الطيب والزينة ولهما ما سوى ذلك » وروي عن عطاء أنه كان يكره للمحرمة الحرير والحلي وكرهه الثوري وأبو ثور وروي عن قتادة أنه كان لا يرى بأسا أن تلبس المرأة الخاتم والقرط وهي محرمة وكره السوارين والدمالجين والخلخالين وظاهر مذهب أحمد الرخصة فيه وهو قول ابن عمر وعائشة وأصحاب الرأي قال أحمد في رواية حنبل تلبس المحرمة الحلي والمصفر وقال عن نافع كان نساء ابن عمر وبناته يلبسن الحلي والمصفر وهن محرمات لا ينكر ذلك عبد الله وروي أحمد في المناسك عن عائشة أنها قالت تلبس المحرمة ما تلبس وهي حلال من خزها وقزها وحليها ، وقد ذكرنا

(فصل) وهل يباح صيد البحر في الحرم فيه روايتان أحدهما أنه لا يباح فلا يحل الصيد من آبار الحرم وعبونه كرهه جابر بن عبد الله رضي الله عنه لقوله عليه السلام « لا ينفر صيدها » ولأن الحرم تثبت للصيد بحرمة المكان وهو شامل لكل صيد

(والثانية) أنه مباح لأن الأحرام لا يحرمه فلم يحرمه الحرم كالأصابع والحيوان الأهلي (مسألة) (ويضمن الجراد بقيمته فإن انفرش في طريقه فقتله بالمشي عليه في الجزاء وجهان وعنه لاضمان في الجراد)

اختلفت الرواية في الجراد فعنه هو صيد البحر لأجزاء فيه وهو مذهب أبي سعيد ، قال ابن المنذر قال ابن عباس وكعب هو من صيد البحر » قال عروة هو من نثرة حوت » وروي عن أبي هريرة قال أصابنا ضرب من جراد فكان الرجل منا يضرب بسوطه وهو محرم فقيل له إن هذا لا يصلح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه فقال « إن هذا من صيد البحر » وعنه عن النبي ﷺ أنه قال « الجراد من صيد البحر » رواهما أبو داود

(والرواية الثانية) أنه من صيد البر وفيه الجزاء وهو قول الأكثرين لما روي أن عمر رضي الله عنه قال لكعب في جرادتين : ما جعلت في نفسك ؟ قال درهمان » قال بخ درهمان خير من مائة جرادة . رواه

٣١٠ ما يكره المحرمة وما يستحب. اضطرار المحرم إلى أكل الصيد (المغني والشرح الكبير)

حديث ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ قال «ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حلي» قال ابن المنذر لا يجوز المنع منه بغير حجة ويحمل كلام أحمد والخري في المنع على الكراهة لما فيه من الزينة وشبهه بالكحل بالأمم ولا فدية فيه كما لا فدية في الكحل وأما لبس القفازين ففيه الفدية لأنها لبست ما نهيت عن لبسه في الأحرام فلزمتها الفدية كالنقاب

(فصل) قال القاضي يحرم عليها شدة يديها بخرقه لأنه ستر لبدها بما يختص بها أشبه القفازين وكما لو شد الرجل على جسده شيئاً وإن لفت يديها من غير شدة فلا فدية لأن المحرم هو اللبس لا تغطيتها بكدن الرجل.

(مسئلة) قال (ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية إلا بمقدار ما تسمع رفيقتها)

قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها وإنما عليها أن تسمع نفسها وبهذا قال عطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وروي عن سليمان بن يسار قال السنة عندهم أن المرأة لا ترفع صوتها بالاهلال وإنما كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها ولهذا لا يسن لها اذان ولا إقامة والمسنون لها في التنبيه في الصلاة التصفيق دون التسبيح

(فصل) ويستحب للمرأة أن تحتضب بالحناء عند الأحرام لما روي عن ابن عمر أنه قال من السنة أن تدلك المرأة يديها في حناء ولأن هذا من زينة النساء فاستحب عند الأحرام كالطيب ولا بأس بالخصاب في حال إحرامها، وقال القاضي يكره لكونه من الزينة فأشبه الكحل بالأمم فإن فعلته ولم تشد يديها بالخرق فلا فدية وبهذا قال الشافعي وابن المنذر وكان مالك ومحمد بن الحسن يكرهان الخضب للمحرمة وألزمها الفدية

الشافعي في مسنده، ولأنه طير يشاهد طيرانه في البر ويهلكه الماء إذا وقع فيه أشبه العصفير، فأما الحديثان اللذان ذكرناهما للرواية الأولى فوهم قاله أبو داود، فعلى هذا يضمنه بقيمته لأنه لا مثل له وهذا قول الشافعي، وعن أحمد يتصدق بتمرة عن الجرادة وهذا يروي عن عمر وعبد الله بن عمر وقال ابن عباس قبضة من طعام، قال القاضي كلام أحمد وغيره محمول على أنه أوجب ذلك على طريق القيمة والظاهر أنهم لم يريدوا بذلك التقدير وإنما أرادوا فيه أقل شيء.

(فصل) فإن اقترش الجراد في طريقه فقتله بالمشي عليه بحيث لا يمكنه التحرز منه ففيه وجهان (أحدهما) يجب جزاؤه لأنه أتلفه لنعم نفسه فضمنه كالمضطر يقتل صيداً يأكله (والثاني) لا يضمنه لأنه اضطره إلى إتلافه أشبه الصائل عليه

(مسئلة) (ومن اضطر إلى أكل الصيد واحتاج إلى شيء من هذه المحظورات فله فعله وعليه الفداء) إذا اضطر إلى أكل الصيد أبيح له ذلك بغير خلاف علمناه لقوله سبحانه (ولا تلقوا بأيديكم إلى

ولنا ما روى عكرمة أنه قال كانت عائشة وأزواج النبي ﷺ يختصن بالحناء وهن حرم ولأن الأصل الإباحة وليس هنا دليل يمنع من نص ولا إجماع ولا هي في معنى المنصوص (فصل) إذا أحرمت الخنثى المشكل لم يلزمه اجتناب المحيط لأننا لا نتيقن الذكورية المرجية لذلك وقال ابن المبارك يغطي رأسه ويكفر والصحيح أن الكفارة لا تلزمه لأن الأصل عدمها فلا نوجبها بالشك وإن غطى وجهه وحده لم يلزمه فدية لذلك وإن جمع بين تغطية وجهه بنقاب أو برقع وبين تغطية رأسه أو لبس المحيط على بدنه لزمته الفدية لأنه لا يخلو أن يكون رجلاً أو امرأة

(فصل) ويستحب للمرأة الطواف ليلاً لأنه أستر لها وأقل للزحام فيمكنها أن تدنو من البيت وتستلم الحجر ، وقد روى حنبل في المناسك بإسناده عن أبي الزبير أن عائشة كانت تطوف بعد العشاء أسبوعاً أو أسبوعين وترسل إلى أهل المجالس في المسجد ارتفعوا إلى أهليكم فإن لهم عليكم حقاً ، وعن محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة أنها أرسلت إلى أصحاب المصاييح أن يطفئوها فاطفئوها فطفت معها في ستر أو حجاب فكانت كلما فرغت من أسبوع استلمت الركن الأسود وتعوذت بين الركن والباب حتى إذا فرغت من ثلاثة أسابيع ذهبت إلى دير سقاية زمزم مما يلي الناس فصلت ست ركعات كلما ركعت ركعتين انحرفت إلى النساء فكلمتهن تفصل بذلك صلاتها حتى فرغت

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يتزوج المحرم ولا يزوج فإن فعل فالنكاح باطل)

قوله لا يتزوج أي لا يقبل النكاح لنفسه ، ولا يزوج أي لا يكون ولياً في النكاح ولا وكيلاً فيه ، ولا يجوز تزوج المحرمة أيضاً روي ذلك عن عمر وابنه وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن

التهلكة (وترك الأكل مع القدرة عند الضرورة القاء بيده إلى التهلكة ومتى قتله لزمه ضمانه سواء وجد غيره أو لم يجد) وقال الأوزاعي لا يضمنه لأنه مباح أشبه صيد البحر

ولنا عموم الآية ولأنه قتله من غير معنى حدث من الصيد يقتضي قتله فضمنه كغيره ولأنه أنلفه لدفع الأذى عن نفسه لا لمعنى منه أشبه حلق الشعر لأذى برأسه وكذلك إن احتاج إلى حلق شعره للمرض أو القمل وقطع شعره لداواة جرح أو نحوه أو تغطية رأسه أو لبس المحيط أو شيء من المحظورات فله فعله كما جاز حلق رأسه للحاجة فإن فعله فعليه الفدية لأن الفدية تثبت في حلق الرأس للعذر للآية وحديث كعب بن عجرة وقسنا عليه سائر المحظورات

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (السابع) عقد النكاح لا يصح منه ، وفي الرجعة روايتان ولا فدية عليه في شيء منها .

لا يجوز المحرم أن يتزوج لنفسه ولا يكون ولياً في النكاح ولا وكيلاً فيه ولا يجوز تزوج المحرمة روي ذلك عن عمر وابنه وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ، وبه قال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار

المسيب وسليمان بن يسار والزهري والاوزاعي ومالك والشافعي ، وأجاز ذلك ابن عباس وهو قول أبي حنيفة لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم . متفق عليه . ولأنه عقد يملك به الاستمتاع فلا يحرمه الاحرام كشراء الاماء .

ولنا ما روى أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم ، ولأن الاحرام يحرم الطيب فيحرم النكاح كالعدة . فأما حديث ابن عباس فقد روى يزيد بن الاصم عن ميمونة أن النبي ﷺ تزوجها حلالا وبني بها حلالا وماتت بسرف في الظلة التي بنى بها فيها . رواه أبو داود والاثرم . وعن أبي رافع قال تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما . قال الترمذي هذا حديث حسن . وميمونة أعلم بنفسها وأبو رافع صاحب القصة وهو السفير فيها فها أعلم بذلك من ابن عباس وأولى بالتقديم لو كان ابن عباس كبيرا فكيف وقد كان صغيرا لا يعرف حقائق الامور ولا يقف عليها . وقد أنكر عليه هذا القول . وقال سعيد بن المسيب وهم ابن عباس ما تزوجها النبي ﷺ الا حلالا . فكيف يعمل بحديث هذا حاله ؟ ويمكن حمل قوله وهو محرم أي في الشهر الحرام أو في البلد الحرام كما قيل * قتلوا ابن عفان الخليفة محرما *

وقيل تزوجها حلالا وأظهر أمر تزويجها وهو محرم . ثم لو صح الحديثان كان تقديم حديثنا أولى لأنه

والزهري والاوزاعي ومالك والشافعي وأجاز ابن عباس وهو قول أبي حنيفة لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم متفق عليه . ولأنه عقد يملك به الاستمتاع فلم يحرمه الاحرام كشراء الاماء .

ولنا ما روى عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم ولأن الاحرام يحرم الطيب فيحرم النكاح كالعدة فأما حديث ابن عباس فقد روى يزيد بن الاصم عن ميمونة رضي الله عنها أن النبي ﷺ تزوجها حلالا وبني بها حلالا وماتت بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رواه أبو داود والاثرم . وعن أبي رافع قال تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي هذا حديث حسن وميمونة أعلم بحال نفسها وأبو رافع صاحب القصة وهو السفير فيها فها أعلم بذلك من ابن عباس وأولى بالتقديم لو كان ابن عباس كبيرا فكيف وقد كان صغيرا لا يعرف حقائق الامور وقد أنكر عليه هذا القول فقال سعيد بن المسيب وهم ابن عباس ما تزوجها رسول الله ﷺ الا حلالا فكيف يعمل بحديث هذا حاله . ويمكن حمل قوله وهو محرم أي في الشهر الحرام أو في البلد الحرام كما قيل * قتلوا ابن عفان الخليفة محرما *

وقيل تزوجها حلالا وأظهر أمر تزويجها وهو محرم ثم لو تعارض الحديثان كان تقديم حديثنا أولى لأنه

قول النبي ﷺ وذلك فعله والقول آكد لانه يحتمل أن يكون مختصاً بما فعله ، وعقد النكاح يخالف شراء الامة فانه يحرم بالعدة والردة واختلاف الدين وكون المنكوحه أختاً له من الرضاع ويعتبر له شروط غير متعبة في الشراء

(فصل) ومتى تزوج المحرم أو زوج أوزوجت محرمة فالنكاح باطل سواء كان الكل محرمين أو بعضهم لانه منهي عنه فلم يصح كنكاح المرأة على عمتها أو خالتها . وعن أحمد إن زوج المحرم لم أفسخ النكاح . قال بعض أصحابنا هذا يدل على انه إذا كان الولي بمفرده أو الوكيل محرماً لم يفسد النكاح والمذهب الاول . وكلام أحمد يحمل على انه لا يفسخه لكونه مختلفاً فيه . قال القاضي ويفرق بينهما بطلقة وهكذا كل نكاح مختلف فيه . قال أحمد في رواية أبي طالب : إذا تزوجت بغير ولي لم يكن للولي أن يزوجه من غيره حتى يطلق ولأن تزويجها من غير طلاق يفضي الى أن يجتمع للمرأة زوجان كل واحد منهما يعتقد حلها

قول النبي ﷺ وذلك فعله والقول آكد لانه يحتمل أن يكون مختصاً بما فعله وعقد النكاح يخالف شراء الامة لانه يحرم بالعدة والردة واختلاف الدين وكون المنكوحه أختاً له من الرضاع ولأن النكاح إنما يراد للوطيء غالباً بخلاف الشراء فانه يراد للخدمة والتجارة وغير ذلك فافترقا .

(فصل) وإذا وكل المحرم حلالاً في النكاح فعقد له النكاح بعد تحلل الموكل صح العقد لان الاعتبار بحالة العقد وان وكله وهو حلال فلم يعقد له العقد حتى أحرم لم يصح لما ذكرنا فان أحرم الامام الاعظم منع من التزويج لنفسه وتزويج أقاربه وهل يمنع من أن يزوج بالولاية العامة فيه احتمالان (أحدهما) يمنع كالأبشاع (والثاني) لا يمنع لان فيه حرجاً على الناس وتضييقاً عليهم في سائر البلاد لان من يزوج من الحكم إنما يزوجه بآذنه ولايته ذكر ذلك ابن عقيل واختار الجواز لانه حال ولايته كان حلالاً والاستدامة أقوى من الابتداء لان الامامة العظمى من شرطها العدالة ولا تبطل بالفسق الطاريء .

(فصل) وإذا وكل الحلال محلاً في النكاح فعقد النكاح وأحرم الموكل فقالت الزوجة وقع العقد بعد الاحرام فلم يصح وقال الزوج بل قبله فالقول قوله وان كان الاختلاف بالعكس فالقول قوله أيضاً لانه يملك فسخ العقد فملك الاقرار به لكن يجب عليه نصف الصداق

(فصل) فان تزوج أو زوج أو زوجت المحرمة لم يصح النكاح سواء كان الكل محرمين أو بعضهم لانه منهي عنه فلم يصح كنكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وقال ابن أبي موسى إذا زوج المحرم غيره صح في إحدى الروايتين . وروي عن أحمد رحمه الله أنه قال : إن زوج المحرم لم يفسخ النكاح قال بعض أصحابنا هذا يدل على أنه إذا كان الولي بمفرده أو الوكيل محرماً لم يفسد النكاح لانه سبب يبيح محظوراً للحلال فلم يمنع منه الاحرام كالأبشاع المحرم رأس حلال والمذهب الاول للحديث ،

(فصل) وتكره الخطبة للمحرم وخطبة المحرمة ويكره للمحرم أن يخطب للمحليين لأنه قد جاء في بعض الفاظ حديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم ولأنه تسبب إلى الحرام فأشبه الإشارة إلى الصيد، والاحرام الفاسد كالصحيح في منع النكاح وسائر المحظورات لأن حكمه باق في وجوب ما يجب في الاحرام فكذلك ما يحرم به

(فصل) ويكره أن يشهد في النكاح لأنه معاون على النكاح فأشبه الخطبة وإن شهد أو خطب لم يفسد النكاح . وقال بعض أصحاب الشافعي لا ينعقد النكاح بشهادة المحرمين لأن في بعض الروايات « ولا يشهد »

ولنا أنه لا مدخل للشاهد في العقد فأشبه الخطبة وهذه اللفظة غير معروفة فلم يثبت بها حكم ومتى تزوج المحرم أو زوج أو زوجت محرمة لم يجب بذلك فدية لأنه عقد فسد لأجل الاحرام فلم تجب به فدية كشراء الصيد

وكلام أحمد يحمل على أنه لم يفسخه لكونه مختلفا فيه قال القاضي ويفرق بينهما بطلقه وكذلك كل نكاح مختلف فيه كالنكاح بلا ولي ليباح تزويجها بيقين وفي الرجعة روايتان (احداها) لا تصح لأنه عقد وضع لا باحة البضع أشبه النكاح (والثانية) يصح ويباح وهو قول أكثر أهل العلم واختيار الحنفي لأنها مساك المروجة لقوله تعالى (فأمسكوهن بمعروف) ولأنها تجوز بلا ولي ولا شهود ولا إذنهما فلم تحرم كإسائها بترك الطلاق . ولأن الصحيح من المذهب أن الرجعية مباحة قبل الرجعة فلا يحصل بها إحلال ولو قلنا أنها محرمة لم يكن ذلك مانعا من رجعتها كالتكفير المظاهر . وهذه الرواية هي الصحيحة إن شاء الله تعالى ويباح شراء الاماء للتسري وغيره ولا نعلم في ذلك خلافا والله أعلم

(فصل) ويكره للمحرم الخطبة، وخطبة المحرمة . ويكره للمحرم أن يخطب للمحليين لقوله عليه السلام في حديث عثمان « ولا يخطب » ولأنه تسبب إلى الحرام أشبه الإشارة إلى الصيد والاحرام الفاسد كالصحيح في منع النكاح وسائر المحظورات لأن حكمه باق في وجوب ما يجب بالاحرام فكذلك ما يحرم به

(فصل) ويكره أن يشهد في النكاح لأنه معاون على النكاح أشبه الخطبة ، وإن شهد أو خطب لم يفسد النكاح ، وقال بعض أصحاب الشافعي لا ينعقد النكاح بشهادة محرمين لأن في بعض الروايات لا يشهد ولنا أنه لا مدخل للشاهد في العقد فأشبه الخطبة وهذه الزيادة غير معروفة فلا يثبت بها حكم ومتى تزوج المحرم أو المحرمة أو زوج لم يجب عليه فدية لأنه فسد لأجل الاحرام فلم يجب به فدية كشراء الصيد ولا فرق بين الاحرام الفاسد والصحيح فيما ذكرنا لأنه يمنع ما يمنعه في الصحيح كحلق الشعر وتقليم الاظفار وغير ذلك كذلك التزويج

﴿مسئلة﴾ قال (فان وطئ المحرم في الفرج فأنزله أو لم ينزل فقد فسد حجها وعليه بدنة ان كان استكرهها وان كانت طأوعته فعلى كل واحد منهما بدنة)

أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه اختلاف قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد باتيان شيء في حال الاحرام إلا الجماع. والاصل في ذلك ما روي عن ابن عمر أن رجلا سأله فقال اني وقعت بامرأتي ونحن محرمان فقال : أفست حجك انطلق أنت وأهلك مع الناس فاقضوا ما يقضون وحل إذا حلوا فإذا كان في العام المقبل فاحجج أنت وامراتك واهديا هديا فان لم تجدا فصوما ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم . وكذلك قال ابن عباس وعبد الله بن عمر ولم نعلم لهم في عصرهم مخالفا . روى حديثهم الأثرم في سننه ، وفي حديث ابن عباس ويتفرقان من حيث يحرمان حتى يقضيا حجهما . قال ابن المنذر قول ابن عباس أعلى شيء روي فيمن وطئ في حجه . وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال ابن المسيب وعطاء والنخعي والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي . ولا فرق بين ما قبل الوقوف وبعده وقال أبو حنيفة إن جامع قبل الوقوف فسد حجه وإن جامع بعده لم يفسد لقول النبي ﷺ الحج عرفة » ولانه معنى يأمن به الفوات فأمن به الفساد كالتحلل

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (الثامن الجماع في الفرج قبلا كان أو دبراً من آدمي أو غيره فمتى فعل ذلك قبل التحلل فسد نسكه عامداً كان أو ساهياً)

يفسد الحج بالوطء في الجملة بغير خلاف . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد باتيان شيء في حال الاحرام إلا بالجماع والاصل فيه ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أن رجلا سأله فقال : اني وقعت بامرأتي ونحن محرمان ، فقال أفست حجك انطلق أنت وأهلك مع الناس فاقضوا ما يقضون ، وحل إذا حلوا » فإذا كان العام المقبل فاحجج أنت وامراتك واهديا هديا ، فان لم تجدا فصوما ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » وكذلك قال ابن عباس وابن عمر ولم نعرف لهم مخالفا في عصرهم فكان اجماعا رواه الأثرم في سننه وفي حديث ابن عباس « ويتفرقان من حيث يحرمان حتى يقضيا حجهما » قال ابن المنذر قول ابن عباس أعلى شيء روي فيمن وطئ في حجه » وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه » وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والنخعي والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي

(فصل) ومتى كان قبل التحلل الاول فسد الحج سواء كان قبل الوقوف أو بعده في قول الاكثرين » وقال أبو حنيفة وأصحاب الرأي : إن جامع قبل الوقوف فسد حجه » وإن جامع بعده لم يفسد لقول النبي ﷺ الحج عرفة » ولانه معنى يأمن به الفوات فأمن به الافساد كالتحلل

ولنا ان قول الصحابة الذين روينا قولهم مطلق فيمن واقع محرما ولانه جماع صادف إحراما تاما فأفسده كما قبل الوقوف وقوله عليه السلام « الحج عرفة » يعني معظمه أو انه ركن متأكد فيه ولا يلزم من أمن الفوات أمن الفساد بدليل العمرة . إذا ثبت هذا فانه يجب على المجمع بدنة . روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد ومالك والشافعي وأبي ثور . وقال الثوري وإسحاق عليه بدنة فان لم يجد فشاة . وقال أصحاب الرأي ان جامع قبل الوقوف فسد حجه وعليه شاة وان كان بعده فعليه بدنة وحجه صحيح لانه قبل الوقوف معنى يوجب القضاء فلم يجب به بدنة كالفوات

ولنا انه جماع صادف إحراما تاما فوجبت به البدنة كبعد الوقوف ، ولانه قول من سميينا من الصحابة ولم يفرقوا بين قبل الوقوف وبعده ، وأما الفوات فهو مفارق للجماع بالاجماع ولذلك لا يوجبون فيه الشاة بخلاف الجماع وإذا كانت المرأة مكرهة على الجماع فلا هدي عليها ولا على الرجل أن يهدي عنها نص عليه أحمد لانه جماع يوجب الكفارة فلم يجب به حال الاكراه أكثر من كفارة واحدة كما في الصيام وهذا قول إسحاق وأبي ثور وابن المنذر . وعن أحمد رواية أخرى ان عليه ان يهدي عنها وهو قول عطاء ومالك لان افساد الحج وجد منه في حقهما فكان عليه لافساده حجبها هدي قياسا على حجه وعنه ما يدل على ان الهدي عليها لان فساد الحج ثبت بالنسبة اليها فكان الهدي عليها كما لو طأعت . ويحتمل انه أراد ان الهدي عليها يتحمله الزوج عنها فلا يكون رواية ثالثة . فأما حال المطاوعة فعلى كل واحد منهما بدنة هذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب والنخعي والضحاك ومالك والحكم وحامد لان ابن عباس قال اهد ناقة وتهد ناقة لأنها أحد المتجامعين من غير اكراه فلزمها بدنة كالرجل وعن أحمد انه قال أرجو أن يجزئهما هدي واحد وروي ذلك عن عطاء وهو مذهب الشافعي لانه جماع واحد فلم يوجب أكثر من بدنة كحالة الاكراه ، والنائمة كالمكرهة في هذا ، وأما فساد الحج فلا فرق فيه بين حال الاكراه والمطاوعة لا نعلم فيه خلافا

(فصل) ولا فرق بين الوطء في القبل والدبر من آدمي أو بهيمة وبه قال الشافعي وأبو ثور ويتخرج في وطء البهيمة أن الحج لا يفسد به وهو قول مالك وأبي حنيفة لانه لا يوجب الحد فأشبهه الوطء دون الفرج وحكى أبو ثور عن أبي حنيفة أن اللواط والوطء في الدبر لا يفسد الحج لانه لا يثبت

ولنا قول من سميينا من الصحابة فان قولهم مطلق جامع وهو محرم ، ولانه جماع صادف إحراما تاما فأفسده كما قبل الوقوف ، وقوله عليه السلام « الحج عرفة » يعني معظمه أو أنه ركن متأكد فيه ولا يلزم من أمن الفوات أمن الفساد بدليل العمرة

(فصل) ولا فرق بين الوطء في القبل والدبر من آدمي أو بهيمة وبه قال الشافعي وأبو ثور ويتخرج من وطء البهيمة أنه لا يفسد الحج اذا قلنا لا يجب به الحد وهو قول مالك وأبي حنيفة لانه لا يوجب الحد أشبه الوطء دون الفرج . وحكى أبو ثور عن أبي حنيفة أن اللواط والوطء في دبر

به الاحصان فلم يفسد الحج كالوطء دون الفرج
ولنا أنه وطء في فرج يوجب الاغتسال فأفسد الحج كوطء الأدمية في القبل ويفارق الوطء
دون الفرج فإنه ليس من الكبائر في الاجنبية ولا يوجب مهراً ولا عدة ولا حداً ولا غسلاً الا أن
ينزل فيكون كمسئلتنا في رواية

المرأة لا يفسد الحج لانه لا يثبت به الاحصان أشبه الوطء دون الفرج
ولنا أنه وطء في فرج يوجب الغسل فأفسد الحج كالوطء في قبل الأدمية ويفارق الوطء دون
الفرج فإنه ليس من الكبائر في الاجنبية ولا يوجب مهراً ولا عدة ولا حداً ولا غسلاً وان أنزل
به فهو كمسئلتنا في رواية

(فصل) والعمد والنسيان فيما ذكرنا سواء نص عليه احمد فقال: اذا جامع أهله بطل حجه
لانه شيء لا يقدر على رده والشعر اذا حلقه فقد ذهب لا يقدر على رده والصيد اذا قتله فقد ذهب
لا يقدر على رده فهذه الثلاثة العمد والنسيان فيها سواء، والجاهل بالتحريم والمكر في حكم الناسي
لانه معذور ومن قال ان عمد الوطء ونسيانه سواء أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم وقال في
الجديد لا يفسد الحج ولا يجب عليه مع النسيان شيء. وحكى ابن عقيل في الفصول رواية لا يفسد
لقوله عليه السلام «عفي لامتي عن الخطأ والنسيان» والجهل في معناه لانها عبادة تجب بإفسادها
الكفارة فافترق فيها وطء العامد والساهي كالصوم

ولنا أن الصحابة رضي الله عنهم لم يستفصلوا السائل عن العمد والنسيان حين سألهم عن حكم
الوطء ولانه سبب يتعلق به وجوب القضاء في الحج فاستوى عمده وسهوه كالفوات والصوم ممنوع
(فصل) ويجب به بدنة روي ذلك عن ابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد ومالك والشافعي
وقال الثوري وإسحاق عليه بدنة فان لم يجد فشاة، وقال أصحاب الرأي ان كان قبل الوقوف فسد
حجه وعليه شاة وان كان بعده فحجه صحيح لانه قبل الوقوف معنى يوجب القضاء فلم يجب به بدنة كالفوات
ولنا أنه جماع صادف احراماً تاماً فوجب به البدنة كبعد الوقوف ولانه قول من سمينا من
الصحابة ولم يفرقوا بين ما قبل الوقوف وبعده. أما الفوات فهو مفارق للجماع وأما فساد الحج فلا
فرق فيه بين حال الاكراه والمطاوعة لا نعلم فيه خلافاً لانهم لا يوجبون فيه الشاة بخلاف الجماع
(فصل) وحكم المرأة حكم الرجل في فساد الحج لان الجماع وجد منهما فاستويا فيه وحكم المكروهة
والنائمة حكم المطاوعة ولا فرق فيما بعد يوم النحر وقبته لانه وطء قبل التحال الاول أشبه قبل يوم النحر
(مسئلة) (وعليهما المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث أحراماً أولاً ونفقة المرأة في

القضاء عليها ان طأعت وان أكرهت فعلى الزوج)

لا يفسد الحج بغير الجماع فاذا فسد فعليه إتمامه وليس له الخروج منه روي ذلك عن عمر وعلي وأبي

(فصل) اذا تكرر الجماع فان كفر عن الاول فعليه للثاني كفارة ثانية كالاول وان لم يكن كفر عن الاول فكفارة واحدة وعنه أن لكل وطء كفارة لانه سبب للكفارة فأوجبها كالاول والمذهب الاول لانه جماع موجب للكفارة فاذا تكرر قبل التكفير عن الاول لم يوجب كفارة ثانية كما في

هريرة وابن عباس رضي الله عنهم «وبه قال أبو حنيفة والشافعي» وقال الحسن ومالك يجعل الحجة عمرة ولا يقيم على حجة فاسدة، وقال داود يخرج بالافساد من الحج والعمرة لقول النبي ﷺ «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»

وننا عموم قوله تعالى «وأتوا الحج والعمرة لله» ولانه قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفا ولانه معنى يجب به القضاء فلم يخرج منه كالفوات والخبر لا يلزمنا لان المغنى فيه بأمر الله وانما وجب القضاء لانه لم يأت به على الوجه الذي يلزمه بالاحرام. ونخص ما لكا بأنها حجة لا يمكنه الخروج منها بالاحرام فلا يخرج منها الى عمرة كالصحيحة. اذا ثبت هذا فانه يجب عليه أن يفعل بعد الافساد كما يفعل قبله من الوقوف والمبيت بمزدلفة والرمي ويجتنب بعد الفساد ما يجتنبه قبله من الوطء ثانيا وقتل الصيد والطيب واللباس ونحوه. وعليه الفدية بالجناية على الاحرام الفاسد كلاحرام الصحيح ويلزمه القضاء من قابل بكل حال لانه قول ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم فان كانت الحجة التي أفسدها واجبة باصل الشرع أو بالنذر أو قضاء كانت الحجة من قابل مجزئة لان الفاسد اذا انضم اليه القضاء اجزا عما يجزي. عنه الاول لو لم يفسده وان كانت تطوعا وجب قضاؤها أيضا لانه بالدخول في الاحرام صار الاحرام عليه واجبا فاذا أفسده وجب قضاؤه كالمندور ويكون القضاء على الفور ولا نعلم فيه مخالفا لان الحج الاصل يجب على الفور فهذا أولى لانه قد تعين بالدخول فيه والواجب باصل الشرع لم يتعين بذلك

(فصل) ويحرم بالقضاء من أبعد الموضعين - الميقات أو موضع إحرامه الاول لانه ان كان الميقات أبعد فلا يجوز تجاوز الميقات بغير احرام وان كان موضع إحرامه أبعد فعليه الاحرام بالقضاء. منه نص عليه احمد رحمه الله ليكون القضاء على صفة الاداء «ولانه قول ابن عباس، وبه يقول سعيد بن المسيب والشافعي واسحاق وابن المنذر وقال النخعي يحرم من موضع الجماع لانه موضع الافساد ولنا أنها عبادة فكان قضاؤها على حسب ادائها كالصلاة

(فصل) ونفقة المرأة في القضاء عليها ان طاعت لانها أفسدت حجتها متممة فكانت نفقة القضاء عليها كالرجل، وان كانت مكروهة فعلى الزوج لانه الذي أفسد حجتها فكانت النفقة عليه كنفقة حجته (مسئلة) ويتفرقان في القضاء من الموضع الذي أصابها فيه الى أن يحلا وهو واجب أو مستحب علي وجهين)

اذا قضيا يفرقان من موضع الجماع حتى يقضيا حجتهما روي هذا عن عمر وابن عباس رضي

الصيام وقال أبو حنيفة عليه للوطء الثاني شاة سواء كفر عن الاول أو لم يكفر الا أن يتكرر الوطء في مجلس واحد على وجه الرفض للاحرام لانه وطء صادف احراما ناقص الحرمة فأوجب شاة كالوطء بعد

الله عنهما فروى سعيد والأثرم باسنادهما أن عمر سئل عن رجل وقع بامرأته وهما محرمان فقال : اتما حجكما فإذا كان عام قابل فحجا واهديا حتى اذا بلغتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فتفرقا حتى تحلا . وروى عن ابن عباس مثل ذلك ، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والنخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وروى عن احمد رضي الله عنه أنهما يتفرقان من حيث يحرمان الى أن يحلارواه مالك في الموطأ عن علي رضي الله عنه وروى عن ابن عباس وهو قول مالك لان التفريق بينهما خوفا من معاودة المحذور وهو يوجد في جميع احرامها ، ووجه الاول ان ما قبل موضع الافساد كان احرامها فيه صحيحا فلم يجب التفريق فيه كالذي لم يفسد وانما اختص التفريق بموضع الجماع لانه ربما يذكره برؤية مكانه فيدعوه ذلك الى فعله

ومعنى التفريق أن لا يركب معها في محل ولا ينزل معها في فسطاط ونحوه قال احمد : يفترقان في النزول وفي الحمل والبساط ولكن يكون بقرבהا . وهل يجب التفريق أو يستحب ؟ فيه وجهان (احدهما) لا يجب وهو قول أبي حنيفة لانه لا يجب التفريق في قضاء رمضان اذا أفسده كذلك الحج (والثاني) يجب لانه قول من سمينا من الصحابة وقد أمروا به ولان الاجتماع في ذلك الموضع يذكر الجماع فيكون من دواعيه والاول أولى لان حكمه التفريق للصيانة عما يتوهم من معاودة الوقاع عند تذكره برؤية مكانه وهذا وهم بعيد لا يقتضي الايجاب

والعمرة فيما ذكرناه كالحج لانها أحد النسكين فأشبهه الآخر فان كان المعتبر مكيًا قد أحرم بها من الحل أحرم للقضاء من الحل ، وان كان أحرم بها من الحرم أحرم للقضاء من الحل لانه ميقاتها ولا فرق بين المكي ومن حصل بها من المجاورين ، وان أفسد المتمتع عمرته ومضى في فاسدها فأتى فقال احمد : يخرج الى الميقات فيحرم منه للحج فان خشي الفوات أحرم من مكة وعليه دم فاذا فرغ من حجه خرج الى الميقات فاحرم منه بعمرة مكان التي أفسدها وعليه هدي يذبحه اذا قدم مكة ثم أفسد من عمرته . ولو أفسد المفرد حجته وأتم فله الاحرام بالعمرة من أدنى الحل كالمسكين

(فصل) واذا أفسد القارن نسكه فعليه فداء واحد وبه قال عطاء وابن جريج ومالك والشافعي واسحاق وأبو ثور . وقال الحكم عليه هديان ويتخرج لنا أن يلزمه بدنة للحج وشاة للعمرة اذا قلنا يلزمه طوافان وسعيان وقال أصحاب الرأي ان وطئ قبل الوقوف فسد نسكه وعليه شاتان للحج والعمرة ولنا أن الصحابة الذين سئلوا عن أفسد نسكه لم يأمره الا بفداء واحد ولم يفرقوا ولانه احد الانسك الثلاثة فلم يجب في افساده أكثر من فدية واحدة كالأخرين وسائر محظورات الاحرام واللبس والطيب وغيرهما لا يجب في كل واحد منهما أكثر من فدية واحدة كما لو كان مفرداً

التحلل الاول وقال مالك لا يجب بالثاني شيء وروي ذلك عن عطاء لانه لا يفسد الحج فلا يجب به شيء كما لو كان قبل التكفير وقال الشافعي كقولنا وقريبا من قول أبي حنيفة

(فصل) وحكم العمرة حكم الحج في فسادها بالوطء قبل الفراغ من السعي ووجوب المضي في فسادها ووجوب القضاء قياسا على الحج الا أنه لا يجب بافسادها الاشاة، وقال الشافعي عليه القضاء وبدنة كالحج، وقال أبو حنيفة ان وطئ قبل أن يطوف أربعة أشواط كقولنا وان وطئ بعد ذلك لم تفسد عمرته وعليه شاة ولنا على الشافعي أنها عبادة لا وقوف فيها فلم تجب فيها بدنة كما لو قرن بها بالحج ولان العمرة دون الحج فيجب أن يكون حكمها دون حكمه

ولنا على أبي حنيفة أن الجماع من محظورات الاحرام فاستوى فيه ما قبل الطواف وبعده كسائر المحظورات ولانه وطء صادف احراما تاما فافسده كما قبل الطواف

(فصل) اذا أفسد القارن والمتمتع نسكها لم يسقط الدم عنهما، وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يسقط. وعن أحمد رحمه الله مثله لانه لم يحصل الترفه بسقوط أحد السفيرين. وقال القاضي في القارن إذا قلنا إن عليه للافساد دمين فسد دم القارن

ولنا أن ما وجب في النسك الصحيح وجب في الفاسد كالافعال ولانه دم وجب عليه فلم يسقط بالافساد كالدّم الواجب لترك الميقات

فان أفسد القارن نسكه ثم قضى مفرداً لم يلزمه في القضاء دم، وقال الشافعي يلزمه لانه يجب في القضاء ما يجب في الاداء.

ولنا أن الافراد أفضل من القارن مع الدم فاذا أتى به فقد أتى بما هو أولى فلم يلزمه شيء. كن لزمت الصلاة بتيمم فقصاه بوضوء.

(مسئلة) (وان جامع بعد التحلل الاول لم يفسد نسكه ويمضي الى التمتع فيحرم ليطوف وهو محرم وهل يلزمه بدنة أو شاة على روايتين)

في هذه المسئلة ثلاثة فصول (أحدها) أن الوطء بعد التحلل الاول لا يفسد الحج وهو قول ابن عباس وعكرمة وعطاء، والشعبي وربيعة ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال النخعي والزهري وحماد عليه حج من قابل لان الوطء صادف احراما تاما بالحج فافسده كالوطء قبل الرمي ولنا قول النبي ﷺ «من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تقته» ولان ابن عباس قال في رجل أصاب أهله قبل أن يفيض يوم النحر: ينحran جزوراً بينهما وليس عليه الحج من قابل ولا نعرف له في الصحابة مخالفاً، ولانها عبادة لها تحللان فوجود المفسد بعد تحللها الاول لا يفسدها كما بعد التسليمة الاولى في الصلاة وبهذا فارق ما قبل التحلل الاول (الفصل الثاني) أن يفسد الاحرام بالوطء بعد جمرة العقبة فيلزمه أن يحرم من الحل وبذلك قال

ولنا على وجوب البدنة إذا كفر أنه وطئ في إحرام ولم يتحلل منه ولا أمكن تداخل كفارته في غيره فأشبه الوطء الاول ولأن الإحرام الفاسد كالصحيح في سائر الكفارات فكذلك في الوطء ولأنه إذا لم يكفر عن الاول فتتداخل كفارته كما يتداخل حكم المهر والحد والتحديد بعدم التكفير أولى من التحديد بالمجلس الواحد لما ذكرنا من المهر والحد والتكفير في اليمين والظهار وغيرهما

عكرمة وربيعة واسحاق. وقال ابن عباس وعطاء والشعبي والشافعي حجه صحيح ولا يلزمه إحرام لانه إحرام لم يفسد جميعه فلم يفسد بعضه كما بعد التحلل الثاني

ولنا انه وطء صادق إحراما فأفسده كالإحرام التام وإذا فسد إحرامه فعليه أن يحرم ليأتي بالطواف في إحرام صحيح لان الطواف ركن فيجب أن يأتي به في إحرام صحيح كالوقوف. ويلزمه الإحرام من الحل لان الإحرام ينبغي أن يجمع فيه بين الحل والحرم فلو أبخنا له الإحرام من الحرم لم يجمع بينهما لان أفعاله كلها تقع في الحرم أشبه المعتمر. وإذا أحرم طاف للزيارة وسعى ان لم يكن سعي وتحلل لان الذي بقي عليه بقية أفعال الحج وإنما وجب عليه الإحرام ليأتي بها في إحرام صحيح هذا ظاهر كلام الخرقي. والمنصوص عن أحمد رحمه الله ومن وافقه من الأئمة أنه يعتمر فيحتمل انهم أرادوا هذا أيضا وسموه عمرة لان هذه أفعال العمرة. ويحتمل انهم أرادوا عمرة حقيقة فيلزمه سعي وتقصير، والاول أصح. وقوله يحرم من التمتع لم يذكره لوجوب الإحرام منه بل لانه حل فن أتى الحل وأحرم جاز كالمعتمر (فصل) ومتى وطئ بعد رمي الجرة لم يفسد حجه حلق أو لم يحلق هذا ظاهر كلام أحمد والخرقي ومن سمي من الأئمة لترتيبهم هذا الحكم على الوطء بعد مجرد الرمي من غير اعتبار أمر زائد

(فصل) فان طاف للزيارة ولم يرم ثم وطئ لم يفسد حجه بحال لان الحج قد تمت أركانه كلها ولا يلزمه إحرام من الحل فان الرمي ليس بركن ولا يلزمه دم لما ذكرنا ويحتمل أن يلزمه لانه وطئ قبل وجود ما يتم به التحلل أشبه من وطئ بعد الرمي قبل الطواف

(فصل) والقارن كالمفرد في أنه إذا وطئ بعد الرمي لم يفسد حجه ولا عمرته لان الحكم للحج الا ترى أنه لا يحمل من عمرته قبل الطواف ويفعل ذلك إذا كان قارنا ولان الترتيب للحج دونها والحج لا يفسد قبل الطواف كذلك العمرة وقال احمد فيمن وطئ بعد الطواف يوم النحر قبل أن يركع ما عليه شيء. قال أبو طالب: سألت أحمد عن الرجل يقبل بعد رمي جرة العقبة قبل أن يزور البيت قال ليس عليه شيء قد قضى المناسك. فعلى هذا ليس في غير الوطء في الفرج شيء.

(الفصل الثالث فيما يجب عليه فدية للوطء وهو شاة) نص عليه احمد وهو ظاهر كلام الخرقي، وهو قول عكرمة وربيعة ومالك واسحاق وفيه رواية أخرى أن عليه بدنة وهو قول ابن عباس وعطاء والشعبي والشافعي وأصحاب الرأي لانه وطء في الحج فوجب به بدنة كما قبل رمي جرة العقبة. ووجه الاولى أنه وطء لم يفسد الحج فلم يوجب بدنة كالوطء دون الفرج اذا لم ينزل ولان حكم الإحرام

﴿مسئلة﴾ قال (وان وطئ دون الفرج فلم ينزل فعليه دم وان أنزل فعليه بدنه وقد فسد حجه)

أما اذا لم ينزل فان حجه لا يفسد بذلك لانعلم أحدا قال بفساد حجه لأنها مباشرة دون الفرج عريت عن الانزال فلم يفسد بها الحج كالتمس أو مباشرة لانوجب الاغتسال أشبهت التمس وعليه شاة وقال الحسن فيمن ضرب يده على فرج جاريته عليه بدنه وعن سعيد بن جبير اذا نال منها ما دون الجماع ذبح بقرة

ولنا أنها ملامسة من غير انزال فأشبهت لمس غير الفرج فاما ان أنزل فعليه بدنه وبذلك قال الحسن وسعيد بن جبير والثوري وأبو ثور وقال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر عليه شاة لأنها مباشرة دون الفرج فأشبهه ما لو لم ينزل

ولنا أنه جماع أوجب الغسل فأوجب بدنه كالوطء في الفرج وفي فساد حجه بذلك روايتان (أحدهما) يفسد اختارها الخري وأبو بكر وهو قول عطاء والحسن والقاسم بن محمد ومالك واسحاق لأنها عبادة يفسدها الوطء فافسدها الانزال عن مباشرة كالصيام (والثانية) لا يفسد الحج وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر وهي الصحيحة ان شاء

خف بالتحلل الاول فينبغي أن ينقص موجهه عن الاحرام التام (فصل) واذا أفسد القضاء لم يجب عليه قضاءه وانما يقضي عن الحج الاول كما لو أفسد قضاء الصلاة والصيام وجب القضاء للاصل دون القضاء كذا هنا. وذلك لان الواجب لا يزداد بفواته وانما يبقى ما كان واجبا في الذمة على ما كان عليه فيعود به القضاء

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه ﴿التاسع﴾ (المباشرة في ما دون الفرج لشهوة فان فعل فانزل فعليه بدنه وهل يفسد نسكه؟ على روايتين وان لم ينزل لم يفسد)

إذا وطئ فيما دون الفرج أو قبل أو لمس بشهوة فانزل فعليه بدنه وبذلك قال الحسن وسعيد ابن جبير وأبو ثور، وقال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر عليه شاة لانه مباشرة دون الفرج أشبه ما لو لم ينزل.

ولنا أنها مباشرة أوجب الغسل فأوجب بدنه كالوطء في الفرج

(فصل) وفي فساد النسك به روايتان (أحدهما) يفسد اختارها أبو بكر والخري فيما اذا وطئ دون الفرج فانزل وهو قول الحسن وعطاء والقاسم بن محمد ومالك واسحاق لأنها عبادة يفسدها الوطء فافسدها الانزال عن مباشرة كالصيام (والثانية) لا يفسد وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر وهو الصحيح ان شاء الله تعالى لانه استمتع لا يجب بنوعه الحد فلم يفسد الحج

الله لانه استمتع لا يجب بنوعه الحد فلم يفسد الحج كما لو لم ينزل ولانه لانص فيه ولا اجماع ولا هو في معنى المنصوص عليه لان الوطاء في الفرج يجب بنوعه الحد ويتعلق به اثنا عشر حكما ولا يفترق فيه الحال بين الانزال وعدمه ، والصيام يخالف الحج في المفسدات ولذلك يفسد بتكرار النظر مع الانزال والمذي وسائر محظوراته والحج لا يفسد بشيء من محظوراته غير الجماع فافترقا والمرأة كالرجل في هذا اذا كانت ذات شهوة والا فلا شيء عليها كالرجل اذا لم يكن له شهوة

كما لو لم ينزل ولانه لا نص فيه ولا اجماع ولا يصح قياسه على المنصوص عليه لان الوطاء في الفرج يجب بنوعه الحد ولا يفترق الحال فيه بين الانزال وعدمه بخلاف المباشرة ، والصيام بخلاف الحج في المفسدات ولذلك يفسد اذا انزل بتكرار النظر وسائر محظوراته والحج لا يفسد بشيء من محظوراته غير الجماع فافترقا والمرأة كالرجل في هذا اذا كانت ذات شهوة والا فلا شيء عليها كالرجل اذا لم يكن له شهوة

وان لم ينزل لم يفسد حجه بذلك لا نعلم فيه خلافا لانها مباشرة دون الفرج عريت عن الانزال فلم يفسد بها الحج قياسا عليه ، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لرجل قبل زوجته أفسدت حجك ، وروي ذلك عن سعيد بن جبير وهو محمول على ما اذا أنزل (فصل) فان كرر النظر فانزل أو لم ينزل لم يفسد حجه روي ذلك عن ابن عباس ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وروي عن الحسن وعطاء ومالك فيمن ردد النظر حتى أمنى عليه حج قابل لانه أنزل بفعل محظور أشبه الانزال بالمباشرة

ولنا انه انزال من غير مباشرة أشبه الانزال بالفكر والاحتلام والاصل الذي قاسوا عليه ممنوع ثم ان المباشرة أبلغ في اللذة وأكثر في استدعاء الشهوة فلا يصح القياس عليها ، وان لم ينزل لم يفسد حجه لا نعلم أحداً قال بخلاف ذلك لانه لا يمكن التحرز منه أشبه الفكر والله أعلم

(فصل) قال رضي الله عنه (والمرأة احرامها في وجهها ويحرم عليها ما يحرم على الرجل إلا في اللباس وتظليل المحمل)

يحرم على المرأة تغطية وجهها في احرامها لا نعلم في هذا خلافا الا ما روي عن أسماء رضي الله عنها أنها كانت تغطي وجهها فيحتمل انها كانت تغطيه بالسدل عند الحاجة ولا يكون اختلافا قال ابن المنذر كراهية البرقع ثابتة عن سعد وابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم ولا نعلم أحداً خالف فيه والاصل فيه ما روى البخاري وغيره أن النبي ﷺ قال « ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين » وروي عن النبي ﷺ أنه قال « احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها »

(فصل) فان احتاجت الى ستر وجهها لم يور الرجل قريبا منها فانها تسدل الثوب فوق رأسها على وجهها روي ذلك عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما ، وبه قال عطاء ومالك والثوري والشافعي

﴿مسئلة﴾ قال (فان قبل فلم ينزل فعليه دم وان أنزل فعليه بدنة وعن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخرى إن أنزل فسد حججه)

وجملة ذلك أن حكم القبلة حكم المباشرة دون الفرج سواء الا أن الحرقى ذكر في هذه المسئلة

واسحاق ومحمد بن الحسن ولا نعلم فيه خلافا لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن محرمات مع رسول الله ﷺ فإذا حاذونا سدلت احدانا جلبابها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه . رواه أبو داود والاثرم ولان المرأة حاجة الى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره على الاطلاق كالعورة . وذكر القاضي أن الثوب يكون متجافيا عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة فان أصابها ثم زال أو ازالته بسرعة فلا شيء عليها كما أو أطارت الريح الثوب عن عورة المصلي ثم عاد بسرعة لا تبطل الصلاة ، وان لم ترفعه مع القدرة فدت لانها استدامت الستر قال شيخنا ولم أر هذا الشرط عن احمد ولا هو في الخبر مع أن الظاهر خلافه فان الثوب المسدول لا يكاد يسلم من اصابة البشرة فلو كان هذا شرطا ليين ، وإنما منعت المرأة من البرقع والنقاب ونحوه مما يعدلستر الوجه قال أحمد إنما لها أن تسدل على وجهها من فوق وليس لها أن ترفع الثوب من أسفل كانه يقول إن الستر النقاب من أسفل على وجهها

(فصل) ويجتمع في حق المحرمة وجوب تغطية الرأس وتحريم تغطية الوجه ولا يمكن تغطية جميع الرأس الا بجزء من الوجه ولا كشف جميع الوجه الا بكشف جزء من الرأس فعند ذلك ستر الرأس كله أولى لانه أكد اذ هو عورة ولا يختص بحالة الاحرام وكشف الوجه بخلافه وقد أبخنا ستر جملته للحاجة العارضة فستر جزء منه لستر العورة أولى

(فصل) ولا بأس للمرأة ان تطوف منتقبة ان لم تكن محرمة فعلته عائشة رضي الله عنها وكره ذلك عطاء ثم رجع عنه وذكر أبو عبد الله حديث ابن جريج ان عطاء كان يكره لغير المحرمة أن تطوف منتقبة حتى حدثته عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أن عائشة طافت وهي منتقبة فاخذ به (فصل) ويحرم عليها ما يحرم على الرجل من قطع الشعر وتقليم الاظفار والطيب وقتل الصيد وسائر المحظورات الا لبس الخيط وتظليل الحمل قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة ممنوعة مما منعه الرجال الا بعض اللباس، وأجمع أهل العلم على أن المحرمة لبس القمص والدروع والسراويلات والخمر والخفاف وإنما كان كذلك لان أمر النبي ﷺ المحرم بامر وحكمه عليه يدخل فيه الرجال والنساء إنما استثنى منه اللباس للحاجة الى ستر المرأة لكونها عورة الا وجهها فتجردها يفضي الى انكشافها فاييح لها اللباس للستر كما أبيح للرجل عقد الازار كيلا يسقط فتتكشف عورته ولم يبح عقد الرداء ، وقد روى ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في

روايتين في افساد الحج عند الانزال ولم يذكر في افساد الحج في الوطء دون الفرج الا رواية واحدة وقد ذكرنا أن فيها أيضا روايتين وذكرنا الخلاف فيه لكن نشير الى الفرق توجيهها نقول الخرق فنقول : انزال بغير وطء فلم يفسد به الحج كالنظر ولأن اللذة بالوطء فوق اللذة بالقبلة فكانت فوقها في الواجب لان مراتب أحكام الاستمتاع على وفق ما يحصل به من اللذة ، فالوطء في الفرج أبلغ

احرامهن عن القفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصفر أو خز أو حلي أو سراويل أو قميص أو خف وهذا صريح والمراد باللباس ههنا المحيط من القمص والدروع والسراويلات والخفاف وما يستر الرأس ونحوه

(فصل) ويستحب المرأة عند الاحرام ما يستحب للرجل من الغسل والطيب قالت عائشة رضي الله عنها كنا نخرج مع رسول الله ﷺ فنضمد جباهنا بالمسك والطيب عند الاحرام فاذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراها النبي ﷺ فلا ينكر عليها والشابة والكبيرة سواء في هذا فان عائشة كانت شابة فان قيل اليس قد كره ذلك في الجمعة قلنا لانها في الجمعة تقرب من الرجال فيخاف الافتتان بها بخلاف مسألتنا ولهذا يلزم الحج النساء ولا يلزمهن الجمعة وكذلك يستحب لها قلة الكلام الا فيما ينفع والاشتغال بالتلبية وذكر الله تعالى

(مسئلة) (ولا تلبس القفازين ولا الخلخال ولا تكتحل بالآمد)

القفازان شيء يعمل لليدين يدخلهما فيها من خرق يسترهما من الحر مثل ما يعمل للبراة يحرم على المرأة لبسه في حال إحرامها هذا قول ابن عمر وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد والنخعي ومالك واسحاق وكان سعد بن أبي وقاص يلبس بناته القفازين وهن محرمات ورخص فيه علي وعائشة وعطاء وبه قال الثوري وأبو حنيفة والشافعي كاللذهيين واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال «إحرام المرأة في وجهها» ولأنه عضو يجوز ستره بغير المحيط فجاز ستره به كالرجلين

ولنا ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين» رواد البخاري وحديثهم المراد به الكشف فأما الستر بغير المحيط فيجوز للرجل ولا يجوز بالحيط

(فصل) فأما الخلخال وما أشبهه من الحلي كالسوار فظاهر كلام شيخنا ههنا أنه لا يجوز لبسه وهو ظاهر كلام الخرق وقد قال أحمد المحرمة والمتوفى عنها زوجها يتركان الطيب والزينة ولها ما سوى ذلك وروي عن عطاء أنه كان يكره للمحرمة الحرير والحلي وكرهه الثوري وروي عن قتادة أنه كان لا يرى بأسا أن تلبس المرأة الخاتم والقرط وهي محرمة وكره السوارين والخلخالين والدمالجين وظاهر المذهب الرخصة فيه وهو قول ابن عمر وعائشة وأصحاب الرأي وهو الصحيح قال أحمد في رواية حنبل تلبس المحرمة الحلي والمعصفر وقال عن نافع كان نساء ابن عمر وبناته يلبسن الحلي والمعصفر وهن محرمات لا ينكر عبد الله ذلك ، وقد ذكرنا حديث ابن عمر وفيه وتلبس بعد ذلك ما أحببت

الاستمتاع فأفسد الحنج مع الانزال وعدمه . والوطء دون الفرج دون فأنجب البدنة وأفسد الحنج عند الانزال والدم عند عدمه والقبلة دونهما فتكون دونهما فيما يجب بها فيجب بها بدنة عند الانزال من غير افساد . وتكرار النظر دون الجميع فيجب به الدم عند الانزال ولا يجب عند عدمه شيء . ومن جمع بين الوطء دون الفرج والقبلة قال كلاهما مباشرة فاستوى حكمهما في الواجب بهما . وقد روي عن ابن

من ألوان الثياب من معصفر أو خز أو حلي قال ابن المنذر لا يجوز المنع منه بغير حجة ويحمل كلام أحمد في المنع على الكراهة لما فيه من الزينة وشبهه بالكحل بالأمدة ولا فدية فيه كما لا فدية في الكحل فأما لبس القفازين ففيه الفدية لأنها لبست مانهية عن لبسه في الاحرام فلزمتها الفدية بالثياب ، وقال القاضي يحرم عليها شد يديها بخرقه لأنه ستر ليديها بما يختص بها أشبه القفازين ، وكما لو شد الرجل على جسده شيئاً وإن لفت يديها من غير شد فلا فدية لأن المحرم هو اللبس لا تغطيتها كبدن الرجل

(فصل) والكحل بالأمدة في الاحرام مكروه للمرأة والرجل ، وأما خصت المرأة بالذكر لأنها محل الزينة والكراهة في حقها أكثر من الرجل يروى هذا عن عطاء والحسن ومجاهد . وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : يكتحل المحرم بكل كحل ليس فيه طيب ورخص فيه مالاً في الحريجه المحرم ، وروي عن أحمد أنه قال : يكتحل المحرم بما لم يرد به الزينة . قيل له الرجال والنساء ؟ قال نعم ووجه كراهته ما روي عن جابر أن علياً رضي الله عنه قدم من اليمن فوجد فاطمة ممن حل فلبست ثياباً صبيغاً واكتحلت فأنكر ذلك عليها فقالت : أبي أمرني بهذا فقال النبي ﷺ « صدقت صدقت » رواه مسلم وغيره ، وهذا يدل على أنها كانت ممنوعة من ذلك ، وروي عن عائشة أنها قالت لامرأة اكتحلي بأي كحل شئت غير الأمدة أو الاسود ، اذا ثبت هذا فإن الكحل بالأمدة مكروه ولا فدية فيه لأنعلم فيه خلافاً ، وروت شميصة عن عائشة قالت : اشتكيت عيني وأنا محرمة فسألت عائشة فقالت اكتحلي بأي كحل شئت غير الأمدة ، أما إنه ليس بمحرام ولكنه زينة فيجب تركه ، قال الشافعي إن فعلاً فلا أعلم عليهما فيه فدية بشيء

(فصل) فأما الكحل بغير الأمدة والاسود فلا كراهة فيه اذا لم يكن مطيباً لما ذكرنا من حديث عائشة وقول ابن عمر ، وقد روى مسلم عن نبيه بن وهب قال : خرجنا مع أبان بن عثمان حتى اذا كنا بمثل اشتكى عمر بن عبيد الله عيني فأرسل إلى أبان بن عثمان ليسأله فقال اضمدهما بالصبر فان عثمان حدث عن رسول الله ﷺ في الرجل اذا اشتكى عيني وهو محرم يضمدهما بالصبر ففيه دليل على إباحة ما أشبهه مما ليس فيه زينة ولا طيب وكان إبراهيم لا يرى بالذرور الاحرام بأساً

(فصل) واذا أحرم الخنثى المشكل لم يلزمه اجتناب المحيط لانا لا نتيقن كونه رجلاً ، وقال ابن المبارك يغطي رأسه ويكفر (قال شيخنا) والصحيح أنه لا شيء عليه لأن الأصل عدم الوجوب فلا يجب بالشك . فإن غطي وجهه وجسده لم يلزمه فدية لذلك ، وإن جمع بين تغطية وجهه بتقريب أو برقع

عباس أنه قال لرجل قبل زوجته أفست حجتك وروى ذلك عن سعيد بن جبير . وقال سعيد بن المسيب وعطا وابن سيرين والزهرى وقتادة ومالك والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي عليه دم وروى ذلك عن الشعبي وسعيد بن جبير وروى الأثرم بإسناده عن عبد الرحمن بن الحارث أن عمر بن عبد الله قبل عائشة بنت طلحة محرما فسأل فأجمع له على أن يهريق دما . والظاهر أنه لم يكن أنزل

وغطى رأسه أو لبس الخيط لزمته الفدية لأنه لا يخلو أن يكون رجلا أو امرأة والله أعلم
(مسألة) (ويجوز لبس المعصفر والكحلي والخضاب بالحناء والنظر في المرأة لهما جميعا)

لا بأس بما صبغ بالمعصفر لانه ليس بطيب ولا بأس باستعماله وشبه هذا قول جابر وابن عمر وعبد الله بن جعفر وعقيل بن أبي طالب رضي الله عنهم وهو مذهب الشافعي ، وكرهه مالك إذا كان ينتفض في جسده ولم يوجب فيه فدية ومنع منه الثوري وأبو حنيفة ومحمد وشبهوه بالمورس والمزغفر لانه صبغ طيب الرائحة

ولنا أن في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال في المحرمة « والتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصفر » أو خز ، أو حلي « رواه أبو داود ، وعن عائشة وأسماء وأزواج النبي ﷺ أنهم كن يجرمن في المعصفرات ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفا ، ولانه ليس بطيب فلم يكره المصبوغ به كالسواد » وأما الورس والزعفران فانه طيب ولا بأس بالمشق وهو المصبوغ بالمغرة لأنه مصبوغ بطين وكذلك سائر الاصباغ سوى ما ذكرنا لان الأصل الاباحة إلا ماورد الشرع بتحريمه أو ماكان في معناه « وليس هذا كذلك فأما المصبوغ بالرياحين فهو مبني على الرياحين في نفسها فما منع المحرم من استعماله منع لبس المصبوغ به اذا ظهرت رائحته وإلا فلا إلا أنه يكره للرجل لبس المعصفر في غير الاحرام فكذلك فيه وقد ذكرنا ذلك في الصلاة

(فصل) ويستحب للمرأة أن تحتضب بالحناء عند الاحرام لما روي عن ابن عمر أنه قال : من السنة أن تدلك المرأة يديها في حناء « ولأنه من الزينة فاستحب عند الاحرام كالطيب ولا بأس بالخضاب في حال احرامها « وقال القاضي يكره لكونه من الزينة فأشبهه الكحل بالأمد ، فان فعلت ولم تشد يديها بالخرق فلا فدية عليها « وبه قال الشافعي وابن المنذر . وكان مالك ومحمد بن الحسن يكرهان الخضاب للمحرمة وألزامها الفدية

ولنا ما روى عكرمة أنه قال : كانت عائشة وأزواج النبي ﷺ يحتضبن بالحناء . وهن حرم ولا بأس بذلك للرجل فيما لا تشبه فيه بالنساء لان الأصل الاباحة « وليس ههنا دليل يمنع من نص ولا اجماع ولا هو في معنى المنصوص

(فصل) ولا بأس بالنظر في المرأة للحاجة كداواة جرح أو ازالة شعرة نبتت في عينه ونحو ذلك مما أباح الشرع له فعله « وقد روي عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز أنهما كانا ينظران في

لأنه لم يذكر ، وسواء أمدى أو لم يمد وقال سعيد بن جبير إن قبل فدى أو لم يمد فعليه دم وسائر المناسبات شهوة كالقبلة فيما ذكرنا لأنه استمتاع يلتذ به فهو كالقبلة قال أحمد فيمن قبض على فرج امرأته وهو محرم فإنه يهرق دم شاة . وقال عطاء إذا قبل المحرم أو لمس فليهرق دما

للمرأة وهما محرمان ويكره أن ينظر فيها لازالة شعث أو تسوية شعر أو شيء من الزينة ذكره الحرق قال أحمد رحمه الله : لا بأس أن ينظر في المرأة ولا يصلح شعراً ولا ينفض عنه غباراً ، وقال أيضاً إذا كان يريد زينة فلا ، قيل فكيف يريد زينة ؟ قال يرى شعرة فيسويها ، روي نحو ذلك عن عطاء لأنه قد روي في حديثه أن المحرم الأشعث الأغر « وفي الآخر » إن الله يباهي بأهل عرفة ملائكته فيقول يا ملائكتي انظروا إلى عبادي قد أتوني شعراً غيراً ضاحين « أو كما جاء ولا فدية بالنظر في المرأة بحال وأنا ذلك أدب لاشيء على فاعله لأنهم أحداً أوجب في ذلك شيئاً

(فصل) والمحرم أن يحتجم ولا فدية عليه إذا لم يقطع شعراً في قول الجمهور لأنه تداو باخراج دم أشبه الفصد وبط الجرح . وقال مالك لا يحتجم إلا من ضرورة وكان الحسن يرى في الحجامه دما ولنا أن ابن عباس روى أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم : متفق عليه ولم يذكر فدية ، ولأنه لا يترفع بذلك أشبه شرب الأدوية . وكذلك الحكم في قطع العضو عند الحاجة والختان كل ذلك باح من غير فدية ، فإن احتاج في الحجامه إلى قطع شعر فله قطعه لما روى عبيد الله بجينة أن النبي ﷺ احتجم بلحي في طريق مكة وهو محرم وسط رأسه . متفق عليه ، ومن ضرورة ذلك قطع الشعر ، ولأنه يباح حلق الشعر لازالة أذى القمل فكذلك هذا وعليه الفدية ، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر . وقال أبو يوسف ومحمد يتصدق بشيء

ولنا قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة) الآية ولأنه حلق شعراً لازالة ضرر غيره فلزمته الفدية كما لو حلقه لازالة قله

(فصل) ويجتنب المحرم أنهاء الله تعالى عنه بقوله (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) وهذا صيغته صيغة النفي والمراد به النهي كقوله تعالى (لا تضار والدة بولدها) والرفث الجماع روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر ، وروي عن ابن عباس أنه قال الرفث غشيان النساء والتقبييل والغمز وإن يعرض لها بالفحش من الكلام . وقال أبو عبيدة الرفث لغا الكلام وأنشد قول العجاج : * عن اللغا ورفث التكلم * وقيل الرفث هو ما يكتنى عنه من ذكر الجماع ، وروي عن ابن عباس أنه أنشد بيتاً فيه التصريح بما يكتنى عنه من الجماع وهو محرم فقييل له في ذلك فقال إنما الرفث ما روجع به النساء . وفي لفظ ما قيل من ذلك عند النساء . وفي الجملة كل ما يفسر به الرفث ينبغي للمحرم أن يجتنبه إلا أنه في الجماع

﴿مسئلة﴾ قال (وان نظر فصرف بصره فأهني فعليه دم وان كرر النظر حتى أمني فعليه بدنة)

وجملة ذلك أن الحج لا يفسد بتكرار النظر أنزل أو لم ينزل روي ذلك عن ابن عباس ود وقول أبي حنيفة والشافعي وروي عن الحسن وعطاء ومالك فيمن ردد النظر حتى أمني عليه حج قابل لانه أنزل بفعل محذور أشبه الانزال بالمباشرة

أظهر لما ذكرنا من تفسير الائمة ولانه قد جاء في موضع آخر وأريد به الجماع وهو قوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) (١)

«١» تقدم تحقيق

معناه في حاشية المغني

«٢» انما يدل

الحديث على السباب

من الفسوق لا انه

كل الفسوق فاقول

الثاني هو الصحيح

أما الفسوق فهو السباب لقول النبي ﷺ «سباب المسلم فسوق» متفق عليه (٢) وقيل الفسوق المعاصي روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وإبراهيم وقالوا أيضاً الجدال المرء قال ابن عباس رضي الله عنه هو أن تماري صاحبك حتى تغضبه والمحرم ممنوع من ذلك كله قال النبي ﷺ «من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» متفق عليه وقال مجاهد في قوله (ولا جدال في الحج) أي لا مجادلة وقول الجمهور أولى.

(فصل) ويستحب له قلة الكلام الا فيما ينفع صيانة لنفسه عن اللغو والوقوع في الكذب وما لا يحل فان من كثر كلامه كثر سقطه، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» متفق عليه وعنه قال قال رسول الله ﷺ «من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه» قال ابو داود أصول السنن أربعة أحاديث هذا أحدها وهذا في حال الاحرام أشد استحباباً لانه حال عبادة واستشعار بطاعة فهو يشبه الاعتكاف، وقد احتج أحمد رحمه الله على ذلك بأن شريحاً رحمه الله كان اذا أحرم كأنه حية صماء فيستحب للمحرم أن يشغل باللبية وذكر الله تعالى وقراءة القرآن وأمر بمعروف أو نهي عن منكر أو تعليم جاهل أو يأمر بحاجته أو يسكت فان تكلم بما لا أتم فيه أو أنشد شعراً لا يقبح فهو مباح ولا يكثر فقد روي عن عمر رضي الله عنه انه كان على ناقه وهو محرم فجعل يقول :

كان را كبها غصن بمروحة اذا تدلت به أو شارب ثمل

الله أكبر الله أكبر. وهذا يدل على الاباحة، والفضيلة ما ذكرناه أولاً والله أعلم

(فصل) ويجوز للمحرم أن يتجر ويضع الصنائع بغير خلاف علمناه. قال ابن عباس رضي الله عنهما: كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في الجاهلية فلما جاء الاسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) يعني في مواسم الحج

ولنا أنه انزال عن غير مباشرة فاشبه الانزال بالفكر والاحتلام والاصل الذي قاسوا عليه ممنوع
ثم إن المباشرة أبلغ في اللذة وآكد في استدعاء الشهوة فلا يصح القياس عليه فاما ان نظر ولم يكرر
فامتنى فعليه شاة وإن كرهه فانزل ففيه روايتان (إحداهما) عليه بدنة روي ذلك عن ابن عباس (والثانية)
عليه شاة وهو قول سعيد بن جبير واسحاق ورواية ثانية عن ابن عباس وقال أبو ثور لاشيء عليه وحكي

باب الفدية

(وهي على ثلاثة اضرب (أحدها) ما هو على التخيير وهو نوعان (أحدهما) يخير فيه بين
صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين مدّبر أو نصف صاع تمر أو شعير أو ذبح شاة وهي فدية
حلق الرأس وتقليم الاظفار وتغطية الرأس واللبس والطيب ، وعنه يجب الدم الا أن يفعله لعذر فيجب)
الكلام في هذه المسئلة في فصول

(أحدها) في أن فدية هذه المحظورات على التخيير أيها شاء فعل والاصل في ذلك قوله تعالى
(فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ذكره بلفظ أو وهي
للتخيير وقال النبي ﷺ لكعب بن عجرة «هلك اذاك هوامك» قال : نعم يا رسول الله . فقال
رسول الله ﷺ «احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو انسك شاة» متفق عليه
وفي لفظ «أو اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع تمر» فدلّت الآية والخبر على وجوب الفدية
على صفة التخيير بين الذبح والاطعام والصيام في حلق الشعر وقسنا عليه تقليم الاظفار واللبس
والطيب لانه حرم في الاحرام لاجل الترفه فاشبه حلق الشعر ولا فرق في الحلق بين المعذور وغيره
في ظاهر المذهب والعامد والمخطيء . وهو مذهب مالك والشافعي ، وعن احمد أنه اذا حلق من غير
عذر فعليه دم من غير تخيير اختاره ابن عقيل وهو مذهب أبي حنيفة لان الله تعالى خير بشرط
العذر فاذا عدم العذر زال التخيير

ولنا أن الحكم ثبت في غير المعذور بطريق التنبيه تبعاله والتبع لا يخالف أصله ، ولان كل كفارة
ثبت التخيير فيها مع العذر ثبت مع عدمه كجزاء الصيد، لا فرق بين قتله للضرورة الى أكله أو لغير
ذلك وإنما الشرط لجواز الحلق لا للتخيير

(الفصل الثاني) : أنه يخير بين الثلاثة المذكورة في الحديث وهي صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة
مساكين لكل مسكين مدّبر أو نصف صاع تمر أو شعير أو ذبح شاة وقد دلّ الحديث المذكور على
ذلك . وفي لفظ أو اطعم فرقا بين ستة مساكين . وفي لفظ فصم ثلاثة أيام وإن شئت فتصدق
بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين رواه أبو داود . وبهذا قال مجاهد والنخعي ومالك والشافعي
وأصحاب الرأي ، وقال الحسن وعكرمة ونافع الصيام عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين

ذلك عن أبي حنيفة والشافعي لانه ليس بمباشرة أشبه الفكر
ولنا أنه انزال بفعل محظور فوجب الفدية كالفلس وقد روى الأثر عن ابن عباس أنه قال
له رجل فعل الله بهذه وفعل إنها تطيبت لي فكلمتني وحدثتني حتى سبقتني الشهوة فقال ابن عباس

ويروى عن الثوري وأصحاب الرأي قالوا يحزى من البر نصف صاع ومن التمر والشعير صاع
صاع واتباع السنة الصحيحة أولى

(فصل) والحديث إنما ذكر فيه التمر ويقاس عليه البر والشعير والزبيب لان كل موضع أجزاء
فيه التمر أجزاء ذلك فيه كالفطرة وكفارة اليمين ، وقد روى أبو داود في حديث كعب بن عجرة قال
فدعاني رسول الله ﷺ فقال لي « احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين فرقاً من
زبيب أو انسك شاة » ولا يحزى من هذه الاصناف أقل من ثلاثة أصع الا البر ففيه روايتان
(احدهما) يحزى مدبر لكل مسكين مكان نصف صاع من غيره كما في كفارة اليمين
(والثانية) لا يحزى ، إلا نصف صاع لان الحكم ثبت فيه بطريق التنبيه أو القياس والفرع
بمثل أصله ولا يخالفه ، وبهذا قال مالك والشافعي

(فصل) ومن أيسح له حلق رأسه جاز له تقديم الكفارة على الحلق فعليه على رضي الله عنه ولانها
كفارة فجاز تقديمها على وجوبها ككفارة اليمين

(الفصل الثالث) أنه لا فرق بين فعلها لعذر أو غيره وقد ذكرناه

﴿مسئلة﴾ (النوع الثاني جزاء الصيد يتخير فيه بين المثل وتقويمه بدراهم يشتري بها طعاما
فيطعم لكل مسكين مداً أو بصوم عن كل مد يوماً وان كان مما لا مثل له خير بين الاطعام والصيام
وعنه أن جزاء الصيد على الترتيب فيجب المثل فان لم يجد لزمه الاطعام فان لم يجد صام
الكلام في هذه المسئلة في فصول

(أحدها) في وجوب الجزاء على المحرم في قتل الصيد وأجم أهل العلم على وجوبه في الجملة
وقد نص الله تعالى عليه بقوله (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً
فجزاء مثل ما قتل من النعم) نص على وجوب الجزاء على المتعمد وقد ذكرناه

(الفصل الثاني) أنه على التخيير بين الاشياء المذكورة بايها شاء كفر موسراً كان أو معسراً
وبهذا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن احمد رواية ثانية انها على الترتيب فيجب المثل
أولاً فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام روي هذا عن ابن عباس والثوري ولان هدي المتعة على
الترتيب وهذا أكد منه لانه بفعل محظور وعنه رواية ثالثة أنه لا إطعام في كفارة الصيد ، وإنما ذكره في
الآية ليعدل به الصيام لان من قدر على الاطعام قدر على الذبح كما قال ابن عباس وهذا قول الشافعي
ولنا قوله سبحانه (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو

أتم حجب وأهرق دما وروى حنبل في المناسك عن مجاهد أن محرما نظر إلى امرأته حتى أمدى فجعل يشتمها فقال ابن عباس أهرق دما ولا تشتمها

(فصل) فإن كرر النظر حتى أمدى فقال أبو الخطاب عليه دم وقال القاضي ذكره الخرقى . قال القاضي لانه جزء من المني ولانه حصل به التذاذ فهو كاللحم وان لم يقترن بالنظر مني أو مذي فلا

كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) و«أو» في الامر للتخيير روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : كل شيء أو، أو، فهو مخير وأما ما كان (فان لم يجد) فهو الاول فالاول ولانه عطف هذه الخصال بعضها على بعض بأو فكان مخيرا في جميعها كفدية الادى وقد سمي الله تعالى الطعام كفارة ولا يكون كفارة ما لم يجب اخراجه وجعله طعاما للمساكين وما لا يجوز صرفه اليهم لا يكون طعاما لهم ولانها كفارة ذكر فيها الطعام فكان من خصاها كسائر الكفارات وقولهم إنها وجبت بفعل محظور يبطل بفدية الاذى على أن لفظ النص صريح في التخيير فليس ترك مدلوله قياسا على هدي المتعة بأولى من العكس فكما لا يجوز ثم لا يجوز هنا

(فصل) واذا اختار المثل ذبحه وتصدق به على فقراء الحرم ولا يجزئه أن يتصدق به حيا على المساكين لان الله سبحانه سماه هديا والهدي يجب ذبحه وله ذبحه أي وقت شاء . ولا يختص ذلك بأيام النحر لان الامر به مطلق

(الفصل الثالث) أنه متى اختار الاطعام فانه يقوم المثل بدراهم والدراهم بطعام ويتصدق به على المساكين . وبهذا قال الشافعي وقال مالك : يقوم الصيد لا المثل وحكى ابن أبي موسى رواية مثل ذلك وحكى رواية أخرى أنه ان شاء اشترى بالدراهم طعاما فتصدق به وان شاء تصدق بالدراهم وجه قول مالك أن التقويم اذا وجب لاجل الاتلاف قوم المتلف كالذي لا مثل له

ولنا على مالك ان كل متلف وجب فيه المثل اذا قوم وجبت قيمة مثله كالذي لا مال الاذي وعلى أنه لا تجوز الصدقة بالدراهم ان الله سبحانه انما ذكر في الآية التخيير بين ثلاثة أشياء وهذا ليس منها . والطعام المخرج هو الذي يخرج في الفطرة وفدية الاذى من التمر والزبيب والبر والشعير قياسا عليه ويحتمل أن يجزى . كل ما يسمى طعاما لدخوله في اطلاق اللفظ

(الفصل الرابع) أنه يطعم كل مسكين من البر مدا كما يدفع اليه في كفارة اليمين ومن سائر الاصناف نصف صاع نص عليه احمد رحمه الله تعالى في اطعام المساكين في الفدية والجزاء وكفارة اليمين ان اطعم برا فدل لكل مسكين وان اطعم تمرا فنصف صاع لكل مسكين . ولفظ شيخنا هنا مطلق في انه يطعم لكل مسكين مدا ولم يفرق بين الاصناف وكذلك ذكره الخرقى مطلقا ، والاولى أنه لا يجزى من غير البر باقل من نصف صاع لانه لم يرد الشرع في موضع باقل من ذلك في طعمة المساكين وهذا لا توقف فيه فيرد الى نظرائه ولا يجزى اخراج الطعام الا على مساكين الجرم

شيء عليه سواء كرر النظر أو لم يكرره وقدروي عن أحمد فيمن جرد امرأته ولم يكن منه غير التجريد أن عليه شاة وهذا محمول على أنه لمس فان التجريد لا يعرى عن اللبس ظاهراً أو على أنه أمني أو أمدى أما مجرد النظر فلا شيء فيه فقد كان النبي ﷺ ينظر إلى نسائه وهو محترم وكذلك أصحابه (فصل) فان فكر فأنزل فلا شيء عليه فان الفكر يعرض للانسان من غير ارادة ولا اختيار فلم

لأنه قائم مقام الهدي الواجب لهم فيكون أيضاً لهم كقيمة المثلي من مال الآدمي (الفصل الخامس) أنه يصوم عن كل مد يوماً وهو قول عطاء ومالك والشافعي لأنها كفارة دخلها الصيام والاطعام فكان اليوم في مقابلة المد ككفارة الظهر وعن أحمد رحمه الله أنه يصوم عن كل نصف صاع يوماً وهو قول ابن عباس والحسن والنخعي والثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر قال القاضي المسئلة رواية واحدة واليوم عن مدٍّ بر أو نصف صاع من غيره وكلام أحمد في الروايتين محمول على اختلاف الحالمين لأن صوم اليوم مقابل اطعام المسكين واطعام المسكين مدٍّ بر أو نصف صاع من غيره ، ولأن الله تعالى جعل اليوم في كفارة الظهر في مقابلة اطعام المسكين فكذا هنا وروى أبو ثور أن كفارة الصيد من الاطعام والصيام مثل كفارة الآدمي وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما ولنا أنه جزاء عن متلف فاختلف باختلافه كبذل مال الآدمي ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم حين قضوا في الصيد قضوا فيه مختلفاً

(فصل) فان بقي من الطعام ما لا يعدل يوماً كدون المد صام عنه يوماً كاملاً كذلك قال عطاء والنخعي وحماد والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم أحداً خالفهم لأن الصوم لا يتبعض فيجب تكيله ولا يجب التتابع في الصيام ، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي فان الله سبحانه أمر به مطلقاً فلا يقيّد بالتتابع من غير دليل

ولا يجوز أن يصوم عن بعض الجزاء ويطعم عن بعض نص عليه أحمد ، وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وجوزه محمد بن الحسن اذا عجز عن بعض الاطعام ولا يصح لأنها كفارة واحدة فلم يجز فيها ذلك كسائر الكفارات

(فصل) وان كان مما لا مثل له من الصيد يخير قاتله بين أن يشتري بقيمته طعاماً فيطعمه للساكنين وبين أن يصوم لتعذر المثل وهل يجوز اخراج القيمة ؟ فيه احتمالان (احدهما) لا يجوز وهو ظاهر كلام أحمد في رواية حنبل فانه قال اذا أصاب المحرم صيداً ولم يصب له عدل حكم عليه قوم طعاماً ان قدر على طعام والا صام لكل نصف صاع يوماً هكذا يروى عن ابن عباس ولانه جزاء صيد فلم يجز اخراج القيمة فيه كالذي له مثل ولأن الله تعالى خير بين ثلاثة أشياء ليس منها القيمة فاذا عدم أحد الثلاثة يبقى التخخير بين الشئين الباقيين فاما إيجاب شيء غير المنصوص عليه فلا (والثاني) يجوز اخراج القيمة لأن عمر رضي الله عنه قال لكعب ما جعلت على نفسك ؟ قال درهمين . قال

يتعلق به حكم كما في الصيام وقد قال النبي ﷺ « إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به » متفق عليه

(فصل) والعمد والنسيان في الوطء سواء نص عليه أحمد فقال إذا جامع أهله بطل صومه لانه شيء لا يقدر على رده والشعر إذا حلقه فقد ذهب لا يقدر على رده والصيد إذا قتله فقد ذهب لا يقدر على رده

أجعل ما جعلت على نفسك . وقال عطاء في العصفور نصف درهم وظاهره اخراج الدرهم الواجبة ، وعنه أن جزاء الصيد على الترتيب وقد ذكرناه

(فصل) قال رضي الله عنه (الضرب الثاني على الترتيب وهو ثلاثة أنواع (أحدها) دم المتعة والقران فيحب الهدي فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج والافضل أن يكون آخرها يوم عرفة وسبعة إذا رجع إلى أهله وإن صامها قبل ذلك أجزأه)

لا نعلم خلافا في وجوب الدم على المتمتع والقران وقد ذكرناه فيما مضى وذكرنا شروط وجوب الدم فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله لقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) وتعتبر القدرة على الهدي في موضعه فمتى عدمه في موضعه جاز له الانتقال إلى الصيام وإن كان قادراً عليه في بلده لأن وجوبه موقت فاعتبرت له القدرة عليه في موضعه كالماء في الطهارة إذا عدمه في مكانه انتقل إلى التراب

(فصل) ولكل واحد من صوم الثلاثة والسبعة وقتان وقت استحباب ووقت جواز . فلما انقضت الثلاثة فالأفضل أن يكون آخرها يوم عرفة بروى ذلك عن عطاء وطاوس والشعبي ومجاهد والحسن والنخعي وسعيد بن جبير وعائشة رضي الله عنها أنه يصومهن ما بين أهلاله بالحج ويوم عرفة وظاهر هذا أنه يجعل آخرها يوم التروية لأن صوم يوم عرفة بعرفة غير مستحب . وذكر القاضي في المجرى ذلك مذهب أحمد والمنصوص عن أحمد ما ذكرناه أولاً وإنما أوجبنا له صوم يوم عرفة هنا لموضع الحاجة وعلى هذا القول يستحب له تقديم الاحرام بالحج قبل يوم التروية ليصومها في الحج فإن صام منها شيئاً قبل إحرامه بالحج جاز نص عليه فلما وقت جواز صيامها فإذا أحرم بالعمرة . وهذا قول أبي حنيفة ، وعن أحمد إذا حل من العمرة وقال مالك والشافعي لا يجوز إلا بعد الاحرام بالحج ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول اسحاق وابن المنذر لقول الله تعالى (فصيام ثلاثة أيام في الحج) ولأنه صيام واجب فلم يجز تقديمه على وقت وجوبه كسائر الصيام الواجب ولأن ما قبله وقت لا يجوز فيه المبدل فلم يجز فيه البديل كقبول الاحرام بالعمرة وقال الثوري والاوزاعي يصومهن من أول العشر إلى يوم عرفة

ولنا أن احرام العمرة أحد احرام التمتع فجاز الصوم بعده كاحرام الحج . وأما قوله (فصيام ثلاثة

فهذه الثلاثة العمد والنسيان فيها سواء. ولم يذكر الخرق في النسيان ههنا لئلا يتركه في الصيام، وبين أن الوطء في الفرج أو دون الفرج مع الانزال يستوي عمدته وسهوه، وما عداه من القبلة والممس وانذي بشكرار النظر يختلف حكم عمدته وسهوه فهنا ينبغي أن يكون مثله لأن الوطء لا يكاد يتطرق للنسيان إليه دون غيره، ولأن الجماع مفسد للصوم دون غيره فاستوى عمدته وسهوه كالفوات بخلاف ما ذكره، والجاهل

أيام في الحج (فقليل معناه في أشهر الحج فانه لا بد فيه من اضمار اذا كان الحج افعالا لا يصام فيها) أما يصام في وقتها أو في أشهرها فهو كقوله سبحانه (الحج أشهر معلومات) وأما تقديمه على وقت الوجوب فيجوز اذا وجد السبب كتقديم التكفير على الحنث وزهوق النفس وأما كونه بدلا فلا يقدم على المبدل فقد ذكرنا رواية في جواز تقديم الهدي على الاحرام بالحج فكذلك الصوم

(فصل) فاما تقديم الصوم على احرام العمرة فلا يجوز لا نعلم قائلا بجوازه الا رواية عن احمد حكاه بعض الاصحاب وليس بشيء، لانه تقديم الصوم على سببه وجوبه ومخالف لقول أهل العلم واحمد رحمه الله ينزه عن هذا. وأما السبعة فلها وقتان وقت اختيار ووقت جواز أما وقت الاختيار فاذا رجع الى أهله لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال « فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله » متفق عليه وأما وقت الجواز فاذا مضت أيام التشريق قال الاثرم سنن احمد هل يصوم بالطريق أو بمكة ؟ قال : كيف شاء ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وعن عطاء ومجاهد يصومها في الطريق وهو قول اسحاق وقال ابن المنذر يصومها اذا رجع الى أهله للخبر ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول للشافعي وله قول كقولنا وكقول اسحاق

ولنا أن كل صوم لزمه وجاز في وطنه جاز قبل ذلك كسائر الفروض وأما الآية فان الله سبحانه جواز له تأخير الصيام الواجب تخفيفا عنه فلا يمنع ذلك الاجزاء قبله كتأخير صوم رمضان في السفر والمرض بقوله سبحانه (فعدة من أيام أخر) لان الصوم وجد من أهله بعد وجوبه فأجزأك صوم المسافر والمرض (مسألة) (فان لم يصم قبل يوم النحر صام أيام منى وعنه لا يصومها ويصوم بعد ذلك عشرة أيام وعليه دم)

اذا لم يصم المتمتع الثلاثة الايام في الحج فانه يصومها بعد ذلك، وبهذا قال علي وعائشة وابن عمر وعروة بن الزبير وعبيد بن عمير والحسن وعطاء والزهري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ويروى عن ابن عباس وطاوس ومجاهد اذا فاتهم الصوم في العشر لم يصم بعده واستقر الهدي في ذمته لان الله تعالى قال (فصيام ثلاثة أيام في الحج) ولانه بدل موقت فيسقط بخروج وقته كالجمعة

ولنا أنه صوم واجب فلم يسقط بخروج وقته كصوم رمضان والآية تدل على وجوبه في الحج لا على سقوطه والقياس منتقض بصوم الظهار اذا قدم المسيس عليه والجمعة ليست بدلا انما هي الاصل وانما سقطت لان الوقت جعل شرطاً لها كالجمعة. اذا ثبت هذا فانه يصوم أيام منى وهذا قول ابن عمر

بالتحريم والمكره في حكم الناسي لانه معذور . ومن قال ان عمد الوطء ونسيانه سواء أبو حنيفة ومالك والشافعي في قديم قوله وقال في الجديد لا يفسد الحج ولا يجب عليه شيء مع النسيان والجمل لانها عبادة يجب بافسادها الكفارة فافترق فيها وطء العامد والناسي كالصوم ولنا أنه سبب يتعلق به وجوب القضاء في الحج فاستوى عمدته وسهوه كالفوات والصوم ممنوع

وعائشة وعروة وعبيد بن عمير والزهري ومالك والاوزاعي واسحاق والشافعي في القديم لما روى ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما قال لا يرخص في أيام التشريق أن يصمن الا لمن لم يجد الهدي رواه البخاري وهذا ينصرف الى ترخيص رسول الله ﷺ ولان الله تعالى أمر بصيام هذه الايام الثلاثة في الحج ولم يبق من الحج الا هذه الايام فيتعين الصوم فيها فاذا صام هذه الايام فحكمه حكم من صام قبل يوم النحر . وعن احمد رواية أخرى انه لا يصوم أيام منى روي ذلك عن علي والحسن وعطاء وهو قول ابن المنذر لان النبي ﷺ نهى عن صوم ستة أيام ذكر منها أيام التشريق ولانها لا يجوز فيها صوم النفل فلا يصومها عن الفرض كيوم النحر فعلى هذه الرواية يصوم بعد ذلك عشرة أيام وكذلك الحكم اذا قلنا بصوم أيام منى فلم يصمها واختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في وجوب الدم عليه فعنه عليه دم لانه آخر الواجب من مناسك الحج عن وقته فلزمه دم كرمي الجمار ولا فرق بين المؤخر لعذر أو لغيره لما ذكرنا وقال القاضي انما يجب الدم اذا أخره لغير عذر فليس عليه الاقضاؤه لان الدم الذي هو المبدل لو أخره لعذر لم يكن عليه دم لتأخيره فالمبدل أولى وروي ذلك عن أحمد **(مسئلة)** وقال أبو الخطاب (ان أخر الصوم أو الهدي لعذر لم يلزمه الا قضاؤه وان أخر الهدي لغير عذر فهل يلزمه دم آخر ؟ على روايتين)

قال وعندي أنه لا يلزمه من الصوم دم بحال ولا يجب التتابع في الصيام اذا أخر الهدي الواجب لعذر مثل ان ضاعت نفقته فليس عليه الا قضاؤه كسائر الهدايا الواجبة . وان أخره لغير عذر ففيه روايتان (احدهما) ليس عليه الا قضاؤه كسائر الهدايا (والثانية) عليه هدي آخر لانه نسك موقت فلزمه الدم بتأخيره عن وقته كرمي الجمار قال احمد من تمتع فلم يهد الى قابل يهدي هديين كذلك قال ابن عباس رضي الله عنه وأما اذا أخر الصوم فقد ذكرنا أنه يجب عليه الدم اذا كان تأخيره لغير عذر اختاره القاضي وان كان لعذر ففيه روايتان ، وعن أحمد رواية ثالثة انه لا يلزمه مع الصوم دم بحال وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب الشافعي لانه صوم واجب يجب القضاء بفواته فلم يجب بفواته دم كصوم رمضان

(فصل) ولا يجب التتابع في صيام المتمتع لا في الثلاثة ولا في السبعة ولا في التفريق نص عليه احمد رحمه الله لان الامر ورد بها مطلقا وذلك لا يقتضي حجا ولا تقربقا وهذا قول الثوري واسحاق وغيرهما وقال بعض الشافعية اذا أخر الثلاثة وصام السبعة فعليه التفريق لانه وجب من

ثم أن الصوم لا تجب الكفارة فيه بالافساد بدليل أن افساده بكل ما عدا الجماع لا يوجب كفارة وإنما تجب بخصوص الجماع فافترقا

﴿مسئلة﴾ قال (والمحرّم أن يتجر ويصنع الصنائع ويرتجع زوجته)

وعن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى في الارتجاع أن لا يفعل أما التجارة والصناعة فلا نعم في

حيث الفعل وما وجب التفريق فيه من حيث الفعل لا يسقط بفوات وقته كأفعال الصلاة من الركوع والسجود ولنا أنه صوم واجب فعله في زمن يصبح الصوم فيه فلم يجب تفريقه كسائر الصوم ولا نسلم وجوب التفريق في الاداء فانه اذا صام أيام منى واتبعها السبعة فما حصل التفريق وان سلمنا وجوب التفريق في الاداء فانما كان من حيث الوقت فاذا فات الوقت سقط كالتفريق بين الصلاتين

(فصل) ووقت وجوب الصوم وقت وجوب الهدي لانه بدل عنه فأشبهه سائر الابدال فان قيل فكيف جوزتم الانتقال الى الصوم قبل زوال وجوب المبدل فلم يتحقق العجز عن المبدل لانه انما يتحقق العجز المجوز للانتقال الى المبدل زمن الوجوب فكيف جوزتم الصوم قبل وجوبه؟ قلنا انما جوزنا له الانتقال الى المبدل بناء على العجز الظاهر فان الظاهر من المعسر استمرار اعساره وعجزه كما جوزنا التكفير قبل وجوب المبدل وأما تجوز الصوم قبل وجوبه فقد ذكرناه

﴿مسئلة﴾ (ومتى وجب عليه الصوم فشرع فيه ثم قدر على الهدي لم يلزمه الانتقال اليه الا أن يشاء) هذا قول الحسن وقتادة ومالك والشافعي وقال ابن أبي نجيح ومحمد والثوري إن أيسر قبل أن يكمل الثلاثة فعليه الهدي فان كمل الثلاثة صام السبعة وقيل متى قدر على الهدي قبل يوم النحر انتقل اليه صام أو لم يصم وان وجدته بعد أن مضت أيام النحر أجزأه الصيام قدر على الهدي أو لم يقدر لانه تدر على المبدل في زمن وجوبه فلم يجزه البذل كما لو لم يصم ولنا أنه صوم دخل فيه لعدم الهدي فاذا وجد الهدي لم يلزمه الخروج اليه كصوم السبعة وعلى هذا يخرج الأصل الذي قاسوا عليه فانه ما شرع في الصيام فأما ان اختار الانتقال الى الهدي جاز لانه أكمل .

﴿مسئلة﴾ وان وجب ولم يشرع فهل يلزمه الانتقال؟ على روايتين

(أحدهما) لا يلزمه الانتقال اليه قال في رواية المروزي إذا لم يصم في الحج فليصم إذا رجع ولا يرجع الى الدم قد انتقل فرضه الى الصيام وذلك لان الصيام استقر في ذمته لوجوبه حال وجود السبب المتصل بشرطه وهو عدم الهدي .

(والثانية) يلزمه الانتقال اليه قال يعقوب سألت أحمد عن المتمتع إذا لم يصم قبل يوم النحر قال عليه هديان يبعث بهما الى مكة أوجب عليه الهدي الاصيل وهديا لتأخير الصوم عن وقته لانه قدر على المبدل قبل شروعه في البذل فلزمه الانتقال اليه كالتميم اذا وجد الماء

إباحتهما اختلافاً وقد روى ابن عباس قال كان ذو الحجاز وعكاظ متجراً للناس في الجاهلية فلما جاء الإسلام كانوا يكرهوا ذلك حتى نزلت (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) في مواسم الحج فلما الرجعة فالمشهور إباحتها وهو قول أكثر أهل العلم وفيه رواية ثانية أنها لا تباح لأنها استباحة فرج مقصود بعقد فلا تباح للمحصر كالنكاح وجه الرواية الصحيحة أن الرجعية زوجة والرجعة أمساك

(فصل) ومن لزمه صوم المتعة فمات قبل أن يأتي به أعذر منه الصوم فلا شيء عليه وإن كان غير عذر أطعم عنه كما يطعم عن صوم رمضان لأنه صوم واجب باصل الشرع أشبهه صوم رمضان (مسئلة) (النوع الثاني المحصر يلزمه الهدي فإن لم يجد صام عشرة أيام ثم حل) لا خلاف في وجوب الهدي على المحصر وقد دل عليه قوله تعالى (فإن احصرتم فما استيسر من الهدي) فإن لم يجد الهدي صام عشرة أيام ثم حل قياساً على هدي المتمتع وليس له التحلل قبل ذلك وفيه اختلاف نذكره في باب الإحصار إن شاء الله تعالى (مسئلة) (النوع الثالث فدية الوطء)

تجب به بدنة فإن لم يجد صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع كدم المتعة لقضاء الصحابة رضي الله عنهم به ، وقد ذكرناه في الباب الذي قبله قاله عبد الله ابن عمر وعبد الله بن عمرو وعبد الله ابن عباس رواه عنهم الأثر لم يظهر لهم في الصحابة مخالف فيكون اجماعاً فيكون بدله مقبلاً على بدل دم المتعة ، هذا هو الصحيح من المذهب لانا إنما أوجبنا البدنة بقول الصحابة رضي الله عنهم فكذلك في بدنها ، وقال القاضي يخرج بدنة فإن لم يجد أخرج بقرة فإن لم يجد فسبعاً من الغنم فإن لم يجد أخرج بقيمتها طعاماً فبأيها كفر أجزأه . وجه قول القاضي يجب بالوطء بدنة لما ذكرنا من قول الصحابة رضي الله عنهم فإن لم يجد البدنة أخرج بقرة لأنها تساويها في الهدي والاضاحي ، وقد روى أبو الزبير رضي الله عنه قال كنا ننحر البدنة عن سبعة فقيل له والبقرة ؟ قال وهل هي إلا من البدن فإن لم يجد أخرج سبعاً من الغنم لأنها تقوم مقام البدنة في الهدي والاضاحي ولما روى ابن عباس قال أتى النبي ﷺ رجل فقال إني علي بدنة وأنا مؤسر لها ولا أجدها فأشترىها فأمره النبي ﷺ أن يبتاع سبع شياه فيذبحهن رواه ابن ماجه وإن لم يجد أخرج بقيمتها طعاماً فإن لم يجد صام عن كل مد يوماً كقولنا في جزاء الصيد على إحدى الروايتين في أنه لا ينتقل إلى الإطعام مع وجود المثل ولا إلى الصيام مع القدرة على الإطعام قال شيخنا وظاهر كلام الخرق أنه مخير في هذه الخمسة فبأيها كفر أجزأه والخرقي إنما صرح بأجزاء سبع من الغنم مع وجود البدنة هكذا ذكر في كتابه ولعل ذلك نقله بعض الأصحاب عنه في غير كتابه المختصر ووجه قوله إنها كفارة تجب بفعل محظور فيخير فيها بين الدم والإطعام والصيام كفدية الذي (مسئلة) (ويجب بالوطء في الفرج بدنة إن كان في الحج وشاة إن كان في العمرة)

قد ذكرنا ذلك في باب محظورات الأحرام مفصلاً فيم إذا كان الوطء قبل التحلل الأول وبعده وذكرنا

بدليل قوله تعالى (فامسكوهن بمعروف) فأبيح ذلك كالامساك قبل الطلاق ولا نسلم أن الرجعة استباحة فان الرجعية مباحة وان سلمنا أنها استباحة فتبطل بشرى الامة للشراء ولان ما يتعلق به اباحة الزوجة مباح في النكاح كالتكفير في الظهار وأما شراء الاماء فمباح سواء قصد به الشراء أو لم يقصد لانعلم فيه خلافا فانه ليس بموضوع الاستباحة في البضع فأشبهه شراء العبيد والبهاثم ولذلك أبيح شراء من لا يحل وطؤها فلذلك لم يحرم في حالة يحرم فيها الوطء

الخلافا فيه بما يغني عن إعادته .

(مسألة) (ويجب على المرأة مثل ذلك إن كانت مطاوعة وإن كانت مكروهة فلا فدية عليها) وقيل عليها كفارة يتحملها الزوج عنها اذا جامع امرأته في الحج وهي مطاوعة فحكمها حكمه على كل واحد منها بدنة ان كان قبل التحلل الاول وممن أوجب عليها بدنة ابن عباس وسعيد بن المسيب ومالك والحكم وحماد ولان ابن عباس رضي الله عنه قال : أهد ناقه ، ولانها احدى المتجامعين من غير اكراه فأشبهت الرجل وعنه أنه قال أرجو ان يجزيهما هدي واحد يروى ذلك عن عطاء وهو مذهب الشافعي لانه جماع واحد فلم يوجب أكثر من بدنة كحالة الاكراه ، فاما المكروهة على الجماع فلا فدية عليها ولا على الواطيء ، أن يفدي عنها نص عليه احمد لانه جماع يوجب الكفارة فلم يوجب حال الاكراه أكثر من كفارة واحدة كما في الصيام ، وهذا قول اسحاق وأبي ثور وابن المنذر ، وعن أحمد رواية أخرى ان عليه أن يهدي عنها وهو قول عطاء ومالك لان افساد الحج وجد منه في حقهما فكان عليه لافساد حجبها هدي كفساد حجه وعنه ما يدل على أن الهدي عليها وهو قول أصحاب الرأي لان فساد الحج ثبت بالنسبة اليه فكان الهدي عليها كما لو طأعته ويحتمل أنه أراد ان الهدي عليه يتحملة الزوج عنها فلا يكون رواية ثالثة .

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (الضرب اثالث الدماء الواجبة للفوات أو ترك واجب أو للمباشرة في غير الفرج فما أوجب منها بدنة فحكمها حكم البدنة الواجبة بالوطء بالفرج وما عداه فقال القاضي ماوجب لترك واجب ملحق بدم المتعة وما واجب لمباشرة ملحق بفدية الاذى)

اذا فاته الحج وجب عليه دم في أصح الروايتين وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى وكذلك إذا ترك شيئا من واجبات الحج كالاحرام من الميقات والوقوف بعرفة الى الليل والمبيت بمزدلفة وسائر الواجبات المتفق على وجوبها والهدي الواجب بغير النذر ينقسم قسمين منصرف عليه ومقيس على المنصوص عليه فالمنصوص عليه فدية الاذى وجزاء الصيد ودم الاحصار ودم المتعة والبدنة الواجبة بالوطء في الفرج لقضاء الصحابة رضي الله عنهم بها وما سوى ذلك مقيس عليه فالبدنة الواجبة بالمباشرة فيما دون الفرج مقيسة على الواجبة بالوطء بالفرج لانه دم وجب بسبب المباشرة أشبه الواجب بالوطء في الفرج وهكذا القران يقاس على هدي المتعة لانه وجب للترفه بترك أحد السفرين أشبه دم المتعة

﴿مسئلة﴾ قال (وله أن يقتل الحداة والغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور وكل ما عدا عليه أو آذاه ولا فداء عليه)

هذا قول أكثر أهل العلم منهم الثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي وحكى عن النخعي

ويقاس عليه أيضا دم الفوات فيجب عليه مثل دم المتعة وبدله مثل بدله وهو صيام عشرة أيام إلا أنه لا يمكن أن يكون منها ثلاثة قبل يوم النحر لأن الفوات إنما يكون بفوات ليلة النحر لأنه ترك بعض ما اقتضاه إحرامه فصار كالتارك لأحد السفرين ، فان قيل فهلا ألحقتموه بهدي الإحصار فإنه أشبه به إذ هو إحلال من إحرامه قبل إتمامه ؟ قلنا أما الهدى فقد استوبا فيه وأما البدل فإن الإحصار ليس بمنصوص على البدل فيه وإنما ثبت قياسا وقياسه على الأصل المنصوص عليه أولى من قياسه على فرعه على أن الصيام ههنا مثل الصيام عن دم الإحصار في العدد إلا أن صيام الإحصار يجب قبل الحل وهذا يجوز قبل الحل وبعده وأما الخرقى فإنه جعل الصوم عن دم الفوات كالصوم عن جزاء الصيد عن كل مديوم والمروي عن عمر وابنه رضي الله عنهما مثل ما ذكرناه ويقاس عليه أيضا كل دم وجب لترك واجب كترك الأحرام من الميقات والوقوف بعرفة إلى غروب الشمس والمبيت بمزدلفة وطواف الوداع فالواجب فيه ما استيسر من الهدى فإن لم يجد فصيام عشرة أيام لأن المتمتع ترك الأحرام من الميقات بالحج وكان يقتضي أن يكون واجبا فوجب عليه الهدى لذلك فمسننا عليه ترك الواجب ويقاس على فدية الأذى ماوجب بفعل محظور يتفرقه به كتقليم الأظفار واللبس والطيب وكل استمتاع من النساء يوجب شاة كالوطء في العمرة وبعد التحلل الأول في الحج والمباشرة من غير إنزال فإنه في معنى فدية الأذى من الوجه الذي ذكرناه فيقاس عليه ويلحق به ۝ وقد قال ابن عباس فيمن وقع على امرأته في العمرة قبل التقصير عليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك . رواه الأثرم

﴿مسئلة﴾ (ومتى أنزل بالمباشرة دون الفرج فعليه بدنة وإن لم ينزل فعليه شاة وعنه بدنة)

أما إذا أنزل بالمباشرة فإن عليه بدنة لأنه استمتع أوجب الغسل فأوجب بدنة كالوطء في الفرج وإن لم ينزل فعليه شاة في الصحيح كذلك ذكره الخرقى وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وابن سيرين والزهري وقتادة ومالك والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لأنها ملامسة لا تفسد الحج عريت عن الانزال فلم توجب بدنة كاللمس لغير شهوة وعنه يجب عليه بدنة . وقال الحسن فيمن ضرب بيده على فرج جاريته عليه بدنة ، وعن سعيد بن جبير إذا نال منها مادون الجماع ذبح بقرة لأنها بمباشرة محظورة بالأحرام أشبهت ما اقترن به الانزال

ولنا أنها ملامسة من غير إنزال فأشبهت لمس غير الفرج ويجب به شاة لما روى الأثرم أن عمر ابن عبد الله قبل عائشة بنت طلحة محرما فسأل فأجمع له على أن يهريق دما والظاهر أنه لم يكن أنزل لأنه

أنه منع قتل الفأرة والحديث صريح في حل قتلها فلا يعول على ماخالفه والمراد بالغراب الابقع وغراب البين وقال قوم لا يباح من الغرابان الا الابقع خاصة لانه قد روي « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الابقع والفأرة والكلب العقور والحديا » رواه مسلم وهذا يقيد المطلق

لم يذكر . وسواء مذى أو لم يمد قال سعيد بن جبير ان قبل فمذى أو لم يمد فعليه دم وسائر اللمس لشهوة كالقملة فيما ذكرنا لانه استمتاع يلتذ به كالقملة . وقال أحمد رحمه الله فيمن قبض على فرج امرأته وهو محرم فانه يهريق دما وبه قال عطاء . لانه استمتاع محظور في الاحرام أشبه الوطء فيما دون الفرج ﴿ مسألة ﴾ (وان كرر النظر فأنزّل أو استمنى فعليه دم هل هو شاة أو بدنة ؟ على روايتين وان مذى بذلك فعليه شاة)

إذا كرر النظر فأنزّل ففيه روايتان (إحداهما) عليه بدنة روي ذلك عن ابن عباس (والثانية) عليه شاة وهو قول سعيد بن جبير وروي أيضا عن ابن عباس وقال أبو ثور لاشيء عليه وحكي عن أبي حنيفة والشافعي لانه ليس بمباشرة أشبه الفكر

ولنا انه إنزال بفعل محظور فأوجب الغدية كاللمس وقد روى الاثرم عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال له رجل فعل الله بهذه وفعل انها تطيبت لي فكلمتني وحدثتني حتى سبقتني الشهوة فقال ابن عباس تم حبك واهرق دما . والاستمنا في معنى تكرار النظر فيقاس عليه فان كرر النظر فمذى فعليه شاة وكذلك ذكره أبو الخطاب لانه جزء من المني لكونه خارجا بسبب الشهوة ولانه حصل به التذاذ فهو كاللمس فان لم يقترن به مني ولا مذى فلا شيء عليه كرر النظر أو لم يكرره . وقد روي عن أحمد فيمن جرد امرأته ولم يكن منه غير التجريد ان عليه شاة وهو محمول على انه لمس فان التجريد لا يخلو عن اللمس ظاهراً أو على انه أمنى أو أمذى أما مجرد النظر فلا شيء فيه فقد كان النبي ﷺ ينظر إلى نسائه وهو محرم وكذلك أصحابه

(فصل) فان نظر ولم يكرر النظر فامنى فعليه شاة لانه فعل يحصل به اللذة أوجب الانزال أشبه اللمس وإلا فلا شيء عليه لانه لا يمكن التحرز عنه أشبه الفكر والاحتلام ﴿ مسألة ﴾ (فان فكر فانزل فلا شيء عليه وحكى أبو حفص البرمكي وابن عقيل ان حكمه حكم تكرار النظر اذا اقترن به الانزال في افساد الصوم)

فيحتمل أن يجب به ههنا دم قياسا عليه ولنا قول النبي ﷺ « عني لامتي عن الخطأ والنسيان وما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم » متفق عليه ولانه لا نص فيه ولا اجماع ولا يصح قياسه على تكرار النظر لانه دونه في استدعاء الشهوة وفضائه الى الانزال ويخالفه في التحريم اذا تعلق باجنبيه أو الكراهة ان كان في زوجته فيبقى على الاصل

في الحديث الآخر ولا يمكن حمله على العموم بدليل أن المباح من الغريبان لا يحل قتله
ولنسا ماروت عائشة قالت أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحرم الخدأة والغراب
والفأرة والعقرب والكلب العقور وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب ليس

(فصل) والعمد والنسيان في الوطء سواء نص عليه أحمد وقد ذكرناه فاما القبلة واللمس
وتكرار النظر فلم يذكر شيخنا حكم النسيان فيه في الحج لكن ذكره في مفسدات الصوم وفرق بين
العمد والسهو فينبغي أن يكون ههنا مثله وكذلك ذكره الخري والفرق بينهما ان الوطء لا يكاد
يتطرق للنسيان اليه بخلاف ما دونه ولان الجماع يفسد الصوم بمجرد دون غيره والجاهل في التحريم
والمسكره في حكم الناسي لانه معذور

(فمصل) قال رضي الله عنه (ومن كرر محظورا من جنس مثل ان حلق ثم حلق أو وطئ ثم
وطئ قبل التكفير عن الاول فكفارة واحدة وان كفر عن الاول فعليه للثاني كفارة)

اذا حلق ثم حلق فالواجب فدية واحدة ما لم يكفر عن الاول قبل فعل الثاني فان كفر عن
الاول ثم حلق ثانيا فعليه بالثاني كفارة أيضا وكذلك الحكم فيما إذا وطئ ثم وطئ أو لبس ثم لبس أو
تطيب ثم تطيب وكذلك سائر محظورات الاحرام اذا كررها ما خلا قتل الصيد وسواء فعله متتابعاً
أو متفرقاً فان فعلها بمجموعة كفعلها متفرقة في وجوب الفدية ما لم يكفر عن الاول قبل فعل الثاني وعنه ان لكل
وطء كفارة وان لم يكفر عن الاول لانه سبب للكفارة فواجبها كالاول وعنه أنه ان كرره لاسباب مثل أن
لبس للبرد ثم لبس للحر ثم لبس للمرض فكفارات وان كان لسبب واحد فكفارة واحدة وروى عنه الاثر
فيمن لبس قميصاً وجبة وعمامة وغير ذلك لعل واحدة فكفارة فان اعتل فللبس جبة ثم برأ ثم اعتل فللبس
جبة فقال لا هذا عليه كفارتان وقال ابن أبي موسى في الارشاد اذا لبس وغطى رأسه متفرقاً وجب
عليه دمان وان كان في وقت واحد فعلى روايتين وعن الشافعي كقولنا وعنه لا يتداخل وقال مالك
تتداخل كفارة الوطء دون غيره وقال أبو حنيفة ان كرره في مجلس واحد فكفارة واحدة وان كان
في مجالس فكفارات وقال في تكرار الوطء عليه للثاني شاة الا أن يفعله في مجلس واحد على وجه الرفض للاحرام
ولنا انما يتداخل اذا كان متتابعاً يتداخل وان تفرق كالحدود وكفارات الايمان ولان الله
تعالى أوجب في حلق الرأس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو في دفعات والقول بانه
لا يتداخل لا يصح فانه اذا حلق لا يمكن الا شيئاً بعد شيء

ولنا على أنه لا يتداخل اذا كفر عن الاول انه سبب للكفارة فاذا كفر عن الاول وجب عليه
للثاني كفارة كالايمن أو تقول سبب يوجب عقوبة فيكرر بتكرره بعد التطهير كالحدود

(مسألة) (وان قتل صيداً بعد صيد فعليه جزاؤهما وعنه عليه جزاء واحد)
اذا قتل صيدين فعليه جزاؤهما سواء قتلها دفعة واحدة أو واحدة بعد واحدة وعن أحمد أنه

على المحرم جناح في قتلهم» وذكر مثل حديث عائشة متفق عليهما وفي لفظ لمسلم في حديث ابن عمر «خمس لا جناح على من قتلهم في الحرم والاحرام» وهذا عام في الغراب وهو أصبح من الحديث الآخر ولأن غراب البين محرم الأكل يعدو على أموال الناس فلا وجه لاختراجه من العموم وفارق ما أبيض

يتداخل إذا كان متفرقا فيجب عليه جزاء واحد كالمحظورات غير قتل الصيد والصحيح الأول لأن الله تعالى قال (فجزاء مثل ما قتل من النعم) ومثل الصيدين لا يكون مثل أحدهما ولأنه لو قتل صيدين دفعة واحدة وجب جزاؤهما فاذا تفرقا كان الوجوب أولى لأن حالة التفريق لا تنقص عن حالة الاجتماع كسائر المحظورات

(مسئلة) (وان فعل محظوراً من أجناس فعليه لكل واحد فداء . وعنه عليه فدية واحدة) إذا فعل محظوراً من أجناس كحلق ولبس وتطيب ووطء فعليه لكل واحد فدية سواء فعله مجتمعاً أو متفرقاً ، وهذا مذهب الشافعي . وعن أحمد أن في الطيب واللبس والحلق فدية واحدة إذا كانا في وقت واحد وان فعل ذلك واحداً بعد واحد فعليه لكل واحد دم وهو قول إسحاق وقال عطاء وعمرو بن دينار إذا حلق ثم احتاج إلى الطيب أو إلى قلنسوة أو إليهما ففعل ذلك فليس عليه إلا فدية واحدة وقال الحسن إن لبس القميص وتعمم وتطيب فعل ذلك جميعاً فليس عليه إلا فدية واحدة ولنا أنها محظورات مختلفة الأجناس فلم يتداخل جزاؤهما كالحذود المختلفة والأيمن المختلفة وعكسه إذا كانت من جنس واحد

(مسئلة) (وان حلق أو قلم أو وطئ أو قتل صيداً عامداً أو مخطئاً فعليه الكفارة وعنه في الصيد لا كفارة عليه إلا في العمد ويتخرج في الحلق مثله)

أما الوطء فقد ذكرناه وجماعه أنه لا فرق بين العمد والخطأ في الحلق والتقليم ومن له عذر ومن لا عذر له في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي ونحوه عن الثوري وفيه وجه آخر لا فدية على الناسي وهو قول أبي إسحاق وابن المنذر لقوله عليه السلام « عني لآمتي عن الخطأ والنسيان »

ولنا أنه اتلاف فاستوى عمده وسهوه كاتلاف مال الآدمي ولأن الله تعالى أوجب الفدية على من حلق رأسه لا ذى به وهو معذور فكان تنبيهها على وجوبها على غير المعذور ودليلاً على وجوبها على المعذور بنوع آخر كالمحتجم بحلق موضع محامجه أو شعر شجته وفي معنى الناسي النائم الذي يقلع شعره أو يصوب رأسه إلى تنور فيحرق اللهب شعره ونحو ذلك

(فصل) وقاتل الصيد يستوي عمده وسهوه أيضاً هذا ظاهر المذهب ، وبه قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي قال الزهري على المتعمد بالكتاب وعلى الخطيء بالسنة وعنه لا كفارة على الخطيء ، وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس وابن المنذر وداود لأن الله تعالى قال (ومن قتله منكم متعمداً) فيدل بمفهومه على أنه لا جزاء على الخطيء ولأن الأصل

أكله فانه مباح ليس هو في معنى ما أباح قتله فلا يلزم من تخصيصه تخصيص ما ليس في معناه وقول الخرقى وكل ما عدا عليه وآذاه يحتمل أنه أراد ما يبدأ المحرم فيعدو عليه في نفسه أو ماله فهذا لا جناح على قتله سواء كان من جنس طبعه الأذى أو لم يكن قال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل

براءة ذمته فلا تشغلها إلا بدليل ولانه محظور بالأحرام لا يفسد به ففرق بين عمدته وخطأه كاللبس ووجه الأول قول جابر رضي الله عنه جعل رسول الله ﷺ في الضيع يصيده المحرم كبشا وقال عليه السلام في بيض النعام يصيده المحرم ثمنه ولم يفرق بين العمد والخطأ رواها ابن ماجه ولانه ضمان اتلاف فاستوى عمدته وخطأه كمال الآدمي

﴿ مسألة ﴾ (وان لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسيا فلا كفارة فيه وعنه عليه الكفارة)
أما اذا لبس أو تطيب أو غطى رأسه عامداً فإن عليه الفدية بغير خلاف علمناه لانه ترفه محظور في احرامه عامدا فاشبهه حلق الشعر ويستوي في ذلك قليل الطيب وكثيره وقليل اللبس وكثيره ، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب الدم الا بتطيب عضو كامل وفي اللباس بلباس يوم وليلة ولا شيء فيما دون ذلك لانه لم يلبس لباسا معتادا أشبه ما لو ائتمزز بالمعصيص

ولنا أنه معنى حصل به الاستمتاع بالمحظور فاعتبر بمجرد الفعل كالوطء أو محظورا فلا يتقدر فديته بالزمن كسائر المحظورات وما ذكره ممنوع فإن الناس يختلفون في اللبس في العادة وما ذكره تقدير والتقديران بابها التوقيف وتقديرهم بعضو ويوم وليلة تحكم محض وأما اذا ائتمزز بمعصيص فليس ذلك بلبس مخيط ولذلك لا يجرم عليه وان طال والمختلف فيه محرم لبسه

(فصل) ويلزمه غسل الطيب وخلع اللباس لانه فعل محظور فلزمته ازالته وقطع استدامته كسائر المحظورات والمستحب أن يستعين في غسل الطيب بحلال لئلا يباشر المحرم الطيب بنفسه وان وليه بنفسه فلا بأس لان النبي ﷺ قال للذي عليه طيب ■ اغسل عنك الطيب » ولانه تارك له فان لم يجد ما يغسله به مسح بخرقه أو حكه بتراب أو غيره لان الذي عليه أن يزيله حسب الامكان وقد فعله (فصل) فان كان معه ماء وهو محتاج الى الوضوء والماء لا يكفيها غسل به الطيب وتيمم للحدث لانه لا رخصة في ابقاء الطيب وترك الوضوء الى التيمم رخصة فان قدر على قطع رائحة الطيب بغير الماء فعل وتوضا لان المقصود من ازالة الطيب قطع رائحته فلا يتعين الماء والوضوء بخلافه فان لبس قيصا وسراويل وعمامة وخفين كفاه فدية واحدة لان الجميع لبس فاشبهه الطيب في رأسه وبدنه وفيه خلاف ذكرناه فيما مضى

(فصل) فاما ان فعل ذلك ناسيا فلا فدية عليه هذا ظاهر المذهب والجاهل في معنى الناسي وهذا قول عطاء والثوري واسحاق وابن المنذر قال احمد قال سفيان ثلاثة في الحج العمد والنسيان سواء اذا أتى أهله وإذا أصاب صيدا وإذا حلق رأسه قال احمد : إذا جامع أهله بطل حجه لانه شيء

العلم على أن السبع اذا بدأ المحرم قتلته لاشيء عليه ويحتمل أنه أراد ما كان طبعه الاذى والعدوان وان لم يوجد منه أذى في الحال قال مالك انكسب العقور ماعقر الناس وعدا عليهم مثل الاسد والتمر والفهد والذئب فعلى هذا يباح كل ما فيه أذى للناس في أنفسهم أو في أموالهم مثل سباع البهائم كلها المحرم لا يقدر على رده والصيد اذا قتله فقد ذهب لا يقدر على رده والشعر اذا حلقه فقد ذهب فهذه الثلاثة العمد والخطأ والنسيان فيه سواء وكل شيء من النسيان بعد الثلاثة فهو يقدر على رده مثل اذا غطي المحرم رأسه ثم ذكر ألقاه عن رأسه وليس عليه شيء أو لبس خفا نزعته وليس عليه شيء وعنه رواية أخرى أن عليه الفدية في كل حال وهو مذهب مالك والليث وأبي حنيفة لانه هتك حرمة الاحرام فاستوى عمدته وسهوه كالحلق والتقليم

ولنا عموم قوله عليه السلام « عفي لامتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وروى يعلى ابن أمية أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة وعليه جبة وعليه أثر خلق أو أثر صفرة فقال يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي قال « اخلع عنك هذه الجبة واغسل عنك أثر الخلق - أو قال - أثر الصفرة واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك » متفق عليه وفي لفظ قال يا رسول الله أحرمت بالعمرة وعلي هذه الجبة فلم يأمره بالفدية مع مسأله عما يصنع وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز دل على انه عذره لجهله ^(١) والناسي في معناه . ولان الحج عبادة يجب بافسادها الكفارة فكان في محظوراته ما يفرق فيه بين عمدته وسهوه كالصوم . وأما الحلق وقتل الصيد فهو اتلاف ولا يمكن تلافيه ، إذا ثبت ذلك فانه متى ذكر فعله خلع اللباس وغسل الطيب في الحال فان آخر ذلك عن زمن الامكان فعليه الفدية لانه تطيب ولبس من غير عذر فأشبهه المبندى . وان مس طيبا يظنه يابسا فبان رطبا ففيه وجهان (أحدهما) عليه الفدية لانه قصد مس الطيب (والثاني) لافدية عليه لانه جهل بتحريمه فأشبهه من جهل بتحريم الطيب . وان طيب باذنه فعله الفدية لانه منسوب اليه ، فان قيل : فلم لا يجوز له استدامة الطيب ههنا كالذي تطيب قبل إحرامه ؟ قلنا ذلك فعل مندوب اليه فكان له استدامته وههنا هو محرم وانما سقط حكمه بالنسيان والجهل فاذا زال أظهر حكمه وان تعذر عليه ارادته لا كراه أو علة ولم يجد من يزيله فلا فدية عليه وجرى مجرى المكروه على ابتداء الطيب وحكم الجاهل إذا علم حكم النامي اذا ذكر وحكم المكروه حكم النامي لانه مقرون به في الحديث الدال على العفو . ويستحب له أن يلبى اذا فعل ذلك استذكار للحج واستشعار بأقامته عليه ورجوعه اليه ، ويروى هذا القول عن ابراهيم النخعي وقد ذكره الخري

﴿ مسألة ﴾ (ومن رفض إحرامه ثم فعل محظوراً فعليه فداؤه)

وجملة ذلك ان التحلل من الحج لا يحصل إلا بأحد ثلاثة أشياء كمال أفعاله أو التحلل عند الحصر أو بالعذر إذا شرط وما عدا هذا فليس له أن يتحلل به ولو نوى التحلل لم يحل ولا يفسد الاحرام برفضه لانها عبادة لا يخرج منها بالفساد فلم يخرج برفضها بخلاف سائر العبادات ، ويكون الاحرام

« ١ » لكنهم
فرقوا في الجهل بين
الناسي في الاسلام
وقريب العهد به كذلك
الرجل

أكلها وجوارح الطير كالساي والعقاب والصقر والشاهين ونحوها والحشرات المؤذية والزبور والبق والبعوض والبراغيث والذباب وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي يقتل ما جاء في الخبر والذئب قياساً عليه

باقياً في حقه يلزمه أحكامه ويلزمه جزاء كل جنابة جناها « وإن وطئ أفسد حجاً وعليه لذلك بدنة مع ماوجب عليه من الدماء سواء كان الوطء قبل الجنابات أو بعدها فإن الجنابة على الاحرام الفاسد كالجنابة على الاحرام الصحيح وليس عليه لرفض الاحرام شيء، لانه مجرد نية لم تؤثر شيئاً

﴿مسئلة﴾ (ومن تطيب قبل إحرامه في بدنه فله استدامة ذلك في إحرامه وليس له لبس ثوب مطيب) يستحب لمن أراد الاحرام أن يتطيب في بدنه خاصة وقد ذكرناه في باب الاحرام وله استدامة الطيب في إحرامه قالت عائشة رضي الله عنها كنت أطيب رسول الله ﷺ لأحرامه قبل أن يحرم وقالت كآني أنظر إلى ويبص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم . متفق عليه وفي لفظ للنسائي : كآني أنظر إلى ويبص طيب المسك في مفارق رسول الله ﷺ . قالت عائشة رضي الله عنها كننا نخرج مع النبي ﷺ الى مكة فنضمدها بجباهنا بالمسك المطيب عند الاحرام فاذا عرقت احدانا سال على وجهها ففراها النبي ﷺ فلا ينهها . رواه أبو داود

(فصل) وليس له لبس مطيب بعد إحرامه بغير خلاف لقول رسول الله ﷺ « لا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس » متفق عليه فان لبس ثوباً مطيباً ثم أحرم فله استدامة لبسه ما لم ينزعه فان نزعه لم يكن له أن يلبسه فان فعل فعليه الفدية لان الاحرام يمنع ابتداء الطيب ولبس المطيب دون استدامته وقد ذكرناه والله تعالى أعلم

﴿مسئلة﴾ (وان أحرم وعليه قميص خلعه ولم يشقه فان استدام لبسه فعليه الفدية) اذا أحرم وعليه قميص أو سراويل أو جبة خلعه ولم يشقه ولا فدية عليه « وبه قال أكثر أهل العلم وقال بعضهم انه يشق ثيابه لئلا يتعطى رأسه حين ينزع القميص منه

ولنا ما ذكرناه من حديث يعلى بن أمية أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجرانة فقال يا رسول الله أحرمت بالعمرة وعلي هذه الجبة فامر به النبي ﷺ بخلعها ولو وجب شقها أو وجبت عليه فدية لامر به لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فان استدام لبسه فعليه الفدية لان خلعه واجب لامر النبي ﷺ به ولانه محظور من محظورات الاحرام فوجب عليه دم لفعله كما لو حلق رأسه ﴿مسئلة﴾ (وان لبس ثوباً مطيباً فانقطع ريح الطيب منه وكان بحيث اذا رش فيه الماء فاح ريحه فعليه الفدية) لانه مطيب بدليل أن رائحته تظهر عند رش الماء والماء لا رائحة له وانما هو من الطيب الذي فيه فلزمته الفدية كما لو ظهرت بنفسها

(فصل) قال رحمه الله (وكل هدي أو اطعام فهو لمساكين الحرم اذا قدر علي إيصاله اليهم الا

ولنا أن الخبر نص من كل جنس على صورة من أدناه تنبيهاً على ما هو أعلى منها ودلالة على ما كان في معناها فنصه على الحدأة والغراب تنبيه على البازي ونحوه وعلى الفأرة تنبيه على الحشرات وعلى العقرب تنبيه على الحية وعلى السكاب العقور تنبيه على السباع التي هي أعلى منه ولأن ما لا يضمن بمثله ولا بقيمته لا يضمن كالحشرات

فدية الأذى واللبس ونحوها إذا وجد سببها في الحل فيفرقها حيث وجد سببها ودم الإحصار بخبره حيث أحصر الهدايا والضحايا مختصة بمساكين الحرم لقوله تعالى (ثم محلها إلى البيت العتيق) وكذلك جزاء المحظورات إذا فعلها في الحرم نص عليه أحمد رحمه الله فقال أما إذا كان بمكة أو كان من الصيد فكله بمكة لأن الله تعالى قال (هديا بالغ الكعبة) وذكر القاضي في قتل الصيد رواية أخرى أنه يفدي حيث قتله كحلق الرأس وهذا يخالف نص الكتاب ومنصوص أحمد فلا يعمل عليه وما وجب ترك نسك أو فوات فهو لمساكين الحرم دون غيرهم لأنه هدي وجب ترك نسك أشبه دم القران وقال ابن عقيل فيمن فعل المحظور لغير سبب يبيحه أنه يختص ذبحه وتفرقة لحمه بفقراء الحرم كسائر الهدي (فصل) وما وجب نحره بالحرم وجب تفرقة لحمه به ، وبهذا قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة إذا ذبحها في الحرم جاز تفرقة لحمها في الحل

ولنا أنه أحد مقصودي النسك فاختص بالحرم كالذبح ولأن المقصود من ذبحه بالحرم التوسعة على مساكينه ولا يحصل باعطائه غيرهم والطعام كالهدي في اختصاصه بفقراء الحرم فيما يختص الهدي به وقال عطاء والنخعي الهدي بمكة وما كان من طعام أو صيام في شيء يقتضيه مذهب مالك وأبي حنيفة ولنا قول ابن عباس رضي الله عنهما الهدي والأطعام بمكة والصوم حيث شاء ولأنه نسك يتعدى نفعه إلى المساكين فاختص بالحرم كالهدي

(فصل) ومساكين الحرم من كان فيه من أهله ومن ورد إليه من الحاج وغيرهم وهم الذين تدفع اليهم الزكاة لخاصتهم فإن دفع إلى فقير في ظنه فبان غنياً خرج فيه وجهان كالزكاة وللشافعي فيه قولان وما جاز تفرقته بغير الحرم لم يجز دفعه إلى فقراء أهل الذمة وبه قال الشافعي وأبو ثور وجوزه أصحاب الرأي ولنا أنه كافر فلم يجز الدفع إليه كالحري

(فصل) فإن عجز عن إيصاله إلى فقراء الحرم جاز ذبحه وتفريقه في غيره لقوله سبحانه (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فإن منع الناذر الوصول بنفسه وأمكنه تنفيذه لزمه وقال ابن عقيل يخرج في الهدي المنذور إذا عجز عن إيصاله روايتان كدماء الحج والصحيح الجواز

(فصل) فأما فدية الأذى إذا وجد سببها في الحل فيجوز في الموضع الذي حلق فيه نص عليه أحمد ، وقال الشافعي : لا يجوز إلا في الحرم لقوله تعالى (هديا بالغ الكعبة)

ولنا أن النبي ﷺ أمر كعب بن عجرة بالفدية بالحديبية وهي من الحل ولم يأمره ببيعته إلى الحرم ، وروى الأثرم والجوزجاني في كتابيهما عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر رضي الله

(فصل) ومالا يؤذي بطبعه ولا يؤكل كالرخم والديدان فلا أثر للحرم ولا للاحرام فيه ولا جزاء فيه ان قتله وبهذا قال الشافعي وقال مالك يحرم قتلها وإن قتلها فداها وكذلك كل سبع لا يعدو

عنها قال : كنت مع عثمان وعلي وحسين بن علي رضي الله عنهم حججا فاشتكى حسين بن علي بالسقيا فأومأ بيده إلى رأسه فخلقه علي ونحر عنه جزورا بالسقيا وهذا لفظ رواية الأثرم ولم يعرف لهم مخالف والآية وردت في الهدي وحكم اللبس والطيب حكم الحلق اذا وجد في الحل ذكره القاضي قياسا عليه وقال فيه وفي الحلق روايتان (أحدهما) يفدي حيث وجد سببه والثانية محل الجسيم الحرم حكاها ابن أبي موسى في الارشاد

(فصل) فأما دم الاحصار فيخرجه حيث أحصر من حل أو حرم نص عليه احمد وهو قول مالك والشافعي فان كان قادراً على اطراف الحرم ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه نحره فيه لان الحرم كله منحر وقد قدر عليه (والثاني) ينحره في موضعه لان النبي ﷺ نحر هديه في موضعه وعن احمد رحمه الله ليس للمحصر نحر هديه الا في الحرم فيبعثه الى الحرم ويواطىء رجلاً على نحره في وقت يتحمل وهذا يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه فيمن لدغ في الطريق وروى ذلك عن الحسن والشعبي وعطاء لانه أمكنه النحر في الحرم أشبه ما لو حصر فيه قال شيخنا وهذا والله أعلم فيمن كان حصره خاصاً أما المحصر العام فلا ينبغي أن يقوله أحد لان ذلك يفرض الى تعذر الحل لتعذر وصول الهدي الى محله ولأن النبي ﷺ وأصحابه نحرُوا هداياهم بالحديبية وهي من الحل قال البخاري ومالك إن النبي ﷺ وأصحابه حلقوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدي إلى البيت ولم يذكر أن النبي ﷺ أمر أحداً أن يقضي شيئاً ولا أن يعود له ويروى أن النبي ﷺ نحر هديه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان وهي من الحل باتفاق أهل السير والنقل وقد دل عليه قوله سبحانه (والهدي معكوفا ان يبلغ محله) ولانه موضع حله فكان موضع نحره كالحرم فان قيل فقد قال الله تعالى (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله) وقال (ثم محلها الى البيت العتيق) ولانه ذبح يتعلق بالاحرام فلم يجز في غير الحرم كجزاء الصيد قلنا الآية في حق غير المحصر ولا يمكن قياس المحصر عليه لان تحلل المحصر في الحل وتحلل غيره في الحرم وكل منهما ينحر في موضع تحلله وقد قيل في قوله تعالى (حتى يبلغ الهدي محله) أي حتى يذبح وذبحه في حق المحصر في موضع حله اقتداء بالنبي ﷺ

﴿مسئلة﴾ (وأما الصيام فيجزئه بكل مكان) لا نعلم فيه خلافاً كذلك قال ابن عباس وعطاء والنخعي وغيرهم وذلك لان الصيام لا يتعدى نفعه إلى أحد فلا معنى لتخصيصه بمكان بخلاف الهدي والاطعام فان نفعه يتعدى إلى المعطي والله تعالى أعلم

﴿مسئلة﴾ (وكل دم ذكرنا يجزى فيه شاة أو سبع بدنة ومن وجبت عليه بدنة اجزأته بقرة)

على الناس واذا وطئ الذباب والنمل أو الذر أو قتل الزنبور تصدق بشيء من الطعام ولنا أن الله تعالى إنما أوجب الجزاء في الصيد وليس هذا بصيد قبل بعض أهل اللغة الصيد

كل من وجب عليه دم أجزاء ذبح شاة أو سبع بدنة أو بقرة لقوله سبحانه في المتمتع (فما استيسر من الهدى) قال ابن عباس رضي الله عنهما شاة أو شرك في دم^(١) وقال تعالى في فدية الاذى (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) وفسره النبي ﷺ في حديث كعب بن عجرة بذبح شاة وما سوى هذين مقيس عليهما فان اختار ذبح بدنة فهو أفضل لأنها أوفر لحماً وأنعم للفقراء وهل تكون كلها واجبة ؟ فيه وجهان (أحدهما) تكون واجبة اختاره ابن عقيل لأنه اختار الأعلى لاداء فرضه فكان كاه واجباً كما لو اختار الأعلى من خصال الكفارة (والثاني) يكون سبعها واجباً والباقي تطوع له أكله وهديته لان الزائد على السبع يجوز تركه من غير شرط ولا بدل أشبه ما لو ذبح سبع شياه (فصل) ولا يجزئه إلا الجذع من الضأن والثني من غيره والجذع ماله ستة أشهر والثني من المعز ماله سنة ومن البقر ماله سنتان ومن الابل ماله خمس سنين وبه قال مالك والليث والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي . وقال ابن عمر والزهري لا يجزيء الا اثني من كل شيء . وقال عطاء والاوزاعي يجزيء الجذع من الكل الا المعز

ولنا على الزهري ماروي عن أم هلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال « يجوز الجذع من الضأن أضحية » وعن عاصم بن كليب عن أبيه قال كنا مع رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له مجاشع بن سليم فعزب الغنم فأمر منادياً فنأدى أن رسول الله ﷺ كان يقول « ان الجذع يوفي مما توفي منه الثنية » رواها ابن ماجه وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لا تذبحوا الا مسنة الا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعا من الضأن » رواه مسلم وهذا حجة على عطاء والاوزاعي، وحديث أبي بردة بن نيار قال يارسول الله ان عندي عناقاً جذعاً هي خير من شاتي لحم قال « تجزئك ولا تجزيء أحداً بعدك » رواه أبو داود والنسائي . ولا يجزيء فيها المعيب الذي يمنع من الاجزاء في الهدى والاضاحي قياسها عليها

(فصل) ومن وجبت عليه بدنة أجزاءه (بقرة) إذا كان في غير النذر وجزاء الصيد لما روى أبو الزبير عن جابر قال كنا ننحر البدنة عن سبعة فقيل له والبقرة ؟ قال وهل هي الا من البدن ؟ رواه مسلم فأما في النذر فقال ابن عقيل يلزمه ما نواه فان أطلق ففيه روايتان (احدهما) هو مخير لما ذكرنا من الخبر (والاخرى) لا تجزئه إلا مع عدم البدنة وهو قول الشافعي لأنها بدل فاشترط عدم المبدل لها قال شيخنا والاولى أولى للخبر ولان ما أجزاء عن سبعة في الهدايا ودم المتعة أجزاء في النذر بلفظ البدنة كالجزور ، وان كان في جزاء الصيد أجزاء أيضاً لحديث جابر اختاره شيخنا . ويحتمل أن لا تجزيء لان البقرة لا تشبه النعامة . ومن وجبت عليه بدنة أجزاء سبع من الغنم ذكره الخرقى سواء

« ١ » يعني
اشتراك مع غيره في
دم بدنة أو بقرة
وكل منهما تجزيء
عن سبع شياه

ما جمع ثلاثة أشياء فيكون مباحا وحشيا ممتنعا ولانه لا مثل له ولا قيمة والضمان انما يكون بأحد هذين الشيتين وروي عن عمر أنه قرد بعيره بالسقيا وهو محرم ومعناه أنه نزع القراد عنه ورماه وهذا

كانت من جزاء الصيد أو مندورة أو فدية الوطء . وقال ابن عقيل إنما تجزيء عنها عند عدمها في ظاهر كلام أحمد رحمه الله لانه بدل فلا يصار اليه مع وجودها كسائر الابدال . فأما عند عدمها فيجوز لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال أتى النبي ﷺ رجل فقال ان علي بدنة وأنا موسر لها ولا أجدها فأشترىها فأمره النبي ﷺ أن يتناع سبع شياه فيذبحهن رواه ابن ماجه . وعنه لا يجزئه أقل من عشر شياه لأنهم كانوا يعدلونها في الغنيمة بعشر كذلك . هذا والاول أولى للخبر

ولنا ان الشاة معدولة بسبع بدنة وهي أطيب لحما فإذا عدل الى الأعلى أجزأه كما لو ذبح عن الشاة بدنة (فصل) ومن وجبت عليه سبع من الغنم أجزأته بدنة أو بقرة إن كان في كفارة محذور لأن الواجب فيه ما استيسر من الهدي وهو شاة أو سبع بدنة وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يتمتعون فيذبحون البقرة عن سبعة . قال جابر أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الابل والبقر كل سبع منا في بدنة . رواه مسلم . فأما ان وجب عليه سبع من الغنم في جزاء الصيد فقال شيخنا لا تجزئه البدنة في الظاهر لان الغنم أطيب لحما فلا يعدل عن الاعلى الى الادنى

(فصل) ومن وجبت عليه بقرة أجزأته بدنة لأنها أكثر لحما وأوفر . ويجزئه سبع من الغنم إذا قلنا يجزيء عن البدنة بطريق الاولى وان كانت البقرة مندورة احتمل على ما حكاه ابن عقيل ان لا تجزئه سبع من الغنم مع وجودها كما لو كان المنذور بدنة والله تعالى أعلم

باب جزاء الصيد

(وهو ضربان) أحدهما (له مثل من النعم فيجب مثله وهو نوعان) أحدهما (قضت فيه الصحابة فيه ما قضت) . يجب على المحرم الجزاء بقتل صيد البر بمثله من النعم ان كان له مثل هذا قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي . وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز صرفها الى المثل لان الصيد ليس بمثلي ولنا قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) وجعل النبي ﷺ في الضبع كبشا وأجمع الصحابة رضي الله عنهم على إيجاب المثل فقال عمر وعلي وعثمان وزيد وابن عباس ومعاوية في النعامة بدنة . وحكم عمر وعلي في الظبي بشاة وحكم عمر في حمار الوحش ببقرة حكوا بذلك في الازمنة المختلفة والبلدان المتفرقة فدل على ان ذلك ليس على وجه القيمة لانه لو كان على وجه القيمة لاعتبروا صفة المتلف التي تختلف القيمة فيه إما بروية أو اخبار ولم ينقل عنهم السؤال عن ذلك حال الحكم ولأنهم حكوا في الحمار بشاة والحمامة لا تبلغ قيمة الشاة غالباً . إذا ثبت هذا فليس المراد حقيقة المائثلة فانها لا تتحقق بين الانعام والصيد لكن أريد المائثلة من حيث الصورة ، والمثلي من الصيد قسمان (أحدهما) قضت فيه

قول جابر بن زيد وعطاء وروي أن ابن عباس قال لعكرمة وهو محرم قرد البعير فكره ذلك فقال قم فانحره فنحره فقال له ابن عباس لا أم لك كم قتلت فيها من قراد وحلقة وحنانة؟ يعني كبار القراد رواه كله سعيد

الصحابة فيجب فيه ماقتضت وبه قال عطاء والشافعي وإسحاق . وقال مالك يستأنف الحكم فيه لأن الله تعالى قال (يحكم به ذوا عدل منكم)

«(١) هذا الحديث ضعيف جداً
«(٢) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عن حذيفة بسند صحيح

ولنا قول النبي ﷺ « أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم »^(١) وقال « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر »^(٢) ولأنهم أقرب إلى الصواب وأبصر بالعالم فكان حكمهم حجة على غيرهم كالعالم مع العاصي فالذي بلغنا قضاءهم فيه النعامة حكم فيها عمر وعلي وعثمان وزيد وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم ببدنة . وبه قال عطاء ومالك والشافعي وأكثر العلماء ، وحكي عن النخعي أن فيها قيمتها وبه قال أبو حنيفة وخالفه في ذلك أصحابه واتباع النص والآثار أولى ، ولأن النعامة تشبه البعير في خلقه فكان مثلاً لها فيدخل في عموم النص وفي حمار الوحش بقرة روي ذلك عن عمر وبه قال عروة ومجاهد والشافعي وعن أحمد فيه بدنة روي ذلك عن أبي عبيدة وابن عباس وبه قال عطاء والنخعي وفي بقرة الوحش بقرة روي ذلك عن ابن مسعود وعطاء وعروة وقتادة والشافعي ، والليل فيه بقرة قاله ابن عباس ، قال أصحابنا في الثيتل والوتل بقرة كالليل . والاروي فيه بقرة قاله ابن عمر وقال القاضي فيها غضب وهو من أولاد البقر ما بلغ أن يعتص على قرن ولم يبلغ أن يكون ثوراً ، وفي الضبع كبش لما روى أبو داود عن جابر أن النبي ﷺ جعل في الضبع يصيدها المحرم كبشاً ، قال أحمد حكم رسول الله ﷺ في الضبع بكبش وقضى به عمر وابن عباس وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور وابن المنذر ، وقال الأوزاعي كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ويكرهون أكلها وهو القياس إلا أن اتباع السنة والآثار أولى ، وفي الغزال شاة ثبت ذلك عن عمر وروي عن علي وبه قال عطاء وعروة والشافعي وابن المنذر ولا يحفظ عن غيرهم خلافهم وقد روى جابر عن النبي ﷺ أنه قال « في الظبي شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة » قال ابن الزبير والجفرة التي قد فطست ورعت . رواه الدارقطني ، وفي الثعلب شاة أيضاً لأنه يشبه الغزال ومن قال فيه الجزاء قتادة وطاوس ومالك والشافعي وعن أحمد لا شيء فيه لأنه سبع ، وأما الوبر فقال القاضي فيه جفرة لأنه ليس بأكبر منها وهو قول الشافعي وقيل فيه شاة روي ذلك عن مجاهد وعطاء ، وفي الضب جدي قضى به عمر وزيد وبه قال الشافعي وعن أحمد فيه شاة لأن جابر بن عبد الله وعطاء ، قالاه ذلك . وقال مجاهد حفنة من طعام والاولى أولى لأن قضاء عمر أولى من قضاء غيره والجدي أقرب إليه من الشاة . وفي اليربوع جفرة لما ذكرنا من حديث جابر وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور وقال النخعي ثمنه وقال مالك قيمته من الطعام وقال عمرو بن دينار ما سمعنا أن الضب واليربوع يوديان

(فصل) ولا تأثير للأحرام ولا للحرم في تحريم شيء من الحيوان الأهلي كبهيمة الأنعام ونحوها لأنه ليس بصيد وإنما حرم الله تعالى الصيد وقد كان النبي ﷺ يذبح البدن في إحرامه في الحرم يتقرب إلى الله

واتباع الآثار أولى والجفرة يكون لها أربعة أشهر من المعز وقال أبو الزبير هي التي قطعت ودرت وقيل هي الطفلة التي يروح بها الراعي على يديه، وفي الإرب عناق لما ذكرنا من حديث جابر وقضي به عمر أيضاً وبه قال الشافعي وقال ابن عباس فيه حمل وقال عطاء فيه شاة وقضاء عمر أولى والعناق الانثى من أولاد المعز أصغر من الجفرة والذكر جدي وفي الحمام وهو كل ماعب وهدر شاة حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وناقم بن عبد الحارث في حمام الحرم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وعروة وقتادة والشافعي وإسحاق وقال أبو حنيفة ومالك فيه قيمته إلا أن مالكا وافق في حمام الحرم دون الأحرام لأن القياس يقتضي القيمة في كل الطير تركناه في حمام الحرم بحكم الصحابة ففينا عداه يبقى على الأصل قلنا قد روي عن ابن عباس في الحمام في حال الأحرام كقولنا ولأنها حمامة مضمونة لحق الله تعالى فضمنت بشاة كحمامة الحرم ولأنها متى كانت الشاة مثلاً لها في الحرم فكذلك في الحل فيجب ضمانها بها لقول الله تعالى (جزاء مثل ما قتل من النعم) وقياس الحمام على جنسه أولى من قياسه على غيره، والحمام كل ماعب الماء أي وضع منقاره فيه فيكرع كما تكرر الشاة ولا يأخذ قطرة قطرة كاللدجاج والعصافير وإنما أوجبوا فيه شاة لشبهه بها في كرع الماء ولا يشرب كشراب بقية الطيور قال أحمد في رواية ابن القاسم وسندي كل طير يعب الماء يشرب مثل الحمام ففيه شاة فيدخل فيه الفواخت والدواشين والسفاهين والقمرى والدسي والقطا. ولأن كل واحد منها تسميه العرب حماماً، وقال الكسائي كل مطوق حمام وعلى هذا القول الحمل حمام لأنه مطوق

(مسئلة) (النوع الثاني) ما لم تقض فيه الصحابة فيرجع فيه إلى قول عدلين من أهل الخبرة ويجوز أن يكون القاتل أحدهما

وذلك لقول الله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) فيحكما في أشبه الأشياء به من النعم من حيث الخلقة لا من حيث القيمة بدليل أن قضاء الصحابة لم يكن بالمثل في القيمة وليس من شرط الحكم أن يكون قضيها لأن ذلك زيادة على أمر الله تعالى به وقد أمر عمر أن يحكم في الضب ولم يسأل أقرقه أم لا لكن تعتبر العدالة لأنها منصوص عليها وتعتبر الخبرة لأنه لا يتمكن من الحكم بالمثل إلا من له خبرة ولأن الخبرة بما يحكم به شرط في سائر الأحكام ويجوز أن يكون القاتل أحد العدلين وبه قال الشافعي وإسحاق وابن المنذر وقال مالك والنخعي ليس له ذلك لأن الإنسان لا يحكم لنفسه وكذلك يجوز أن يكون الحامك القاتلين وبه قال الشافعي وقال مالك لا يجوز حكمه أبو الحسين

ولنا عموم قوله سبحانه (يحكم به ذوا عدل منكم) والقاتل مع غيره ذوا عدل منا وقد روى الشافعي في مسنده عن طارق بن شهاب قال: خرجنا حجاجاً فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضباً فققر ظهره فقعدنا

سبحانه بذلك وقال أفضل الحج العج والشج يعني إسالة الدماء بالذبح والنحر وليس في هذا اختلاف
(فصل) ويحل للمحرم صيد البحر لقوله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم

على عمر رضي الله عنه فسأله أربد فقال أحكم يا أربد فيه قال أنت خير مني يا أمير المؤمنين قال إنما أمرتك أن تحكم ولم أمرك أن تزكيني فقال أربد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه ، فأمره عمر أن يحكم وهو القاتل وأمر أيضا كتب الأخبار أن يحكم على نفسه في الجرأتين اللتين صادها وهو محرم ولأنه مال يخرج في حق الله تعالى فجاز أن يكون من وجب عليه أمينا فيه كالزكاة قال ابن عقيل إنما يحكم القاتل إذا قتل خطأ لأن القتل عمدا ينافي العدالة فيخرج عن أن يكون قد قتله جاهلا بالتحريم فلا يمتنع أن يحكم لأنه لا يفسق بذلك والله أعلم . وعلى قياس ذلك إذا قتله عند الحاجة إلى أكله لأن قتله مباح لكن يجب فيه الجزاء

(مسئلة) (ويجب في كل واحد من الصغير والكبير والصحيح والمغيب مثله إلا الماخض تفدى بقيمة مثلها وقال أبو الخطاب يجب فيها مثلها)

يجب في كبير الصيد كبير مثله وفي الصغير صغير وفي الصحيح صحيح وفي المغيب مغيب وفي الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى ، وبهذا قال الشافعي ، وقال مالك لا يجزي ، إلا كبير صحيح لأن الله تعالى قال (هديا بالغ الكعبة) ولا يجزي في الهدي صغير ولا مغيب ولأنها كفارة متعلقة بقتل حيوان فلم تختلف بصغره وكبره كقتل الآدمي

ولنا قوله تعالى (جزاء مثل ما قتل من النعم) ومثل الصغير صغير ومثل المغيب مغيب ولأن ما ضمن باليد والجنابة اختلف ضمانه بالصغر والكبر كالهيمة ، والهدي في الآية مقيد بالمثل ، وقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على إيجاب مالا يصلح هديا كالخفرة والعناق والجدي . وكفارة الآدمي ليست بدلا عنه ولا تجري مجرى الضمان بدليل أنها لا تتبع في أبعاضه فان فدى المغيب بصحيح فهو أفضل فاما الماخض وهي الحامل فقال القاضي بضمنها بقيمة مثلها ، وهو مذهب الشافعي لأن قيمتها أكثر من قيمة لحما وقال أبو الخطاب بضمنها بما خض مثلها للآية ولأن إيجاب القيمة عدول عن المثل مع إمكانه فان فداها بغير ما خض احتمل الجواز لأن هذه الصفة لا تزيد في لحما بل ربما نقصتها فلا يشترط وجودها في المثل كاللون وان جنى على ماخض فأتلف جنينها وخرج ميتا ففيه ما نقصت أمه كما لو جرحها وان خرج حيا لوقت يعيش لمثله ثم مات ضمنه بمثله وان كان لوقت لا يعيش لمثله فهو كالبيت كجنين الآدمية

(مسئلة) (ويجوز فداء أعور من عين بأعور من أخرى وفداء الذكر بالأنثى وفي فداها بهو جهان) إذا فدى المغيب بمثله جاز لما ذكرنا وان اختلف العيب مثل فداء الأعور بأعرج والأعرج بأعور لم يجز لعدم المائثة وان فدى أعور من إحدى العينين بأعور من أخرى أو أعرج بقائمة بأعرج من أخرى

والسيارة) قال ابن عباس وابن عمر طعامه ما ألقاه وعن ابن عباس طعامه ملحه وعن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير طعامه الملح وصيده ما اصطدنا وأجمع أهل العلم على أن صيد البحر

جاز لأن هذا اختلاف يسير ونوع العيب واحد وإنما اختلف محله وإن فدى الذكر بالأنثى جاز لأن لها أطيب وأرطب وإن فداها به ففيه وجهان

(أحدهما) يجوز لأن لحمه أوفر فتساويا والآخر لا يجوز لأن زيادته عليها ليست من جنس زيادتها فاشبه فداء المعيب من نوع بالمعيب من نوع آخر ولأنه لا يجزي عنها في الزكاة كذلك ههنا
(مسئلة) (الضرب الثاني) مالا مثل له وهو سائر الطير فيجب فيه قيمته إلا ما كان أكبر من الحمام فهل يجب فيه قيمته أو شاة ؟ على وجهين

يجب فداء مالا مثل له بقيمته في موضعه الذي أتلفه فيه كاتلاف فصال الآدمي ولا خلاف بين أهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير إلا ما حكي عن داود ما كان أصغر من الحمام لا يضمن لأن الله تعالى قال (فجزاء مثل ما قتل من النعم) وهذا لا مثل له

ولنا عموم قوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) وقد قيل في قوله تعالى (ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم) يعني الفرخ والبيض ومالا يقدر أن يفر من صغار الصيد (ورما حكم) يعني الكبار ، وقد روي عن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أنهما حكما في الجراد الجزاء ودلالة الآية على وجوب جزاء غيره لا يمنع من وجوب الجزاء في هذا بدليل آخر ويفدى بقيمته لأن الأصل أن يضمن بقيمته كما لو أتلفه الآدمي لكن تركنا هذا الأصل لدليل ففيما عداه تجب القيمة بقضية الأصل .

(فصل) فأما ما كان أكبر من الحمام كالأوز والحباري والكركي والحجل والكبير من طير الماء ففيه وجهان (أحدهما) يجب فيه شاة لأنه يروى عن ابن عباس وعطاء وجابر أنهم قالوا في الحجلة والقطاة والحباري شاة وزاد عطاء في الكركي والكروان وابن الماء ودجاجة الحبش والماء والخرب شاة والخرب هو فرخ الحباري ولأن إيجاب الشاة في الحمام تنبيه على إيجابها فيما هو أكبر منه (والوجه الثاني) فيه قيمته وهو مذهب الشافعي لأن القياس يقتضي وجوبها في جميع الطير تركناه في الحمام لاجتماع الصحابة ففي غيره يبقى على أصل القياس

(مسئلة) (ومن أتلف جزءا من صيد فعليه ما نقص من قيمته أو قيمة مثله إن كان مثليا) أما مالا مثل له فإذا أتلف جزءا منه ضمنه بقيمته لأن جملته تضمن بقيمته فكذلك أجزاءه كما لو كان لآدمي وإن كان له مثل ففيه وجهان

(أحدهما) يضمن بمثله من مثله لأن ما وجب ضمان جملته بالمثل وجب في بعضه مثله كالكميات والآخر تجب قيمة مقداره من مثله لأن الجزء يشق إخراجه فيمنع إيجابه ولهذا عدل الشارع عن

مباح للمحرم اصطاده وأكله وبيعه وشرأؤه وصيده البحر الحيوان الذي يعيش في الماء ويبيض

إيجاب جزء من بعير في خمس من الابل الى إيجاب شاة والاول أولى لان المشقة ههنا غير ثابتة لوجود الخيرة له في العدول عن المثل الى عدله من الطعام او الصيام فينتفي المانع فيثبت مقتضى الاصل هذا إذا اندمل الصيد ممتنعاً.

﴿مسئلة﴾ وان نفر صيداً فتلف بشي ضمنه

إذا نفر صيداً فتلف في حال نفوره ضمنه وكذلك إن جرح صيداً فتحامل ان وقع في شيء تلف به لانه تلف بسببه فان نفره فسكن في مكان وأمن من نفوره ثم تلف لم يضمه وفيه وجه آخر أنه يضمه اذا تلف في المكان الذي انتقل اليه لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه دخل دار الندوة فالتقى رداءه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فطاره فوقع على واقف آخر فانتهزته حية فقتلته فقال لعثمان ونافع بن عبد الحارث إني وجدت في نفسي اني أطرنه من منزل كان فيه آمننا الى موقع كان فيه حية فقال نافع لعثمان كيف ترى في عزة ثنية عفرأ يحكم بها على أمير المؤمنين؟ فقال عثمان أرى ذلك قامر بها عمر رضي الله عنه رواه الشافعي في مسنده

﴿مسئلة﴾ (وان جرحه فغاب ولم يعلم خبره فعليه ما نقصه وكذلك ان وجد ميتاً ولم يعلم موته بجنايته

وان اندمل غير ممتنع فعليه جزاء جميعه)

إذا جرح صيداً فغاب غير مندمل والجراحة موجبة لاتبقي الحياة معها غالباً فعليه جزاء جميعه كالوقته وان كانت غير موجبة فعليه ضمان ما نقص لانا لانعلم حصول التلف بفعله الا أنه يقوم به صحيحاً وجرحاً جراحة غير مندملة فيعتبر ما بينهما لانا لانعلم هل يندمل أم لا وكذلك إن وجد ميتاً ولم يعلم أمات من الجناية أم من غيرها لما ذكرنا ويحتمل أن يلزمه ضمان جميعه ههنا لانه وجد سبب إتلافه منه ولم نعلم له سبباً آخر فوجب إحالته على السبب المعلوم كالو وقع في الماء نجاسة فوجده متغيراً تغيراً يصلح أن يكون منها فانا نحكم بنجاسته وكذلك لورمى صيداً فغاب عن عينه ثم وجد ميتاً لا أثر به غير سهمه حل أكله وهذا أقفيس .

﴿فصل﴾ وان اندمل الصيد غير ممتنع ضمنه جميعه لانه عطاؤه فصار كالتالف ولانه يفضي الى تلفه

فصار كالو جرحه جرحاً يتيقن موته به ، وهذا مذهب أبي حنيفة ويتخرج أن يضمه بما نقص لانه لا يضمن إلا ما أتلف ولم يتلف جميعه بدليل ما لو قتله محرم لزمه الجزاء والصحيح ان على المشتركين جزاء واحداً وضمانه بجزاء كامل يفضي الى ايجاب جزاءين وان صيرته الجناية غير ممتنع فلم يعلم أضرار ممتنعاً أم لا فعليه ضمانه لان الأصل عدم الامتناع

﴿فصل﴾ وكل ما يضمن به الآدمي يضمن به الصيد من مباشرة أو سبب وكذلك ما جنت دابته

بدها أو فمها فأتلفت صيداً فالضمان على راعيها أو قائدها أو سائقها وما جنت برجلها فلا ضمان فيه

فيه ويفرخ فيه كالسمك والسلحفاة والسرطان ونحو ذلك وحكي عن عطاء فيما يعيش في البر مثل السلحفاة والسرطان فأشبهه طير الماء

وقال القاضي يضمن السائق جميع جنايتها لان يده عليها ويشاهد رجلها ، وقال ابن عقيل لاضيان في الرجل لقول النبي ﷺ «الرجل جبار» وان انفلتت فاتفقت صيدا لم يضمنه لانه لا يدل عليه عليها . وقد قال النبي ﷺ «العجاء جبار» ولذلك لو اتلفت آدميا لم يضمنه ولو نصب شبكة أو حفر بئراً فوق وقع فيها صيد ضمنه لانه بسببه كما يضمن الآدمي الا أن يكون حفر البئر بحق كحفره في داره أو في طريق واسع ينتفع بها المسلمون فيذبحي أن لا يضمن كالأدمي وان نصب شبكة قبل احرامه فوق وقع فيها صيد بعد احرامه لم يضمنه لانه لم يوجد منه بعد احرامه تسبب الى اتلافه أشبه ما لو صاده قبل احرامه وتركه في منزله فقتل بعد احرامه

(مسئلة) (وان تنف ريشه فعاد فلا شيء عليه وقيل عليه قيمة الريش)

إذا تنف ريش طائر ثم حفظه فاطعمه وسقاه حتى عاد ريشه فلا ضمان عليه لان النقص زال وقيل عليه قيمة الريش لأن الثاني غير الأول فان صار غير ممتنع بنف ريشه فهو كالجرح وقد ذكرناه وان غاب ففيه مانع ، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأوجب مالك وأبو حنيفة فيه الجزاء جميعه ولنا أنه نقص يمكن زواله فلا يضمنه بكاله كما لو جرحه ولم يعلم حاله

(مسئلة) (وكما قتل صيداً حكم عليه)

يعني يجب الجزاء بقتل الصيد الثاني كما يجب اذا قتله ابتداء هذا ظاهر المذهب قال أبو بكر وهذا أولى القولين بابي عبد الله ، وبه قال عطاء والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر وفيه رواية ثانية أنه لا يجب الا في المرة الاولى وروي ذلك عن ابن عباس . وبه قال شريح والحسن وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي وقتادة لان الله تعالى قال (ومن عاد فينتقم الله منه) ولم يوجب جزاء وفيه رواية ثالثة ان كفر عن الاول فعليه لثاني كفارة والا فلا وقد ذكرناها

ولنا أنها كفارة عن قتل فاستوى فيها المبتدي والعائد كقتل الآدمي ، ولأنها بدل متلف يجب به المثل أو القيمة فأشبهه بدل مال الآدمي . قال أحمد روي عن عمر وغيره أنهم حكموا في الخطأ وفيمن قتل ولم يسألوه هل كان قبل هذا قتل أو لا والآية اقتضت الجزاء على العائد بعمومها ، وذكر العقوبة في الثاني لا يمنع الوجوب كما قال تعالى (فن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما ساف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) وقد ثبت أن العائد لو انتهى كان له ما سلف وأمره إلى الله

(فصل) ويجوز اخراج جزاء الصيد بعد جرحه وقبل موته . نص عليه أحمد رحمه الله لأنها كفارة قتل فجاز تقديمها على الموت ككفارة قتل الآدمي ، ولأنها كفارة أشبهت كفارة الظهار واليمين

ولنا أنه يبيض في الماء ويفرخ فيه فأشبه السمك فاما طير الماء كالبط ونحوه فهو من صيد البر في قول عامة أهل العلم وفيه الجزاء وحكي عن عطاء أنه قال حيث يكون أكثر فهو صيده وقول عامة أهل العلم أولى لأنه يبيض في البر ويفرخ فيه فكان من صيد البر كسائر طيره وانما إقامته في البحر لطلب

﴿مسئلة﴾ (وإن اشترك جماعة في قتل صيد فعليهم جزاء واحد ، وعنه على كل واحد جزاء .
وعنه إن كفروا بالمال فكفارة واحدة . وإن كفروا بالصيام فعلى كل واحد كفارة)
روى عن أحمد رحمه الله في هذه المسئلة ثلاث روايات

(احدها) أن الواجب جزاء واحد وهو الصحيح . يروى هذا عن عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء والزهري والنخعي والشعبي والشافعي واسحاق (والثانية) على كل واحد جزاء ذكرها ابن أبي موسى اختارها أبو بكر . وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة . ويروى عن الحسن لأنها كفارة قتل يدخلها الصوم أشبهت كفارة قتل الآدمي (والثالثة) إن كان صوماً فعلى كل واحد منهم صوم تام . وإن كان غيره فجزاء واحد ، وإن أهدي أحدهما أو أطعم وصام الآخر فعلى المهدي بحصته ، وعلى الآخر صيام تام لأن الجزاء ليس بكفارة . وانما هو بدل بدليل أن الله تعالى عطف عليه الكفارة فقال (فجزاء مثل ما قتل من النعم أو كفارة) والصيام كفارة فيكف الكفارة قتل الآدمي

ولنا قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) والجماعة انما قتلوا صيداً فلزمهم مثله ، والزائد خارج عن المثل فلا يجب ، ومتى ثبت اتحاد الجزاء في الهدي وجب اتحاده في الصيام لأن الله تعالى قال (أو عدل ذلك صياماً) والاتفاق حاصل على أنه معدول بالقيمة إما قيمة المتلف أو قيمة مثله فإيجاب الزائد على عدل القيمة خلاف النص ، ولأنه قول من سميننا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفاً ولأنه جزاء عن مقتول يختلف باختلافه فكان واحداً كالدية ، وكفارة الآدمي لنا فيها منع فلا تتبع بعض في ابعاضه ولا تختلف باختلافه ، فلم يتبع بعض على الجماعة بخلاف مسئلتنا

(فصل) فإن كان شريك المحرم حلالاً أو سبباً فالجزاء كله على المحرم في أحد الوجهين وفيه وجه آخر أن على المحرم بحصته كالمحرمين وقد ذكرناه

(فصل) وإن اشترك حلال ومحرّم في قتل صيد حرمي فالجزاء بينهما نصفين لأن الانلاف ينسب إلى كل واحد منهما نصفه ولا يزداد الواجب على المحرم باجتماع حرمة الاحرام والحرم . وهذا الاشتراك الذي هذا حكمه هو الذي يقع الفعل منهما معاً أو يجرحه أحدهما قبل الآخر ويموت منهما فان جرحه أحدهما وقتله الآخر فعلى الجراح ما نقصه على ما مضى ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحاً

(فصل) وإن قتل صيداً مملوكاً ضمنه بالقيمة ماله والجزاء لله تعالى لأنه حيوان مضمون بالكفارة فجاز أن يجتمع التقويم في التكفير في ضمانه كالعبد

الرزق والمعيشة منه كالصيد فان كان جنس من الحيوان نوع منه في البحر ونوع في البر كالسلاحفة فلكل نوع حكم نفسه كالبحر منها الوحشي محرم والا هلي مباح

﴿مسئلة﴾ قال (وصيد الحرم حرام على الحلال والمحرم)

الاصل في تحريم صيد الحرم النص والاجماع أما النص فما روى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة «إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة وانه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي الا ساعة من نهار فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لا يختل خلاها ولا يعصده شوكة ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها الا من عرفها» فقال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه اقيهم ويوتهم فقال رسول الله ﷺ «الا الاذخر» متفق عليه وأجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم

(فصل) وفيه الجزاء على من يقتله ويجزى بمثل مايجزى به الصيد في الاحرام وحكي عن داود أنه لاجزاء فيه لان الاصل براءة الذمة ولم يرد فيه نص فيبقى بحاله

(فصل) واذا قتل القارن صيداً فعليه جزاء واحد نص عليه أحمد فقال : اذا قتل القارن صيداً فعليه جزاء واحد وهؤلاء يقولون جزاء أن فيلزمهم أن يقولوا في صيد الحرم ثلاثة لانهم يقولون في الحل اثنين في الحرم ينبغي أن يكون ثلاثة وهذا قول مالك والشافعي ، وقال أصحاب الرأي جزاء آن ، وكذلك اذا تطيب أو لبس ، قال القاضي واذا قلنا على القارن طوافان لزمه جزاء آن ولنا قوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ماقتل من النعم) ومن أوجب جزائين فقد أوجب مثلين ، ولأنه صيد واحد فلم يجب فيه جزآن كما لو قتل المحرم في الحرم صيداً

﴿باب صيد الحرم ونباته﴾

﴿مسئلة﴾ (وهو حرام على الحلال والمحرم فمن أتلف من صيده شيئاً فعليه ما على المحرم في مثله)

الاصل في تحريمه النص والاجماع ، أما النص فما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة «إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة ، وانه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي الا ساعة من نهار» فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لا يختل خلاها ، ولا يعصده شوكة ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها الا من عرفها» فقال العباس يارسول الله : الا الاذخر فانه اقيهم ويوتهم ، فقال رسول الله ﷺ «الا الاذخر» متفق عليه . وأجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم

(فصل) وفيه الجزاء على من يقتله بمثل مايجزى به الصيد في الاحرام ، وحكي عن داود أنه لاجزاء فيه لان الاصل براءة الذمة ولم يرد فيه نص فيبقى بحاله

ولنا أن الصحابة رضي الله عنهم قضوا في حمام الحرم بشاة شاة روي ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ولم ينقل عن غيرهم خلافهم فيكون اجماعا ولانه صيد ممنوع منه لحق الله تعالى أشبه الصيد في حق المحرم

(فصل) وما يحرم ويضمن في الاحرام يحرم ويضمن في الحرم ومالا فلا الا شيتين (أحدهما) القمل مختلف في قتله في الاحرام وهو مباح في الحرم بلا اختلاف لانه حرم في الاحرام للترفه بقتله وازالته لالحرمته ولا يحرم الترفه في الحل فأشبه ذلك قص الشعر وتقليم الظفر (الثاني) صيد البحر مباح في الاحرام بغير خلاف ولا يحل صيده من آبار الحرم وعيونه وكرهه جابر بن عبد الله لعموم قوله عليه السلام «لا ينفر صيدها» ولان الحرمة تثبت للصيد كحرمة المكان وهو شامل لكل صيد ولانه صيد غير مؤذ فأشبهه الظباء وعن احمد رواية أخرى أنه مباح لان الاحرام لا يحرمه فأشبهه السباع والحيوان الاهلي

(فصل) ويضمن صيد الحرم في حق المسلم والكافر والكبير والصغير والحر والعبد لان الحرمة تعلقت بمحلله بالنسبة الى الجميع فوجب ضمانه كالأدبي

(فصل) ومن ملك صيداً في الحل فادخله الحرم لزمه رفع يده عنه وإرساله فان تلف في يده أو أتلفه فعليه ضمانه كصيد الحل في حق المحرم وقال عطاء إن ذبحه فعليه الجزاء وروي ذلك عن ابن عمر ومن كره إدخال الصيد الحرم ابن عمر وابن عباس وعائشة وعطاء وطاوس وإسحاق وأصحاب الرأي

ولنا أن الصحابة رضي الله عنهم قضوا في حمام الحرم بشاة شاة ، روي ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ولم ينقل عن غيرهم خلافهم فيكون اجماعا ، ولانه صيد ممنوع منه لحق الله تعالى أشبه الصيد في حق المحرم

(فصل) للصوم مدخل في ضمان صيد الحرم عند الاكثرين خلافا لابي حنيفة

ولنا أنه يضمن بالطعام فيضمن بالصيام كالصيد في الاحرام

(فصل) ويجب في حمام الحرم شاة ، وقال أبو حنيفة فيه في الحرم شاة ، وفي حمام الحل في الحرم

حكومة ، وفي حمام الحرم في الحل روايتان (أحدهما) حكومة (والثانية) شاة

ولنا ما ذكرنا من قضاء الصحابة ولم يفرقوا . ذكر هذين الفصلين القاضي أبو الحسن

(فصل) وكل ما يضمن في الاحرام يضمن في الحرم الا القمل فانه يباح في الحرم بغير خلاف لانه

حرم في حق المحرم لاجل الترفه وهو مباح في الحرم كإباحة الطبيب واللبس

(فصل) ويضمن صيد الحرم في حق المسلم والكافر ، والكبير والصغير ، والحر والعبد . وقال

أبو حنيفة لا يضمنه الصغير ولا الكافر

ولنا أن الحرمة تعلقت بمحلله بالنسبة إلى الجميع فوجب ضمانه كالأدبي

ورخص فيه جابر بن عبد الله ورويت عنه الكراهة له أخرجه سعيد وقال هشام بن عروة كان ابن الزبير تسع سنين يراها في الاقفاص وأصحاب النبي ﷺ لا يرون به بأساً ورخص فيه سعيد بن جبير ومجاهد ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لانه ملكه خارجاً وحل له التصرف فيه فجاز له ذلك في الحرم كصيد المدينة إذا أدخله حرماً

ولنا أن الحرم سبب محرم للصيد ويوجب ضمانه فحرم استدامة إمساكه كالأحرام ولانه صيد ذبيحة في الحرم فلزمه جزاؤه كما لو صاده منه وصيد المدينة لأجزاء فيه بخلاف صيد الحرم (فصل) ويضمن صيد الحرم بالدلالة والاشارة كصيد الاحرام والواجب عليهما جزاء واحد نص عليه أحمد وظاهر كلامه أنه لا فرق بين كون الدال في الحل أو الحرم وقال القاضي لأجزاء على الدال إذا كان في الحل والجزاء على المدلول وحده كالحلال إذا دل محرماً على صيده

ولنا أن قتل الصيد الحريم حرام على الدال فيضمنه بالدلالة كما لو كان في الحرم بحقه أن صيد الحرم محرم على كل أحد لقوله عليه السلام «لا ينفر صيدها» وفي لفظ «لا يصاد صيدها» وهذا عام في حق كل واحد ولأن صيد الحرم معصوم بمحله فحرم قتله عليهما كالميتجيء إلى الحرم وإذا ثبت تحريمه عليهما فيضمن بالدلالة ممن يحرم عليه قتله كما يضمن بدلالة الحرم عليه

(فصل) وإذا رمى الحلال من الحل صيداً في الحرم فقتله أو أرسل كلبه عليه فقتله أو قتل صيداً على فرع في الحرم أصله في الحل ضمنه وبهذا قال الثوري والشافعي وأبو ثور وابن المنذر

(فصل) ويضمن صيد الحرم بالدلالة والاشارة كصيد الاحرام والواجب عليهما جزاء واحد نص عليه أحمد وظاهر كلامه أنه لا فرق بين كون الدلالة في الحل والحرم وقال القاضي لأجزاء على الدال إذا كان في الحل، والجزاء على المدلول وحده كالحلال إذا دل محرماً

ولنا أن قتل الصيد الحريم حرام على الدال فيضمن بالدلالة كما لو كان في الحرم بحقه أن صيد الحرم محرم على كل أحد لقوله عليه السلام «لا ينفر صيدها» وفي لفظ «لا يصاد صيدها» وهذا عام في كل أحد ولأن صيد الحرم معصوم بمحله فحرم قتله عليهما كالميتجيء إلى الحرم، وإذا ثبت تحريمه عليهما فيضمن بالدلالة ممن يحرم عليه قتله كما يضمن بدلالة الحرم عليه، وكل ما يضمن به في الاحرام يضمن به في الحرم ومالا فلا لانه صيد ممنوع منه لحق الله تعالى فيضمن بكل ما به في الاحرام وكان حكمه حكمه في وجوب الضمان وعدمه قياساً عليه

(مسئلة) (وإن رمى الحلال من الحل صيداً في الحرم أو أرسل كلبه عليه أو قتل صيداً على غصن في الحرم أصله في الحل أو أمسك طائراً في الحل فهلك فراخه في الحرم ضمن في أصح الروايتين) إذا رمى الحلال من الحل صيداً في الحرم أو أرسل جارحاً عليه فقتله أو قتل صيداً على غصن في الحرم أصله في الحل ضمنه، وبه قال الشافعي والثوري وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وعن

وأصحاب الرأي وحكى أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى لأجزاء عليه في جميع ذلك لأن القاتل حلال في الحل وهذا لا يصح فإن النبي ﷺ قال « لا ينفر صيدها » ولم يفرق بين من هو في الحل والحرم وقد أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم وهذا من صيده ولأن صيد الحرم معصوم بمحلته بحرمة الحرم فلا يختص تحريمه بمن في الحرم وكذلك الحكم أن أمسك طائراً في الحل فهلك فراخه في الحرم ضمن الفراخ لما ذكرنا ولا يضمن الأم لأنها من صيد الحل وهو حلال وإن انعكست الحال فرمى من الحرم صيداً في الحل أو أرسل كلبه عليه أو قتل صيداً على غصن في الحل أصله في الحرم أو أمسك حمامة في الحرم فهلك فراخها في الحل فلا ضمان عليه كما في الحل قال أحمد فيمن أرسل كلبه في الحرم فصاد في الحل فلا شيء عليه وحكى عنه رواية أخرى في جميع الصور يضمن وعن الشافعي ما يدل عليه وذهب الثوري والشافعي وأبو ثور وابن المنذر فيمن قتل طائراً على غصن في الحل أصله في الحرم لأجزاء عليه وهو ظاهر قول أصحاب الرأي وقال ابن الماجشون وإسحاق عليه الجزاء لأن الغصن تابع للأصل وهو في الحرم

ولنا أن الأصل حل الصيد فحرم صيد الحرم بقوله عليه السلام « لا ينفر صيدها » وبالإجماع فبقي ماعداً على الأصل ولأنه صيد حل صاده حلال فلم يحرم كما لو كانا في الحل ولأن الجزاء إنما يجب في صيد الحرم أو صيد المحرم وليس هذا بواحد منهما

أحمد رواية أخرى لأجزاء عليه لأن القاتل حلال في الحل

ولنا قول النبي ﷺ « لا ينفر صيدها » ولم يفرق بين من هو في الحل والحرم وقد أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم وهذا من صيده ولأن صيد الحرم معصوم بمحلته بحرمة الحرم فلا يختص تحريمه بمن في الحرم كالمتبجي ، وكذلك الحكم لو أمسك طائراً في الحل فهلك فراخه في الحرم فإنه يضمن الفراخ لما ذكرنا دون الأم لأنها من صيد الحل وهي حلال

﴿ مسألة ﴾ (وإن قتل من الحرم صيداً في الحل بسهمه أو كلبه ، أو صيداً على غصن في الحل أصله

في الحرم » أو أمسك حمامة في الحرم فهلك فراخها في الحل لم يضمن في أصح الروايتين)

هذه المسائل عكس التي قبلها والصحيح أنه لا ضمان في ذلك لأنه ليس من صيد الحرم قال أحمد فيمن أرسل كلبه في الحرم فصاد في الحل فلا شيء عليه وعنه رواية أخرى عليه الضمان في جميع الصور وعن الشافعي ما يدل عليه وذهب الثوري والشافعي وأبو ثور وابن المنذر فيمن قتل طائراً على غصن في الحل أصله في الحرم لأجزاء عليه وهو ظاهر قول أصحاب الرأي وقال إسحاق وابن الماجشون عليه الجزاء لأن الغصن تابع للأصل وهو في الحرم

ولنا أن الأصل حل الصيد فحرم صيد الحرم بالنص والإجماع فبقي ماعداً على الأصل ولأنه صيد حل أصابه حلال فلم يحرم كما لو كانا في الحل ، ولأن الجزاء إنما يجب في صيد الحرم ، أو صيد المحرم وليس هذا واحداً منهما

(م ٤٦ — المغني والشرح الكبير ج ٣)

(فصل) فإن كان الصيد والصائد في الحل فرمى الصيد بسهمه أو أرسل كلبه عليه فدخل الحرم ثم خرج فقتل الصيد في الحل فلا جزاء فيه وبهذا قال أصحاب الرأي وأبو ثور وابن المنذر وحكي أبو ثور عن الشافعي أن عليه الجزاء

ولنا ما ذكرناه قال القاضي لا يزيد سهمه على نفسه ولو عدا بنفسه فسلك الحرم في طريقه ثم قتل صيداً في الحل لم يكن عليه شيء فسهمه أولى

(فصل) وإن رمى من الحل صيداً في الحل فقتل صيداً في الحرم فعليه جزاؤه وبهذا قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وقال أبو ثور لا جزاء عليه وليس بصحيح لأنه قتل صيداً حرمياً فلزمه جزاؤه كما لو رمى حجراً في الحرم فقتل صيداً ، بحقه أن الخطأ كالعمد في وجوب الجزاء وهذا لا يخرج عن كونه واحداً منهما ، فأما أن أرسل كلبه على صيد في الحل فدخل الكلب الحرم فقتل صيداً آخر لم يضمنه وهذا قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأبي ثور وابن المنذر لأنه لم يرسل الكلب على ذلك الصيد وإنما دخل باختيار نفسه فهو كما لو استرسل بنفسه من غير إرسال وإن أرسله على صيد فدخل الصيد الحرم ودخل الكلب خلفه فقتله في الحرم فكذلك نص عليه أحمد وهو قول الشافعي وأبي ثور وابن المنذر وقال عطاء وأبو حنيفة وصاحباؤه عليه الجزاء لأنه قتل صيداً حرمياً بإرسال كلبه عليه فضمنه كما لو قتله بسهمه واختاره أبو بكر عبد العزيز وحكي صالح عن أحمد أنه قال

(فصل) وإن كان الصيد والصائد في الحل فرماه بسهمه ، أو أرسل كلبه عليه فدخل الحرم ثم خرج فقتل الصيد في الحل فلا جزاء فيه ، وبه قال أصحاب الرأي وأبو ثور وابن المنذر ، وحكي عن الشافعي أن عليه الجزاء

ولنا ما ذكرناه قال القاضي لا يزيد سهمه على نفسه ، ولو عدا بنفسه فسلك الحرم في طريقه ثم قتل صيداً في الحل لم يكن عليه شيء فسهمه أولى

(مسألة) (وإن أرسل كلبه من الحل على صيد في الحل فقتل صيداً في الحرم فعلى وجهين) وإن فعل ذلك بسهمه ضمنه

أما إذا رمى من الحل صيداً فيه فقتل صيداً في الحرم فعليه الجزاء ، وبهذا قال الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي ، وقال أبو ثور لا جزاء عليه

ولنا أنه قتل صيداً حرمياً فلزمه جزاؤه كما لو رمى حجراً في الحرم فقتل صيداً . بحقه أن الخطأ كالعمد في وجوب الجزاء وهذا لا يخرج عن أحدهما ، فأما أن أرسل كلبه على صيد في الحل فقتله في الحرم فنص أحمد على أنه لا يضمنه وهو قول الشافعي وأبي ثور وابن المنذر لأنه لم يرسل الكلب على صيد في الحرم ، وإنما دخل باختيار نفسه أشبه ما لو استرسل بنفسه ، وقال عطاء وأبو حنيفة وصاحباؤه عليه الجزاء لأنه قتل صيداً حرمياً بإرسال كلبه عليه فضمنه كما لو قتله بسهمه وهذا اختيار أبي بكر عبد العزيز

أن كان الصيد قريباً من الحرم ضمنه لأنه فرط بارساله في موضع يظهر أنه يدخل الحرم وإن كان بعيداً لم يضمن لعدم التفريط وهذا قول مالك

ولنا أنه أرسل الكلب على صيد مباح فلم يضمن كما لو قتل صيداً سواه وفارق السهم لأن الكلب له قصد واختيار ولهذا يسترسل بنفسه ويرسله إلى جهة فيمضي إلى غيرها والسهم بخلافه إذا ثبت هذا فإنه لا يأكل الصيد في هذه المواضع كلها ضمنه أو لم يضمنه لأنه صيد حرمي قتل في الحرم فحرم كما لو ضمنه ولأننا إذا قطعنا فعل الأدي صار كأن الكلب استرسل بنفسه فقتله ولكن لو رمى الحلال من الحل صيداً في الحل فجرحه وتحامل الصيد فدخل الحرم فمات فيه حل أكله ولا جزاء فيه لأن الزكاة حصلت في الحل فأشبهه ما لو جرح صيداً ثم أحرم فمات الصيد بعد إحرامه ويكره أكله لموته في الحرم

(فصل) وإن وقف صيد بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فقتله قاتل ضمنه تغليبا للحرم وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي وإن نفر صيداً من الحرم فأصابه شيء في حال نفوره ضمنه لأنه تسبب إلى اتلافه فأشبهه ما لو تلف بشركة أو شبكته وإن سكن من نفوره ثم أصابه شيء فلا شيء على من نفره نص عليه أحمد وهو قول الثوري لأنه لم يكن سبباً لاتلافه وقد روي عن عمر أنه وقعت على ردائه حمامة فطارها فوقعت على واقف فانتهزتها حية فاستشار في ذلك عثمان ونافع بن

وحكى صالح عن أحمد أنه إن كان الصيد قريباً من الحرم ضمنه لأنه فرط بارساله واللم يضمنه وهذا قول مالك فإن قتل صيداً غيره لم يضمنه وهذا قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأبي ثور وابن المنذر لأنه لم يرسل الكلب على ذلك الصيد فأشبهه ما لو استرسل بنفسه وفيه رواية أخرى أنه يضمن إن كان الصيد قريباً من الحرم لأنه مفرط فأشبهه المسئلة التي قبلها إذا ثبت هذا فإنه لا يأكل الصيد في هذه المواضع كلها ضمنه أولاً لأنه صيد حرمي قتل في الحرم كما لو ضمنه ، ولأننا إذا أغينا فعل الأدي صار الكلب كأنه استرسل بنفسه فقتله

(فصل) فإن رمى الحلال من الحل صيداً فيه فجرحه فتحامل الصيد فدخل الحرم فمات فيه حل أكله ولا جزاء فيه لأن الزكاة حصلت في الحل فأشبهه ما لو جرح صيداً ثم أحرم فمات الصيد بعد إحرامه ويكره أكله لموته في الحرم

(فصل) وإن وقف صيد بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فقتله قاتل ضمنه تغليبا للحرم وبه قال أصحاب الرأي وأبو ثور وإن نفر صيداً من الحرم فأصابه شيء في حال نفوره ضمنه لأنه تسبب إلى اتلافه فأشبهه ما لو تلف بشركة أو شبكته وإن سكن من نفوره ثم أصابه شيء لم يضمنه نص عليه وهو قول الثوري لأنه لم يكن سبباً لاتلافه وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه وقع على ردائه حمامة فطارها فوقعت على واقف فانتهزتها حية فاستشار عثمان ونافع بن عبد الجارث فحكما عليه

عبد الحارث فحكاه عليه بشاة وهذا يدل على أنهم رأوا عليه الضمان بعد سكوته لكن لو انتقل عن المكان الثاني فأصابه شيء فلا ضمان عليه لانه خرج عن المكان الذي طرد اليه وقول الثوري واحمد انما يدل على هذا لان سفيان قال اذا طردت في الحرم شيئا فأصاب شيئا قبل أن يقع أو وقع ضمننت وان وقع من ذلك المكان الى مكان آخر فليس عليك شيء فقال احمد جيد

﴿مسئلة﴾ قال (وكذلك شجره ونباته الا الاذخر وما زرعه الانسان)

اجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم وإباحة أخذ الاذخر وما أنبته الآدي من البقول والزرع والرياحين حكى ذلك ابن المنذر والاصل فيه ما روينا من حديث ابن عباس، وروى أبو شريح وأبو هريرة نحوه من حديث ابن عباس وكلها متفق عليها وفي حديث أبي هريرة «الا وإنها ساعتي هذه حرام لا يمتلى شوكة ولا يعضد شجرها» وفي حديث أبي شريح أنه سمع رسول الله ﷺ الفتح قال «ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعضد بها شجرة» وروى الأثرم حديث أبي هريرة في سننه وفيه «لا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها ولا يصاد صيدها» فاما ما أنبته الآدي من الشجر فقال أبو الخطاب وابن عقيل له قلعه من غير ضمان كالزرع وقال القاضي ما نبت في الحل ثم غرس في الحرم فلا جزاء فيه وما نبت أصله في الحرم ففيه الجزاء بكل حال، وقال الشافعي في شجر الحرم الجزاء بكل حال أنبته الآدميون أو

بشاة وهذا يدل على أنهم رأوا عليه الضمان بعد سكونه فان انتقل عن المكان الثاني فأصابه شيء فلا ضمان عليه لانه خرج عن المكان الذي طرد اليه وقول الثوري واحمد يدل على هذا قال سفيان اذا طردت في الحرم شيئا فأصاب شيئا قبل أن يقع أو حين وقع ضمننت وان وقع من ذلك المكان الى مكان آخر فليس عليك شيء فقال أحمد رحمه الله جيد

(فصل) قال المصنف رحمه الله (ويحرم قلع شجر الحرم وحشيشه إلا اليابس والاذخر وما زرعه الآدي وفي جواز الرعي وجهان) أجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم البري الذي لم ينبتة الآدي وعلى إباحة أخذ الاذخر وما أنبته الآدي من البقول والزرع والرياحين حكى ذلك ابن المنذر والاصل ما روينا من حديث ابن عباس وروى أبو شريح وأبو هريرة بنحوه والكل متفق عليها وفي حديث أبي هريرة «الا وإنها ساعتي هذه حرام لا يمتلى شوكة ولا يعضد شجرها» وروى الأثرم حديث أبي هريرة وفيه «لا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها ولا يصاد صيدها» فاما ما أنبته الآدي من الشجر فقال أبو الخطاب وابن عقيل له قلعه من غير ضمان كالزرع، وقال القاضي : ما نبت في الحل ثم غرس في الحرم فلا جزاء فيه وما نبت أصله في الحرم ففيه الجزاء بكل حال، وقال الشافعي في شجر الحرم الجزاء بكل حال أنبته الآدميون أو نبت بنفسه، وحكى ابن البناء في الخصال

نبت بنفسه لعموم قوله عليه السلام «لا يعضد شجرها» ولأنها شجرة نابتة في الحرم أشبهه ما لم ينبت الآدميون ، وقال أبو حنيفة لأجزاء فيما ينبت الآدميون جنسه كالجوز واللوز والنخل ونحوه ولا يجب فيها ينبت الآدمي من غيره كالذوح والسلم والعضاء لأن الحرم يختص بتحريمه ما كان وحشيا من الصيد كذلك الشجر وقول الخرقى وما زرعه الإنسان يحتمل اختصاصه بالزرع دون الشجر فيكون كقول الشافعي ويحتمل أن يعم جميع ما يزرع فيدخل فيه الشجر ويحتمل أن يريد ما ينبت الآدميون جنسه والاولى الأخذ بعموم الحديث في تحريم الشجر كله بقوله عليه السلام «لا يعضد شجرها» إلا ما أنبت الآدمي من جنس شجرهم بالقياس على ما أنبتوه من الزرع والأهلي من الحيوان فأنما أخرجنا من الصيد ما كان أصله أنسيا دون ما تأنس من الوحشي كذا ههنا

(فصل) ويحرم قطع الشوك والعوسج وقال القاضي وأبو الخطاب لا يحرم وروي ذلك عن عطاء ومجاهد وعمرو بن دينار والشافعي لأنه يؤذي بطبعه فأشبهه السباع من الحيوان ولنا قول النبي ﷺ «لا يعضد شجرها» وفي حديث أبي هريرة لا يختلى شوكها وهذا صريح ولأن الغالب في شجر الحرم الشوك فلما حرم النبي صلى الله عليه وسلم قطع شجرها والشوك غالبه كان ظاهره في تحريمه

(فصل) ولا بأس بقطع اليابس من الشجر والحشيش لأنه بمنزلة الميت ولا يقطع ما انكسر ولم يبن لأنه قد تلف فهو بمنزلة الظفر المنكسر ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان وانقلع من الشجر

مثل ذلك لعموم قوله عليه السلام «ولا يعضد شجرها» وقال أبو حنيفة : لا أجزاء فيما أنبت الآدميون جنسه كالجوز واللوز والنخل ونحوه ولا فيما أنبت الآدمي من غيره كالذوح والسلم ونحوه لأن الحرم يختص بتحريمه ما كان وحشيا من الصيد كذلك الشجر ، وقول شيخنا وما زرعه الآدمي يحتمل اختصاصه بالزرع دون الشجر فيكون كما حكاه ابن البناء وهو قول الشافعي ويحتمل أن يعم جميع ما يزرع كقول أبي الخطاب ويحتمل أن يريد ما أنبت الآدميون حشيشه ، قال شيخنا والاولى الأخذ بعموم الحديث في تحريم الشجر كله إلا ما أنبت الآدميون من جنس شجرهم بالقياس على ما أنبتوه من الزرع والأهلي من الحيوان فأنما أخرجنا من الصيد ما كان أصله أنسيا دون ما تأنس من الوحشي كذا ههنا

(فصل) ويحرم قطع الشوك والعوسج وقال القاضي وأبو الخطاب وابن عقيل لا يحرم وروي عن عطاء ومجاهد وعمرو بن دينار والشافعي لأنه يؤذي بطبعه أشبه السباع من الحيوان ولنا قوله ﷺ «لا يعضد شوكها» وفي حديث أبي هريرة لا يختلى شوكها وهذا صريح وهو راجح على القياس

(فصل) ولا بأس بقطع اليابس من الشجر والحشيش لأنه بمنزلة الميت ولا يقطع ما انكسر ولم يبن لأنه قد تلف فهو بمنزلة الظفر المنكسر ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان وانقلع من

بغير فعل آدمي ولا ماسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافاً لأن الخبر إنما ورد في القطع وهذا لم يقطع فاما ان قطعه آدمي فقال أحمد لم أسمع إذا قطع ينتفع به وقال في الدوحة تقطع من شبهه بالصيد لم ينتفع بحطبها وذلك لأنه ممنوع من إتلافه لحرمته الحرم فإذا قطعه ممن يحرم عليه قطعه لم ينتفع به كالصيد يذبحه المحرم ويحتمل أن يباح لغير القاطع الانتفاع به لأنه انقطع بغير فعله فأباح له الانتفاع به كما لو قطعه حيوان بهيمي ويفارق الصيد الذي ذبحه لأن الذكاة تعتبر لها الأهلية ولهذا لا يحصل بفعل بهيمة بخلاف هذا

(فصل) وليس له أخذ ورق الشجر وقال الشافعي له أخذه لأنه لا يضره وكان عطاء يرخص في أخذ ورق السنا يستمشي به ولا ينزع من أصله ورخص فيه عمرو بن دينار

ولنا أن النبي ﷺ قال « لا يخط شوكة ولا يعضد شجرها » رواه مسلم ولأن ما حرم أخذه حرم كل شيء منه كريش الطائر وقولهم لا يضره لا يصح فانه يضعفها وربما آكل إلى تلفها

(فصل) وبحرم قطع حشيش الحرم إلا ما استثناه الشرع من الأذخر وما أنبتة الآدميون واليابس لقوله عليه السلام « لا يختل خلاها » وفي لفظ « لا يحش حشيشها » وفي استثناء النبي ﷺ الأذخر دليل على تحريم ما عداه وفي جواز رعيه وجهان (أحدهما) لا يجوز وهو مذهب أبي حنيفة لأن ما حرم إتلافه لم يجوز أن يرسل عليه ما يتلفه كالصيد

الشجر بغير فعل آدمي ولا فيما سقط من الورق نص عليه ولا نعلم فيه خلافاً لأن الخبر إنما ورد في القطع وهذا لم يقطع فاما إذا قطعه آدمي فقال أحمد لم أسمع إذا قطع ينتفع به وقال في الدوحة تقطع من شبهه بالصيد لم ينتفع بحطبها لأنه ممنوع من إتلافه لحرمته الحرم فإذا قطعه ممن يحرم عليه قطعه لم ينتفع به كالصيد يذبحه المحرم ويحتمل أن يباح لغير القاطع الانتفاع به لأنه انقطع بغير فعله فأباح له الانتفاع به كما لو ألقته الريح ويفارق الصيد الذي ذبحه لأن الذكاة يعتبر لها الأهلية ولهذا لا يحصل بفعل البهيمة بخلاف هذا

(فصل) وليس له أخذ ورق الشجر وقال الشافعي له أخذه لأنه لا يضره وكان عطاء يرخص في أخذ ورق السنا يستمشي به ولا ينزع من أصله ورخص فيه عمرو بن دينار

ولنا قول النبي ﷺ « لا يخط شوكة ولا يعضد شجرها » رواه مسلم ولأن ما حرم أخذه حرم كل شيء منه كريش الطائر وقولهم لا يضره ممنوع فانه يضعفه وربما آكل إلى تلفه

(فصل) وبحرم قطع حشيش الحرم إلا ما استثناه الشرع من الأذخر وما أنبتة الآدميون واليابس لقوله عليه السلام « لا يحش حشيشها » وفي استثنائه الأذخر دليل على تحريم ما عداه وفي جواز رعيه وجهان (أحدهما) لا يجوز وهو مذهب أبي حنيفة لأن ما حرم إتلافه لم يجوز أن يرسل

(والثاني) يجوز وهو مذهب عطاء والشافعي لأن الهدايا كانت تدخل الحرم فتكثر فيه فلم ينقل أنه كانت تسد أفواهاها ولأن بهم حاجة إلى ذلك أشبه قطع الاذخر
(فصل) ويباح أخذ الكأة من الحرم وكذلك الفقع لأنه لا أصل له فأشبه الثمرة وروى حنبل قال يؤكل من شجر الحرم الضغائيس والعشوق وما سقط من الشجر وما أنبت الناس
(فصل) ويجب في إتلاف الشجر والحشيش الضمان وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وروى ذلك عن ابن عباس وعطاء وقال مالك وأبو ثور وداود وابن المنذر لا يضمن لأن الحرم لا يضمنه في الحل فلا يضمن في الحرم كالزروع وقال ابن المنذر لا أجد دليلاً أوجب به في شجر الحرم فرضاً من كتاب ولا سنة ولا إجماع وأقول كما قال مالك نستغفر الله تعالى

ولنا ما روى أبو هشيمة قال رأيت عمر بن الخطاب أمر بشجر كان في المسجد يضر باهل الطواف فقطع وفداً قال وذكر البقرة رواء حنبل في المناسك وعن ابن عباس أنه قال في الدوحة بقرة وفي الجزلة شاة والدوحة الشجرة العظيمة والجزلة الصغيرة وعن عطاء نحوه ولأنه ممنوع من إتلافه لحرمه الحرم فكان مضموناً كالصيد ويخالف الحرم فإنه لا يمنع من قطع شجر الحل ولا زرع الحرم إذا ثبت هذا فإنه يضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة والحشيش بقيمته والغصن بما نقص

عليه ما يتلفه كالصيد (والثاني) يجوز وهو مذهب عطاء والشافعي لأن الهدايا كانت تدخل الحرم فتكثر فيه فلم ينقل أنها كانت تسد أفواهاها ولأن الحاجة تدعو إليها أشبه قطع الاذخر ويباح أخذ الكأة من الحرم وكذلك الفقع لأنه لا أصل له فأشبه الثمرة وروى حنبل قال يؤكل من شجر الحرم الضغائيس والعشوق وما سقط من الشجر وما أنبت الناس

(مسألة) (ومن قطعه ضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة والحشيش بقيمته والغصن بما نقصه فإن استخلف سقط الضمان في أحد الوجهين)

يجب الضمان في إتلاف شجر الحرم وحشيشه ، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك وأبو داود وابن المنذر لا يضمن لأن الحرم لا يضمنه في الحل فلا يضمن في الحرم كالزروع قال ابن المنذر لا أجد دلالة أوجب بها في شجر الحرم فرضاً من كتاب ولا سنة ولا إجماع وأقول كما قال مالك نستغفر الله تعالى

ولنا ما روى أبو هشيمة قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر بشجر كان في المسجد يضر باهل الطواف فقطع وفداً قال وذكر البقرة رواء حنبل في المناسك وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الدوحة بقرة وفي الجزلة شاة والدوحة الشجرة العظيمة والجزلة الصغيرة ونحوه عن عطاء ولأنه ممنوع منه لحرمه الحرم فضمن كالصيد ويخالف الحرم فإنه لا يمنع من قطع شجر الحل ولا زرع الحرم إذا ثبت هذا فإنه يضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة والحشيش بقيمته والغصن بما

وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي يضمن الكل بقيمته لانه لا مقدر فيه فأشبه الحشيش ولنا قول ابن عباس وعطاء ولانه أحد نوعي ما يحرم إتلافه فكان فيه ما يضمن بمقدر كالصيد فان قطع غصنا أو حشيشا فاستخلف احتمال سقوط ضمانه كما إذا جرح صيداً فاندمل أو قطع شعر آدمي فنبت واحتمل أن يضمنه لان الثاني غير الاول

(فصل) ومن قلع شجرة من الحرم فغرسها في مكان آخر فيست ضمنها لانه أتلفها وإن غرسها في مكان من الحرم فنبتت لم يضمنها لانه لم يتلفها ولم يزل حرمتها وإن غرسها في الحل فنبتت فعليه ردها اليه لانه أزال حرمتها فان تعذر ردها أوردتها فيست ضمنها وإن قلعها غيره من الحل فقال القاضي الضمان على الثاني لانه المتلف لها فان قيل فلم لا يجب على المخرج كالصيد اذا نفره من الحرم فقتله إنسان في الحل فان الضمان على المنفر

قلنا الشجر لا ينتقل بنفسه ولا تزول حرمة باخراجه ولهذا وجب على قاعه رده والصيد يكون في الحرم تارة وفي الحل أخرى فمن نفره فقد فوت حرمة فله جزاؤه وهذا لم يفوت حرمة بالاخراج فكان الجزاء على متلفه لانه أتلف شجراً حرمياً محرماً بإتلافه

(فصل) وإذا كانت شجرة في الحرم وغصنها في الحل فعلى قاطعه الضمان لانه تابع لاصله وإن كانت في الحل وغصنها في الحرم فقطعه ففيه وجهان

نقص كاعضاء الحيوان ، وبه قال الشافعي وقال أصحاب الرأي يضمن الكل بقيمته ، وعن احمد مثل ذلك وعنه في الفصن الكبير شاة

ولنا قول ابن عباس وعطاء ولانه أحد نوعي ما يحرم إتلافه فكان فيه ما يضمن بمقدر كالصيد فان قطع غصنا أو حشيشا فاستخلف سقط ضمانه كما لو قطع شعر آدمي فنبت وفيه وجه آخر أنه لا يسقط لان الثاني غير الاول فهو كما لو حلق الحرم شعراً فعاد

(فصل) ومن قلع شجرة من الحرم فغرسها في مكان آخر فيست ضمنها ، لانه أتلفها وإن غرسها في الحرم فنبتت لم يضمنها لانه لم يتلفها ولم يزل حرمتها وإن نقصت ضمن نقصها وإن غرسها في الحل فنبتت فعليه ردها اليه لانه أزال حرمتها فان تعذر ردها أوردتها فيست ضمنها وإن قلعها غيره من الحل فقال القاضي الضمان على الثاني لانه أتلفها فان قيل فلم لا يجب على المخرج كالصيد اذا نفره إنسان من الحرم فقتله إنسان في الحل فان الضمان على المنفر قلنا الشجر لا ينتقل بنفسه ولا تزول حرمة باخراجه ولهذا وجب على مخرجه رده والصيد يكون تارة في الحرم وتارة في الحل فمن نفره فقد فوت حرمة فله جزاؤه وهذا لم يفوت حرمتها بالاخراج فكان الجزاء على المتلف لانه أتلف شجراً حرمياً محرماً بإتلافه ﴿مسألة﴾ (وان قطع غصنا في الحل أصله في الحرم ضمنه وان قطع غصنا في الحرم أصله في الحل لم يضمنه في أحد الوجهين)

إذا كانت الشجرة في الحرم وغصنها في الحل فعلى قاطعه الضمان لانه تابع لاصله وإن كانت في

(أحدهما) لاضمان فيه وهو قول القاضي أبي يعلى لانه تابع لأصله كالتي قبلها
(والثاني) يضمه اختاره ابن أبي موسى لانه في الحرم فان كان بعض الاصل في الحل وبعضه
في الحرم ضمن الغصن بكل حال سواء كان في الحل أو في الحرم تغليباً لحرمه الحرم كما لو وقف
صيد بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم

(فصل) ويحرم صيد المدينة وشجرها وحشيشها، وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة
لا يحرم لانه لو كان محرماً لبيته النبي ﷺ بيانا عاما ولو جب فيه الجزاء كصيد الحرم
ولنا ما روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «المدينة حرم ما بين ثور الى غير» متفق عليه
وروى تحريم المدينة أبو هريرة ورافع وعبد الله بن زيد متفق على أحاديثهم ورواه مسلم عن سعد
وجابر وأنس، وهذا يدل على تعميم البيان وليس هو في الدرجة دون أخبار تحريم الحرم، وقد
قبلوه وأثبتوا أحكامه على أنه ليس بممتنع أن يبينه بيانا خاصا أو يبينه بيانا عاما فينقل نقلا خاصا
كصفة الأذان والوتر والاقامة

(فصل) وحرم المدينة ما بين لايتها لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ «ما بين لايتها
حرام» وكان أبو هريرة يقول لو رأيت الظباء ترتع بالمدينة ماذعرتها متفق عليه واللابة الحرة وهي أرض

الحل وغصنها في الحرم لم يضمه في أحد الوجهين اختاره القاضي لانه تابع لأصله فهي كالتي قبلها
وفي الآخر يضمه اختاره ابن أبي موسى لانه في الحرم فان كان بعض الاصل في الحرم وبعضه
في الحل ضمن الغصن سواء كان في الحل أو في الحرم تغليباً لحرمه الحرم كالصيد الواقف بعضه
في الحل وبعضه في الحرم

(فصل) يكره اخراج تراب الحرم وحصاه لان ابن عباس وابن عمر كرهاه ولا يكره
اخراج ماء زمزم لانه يستخلف فهو كالثمرة

(فصل) قال رحمه الله ويحرم صيد المدينة وشجرها وحشيشها الا ما تدعو الحاجة اليه من
شجرها للرحل والعارضة القائمة ونحوها ومن حشيشها للعلف ومن أدخل اليها صيداً فله امساكه وذبحه
صيد المدينة وشجرها وحشيشها حرام، وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يحرم لانه
لو كان محرماً لبيته النبي ﷺ بيانا عاما ولو جب فيه الجزاء كصيد الحرم

ولنا ما روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «المدينة حرم ما بين ثور الى غير» متفق
عليه وروى تحريم المدينة أبو هريرة ورافع وعبد الله بن زيد في المتفق عليه ورواه مسلم عن سعد
وجابر وأنس رضي الله عنهم وهذا يدل على تعميم البيان وليس هو في الدرجة دون أخبار تحريم
الحرم وقد قبلوه وأثبتوا أحكامه على أنه ليس بممتنع أن يبينه بيانا خاصا أو يبينه بيانا عاما فينقل
خاصا كصفة الأذان والوتر والاقامة

فيها حجارة سود قال أحمد ما بين لا يتبها حرام بريد في بريد كذا فسرره مالك بن أنس وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ جعل حول المدينة اثني عشر ميلا حتى رواه مسلم فاما قوله ما بين ثور الى غير فقال أهل العلم بالمدينة لا تعرف بها ثورا ولا عيرا وانما هما جبلان بمكة فيحتمل أن النبي ﷺ أراد قدر ما بين ثور وغير ويحتمل أنه أراد جبلين بالمدينة وسماهما ثورا وعيرا تجوزا

(فصل) فمن فعل مما حرم عليه شيئا ففيه روايتان

(أحدهما) لا جزاء فيه وهذا قول أكثر أهل العلم ، وهو قول مالك والشافعي في الجديد لانه موضع يجوز دخوله بغير إحرام فلم يجب فيه جزاء كصيد وج

(والثانية) يجب فيه الجزاء روي ذلك عن ابن أبي ذئب وهو قول الشافعي في القديم وابن المنذر لأن رسول الله ﷺ قال «إني أحرم المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة» ونهى أن يعضد شجرها ويؤخذ طيرها فوجب في هذا الحرم الجزاء كما وجب في ذلك اذ لم يظهر بينهما فرق وجزاؤه اباحة سلب القتال لمن أخذه لما روى مسلم بإسناده عن عامر بن سعد أن سعدا ركب الى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخطبه فسلبه فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم فقال معاذ الله أن أرد شيئا نفلنيه رسول الله ﷺ فإني أن يرد عليهم . وعن سعد أن رسول الله ﷺ قال «من أخذ أحدا بصيد فيه فليس له» رواه أبو داود فعلى هذا يباح لمن وجد أخذ الصيد أو قاتله أو قاطع الشجر سلبه وهو أخذ ثيابه حتى سراويله فان كان على دابة لم يملك أخذها لان الدابة ليست من السلب وانما أخذها قاتل الكافر في الجهاد لانه يستعان بها على الحرب بخلاف مسألتنا وان لم يسلبه أحد فلا شيء عليه سوى الاستغفار والتوبة

(فصل) ويفارق حرم المدينة حرم مكة في شيئين

(أحدهما) أنه يجوز أن يؤخذ من شجر حرم المدينة ما تدعو الحاجة اليه للمساند والوسائد والرحل ومن حشيشها ما تدعو الحاجة اليه للعلف لما روى الامام أحمد عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا أصحاب عمل وأصحاب نضح وانا لا نستطيع أرضا غير أرضنا فرخص لنا . فقال القائلان والوسادة والعارضه والمسند فاما غير ذلك فلا يعضد ولا يخط منها شيء . قال اسماعيل ابن أبي

(فصل) ويفارق حرم المدينة حرم مكة في شيئين (أحدهما) انه يجوز أن يؤخذ من شجر حرم المدينة ما تدعو الحاجة اليه للمساند والوسائد والرحل ومن حشيشها ما يحتاج إليه للعلف لما روى الامام احمد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان النبي ﷺ لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا أصحاب عمل وأصحاب نضح وانا لا نستطيع أرضا غير أرضنا فرخص لنا فقال «القائلان والوسادة والعارضه والمسند فاما غير ذلك فلا يعضد ولا يخط منها شيء» قيل المسند مرود البكرة

أويس قال خارجة المسند مرود البكرة فاستثنى ذلك وجعله مباحا كاستثناء الاذخر بمكة وعن علي عن النبي ﷺ قال « المدينة حرام ما بين عائر الى ثور لا يختل خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح أن يقطع منها شجرة الا أن يعاف رجل بعيره » وعن جابر أن رسول الله ﷺ قال « لا يخبط ولا يعضد حي رسول الله ﷺ ولكن يهش هشا رفيقا » رواها أبو داود ولأن المدينة يقرب منها شجر وزرع فلو منعنا من احتشاشها مع الحاجة أفضى الى الضرر بخلاف مكة

(الثاني) أن من صاد صيدا خارج المدينة ثم أدخله اليها لم يلزمه إرساله نص عليه أحمد لأن النبي ﷺ كان يقول « يا أبا عمير مافعل النغير » وهو طائر صغير فظاهر هذا أنه أباح امساكه بالمدينة إذ لم ينكر ذلك وحرمة مكة أعظم من حرمة المدينة بدليل أنه لا يدخلها الا محرم

(فصل) صيد وجّ وشجره مباح وهو واد بالطائف وقال أصحاب الشافعي هو محرم لأن النبي ﷺ قال « صيد وجّ وعضاها محرم » رواه أحمد في المسند

ولنا أن الاصل الاباحة والحديث ضعيف ضعفه أحمد ذكره أبو بكر الخلال في كتاب العلل

(مسئلة) قال (وان حصر بعدو نحر مامعه من الهدي وحل)

أجمع أهل العلم على أن المحرم إذا حصره عدو من المشركين أو غيرهم فمعه الوصول الى البيت ولم يجد طريقا آمنا فله التحلل وقد نص الله تعالى عليه بقوله (فان احصرتم فما استيسر من الهدي) وثبت أن النبي ﷺ أمر أصحابه يوم حصرهم في الحديبية أن ينحروا ويحلقوا ويحلوا وسواء كان الاحرام بحج أو بعمره أو بهما في قول إمامنا وأبي حنيفة والشافعي وحكي عن مالك أن المعتمر لا يتحلل لانه لا يخاف الفوات وليس بصحيح لان الآية إنما نزلت في حصر الحديبية وكان النبي ﷺ وأصحابه محرمين بعمره فحلوا جميعا وعلى من تحلل بالاحصار الهدي في قول أكثر أهل العلم وحكي عن مالك ليس عليه هدي لانه تحلل أبيع له من غير تفريط أشبه من أتم حجه وليس بصحيح لان الله تعالى قال (فان احصرتم فما استيسر من الهدي) قال الشافعي لا خلاف بين أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في حصر الحديبية ولانه أبيع له التحلل قبل إتمام نسكه فكان عليه الهدي كالذي فاته الحج وبهذا فارق من أتم حجه .

(فصل) ولا فرق بين الحصر العام في حق الحاج كله وبين الخاص في حق شخص واحد مثل

فاستثنى ذلك وجعله مباحا كاستثناء الاذخر بمكة وعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « المدينة حرام ما بين عائر الى ثور لا يختل خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح أن يقطع منها شجرة الا أن يعاف رجل بعيره » رواه أبو داود ولأن المدينة يقرب منها شجر وزرع فلو منعنا من احتشاشها أفضى الى الضرر بخلاف مكة (الثاني) أن من صاد من خارج المدينة صيدا ثم أدخله اليها لم يلزمه

أن يحبس بغير حق أو أخذته للصوم وحده لعموم النص ووجود المعنى في الكل فأما من حبس بحق عليه يمكنه الخروج منه لم يكن له التحلل لانه لا عذر له في الحبس وان كان معسرا به عاجزا عن أدائه فحبسه بغير حق فله التحلل كمن ذكرنا وان كان عليه دين مؤجل يحل قبل قدوم الحاج فمعه صاحبه من الحج فله التحلل أيضا لانه معذور ولو أحرم العبد بغير إذن سيده أو المرأة للتطوع بغير إذن زوجها فلها منعها وحكمها حكم المحصر

(فصل) فان أمكن المحصر الوصول من طريق أخرى لم يباح له التحلل ولزمه سلوكها بعدت أو قربت خشى الفوات أو لم يخشها فان كان محرما بعمرة لم يفت وان كان بحج ففاته تحلل بعمرة وكذا لو لم يتحلل المحصر حتى خلى عنه لزمه السعي وإن كان بعد فوات الحج ليتحلل بعمرة ثم هل يلزمه القضاء ان فاته الحج ؟ فيه روايتان

(إحداهما) يلزمه كن فاته بخطأ الطريق

(والثانية) لا تجب لان سبب الفوات الحصر أشبه من لم يجد طريقا أخرى بخلاف الخطي.

(فصل) فاما من لم يجد طريقا أخرى فتحلل فلا قضاء عليه الا ان يكون واجبا بفعله بالوجوب السابق في الصحيح من المذهب ، وبه قال مالك والشافعي وعن أحمد ان عليه القضاء روي ذلك عن مجاهد وعكرمة والشافعي ، وبه قال أبو حنيفة لان النبي ﷺ لما تحلل زمن الحديبية قضى من قابل وسميت عمرة القضية ولانه حل من احرامه قبل إتمامه فلزمه القضاء كما لو فاته الحج

ووجه الاولى أنه تطوع جاز التحلل منه مع صلاح الوقت له فلم يجب قضاؤه كما لو دخل في الصوم يعتقد أنه واجب فلم يكن فأما الخبر فان الذين صدوا كانوا الفاء واربعمائة والذين اعتمرُوا مع النبي ﷺ كانوا نفراً يسيراً ولم ينقل اليها ان النبي ﷺ أمر احدا بالقضاء. وأما تسميتها عمرة القضية فأما يعني بها القضية التي اصطلحوا عليها واتفقوا عليها ولو أرادوا غير ذلك لقالوا عمرة القضاء ويفارق الفوات فانه مفرط بخلاف مسألتنا .

(فصل) واذا قدر المحصر على الهدي فليس له الحل قبل ذبحه فان كان معه هدي قد ساقه اجزأه وان لم يكن معه لزمه شراؤه ان أمكنه ويجزئه أدنى الهدي وهو شاة أو سبع بدنة لقوله تعالى (فما استيسر من الهدي) وله نحره في موضع حصره من حل أو حرم نص عليه احمد وهو قول مالك والشافعي الا أن يكون قادراً على أطراف الحرم ففيه وجهان

(احدهما) يلزمه نحره فيه لان الحرم كله منحر وقد قدر عليه

إرساله نص عليه احمد لان النبي ﷺ كان يقول « يا أبا عمير ما فعل النغير ؟ » وهو طائر صغير فظاهر هذا أنه أباح امساكه بالمدينة ولم ينكر ذلك وحرمة مكة أعظم من حرمة المدينة بدليل أنه لا يدخلها الا محرم واذا جاز امساك الصيد فيها جاز ذبحه فيها كغيرها

(والثاني) ينحره في موضعه لان النبي ﷺ نحر هديه في موضعه وعن احمد ليس المحصر نحر هديه الا في الحرم فيبعثه ويواطىء رجلا على نحره في وقت يتحلل فيه ، وهذا يروى عن ابن مسعود فيمن لدغ في الطريق وروي نحو ذلك عن الحسن والشعبي والنخعي وعطاء ، وهذا والله أعلم فيمن كان حصره خاصا وأما الحصر العام فلا ينبغي أن يقوله أحد لان ذلك يفضي الى تعذر الحل لتعذر وصول الهدي الى محله ولان النبي ﷺ وأصحابه نحرُوا هداياهم في الحديبية وهي من الحل قال البخاري قال مالك وغيره ان النبي ﷺ وأصحابه حللوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدي الى البيت ولم يذكر أن النبي ﷺ أمر أحدا أن يقضي شيئا ولا أن يعودوا له وروي أن النبي ﷺ نحر هديه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان وهي من الحل باتفاق أهل السيرة والنقل قال الله تعالى (والهدي معكوكا أن يبلغ محله) ولانه موضع حله فكان موضع نحره كالحرَم . وسائر الهدايا يجوز للمحصر نحرها في موضع تحلله فان قيل فقد قال الله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) وقال (ثم محلها الى البيت العتيق) ولانه ذبح يتعلق بالاحرام فلم يجز في غير الحرم كدم الطيب واللباس (قلنا) الآية في حق غير المحصر ولا يمكن قياس المحصر عليه لان تحلل المحصر في الحل وتحلل غيره في الحرم فكل منهما ينحر في موضع تحلله وقيل في قوله (حتى يبلغ الهدي محله) أي حتى يذبح وذبحه في حق المحصر في موضع حله اقتداء بالنبي ﷺ

(فصل) ومتى كان المحصر محرما بعمره فله التحلل ونحر هديه وقت حصره لان النبي ﷺ وأصحابه زمن الحديبية حلوا ونحروا هداياهم بها قبل يوم النحر ، وان كان مفردا أو قارنا فكذلك في إحدى الروايتين لان الحج أحد النسكين فجاز التحلل منه ونحر هديه وقت حصره كالعمره ، ولان العمره لا تقوت وجميع الزمان وقت لها ، فاذا جاز التحلل منها ونحر هديها من غير خشية فواتها فالجج الذي يخشى فواته أولى

(والرواية الثانية) لا يحل ولا ينحر هديه الى يوم النحر . نص عليه في رواية الأثرم وحنبل لان للهدي محيل زمان ومحل مكان ، فاذا عجز عن محل المكان فسقط بقي محل الزمان واجبا لا بمكانه ، واذا لم يجز له نحر الهدي قبل يوم النحر لم يجز التحلل لقوله سبحانه (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) واذا قلنا بجواز التحلل قبل يوم النحر فالمستحب له مع ذلك الاقامة مع احرامه رجاء زوال الحصر ، فمتى زال قبل تحلله فعليه المضي لاتمام نسكه بغير خلاف فعلمه . قال ابن المنذر

﴿ مسألة ﴾ (ولا جزاء في صيد المدينة وعنه جزاؤه سلب القاتل لمن أخذه)

ليس في صيد المدينة وشجرها جزاء في إحدى الروايتين وهو قول أكثر أهل العلم لانه موضع يجوز دخوله بغير احرام فلم يجب فيه جزاء كصيد وج (والثانية) فيه الجزاء روي ذلك عن ابن أبي ذئب وهو قول الشافعي القديم وابن المنذر لان رسول الله ﷺ قال « اني احرم المدينة مثل ما حرم

قال كل من أحفظ عنه من أهل العلم إن من يئس أن يصل إلى البيت فجاز له أن يحل فلم يفعل حتى خلى سبيله أن عليه أن يقضي مناسكه . وإن زال المحصر بعد فوات الحج تحلل بعمل عمرة ، فإن فات الحج قبل زوال المحصر تحلل بهدي ، وقيل عليه ههنا هديان . هدي للفوات وهدي للاحصار ، ولم يذكر أحمد في رواية الأثرم هدياً ثانياً في حق من لا يتحلل إلا يوم النحر

(فصل) فإن أحصر عن البيت بعد الوقوف بعرفة فله التحلل لأن المحصر يفسده التحلل من جميعه فأفاد التحلل من بعضه ، وإن كان محصر عنه ليس من أركان الحج كالرمي وطواف الوداع والمبيت بمزدلفة أو بمنى في لياليها فليس له التحلل لأن صحة الحج لا تقف على ذلك ويكون عليه دم لتركه ذلك وحجه صحيح كما لو تركه من غير حصر . وإن أحصر عن طواف الأفاضة بعد رمي الجرة فليس له أن يتحلل أيضاً لأن إحرامه إنما هو عن النساء والشرع إنما ورد بالتحلل من الإحرام التام الذي يحرم جميع محظواته فلا يثبت بما أبس مثله . ومتى زال المحصر أتى بالطواف وقد تم حجه

(فصل) فأما من يتمكن من البيت ويصد عن عرفة فله أن يفسخ نية الحج ويجعله عمرة ولا هدي عليه لأننا أبجنا له ذلك من غير حصر فمع الحصر أولى . فإن كان قد طاف وسعى للقدم ثم أحصر ، أو مرض حتى فاتته الحج بطواف وسعي آخر لأن الأول لم يقصد به طواف العمرة ولا سعيها وليس عليه أن يجدد إحراماً . وبهذا قال الشافعي وأبو ثور . وقال الزهري لا بد أن يقف بعرفة وقال محمد بن الحسن لا يكون محصراً بمكة وروى ذلك عن أحمد ، فإن فاتته الحج فخكه حكم من فاته بغير حصر ، وقال مالك يخرج إلى الحل ويفعل ما يفعل المعتبر . فإن أحب أن يستنيب من يتم عنه أفعال الحج جاز في التطوع لأنه جاز أن يستنيب في جملة فجاز في بعضه ، ولا يجوز في حج الفرض إلا أن يئس من القدرة عليه في جميع العمر كما في الحج كله

(فصل) وإذا تحلل المحصر من الحج فزال المحصر وأمكنه الحج لزمه ذلك إن كانت حجة الاسلام أو قلنا بوجوب القضاء ، أو كانت الحجة واجبة في الجملة لأن الحج يجب على الفور وإن لم تكن الحجة واجبة ولا قلنا بوجوب القضاء فلا شيء عليه كمن لم يحرم

(فصل) وإن أحصر في حج فاسد فله التحلل لأنه إذا أبيح له التحلل في الحج الصحيح فالفساد أولى ، فإن حل ثم زال المحصر وفي الوقت سعة فله أن يقضي في ذلك العام وليس يتصور القضاء في العام الذي أفسد الحج فيه في غير هذه المسئلة

إبراهيم مكة » ونهى أن يعضد شجرها ويؤخذ طيرها فوجب في هذا الحرم الجزاء كما وجب في ذلك إذا لم يظهر بينهما فرق وجزاؤه إبادة سلب القتال لما أخذه لما روى مسلم بإسناده عن عامر بن سعد أن سعداً رضي الله عنه ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجراً ويخبطه فسلبه فلما جاء سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم فقال معاذ الله أن أرد شيئاً فلقينهم رسول

﴿مسئلة﴾ قال (فان لم يكن معه هدي ولا يقدر عليه صام عشرة أيام ثم حل)

وجملة ذلك أن المحصر اذا عجز عن الهدي انتقل إلى صوم عشر أيام ثم حل ، وبهذا قال الشافعي في أحد قوليه ، وقال مالك وأبو حنيفة ليس له بدل لانه لم يذكر في القرآن ولنا أنه دم واجب للاحرام فكان له بدل كدم التمتع والطيب واللباس وترك النص عليه لا يمنع قياسه على غيره في ذلك ويتعين الانتقال إلى صيام عشرة أيام كبديل هدي التمتع ، وليس له أن يتحلل إلا بعد الصيام كما لا يتحلل واحد الهدي إلا بنحره ، وهل يلزمه الحلق أو التقصير مع ذبح الهدي أو الصيام ؟ ظاهر الحزقي أنه لا يلزمه لانه لم يذكره وهو إحدى الروايتين عن أحمد لان الله تعالى ذكر الهدي وحده ولم يشترط سواء

(والثانية) عليه الحلق أو التقصير لان النبي ﷺ حلق يوم الحديبية وفعله في النسك دال على الوجوب ولعل هذا ينبني على أن الحلاق نسك أو اطلاق من محذور على ما يذكر في موضعه ان شاء الله (فصل) ولا يتحلل الا بالنية مع ما ذكرنا فيحصل الحل بشيئين النحر أو الصوم والنية ان قلنا الحلاق ليس بنسك ، وان قلنا هو نسك حصل بثلاثة أشياء الحلاق مع ما ذكرنا ، فان قيل فلم اعتبرتم النية ههنا وهي في غير المحصر غير معتبرة ؟ قلنا لان من أتى بأفعال النسك فقد أتى بما عليه فيحل منها بإكلها فلم يحتاج الى نية بخلاف المحصور فانه يريد الخروج من العبادة قبل اكلها فافتقر الى قصده ، ولان الذبح قد يكون لغير الحل فلم يتخصص الا بقصده بخلاف الرمي فانه لا يكون الا للنسك فلم يحتاج الى قصده

(فصل) فان نوى التحلل قبل الهدي أو الصيام لم يتحلل وكان على احرامه حتى ينحر الهدي أو يصوم لانهما أقيما مقام أفعال الحج فلم يحل قبلها كما لا يتحلل القادر على أفعال الحج قبلها ، وليس عليه في نية الحل فدية لانها لم تؤثر في العبادة ، فان فعل شيئاً من محظورات الاحرام قبل ذلك فعليه فديته كما لو فعل القادر ذلك قبل أفعال الحج

(فصل) واذا كان العدو الذي حصر الحاج المسلمين فأمكن الانصراف كان أولى من قتالهم لان في قتالهم مخاطرة بالنفس والمال وقتل مسلم فكان تركه أولى ، ويجوز قتالهم لانهم تعبدوا على المسلمين بمنهم طريقهم فأشبهوا سائر قطاع الطريق ، وإن كانوا مشركين لم يجب قتالهم لانه إنما يجب بأحد أمرين ^(١) اذا بدأوا بالقتال أو وقع النفي فاحتج الى مدد وليس ههنا واحد منها ، لكن ان غلب على

«١» من أين جاء

هذا الحصر؟

الله ﷻ وأبى أن يرد عليهم ، وعن سعد أن رسول الله ﷺ قال « من وجد أحداً يصيد فيه فليسلبه » رواه أبو داود فعلى هذا يباح لمن وجد أخذ الصيد أو قاتنه أو قاطع الشجر سلبه وهو أخذ جميع ثيابه حتى المر او يبل فان كان على دابة لم يملك أخذها لان الدابة ليست من السلب وإنما أخذها

ظن المسلمين الظفر بهم استحب قتالهم لما فيه من الجهاد وحصول النصر وأتمام النسك ، وإن غلب على ظنهم ظفر الكفار فالأولى الانصراف لئلا يفرروا بالمسلمين ، ومتى احتاجوا في القتال إلى لبس ما يجب فيه الفدية كالدرع والمغفر فعلوا وعليهم الفدية لأن لبسهم لأجل أنفسهم فأشبهه ما لو لبسوا للاستدفاء من دفع برد

(فصل) فإن أذن لهم العدو في العبور فلم يثقوا بهم فلبس الانصراف لأنهم خائفون على أنفسهم فكأنهم لم يأمنوهم . وإن وثقوا بأمانهم وكانوا معروفين بالوفاء لزمهم المضي على إحرامهم لأنه قد زال حصرهم ، وإن طلب العدو خفارة على تخلية الطريق وكان ممن لا يوثق بأمانه لم يلزمهم بذلك لأن الخوف باق مع البذل ، وإن كان موثقاً بأمانه والخفارة كثيرة لم يجب بذلك ، بل يكره أن كان العدو كافراً لأن فيه صغاراً وتقوية للكفار ، وإن كانت يسيرة فقياس المذهب وجوب بذلك كالزيادة في ثمن الماء للوضوء . وقال بعض أصحابنا : لا يجب بذل خفارة بحال وله التحلل كما أنه في ابتداء الحج لا يلزمه إذا لم يجد طريقاً آمناً من غير خفارة

﴿ مسألة ﴾ قال (وإن منع من الوصول إلى البيت بمرض أو ذهاب نفقة بعث بهدي إن كان معه ليذبحه بمكة وكان على إحرامه حتى يقدر على البيت)

المشهور في المذهب أن من يتعذر عليه الوصول إلى البيت بغير حصر العدو من مرض أو عرج أو ذهاب نفقة ونحوه أنه لا يجوز له التحلل بذلك . روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وهشام وبه قال مالك والشافعي وإسحاق . وعن أحمد رواية أخرى له التحلل بذلك . روي نحوه عن ابن مسعود وهو قول عطاء والنخعي والثوري وأصحاب الرأي وأبي ثور لأن النبي ﷺ قال « من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى » رواه النسائي ، ولأنه محصر يدخل في عموم قوله تعالى (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي) بحقه أن لفظ الإحصار إنما هو للمرض ونحوه يقال أحصره المرض إحصاراً فهو محصر وحصره العدو حصراً فهو محصور فيكون اللفظ صريحاً في محل النزاع وحصر العدو مقيس عليه . ولأنه مصدود عن البيت أشبه من صده العدو ، ووجه الأولى أنه لا يستفيد بالاحلال الانتقال من حاله ولا التخلص من الأذى الذي به بخلاف حصر العدو ، ولأن النبي ﷺ دخل على ضباعة بنت الزبير فقالت أي أريد الحج وأنا شاكية فقال « حجي واشترطي أن محلي حيث

قاتل الكافر في الجهاد لأنها يستعان بها في الحرب بخلاف مسئلتنا فإن لم يسلبه أحد فلا شيء عليه سوى التوبة

﴿ مسألة ﴾ (وحد حرمها بين ثور إلى غير وجعل النبي ﷺ حول المدينة اثني عشر ميلاً حتى) حد حرم المدينة ما بين لايتها لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « ما

حبسني « فلو كان المرض يبيح الحل ما احتاجت إلى شرط وحديثهم متروك الظاهر » فان مجرد الكسر والعرج لا يصير به حلالا ، فان حملوه على أنه يبيح التحلل حملناه على ما إذا اشترط الحل بذلك على أن في حديثهم كلاما فانه يرويه ابن عباس ومذهبه خلافه ، فان قلنا يتحلل فحكمه حكم من أحصر بعدو على ماضى ، وان قلنا لا يتحلل فانه يقيم على إحرامه ويبعث مامعه من الهدي ليدبح بمكة وليس له نحوه في مكانه لانه لم يتحلل » فان فانه الحج تحلل بعمره كغير المريض

(فصل) وإن شرط في ابتداء إحرامه ان يحل متى مرض أو ضاعت نفقته أو نفذت أو نحوه أو قال ان حبسني حابس فمحلي حيث حبسني فله الحل متى وجد ذلك ولا شيء عليه لا هدي ولا قضاء ولا غيره فان للشرط تأثيرا في العبادات بدليل انه لو قال ان شفى الله مرضي صمت شهرا متتابعاً أو متفرقا كان على ما شرطه وانما لم يلزمه الهدي والقضاء لانه إذا شرط شرطاً كان إحرامه الذي فعله إلى حين وجود الشرط فصار بمنزلة من أكل أفعال الحج ، ثم ينظر في صيغة الشرط فان قال ان مرضت فلي أن أحل وان حبسني حابس فمحلي حيث حبسني فاذا حبس كان بالخيار بين الحل وبين البقاء على الإحرام وان قال ان مرضت فأنحل فمضى وجد الشرط حل بوجوده لانه شرط صحيح فكان على ما شرط

﴿ مسألة ﴾ قال (فان قال أنا أرفض إحرامي وأحل فلبس الثياب وذبح الصيد وعمن ما يعمله الحلال كان عليه في كل فعل فعله دم ، وان كان وطيء فعليه اللوطء بدنة مع ما يجب عليه من الدماء) وجملة ذلك ان التحلل من الحج لا يحصل إلا بأحد ثلاثة أشياء : كإل أفعاله أو التحلل عند الحصر أو بالعذر إذا شرط وما عدا هذا فليس له أن يتحلل به فان نوى التحلل لم يحل ولا يفسد الإحرام برفضه لانه عبادة لا يخرج منها بالفساد فلا يخرج منها برفضها بخلاف سائر العبادات ويكون الإحرام باقياً في حقه تلزمه أحكامه ويلزمه جزاء كل جنابة جناها عليه » وان وطيء أفسد حجه وعليه لذلك بدنة مع ما وجب عليه من الدماء سواء كان الوطء قبل الجنابات أو بعدها فان الجنابة على الإحرام الفاسد توجب الجزاء كالجنابة على الصحيح وليس عليه لرفضه الإحرام شيء لانه مجرد نية لم تؤثر شيئاً

﴿ مسألة ﴾ قال (ويمضي في الحج الفاسد ويحج من قابل)

وجملة ذلك ان الحج لا يفسد إلا بالجماع فاذا فسد فعليه أتمامه وليس له الخروج منه روي ذلك عن عمر وعلي وأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال الحسن ومالك

بين لا بيتها حرام » متفق عليه واللاعبة الحرة وهي أرض بها حجارة سود قال احمد رحمه الله : ما بين لا بيتها حرام بريد في بريد كذا فسرته مالك بن أنس والبريد أربعة فراسخ وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ جعل حول المدينة اثني عشر ميلاً حتى رواء مسلم وقد روى علي رضي الله عنه أن النبي

يجعل الحجة عمرة ولا يقيم على حجة فاسدة وقال داود يخرج بالافساد من الحج والعمرة لقول النبي ﷺ « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »

ولنا عموم قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفاً ولأنه معنى يجب به القضاء فلم يخرج به منه كالفوات والخبر لا يلزمنا لأن المضي فيه بأمر الله وإنما وجب القضاء لأنه لم يأت به على الوجه الذي يلزمه بالاحرام ، ونخص ما لكا بأنها حجة لا يمكنه الخروج منها بالخراج فلا يخرج منها إلى عمرة كالصحيحة ، إذا ثبت هذا فإنه لا يحل من الفاسد بل يجب عليه أن يفعل بعد الفساد كل ما يفعله قبله ولا يسقط عنه توابع الوقوف من المبيت بمزدلفة والرمي ، ويجتنب بعد الفساد كل ما يجتنبه قبله من الوطء ثانياً وقتل الصيد والطيب واللباس ونحوه وعليه الفدية في الجنابة على الاحرام الفاسد كالفدية في الجنابة على الاحرام الصحيح ، فأما الحج من قابل فيلزمه بكل حال لكن ان كانت الحجة التي أفسدها واجبة بأصل الشرع أو بالندى أو قضاء كانت الحجة من قابل مجزئة لأن الفاسد إذا انضم اليه القضاء أجزأ عما يجزي عنه الاول لو لم يفسده ، وإن كانت الفاسدة تطوعاً وجب قضاؤها لأنه بالدخول في الاحرام صار الحج عليه واجباً فإذا أفسده وجب قضاؤه كالمندور ويكون القضاء على الفور ولا نعلم فيه مخالفاً لأن الحج الاصلي واجب على الفور فهذا أولى لأنه قد تعين بالدخول فيه والواجب بأصل الشرع لم يتعين بذلك

(فصل) ويحرم بالقضاء من أبعد الموضعين الميقات أو موضع احرامه الاول لأنه ان كان الميقات أبعد فلا يجوز له تجاوز الميقات بغير احرام ، وإن كان موضع احرامه أبعد فعليه الاحرام بالقضاء منه نص عليه أحمد وروي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن المسيب والشافعي وإسحاق واختاره ابن المنذر ، وقال النخعي يحرم من موضع الجماع لأنه موضع الفساد ولنا انها عبادة فكان قضاؤها على حسب أدائها كالصلاة

(فصل) وإذا قضيا تفرقا من موضع الجماع حتى يقضيا حجها روي هذا عن عمر وابن عباس وروى سعيد والاثرم بإسناديهما عن عمر أنه سئل عن رجل وقم بأمراته وهما محرمان فقال : أتما حجكما فإذا كان عام قابل فحجا وأهديا حتى إذا بلغتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فتفرقا حتى تحلا . وروى عن ابن عباس مثل ذلك وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والنخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وروي عن أحمد انها يتفرقان من حيث يحرمان حتى يحلا . ورواه مالك في الموطأ عن علي رضي الله عنه وروي عن ابن عباس وهو قول مالك لأن التفريق بينهما خوفاً من معاودة المحذور وهو يوجد في جميع

ﷺ قال « حرم المدينة ما بين ثور إلى غير » متفق عليه قال أهل العلم بالمدينة لا تعرف بها ثوراً ولا غيراً وإنما هما جبلان بمكة فيحتمل أن النبي ﷺ أراد قدر ما بين ثور وغير ويحتمل أنه أراد جبلين بالمدينة وسماهما ثورا وغيرا تجوزا والله تعالى أعلم

أحرامهما « ووجه الاول ان ما قبل موضع الفساد كان إحرامها فيه صحيحاً فلم يجب التفرق فيه كالذي لم يفسد « وانما اختص التفرق بموضع الجماع لانه ربما يذكره برؤية مكانه فيدعوه ذلك إلى فعله ، ومعنى التفرق أن لا يركب معها في محل ولا ينزل معها في فسطاط ونحوه قال أحمد يتفرقان في النزول وفي المحمل والفسطاط ولكن يكون بقرنها . وهل يجب التفرق أو يستحب ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجب وهو قول أبي حنيفة لانه لا يجب التفرق في قضاء رمضان إذا أفسده كذلك الحج (والثاني) يجب لانه روي عن سمينا من الصحابة الامر به ولم نعرف لهم مخالفاً ، ولان الاجتماع في ذلك الموضع يذكر الجماع فيكون من دواعيه والاول أولى لان حكمة التفرق الصيانة عما يتوهم من معاودة الوقاع عند تذكره برؤية مكانه وهذا وهم بعيد لا يقتضي الإيجاب

(فصل) والعمرة فيما ذكرناه كالحج فان كان المعتبر مكياً - أحرم بها من الحل - أحرم للقضاء من الحل ، وان كان أحرم بهامن الحرم أحرم للقضاء من الحل ولا فرق بين المكى ومن حصل بهامن المجاورين وان أفسد المتمتع عمرته ومضى في فاسدها فأتىها فقال أحمد يخرج الى الميقات فيحرم منه للحج فان خشى الفوات أحرم من مكة وعليه دم . فاذا فرغ من حجه خرج الى الميقات فأحرم منه بعمرة مكان التي أفسدها « وعليه هدي يذبحه اذا قدم مكة لما أفسد من عمرته « ولو أفسد الحاج حجته وأتمها فله الاحرام بالعمرة من أدنى الحل كالمكيين

(فصل) واذا أفسد القضاء لم يجب عليه قضاؤه وانما يقضي عن الحج الاول كما لو أفسد قضاء الصلاة والصيام وجب القضاء للاصل دون القضاء كذا ههنا وذلك لان الواجب لا يزداد بفواته وانما يبقى ما كان واجباً في الذمة على ما كان عليه فيؤديه القضاء

باب ذكر الحج ودخول مكة

يستحب الاغتسال لدخول مكة لان عبد الله بن عمر كان يغتسل ثم يدخل مكة نهاراً ويذكر أن النبي ﷺ كان يفعله متفق عليه ، والبخاري ان ابن عمر كان اذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية

(فصل) ولا يحرم صيد وجّ ولا شجره وهو واد بالطائف « وقال أصحاب الشافعي يحرم لان النبي ﷺ قال « صيد وجّ وعضاها محرم » رواه الامام احمد ولنا أن الاصل الاباحة والحديث ضعفه احمد ذكره أبو بكر الخلال في كتاب العلل

﴿ باب ذكر دخول مكة ﴾

يستحب الاغتسال لدخول مكة لان عبد الله بن عمر كان اذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذى طوى ثم يصلي به الصبح ويغتسل ويحدث أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك رواه

٣٨ من أين يدخل مكة والمسجد وما يقول ويفعل عند رؤية الكعبة (المغني والشرح الكبير)

ثم يبيت بندي طوى ثم يصلي الصبح ويغتسل ويحدث أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، ولأن مكة مجمع أهل النسك فإذا قصدتها استحلب له الاغتسال كالخارج إلى الجمعة، والمرأة كالرجل وإن كانت حائضاً أو نفساء لقول رسول الله ﷺ لعائشة وقد حاضت « افعلي مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » ولأن الغسل يراد للتنظيف وهذا يحصل مع الحيض فاستحلب لها ذلك وهذا مذهب الشافعي وفعله عروة والاسود بن يزيد وعمرو بن ميمون والحارث بن سويد

(فصل) ويستحب أن يدخل مكة من أعلاها لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ دخل مكة من الثنية العليا التي بالبطحاء وخرج من الثنية السفلى، وروى عائشة أن النبي ﷺ لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها، متفق عليهما ولا بأس أن يدخلها ليلاً أو نهاراً لأن النبي ﷺ دخل مكة ليلاً ونهاراً رواهما النسائي

﴿مسئلة﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (فإذا دخل المسجد فلا استحباب له أن يدخل من باب بني شيبه فإذا رأى البيت رفع يديه وكبر)

إنما استحلب دخول المسجد من باب بني شيبه لأن النبي ﷺ دخل منه ، وفي حديث جابر الذي رواه مسلم وغيره أن النبي ﷺ دخل مكة ارتفاع الضحى وأناخ راحلته عند باب بني شيبه ودخل المسجد

البخاري ولأن مكة مجمع أهل النسك فإذا قصدتها استحلب له الاغتسال كالخارج إلى الجمعة والمرأة كالرجل وإن كانت حائضاً لقول النبي ﷺ لعائشة وقد حاضت « افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » ولأن الغسل يراد للتنظيف وهو يحصل مع الحيض وهذا مذهب الشافعي وفعله عروة والاسود بن يزيد وعمرو بن ميمون والحارث بن سويد

﴿مسئلة﴾ (ويستحب أن يدخل مكة من أعلاها من ثنية كداء ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ دخل مكة من الثنية العليا التي بالبطحاء وخرج من السفلى ^(١) وروى عائشة أن النبي ﷺ لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها متفق عليهما ولا بأس بدخولها ليلاً ونهاراً لأن النبي ﷺ دخل مكة ليلاً ونهاراً رواهما النسائي

(فصل) ويستحب أن يدخل المسجد من باب بني شيبه لما روى جابر في حديثه أن النبي ﷺ دخل مكة ارتفاع الضحى وأناخ راحلته عند باب بني شيبه ودخل المسجد رواه مسلم وغيره

﴿مسئلة﴾ (فإذا رأى البيت رفع يديه وكبر وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام حيناً ربنا بالسلام، اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابة وبراً، وزد من عظمه وشرفه ممن حجه واعتمره تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابة وبراً، الحمد لله رب العالمين كثيراً كما هو أهله وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله وعظيم شأنه، الحمد لله الذي بلغني بيته ورآني لذلك أهلاً، والحمد لله على كل حال، اللهم

(١) الثنية العليا هي كداء بفتح ومد، والسفلى تسمى كدى بالضم والقصر

(١) الروايات في
رفع اليدين هنا والثناء
ضعيفة لا يحتج بشيء
منها

ويستحب رفع اليدين عند رؤية البيت ^(١) روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وبه قال الثوري وابن المبارك والشافعي وإسحاق وكان مالك لا يرى رفع اليدين لما روي عن المهاجر المكي قال سئل جابر بن عبد الله عن الرجل يرى البيت أرفع يديه ؟ قال ما كنت أظن أحدا يفعل هذا إلا اليهود حججنا مع رسول الله ﷺ فلم يكن يفعله رواه النسائي

ولنا ما روى أبو بكر ابن المنذر عن النبي ﷺ أنه قال « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن افتتاح الصلاة واستقبال البيت وعلى الصفا والمروة وعلى الموقفين والجرتين » وهذا من قول النبي ﷺ وذلك من قول جابر وخبره عن ظنه وفعله وقد خالفه ابن عمر وابن عباس ، ولأن الدعاء مستحب عند رؤية البيت وقد أمر برفع اليدين عند الدعاء

(فصل) ويستحب أن يدعو عند رؤية البيت فيقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام حيناً ربنا بالسلام ، اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً ، وزد من عظمته وشرفه من حجه واعتمره تعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً ، الحمد لله رب العالمين كثيراً كما هو أهله ، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله ، الحمد لله الذي بلغني بيته ورآني لذلك أهلاً ، والحمد لله على كل حال . اللهم انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئتك لذلك اللهم تقبل مني واعف عني واصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت

(٢) الحديث
منقطع معضل ولذلك
قال الشافعي رواه
ليس في رفع اليدين
عند رؤية البيت شيء
فلا أكرهه ولا
أستحبه قال البيهقي
فكأنه لم يعتمد على
الحديث لا تقطاعه

قال الشافعي في مسنده أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج ^(٢) أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال « اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابة وبراً وزد من شرفه من حجه انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئتك لذلك اللهم تقبل مني واعف عني واصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت يرفع بذلك صوته)

يستحب رفع اليدين عند رؤية البيت يروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما ، وبه قال الثوري وابن المبارك والشافعي وإسحاق وكان مالك لا يرى رفع اليدين لما روي عن المهاجر المكي قال سئل جابر بن عبد الله عن الرجل يرى البيت أرفع يديه ؟ فقال ما كنت أظن أحدا يفعل هذا إلا اليهود حججنا مع رسول الله ﷺ فلم نكن نفعله رواه النسائي

ولنا ما روى ابن المنذر عن النبي ﷺ أنه قال « لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن افتتاح الصلاة واستقبال البيت وعلى الصفا والمروة وعلى الموقفين والجرتين » وهذا قول النبي ﷺ وذلك قول جابر وخبره عن ظنه وفعله وقد خالفه ابن عمر وابن عباس ولأن الدعاء مستحب عند رؤية البيت وقد أمر برفع اليدين عند الدعاء

(فصل) ويستحب أن يدعو عند رؤية البيت بالدعاء الذي ذكرناه لما روى ابن جريج أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال « اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابة وبراً

واعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا ■ وروى بإسناده عن سعيد بن المسيب أنه كان حين نظر إلى البيت يقول «اللهم أنت السلام ومنك السلام حينما ربنا بالسلام» قال بعض أصحابنا يرفع صوته بذلك (فصل) وإذا دخل المسجد فذكر فريضة أو فائتة أو أقيمت الصلاة المكتوبة قدمها على الطواف

وزد من شرفه ممن حجه واعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا ■ وعن سعيد بن المسيب أنه كان حين ينظر إلى البيت يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام حينما ربنا بالسلام رواهما الشافعي بإسناده وباقي الدعاء ذكره الأثرم وإبراهيم الحربي قال بعض أصحابنا ويرفع بذلك صوته وما زاد في الدعاء فحسن (فصل) إذا دخل المسجد فذكر صلاة مفروضة أو فائتة أو أقيمت الصلاة المكتوبة قدمها على

الطواف لأن ذلك فرض والطواف تحية ولأنه لو أقيمت الصلاة وهو في طوافه قطعها لأجلها فلأن يبدأ بها أولى وإن خاف فوات ركعتي الفجر أو الوتر أو حضرت جنازة قدمها لأنها نفوت بخلاف الطواف ﴿مسئلة﴾ (ثم يتديء بطواف العمرة إن كان معتمرا وبطواف القدوم إن كان مفردا أو قارنا)

يستحب إن دخل المسجد أن يبدأ بالطواف بالبيت اقتداء برسول الله ﷺ فإن جابرا قال في حديثه حتى أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى أربعاً وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ حين قدم مكة توضعاً ثم طاف بالبيت متفق عليه وروى ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعبد الله بن عمر وغيرهم ولأن الطواف تحية المسجد الحرام فاستحب البداية به كما استحب لدخول غيره من المساجد البداية بتحية المسجد بصلاة ركعتين فإن كان معتمرا بدأ بطواف العمرة ولم يحتج إلا أن يطوف لها طواف قدوم لأن المقصود به تحية المسجد ومن دخل المسجد وقد قامت الصلاة اشتغل بها وأجزأت عن تحية المسجد كذلك ههنا وإن كان مفردا أو قارنا بدأ بطواف القدوم وهي سنة بغير خلاف ﴿مسئلة﴾ (ويضطبع بردائه فيجعل وسطه تحت عاتقه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر)

صفة الاضطباع ما ذكره ههنا وهو مأخوذ من الضبع وهو عضد الإنسان افتعال منه وكان أصله اضتبع فقلبوا التاء طاء لأن التاء متى وقعت بعد صاد أو ضاد أو طاء ساكنة قلبت طاء وهو مستحب في طواف القدوم وطواف العمرة للمتعمع ومن في معناه لما روى أبو داود وابن ماجه عن يعلى بن أمية أن النبي ﷺ طاف مضطبعا وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وأصحابه انتمروا من الجعرانة فرملوا بالبيت وجعلوا أردبتهم تحت آباطهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى، وبه قول الشافعي وكثير من أهل العلم وقال مالك ليس الاضطباع بسنة وقال لم أسمع أحدا من بلدنا يذكر أن الاضطباع سنة وقد ثبت بما رويناه أن النبي ﷺ وأصحابه فعلوه وقد أمر الله تعالى باتباعه

وقد روى مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه اضطبع ورمل وقال فقيم الرمل؟ ولم نبدي منا كبتا وقد نفى الله المشركين؟ بل لن ندع شيئا فعلناه على عهد رسول الله ﷺ رواه أبو داود (فصل) فإذا فرغ من الطواف سوى ردائه لأن الاضطباع غير مستحب في الصلاة وقال الأثرم

لان ذلك فرض والطواف تحية، ولانه لو اقيمت الصلاة في أثناء طوافه قطعه لاجلها فلان يبدأ بها أولى وان خاف فوت ركعتي الفجر أو الوتر أو حضرت جنازة قدمها لانها سنة يخاف فوتها والطواف لا يفوت

﴿مسئلة﴾ قال (ثم أتى الحجر الاسود ان كان فاستلمه ان استطاع وقبله)

معنى استلمه أي مسحه بيده أي مأخوذ من السلام وهي الحجارة فاذا مسح الحجر قيل استلم أي مس السلام قاله ابن قتيبة والمستحب لمن دخل المسجد أن لا يعرج على شيء قبل الطواف بالبيت اقتداء برسول الله ﷺ فانه كان يفعل ذلك قال جابر في حديثه الصحيح حتى أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى أربعاً وعن عروة بن الزبير عن عائشة أن النبي ﷺ حين قدم مكة نوضاً ثم طاف بالبيت متفق عليه وروى ذلك عروة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعبد الله بن عمر ومعاوية وابن الزبير والمهاجرين وعائشة وأماء ابنتي أبي بكر ولان الطواف تحية المسجد الحرام فاستحب البداية به كما استحب لداخل غيره من المساجد أن يصلي ركعتين ويبتديء الطواف بالحجر الاسود، فيستلمه وهو أن يمسحه بيده ويقبله قال أسلم رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل الحجر وقال: اني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك. متفق عليه

يزيل الاضطباع اذا فرغ من الرمل والاول أولى لان قوله طاف النبي ﷺ مضطبعا ينصرف الى جميعه ولا يضطبع في السعي وقال الشافعي يضطبع لانه أحد الطوافين فاشبه الطواف بالبيت ولنا أن النبي ﷺ لم يضطبع فيه والسنة في الاقتداء به قال أحمد رحمه الله ما سمعنا فيه شيئاً ولا يصح القياس الا فيما عقل معناه وهذا تعبد محض

﴿مسئلة﴾ (ثم يبتديء من الحجر الاسود فيحاذيه بجميع بدنه ثم يستلمه ويقبله وان شاء استلمه وقبل يده وان شاء أشار اليه ثم يقول الله أكبر ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ كلما استلمه يبتديء الطواف من الحجر الاسود فيحاذيه بجميع بدنه فان حاذاه ببعضه احتمل أن يجزئه لانه حكم يتعلق بالبدن فاجزأ فيه بعضه كالحد ويحتمل أن لا يجزئه لان النبي ﷺ استقبل الحجر واستلمه وظاهر هذا أنه استقبله بجميع بدنه ولان ما لزمه استقبله لزمه بجميع بدنه كالتقبلة فاذا قلنا بوجوب ذلك فلم يفعله أو بدأ بالطواف من دون الركن كالباب ونحوه لم يحتسب له بذلك الشوط ويحتسب بالشوط الثاني وما بعده ويصير الثاني أوله لانه قد حاذى فيه الحجر بجميع بدنه وأتى على جميعه فتى أكل سبعة أشواط غير الاول صح طوافه وأجزأه والا فلا

(فصل) ثم يستلمه ويقبله ومعنى الاستلام المسح باليد مأخوذ من السلام وهي الحجارة فاذا مسح الحجر قيل استلم أي مس السلام قاله ابن قتيبة وذلك لما روى أسلم قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل الحجر وقال: اني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول

وروى ابن ماجه عن ابن عمر قال استقبل رسول الله ﷺ الحجر ثم وضع شفتيه عليه يبكي طويلا ثم التفت فاذا هو بعمر بن الخطاب رضي الله عنه يبكي فقال « يا عمر ههنا تسكب العبرات » وقول الحرقي إن كان يعني إن كان الحجر في موضعه لم يذهب به كما ذهب به القرامطة مرة حين ظهروا على مكة فاذا كان ذلك والعياذ بالله فانه يقف مقابلا لمكانه ويستلم الركن وإن كان الحجر موجودا في موضعه استلمه وقبله فان لم يمكنه استلامه وتقبيله قام حياله أي بحذاءه واستقبله بوجهه فكبر وهلل وهكذا ان كان را كبا فقد روى البخاري عن ابن عباس قال: طاف النبي ﷺ على بعير كلما أتى الحجر أشار اليه بشيء في يده وكبر. وروى عن النبي ﷺ أنه قال لعمر ■ إنك لرجل شديد تؤذي الضعيف^(١) إذا طفت بالبيت فاذا رأيت خلوة من الحجر فادن منه والا فكبر ثم امض » فان أمكنه استلام الحجر بشيء في يده كالعصا ونحوها فعل فقد روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع يستلم الركن بمحجن وهذا كله مستحب . ويقول عند استلام الحجر باسم الله والله أكبر إيمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم رواه عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) إيذاء الناس

محرم واستلام الحجر مستحب فمن الجهل الفاضح ما يجري دائما في وقت الزحام من إيذاء الاقوياء للضعفاء وضغطهم للنساء لاجل استلام الحجر فالرجل يرتكب عدة معاصي لاجل مستحب واحد

(فصل) ويجازي الحجر بجميع بدنه فان حاذاه ببعضه احتمل أن يجزئه لانه حكم يتعلق بالبدن فأجزأ فيه بعضه كالحمد ويحتمل أن لا يجزئه لأن النبي ﷺ استقبل الحجر واستلمه وظاهر هذا أنه استقبله بجميع بدنه ولان ما لزمه استقبله لزمه بجميع بدنه كالقبلة فاذا قلنا بوجوب ذلك فلم يفعله أو بدأ بالطواف من دون الركن كالباب ونحوه لم يحاسب له بذلك الشوط ويحاسب بالشوط الثاني

الله ﷺ يقول لك ما قبلتك . متفق عليه وروى ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنه قال استقبل رسول الله ﷺ الحجر ثم وضع شفتيه عليه يبكي طويلا ثم التفت فاذا هو بعمر بن الخطاب رضي الله عنه يبكي فقال « يا عمر ههنا تسكب العبرات » فان لم يكن الحجر موجودا والعياذ بالله فانه يقف مقابلا لمكانه ويستلم الركن فان شق استلامه وتقبيله استلمه وقبل يده روي ذلك عن ابن عمر وجابر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس واثوري والشافعي واسحاق وقال مالك يضع يده على فيه من غير تقبيل ولنا ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ استلمه وقبل يده رواه مسلم فان شق عليه استلمه بشيء في يده وقبله رواه ابن عباس مرفوعا أخرجه مسلم والا قام بحذاءه واستقبله بوجهه وأشار اليه وكبر وهلل وكذا ان طاف را كبا لما روى البخاري عن ابن عباس قال : طاف النبي ﷺ على بعير كلما أتى الحجر أشار اليه بشيء في يده وكبر . فان أمكنه استلامه بشيء في يده كالعصا ونحوه فعل ، فقد روى ابن عباس أن النبي ﷺ طاف في حجة الوداع يستلم الركن بمحجن . وهذا كله مستحب ويستحب أن يقول عنده ما روى عبد الله بن السائب أن النبي ﷺ قال عند استلامه ■ بسم الله والله أكبر إيمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد ﷺ يقول ذلك كلما استلمه

وما بعده ويصير الثاني أوله لانه قد حاذى فيه الحجر بجميع بدنه وأتى على جميعه فاذا أكل سبعة أشواط غير الاول صح طوافه وإلا لم يصح

(فصل) والمرأة كالرجل إلا أنها إذا قدمت مكة نهراً فأمنت الحيض والنفاس استحب لها تأخير الطواف الى الليل ليكون أستر لها ولا يستحب لها مزاحمة الرجال لاستلام الحجر لكن تشير بيدها اليه كالذي لا يمكنه الوصول اليه كما روى عطاء قال كانت عائشة تطوف حجرة من الرجال لا تخالطهم فقالت امرأة انطلقني نستلم يا أم المؤمنين قالت انطلقني عنك وأبت^(١) وان خافت حبساً أو نفاساً استحب لها تعجيل الطواف كي لا يفوتها

﴿ مسألة ﴾ قال (ويضطبع بردائه)

معنى الاضطباع أن يجعل وسط الرداء تحت كتفه اليماني ويرد طرفه على كتفه اليسرى ويبقي كتفه اليماني مكشوفة وهو مأخوذ من الضبع وهو عضد الانسان افتعال منه وكان أصله اضتبع فقلبوا التاء طاء لان التاء متى وضعت بعد ضاد أو صاد أو طاء سا كنة قلبت طاء ويستحب الاضطباع في

﴿ مسألة ﴾ (ثم يأخذ على يمينه ويجعل البيت على يساره)

لان النبي ﷺ طاف كذلك وقد قال « لتأخذوا عني مناسككم » ولان الله تعالى أمر بالطواف مجحلاً وبينه النبي ﷺ بفعله

﴿ مسألة ﴾ (فاذا أتى على الركن اليماني استلمه وقبل يده)

الركن اليماني قبلة أهل اليمن وهو آخر ما يمر عليه من الاركان في طوافه لانه يبدأ بالركن الذي فيه الحجر الاسود وهو قبلة أهل خراسان ثم يأخذ على يمين نفسه فينتهي الى الركن الثاني وهو العراقي ثم يمر بالثالث وهو الشامي وهذان الركنان يليان الحجر ثم يأتي على الرابع وهو الركن اليماني واستلامه مستحب ولا يستحب تقبيله، وقال الحرقي يقبله والصحيح عن احمد الاول وهو قول أكثر أهل العلم وحكي عن أبي حنيفة انه لا يستلم الركن اليماني قال ابن عبد البر جائز عند أهل العلم أن يستلم الركن اليماني والركن الاسود لا يختلفون في شيء من ذلك وإنما الذي فرقوا به بينهما التقبيل فروا تقبيل الاسود ولم يروا تقبيل اليماني وأما استلامهما فأمر مجتمتع عليه قال وقد روى مجاهد عن ابن عباس قال رأيت رسول الله ﷺ اذا استلم الركن اليماني قبله ووضع خده الايمن عليه قال وهذا لا يصح إنما يعرف التقبيل في الحجر الاسود وحده وقد روى ابن عمر ان رسول الله ﷺ كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني، وقال ابن عمر ما تركت استلامهما منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما في شدة ولا رخاء رواهما مسلم ولان الركن اليماني مبني على قواعد ابراهيم عليه السلام فسن استلامه كالركن الاسود فلما تقبيله فلم يصح عن النبي ﷺ فلا يسن

طواف القدوم لما روى أبو داود وابن ماجه عن يعلى بن أمية أن النبي ﷺ طاف مضطبعا ورويا أيضا عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه اعتَمروا من الجعرانة فرملوا بالبيت وجعلوا أرديتهم تحت أباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى وبهذا قال الشافعي وكثير من أهل العلم وقال مالك ليس الاضطباع سنة وقال لم أسمع أحداً من أهل العلم يبلدنا يذكر أن الاضطباع سنة وقد ثبت بما رويناه أن النبي ﷺ وأصحابه فعلوه وقد أمر الله تعالى باتباعه وقال (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقد روى أسلم عن عمر بن الخطاب أنه اضطبع ورمل وقال : فقيم الرمل ولم يبدني منا كئنا وقد نفي الله المشركين ؟ إلى أن ندع شيئاً فعلناه على عهد رسول الله ﷺ . رواه أبو داود وإذا فرغ من الطواف سوى ردائه لأن الاضطباع غير مستحب في الصلاة وقال الأثرم إذا فرغ من الأشواط التي يرمل فيها سوى ردائه هو الأول أولى لأن قوله طاف النبي ﷺ مضطبعا ينصرف إلى جميعه ولا يضطبع في غير هذا الطواف ولا يضطبع في السبي وقال الشافعي يضطبع فيه لأنه أحد الطوافين فأشبهه الطواف بالبيت ولما أن النبي ﷺ لم يضطبع فيه والسنة في الاقتداء به قال أحمد ما سمعنا فيه شيئاً والقياس لا يصح إلا فيما عقل معناه وهذا تعبد محض

﴿ مسألة ﴾ قال (ورمل ثلاثة أشواط ومشي أربعة كل ذلك من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود)

معنى الرمل اسراع المشي مع مقارنة الخطو من غير وثب وهو سنة في الأشواط الثلاثة الأولى

(فصل) وأما العراقي والشامي وهما الركنان اللذان يليان الحجر فلا يسن استلامهما في قول الأكثرين وروى عن أنس ومعاوية وجابر وابن الزبير والحسن والحسين رضي الله عنهم استلامهما قال معاوية ليس شيء من البيت مهجور

ولنا قول ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني وقال ما أراه يعني النبي ﷺ لم يستلم الركنين اللذين يليان الحجر إلا لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك وروى ابن عباس أن معاوية طاف فجعل يستلم الأركان كلها وقال له ابن عباس لم تستلم هذين الركنين ولم يكن النبي ﷺ يستلمهما ؟ فقال معاوية ليس شيء من هذا البيت مهجوراً . فقال ابن عباس : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) . فقال معاوية : صدقت ولأنهما لم يتأخرا على قواعد إبراهيم عليه السلام فلم يسن استلامهما كالحائط الذي يلي الحجر

﴿ مسألة ﴾ (يطوف سبعا يرمل في الثلاثة الأولى منها وهو إسراع المشي مع تقارب الخطى ولا يثب وثبا ويمشي أربعاً)

يجب الطواف سبعا لأن النبي ﷺ طاف سبعا ويرمل في الثلاثة الأولى منها من الحجر إلى الحجر ومعنى الرمل اسراع المشي مع مقارنة الخطو من غير وثب وهو سنة في الأشواط الثلاثة من

من طواف القدوم ولا نعلم فيه بين أهل العلم خلافا وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم رمل ثلاثا ومشى أربعاً رواه جابر وابن عباس وابن عمر وأحاديثهم متفق عليها فإن قيل إنما رمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لاظهار الجلد للمشركين ولم يبق ذلك المعنى إذ قد نفي الله المشركين فلم قلتم إن الحكم يبقى بعد زوال علته قلنا قد رمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه واضطبع في حجة الوداع بعد الفتح فثبت أنها سنة ثابتة وقال ابن عباس رمل النبي صلى الله عليه وسلم في عمره كلها وفي حجه وأبو بكر وعمر وعثمان والخلفاء من بعده رواه أحمد في المسند وقد ذكرنا حديث عمر، إذا ثبت هذا فإن الرمل سنة في الاشواط الثلاثة بكاملها يرمل من الحجر إلى أن يعود إليه لا يمشي في شيء منها روي ذلك عن عمر وابن عمر وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم وبه قال عروة والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال طاوس وعطاء والحسن وسعيد بن جبير والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله يمشي ما بين الركنين لما روى ابن عباس قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة وقد وهنتهم الحى فقال المشركون إنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حى يثرب ولقوا منها شراً فاطلع الله نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوا فلما قدموا قعد المشركون مما يلي الحجر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يرملوا الاشواط الثلاثة ويمشوا ما بين الركنين ليرى المشركون جلدهم فلما رأوهم رملوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحى قد وهنتهم هؤلاء أجلد منا قال ابن عباس ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الاشواط كلها إلا الإبقاء عليهم متفق عليه

طواف القدوم وطواف العمرة للمتمتع لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافا ويمشي أربعة أشواط لأن النبي صلى الله عليه وسلم رمل ثلاثة أشواط ومشى أربعاً رواه جابر وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وأحاديثهم متفق عليها فإن قيل إنما رمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لاظهار الجلد للمشركين ولم يبق ذلك المعنى إذ قد نفي الله المشركين فلم قلتم أن الحكم يبقى بعد زوال علته قلنا قد رمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه واضطبع في حجة الوداع بعد الفتح فثبت أنها سنة ثابتة وقال ابن عباس رمل النبي صلى الله عليه وسلم في عمره كلها وفي حجه وأبو بكر وعمر وعثمان والخلفاء من بعده رواه الإمام أحمد في المسند وقد ذكرنا حديث عمر إذا ثبت أن الرمل سنة في الاشواط الثلاثة فإنه يرمل من الحجر إلى الحجر لا يمشي في شيء منها روي ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال طاوس وعطاء والحسن وسعيد بن جبير والقاسم وسالم بن عبد الله يمشي ما بين الركنين لما روى ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة وقد وهنتهم الحى فقال المشركون إنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حى يثرب ولقوا منها شراً فاطلع الله نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوا فلما قدموا قعد المشركون مما يلي الحجر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يرملوا الاشواط الثلاثة ويمشوا ما بين الركنين ليرى المشركين جلدهم فلما رأوهم رملوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحى قد وهنتهم هؤلاء أجلد منا قال ابن عباس ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الاشواط كلها إلا الإبقاء عليهم متفق عليه

ولنا ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ رمل من الحجر الى الحجر وفي مسلم عن جابر قال رأيت رسول الله ﷺ رمل من الحجر حتى انتهى اليه وهذا يقدم على حديث ابن عباس لوجوه (منها) أن هذا اثبات ومنها أن رواية ابن عباس إخبار عن عمرة القضية وهذا إخبار عن فعل في حجة الوداع فيكون متأخراً فيجب العمل به وتقديمه (الثالث) أن ابن عباس كان في تلك الحال صغيراً لا يضبط مثل وجابر وابن عمر كانا رجلين يتبعان أفعال النبي ﷺ ويحرصان على حفظها فها أعلم ولان جلة الصحابة عملوا بما ذكرنا ولوعلموا من النبي ﷺ ما قال ابن عباس ما عدلوا عنه الى غيره ويحتمل أن يكون ما رواه ابن عباس اختص بالذين كانوا في عمرة القضية لضعفهم والبقاء عليهم وما رويناه سنة في سائر الناس (فصل) يستحب الدنو من البيت لانه هو المقصود فان كان قرب البيت زحام فظن أنه إذا وقف لم يؤذ أحداً وتمكن من الرمل وقف ليجمع بين الرمل والدنو من البيت وان لم يظن ذلك وظن أنه إذا كان في حاشية الناس تمكن من الرمل فعل وكان أولى من الدنو وإن كان لا يتمكن من الرمل أيضاً أو يختلط بالنساء فالدنو أولى ويطوف كيف ما أمكنه وإذا وجد فرجة رمل فيها وان تباعد من البيت في الطواف أجزاء ما لم يخرج من المسجد سواء حال بينه وبين البيت حائل من قبة أو غيره أو لم يحل لان الحائل في المسجد لا يضر كما لو صلى في المسجد مؤتماً بالامام من وراء حائل وقد روت أم سلمة قالت شكوت الى رسول الله ﷺ أني أشتكي فقال « طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » قالت فظننت ورسول الله ﷺ حينئذ يصلي الى جنب البيت متفق عليه

(مسئلة) قال (ولا يرمل في جميع طوافه الا هذا)

وجملة ذلك أن الرمل لا يسن في غير الاشواط الثلاثة الاول من طواف القدوم أو طواف العمرة فان ترك الرمل فيها لم يقضه في الاربعة الباقية لانها هيئة فات موضعها فسقطت كالجهر في الركعتين الاولتين ولان المشي هيئة في الاربعة كما أن الرمل هيئة في الثلاثة فاذا رمل في الاربعة الاخيرة كان

ولنا ما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ رمل من الحجر الى الحجر ومن رواية مسلم عن جابر قال رأيت رسول الله ﷺ رمل من الحجر حتى انتهى اليه وهذا يقدم على حديث ابن عباس لوجوه منها ان هذا اثبات ومنها أن رواية ابن عباس إخبار عن عمرة القضية وهذا إخبار عن فعله في حجة الوداع فيكون متأخراً فيجب تقديمه ومنها أن ابن عباس كان صغيراً في تلك الحال وجابر وابن عمر كانا رجلين يتبعان أفعال النبي ﷺ ويحرصان على حفظها فها أعلم ويحتمل أن يكون ما قاله ابن عباس اختص بالذين كانوا في عمرة القضية لضعفهم والبقاء عليهم وما رويناه سنة في سائر الناس (فصل) ولا يسن الرمل في غير الاشواط الثلاثة الاول من طواف القدوم وطواف العمرة فان ترك الرمل والاضطباع فيها لم يقضه في الاربعة الباقية لانها هيئة فات موضعها فسقطت كالجهر في الركعتين الاولتين ولان المشي هيئة في الاربعة كما ان الرمل هيئة في الثلاثة فاذا رمل في الاربعة

تاركا للهية في جميع طوافه كشارك الجهر في الركعتين الاولتين من العشاء إذا جهر في الآخرتين ولا يسن الرمل والاضطباع في طواف سوى ما ذكرنا لان النبي ﷺ وأصحابه إنما رملوا واضطبعوا في ذلك وذكر القاضي أن من ترك الرمل والاضطباع في طواف القدوم أتى بهما في طواف الزيارة لانهما سنة أمكن قضاؤها فتقضى كسنة الصلاة وهذا لا يصح لما ذكرنا فيمن تركه في الثلاثة الاول لا يقضيه في الاربعة وكذلك من ترك الجهر في صلاة الجهر لا يقضيه في صلاة الظهر ولا يقتضي القياس أن تقضى حياة عبادة في عبادة أخرى

قال القاضي ولو طاف فرمل واضطبع ولم يسم بين الصفا والمروة فإذا طاف بعد ذلك للزيارة رمل في طوافه لانه يرمل في السعي بعده وهو تبع للطواف فلو قلنا لا يرمل في الطواف أفضى الى أن يكون التبع أكل من المتبوع وهذا قول مجاهد والشافعي وهذا لا يثبت بمثل هذا الرأي الضعيف فان المتبوع لا تتغير هيأته تبعا لتبعه ولو كانا متلازمين لكان ترك الرمل في السعي تبعا لعدمه في الطواف أولى من الرمل في الطواف تبعا للسعي

(فصل) فان ترك الرمل في شوط من الثلاثة الاول أتى به في الاثنين الباقيين وان تركه في اثنين أتى به في الثالث كذلك قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وان تركه في الثلاثة سقط لان تركه للهية في بعض محلها لا يسقطها في بقية محلها كشارك الجهر في احدى الركعتين الأولتين لا يسقطه في الثانية .

﴿ مسألة ﴾ قال (وليس على أهل مكة رمل)

وهذا قول ابن عباس وابن عمر رحمة الله عليهما وكان ابن عمر إذا أحرم من مكة لم يرمل وهذا لان الرمل إنما شرع في الاصل لاظهار الجلد والقوة لاهل البلد وهذا المعنى معدوم في أهل البلد والحكم فيمن أحرم من مكة حكم أهل مكة لما ذكرنا عن ابن عمر ولانه أحرم من مكة أشبه أهل البلد ، والمتمم إذا أحرم بالحج من مكة ثم عاد وقلنا يشرع في حقه طواف القدوم لم يرمل فيه قال أحمد ليس على أهل مكة رمل عند البيت ولا بين الصفا والمروة

﴿ مسألة ﴾ قال (ومن نسي الرمل فلا إعادة عليه)

انما كان كذلك لان الرمل هية فلا يجب بتركه إعادة ولا شيء كيات الصلاة وكالاضطباع في

الاخيرة كان تاركا للهية في جميع طوافه كن ترك الجهر في الاولتين من العشاء وجهر في الآخرتين فان ترك الرمل في شوط من الثلاثة الاول أتى به في الاثنين الباقيين وان تركه في اثنين أتى به في الثالث كذلك قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لان تركه للهية في بعض محلها لا يسقطها في بقية محلها كشارك الجهر في احدى الركعتين الاولتين لا يسقطه في الثانية

(فصل) وان نسي الرمل فليس عليه إعادة لان الرمل هية فلم يجب الاعادة بتركه كهيئات

الطواف ولو تركه عمدا لم يلزمه شيء أيضا وهذا قول عامة الفقهاء الا ما حكى عن الحسن والثوري وعبد الملك الماجشون أن عليه دمالا لأنه نسك وقد جاء في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « من ترك نسكا فعليه دم »

ولنا أنه هيئة غير واجبة فلم يجب بتركها شيء كالأضطباع والخبر إنما يصح عن ابن عباس وقد قال ابن عباس من ترك الرمل فلا شيء عليه ثم هو مخصوص بما ذكرنا ولأن طواف القدوم لا يجب بتركه شيء فتركه صفة فيه أولى أن لا يجب بها لأن ذلك لا يزيد على تركه

(مسئلة) قال (ويكون طاهرا في ثياب طاهرة)

يعني في الطواف وذلك لأن الطهارة من الحدث والنجاسة والستارة شرائط لصحة الطواف في المشهور عن أحمد وهو قول مالك والشافعي وعن أحمد أن الطهارة ليست شرطا فتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة فان خرج الى بلده جبره بدم وكذلك يخرج في الطهارة من النجس والستارة وعنه فيمن طاف للزيارة وهو ناس للطهارة لا شيء عليه وقال ابو حنيفة ليس شيء من ذلك شرطا واختلف أصحابه فقال بعضهم هو واجب وقال بعضهم هو سنة لأن الطواف ركن للحج فلم يشترط له الطهارة كالوقوف .

ولنا ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال « الطواف بالبيت صلاة الا أنكم تتكلمون فيه » رواه الترمذي والاثرم وعن أبي هريرة ان أبا بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر يؤذن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولأنها عبادة متعلقة بالبيت فكانت الطهارة والستارة فيها شرطا كالصلاة وعكس ذلك الوقوف

الصلاة وكالأضطباع في الطواف ولو تركه عمدا لم يلزمه شيء ، وبه قال عامة العلماء ، وحكى عن الحسن والثوري وابن الماجشون ان عليه دمالا لأنه نسك وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ « من ترك نسكا فعليه دم » ولنا أنها هيئة فلم يجب بتركها شيء كالأضطباع والحديث إنما يصح عن ابن عباس وقد قال: من ترك الرمل فلا شيء عليه . ثم قد خص بالأضطباع

(فصل) ويستحب الدنو من البيت في الطواف لأنه المقصود فان كان قربه زحاما فظن أنه اذا وقف لم يؤذ أحدا وتمكن من الرمل وقف ليجمع بين الرمل والدنو من البيت وان لم يظن ذلك وظن أنه اذا كان حاشية الناس تمكن من الرمل فعل وكان أولى من الدنو وان كان لا يتمكن من الرمل أيضا أو يختلط بالنساء فالدنو أولى ويطوف كيفما أمكنه فاذا وجد فرجة رمل فيها ، وان تباعد من البيت أجزاء ما لم يخرج من المسجد سواء حال بينه وبين البيت حائل من قبة أو غيره أو لم يحل لأن الحائل لا يضر في المسجد كما لو صلى وتما بالامام من وراء حائل فقد روت أم سلمة رضي الله عنها

(فصل) ولا بأس بقراءة القرآن في الطواف وبذلك قال عطاء ومجاهد والثوري وابن المبارك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعن أحمد أنه يكره وروي ذلك عن عروة والحسن ومالك

قالت: شكوت إلى رسول الله ﷺ أني اشتكي فقال «طوفي من وراء الناس» قالت فطفت ورسول الله ﷺ حينئذ يصلي إلى جنب البيت متفق عليه

﴿مسئلة﴾ (وكلما حاذى الحجر والركن اليماني استلمهما أو أشار إليهما ويقول كلما حاذى الحجر لا اله الا الله والله أكبر)

يستحب استلام الحجر والركن اليماني في طوافه لأن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوفة قال نافع وكان ابن عمر يفعلوه رواه أبو داود فان شق عليه استلامهما أشار إليهما لما روى البخاري بإسناده عن ابن عباس قال طاف رسول الله ﷺ على بعير كلما أتى الركن أشار بيده وكبر

(فصل) ويكبر كلما حاذى الحجر الاسود لما رويناه ويقول لا اله الا الله والله أكبر قالت عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ « انما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمي الجار لإقامة ذكر الله عز وجل رواه الاثرم وابن المنذر

﴿مسئلة﴾ (ويقول بين الركنين) ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار لما روى احمد في المناسك عن عبد الله بن السائب أنه سمع النبي ﷺ يقول فيما بين ركن بني جمح والركن الاسود « ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « وكل الله به - يعني الركن اليماني - سبعين الف ملك فمن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة » قالوا آمين

﴿مسئلة﴾ (ويقول في سائر طوافه اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم وأنت الاعز الاكرم)

وكان عبد الرحمن بن عوف يقول رب قني شح نفسي وعن عروة قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون لا اله الا الله أنت ، وأنت تحيي بعد ما أمت ، ويدعو بما أحب ، ويكثر من ذكر الله تعالى ، ويكثر الدعاء ، لأن ذلك مستحب في جميع الاحوال في حال تلبسه بهذه العبادة أولى ، وبصلي على النبي ﷺ ، ويدع الحديث إلا ذكر الله تعالى أو قراءة القرآن أو أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر أو ما لا بد له منه لقول النبي ﷺ «الطواف بالبيت صلاة فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير»

(فصل) ولا بأس بقراءة القرآن في الطواف ، وبه قال مجاهد وعطاء والثوري وابن المبارك والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن احمد كراهته وروي ذلك عن الحسن وعروة ومالك

ولنا أن عائشة روت أن النبي ﷺ كان يقول في طوافه (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) وكان عمر وعبد الرحمن بن عوف يقولان ذلك في الطواف وهو قرآن ولان الطواف صلاة ولا تكره القراءة في الصلاة قال ابن المبارك ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ويستحب الدعاء في الطواف والاكتثار من ذكر الله تعالى لاز ذلك مستحب في جميع الاحوال ففي حال تلبسه بهذه العبادة أولى، ويستحب ان يدع الحديث الا ذكر الله تعالى أو قراءة القرآن أو امرأ بمعروف أو نهيا عن منكر أو مالا بد منه لقول النبي ﷺ «الطواف بالبيت صلاة فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير» ولا بأس بالشرب في الطواف لان النبي ﷺ شرب في الطواف رواه ابن المنذر وقال لا أعلم أحدا منع منه

(فصل) اذا شك في الطهارة وهو في الطواف لم يصح طوافه ذلك لانه شك في شرط العبادة قبل الفراغ منها فاشبه ما لو شك في الطهارة في الصلاة وهو فيها وان شك بعد الفراغ منه لم يلزمه شيء لان الشك في شرط العبادة بعد فراغها لا يؤثر فيها ان شك في عدد الطواف بني على اليقين قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على ذلك ولانها عبادة فمتى شك فيها وهو فيها بني على اليقين كالصلاة وان أخبره ثقة عن عدد طوافه رجع اليه اذا كان عدلا وان شك في ذلك بعد فراغه من الطواف لم يلتفت اليه كما لو شك في عدد الركعات بعد فراغ الصلاة قال احمد اذا كان

ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقول في طوافه (ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار) وكان عمر وعبد الرحمن بن عوف يقولان ذلك في الطواف وهو قرآن، ولان الطواف صلاة ولا تكره القراءة في الصلاة قال ابن المبارك: ليس شيء أفضل من القرآن (فصل) والمرأة كالرجل في البداية بالطواف وفيما ذكرنا الا انها اذا قدمت مكة نهضت ولم تنحس بحجبي الحيض استحب لها تأخير الطواف الى الليل لانه أستر، ولا يستحب لها مزاحمة الرجال لتستلم الحجر لكن تشير اليه بيدها كالذي لا يمكنه الوصول اليه: قال عطاء كانت عائشة تطوف حجرة من الرجال لا تخالطهم فقالت امرأة انطلقني نستلم يا أم المؤمنين فقالت انطلقني عنك وأبت^(١) فان خشيت الحيض أو النفاس استحب لها تعجيل الطواف كي لا يفوتها

«١» هكذا

في الاصل ولعله انت

﴿مسئلة﴾ (وليس على النساء ولا أهل مكة رمل ولا اضطباع وليس في غير هذا الطواف رمل ولا اضطباع)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أنه لا رمل على النساء حول البيت ولا بين الصفا والمروة وليس عليهن اضطباع وذلك لان الاصل فيها اظهار الجلاء ولا يقصد ذلك من النساء انما يقصد فيهن الستر وفي الرمل والاضطباع تعرض للانكشاف

(فصل) وليس على أهل مكة رمل وهذا قول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما وكان ابن

رجلان يطوفان فاختلفا في الطواف بنيا على اليقين وهذا محمول على أنهما شكّا فاما ان كان أحدهما يتيقن حال نفسه لم يلتفت الى قول غيره

(فصل) واذا فرغ المتمتع ثم علم أنه كان على غير طهارة في احد الطوافين لا يصح له بني الامر على الأشد وهو انه كان محدثا في طواف العمرة فلم يصح ولم يحل منها فيلزمه دم للحلق ويكون قد أدخل الحج على العمرة فيصير قارنا ويجزئه الطواف للحج عن النسكين ولو قدرناه من الحج لزمه إعادة الطواف ويلزمه إعادة السعي على التقديرين لانه وجد بعد طواف غير معتد به، وان كان وطئ بعد حله من العمرة حكمنا بأنه أدخل حجبا على عمرة فاسدة ولا تصح ويلغو ما فعله من أفعال الحج ويتحلل بالطواف الذي قصده للحج من عمرته الفاسدة وعليه دم للحلق ودم للوطء في عمرته ولا يحصل له حج ولا عمرة، ولو قدرناه من الحج لم يلزمه أكثر من إعادة الطواف والسعي ويحصل له الحج والعمرة

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يستلم ولا يقبل من الاركان إلا الأسود واليماني)

الركن اليماني قبلة أهل اليمن وبلي الركن الذي فيه الحجر الأسود وهو آخر ما يمر عليه من الاركان في طوافه. وذلك أنه يبدأ بالركن الذي فيه الحجر الأسود وهو قبلة أهل خراسان فيستلمه ويقبله. ثم يأخذ على يمين نفسه ويجعل البيت على يساره، فاذا انتهى إلى الركن الثاني وهو العراقي لم يستلمه،

عمر اذا أحرم من مكة لم يرمل لان الرمل انما شرع في الاصل لاظهار الجلد والقوة لاهل البلد، وهذا المغنى معدوم في أهل البلد. والحكم فيمن أحرم من مكة حكم أهل مكة لما ذكرنا عن ابن عمر، ولانه أحرم من مكة أشبه أهل البلد. وليس عليهم اضطباع لان من لا يشرع له الرمل لا يشرع له الاضطباع كالنساء والمتمتع اذا أحرم بالحج من مكة ثم عاد وقلنا يشرع له طواف القدوم لم يرمل فيه. قال احمد رحمه الله: ليس على أهل مكة رمل البيت ولا بين الصفا والمروة

(فصل) وليس في غير هذا الطواف رمل ولا اضطباع لان النبي ﷺ وأصحابه إنما رملوا واضطبعوا في ذلك وذكر القاضي أن من ترك الرمل والاضطباع في طواف القدوم أتى بهما في طواف الزيارة لأنهما سنة أمكن قضاؤها فتقضى كسنة الصلاة وليس بصحيح لما ذكرنا من أن من تركه في الثلاثة الاول لا يقضيه في الأربعة. وكذلك من ترك الجهر في صلاة الفجر لا يقضيه في صلاة الظهر. ولا يقتضى القياس أن يقضي هيئة عبادة في عبادة أخرى. قال القاضي ولو طاف فرمل واضطبع ولم يسمع بين الصفا والمروة فاذا طاف بعد ذلك رمل في طوافه لانه يرمل في السعي بعده وهو تبع في الطواف فلو قلنا لا يرمل في الطواف أنضى الى كون التبع أكل من المتبوع. وهذا قول مجاهد والشافعي قال شيخنا: وهذا لا يثبت بمثل هذا الرأي الضعيف فان المتبوع لا تتغير هيئته تبعا كتبعه ولو كانا متلازمين كان ترك الرمل في السعي تبعا لعدمه في الطواف أولى من الرمل في الطواف تبعا للسعي

فاذا مر بالثالث وهو الشامي لم يستلمه أيضاً، وهذان الركنان يليان الحجر فاذا وصل إلى الرابع وهو الركن اليماني استلمه، قال الخرقي ويقبله والصحيح عن أحمد أنه لا يقبله وهو قول أكثر أهل العلم، وحكي عن أبي حنيفة أنه لا يستلمه، قال ابن عبد البر جائز عند أهل العلم أن يستلم الركن اليماني، والركن الاسود لا يختلفون في شيء من ذلك، وأما الذي فرقوا به بينهما التقبيل فأروا تقبيل الاسود، ولم يروا تقبيل اليماني، وأما استلامهما فأمر مجمع عليه، وقد روى مجاهد عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا استلم الركن قبله ووضع خده الأيمن عليه قال وهذا لا يصح، وأما يعرف التقبيل في الحجر الاسود وحده، وقد روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني، وقال ابن عمر ما تركت استلام هذين الركنين اليماني والحجر منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما في شدة ولا رخاء رواهما مسلم. ولأن الركن اليماني مبني على قواعد إبراهيم عليه السلام فسن استلامه كالذي فيه الحجر، وأما تقبيله فلم يصح عن النبي ﷺ فلا يسن، وأما الركنان اللذان يليان الحجر فلا يسن استلامهما في قول أكثر أهل العلم. وروى عن معاوية وجابر وابن الزبير والحسن والحسين وأنس وعروة استلامهما، وقال معاوية ليس شيء من البيت مهجوراً

ولنا قول ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني وقال: ما أراه - يعني النبي ﷺ - لم يستلم الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم ولا طاف

(مسألة) (ومن طاف راكباً أو محملاً أجزأه عنه لا يجزئه إلا لعذر ولا يجزي عن الحمل)

يصح طواف الراكب للعذر بغير خلاف علمناه لأن ابن عباس روى عن النبي ﷺ أنه طاف في حجة الوداع على بغير يستلم الركن بمحجن. وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت شكوت إلى النبي ﷺ أني أشتكي فقال «طوفي من وراء الناس وأنت راكبة» متفق عليهما وقال جابر رضي الله عنه طاف النبي ﷺ على راحلته بالبيت وبالصفاء والمرورة أيراه الناس ولا يشرف عليهم يسألوه فإن الناس غشوه، والمحمول كالراكب فيما ذكرنا قياساً عليه

(فصل) فإن فعل ذلك أغير عذر فعن أحمد فيه ثلاث روايات (أحدها) لا يجزي وهو ظاهر كلام الخرقي لأن النبي ﷺ قال «الطواف بالبيت صلاة ولانها عبادة تتعلق بالبيت فلم يجز فعلها راكباً أغير عذر كالصلاة» (والثانية) يجزئه ويجبره بدم وهو قول أبي حنيفة إلا أنه قال بعيد ما كان بمكة فإن رجع جبره بدم لانه ترك صفة واجبة في ركن الحج أشبه ما لو دفع من عرفة قبل الغروب (والثالثة) يجزي ولا شيء عليه اختارها أبو بكر وهو مذهب الشافعي وابن المنذر ولأن النبي ﷺ طاف راكباً قال ابن المنذر لا قول لأحمد مع فعل النبي ﷺ ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقاً فكيفما أتى به أجزأه ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل

(فصل) والطواف راجلاً أفضل بغير خلاف لأن النبي ﷺ في غير حجة الوداع طاف ماشياً

الناس من وراء الحجر إلا لذلك، وروي عن ابن عباس أن معاوية طاف فجعل يستلم الأركان كلها. فقال له ابن عباس لم تستلم هذين الركنين ولم يكن النبي ﷺ يستلمهما؟ فقال معاوية ليس شيء من البيت مهجوراً. فقال ابن عباس (أنقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فقال معاوية صدقت! ولائهما لم يما على قواعد إبراهيم فلم يسن استلامهما كالحائط الذي يلي الحجر

(فصل) ويستلم الركنين الأسود واليماني في كل طوافه لأن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوافه. قال نافع وكان ابن عمر يفعله. رواه أبو داود وإن لم يتمكن من تقبيل الحجر استلمه وقبل بيده ومن رأى تقبيل اليد عند استلامه ابن عمر وجابر وأبو هريرة وأبو سعيد وابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء وعروة وأيوب والثوري والشافعي وإسحاق وقال مالك يضع يده على فيه من غير تقبيل، وروي أيضاً عن القاسم بن محمد

ولنا أن النبي ﷺ استلمه وقبل بيده. أخرجه مسلم وفعله أصحاب النبي ﷺ وتبعهم أهل العلم على ذلك فلا يعتد بمن خالفهم. وإن كان في يده شيء يمكن أن يستلم الحجر به استلمه وقبله لما روي عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن معه ويقبل المحجن رواه مسلم. فإن لم يمكنه استلامه أشار إليه وكبر لما روى البخاري بإسناده عن ابن عباس قال: طاف النبي ﷺ على بعير كلما أتى الركن أشار إليه وكبر

وأصحابه طافوا مشاة وفي قول أم سلمة شكوت إلى النبي ﷺ أني أشتكي فقال طوفي من وراء الناس وأنت راكبة دليل على أن الطواف إنما يكون مشياً وإنما طاف النبي صلى الله عليه وسلم راكباً لعذر فإن ابن عباس روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى خرج العواتق من البيوت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثروا عليه كبر رواه مسلم. وكذلك في حديث جابر: فإن الناس غشوه^(١) ورواه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف راكباً لشكاة به وبهذا يعتذر من منع الطواف راكباً عن طواف النبي صلى الله عليه وسلم والحديث الأول أثبت فعلى هذا يكون كثرة الناس وشدة الزحام عذراً، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قصد تعليم الناس فلا يتمكن إلا بالركوب

(فصل) وإذا طاف راكباً أو محملاً فلا رمل فيه وقال إقاضي بخب به بعيره والصحيح الأول لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولا أمر به ولا يتحقق فيه معنى الرمل (فصل) فأما السعي محملاً وراكباً فيجزئه لعذر وبغير عذر لأن المعنى الذي منع الطواف راكباً غير موجود فيه

(فصل) ومن طيف به محملاً لم يخل من ثلاثة أحوال (أحدها) أن ينوي جميعاً عن المحمول أو ينوي المحمول عن نفسه ولا ينوي الحامل شيئاً فيقيم عنه دون الحامل بغير خلاف (الثاني) أن يقصدا

«١» هو من الغشيان وهو التغطية والمراد كراماتهم واحاطهم بهص

٣٩٦ التكبير عند الحجر الاسود وأدعية الطواف. حكم من طيف به محمولا (المغني والشرح الكبير)

(فصل) ويكبر كلما أتى الحجر أو حاذاه لما رويناه ويقول بين الركنتين (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) الماروي الامام أحمد في المناسك عن عبد الله بن السائب أنه سمع النبي ﷺ يقول بين ركن بني جمح والركن الاسود (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال «وكل به - يعني الركن اليماني - سبعون ألف ملك فمن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) قالوا آمين» وعن ابن عباس أنه كان اذا جاء الركن اليماني قال: اللهم قنعي بما رزقني، واخلف لي على كل غائبة بخير

ويستحب أن يقول اللهم اجعله حجاً مبروراً، وسعيًا مشكوراً، وذنباً مغفوراً. رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الاعز الاكرم. وكان عبد الرحمن بن عوف يقول: رب قتي شح نفسي، وعن عروة قال كان أصحاب النبي ﷺ يقولون لا إله الا أنتا * وأنت تحيي بعد ما أمتات * ومها أني

عن الحامل فيقع عنه ولا شيء المحمول وكذلك ان نوى الحامل عن نفسه ولم ينو المحمول (الثالث) أن يقصد كل واحد عن نفسه فيقع للمحمول دون الحامل وهذا أحد قولي الشافعي والقول الآخر يقع للحامل لانه الفاعل. وقال أبو حنيفة يقع لهما لان كل واحد منهما طائف بنية صحيحة فأجزأ الطواف عنه كما لو لم ينو صاحبه شيئاً ولانه لو حمله بعرفات لكان الوقوف عنهما كذا هذا. قال (شيخنا) وهو قول حسن، ووجه الاول انه طواف أجزأ عن المحمول فلم يقع عن الحامل كما لو نوا جميعاً ولانه طواف واحد فلم يقع عن شخصين كالراكب أما اذا حمله بعرفة فما حصل الوقوف بالحل فان المقصود الكون في عرفات وهما كائنان بها والمقصود ههنا الفعل وهو واحد فلا يقع عن شخصين ووقوعه عن المحمول أولى لانه لم ينو بطوافه الا لنفسه، والحامل لم يخلص قصده بالطواف لنفسه فانه لو لم يقصد الطواف بالمحمول لما حمله فان تمكنه من الطواف لا يثقف على حمله فصار المحمول مقصوداً لهما ولم يخلص قصد الحامل لنفسه فلم يقع لعدم التعيين. وقال أبو حنيفة العكبري لا يجزي الطواف عن واحد منهما لان فعلاً واحداً لا يقع عن اثنين وليس أحدهما أولى به من الآخر وقد ذكرنا أن المحمول أولى بخلوص نيته لنفسه وقصد الحامل له فان عدمت النية منهما أو نوى كل واحد منهما عن الآخر لم تصح لواحد منهما

(مسئلة) (وان طاف منكسا أو على جدار الحجر أو شاذروان الكعبة، أو ترك شيئاً من طوافه وان قل أو لم ينو لم يجزه)

إذا نكس الطواف فجعل البيت على يمينه لم يجزه، وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة بعيد ما كان بمكة فان رجع جبره بدم لانه ترك هيئة فلم تنعم الاجزاء. كترك الرمل والاضطباع ولنا أن النبي ﷺ جعل البيت في الطواف على يساره وقال عليه الصلاة والسلام لتأخذوا

به من الدعاء والذكر فحسن ، قالت عائشة : قال رسول الله ﷺ « إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمي الجمار لأقامة ذكر الله » رواه الأثرم وابن المنذر

﴿ مسألة ﴾ قال (ويكون الحجر ^(١) داخلا في طوافه لان الحجر من البيت)

« ١ » الحجر

بالكسر هو ما احيط
بالبناء المقوس من
جهة شمال الكعبة
بين الركنين العراقي
والشامي ويسمى
الخطيم

انما كان كذلك لان الله تعالى أمر بالطواف بالبيت جميعه بقوله (وليطوفوا بالبيت العتيق) والحجر منه فمن لم يطف به لم يعتد بطوافه وبهذا قال عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر ، وقال أصحاب الرأي إن كان بمكة قضى ما بقي . وإن رجع إلى الكوفة فعليه دم ونحوه قال الحسن ولنا أنه من البيت بدليل ما روت عائشة قالت : سألت رسول الله ﷺ عن الحجر فقال « هو من البيت » وعنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إن قومك استقصروا من بنيان البيت ، ولولا حداثة عهدهم بالشرك أعدت ما تركوا منها ، فإن بدا لقومك من بعدي أن يبنوا فلهي لأريك ما تركوا منها » فأراها قريبا من سبعة أذرع رواها مسلم ، وعنها رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله إني نذرت أن أصلي في البيت . قال « صلي في الحجر فإن الحجر من البيت » وفي لفظ قالت كنت أحب أن أدخل البيت فأصلي فيه فأخذ رسول الله ﷺ يسيدي فأدخلني الحجر وقال « صلي في الحجر إن أردت دخول البيت فانما هو قطعة من البيت » قال الترمذي هو حديث حسن صحيح ، فمن ترك الطواف بالحجر لم يطف بجميع البيت فلم يصح كما لو ترك الطواف ببعض البناء ، ولان النبي ﷺ طاف من وراء الحجر ، وقد قال عليه السلام « لتأخذوا عني مناسككم »

عني مناسككم » ولانها عبادة متعلقة بالبيت فكان الترتيب شرطا لصحتها كالصلاة ، وما قاسوا عليه مخالف لما ذكرنا كما اختلف حكم هيئات الصلاة وترتيبها

(فصل) ويطوف من وراء الحجر لان الله تعالى قال (وليطوفوا بالبيت العتيق) والحجر منه فمن لم يطف به لم يعتد بطوافه . وبهذا قال عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر . وقال أصحاب الرأي إن كان بمكة قضى ما بقي ، وإن رجع إلى الكوفة فعليه دم ونحوه قول الحسن ولنا أنه من البيت لما روت عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر فقال « هو من البيت » وعنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن قومك استقصروا من بنيان البيت ولولا حداثة عهدهم بالشرك أعدت ما تركوا منها فإن بدا لقومك من بعدي أن يبنوا فلهي لأريك ما تركوا منها » فأراها قريبا من سبعة أذرع رواها مسلم . وعنها قالت قلت يا رسول الله إني نذرت أن أصلي في البيت . قال « صلي في الحجر فإن الحجر من البيت » رواه الترمذي وقال حسن صحيح فمن ترك الطواف بالحجر لم يطف بالبيت جميعه فلم يصح كما لو ترك الطواف ببعض البناء . ولان النبي صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر وقال « لتأخذوا عني مناسككم »

(فصل) ولو طاف على جدار الحجر وشاذروان الكعبة وهو ما فضل من حائطها لم يجز لأن ذلك من البيت فإذا لم يطف به فلم يطف بكل البيت ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف من وراء ذلك

(فصل) ولو طاف على جدار الحجر أو شاذروان الكعبة وهو ما فضل من جدارها لم يجز لأن ذلك من البيت فإذا لم يطف به لم يطف بكل البيت ، وكذلك إن ترك شيئاً من طوافه وإن قل لم يجزه لأنه لم يطف بجميع البيت ، وقد طاف النبي صلى الله عليه وسلم من وراء ذلك وطاف بجميع البيت من الحجر إلى الحجر (١)

«١» أي الحجر الأسود حيث يبدأ الطواف وينتهي

(فصل) والنية شرط في الطواف إن تركها لم يصح لأنها عبادة تتعلق بالبيت فاشتترط لها النية كالصلاة ، ولأن النبي ﷺ قال « الطواف بالبيت صلاة » والصلاة لا تصح بدون النية (مسئلة) (وإن طاف محدثاً أو نجساً أو عرياناً لم يجزه وعنه يجزئه ويجبره بدم)

الطهارة من الحدث والنجاسة والستارة شرائط لصحة الطواف في ظاهر المذهب وهو قول مالك والشافعي ، وعن أحمد أن الطهارة ليست شرطاً فمضى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة فإن خرج إلى بلده جبره بدم ، وكذلك يخرج في الطهارة من النجس والستارة ، وعنه فيمن طاف للزيارة وهو ناس للطهارة لاشي عليه ، وقال أبو حنيفة ليس شيء من ذلك شرطاً ، واختلف أصحابه فقال بعضهم هو واجب ، وقال بعضهم هو سنة لأن الطواف ركن للحج فلم تشترط له الطهارة كالوقوف

ولما مروى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه » رواه الترمذي والأثرم ، وعن أبي هريرة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحججة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر يؤذن « لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان » متفق عليه ، ولأنها عبادة متعلقة بالبيت فكانت الطهارة والستارة فيها شرطاً كالصلاة وعكسه الوقوف ، ولأن النبي ﷺ قال لعائشة حين حاضت « افعلي مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت »

(فصل) وإذا شك في الطهارة وهو في الطواف لم يصح طوافه لأنه شك في شرط العبادة قبل الفراغ منها أشبه ما لو شك في الطهارة وهو في الصلاة ، وإن شك بعد الفراغ منه لم يلزمه شيء لأن الشك في شرط العبادة بعد فراغها لا يؤثر فيها ، وإن شك في عدد الطواف بني على اليقين . قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك لأنها عبادة فمضى شك فيها وهو فيها بني على اليقين كالصلاة ، فإن أخبره ثقة عن عدد طوافه قبل قوله إن كان عدلاً ، وإن شك في عدده بعد الفراغ منه لم يلتفت إليه كمن شك في عدد الركعات بعد فراغ الصلاة . قال أحمد إذا كان رجلاً

(فصل) ولو نكس الطواف فجعل البيت على يمينه لم يجزئه . وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يعيد ما كان بمكة ، فان رجع جبره بدم لأنه تركه يمينه فلم تمنع الاجزاء كما لو ترك الرمل والاضطباع ولنا أن النبي ﷺ جعل البيت في الطواف على يساره . وقال عليه السلام « لتأخذوا عني

بطوافان فاختلغا في الطواف بنيا على اليقين ، قال شيخنا وهو محمول على أنهما شكا . فان كان أحدهما يتيقن حال نفسه لم يلتفت إلى قول غيره

(فصل) اذا فرغ المتمتع ثم علم أنه كان على غير طهارة في أحد الطوافين لا يعينه بنى الامر على الأشد وهو أنه كان محدثاً في طواف العمرة فلم تصح ولم يحل منها فيلزمه دم للحلق ويكون قد أدخل الحج على العمرة فيصير قارناً ويجزئه الطواف للحج عن النسكين ، ولو قدرناه من الحج لزمه إعادة الطواف ويلزمه إعادة السعي على التقديرين لانه وجد بعد طواف غير معتد به . وإن كان وطىء بعد حله من العمرة حكماً بأنه أدخل حجاً على عمرة فاسدة فلا يصح ويلغو ما فعله من أفعال الحج ويتحلل بالطواف الذي قصده للحج من عمرته الفاسدة وعليه دم للحلق ودم للمضي في عمرته ولا يحصل له حج ولا عمرة . ولو قدرناه من الحج لم يلزمه أكثر من إعادة الطواف والسعي ويحصل له الحج والعمرة ﴿مسئلة﴾ (وإن أحدث في بعض طواف أو قطعه بفصل طويل ابتداءه)

اذا أحدث في الطواف عمداً ابتداء الطواف لان الطهارة شرط له ، فاذا أحدث عمداً أبطله كالصلاة وإن سبقه الحدث ففيه روايتان

(أحدهما) يتبدي ، أيضاً وهو قول مالك والحسن قياساً على الصلاة (والثانية) يتوضأ ويبنى وبها قال الشافعي وإسحاق . وقال حنبل عن أحمد فيمن طاف ثلاثة أشواط أو أكثر يتوضأ فان شاء بنى وإن شاء استأنف ، قال أبو عبد الله يبنى اذا لم يحدث حدثاً إلا الوضوء . فان عمل عملاً غير ذلك استقبل الطواف وذلك لان المواالات تسقط عند العذر على احدي الروايتين وهذا عذر ، فأما إن اشتغل بغير الوضوء لزمه الابتداء لأنه ترك المواالات لغير عذر وهذا اذا كان الطواف فرضاً ، فأما النفل فلا تجب اعادته كالصلاة المسنونة اذا بطلت

(فصل) والمواالات شرط في الطواف فتى قطعه بفصل طويل ابتداء سواء كان عمداً أو سهواً مثل أن يترك شوطاً من الطواف يظن أنه قد آتمه . وقال أصحاب الرأي فيمن طاف ثلاثة أشواط من طواف الزيارة ثم رجع إلى بلده عليه أن يعود فيطوف ما بقي

ولنا أن النبي ﷺ وإلى بين طوافه وقال « خذوا عني مناسككم » ولانه صلاة فاشتترط له المواالات كسائر الصلوات . أو نقول : عبادة متعلقة بالبيت فاشتترط لها المواالات كالصلاة والمرجع في طول الفصل وقصره إلى العرف . وقد روي عن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى اذا كان له عذر شغله بنى ، وإن قطعه لغير عذر أو لحاجة استقبل الطواف . وقال اذا أعيا في الطواف لا بأس أن

٤٠٠ سنية ركعتي الطواف . موالاة الطواف سنة فيقطع لما هو أفضل (المغني والشرح الكبير)

مناسككم » ولأنها عبادة متعلقة بالبيت فكان الترتيب فيها واجباً كالصلاة وما قاسوا عليه مخالفات لما ذكرنا كما اختلف حكم هيئة الصلاة وترتيبها

﴿ مسألة ﴾ قال (ويصلي ركعتين خلف المقام)

وجملة ذلك أنه يسن للطائف أن يصلي بعد فراغه ركعتين ويستحب أن يركعها خلف المقام لقوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى) ويستحب أن يقرأ فيها (قل يا أيها الكافرون) في الأولى و (قل هو الله أحد) في الثانية . فان جابراً روى في صفة حجة النبي ﷺ قال حتى أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم نفذ إلى مقام إبراهيم فقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى) فجعل المقام بينه وبين البيت . قال محمد بن علي ولا أعلمه إلا ذكره عن النبي صلى الله

يستريح ، وقال الحسن غشي عليه فحمل إلى أهله ، فلما أفاق أتمه لأنه قطعه للعذر فجاز البناء عليه كما لو قطعه للصلاة

﴿ مسألة ﴾ (ولو كان يسيراً أو أقيمت الصلاة أو حضرت جنازة صلى وبني)

ويتخرج أن الموالاة سنة ، أما إذا لم يطل الفصل فانه يبني على طوافه لأنه يسير فعني عنه . وكذلك إن أقيمت الصلاة المكتوبة فانه يقطع الطواف ويصلي جماعة في قول كثير من أهل العلم ، وقال مالك يمضي في طوافه ولا يقطعه إلا أن يخاف أن يضر بوقت الصلاة لانه صلاة فلا يقطعه لصلاة أخرى ولنا قوله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » والطواف صلاة فيدخل في عموم النص ، وإذا صلى بنى على طوافه ، قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً خالف في ذلك إلا الحسن فانه قال : يستأنف ، وقول الجمهور أولى لان هذا فعل مشروع في أثناء الطواف فلم يقطعه كاليسير ، وكذلك الحكم في الجنازة إذا حضرت يصلي عليها ثم يبني على طوافه لانها تقوت بالانشغال عنها ، قال أحمد ويكون ابتداءه من الحجر أنه يبتدي بالحجر الشوط الذي قطعه من الحجر حين يشرع في البناء . وحكم السعي حكم الطواف فيما ذكرنا لانه اذا ثبت ذلك في الطواف مع تأكده في السعي بطريق الأولى . ولان ذلك يروى عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا يعرف له في الصحابة مخالف وهذا قول عطاء والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم ، ويتخرج أن الموالاة في الطواف سنة وهو قول أصحاب الرأي قياساً على الصفا والمروة والصحيح الاول لما ذكرنا

﴿ مسألة ﴾ (ثم يصلي ركعتين)

والأفضل أن يكون خلف المقام يقرأ فيهما (قل يا أيها الكافرون) في الأولى و (قل هو الله أحد) في الثانية فان جابراً رضي الله عنه روى في صفة حج النبي ﷺ قال : حتى أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى) فجعل المقام بينه وبين البيت ، قال محمد بن علي ولا أعلمه إلا ذكره عن النبي ﷺ كان يقرأ في

عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين (قل هو الله أحد — وقل يا أيها الكافرون) وحيث ركعهما ومهما قرأ فيهما جاز ، فإن عمر ركعهما بذى طوى ، وروي أن رسول الله ﷺ قال لام سلمة « إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون » ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت ، ولا بأس أن يصلهما إلى غير سترة ويمر بين يديه الطائفون من الرجال والنساء ، فإن النبي ﷺ صلاهما والطواف بين يديه ليس بينهما شيء ، وكان ابن الزبير يصلي والطواف بين يديه فتمر المرأة بين يديه فينتظرها حتى ترفع رجلها ثم يسجد وكذلك سائر الصلوات في مكة لا يعتبر لها سترة وقد ذكرنا ذلك (فصل) وركعتا الطواف سنة مؤكدة غير واجبة ، وبه قال مالك وللشافعي قولان (أحدهما) أنهما واجبتان لأنهما تابعتان للطواف فكانا واجبتين كالسعي

ولنا قوله عليه السلام « خمس صلوات كتبهن الله على العبد من حافظ عليهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة » وهذه ليست منها ولما سأل الاعرابي النبي ﷺ عن الفرائض ذكر الصلوات الخمس قال فهل علي غيرها ؟ قال « لا إلا أن تطوع » ولأنها صلاة لم تشرع لها جماعة فلم تكن واجبة كسائر النوافل والسعي ماوجب لكونه تابعا ولا هو مشروع مع كل طواف ، ولو طاف الحاج طوافا كثيرا لم يجب عليه إلا سعي واحد ، فإذا أتى به مع طواف القدوم لم يأت به بعد ذلك بخلاف الركعتين فانهما يشرعان عقيب كل طواف

(فصل) وإذا صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأته عن ركعتي الطواف ، روي نحو ذلك عن ابن

الركعتين (قل هو الله أحد ، وقل يا أيها الكافرون) وحيث ركعهما ومهما قرأ فيهما جاز فإن عمر رضي الله عنه ركعهما بذى طوى ، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لام سلمة « إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون » ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت ، ولا بأس أن يصلهما إلى غير سترة ويمر بين يديه الطائفون من الرجال والنساء فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما والطواف بين يديه ليس بينهما شيء ، وكان ابن الزبير يصلي والطواف بين يديه فتمر المرأة بين يديه فينتظرها حتى ترفع رجلها ثم يسجد وكذلك سائر الصلوات بمكة لا يعتبر لها سترة وقد ذكرنا ذلك (فصل) والركعتان فيه سنة مؤكدة غير واجبة ، وبه قال مالك وللشافعي قولان (أحدهما)

أنهما واجبتان لأنهما تابعتان للطواف فكانا واجبتين كالسعي ولنا قوله عليه السلام للاعرابي حين سأله عن الفرائض فذكر الصلوات الخمس ، فقال هل علي غيرها ؟ قال « لا إلا أن تطوع » ولأنها صلاة لم يشرع لها جماعة فلم تكن واجبة كسائر النوافل وأما السعي فلم يجب لكونه تابعا ولا هو مشروع مع كل طواف بخلاف الركعتين فانهما يشرعان عقيب كل طواف

(فصل) فإن صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأته عن ركعتي الطواف ، روي نحوه عن ابن عباس

عباس وعطاء، وجابر بن زيد والحسن وسعيد بن جبير واسحاق، وعن أحمد أنه يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة، قال أبو بكر عبدالعزيز هو أقيس، وبه قال الزهري ومالك وأصحاب الرأي لأنه سنة فلم تجز عنها المكتوبة ركعتي الفجر.

ولنا أنهما ركعتان شرعنا للنسك فأجزأت عنهما المكتوبة ركعتي الاحرام (فصل) ولا بأس أن يجمع بين الاسابيع فإذا فرغ منها ركع لكل أسبوع ركعتين فعل ذلك عائشة والمصور بن مخزومة وبه قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبير واسحاق وكرهه ابن عمر والحسن والزهري ومالك وأبو حنيفة لأن النبي ﷺ لم يفعله ولأن تأخير الركعتين عن طوافها يخل بالموالاة بينهما ولنا أن الطواف يجري مجرى الصلاة يجوز جمعها ويؤخر ما بينها فيصليها بعدها كذلك ههنا، وكون النبي ﷺ لم يفعله لا يوجب كراهة فإن النبي ﷺ لم يطف أسبوعين ولا ثلاثة وذلك غير مكروه بالاتفاق، والموالاة غير معتبرة بين الطواف والركعتين بدليل أن عمر صلاهما بذى طوى وأخرت أم سلمة ركعتي طوافها حين طافت راكبة بأمر رسول الله ﷺ، وأخر عمر بن عبدالعزيز ركوع الطواف حتى طامت الشمس، وإن ركع لكل أسبوع عقيبته كان أولى وفيه اقتداء بالنبي ﷺ وخروج من الخلاف

وعطاء، وجابر بن زيد والحسن وسعيد بن جبير واسحاق، وعنه أنه يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة، قال أبو بكر عبدالعزيز هو أقيس، وبه قال الزهري ومالك وأصحاب الرأي لأنه سنة فلم تجز عنها المكتوبة ركعتي الفجر

ولنا أنهما ركعتان شرعنا للنسك فأجزأت عنهما المكتوبة ركعتي الاحرام (فصل) ولا بأس أن يجمع بين الاسابيع فإذا فرغ منها ركع لكل أسبوع ركعتين فعلته عائشة والمصور ابن مخزومة، وبه قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وكرهه ابن عمر والحسن والزهري ومالك وأبو حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله، ولأن تأخير الركعتين عن طوافهما يخل بالموالاة بينهما ولنا أن الطواف يجري مجرى الصلاة يجوز جمعها ويؤخر ما بينها فيصليها بعدها كذلك ههنا، وكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله لا يوجب كراهته فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف أسبوعين ولا ثلاثة وذلك غير مكروه بالاتفاق والموالاة غير معتبرة بين الطواف والركعتين بدليل أن عمر صلاهما بذى طوى وأخرت أم سلمة ركعتي الطواف حين طافت راكبة بأمر رسول الله (ص) وإن ركع لكل أسبوع عقيبته كان أولى وفيه اقتداء بالنبي (ص) وخروج من الخلاف

(فصل) والمشرط لصحة الطواف تسعة أشياء: الطهارة من الحدث والنجاسة، وستر العورة، والنية، والطواف بجميع البيت، وأن يكمل سبعة أشواط، ومحاذاة الحجر بجميع بدنه، والترتيب، وهو أن يطوف على يمينه، والموالاة، وسننه استلام الركن وتقبيله أو ما قام مقامه من الإشارة،

(فصل) وإذا فرغ من الركوع وأراد الخروج إلى الصفا استحب أن يعود فيستلم الحجر نص عليه أحمد لأن النبي ﷺ فعل ذلك ذكره جابر في صفة حج النبي ﷺ وكان ابن عمر يفعلاه وبه قال النخعي ومالك والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا
﴿ مسألة ﴾ قال (ويخرج إلى الصفا من بابه فيقف عليه فيكبر الله عز وجل ويهله ويحمده ويصلي على النبي ﷺ)

وجملة ذلك أنه إذا فرغ من طوافه وصلى ركعتين واستلم الحجر فيستحب أن يخرج إلى الصفا من بابه فيأتي الصفا فيرقى عليه حتى يرى الكعبة ثم يستقبلها فيكبر الله عز وجل ويهله ويدعو بدعاء النبي ﷺ وما أحب من خير الدنيا والآخرة ، قال جابر في صفة حج النبي ﷺ بعد ركعتي الطواف ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ (إن الصفا والمروة من شعائر الله) « نبدأ بما بدأ الله به » فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبر وقال « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا

واستلام الركن اليماني والاضطباع والزم ، والمشي في موضعه ، والدعاء والذكر ، وركعتا الطواف والطواف ماشيا ، والدنو من البيت ، وفي ذلك اختلاف ذكرناه فيما مضى
﴿ مسألة ﴾ (ثم يعود إلى الركن فيستلمه)

إذا فرغ من ركعتي الطواف وأراد الخروج إلى الصفا استحب أن يعود فيستلم الحجر نص عليه أحمد لأن النبي ﷺ فعل ذلك ذكره جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يفعلاه وبه قال النخعي ومالك والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا

﴿ مسألة ﴾ (ثم يخرج إلى الصفا من بابه ويسعى سبعا يبدأ بالصفا فيرقى عليه حتى يرى البيت فيستقبله ويكبر ثلاثا ويقول الحمد لله على ما هدانا لاله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، صدق وعده ، ونصر عهده ، وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . ثم يلبي ويدعو بما أحب)

وجملة ذلك أنه إذا فرغ من طوافه واستلم الركن فاستحب أن يخرج إلى الصفا من بابه فيأتي الصفا فيرقى عليه حتى يرى الكعبة فيستقبلها فيكبر الله عز وجل ويهله ويدعو بدعاء النبي (ص) وما أحب من خير الدنيا والآخرة قال جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ (إن الصفا والمروة من شعائر الله) « نبدأ بما بدأ الله به » فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير « لا إله إلا الله وحده ، أنجز

الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » ثم دعا بين ذلك وقال مثل هذا ثلاث مرات قال أحمد ويدعو بدعاء ابن عمر ورواه عن اسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج إلى الصفا من الباب الأعظم فيقوم عليه فيكبر سبع مرار ثلاثا ثلاثا يكبر ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . ثم يدعو فيقول : اللهم اعصمني بدینك وطواعيتك وطواعية رسولك ، اللهم جنبني حدودك ، اللهم اجعلني ممن يحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك وعبادك الصالحين ، اللهم حببني إليك وإلى ملائكتك وإلى رسلك وإلى عبادك الصالحين ، اللهم يسرني لليسرى ، وجنبني العسرى ، واغفر لي في الآخرة والأولى ، واجعلني من أئمة المتقين ، واجعلني من ورثة جنة النعيم ، واغفر لي خطيئتي يوم الدين ، اللهم قلت قولك الحق ادعوني أستجب لكم (وإنك لا تخلف الميعاد اللهم إذ هديتني للإسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني منه حتى توفياني على الإسلام . اللهم لا تقدمني إلى العذاب ولا تؤخرني لسوء الفتن . قال ويدعو دعاء كثيرا حتى أنه ليملأنا وإنا لشباب وكان إذا أتى على المسعى سعى كبر وكل مادعا به فهو جائز

(فصل) فإن لم يرق على الصفا فلا شيء عليه ، قال القاضي لكن يجب عليه أن يستوعب ما بين الصفا والمروة فيلصق عقبيه بأسفل الصفا ثم يسعى إلى المروة فإن لم يصعد عليها ألصق أصابع رجليه

وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك وقال مثل هذا ثلاث مرات . قال أحمد رحمه الله ويدعو بدعاء ابن عمر رضي الله عنهما ورواه اسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج من الصفا من الباب الأعظم فيقوم عليه فيكبر سبع مرار ثلاثا ثلاثا يكبر ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، ثم يدعو فيقول : اللهم اعصمني بدینك وطواعيتك وطواعية رسولك ، اللهم جنبني حدودك ، اللهم اجعلني ممن يحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك وعبادك الصالحين ، اللهم حببني إليك وإلى ملائكتك وإلى رسلك وإلى عبادك الصالحين ، اللهم يسرني لليسرى وجنبني للعسرى ، واغفر لي في الآخرة والأولى ، واجعلني من أئمة المتقين ، واجعلني من ورثة جنة النعيم ، واغفر لي خطيئتي يوم الدين ، اللهم قلت وقولك الحق (ادعوني أستجب لكم) وإنك لا تخلف الميعاد ، اللهم إذ هديتني للإسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني منه حتى توفياني على الإسلام ، اللهم لا تقدمني إلى العذاب ولا تؤخرني لسوء الفتن . قال ويدعو دعاء كثيرا حتى أنه ليملأنا وإنا لشباب وكان إذا أتى على المسعى سعى وكبر ، وكل مادعا به فحسن

(فصل) فإن لم يرق على الصفا فلا شيء عليه ، قال القاضي لكن يجب عليه أن يستوعب ما بين الصفا والمروة فيلصق عقبيه بأسفل الصفا ثم يسعى إلى المروة فإن لم يصعد عليها ألصق أصابع رجليه

بأسفل المروة والصعود عليها هو الأولى اقتداء بفعل النبي ﷺ ، فإن ترك مما بينهما شيئاً ولو ذراعاً لم يجزه حتى يأتي به . والمرأة لا يسن لها أن ترقى لثلاً تراحم الرجال وترك ذلك أستر لها ولا ترمل في طواف ، ولا سعي والحكم في وجوب استيعابها ما بينهما بالمشي كحكم الرجل

﴿ مسألة ﴾ قال (ثم ينحدر من الصفا فيمشي حتى يأتي العلم الذي في بطن الوادي فيرمل من العلم إلى العلم ثم يمشي حتى يأتي المروة فيقف عليها ويقول كما قال على الصفا وما دعا به أجره ثم ينزل ماشياً إلى العلم ثم يرمل حتى يأتي العلم يفعل ذلك سبع مرات يحتسب بالذهاب سعية وبالرجوع سعية يفتتح بالصفا ويختم بالمروة)

هذا وصف السعي وهو أن ينزل من الصفا فيمشي حتى يأتي العلم ومعناه يحاذي العلم وهو الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد فإذا كان منه نحواً من ستة أذرع سعى سعياً شديداً حتى يحاذي العلم الآخر وهو الميلان الأخضران اللذان بفناء المسجد وحذاء دار العباس ثم يترك السعي ويمشي حتى يأتي المروة فيستقبل القبلة ويدعو بمثل دعائه على الصفا ومادعا به فحائز وليس في الدعاء شيء مؤقت . ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه ويكثر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك ، قال أبو عبد الله كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا والمروة قال : رب اغفر وارحم ، واعف عما تعلم ، وأنت

بأسفل المروة والصعود عليهما أولى اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم . فإن ترك مما بينهما شيئاً ولو ذراعاً لم يجزه حتى يأتي به . وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل إلا أنها لا ترقى لثلاً تراحم الرجال ولأنه أستر لها

﴿ مسألة ﴾ (ثم ينزل فيمشي حتى يأتي العلم فيسعى سعياً شديداً إلى العلم الآخر ، ثم يمشي حتى يأتي المروة فيفعل عليها كما فعل على الصفا ، ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه ، ويسعى في موضع سعيه يفعل ذلك سبعاً)

يحتسب بالذهاب سعية . وبالرجوع سعية يفتتح بالصفا ويختم بالمروة ، فإن افتتح بالمروة لم يحتسب بذلك الشوط ، هذا وصف السعي وهو أن ينزل من الصفا فيمشي حتى يأتي العلم أي يحاذيه وهو الميل الأخضر في ركن المسجد ، فإذا كان منه نحواً من ستة أذرع سعى سعياً شديداً حتى يحاذي العلم الآخر وهما الميلان الأخضران بفناء المسجد وحذاء دار العباس ، ثم يترك السعي فيمشي حتى يأتي المروة فيبرق عليها ويستقبل القبلة ويدعو بمثل دعائه على الصفا ومهما دعا به فلا بأس وليس في الدعاء شيء مؤقت . ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه ويكثر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك . قال أبو عبد الله كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا والمروة قال : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ،

الاعز الاكرم . وقال النبي ﷺ « إنما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لاقامة ذكر الله تعالى » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . حتى يكمل سبعة أشواط يحسب بالذهاب سعية وبالرجوع سعية . وحكي عن ابن جرير وبعض أصحاب الشافعي أنهم قالوا ذهابه ورجوعه سعية وهذا غلط لأن جابرا قال في صفة حج النبي ﷺ : ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماء رمل في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا فلما كان آخر طوافه على المروة قال « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة » وهذا يقتضي أنه آخر طوافه ولو كان على ما ذكره كان آخر طوافه عند الصفا في الموضع الذي بدأ منه ولأنه في كل مرة طائف بهما فينبغي أن يحسب بذلك مرة كما أنه إذا طاف بجميع البيت احتسب به مرة

(مسئلة) قال (ويفتح بالصفاء ويختتم بالمروة)

وجملة ذلك أن الترتيب شرط في السعي وهو أن يبدأ بالصفاء فإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فإذا صار إلى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك لأن النبي ﷺ بدأ بالصفاء وقال « نبدأ بما بدأ الله به » وهذا قول الحسن ومالك والشافعي والاوزاعي وأصحاب الرأي . وعن ابن عباس قال : قال الله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله) فبدأ بالصفاء وقال اتبعوا القرآن فما بدأ الله فابدؤا به

وأنت الاعز الاكرم . وقال النبي ﷺ « إنما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لاقامة ذكر الله عز وجل » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ولا يزال حتى تكمل سبعة أشواط يحسب بالذهاب سعية وبالرجوع سعية

وحكي عن ابن جرير وبعض الشافعية أنهم قالوا ذهابه ورجوعه سعية وهذا غلط لأن جابرا قال في صفة حج النبي ﷺ : ثم نزل إلى المروة حتى إذا انفضت قدماء رمل في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا فلما كان آخر طوافه على المروة قال « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة » وهذا يقتضي أنه آخر طوافه ولو كان على ما ذكره كان آخره عند الصفا في الموضع الذي بدأ منه ، ولأنه في كل مرة طائف بهما فاحتسب بذلك مرة كما إذا طاف بجميع البيت احتسب به مرة

(فصل) ويفتح بالصفاء ويختتم بالمروة لأن الترتيب شرط في السعي كذلك ، فإن بدأ بالمروة لم يحسب بذلك الشوط ، فإذا صار إلى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك لأن النبي ﷺ بدأ بالصفاء وقال « نبدأ بما بدأ الله به » وهذا قول الحسن ومالك والشافعي والاوزاعي وأصحاب الرأي . وعن ابن عباس أنه قال : قال الله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله) فبدأ بالصفاء وقال اتبعوا القرآن فما بدأ الله به فابدؤا به

﴿مسئلة﴾ قال (ومن نسي الرمل في بعض سعيه فلا شيء عليه)

وجملة ذلك ان الرمل في بطن الوادي سنة مستحبة لان النبي ﷺ سعى وسعى أصحابه فروت صفية بنت شيبة عن أم ولد شيبة قالت: رأيت رسول الله ﷺ يسعى بين الصفا والمروة ويقول « لا تقطع الا بطح الا شدا » وليس ذلك بواجب ولا شيء على تاركه فان ابن عمر قال ان أسمع بين الصفا والمروة فقد رأيت رسول الله (ص) يسعى، وإن أمش فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشي وأنا شيخ كبير. رواهما ابن ماجه. وروى هذا أبو داود ولان ترك الرمل في الطواف بالبيت لا شيء فيه فيبين الصفا والمروة أولى (فصل) واختلفت الرواية في السعي فروي عن أحمد انه ركن لا يتم الحج إلا به وهو قول عائشة وعروة ومالك والشافعي لما روي عن عائشة قالت طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون يعني بين الصفا والمروة فكانت سنة ولعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة. رواء مسلم. وعن حبيبة بنت أبي شجرة احدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فنظر الى رسول الله ﷺ وهو يسعى بين الصفا والمروة وان مترزه ليدور في وسطه من شدة سعيه حتى اني لأقول اني لأرى ركنيه وسمعته يقول « اسعوا فان الله كتب عليكم السعي » رواه ابن ماجه ولانه نسيك في الحج والعمرة فكان ركنا فيهما كالطواف بالبيت وروي عن أحمد انه سنة لا يجب تركه

(فصل) والرمل في السعي سنة لان النبي ﷺ سعى وسعى أصحابه فروت صفية بنت شيبة عن أم ولد شيبة قالت: رأيت رسول الله ﷺ يسعى بين الصفا والمروة ويقول « لا تقطع الا بطح الا شدا » وليس ذلك بواجب ولا شيء على تاركه، فان ابن عمر قال: ان أسمع بين الصفا والمروة فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعى، وإن أمش فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وأنا شيخ كبير. رواهما ابن ماجه وأبو داود، ولان ترك الرمل في الطواف بالبيت لا شيء فيه فيبين الصفا والمروة أولى

﴿مسئلة﴾ (ويستحب أن يسعى طاهراً مستتراً متوالياً، وعنه أن ذلك من شرائطه)

المستحب لمن قدر على الطهارة أن لا يسعى إلا متطهراً من الحدث والتجاسة وكذلك جميع الناس، فان سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة كره له ذلك وأجزأه في قول أكثر أهل العلم منهم عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وكان الحسن يقول. اذا ذكر قبل أن يحل فليعد الطواف، وإن ذكر بعد ما حل فلا شيء عليه

ولنا قول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها حين حاضت « اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطرفي بالبيت » ولان ذلك عبادة لا تتعلق بالبيت أشبهت الوقوف بعرفة، قال أبو داود سمعت أحمد يقول اذا طافت المرأة بالبيت ثم حاضت سعت بين الصفا والمروة ثم نفرت، وروي عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أنهما قالتا اذا طافت المرأة بالبيت وصلت ركعتين ثم حاضت بين الصفا والمروة فلتطف

دم روي ذلك عن ابن عباس وأنس وابن الزبير وابن سيرين لقول الله تعالى (فلا جناح عليه أن يطوف بهما) ونفي الحرج عن فاعله دليل على عدم وجوبه فان هذا رتبة المباح ، وأما تثبت سنيته بقوله (من شعائر الله) وروي ان في مصحف أبي وابن مسعود (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) وهذا ان لم يكن قرآناً فلا ينحط عن رتبة الخبر ^(١) لانهما يرويانه عن النبي ﷺ ولانه نسك ذو عدد لا يتعلق بالبيت فلم يكن ركناً كالرمي . وقال القاضي هو واجب وليس بركن اذا تركه وجب عليه دم وهو مذهب الحسن وأبي حنيفة والثوري وهو أولى لان دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب لا على كونه لا يتم الحج الا به وقول عائشة في ذلك معارض بقول من خالفها من الصحابة . وحديث بنت أبي شجرة قال ابن المنذر يرويه عبد الله بن المؤمل وقد تكلموا في حديثه ثم هو يدل على انه مكتوب وهو الواجب وأما الآية فانها نزلت لما تخرج ناس من السعي في الاسلام لما كانوا يطوفون بينهما في الجاهلية لاجل صنمين كانا على الصفا والمروة كذلك قالت عائشة

(١) أي فهو
تفسير لا قرآن

(فصل) والسعي تبع للطواف لا يصح الا أن يتقدمه طواف فان سعى قبله لم يصح وبذلك قال

بالصفا والمروة رواه الأثرم ، ولا تشترط الطهارة من النجاسة أيضاً ولا الستارة للسعي لانه اذا لم تشترط الطهارة من الحدث وهي أكد فغيرها أولى ، وقد ذكر بعض أصحابنا رواية عن أحمد أنه كالطواف في اشتراط الطهارة والستارة قياساً عليه ولا عمل عليه

(فصل) والمواالة في السعي غير مشترطة في ظاهر كلام أحمد رحمه الله فانه قال في رجل كان بين الصفا والمروة فلقية قادم بعرفة يقف يسلم عليه ويسأله قال نعم أمر الصفا سهل انما كان يكره الوقوف في الطواف بالبيت ، فأما بين الصفا والمروة فلا بأس ؟ وقال القاضي تشترط المواالة فيه قياساً على الطواف . وحكي رواية عن أحمد والاول أصح فانه نسك لا يتعلق بالبيت فلم تشترط له المواالة كالرمي والحلاق ، وقد روى الأثرم أن سودة بنت عبد الله بن عمر امرأة عروة بن الزبير سعت بين الصفا والمروة فقضت طوافها في ثلاثة أيام وكانت ضخمة ، وكان عطاء لبري بأساً أن يستريح بينهما ولا يصح قياسه على الطواف لان الطواف يتعلق بالبيت وهو صلاة . وتشترط له الطهارة والستارة فاشتطت له المواالة بخلاف السعي

﴿مسئلة﴾ (والمرأة لا ترمل ولا ترقى)

لايسن للمرأة أن ترقى على المروة لثلاث تراحم الرجال ولان ذلك أستر لها ولا يسن لها الرمل ، قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أنه لا رمل على النساء حول البيت ولا بين الصفا والمروة ، وذلك لان الاصل في ذلك اظهار الجلد ولا يقصد ذلك في حقهن ، ولأن النساء يقصد منهن السر وفي ذلك تعرض للانكشاف فلم يستحب لهن

(فصل) والسعي تبع للطواف لا يصح إلا بعد الطواف فان سعى قبله لم يصح . وبه قال مالك

مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال عطاء يجرئه وعن أحمد يجرئه ان كان ناسياً وان عمد لم يجرئه سعيه لان النبي (ص) لما سئل عن التقديم والتأخير في حال الجهل والنسيان قال « لا حرج » ووجه الاول ان النبي (ص) انما سعى بعد طوافه وقد قال « لتأخذوا عني مناسككم » فعلى هذا ان سعى بعد طوافه ثم علم انه طاف بغير طهارة لم يعتد بسعيه ذلك ومتى سعى المفرد والقارن بعد طواف القدوم لم يلزمها بعد ذلك سعي وان لم يسعيا معه سعيها مع طواف الزيارة ولا تجب الموالاة بين الطواف والسعي ، قال أحمد لا بأس أن يؤخر السعي حتى يستريح أو الى العشي وكان عطاء والحسن لا يريان بأساً لمن طاف بالبيت أول النهار أن يؤخر الصفا والمروة الى العشي وفعله القاسم وسعيد بن جبير لان الموالاة اذا لم تجب في نفس السعي ففيها بينه وبين الطواف أولى

(مسألة) قال (فاذا فرغ من السعي فان كان متمتعاً قصر من شعره ثم قد حل)

التمتع الذي أحرم بالعمرة من الميقات. فاذا فرغ من أفعالها وهي الطواف والسعي قصر أو حلق وقد حل من عمرته ان لم يكن معه هدي لما روى ابن عمر قال تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس « من كان معه هدي فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلل » متفق عليه ولانه لم فيه خلافاً ولا يستحب تأخير التحلل قال أبو داود سمعت أحمد سئل عن دخل مكة

والشافعي وأصحاب الرأي وقال عطاء يجرئه وعن أحمد يجرئه إن نسي وإلا فلا لان النبي ﷺ لما سئل عن التقديم والتأخير في حال الجهل والنسيان قال « لا حرج »

ولنا أن النبي ﷺ انما سعى بعد انطوف وقال « لتأخذوا عني مناسككم » فعلى هذا ان سعى بعد طوافه ثم علم انه طاف بغير متطهر أعاد السعي ، وإن سعى المفرد والقارن بعد طواف القدوم لم يلزمها سعي بعد ذلك ولا تجب الموالاة بين الطواف والسعي ، روي ذلك عن الحسن وعطاء قال : لا بأس أن يطوف أول النهار ويسعى آخره . وفعله القاسم وسعيد بن جبير لان الموالاة اذا لم تجب في نفس السعي ففيها بينه وبين الطواف أولى

(مسألة) (فاذا فرغ من السعي فاذا كان معتمراً قصر من شعره وتحلل الا أن يكون قد ساق معه هدياً فلا يحل حتى يحج)

إذا طاف المتمتع وسعى قصر أو حلق وقد حل من عمرته إن لم يكن معه هدي لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : تمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس « من كان معه هدي فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلل » متفق عليه ولا نعلم فيه خلافاً ، ولا يستحب تأخير التحلل قال أبو داود سمعت أحمد سئل عن دخل مكة

معتماً فلم يقصر حتى كان يوم التروية عليه شيء؟ قال هذا لم يحل بعد يقصر ثم يهل بالحج وليس عليه شيء وبئس ما صنع

(فصل) فأما من معه هدي فليس له أن يتحلل لكن يقيم على إحرامه ويدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً نص عليه أحمد وهو قول أبي حنيفة وعن أحمد رواية أخرى أنه يحل له التقصير من شعر رأسه خاصة ولا يمس من أظفاره وشاربه شيئاً وروي ذلك عن ابن عمر وهو قول عطاء لما روي عن معاوية قال قصرت من رأس رسول الله (ص) بمشقص عند المروة . متفق عليه . وقال مالك والشافعي في قول له التحلل ونحر هديه . ويستحب نحره عند المروة وكلام الحنفي يحتمله لاطلاقه ولنا ما ذكرنا من حديث ابن عمر . وروت عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فأهلت بعمرة ولم أكن سقت الهدي فقال النبي (ص) « من كان معه هدي فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً » وعن حفصة أنها قالت : يارسول الله ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال « اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر » متفق عليه والاحاديث كثيرة وعن أحمد رواية ثالثة فيمن قدم متمتعاً في أشهر الحج وساق الهدي قال ان دخلها في العشر لم ينحر الهدي حتى ينحره يوم النحر وان قدم قبل العشر نحر الهدي وهذا يدل على ان المتمتع اذا قدم قبل العشر حل وان كان معه هدي وان قدم في العشر لم يحل وهذا قول عطاء ورواه

معتماً فلم يقصر حتى كان يوم التروية عليه شيء؟ قال هذا لم يحل حتى يقصر ثم يهل بالحج وليس عليه شيء وبئس ما صنع

(فصل) فأما من معه الهدي فليس له أن يتحلل لكن يقيم على إحرامه ويدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً نص عليه أحمد وهو قول أبي حنيفة . وعن أحمد رواية أخرى أنه يحل له التقصير من شعر رأسه خاصة ولا يمس من أظفاره وشاربه شيئاً وروي ذلك عن ابن عمر وهو قول عطاء لما روي عن معاوية قال قصرت من رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص عند المروة متفق عليه . وقال مالك والشافعي في قول له التحلل ونحر هديه عند المروة ويحتمله كلام الحنفي ولنا ما ذكرنا من حديث ابن عمر وروت عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فأهلت بعمرة ولم أكن سقت الهدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم « من كان معه هدي فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً » وعن حفصة أنها قالت : يارسول الله ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحلل أنت من عمرتك؟ قال « اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر » متفق عليه والاحاديث فيه كثيرة . وعن أحمد رواية ثالثة فيمن قدم متمتعاً في أشهر الحج وساق الهدي قال ان دخلها في العشر لم ينحر الهدي حتى ينحره يوم النحر وان قدم قبل العشر نحر الهدي وهذا يدل على أن المتمتع إذا قدم قبل العشر حل وان كان معه هدي وان قدم

حنبل في المناسك وقال فيمن لبس أو ضفر هو بمنزلة من ساق الهدي لحديث حفصة والرواية الاولى اولى لما فيها من الحديث الصحيح الصريح وهو اولى بالاتباع

(فصل) فالما المتمتع غير المتمتع فانه يحل سواء كان معه هدي أو لم يكن وسواء كان في أشهر الحج أو غيرها لان النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر سوى العمرة التي مع حجته بعضهم في ذي القعدة وقيل كهن في ذي القعدة فكان يحل فان كان معه هدي نحره عند المروة وحيث نحره من الحرم جاز لان النبي ﷺ قال « كل فجاج مكة طريق ومنحرج » رواه أبو داود وابن ماجه

(فصل) وقول الخرقى قصر من شعره ثم قد حل يدل على أن المستحب في حق المتمتع عند حله من عمرته التقصير ليكون الحلق للحج قال احمد في رواية أبي داود ويعجني إذا دخل متمتعا أن يقصر ليكون الحلق للحج ولم يأمر النبي ﷺ أصحابه إلا بالتقصير فقال في حديث جابر « حلوا من إحرامكم بطواف بين الصفا والمروة وقصروا » وفي صفة حج النبي ﷺ فحل الناس كلهم وقصروا وفي حديث ابن عمر أنه قال « من لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة وليقصر وليحلل » متفق عليه وإن حلق جاز لأنه أحد النساكين فجاز فيه كل واحد منهما ويدل أيضا على أنه لا يحل إلا بعد التقصير وهذا ينبني على أن التقصير نسك وهو المشهور فلا يحل إلا به وفيه رواية أخرى أنه اطلاق من محذور فيحل بالطواف والسعي حسب « وسنذكر ذلك إن شاء الله تعالى

في العشر لم يحل وهو قول عطاء رواه حنبل في المناسك وقال فيمن لبس أو ضفر هو بمنزلة من ساق الهدي لحديث حفصة والرواية الاولى اولى لما فيها من الاحاديث الصحيحة الصريحة فهي اولى بالاتباع (فصل) فالما المتمتع غير المتمتع فانه يحل سواء كان معه هدي أو لم يكن وسواء كان في أشهر الحج أو في غيرها لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر سوى عمرته التي مع حجته بعضهم في ذي القعدة وقيل كهن في ذي القعدة وكان يحل فان كان معه هدي نحره عند المروة وحيث نحره من الحرم جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل فجاج مكة طريق ومنحرج » رواه أبو داود

(فصل) وقول المصنف رحمه الله قصر من شعره يدل على ان المستحب في حق المتمتع اذا حل من عمرته التقصير ليؤخر الحلق الى الحج قال احمد رحمه الله في رواية أبي داود يعجني اذا دخل متمتعا أن يقصر ليكون الحلق للحج ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الا بالتقصير فقال في حديث جابر « حلوا من إحرامكم بطواف بين الصفا والمروة وقصروا » وفي حديث ابن عمر أنه قال « من لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة وليقصر وليحلل » متفق عليه. وإن حلق جاز لانه أحد النساكين فجاز فيه كل واحد منهما وفي الحديث دليل على أنه لا يحل الا بالتقصير وهذا ينبني على أن التقصير هل هو نسك أو لا وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى فان أحرم بالحج قبل التقصير وقلنا هو نسك فقد أدخل الحج على العمرة وصار قارنا

فان ترك التقصير أو الحلق وقلنا هو نسك فعليه دم وإن وطئ قبل التقصير فعليه دم وعمرته صحيحة وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي وحكي عن الشافعي أن عمرته تفسد لانا وطئ قبل حله من عمرته وعن عطاء قال يستغفر الله تعالى

ولنا ما روي عن ابن عباس أنه سئل عن امرأة معتمرة وقع بها زوجها قبل أن تقصر قال من ترك من مناسكه شيئاً أو نسيه فليهرق دماً قيل إنها موسرة قال فلتنحر نائماً ولان التقصير ليس بركن فلا يفسد النسك بتركه ولا بالوطء قبله كالرمي في الحج قال أحمد فيمن وقع على امرأته قبل تقصيرها من عمرتها تذبج شاة قيل عليه أو عليها؟ قال عليها هي. وهذا محمول على أنها طأعته فان أكرهها فالدم عليه وإن أحرم بالحج قبل التقصير فقد أدخل الحج على العمرة فيصير قارناً

(فصل) يلزم التقصير أو الحلق من جميع شعره وكذلك المرأة نص عليه وبه قال مالك وعن أحمد يجزئه البعض مبنياً على المسح في الطهارة وكذلك قال ابن حامد وقال الشافعي يجزئه التقصير من ثلاث شعرات واختار ابن المنذر أنه يجزئه ما يقع عليه اسم التقصير اتناول اللفظ له ولنا قول الله تعالى (محلقين رؤوسكم) وهذا عام في جميعه ولان النبي ﷺ حلق جميع رأسه تفسيراً لمطلق الامر به فيجب الرجوع اليه ولانه نسك تعلق بالرأس فوجب استيعابه به كالمسح فان كان الشعر مضافاً قصر من رؤوس ضفائره كذلك قال مالك تقصر المرأة من جميع قرونها ولا يجب التقصير من كل شعره لان ذلك لا يعلم الا بحلقه

(فصل) وأي قدر قصر منه أجزاء لان الامر به مطلق فيتناول الاقل وقال أحمد يقصر قدر الانملة وهو قول ابن عمر والشافعي وإسحاق وأبي ثور وهذا محمول على الاستحباب لقول ابن عمر وبأي شيء قصر الشعر أجزاء وكذلك لو نتفه أو أزاله بنورة لان القصد إزالته والامر به مطلق فيتناول ما يقع عليه الاسم ولكن السنة الحلق أو التقصير اقتداء برسول الله ﷺ وأصحابه ويستحب البداية بالشق الايمن نص عليه لما روى أنس أن رسول الله ﷺ قال «لله خلق خذ» وأشار إلى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس رواه مسلم وكان النبي ﷺ يعجبه التيامن في شأنه كله متفق عليه قال أحمد يبدأ بالشق الايمن حتى يجاوز العظمين وان قصر من شعر رأسه ما نزل عن حد الرأس أو مما يحاذيه جاز لان المقصود التقصير وقد حصل بخلاف المسح في الوضوء فان الواجب المسح على الرأس وهو ما ترأس وعلا

﴿مسئلة﴾ قال (وطواف النساء وسعيهن مشي كله)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أنه لا رمل على النساء حول البيت ولا بين الصفوا والمرورة وليس

(فصل) فان ترك التقصير أو الحلق وقلنا هو نسك فعليه دم فان وطئ قبل التقصير فعليه دم وعمرته

(المغني والشرح الكبير) لا ترمل المرأة. الطهارة للسعي مستحبة. قطع الطوافين للجماعة والجنابة ٤١٣

عليه اضطباع وذلك لان الاصل فيهما اظهار الجلد ولا يقصد ذلك في حق النساء ولان النساء يقصد فيهن الستر وفي الرمل والاضطباع تعرض للتكشف

﴿مسئلة﴾ قال (ومن سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة كرهنا له ذلك وأجزأه)

أكثر أهل العلم يرون أن لا تشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة ومن قال ذلك عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وكان الحسن يقول ان ذكر قبل أن يحل فليعد الطواف وان ذكر بعد ما حل فلا شيء عليه

ولنا قول النبي ﷺ لعائشة حين حاضت « اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » ولان ذلك عبادة لا تتعلق بالبيت فأشبهت الوقوف ، قال أبو داود سمعت أحمد يقول اذا طافت المرأة بالبيت ثم حاضت سعت بين الصفا والمروة ثم نفرت وروي عن عائشة وأم سلمة أنهما قالتا : اذا طافت المرأة بالبيت وصلت ركعتين ثم حاضت فلتطف بالصفا والمروة . رواه الاثرم . والمستحب مع ذلك لمن قدر على الطهارة أن لا يسعى الا متطهراً وكذلك يستحب أن يكون طاهراً في جميع مناسكه ولا يشترط أيضا الطهارة من النجاسة والستارة للسعي لانه اذا لم تشترط الطهارة من الحدث وهي آكد فغيرها أولى وقد ذكر بعض أصحابنا رواية عن أحمد أن الطهارة في السعي كالطهارة في الطواف ولا يعول عليه

﴿مسئلة﴾ قال (وان أقيمت الصلاة أو حضرت جنازة وهو يطوف أو يسعى فاذا صلى بنى)

وجملة ذلك أنه اذا تلبس بالطواف أو بالسعي ثم أقيمت المكتوبة فانه يصلي مع الجماعة في قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وسالم وعطاء والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي روي ذلك عنهم في السعي وقال مالك يمضي في طوافه ولا يقطعه الا أن يخاف أن يضر بوقت الصلاة لان الطواف صلاة فلا يقطعه لصلاة أخرى

ولنا قول النبي ﷺ « اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » والطواف صلاة فيدخل تحت عموم الخبر واذا ثبت ذلك في الطواف بالبيت مع تأكده ففي السعي بين الصفا والمروة أولى مع أنه قول ابن عمر ومن سميانه من أهل العلم ولم نعرف لهم في عصرهم مخالفا . واذا صلى بنى على طوافه وسعيه في قول من سميانه من أهل العلم قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً خالف في ذلك الا الحسن فانه قال يستأنف وقول الجمهور أولى لان هذا فعل مشروع في أثناء الطواف فلم يقطعه كالسير وكذلك الحكم في الجنابة اذا حضرت يصلي عليها ثم يني على طوافه لانها تفوت بالتشاغل عنها قال أحمد ويكون ابتداءه من الحجر يعني أنه يبتدي الشوط الذي قطعه من الحجر حين يشرع في البناء

صحيحة ، وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي وحكي عن أصحاب الشافعي أن عمرته تفسد لانه وطئ

(فصل) فإن ترك الموالاة لغير ما ذكرنا وطال الفصل ابتداء الطواف وإن لم يطل بنى ولا فرق بين ترك الموالاة عمداً أو سهواً مثل من يترك شوطاً من الطواف يحسب أنه قد آتمه وقال أصحاب الرأي فيمن طاف ثلاثة أشواط من طواف الزيارة ثم رجع إلى بلده عليه أن يعود فيطوف ما بقي ولنا أن النبي ﷺ وإلى بين طوافه وقال «خذوا عني مناسككم» ولأنه صلاة فيشترط له الموالاة كسائر الصلوات أو تقول عبادة متعلقة بالبيت فاشتترط لها الموالاة كالصلاة ويرجع في طول الفصل وقصره إلى العرف من غير تحديد وقد روي عن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى إذا كان له عذر يشغله بنى وإن قطعه من غير عذر أو لحاجة استقبل الطواف وقال إذا أعيا في الطواف لا بأس أن يستريح، وقال: الحسن غشي عليه فحمل إلى أهله فلما أفاق آتمه قال أبو عبد الله فإن شاء آتمه وإن شاء استأنف وذلك لأنه قطعه لعذر فجاز البناء عليه كما لو قطعه لصلاة

(فصل) فأما السعي بين الصفا والمروة فظاهر كلام أحمد أن الموالاة غير مشترطة فيه فإنه قال في رجل كان بين الصفا والمروة فلقية فاذا يعرفه يقف فيسلم عليه وبسائله؟ قال نعم أمر الصفا سهل إنما كان يكره الوقوف في الطواف بالبيت فأما بين الصفا والمروة فلا بأس وقال القاضي تشترط الموالاة فيه قياساً على الطواف وحكاية أبو الخطاب رواية عن أحمد والاول أصح فإنه نسك لا يتعاق بالبيت فلم تشترط له الموالاة كالزبي والحلاق، وقد روى الأثرم أن سودة بنت عبد الله بن عمر امرأة عروة ابن الزبير سعت بين الصفا والمروة فقضت طوافها في ثلاثة أيام وكانت ضخمة وكان عطاء لا يرى بأساً أن يستريح بينهما ولا يصح قياسه على الطواف لأن الطواف يتعلق بالبيت وهو صلاة وتشترط له الطهارة والستارة فاشتترط له الموالاة بخلاف السعي

﴿مسئلة﴾ قال (وان أحدث في بعض طوافه تطهر وابتدأ الطواف اذا كان فرضاً)

أما اذا أحدث عمداً فإنه يبتديء الطواف لان الطهارة شرط له فاذا أحدث عمداً أبطله كالصلاة وان سبقه الحدث ففيه روايتان

(إحداهما) يبتديء أيضاً، وهو قول الحسن ومالك قياساً على الصلاة (والرواية الثانية) يتوضأ ويبنى وبها قال الشافعي وإسحاق قال حنبل عن أحمد فيمن طاف ثلاثة أشواط أو أكثر يتوضأ فإن شاء بنى وإن شاء استأنف قال أبو عبد الله يبني إذا لم يحدث حدثاً الا الوضوء فإن عمل عملاً غير ذلك استقبل الطواف وذلك لان الموالاة تسقط عند العذر في إحدى الروايتين وهذا معذور فجاز له البناء وإن اشتغل بغير الوضوء فقد ترك الموالاة لغير عذر فلزمه الابتداء إذا كن الطواف فرضاً فأما الممسنون فلا يجب إعادته كالصلاة المسنونة إذا بطلت

﴿مسئلة﴾ قال (ومن طاف وسعى محمولا لعله اجزأه)

لأنعلم بين أهل العلم خلافا في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر فإن ابن عباس روى أن النبي ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن ، وعن أم سلمة قالت شكوت إلى رسول الله ﷺ أني أشتكي فقال « طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » متفق عليهما وقال جابر طاف النبي ﷺ على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس وليشرف عليهم ليسألوه فإن الناس غشوه . والمحمول كالراكب فيما ذكرناه

(فصل) فأما الطواف راكبا أو محمولا فغير عذر فمفهوم كلام الخري أن لا يجزي . وهو إحدى الروايات عن أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الطواف بالبيت صلاة » ولأنها عبادة تتعلق بالبيت فلم يجز فعلها راكبا لغير عذر كاصلاة

(والثانية) يجزئه ويحبره بدم وهو قول مالك وبه قال أبو حنيفة إلا أنه قال يعيد ما كان بمكة فإن رجم جبره بدم لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج فأشبهه مالو وقف بعرفة نهارا ودفع قبل غروب الشمس (والثالثة) يجزئه ولا شيء عليه اختارها أبو بكر ، وهي مذهب الشافعي وابن المنذر لأن النبي ﷺ طاف راكبا قال ابن المنذر لا قول لاحد مع فعل النبي (ص) ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقا فكيفما أتى به اجزأه ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل ولا خلاف في أن الطواف راكبا أفضل لأن أصحاب النبي (ص) طافوا مشيا والنبي (ص) في غير حجة الوداع طاف مشيا وفي قول أم سلمة شكوت إلى النبي (ص) أني أشتكي فقال « طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » دليل على أن الطواف إنما يكون مشيا وإنما طاف النبي (ص) راكبا لعذر فإن ابن عباس روى أن رسول الله (ص) كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى خرج العواتق من البيوت وكان رسول الله (ص) لا يضرب الناس بين يديه فلما كثروا عليه ركب رواه مسلم . وكذلك في حديث جابر : فإن الناس غشوه . وروى عن ابن عباس أن رسول الله (ص) طاف راكبا لشكاة به وبهذا يعتذر من منع الطواف راكبا عن طواف النبي (ص) والحديث الاول أثبت فعلى هذا يكون كثرة الناس وشدة الزحام عذرا ويحتمل أن يكون النبي (ص) قصد تعليم الناس مناسكهم فلم يتمكن منه إلا بالركوب والله أعلم (فصل) إذا طاف راكبا أو محمولا فلا رمل عليه ، وقال القاضي يخب به بعيره والاول أصح لأن النبي (ص) لم يفعله ولا أمر به ولأن معنى الرمل لا يتحقق فيه

(فصل) فأما السعي راكبا فيجزئه لعذر ولغير عذر لأن المعنى الذي منع الطواف راكبا غير موجود فيه .

ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن امرأة معتمرة وقع عليها زوجها قبل

﴿مسئلة﴾ قال ومن كان مفردا أو قارنا أحببنا له أن يفسخ اذا طاف وسعى ويجعلها

عمرة إلا أن يكون معه هدي فيكون علي إحرامه

أما اذا كان معه هدي فليس له ان يحل من إحرام الحج ويجعله عمرة بغير خلاف فعليه ، وقد روي ابن عمر أن رسول الله (ص) لما قدم مكة قال للناس «من كان منكم أهدي فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحل ثم ليهل بالحج وليهد ومن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله» متفق عليه وأما من لا هدي معه ممن كان مفردا أو قارنا فيستحب له اذا طاف وسعى أن يفسخ نيته بالحج وينوي عمرة مفردة فيقصر ويحل من احرامه ليصير متمتعاً ان لم يكن وقف بعرفة وكان ابن عباس يرى ان من طاف بالبيت وسعى فقد حل وان لم ينو ذلك وبما ذكرناه قال الحسن ومجاهد وداود ، وأكثر أهل العلم على أنه لا يجوز له ذلك لان الحج أحد النسكين فلم يحز فسخه كالعمرة فروى ابن ماجه بإسناده عن الحارث بن بلال المزني عن أبيه أنه قال يارسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن أتى ؟ قال «لنا خاصة» وروي أيضا عن المرقع الاسدي عن أبي ذر قال كان ما اذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخلنا مكة أن نجعلها عمرة ونحل من كل شيء أن تلك كانت لنا خاصة رخصة من رسول الله (ص) دون جميع الناس

ولنا أنه قد صح عن رسول الله (ص) أنه أمر أصحابه في حجة الوداع الذين أفردوا الحج وقرنوا أن يحلوا كلهم ويجعلوها عمرة الا من كان معه الهدي وثبت ذلك في أحاديث كثيرة متفق عليها بحيث يقرب من التواتر والقطع ولم يختلف في صحة ذلك وثبوته عن النبي (ص) أحد من أهل العلم علمناه ، وذكر أبو حفص في شرحه قال سمعت أبا عبد الله بن بطة يقول سمعت أبا بكر بن أوب يقول سمعت ابراهيم الحربي يقول وسئل عن فسخ الحج فقال قال سلمة بن شبيب لا احمد بن حنبل يأبأ عبد الله كل شيء «نك حسن جميل الا خلة واحدة فقال ما هي ؟ قال تقول بفسخ الحج فقال احمد قد كنت أرى أن لك عقلا ، عندي ثمانية عشر حديثا صحاحا جيادا كلها في فسخ الحج اتركها لقولك ، وقد روى فسخ الحج ابن عمر وابن عباس وجابر وعائشة وأحاديثهم متفق عليها ورواه غيرهم وأحاديثهم كلها صحاح . قال احمد روي الفسخ عن النبي (ص) من حديث جابر وعائشة واسماء والبراء وابن عمر وسيرة الجني وفي لفظ حديث جابر قال أهلنا أصحاب رسول الله (ص) بالحج خالصا وحده وليس معه عمرة فقدم النبي (ص) صبح رابعة مضت من ذي الحجة فلما قدمنا أمرنا النبي (ص) أن نحل قال «أحلوا وأصيبوا من النساء» قال فبلغه عنا انا نقول لم يكن بيننا وبين

أن تقصر قال من ترك من مناسكه شيئا أو نسيه فليهرق دما قيل إنها موسرة قال فلتنحر ناقة ولان

عرفة الا خمس ليال أمرنا أن نحل الى نسائنا فنأتي عرفة تقطر مذا يكرنا المني قال فقام رسول الله (ص) فقال « قد علمتم اني اتقاكم لله وأصدقكم وأبركم ولولا هديي لحلت كما تحلون فحلوا ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت » قال فحللنا وسمننا واطعنا قال فقال مرافقة بن مالك بن جعشم المدلجي متمتعنا هذه يارسل الله لعامنا هذا ام للابد؟ فظنه محمد بن بكر انه قال « للابد » متفق عليه، فأما حديثهم فقال احمد روى هذا الحديث الخراث بن بلال فمن الخراث بن بلال؟ يعني انه مجهول ولم يروه الا الدراوردي وحديث ابي ذر رواه مرقع الاسدي فمن مرقع الاسدي؟ شاعر من اهل الكوفة ولم يلق أبا ذر فقيل له أفليس قد روى الاعمش عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت متعة الحج لنا خاصة اصحاب رسول الله (ص) قال افيقول بهذا احد؟ المتعة في كتاب الله وقد اجمع الناس على انها جائزة، قال الجوزجاني مرقع الاسدي ليس بمشهور ومثل هذه الاحاديث في ضعفها وجهالة روايتها لا تقبل اذا انفردت فكيف تقبل في رد حكم ثابت بالتواتر مع أن قول أبي ذر من رأيه وقد خالفه من هو أعلم منه وقد شد به عن الصحابة رضي الله عنهم فلا يلتفت الى هذا، وقد اختلف لفظه في أصح الطريقتين منه قوله مخالف لكتاب الله تعالى وقول رسول الله واجماع المسلمين وسنن رسول الله ﷺ الثابتة الصحيحة فلا يحل الاحتجاج به، وأما قياسهم في مقابلة قول رسول الله ﷺ فلا يقبل على أن قياس الحج على العمرة في هذا لا يصح فانه يجوز قلب الحج الى العمرة في حق من فاته الحج ومن حصر عن عرفة، والعمرة لا تصير حجا بحال، ولأن فسخ الحج الى العمرة بصير به متمتعاً حصل الفضيلة وفسخ العمرة الى الحج يفوت الفضيلة ولا يلزم من مشروعية ما يحصل الفضيلة مشروعية تفويتها.

(فصل) وإذا فسخ الحج الى العمرة صار متمتعاً حكمه حكم المتمتعين في وجوب الدم وغيره وقال القاضي لا يجب الدم لأن من شرط وجوبه أن ينوي في ابتداء العمرة أو في أثنائها أنه متمتع وهذه دعوى لا دلائل عليها تخالف عموم الكتاب وصرح السنة الثابتة « فإن الله تعالى قال (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي) وفي حديث ابن عمر ان النبي ﷺ قال « من لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر وليحل ثم ليهل بالحج وليهدو من لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى أهله » متفق عليه ولأن وجوب الدم في المتعة للترفة بسقوط أحد السفرين وهذا المعنى لا يختلف بالنية وعدمها فوجب أن لا يختلف وجوب الدم على أنه لو ثبت أن النية شرط فقد وجدت فانه ما حل حتى نوى أنه يحل ثم يحرم بالحج

التقصير ليس بركن فلا يفسد النسك بتركه ولا بالوطء قبله كالرعي في الحج قال احمد فيمن وقع على امرأته قبل تقصيرها من عمرتها تذب شاة قيل عليها أو عليه؟ قال عليها هي وهو محمول على أنها طوعته فان أكرها فالدم عليه وقد ذكر ذلك على ما فيه من الخلاف والله تعالى أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (ومن كان متممًا قطع التلبية اذا وصل الى البيت)

قال أبو عبد الله يقطع المعتمر التلبية إذا استلم الركن وهو معنى قول الخرقى: إذا وصل إلى البيت وبهذا قال ابن عباس وعطاء وعمر بن ميمون وطاوس والنخعي والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وقال ابن عمر وعروة والحسن يقطعها إذا دخل الحرم، وقال سعيد بن المسيب يقطعها حين يرى عرش مكة. وحكي عن مالك أنه إن أحرم من الميقات قطع التلبية إذا وصل إلى الحرم، وإن أحرم بها من أدنى الحل قطع التلبية حين يرى البيت

ولنا ما روي عن ابن عباس يرفع الحديث: كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر. قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر ولم يزل يلبي حتى استلم الحجر. ولأن التلبية اجابة إلى العبادة وأشعار للاقامة عليها وإنما تركها إذا شرع فيما ينافيها وهو التحلل منها، والتحلل يحصل بالطواف والسعي فإذا شرع في الطواف فقد أخذ في التحلل فينبغي أن يقطع التلبية كالحاج يقطعها إذا شرع في رمي جرة العقبة لحصول التحلل بها. وأما قبل ذلك فلم يشرع فيما ينافيها فلا معنى لقطعها والله تعالى أعلم

﴿مسئلة﴾ (ومن كان متممًا قطع التلبية إذا وصل إلى البيت)

قال أبو عبد الله يقطع المعتمر التلبية إذا استلم الركن، وبهذا قال ابن عباس وعطاء وعمر بن ميمون وطاوس والنخعي والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وقال ابن عمر وعروة والحسن يقطعها إذا دخل الحرم، وعن سعيد بن المسيب يقطعها حين يرى عرش مكة، وعن مالك أنه إن أحرم من الميقات قطع التلبية إذا وصل الحرم وإن أحرم بها من أدنى الحل قطع التلبية حين يرى البيت ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفع الحديث كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر ولم يزل يلبي حتى استلم الحجر ولأن التلبية اجابة إلى العبادة وشعار للاقامة عليها وإنما يتركها إذا شرع فيما ينافيها وهو التحلل منها والتحلل يحصل بالطواف والسعي فإذا شرع في الطواف فقد أخذ في التحلل فينبغي أن يقطع التلبية كالحاج يقطعها إذا شرع في رمي جرة العقبة لحصول التحلل بها وأما قبل ذلك فلم يشرع فيما ينافيها فلا معنى لقطعها والله تعالى أعلم

باب صفة الحج

نذكر في هذا الباب صفة الحج بعد حل المتمتع من عمرته ونبدأ بذكر حديث جابر في صفة حج النبي ﷺ ونقتصر منه على ما يختص بهذا الباب ، وقد ذكرنا بعضه مفرقا في الابواب الماضية وهو حديث جامع صحيح رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر . وذكر الحديث قال : فخل الناس كلهم وقصروا الا النبي ﷺ ومن كان معه هدي فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى فاهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ الى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة فصار رسول الله ﷺ ولا تشك قريش الا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فاجاز رسول الله ﷺ حتى إذا أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال « ان دماءكم وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ، الا إن كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضعه من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث - كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل ، وربا الجاهلية موضوعة وأول ربا أضع من ربانا ربا عباس بن عبدالمطلب فانه موضوعة كله ،

﴿ باب صفة الحج ﴾

نذكر في هذا الباب صفة الحج بعد حل المتمتع من عمرته والاولى أن نبدأ بذكر حديث جابر رضي الله عنه في صفة « حج النبي ﷺ » ونقتصر منه على ما يختص بهذا الباب وقد ذكرنا بعضه متفرقا في الابواب المتقدمة وهو صحيح رواه مسلم وغيره بالاسناد عن جابر وذكر الحديث قال « فخل الناس كلهم وقصروا الا النبي ﷺ ومن كان معه هدي فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى فاهلوا بالحج وركب النبي ﷺ الى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فصار رسول الله ﷺ ولا تشك قريش الا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فاجاز رسول الله ﷺ حتى إذا أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال « ان دماءكم وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا . الا إن كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وإن أول دم أضعه من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث - كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل - وربا الجاهلية موضوعة وأول ربا أضع من ربانا ربا عباس بن عبدالمطلب فانه موضوعة كله فاتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن

فاتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ۝ ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده ان اعتصمتم به كتاب الله ، وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون ؟ قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت ، فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكبها إلى الناس « اللهم اشهد اللهم اشهد » ثلاث مرات ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات ، وجعل جبل المشاة بين يديه فاستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله (ص) وقد شق للقصواء الزمام حتى ان رأسها ليصيب مورك رحله ، ويقول بيده اليمنى « أيها الناس السكينة السكينة » كلما أتى جبلاً من الجبال أرنخ لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ، ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع رسول الله (ص) حتى طلع الفجر فصلى الصبح حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس وأردف الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر أبيض وسيماً فلما دفع رسول الله (ص) مرت به ظعن يجري فطفق الفضل ينظر اليهن فوضع رسول الله (ص)

بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ۝ ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف . وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده ان اعتصمتم به كتاب الله . وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون ؟ قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكبها إلى الناس « اللهم اشهد اللهم اشهد » ثلاث مرات ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب رسول الله (ص) حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه فاستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله ﷺ وقد شق للقصواء الزمام حتى ان رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى « أيها الناس السكينة السكينة » كلما أتى جبلاً من الجبال أرنخ لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر فصلى الصبح حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس وأردف الفضل بن العباس وكان رجلاً حسن الشعر أبيض وسيماً فلما دفع رسول الله ﷺ مرت به ظعن يجري فطفق الفضل ينظر اليهن فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل فحول وجهه إلى الشق الآخر

(المفني والشرح الكبير) يستحب للمتمتعين ولمن في مكة من غيرهم الاحرام بالحج يوم التروية منها ٤٢١

يده على وجه الفضل فحول الفضل وجهه الى الشق الآخر ينظر فحول رسول الله (ص) يده من الشق الآخر على وجه الفضل فصرف وجهه من الشق الآخر ينظر حتى أتى بطن محسر فحرك قليلا^(١) ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة^(٢) فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف الى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة بيده ثم أعطى عليا فنحر ما غبر^(٣) وأشركه في هديه ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحما وشربا من مرقها ثم ركب رسول الله (ص) فأفاض الى البيت فصلى بمكة الظهر فاتى بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلولاً أن يغلبكم الناس على سقايكم انزعوا معكم فناولوه دلوفا شرب منه^(٤) قال عطاء كان منزل النبي (ص) بمنى بالحيف .

﴿مسئلة﴾ قال (واذا كان يوم التروية أهل بالحج ومضى إلى منى)

يوم التروية اليوم الثامن من ذي الحجة يسمى بذلك لانهم كانوا يتروون من الماء فيه يعدونه ليوم عرفة وقيل سمي بذلك لان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة في المنام ذبح ابنه فأصبح يروي في نفسه أهو حلم أم من الله تعالى ؟ فسمي يوم التروية فلما كانت ليلة عرفة رأى ذلك أيضا فعرف أنه من الله تعالى فسمي يوم عرفة والله أعلم

والمستحب لمن كان بعرفة حلالا من المتمتعين الذين حلوا من عمرتهم أو من كان مقيا بمكة من

ينظر فحول رسول الله ﷺ يده من الشق الآخر على وجه الفضل فصرف وجهه من الشق الآخر ينظر حتى أتى بطن محسر فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف الى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة بيده ثم أعطى عليا فنحر ما غبر وأشركه في هديه ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحما وشربا من مرقها ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض الى البيت فصلى بمكة الظهر فاتى بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلولاً أن تغلبكم الناس على سقايكم انزعوا معكم فناولوه دلوفا شرب منه. قال عطاء كان منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى بالحيف

﴿مسئلة﴾ (يستحب للمتمتع الذي حل وغيره من المحلين بمكة الاحرام بالحج يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة من مكة ومن حيث أحرم من الحرم جاز)

سمي يوم التروية بهذا الاسم لانهم كانوا يتروون من الماء فيه يعدونه ليوم عرفة وقيل سمي بذلك لان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة في المنام ذبح ابنه فأصبح يروي في نفسه أهو حلم أم من الله تعالى فسمي يوم التروية فلما كانت ليلة عرفة رأى ذلك أيضا فعرف أنه من الله فسمي يوم عرفة والله تعالى أعلم والمستحب لمن كان بمكة من المتمتعين الذين حلوا من عمرتهم أو كان مقيا بمكة من أهلها أو

- (١) أي حرك
ركبه مسرعا
(٢) هي جرة
العقبة وهي الكبرى
(٣) أي ما بقي
من البدن التي أهداها
وهو ٣٧ ناقدة تنمة ١٠٠
« ٤ » هذا آخر
حديث جابر ولم يذكره
من أوله لتقدم بعضه
متفرقا

أهلها أو من غيرهم أن يحرموا يوم التروية حين يتوجهون إلى منى وبهذا قال ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير واسحاق . وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأهل مكة : ما لكم يقدم الناس عليكم شعنا ؟ إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج وهذا مذهب ابن الزبير وقال مالك من كان بمكة فأحب أن يهل من المسجد لهلال ذي الحجة

ولنا قول جابر فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، وفي لفظ عن جابر قال أمرنا النبي ﷺ لما حللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى فأهلنا من الإبطح حتى إذا كان يوم التروية جعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج رواه مسلم وعن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية فقال عبد الله بن عمر أما الإهلال فإني لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته متفق عليه ولأنه ميقات الاحرام فاستوى فيه أهل مكة وغيرهم كميقات المسكن ، وإن أحرم قبل ذلك كان جائزاً

(فصل) ومن حيث أحرم من مكة جاز لقول النبي ﷺ في المواقيت « حتى أهل مكة يهلون منها » وإن أحرم خارجاً منها من الحرم جاز لقول جابر فأهلنا من الإبطح . ويستحب أن يفعل عند إحرامه هذا ما يفعله عند الاحرام من الميقات من الغسل والتنظيف ويتجرد عن الخيط ويطوف

من غيرهم وهو حلال أن يحرموا يوم التروية حين يتوجهون إلى منى ، وبهذا قال ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير واسحاق وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأهل مكة : ما لكم يقدم الناس عليكم شعنا إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج . وهذا مذهب ابن الزبير وقال مالك من كان بمكة فأحب أن يهل من المسجد لهلال ذي الحجة

ولنا قول جابر فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج . وفي لفظ عن جابر رضي الله عنه قال : أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم لما حللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى فأهلنا من الإبطح حتى إذا كان يوم التروية جعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج رواه مسلم ، وعن عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية فقال عبد الله بن عمر أما الإهلال فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته متفق عليه ولأنه ميقات للاحرام فاستوى فيه أهل مكة وغيرهم كميقات المسكن ، وإن أحرم قبل ذلك جاز

(فصل) والافضل أن يحرم من مكة لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت « حتى أهل مكة يهلون منها » ومن أيها أحرم جاز للحديث ، وإن أحرم خارجاً منها من الحرم جاز لقول جابر فأهلنا من الإبطح ولأن المقصود أن يجمع في النسك بين الحل والحرم وذلك حاصل بإحرامه من جميع الحرم ويستحب أن يفعل عند إحرامه هذا ما يفعله عند الاحرام من الميقات من الغسل والتنظيف ويتجرد عن الخيط ويطوف سبعا ويصلي ركعتين ثم يحرم عقيهما ومن استحب ذلك عطاء ومجاهد

سبعا ويصلي ركعتين ثم يحرم عقيبهما ومن استحسب ذلك عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر ، ولا يسن أن يطوف بعد إحرامه قال ابن عباس لا أرى لأهل مكة أن يطوفوا بعد أن يحرموا بالحج ولا أن يطوفوا بين الصفا والمروة حتى يرجعوا وهذا مذهب عطاء ومالك وإسحاق وإن طاف بعد إحرامه ثم سعى لم يجزئه عن السعي الواجب ، وهو قول مالك ، وقال الشافعي يجزئه وفعله ابن الزبير وأجاز القاسم بن محمد وابن المنذر لأنه سعى في الحج مرة فأجزأه كما لو سعى بعد رجوعه من منى ولنا أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يهلوا بالحج إذا خرجوا إلى منى وقالت عائشة خرجنا مع رسول الله ﷺ فطاف الذين أهلوا بعمره بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، ولو شرع لهم الطواف قبل الخروج لم يتفقوا على تركه

﴿مسئلة﴾ قال: ومضى إلى منى فصلى بها الظهر إن أمكنه لأنه روي عن النبي ﷺ أنه صلى بمنى خمس صلوات

وجملة ذلك أن المستحب أن يخرج محرما من مكة يوم التروية فيصلي الظهر بمنى ثم يقيم حتى يصلي بها الصلوات الخمس ويبيت بها لأن النبي ﷺ فعل ذلك كما جاء في حديث جابر وهذا قول سفيان ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً وليس ذلك واجبا في قولهم

وسعيد بن جبير والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر ولا يسن أن يطوف بعد إحرامه قال ابن عباس رضي الله عنه لا أرى لأهل مكة أن يطوفوا بعد أن يحرموا بالحج ولا أن يطوفوا بين الصفا والمروة حتى يرجعوا وهذا مذهب عطاء ومالك وإسحاق ، وإن طاف بعد إحرامه ثم سعى لم يجزه عن السعي الواجب ، وهذا قول مالك وقال الشافعي يجزئه فعله ابن الزبير وهو قول القاسم بن محمد وابن المنذر لأنه سعى في الحج مرة فأجزأه كما لو سعى بعد رجوعه من منى وكما لو سعى بمد طواف القدوم ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهلوا بالحج إذا خرجوا إلى منى ولو شرع لهم الطواف لم يتفقوا على تركه وقامت عائشة رضي الله عنها خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى

﴿مسئلة﴾ (ثم يخرج إلى منى فيبليت فيها)

بستحب أن يخرج محرما من مكة يوم التروية فيصلي الظهر بمنى ثم يقيم حتى يصلي بها الصلوات الخمس ويبيت بها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كما جاء في حديث جابر وهذا قول سفيان ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافاً وليس ذلك واجبا عند الجميع قال ابن المنذر

جميعا قال ابن المنذر ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم ، وتخلفت عائشة ليلة التروية حتى ذهب ثلثا الليل وصلى ابن الزبير بمكة

(فصل) فان صادف يوم التروية يوم الجمعة فمن أقام بمكة حتى تزول الشمس ممن توجب عليه الجمعة لم يخرج حتى يصليها لان الجمعة فرض والخروج الى منى في ذلك الوقت غير فرض فاما قبل الزوال فان شاء خرج ، وان شاء أقام حتى يصلي فقد روي أن ذلك وافق أيام عمر بن عبد العزيز فخرج الى منى ، وقال عطاء كل من أدركت يصنعونه أدركتهم يجمع ^(١) بمكة امامهم ويخطب ، ومرة لا يجمع ولا يخطب ، فعلى هذا اذا خرج الامام أمر بعض من تخلف أن يصلي بالناس الجمعة وقال احمد إذا كان والي مكة بمكة يوم الجمعة يجمع بهم قيل له يركب من منى فيجيء الى مكة فيجمع بهم ؟ قال لا اذا كان هو بعد بمكة

« ١ » بتشديد الميم
أي يصلي الجمعة

﴿ مسألة ﴾ قال (فاذا طلعت الشمس دفع الى عرفة فاقام بها حتى يصلي الظهر والعصر باقامة لكل صلاة وان أذن فلا بأس ، وان فاتته مع الامام صلى في رحله)

وجملة ذلك أن المستحب أن يدفع الى الموقف من منى اذا طلعت الشمس يوم عرفة فيقيم بنمرة وان شاء بعرفة حتى تزول الشمس ثم يخطب الامام خطبة يعلم الناس فيها مناسكهم من موضع الوقوف

ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم وقد تخلفت عائشة ليلة التروية حتى ذهب ثلثا الليل وصلى ابن الزبير بمكة (فصل) فان صادف يوم التروية يوم الجمعة فمن كان مقيما بمكة حتى زالت الشمس ممن توجب عليه الجمعة لم يخرج حتى يصليها لان الجمعة فرض والخروج الى منى في هذا الوقت ليس بفرض فاما قبل الزوال فان شاء خرج وان شاء أقام حتى يصلي فقد روي أن ذلك وجد في أيام عمر بن عبد العزيز فخرج الى منى ، وقال عطاء كل من أدركت يصنعونه أدركتهم يجمع بمكة امامهم ويخطب ومرة لا يجمع ولا يخطب فعلى هذا اذا خرج الامام أمر من تخلف أن يصلي بالناس الجمعة وقال احمد رحمه الله اذا كان والي مكة بمكة يوم الجمعة يجمع بهم قيل له يركب الى منى فيجيء الى مكة يجمع بهم ؟ قال لا اذا كان هو بعد بمكة

﴿ مسألة ﴾ (فاذا طلعت الشمس سار الى عرفة فاقام بنمرة حتى تزول الشمس)

يستحب أن يدفع الى الموقف من منى اذا طلعت الشمس يوم عرفة فيقيم بنمرة لما تقدم من حديث جابر وان شاء أقام بعرفة

﴿ مسألة ﴾ (ثم يخطب الامام خطبة يعلمهم فيها الوقوف ووقتها والدفع منه والمبيت بمزدلفة ثم ينزل فيصلي بهم الظهر والعصر يجمع بينهما باذان واقامتين)

اذا زالت الشمس استحب للامام أن يخطب خطبة يعلم الناس فيها مناسكهم من موضع الوقوف

ووقته والدفع من عرفات وميبتهم بمزدلفة وأخذ الحصى لرمي الجمار لما تقدم في حديث جابر أن النبي ﷺ فعل ذلك ثم يأمر بالاذان فينزل فيصلّي الظهر والعصر يجمع بينهما ويقيم لكل صلاة إقامة وقال أبو ثور يؤذن المؤذن إذا صعد الامام المنبر فجلس فاذا فرغ المؤذن قام الامام فخطب وقيل يؤذن في آخر خطبة الامام وحديث جابر يدل على أنه أذن بعد فراغ النبي ﷺ من خطبته وكيفما فعل فحسن وقوله وان أذن فلا بأس كأنه ذهب الى أنه مخير بين أن يؤذن للاولى أو لا يؤذن وكذا قال أحمد لان كلا مروي عن رسول الله ﷺ والاذان أولى وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وقال مالك: يؤذن لكل صلاة واتباع ما جاء في السنة أولى وهو مع ذلك موافق للقياس كافي سائر المجموعات والفوائد وقول الحرقى فان فاتته مع الامام صلى في رحله يعني أن المفرد يجمع كما يجمع مع الامام فعليه ابن عمر وبه قال عطاء ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وصاحب أبي حنيفة وقال النخعي والثوري وأبو حنيفة لا يجمع الا مع الامام فاذا لم يكن امام رجعنا الى الاصل ولنا أن ابن عمر كان اذا فاتته الجمع بين الظهر والعصر مع الامام بعرفة جمع بينهما منفردا ولان كل جمع جاز مع الامام جاز منفردا كالجمع بين العشاين يجمع^(١) وقولهم انما جاز الجمع في الجماعة لا يصح لانهم قد سمعوا أن الامام يجمع وان كان منفردا

«١» أي المزدلفة

(فصل) والسنة تعجيل الصلاة حين تزول الشمس، وأن يقصر الخطبة ثم يروح الى الموقف لما روى سالم أنه قال للحاج يوم عرفة: ان كنت تريد أن تصيب السنة فقصر الخطبة وسجل الصلاة فقال ابن عمر صدق رواء البخاري، ولان تطويل ذلك يمنع الرواح الى الموقف في أول وقت الزوال

ووقته والدفع من عرفات والميبت بمزدلفة وأخذ الحصى لرمي الجمار لما ذكرنا من حديث جابر أن النبي ﷺ فعل ذلك ثم يأمر بالاذان فينزل فيصلّي الظهر والعصر يجمع بينهما ويقيم لكل صلاة إقامة وقال أبو ثور يؤذن المؤذن اذا صعد الامام المنبر فجلس فاذا فرغ المؤذن قام الامام فخطب وقيل يؤذن في آخر خطبة الامام وحديث جابر يدل على أنه أذن بعد فراغ النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم من خطبته وكيفما فعل فحسن

(فصل) والاولى أن يؤذن الاولى وان لم يؤذن فلا بأس هكذا قال أحمد لان كلا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاذان أولى وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وقال مالك يؤذن لكل صلاة واتباع السنة أولى مع موافقة القياس على سائر المجموعات والفوائد (فصل) والسنة تعجيل الصلاة حين تزول الشمس وأن تقصر الخطبة ثم يروح الى الموقف لما روي أن سالما قال للحجاج يوم عرفة ان كنت تريد أن تصيب السنة فقصر الخطبة وسجل الصلاة فقال ابن عمر صدق رواء البخاري ولان تطويل ذلك يمنع الرواح الى الموقف في أول وقت الزوال والسنة

٤٢٦ الجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة للمكيين كثيرهم اجماعاً (المغني والشرح الكبير)

والسنة التعجيل في ذلك فقد روى سالم أن الحجاج أرسل إلى ابن عمر: أية ساعة كان رسول الله ﷺ يروح في هذا اليوم قال إذا كان ذلك رحناً، فلما أراد ابن عمر أن يروح قال أزاغت الشمس؟ قالوا لم تزغ، فلما قالوا قد زاغت ارتحل رواه أبو داود وقال ابن عمر غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بنمرة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم مهجراً فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة وقد ذكرنا حديث جابر في هذا قال ابن عبد البر هذا كله لا خلاف فيه بين علماء المسلمين

(فصل) ويجوز الجمع لكل من بعرفة من مكى وغيره، قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى مع الامام وذكر أصحابنا أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخاً إلحاقاً له بالقصر وليس بصحيح لأن النبي ﷺ جمع فجمع معه من حضره من المكيين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر حين قال «أتموا فانا سفر» ولو حرم الجمع لبيته لهم إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يقر النبي ﷺ على الخطأ، وقد كان عثمان يقيم الصلاة لأنه اتخذ أهلاً ولم يترك الجمع وروى نحو ذلك عن ابن الزبير. قال ابن أبي مليكة وكان ابن الزبير يعلمنا المناسك فذكر أنه قال: إذا أفاض فلا صلاة إلا بجمع. رواه الأثرم. وكان عمر بن عبد العزيز وإلى مكة فخرج فجمع بين الصلاتين ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة

والتعجيل في ذلك فقد روى سالم أن الحجاج أرسل إلى ابن عمر أي ساعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يروح في هذا اليوم قال إذا كان ذلك رحناً فلما أراد ابن عمر أن يروح قال أزاغت الشمس قالوا لم تزغ فلما قالوا قد زاغت ارتحل رواه أبو داود قال ابن عمر غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بنمرة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة. وقد ذكرنا حديث جابر قال ابن عبد البر هذا كله مما لا خلاف فيه بين علماء المسلمين

(فصل) ويجوز الجمع لمن بعرفة من مكى وغيره قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك كل من صلى مع الامام وذكر أصحابنا أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخاً إلحاقاً له بالقصر والصحيح الأول فإن النبي ﷺ جمع معه من حضر من المكيين وغيرهم فلم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر حين قال «أتموا فانا سفر» ولو حرم لبيته لهم لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يقر النبي ﷺ على الخطأ وقد كان عثمان رضي الله عنه يقيم الصلاة لأنه اتخذ أهلاً ولم يترك الجمع وروى نحو ذلك عن ابن الزبير وكان عمر بن عبد العزيز وإلى مكة فخرج فجمع بين الصلاتين ولم يبلغنا عن أحد من المتقدمين الخلاف في الجمع بعرفة

ومزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره والحق فيما أجمعوا عليه فلا يعرج على غيره
(فصل) فأما قصر الصلاة فلا يجوز لأهل مكة وبهذا قال عطاء ومجاهد والزهري وابن جريج
والثوري ومحيي القطان والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر . وقال القاسم بن محمد وسالم ومالك
والاوزاعي لهم القصر لأن لهم الجمع فكان لهم القصر كغيرهم
ولنا أنهم في غير سفر بعيد فلم يجوز لهم القصر كغير من في عرفة ومزدلفة^(١) . قيل لأبي عبد الله :
فرجل أقام بمكة ثم خرج إلى الحج قال ان كان لا يريد أن يقيم بمكة اذا رجع صلى ثم ركعتين ، وذكر
فعل ابن عمر قال لأن خروجه إلى منى وعرفة ابتداء سفر فان عزم على أن يرجع فيقيم بمكة أتم بمنى وعرفة
﴿مسئلة﴾ قال (ثم يصير إلى موقف عرفة عند الجبل وعرفة كلها موقف ويرفع عن
بطان عرنة فانه لا يجوز له الوقوف فيه)

يعني اذا صلى الصلاتين صار إلى الوقوف بعرفة ويستحب أن يغتسل للوقوف . كان ابن مسعود
يفعله وروي عن علي وبه يقول الشافعي واسحاق وأبو ثور وابن المنذر لانها مجمع للناس فاستحب
الاعتسال لما كالعيد والجمعة . وعرفة كلها موقف فان النبي ﷺ قال « قد وقفت ههنا وعرفة كلها
موقف » رواه أبو داود وابن ماجه . وعن يزيد بن شيبان قال : أتانا ابن مربع الانصاري ونحن بعرفة

والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره فالحق فيما أجمعوا عليه فلا يعرج على غيره فأما القصر فلا
يجوز لأهل مكة ، وبه قال عطاء ومجاهد والزهري وابن جريج والثوري ومحيي القطان والشافعي وأصحاب
الرأي وابن المنذر ، وقال القاسم وسالم ومالك والاوزاعي لهم القصر لأن لهم الجمع فكان لهم القصر كغيرهم
ولنا أنهم في غير سفر بعيد فلم يجوز لهم القصر كغير من بعرفة ومزدلفة^(١) . قيل لأبي عبد الله رحمه
الله فرجل أقام بمكة ثم خرج إلى الحج قال ان كان لا يريد أن يقيم بمكة اذا رجع صلى ركعتين وذكر
فعل ابن عمر قال لأن خروجه إلى منى وعرفة ابتداء سفر فان عزم على أن يرجع ويقيم بمكة أتم بمنى وعرفة
﴿مسئلة﴾ (ثم يروح إلى الموقف وعرفة كلها موقف الا بطن ترنة . وهي من الجبل المشرف على
عرنة إلى الجبال المتقابلة له إلى ما يلي حواط بني عامر)

يعني اذا صلى الصلاتين صار إلى الموقف بعرفة لما ذكرنا من حديث جابر وابن عمر « يستحب
أن يغتسل للموقف لأن ابن مسعود رضي الله عنه كان يفعله ، وروي عن علي رضي الله عنه « وبه قال
الشافعي واسحاق وأبو ثور وابن المنذر لأنه كان يجتمع فيه الناس للعبادة فاستحب له الاعتسال كالعيد والجمعة
(فصل) وعرفة كلها موقف لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قد وقفت ههنا وعرفة كلها
موقف » رواه أبو داود وابن ماجه . وعن يزيد بن شيبان قال : أتانا ابن مربع الانصاري ونحن بعرفة

« ١ » التحقيق

انه لا فرق بين السفر
القريب والبعيد بل
الرخصة منوطة بالسفر
مطلقا كما حققه شيخ
الاسلام ابن تيمية في
رسالة له طويلة في
رخص السفر

في مكان يباعده عمرو عن الامام فقال اني رسول الله ﷺ اليكم يقول « كونوا على مشاعركم فانكم على ارث من ارث أبيكم ابراهيم » وحد عرفة من الجبل المشرف على عرنة الى الجبال المتقابلة له الى ما يلي حواطط بني عامر وليس وادي عرنة من الموقف ولا يجزئه الوقوف فيه . قال ابن عبد البر أجمع العلماء على ان من وقف به لا يجزئه « وحكي عن مالك انه يهريق دماً وحملاً نام

ولنا قول النبي ﷺ « كل عرفة موقف وارفعوا عن بطن عرنة » رواه ابن ماجه ولانه لم يقف بعرفة فلم يجزئه « كما لو وقف بمزدلفة . والمستحب أن يقف عند الصخرات وجبل الرحمة ويستقبل القبلة لما جاء في حديث جابر ان النبي ﷺ جعل بطن ناقته القصواء الى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة

(فصل) والأفضل أن يقف راكباً على بعيره كما فعل النبي ﷺ فان ذلك أعوز له على الدعاء قال أحمد حين سئل عن الوقوف راكباً فقال : النبي ﷺ وقف على راحلته ، وقيل الراجل أفضل لانه أخف على الراحلة ويحتمل التسوية بينهما

(فصل) والوقوف ركن لا يتم الحج الا به اجماعاً وقد روى الثوري عن بكير بن عطاء الليثي عن عبد الرحمن بن نهم الديلمي قال أتيت رسول الله ﷺ بعرفة فجاءه نفر من أهل نجد فقالوا يا رسول الله كيف الحج ؟ قال « الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه » رواه أبو داود وابن ماجه قال محمد بن يحيى ما أرى للثوري حديثاً أشرف منه

في مكان يباعده عمرو عن الامام فقال اني رسول الله ﷺ اليكم يقول « كونوا على مشاعركم فانكم على ارث من ارث أبيكم ابراهيم »

(فصل) وليس وادي عرنة من الموقف ولا يجزئه الوقوف به قال ابن عبد البر أجمع الفقهاء على أن من وقف به لا يجزئه ، وحكي عن مالك أنه يجزئه وعليه دم ولنا قول النبي ﷺ « كل عرفة موقف وارفعوا عن بطن عرنة » رواه ابن ماجه ولانه لم يقف بعرفة فلم يجزه كما لو وقف بمزدلفة . وحد عرفة من الجبل المشرف على عرنة الى الجبال المتقابلة له الى ما يلي حواطط بني عامر

(مسألة) (ويستحب أن يقف عند الصخرات وجبل الرحمة راكباً وقيل الراجل أفضل) المستحب أن يقف عند الصخرات وجبل الرحمة ويستقبل القبلة لما جاء في حديث جابر أن النبي ﷺ جعل بطن ناقته القصواء الى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة والأفضل أن يقف راكباً كما فعل النبي ﷺ حيث وقف على راحلته وقيل الراجل أفضل لانه أخف على الراحلة ويحتمل التسوية بينهما . والوقوف بعرفة ركن لا يتم الحج الا به اجماعاً نذكره ان شاء الله تعالى

(مسئلة) قال (فيكبر ويهال ويجهد في الدعاء الى شروب الشمس)

يستحب الاكثر من ذكر الله تعالى والدعاء يوم عرفة فانه يوم ترجى فيه الاجابة ولذلك احببنا له الفطر يومئذ ليتقوى على الدعاء مع ان صومه يغير عرفة يعدل سنتين وروى ابن ماجه في سننه قال قالت عائشة رضي الله عنها ان رسول الله ﷺ قال « مامن يوم أكثر أن يعق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة فانه ليدنو عز وجل ثم يباهي بك الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء » رواه مسلم ، ويستحب أن يدعو بالمأثور من الادعية مثل ما روى عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله (ص) « أكثر دعاء الانبياء قبلي ودعائي عشية عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير » وكان ابن عمر يقول : الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، اللهم اهديني بالهدى وقني بالتقوى واغفر لي في الآخرة والاولى ويرد يديه يسكت كمقدر ما كان انسان قارئاً فاتحة الكتاب ثم يعود فيرفع يديه ويقول مثل ذلك ولم يزل يفعل مثل ذلك حتى أفاض . وسئل سفيان بن عيينة عن أفضل الدعاء يوم عرفة فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فقبل له هذا ثناء وليس بدعاء فقل أما سمعت قول الشاعر

(مسئلة) (ويكثر من الدعاء ومن قول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير . اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وبسر لي أمري) وجملة ذلك أنه يستحب الاكثر من ذكر الله تعالى والدعاء يوم عرفة فانه يوم ترجى فيه الاجابة ولذلك احببنا له الفطر ليتقوى به على الدعاء مع أن صومه يغير عرفة يعدل سنتين ، وروى ابن ماجه في سننه قال قالت عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مامن يوم أكثر أن يعق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة فانه ليدنو عز وجل ثم يباهي بك الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء » ويستحب أن يختار المأثور من الادعية مثل ما روى عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أكثر دعاء الانبياء قبلي ودعائي عشية عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير . اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً ، وبسر لي أمري » وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول : الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، الله أكبر الله أكبر والله الحمد ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد . اللهم اهديني بالهدى وقني بالتقوى ، واغفر لي في الآخرة والاولى . ويرد يديه ويسكت قدر ما كان انسان قارئاً فاتحة الكتاب ثم يعود فيرفع يديه ويقول مثل ذلك ، ولم يزل يفعل ذلك حتى أفاض . وسئل سفيان بن عيينة عن أفضل الدعاء يوم عرفة فقال : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، فقبل له هذا ثناء وليس بدعاء ، فقال أما سمعت قول الشاعر

أذكر حاجتي أم قد كفاني حباؤك إن شيمتك الحباء
إذا أثنى عليك المرء يوما كفاه من تعرضه النساء

وروي من دعاء النبي (ص) بعرفة «اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي، وتعلم سري وعلايتي، ولا يخفى عليك شيء من أمري» أنا البائس الفقير، المستغيث المستجير، الوجل المشفق، المقر المعترف بذنبه، أسألك مسألة المسكين، وأبتهل اليك ابتهال المذنب الذليل، وأدعوك دعاء الخائف الضريب، من خشعت لك رقبته، وذل لك جسده، وفاضت لك عينه، ورغم لك أنفه» وروينا عن سفيان الثوري أنه قال سمعت اعرابيا وهو مستلق بعرفة يقول: إلهي من أولى بالزال والتقصير مني وقد خلقتني ضعيفا، ومن أولى بالعفو عني منك وعلمك في سابق وأمرك بي محيط، أطعك باذنك والمنة لك، وعصيتك بعلمك والحجة لك، فأسألك بوجوب حجتك وانقطاع حجتي، وبفقري اليك وغناك عني، أن تغفر لي وترحمني. إلهي لم أحسن حتى أعطيتني، ولم أسئ حتى قضيت علي، اللهم أطعك بنعمتك في أحب الأشياء اليك شهادة أن لا إله الا الله، ولم أعصك في أبغض الأشياء اليك الشرك بك، فاغفر لي ما بينهما. اللهم أنت أنس المؤمنين لا وإيمانك، وأقربهم بالكفاية من المتوكلين عليك، تشاهدهم في ضآئهم، وتطلع على سرائرهم، وسري اللهم لك مكشوف، وأنا اليك ملهوف، إذا أوحشتني الغربة آسنني ذكرك، وإذا أصمت علي الهوم لجأت اليك، استجارا بك، علما بأن أزمة الامور بيدك، ومصدرها عن قضائك. وكان ابراهيم بن

أذكر حاجتي أم قد كفاني حباؤك إن شيمتك الحباء
إذا أثنى عليك المرء يوما كفاه من تعرضه النساء

وروي أن من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة «اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي، وتعلم سري وعلايتي، ولا يخفى عليك شيء من أمري» أنا البائس الفقير، المستغيث المستجير، الوجل المشفق، المقر المعترف بذنبه، أسألك مسألة المسكين، وأبتهل اليك ابتهال المذنب الذليل، وأدعوك دعاء الخائف المستجير، من خضعت لك رقبته، وذل لك جسده، وفاضت لك عينه، ورغم لك أنفه» وروينا عن سفيان الثوري رضي الله عنه قال سمعت اعرابيا وهو مستلق بعرفة يقول: إلهي من أولى بالزال والتقصير مني وقد خلقتني ضعيفا، ومن أولى بالعفو عني منك وعلمك في سابق وأمرك بي محيط، أطعك باذنك والمنة لك، وعصيتك بعلمك والحجة لك، فأسألك بوجوب حجتك وانقطاع حجتي وبفقري اليك وغناك عني أن تغفر لي وترحمني. إلهي لم أحسن حتى أعطيتني، ولم أسئ حتى قضيت علي، اللهم أطعك بنعمتك في أحب الأشياء اليك شهادة أن لا إله الا الله، ولم أعصك في أبغض الأشياء اليك الشرك بك، فاغفر لي ما بينهما. اللهم أنت أنس المؤمنين لا وإيمانك، وأقربهم بالكفاية من المتوكلين عليك، تشاهدهم في ضآئهم، وتطلع على سرائرهم، وسري اللهم لك مكشوف، وأنا اليك ملهوف، إذا أوحشتني الغربة آسنني ذكرك، وإذا أصمت علي الهوم لجأت اليك استجارا بك،

اسحاق الحربي يقول . اللهم قد آويتني من ضنائي ، وبصرتني من عمائي ، وأنقذتني من جهلي وجفائي
أسألك ما يتم به فوزي وما أؤمل في عاجل دنياي ودينني ، ومأمول أجلي ومعادي ، ثم مالا أبلغ أداء شكره
ولا أنال إحصاءه وذكره الا بتوفيقك وإلهامك ، ان هيجت قلبي القاسي ، على الشخوص الى حرمك ،
وقويت أركاني الضعيفة لزبارة عتيق بيتك ، ونقلت بدني لاشهادي مواقف حرمك ، اقتداء بسنة خليلك ، واحتذاء
على مثال رسولك . واتباعاً لآثار خيرتك وأنبيائك وأصفياك صلى الله عليهم ، وأدعوك في
مواقف الانبياء . عليهم السلام ومناسك السعداء ، ومشاهد الشهداء . دعاء . من أنك لرحمتك راجيا ،
وعن وطنه نائيا ، وقضاء نسكه مؤديا ، وفرائضك قاضيا ، وكتابتك تاليا ، ولربه عز وجل داعيا ملبيا ،
ولقلبه شاكيا . ولذنبه خاشيا . ولحظه مخطئا ولرهنه مغلقا ، ولنفسه ظالما ، وبجرمه عالما ، دعاء . من عمت عيوبه ،
وكثر ذنوبه ، وتصمرت أيامه ، واشتدت فاقته . وانقطعت مدته ، دعاء . من ليس لذنبه سواك غافرا ولا
لعيبه غيرك مصلحا ولا لضعفه غيرك مقوبا ولا لكسره غيرك جابرا ولا لمأمول خير غيرك معطيا ولا
لما يتخوف من حر ناره غيرك معتقا . اللهم وقد أصبحت في بلد حرام في شهر حرام في قيام من خير الانام
أسألك أن لا تجعلني أشقى خلقك المذنبين عندك ، ولا أخيب الراجين لديك ، ولا أحرم الآملين
لرحمتك الزاثرين لبيتك ، ولا أخسر المنقلبين من بلادك . اللهم وقد كان تقصيري ما قد عرفت ومن
توبيقي نفسي ما قد علمت . ومن مظالمي ما قد أحصيت ، فكمن كرب منه قد نجيت ، ومن غم قد جليت ،
وهم قد فرجت ، ودعاء . قد استجبت ، وشدة قد أزلت ورخاء قد أنلت ، منك النعماء وحسن القضاء

علما بأن أزمة الامور بيدك ومصدرها عن قضائك . وكان ابراهيم بن اسحاق الحربي يقول : اللهم
قد آويتني من ضنائي ، وبصرتني من عمائي ، وأنقذتني من جهلي وجفائي . أسألك ما يتم به فوزي .
وما أؤمل في عاجل دنياي ودينني . ومأمول أجلي ومعادي ، ثم مالا أبلغ أداء شكره ولا أنال إحصاءه
وذكره الا بتوفيقك وإلهامك أن هيجت قلبي القاسي على الشخوص الى حرمك ، وقويت أركاني
الضعيفة لزبارة عتيق بيتك . ونقلت بدني لاشهادي مواقف حرمك اقتداء بسنة خليلك ، واحتذاء
على مثال رسولك . واتباعاً لآثار خيرتك وأنبيائك وأصفياك صلى الله عليهم ، وأدعوك في مواقف
الانبياء عليهم السلام . ومناسك السعداء ومشاهد الشهداء دعاء . من أنك لرحمتك راجيا . وعن وطنه
نائيا ، وقضاء نسكه مؤديا ، وفرائضك قاضيا ، وكتابتك تاليا . ولربه عز وجل داعيا ملبيا ، ولقلبه
شاكيا ، ولذنبه خاشيا ، ولحظه مخطئا ، ولرهنه مغلقا . ولنفسه ظالما ، ولجرمه عالما ، دعاء . من عمت عيوبه
وكثر ذنوبه ، وتصمرت أيامه . واشتدت فاقته . وانقطعت مدته ، دعاء . من ليس لذنبه سواك
غافرا . ولا لعيبه غيرك مصلحا ، ولا لضعفه غيرك مقوبا ، ولا لكسره غيرك جابرا . ولا لمأمول خير
غيرك معطيا ، اللهم وقد أصبحت في بلد حرام ويوم حرام في شهر حرام في قيام من خير الانام ، أسألك أن لا تجعلني
أشقى خلقك المذنبين عندك ، ولا أخيب الراجين لديك ، ولا أحرم الآملين لرحمتك الزاثرين
لبيتك ، ولا أخسر المنقلبين من بلادك . اللهم وقد كان من تقصيري ما قد عرفت . ومن توبيقي

ومني الجفاء وطول الاستقصاء والتقصير عن أداء شكرك لك النعماء يا محمود فلا يمنعك يا محمود من اعطائي مسئلتني من حاجتي إلى حيث انتهى لها سؤلي ما تعرف من تقصيري وما تعلم من ذنوبي وعيوبي اللهم فأدعوك راغباً وأنصب لك وجهي طالباً وأضع لك خدي مذنباً راهباً فتقبل دعائي وارحم ضعفي واصالح الفساد من أمري واقطع من الدنيا هي وحاجتي واجعل فيما عندك رغبتني اللهم واقبني منقلب المدركين لرجائهم المقبول دعاؤهم المغلوج حجبتهم المبرور حجبتهم المغفور ذنبهم المخطوط خطاياهم الممحو سيئاتهم المرشود أمرهم منقلب من لا يعصي لك بعده أمراً ولا يأتي من بعده مأثماً ولا يركب بعده جهلاً ولا يحمل بعده وزراً ، منقلب من عمرت قلبه بذكرك ولسانه بشكرك وطهرت الادناس من بدنه واستودعت الهدى قلبه وشرحت بالاسلام صدره وأقررت بعفوك قبل المات عينه وأغضضت عن المآثم بصره واستشهدت في بيلك نفسه يا أرحم الراحمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً كما يحب ربنا وترضى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وقول الخرقى : إلى غروب الشمس . معناه . ويجب عليه الوقوف إلى غروب الشمس ليجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة فان النبي ﷺ وقف بعرفة حتى غابت الشمس في حديث جابر وفي حديث علي وأساءة ان النبي ﷺ دفع حين غابت الشمس فان دفع قبل الغروب فحجه صحيح في قول جماعة الفقهاء الا ما لك قال لا حج له . قل ابن عبد البر لا نعلم أحداً من فقهاء الامصار قال بقول مالك وحجته ماروى ابن عمر ان النبي ﷺ قال « من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل »

نفسى ما قد علمت ، ومن مظالمى ما قد أحصيت ، فكمن كرب منه قد نجيبت ، وكمن غم قد جليت ، ومن هم قد فرجت ، ودناء قد استجبت ، وشدة قد أزلت ، ورجاء قد أملت منك النعماء ، وحسن اقضاء . ومنى الجفا وطول الاستقصاء والتقصير عن أداء شكرك لك النعماء يا محمود فلا يمنعك يا محمود من اعطائي مسئلتني من حاجتي إلى حيث انتهى لها سؤلي ما تعرف من تقصيري ، وما تعلم من ذنوبي وعيوبي . اللهم فأدعوك راغباً ، وأنصب لك وجهي طالباً . وأضع لك خدي مذنباً راهباً فتقبل دعائي وارحم ضعفي واصالح الفساد من أمري ، واقطع من الدنيا هي . واجعل فيما عندك رغبتني اللهم واقبني منقلب المدركين لرجائهم المقبول دعاؤهم المغلوج حجبتهم المبرور حجبتهم المغفور ذنبهم المخطوط خطاياهم الممحو سيئاتهم المرشود أمرهم ، منقلب من لا يعصي لك بعده أمراً ، ولا يأتي من بعده مأثماً ، ولا يركب بعده جهلاً . ولا يحمل بعده وزراً ، منقلب من عمرت قلبه بذكرك ، ولسانه بشكرك . وطهرت الادناس من بدنه ، واستودعت الهدى قلبه ، وشرحت بالاسلام صدره ، وأقررت بعفوك قبل المات عينه ، وأغضضت عن المآثم بصره . واستشهدت في سبيلك نفسه ، يا أرحم الراحمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً كما يحب ربنا ويرضى ، ولا حول ولا

وانا ما روى عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لام الطائي قال أتيت رسول الله ﷺ بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقات يارسول الله اني جئت من جبل طي أكلت راحلتي وأنعت نفسي والله ما تركت من جبل الا وقفت عليه فهل لي من حرج ؟ فقال رسول الله ﷺ من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى يدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نفته ■ قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . ولأنه وقف في زمن الوقوف فأجزأه كلاليل فأما خص الليل لان الفوات يتعلق به اذا كان يوجد بعد النهار فهو آخر وقت الوقوف كما قال عليه السلام ■ من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ■ ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها ■

وعلى من دفع قبل الغروب دم في قول أكثر أهل العلم منهم عطاء والثوري والشافعي وأبو نؤر وأصحاب الرأي ومن تبعهم ■ وقال ابن جريج عليه بدنة وقال الحسن البصري عليه هدي من الابل ولنا انه واجب لا يفسد الحج بفواته فلم يوجب البدنة كالأحرام من الميقات (فصل) فان دفع قبل الغروب ثم عاد نهاراً فوقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه وبهذا قال مالك والشافعي ، وقال الكوفيون وأبو ثور عليه دم لانه بالدفع لزمه الدم فلم يسقط برجوعه كالأعواد بعد غروب الشمس ولنا انه أتى بالواجب وهو الجسم بين الوقوف في الليل والنهار فلم يجب عليه دم كمن تجاوز الميقات غير محرم ثم رجع فأحرم منه فان لم يعد حتى غربت الشمس فعليه دم لان عليه الوقوف حال الغروب وقد فاتته بخروجه فأشبهه من تجاوز الميقات غير محرم فأحرم دونه ثم عاد اليه . ومن لم يدرك جزءاً من النهار ولا جاء عرفة حتى غابت الشمس فوقف ليلاً فلا شيء عليه وحجه تام لانعلم بخالفنا . لقول النبي ﷺ «من أدرك عرفات بليل» ولانه لم يدرك جزءاً من النهار فأشبهه من نزل دون الميقات اذا أحرم منه (فصل) وقت الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر . لانعلم خلافا بين أهل العلم في ان آخر الوقت طلوع فجر يوم النحر . قال جابر لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع ، قال أبو الزبير فقلت له أقال رسول الله (ص) ذلك ؟ قال نعم . رواه الأثرم . وأما أوله فمن طلوع الفجر يوم عرفة فمن أدرك عرفة في شيء من هذا الوقت وهو عاقل فقد تم حجه ■ وقال مالك

قوة إلا بالله العلي العظيم ، ويدعو بما أحب من الدعاء والذكر إلى غروب الشمس

(فصل) ووقت الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة إلى طلوع الفجر يوم النحر ، فمن حصل بعرفة

في شيء من هذا الوقت وهو عاقل تم حجه

لانعلم خلافا بين العلماء أن آخر وقت الوقوف طلوع الفجر من يوم النحر ■ قال جابر رضي الله عنه لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع ، قال أبو الزبير فقلت له أقال رسول الله ﷺ ذلك ؟ قال نعم . رواه الأثرم ، وأما أوله فمن طلوع الفجر يوم عرفة ، فمتى حصل بعرفة في شيء من هذا

والشافعي أول وقته زوال الشمس من يوم عرفة واختاره أبو حفص العكبري وحمل عليه كلام الخري وحكى ابن عبد البر ذلك إجماعاً وظاهر كلام الخري ما قلناه فإنه قال ولو وقف بعرفة نهاراً ودفع قبل الامام فعليه دم ولنا قول النبي (ص) « من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نفسه » ولأنه من يوم عرفة فكان وقتاً للوقوف كبعد الزوال وترك الوقوف لا يمنع كونه وقتاً للوقوف كبعد العشاء وإنما وقفوا في وقت الفضيلة ولم يستوعبوا جميع وقت الوقوف (فصل) وكيف حصل بعرفة وهو عاقل أجزاء قائماً أو جالساً أو راكباً أو نائماً وإن مر بها مجتازاً فلم يعلم أنها عرفة أجزاء أيضاً، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال أبو ثور لا يجزئه لأنه لا يكون واقفاً إلا بإرادة. (١)

(١) هذا هو الذي يقوم عليه الدليل وغرض الشارع وما رأيت في المذاهب الأربعة أغرب من هذه المسألة

ولنا عموم قوله (ص) « وقد أتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً » ولأنه حصل بعرفة في زمن الوقوف وهو عاقل فجزأه كما لو علم، وإن وقف وهو مغشى عليه أو مجنون ولم يفق حتى خرج منها لم يجزئه وهو قول الحسن والشافعي وأبي ثور وإسحاق وابن المنذر وقال عطاء في المغنى عليه يجزئه وهو قول مالك وأصحاب الرأي وقد توقف أحمد رحمه الله في هذه المسألة وقال: الحسن يقول بطل حجه وعطاء يرخص فيه وذلك لأنه لا يعتبر له نية (٢) ولا طهارة ويصح من النائم فصيح من المغشى عليه كالمبيت بمزدلفة ومن نصر الأول قال ركننا من أركان الحج فلم يصح من المغشى عليه كسائر أركانه قال ابن

(٢) قوله لا يعتبر له نية غير مسلم لأنه يخالف للحصر في حديث « إنما الأعمال بالنيات » ولا يصدق عليه أنه أتى عرفة كما قال أبو ثور

الوقت وهو عاقل فقد تم حجه » وقال مالك والشافعي أول وقته زوال الشمس يوم عرفة واختاره أبو حفص العكبري وحكى ابن عبد البر ذلك إجماعاً لأن النبي ﷺ إنما وقف بعد الزوال ولنا قول النبي ﷺ « من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نفسه » ولأنه من يوم عرفة فكان وقتاً للوقوف كما بعد الزوال، وترك الوقوف فيه لا يمنع كونه وقتاً له كما بعد العشاء وإنما وقفوا في وقت الفضيلة ولم يستوعبوا وقت الوقوف (فصل) وكيف حصل بعرفة وهو عاقل أجزاء قائماً، أو جالساً، أو راكباً، أو نائماً، وإن مر بها مختاراً فلم يعلم أنها عرفة أجزاء أيضاً، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وقال أبو ثور لا يجزئه لأنه لا يكون واقفاً إلا بالإرادة

ولنا عموم قوله عليه السلام « وقد أتى عرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً » ولأنه حصل بعرفة في زمن الوقوف وهو عاقل فجزأه كما لو علم

وإن وقف وهو مغشى عليه أو مجنون ولم يفق حتى خرج منها لم يجزه وهو قول الحسن والشافعي وأبي ثور وابن المنذر وقال عطاء في المغنى عليه يجزئه وهو قول مالك وأصحاب الرأي، وقد توقف أحمد في هذه المسألة وقال: الحسن يقول بطل حجه، وعطاء يرخص فيه وذلك لأنه لا يعتبر له نية ولا طهارة ويصح من النائم فصيح من المغشى عليه كالمبيت بمزدلفة ووجه الأول أنه ركن من أركان

عقيل والسكران كاللغمي عليه لأنه زائل العقل بغير نوم فاشبهه المغني عليه ، وأما النائم فيجزئه الوقوف لانه في حكم المستيقظ ^(١)

(١) هذا غير مسلم

في هذا المقام لان الوقوف عبادة ولا عبادة الا بارادة ونية واخلاص

(فصل) ولا يشترط للوقوف طهارة ولا ستارة ولا استقبال ولا نية ولا نعلم في ذلك خلافا . قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الوقوف بعرفة غير طاهر يندر كالحج ولا شيء عليه وفي قول النبي (ص) لعائشة « افعلي مايفعله الحاج غير الطواف بالبيت » دليل على أن الوقوف بعرفة على غير

الحج فلم يصح من المغني عليه كسائر أركائه . قال ابن عقيل والسكران كاللغمي عليه لانه زائل العقل بغير نوم ، فأما النائم فهو في حكم المستيقظ يجزئه الوقوف

(فصل) وتسئله الطهارة ، قال أحمد يستحب أن يشهد المناسك كلها على وضوء . كان عطاء يقول لا يقضى شيء من المناسك إلا على وضوء ولا يجب ذلك وحكاه ابن المنذر اجماعا . وفي قول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها « افعلي مايفعله الحاج غير الطواف بالبيت » دليل على أن الوقوف بعرفة جائز على غير طهارة ، ووقفت عائشة بعرفة حائضا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يشترط ستارة ، ولا استقبال ، ولا نية ، ولا نعلم فيسه خلافا لانه لا تشترط له الطهارة فلم يشترط له شيء من ذلك قياسا عليها

(فصل) ومن فاتته ذلك فاتته الحج لقول النبي ﷺ « الحج عرفة ، فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه » رواه أبو داود يدل على فواته بخروج ليلة جمع ، ولحديث جابر الذي ذكرناه ولا نعلم في ذلك خلافا ، ولانه ركن للعبادة فلم يتم بدونه كسائر العبادات ﴿ مسألة ﴾ (ومن وقف بها نهرا ودفع قبل غروب الشمس فعليه دم)

يعنى أنه يجب عليه الوقوف إلى غروب الشمس ليجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة لان النبي ﷺ فعل ذلك . رواه جابر وغيره . وقال عليه السلام « خذوا عني مناسككم » فان دفع قبل الغروب فحجه صحيح في قول جماعة الفقهاء إلا مالكاً فإنه قال لا حج له . قال ابن عبد البر لا نعلم أحداً من العلماء قال بقول مالك ، ووجه قوله ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال « من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج » ومن فاتته عرفات بليل فقد فاتته الحج فليحال بعمره وعليه الحج من قابل « ولما روى عروة بن مضر قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت يا رسول الله اني جئت من جبل طي أكلت راحتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج ، فقال رسول الله ﷺ « من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهراً فقد تم حجه ، وقضى تقيته » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . ولانه وقف في زمن الوقوف أشبه الليل ، فأما خبره فانما خص الليل لان الفوات يتعلق به

طهارة جائز ووقفت عائمة رضي الله عنها بها حائضاً بأمر النبي (ص) ويستحب أن يكون طاهراً قال
احمد يستحب له أن يشهد المناسك كلها على وضوء كان عطاء يقول لا يقضي شيئاً من المناسك إلا على وضوء

﴿مسئلة﴾ قال (فإذا دفع الامام دفع معه الى مزدلفة)

الامام ههنا الوالي الذي اليه أمر الحج من قبل الامام ولا ينبغي للناس أن يدفعوا حتى يدفع
قال احمد: ما يعجبني أن يدفع إلا مع الامام وسئل عن رجل دفع قبل الامام بعد غروب الشمس فقال
ما وجدت عن أحد أنه هل فيه كاهن يشدد فيه. والمستحب أن يقف حتى يدفع الامام ثم يسير نحو
المزدلفة على سكة ووقار لقول النبي ﷺ حين دفع وقد شق لناقته القصواء بالزام حتى إن رأسها
ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى « أيها الناس السكينة السكينة » هذا في حديث جابر وروي

إذا كان بعد النهار فهو آخر وقت الوقوف كما قال عليه السلام « من أدرك ركعة من العصر قبل أن
تغرب الشمس فقد أدركها » وعلى من دفع قبل الغروب دم في قول أكثر العلماء منهم عطاء والثوري
والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ومن تبعهم لقول ابن عباس رضي الله عنهما: من ترك نسكاً فعليه
دم ويجزئه شاة » وقال ابن جريج عليه بدنة ونحوه قول الحسن

ولنا أنه واجب لا يفسد الحج بفواته فلم يوجب بدنة كالأحرام من الميقات

(فصل) فإن دفع قبل الغروب ثم عاد نهراً فوقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه » وبه قال
مالك والشافعي ، وقال الكوفيون وأبو ثور عليه دم لأنه بالدفع لزمه الدم فلم يسقط برجوعه كما
لو عاد بعد الغروب

ولنا أنه أتى بالواجب وهو الوقوف في الليل والنهار فلم يجب عليه دم كمن تجاوز الميقات غير محرم
ثم رجع فأحرم منه ، فإن لم يعد حتى غربت الشمس فعليه دم لأن عليه الوقوف حال الغروب وقد فاته
بخروجه فأشبهه من تجاوز الميقات غير محرم فأحرم دونه ثم عاد اليه

﴿مسئلة﴾ (فمن وافاها ليلاً فوقف بها فلا دم عليه)

إذا لم يأت عرفة حتى غابت الشمس ولم يدرك جزءاً من النهار فوقف بها ليلاً فقد تم حجه ولا
شيء عليه » لأن العلم فيه مخالفاً لقول النبي ﷺ « من أدرك عرقات بليل فقد أدرك الحج » ولأنه لم
يدرك جزءاً من النهار فأشبهه من منزله دون الميقات إذا أحرم منه

﴿مسئلة﴾ (ثم يدفع بعد غروب الشمس الى مزدلفة وعليه السكينة والوقار)

فاذا وجد فجوة أسرع لقول جابر رضي الله عنه في حديثه فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس
وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص فاردف أسامة خلفه ودفع رسول الله ﷺ وقد شق للقصواء
بالزام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى « أيها الناس السكينة السكينة » وقال أسامة

عن ابن عباس أنه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة فسمع النبي (ص) ورأى زجرا شديدا وضربا للابل فأشار بصوته اليهم وقال «أيها الناس عليكم السكينة فإن البر ليس بابضاع الابل» رواه البخاري وقال عروة سئل أسامة وأنا جالس كيف كان رسول الله (ص) يسير في حجة الوداع؟ قال كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نصَّ قال هشام بن عروة والنص فوق العنق متفق عليه

﴿مسئلة﴾ قال (ويكبر في الطريق ويذكر الله تعالى)

ذكر الله تعالى يستحب في الاوقات كلها وهو في هذا الوقت أشد تأكيدا لقول الله تعالى (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم) ولأنه زمن الاستشعار بطاعة الله تعالى والتلبس بعبادته والسعي الى شعائره، وتستحب التلبية وذكر قوم أنه لا يلي

ولنا ما روى الفضل بن عباس أن النبي ﷺ لم يزل يلبى حتى رمى الجرة متفق عليه وعن عبد الرحمن بن يزيد قال شهدت ابن مسعود يوم عرفة وهو يلبى فقال له رجل كلمة فسمعه زاد في تلبيته شيئا لم اسمعه قبل ذلك قالها: ليك عدد التراب، ويستحب أن يمضي على طريق المأزمين لانه يروى أن النبي (ص) سلكها وان سلك الطريق الاخرى جاز

﴿مسئلة﴾ قال (ثم يصلي مع الامام المغرب وعشاء الآخرة باقامة لكل صلاة فان جمع بينهما باقامة واحدة فلا بأس)

وجملة ذلك ان السنة لمن دفع من عرفة أن لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة فيجمع بين المأزمين

رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ يسير العنق فإذا وجد فجوة نصَّ يعني أسرع قال هشام النص فوق العنق متفق عليه

(فصل) ويستحب أن يكون دفعه مع الامام أو الوالي الذي اليه أمر الحج من قبله ولا ينبغي للناس أن يدفعوا حتى يدفع قال احمد ما يعجبني ان يدفع الامام وسئل عن رجل دفع قبل الامام بعد غروب الشمس قال ما وجدت عن أحد أنه سهل فيه كلهم يشدد فيه

(فصل) ويكون ملبيا ذا كرا لله عز وجل لان ذكر الله مستحب في كل الاوقات وهو في هذا الوقت أشد تأكيدا لقول الله تعالى (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله) الآية ولأنه زمن الاستشعار بطاعة الله تعالى والتلبس بعبادته والسعي الى شعائره ويستحب التلبية وقال قوم لا يلي ولنا ما روى الفضل بن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لم يزل يلبى حتى رمى الجرة متفق عليه، ويستحب أن يمضي على طريق المأزمين لانه روي أن النبي ﷺ سلكها وان سلك غير هاجاز لحصول المقصود به

﴿مسئلة﴾ (فإذا وصل مزدلفة صلى المغرب والعشاء قبل حط الرحال)

السنة لمن دفع من عرفة أن لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة فيجمع بين المغرب والعشاء بغير

والعشاء لاختلاف في هذا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم لاختلاف بينهم أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء والاصل في ذلك أن النبي (ص) جمع بينهما رواه جابر وابن عمر وأسامة وأبو أيوب وغيرهم واحاديثهم صحاح وقيم لكل صلاة إقامة لما روى أسامة بن زيد قال دفع رسول الله (ص) من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توطأ فقلت له : الصلاة يا رسول الله قال « الصلاة أمامك » فركب فلما جاء مزدلفة نزل فتوطأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بغيره في منزله ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما متفق عليه . وروي هذا القول عن ابن عمر وبه قال سالم والقاسم بن محمد والشافعي وإسحاق ، وإن جمع بينهما بإقامة الاولى فلا بأس يروى ذلك عن ابن عمر أيضا . وبه قال الثوري لما روى ابن عمر قال جمع رسول الله (ص) بين المغرب والعشاء بجمع صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة رواه مسلم وإن أذن للاولى وأقام ثم أقام للثانية فحسن فانه يروى في حديث جابر وهو متضمن للزيادة وهو معتبر بسائر الفوائت والمجموعات وهو قول ابن المنذر وأبي ثور والذي اختار الحرقى إقامة لكل صلاة من غير أذان قال ابن المنذر : وهو آخر قولي احمد لانه رواية أسامة وهو أعلم بحال النبي (ص) فانه كان رديفه ، وقد اتفق هو وجابر في حديثهما على إقامة لكل صلاة واتفق أسامة وابن عمر على الصلاة بغير أذان مع أن حديث ابن عمر المتفق عليه قال بإقامة . قال وإنما لم يؤذن للاولى ههنا لانها في غير وقتها بخلاف المجموعتين بعرفة

خلاف قال ابن المنذر أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء لان النبي ﷺ جمع بينهما رواه جابر وابن عمر وأسامة وغيرهم وأحاديثهم صحاح (فصل) ويستحب أن يجمع قبل حط الرحال وأن يقيم لكل صلاة إقامة لما روى أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توطأ فقلت له الصلاة يا رسول الله فقال « الصلاة أمامك » فركب فلما جاء مزدلفة نزل فتوطأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بغيره في منزله ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما متفق عليه ومن روى عنه أنه يجمع بينهما بإقامتين بلا أذان ابن عمر وسالم والقاسم بن محمد والشافعي وإسحاق وإن اقتصر على إقامة للاولى فلا بأس يروى ذلك عن ابن عمر أيضا ، وبه قال الثوري لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بإقامة واحدة رواه مسلم وإن أذن للاولى وأقام للثانية فحسن فانه مروى في حديث جابر وهو متضمن للزيادة وهو معتبر بسائر الفوائت والمجموعات وهو قول ابن المنذر وأبي ثور واختار الحرقى القول الاول قال ابن المنذر هو آخر قولي احمد لان راويه أسامة وهو أعلم بحال رسول الله ﷺ فانه كان رديفه وإنما لم يؤذن للاولى ههنا لانها في غير وقتها بخلاف المجموعتين

وقال مالك يجمع بينها بأذان وإقامتين ، وروي ذلك عن عمر وابن عمر وابن مسعود ، واتباع السنة أولى قال ابن عبد البر لا أعلم فيما قاله مالك حديثا مرفوعا بوجه من الوجوه ، وقال قوم إنما أمر عمر بالتأذين للثانية لأن الناس كانوا قد تفرقوا لعشائهم فاذن لجمعهم . وكذلك ابن مسعود فانه يجعل العشاء بالمزدلفة بين الصلاتين

﴿مسئلة﴾ قال (وان فاته مع الامام صلى وحده)

معناه أنه يجمع منفردا كما يجمع مع الامام . ولا خلاف في هذا لأن الثانية منها تصلى في وقتها بخلاف العصر مع الظهر وذلك إن فرق بينهما لم يبطل الجمع كذلك ، ولما روى اسامة قال ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها ، وروي البخاري عن عبد الرحمن بن يزيد قال حج عبدالله فأتينا الى مزدلفة حين الآذان بالعتمة أو قريبا من ذلك فامر رجلا فاذن وأقام ثم صلى المغرب ثم صلى بعدها ركعتين ثم دعا بعشائه ثم امر - ارى - فاذن وأقام

بعرفة ، وقال مالك يجمع بينها بأذان وإقامتين ، وروي ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود واتباع السنة أولى قال ابن عبد البر لا أعلم فيما قاله مالك حديثا مرفوعا بوجه من الوجوه وقال قوم إنما أمر عمر بالتأذين للثانية لأن الناس كانوا قد تفرقوا لعشائهم فاذن لجمعهم وكذلك ابن مسعود فانه كان يجعل العشاء بمزدلفة بين الصلاتين

(فصل) والسنة أن لا يتطوع بينهما قال ابن المنذر لا اعلمهم يختلفون في ذلك ، وقد روي عن ابن مسعود أنه يتطوع بينهما ورواه عن النبي ﷺ

ولنا حديث اسامة وابن عمر أن النبي ﷺ لم يصل بينهما وحديثهما أصح
﴿مسئلة﴾ (وان صلى المغرب في الطريق ترك السنة وأجزأه)

وبه قال عطاء وعروة والقاسم وسعيد بن جبير ومالك والشافعي واسحاق وأبو ثور وأبو يوسف وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة والثوري لا يجزئه لأن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين فكان نسكا وقد قال عليه السلام «خذوا عني مناسككم»

ولنا أن كل صلاتين جاز الجمع بينهما جاز التفريق بينهما كالظهر والعصر بعرفة وفعل النبي ﷺ محمول على الافضل وما ذكره يبطل بالجمع بعرفة

﴿مسئلة﴾ (ومن فاته الصلاة مع الامام بعرفة أو بمزدلفة جمع وحده)

لا نعلم خلافا في أنه اذا فاته الجمع مع الامام بمزدلفة أنه يجمع وحده لأن الثانية منها تصلى في وقتها وكذلك لو فرق بينهما لم يبطل الجمع ، وقد روى اسامة قال ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها وكذلك حكم من فاته الجمع مع الامام بعرفة بين الظهر والعصر فانه يجمع وحده أيضا فعليه ابن عمر . وبه قال عطاء ومالك والشافعي واسحاق

ثم صلى العشاء ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ولان الجمع متى كان في وقت الثانية لم يضر التفريق شيئاً .

(فصل) والسنة التعجيل بالصلاتين وان يصلي قبل حط الرحال لما ذكرنا من حديث أسامة ، وفي بعض الفاظه ان النبي (ص) أقام المغرب ثم أناخ الناس في منازلهم ولم يحلوا حتى أقام العشاء الآخرة فصلى ثم حلوا رواه مسلم والسنة ان لا يتطوع بينهما قال ابن المنذر ، ولا أعلمهم يختلفون في ذلك وقد روي عن ابن مسعود أنه تطوع بينهما ورواه عن النبي (ص) ولنا حديث أسامة وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل بينهما وحديثهما أصح ، وقد قدم في ترك التفريق بينهما .

(فصل) فان صلى المغرب قبل أن يأتي مزدلفة ولم يجمع خالف السنة وصحت صلاته وبه قال عطاء وعروة والقاسم بن محمد وسعيد بن جبير ومالك والشافعي واسحاق وأبو ثور وأبو يوسف وابن المنذر وقال أبو حنيفة والثوري لا يجزئه لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين فكان نسكا وقد قال « خذوا عني مناسككم »

ولنا أن كل صلاتين جاز الجمع بينهما جاز التفريق بينهما كالظاهر والعصر بعرفة وفعل النبي ﷺ محمول على الاولى والافضل ولئلا ينقطع سيره ويبطل ما ذكره بالجمع بعرفة

﴿ مسألة ﴾ قال (فاذا صلى الفجر وقف عند المشعر الحرام فدعا)

يعني أنه يبيت بمزدلفة حتى يطلع الفجر فيصلي الصبح والسنة أن يعجلها في أول وقتها ليتسع وقت الوقوف عند المشعر الحرام ، وفي حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح حين تبين له الصبح . وفي حديث ابن مسعود أنه صلى الفجر حين طلع الفجر قائل يقول قد طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ثم قال في آخر الحديث رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعله رواه البخاري نحو هذا ثم اذا صلى الفجر وقف عند المشعر الحرام وهو قزح فيرتقى عليه ان أمكنه والا وقف عنده فذكر الله تعالى ودعا واجتهد قال الله تعالى (فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) وفي حديث جابر أن النبي ﷺ أتى المشعر الحرام فرقى عليه فدعا الله وهلا وكبره ووحده ويستحب أن يكون من دعائه . اللهم كما وقفنا فيه وأرقتنا إياه فوقتنا لك كرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك ، وقولك الحق (فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام)

وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد . وقال النخعي والثوري وأبو حنيفة لا يجمع الامام لان لكل صلاة وقتاً محدوداً ، وانما ترك ذلك في الجمع مع الامام فاذا لم يكن امام رجعنا الى الاصل ولنا فعل ابن عمر ولان كل جمع جاز مع الامام جاز منفرداً كالجمع بين العشاءين يجمع قولهم إنما

واذ كروه كما هداكم وإن كنتم من قبله من الضالين * ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم (ويقف حتى يسفر جدا لما في حديث جابر أن النبي ﷺ لم يزل واقفا حتى أسفر جدا (فصل) وللمزدلفة ثلاثة أسماء مزدلفة وجمع والمشر الحرام : وحدها من مازي عرفة إلى قرن محسر وما على يمين ذلك وشماله من الشعاب في أي موضع وقف منها أجزاء لقول النبي ﷺ « المزدلفة موقف » رواه أبو داود وابن ماجه وعن جابر عن النبي ﷺ أنه قال « وقفت ههنا بجمع وجمع كلها موقف » وليس وادي محسر من مزدلفة لقوله « وارفعوا عن بطن محسر »

(فصل) والمبيت بمزدلفة واجب من تركه فعليه دم هذا قول عطاء، والزهري وقتادة والثوري والشافعي وإسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي وقال علقمة والنخعي والشعبي من فاته جمع فاته الحج لقول الله تعالى (فإذا أفضتم من عرفات فاذا كروا الله عند المشر الحرام) وقول النبي ﷺ « من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تقته » ولنا قول النبي ﷺ « الحج عرفة فمن جاء قبل ليلة جمع فقد تم حجه » يعني من جاء عرفة وما احتجوا به من الآية والخبر فالمنطوق فيهما ليس بركن في الحج إجماعاً فانه لو بات بجمع ولم يذكر الله تعالى ولم يشهد الصلاة فيها صح حجه فما هو من ضرورة ذلك أولى ولان المبيت ليس من ضرورة ذكر الله تعالى بها وكذلك شهود صلاة الفجر فانه لو أفاض من عرفة في آخر ليلة النحر أمكنه ذلك فيتعين حمل ذلك على مجرد الإيجاب أو الفضيلة أو الاستحباب

جاء الجمع في الجماعة لا يصح لانهم قد سلموا ان الامام يجمع ، وان كان منفرداً (مسئلة) ثم بيئت بها فان دفع قبل نصف الليل فعليه دم « وان دفع بعده فلا شيء عليه وإن وافاها بعد نصف الليل فلا شيء عليه ، وان جاء بعد الفجر فعليه دم » وحده المزدلفة ما بين المأزمين ووادي محسر) وجملة ذلك أن المبيت بمزدلفة واجب من تركه فعليه دم هذا قول عطاء، والزهري وقتادة والثوري والشافعي وإسحاق وأبي عبيد، وأصحاب الرأي لان النبي ﷺ بات بها وقال « خذوا عني مناسككم » وقال علقمة والنخعي والشعبي من فاته جمع فاته الحج لقوله تعالى (فإذا أفضتم من عرفات فاذا كروا الله عند المشر الحرام) وقول النبي ﷺ « من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تقته »

ولنا قول النبي ﷺ « الحج عرفة فمن جاء قبل ليلة جمع فقد تم حجه » يعني من جاء عرفة وما احتجوا به من الآية والخبر فالمنطوق فيهما ليس بركن في الحج إجماعاً فانه لو بات بجمع ولم يذكر الله تعالى ولم يشهد الصلاة صح حجه فما هو من ضرورة ذلك أولى ولان المبيت ليس من ضرورة ذكر الله تعالى بها « وكذلك شهود صلاة الفجر فانه لو أفاض من عرفة آخر ليلة النحر أمكنه ذلك فيتعين حمل ذلك على الإيجاب أو الفضيلة أو الاستحباب

(فصل) ومن بات بمزدلفة لم يجز له الدفع قبل نصف الليل فإن دفع بعده فلا شيء عليه وبهذا قال الشافعي وقال مالك إن مر بها ولم ينزل فعليه دم فإن نزل فلا دم عليه متى ما دفع ولنا أن النبي ﷺ بات بها وقال «خذوا عني مناسككم» وإنما أيج الدفع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه فروى ابن عباس قال : كنت فيمن قدم النبي ﷺ في ضعة أهله من مزدلفة إلى منى. وعن أسماء أنها نزلت ليلة جمع عند دار المزدلفة فقامت تصلي فصلت ثم قالت هل غاب القمر؟ قلت نعم قالت فارتحلوا فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها قلت لها أي هتاء ما أرانا الا غلسنا قالت كلا يا بني إن رسول الله ﷺ أذن لظعن متفق عليهما وعن عائشة قالت أرسل رسول الله ﷺ بام سلمة ليلة النحر فرمت الجرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت رواه أبو داود فمن دفع من جمع قبل نصف الليل ولم يعد في الليل فعليه دم فإن عاد فيه فلا دم عليه كالذي دفع من عرفة نهاراً ومن لم وافق مزدلفة الا في النصف الاخير من الليل فلا شيء عليه لانه لم يدرك جزءاً من النصف الاول فلم يتعلق به حكمه كمن أدرك الليل بعرفات دون النهار ، والمستحب الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في المبيت إلى أن يصبح ثم يقف حتى يسفر ولا بأس بتقديم

(فصل) وليس له الدفع قبل نصف الليل فإن فعل فعليه دم ، وإن دفع بعده فلا شيء عليه . وبه قال الشافعي وقال مالك ان مر بها فلم ينزل فعليه دم وان نزل فلا دم عليه متى ما دفع ولنا أن النبي ﷺ بات بها وقال «لتأخذوا عني مناسككم» وإنما أيج الدفع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه فروى ابن عباس رضي الله عنهما قال : كنت فيمن قدم النبي ﷺ في ضعة أهله من مزدلفة إلى منى متفق عليه . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : أرسل رسول الله ﷺ بام سلمة ليلة النحر فرمت الجرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت رواه أبو داود فمن دفع من مزدلفة قبل نصف الليل ولم يعد في الليل فعليه دم ، وان عاد فلا دم كالذي دفع من عرفة نهاراً ثم عاد نهاراً

(فصل) ويجب الدم على من دفع قبل نصف الليل ولم يرجع في الليل وعلى من ترك المبيت بمنى سواء فعل ذلك عامداً أو ساهياً أو جاهلاً لانه ترك نسكاً والنسيان أثره في جعل الموجود كالمعدوم لا في جعل المعدوم كالموجود الا أنه رخص لاهل السقاية والرعاء في ترك البيوتة لان النبي ﷺ رخص للرعاة في ترك البيوتة ، وفي حديث عدي وأرخص للعباس في ترك المبيت لاجل سقايته ولان عليهم مشقة في المبيت لحاجتهم الى حفظ مواشيهم وسقي الحاج فكان لهم ترك المبيت كإيالي منى وروي عن احمد أن المبيت بمزدلفة غير واجب والمذهب الاول

(فصل) فإن وافاها بعد نصف الليل فلا شيء عليه لانه لم يدرك جزءاً من النصف الاول فلم يتعلق به حكمه كمن أدرك الليل بعرفات دون النهار وإن جاء بعد الفجر فعليه دم لترك الواجب وهو المبيت والمستحب الاقتداء برسول الله ﷺ والمبيت إلى أن يصبح ثم يقف حتى يسفر ولا بأس بتقديم

الضعفة والنساء . ومن كان يقدم ضعفة أهله عبد الرحمن بن عوف وعائشة . وبه قال عطاء والثوري والشافعي وأبو نؤر وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً . ولان فيه رقفاً بهم ودفعاً لمشقة الزحام عنهم واقتداء بفعل نبيهم ﷺ

﴿مسئلة﴾ قال (ثم يدفع قبل طلوع الشمس)

لا نعلم خلافاً في أن السنة الدفم قبل طلوع الشمس وذلك لان النبي ﷺ كان يفعله . قال عمر : ان المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون : أشرق ثبير كما نغير . وإن رسول الله ﷺ خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس . رواه البخاري (١) والسنة أن يقف حتى يسفر جداً ، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وكان مالك يرى الدفم قبل الاسفار

«١» بل رواه

الجماعة كلهم الا مسلماً

ولفظ (كما نغير) من

زيادة احمد وابن ماجه

فعزوه الى البخاري

بهذا اللفظ غلط فوق

التقصير بعزوه اليه

وحده

الضعفة والنساء ، ومن كان يقدم ضعفة أهله عبد الرحمن بن عوف وعائشة . وبه قال عطاء والثوري وأبو حنيفة والشافعي ولا نعلم فيه خلافاً لان فيه رقفاً بهم ودفعاً لمشقة الزحام عنهم والاقتداء بنبيهم عليه الصلاة والسلام

(فصل) وللمزدلفة ثلاثة أسماء : مزدلفة وجمع والمشعر الحرام . وحدها من مازمي عرفة إلى قرن محسر وما على عمن ذلك وشماله من الشعاب ففي أي موضع وقف منها اجزأه لقول النبي ﷺ «كل المزدلفة موقف» رواه أبو داود وابن ماجه . وعن جابر عن النبي ﷺ أنه قال «وقفت ههنا بجمع وجمع كلها موقف» وليس وادي محسر من مزدلفة لقوله «وارفعوا عن بطن محسر»

﴿مسئلة﴾ (فاذا أصبح بها صلى الصبح ، ثم يأتي المشعر الحرام فيركي عليه أو يقف عنده ويحمد الله تعالى ويكبر ويدعو)

يستحب أن يعجل صلاة الصبح لیتسع وقت الوقوف عند المشعر الحرام لقول جابر إن النبي ﷺ صلى الصبح حين تبين له الصبح ، ثم اذا صلى أتى المشعر الحرام فوقف عنده أو رقي عليه إن أمكنه فذكر الله تعالى ودعا واجتهد لقول الله تعالى (فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) وفي حديث جابر أن النبي ﷺ أتى المشعر الحرام فركي عليه فحمد الله وكبره وهله ووحده ، وفي لفظ ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره واجتهد . ويستحب أن يكون من دعائه : اللهم كما وقفنا فيه وأرينا إياه فوقنا لذكرك كما هديتنا ، واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق (فاذا أفضتم من عرفات — إلى — غفور رحيم) الآيتين إلى أن يسفر لان في حديث جابر أن النبي ﷺ لم يزل واقفاً حتى أسفر جداً

﴿مسئلة﴾ (ثم يدفع قبل طلوع الشمس)

لا نعلم خلافاً في استحباب الدفم قبل طلوع الشمس لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله . قال ابن عمر رضي الله عنهما إن المشركين كانوا لا يفيضون ويقولون : أشرق ثبير كما نغير . وأن رسول

ولنا ما روى جابر أن النبي ﷺ لم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس . وعن نافع أن ابن الزبير أخر في الوقت حتى كادت الشمس تطلع فقال ابن عمر إني أراه يريد أن يصنع كما صنع أهل الجاهلية فدفع ودفع الناس معه ، وكان ابن مسعود يدفع كأنصراف القوم المسافرين من صلاة الغداة . وانصرف ابن عمر حين أسفر وأبصرت الأبل موضع اخفافها ، ويستحب أن يسير وعليه السكينة كما ذكرنا في سيره من عرفات . قال ابن عباس ثم أردف النبي ﷺ الفضل بن عباس وقال « أيها الناس إن البر ليس باليجاف الخيل والأبل فعليكم بالسكينة » فما رأيته رافعة يديها حتى أتى منى **﴿ مسألة ﴾** قال (فإذا بلغ محسراً أسرع ولم يقف حتى يأتي منى وهو مع ذلك مليئاً) (١)

« ١ » كذا في الأصل
والوجه هنا ملب

يستحب الاسراع في وادي محسر وهو ما بين جمع ومنى ، فإن كان ماشياً أسرع ، وإن كان راكباً حرك دابته لأن جابراً قال في صفة حج النبي ﷺ أنه لما أتى بطن محسر حرك قليلاً ، ويروى أن عمر رضي الله عنه لما أتى محسراً أسرع وقال

اليك تعدو قلقتا وضينها ■ مخالفاً دين النصارى دينها * معترضاً في بطنها جنينها وذلك قدر رمية بحجر ويكون مليئاً في طريقه فإن الفضل بن عباس كان رديف رسول الله ﷺ يومئذ ، وروى أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة . متفق عليه . وفي لفظ عنه قال :

الله ﷻ خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس . رواه البخاري (١) والسنة الاسفار جداً . وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وكان مالك يرى الدفع قبل الاسفار

« ١ » قد علمت
ما فيه من حاشية المغني
ص ٤٤٣

ولنا حديث جابر الذي ذكرناه . وعن نافع أن ابن الزبير أخر في الوقت حتى كادت الشمس تطلع . فقال ابن عمر إني أراه يريد أن يصنع كما صنع أهل الجاهلية فدفع ودفع الناس معه ، وكان ابن مسعود يدفع كأنصراف القوم المسافرين من صلاة الغداة ، ويستحب أن يسير وعليه السكينة . قال ابن مسعود رضي الله عنه « ثم أردف النبي ﷺ الفضل بن عباس وقال أيها الناس « إن البر ليس باليجاف الخيل والأبل فعليكم بالسكينة » فما رأيته رافعة يديها حتى أتى منى **﴿ مسألة ﴾** (فإذا بلغ محسراً أسرع قدر رمية بحجر)

يستحب الاسراع في وادي محسر وهو ما بين المزدلفة ومنى . فإن كان ماشياً أسرع ، وإن كان راكباً حرك دابته لأن جابراً قال في صفة حج النبي ﷺ إنه لما أتى بطن محسر حرك قليلاً ، ويروى أن عمر رضي الله عنه لما أتى محسراً أسرع وقال :

اليك يعدو قلقتا وضينها * مخالفاً دين النصارى دينها ■ معترضاً في بطنها جنينها وذلك قدر رمية بحجر ويكون مليئاً في طريقه فإن الفضل بن عباس روى أن النبي ﷺ لم يزل

شهدت الافاضتين مع رسول الله ﷺ وعليه السكينة وهو كاف بعيره وابى حتى رمى جمرة العقبة . وعن الاسود قال : أفاض عمر عشية عرفة وهو يلبي بثلاث « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لاشريك لك لبيك » إن الحمد والنعمة لك ولان التلبية من شعار الحج فلا يقطع إلا بالشروع في الاحلال وأوله رمي جمرة العقبة

﴿ مسألة ﴾ قال (ويأخذ حصى الجمار من طريقه أو من مزدلفة)

أما استحب ذلك لثلا يشتغل عند قدومه بشيء قبل الرمي فان الرمية تحية له كما أن الطواف تحية المسجد فلا يبدأ بشيء قبله . وكان ابن عمر يأخذ الحصى من جمع وفعله سعيد بن جبير وقال كانوا يتزودون الحصى من جمع واستحبه الشافعي . وعن أحمد قال خذ الحصى من حيث شئت وهو قول عطاء وابن المنذر وهو أصح إن شاء الله تعالى لان ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته « القط لي حصى » فلقط له سبع حصيات من حصى الخذف فجعل يقبضهن في كفه ويقول « أمثال هؤلاء فارموا » ثم قال « أيها الناس اياكم والغلو في الدين فانما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين » رواه ابن ماجه وكان ذلك بمنى ولا خلاف في أنه يجزئه أخذه من حيث كان والتقاط الحصى أولى من تكسيه لهذا الخبر « ولانه لا يؤمن في التكسير أن يطير إلى وجهه شيء يؤذيه » ويستحب أن تكون الحصيات كحصى الخذف لهذا الخبر ، ولقول جابر في حديثه كل حصة منها مثل حصى الخذف ، وروى سليمان بن عمرو بن الاحوص عن أمه قالت : قال رسول الله ﷺ يا أيها الناس « اذا رأيتم الجمرة فارموا بمثل حصى الخذف » رواه أبو داود . قال الاثرم يكون أكبر من الحص ودون البندق ، وكان ابن عمر يرمي بمثل بحر الغنم ، فان رمى بحجر كبير فقد روي عن أحمد أنه قال لا يجزئه حتى يأتي بالحصى على ما فعل النبي ﷺ وذلك لان النبي ﷺ أمر بهذا القدر ونهى عن تجاوزه

يابى حتى رمى جمرة العقبة . متفق عليه ، ولان التلبية من شعار الحج فلا تقطع إلا بالشروع في الاحلال وأوله رمي جمرة العقبة

﴿ مسألة ﴾ (ثم يأخذ حصى الجمار من طريقه أو من مزدلفة ومن حيث أخذه جاز ، ويكون أكبر من الحص دون البندق)

أما يستحب أخذ حصى الجمار قبل أن يصل منى لثلا يشتغل عند قدومه بشيء قبل الرمي لانها تحية له كما أن الطواف تحية المسجد فلا يبدأ بشيء قبله ، وكان ابن عمر رضي الله عنه يأخذ حصى الجمار من جمع وفعله سعيد بن جبير وقال : كانوا يتزودون الحصى من جمع واستحبه الشافعي . وقال أحمد : خذ الحصى من حيث شئت اختاره عطاء وابن المنذر وهو أصح إن شاء الله تعالى لان ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على ناقته « القط لي حصى » فلقط له سبع حصيات من حصى الخذف فجعل يقبضهن في كفه ويقول « أمثال هؤلاء فارموا » ثم قال أيها

والامر يقتضي الوجوب ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه . ولان الرمي بالكبير ربما أدى من يصليه
وقال بعض أصحابنا يجوزته مع تركه للسنة لأنه قد رمى بالحجر وكذلك الحكم في الصغير
(فصل) ويجزي الرامي بكل ما يسمى حصي وهي الحجارة الصغار سواء كان أسود أو أبيض
أو أحمر من المرمر أو البهرام أو المرو وهو الصوان أو الرخام أو البهرام والكندان أو حجر المسن وهو قول
مالك والشافعي وقال القاضي : لا يجزي الرخام ولا البهرام والكندان ويقتضي قوله أن لا يجزي المرو
ولا حجر المسن . وقال أبو حنيفة : يجوز بالطين والمدر وما كان من جنس الارض ، ونحوه قال
الثوري وروي عن سكيبة بنت الحسين أنها رمت الجرة ورجل يناولها الحصى تكبر مع كل حصاة
وسقطت حصاة فرمت بخاتمها

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى بالحصى وأمر بالرمي مثل حصي الخذف فلا يتناول غير
الحصى ويتناول جميع أنواعه فلا يجوز تخصيصه بغير دليل ولا إلحاق غيره به لانه موضع لا يدخل القياس فيه
(فصل) إن رمى بحجر أخذ من المرمى لم يجزه ، وقال الشافعي يجزه لانه حصي فيدخل في العموم
ولنا أن النبي ﷺ أخذ من غير المرمى وقال « خذوا عني مناسككم » ولأنه لو جاز الرمي بما
رمي به لما احتاج أحد إلى أخذ الحصى من غير مكانه ولا تكسيه . والاجماع على خلافه . ولان ابن عباس
قال : ما قبل منها يرفع وإن رمى بخاتم فضة حجر آ لم يجزه في أحد الوجهين لانه تبع والرمي بالتبوع لا التابع
﴿مسئلة﴾ قال (والاستحباب أن يغسله)

اختلف عن أحمد في ذلك فروي عنه أنه مستحب لانه روي عن ابن عمر أنه غسله وكان طاوس
يفعله . وكان ابن عمر يتحرى سنة النبي ﷺ . وعن أحمد أنه لا يستحب وقال : لم يبلغنا أن النبي

الناس « اياكم وانعلو في الدين فانما أهلك من كان قبلكم انعلو في الدين » رواه ابن ماجه وكان ذلك
بمنى ولا خلاف أنه يجوزته أخذه من حيث كان والتقاطه أولى من تكسيه لهذا الخبر ولانه لا يؤمن في
تكسيه أن يطير إلى وجهه شيء يؤذيه ، ويستحب أن يكون كحصي الخذف للخبر وقول جابر في
حديثه كل حصاة منها مثل حصي الخذف ، وروى سليمان بن عمرو بن الاحوص عن أمه قالت : قال
النبي ﷺ يا أيها الناس « اذا رميت الجرة فارموا بمثل حصي الخذف » رواه أبو داود . قال الأثرم
يكون أكبر من الحص ودون البندق ، وكان ابن عمر يرمي بمثل بع الغنم ، فإن رمى بحجر كبير
فقال أصحابنا يجوزته مع ترك السنة لأنه قد رمى بحجر وكذلك الحكم في الصغير ، وروي عن أحمد
أنه قال لا يجوز حتى يأتي بالحصى على ما فعل النبي ﷺ لانه أمر بهذا القدر ونهى عن تجاوزه والامر
ينتهي الوجوب والنهي يقتضي فساد المنهي عنه

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد في استحباب غسله فروي عنه أنه مستحب ذكره الحرفي
لانه روي عن ابن عمر وكان طاوس يفعله . وكان ابن عمر يتحرى سنة النبي ﷺ . وعن أحمد أنه

ﷺ فعله وهذا الصحيح وهو قول عطاء ومالك وكثير من أهل العلم فإن النبي ﷺ لما لقطت له الحصيات وهو راكب على بعيره يقبضهن في يده لم يغسلهن ولا أمر بغسلهن ولا فيه معنى يقتضيه ، فإن رمى بحجر نجس اجزاء لأنه حصاة ۝ ويحتمل أن لا يجوز له لأنه يؤدي به العبادة فاعتبرت طهارته كحجر الاستجمار وتراب التيمم ۝ وإن غسله ورمى به اجزأه وجهاً واحداً

وعدد الحصى سبعون حصاة يرمي منها بسبع يوم النحر وسائرهما في أيام منى والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (فإذا وصل منى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات يكبر في أثر كل حصاة ولا يقف عندها)

حد منى ما بين جمرة العقبة ووادي محسر كذلك قال عطاء والشافعي : وليس محسر والعقبة من منى ويستحب سلوك الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى فإن النبي ﷺ سلكها كذا في حديث جابر ، فإذا وصل منى بدأ بجمرة العقبة وهي آخر الجرات مما يلي منى وأولها مما يلي مكة وهي عند العقبة ۝ وكذلك سميت جمرة العقبة فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويستبطن الوادي ويستقبل القبلة ثم ينصرف ولا يقف وهذا بجملة قول من علمنا قوله من أهل العلم ، وإن رماها من فوقها جاز لأن عمر رضي الله عنه جاء

لا يستحب وقال لم يبلغنا أن النبي ﷺ فعله وهذا الصحيح وهو قول عطاء ومالك وكثير من أهل العلم فإن النبي ﷺ لما لقطت له الحصى وهو راكب على بعيره جعل يقبضهن في يده لم يغسلهن ولا أمر بغسلهن ولا فيه معنى يقتضيه ، فإن رمى بحجر نجس اجزأه لأنه حصاة ۝ ويحتمل أن لا يجوز له لأنه يؤدي به العبادة فاعتبرت طهارته كحجر الاستجمار وتراب التيمم ، وإن غسله ورمى به اجزأه وجهاً واحداً والله تعالى أعلم

﴿مسئلة﴾ (وعدده سبعون حصاة يرمي منها بسبع يوم النحر وباقيها في أيام منى كل يوم بأحدى وعشرين ، فإذا وصل منى - وحدها من وادي محسر إلى العقبة - بدأ بجمرة العقبة فرماها بسبع حصيات واحدة بعد واحدة يكبر مع كل حصاة ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه)

حد منى ما بين جمرة العقبة ووادي محسر كذلك قال عطاء والشافعي وليس محسر والعقبة من منى ويستحب سلوك الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى فإن النبي ﷺ سلكها كذا في حديث جابر ، فإذا وصل منى بدأ بجمرة العقبة لأن النبي ﷺ بدأ بها ، ولأنها تحية منى فلم يتقدمها شيء كالطواف في المسجد وهي آخر الجرات مما يلي منى وأولها مما يلي مكة وهي عند العقبة لذلك سميت بهذا فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويستبطن الوادي ويستقبل القبلة ثم ينصرف ولا يقف وهذا بجملة قول من علمنا قوله من أهل العلم ۝ وإن رماها من فوقها جاز ، ولأن عمر رضي الله عنه جاء والزحام عند الجرة فرماها من فوقها والاول أفضل لما روى عبد الرحمن بن يزيد أنه

والزحام عند الجمرة فرماها من فوقها والاول أفضل لما روى عبد الرحمن بن يزيد أنه مشى مع عبد الله وهو يرمي الجمرة فلما كان في بطن الوادي أعرضها فرماها ، فقليل له إن ناساً يرمونها من فوقها قتال من ههنا والذي لا إله إلا هو رأيت الذي أنزلت عليه سورة البقرة رماها . متفق عليه ، وفي لفظ لما أتى عبد الله جمره العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة وجعل يرمي الجمرة على حاجبه الايمن ثم رمى بسبع حصيات ثم قال : « والله الذي لا إله غيره من ههنا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة . قال الترمذي : وهذا حديث صحيح والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ولا يسن الوقوف عندها لان ابن عمر وابن عباس روبا أن رسول الله ﷺ كان اذا رمى جمره العقبة انصرف ولم يقف . رواه ابن ماجه . ويكبر مع كل حصاة لان جابراً قال : فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، وإن قال اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وعملًا مشكوراً » فحسن فان ابن مسعود وابن عمر كانا يقولان نحو ذلك » وروى حنبل في المناسك باسناده عن زيد بن أسلم قال : رأيت سالم بن عبد الله استبطن الوادي ورمى الجمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة : الله أكبر الله أكبر ثم قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وعملًا مشكوراً ، فسأله عما صنع فقال : حدثني أبي أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمره من هذا المكان ويقول كلما رمى حصاة مثل ما قلت . وقال ابراهيم النخعي كانوا يحبون ذلك

مشى مع عبد الله وهو يرمي الجمرة فلما كان في بطن الوادي اعترضها فرماها ، فقليل له ان ناساً يرمونها من فوقها فقال : من ههنا والذي لا إله غيره رأيت الذي أنزل عليه سورة البقرة رماها . متفق عليه وفي لفظ لما أتى عبد الله جمره العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة وجعل يرمي الجمرة على حاجبه الايمن ثم رمى جمره بسبع حصيات ثم قال : والذي لا إله إلا هو من ههنا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة . قال الترمذي هذا حديث صحيح . ولا يسن الوقوف عندها لان ابن عمر وابن عباس روبا أن رسول الله ﷺ كان اذا رمى جمره العقبة انصرف ولم يقف . رواه ابن ماجه . ويكبر مع كل حصاة لان جابراً قال : فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة » وإن قال اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وعملًا مشكوراً » فحسن . فان ابن مسعود وابن عمر كانا يقولان نحو ذلك » وروى حنبل في المناسك باسناده عن زيد بن أسلم قال : رأيت سالم بن عبد الله استبطن الوادي ورمى الجمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر ثم قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وعملًا مشكوراً . فسأله عما صنع فقال حدثني أبي أن النبي ﷺ رمى الجمره من هذا المكان ويقول كلما رمى حصاة مثل ما قلت ويرمي الحصى واحدة بعد واحدة كما ذكر » وإن رماها دفعة واحدة لم يجزه إلا عن واحدة نص عليه أحمد وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وقال عطاء : يجزئه ويكبر لكل حصاة

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى سبع رميات وقال « خذوا عني مناسككم » ويرفع يده حتى

(فصل) ويرميها راكباً أو راجلاً كيفما شاء لان النبي ﷺ رماها على راحلته . رواه جابر وابن عمر وأم أبي الاحوص وغيرهم . قال جابر : رأيت النبي ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر ويقول « لتأخذوا عني مناسككم فاني لأدري لعلي لأحج بعد حجتي هذه » رواه مسلم . وقال نافع كان ابن عمر يرمي جمرة العقبة على دابته يوم النحر وكان لا يأتي سائرهما بعد ذلك إلا ماشياً ذاهباً وراجعاً وزعم أن النبي ﷺ كان لا يأتيها إلا ماشياً ذاهباً وراجعاً . رواه أحمد في المسند ، وفي هذا بيان للتفريق بين هذه الجمرة وغيرها . ولان رمي هذه الجمرة مما يستحب البداية به في هذا اليوم عند قدومه ولا يسن عندها وقوف . ولو سن له المشي إليها لشغله النزول عن البداية بها والتعجيل إليها بخلاف سائرهما

(فصل) ولرمي هذه الجمرة وقتان : وقت فضيلة ووقت اجزاء . فأما وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس . قال ابن عبد البر : أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنما رماها ضحى ذلك اليوم وقال جابر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة ضحى يوم النحر وحده . ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس . أخرجه مسلم ، وقال ابن عباس : قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أغيلة بني عبد المطلب على أحرار لنا من جمع فجعل يبلطخ أخذنا ويقول « أنبي عبد المطلب لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » رواه ابن ماجه وكان رميها بعد طلوع الشمس يحزى بالاجماع وكان أولى . وأما وقت الجواز فأوله نصف الليل من ليلة النحر . وبذلك قال عطاء وابن أبي ليلى وعكرمة بن خالد والشافعي وعن أحمد أنه يحزى . بعد الفجر قبل طلوع الشمس وهو قول مالك وأصحاب الرأي وإسحاق وابن المنذر ، وقال مجاهد والثوري والنخعي لا يرميها إلا بعد طلوع الشمس لما روينا من الحديث

ولنا ما روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة ليلة النحر فرمت جمرة العقبة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت . وروي أنه أمرها أن تعجل الافاضة وتوافي مكة بعد صلاة الصبح واحتج به أحمد ، وقد ذكرنا في حديث أسماء أنها رمت ثم رجعت فصلت الصبح وذكرت أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للظعن ، ولانه وقت الدفع من مزدلفة وكان وقتاً للرمي كبعد طلوع الشمس والاختيار المتقدمة محمولة على الاستحباب ، وإن أخر الرمي إلى آخر النهار جاز . قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل المغيب فقد رماها في وقت لها وإن لم يكن

يرى بياض ابطنه قاله بعض أصحابنا

(فصل) ويرميها راجلاً وراكباً وكيفما شاء لان النبي ﷺ رماها على راحلته . رواه جابر وابن عمر وغيرهما ، قال جابر رضي الله عنه رأيت النبي ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر ويقول « تأخذوا عني مناسككم فاني لأدري لعلي لأحج بعد حجتي هذه » رواه مسلم . وقال نافع كان ابن عمر رضي الله عنهما يرمي جمرة العقبة على دابته يوم النحر وكان لا يأتي سائرهما بعد ذلك إلا

ذلك مستحباً لها ، وروى ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يستل يوم النحر بمنى قال رجل رميت بهد ما أمسيت فقال « لا حرج » رواه البخاري ، فإن آخرها إلى الليل لم يرمها حتى تزول الشمس من الغد ، وبهذا قال أبو حنيفة واسحاق ، وقال الشافعي ومحمد بن المنذر ويعقوب يرمي ليلاً لقول النبي ﷺ « ارم ولا حرج »

ولنا أن ابن عمر قال من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد وقول النبي ﷺ « ارم ولا حرج » إنما كان في النهار لأنه سأله في يوم النحر ولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس وقال مالك يرمي ليلاً وعليه دم ومرة قال لادم عليه

(فصل) ولا يجزئه الرمي إلا أن يقع الحصى في المرمى فإن وقع دونه لم يجزئه في قولهم جميعاً لأنه مأثور بانرمي ولم يرم وإن طرحها طرْحاً أجزأه لأنه يسمى رمياً وهذا قول أصحاب الرأي وقال ابن القاسم لا يجزئه ، وإن رمى حصاة فوقعت في غير المرمى فأطارت حصاة أخرى فوقعت في المرمى لم يجزه لأن التي رماها لم تقع في المرمى وإن رمى حصاة فالتقطها طائر قبل وصولها لم يجزه لأنها لم تنم في المرمى وإن وقعت على موضع صلب في غير المرمى ثم تدرجت على المرمى أو على ثوب إنسان ثم طارت فوقعت في المرمى أجزأته لأن حصوله بفعله وإن نفضا ذلك الإنسان عن ثوبه فوقعت في المرمى فعن أحمد رحمه الله أنها تجزئه لأنه انفرد برميتها وقال ابن عقيل لا يجزئه لأن حصولها في المرمى بفعل الثاني فأشبهه ما لو أخذها بيده فرمى بها وإن رمى حصاة فشك هل وقعت في المرمى أو لا لم يجزئه لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته فلا يزول بالشك وإن كان الظاهر أنها وقعت فيه أجزأته لأن الظاهر

ماشياً ذاهباً وراجعاً ، وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يأتيها إلا ذاهباً وراجعاً . رواه أحمد في المسند ، وفي هذا بيان للتفريق بين هذه الجرة وغيرها ، ولأن رمي هذه الجرة مما تستحب البداية به وهي في هذا اليوم عند قدمه ولا يسن عندها وقوف ، فلو سن له المشي إليها لشغله النزول عن الابتداء بها والتعجيل إليها بخلاف سائرهما

(فصل) ولا يجزئه الرمي إلا أن يقع الحصى في المرمى ، فإن وقع دونه لم يجزئه لأنهم فيه خلافاً وكذلك إن وضعها بيده في المرمى لا يجزئه في قولهم جميعاً لأنه مأثور بالرمي ولم يرم . وإن طرحها طرْحاً أجزأه لأنه يسمى رمياً وهذا قول أصحاب الرأي ، وقال ابن القاسم لا يجزئه ، وإن رمى حصاة فوقعت في غير المرمى فأطارت حصاة أخرى فوقعت في المرمى لم يجزه لأن التي رماها لم تقع في المرمى وإن رمى حصاة فالتقطها طائر قبل وصولها لم يجزه لأنها لم تقع في المرمى ، وإن وقعت على موضع صلب في غير المرمى ثم تدرجت إلى المرمى أو على ثوب إنسان ثم طارت فوقعت في المرمى أجزأته لأن حصولها في المرمى بفعله ، وإن نفضا الإنسان عن ثوبه فوقعت في المرمى فعن أحمد أنها تجزئه لأنه انفرد برميتها ، وقال ابن عقيل لا تجزئه لأن حصولها في المرمى بفعل الثاني فأشبهه ما لو أخذها بيده فرمى

دليل . وان رمى الحصاة دفعة واحدة لم يجزه الا عن واحدة نص عليه احمد وهو قول مالك والشافعي واصحاب الرأي وقال عطاء يجزئه ويكبر لكل حصاة ولنا ان النبي ﷺ رمى سبع رميات وقال « خذوا غني مناسككم » قال بعض اصحابنا ويستحب ان يرفع يديه في الرمي حتى يرى بياض ابهامه ﴿ مسألة ﴾ قال (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي)

ومن قال يلبي حتى يرمي الحجرة ابن مسعود وابن عباس وميمونة وبه قال عطاء وطاوس وسعيد

بها ، وإن رمى حصاة فشك هل وقعت في الرمي أو لا لم يجزه لان الاصل بقاء الرمي في ذمته فلا يزول بالشك ، وعنه يجزئه ذكره ابن البنا في الخصال ، وإن غلب على ظنه أنها وقعت فيه اجزأته لان الظاهر دليل

﴿ مسألة ﴾ (ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي)

يروى ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وميمونة رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبير والنخعي والثوري والشافعي واصحاب الرأي ، وروي عن سعيد بن أبي وقاص وعائشة رضي الله عنهما يقطع التلبية اذا راح الموقف ، وعن علي وأم سلمة رضي الله عنهما أنهما كانا يلبيان حتى تزول الشمس يوم عرفة ، وقال مالك يقطع التلبية اذا راح المسجد ، وكان الحسن يقول يلبي حتى يصلي الغداة يوم عرفة

ولنا أن الفضل بن عباس رضي الله عنه روى أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة وكان رديفه يومئذ وهو أعلم بحاله من غيره ، وفعل النبي ﷺ يقدم إلى ماخلفه ، ويستحب قطع التلبية عند أول حصاة للخبر ، وفي بعض ألقائه ، حتى رمى جمرة العقبة قطع عند أول حصاة . رواه حنبل في المناسك وهذا بيان يتعين الاخذ به ، وفي رواية من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر مع كل حصاة دليل على أنه لم يكن يلبي ، ولأنه يتحطل بالرمي ، واذا شرح فيه قطع التلبية كالمعتد يقطع التلبية بالشروع في الطواف

﴿ مسألة ﴾ (وإن رمى بذهب أو فضة أو غير الحصى أو رمى بحجر رمى به مرة لم يجزه)

يجزي الرمي بكل ما يسمى حصى وهي الحجارة الصغار سواء كان أسود ، أو أبيض ، أو أحمر من المرمر أو البرام أو المرو وهو الصوان أو الرخام أو الكندان ، أو حجر المسان ، وهذا قول مالك والشافعي ، وقال ائماضي لا يجزي الرخام والبرام والكندان ، ومقتضى قوله أن لا يجزي المرو ولا حجر المسن ، وقال أبو حنيفة يجزي بالطين والمدر وما كان من جنس الارض ، ونحوه قول الثوري ، وروي عن سكينه بنت الحسين أنها رمت الحجرة ورجل يناولها الحصى وسقطت حصاة فرمت بخنائها

ولنا أن النبي ﷺ رمى بالحصى وأمر بالرمي بمثل حصى الخذف فلا يتناول غير الحصى ويتناول

ابن جبير والنخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وروى عن سعيد بن أبي وقاص وعائشة يقطع التلبية إذا راح إلى الموقف وعن علي وأم سلمة أنهما كانا يلبيان حتى تزول الشمس يوم عرفة وهذا قريب من قول سعيد وعائشة وكان الحسن يقول يلبي حتى يصلي الغداة يوم عرفة وقال مالك يقطع التلبية إذا راح إلى المسجد

ولنا إن الفضل بن عباس روى أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة وكان رديفه يومئذ وهو أعلم بحاله من غيره وقول النبي ﷺ وفعله، تقدم على كل من خالفه واستحب قطع التلبية

جميع أنواعه فلا يجوز تخصيصه بغير دليل ولا إلحاق غيره به والذهب والفضة لا يتناولهما اسم الحصى (فصل) وإن رمى بحجر أخذ من المرمى لم يجزه وقال الشافعي يجزئه لانا حصى فيدخل في العموم ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من غير المرمى وقال: «خذوا عني مناسككم» ولأنه لو جاز الرمي بما رمي به لما احتاج أحد إلى أخذ الحصى من غير مكانه ولا تكبير ولأن ابن عباس قال ما تقبل منه رفع، وإن رمى بخاتم فضة حجر لم يجزه في أحد الوجهين لانه تبع والرمي بالتبوع لا بالتابع (مسئلة) (ويرمي بعد طلوع الشمس فإن رمى بعد نصف الليل اجزأه)

وجملته أن رمي هذه الجرة وقتين: وقت فضية ووقت اجزاء فأما وقت الفضية فعند طلوع الشمس. قال ابن عبد البر: أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنما رمى بها ضحى ذلك اليوم وقال جابر رضي الله عنه: رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجرة ضحى يوم النحر وحده. أخرجه مسلم، وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا نرموا الجرة حتى تطلع الشمس» رواه الإمام أحمد، وأما وقت الجواز فأوله نصف الليل من ليلة النحر، وبذلك قال، عطاء، وابن أبي ليلى والشافعي وعن أحمد أنه يجزي. بعد الفجر قبل طلوع الشمس وهو قول مالك وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال مجاهد والثوري والنخعي لا يرميها إلا بعد طلوع الشمس لحديث ابن عباس ولنا ما روى أبو داود عن عائشة أن النبي ﷺ أمر أم سلمة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت وروى أنه أمرها أن تعجل الأفاضة وتوافي مكة مع صلاة الصبح، احتج به أحمد، ولأنه وقت الدفع من المزدلفة فكان وقتا للرمي كبعد طلوع الشمس والاختبار المذكورة محمولة على الاستحباب

(فصل) (وإن أخر الرمي إلى آخر النهار جاز) قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن من رمى يوم النحر قبل المغيب فقد رمىها في وقت لها وإن لم يكن ذلك مستحباً وروى ابن عباس قال كان النبي ﷺ يستل يوم النحر بمنى قال رجل رميت بعد ما أمسيت قال «لا حرج» رواه البخاري فإن أخرها إلى الليل لم يرمها حتى تزول الشمس من الغدوبه قال أبو حنيفة واسحاق، وقال الشافعي ومحمد وأبو يوسف وابن المنذر يرمي ليلاً لقول النبي ﷺ «ارم ولا حرج»

عند أول حصاة رواء حنبل في المناسك وهذا بيان يتعين الاخذ به وفي رواية من روى أن النبي ﷺ كان يكبر مع كل حصاة دليل على أنه لم يكن يلي ، ولأنه يتحالف بالرمي فاذا شرع فيه قطع التلبية كالمعتمر يقطع التلبية بالشروع في الطواف

﴿مسئلة﴾ قال (ثم ينحر ان كان معه هدي)

وجملة ذلك أنه إذا فرغ من رمي الجمرة يوم النحر لم يقف وانصرف فأول شيء يبدأ به نحر الهدي ان كان معه هدي واجبا أو تطوعا فان لم يكن معه هدي وعليه هدي واجب اشتراه وإن لم يكن عليه واجب فأحب أن يضحي اشتري ما يضحي به وينحر الابل ويذبح ماسواها . والمستحب أن يتولى ذلك بيده وإن استناب غيره جاز هذا قول مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وذلك لما روى جابر في صفة حج النبي ﷺ أنه رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا فنحر ما غبر وأشركه في هديه وقال أنس نحر النبي ﷺ بيده سبع بدنت قياما رواء البخاري (فصل) وانسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيضربها بالخرقة في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر ممن استحب ذلك مالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر واستحب عطاء نحرها بركة وجوز الثوري وأصحاب الرأي كل ذلك

ولنا ما روى دينار بن جبير قال رأيت ابن عمر أتى على رجل أنأخ بدنته لينحرها فقال ابعتها قياما مقيدة سنة محمد ﷺ متفق عليه وروى أبو داود بإسناده عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها ، وفي قول الله تعالى (فاذا وجبت جنوبها) دليل على أنها تنحر قائمة ويروى في تفسير قوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) أي قياما وتجزئه كيفما نحر قال أحمد ينحر البدن معقولة على ثلاث قوائم وإن خشي عليها أن تنفر أنأخها

(فصل) ويستحب توجيه الذبيحة إلى القبلة ويقول : بسم الله والله أكبر وان قال ما روى عن النبي ﷺ فحسن قال ابن المنذر ثبت أن رسول الله ﷺ كان إذا ذبح يقول «بسم الله والله أكبر» وكذلك يقول ابن عمر وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح يوم العيد كبشين ثم قال حين وجهها

ولنا أن ابن عمر رضي الله عنهما قال : من فاتته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد . وقول النبي ﷺ «ارم ولا حرج» إنما كان في النهار لانه سأله في يوم الاحرولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس ، وقال مالك يرمي ليلا وعليه دم . ومرة قال لادم عليه وإذا رمى انصرف ولم يقف لان النبي ﷺ لم يقف عندها

﴿مسئلة﴾ (ثم ينحر هديا إن كان معه ، ويحلق أو يقصر من جميع شعره . وعنه يجزئه بعضه كالسح)

«وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من المشركين» إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين * لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين * بسم الله والله أكبر، اللهم هذا منك والفضل وأجزأه هذا قول القاسم بن محمد والنخعي والثوري والشافعي وابن المنذر وكان ابن عمر وابن سيرين يكرهان الاكل من الذبيحة توجه لغير القبلة والصحيح أن ذلك غير واجب لم يعم على وجوبه دليل

(فصل) وقت نحر الاضحية والهدي ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده نص عليه احمد وقال هو عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ورواه الاثرم عن ابن عمر وابن عباس وبه قال مالك والثوري ويروى عن علي رضي الله عنه أنه قال : أيام النحر يوم الاضحية وثلاثة أيام بعده . وبه قال الحسن وعطاء والاوزاعي والشافعي وابن المنذر . وقال ابن سيرين يوم واحد وعن سعيد بن جبير وجابر ابن زيد في الامصار يوم واحد وبمنى ثلاثة

ولنا أن النبي ﷺ نهى عن الاكل من النسك فوق ثلاث وغير جائز ان يكون الذبح مشروعا في وقت يحرم فيه الاكل ثم نسخ تحريم الاكل وبقي وقت الذبح بحاله ولان اليوم الرابع لا يجب فيه الرمي فلم يجز فيه الذبح كالذي بعده فاما الليالي المتخللة لا أيام النحر فظاهر كلام الخري أن لا يجزي فيها ذبح الهدي والاضحية لان الله تعالى قال (ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام) فذكر الايام دون الليالي وقال غيره من أصحابنا يجوز ليأتي يومي التشريق الاولتين وهو قول أكثر الفقهاء لان هاتين الليلتين داخلتان في مدة الذبح فجاز الذبح فيها كالايام

(فصل) وإذا نحر الهدي فرقه على المساكين من أهل الحرم وهو من كان في الحرم فان أطلقها لهم جاز كما روى أنس أن النبي ﷺ نحر خمس بدنت ثم قال « من شاء فليقطع » رواه أبو داود

إذا فرغ من رمي الجرة يوم النحر لم يقف وانصرف فأول شيء يبدأ به نحر الهدي إن كان معه هدي واجبا كان أو تطوعا فان لم يكن معه هدي وعليه هدي واجب اشتراه وإن لم يكن عليه واجب فأحب أن يضحى اشترى ما يضحى به وينحر الابل ويذبح ماسواها. والمستحب أن يتولى ذلك بيده ويجوز أن يستنيب فيه . هذا قول مالك وأبي ثور وأصحاب الرأي . وذلك لما روى جابر في صفة حج النبي ﷺ انه رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة بيده ثم أعطى عليا فنحر ما غبر منها وأشركه في هديه . ويستحب توجيه الذبيحة إلى القبلة ويقول بسم الله والله أكبر . قال ابن المنذر ثبت ان رسول الله ﷺ كان إذا ذبح يقول « بسم الله والله أكبر »

(فصل) وإذا نحر الهدي فرقه على مساكين الحرم وهم من كان في الحرم وان أطلقها لهم جاز كما روى أنس رضي الله عنه ان النبي ﷺ نحر خمس بدنت ثم قال « من شاء فليقطع » رواه أبو داود

وان قسمها فهو أحسن وأفضل ولا يعطي الجازر باجرته شيئاً منها لما روي عن علي رضي الله عنه قال أمرني النبي ﷺ أن أقوم على بدنه وان أقسم بدنه كلها جلودها وجلالها وأن لا أعطي الجازر منها شيئاً وقال نحن نعطيهم من عندنا متفق على معناه ولأنه بقسمها يكون على يقين من افضائها الى مستحقها ويكفي المساكين مؤنة النهب والزحام عليها وإنما لم يعط الجازر باجرته منها لانه ذبحها فعوضه عليه دون المساكين ولان دفع جزء منها عوضاً عن الجزارة كبيعته ولا يجوز بيع شيء منها وإن كان الجازر فقيراً فأعطاء لفقره سوى ما يعطيه أجره جاز لانه مستحق الاخذ منها لفقره لا لأجره فجاز كغيره ويقسم جلودها وجلالها كما جاء في الخبر لانه ساقها لله على تلك الصفة فلا يأخذ شيئاً مما جعل الله وقال بعض أصحابنا لا يلزمه إعطاء جلالها لانه إنما أهدى الحيوان دون ما عليه

(فصل) والسنة النحر بمنى لان النبي ﷺ نحر بها؟ وحيث نحر من الحرم أجزأه لقول رسول الله ﷺ «كل منى منحر وكل فجاج مكة منحر وطريق» رواه أبو داود

(فصل) وليس من شرط الهدى أن يجمع فيه بين الحل والحرم ولأن يقفه بعرفة لكن يستحب ذلك روي هذا عن ابن عباس وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وكان ابن عمر لا يرى الهدى الا ما عرف به ونحوه عن سعيد بن جبير وقال مالك أحب للقارن أن يسوق هديه من حيث يحرم فان ابتاعه من دون ذلك مما يلي مكة بعد أن يقفه بعرفة جاز وقال في هدي الخجام ان لم يكن ساقه فليشتريه من مكة ثم ليخرجه الى الحل وليسقه الى مكة

ولنا أن المراد من الهدى نحره ونفع المساكين بلحمه بهذا لا يقف على شيء مما ذكره ولم يرد بما قالوه دليل يوجبه فبقي على أصله

﴿مسئلة﴾ قال (ويحلق أو يقصر)

وجملة ذلك أنه إذا نحر هديه فانه يحلق رأسه أو يقصر من رأسه لان النبي ﷺ حلق رأسه فروى أنس أن رسول الله ﷺ رأى جرة العقبة يوم النحر ثم رجع إلى منزله بمنى فدعا فذبح ثم دعا

وان قسمها فهو أحسن وأفضل لانه بقسمها يتبين ايصالها الى مستحقها ويكفي المساكين تعب النهب والزحام ويقسم جلودها وجلالها لما روي عن علي رضي الله عنه قال : أمرني النبي ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أقسم بدنه كلها جلودها وجلالها وأن لا نعطي الجازر منها شيئاً وقال نحن نعطيهم من عندنا ، وإنما لزمه قسم جلالها للخبر ولانه ساقها لله على تلك الصفة فلا يأخذ شيئاً مما جعله الله تعالى . وقال بعض أصحابنا لا يلزمه إعطاء جلالها لانه إنما أهدى الحيوان دون ما عليه

والسنة النحر بمنى لان النبي ﷺ نحر بها ، وحيث نحر من الحرم أجزأه لقول رسول الله ﷺ «كل منى منحر» وكل فجاج مكة منحر وطريق» رواه أبو داود

(فصل) يلزمه الحلق أو التقصير من جميع شعره وكذلك المرأة وبه قال مالك وعنه يجرئه بعضه

بالخلق فأخذ بشق رأسه الايمن فخلقه فجعل يقسم بين من يليه الشعرة والشعرتين ثم أخذ بشق رأسه الايسر فخلقه ثم قال «ههنا أبو طلحة ؟» فدفعه الى أبي طلحة ورواه أبو داود، والسنة أن يبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر لهذا الخبر ولأن النبي ﷺ كان يعجبه التيامن في شأنه كله فإن لم يفعل أجزأه لأنعلم فيه خلافاً وهو مخير بين الخلق والتقصير أيهما فعل أجزأه في قول أكثر أهل العلم قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن التقصير يجزى، يعني في حق من لم يوجد منه معنى يقتضي وجوب الخلق عليه إلا أنه يروى عن الحسن أنه كان يوجب الخلق في أول حجة حجها ولا يصح هذا لأن الله تعالى

كالمسح كذلك قال ابن حامد . وقال الشافعي يجزئه التقصير من ثلاث شعرات . وقال ابن المنذر يجزئه ما يقع عليه اسم التقصير لتناول اللفظ له

وأما قوله تعالى (محلّين رؤوسكم) وهذا عام في جميعه، ولأن النبي ﷺ خلق جميع رأسه تفسيراً لمطلق الامر به فيجب الرجوع اليه، فإن كان الشعر مضافاً قصر من رؤوس صفائره كذلك . قال مالك تقصر المرأة من جميع قرونها ولا يجب التقصير من كل شعرة لأن ذلك لا يعلم إلا بحلقه وأي قدر قصر منه أجزأ لأن الامر مطلق فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم . قال أحمد : يقصر قدر الأمانة وهو قول ابن عمر والشافعي وهو محمول على الاستحباب . وبأي شيء قصر الشعر أجزأه وكذلك إن نفعه أو أزاله بنورة لأن القصد أزالته ولكن السنة الخلق أو التقصير لأن النبي ﷺ خلق رأسه فروى أنس أن النبي ﷺ رمى جمره العقبة يوم النحر ثم رجع الى منزله بنى فدعا بذبح فذبح ثم دعا بالخلق فأخذ بشق رأسه الايمن فخلقه فجعل يقسم بين من يليه الشعرة والشعرتين ثم شق رأسه الايسر فخلقه ثم قال «ههنا أبو طلحة ؟» فدفعه الى أبي طلحة . رواه أبو داود . والسنة أن يبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر لهذا الخبر فإن لم يفعل أجزأه لأنعلم فيه خلافاً ويستقبل القبلة لأخيراً المحاسن المستقبل به القبلة ويكبر وقت الخلق لأنه نسك ويكون ذلك بعد النحر

(فصل) وهو مخير بين الخلق والتقصير في قول الجمهور وقال ابن المنذر اجمع أهل العلم على أن التقصير يجزى يعني في حق من لم يوجد منه معنى يقتضي وجوب الخلق عليه إلا أنه يروى عن الحسن أنه كان يوجب الخلق في الحجة الاولى ولا يصح هذا لأن الله تعالى قال (محلّين رؤوسكم ومقصرين) ولم يفرق النبي ﷺ قال «رحم الله المحلقين والمقصرين» وقد كان معه من قصر فلم ينكر عليه والخلق أفضل لأن النبي ﷺ فعله وقال «رحم الله المحلقين» قالوا يا رسول الله والمقصرين قال «رحم الله المحلقين» قالوا والمقصرين يا رسول الله قال «رحم الله المحلقين والمقصرين» رواه مسلم فأما من أبد أو عتص أو ضفر فقال أحمد من فعل ذلك فيحلق وهو قول النخعي ومالك والشافعي وإسحق وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول من أبد أو قصر أو عقد أو قتل أو عتص فهو على ما نوى إن نوى الخلق فليحلق والا فلا يلزمه وقال أصحاب الرأي وهو مخير على كل حال لأن ما ذكرناه يقتضي

قال (محلقين رءوسكم ومقصرين) ولم يفرق النبي ﷺ قال «رحم الله المحلقين والمقصرين» وقد كان مع النبي ﷺ من قصر فلم يعب عليه ولو لم يكن مجزيا لانه عليه والخلق أفضل لان النبي ﷺ قال «رحم الله المحلقين» قالوا يارسول الله والمقصرين؟ قال «رحم الله المحلقين» قالوا والمقصرين يارسول الله؟ قال «رحم الله المحلقين والمقصرين» رواه مسلم ولان النبي ﷺ خلق. واختلف أهل العلم فيمن لبد، أو عقص، أو ضفر. فقال احمد من فعل ذلك فليحلق وهو قول الشافعي ومالك والشافعي واسحاق وكان ابن عباس يقول: من لبد، أو ضفر، أو عقد، أو قتل، أو عقص، فهو على

التخيير على العموم ولم يثبت في خلاف ذلك دليل ووجه القول الاول ماروي عن النبي ﷺ أنه قال «من لبد فليحلق» وثبت عن عمر وابنه انهما أمرا من لبد رأسه أن يحلقه والنبي ﷺ لبد رأسه وحلق والصحيح أنه مخير الا أن يثبت الخبر، وقول عمر وابنه قد خالفهما فيه ابن عباس وفعل النبي ﷺ لا يدل على وجوبه بعد ما تبين جواز الامرين والله أعلم

(مسئلة) (والمرأة تقصر من شعرها قدر الأملة والأملة رأس الاصبع من المفصل الأعلى والمشرع للمرأة التقصير دون الخلق بغير خلاف)

قال ابن المنذر اجمع على هذا أهل العلم لان الخلق في حقهن مثله وقد روى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «ليس على النساء خلق انما على النساء التقصير» رواه أبو داود، وعن علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها رواه الترمذي وكان احمد يقول تقصر من كل قرن قدر الأملة وهو قول ابن عمر والشافعي واسحق وأبي ثور وقال ابو داود سمعت احمد سئل عن المرأة تقصر من كل رأسها قال نعم تجمع شعرها الى مقدم رأسها ثم تأخذ من اطراف شعرها قدر الأملة والرجل الذي يقصر كل امرأة في ذلك وقد ذكرنا فيه خلافا

(فصل) والاصل الذي ليس على رأسه شعر يستحب أن يمر موسى على رأسه روي ذلك عن ابن عمر وبه قال مسروق وسعيد بن جبير والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وليس بواجب وقال أبو حنيفة يجب بقول النبي ﷺ «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وهذا لو كان ذا شعر وجب عليه إزالته وإمرار موسى على رأسه فإذا سقط أحدهما تعذر بقي الآخر ولنا أن الخلق محلله الشعر فسقط بعدمه كما سقط وجوب غسل العضو في الوضوء بفقدته ولانه

إمرار لو فعله في الاحرام لم يجب به دم فلم يجب عند التحلل كإمراره على الشعر من غير حلق (فصل) ويستحب تقليم أظفاره والاخذ من شاربه قال ابن المنذر ثبت أن رسول الله ﷺ لما حلق رأسه قلم أظفاره وكان ابن عمر يأخذ من شاربه وأظفاره وكان عطاء وطاوس والشافعي يحبون لو أخذ من لحية شيئا ويستحب اذا حلق أن يبلغ العظم الذي عند منقطع الصدغ من الوجه كان ابن عمر يقول للخالق أبلغ العظمين فصل الرأس من اللحية وكان عطاء يقول من السنة اذا حلق أن يبلغ العظمين

مانوى ، يعني إن نوى الخلق فليحلق رإلا فلا يلزمه وقال أصحاب الرأي هو مخير على كل حال لان ما ذكرناه يقتضي التخيير على العموم ولم يثبت في خلاف ذلك دليل واحتج من نصر القول الاول بانه روي عن النبي ﷺ أنه قال « من لبس فليحلق » وثبت عن عمر وابنه أنهما أصرا من لبس رأسه أن يحلقه، وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لبس رأسه وأنه حلقه والصحيح أنه مخير إلا أن يثبت الخبر عن النبي ﷺ وقول عمر وابنه قد خالفهما فيه ابن عباس وفعل النبي ﷺ له لا يدل على وجوبه بعد ما بين لهم جواز الامرين

(فصل) والخلق والتقصير نسك في الخلع والعرة في ظاهر مذهب احمد وقول الحنفي وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وعن احمد أنه ليس بنسك وإنما هو إطلاق من محذور كان محرما عليه بالاحرام فأطلق فيه عند الحل كاللباس والطيب وسائر محظورات الاحرام فعلى هذه الرواية لا شيء

﴿ مسألة ﴾ (ثم قد حل له كل شيء إلا النساء وعنه إلا الوطء في الفرج)

وجملته أن المحرم اذا رمى جمرة العقبة ثم حلق أو قصر حل له كل ما كان محرما بالاحرام الا النساء هذا الصحيح من المذهب نص عليه احمد في رواية جماعة فيبقى ما كان محرما عليه من النساء من الوطء والقبلة واللمس بشهوة وعقد النكاح ويحل له ما سوى ذلك هذا قول ابن الزبير وعائشة وعلقمة وسالم والنخعي وعبد الله بن الحسن وخارجة بن زبد والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وروي عن ابن عباس، وعن احمد أنه يحل له كل شيء إلا الوطء في الفرج لانه أغلظ المحرمات ويفسد النسك بخلاف غيره وقال عمر رضي الله عنه يحل له كل شيء إلا النساء والطيب وروي ذلك عن ابنه وعروة بن الزبير وغيرهما لانه من دواعي الوطء أشبه القبلة وعن عروة أنه لا يلبس القميص ولا العمامة ولا يطيب وروي في ذلك عن النبي ﷺ حديث، ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال « إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب والطيب وكل شيء إلا النساء » رواه سعيد وقالت عائشة: طيبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت، متفق عليه وعن سالم عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب اذا رميتم الجرة بسمع حصيات وذبحتتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا الطيب فقالت عائشة أنا طيبت رسول الله ﷺ فسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع رواه سعيد عن ابن عباس أنه قال إذا رميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء، فقال له رجل والطيب فقال أما أنا فقد رأيت رسول الله ﷺ يضمخ رأسه بالمسك فطيب هو ذاك أم لا؟ رواه ابن ماجه وقال مالك لا يحل له النساء ولا الطيب ولا قتل الصيد لقوله سبحانه (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) وهذا حرام وقد ذكرنا ما يرد هذا القول ويمنع أنه محرم وإنما بقي بعض أحكام الاحرام

﴿ مسألة ﴾ (والخلق والتقصير نسك ان أخره عن أيام منى فهل يلزمه دم ؟ على روايتين وعنه أنه إطلاق من محذور لا شيء في تركه ويحصل التحلل بالرمي وحده)

على تاركه ويحصل الحل بدونه ، ووجهها أن النبي ﷺ أمر بالحل من العمرة قبله فروى أبو موسى قال قدمت على رسول الله ﷺ فقال لي « بم أهلت ؟ » قلت لبيك باهلال كاهلال رسول الله ﷺ قال « أحسنت » فأمرني فطفت بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قال لي « أحل » متفق عليه وعن جابر أن النبي ﷺ لما سعى بين الصفا والمروة قال « من كان معه هدي فليحل وليجعلها عمرة » رواه مسلم . وعن سراقه أن النبي ﷺ قال « إذا قدمتم فن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فقد حل إلا من كان معه هدي » رواه أبو اسحاق الجوزجاني في المترجم ولأن ما كان محرماً في الإحرام إذا أبيع كان إطلاقاً من محظور كسائر محرماته ، والرواية الأولى أصح فإن النبي ﷺ أمر به فروى ابن عمر أن النبي ﷺ قال « من لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة وليقصّر وليحل » وعن جابر أن النبي ﷺ قال « أحلوا إحرامكم بطواف بالبيت والمروة » وقصروا . وأمره يقتضي الوجوب ولأن الله تعالى وصفهم به بقوله سبحانه (محلقين رؤوسكم ومقصرين) ولو لم يكن من المناسك لما وصفهم به كاللبس وقتل الصيد ولأن النبي ﷺ ترحم على المحلقين ثلاثاً وعلى المقصرين مرة ولو لم يكن من المناسك لما دخله التفضيل كالمباحات ولأن النبي ﷺ وأصحابه فعلوه في جميع حجهم وعمرهم ولم يخلوا به ولو لم يكن نسكاً لما داوموا عليه بل لم يفعلوه لأنه لم يكن من عادتهم فيفعلوه عادة ولا فيه فضل فيفعلوه لفضله وأما أمره بالحل فانما معناه - والله أعلم - الحل بفعله لأن

الخلق والتقصير نسك في الحج والعمرة في ظاهر المذهب وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وعن أحمد أنه ليس بنسك وإنما هو إطلاق من محظور كان محرماً عليه بالأحرام فأطاق فيه بالحل كاللباس وسائر محظورات الأحرام فعلى هذه الرواية لاشيء على تاركه ويحصل التحلل بدونه ووجهها أن النبي ﷺ أمر بالحل من العمرة قبله فروى أبو موسى رضي الله عنه قال : قدمت على النبي ﷺ فقال « بم أهلت ؟ » قلت لبيك باهلال كاهلال رسول الله ﷺ ، فقال « أحسنت » وأمرني فطفت بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قال لي « أحل » متفق عليه ، وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما سعى بين الصفا والمروة قال « من كان منكم ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة » رواه مسلم . ولأن ما كان محرماً في الإحرام إذا أبيع كان إطلاقاً من محظور كسائر محرماته ، والرواية الأولى أصح فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ، فروى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصّر وليحل » وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أحلوا من إحرامكم بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا » وأمره يقتضي الوجوب . ولأن الله تعالى وصفهم بقوله (محلقين رؤوسكم ومقصرين) ولو لم يكن من المناسك لما وصفهم به كاللبس وقتل الصيد ، ولأن النبي ﷺ ترحم على المحلقين ثلاثاً وعلى المقصرين مرة ، ولو لم يكن من المناسك لما دخله التفضيل كالمباحات ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم

ذلك كان مشهوراً عندهم فاستغني عن ذكره ولا يعتنم الحل من العبادة بما كان محرماً فيها كالسلام من الصلاة (فصل) ويجوز تأخير الحلق والتقصير إلى آخر أيام النحر لأنه إذا جاز تأخير النحر المقدم عليه فتأخيره أولى فإن أخره عن ذلك ففيه روايتان (أحدهما) لا دم عليه وبه قول عطاء وأبو يوسف وأبو ثور ويشبهه مذهب الشافعي لأن الله تعالى بين أول وقته بقوله (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) ولم يتبين أخره ففتى أتى به أجزاء كطواف الزيارة والسعي ولأنه نسك أجزاء^(١) إلى وقت جواز فعله فأشبهه السعي وعن أحمد عليه دم بتأخيره وهو مذهب أبي حنيفة لأنه نسك أخره عن محله ومن ترك نسكاً فعليه دم ولا فرق في التأخير بين القليل والكثير والعامد والساهي. وقال مالك والثوري وإسحاق وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن: من تركه حتى حل فعليه دم لأنه نسك فيأتي به في إحرام الحج كسائر مناسكه ولنا ما تقدم

(١) كذا في الأصل ولعله أخره

(فصل) والاصلح الذي لا شعر على رأسه يستحب أن يمر الموسى على رأسه روي ذلك عن ابن عمر وبه قال مسروق وسعيد بن جبير والنخعي ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي قال ابن

عليه وسلم وأصحابه فعلوه في جميع حجهم وعمرهم لم يخافوا به ، ولو لم يكن نسكاً لما داوموا عليه بل لم يفعلوه إلا نادراً لأنه لم يكن من عادتهم فيفعلوه عادة ولا فيه فضل فيفعلوه لفضله ، فأما أمره بالحل فأما معناه - والله أعلم - الحل بفعله لأن ذلك كان مشهوراً عندهم فاستغني عن ذكره ولا ينعى الحل من العبادة بما كان محرماً فيها كالسلام في الصلاة

(فصل) فإذا قلنا إنه نسك جاز تأخيره إلى آخر أيام النحر لأنه إذا جاز تأخير النحر المقدم عليه فتأخيره أولى ، فإن أخره عن ذلك فلا دم عليه في إحدى الروايتين لأن الله تعالى بين أول وقته ولم يبين أخره ففتى أتى به أجزاء كطواف الزيارة والسعي (والثانية) عليه دم لأنه نسك أخره عن محله ومن ترك نسكاً فعليه دم ولا فرق في التأخير بين القليل والكثير والعامد والساهي. وقال مالك والثوري وإسحاق وأبو حنيفة ومحمد بن تركه حتى حل فعليه دم لأنه نسك فوجب أن يأتي به قبل الحل كسائر مناسكه . ولنا ما تقدم وهل يحل قبله؟ فيه روايتان (أحدهما) أن التحلل إنما يحصل بالحلق والرمي معاً وهو ظاهر كلام الخرقي وقول الشافعي وأصحاب الرأي نقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » وترتيب الحل عليهما دليل على حصوله بهما ، ولأنهما نسكان يتعقبهما الحل فكان حاصلهما كطواف والسعي في العمرة

(والثانية) يحصل التحلل بالرمي وحده وهذا قول عطاء ومالك وأبي ثور قال شيخنا وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لقوله في حديث أم سلمة « إذا رميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » وكذلك قال ابن عباس قال بعض أصحابنا هذا ينبغي على الخلاف في الحلق إن قلنا هو نسك حصل

المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الاصلح عمر موسى على رأسه وليس ذلك واجبا. وقال أبو حنيفة يجب لأن النبي ﷺ قال « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فهذا لو كان ذا شعر وجب عليه إزالته وأمرار موسى على رأسه فإذا سقط أحدهما لتعذر وجب الآخر ولنا أن الحلق محلله الشعر فسقط بعده كما يسقط وجوب غسل العضو في الوضوء بفقده ولأنه أمرار لو فعله في الإحرام لم يجب به دم فلم يجب عند التحال كما مراره على الشعر من غير حلق (فصل) ويستحب لمن حلق أو قصر تقليم أظفاره والاخذ من شاربه لأن النبي ﷺ فعله. قال ابن المنذر ثبت أن رسول الله ﷺ لما حلق رأسه قلم أظفاره وكان ابن عمر يأخذ من شاربه وأظفاره وكان عطا وطاوس والشافعي يعبون لو أخذ من لحيته شيئا. ويستحب إذا حلق أن يبالغ العظم الذي عند منقطع الصدغ من الوجه كان ابن عمر يقول للحالق أبلغ العظمين، أفصل الرأس من اللحية وكان عطا يقول من السنة إذا حلق رأسه أن يبالغ العظمين

الحل والا حصل بالرمي وحده وهو الذي ذكره شيخنا في كتابه المشروح (مسئلة) (وإن قدم الحلق على الرمي والنحر جاهلا أو ناسيا فلا شيء عليه) وإن كان عالما فهل يلزمه دم ؟ على روايتين)

السنة في يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف ترتيبها هكذا لأن النبي ﷺ رتبها كذلك فروى أنس أن النبي ﷺ رمى ثم نحر ثم حلق. روى أبو داود، فإن أخل بترتيبها ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه هذا قول الحسن وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعطا، والشافعي وإسحاق وأبي ثور وداود ومحمد بن جرير الطبري، وقال أبو حنيفة إن قدم الحلق على الرمي أو على النحر فليبه دم. فإن كان قارنا فعليه دمان، وقال زفر عليه ثلاثة دماء، لأنه لم يوجد التحلل الأول أشبه ماله حلق قبل يوم النحر.

ولنا ما روى عبد الله بن عمرو قال قال رجل يا رسول الله حلفت قبل أن أذبح قال « اذبح ولا حرج » فقال آخر ذبحت قبل أن أرمي، قال « ارم ولا حرج » متفق عليه. وفي لفظ قال فجاء رجل فقال يا رسول الله : لم أشعر فحلفت قبل أن أذبح وذكر الحديث قال فما سمعته يستل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض وأشباهاها الا قال « افعلوا ولا حرج » روى مسلم، وعن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قيل له يوم النحر وهو بنى في النحر والحلق والرمي والتقديم والتأخير متفق عليه، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو وفيه خلعت قبل أن أرمي، وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع، فأما إن فعله عامدا عالما بخالفة للسنة فإنه لا دم عليه في (أحدى الروايتين) وهو قول عطا، وإسحاق لا إطلاق حديث ابن عباس

﴿مسئلة﴾ قال (ثم قد حل له كل شيء الا النساء)

وجملة ذلك أن المحرم اذا رمى جمرة العقبة ثم حلق حل له كل ما كان محظوراً بالاحرام الا النساء هذا الصحيح من مذهب احمد رحمه الله نص عليه في رواية جماعة فيبقى ما كان محرماً عليه من النساء من الوطء والقبة والفس الشهوة وعقد النكاح وبجل له ما سواه . هذا قول ابن الزبير وعائشة وعلقه وسلم وطاوس والنخعي وعبد الله بن الحسين وخارجة بن زيد والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي . وروي أيضاً عن ابن عباس وعن أحمد أنه يحل له كل شيء الا الوطء في الفرج لانه أغلظ المحرمات ويفسد النسك بخلاف غيره وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحل له كل شيء الا النساء والطيب وروي ذلك عن ابن عمر وعروة بن الزبير وعبد بن عبد الله بن الزبير لانه من دواعي الوطء فأشبهه القبة . وعن عروة أنه لا يلبس قميص ولا العمامة ولا يطيب وروي في ذلك عن النبي ﷺ حديثنا ولنا ما روت عائشة أن النبي ﷺ قال « اذا رميتم وحلة تم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء » رواه سعيد . وفي لفظ « اذا رمى أحدكم جمرة العقبة وحلق رأسه فقد حل له كل شيء الا النساء » رواه سعيد وفي لفظ « اذا رمى أحدكم جمرة العقبة وحلق رأسه فقد حل له كل شيء »

وكذلك حديث عبد الله بن عمرو من رواية سفيان بن عيينة

(والثانية) عليه دم روي نحو ذلك عن سعيد بن جبير وجابر بن زيد وقتادة والنخعي لان الله تعالى قال (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) ولان النبي ﷺ رتب وقال « خذوا عني مناسككم » والحديث المطلق قد جاء مقيداً فيحمل المطلق على المقيد ، قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يُسئل عن رجل حلق قبل أن يذبح فقال: ان كان جاهلاً فليس عليه دم فأما مع التعمد فلا لان النبي ﷺ سأل رجل فقال لم أشعر ، قيل لابي عبد الله سفيان بن عيينة لا يقول لم أشعر فقال نعم ولكن ما لك والناس عن الزهري لم أشعر وهو في الحديث ، وقال مالك ان قدم الحلق على الرمي فعليه دم وان قدمه على النحر أو النحر على الرمي فلا شيء عليه لانه بالاجماع ممنوع من حلق شعره قبل التحال الاول ولا يحصل الا برمي الجمرة ، فأما النحر قبل الرمي فجائز لان الهدي قد باغ بماله

ولنا الحديث فانه لم يفرق بينهما فان النبي ﷺ قيل له في الحلق والنحر والتقديم والتأخير فقال « لا حرج » ولا نعلم خلافاً بينهم في أن مخالفة الترتيب لا تخرج هذه الافعال عن الاجزاء ولا يمنع وقوعها موقعها . وانما اختلفوا في وجوب الدم على ما ذكرنا

(فصل) فان قدم الافاضة على الرمي اجزأ طوافه . وبهذا قال الشافعي وقال مالك لا تجزئه الافاضة فليرم ثم لينحر ثم يقصر ، وكان ابن عمر يقول فيمن أفاض قبل أن يحلق يرجع فيحلق أو يقصر ثم يفيض

الا النساء» رواه الاثرم وأبو داود الا أن أبا داود قال هو ضعيف رواه الحجاج عن الزهري ولم يلقه والذي أخرجه سعيد رواه الحجاج عن أبي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة قالت عائشة طيبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرمه ولحله قبل أن يطوف بالبيت متفق عليه وعن سالم عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب إذا رميت الجرة وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء الا الطيب والنساء فقالت عائشة رضي الله عنها أنا طيبت رسول الله ﷺ فسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع رواه سعيد. وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم النحر «ان هذا يوم رخص لكم اذا رميت أن تحلوا» يعني من كل ما حرمت منه الا النساء رواه أبو داود. وعن عبد الله بن عباس أنه قال: اذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء. الا النساء فقال له رجل والطيب قل : أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح رأسه بالمسك أفطيب ذلك أم لا ؟ رواه ابن ماجه وقال مالك لا يحل له النساء ولا الطيب ولا قتل الصيد لقول الله تعالى (ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) وهذا حرام وقد ذكرنا ما يرد هذا القول ريمع أنه محرم وإنما بقي بعض أحكام الاحرام

(فصل) ظاهر كلام الخرقى هاهنا أن الحل إنما يحصل بالرمي والحلق معا وهو إحدى الروايتين عن أحمد وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي لقول النبي ﷺ «إذا رميت وحلقتم فقد حل لكم كل شيء الا النساء» وترتيب الحل عليهما دليل على حصوله بهما ولأنهما نساكن يتعقبهما الحل فكان حاصلهما كما طواف والسعي في العمرة، وعن أحمد اذا رمى الجرة تمت حل واذا وطئ بعد جرة العقبة فعليه دم ولم يذكر الحلق، وهذا يدل على أن الحل بدون الحلق. وهذا قول عطاء ومالك وأبي ثور وهو الصحيح ان شاء الله تعالى لقوله في حديث أم سلمة «إذا رميت الجرة فقد حل لكم كل

ولنا ما روى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له رجل أفضت قبل أن أرم، قال «ارم ولا حرج» وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من قدم شيئا قبل شيء فلا حرج» رواهما سعيد في سننه. وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل أن أرمي، فقال «ارم ولا حرج» فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر الا قال «افعل ولا حرج» رواه أبو داود والترمذي. ولأنه أتى بالرمي في وقته فاجزأه كما لو رتب، ومقتضى كلام أصحابنا أنه يحصل له بالافاضة قبل الرمي التحلل الاول كن رمى ولم يفض، فعلى هذا لو واقع أهله قبل الرمي بعد الافاضة فعليه دم ولا يفسد حجه. وكذلك قال الاوزاعي فان رجع الى أهله ولم يرم فعليه دم لتترك الرمي وحجه صحيح فان ابن عباس قال: من نسي أو ترك شيئا من نسكه فليهرق لذلك دما

(مسئلة) (ثم يخطب الامام خطبة يعلمهم فيها النحر والافاضة والرمي)

يستحب أن يخطب الامام بمضى يوم النحر خطبة يعلمهم فيها النحر والافاضة والرمي نص عليه

شيء إلا النساء» وكذلك قال ابن عباس . قال بعض أصحابنا هذا ينبنى على الخلاف في الخلق هل هو نسك أولا ؟ فإن قلنا نسك حصل الحل به وإلا فلا

﴿مسئلة﴾ قال (والمرأة تقصر من شعرها مقدار الأملة)

الأملة رأس الاصبع من المفصل الاعلى والمشرع للمرأة التقصير دون الخلق لاخلاف في ذلك قال ابن المنذر أجمع على هذا أهل العلم وذلك لان الخلق في حقهن مثله ، وقد روى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « ليس على النساء خلق إنما على النساء التقصير » رواه أبو داود ، وعن علي قل نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها رواه الترمذي وكان أحمد يقول تقصر من كل قرن قدر الأملة وهو قول ابن عمر والشافعي واسحاق وأبي ثور وقال أبو داود سمعت أحمد سئل عن المرأة تقصر من كل رأسها قال نعم تجمع شعرها الى مقدم رأسها ثم تأخذ من أطراف شعرها قدر أملة والرجل الذي يقصر في ذلك كالمرأة ، وقد ذكرنا في ذلك خلافا فيما مضى .

﴿مسئلة﴾ قال (ثم يزور البيت فيطوف به سبعا وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج ، ثم يصلي ركعتين ان كان مفردا أو قارنا)

أحمد وهو مذهب الشافعي وابن المنذر ، وذكر بعض أصحابنا أنه لا يخطب يومئذ وهو مذهب مالك لانها تسن في اليوم الذي قبله فلا تسن فيه

ولنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر يعني بمنى . أخرجه البخاري ، وعن رافع بن عمرو المزني قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء ، وعليه ثياب خضراء ، وقال أبو أمامة رضي الله عنه سمعت خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى يوم النحر ، وقال عبد الرحمن بن معاذ خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى ففتحنا أسماعنا حتى كنا نسمع ونحن في منازلنا فطلق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجمار . رواه أبو داود غير حديث ابن عباس ، ولانه يوم تكثر فيه أفعال الحج ويحتاج الى تعليم الناس أحكام ذلك فاحتيج الى الخطبة من أجله يوم عرفة

(فصل) يوم الحج الأكبر يوم النحر فان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته يوم النحر « هذا يوم الحج الأكبر » رواه البخاري وسمي بذلك لكثرة أفعال الحج فيه من الوقوف بالمشعر والدفع منه الى منى والرمي والنحر والخلق وطواف الافاضة والرجوع الى منى ليبيت بها وليس في غيره مثله وهو مع ذلك يوم عيد وبرم يحل فيه من أفعال الحج

﴿مسئلة﴾ (ثم يفيض الى مكة ويطوف الزيارة ، ويعينه بالنيسة وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج)

وجملة ذلك أنه اذا رمى ونحر وحلق وأفاض الى مكة طاف طواف الزيارة لانه يأتي من منى فيزور البيت ولا يقم بمكة بل يرجع الى منى ويسمى طواف الافاضة لانه يأتي به عند إفاضته من منى الى مكة وهو ركن للحج لا يتم الا به لا نعلم فيه خلافا ولان الله عز وجل قال (وليطوفوا بالبيت العتيق) قال ابن عبد البر هو من فرائض الحج لا خلاف في ذلك بين العلماء . وفيه عند جميعهم قال الله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) وعن عائشة قالت حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر فحاضت صفية فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت يارسول الله إنها حائض قال أحابستنا هي ؟ قالوا يارسول الله أنها قد أفاضت يوم النحر قال « اخرجوا » متفق عليه فدل على أن هذا الطواف لا بد منه وأنه حابس لمن لم يأت به ولان الحج أحد النسكين فكان الطواف ركنا كالعمرة (فصل) ولهذا الطواف وقتان وقت فضيلة ووقت اجزاء فاما وقت الفضيلة فيوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق لقول جابر في صفة حج النبي ﷺ يوم النحر فأفاض الى البيت فصلى بمكة الظهر، وفي حديث عائشة الذي ذكرت فيه حيض صفية قالت فأفضنا يوم النحر وقال ابن عمر أفاض النبي ﷺ

وجملة ذلك أنه اذا رمى ونحر وحلق فأفاض الى مكة يوم النحر فطاف طواف الزيارة وسمي بذلك لانه يأتي من منى فيزور البيت ، ولا يتم بمكة بل يرجع الى منى ويسمى طواف الافاضة لكونه يأتي به عند افاضته من منى الى مكة ، وصفة هذا الطواف كصفة طواف القدوم الا أنه ينوي به طواف الزيارة ويعينه بالنية ولا رمل فيه ولا اضطباع لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه ، والنية شرط في هذا الطواف . هذا قول اسحاق وابن القاسم صاحب مالك وابن المنذر ، وقال الثوري ، والشافعي وأصحاب الرأي : يجزئه وان لم ينو الفرض الذي عليه

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « اما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » ولان النبي صلى الله عليه وسلم مماه صلاة والصلاة لا تصح الا بنية انفاق . وهذا الطواف ركن للحج لا يتم الا به بغير خلاف علمناه . قال ابن عبد البر هو من فرائض الحج لا خلاف في ذلك بين العلماء ، قال الله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) وعن عائشة قالت « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفضنا يوم النحر فحاضت صفية فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت يارسول الله إنها حائض فقال « أحابستنا هي ؟ » قالوا يارسول الله أنها قد أفاضت يوم النحر قال « اخرجوا » متفق عليه فدل على أن هذا الطواف لا بد منه وأنه حابس لمن لم يأت به

(مسألة) (وأول وقته بعد نصف الليل من ليلة النحر والافضل فعلة يوم النحر فان أخره عنه وعن أيام منى جاز)

لهذا الطواف وقتان وقت فضيلة ووقت اجزاء فاما وقت الفضيلة فيوم النحر بعد الرمي والنحر

يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر متفق عليهما فإن أخره إلى الليل فلا بأس فإن ابن عباس وعائشة روي أن النبي ﷺ أخر طواف الزيارة إلى الليل رواهما أبو داود والترمذي . وقال في كل واحد منهما حديث حسن ، وأما وقت الجواز فأوله من نصف الليل من ليلة النحر ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة أوله طلوع الفجر من يوم النحر وآخره آخر أيام النحر . وهذا مبني على أول وقت الرمي وقد مضى الكلام فيه ، وأما آخر وقته فاحتج بأنه نسك يفعل في الحج فكان آخره محدوداً كالوقوف والرمي والصحيح أن آخر وقته غير محدود فإنه متى أتى به صح بغير خلاف وإنما الخلاف في وجوب الدم فيقول إنه طاف فيما بعد أيام النحر طوافاً صحيحاً فلم يلزمه دم كما لو طاف أيام النحر فاما الوقوف والرمي فأنهما لما كانا موقعتين كان لهما وقت يفوتان بفواته وليس كذلك الطواف فإنه متى أتى به صح (فصل) وصفة هذا الطواف كصفة طواف القدوم سوى أنه ينوي به طواف الزيارة ويعينه بالنية ولا رمل فيه ولا اضطباع قال ابن عباس إن النبي ﷺ لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه والنية شرط في هذا الطواف وهذا قول اسحاق وابن القاسم صاحب مالك وابن المنذر وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي يجزئه وإن لم ينو الفرض الذي عليه

ولنا قول النبي ﷺ « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ولأن النبي ﷺ ساء صلاة والصلاة لا تصح إلا بالنيات اتفاقاً

والخلق لقول جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ يوم النحر: فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر . وقد ذكرنا حديث عائشة قالت فافضنا يوم النحر وقال ابن عمر أفاض رسول الله ﷺ يوم النحر متفق عليهما ، وإن أخره إلى الليل فلا بأس فإن ابن عباس وعائشة روي أن النبي ﷺ أخر طواف الزيارة إلى الليل رواهما أبو داود والترمذي وأما وقت الجواز فأوله من نصف الليل من ليلة النحر وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة أوله طلوع الفجر يوم النحر وآخره آخر أيام النحر وهذا مبني على أول وقت الرمي وقد مضى الكلام فيه ، واحتج على آخر وقته بأنه نسك يفعل في الحج فكان آخره محدوداً كالوقوف والرمي والصحيح أن آخر وقته غير محدود لأنه متى أتى به صح بغير خلاف وإنما الخلاف في وجوب الدم فتقول طاف فيما بعد أيام النحر طوافاً صحيحاً فلم يلزمه دم كما لو طاف في أيام النحر وأما الوقوف والرمي فأنهما لما كانا موقعتين كان لهما وقت يفوتان بفواته وليس كذلك الطواف فإنه متى أتى به صح

﴿مسألة﴾ ثم يسعى بين الصفا والمروة إن كان متمتعاً أو لم يكن سعى مع طواف القدوم وإن كان قد سعى لم يسع لأن السعي الذي ساء المتمتع إنما كان للعمرة فيشرع له أن يسعى للحج . وإن كان المفرد والقارن لم يسعياً مع طواف القدوم سعيًا بعد طواف الزيارة لأن السعي لا يكون إلا بعد الطواف لسكون النبي ﷺ إنما سعى بعد الطواف وقال « خذوا عني مناسككم » وإن كان قد سعى مع طواف

﴿مسئلة﴾ قال (ثم قد حل من كل شيء)

يعني اذا طاف للزيارة بعد الرمي والنحر والخلق حل له كل شيء حرمه الاحرام ، وقد ذكرنا أنه لم يكن بقي عليه من المحظورات سوى النساء فهذا الطواف حل له النساء قال ابن عمر لم يحل النبي ﷺ من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر فأفاض بالبيت ثم حل من كل شيء حرمه ، وعن عائشة مثله متفق عليهما ولا نعلم خلافا في حصول الحل بطواف اتياره على الترتيب الذي ذكر الخرقى وأنه كان قد سعى مع طواف القدوم وان لم يكن سعى لم يحل حتى يسعى ان قلنا ان السعي ركن وان قلنا هو سنة فهل يحل قبله على وجهين (أحدهما) يحل لانه لم يبق عليه شيء من واجباته (والثاني) لا يحل لانه من أفعال الحج فيأتي به في احرام الحج كالسعي في العمرة فانما خص الخرقى المفرد والقارن بهذا لكونهما سعيًا مع طواف القدوم والمتمتع لم يسع

﴿مسئلة﴾ قال (وان كان متمتعًا فيطوف بالبيت سبعا وبالصفاء والمروة سبعا كما فعل بالعمرة ثم يعود فيطوف طوافًا ينوي به الزيارة وهو قوله عز وجل (وليطوفوا بالبيت العتيق) فأما الطواف الاول الذي ذكره الخرقى هاهنا فهو طواف القدوم لان المتمتع لم يأت به قبل ذلك والطواف الذي طافه في العمرة كان طوافها ونص احمد على أنه مسنون للمتمتع في رواية الاثرم قال قلت لابي عبد الله رحمه الله فاذا رجع أعني المتمتع كم يطوف ويحج؟ قال يطوف ويسعى لحجه

القدوم لم يسع فانه لا يستحب التطوع بالسعي كسائر الانساك ولا نعلم فيه خلافا ، فأما الطواف فيستحب التطوع به لانه صلاة

﴿مسئلة﴾ (ثم قد حل له كل شيء)

يعني إذا طاف للزيارة بعد الرمي والنحر والخلق وكان قد سعى حل له كل شيء حرمه الاحرام وقد ذكرنا أنه لم يكن بقي عليه من المحظورات سوى النساء فهذا الطواف حل له النساء قال ابن عمر رضي الله عنهما: لم يحل النبي ﷺ من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر فأفاض بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه . وعن عائشة رضي الله عنها مثله متفق عليهما ولا نعلم خلافا في حصول الحل بما ذكرناه على هذا الترتيب ، فان طاف ولم يكن سعى لم يحل حتى يسعى ان قلنا ان السعي ركن وان قلنا هو سنة فهل يحل قبله على وجهين (أحدهما) يحل لانه لم يبق عليه شيء من واجباته (والثاني) لا يحل لانه من أفعال الحج فيأتي به في احرام الحج كالسعي في العمرة

(فصل) قال الخرقى يستحب للمتمتع اذا دخل مكة لطواف الزيارة أن يطوف طوافًا ينوي به القدوم ثم يسعى بين الصفا والمروة ثم يطوف طواف الزيارة لان المتمتع لم يأت به قبل ذلك فان

ويطوف طوافاً آخر للزيارة - عاودناه في هذا غير مرة فثبت عليه وكذلك الحكم في القارن والمفرد إذا لم يكونا أتيا مكة قبل يوم النحر ولا طافا للقدم فانهما يبدآن بطواف القدم قبل طواف الزيارة نص عليه أحمد أيضاً واحتج بما روت عائشة قالت فطاف الذين أهلوا بالعمرة وبين الصفا والمروة ثم حلوا فطافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فلما طافوا طوافاً واحداً فحمل أحمد قول عائشة على أن طوافهم لحجهم هو طواف القدم ولأنه قد ثبت أن طواف القدم مشروع فلم يكن تعيين طواف الزيارة مسقطاً له كتحية المسجد عند دخوله قبل التلبس بصلاة الغرض ولم أعلم أحداً وافق أبا عبد الله على هذا الطواف الذي ذكره الحرقى بل المشروع طواف واحد للزيارة كمن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فانه يكتفي بها عن تحية المسجد ولأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه الذين تمتعوا معه في حجة الوداع ولا أمر به النبي ﷺ أحداً وحديث عائشة دليل على هذا فانها قالت طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم وهذا هو طواف الزيارة ولم تذكر طوافاً آخر ولو كان هذا الذي ذكرته طواف القدم لكانت قد أخلت بذكر طواف الزيارة الذي هو ركن الحج لا يتم الحج إلا به وذكر ما يستغنى عنه وعلى كل حال فما ذكرت إلا طوافاً واحداً فمن أين يستدل به على طوافين ؟ وأيضاً فانها لما حاضت قرأت الحج

الطواف الذي طافه في الاول كان طواف العمرة ، وقد نص أحمد رحمه الله على ذلك في رواية الاثرم قال قلت لابي عبد الله فاذا رجع يعني المتمتع كم يطوف ويسعى ؟ قال : يطوف ويسعى لحجه ويطوف طوافاً آخر للزيارة . عاودناه في هذا غير مرة فثبت عليه وكذلك الحكم في القارن والمفرد اذا لم يكونا أتيا مكة قبل يوم النحر ولا طافا طواف القدم فانهما يبدآن بطواف القدم قبل طواف الزيارة نص عليه أحمد أيضاً ، واحتج بما روت عائشة رضي الله عنها قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فاما طافوا طوافاً واحداً . فحمل أحمد رضي الله عنه قول عائشة على أن طوافهم لحجهم هو طواف القدم ولأنه قد ثبت أن طواف القدم مشروع فلم يكن طواف الزيارة مسقطاً له كتحية المسجد عند دخوله قبل التلبس بصلاة الغرض

قال شيخنا رحمه الله ولم أعلم أحداً وافق أبا عبد الله على هذا الطواف الذي ذكره الحرقى بل المشروع طواف واحد للزيارة كمن دخل المسجد وأقيمت الصلاة فانه يكتفي بها من تحية المسجد ولأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه الذين تمتعوا معه في حجة الوداع ولا أمر به النبي ﷺ أحداً وحديث عائشة دليل على هذا فانها قالت طافوا طوافاً واحداً بعد أن رجعوا من منى لحجهم وهذا هو طواف الزيارة ولم تذكر طوافاً آخر ولو كان هذا الذي ذكرته طواف القدم لكانت قد أخلت بذكر طواف الزيارة الذي هو ركن الحج لا يتم إلا به وذكر ما يستغنى عنه وعلى كل

إلى العمرة بأمر النبي ﷺ ولم تكن طافت للقدم ولا أمرها به النبي ﷺ . وقد ذكر الحرقى في موضع آخر في المرأة إذا حاضت فخشيت فوات الحج أهات بالحج وكانت قارئة ولم يكن عليها قضاء طواف القدم، ولأن طواف القدم لو لم يسقط بالطواف الواجب لشرع في حق المعتمر طواف للقدم مع طواف العمرة لأنه أول قدومه إلى البيت فهو به أولى من المتمتع الذي يعود إلى البيت بعد رؤيته وطوافه به ، وفي الجملة أن هذا الطواف المختلف فيه ليس بواجب وإنما الواجب طواف واحد وهو طواف الزيارة وهو في حق المتمتع كفو في حق القارن والمفرد في أنه ركن الحج لا يتم إلا به ولا بد من تعيينه فلو نوى به طواف الوداع أو غيره لم يجزه

(فصل) والأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة : طواف الزيارة وهو ركن الحج لا يتم إلا به بغير خلاف . وطواف القدم وهو سنة لا شيء على تاركه ، وطواف الوداع واجب ينوب عنه الدم إذا تركه وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري . وقال مالك على تارك طواف القدم دم ولا شيء على تارك طواف الوداع . وحكي عن الشافعي كقولنا في طواف الوداع وكفوله في طواف القدم وما زاد على هذه الأطوفة فهو نفل ولا يشرع في حقه أكثر من سعي واحد بغير خلاف علمناه . قال جابر لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً - طوافه لأول . رواه مسلم . ولا يكون السعي إلا بعد طواف فإن سعى مع طواف القدم لم يسمع بعده وإن لم يسمع معه سعى مع طواف الزيارة

حال فما ذكرت إلا طوافاً واحداً فن أين يستدل على طوافين؟ وأيضا فلما حاضت فقرنت الحج إلى العمرة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن طافت للقدم لم تطف للقدم ولا أمرها به النبي صلى الله عليه وسلم ولأن طواف القدم لو لم يسقط بالطواف الواجب لشرع في حق المعتمر طواف القدم مع طواف العمرة ولأنه أول قدومه إلى البيت فهو به أولى من المتمتع الذي يعود إلى البيت بعد رؤيته وطوافه به . وفي الجملة هذا الطواف المختلف فيه ليس بواجب وإنما الواجب طواف واحد وهو طواف الزيارة وهو في حق المتمتع كفو في حق القارن والمفرد لا يتم الحج إلا به

(فصل) والأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة : طواف الزيارة وهو ركن لا يتم الحج إلا به بغير خلاف ، وطواف القدم وهو سنة لا شيء على تاركه ، وطواف الوداع واجب يجب بتركه دم وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وقال مالك على تارك طواف القدم دم ولا شيء على تارك طواف الوداع وحكي عن الشافعي كقولنا في طواف الوداع وكفوله في طواف القدم وما زاد على هذا الأطوفة فهو نفل ولا يشرع في حقه أكثر من سعي واحد بغير خلاف علمناه قال جابر لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول رواه مسلم ولا يكون السعي إلا بعد طواف وقد ذكرناه

(فصل) ويستحب أن يدخل البيت فيكبّر في نواحيه ويصلي ركعتين ويدعو الله عز وجل . قال ابن عمر دخل النبي ﷺ البيت وبلال وأسامة بن زيد فقلت لبلال هل صلى فيه رسول الله (ص)؟ قال نعم . قلت أين هو؟ قال بين العمودين تلقاء وجهه ونسيت أن أسأله كم صلى؟ قال ابن عباس أخبرني أسامة أن النبي (ص) لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج . متفق عليهما . فقدم أهل العلم رواية بلال على رواية أسامة لانه مثبت وأسامة ناف ، ولأن أسامة كان حديث السن فيجوز أن يكون اشتغل بالنظر الى ما في الكعبة عن صلاة النبي (ص) . وان لم يدخل البيت فلا بأس فان اسماعيل ابن أبي خالد قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى : أدخل النبي (ص) البيت في عمرته؟ قال لا . متفق عليه وعن عائشة أن النبي (ص) خرج من عندها وهو مسرور ثم رجع وهو كئيب فقال « اني دخلت الكعبة ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما دخلتها اني أخاف أن أكون قد شققت على أمتي » رواه أبو داود (فصل) ويستحب أن يأتي زمزم فيشرب من مائه لما أحب ويتضلع منه . قال جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم : ثم أتى بني عبد المطلب وهم يسقون فنأولوه دلوأ فشرب منه . وروي أن النبي ﷺ قال « ماء زمزم لما شرب » وعن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال : كنت عند ابن عباس جالسا فجاءه رجل فقال من أين جئت؟ قال من زمزم قال فشربت منها كما ينبغي؟ قال فكيف؟ قال اذا شربت

(فصل) ويستحب أن يدخل البيت فيكبّر في نواحيه ويصلي فيه ركعتين ويدعو الله عز وجل قال ابن عمر رضي الله عنه : دخل النبي ﷺ البيت وبلال وأسامة بن زيد فقلت لبلال هل صلى فيه رسول الله ﷺ؟ قال نعم قلت أين؟ قال بين العمودين تلقاء وجهه قال ونسيت أن أسأله كم صلى . وقال ابن أسامة أخبرني أسامة أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج متفق عليهما فقدم أهل العلم رواية بلال على رواية أسامة لانه مثبت وأسامة ناف ولأن أسامة كان حديث السن فيجوز أن يكون اشتغل بالنظر الى ما في الكعبة عن صلاة رسول الله ﷺ . وان لم يدخل البيت فلا بأس فان اسماعيل بن خالد قال : قالت لعبد الله بن أبي أوفى دخل النبي ﷺ البيت في عمرته؟ قال لا متفق عليه . وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من عندها وهو مسرور ثم رجع وهو كئيب فقال « اني دخلت الكعبة ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما دخلتها اني أخاف أن أكون قد شققت على أمتي

﴿مسألة﴾ ويستحب أن يأتي زمزم فيشرب من مائها لما أحب ويتضلع منه

قال جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم ثم أتى بني عبد المطلب وهم يسقون فنأولوه دلوأ فشرب منه . وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ماء زمزم لما شرب له » وعن عبد الرحمن بن أبي بكر قال كنت عند ابن عباس جالسا فجاءه رجل فقال من أين جئت؟ قال من زمزم قال فشربت منها كما ينبغي؟ قال فكيف؟ قال إذا شربت منها فاستقبل السكعة واذا كراهم الله وتنفس ثلاثة من زمزم

(المغني والشرح الكبير) يوم النحر يوم الحج الأكبر فيه الرمي والنحر فالحلق والطواف والخطبة ٤٧١

منها فاستقبل الكعبة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثا من زمزم وتضع منها فاذا فرغت فاحمد الله تعالى فان رسول الله ﷺ قال « آية ما بيننا وبين المنافقين انهم لا يتضعون من زمزم » رواها ابن ماجه . ويقول عند الشرب بسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ، ورزقا واسعا ، وريبا وشعبا ، وشفاء من كل داء ، واغسل به قلبي واملاؤه من حكمتك

(فصل) ويسن أن يخطب الامام بمنى يوم النحر خطبة يعلم الناس فيها مناسكهم من النحر والافاضة والرمي نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي وابن المنذر . وذكر بعض أصحابنا انه لا يخطب يومئذ وهو مذهب مالك لانها تسن في اليوم الذي قبله فلم تسن فيه

ولنا ما روى ابن عباس ان النبي ﷺ خطب الناس يوم النحر . يعني بمنى . أخرجه البخاري وعن رافع بن عمر والمزني قال : رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء ، وعلي يعبه عنه والناس بين قائم وقاعد . وقال أبو امامة سمعت خطبة النبي ﷺ بمنى يوم النحر وقال الهرباس بن زياد الباهلي رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته العضباء يوم الاضحى يعني وقال عبدالرحمن بن معاذ خطبنا رسول الله (ص) ونحن بمنى ففتحت أسماعنا حتى كنا نسمع وننحن في منازلنا فطفق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجسار . وروى هذه الاحاديث كلها أبو داود الا حديث ابن عباس . ولانه يوم تكثر فيه أفعال الحج ويحتاج الى تعليم الناس أحكام ذلك فاحتيج الى الخطبة من أجله كيوم عرفة

(فصل) يوم الحج الأكبر يوم النحر فان النبي (ص) قال في خطبته يوم النحر « هذا يوم الحج الأكبر » رواه البخاري ، وسعي بذلك لكثرة أفعال الحج فيه من الوقوف بالمشعر والدفع منه الى منى والرمي والنحر والحلق وطواف الافاضة والرجوع الى منى ليبيت بها وايس في غيره مثله وهو مع ذلك يوم عيد ويوم يحل فيه من احرام الحج

(فصل) وفي يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم النحر ثم الحلق ثم الطواف والسنة ترتيبها هكذا فان النبي (ص) رتبها كذلك وصفه جابر في حج النبي (ص) . وروى أنس ان النبي (ص) رمى ثم نحر ثم حلق . رواه أبو داود . فان أخل بترتيبها ناسيا أو جاهلا بالسنة فيها فلا شيء عليه في قول كثير من أهل العلم منهم الحسن وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعطاء والشافعي واسحاق وأبو ثور وداود ومحمد بن جرير الطبري ، وقال أبو حنيفة ان قدم الحلق على الرمي أو على النحر فعليه دم فان كان قارنا فعليه دمان « وقال زفر عليه ثلاثة دماء لانه لم يوجد التجلل الاول فلزمه الدم كما لو حلق قبل يوم النحر .

ولنا ما روى عبدالله بن عمر قال قال رجل يا رسول الله خلقت قبل أن اذبح قال « اذبح ولا حرج »

وتضع منها فاذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « آية ما بيننا وبين المنافقين انهم

فقال آخر ذبحت قبل أن أرمي قال «أرم ولا حرج» متفق عليه «وفي لفظ قال فجاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح» وذكر الحديث قال فما سمعته بسأل يومئذ عن أمر مما ينسب للماء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعضها واشباهها إلا قال افعلوا ولا حرج عليكم رواه مسلم. وعن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قيل له يوم النحر وهو بمنى في النحر والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال «لا حرج» متفق عليه ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله ابن عمر. وفيه فخلقت قبل أن أرمي وتابعه على ذلك محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن عيسى بن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ وأتاه رجل فقال يا رسول الله اني خلقت قبل أن أرمي قال «أرم ولا حرج» قل وأتاه آخر فقال اني أفضت قبل أن أرمي؟ قال «أرم ولا حرج» وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل يوم النحر عن رجل حلق قبل أن يرمي فقال رسول الله ﷺ «لا حرج لا حرج» رواه الدارقطني كله وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع على أنه لا يلزم من سقوط الدم بفقد الشيء في وقته سقوطه قبل وقته فانه لو حلق في العمرة بعد السبي لاشيء عليه وإن كان الحل ما حصل قبله وكذلك في مسألتنا إذا قلنا أن الحل يحصل بالحلق فقد حلق قبل التحلل ولا دم عليه فاما ان فعله عمدا عالما بمخالفة السنة في ذلك ففيه روايتان (أحدهما) لا دم عليه وهو قول عطاء واسحاق لا إطلاق حديث ابن عباس وكذلك حديث عبد الله بن عمرو من رواية سفيان بن عيينة (والثانية) عليه دم روي نحو ذلك عن سعيد بن جبير وجابر بن زيد وقتادة والنخعي لأن الله تعالى قال (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رتب وقال «خذوا عني مناسككم» والحديث المطلق قد جاء مقيدا فيحمل المطابق على المقيّد قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل حلق قبل أن يذبح فقال إن كان جاهلا فليس عليه، فاما التعمد فلا لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأل رجل فقال لم أشعر قيل لا بني عبد الله سفيان بن عيينة لا يقول لم أشعر فقال نعم ولكن ما لك والناس من الزهري لم أشعر قيل لا بني عبد الله وهو في الحديث، وقال مالك ان قدم الحلق على الرمي فعليه دم وإن قدمه على النحر أو النحر على الرمي فلا شيء عليه لانه بالاجماع ممنوع من حلق شعره قبل التحلل الاول ولا يحصل الا برمي الجرة فاما النحر قبل الرمي فجائز لأن الهدي قد بلغ محله. ولنا الحديث فانه لم يفرق بينهما فان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الحلق والنحر والتقديم والتأخير فقال «لا حرج» ولا نعم خلافا بينهم في أن مخالفة الترتيب لا يخرج هذه الأفعال عن الأجزاء ولا يمنع وقوعها موقعا وإنما اختلفوا في وجوب الدم على ما ذكرنا والله أعلم

(فصل) فان قدم الافاضة على الرمي اجزأه طوافه «وبهذا قال الشافعي وقال مالك لا تجزأ الافاضة فليرم ثم لينحر ثم ليفض

لا يفضلون من زمزم «رواهما ابن ماجه وقول عند الشرب بسم الله اللهم اجله لنا علما نافعا، ورزقا واسعا وبيا

ولنا ما روى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له رجل أفضت قبل أن أرمي قال «أرم ولا حرج» وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من قدم شيئا قبل شيء فلا حرج» رواهما سعيد في سننه وروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه آخر فقال أني أفضت الى البيت قبل أن أرمي فقال «أرم ولا حرج» فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم أو أخر الا قال افعل ولا حرج رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، ولأنه أتى بالرمي في وقته فاجزأه كما لو رتب ، ومقتضى كلام أصحابنا أنه يحصل له بالافاضة قبل الرمي التحلل الاول كن رمى ولم يفيض ، فعلى هذا لو واقع أهله قبل الرمي فعليه دم ولم يفسد حجه وكذلك قال الاوزاعي فان رجع الى أهله ولم يرم فعليه دم ترك الرمي وحجه صحيح ، قال ابن عباس من نسي أو ترك شيئا من نسكه فليهرق لذلك دما وقال عطاء من نسي من النسك شيئا حتى رجع الى أهله فليهرق لذلك دما

(مسئلة) (ثم يرجع الى منى ولا يبيت بمكة ليالي منى)

السنة لمن أفاض يوم النحر أن يرجع الى منى لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى متفق عليه وقالت عائشة رضي الله عنها أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليالي أيام التشريق رواه أبو داود وظاهر كلام الخرقي أن المبيت بمنى ليالي منى واجب وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وقال ابن عباس لا يبيتن أحد من وراء العقبة من منى ليلا وهو قول عروة وإبراهيم ومجاهد وعطاء ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو قول مالك والشافعي ، والثانية ليس بواجب روى ذلك عن الحسن وروى عن ابن عباس إذا رميت الجرة فبت حيث شئت ولأنه قد حل من حجه فلم يجب عليه المبيت بموضع معين كليلة الحصة والرواية الاولى أن ابن عمر روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص

وشبعا وشفاه من كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك وحكمتك

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (ثم يرجع إلى منى ولا يبيت بمكة ليالي منى)

السنة لمن أفاض يوم النحر أن يرجع إلى منى لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى . متفق عليه والمبيت بمنى في لياليها واجب في إحدى الروايتين عن أحمد وهو ظاهر كلام الخرقي . روى ذلك عن ابن عباس وهو قول عروة ومجاهد وإبراهيم وعطاء وروى عن عمر بن الخطاب وبه قال مالك والشافعي (والثانية) ليس بواجب روى ذلك عن الحسن وروى عن ابن عباس إذا رميت الجرة فبت حيث شئت ولأنه قد حل من حجه فلم يجب عليه المبيت بموضع معين كليلة الحصة ووجه الرواية الاولى أن ابن عمر روى أن النبي ﷺ رخص للعباس بن

للعباس بن عبدالمطلب أن يبني بمكة ليالي منى من أجل سقايته متفق عليه وتخصيص العباس بالرخصة لعذرته دليل على أنه لارخصة لغيره ، وعن ابن عباس قال لم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم لأحد يبني بمكة إلا العباس من أجل سقايته رواه ابن ماجه وروى الاثرم عن ابن عمر قال لا يبين أحد من الحاج إلا بنى وكان يبعث رجالا لا يدعون أحداً يبني وراء العقبة ولان النبي صلى الله عليه وسلم فعله نسكا وقد قال (خذوا عني مناسككم)

(فصل) فان ترك المبيت بمنى فعن احمد لا شيء عليه وقد أساء وهو قول أصحاب الرأي لان الشرع لم يرد فيه شيء، وعنه يطعم شيئا وخففه ثم قال قد قال بعضهم ليس عليه وقال ابراهيم عليه دم وضحك ثم قال دم بكرة ثم شدد بكرة قلت ليس إلا ان يطعم شيئا قال نعم يطعم شيئا ثمراً أو نحوه فعلى هذا أي شيء، تصدق به اجزأه ولا فرق بين ليلة وأكثر ولا تقدير فيه وعنه في الليالي الثلاث دم لقول ابن عباس من ترك من نسكه شيئا أو نسيه فليهرق دما، وفيما دون الثلاث ثلاث روايات^(١) وهو قول الشافعي وهذا لا نظير له فاننا لانعلم في ترك شيء من المناسك درهما ولا نصف درهم فواجبه بغير نص تحكم لا وجه له والله أعلم.

«١» لم يذكرها
وترى يانها في الشرح
الكبير «ص ٤٨٠»

«مسئلة» قال (فاذا كان من الغد وزالت الشمس رمى الجرة الاولى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويرمي ويدعو ثم يرمي الوسطى بسبع حصيات يكبر أيضا ويدعو ثم يرمي جرة العقبة بسبع حصيات ولا يقف عندها)

قد ذكرنا أن جملة ما يرمي به الحاج سبعون حصاة سبعة منها يرميها يوم النحر بعد طلوع الشمس وسائرهما في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم احدى وعشرين حصاة لثلاث جمرات يتدعي بالجرة الاولى وهي أبعد الجمرات من مكة وتلي مسجد الخيف فيجعلها عن يساره ويستقبل

عبدالمطلب أن يبني بمكة ليالي منى من أجل سقايته . متفق عليه وتخصيص العباس بالرخصة لعذرته دليل على أنه لارخصة لغيره وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لم يرخص النبي ﷺ لأحد يبني بمكة إلا للعباس من أجل سقايته . رواه ابن ماجه ولان النبي ﷺ فعله نسكا وقال « خذوا عني مناسككم »
(مسئلة) (ويرمي الجمرات بها في أيام التشريق بعد الزوال كل جرة بسبع حصيات فيبدأ بالجرة الاولى وهي أبعدهن من مكة وتلي مسجد الخيف فيجعلها عن يساره ويرميها بسبع ثم يتقدم قليلا فيقف يدعو الله تعالى ويطلب ثم يأتي الوسطى فيجعلها عن يمينه ويرميها بسبع ويقف عندها فيدعو ثم يرمي جرة العقبة بسبع ويستبطن الوادي ولا يقف عندها ويستقبل القبلة في الجمرات كلها)

قد ذكرنا أن جملة ما يرمي به الحاج سبعون حصاة سبعة منها يرمي بها يوم النحر بعد طلوع الشمس وباقيها في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم احدى وعشرين حصاة لثلاث

القبلة ويرميها بسبع حصيات رافعا يديه ثم يتقدم الى الوسطى فيجعلها عن يمينه ويستقبل القبلة ويرميها بسبع حصيات ويفعل من الوقوف والدعاء كما فعل في الاولى ثم يرمي جمرة العقبة بسبع حصيات ويستبطن الوادي ويستقبل القبلة ولا يقف عندها ، وبهذا قال الشافعي ولا نعلم في جميع ما ذكرنا خلافا الا أن مالكا قال ليس بموضع لرفع اليدين . وقد ذكرنا الخلاف فيه عند رؤية البيت . وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل أيقوم الرجل عند الجرتين إذا رمى ؟ قال أي لعمرى شديد أو يطيل القيام أيضا قيل فإلى أين يتوجه في قيامه ؟ قال الى القبلة ويرميها في بطن الوادي ، والاصل في هذا ما روت عائشة قالت : أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فكث بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة ولا يقف عندها رواه أبو داود . وعن ابن عمر أنه كان يرمي الجمرة بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقدم ويستهل ويقوم قياما طويلا ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ بذات الشمال فيستهل ويقوم مستقبلا القبلة قياما طويلا ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل رواه البخاري ، وروى أبو داود أن ابن عمر كان يدعو بدعائه الذي دعا به بعرفة وبزيد واصلح وآتم لنا مناسكنا ، وقال

جمرات يبدأ بالجرمة الاولى وهي أبعد الجرات من مكة قريبا من مسجد الخيف فيجعلها عن يساره ويستقبل القبلة ويرميها بسبع حصيات كما وصفنا في رمي جمرة العقبة ثم يتقدم منها إلى مكان لا يصيبه الحصى فيقف طويلا يدعو الله تعالى رافعا يديه ثم يتقدم الى الوسطى فيجعلها عن يمينه ويستقبل القبلة ويرميها بسبع ويفعل من الوقوف والدعاء كما فعل في الاولى ثم يرمي جمرة العقبة بسبع ويستبطن الوادي ويستقبل القبلة ولا يقف عندها . هذا قول الشافعي ولا نعلم في جميع ذلك خلافا إلا أن مالكا قال . ليس بموضع لرفع اليدين وقد ذكرنا الخلاف فيه عند رؤية البيت

وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله يسئل أيقوم الرجل عند الجرتين إذا رمى ؟ قال : أي لعمرى شديداً ويطيل القيام أيضا قيل : فإلى أين يتوجه في قيامه ؟ قال الى القبلة ويرميها من بطن الوادي ، والاصل في هذا ما روت عائشة قالت : أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فكث بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية ويتضرع ويرمي الثالثة ولا يقف عندها . رواه أبو داود ، وعن ابن عمر أنه كان يرمي الجمرة الاولى بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقدم ويستهل ويقوم قياما طويلا ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ويأخذ بذات الشمال ويستهل ويقوم مستقبلا القبلة قياما طويلا ثم يرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمي جمرة العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل . رواه البخاري ، وروى أبو داود أن ابن عمر كان يدعو بدعائه الذي

ابن المنذر كان ابن عمر وابن مسعود يقولان عند الرمي اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وكان ابن عمر وابن عباس يرفعان أيديهما إذا رميا الجرة ويطلقان الوقوف ، وروى عن عبد الرحمن بن زيد قال أفضت مع عبدالله فرمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة واستبطن الوادي حتى إذا فرغ قال اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ثم قال هكذا رأيت الذي أنزلت عليه سورة البقرة صنع ، رواه الاثرم وعن عطاء قال كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ الرجل سورة البقرة رواه الاثرم .

(فصل) ولا يرمي في أيام التشريق الا بعد الزوال فان رمى قبل الزوال أعاد نص عليه . وروى ذلك عن ابن عمر وبه قال مالك والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وروى عن الحسن وعطاء الا ان إسحاق وأصحاب الرأي رخصوا في الرمي يوم النفر قبل الزوال ولا ينفر الا بعد الزوال وعن أحمد مثله ورخص عكرمة في ذلك أيضاً وقال طاوس يرمي قبل الزوال وينفر قبله ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رمى بعد الزوال لقول عائشة: يرمي الجرة إذا زالت الشمس . وقول جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجرة ضحى يوم النحر ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » وقال ابن عمر كنا نتحين إذا زالت الشمس رمينا وأي وقت رمى بعد الزوال أجزأه الا أن المستحب المبادرة إليها حين الزوال كما قال ابن عمر ، وقال ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر رواه ابن ماجه

دعا به بعرفة ويزيد وأصلح وأتم لنا مناسكنا وقال ابن المنذر كان ابن عمر وابن مسعود يقولان عند الرمي اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيامشكوراً . وروى عبد الرحمن بن زيد قال : أفضت مع عبدالله فرمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويستبطن الوادي حتى إذا فرغ قال اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً . ثم قال : هكذا رأيت الذي أنزلت عليه سورة البقرة صنع رواه الاثرم (فصل) ولا يرمي الا بعد الزوال فان رمى قبل الزوال أعاد نص عليه وروى ذلك عن ابن عمر وبه قال مالك والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وعطاء إلا أن إسحاق وأصحاب الرأي رخصوا في الرمي يوم النفر قبل الزوال ولا ينفر إلا بعد الزوال وعن أحمد مثله

ولنا أن النبي ﷺ إنما رمى بعد الزوال لقول جابر رضي الله عنه رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجرة ضحى يوم النحر ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » وقال ابن عمر كنا نتحين إذا زالت الشمس رمينا ، وأي وقت رمى بعد الزوال أجزأه إلا أن المستحب المبادرة إليها حين الزوال كما قال ابن عمر وقال ابن عباس كان رسول الله ﷺ يرمي الجمار إذا زالت الشمس قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر . رواه ابن ماجه

(فصل) والترتيب في هذه الجمرات واجب على ما ذكرنا فان نكس فبدأ بجمرة العقبة ثم الثانية ثم الاولى أو بدأ بالوسطى ورمى الثلاث لم يجزه إلا الاولى وأعاد الوسطى والقصوى نص عليه أحمد وإن رمى القصوى ثم الاولى ثم الوسطى أعاد القصوى وحدها وبهذا قال مالك والشافعي، وقال الحسن وعطاء لا يجب الترتيب وهو قول أبي حنيفة فانه قال إذا رمى منكسا يعيد فان لم يفعل أجزأه واحتج بعضهم بما روي عن النبي ﷺ أنه قال من قدم نسكا بين يدي نسك فلا حرج ولانها مناسك متكررة في امكنة متفرقة في وقت واحد ليس بعضها تابعا لبعض فلم يشترط الترتيب فيها كالرمي والذبح .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم رتبها في الرمي وقال (خذوا عني مناسككم) ولانه نسك متكرر فاشترط الترتيب فيه كالسعي وحديثهم إنما جاء فيمن يقدم نسكا على نسك لا في تقديم بعض النسك على بعض وقياسهم يبطل بالطواف والسعي

(فصل) وإن ترك الوقوف عندها والدعاء ترك السنة ولا شيء عليه، وبذلك قال الشافعي وأبو حنيفة واسحاق وأبو ثور ولا نعلم فيه مخالفا إلا الثوري قال يطعم شيتا وإن أراق دما أحب الي لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله فيكون نسكا

(فصل) فإن ترك الوقوف عندها والدعاء ترك السنة ولا شيء عليه وبه قال الشافعي واسحاق وأبو حنيفة وعن الثوري أنه قال : يطعم شيتا وإن أراق دما أحب الي لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله فيكون نسكا

ولنا أنه دعاء ووقوف مشروع فلم يجب تركه دم كحالة رؤية البيت وكسائر الادعية والنبي ﷺ يفعل الواجبات والمندوبات وقد ذكرنا الدليل على أنه مندوب

(مسئلة) والترتيب شرط في الرمي وفي عدد الحصار روايتان (احدهما) سبع والاخرى يجزئه خمس (الترتيب في هذه الجمرات واجب على ما ذكرناه فان نكس فبدأ بجمرة العقبة ثم الثانية ثم الاولى أو بدأ بالوسطى ورمى الثلاث لم يجزه إلا الاولى وأعاد الوسطى والقصوى نص عليه أحمد وإن رمى القصوى ثم الاولى ثم الوسطى أعاد القصوى وحدها . وبه قال مالك والشافعي وقال الحسن وعطاء لا يجب الترتيب وهو قول أبي حنيفة فانه قال : إذا رمى منكسا يعيد . فان لم يفعل أجزأه واحتج بعضهم بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «من قدم نسكا بين يدي نسك فلا حرج» ولانها مناسك متكررة وفي امكنة متفرقة في وقت واحد ليس بعضها تابعا لبعض فلم يشترط الترتيب فيها كالرمي والذبح

ولنا أن النبي ﷺ رتبها في الرمي وقال «خذوا عني مناسككم» ولانه نسك متكرر فاشترط الترتيب فيه كالسعي وحديثهم إنما هو فيمن يقدم نسكا على نسك لا فيمن يقدم بعض النسك على بعض وقياسهم يبطل بالطواف والسعي

ولنا أنه دعاء وقوف مشروع له فلم يجب بتركه شيء كحالة رؤية البيت وكسائر الادعية ولأنها إحدى الجرات فلم يجب الوقوف عندها والدعاء كالاولى والنبي صلى الله عليه وسلم يفعل الواجبات والمندوبات وقد ذكرنا الدليل على أن هذا نذوب .

(فصل) والاولى أن لا ينقص في الرمي عن سبع حصيات لان النبي صلى الله عليه وسلم رمى بسبع حصيات فان نقص حصاة أو حصاتين فلا بأس ولا ينقص أكثر من ذلك نص عليه ، وهو قول مجاهد وإسحاق وعنه ان رمى بست ناسياً فلا شيء عليه ولا ينبغي أن يعتمد فان تعمد ذلك تصدق بشيء . وكان ابن عمر يقول ما أبالي رميت بست أو سبع . وقال ابن عباس ما أدري رماها النبي صلى الله عليه وسلم بست أو سبع . وعن أحمد ان عدد السبع شرط ونسبه الى مذهب الشافعي وأصحاب الرأي لان النبي صلى الله عليه وسلم رمى بسبع وقال أبو حية لا بأس بما رمى به الرجل من الحصى فقال عبد الله بن عمرو صدق أبو حية وكان أبو حية بدرياً ، ووجه الرواية الاولى ماروى ابن أبي نجيح قال سئل طاوس عن رجل ترك حصاة قال يتصدق بتمرة أو لقمة فذكرت ذلك لمجاهد فقال ان أبا عبد الرحمن لم يسمع قول سعد قال سعد رجعنا من الحججة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضنا يقول رميت بست وبعضنا يقول بسبع فلم يجب ذلك بعضنا على بعض رواه الاثرم وغيره ومتى أخل بحصاة واجبة من الاولى لم يصح رمي الثانية حتى يكمل الاولى فان لم يدر من أي الجمار تركها بنى على اليقين وان أخل بحصاة غير واجبة لم يؤثر تركها

(فصل) والاولى في الرمي أن لا ينقص عن سبع حصيات لان النبي ﷺ رمى بسبع فان نقص حصاة أو حصاتين فلا بأس . ولا ينقص أكثر من ذلك نص عليه وهو قول مجاهد وإسحاق وعنه ان رمى بست ناسياً فلا شيء عليه ولا ينبغي أن يعتمد فان تعمد ذلك تصدق بشيء . وكان ابن عمر يقول ما أبالي رميت بست أو سبع . قال ابن عباس : ما أدري رماها النبي ﷺ بست أو بسبع . وعن أحمد ان عدد السبع شرط وبشبه مذهب الشافعي وأصحاب الرأي لان النبي (ص) رمى بسبع . وقال أبو حية : لا بأس بما رمى به الرجل من الحصى . فقال عبد الله بن عمرو : صدق أبو حية . وكان أبو حية بدرياً . ووجه الرواية الاولى ما روى ابن أبي نجيح قال : سئل طاوس عن رجل ترك حصاة ، قال : يتصدق بتمرة أو لقمة . فذكرت ذلك لمجاهد فقال : ان أبا عبد الرحمن لم يسمع قول سعد قال سعد رجعنا من الحججة مع رسول الله ﷺ وبعضنا يقول رميت بست وبعضنا بسبع فلم يجب ذلك بعضنا على بعض . رواه الاثرم وغيره

﴿مسئلة﴾ (فان أخل بحصاة واجبة من الاولى لم يصح رمي الثانية حتى يكمل الاولى لاخلاله بالترتيب فان لم يعلم من أي الجمار تركها بنى على اليقين ليتيقن براءة الذمة ، فان أخل بحصاة غير واجبة لم يؤثر تركها)

﴿مسئلة﴾ قال (ويفعل في اليوم الثاني كما يفعل بالأمس فان أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل غروب الشمس فان غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمي من غد بعد الزوال كما رمى بالامس)

وجملته أن الرمي في اليوم الثاني كالرمي في اليوم الاول في وقته وصفته وهيأته ولا نعلم فيه خلافا فان أحب التعجل في يومين خرج قبل الغروب، وأجمع أهل العلم على أن من أراد الخروج من منى شاخصا عن الحرم غير مقيم بمكة ان ينفر بعد الزوال في اليوم الثاني من أيام التشريق فان أحب الاقامة بمكة فقال احمد لا يعجبني لمن ينفر النفر الاول أن يقيم بمكة وكان مالك يقول في أهل مكة من كان له عذر فله ان يتعجل في يومين فان أراد التخفيف عن نفسه من أمر الحج فلا ويحتج من ذهب الى هذا بقول عمر رضي الله عنه: من شاء من الناس كلهم ان ينفر في النفر الاول الا آل خزيمة فلا ينفر الا في النفر الآخر. جعل احمد واسحاق معنى قول عمر الا آل خزيمة أي انهم أهل حرم مكة والمذهب جواز النفر في النفر الاول لكل أحد وهو قول عامة العلماء لقول الله تعالى (فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى) قال عطاء هي للناس عامة، وروى أبو داود وابن ماجه عن عبد الرحمن بن بعمر أن رسول الله ﷺ قال «أيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه» قال ابن عينة هذا أجود حديث رواه سفيان وقال وكيع هذا الحديث أم المناسك وفيه زيادة أنا اختصرته ولانه دفع من مكان فاستوى فيه أهل مكة وغيرهم كالدفن من عرفة ومن مزدلفة وكلام احمد في هذا أراد به الاستحباب موافقة لقول عمر لا غير فمن أحب التعجيل في النفر الاول خرج قبل غروب الشمس فان غربت قبل خروجه من منى لم ينفر سواء كان ارتحل أو كان مقيا في منزله لم يجز له الخروج هذا قول عمر وجابر بن زيد وعطاء وطاوس ومجاهد وأبان بن عثمان ومالك والثوري والشافعي واسحاق وابن المنذر وقال أبو حنيفة له ان ينفر مالم يطلع فجر اليوم الثالث لانه لم يدخل اليوم الآخر فجاز له النفر كما قبل الغروب

ولنا قوله تعالى (فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه) واليوم اسم للنهار فمن ادركه الليل فما تعجل في يومين قال ابن المنذر وثبت عن عمر أنه قال من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم الى الغد حتى ينفر مع الناس وما قاسوا عليه لا يشبه ما نحن فيه فانه تعجل في اليومين (فصل) إذا أخر رمي يوم الى ما بعده أو أخر الرمي كله الى آخر أيام التشريق ترك السنة ولا

﴿مسئلة﴾ (وان أخر الرمي كله فرماه في آخر أيام التشريق أجزاء ورتبه بنيتيه. وإن أخره عن أيام التشريق أو ترك البيت بمنى في لياليها فعليه دم وفي حصاة أو ليلة واحدة ما في حلق شعرة) إذا أخر رمي يوم الى ما بعده أو أخر الرمي كله الى آخر أيام التشريق ترك السنة ولا شيء عليه

شيء عليه إلا أنه يقدم بالنية رمي اليوم الاول ثم الثاني ثم الثالث وبذلك قال الشافعي وأبو ثور وقال أبو حنيفة إن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلاثا إلى الغد رماها وعليه كل حصاة نصف صاع وإن ترك أربعاً رماها وعليه دم .

إلا أنه يقدم بالنية رمي اليوم الاول ثم الثاني ثم الثالث ، وبذلك قال الشافعي وأبو ثور . وقال أبو حنيفة : إن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلاثا إلى الغد رماها وعليه لكل حصاة نصف صاع ، وإن ترك أربعاً رماها وعليه دم

ولنا إن أيام التشريق وقت الرمي فإذا أخره من أول وقته إلى آخره لم يلزمه شيء كما لو أخر الوقوف بعرفة إلى آخر وقته قال القاضي : ولا يكون رمية في اليوم الثاني قضاءً لأنه وقت واحد فإن سمي قضاء فالمراد به الفعل كقوله تعالى (ثم ليقضوا تفثهم) وقولهم قضيت الدين . والحكم في رمي جرة العقبة إذا أخرها كالحكم في رمي أيام التشريق في أنها إذا لم ترم يوم النحر رميت من الغد وإنما قلنا يلزمه الترتيب بنيته لأنها عبادة يجب الترتيب فيها إذا فعلها في أيامها فوجب ترتيبها بمجموعة كالجموعتين والفوائت من الصلوات

(فصل) فإن أخره عن أيام التشريق فعليه دم لأنه ترك نسكا واجبا فيجب عليه دم لقول ابن عباس « من ترك نسكا أو نسيه فإنه يهرق دما . ولأن آخر وقت الرمي آخر أيام التشريق فتي خرجت قبل رمية فات وقته واستقر عليه الفداء الواجب في ترك الرمي هذا قول أكثر أهل العلم . وعن عطاء فيمن رمى جرة العقبة وخرج إلى إبله في ليلة أربع عشرة ثم رمى قبل طلوع الفجر أجزاءه فإن لم يرم فعليه دم والاول أولى لأن محل الرمي النهار فيخرج وقت الرمي بخروج النهار وكذلك إن ترك المبيت بمنى في لياليها وهذا مبني على الرواية في وجوب المبيت بمنى « وعن أحمد أنه لا شيء عليه وقد أساء . وهو قول أصحاب الرأي لأن الشرع لم يرد فيه شيء ، وعنه يطعم شيئا وخففه ثم قال : قد قال بعضهم ليس عليه . وقال إبراهيم عليه دم رضعك ثم قال دم بمرة شدد وبمرة « قلت ليس إلا أن يطعم شيئا قال نعم يطعم شيئا تمرأ أو نحوه فعلى هذا أي شيء تصدق به أجزاءه . ولا فرق بين ليلة أو أكثر لأنه لا تقدير فيه ، وفيما دون الثلاث ثلاث روايات (أحدها) في كل واحدة مد (والثانية) درهم (والثالثة) نصف درهم . قال الشيخ رحمه الله : وهذا لا نظير له فإنا لا نعلم في ترك شيء من المناسك درهما ولا نصفاً فأجابه بغير نص يحكم لاوجه له . وفي ترك حصاة من رمي الجمار كذلك ولأنه في معناه وقد ذكرنا ما في حاق الشعرة فيما مضى وذكرنا الخلاف

(مسألة) (وليس على أهل سقاية الحاج ولا الرعاة مبيت بمنى فإن غربت الشمس وهم بمنى لزم الرعاة المبيت دون أهل السقاية)

لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن العباس استأذن النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل

« ١ » يراجع ما

تقدم في المغني ص ٤٧٤

ولنا أن أيام التشريق وقت للرمي فإذا أخره من أول وقته إلى آخره لم يلزمه شيء كما لو أخر الوقوف بعرفة إلى آخر وقته ولأنه وقت يجوز الرمي فيه فجاز لغيره كالיום الأول قال القاضي ولا يكون رميه في اليوم الثاني قضاء لانه وقت واحد وإن كان قضاء فالمراد به الفعل كقوله (ليقضوا تفهم) وقولهم قضيت الدين، والحكم في رمي جرة العقبة إذا أخرها كالحكم في رمي أيام التشريق في أنها إذا لم

سقايته . متفق عليه . وقد روى مالك بإسناده عن أبي البداح بن عاصم عن أبيه قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل في البيوتة ان يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمي يومين بعد يوم النحر يرمونه في أحدهما . قال مالك ظننت انه قال في أول يوم منهما ثم يرمون يوم النحر . رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح . ورواه ابن عيينة قال رخص للرعاة أن يرموا يوما ويدعوا يوما وكذلك الحكم في أهل سقاية الحاج إلا أن الفرق بين الرعاة وأهل السقاية ان الرعاة اذا قاموا حتى غربت الشمس لزمهم المبيت اذا قلنا بوجوبه وأهل السقاية لا يلزمهم لان الرعاة انما رعيهم بالهار فاذا غربت الشمس انقضى وقت الرعي وأهل السقاية يستقون بالليل . وصار الرعاة كالربض الذي يسقط عنه حضور الجمعة لمرضه فاذا حضرها تعينت عليه كذلك الرعاة أبيع لهم ترك المبيت لأجل الرعي فاذا فات وقته وجب المبيت . وأهل الاعذار من غير الرعاة كالمرضى ومن له مال يخاف ضياعه ونحوهم كالرعاة في ترك البيوتة لان النبي (ص) رخص لهؤلاء تنبيها على غيرهم فوجب إلحاقهم بهم لوجود المعنى فيهم (فصل) ومن كان مريضا أو مجبوسا أو له عذر جاز أن يستنيب من يرمي عنه . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله اذا رمى عنه الجمار يشهد هو ذاك أم يكون في رحله ؟ قال يعجبني أن يشهد ذاك ان قدر حين يرمي عنه . قلت فان ضعف من ذلك يكون في رحله ويبعث من يرمي عنه ؟ قال : نعم قال القاضي : المستحب أن يضع الحصى في يد النائب ليكون له عمل في الرمي . وان أغمى على المستنيب لم تنقطع النيابة وللنائب الرمي منه كما لو استنابه في الحج ثم أغمى عليه وبما ذكرنا في هذه المسئلة قال الشافعي ونحوه قال مالك إلا أنه يتحرى المريض حين رميهم فيكبر سبع تكبيرات

(فصل) ومن ترك الرمي من غير عذر فعليه دم . قال أحمد : أعجب إلي إذا ترك رمي الايام كلها كان عليه دم وفي ترك جرة واحدة دم أيضا نص عليه أحمد وبه قال عطاء والشافعي وأصحاب الرأي . وحكي عن مالك انه عليه في جرة وفي الجمرات كلها بدنة . وقال الحسن : من نسي جرة واحدة يتصدق على مسكين

ولنا قول ابن عباس : من ترك شيئا من مناسكه فعليه دم . ولانه ترك من مناسكه ما لا يفسد الحج بتركه فكان الواجب عليه شاة كالمبيت . وان ترك أقل من جرة فالظاهر عن أحمد انه لا شيء في حصاة ولا حصاتين ، وعنه انه يجب الرمي بسبع فان ترك شيئا من ذلك تصدق بشيء أي شيء كان . وعنه ان في حصاة دما وهو مذهب مالك والليث لان ابن عباس رضي الله عنهما قال : من ترك

٤٨٢ استحباب الصلاة مع الامام المرضي بمضى وخطبته ثاني التشريق (المغني والشرح الكبير)

ترم يوم النحر رميت من الغد وانما قلنا يلزمه الترتيب بنية لانها عبادات يجب الترتيب فيها مع فعلها في ايامها فوجب ترتيبها مجموعة كالصلاتين المجموعتين والفوات .

﴿مسئلة﴾ قال (ويستحب أن لا يدع الصلاة في مسجد منى مع الامام)

يعني مسجد الحيف فان النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون بمضى قال ابن مسعود صليت مع النبي ﷺ بمضى ركعتين ومع أبي بكر وعمر وعثمان ركعتين صدرا من إمارته وهذا إذا كان الامام مرضيا فان لم يكن مرضيا صلى المرء برفقته في رحله

(فصل) ويستحب أن يخطب الامام في اليوم الثاني من أيام التشريق خطبة يعلم الناس فيها حكم التعجيل والتأخير وتوديعهم . وبهذا قال الشافعي وابن المنذر . وقال أبو حنيفة لا يستحب قياسا على اليومين الآخرين :

وانما ماروي عن رجلين من بني بكر قالوا رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أواسط أيام التشريق ونحن عند راحلته رواء أبو داود . وعن سراء بنت نهبان قالت خطبنا رسول الله ﷺ يوم الرءوس فقال «أي يوم هذا ؟» قلت الله ورسوله أعلم قال «أليس أواسط أيام التشريق ؟» روى الدارقطني بإسناده عن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب أواسط أيام التشريق يعني يوم النفر الاول ولأن بالناس حاجة الى أن يعلمهم كيف يتعجلون وكيف يودعون بخلاف اليوم الاول

شيئا من مناسكه فعليه دم . وعنه في الثلاثة دم وهو مذهب الشافعي وفيما دون ذلك في كل حصاة دم وعنه درهم وعنه نصف درهم . وقال أبو حنيفة : إن ترك جمرة العقبة والجمار كلها فعليه دم وإن ترك أقل من ذلك فعليه في كل حصاة نصف صاع الى أن يباغ دما وقد ذكرنا ذلك

(فصل) ويستحب أن لا يدع الصلاة مع الامام في مسجد منى لان النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون بمضى . قال ابن مسعود رضي الله عنه : صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر وعثمان ركعتين صدرا من أمارته ، فان كان الامام غير مرضي صلى المرء برفقته في رحله

﴿مسئلة﴾ ويخطب الامام في اليوم الثاني من أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها حكم التعجيل والتأخير وتوديعهم ، وبهذا قال الشافعي وابن المنذر . وقال أبو حنيفة لا يستحب قياسا على اليومين الآخرين وانما ما روي عن رجلين من بني بكر قالوا : رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أواسط أيام

التشريق ونحن عند راحلته . رواء أبو داود . ولان بالناس حاجة إلى أن يعلمهم كيف يتعجلون وكيف يودعون . بخلاف اليوم الاول والثالث

﴿مسئلة﴾ قال (ويكبر في دبر كل صلاة من صلاة الظهر يوم النحر الى آخر أيام التشريق)

إنما خص المحرم بالتكبير من يوم النحر ظهرا لانه قبل ذلك مشغول بالتلبية فلا يقطعها إلا عند رمي جرة العقبة كما بيناه فيما قبل وليس بعدها صلاة قبل الظهر فيكبر حينئذ بعدها كالحل ويستوي هو والحلال في آخر مدة التكبير وصفة التكبير ما ذكرنا في صلاة العيد وهو ان يقول (الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله أكبر) (فصل) قال بعض أصحابنا يستحب لمن نذر أن يأتي المحصب وهو الا بطح وحده ما بين الجبلين الى المقبرة فيصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يضطجع يسيراً ثم يدخل مكة وكان ابن عمر

﴿مسئلة﴾ (فن أحب أن تعجل في يومين خرج قبل غروب الشمس فان غربت الشمس وهو بمنى لزمه المبيت والرمي من انعد)

أجمع أهل العلم على أن من أراد الخروج من منى شاخصاً عن الحرم غير مقيم بمكة ان له أن ينفر بعد الزوال في اليوم الثاني من أيام التشريق فان أحب الاقامة بمكة فقال أحمد : لا يعجبني لمن نذر النفر الاول أن يقيم بمكة . وقال مالك : يقول في أهل مكة من كان له عذر فله أن تعجل في يومين فان أراد التخفيف عن نفسه من أمر الحج فلا . واحتج من ذهب إلى هذا بقول عمر رضي الله عنه : من شاء من الناس كلهم أن ينفر في النفر الاول إلا آل خزيمة فلا ينفروا إلا في النفر الآخر . جعل أحمد وإسحاق منى قول عمر : إلا آل خزيمة . أي انهم أهل الحرم . والمذهب جواز النفر في النفر الاول لكل أحد وهو قول عامة العلماء لقول الله تعالى (فن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) قال عطاء . هي للناس عامة . وروى أبو داود وابن ماجه عن يحيى بن يعمر ان رسول الله ﷺ قال «أيام منى ثلاثة فمن تعجل فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه» قال ابن عيينة هذا أجود حديث رواه سفيان . وقال وكيع : هذا الحديث أم المناسك وفيه زيادة أنا اختصرته ، ولانه دفع من مكان فاستوى فيه أهل مكة وغيرهم كالذفع من عرفه ومزدلفة . وكلام أحمد في هذا أراد به الاستحباب موافقة لقول عمر ، فمن أحب التعجيل في النفر الاول خرج قبل غروب الشمس فان غربت قبل خروجه من منى لم ينفر سواء كان ارتحل أو لم يرتحل ، هذا قول ابن عمر وجابر وعطاء وطاوس ومجاهد ومالك والثوري والشافعي وإسحق وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : له أن ينفر ما لم يطلع فجر اليوم الثالث لانه لم يدخل وقت رمي اليوم الآخر فجاز له النفر كما قبل الغروب

ولنا قوله سبحانه (فن تعجل في يومين فلا إثم عليه) واليوم اسم للنهار فن أدركه الليل فما تعجل في يومين ، قال ابن المنذر : ثبت عن عمر رضي الله عنه انه قال : من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم الى الغد حتى ينفر مع الناس . وما قاسوا عليه لا يشبه ما نحن فيه فانه تعجل في يومين

٤٨٤ النزول بالمحصب . دخول البيت والاستشفاء بطيبه . عدم أخذ شيء منه (المغني والشرح الكبير)

يرى التحصيب سنة قال ابن عمر يصلي بالمحصب الظهر والعصر والمغرب والعشاء وكان كثير الاتباع لرسول الله ﷺ وكان طاوس يحصب في شعب الجور وكان سعيد بن جبير يفعله ثم تركه وكان ابن عباس وعائشة لا يريان ذلك سنة ، قال ابن عباس التحصيب ليس بشيء إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة أن نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون أسمع لخروجه إذا خرج متفق عليهما ، ومن استحب ذلك فلا تبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان ينزله قال نافع كان ابن عمر يصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجم هجمة ويذكر ذلك عن رسول الله ﷺ متفق عليه . وقال ابن عمر كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعثمان ينزلون الأبطح ، قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ولا خلاف في أنه ليس بواجب ولا شيء على تاركه .

(فصل) قال بعض أصحابنا يستحب لمن نذر أن يأتي المحصب وهو الأبطح وحده ما بين الجبلين إلى المقبرة فيصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يهجم يسيراً ثم يدخل مكة ، وكان ابن عمر يرى التحصيب سنة ، قال ابن المنذر كان ابن عمر يصلي بالمحصب الظهر والعصر والمغرب والعشاء وكان كثير الاتباع لسنة رسول الله ﷺ ، وكان طاوس يحصب في شعب الجور ، وكان ابن عباس وعائشة لا يريان ذلك سنة ، قال ابن عباس رضي الله عنهما التحصيب ليس بشيء إنما هو منزل نزل رسول الله ﷺ ، وعن عائشة رضي الله عنها أن نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزل رسول الله ﷺ ليكون أسمع لخروجه إذا خرج ، متفق عليهما ، ومن استحب ذلك فلا تبايع رسول الله ﷺ فإنه كان ينزله . قال نافع كان ابن عمر يصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجم هجمة ويذكر ذلك عن رسول الله ﷺ متفق عليه ، وقال ابن عمر كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان ينزلون الأبطح قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ، ولا خلاف أنه لا يجب ولا شيء على تاركه .

(فصل) ويستحب لمن حج أن يدخل البيت وقد ذكرناه ولا يدخله بنعله ولا خفيه ولا إلى الحجر لأنه من البيت ولا يدخل الكعبة بسلاح قال أحمد وثياب الكعبة إذا نزع يتصدق بها وقال إذا أراد أن يستشفى بشيء من طيب الكعبة فيأت بطيب من عنده فيلزمه على البيت بحيث يأخذه ولا يأخذ من طيب البيت شيئاً ولا يخرج من تراب الحرم ولا يدخل فيه من الحل كذلك قال ابن عمر وابن عباس ولا يخرج من حجارة مكة إلى الحل والخروج أشد إلا أن ماء زمزم أخرجه كعب

(فصل) قال أحمد رضي الله عنه كيف لنا بالجوار بمكة قال النبي ﷺ « والله أنك لأحب البقاع إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » وإنما كره عمر الجوار بمكة لمن هاجر منها ، وجابر ابن عبد الله جاور بمكة وجميع أهل البلاد ومن كان من أهل اليمن ليس بمنزلة من يخرج ويهاجر أي لا بأس به وابن عمر كان يقيم بمكة قال والمقام بالمدينة أحب إلي من المقام بمكة لمن قوي عليه لأنها مهاجر المسلمين وقد قال النبي ﷺ « لا تبصر أحد على لائها وشذتها إلا كنت شفيعاً له يوم القيامة »

﴿مسئلة﴾ قال (فاذا أتى مكة لم يخرج حتى يودع البيت يطوف به سبعا ويصلي ركعتين إذا فرغ من جميع أموره حتى يكون آخر عهده بالبيت)

وجملة ذلك أن من أتى مكة لا يخلو إما أن يريد الإقامة بها أو الخروج منها فإن أقام بها فلا وداع عليه لأن الوداع من المفارق لا من الملازم سواء نوى الإقامة قبل النفر أو بعده. وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة إن نوى الإقامة بعد أن حل له النفر لم يسقط عنه الطواف ولا يصح لأنه غير مفارق فلا يلزمه وداع كمن نواها قبل حل النفر وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت». وهذا ليس بنافر فأما الخارج من مكة فليس له أن يخرج حتى يودع البيت بطواف سبع وهو واجب من تركه لزمه دم. وبذلك قال الحسن والحكم وحماد والثوري وإسحاق وأبو ثور وقال الشافعي في قول له لا يجب بتركه شيء لأنه يسقط عن الحائض فلم يكن واجبا كطواف القدوم ولأنه كتحية البيت أشبه طواف القدوم

ولنا ما روى ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه. ولمسلم قال كان الناس ينصرفون كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» وليس في سقوطه عن المعذور ما يجوز سقوطه لغيره كالصلاة تسقط عن الحائض وتجب على غيرها بل تخصيص الحائض باسقاطه عنها دليل على وجوبه على غيرها

﴿مسئلة﴾ فاذا أتى مكة لم يخرج حتى يودع البيت بالطواف إذا فرغ من جميع أموره
وجملة ذلك أن من أتى مكة فلا يخلو إما أن يريد الإقامة بها أو الخروج منها فإن أقام بها فلا وداع عليه لأن الوداع من المفارق وسواء نوى الإقامة قبل النفر أو بعده وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة إن نوى الإقامة بعد أن حل له النفر لم يسقط عنه الطواف ولنا أنه غير مفارق فلا يلزمه وداع كمن نواها قبل حل النفر وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت». وهذا ليس بنافر فأما الخارج من مكة فليس له الخروج حتى يودع البيت بطواف سبع وهو واجب يجب بتركه دم وبه قال الحسن والحكم وحماد والثوري وإسحاق وأبو ثور. وقال الشافعي في قول لا يجب بتركه شيء لأنه يسقط عن الحائض فلم يكن واجبا كطواف القدوم

ولنا ما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض. متفق عليه. ولمسلم قال كان الناس ينصرفون كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» وسقوطه عن المعذور لا يوجب سقوطه عن غيره كالصلاة تسقط عن الحائض، وتجب على غيرها بل تخصيص الحائض باسقاطه عنها

٤٨٦ إنما طواف الوداع ليكون آخر عهده بالبيت فيعاد بفصل طويل (المفني والشرح الكبير)

إذ لو كان ساقطا عن الكل لم يكن لتخصيصها بذلك معنى وإذا ثبت وجوبه فانه ليس بركن بغير خلاف ولذلك سقط عن الحائض ولم يسقط طواف الزيارة ويسمى طواف الوداع لأنه لتوديع البيت وطواف الصدر لأنه عند صدور الناس من مكة ووقته بعد فراغ المرء من جميع أموره ليكون آخر عهده بالبيت على ما جرت به العادة في توديع المسافرين إخوانه وأهله ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم « حتى يكون آخر عهده بالبيت »

(فصل) ومن كان منزله في الحرم فهو كالملك لا وداع عليه ومن كان منزله خارج الحرم قريبا منه فظاهر كلام الحرقى انه لا يخرج حتى يودع البيت وهذا قول أبي ثور وقياس قول مالك ذكره ابن القاسم وقال أصحاب الرأي في أهل بستان ابن عامر وأهل المواقيت إنهم بمنزلة أهل مكة في طواف الوداع لأنهم معدودون من حاضري المسجد الحرام بدليل سقوط دم المتعة عنهم ولنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم « لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » ولأنه خارج من مكة فلزمه التوديع كالبعيد .

(فصل) فإن آخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج ففيه روايتان (إحداها) يجزئه عن طواف الوداع لانه امر أن يكون آخر عهده بالبيت وقد فعل ولأن ما شرع لتحية المسجد أجزاء عنه الواجب من جنسه كتحية المسجد بركنين تجزئ عنهما المكتوبة وعنه لا يجزئه عن طواف الوداع لأنهما عبادان واجبتان فلم تجز إحداهما عن الأخرى كالصلاتين الواجبتين

﴿مسئلة﴾ قال (فإن ودع واشتغل في تجارة عاد فودع)

قد ذكرنا أن طواف الوداع إنما يكون عند خروجه ليكون آخر عهده بالبيت فإن طاف للوداع ثم اشتغل بتجارة أو إقامة فعليه إعادته ، وبهذا قال عطاء ومالك والثوري والشافعي وأبو ثور وقال أصحاب الرأي إذا طاف للوداع أو طاف تطوعا بعد ما حل له النفر أجزأه عن طواف الوداع وإن

دليل على وجوبه على غيرها إذ لو كان ساقطا عن الكل لم يكن لتخصيصها بذلك . معنى إذا ثبت وجوبه فانه ليس بركن بغير خلاف ويسمى طواف الوداع لأنه لتوديع البيت وطواف الصدر لأنه عند صدور الناس من مكة ووقته بعد فراغ الحاج من جميع أمره ليكون آخر عهده بالبيت كما جرت العادة في توديع المسافرين أهله وإخوانه ولذلك قال النبي ﷺ « ليكون آخر عهده بالبيت » ولأنه خارج من الحرم فلزمه التوديع كالبعيد

﴿مسئلة﴾ فإن ودع ثم اشتغل في تجارة أو أقام أعاد الوداع لأن طواف الوداع إنما يكون عند خروجه ليكون آخر عهده بالبيت . فإن اشتغل بعده بتجارة أو إقامة فعليه إعادته

هذا قول عطاء ومالك والثوري والشافعي وأبي ثور ، وقال أصحاب الرأي إذا طاف للوداع أو طاف تطوعا بعد ما حل له النفر أجزأه عن طواف الوداع . وإن أقام شهرا لانه طاف بعد

قام شهراً أو أكثر لانه طاف بعد ما حل له النفر فلم يلزمه اعادته كما لو نفر عقيبته .
ولنا قوله عليه السلام « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » ولانه إذا قام بعده خرج
عن أن يكون وداعاً في العادة فلم يجزه كما لو طافه قبل حل النفر فاما أن قضى حاجة في طريقه أو
اشترى زادا أو شيئاً لنفسه في طريقه لم يعده لان ذلك ليس باقامة تخرج طوافه عن أن يكون آخر
عهده بالبيت وبهذا قال مالك والشافعي ولا نعلم مخالفاً لهما

﴿ مسألة ﴾ قال (فإن خرج قبل الوداع رجع أن كان بالقرب وإن بعد بعث بدم)

هذا قول عطاء والثوري والشافعي واسحاق وأبي ثور، والقريب هو الذي بينه وبين مكة دون
مسافة القصر والبعيد من بلغ مسافة القصر نص عليه أحمد وهو قول الشافعي وكان عطاء يرى الطائف
قريباً وقال الثوري حد ذلك الحرم فمن كان في الحرم فهو قريب ومن خرج منه فهو بعيد ووجه القول
الاول أن من دون مسافة القصر في حكم الحاضر في أنه لا يقصر ولا يفطر ولذلك عددناه من حاضري

ما حل له النفر فلم يلزمه اعادته كما لو نفر عقيبته

ولنا قوله عليه السلام « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » ولانه إذا قام بعده خرج
عن أن يكون وداعاً في العادة فلم يجزه كما لو طافه قبل حل النفر . فاما أن قضى حاجة في طريقه أو اشترى
زاداً أو شيئاً لنفسه في طريقه لم يعده لان ذلك ليس باقامة تخرج طوافه عن أن يكون آخر عهده
بالبيت . وبهذا قال مالك والشافعي ولا نعلم فيه خلافاً

﴿ مسألة ﴾ (فإن آخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج أجزاءه عن طواف الوداع)

هذا ظاهر المذهب لانه أمر أن يكون آخر عهده بالبيت . وقد فعل ولان ما شرع لتحية المسجد
أجزاء عنه الواجب من جنسه كتحية المسجد بركعتين تجزيء عنهما المكتوبة . وركعتا الطواف
والاحرام تجزيء عنهما المكتوبة ، وعنه لا يجزيء عن طواف الوداع لانها عبادتان واجبتان فلم
تجزأ إحداها عن الاخرى كالصلاتين الواجبتين فاما إن نوى بطوافه الوداع لم يجزه عن طواف
الزيارة لقوله عليه السلام « وإنما لكل امرئ ما نوى » وحكمه حكم من ترك طواف الزيارة على
مانذ كره أن شاء الله تعالى

﴿ مسألة ﴾ (فإن خرج قبل الوداع رجع اليه . فإن لم يمكنه فعليه دم الا الحائض والنفساء لا وداع عليهما)

من خرج قبل الوداع فعليه الرجوع أن كان قريباً وإن أبعد فعليه دم هذا قول عطاء والثوري
والشافعي . واسحاق وأبي ثور . والقريب من كان من مكة دون مسافة القصر . والبعيد مسافة
القصر فما زاد . نص عليه أحمد ، وهو قول الشافعي . وكان عطاء يرى الطائف قريباً وقال الثوري
حد ذلك الحرم . فمن كان فيه فهو قريب . ومن خرج منه فهو بعيد

المسجد الحرام وقد رري أن عمر رد رجلاً من مرٍّ إلى مكة ليكون آخر عهده بالبيت رواه سعيد، وإن لم يمكنه الرجوع لعذر فهو كالبعيد ولو لم يرجع القريب الذي يمكنه الرجوع لم يكن عليه أكثر من دم ولا فرق بين تركه عمداً أو خطأ لعذر أو غيره لأنه من واجبات الحج فاستوى عمده وخطؤه والمعدور وغيره كسائر واجباته فإن رجع البعيد فطاف للوداع فقال القاضي لا يسقط عنه الدم لأنه قد استقر عليه الدم ببلوغه مسافة القصر فلم تسقط برجوعه كمن تجاوز الميقات غير محرم فأحرم دونه ثم رجع إليه وإن رجع القريب فطاف فلا دم عليه سواء كان ممن له عذر يسقط عنه الرجوع أولاً لأن الدم لم يستقر عليه لكونه في حكم الحاضر ويحتمل سقوط الدم عن البعيد برجوعه لأنه واجب أنى به فلم يجب عليه بدله كالقريب (فصل) إذا رجع البعيد فينبغي أن لا يجوز له تجاوز الميقات إن كان جاوزه إلا محرماً لأنه ليس من أهل الاعتذار فيلزمه طواف لأحرامه بالعمرة والسعي وطواف لوداعه وفي سقوط الدم عنه ما ذكرنا من الخلاف. وإن كان دون الميقات أحرم من موضعه فاما إن رجع القريب فظاهر قول من ذكرنا قوله أنه لا يلزمه إحرام لأنه رجع لاتمام نسك مأمور به فأشبهه من رجع لطواف الزيارة فإن ودع وخرج ثم دخل مكة لحاجة فقال أحمد: أحب إلي أن لا يدخل إلا محرماً وأحب إلي إذا خرج أن يودع البيت بالطواف وهذا لأنه لم يدخل لاتمام النسك إنما دخل لحاجة غير متكررة فأشبهه من يدخلها للاقامة بها

ولنا أن من دون مسافة القصر في حكم الحاضر في أنه لا يفطر ولا يقصر ولذلك عددناه من حاضري المسجد الحرام ومن لم يمكنه الرجوع لعذر فهو كالبعيد ولو لم يرجع القريب الذي يمكنه الرجوع لم يكن عليه أكثر من دم ولا فرق بين تركه عمداً أو خطأ لعذر أو غيره لأنه من واجبات الحج فاستوى عمده وخطؤه والمعدور وغيره كسائر واجباته. فإن رجع البعيد فطاف للوداع. فقال القاضي لا يسقط عنه الدم لأنه قد استقر عليه ببلوغه مسافة القصر فلم يسقط برجوعه كمن تجاوز الميقات غير محرم فأحرم دونه ثم رجع إليه. وإن رجع القريب فطاف فلا دم عليه سواء كان ممن له عذر يسقط عنه الرجوع أولاً لأن الدم لم يستقر عليه لكونه في حكم الحاضر ويحتمل سقوط الدم عن البعيد برجوعه لأنه واجب أنى به فلم يجب عليه بدله كالقريب

(فصل) وإذا رجع البعيد فينبغي أن لا يجوز له تجاوز الميقات إن كان تجاوزه إلا محرماً لأنه ليس من أهل الاعتذار فيلزمه طواف لأحرامه بالعمرة، والسعي، وطواف الوداع وفي سقوط الدم عنه الخلاف المذكور وإن كان من دون الميقات أحرم من موضعه. فاما إن رجع القريب فظاهر قول من ذكرنا قوله أنه لا يلزمه إحرام لأنه رجع لاتمام نسك مأمور به فأشبهه من رجع لطواف الزيارة فاما أن ودع وخرج ثم دخل مكة لحاجة فقال أحمد أحب إلي أن لا يدخل إلا محرماً وأحب إلي إذا خرج أن يودع البيت بالطواف، وهذا لأنه لم يدخل لاتمام النسك. إنما دخل لحاجة غير متكررة أشبهه من يدخلها للاقامة بها

﴿مسئلة﴾ قال (والمرأة اذا حاضت قبل أن تودع خرجت ولا وداع عليها ولا فدية) هذا قول عامة فقهاء الامصار وقد روي عن عمر وابنه أنها أمرا الحائض بالمقام لطواف الوداع وكان زيد بن ثابت يقول به ثم رجع عنه فروى مسلم أن زيد بن ثابت ثابت خالف ابن عباس في هذا قال طاوس : كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت يفتي : أن لا تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدا بالبيت . فقال له ابن عباس : إمّا لا تسأل فلانة الانصارية هل أمرها رسول الله ﷺ بذلك ؟ قال فرجع زيد إلى ابن عباس يضحك وهو يقول : ما أراك إلا قد صدقت . وروي عن ابن عمر أنه رجع إلى قول الجماعة أيضاً وقد ثبت التخفيف عن الحائض بحديث صفة حين قالوا يارسول الله أنها حائض فقال « أحابستنا هي ؟ » قالوا يارسول الله إنها قد أفاضت يوم النحر . قال « فلتنفر إذا » ولا أمرها بفدية ولا غيرها ، وفي حديث ابن عباس إلا أنه خفف عن المرأة الحائض ، والحكم في النفساء كالحكم في الحائض لان أحكام النفاس أحكام الحيض فيما يوجب ويسقط

(فصل) واذا نفرت الحائض بغير وداع فطهرت قبل مفارقة البنين رجعت فاغتسلت وودعت لأنها في حكم الإقامة بدليل أنها لا تستبيح الرخص فان لم يمكنها الإقامة فضت أو مضت لغير عذر فعليها دم ، وان فارقت البنين لم يجب الرجوع اذا كانت قريبة كالخارج من غير عذر قلنا هناك ترك

(فصل) والحائض والنفساء لا وداع عليهما ولا فدية كذلك هذا قول عامة أهل العلم . وقد روي عن عمر وابنه رضي الله عنهما أنها أمرا الحائض بالمقام لطواف الوداع وكان زيد بن ثابت يقول به ثم رجع عنه . فروى مسلم أن زيد بن ثابت ثابت خالف ابن عباس في هذا . قال طاوس كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت يفتي : أن لا تصدر الحائض حتى يكون آخر عهدا بالبيت . فقال له ابن عباس : اما لا تسأل فلانة الانصارية هل أمرها بهذا رسول الله ﷺ قال : فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك وهو يقول . ما أراك إلا قد صدقت ، وروي عن ابن عمر أنه رجع إلى قول الجماعة أيضاً ، وقد ثبت التخفيف عن الحائض بحديث صفة حين قالوا : يارسول الله أنها حائض فقال « أحابستنا هي ؟ » قالوا يارسول الله أنها قد أفاضت يوم النحر . قال « فلتنفر اذا » ولم يأمرها بفدية ولا غيرها . وفي حديث ابن عباس إلا أنه خفف عن المرأة الحائض ، وحكم النفساء حكم الحائض لان أحكام النفاس أحكام الحيض فيما يجب ويسقط

(فصل) اذا نفرت الحائض بغير وداع فطهرت قبل مفارقة البنين رجعت فاغتسلت وودعت لأنها في حكم الإقامة لأنها لا تستبيح الرخص . فان لم تمكنها الإقامة فضت أو مضت لغير عذر فعليها دم فأما ان فارقت البنين لم يجب عليها الرجوع لخروجها عن حكم الحاضر فان قيل فلم لا يجب الرجوع مادامت قريبة كالخارج لغير عذر ؟ قلنا هناك ترك واجباً فلم يسقط بخروجه حتى يصير إلى مسافة

واجبا فلم يسقط بخروجه حتى يصير الى مسافة القصر لانه يكون انشاء سفر طويل غير الاول وهما هنا لم يكن واجبا ولا يثبت وجوبه ابتداء الا في حق من كان مقيما
(فصل) ويستحب أن يقف المودع في الملتزم وهو ما بين الركن والباب فيلزمه يابصق به صدره ووجهه ويدعو الله عز وجل لما روى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : طفت مع عبد الله فلما جاء دبر الكعبة قلت ألا تتعوذ ؟ قال نعوذ بالله من النار ثم مضى حتى استلم الحجر فقام بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا وبسطها بسطا وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، وعن عبد الرحمن بن صفوان قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة انطلقت فرأيت رسول الله ﷺ قد خرج من الكعبة هو وأصحابه قد استلموا الركن من الباب الى الحطيم ووضعوا خدودهم على البيت ورسول الله ﷺ وسطهم رواه أبو داود، وقال منصور سألت مجاهدا إذا أردت الوداع كيف أصنع ؟ قال تطوف بالبيت سبعا وتصلي ركعتين خلف المقام ثم تأتي زمزم فتشرب من مائها ثم تأتي الملتزم ما بين الحجر والباب فتستلمه ثم تدعو ثم تسأل حاجتك ثم تستلم الحجر وتنصرف . قال بعض أصحابنا ويقول في دعائه اللهم هذا بيتك وأنا عبدك وابن عبدك حملتني علي ما سخرت لي من خلقك وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بنعمتك الى بيتك وأعنتني على أداء نسكي فإن كنت رضية عني فازدد عني رضا والا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري فهذا

القصر لانه يكون انشاء سفر طويل غير الاول وهما هنا لم يكن واجبا ولا يثبت وجوبه ابتداء الا في حق من كان مقيما

(مسئلة) (فاذا فرغ من الوداع وقف في الملتزم بين الركن والباب)

يستحب أن يقف المودع في الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود وباب الكعبة فيلزمه ويلصق به صدره ووجهه ويدعو الله عز وجل . لما روى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : طفت مع عبد الله . فلما جاء دبر الكعبة قلت ألا تتعوذ . قال نعوذ بالله من النار ثم مضى حتى استلم الحجر فقام بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا وبسطها بسطا وقال . هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله . وعن عبد الرحمن بن صفوان قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة انطلقت فرأيت رسول الله ﷺ قد خرج من الكعبة هو وأصحابه . وقد استلموا الركن من الباب الى الحطيم ووضعوا خدودهم على البيت ورسول الله ﷺ وسطهم . رواه أبو داود . وقال منصور سألت مجاهدا إذا أردت الوداع كيف أصنع ؟ قال : تطوف سبعا وتصلي ركعتين خلف المقام ، ثم تأتي زمزم فتشرب منها ثم تأتي الملتزم ما بين الباب والحجر فتستلمه ثم تدعو ثم تسأل حاجتك ثم تستلم الحجر وتنصرف . وقال بعض أصحابنا يقول في دعائه : اللهم هذا بيتك وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمك حملتني على ما سخرت لي من خلقك ، وسيرتني في بلادك ، حتى بلغتني بنعمتك الى بيتك ، وأعنتني على

أوان انصرافي ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك ، اللهم فأصحبني العافية في بدني والصحة في جسمي والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك أبداً ما أبقيتني واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير ، وعن طاوس قال رأيت أعرابياً أتى الملتزم فتعلق باستار الكعبة فقال : بك أعوذ وبك ألوذ اللهم فاجعل لي في اللف إلى جودك والرضا بضمائك مندوحاً عن منع الباخلين ، وغنى عما في أيدي المستأثرين ، اللهم ففرجك القريب ومعروفك القديم وعادتك الحسنة ، ثم أضلني في الناس فلقية بعرفات قائماً وهو يقول : اللهم ان كنت لم تقبل حجتي وتعبي ونصبي فلا تحرمني أجر المصاب على مصيبتة فلا أعلم أعظم مصيبة ممن ورد حوضك وانصرف محروماً من وجه رغبةك ، وقال آخر : ياخير موفود إليه قد ضعفت قوتي ، وذهبت مني وأتيت إليك بذنوب لا تغسلها البحار أستجير برضائك من سخطك ، وبغفوك من عقوبتك ، رب ارحم من شملته الخطايا وغمرته الذنوب ، وظهرت منه العيوب ، ارحم أسير ضر وطريد فقر ، أسألك أن تهب لي عظيم جرمي يامستزاداً من نعمه ومستعزاداً من نعمه ، ارحم صوت حزين دعاك بزفير وشهيق ، اللهم ان كنت بسطت إليك يدي داعياً فطالما كفيتني ساهياً فبنعمتك التي تظاهرت علي عند الغفلة لا أياس منها عند التوبة فلا تقطع رجائي منك لما قدمت من اقتراف وهب لي الاصلاح في الولد والامن في البلد والعافية في الجسد انك سميع مجيب . اللهم ان لك علي حقوقاً فتصدق بها علي ولاناس قبلي تبعت

آداء نسكي ، فان كنت رضيت عني فازدد عني رضى ، وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري فهذا أوان انصرافي ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ولا عن بيتك . اللهم فأصحبني العافية في بدني ، والصحة في جسمي ، والعصمة في ديني ، وأحسن من قلبي ، وارزقني طاعتك أبداً ما أبقيتني ، واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير . وعن طاوس قال : رأيت أعرابياً أتى الملتزم فتعلق باستار الكعبة فقال : بك أعوذ وبك ألوذ ، اللهم فاجعل لي في اللف إلى جودك ، والرضى بضمائك ، مندوحاً عن منع الباخلين ، وغنى عما في أيدي المستأثرين . اللهم ففرجك القريب ومعروفك التام وعادتك الحسنة . ثم أضلني في الناس فألقيته بعرفات قائماً وهو يقول : اللهم ان كنت لم تقبل حجتي وتعبي ونصبي فلا تحرمني أجر المصاب على مصيبتة فلا أعلم أعظم مصيبة ممن ورد حوضك وانصرف محروماً من وجه رغبةك . وقال آخر : ياخير موفود إليه ، قد ضعفت قوتي ، وذهبت مني ، وأتيت إليك بذنوبي لا تغسلها البحار أستجير برضائك من سخطك ، وبغفوك من عقوبتك . رب ارحم من شملته الخطايا ، وغمرته الذنوب ، وظهرت منه العيوب ، ارحم أسير ضر ، وطريد فقر . أسألك أن تهب لي عظيم جرمي . يامستزاداً من نعمه ، ومستعزاداً من نعمه ، ارحم صوت حزين دعاك بزفير وشهيق . اللهم ان كنت بسطت إليك يدي داعياً . فطالما كفيتني ساهياً ، فبنعمتك التي تظاهرت علي عند الغفلة ، لا أياس منها عند التوبة ، فلا تقطع رجائي منك لما قدمت من اقتراف ، وهب لي الاصلاح في الولد ،

فتحملها عني وقد أوجبت لكل ضيف قرى وأنا ضيفك الليلة فاجعل قراري الجنة ، اللهم ان سائلك عند بابك من ذهب أيامه و بقيت آثاره وانقطعت شهوته و بقيت تبعته فارض عنه وان لم ترض عنه فاعف عنه فقد بعفو السيد عن عبده وهو عنه غير راض ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، والمرأة اذا كانت حائضا لم تدخل المسجد ووقفت على بابه فدعت بذلك

(فصل) قال أحمد اذا ودع البيت يقوم عند الباب اذا خرج ويدعو فاذا ولّى لا يقف ولا يلتفت وان التفت رجع فودع . وروى حنبل في مناسكه عن المهاجرة قال قلت لجابر بن عبد الله الرجل يطوف بالبيت ويصلي فاذا انصرف خرج ثم استقبل القبلة فقام فقال ما كنت أحسب يصنع هذا اليهود والنصارى ^(١) قال أبو عبد الله أكره ذلك ، وقول أبي عبد الله ان التفت رجع فودع - على سبيل الاستحباب اذ لا نعلم لا يجاب ذلك عليه دليلا . وقد قال مجاهد اذا كدت تخرج من باب المسجد فالتفت ثم انظر الى الكعبة ثم قل اللهم لا تجعله آخر العهد

«١» وفي الشرح الكبير الا اليهود والنصارى

(مسألة) قال (ومن ترك طواف الزيارة رجع من بلده حراما حتى يطوف بالبيت) وجملة ذلك ان طواف الزيارة ركن الحج لا يتم الا به ولا يحل من احرامه حتى يفعله فان رجع الى بلده قبله لم ينفك احرامه ورجع متى أمكنه محرما لا يجزئه غير ذلك ، وبذلك قال عطاء والثوري ومالك والشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر . وقال الحسن يحج من العام المقبل وحكي نحو ذلك عن عطاء قولاً ثانياً وقال يأتي عاما قابلا من حج أو عمرة

والامن في البلد . والعافية في الجسد ، انك سميع مجيب ، اللهم ان لك علي حقوقا فتصدق بها علي ، وللناس قبلي تبعات فتحملها عني : وقد أوجبت لكل ضيف قرى وأنا ضيفك الليلة فاجعل قراري الجنة . اللهم ان سائلك عند بابك من ذهب أيامه و بقيت آثاره ، وانقطعت شهوته ، و بقيت تبعته ، فارض عنه وان لم ترض عنه فاعف عنه ، فقد بعفو السيد عن عبده وهو غير راض عنه ، ثم يصلي على النبي ﷺ الا أن المرأة اذا كانت حائضا أو نفسا لم تدخل المسجد ووقفت على بابه فدعت بذلك

(فصل) قال أحمد : اذا ودع البيت يقوم عند الباب اذا خرج ويدعو فاذا تلا لا يقف ولا يلتفت فان التفت رجع وودع ، وروى حنبل في المناسك عن المهاجر قال قلت لجابر بن عبد الله : الرجل يطوف بالبيت ويصلي فاذا انصرف خرج ثم استقبل القبلة فقام فقال : ما كنت أحسب يصنع هذا إلا اليهود والنصارى قال أبو عبد الله أكره ذلك . وقول أبي عبد الله ان التفت رجع فودع على سبيل الاستحسان اذ لا نعلم لا يجاب ذلك عليه دليلا . وقد قال مجاهد هذا اذا كدت تخرج من باب المسجد فالتفت ثم انظر إلى الكعبة ثم قل : اللهم لا تجعله آخر العهد

(فصل) فان خرج قبل طواف الزيارة رجع حراما حتى يطوف بالبيت لانه ركن لا يتم الحج الا به ولا يحل من احرامه حتى يفعله . فمتى لم يفعله لم ينفك احرامه ورجع متى أمكنه محرما لا يجزئه غير

ولنا قول النبي ﷺ حين ذكر له أن صفة حاضت قال «أحاستنا هي؟» قيل إنها قد أفاضت يوم النحر قال «فلتنفر إذا» يدل على أن هذا الطواف لا بد منه وأنه حابس لمن لم يأت به، فإن نوى التحلل ورفض إحرامه لم يحل بذلك لأن الإحرام لا يخرج منه بنية الخروج ومتى رجع إلى مكة فطاف بالبيت حل بطوافه لأن الطواف لا يفوت وقته على ما أسلفناه

(فصل) فإن ترك بعض الطواف فهو كما لو ترك جميعه فيما ذكرنا وسواء ترك شوطا أو أقل أو أكثر وهذا قول عطاء ومالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور وقال أصحاب الرأي من طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة أو طواف العمرة وسعى بين الصفا والمروة ثم رجع إلى الكوفة أن سعيه يجزئه وعليه دم لما ترك من الطواف بالبيت

ولنا أن ما أتى به لا يجزئه إذا كان بمكة فلا يجزئه إذا خرج منها كما لو طاف دون الأربعة أشواط (فصل) وإذا ترك طواف الزيارة بعد رمي جمرة العقبة فلم يبق محرما إلا عن النساء خاصة لأنه قد حصل له التحلل الأول برمي جمرة العقبة فلم يبق محرما إلا عن النساء خاصة، وإن وطئ لم يفسد حجبه ولم تجب عليه بدنة لكن عليه دم، ويجدد إحرامه ليطوف في إحرام صحيح قال أحمد من طاف للزيارة أو اخترق الحجر في طوافه ورجع إلى بغداد فإنه يرجع لأنه على بقية إحرامه فإن وطئ النساء أحرم من التمتع على حديث ابن عباس وعليه دم وهذا كما قلنا

ذلك وبذلك قال عطاء والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال الحسن يجمع من العام المقبل وحكي نحو ذلك عن عطاء أيضا ولنا قول النبي ﷺ حين ذكر له أن صفة حاضت قال «أحاستنا هي؟» قيل إنها قد أفاضت يوم النحر قال «فلتنفر إذا» يدل على أن هذا الطواف لا بد منه وأنه حابس لمن لم يأت به، فإن نوى التحلل ورفض إحرامه لم يحل بذلك لأن الإحرام لا يخرج منه بنية الخروج ومتى رجع إلى مكة فطاف بالبيت حل بطوافه لأن الطواف لا يفوت وقته على ما قدمناه

(فصل) وترك بعض الطواف كترك الجميع فيما ذكرنا وسواء ترك شوطا أو أقل أو أكثر وهذا قول عطاء ومالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور، وقال أصحاب الرأي من طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة وطواف العمرة وسعى بين الصفا والمروة ثم رجع إلى الكوفة أن سعيه يجزئه وعليه دم لما ترك من الطواف بالبيت

ولنا أن ما أتى به لا يجزئه إذا كان بمكة فلم يجزئه إذا خرج منها كما لو طاف دون أربعة أشواط (فصل) فإن ترك طواف لزيارة بعد رمي جمرة العقبة لم يبق محرما إلا عن النساء خاصة لأنه قد حصل له التحلل الأول برمي الجرة فحل له كل شيء إلا النساء فإن وطئ لم يفسد حجبه ولم تجب عليه بدنة لكن عليه دم ويجدد إحرامه ليطوف في إحرام صحيح وفي ذلك اختلاف ذكرناه فيما مضى

﴿مسئلة﴾ قال (وان كان طاف للوداع لم يجزئه لطواف الزيارة)

وانما لم يجزه عن طواف الزيارة لان تعيين النية شرط فيه على ما ذكرنا فن طاف للوداع فليبهين النية له فكذلك لم يصح .

﴿مسئلة﴾ قال (وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد إلا أن عليه دما فان لم يجد

صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وسبعة اذا رجع)

المشهور عن أحمد ان القارن بين الحج والعمرة لا يلزمه من العمل الا ما يلزم المفرد وأنه يجزئه طواف واحد وسعي واحد لحجه وعمرته نص عليه في رواية جماعة من أصحابه . وهذا قول ابن عمر وجابر بن عبد الله ، وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد ومالك والشافعي واسحاق وأبو ثور وابن المنذر وعن أحمد رواية ثانية أن عليه طوافين وسبعين . ويروى ذلك عن الشعبي وجابر بن زيد وعبد الرحمن ابن الاسود وبه قال الثوري والحسن بن صالح وأصحاب الرأي . وقد روي عن علي ولم يصح عنه واحتج بعض من اختار ذلك بقول الله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) وتماهما أن يأتي بأفعاله على السكال ولا يفرق بين القارن وغيره ، وروي عن النبي ﷺ أنه قال . من جمع بين الحج والعمرة فعليه طوافان « ولانهما نسكن فكان لهما طوافان كالأول كانا منفردين

﴿مسئلة﴾ (فاذا فرغ من الحج استحب زيارة قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه رضي الله عنهما)

تستحب زيارة قبر النبي ﷺ لما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « من حج فزار قبري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي » وفي رواية . من زار قبري وجبت له شفاعتي . رواه باللفظ الاول سعيد ، وقال أحمد في رواية عبد الله عن يزيد بن قسيط عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « مامن أحد يسلم عليّ عند قبري إلا رد الله عليّ روحي حتى أرد عليه السلام » قال واذا حج الذي لم يحج قط يعني من غير طريق الشام لا يأخذ على طريق المدينة لاني أخاف أن يحدث به حدث فينبغي أن يقصد مكة من أقصد الطرق . ولا يتشاغل بغيره ، ويروى عن العتيبي قال : كنت جالسا عند قبر النبي ﷺ فجاء اعرابي فقال السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما) وقد جئتكم مستغفرا من ذنبي ، مستشفعا بك إلى ربي ثم انشأ يقول :

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيبن البان والاك

نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم انصرف الاعرابي فحمانني عيني فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عتيبي « الحق الاعرابي فبشره أن الله قد غفر له »

ولنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة فإنهم طافوا لها طوافاً واحداً متفق عليه . وفي مسلم أن النبي ﷺ قال لعائشة لما قرنت بين الحج والعمرة « يسعك طوافك لحجك وعمرك » وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحرم بالحج والعمرة اجزأه طواف واحد وسعي واحد عنهما جميعاً » وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن بين الحج والعمرة فطاف لها طوافاً واحداً رواهما الترمذي وقال في كل واحد منهما حديث حسن، وروى ليث عن طائوس وعطاء ومجاهد عن جابر وابن عمر وابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطف بالبيت هو وأصحابه لعمرتهم وحجهم الا طوافاً واحداً رواه الأثرم وابن ماجه . وعن سلمة قال حلف طائوس ما طاف أحد من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج والعمرة الا طوافاً واحداً ولأنه ناسك يكفيه حلق واحد ورمي واحد فكفاه طواف واحد وسعي واحد كالمفرد، ولأنهما عبادتان من جنس واحد فإذا اجتمعا دخلت أفعال الصغرى في الكبرى كالطهارتين . وأما الآية فإن الأفعال إذا وقعت لها فقدت، وأما الحديث الذي احتجوا به فلا نعلم صحته ورواه الدارقطني من طرق ضعيفة في بعضها الحسن بن عمار . وفي بعضها عمر بن يزيد ، وفي بعضها حفص بن أبي داود وكلهم ضعفاء وكفى به ضعفاً معارضته لما روينا من الأحاديث الصحيحة وإن صح فيحتمل أنه أراد عليه طواف وسعي فسماهما طوافين فإن السعي يسمى طوافاً قال الله تعالى (فلا جناح عليه أن يطوف بهما) ويحتمل أنه أراد عليه طوافان طواف الزيارة وطواف الوداع

وبستحب لمن دخل المسجد أن يقدم رجله اليمنى ثم يقول : بسم الله والصلاة على رسول الله ، اللهم اغفر لي وافتح لي أبواب رحمتك ، فإذا خرج قدم رجله اليسرى وقال مثل ذلك إلا أنه يقول وافتح لي أبواب فضلك لما روي عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ علمها أن تقول ذلك إذا دخلت المسجد . ثم تأتي القبر فتولي ظهرك القبلة وتستقبل وسطه وتقول : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام عليك يا نبي الله وخيرته من خلقه وعباده ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أشهد أنك قد بلغت رسالات ربك ، ونصحت لامتك ، ودعوت إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة . وعبدت الله حتى أنك اليقين . فصلى الله عليك كثيراً كما يحب ربنا ويرضى ، اللهم اجز عنا نبينا أفضل ماجزيت أحداً من النبيين والمرسلين وابعثه المقام المحمود الذي وعدته يغبطه الأولون والآخرين اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد ، اللهم أنك قلت وقولك الحق (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً) وقد أتيتك مستغفراً من ذنوبي مستشفعاً بك إلى ربي فأسألك يارب أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته ، اللهم اجعله

(فصل) وإن قتل القارن صيداً فعليه جزاء واحد نص عليه أحمد فقال إذا قتل القارن صيداً فعليه جزاء واحد ، وهؤلاء يقولون في ذلك جزاء أن ييازهم أن يقولوا في صيد الحرم ثلاثة لأنهم يقولون في الحل اثنان ففي الحرم ينبغي أن يكون ثلاثة ۝ وهذا قول مالك والشافعي وقال أصحاب الرأي عليه جزاء أن قال القاضي وإذا قلنا عليه طوافان لزمه جزاء أن

ولنا قول الله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) ومن أوجب جزاء أن فقد أوجب مثلين ولأنه صيد واحد فلم يجب فيه جزاء أن كما لو قتل المحرم في الحرم صيداً ولأنه لا يزيد على محرمين قتلاً صيداً وليس عليهما إلا فداء واحد وكذلك محرم وحلال قتلاً صيداً حرمياً

(فصل) وإن أفسد القارن نسكه بالوطء فعليه فداء واحد ، وبذلك قال عطاء وابن جريج ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور ، ولا يسقط دم القارن وقال الحكم عليه هديان ويتخرج لنا أن يلزمه بدنة وشاة إذا قلنا يلزمه طوافان ۝ وقال أصحاب الرأي إن وطئ قبل الوقوف فسد نسكه وعليه شاتان للحج والعمرة ويسقط عنه دم القارن

ولنا أن الصحابة رضي الله عنهم الذين سئلوا عن أفسد نسكه لم يأمره إلا بفداء واحد ولم يفرقوا ولأنه أحد الانسك الثلاثة فلم يجب في إفساده أكثر من فدية واحدة كالأخرين . وسائر محظورات الاحرام من اللبس والطيب وغيرها لا يجب في كل واحد منها أكثر من فداء واحد كما لو كان مفرداً . والله أعلم

أول الشافعين وأنجح السائلين وأكرم الأولين والآخرين برحمتك يا أرحم الراحمين . ثم يدعو لوالديه ولاخوانه وللمسلمين أجمعين ثم يتقدم قليلاً ويقول : السلام عليك يا أبا بكر الصديق ، السلام عليك يا عمر الفاروق ، السلام عليكما يا صاحبي رسول الله ﷺ وضجيعيه ووزيريه ورحمة الله وبركاته ، اللهم اجزها عن نبيهما وعن الاسلام خيراً (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار) اللهم لا تجعله آخر العهد من قبر نبيك ﷺ ومن حرم مسجدك يا أرحم الراحمين

(فصل) ولا يستحب التمسح بحائط قبر النبي ﷺ ولا تقبيله ، قال أحمد رحمه الله ما عرف هذا ، قل الاثرم رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون قبر النبي صلى الله عليه وسلم يقومون من ناحية فيسلمون ، قال أبو عبد الله وهكذا كان ابن عمر رضي الله عنهما يفعل . قل أما المنبر فقد جاء فيه ما رواه ابراهيم بن عبد الله بن عبد القاري ، أنه نظر إلى ابن عمر وهو يضع يده على مقعد النبي ﷺ من المنبر ثم يضعها على وجهه

(فصل) ويستحب لمن رجع من الحج أن يقول ما روى البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الارض ثم يقول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ۝ ونصر عبده ۝ وهزم الأحزاب وحده ، وصلى الله على محمد

﴿مسئلة﴾ قال (الا أن عليه دما فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع) هذا استثناء منقطع **منه** لكن عليه دم فان وجوب الدم ليس من الافعال المنفية بقوله **■** وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد، ولا نعلم في وجوب الدم على القارن خلافا إلا ما حكى عن داود انه لا دم عليه وروي ذلك عن طاوس، وحكى ابن المنذر ان ابن داود لما دخل مكة سئل عن القارن هل يجب عليه دم؟ فقال لا فجر برجله وهذا يدل على شهرة الامر بينهم ولنا قول الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) والقارن متمتع بالعمرة إلى الحج بدليل ان عليا رضي الله عنه لما سمع عثمان ينهى عن المتعة أهل بالحج والعمرة يعلم الناس انه ليس بمنهي عنه، وقال ابن عمر انما القرآن لأهل الآفاق وتلا قوله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وقد روي ان النبي ﷺ قال «من قرن بين حجه وعمرته فليهرق دما **■** ولانه ترفه بسقوط أحد السفيرين فلزمه دم كالمتمتع. واذا عدم الدم فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع كالمتمتع سواء

(فصل) ومن شرط وجوب الدم عليه أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام في قول جمهور العلماء. وقال ابن الماجشون عليه دم لان الله تعالى انما أسقط الدم ^(١) وليس هذا متمتعا، وليس هذا بصحيح فالتناقد ذكرنا انه متمتع وان لم يكن متمتعا فهو فرع عليه وجوب الدم على القارن انما كان بمعنى النص على المتمتع فلا يجوز أن يخالف الفرع أصله

وآله وسلم، روى سعيد ثنا هشيم أنا ليث عن كثير بن جعفر عن ابن عمر أنه قال: يقال اذا قدم الحاج تقبل الله نسكك، وأعظم أجرك، وأخلف نفقتك

(فصل) في صفة العمرة قال الشيخ رحمه الله (من كان في الحرم خرج إلى الحل فأحرم منه) من أراد العمرة من أهل الحرم خرج إلى الحل فأحرم منه وكان ميقاتا له **■** لانعلم فيه خلافا والافضل أن يحرم من التنعيم لان النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التنعيم وقال ابن سيرين بلغني أن النبي ﷺ وقت لأهل مكة التنعيم، وانما لزم الاحرام من الحل ليجتمع في النسك بين الحل والحرم، ومن أي الحل أحرم جاز، وانما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة من التنعيم لانه أقرب الحل إلى مكة **■** وقد روي عن أحمد في المكي كلما تباعد في العمرة فهو أعظم للاجر هي على قدر تعبها

﴿مسئلة﴾ (فان أحرم من الحرم لم يجز وينعقد وعليه دم) وذلك لتركه الاحرام من الميقات **■** فان خرج قبل الطواف ثم عاد لجزأه لانه قد جمع بين الحل والحرم **■** وإن لم يخرج حتى قضى عمرته صح أيضا لانه قد أتى باركانها، وانما أخل بالاحرام من ميقاتها وقد جبره فأشبهه من أحرم دون الميقات بالحج وهذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي (والقول الثاني) لا تصح عمرته

(١) كذا في
الاصل وفي العبارة
سقط فليحذر

﴿مسئلة﴾ قال (ومن اعتمر في أشهر الحج فطاف وسعى ثم أحرم بالحج من عامه ولم يكن خرج من مكة الى ما تقصر فيه الصلاة فهو متمتع عليه دم)

الكلام في هذه المسئلة في فصول (أحدها) وجوب الدم على المتمتع في الجملة وأجمع أهل العلم عليه . قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أهل "بعمرة في أشهر الحج من أهل الآفاق من الميقات وقدم مكة ففرغ منها وأقام بها وحج من عامه انه متمتع وعليه الهدي ان وجد والا فالصيام وقد نص الله تعالى عليه بقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) الآية وقال ابن عمر تمتع الناس مع رسول الله (ص) بالعمرة الى الحج فلما قدم رسول الله (ص) قال للناس «من لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر ثم ليل بالحج ويهدي فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله» متفق عليه وقال جابر كنا نتمتع مع رسول الله (ص) بالعمرة الى الحج فنذبح البقرة عن سبعة نشارك فيها» رواه مسلم ، وعن أبي جرة قال سألت ابن عباس عن المتعة فأمرني بها وسألت عن الهدي فقال فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك من دم . متفق عليه . والدم الواجب شاة أو سبع بقرة أو سبع بدنة فان نحر بدنة أو ذبح بقرة فقد زاد خيرا . وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي . وقال مالك لا يجزي.

لانه نسك فكان من شرطه الجمع بين الحل والحرم كالحج فعلى هذا وجود هذا الطواف كعدمه وهو باق على احرامه حتى يخرج الى الحل ثم يطوف بعد ذلك ويسعى ، وإن حلق قبل ذلك فعليه دم ، وكذلك كل ما فعله من محظورات احرامه عليه فدية ، وإن وطئ ، أفسد عمرته وبغض في فاسدها وعليه دم لافسادها ويقضيها بعمرة من الحل . فان كانت العمرة التي أفسدها عمرة الاسلام اجزأه قضاؤها عن عمرة الاسلام وإلا فلا

﴿مسئلة﴾ (ثم يطوف ويسعى ثم يحلق أو يقصر ، ثم قد حل) لان هذه أفعال العمرة فحل بفعلها كحل من الحج بأفعاله وهل يحل قبل الحلق والتقصير ؟ على روايتين أصاهما هل الحلق والتقصير نسك أو ليس بنسك ؟ فان قلنا انه نسك لم يحل قبله كالرمي ، وإن قلنا ليس بنسك . بل اطلاق من يحظر حل قبله كاللبس والطيب وقد ذكرنا الخلاف في ذلك في الحج وهذا مقام عليه

﴿مسئلة﴾ (وتجزئ عمرة القارن والعمرة من التمتع عن عمرة الاسلام في أصح الروايتين)

لانعلم في اجزاء عمرة المتمتع خلافا كذلك قال ابن عمر وعطاء وطاوس ومجاهد ولانعلم عن غيرهم خلافتهم ، وروي عن أحمد أن عمرة القارن لا تجزي . اختاره أبو بكر لان النبي ﷺ أمر عائشة رضي الله عنها حين حاضت من التمتع ، ولو كانت عمرتها في قرانها اجزأتها لما أمرها بعدها . ولانها ليست عمرة تامة لانه لا طواف لها ، وعنه أن العمرة من أدنى الحل لا تجزي . عن العمرة الواجبة قال انما هي من أربعة أميال وثوابها على قدر تعبها ، وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : والله

الا بدنة لان النبي (ص) لما تمتع ساق بدنة . وهذا ترك لظاهر قوله تعالى (فما استيسر من الهدي)
واطراح الآثار الثابتة ، وما احتجوا به فلا حجة فيه فان اهداء النبي ﷺ للبدنة لا يمنع اجزاء مادونها
فان النبي ﷺ قد ساق مائة بدنة ولا خلاف في أن ذلك ليس بواجب ولا يجب أن تكون البدنة
التي يذبحها على صفة بدن النبي ﷺ . ثم انهم يقولون ان النبي ﷺ كان مفرداً في حجته وكذلك
ذهبوا إلى تفضيل الافراد فكيف يكون سوقه للبدن دليلاً لهم في التمتع ولم يكن متمتعاً ؟

(الفصل الثاني) في الشروط التي يجب الدم على من اجتمعت فيه وهي خمسة (الاول) أن يحرم
بالعمرة في أشهر الحج فان أحرم بها في غير أشهره لم يكن متمتعاً سواء وقعت أفعالها في أشهر الحج أو
في غير أشهره نص عليه أحمد . قال الأثرم سمعت أبا عبد الله سئل عن أهل بعمرة في غير أشهر الحج
ثم قدم في شوال أمجل من عمرته في شوال أويكون متمتعاً ؟ فقال لا يكون متمتعاً واحتج بحديث جابر
وذكر إسناداه عن أبي الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن امرأة تجعل على نفسها عمرة في شهر
مسمى ثم تحل إلا ليلة واحدة ثم يحيض قال لتخرج ثم اتحل بعمرة ثم لتتظفر حتى تطهر ثم تنطف
بالبيت ، قال أبو عبد الله فجعل عمرتها في الشهر الذي أهلت فيه لافي الشهر الذي حلت فيه ، ولا نعلم بين
أهل العلم خلافاً في أن من اعتمر في غير أشهر الحج عمرة وحل منها قبل أشهر الحج انه لا يكون متمتعاً
إلا قولين شاذين (أحدهما) عن طاوس انه قال : اذا اعتمرت في غير أشهر الحج ثم أقت حتى الحج

ما كانت عمرة اما كانت زيارة ، واذا لم تكن تامة لم تجزي . لقوله تعالى (وآموا الحج والعمرة لله)
قال علي رضي الله عنه : تمامهما أن تأني بهما من ديرة أهلك ووجه الاولى قول النبي بن معبداني
وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي فأهلت بهما ، فقال عمر رضي الله عنه هديت لسنة نبيك ،
وحديث عائشة حين قرنت الحج والعمرة فقال لها النبي ﷺ حين حلت منها « قد حلت من حجك
وعمرتك » وانما أمرها من التمتع قصداً لتطيب قلبها واجابة عما سألتها لانيها كانت واجبة عليها ، ثم
إن لم تكن اجزأتها عمرة القران فقد اجزأتها العمرة من أدنى الحل وهي أحد ما قصدنا الدلالة عليه ،
ولان الواجب عمرة واحدة وقد أتى بها صحيحة فاجزأتها كعمرة المتمتع . ولان عمرة القارن أحد
النسكين للقارن فاجزأت كالْحج . ولان الحج من مكة يجزي ، في حق المتمتع فالعمرة من أدنى الحل
في حق المفرد أولى ، واذا كان الطواف المجرد يجزي ، عن العمرة في حق المكي فلأن تجزي . العمرة
المشتملة على الطواف وغيره أولى

(مسألة) (ولا بأس أن يعتمر في السنة مراراً)

روي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وطارس وعكرمة والشافعي .
وكره العمرة في السنة مرتين الحسن وابن سيرين ومالك . قال النخعي ما كانوا يعتمرون في السنة إلا
مرة . ولان النبي ﷺ لم يفعله

فأنت متمتع (والثاني) عن الحسن أنه قال: من اعتمر بعد النحر فهي متعة. قال ابن المنذر لا نعلم أحداً قال بواحد من هذين القولين، فأما إن أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج ثم حل منها في أشهر الحج فذهب أحمد أنه لا يكون متمتعاً. وتقل معنى ذلك عن جابر وأبي عياض وهو قول إسحق وأحد قولي الشافعي، وقال طاوس عمرته في الشهر الذي يدخل فيه الحرم. وقال الحسن والحكم وابن شبرمة والثوري والشافعي في أحد قوليه: عمرته في الشهر الذي يطوف فيه. وقال عطاء: عمرته في الشهر الذي يحل فيه وهو قول مالك، وقال أبو حنيفة إن طاف للعمرة أربعة أشواط في غير أشهر الحج فليس بمتمتع وإن طاف الأربعة في أشهر الحج فهو متمتع لأن العمرة سحّت في أشهر الحج بدليل أنه لو وطئ أفسدها أشبه إذا أحرم بها في أشهر الحج.

ولنا ما ذكرنا عن جابر ولأنه أتى بنسك لا تتم العمرة إلا به في غير أشهر الحج فلم يكن متمتعاً كما لو طاف ويخرج عليه ما قاسوا عليه.

(الثاني) أن يحج من عامه فإن اعتمر في أشهر الحج ولم يحج ذلك العام بل حج من العام القابل فليس بمتمتع لا نعلم فيه خلافاً إلا قولاً شاذاً عن الحسن فيمن اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع حج أو لم يحج والجمهور على خلاف هذا لأن الله تعالى قال (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) وهذا يقتضي الموالاة بينهما، ولأنهم إذا أجمعوا على أن من اعتمر في غير أشهر الحج ثم حج من عامه

ولنا أن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ عمرة مع قرانها وعمرة بعد حجها، ولأن النبي ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما» متفق عليه، وقال علي رضي الله عنه في كل شهر مرة، وكان أنس إذا حم رأسه خرج فاعتمر رواها الشافعي في مسنده، وقال عكرمة يعتمر إذا مكن الموسى من شعره، وقال عطاء إن شاء اعتمر في كل شهر مرتين، فأما الاكثار من الاعتمار والموالاة بينهما فلا يستحب في ظاهر قول الساف الذي حكيناه. وكذلك قال أحمد إذا اعتمر فلا بد أن يحاق أو يقصر، وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس، فظاهر هذا أنه لا يستحب أن يعتمر في أقل من عشرة أيام، وقال في رواية الأثرم إن شاء اعتمر في كل سنة، وقال بعض أصحابنا يستحب الاكثار من الاعتمار كالطواف. قال شيخنا رحمه الله وأحوال الساف وأقوالهم على ما قلناه. ولأن النبي ﷺ لم تنقل عنه الموالاة بينهما. وإنما نقل عن الساف انكار ذلك والحق في اتباعهم، قال طاوس الذين يعتمرون من التبعيم ما أدري يؤجرون عليها أم يعذبون. قيل له فلم يعذبون؟ قال لأنه يدع الطواف بالبيت ويخرج إلى أربعة أميال ويحيي، وإلى أن يحيي من أربعة أميال قد طاف مائة طواف وكما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشي في غير شيء.

(فصل) روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «عمرة في رمضان تعدل حجة» متفق عليه، قال أحمد من أدرك يوماً من رمضان فقد أدرك عمرة رمضان وقال إسحاق: يعني

(المغني والشرح الكبير) من شروط المتمتع عدم السفر البعيد بينهما والفصل وكونه آفاقاً ٥٠١

ذلك فليس بمتمتع فهذا أولى فإن التباعد بينهما أكثر

(الثالث) أن لا يسافر بين العمرة والحج سفراً بعيداً تقصر في مثله الصلاة نص عليه، وروي ذلك عن عطاء والمغيرة المديني وإسحاق، وقال الشافعي أن رجوع إلى الميقات فلا دم عليه . وقال أصحاب الرأي أن رجوع إلى مصره بطلت متعته وإلا فلا . وقال مالك أن رجوع إلى مصره أو إلى غيره أبعد من مصره بطلت متعته وإلا فلا . وقال الحسن : هو متمتع وإن رجوع إلى بلده واختاره ابن المنذر لعموم قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي)

ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع فإن خرج ورجع فليس بمتمتع . وعن ابن عمر نحو ذلك ولأنه إذا رجع إلى الميقات أو مادونه لزمه الإحرام منه فإن كان بعيداً فقد أشأ سفرأ بعيداً لحجه فلم يترفع بأحد السفرين فلم يلزمه دم كوضع الوفاق والآية تناولت المتمتع وهذا ليس بمتمتع بدليل قول عمر

(الرابع) أن يحل من إحرام العمرة قبل إحرامه بالحج فإن أدخل الحج على العمرة قبل حله منها كما فعل النبي ﷺ والذين كان معهم الهدي من أصحابه فهذا يصير قارناً ولا يلزمه دم المتعة ، قالت عائشة : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهلنا بعمرة فقدمت مكة وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بن الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال « انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة » قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت معه فقال « هذه مكان عمرتك » قال عروة فقضى الله حجها وعمرتها ولم يكن في شيء من ذلك هدي ولا صوم ولا صدقة متفق عليه ، ولكن عليه دم للقران لأنه صار قارناً وترفع بسقوط أحد السفرين . وقول عروة لم يكن في ذلك هدي يحتمل أنه أراد لم يكن فيه هدي للمتعة إذ قد ثبت أن رسول الله ﷺ ذبح عن نسائه بقرة بينهما

(الخامس) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ولا خلاف بين أهل العلم في أن دم المتعة

هذا الحديث مثل ما روي عن النبي ﷺ أنه قال « من قرأ قل هو الله أحد فقد قرأ ثلث القرآن » وقال أنس رضي الله عنه حج النبي ﷺ حجة واحدة واعتمر أربع عمر : واحدة في ذي القعدة وعمرة الحديبية وعمرة مع حجته ، وعمرة الجعيرة أنه إذ قسم غنائم حنين . متفق عليه . وقال أحمد حج النبي ﷺ حجة الوداع . قال وروي عن مجاهد أنه قال حج قبل ذلك حجة أخرى وما هو ثبت عندي وروي عن جابر رضي الله عنه قال : حج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجر . وحجة بعد ما هاجر وهذا حديث غريب

(فصل) وروي عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ « تابعوا بين الحج والعمرة فاتهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة ، وليس للحجة المبرورة

٥٠٢ حاضرو المسجد الحرام من هم. أركان الحج أربعة (١) الوقوف بعرفة (المغني والشرح الكبير)

لا يجب على حاضري المسجد الحرام اذ قد نص الله تعالى في كتابه بقوله سبحانه (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) ولأن حاضري المسجد الحرام ميقانه مكة فلم يحصل له الترفة بأحد السفريين (١) ولأنه أحرم بالحج من ميقاته فأشبهه المفرد

٥١ كذا الوجه

أن يقال بترك أحد السفريين

(فصل) و(حاضري المسجد الحرام) أهل الحرم ومن يمينه وبين مكة دون مسافة القصر نص عليه أحمد وروى ذلك عن عطاء، وبه قال الشافعي وقال مالك أهل مكة. وقال مجاهد أهل الحرم، وروى ذلك عن طاووس وقال مكحول وأصحاب الرأي: من دون الميقات لانه موضع شرع فيه النسك فأشبهه الحرم ولنا ان حاضرا الشيء من دنائه، ومن دون مسافة القصر قريب في حكم الحاضر بدليل انه اذا قصده لا يترخص رخص السفر فيكون من حاضريه، وتحديد الميقات لا يصح لانه قد يكون بعيدا ثبت له حكم السفر البعيد اذا فقدته ولأن ذلك يفضي الى جعل البعيد من حاضريه والقريب من غير حاضريه في المواقيت قريبا وبعيدا، واعتبارنا أولى لان الشارع حد الحاضر بدون مسافة القصر ينبغي أحكام المسافرين عنه فلا اعتبار به أولى من الاعتبار بالنسك لوجود لفظ الحضور في الآية

(فصل) إذا كان للتمتع قريتان قريبة وبعيدة فهو من حاضري المسجد الحرام لانه إذا كان بعض أهله قريبا فلم يوجد فيه الشرط وهو أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام، ولأن له أن يحرم من القرية فلم يكن بالتمتع، ترفها بترك أحد السفريين. وقل القاضي له حكم القرية التي يقيم بها أكثر من استويا فن التي ماله بها أكثر فان استويا فن التي ينوي الإقامة بها أكثر فان استويا حكم للقرية التي أحرم منها. وقد ذكرنا الدليل لما قلناه

(فصل) فان دخل الآفاقي مكة متمتعا ناويا للإقامة بها بعد تمتعه فعليه دم المتعة قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم، ولو كان الرجل منشؤه ومولده بمكة فخرج عنها منتقلا مقيا بغيرها ثم عاد اليها متمتعا ناويا للإقامة بها أو غير ناو لذلك فعليه دم المتعة لانه خرج بالانتقال عنها عن أن يكون من أهلها. وبذلك قال مالك والشافعي وإسحاق وذلك لان حضور المسجد الحرام إنما يحصل بنية الإقامة وفعلها وهذا إنما نوى الإقامة إذا فرغ من أفعال الحج لانه إذا فرغ من عمرته فهو ناو للخروج الى الحج فكأنه إنما نوى أن يقيم به أن يجب عليه الدم. فاما ان خرج المكي مسافرا

ثواب إلا الجنة » قال الترمذي حسن صحيح » وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من أتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع » من ذنوبه كيوم ولدته أمه » متفق عليه

(فصل) قال رضي الله عنه (أركان الحج الوقوف بعرفة وطواف الزيارة) وعنه أنها أربعة الوقوف والطواف والاحرام والسعي » وعنه أنها ثلاثة وأن السعي سنة » واختار القاضي أنه واجب وليس بركن (الوقوف بعرفة ركن لا يتم الحج إلا به اجماعا، وقد روى الثوري عن بكير بن عطاء الأثمي عن عبد الرحمن بن يعمر الديلمي قال : أتيت النبي ﷺ بعرفة فجاءه نفر من أهل نجد فقالوا يا رسول

غير منتقل ثم عاد فاعتمر من الميقات أو قصر وحج من عامه فلا دم عليه لأنه لم يخرج بهذا السفر عن كون أهله من حاضري المسجد الحرام

(فصل) وهذا الشرط لوجوب الدم عليه ۝ وليس بشرط لسكونه متمتعاً فإن تمتع المكي صحيحة لأن التمتع أحد الانساك الثلاثة فصيح من المكي كالنسكين الآخرين ولأن حقيقة التمتع هو أن يعتد في أشهر الحج ثم يحج من عامه وهذا موجود في المكي ، وقد نقل عن أحمد : ليس على أهل مكة تمتع ومعناه ليس عليهم دم المتعة لأن المتعة له لا عليه فيتعين حمله على ما ذكرناه

(فصل) إذا ترك الآفاقي الأحرار من الميقات أو أحرم من دونه بعمره ثم حل منها وأحرم بالحج من مكة من عامه فهو متمتع عليه دمان دم المتعة ودم لأحرامه من دون ميقاته . قال ابن المنذر وابن عبد البر أجمع العلماء على أن من أحرم في أشهر الحج بعمره وحل منها ولم يكن من حاضري المسجد الحرام ثم أقام بمكة حالاً ثم حج من عامه أنه متمتع عليه دم ، وقال القاضي إذا تجارز الميقات حتى صار بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر فأحرم منه فلا دم عليه المتعة لأنه من حاضري المسجد الحرام وليس هذا بجديد فإن حضور المسجد الحرام إنما يحصل بالإقامة به . وهذا لم يحصل منه الإقامة ولايتها ولأن الله تعالى قال (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وهذا يقتضي أن يكون المانع من الدم السكنى به وهذا ليس بساكن وان أحرم الآفاقي بعمره في غير أشهر الحج ثم أقام بمكة فاعتمر من التمتع في أشهر الحج ، وحج من عامه فهو متمتع عليه دم نص عليه أحمد وفي تنصيبه على هذه الصورة تنبيه على إيجاب الدم في الصورة الأولى بطريق الأولى وذكر القاضي أن من شرط وجوب الدم أن ينوي في ابتداء العمرة أو في اثباتها أنه متمتع . وظاهر النص يدل على أن هذا غير مشروط فإنه لم يذكره ، وكذلك الإجماع الذي ذكرناه مخالف لهذا القول . ولأنه قد حصل له الترفه بسقوط أحد السفرين فلزمه الدم كمن لم ينو

(الفصل الثالث) في وقت وجوب الهدي ووقت ذبحه . أما وقت وجوبه فعن أحمد أنه يجب إذا أحرم بالحج . وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأن الله تعالى قال (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) وهذا قد فعل ذلك . ولأن ما جعل غاية فوجود أوله كاف كقوله تعالى

الله : كيف الحج ؟ قال « الحج عرفة » فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه ۝ رواه أبو داود ، قال محمد بن يحيى ما أرى لأثوري حديثاً أشرف منه . وطواف الزيارة أيضاً ركن للحج لا يتم إلا به ، قال ابن عبد البر هو من فرائض الحج لا خلاف في ذلك بين العلماء لقول الله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق)

(فصل) واختلفت الرواية في الأحرار والسعي ، فروي عنه أن الأحرار ركن لأنه عبارة عن نية الدخول في الحج فلم يتم بدونها لقوله عليه السلام « إنما الأعمال بالنيات » وكسائر العبادات ،

(ثم أتوا الصيام الى الليل) ولأنه متمتع أحرم بالحج من دون الميقات فلزمه الدم كما لو وقف أو تحلل وعنه أنه يجب إذا وقف بعرفة وهو قول مالك واختيار القاضي لأن التمتع بالعمرة في الحج إنما يحصل بعد وجود الحج منه ولا يحصل ذلك إلا بالوقوف. فإن النبي ﷺ قال «الحج عرفة» ولأنه قبل ذلك بعرض الفوات، فلا يحصل التمتع، ولأنه لو أحرم بالحج ثم أحصر أو فاته الحج لم يلزمه دم المتعة، ولا كان متمتعاً. ولو وجب الدم لما سقط. وقال عطاء: يجب إذا رمى الجمرتين ونحوه قول أبي الخطاب قال: يجب إذا طلم الفجر يوم النحر لأنه وقت ذبحه فكان وقت وجوبه فأما وقت إخراجه فيوم النحر: وبه قال مالك وأبو حنيفة لأن ما قبل يوم النحر لا يجوز فيه ذبح الأضحية فلا يجوز فيه ذبح هدي المتمتع كحل التحلل من العمرة. وقال أبو طالب سمعت أحمد قال في الرجل يدخل مكة في شوال ومعه هدي قال: ينحر بمكة، وإن قدم قبل العشر نحره لا يضيع أو يموت أو يسرق. وكذلك قال عطاء، وإن قدم في العشر لم ينحره حتى ينحره بمنى لأن النبي ﷺ وأصحابه قدموا في العشر فلم ينحروا حتى نحروا بمنى. ومن جاء قبل ذلك نحره عن عمرته وأقام على إحرامه وكان قارناً وقال الشافعي يجوز نحره بعد الإحرام بالحج قولاً واحداً. وفيما قبل ذلك بعد حله من العمرة

وعنه أنه ليس بركن لحديث الثوري الذي ذكرناه، وأما السعي فروي عنه أنه ركن لا يتم الحج إلا به وهو قول عائشة وعروة ومالك والشافعي لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون يعني بين الصفا والمروة فكانت سنة فاعمرى ما تم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة. رواه مسلم، وعن حبيبة بنت أبي تجرادة إحدى نساء بني عبد الدار قالت: دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فنظر إلى رسول الله ﷺ وهو يسعى بين الصفا والمروة وإن مئزره ليدور في وسطه من شدة سعيه حتى إني أقول إني لأرى ركبتيه وسمعته يقول «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي» رواه ابن ماجه. ولأنه نسك في الحج والعمرة فكان ركناً فيها كالطواف بالبيت وعن أحمد أنه سنة لادم في تركه، روي ذلك عن ابن عباس وأنس وابن الزبير وابن سيرين لقول الله تعالى (فلا جناح عليه أن يطرف بهما) ونفي الحرج عن ناعله دليل على عدم وجوبه فإن هذا رتبة المباح، وإنما ثبت سنته بقوله (من شعائر الله)

وروي أن في مصحف أبي وابن مسعود (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) وهذا إن لم يكن قرآناً فلا ينحط عن رتبة الخبر لأنهما يرويان عن النبي ﷺ. ولأنه نسك معدود لا يتعلق بالبيت فلم يكن ركناً كالرمي واختار القاضي أنه واجب وليس بركن لكن يجب بتركه دم وهو قول الحسن وأبي حنيفة والثوري وهذا أولى لأن دليل من أوجب له على مطلق الوجوب لا على أنه لا يتم إلا به، وقول عائشة في ذلك معارض بقول من خلفها من الصحابة، وحديث بنت أبي تجرادة يرويه عبد الله

احتمالان . ووجه جوازه أنه دم يتعلق بالاحرام ، وينوب عنه الصيام فجاز قبل يوم النحر كدم الطيب واللباس ، ولأنه يجوز ابداله قبل يوم النحر فجاز أدائه قبله كسائر الفديات

﴿ مسألة ﴾ قال (فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام يكون آخرها يوم عرفة وسبعة اذارجع) لا نعلم بين أهل العلم خلافا في أن المتمتع إذا لم يجد الهدي ينتقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع تلك عشرة كاملة . وتعتبر القدرة في موضعه . فمضى عدمه في موضعه جاز له الانتقال إلى الصيام وإن كان قادراً عليه في بلده لأن وجوبه موقت وما كان وجوبه موقناً اعتبرت القدرة عليه في موضعه كاملاً في الطهارة إذا عدمه في مكانه انتقل إلى التراب

(فصل) ولكل واحد من صوم الثلاثة والسبعة وقتان وقت جواز ووقت استحباب . فأما وقت الثلاثة فوق الاختيار لها أن يصومها ما بين إحرامه بالحج ويوم عرفة ويكون آخر الثلاثة يوم عرفة . قال طاووس يصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة . وروي ذلك عن عطاء والشعبي ومجاهد والحسن والنخعي وسعيد بن جبير وعلقمة وعمر بن دينار وأصحاب الرأي . وروى ابن عمر وعائشة أن يصومهن ما بين إهلاله بالحج ويوم عرفة ، وظاهر هذا أن يجعل آخرها يوم التروية ، وهو قول الشافعي لأن صوم يوم عرفة بعرفة غير مستحب ، وكذلك ذكر القاضي في المحرر ، والمنصوص عن أحمد الذي وقفنا عليه مثل قول الخزي أنه يكون آخرها يوم عرفة ، وهو قول من سمينا من العلماء . وإنما أحببنا له صوم يوم عرفة ههنا لموضع الحاجة . وهذا القول يستحب له تقديم الاحرام بالحج قبل يوم التروية ليصومها في الحج . وإن صام منها شيئاً قبل إحرامه بالحج جاز . نص عليه . وأما وقت جواز صومها فاذا أحرم بالعمرة . وهذا قول أبي حنيفة . وعن أحمد أنه إذا حل من العمرة . وقال مالك والشافعي لا يجوز إلا بعد إحرام الحج . ويروى ذلك عن ابن عمر ، وهو قول اسحاق ، وابن المنذر لقول الله تعالى (فصيام ثلاثة أيام في الحج) ولأنه صيام واجب فلم يجوز تقديمه على وقت وجوبه كسائر الصيام الواجب ولأن ما قبله وقت لا يجوز فيه المبدل فلم يجوز البديل كقبل الاحرام بالعمرة . وقال الثوري والاوزاعي يصومهن من أول العشر إلى يوم عرفة

ابن المؤمل وقد تكلموا في حديثه ثم هو يدل على أنه مكتوب وهو الواجب ، فأما الآية فأنما نزلت لما مخرج ناس من السعي في الاسلام لما كانوا يطوفون بينها في الجاهلية لاجل صنمين كانوا على الصفا والمروة كذلك قالت عائشة وهذا أوسط الأقوال وهو اختيار شيخنا

﴿ مسألة ﴾ (وواجباته سبعة : الاحرام من الميقات ، والوقوف بعرفة إلى الليل ، والمبيت بمزدلفة إلى بعد نصف الليل . والمبيت بمنى ، والرمي والحلق أو التقصير ، وطواف الوداع)

وفي ذلك اختلاف ذكرناه فيما مضى وذكرنا الدليل عليه وما عدا هذا سنن وهو الاغتسال وطواف القدوم ، والرمل والاضطباع ، واستلام الركبتين وتقبيل الحجر والاسراع والمشى في مواضعها (م ٦٤ - المغني والشرح الكبير ج ٣)

ولنا أن إحرام العمرة أحد إحرامي المتمتع فجاز الصوم بعده كإحرام الحج فاما قوله (فصيام ثلاثة أيام في الحج) فقيل معناه في أشهر الحج فإنه لا بد من إضمار إذ كان الحج أفعالا لا يصام فيها إنما يصام في وقتها أو في أشهرها فهو في قوله تعالى (الحج أشهر) وأما تقديمه على وقت الوجوب فيجوز إذا وجد السبب كتقديم الكفارة على الحنث وزهوق النفس، وأما كونه بدلا فلا يقدم على المبدل فقد ذكرنا رواية في جواز تقديم الهدي على إحرام الحج فكذلك الصوم، وأما تقديم الصوم على إحرام العمرة فغير جائز ولا نعلم قائلا بجوازه إلا رواية حكاه بعض أصحابنا عن أحمد وليس بشيء، لأنه لا يقدم الصوم على سببه ووجوبه ويخالف قول أهل العلم وأحمد ينزه عن هذا. وأما السبعة فلها أيضا وقتان وقت اختيار ووقت جواز فاما وقت الاختيار فاذا رجع إلى أهله لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال «فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» متفق عليه وأما وقت الجواز فمنذ تمضي أيام التشريق قال الأثرم سئل أحمد هل يصوم في الطريق أو بمكة؟ قال كيف شاء. وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وعن عطاء ومجاهد يصومها في الطريق وهو قول إسحاق وقال ابن المنذر يصومها إذا رجع إلى أهله للخبر ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي وقيل عنه كقولنا وكقول إسحاق ولنا أن كل صوم لزمه وجاز في وطنه جاز قبل ذلك كسائر الفروض وأما الآية فإن الله تعالى جوزه تأخير الصيام الواجب فلا يمنع ذلك الاجزاء قبله كتأخير صوم رمضان في السفر والمرض بقوله سبحانه (فعدة من أيام أخر) ولأن الصوم وجد من أهله بعد وجود سببه فاجزأه كصوم المسافر والمريض (فصل) ولا يجب التتابع وذلك لا يقتضي جمعا ولا تفريقا. وهذا قول الثوري وإسحاق وغيرهما ولا نعلم فيه مخالفا.

﴿مسئلة﴾ قال (فإن لم يصم قبل يوم النحر صام أيام منى في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله والرواية الأخرى لا يصوم أيام منى ويصوم بعد ذلك عشرة أيام وعليه دم)

وجملة ذلك أن المتمتع إذا لم يصم الثلاثة أيام في الحج فإنه يصومها بعد ذلك. وبهذا قال علي وابن عمر وعائشة وعروة بن الزبير وعبيد بن عمير والحسن وعطاء والزهري ومالك والشافعي

والخطب والأذكار والدعاء والصعود على الصفا والمروة، وسائر ما ذكرناه غير الأركان والواجبات وأركان العمرة الطواف قياسا على الحج، وفي الأحرام والسعي روايتان على ما ذكرنا في الحج وواجبها الحلق أو التقصير في إحدى الروايتين بناء على الحلق في الحج وسنتها الغسل والدعاء والذكر والسنن التي في الطواف، فمن ترك ركنا لم يتم نسكه إلا به. ومن ترك واجبا فعليه دم. وقد ذكرنا ذلك في مواضع مفصلا، ومن ترك سنة فلا شيء عليه لأنها ليست واجبة فلم يجب جبرها كسائر سائر العبادات والله تعالى أعلم

وأصحاب الرأي ويروى عن ابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد إذا فاته الصوم في العشر وبعده استقر الهدي في ذمته لأن الله تعالى قال (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) ولأنه يدل موقت فيسقط بخروج وقته كالجمعة

ولنا أنه صوم واجب فلا يسقط بخروج وقته كصوم رمضان والآية تدل على وجوبه لا على سقوطه. والقياس منتقض بصوم الظاهر إذا قدم الميسر عليه والجمعة ليست بدلا وإنما هي الأصل وإنما سقطت لأن الوقت جعل شرطاً لها كالجمعة، إذا ثبت هذا فانه يصوم أيام منى وهذا قول ابن عمر وعائشة وعروة وعبيد بن عمير والزهري ومالك والاوزاعي وإسحاق والشافعي في القديم لما روى ابن عمر وعائشة قالاً: لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي. رواه البخاري وهذا ينصرف إلى ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم ولأن الله تعالى أمر بصيام الثلاثة في الحج ولم يبق من أيام الحج إلا هذه الأيام فمتعين الصوم فيها، فإذا صام هذه الأيام فحكمه حكم من صام قبل يوم النحر وعن أحمد رواية أخرى لا يصوم أيام منى روي ذلك عن علي والحسن وعطاء وهو قول ابن المنذر لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم ستة أيام ذكر منها أيام التشريق وقال عليه السلام «أنها أيام أكل وشرب» ولأنها لا يجوز فيها صرم النفل فلا يصومها عن الهدي كيوم النحر، فعلى هذه الرواية يصوم بعد ذلك عشرة أيام وكذلك الحكم إذا قلنا يصوم أيام منى فلم يصمها، واختلفت الرواية عن أحمد في وجوب الدم عليه فعنه عليه دم لأنه آخر الواجب من مناسك الحج عن وقته فلزمه دم كرمي الجمار ولا فرق بين المؤخر لعذر أو غيره لما ذكرناه. وقال القاضي: إن أخره لعذر ليس عليه إلا قضاؤه لأن

﴿باب الفوات والاحصار﴾

﴿مسئلة﴾ (ومن طلع عليه الفجر يوم النحر ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج ويتحلل بطواف وسعي وعنه ينقلب إحرامه لعمرة ولا قضاء عليه إلا أن يكون فرضاً وعنه عليه القضاء)

الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة أمور

(أولها) إن أخر وقت الوقوف آخر ليلة النحر فمن لم يدرك الوقوف حتى طلع الفجر يومئذ فاته الحج لأنهم فيه خلافاً قال جابر رضي الله عنه لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع، قال أبو الزبير فقلت له أقال رسول الله ﷺ ذلك؟ قال نعم رواه الأئمة. وقول النبي ﷺ «الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه» يدل على فواته بخروج ليلة جمع

(الثاني) أن من فاته الحج يتحلل بطواف وسعي وحلق هذا الصحيح من المذهب، روي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه وزيد بن ثابت وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي، وقال ابن أبي موسى في المسألة روايتان

الدم الذي هو المبدل لو أخره لعذر لادم عليه لتأخيرته فالبديل أولى . وروى عن أحمد لا يلزمه مع الصوم دم بحال وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب الشافعي لأنه صوم واجب يجب القضاء بفواته كصوم رمضان فأما الهدي الواجب إذا أخره لعذر مثل أن ضاعت نفقته فليس عليه إلا قضاؤه كسائر الهدايا الواجبة وإن أخره لغیر عذر ففيه روايتان (إحداهما) ليس عليه إلا قضاؤه كسائر الهدايا (والأخرى) عليه هدي آخر لأنه نسك مؤقت فلزم الدم بتأخيرته عن وقته كرمي الجمار . قال أحمد من تمتع فلم يهد إلى قابل يهدي هديين كذا قال ابن عباس

(فصل) وإذا صام عشرة الايام لم يلزمه التفريق بين اثلاثة والسبعة ، وقال أصحاب الشافعي عليه التفريق لأنه وجب من حيث الفعل وما وجب التفريق فيه من حيث الفعل لم يسقط بفوات وقته كأفعال الصلاة من الركوع والسجود

ولنا أنا صوم واجب في زمن يصح الصوم فيه فلم يجب تفرقه كسائر الصوم ولا نسلم وجوب التفريق في الأداء . فإنه إذا صام أيام منى وأتبعها السبعة فاحصل التفريق ، وإن سلمنا وجوب التفريق في الأداء فإن كان من حيث الوقت فاذا فات الوقت سقط كالتفريق بين الصلاتين

(فصل) ووقت وجوب الصوم وقت وجوب الهدي لأنه بدل فكان وقت وجوبه وقت وجوب المبدل كسائر الأبدال ، فإن قيل فكيف جوزتم الانتقال إلى الصوم قبل زمان وجوب المبدل ولم يتحقق العجز عن المبدل لأنه إنما يتحقق الحجز للانتقال إلى البدل زمن الوجوب وكيف جوزتم الصوم قبل وجوبه؟ قلنا إنا جوزنا له الانتقال إلى البدل بناء على العجز الظاهر فإن الظاهر من المعسر استمرار إعساره وعجزه كما جوزنا التكفير بالمبدل قبل وجوب المبدل ، وأما تجويز الصوم قبل وجوبه فقد ذكرناه

(إحداهما) كما ذكرنا (والثانية) يمضي في حج فاسد وهو قول المزني قال يلزمه أفعال الحج لأن سقوط ما فات وقته لا يمنع وجوب ما لم يفت

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولم نعرف له مخالفاً فكان إجماعاً . وروى الشافعي في مسنده أن عمر رضي الله عنه قال لابي أيوب حين فاته الحج اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فإن أدركت الحج قابلاً فحج واهد ما استيسر من الهدي ، وروى النجاد بإسناده عن عطاء أن النبي ﷺ قال « من فاته الحج فعليه دم وليجعلها عمرة وليحج من قابل » ولأنه يجوز فسخ الحج إلى العمرة من غير فوات فمع الفوات أولى

إذا ثبت هذا فظاهر كلام الحنفي أنه يجعل إحرامه بعمرة وقد نص عليه أحمد واختاره أبو بكر وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعطاء وأصحاب الرأي . وعنه لا يصير إحرامه بعمرة . بل يتحلل بطواف وسعي وحاق وهو مذهب مالك والشافعي لأن إحرامه انهقد بأحد النسكين فلم ينقلب إلى

﴿مسئلة﴾ قال (ومن دخل في الصيام ثم قدر على الهدي لم يكن عليه الخروج من الصوم الى الهدي الا أن يشاء)

وبهذا قال الحسن وقتادة ومالك والشافعي ، وقال ابن أبي نجيح وحامد والثوري ان أيسر قبل أن تكمل الثلاثة فعليه الهدي وان أكل الثلاثة صام السبعة ، وقيل متى قدر على الهدي قبل يوم النحر انتقل اليه صام أو لم يصم . وان وجده بعد ان مضت أيام النحر أجزأه الصيام قدر على الهدي أو لم يقدر لانه قدر على المبدل في زمن وجوبه فلم يجزئه المبدل كالأول لم يصم ولنا انه صوم دخل فيه لعدم الهدي لم يلزمه الخروج اليه كصوم السبعة وعلى هذا يخرج الاصل الذي قاسوا عليه وانه ما شرع في الصيام

(فصل) وإن وجب عليه الصوم فلم يشرع حتى قدر على الهدي ففيه روايتان (إحداهما) لا يلزمه الانتقال اليه . قال في رواية المروزي إذا لم يصم في الحج فليصم إذا رجع ولا يرجع إلى الدم وقد انتقل فرضه إلى الصيام وذلك لان الصيام استقر في ذمته لوجوبه حال وجود السبب المتصل بشرطه وهو عدم الهدي (والثانية) يلزمه الانتقال اليه . قال يعقوب سألت أحمد عن المتمتع إذا لم يصم قبل يوم النحر ؟ قال عليه هديان يبعث بهما إلى مكة . أوجب عليه الهدي الاصيل وهديا لتأخير الصوم عن وقته ولانه قدر على المبدل قبل شروعه في المبدل فلزمه الانتقال اليه كالمقيم إذا وجد الماء .

(فصل) ومن لزمه صوم المتعة فمات قبل أن يأتي به اعذر منه عن الصوم فلا شيء عليه ، وإن كان لغير عذر أطعم عنه كما يطعم عن صوم أيام رمضان ولانه صوم وجب بأصل الشرع أشبه صوم رمضان

الآخر كما لو أحرم بالعمرة . ويحتمل أن من قال يجعل احرامه بعمرة أراد أنه يفعل فعل المعتمر من الطواف والسعي فلا يكون بين القولين خلاف . ويحتمل أنه يصير احرامه بحج احراما بعمرة بحيث تجزئه عن عمرة الاسلام إن لم يكن اعتمر ، ولو أدخل الحج عليها لصار قارنا إلا أنه لا يمكنه الحج بذلك الاحرام إلا أنه يصير محرما به في غير أشهره فيكون كمن أحرم بالحج في غير أشهره . ولان قلب الحج إلى العمرة يجوز من غير سبب على ما قررناه في فسخ الحج فمع الحاجة أولى ، ويخرج على هذا قلب العمرة إلى الحج فانه لا يجوز ، ولان العمرة لا يفوت وقتها ولا حاجة إلى انقلاب احرامها بخلاف الحج (الامر الثالث) في وجوب القضاء وفيه روايتان

(احداهما) يجب سواء كان الفائت واجبا أو تطوعا اختاره الخرق . وروى ذلك عن عمر وابنه وزيد وابن عباس وابن الزبير ومروان وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي (والثانية) لا قضاء عليه . بل إن كانت فرضا فعلم بالوجوب السابق وتسقط إن كانت نفلا . روي هذا عن عطاء وهو احدي الروايتين عن مالك لان النبي ﷺ سئل عن الحج أكثر من مرة قال مرة واحدة

﴿ مسألة ﴾ قال (والمرأة اذا دخلت متمتعة فحاضت فخشيت فوات الحج أهات بالحج وكانت قارئة ولم يكن عليها قضاء طواف القدوم)

وجملة ذلك ان المتمتعة اذا عاضت قبل الطواف للعمرة لم يكن لها أن تطوف بالبيت لان الطواف بالبيت صلاة ولائها بمنوعة من دخول المسجد ولا يمكنها أن تحل من عمرتها ما لم تطف بالبيت فان خشيت فوات الحج أحرمت بالحج مع عمرتها وتصير قارئة وهذا قول مالك والاوزاعي والشافعي وكثير من أهل العلم ، وقال أبو حنيفة ترفض العمرة وتمل بالحج قال أحمد قال أبو حنيفة قدر فضت العمرة فصار حجبا ، وما قال هذا أحد غير أبي حنيفة واحتج بما روى عروة عن عائشة قالت : أهلنا بعمرة فقدمت مكة وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال « انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة » قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التبعيم فاعتمرت معه فقال « هذه عمرة مكن عمرتك » متفق عليه وهذا يدل على أنها رفضت عمرتها وأحرمت بحج من وجوه ثلاثة (أحدها) قوله « دعي عمرتك » (والثاني) قوله « وامتشطي » (والثالث) قوله « هذه عمرة مكن عمرتك »

ولنا ما روى جابر قال اقبلت عائشة بعمرة حتى إذا كانت بسرف عركت ثم دخل رسول الله ﷺ على عائشة فوجدتها تبكي فقال « ما شأنك ؟ » قالت شأني أنني قد حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن فقال « إن هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلي بالحج » ففعلت ووقفت المواثف حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة ثم قال « قد حلت من حجك وعمرتك » قالت يا رسول الله إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت قال

ولو أوجبنا القضاء كان أكثر من مرة ، ولانه معذور في ترك تمام حجه فلم يلزمه القضاء كالمحصر ، ولانها عبادة تطوع فلم يجب قضاؤها اذا فانت كسائر التطوعات ووجه الاولى ما ذكرناه من الحديث واجماع الصحابة ، وروى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « من فاته عرفات فقد فاته الحج فليتحلل بعمرة وعليه الحج من قابل » ولان الحج يلزمه بالشروع فيه فيصير كالمندور بخلاف سائر التطوعات ، وأما الحديث فانه أراد الواجب بأصل الشرع حجة واحدة وهذه انما تجب بإيجابها لها بالشروع فيها فهي كالمندور ، وأما المحصر فانه غير منسوب اليه التفريط بخلاف من فاته الحج على أن في المحصر رواية أنه يجب عليه القضاء فهو كسئلنا ، واذا قضى اجزأه القضاء عن الحجة الواجبة لانعلم فيه خلافا لان الحجة المقضية لو تمت لاجزأت عن الواجبة عليه فكذلك قضاؤها لان القضاء يقوم مقام الاداء

﴿ مسألة ﴾ (وهل يلزمه هدي ؟ على روايتين (احدهما) عليه هدي يذبحه في حجة القضاء إن

« فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التنعيم » وروى طاوس عن عائشة أنها قالت أهلت بعمره فقدمت ولم أطف حتى حضت ونسكت المناسك كلها وقد أهلت بالحج فقال لها النبي ﷺ يوم النفر « يسعك طوافك لحجك وعمرتك » فابت فبعث معها عبد الرحمن بن أبي بكر فاعمرها من التنعيم رواها مسلم، وهما يدلان على ما ذكرنا جميعه ولان إدخال الحج على العمرة جائز بالاجماع من غير خشية الفوات فمع خشية الفوات أولى ، قال ابن الزبير أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لمن أهل بعمره أن يدخل عليها الحج ما لم يفتح الطواف بالبيت وقد أمر النبي ﷺ من كان معه هدي في حجة الوداع أن يهل بالحج مع العمرة ومع إمكان الحج مع بقاء العمرة ولا يجوز رفضها لقول الله تعالى (وأنموا الحج والعمرة لله) ولانها متمكنة من إتمام عمرتها بلا ضرر فلم يجوز رفضها كغير الحائض. فأما حديث عروة فان قوله ■ انقضي رأسك وامتشطي ودعي العمرة » انفرد به عروة خالف به سائر من روى عن عائشة حين حاضت ، وقد روى عن طاوس والقاسم والاسود وعمره وعائشة ولم يذكروا ذلك وحديث جابر وطاوس مخالفان لهذه الزيادة ■ وقد روى حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة حديث حيضها فقال فيه حدثني غير واحد أن رسول الله ﷺ قال لها « دعي العمرة وانقضي رأسك وامتشطي » وذكر تمام الحديث وهذا يدل على أن عروة لم يسمع هذه الزيادة من عائشة وهو مع ما ذكرنا من مخالفته بقية الرواة يدل على الوهم مع مخالفتها الكتاب والاصول إذ ليس لنا موضع آخر يجوز فيه رفض العمرة مع إمكان إتمامها ويحتمل أن قوله « دعي العمرة » أي دعيها بحالها وأهلي بالحج معها أو دعي أفعال العمرة فانها تدخل في أفعال الحج ، وأما إتمامها من التنعيم فلم يأمرها

فلنا عليه قضاء وإلا ذبحه في عامه)

يجب الهدي على من فاته الحج في أصح الروايتين وهو قول من سميننا من الصحابة والفقهاء إلا أصحاب الرأي فانهم قالوا لا هدي عليه وهي الرواية الثانية عن أحمد لانه لو كان الفوات سبباً لوجوب الهدي لزم المحصر هديان للفوات والاحصار

ولنا حديث عطاء واجماع الصحابة ولانه حل من إتمامه قبل إتمامه هدي كالمحصر والمحصر لم يفت حجه لانه يحل قبل فواته ■ اذا ثبت هذا فانه يخرج الهدي في سنة القضاء إن قلنا بوجوبه وإلا أخرجه في عامه ■ واذا كان معه هدي قد ساقه نحر ■ ولا يجوز له إن قلنا بوجوب القضاء ، بل عليه في السنة الثانية هدي أيضاً نص عليه أحمد لما روى الأثرم بإسناده أن هبار بن الاسود حج من الشام فقدم يوم النحر فقال له عمر ما حبسك ؟ قال حسبت أن اليوم يوم عرفة ، قال فانطلق إلى البيت فطف به سبعاً وإن كان معك هدية فانحرها ، ثم اذا كان عام قابلي فاحجج فان وجدت سعة فأهد ، فان لم تجد فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعت إن شاء الله . والهدي ما استيسر مثل هدي المتعة لحديث عمر رضي الله عنه ، والمتعم والمفرد والقارن والمكي وغيره سواء فيما ذكرنا

به النبي ﷺ وإنما قالت له ﷺ أني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت قال «فأذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التمتع» وروى الأثرم بأسناده عن الأسود عن عائشة قالت «اعتمرت بعد الحج؟ قالت والله ما كانت عمرة ما كانت إلا زيارة زرت البيت إنما هي مثل نفقتها قال أحمد إنما أعمر النبي ﷺ عائشة حين ألحت عليه فقالت يرجع الناس بنسكهم وأرجع بنسك فقال «يا عبد الرحمن اعمرها» فنظر إلى أدنى الحرم فاعمرها منه ، وقول الحرقي ولم يكن عليها قضاء طواف القدوم وذلك لأن طواف القدوم سنة لا يجب قضاؤها ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بقضائه ولا فعلته هي .

(فصل) وكل متمتع خشي فوات الحج فإنه يحرم بالحج ويصير قارنا وكذلك المتمتع الذي معه هدي فإنه لا يحل من عمرته بل يهل بالحج معها فيصير قارنا ولو أدخل الحج على العمرة قبل الطواف من غير خوف الفوات جاز وكان قارنا بغير خلاف وقد فعل ذلك ابن عمر ورواه عن النبي ﷺ فأما بعد الطواف فليس له ذلك ولا يصير قارنا ، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وروى عن عطاء وقال مالك يصير قارنا ، وحكي ذلك عن أبي حنيفة لأنه أدخل الحج على إحرام العمرة فصح كقبول الطواف ولنا أنه شارع في التحلل من العمرة فلم يجز إدخال الحج عليها كما لو سعى بين الصفا والمروة (فصل) فأما إدخال العمرة على الحج فغير جائز فإن فعل لم يصح ولم يصير قارنا ، روي ذلك عن علي . وبه قال مالك وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وقال أبو حنيفة يصح ويصير قارنا لأنه أحد النسكين فجاز إدخاله على الآخر قياساً على إدخال الحج على العمرة . ولنا ما روى الأثرم بأسناده عن عبد الرحمن بن نصر عن أبيه قال خرجت أريد الحج فقدمت المدينة فاذا علي قد خرج حاجاً فاهللت بالحج ثم خرجت فادركت علياً في الطريق وهو يهل بعمرة وحجة فقلت يا أبا الحسن إنما خرجت من الكوفة لاقتدي بك وقد سبقني فاهللت بالحج أفستطيع أن أدخل معك فيما أنت فيه ؟ فقال لا إنما ذلك لو كنت أهلت بعمرة - ولأن إدخال العمرة على الحج لا يفيد إلا ما أفاده العقد الأول فلم يصح كما لو استأجره على عمل ثم استأجره عليه ثانياً في المدة وعكسه إدخال الحج على العمرة .

(فصل) فإن اختار من فاته الحج البقاء على إحرامه للحج من قابل فله ذلك . روي ذلك عن مالك لأن تطاول المدة بين الإحرام وفعل النسك لا تمنع إتمامه كالعمرة والحرم بالحج في غير أشهره ويحتمل أنه ليس له ذلك وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر . ورواية عن مالك لظاهر الخبر وقول الصحابة ، ولكون إحرام الحج يصير في غير أشهره فصار كالحرم بالعبادة قبل وقتها (فصل) فإن كان الذي فاته الحج قارناً حل وعليه مثل ما أهل به من قابل نص عليه أحمد وهو قول مالك والشافعي وأبي ثور وإسحاق ويحتمل أن يجزئه ما فعله عن عمرة الإسلام ولا يلزمه إلا قضاء الحج لأنه لم يفته غيره ، وقال الثوري وأصحاب الرأي يطوف ويسعى لعمرة ثم لا يحل حتى يطوف

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن وطئ قبل رمي جرة العقبة فقد فسد حجها وعليه بدنة ان كان استكرهها ولا دم عليها)

في هذه المسألة ثلاثة فصول (الفصل الاول) أن الوطء قبل جرة العقبة يفسد الحج ولا فرق بين ما قبل الوقوف بعده، وبهذا قال مالك والشافعي وقال أصحاب الرأي إن وطئ بعد الوقوف لم يفسد حجه لقول النبي ﷺ «من أدرك عرفة فقد تم حجه» ولأنه أمن الفوات فأمن الفساد كما بعد التحلل الاول ولنا أن رجلاً سأل ابن عباس وعبد الله بن عمرو فقال وقعت باهلي ونحن محرمان فقالا له أفست حجك ولم يستفصلا السائل رواه الأثرم ولأنه وطئ صادف احراماً تاماً فأفسده كقبل الوقوف ويخالف ما بعد التحلل الاول فإن الاحرام غير تام والمراد من الخبر الامن من الفوات ولا يلزم من أمن الفوات أمن الفساد وبديل العمرة يأمن فواتها ولا يأمن فسادها. قال أحمد لا أعلم أحداً قال ان حجه تام غير أبي حنيفة يقول الحج عرفات فمن وقف بها فقد تم حجه وانما هذا مثل قول النبي ﷺ «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» أي أدرك فضل الصلاة ولم تفته، كذلك الحج، اذا ثبت هذا فإنه يفسد حجها جميعاً لأن الجماع وجد منها وسواء في ذلك الناسي والعامد

ويسعى لحجه إلا أن سفيان قال وبهريق دما، ووجه الاول أنه يجب القضاء على حسب الاداء في صورته ومعناه فيجب أن يكون ههنا كذلك ويلزمه هديان لقرائه وفواته، وبه قال مالك والشافعي وقيل يلزمه هدي ثالث للقضاء وليس بشيء فان القضاء لا يجب له شيء، وانما الهدي الذي في سنة القضاء للفوات، ولذلك لم يأمره الصحابة بأكثر من هدي واحد والله تعالى أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أخطأ الناس فوقفوا في غير يوم عرفة أجزأهم، وإن أخطأ بعضهم فقد فاته الحج) اذا أخطأ الناس فوقفوا في غير يوم عرفة ظناً منهم أنه يوم عرفة أجزأهم لما روى الدارقطني بإسناده عن عبد العزيز بن عبد الله بن جابر بن أسيد قال: قال رسول الله ﷺ «يوم عرفة الذي يعرف الناس فيه» وقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال «يوم فطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون» رواه الدارقطني وغيره، ولأنه لا يؤمن مثل ذلك في القضاء، فان اختلفوا فأصاب بعض وأخطأ بعض لم يجز من أخطأ لانهم غير معذورين في ذلك وقد ذكرنا حديث هبار حين قال لعمر ظننت أن اليوم يوم عرفة فلم يعذر بذلك

(فصل) فان كان عبداً لم يلزمه الهدي لانه عاجز عنه بكونه لاملال له فهو كالمعسر ويجب عليه الصوم بدل الهدي، فان أذن له سيده في الهدي لم يكن له أن يهدي في ظاهر كلام الخري ولا يجزئه إلا الصيام هذا قول الثوري وأصحاب الرأي والشافعي حكاه ابن المنذر عنهم في الصيد وعلى قياس

والمستكرهه والمطاعة والمستيقظة علما كان الرجل أو جاهلا . وقال الشافعي في أحد قوليه لا يفسد حج الناسي لانه معذور .

ولنا أنه معنى يوجب القضاء فاستوت فيه الاحوال كلها كالفوات ولا فرق بين ما بعد يوم النحر أو قبله لانه وطىء قبل التحلل الاول ففسد حجه كما لو وطىء يوم النحر (الفصل الثاني) أنه يلزمه بدنة . وبهذا قال مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة ان وطىء قبل الوقوف فسد حجه وعليه شاة وان وطىء بعده لم يفسد حجه وعليه بدنة لان الوطء قبل الوقوف معنى يتعلق به وجوب القضاء فلم يوجب بدنة كالفوات .

ولنا أنه قد روي عن عمر وابن عباس مثل قولنا ولانه وطء صادف احراما تاما فأوجب البدنة كما بعد الوقوف، ولان ما يفسد الحج الجنابة به أعظم فكفارتها يجب أن تكون أغلظ، وأما الفوات فانهم يوجبون به بدنة فكيف يصح القياس عليه

(الفصل الثالث) أنه لادم عليها في حال الاكراه ، وهو قول عطاء ومالك والشافعي واسحاق وأبي ثور وقال أصحاب الرأي عليها دم آخر لانه قد فسد حجها فوجب البدنة كما لو طارعت ولنا أنها كفارة تجب بالجماع فلم تجب على المرأة في حال الاكراه كما لو وطىء في الصوم (فصل) ومن وطىء قبل التحلل من العمرة فسدت عمرته وعليه شاة مع القضاء . وقال الشافعي عليه القضاء . وبدنة لانها عبادة تشتمل على طواف وسعي فأشبهت الحج . وقال أبو حنيفة ان وطىء قبل أن يطوف أربعة أشواط كقولنا ، وان وطىء بعد ذلك فعليه شاة ولا تفسد عمرته

هذا كل دم لزمه في الاحرام لا يميزه عنه إلا الصيام ، وقال غير الخري من أصحابنا إن ملكه السيد هديا وأذن له في ذبحه خرج على الروايتين في ملك العبد بالتمليك . فان قلنا بملك لزمه الهدي وأجزأ عنه لانه قادر عليه مالك له أشبه الحر ، وإن قلنا لا يملك لم يميزه إلا الصيام لانه ليس بملك ولا سبيل له إلى الملك فهو كالمعسر . واذا صام فانه يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوما ذكره الخري ، وينبغي أن يخرج فيه من الخلاف ما ذكرناه في الصيد ، فان بقي من قيمتها دون المد صام عنه يوما لان الصوم لا يتبعض فيجب تكملة (قال شيخنا) والاولى أن يكون الواجب من الصوم عشرة أيام كصوم المتعة كما جاء في حديث عمر أنه قال لهبار بن الاسود فان وجدت سعة فاهد ، فان لم تجد سعة فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعت إن شاء الله . وروى الشافعي عن ابن عمر رضي الله عنهما مثل ذلك وأحمد ذهب الى حديث عمر رضي الله عنه واحتج به ، ولأنه صوم وجب لحله من احرامه قبل تمامه فكان عشرة أيام كصوم المحصر والمعسر في الصوم كالعبد ، ولذلك قال عمر رضي الله عنه لهبار إن وجدت سعة فاهد ، وإن لم تجد فصم . ويعتبر اليسار والاعسار في زمن الوجوب وهو في سنة القضاء إن قلنا بوجوبه ، أو في سنة الفوات ان قلنا لا يجب القضاء ، وقال الخري في العبد ثم يقصر ويحل

ولنا على الشافعي أنها عبادة لا وقوف فيها فلم يجب فيها بدنة كما لو قرن بها بالحج ، ولأن العمرة دون الحج فيجب أن يكون حكمها دون حكمه . وبهذا يخرج الحج ولنا على أبي حنيفة أن الجماع من محظورات الاحرام فاستوى فيه ما قبل الطواف وبعده كسائر المحظورات . ولأنه وطء ، صادف احراما تاما فأفسده كما قبل الطواف

(فصل) اذا أفسد القارن والمتمتع نسكهما لم يسقط الدم عنهما ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة يسقطون عن أحدهما لأنه لم يحصل له الترفه بسقوط أحد السفريين . ولنا أن ما وجب في النسك الصحيح وجب في الفاسد كالأفعال ، ولأنه دم وجب عليه فلا يسقط بالافساد كالدم الواجب ترك الميقات (فصل) وإذا أفسد القارن نسكه ثم قضى مفرداً لم يلزمه في القضاء دم . وقال الشافعي يلزمه لأنه يجب في القضاء ما يجب في الاداء . وهذا كان واجبا في الاداء . ولنا أن الأفراد أفضل من القارن مع الدم . فإذا أتى بهما فقد أتى بما هو أولى فلا يلزمه شيء . لكن لزمته الصلاة بتيمم فمضى بالوضوء .

﴿ مسألة ﴾ قال (وان وطئ بعد رمي جرة العقبة فعليه دم ويمضي الى التمتع فيحرم

ليطوف وهو محرم)

وفي هذه المسئلة ثلاثة فصول (أحدها) أن الوطء بعد الجمرة لا يفسد الحج . وهو قول ابن عباس وعكرمة وعطاء ، والشعبي وربيعة ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي . وقال النخعي والزهري وحماد عليه حج من قابل لأن الوطء صادف احراما من الحج فأفسده كالوطء قبل الرمي . ولنا قول النبي ﷺ من شهد صلاتنا هذه « ووقف معنا حتى ندفع » وكان قد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهراً فقد تم حجه ، وقضى نفسه « ولأنه قول ابن عباس فإنه قال في رجل أصاب أهله قبل أن يفيض يوم النحر : ينحران جزوراً بينهما ، وليس عليه الحج من قابل ، ولا نعرف له مخالفا في الصحابة . ولأن الحج عبادة

يريد أن العبد لا يخلق لان الخلق يزيل الشعر الذي يزيد في قيمته وماليته وهو ملك لسيده ولم يتعين إزالته فلم يكن له ذلك كغير حالة الاحرام فان أذن له سيده فيه جاز لان المنع منه لحقه

﴿ مسألة ﴾ (ومن أحرم فحصره عدو ولم يكن له طريق الى الحج نحر هديا في موضعه وحل) لاختلاف بين أهل العلم أن المحصر اذا حصره عدو ومنعوه الوصول الى البيت ولم يجد طريقاً أمنا أن له التحلل مشركا كان العدو أو مسلما لقوله تعالى (فان أحصرتم فما استيسر من الهدي) ولأن النبي ﷺ أمر أصحابه حين حصروا في الحديبية أن ينحروا ويحللوا ويحلوا . وسواء كل الاحرام بحج أو عمرة أو بهما ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ، وحكي عن مالك أن المعتمر لا يتحلل لأنه لا يخاف الفوات ولا يصح ذلك لان الآية إنما نزلت في حصر الحديبية ، وإنما كانوا محرمين بعمرة فحللوا جميعاً . وعلى من تحلل بالاحصار الهدي في قول الأكثرين . وعن مالك ليس عليه هدي لانه

لها تحللان . فوجود المفسد بعد تحللها الاول لا يفسدها كبعد التسليمة الاولى في الصلاة . وبهذا فارق ما قبل التحلل الاول

(الفصل الثاني) أن الواجب عليه بالوطء شاة . هذا ظاهر كلام الخرقي ، ونص عليه احمد . وقول عكرمة وربيعة ومالك واسحاق وقال القاضي فيه رواية أخرى أن عليه بدنة ، وهو قول ابن عباس وعطاء والشعبي والشافعي وأصحاب الرأي لانه وطئ في الحج فوجبت عليه بدنة كما قبل رمي جرة العقبة ولنا أنه وطئ لم يفسد فلم يوجب كالوطء دون الفرج إذا لم ينزل . ولان حكم الاحرام خف بالتحلل الاول فينبغي أن يكون موجه دون موجب الاحرام التام

(الفصل الثالث) أنه يفسد الاحرام بالوطء بعد رمي الجرة ويلزمه أن يحرم من الحل وبذلك قال عكرمة وربيعة واسحاق وقال ابن عباس وعطاء والشعبي والشافعي حجه صحيح ولا يلزمه الاحرام لانه احرام لا يفسد جميعه ، فلم يفسد بعضه كما لو وطئ بعد التحلل الثاني

ولنا أنه وطئ صادف احراما ، فأفسده كالاحرام التام . واذا فسد إحرامه فعليه أن يحرم ليأتي بالطواف في إحرام صحيح لان الطواف ركن فيجب أن يأتي به في احرام صحيح كالوقوف ويلزمه الاحرام من الحل لان الاحرام ينبغي أن يجمع فيه بين الحل والحرم فلو أبجنا لهذا الاحرام من الحرم لم يجمع بينهما لان أفعاله كلها تقع في الحرم . فأشبه المعتبر ، واذا أحرم من الحل طاف للزيارة وسعى ان كان لم يسم في حجه ، وان كان سعى طاف للزيارة وتحلل . وهذا ظاهر كلام الخرقي لان الذي بقي عليه بقية أفعال الحج ، وانما وجب عليه الاحرام ليأتي بها في احرام صحيح ، والمنصوص عن احمد ومن وافقه من الأئمة أنه يعتمر فيحتمل أنهم أرادوا هذا أيضا وسموه عمرة لان هذا هو أفعال العمرة ويحتمل أنهم أرادوا عمرة حقيقية فيلزمه سعي وتقصير والاول أصح لما ذكرنا . وقول الخرقي

تحلل أبيض له من غير تفریط أشبه من أتم حجه .

ولنا قوله تعالى (فان أحصرتم فما استيسر من الهدي) قال الشافعي لاختلاف بين أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في حصر الحديبية ، ولأنه أبيض له التحلل قبل اتمام نسكه أشبه من فاتة الحج وبهذا فارق من أتم حجه

(فصل) ولا فرق بين الحصر العام في حق كل الحاج وبين الخاص في حق شخص واحد مثل أن يجلس بغير حق أو تأخذه اللصوص لعموم النص ووجود المعنى في الكل ، فأما من حبس بحق عليه يمكنه الخروج منه فلا يجوز له التحلل في الحبس ، فان كان عاجزاً عن أدائه فحبس بغير حق فله التحلل كما ذكرناه . وإن كان عليه دين مؤجل يحل قبل قدوم الحاج فمنعه صاحبه من الحج فله التحلل لأنه معذور . ولو أحرم العبد بغير إذن سيده أو المرأة للتطوع بغير إذن زوجها فلهما منعها وحكمهما حكم المحصر

يحرم من التنعيم لم يذكره لتعيين الاحرام منه بل لانه حل فمن أحل وأحرم جاز كالمعتمر
(فصل) ولا فرق بين من حلق ومن لم يحلق في أنه لا يفسد حجه بالوطء بعد الرمي وعليه دم
واحرام من الحل هذا ظاهر كلام احمد والخرقي ومن سميناه من الأئمة لترتيبهم هذا الحكم على
الوطء بعد مجرد الرمي من غير اعتبار أمر زائد

(فصل) فان طاف للزيارة ولم يرم ثم وطئ لم يفسد حجه بحال لان الحج قد تم أركانه كلها ،
ولا يلزمه احرام من الحل فان الرمي ليس بركن . وهل يلزمه دم؟ يستعمل أنه لا يلزمه شيء لما ذكرنا ويحتمل
أنه يلزمه لانه وطئ قبل وجود ما يتم به التحلل فاشبهه من وطئ بعد الرمي وقبل الطواف

(فصل) والقارن كالمفرد فانه اذا وطئ بعد الرمي لم يفسد حجه ولا عمرته لان الحكم للحج
ألا ترى أنه لا يحل من عمرته قبل الطواف ، ويفعل ذلك اذا كان قارنا . ولأن الترتيب للحج دونها
والحج لا يفسد قبل الطواف . كذلك العمرة ، وقال احمد : من وطئ بعد الطواف يوم النحر قبل أن
يركع ماعليه شيء . قال أبو طالب سألت احمد عن الرجل يقبل بعد رمي جمره العقبة قبل أن يزور
البيت . قال ليس عليه شيء ، قد قضى المناسك ، فعلى هذا ليس عليه فيما دون الوطء في الفرج شيء
﴿ مسألة ﴾ قال (ومباح لاهل السقاية والرعاة أن يرموا بالليل)

تروى هذه اللفظة الرعاة بضم الراء وإثبات الهاء مثل الدعاة والقضاة . والرعاة بكسر الراء
والمد من غير هاء ، وهما لغتان صحيحتان . قال الله تعالى (حتى يصدر الرعاء) وفي بعض الحديث
أرخص للرعاة أن يرموا يوماً ، ويدعوا يوماً ، وإنما أبيح لهؤلاء الرمي بالليل لأنهم يشتغلون بالنهار
برعي المواشي وحفظها ، وأهل السقاية هم الذين يسقون من بئر زمزم للحاج فيشتغلون بسقائهم
نهاراً فأبيح لهم الرمي في وقت فراغهم تخفيفاً عليهم فيجوز لهم رمي كل يوم في الليلة المستقبلة فيرمون

(فصل) فان أمكن المحصر الوصول من طريق أخرى لم يباح له التحلل ولزمه سلوكها بعد أو
قرب ، خشى الفوات أو لم يخش ، فان كان محرماً بعمرة لم تفت ، وإن كان بحج ففاته تحلل بعمرة وكذا
لو لم يتحلل المحصر حتى زال الحصر لزمه السعي وإن كان بعد فوات الحج ليتحلل بعمرة ، ثم هل
يلزمه القضاء ان فاته الحج فيه روايتان (احدهما) يلزمه كمن فاته بخطأ الطريق (والثانية) لا يجب
لان سبب الفوات الحصر أشبه من لم يجد طريقاً أخرى وبهذا فارق المحطى

(فصل) واذا كان العدو الذين حصروا الحاج مسلمين فأمكنه الانصراف كان أولى من قتالهم
لان في قتالهم المخاطرة بالنفس والمال وقتل مسلم فكان تركه أولى ويجوز قتالهم لأنهم تعدوا على
المسلمين لمنعهم طريقهم فأشبهوا سائر قطاع الطريق ، وإن كانوا مشركين لم يجب قتالهم لأنه إنما يجب
بأحد أمرين اذا بدأوا بالقتال أو وقع النفي فاحتيج الى مدد وليس ههنا واحد منها ، لكن ان غلب
على ظن المسلمين الظفر استحب قتالهم لما فيه من الجهاد وحصول النصر واتمام النسك ، وإن كان

جمرة العقبة في ليلة اليوم الاول من أيام التشريق • ورمي اليوم الاول في ليلة الثاني • ورمي الثاني في ليلة الثالث ، والثالث إذا أخروه إلى الغروب سقط عنهم كسقوطه عن غيرهم . قال عطاء لا يرمي بالليل إلا رعاء الابل فلما التجار فلا . وكان مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي يقولون : من نسي الرمي إلى الليل رمى ولا شيء عليه ، من الرعاة ومن غيرهم

﴿مسئلة﴾ (ومباح للرعاة أن يؤخروا الرمي فيقضوه في الوقت الثاني)

وجملة ذلك أنه يجوز للرعاة ترك المبيت بمنى ليالي منى • ويؤخرون رمي اليوم الاول ويرمون يوم النفر الاول عن الرمين جميعاً لما عليهم من المشقة في المبيت والاقامة للرمي ، وقد روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن أبي البداح بن عاصم عن أبيه قال : رخص رسول الله ﷺ لرعاة الابل في البيتوتة أن يرموا يوم النحر ثم يجمعون رمي يومين بعد يوم النحر يرمونه في أحدهما قال مالك ظننت أنه في أول يوم منهما ثم يرمون يوم النفر . رواه ابن ماجه والترمذي ، وقال حديث حسن صحيح رواه ابن عيينة قال : رخص للرعاة أن يرموا يوماً ، ويدعوا يوماً ، وكذلك الحكم في أهل سقاية الحاج ، وقد روى ابن عمر أن العباس استأذن النبي ﷺ لمبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايتهم متفق عليه إلا أن الفرق بين الرعاة ، وأهل السقاية أن الرعاة إذا قاموا حتى غربت الشمس فقد انقضى وقت الرعي • وأهل السقاية يشتغلون ليلاً ونهاراً فافترقا ، وصار الرعاة كالريض الذي يباح له ترك الجمعة لمرضه فإذا حضرها تعينت عليه . والرعاة أبيع لهم ترك المبيت لأجل الرعي فإذا فات وقته وجب المبيت

بالعكس فالاولى الانصراف اثلاً يفرروا بالمسلمين ، ومتى احتاجوا في القتال إلى إيس مأجب فيه الفدية فلهم فعله وعليهم الفدية لأن إيسهم لأجل أنفسهم فأشبهه ماؤا لبسوا للاستدفاء من برد ، فإن أذن لهم العدو في العبور فلم يثقفوا بهم فلهم الانصراف لأنهم خائفون على أنفسهم فكأنهم لم يؤمنوهم ، وإن وثقوا بأمانهم وكانوا معروفين بالوفاء لزمهم المضي على إحرامهم لأنه قد زال حصرهم ، وإن طلب العدو خفارة على تخلية الطريق وكان ممن لا يؤمن بأمانه لم يلزمهم بذله لأن الخوف باق مع البذل ، وإن كان موثقاً بأمانه والخفارة كثيرة لم يجب بذله ، بل يكره أن كان العدو كافراً لأن فيه صفاراً وتقوية للكفار • وإن كانت يسيرة فقياس المذهب وجوب بذله كالزيادة في ثمن الماء للوضوء . وقال بعض أصحابنا : لا يجب بذل خفارة بحال وله التحلل كما في ابتداء الحج لا يلزمه إذا لم يجد طريقاً أمناً من غير خفارة

﴿مسئلة﴾ متى قدر المحصر على الهدى فليس له التحلل قبل ذبحه ، فإن كان معه هدي قدساقه أجزأه ، وإن لم يكن معه لزمه شراؤه أن أمكنه ويجزئه أدنى الهدى وهو شاة أو سبع بدنة لقوله تعالى (فما استيسر من الهدى) وله نحره في موضع حصره من حل أو حرم نص عليه أحمد وهو قول مالك

(فصل) وأهل الأعدار من غير الرعاء كل مرضى ومن له مال يخاف ضياعه ونحوهم كالرعاء في ترك البيتونة لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لهؤلاء تنبيهها على غيرهم أو تقول نص عليه لمعنى وجد في غيرهم فوجب إلحاقهم بهم

(فصل) إذا كان الرجل مريضاً أو مجبوساً أو له عذر جاز أن يستنيب من يرمي عنه . قال الأثرم قلت لابي عبد الله إذا رمى عنه الجمار بشهد هو ذاك أو يكون في رحله؟ قال يعجبني أن يشهد ذاك أن قدر حين يرمي عنه . قلت فإن ضعف عن ذلك أيكون في رحله ويرمى عنه؟ قال نعم ، قال القاضي : المستحب أن يضع الحصى في يد النائب ليكون له عمل في الرمي ، وإن أغشى على المستنيب لم تقطع النيابة والنائب الرمي عنه كما لو استنابه في الحج ثم أغشى عليه وبما ذكرنا في هذه المسئلة قال الشافعي ونحوه قال مالك إلا أنه قال يتحرى المريض حين رميهم فيكبر سبع تكبيرات

(فصل) ومن ترك الرمي من غير عذر فعليه دم قال أحمد أعجب إلي إذا ترك الأيام كلها كان عليه دم ، وفي ترك جمرة واحدة دم أيضاً نص عليه أحمد وبهذا قال عطاء والشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن مالك أن عليه في جمرة أو الجوات كلها بدنة . قال الحسن من نسي جمرة واحدة تصدق على مسكين ولنا قول ابن عباس من ترك شيئاً من مناسكه فعليه دم ولأنه ترك من مناسكه ما لا يفسد الحج بتركه فكان الواجب عليه شاة كالمبيت . وإن ترك أقل من جمرة فالظاهر عن أحمد أنه لا شيء عليه في حصاة ولا في حصاتين . وعنه أنه يجب الرمي بسبع فإن ترك شيئاً من ذلك تصدق بشيء أي شيء كان وعنه أن في حصاة دماً وهو مذهب مالك والليث لأن ابن عباس قال : من ترك شيئاً من مناسكه فعليه دم وعنه في الثلاثة دم وهو مذهب الشافعي ، وفيما دون ذلك في كل حصاة مد وعنه درهم وعنه نصف درهم . وقال أبو حنيفة إن ترك جمرة العقبة أو الجمار كلها فعليه دم وإن ترك غير ذلك فعليه في كل حصاة

والشافعي إلا أن يكون قادراً على أطراف الحرم فنيه وجهان (أحدهما) يلزمه نحره فيه لأن الحرم كله منحر وقد قدر عليه (والثاني) ينحره في موضعه لأن النبي ﷺ نحر هديه في موضعه ، وعن أحمد ليس للمحصر نحر هديه إلا في الحرم ويواطىء رجلاً على نحره في وقت يتحلل فيه . يروى هذا عن ابن مسعود فيمن لدغ في الطريق ، وروى نحو ذلك عن الحسن والشعبي والنخعي وعطاء (قال شيخنا) وهذا والله أعلم فيمن كان حصره خاصاً ، وأما المحصر العام فلا ينبغي أن يقوله أحد لأن ذلك يفضي إلى تعذر الحل لتعذر وصول الهدى إلى محله . ولأن النبي ﷺ وأصحابه نحروا هداياهم في الحديبية وهي من الحل . قال البخاري قال مالك وغيره إن النبي ﷺ وأصحابه حللوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدى إلى البيت ولم يذكر أن النبي ﷺ أمر أحداً أن يقضي شيئاً ولا أن يعودوا له ، ويروى أن النبي ﷺ نحر هديه عند الشجرة التي كان تحتها بيعة الرضوان وهي من الحل باتفاق أهل السير وقد دل عليه قوله تعالى (والهدى معكوا أن يبلغ محله) ولأنه موضع حله فكان

نصف صاع الى أن يبلغ دما وقد ذكرنا ذلك، وآخر وقت الرمي آخر أيام التشريق فمتى خرجت قبل رمية فات وقته واستقر عليه الفداء الواجب في ترك الرمي هذا قول أكثر أهل العلم وحكي عن عطاء فيمن رمى جمرة العقبة ثم خرج الى ابله في ليلة أربع عشرة ثم رمى قبل طلوع الفجر فان لم يرم هراق دما والاول أولى لان محل الرمي النهار فيخرج وقت الرمي بخروج النهار والله أعلم

باب الفدية وجزاء الصيد

﴿مسئلة﴾ قال (ومن حلق أربع شعرات فصاعداً عامداً أو مخطئاً فعليه صيام ثلاثة أيام أو اطعام ثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين أو ذبح شاة أي ذلك فعل أجزأه)

الكلام في هذه المسئلة في ستة فصول (الاول) ان على المحرم فدية اذا حلق رأسه ولا خلاف في ذلك قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على وجوب الفدية على من حلق وهو محرم بغير علة والاصل في ذلك قول الله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك) وقال النبي ﷺ لكعب بن عجرة «لعلك أذاك هو امك» قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ «احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك شاة» متفق عليه. وفي لفظ «أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع تمر» ولا فرق في ذلك بين ازالة الشعر بالحلق أو النورة أو قصبة أو غير ذلك لانهم فيه خلافاً

(الفصل الثاني) انه لا فرق بين العامد والمخطي، ومن له عذر ومن لا عذر له في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي ونحوه عن الثوري وفيه وجه آخر لا فدية على الناسي وهو قول ابي حنيفة وابن المنذر لقوله عليه

موضع نحره كالحرم «فان قيل فقد قال الله تعالى (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) وقال (ثم محلها الى البيت العتيق) ولانه ذبح يتعلق بالاحرام فلم يجز في غير الحرم كدم الطيب واللبس، قلنا الآية في غير المحصر ولا يصح قياس المحصر عليه لان تحلل المحصر في الحل وتحلل غيره في الحرم فكل واحد منهما ينحر في موضع تحلله، وقد قيل في قوله تعالى (حتى يبلغ الهدي محله) حتى يذبح وذبحه في حق المحصر في موضع حله اقتداء بالنبي ﷺ وما قاسوا عليه ممنوع

(فصل) واذا أحصر المعتمر فله التحلل ونحر هديه وقت حصره لان النبي ﷺ وأصحابه زمن الحديبية حلوا ونحروا هداياهم قبل يوم النحر وإن كان مفرداً أو قارناً فكذلك في احدي الروايتين لانه أحد النسكين أشبه العمرة «ولان العمرة لا تقوت وجميع الزمان وقت لها، فاذا جاز الحل منها ونحر هديها من غير خشية فواتها فالجج الذي يخشى فواته أولى (والثانية) لا يحل ولا ينحر هديه إلى يوم النحر نص عليه في رواية الاثرم وحنبل لان الهدي محل زمان ومحل مكان، فاذا سقط محل المكان للعجز عنه بقي محل الزمان واجباً لا مكانه، واذا لم يجز له نحر الهدي قبل يوم النحر لم

(المغني والشرح الكبير) قدر المخلوق الذي يجب به الفدية . الصوم بذل الدم المحصر ٥٢١

السلام ■ عفي لامتي عن الخطأ والتسيان » ولنا انه إنلأف فاستوى عمدته وخطأه كقتل الصيد ولأن الله تعالى أوجب الفدية على من حلق رأسه لأذى به وهو معذور فكان ذلك تنبيهاً على وجوبها على غير المعذور ودليلاً على وجوبها على المعذور بنوع آخر مثل المحتجم الذي يخلق موضع محاجمه أو شعراً عن شجته، وفي معنى الناسي النائم الذي يقلع شعره أو يصوب شعره إلى تنور فيحرق لهب النار شعره ونحو ذلك (الفصل الثالث) ان الفدية هي إحدى الثلاثة المذكورة في الآية والخبر أيها شاء فعل لانه أمر

بها بلفظ التخيير ولا فرق في ذلك بين المعذور وغيره والعاقد والمخطي . وهو مذهب مالك والشافعي وعن أحمد انه إذا حلق لغير عذر فعليه الدم من غير تخيير وهو مذهب أبي حنيفة لان الله تعالى خير بشرط العذر فاذا عدم الشرط وجب زوال التخيير . ولنا ان الحكم ثبت في غير المعذور بطريق التنبيه تبعاً له والتبع لا يخالف أصله ولأن كل كفارة ثبت التخيير فيها إذا كان سببها مباحاً ثبت كذلك إذا كان محظوراً كجزاء الصيد ولا فرق بين قتله للضرورة إلى أكله أو لغير ذلك وإنما الشرط لجواز الحلق لا التخيير (الفصل الرابع) القدر الذي يجب به الدم أربع شعرات فصاعداً ■ وفيه رواية أخرى يجب في

الثلاث ما في حلق الرأس . قال القاضي هو المذهب وهو قول الحسن وعطاء وابن عيينة والشافعي وأبي ثور لانه شعر آدمي يقيم عليه اسم الجمع المطلق ^(١) فجاز أن يتعلق به الدم كالربع . وقال أبو حنيفة لا يجب الدم بدون ربع الرأس لان الربع يقوم مقام الكل ، ولهذا إذا رأى رجلاً يقول رأيت فلاناً وإنما رأى إحدى جهاته . وقال مالك إذا حلق من رأسه ما أماط به الأذى وجب الدم . ووجه كلام الخري ان الاربع كثير فوجب به الدم كالربع فصاعداً أما الثلاثة فهي آخر القلة وآخر الشيء منه فأشبه الشعرة والشعرتين والاستدلال بأن الربع يقع عليه اسم الكل غير صحيح فان ذلك لا يتقيد بالربع وإنما هو مجاز يتناول الكثير والقليل

(الفصل الخامس) ان شعر الرأس وغيره سواء في وجوب الفدية لان شعر غير الرأس يحصل

يجز له التحلل لقوله سبحانه (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله) وإذا قلنا بجواز التحلل قبل يوم النحر فالمستحب له الإقامة على إحرامه رجاء زوال المحصر ومتى زال قبل تحلله فعليه المضي لاتمام نسكه بغير خلاف علمناه . قال ابن المنذر قال كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن من ينس أن يصل إلى البيت فجاز له الحل فلم يحل حتى خلى سبيله أن عليه أن يقضي مناسكه وإن زال المحصر بعد فوات الحج تحلل بعمره ■ فان فات الحج قبل زوال المحصر تحلل بهدي ، وقد قيل إن عليه ههنا هديين : هدي للفوات وهدي للاحصار، ولم يذكر أحمد رحمه الله في رواية الأثرم هدياً ثانياً في حق من لم يتحلل الا يوم النحر

(مسألة) (فان لم يجد صام عشرة أيام ثم حل ، ولو نوى التحلل قبل ذلك لم يحل)

إذا عجز المحصر عن الهدي انتقل الى صوم عشرة أيام ثم حل ، وبه قال الشافعي في أحد قوله وقال مالك وأبو حنيفة لا بدل له لانه لم يذكر في القرآن

(١) فيه أن الله تعالى قال (ولا تحلقوا رؤسكم) ولم يقل شعراً ومن أزال من رأسه ٣ شعرات أو ٤ لا يقال إنه حلق رأسه لا لغة ولا عرفاً فالراجح قول مالك لبنائه على علة النهي

بجلقه الترفه والتنظف فأشبه الرأس فان حلق من شعر رأسه وبدنه ففي الجميع فدية واحدة وان كثر ، وإن حلق من رأسه شعرتين ومن بدنه شعرتين فعليه دم واحد ■ هذا ظاهر كلام الخري واختيار أبي الخطاب ومذهب أكثر الفقهاء ، وذكر أبو الخطاب ان فيها روايتين (إحداهما) كما ذكرنا (والثانية) اذا قلع من شعر رأسه وبدنه ما يجب الدم بكل واحد منها منفرداً ففيها دمان وهو الذي ذكره القاضي وابن عقيل لان الرأس يخالف البدن بمحصول التحلل به دون البدن . ولما ان الشعر كله جنس واحد في البدن فلم تعدد الفدية فيه باختلاف مواضعه كسائر البدن واللباس ، ودعوى الاختلاف تبطل باللباس فانه يجب كشف الرأس دون غيره ، والجزء في اللبس فيهما واحد

(الفصل السادس) ان الفدية الواجبة بحلق الشعر هي المذكورة في حديث كعب بن عجرة بقول النبي ﷺ ■ احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع أو انسك شاة ■ وفي لفظ «أو اطعم فرقا بين ستة مساكين» متفق عليه وفي لفظ ■ أو اطعم ستة مساكين بين كل مسكينين صاع ■ وفي لفظ ■ فصم ثلاثة أيام وان شئت فتصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين ■ رواه كله أبو داود . وبهذا قال مجاهد والنخعي وأبو مجلز والشافعي ومالك وأصحاب الرأي . وقال الحسن وعكرمة ونافع : الصيام عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين . ويروى ذلك عن الثوري واصحاب الرأي قالوا : يجزي . من البر نصف صاع لكل مسكين ، ومن التمر والشعير صاع صاع واتباع السنة أولى

ولنا أنه دم واجب الاحرام فكان له بدل كدم التمتع والطيب واللباس وترك النص عليه لا يمنع قياسه على غيره ويتعين الانتقال الى صيام عشرة أيام كبذل هدي التمتع ، وليس له أن يتحلل الا بعد الصيام كما لا يتحلل واجد الهدي إلا بنحره وهل يلزمه الحلق أو التقصير مع ذبح الهدي والصيام؟ فيه روايتان (احداهما) لا يلزمه وهو ظاهر كلام الخري لان الله تعالى ذكر الهدي وحده ولم بشرط سواء (والثانية) عليه الحلق أو التقصير لان النبي ﷺ حلق يوم الحديبية وفعلا في النسك دال على الوجوب واصل هذا ينبغي على الخلاف في الحلق هل هو نسك أو اطلاق من محذور وفيه اختلاف ذكرناه فيما مضى

(فصل) ولا يتحلل الا بالنية مع ما ذكرنا فيحصل الحل بشيئين : النحر والصوم مع النية على قولنا إن الحلق ليس بنسك ، وان قلنا هو نسك حصل بثلاثة أشياء الحلق مع ما ذكرنا ، فان قيل فلم اعتبرتم النية ههنا ولم تعتبروها في غير المحصر قلنا لان من أتى بأفعال النسك فقد أتى بما عليه فيحل منها باكملها فلم يحتج الى نية بخلاف المحصر فانه يريد الخروج من العبادة قبل اكملها فافتقر الى قصده ولان الذبح قد يكون لغير الحل فلم يتخصص الا بقصده بخلاف الرمي فانه لا يكون الا للنسك فلم يحتج الى قصد

(فصل) فان زوى التحلل قبل الهدي أو الصيام لم يحل وكان على احرامه حتى ينحر الهدي أو

(فصل) ويجزي البر والشعير والزبيب في الفدية لأن كل موضع أجزأ فيه التمر أجزأ فيه ذلك كالفطرة وكفارة اليمين. وقد روى أبو داود في حديث كعب بن عجرة قال: فدعاني رسول الله ﷺ فقال لي «أحلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين فرقا من زبيب أو انك شاة» رواه أبو داود ولا يجزي من هذه الاصناف أقل من ثلاثة أصع إلا البر ففيه روايتان (إحداهما) مد من بر لكل مسكين مكان نصف صاع من غيره كما في كفارة اليمين (والثانية) لا يجزي إلا نصف صاع لأن الحكم ثبت فيه بطريق التنبيه أو القياس والفرع يماثل أصله ولا يخالفه وهذا قال مالك والشافعي (فصل) وإذا حلق ثم حلق فالواجب فدية واحدة ما لم يكفر عن الأول قبل فعل الثاني فإن كثر عن الأول ثم حلق ثانيا فعليه للثاني كفارة أيضا. وكذلك الحكم فيما إذا لبس ثم لبس أو تطيب ثم تطيب أو كرر من محظورات الاحرام اللاتي لا يزيد الواجب فيها زيادتها ولا يتقدر بقدرها، فأما ما يتقدر الواجب بقدره وهو اتلاف الصيد ففي كل واحد منها جزاءه، وسواء فعله مجتمعا أو متفرقا ولا تداخل فيه ففعل المحظورات متفرقا كفعلها مجتمعة في الفدية ما لم يكفر عن الأول قبل فعل الثاني وعن أحمد أنه إن كرره لأسباب مثل أن لبس للبرد ثم لبس للحر ثم لبس للعرض فكفارات. وإن كان سبب واحد فكفارة واحدة. وقد روى عنه الأثرم فيمن لبس قيصا وجبة وعمامة وغير ذلك لعلة واحدة قلت له فإن اعتل فلبس جبة ثم برأ ثم اعتل فلبس جبة فقال هذا الآن عليه كفارتان. وعن الشافعي كقوانا وعنه لا يتداخل، وقال مالك تتداخل كفارة الوطء دون غيره. وقال أبو حنيفة: إن كرره في مجلس واحد فكفارة واحدة، وإن كان في مجالس فكفارات لأن حكم المجلس الواحد حكم الفعل الواحد بخلاف غيره.

ولنا أن ما يتداخل إذا كان بعضه عقيب بعض يجب أن يتداخل، وإن تفرق كالمحدود وكفارة الايمان، ولأن الله تعالى أوجب في حلق الرأس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة أو في دفعات، والقول بأنه لا يتداخل غير صحيح فإنه إذا حلق رأسه لا يمكن إلا شيئا بعد شيء.

يصوم لانهما أقما مقام أفعال الحج فلم يحل قبلهما كما لا يتحلل القادر على أفعال الحج قبلها وليس عليه في نية الحل فدية لانها لم تؤثر في العبادة. فإن فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذلك فعليه فديته كما لو فعل القادر ذلك قبل أفعال الحج.

(مسئلة) (وفي وجوب القضاء على المحصور روايتان)

(إحداهما) لا قضاء عليه إلا أن يكون واجبا فيفعله بالوجوب السابق هذا هو الصحيح من المذهب. وبه قال مالك والشافعي (والثانية) عليه القضاء روي ذلك عن مجاهد وعكرمة والشعبي. وبه قال أبو حنيفة لأن النبي ﷺ لما تحلل زمن الحديدية قضى من قابل وسميت عمرة القضية، ولأنه حل من احرامه قبل إتمامه فلزمه القضاء كما لو فاته الحج. ووجه الرواية الأولى أنه تطوع جاز التحلل

(فصل) فأما جزاء الصيد فلا يتداخل ويجب في كل صيد جزاؤه سواء وقع متفرقا أو في حال واحدة وعن أحمد أنه يتداخل قياسا على سائر المحظورات ولا يصح لأن الله تعالى قال (جزاء مثل ما قتل من النعم) ومثل الصيدين لا يكون أحدهما، ولأنه لو قتل صيدين دفعة واحدة وجب جزاؤهما فإذا تفرقا أولى أن يجب لأن حالة التفريق لا تنقص عن حالة الاجتماع كسائر المحظورات

(فصل) إذا حلق المحرم رأس حلال أو قلم أظفاره فلا فدية عليه وبذلك قال عطاء ومجاهد وعمر بن دينار والشافعي وإسحاق وأبو ثور، وقال سعيد بن جبير في محرم قص شارب حلال يتصدق بدرهم وقال أبو حنيفة يلزم صدقة لأنه أتلف شعر آدمي فأشبهه شعر المحرم . ولنا أنه شعر مباح الانلاف فلم يجب باتلافه شيء كسائر بهيمة الأنعام

(فصل) وإن حلق محرم رأس محرم باذنه فالفدية على من حلق رأسه . وكذلك إن حلقه حلال باذنه لأن الله تعالى قال (ولا تحلقوا رؤوسكم) وقد علم أن غيره هو الذي يحلقه فأضاف الفعل إليه وجعل الفدية عليه . وإن حلقه مكرها أو نائما فلا فدية على المحلوق رأسه وبهذا قال إسحاق وأبو ثور وابن القاسم صاحب مالك وابن المنذر . وقال أبو حنيفة على المحلوق رأسه الفدية وعن الشافعي كالمذهبيين . ولنا أنه يحلق رأسه ولم يحلق باذنه فأشبهه ما لو انقطع الشعر بنفسه ، إذا ثبت هذا فإن الفدية على الحائض حراما كان أو حلالا، وقال أصحاب الرأي على الحلال صدقة وقال عطاء عليهما الفدية . ولنا أنه أزال ما منع من إزالته لأجل الإحرام فكانت عليه فديته كالمحرم يحلق رأس نفسه

(فصل) إذا قلع جلدة عليها شعر فلا فدية عليه لأنه زال تابعا لغيره والتابع لا يضمن كما لو قلع أشعار عيني إنسان فإنه لا يضمن إهدابهما

(فصل) وإذا خال شعره فسقطت شعرة ، فإن كانت ميتة فلا فدية فيها، وإن كانت من شعره النابت ففيها الفدية وإن شك فيها فلا فدية فيها لأن الأصل نفي الضمان إلى أن يحصل يقين ﴿مسألة﴾ قال (وفي كل شعرة من الثلاث مذك من طعام)

منه مع صلاح الوقت له فلم يجب قضاؤه كما لو دخل في الصوم يعتقد أنه واجب فلم يكن ، فأما الخبر فإن الذين صدوا كانوا ألفا وأربعمائة، والذين اعتمرُوا مع النبي ﷺ كانوا نفرا يسيرا ولم ينقل إلينا أن النبي ﷺ أمر أحدا بالقضاء ، وأما تسميتها عمرة القضية فأما بمعنى بها القضية التي اصطالحوا عليها واتفقوا عليها ولو أرادوا غير ذلك لقالوا عمرة القضاء . ونارق الفوات فإنه مفترط بخلاف مسئلتنا

﴿مسألة﴾ (فإن صد عن عرفة دون البيت تحلل بعمره ولا شيء عليه) إذا تمكن من الوصول إلى البيت وصد عن عرفة فله أن يفسخ نية الحج ويجعله عمرة ولا هدي عليه لأننا أبجنا له ذلك من غير حصر فمع الحصر أولى . فإن كان قد طاف وسعى للقدوم ثم أحصر أو مرض حتى فاتته الحج تحلل بطواف وسعي آخر لأن الأول لم يقصد به طواف العمرة ولا سعيها وليس عليه أن يجدد إحراما

يعني إذا حلق دون الاربع فعليه في كل شعرة مد من طعام . وهذا قول الحسن وابن عبيدة والشافعي فيما دون الثلاث ، وعن احمد في الشعرة درهم ، وفي الشعرتين درهما ، وغنه في كل شعرة قبضة من طعام ، وروي ذلك عن عطاء ونحوه عن مالك وأصحاب الرأي . قال مالك : عليه فيما قل من الشعر اطعام طعام . وقال أصحاب الرأي يتصدق بشيء لانه لا تقدير فيه فيجب فيه أقل ما يقع عليه اسم الصدقة . وعن مالك فيمن أزال شعراً لا غمان عليه لان النص إنما أوجب الفدية في حلق الرأس كله فالحقنا به ما يقع عليه اسم الرأس . ولنا أن ماضمت جلته ضمنت أبعاضه كالصيد . والاولى أن يجب الاطعام لان الشارع إنما عدل عن الحيوان إلى الطعام في جزاء الصيد . وههنا أوجب الاطعام مع الحيوان على وجه التخيير فيجب أن يرجع اليه فيما لا يجب فيه الدم . ويجب مد لانه أقل ماوجب بالشرع فدية فكان واجبا في أقل الشعر ، والطعام الذي يجزي ، فيه اخراجه وهو مايجزي . في حلق الرأس ابتداء من البر والشعر والتمر والزبيب كالذي يجب في الاربع

(فصل) ومن أبيح له حلق رأسه لأذى به فهو مخير في الفدية قبل الحلق وبعد ، نص عليه احمد لما روي أن الحسين بن علي اشتكى رأسه فأتى علي فقبل له : هذا الحسين يشير إلى رأسه فدعا بجوزور فنهزها ثم حلقه وهو بالسعياء . رواه أبو اسحاق الجوزجاني ، ولانها كفارة فجاز تقديمها على وجوبها ككفارة الظهار والمين

﴿ مسألة ﴾ (قال وكذلك الاظفار)

قال ابن المنذر ، وأجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره وعليه الفدية بأخذها في قول أكثرهم وهو قول حماد ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وروي ذلك عن عطاء وغنه لافدية عليه لان الشرع لم يرد فيه بفدية

ولنا أنه أزال ما منع ازالته لاجل الترفه فوجب عليه الفدية كحلق الشعر . وعدم النص فيه لا يمنع قياسه عليه كشعر البدن مع شعر الرأس والحكم في فدية الاظفار كالحكم في فدية الشعر سواء في أربعة

وهذا قال الشافعي وأبو ثور وقال الزهري لا بد أن يقف بعرفة . وقال محمد بن الحسن لا يكون محصر أبمكة ، وروي ذلك عن أحمد رحمه الله لأنه إنما جاز له التحلل بعمره في موضع يمكنه أن يخرج من عامه فيصير متمتعاً وهذا ممنوع من الحج ولا يمكنه أن يصير متمتعاً فعلى هذا يقيم على احرامه حتى ينوته الحج ثم يتحلل بعمره ، فان فاتته الحج فخكه حكم من فاتته بغير حصر ، وقال مالك يخرج إلى الحل وبفعله ما يفعل المعتصر ، فان أحب أن يستنيب من يتمم عنه أفعال الحج جاز في التطوع لانه جاز أن يستنيب في جلته فجاز في بعضه ، ولا يجوز في حج الفرض الا أن يأس من القدرة عليه في جميع العمر كما في الحج كله (فصل) فان أحصر عن البيت بعد الوقوف بعرفة فله التحلل لان الحصر يفسد التحلل من جميعه فأفاد التحلل من بعضه . وان كان ما حصر عنه ليس من أركان الحج كالرمي وطواف الوداع

منها دم ، وعنه في ثلاثة دم ، وفي الظفر الواحد مدمن طعام . وفي الظفرين مدان على ما ذكرنا من التفصيل والاختلاف فيه . وقول الشافعي وأبي ثور كذلك . وقال أبو حنيفة لا يجب الدم الا بتقليم أظفار يد كاملة حتي لو قلم من كل يد أربعة لا يجب عليه الدم لانه لم يستكمل منفعة اليد أشبه الظفر والظفرين . ولنا أنه قلم ما يقع عليه اسم الجلع أشبه مالمو قلم خسا من يد واحدة ، وما قالوه يبطل بما اذا حلق ربع رأسه فانه لم يستوف منفعة العضو ويجب به الدم ، وقولهم يؤدي الى أن يجب به الدم في القليل دون الكثير . اذا ثبت هذا فانه يتخير من قلم ما يجب به الدم بين الثلاثة أشياء كما قلنا في الشعر لان الإيجاب في الأظفار باللاحاق بالشعر فيكون حكم الفرع حكم أصله ولا يجب فيما دون الأربعة أو الثلاثة بقسطه من الدم لان العبادة اذا وجب فيها الحيوان لم يجب فيها جزء منه كالزكاة

(فصل) وفي قص بعض الظفر مائي جميعه وكذلك في قطع بعض الشعرة مثل مائي قطع جميعها لان الفدية تجب في الشعرة والظفر سواء أطل أو قصر وليس بمقدر بمساحة فيمقدر الضمان عليه بل هو كالموضحة يجب في الصغيرة منها مثلها يجب في الكبيرة وخرج ابن عقيل وجها أنه يجب بحساب المتلف كالاصبع يجب في أمثلتها ثلث ديتها والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (وان تطيب المحرم عامدا غسل الطيب وعليه دم وكذلك ان لبس الخيط أو الخف عامدا وهو يجزئ النعل خلع وعليه دم)

لا خلاف في وجوب الفدية على المحرم اذا تطيب أو لبس عامداً لانه ترفه بمحذور في احرامه فلزمته الفدية كما لو ترفه بحلق شعره أو قلم ظفره والواجب عليه أن يفديه بدم ويستوي في ذلك قليل الطيب وكثيره . وقليل اللبس وكثيره . وبذلك قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب الدم الا بتطيب عضو كامل وفي اللباس بلباس يوم وليلة ولا شيء فيما دون ذلك لانه لم يلبس لبسا معتاداً فأشبهه مالمو ائتمرز بالقميص . ولنا أنه متى حصل به الاستمتاع بالمحظورات فاعتبر مجرد الفعل كالوطء محظوراً فلا

والمبيت بمزدلفة أو بمنى في لياليها فليس له التحلل لان صحة الحج لا تقف على ذلك ويكون عليه دم لتركه ذلك وحجه صحيح كما لو تركه من غير حصر ، وان حصر عن طواف الأفاضة بعد رمي الجرة فليس له أن يتحلل أيضاً لان احرامه انما هو عن النساء ، والشرع انما ورد بالتحلل عن الاحرام التام الذي يحرم جميع محظوراته فلا يثبت بما ليس مثله ، ومتى زال الحصر أتى بالطواف وتم حجه

﴿مسئلة﴾ واذا تحلل المحصر من الحج فزال الحصر وأمكنه الحج لزمه ذلك ان كانت حجة الاسلام أو كانت واجبة في الجملة أو قلنا بوجوب القضاء لان الحج يجب على الفور ، فأما ان كانت تطوعاً ولم نقل بوجوب القضاء فلا شيء عليه من لم يحرم

(فصل) فان أحصر في حج فاسد فله التحلل لانه اذا أبيح له في الحج الصحيح فالفاسد بطريق

تتقدر فديته بالزمن كسائر المحظورات ۝ وما ذكره غير صحيح فان الناس يختلفون في اللبس في العادة ۝ ولان ما ذكره تقدير والتقديران بابها التوقيف ۝ وتقديرهم بعضو ويوم وليلة تحكم محض وأما اذا ائزر بقميص فليس ذلك بلبس مخيط ولهذا لا يحرم عليه والمختلف فيه محرم (فصل) ويلزمه غسل الطيب وخلع اللباس لانه فعل محظوراً فيلزمه ازالته وقطع استدامته كسائر المحظورات والمستحب أن يستعين في غسل الطيب بحلال لئلا يباشر المحرم الطيب بنفسه ۝ ويجوز أن يليه بنفسه ولا شيء عليه لان النبي ﷺ قال للذي رأى عليه طيباً أو خلوفاً ۝ اغسل عنك الطيب ۝ ولانه تارك له فان لم يجد ما يغسله به مسحه بخرقه أو حكه بتراب أو ورق أو حشيش لان الذي عليه إزالته بحسب القدرة وهذا نهاية قدرته

(فصل) إذا احتاج الى الوضوء وغسل الطيب ومعه ماء لا يكفي الا أحدهما قدم غسل الطيب ۝ ويتيمم للحدث لانه لا رخصة في إبقاء الطيب وفي ترك الوضوء إلى التيمم رخصة فان قدر على قطع رائحة الطيب بغير الماء فعل وتوضاً لان المقصود من إزالة الطيب قطع رائحته فلا يتعين الماء والوضوء بخلافه (فصل) إذا لبس قميصاً وعمامة وسراويل وخفين لم يكن عليه إلا فدية واحدة لانه محظور من جنس واحد فلم يجب فيه أكثر من فدية واحدة كالطيب في بدنه ورأسه ورجليه

(فصل) وإن فعل محظوراً من أجناس فخلق ولبس وتطيب ووطئ فعليه لكل واحد فدية سواء فعل ذلك مجتمعا أو متفرقا وهذا مذهب الشافعي ۝ وعن احمد أن في الطيب واللبس والخلق فدية واحدة ۝ وان فعل ذلك واحداً بعد واحد فعليه لكل واحد دم، وهو قول إسحاق وقال عطاء وعمر بن دينار إذا حلق ثم احتاج إلى الطيب أو إلى قلنسوة أو اليها ففعل ذلك فليس عليه إلا فدية وقال الحسن إن لبس التيمص وتعم وتطيب فعلى ذلك جميعاً فليس عليه إلا كنارة واحدة ونحو ذلك عن مالك . ولنا أنها محظورات مختلفة الاجناس فلم تتداخل أجزاؤها كالحدود المختلفة والايان المختلفة وعكسه ما اذا كان من جنس واحد

الاولى ۝ فان حل ثم زال الحصر وفي الوقت سعة فله أن يقضي في ذلك العام وليس يتصور القضاء في العام الذي أفسد فيه الخج في غير هذه المسئلة

(مسئلة) (ومن أحصر بمرض أو ذهاب نفقة لم يكن له التحلل في احدى الروايتين)

اختارها الخرقى روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس ومروان وبه قال مالك والشافعي واسحاق (والثانية) له التحلل بذلك، وروي نحوه عن ابن مسعود وهو قول عطاء والنخعي والثوري وأصحاب الرأي لان النبي ﷺ قال ۝ من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى ۝ رواه النسائي ولانه محصور فيدخل في عموم قوله (فان احصرتم فما استيسر من الهدي) بحقه ان لفظ الاحصار انما هو للمرض ونحوه يقال احصره المرض احصاراً فهو محصر، وحصره العدو فهو محصور فيكون اللفظ صريحاً

﴿مسئلة﴾ قال (وان لبس أو تطيب ناسيا فلا فدية عليه ، ويخلع اللباس ويفسل الطيب ويفرغ الى التلبية)

المشهور في المذهب أن المتطيب أو اللابس ناسيا أو جاهلا لا فدية عليه . وهو مذهب عطاء والثوري واسحاق وابن المنذر ، وقال احمد قال سفيان ثلاثة في الجهل والنسيان سواء اذا أتى أهله واذا أصاب صيدا أو اذا حاق رأسه . قال احمد واذا جامع أهله بطل حججه لانه شيء لا يقدر على رده والصيد اذا قتله فقد ذهب لا يقدر على رده . والشعر اذا حلقه فقد ذهب فهذه الثلاثة العمدة والخطأ والنسيان فيها سواء . وكل شيء من النسيان بعد الثلاثة فهو يقدر على رده مثل اذا غطى المحرم رأسه ثم ذكر ألقاه عن رأسه وليس عليه شيء أو لبس خفانزعه وليس عليه شيء ، وعنه رواية أخرى أن عليه الفدية في كل حال وهو مذهب مالك والليث والنوري وأبي حنيفة لانه هتك حرمة الاحرام فاستوى عمده وسهوه كحاق الشعر وتقليم الاظفار

ولنا عموم قوله عليه السلام « عني لامتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وروى يعلى ابن أمية أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجرأة عليه جبة وعليه أثر خلع أو قال أثر صفرة فقال يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمري ؟ قال « اخلع عنك هذه الجبة واغسل عنك أثر هذا الخلق » أو قال « أثر الصفرة واصنع في عمرتك ما تصنع في حجك » متفق عليه . وفي لفظ قال يا رسول الله أحرمت بالعمرة وعليّ هذه الجبة فلم يأمره بالفدية مع مسئلته عما يصنع وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز اجماعا دل على أنه عذره لجهله والجاهل والناسي واحد ولأن الحج عبادة يجب بافسادها الكفارة فكان من محظوراته أنه ما يفرق بين عمده وسهوه كالصوم فأما الحاق وقتل الصيد فهو اتلاف لا يمكن رد تلافيه بازالته ، اذا ثبت هذا فان الناسي متى ذكر فعله غسل الطيب وخلع اللباس في الحال . فان أخر ذلك عن زمن الامكان فعليه الفدية فان قيل فلم لا يجوز له استدانة

في محل النزاع وحصر العدو مقيس عليه ولانه مصدود عن البيت أشبه من صده العدو ووجه الرواية الاولى أنه لا يستفيد بالاحلال الانتقال من حاله ولا التخلص من الاذى الذي به بخلاف حصر العدو ، ولان النبي ﷺ دخل على ضباء بنت الزبير فقالت اني أريد الحج وأنا شاكية فقال « حجي واشترطي ان محلي حيث حبستني » فلو كان المرض يبيح الحل ما احتاجت الى شرط . وحديثهم متروك الظاهر فان مجرد الكسر والعرج لا يصير به حلالا فان حملوه على أنه يبيح له التحلل حملاه على ما اذا اشترط الحل على أن في حديثهم كلاما لان ابن عباس يرويه ومذهبه بخلافه فاذا قلنا يتحلل فحكمه حكم من حصره العدو على ما مضى وان قلنا لا يتحلل فانه يقيم على إحرامه ويبعث ما معه من الهدي لينذم بالحرم وليس له نحره في مكانه لانه لم يتحلل فان فات الحج تحلل بعمرة كغير المريض

الطيب ههنا كالقدي يتطيب قبل احرامه قلنا لان ذلك فعل مندوب اليه فكان له استدামته وههنا هو محرم وانما سقط حكمه بالنسيان أو الجهل فاذا زال ظهر حكمه، وان تعذر عليه ازالته لا كراه أو علة ولم يجد من يزيله وما أشبه ذلك فلا فدية عليه. وجرى مجرى المكروه على الطيب ابتداءً، وحكم الجاهل اذا علم حكم النامي اذا ذكر، وحكم المسكوه حكم النامي فان ما عني عنه بالنسيان عني عنه بالاكرام لانهما قرينان في الحديث الدال على العفو عنهما وقول الخرق ينزع الى التلبية أي يلي حين ذكر استذكاراً للحج أنه نسيه واستشعره بأفامته عليه ورجوعه اليه وهذا قول يروى عن ابراهيم النخعي

﴿مسئلة﴾ قال (ولو وقف بعرفة نهاراً أو دفع قبل الامام فعليه دم)

وجملة ذلك أن من وقف بعرفة يوم عرفة نهاراً وجب عليه الوقوف الى غروب الشمس ليجمع بين الليل والنهار في الوقوف فان دفع قبل الغروب ولم يعد حتى غربت الشمس فعليه دم. وقال الشافعي لا يجب ذلك، ولا دم عليه ان دفع قبل الغروب احتجاجاً بحديث عروة بن مضرس ولانه أدرك من الوقوف ما أجزأه أشبه ما لو أدرك الليل منفرداً

ولنا أن النبي ﷺ وقف حتى غربت الشمس بغير خلاف وقد قال «خذوا عني مناسككم» فاذا تركه لزمه دم لقول ابن عباس ولانه ركن لم يأت به على الوجه المشروع فلزمه دم كما لو أحرم من دون الميقات، وحديثهم دل على الاجزاء والسكلام في وجوب الدم فاما اذا وقف في الليل خاصة فانه يجزئه ولا يلزمه دم لان من أدرك الليل وحده لا يمكنه الوقوف نهاراً فلا يتعين عليه ولا يجب عليه بتركه دم بخلاف من أدرك نهاراً. وأما قوله: أو دفع قبل الامام فظاهر أنه أوجب بذلك دماً وان دفع قبل الغروب. وقد روى الاثرم عن احمد قال: سمعته يسأل عن رجل دفع قبل الامام من عرفة بعد ما غابت الشمس. فقال: ما وجدت أحداً سهل فيه كلهم يشدد فيه: قال: وما يعجبني أن يدفع الامام مع الامام وعن عطاء عليه شاة اذا دفع قبل الامام. قيل في دفع من مزدلفة قبل الامام؟ فقال

﴿مسئلة﴾ (ومن شرط في ابتداء إحرام، أن يحلي حيث حبستني فله التحلل بجميع ذلك ولا شيء عليه) اذا شرط في وقت إحرامه أن يحل متى مرض أو ضاعت نفقته أو نفدت أو نحوه أو قال إن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني فله التحلل متى وجد ذلك وليس عليه هدي ولا صوم ولا قضاء ولا غيره فان للشرط تأثيراً في العبادات بدليل أنه لو قال إن شفى الله مريضتي صمت شهراً متتابعاً أو متفرقاً كان على شرطه وإنما لم يلزمه هدي ولا قضاء لانه إذا شرط شرطاً كان إحرامه الذي فعله الى حين وجود الشرط فصار بمنزلة من أكمل أفعال الحج ثم ينظر في صيغة الشرط فان قال ان مرضت فلي أن أحل أو ان حبسني حابس فمحلي حيث حبستني فاذا حبس كان بالخيار بين الحل وبين البقاء على الاحرام، وإن قال ان مرضت فأنا حلال فمضى وجد الشرط حل بوجوده لانه شرط صحيح فكان على ما شرط، وفي هذه المسئلة اختلاف ذكرناه في باب الاحرام

المزدلفة عندي غير عرفة . وذكر حديث ابن عمر أنه دفع قبل ابن الزبير ، وغير الخرق من أصحابنا لم يوجب بذلك شيئاً ، ولا عدّ الدفع مع الامام من الواجبات ، وهو الصحيح فان اتباع الامام وأفعال الناسك معه ليس بواجب في سائر مناسك الحج فكذا ههنا ، وانما وقع دفع الصحابة مع النبي ﷺ بحكم العادة فلا يدل على الوجوب كالدفع معه من مزدلفة والافاضة من منى ، وغير ذلك وليس ذلك فعلاً للنبي ﷺ فيدخل في عموم قوله ﷺ « خذوا عني مناسككم »

﴿مسئلة﴾ قال (ومن دفع من مزدلفة قبل نصف الليل من غير الرعاة وأهل سقاية الحاج فعليه دم) وجملة ذلك ان المبيت بمزدلفة واجب يجب بتركه دم سواء تركه عمداً أو خطأ عالماً أو جاهلاً لانه ترك نسكاً والنسيان أثره في ترك الموجود كالمعدوم لا في جعل المعدوم كالموجود إلا أنه رخص لأهل السقاية ورعاة الابل في ترك البيوتة لان النبي ﷺ رخص الرعاة في ترك البيوتة في حديث عدي ، وأرخص للعباس في المبيت لاجل سقايته . ولان عليهم مشقة في المبيت لحاجتهم إلى حفظ مواشيهم وسقي الحاج فكان لهم ترك المبيت فيها كليا لي منى ولانها ليلة يرمى فيها فكل من لم يترك المبيت فيها كليا لي منى . وروي عن أحمد ان المبيت بمزدلفة غير واجب ولا شيء على تاركه والاول المذهب

﴿مسئلة﴾ قال (ومن قتل وهو محرم من صيد البر عامداً أو مخطئاً فداه بنظيره من النعم ان كان المقتول دابة)

في هذه المسئلة فصول سنة (الاول) في وجوب الجزاء على المحرم بقتل الصيد في الجملة وأجمع أهل العلم على وجوبه ونص الله تعالى عليه بقوله (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم . ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم) ولا نعلم أحداً خالف في الجزاء في قتل الصيد متعمداً إلا الحسن ومجاهداً قالا : إذا قتله متعمداً ذكراً لأحرامه لا جزاء عليه وان كان مخطئاً أو ناسياً لأحرامه فعليه

﴿باب الهدى والاضاحي﴾

الاصل في مشروعية الاضحية الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى (فصل لربك وانحر) قال بعض أهل التفسير والمراد به الاضحية بعد صلاة العيد ، وأما السنة فانه روي أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما . متفق عليه الامام الذي فيه بياض وسواد وبياضه أكثر قاله الكسائي ، وقال ابن الاعرابي هو النقي البياض قال الشاعر : حتى اكنسى الرأس قناعاً أشيباً * أملح لا لدأ ولا محبباً

وأجمع المسلمون على مشروعية الاضحية ، ويستحب لمن أتى مكة أن يهدي هدياً لان النبي ﷺ أهدى في حجته مائة بدنة وقد كان النبي ﷺ يبعث الهدى ويقم بالمدينة

الجزاء وهذا خلاف النص فان الله تعالى قال (ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) والذاكر لاحرامه . متعمد . وقال في سياق الآية (يذوق وبال امره) والخطي . والناسي لاشقوبة عليه . وقيل الصيد نوعان : مباح ومحرم . فالمحرم قتله ابتداء من غير سبب يسبح قتله ففيه الجزاء . والمباح ثلاثة أنواع (أحدها) أن يضطر إلى أكله فيباح له ذلك بغير خلاف فعلمه فان الله تعالى قال (ولا تلتوا بأيديكم إلى التهلكة) وترك الأكل مع القدرة عند الضرورة إلقاء يده إلى التهلكة . ومتى قتله ضمنه سواء وجد غيره أو لم يجد وقال الاوزاعي لا يضمنه لأنه مباح أشبهه صيد البحر ولنا عموم الآية ولأنه قتله من غير معنى يحدث من الصيد يقتضي قتله فضمنه كغيره ولأنه أتلفه لدفع الأذى عنه لا للمعنى فيه أشبهه حلق الشعر لأذى برأسه

(النوع الثاني) إذا صال عليه صيد فلم يقدر على دفعه إلا بقتله فله قتله ولا ضمان عليه . بهذا قال الشافعي . وقال أبو بكر عليه الجزاء وهو قول أبي حنيفة لأنه قتله لحاجة نفسه أشبهه قتله لحاجة إلى أكله ولنا أنه حيوان قتله لرفع شره فلم يضمنه كالأدعي الصائل ولأنه التحق بالمؤذيات طبعاً فصار كالكلب العقور ولا فرق بين أن يخشى منه التلف أو يخشى منه مضرة كجره أو إتلاف ماله أو بعض حيواناته (النوع الثالث) إذا خلص صيداً من سبع أو شبكة صياد أو أخذه ليخلص من رجله خيطاً ونحوه فقتل بذلك فلا ضمان عليه وبه قال عطاء وقيل عليه الضمان وهو قول قتادة لعموم الآية ولأن غاية ما فيه أنه عدم القصد إلى قتله فأشبهه قتل الخطأ

ولنا أنه فعل أبيع لحاجة الحيوان فلم يضمن ما تلف به كما لو داوى ولي الصبي الصبي فمات بذلك وهذا ليس بمتعمد فلا تتناول الآية

(الفصل الثاني) أنه لا فرق بين الخطأ والعمد في قتل الصيد في وجوب الجزاء على إحدى الروايتين وبه قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . قال الزهري على المتعمد بالكتاب وعلى الخطي بالسنة . والرواية الثانية لا كفارة في الخطأ وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير

﴿مسئلة﴾ (والأفضل فيهما الإبل ثم البقر ثم الغنم والذكر والأنثى سواء)

أفضل الهدايا والاضاحي الإبل ثم البقر ثم الغنم ثم شرك في بدنة ثم شرك في بقرة ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال به مالك في الهدي وقال في الأضحية الأفضل الجذع ثم الضأن ثم البقرة ثم البدنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين ولا يفعل إلا الأفضل ولو علم الله سبحانه خيراً منه لفدى به اسحاق . ولنا ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة » ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة . ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة » الخ متفق عليه ولأنه ذبح يتقرب به إلى الله تعالى

وطاوس وابن المنذر وداود لأن الله تعالى قال (ومن قتله منكم متعمداً) فدلل خطابه أنه لاجزاء على الخاطي، لأن الأصل براءة ذمته فلا يشغلها إلا بدليل، ولأنه محظور للأحرام لا يفسده فيجب التفريق بين خطئه وعمده كاللبس والطيب ووجه الأولى قول جابر جعل رسول الله ﷺ في الضبع يصيده المحرم كبشا وقال عليه السلام في بيض النعام يصيبه المحرم منه ولم يفرق رواهما ابن ماجه. ولأنه ضمان اتلاف استوى عمده وخطؤه كمال الأدمي

(الفصل الثالث) أن الجزاء لا يجب إلا على المحرم ولا فرق بين أحرام الحج وإحرام العمرة لعموم النص فيهما. ولا خلاف في ذلك ولا فرق بين الأحرام بنسك واحد وبين الأحرام بنسكين وهو القارن لأن الله تعالى لم يفرق بينهما

(الفصل الرابع) أن الجزاء لا يجب إلا بقتل الصيد لأنه الذي ورد به النص بقوله تعالى (لا تقتلوا الصيد) والصيد ما جمع ثلاثة أشياء وهو أن يكون مباحاً أكله لا مالك له ممتنعاً فيخرج بالوصف الأول كل ما ليس بمأكول إلا جزاء فيه كسباع البهائم والمستخبت من الحشرات والطير وسائر المحرمات. قال أحمد إنما جعلت المكفارة في الصيد المحلل أكله. وقال كل ما يؤذي إذا أصابه المحرم يؤكل لحمه وهذا قول أكثر أهل العلم إلا أنهم أوجبوا الجزاء في المتولد بين المأكول وغيره كالسبع المتولد من الضبع والذئب تغليبا لتحريم قتله كما علقوا التحريم في أكله. وقال بعض أصحابنا في أم حبين جدي وأم حبين دابة متفخخة البعان فهذا خلاف القياس فإن أم حبين لا تؤكل لكونها مستخبة عند العرب حكى ابن رجب عن العرب سئل ما تأكلون؟ قال: دب ودرج إلا أم حبين. فقال السائل ليهن أم حبين العافية. وإماتبعوا فيها قضية عثمان رضي الله عنه فإنه قضى فيها بحلاق وهو الجدي والصحيح أنه لا شيء فيها. وفي القتل روايتان ذكرناهما فيما مضى والصحيح أنه لا شيء فيه لأنه غير مأكول وهو من المؤذيات ولا مثل له ولا قيمة. قال ميمون بن مهران كنت عند عبد الله بن عباس فسأله رجل فقال: أخذت قطة فألقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس تلك ضالة لا تبتغي. وقال القاضي إنما الروايتان

فكانت البدنة فيه أفضل كالحدي ولأنها أكثر ثمنا ولحمها وأنفع للفقراء، ولأن النبي ﷺ مثل أي الرقاب أفضل؟ فقال «أغلاها ثمنا وأنفسها عند أهلها» والابل أغلا ثمنا وأنفس من الغنم. فاما التضحية بالكبش فلأنه أفضل أجناس الغنم وكذلك حصول الفداء به أفضل والشاة أفضل من شرك في بدنة لأن إراقة الدم مقصود في التضحية والمنفرد يتقرب براقته كله

(فصل) والذكر والأنثى سواء لأن الله تعالى قال (ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وقال (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله) ولم يقل ذكرا ولا أنثى ومن أجاز ذكران الابل في الهدي ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومالك وعطاء والشافعي. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ما رأيت أحدا فاعلا ذلك. وإن أنحر أنثى أحب إلي. والأول أولى لما ذكرنا من النص، وقد

فما أزاله من شعره فأما ما ألقاه من ظاهر بدنه أو ثوبه فلا شيء عليه رواية واحدة . ومن أوجب فيه الجزاء قال أي شيء تصدق به فهو خير . واختلفت الرواية في الثعلب فعنه فيه الجزاء . وبه قال طاوس وقتادة ومالك والشافعي وقال هو صيد يؤكل وفيه الجزاء . وعن أحمد لا شيء فيه وهو قول الزهري وعمر بن دينار وابن أبي نجيح وابن المنذر واختلف فيه عن عطاء لأنه سبيع وقد نهى النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع . وإذا أوجبنا فيه الجزاء ففيه شاة لأنه روي ذلك عن عطاء . واختلفت الرواية في السنور أهلياً كان أو وحشياً والصحيح أنه لا جزاء فيه وهو اختيار القاضي لأنه سبيع وليس بأكل ، وقال الثوري وإسحاق في الوحشي حكومة ولا شيء في الأهلي لأن الصيد ما كان وحشياً . واختلفت الرواية في الهدد والصر ولاختلاف الروايتين في إباحتهما وكل ما اختلف في إباحته يختلف في جزائه ، فأما ما يحرم فالصحيح أنه لا جزاء فيه لأنه مخاف للقياس ولا نص فيه

(الوصف الثاني) أن يكون وحشياً ، ما ليس بوحشي لا يحرم على المحرم ذبحه ولا أكله كبهيمة الانعام كلها والخيل والدجاج ونحوها لا نعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً والاعتبار في ذلك بالأصل لا بالحال فلو استأنس الوحشي وجب فيه الجزاء ، وكذلك وجب الجزاء في الحمام أهليه ووحشيه اعتباراً بأصله ولو توحش الأهلي لم يجب فيه شيء . قال أحمد في بقرة صارت وحشية لا شيء فيها لأن الأصل فيها الانسي . وان تولد من الوحشي والأهلي ولد ففيه الجزاء تغليبا للتحريم كقولنا في المنولد بين المباح والمحرم . واختلفت الرواية في الدجاج السندي هل فيه جزاء ؟ على روايتين وروى مهنا عن أحمد في البط يذبحه المحرم إذا لم يكن صيداً أو الصحيح أنه يحرم عليه ذبحه وفيه الجزاء لأن الأصل فيه الوحشي فهو كالخام (الفصل الخامس) أن الجزاء إنما يجب في صيد البر دون صيد البحر بغير خلاف لقول الله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة ، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) قال ابن عباس طعامه ما لفظه ، ولا فرق بين حيوان البحر المملح وبين ما في الأنهار والعيون فإن اسم البحر

ثبت أن النبي ﷺ أهدى جملاً لابي جهل في أنفه برة من فضة رواه أبو داود وابن ماجه ولأنه يجوز ذبح الذكر من سائر بهيمة الانعام فكذلك من الابل . ولأن القصد اللحم ولحم الذكر أوفر ولحم الانثى أرطب فتساويا . قال أحمد الخصي أحب إلينا من النعجة لأن لحه أوفر وأطيب . قال شيخنا والكبش في الاضحية أفضل النعم لأنها أضحية النبي ﷺ وذكره ابن أبي موسى والضأن أفضل من المعز لأنه أطيب لحماً . وقال القاضي جزع الضأن أفضل من ثني المعز لذلك ولما روي أن النبي ﷺ قال « نعم الاضحية الجذع من الضأن » حديث غريب قال شيخنا رحمه الله ويحتمل أن الثني من المعز أفضل من الجذع لأن النبي ﷺ قال « لا تذبحوا الا مسنة فإن عسر عليكم فاذبحوا الجذع من الضأن رواه مسلم » وهذا يدل على فضل الثني على الجذع لكونه جعل النبي أصلاً والجذع بدلاً لا ينتقل اليه إلا عند عدم الثني .

يتناول الكل قال الله تعالى (وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج ومن كل نأكلون لحما طريا) ولان الله تعالى قابله بصيد البر بقوله (وحرم عليكم صيد البر) فدل على أن ما ليس من صيد البر فهو من صيد البحر ، وحيوان البحر ما كان يعيش في الماء ويفرخ ويبيض فيه ، فان كان مما لا يعيش إلا في الماء كالسمك ونحوه فهذا مما لا خلاف فيه . وان كان مما يعيش في البر كالسحفاة والسرطان فهو كالسمك لاجزاء فيه . وقال عطاء . فيه الجزاء وفي الضفدع وكل ما يعيش في البر ولنا أنه يفرخ في الماء ويبيض فيه فكان من حيوانه كالسمك ، فأما طير الماء ففيه الجزاء في قول عامة أهل العلم منهم الاوزاعي والثانجي وأصحاب الرأي وغيرهم لا نعلم فيه مخالفا غير ما حكى عن عطاء أنه قال : حينما يكون أكثر فهو من صيده . ولنا ان هذا إنما يفرخ في البر ويبيض فيه وإنما يدخل الماء يعيش فيه ويكتسب منه فهو كالصيد من الأكمين . واختلفت الرواية في الجراد فعنه هو من صيد البحر لاجزاء فيه وهو مذهب أبي سعيد ، قال ابن المنذر قال ابن عباس وكعب هو من صيد البحر وقال عروة هو نثرة حوت ، وروي عن أبي هريرة قال . أصابنا ضرب من جراد فكان رجل منا يضرب بسوطه وهو محرم فقيل ان هذا لا يصلح فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال « هذا من صيد البحر » وعنه عن النبي ﷺ انه قال « الجراد من صيد البحر » رواها أبو داود ، وروي عن أحمد انه من صيد البر وفيه الجزاء وهو قول الاكثرين لما روي ان عمر رضي الله عنه قال لكعب في جرادتين : ما جعلت في نفسك ؟ قال درهمان . قال بخ درهمان خير من مائة جرادة ، رواه الشافعي في مسنده ولانه طير يشاهد طيرانه في البر . يهلكه الماء إذا وقع فيه فأشبهه العصفير . فأما الحديثان اللذان ذكرناهما للرواية الاولى فوهم قاله أبو داود . فعلى هذا بضمنه بقيمته لانه لا مثل له وهذا قول الشافعي وعن أحمد يتصدق بتمرة عن الجرادة وهذا يروي عن عمر وعبد الله بن عمر وقال ابن عباس قبضة من طعام . قال القاضي هذا محمول على انه أوجب ذلك على طريق القيمة والظاهر أنهم لم يريدوا بذلك التقدير وإنما أرادوا ان فيه أقل شيء . وان اقترش الجراد في طريقه فقتله بالمشي عليه على وجه لم يمكنه التحرز منه ففيه وجهان

(فصل) ويسن استسمانها واستحسانها لقول الله تعالى (ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب) قال ابن عباس تعظيمها استسمانها واستعظامها واستحسانها ولان ذلك أعظم لاجرها وأعظم لنفعها والافضل في لون الغنم البياض لما روي عن مولاة أبي ورقة بن سعيد قالت قال رسول الله ﷺ « دم عفراء أزكى عند الله من دم سوداوين » رواه أحمد بمعناه . وقال أبو هريرة « دم بياض أحب الى الله من دم سوداوين » ولانه لون أضحية النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما كان أحسن لونا فهو افضل .

(مسئلة) (ولا يجزيء الا الجذع من الضأن وهو ماله ستة أشهر والثني مما سواه) وهو قول مالك والليث والشافعي وإبي عبيد وأصحاب الرأي ، وقال ابن عمر والزهري : لا يجزيء

(أحدهما) وجوب جزائه لانه أتلفه لنعم نفسه فضمنه كالمضطر يقتل صيداً يأكله (والثاني) لايضمنه لانه اضطره إلى اتلافه أشبه ما لو صال عليه

(الفصل السادس) ان جزاء ما كان دابة من الصيد نظيره من النعم . هذا قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي . وقال أبو حنيفة : الواجب القيمة ويجوز فيها المثل لان الصيد ايس بمثلي . ولنا قول الله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) وجعل النبي ﷺ في الضبع كبشاً وأجمع الصحابة على ايجاب المثل فقال عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية في النعامة بدنة ، وحكم أبو عبيدة وابن عباس في حمار الوحش بدنة ، وحكم عمر فيه ببقرة وحكم عمر وعلي في الظبي بشاة ، واذا حكموا بذلك في الازمنة المختلفة والبلدان المتفرقة دل ذلك على انه ليس على وجه القيمة . ولانه لو كان على وجه القيمة لا اعتبروا صفة المتلف التي تختلف بها القيمة إما بروؤية أو اخبار ، ولم ينقل عنهم السؤال عن ذلك حال الحكم . ولانهم حكموا في الحمام بشاة ولا يباخ قيمة شاة في الغالب . اذا ثبت هذا فليس المراد حقيقة المائلة فانه لا تتحقق بين النعم والصيد لكن أرادت المائلة من حيث الصورة ، والمتلف من الصيد قسمان (أحدهما) قضت فيه الصحابة فيجب فيه ما قضت وبهذا قال عطاء والشافعي واسحاق . وقال مالك : يستأنف الحكم فيه لان الله تعالى قال (يحكم به ذوا عدل منكم) ولنا قول النبي ﷺ : أصحائي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم . وقال « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر » ولانهم أقرب إلى الصواب وأبصر بالعلم فكان حكمهم حجة على غيرهم كالعلم مع العامي ، والذي بلغنا قضاؤهم في الضبع كبش قضى به عمر وعلي وجابر وابن عباس . وفيه عن جابر ان النبي ﷺ جعل في الضبع بصيدها المحرم كبشاً رواه أبو داود وابن ماجه . وروي عن جابر عن النبي ﷺ قال « في الضبع كبش اذا أصاب المحرم وفي الظبي شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة » قال أبو الزبير الجفرة التي قد فطمت ورعت رواه الدارقطني . قال أحمد حكم رسول الله ﷺ في الضبع بكبش ، وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور وابن المنذر . وقال الاوزاعي ان كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ويكرهون أكلها رهو القياس إلا

الجذع لانه لا يجزي . من غير الضأن فلا يجزي . منه كالحمل وعن عطاء ، والاوزاعي انهما قال لا يجزي . الجذع من جميع الاجناس لما روى مجاشع بن سليم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول . إن الجذع يوفي بما يوفي به النسي . رواه أبو داود والذائي وابن ماجه . ولانه يجزي . من بعض الاجناس فجزأ من جميعها كالنسي . ولنا على اجزاء الجذع من الضأن حديث مجاشع وأبي هريرة ، وعلى ان الجذعة من غيرها لا تجزي . قول النبي ﷺ « لا تذبحوا الا مسنة فان عسر عليكم فاذبحوا الجذع من الضأن » وقال أبو بردة بن نيار رضي الله عنه عندي جذعة من المعز أحب الي من شائين فهل تجزي . عنى ؟ قال « نعم ولا تجزي . عن أحد بعدك » متفق عليه وحديثهم محمول على الجذع من الضأن لما ذكرنا قال ابراهيم الحري انما يجزي . الجذع من الضأن لانه ينزوي فيلقح فاذا كان من المعز لم يلقح حتى يكون ثنيا

أن اتباع السنة والآثار أولى . وفي حمار الوحش بقرة روي ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال عروة ومجاهد والشافعي وعن أحمد فيه بدنة ، روي ذلك عن أبي عبيدة وابن عباس وبه قال عطاء والنخعي ، وفي بقرة الوحش بقرة روي ذلك عن ابن مسعود وعطاء وعروة وقتادة والشافعي . والابل فيه بقرة قاله ابن عباس ، قال أصحابنا في الوعل والثيرل بقرة كالا بل ، والأروى فيه بقرة قال ذلك ابن عمر ، وقال القاضي فيها عصب وهي من أولاد البقر ما بلغ أن يقبض على قرنه ولا يبلغ أن يكون جذعا ، وحكي ذلك عن الازهري ، وفي الظبي شاة ثبت ذلك عن عمر ، وروي عن علي وبه قال عطاء وعروة والشافعي وابن المنذر ولا نحفظ عن غيرهم خلافهم . وفي الوبر شاة روي ذلك عن مجاهد وعطاء . وقال القاضي فيه جفرة لانه ليس بأ كبير منها وكذلك قال الشافعي ان كانت العرب تأكله ، والجفرة من أولاد المعز ما أتى عليها أربعة أشهر وفصلت عن أمها والذكر جفر ، وفي اليربوع جفرة قال ذلك عمر رضي الله عنه وروي ذلك عن ابن مسعود وبه قال عطاء والشافعي وأبو ثور . وقال النخعي فيه ثمنه وقال مالك قيمته طعاما ، وقال عمرو بن دينار ما سمعنا ان الضب واليربوع يوديان ، واتباع الآثار أولى . وفي النضب جدي قضى به عمر وأربد وبه قال الشافعي ، وعن أحمد فيه شاة لان جابر بن عبد الله وعطاء قالا فيه ذلك ، وقال مجاهد حمنة من طعام وقال قتادة صاع وقال مالك قيمته من الطعام والاول أولى فان قضاء عمر أولى من قضاء غيره والعجدي أقرب اليه من الشاة ، وفي الارنب عناق قضى به عمر وبه قال الشافعي وقال ابن عباس فيه حمل ، وقال عطاء فيه شاة وقضاء عمر أولى ، والعناق الانثى من ولد المعز في أول سنة والذكر جدي .

(القسم الثاني) ما لم تقض فيه الصحابة فيرجع إلى قول عداين من أهل الخبرة بقول الله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) فيحكمان فيه بأشبه الأشياء به من النعم من حيث الحلقة لا من حيث القيمة بدليل أن قضاء الصحابة لم يكن بالمثل في القيمة . وليس من شرط الحكم أن يكون فقيها لان ذلك زيادة على أمر الله تعالى به وقد أمر أن يحكم في الضب ولم يسأل أفتيه هو أم لا ، لكن تعتبر العدالة لانها منصوص عليها . ولانها شرط في قبول القول على الغير في سائر الاماكن ، وتعتبر الخبرة لانه لا يتمكن من الحكم بالمثل إلا من له خبرة . ولان الخبرة بما يحكم به شرط في سائر الحكم ويجوز أن يكون انقاتل أحد العداين وبهذا قال الشافعي وإسحاق وابن المنذر ، وقال النخعي ليس له

(فصل) ولا يحزى في الاضحية غير بهيمة الانعام وان كان أحد أبويه وحشيا وحكي عن الحسن ابن صالح ان بقرة الوحش تجزى عن سبعة والظبي عن واحد وقال أصحاب الرأي يحزى ولد البقرة الانسية اذا كان أبوه وحشيا وقال ابو ثور يحزى اذا كان منسوباً الى بهيمة الانعام .

ولنا قوله سبحانه (ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام) وهي الابل والبقر والغنم وعلى أصحاب الرأي انه متولد بين ما يحزى وبين ما لا يحزى أشبه ما لو كانت الام وحشية والجذع من الضأن ماله ستة أشهر . قال وكيع الجذع من الضأن يكون ابن سبعة أشهر أو ستة أشهر قال الخرقي

ذلك لان الانسان لا يحكم لنفسه . ولنا عموم قوله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) والقاتل مع غيره ذوا عدل منا . وقد روى شعيب في سننه والشافعي في مسنده عن طارق بن شهاب قال : خرجنا حجاجا فأرطأ رجل منا يقال أربد ضبا ففزر ظهره فقدمنا على عمر رضي الله عنه فسألنا أربد فقال له احكم يا أربد فيه . قال : أنت خير مني يا أمير المؤمنين . قال انما أمرتك أن تحكم ، ولم أمرك أن تزكيني فقال أربد أرى فيه جدبا قد جمع الماء والشجر . قال عمر فذلك فيه ، فأمره عمر أن يحكم فيه وهو القاتل وأمر أيضا كعب الاحبار أن يحكم على نفسه في الجرادتين اللتين صادهما وهو محرم ، ولأنه مال يخرج في حق الله تعالى فجاز أن يكون من وجب عليه أمينا فيه كالزكاة

(فصل) قال أصحابنا في كبير الصيد مثله من النعم ، وفي الصغير صغير ، وفي الذكر ذكر ، وفي الانثى انثى ، وفي الصحيح صحيح ، وفي المعيب معيب ، وبهذا قال الشافعي وقال مالك في الصغير كبير ، وفي المعيب صحيح لان الله تعالى قال (هديا بالغ السكبة) ولا يجزي في الهدي صغير ولا معيب ولانها كفارة متعلقة بقتل حيوان فلم تختلف بصغيره وكبيره كقتل الآدمي ولنا قول الله تعالى (فجزاء مثل ماقتل من النعم) ومثل الصغير صغير ، ولان ما ضمن باليد والجناية اختلف ضمانه بالصغير والكبير كالبهيمة ، والهدي في الآية معتبر بالمثل ، وقد أجمع الصحابة على الضمان بما لا يصح هديا كالجفرة والعناق والجدي . وكفارة الآدمي ليست بدلا عنه ولا تجري مجرى الضمان بدليل أنها لا تتبع في البعاضه فان فدا المعيب بصحيح فهو أفضل ، وان فداه بمعيب مثله جاز ، وان اختلف العيب مثل أن فدا الأعرج بأعور والأعور بأعرج لم يجز لانه ليس بمثله . وان فدا أعور من إحدى العينين بأعور من أخرى أو أعرج من قائمة بأعرج من أخرى جاز لان هذا اختلاف بدير ونوع العيب واحد وانما اختلف محلّه . وان فدا الذكر بأنثى جاز لان لهما أطيب وأرطب . وان فداها بذكر جاز في أحد الوجهين . لان لحمه أوفر فتساويا ، والآخر لا يجوز لان زيادته عليها ليس هي من جنس زيادتها فأشبهه فداء المعيب من نوع بمعيب من نوع

وسمعت أبي يقول سألت بعض أهل البادية كيف تعرفون الضأن اذا أجدع قالوا لا تزال الصوفة قائمة على ظهره مادام حملا فاذا نامت الصوفة على ظهره علم انه قد أجدع وفيه قول ان الجذع من الضأن ماله ثمانية أشهر ذكره ابن أبي موسى

(مسئلة) (وثني الابل ما كل له خمس سنين ومن البقر ماله سنتان ومن المعز ماله سنة)

قال الاصمعي وأبو زياد الكلابي وأبو زيد الانصاري اذا مضت السنة الخامسة على البعير ودخل في السادسة وأتقى ثنيته فهو حينئذ ثني ويروى أنه يسمى ثنيا لانه أتقى ثنيته ، وأما البقرة فهي التي لها سنتان وقد قال النبي ﷺ « لا تذبجوا الا مسنة » ومسنة البقر التي لها سنتان على ما ذكرنا في الزكاة ، وثني المعز ماله سنة ، وقال ابن أبي موسى فيه قول أن ثني البقر ما دخل في السنة الرابعة

(فصل) فان قتل ما خضا فقال القاضي بضمها بقيمة مثلها . وهو مذهب الشافعي لان قيمته أكثر من قيمة لحمه . وقال أبو الخطاب بضمها بما خض مثلها لان الله تعالى قال (فجزاء مثل ما قتل من النعم) وإيجاب القيمة عدول عن المثل مع إمكانه . فان فداها بغير ما خض احتمل الجواز لان هذه الصفة لا تزيد في لحمها بل ربما نقصها فلا يشترط وجودها في المثل كاللون والعيب ، وان جنى على ما خض فأنتف جنينها وخرج ميتا ففيه ما نقصت أمه كما لو جرحها ، وان خرج حيا لوقت يعيش لمثله ثم مات ضمنه بمثله وإن كان لوقت لا يعيش لمثله فهو كالملت كجنين الآدمية

(فصل) وان أتلف جزءا من الصيد وجب ضمانه . لان جملته مضمونة . فكان بعضه مضمونا كالأدبي والاموال ، ولان النبي ﷺ قال لا ينفر صيدها . فالجرح أولى بالنهي . والنهي يقتضي تحريمه . وما كان محرما من الصيد وجب ضمانه كمنفسه ، ويضمن بمثله من مثله في أحد الوجهين لان ما وجب ضمان جملته بالمثل وجب في بعضه مثله كالكيليات ، والآخر يجب قيمة مقداره من مثله لان الجزاء يشق إخراجه فيمنع إيجابه ، ولهذا عدل الشارع عن إيجاب جزء من بهير في خمس من الابل الى إيجاب شاة من غير جنس الابل ، والاول أولى . لان المشقة ههنا غير ثابتة لوجود الخبرة له في العدول عن المثل الى عدله من الطعام أو الصيام فينتفي المانع فيثبت مقتضى الاصل ، وهذا اذا اندمل الصيد ممتنعا ، فان اندمل غير ممتنع ضمنه جميعه لانه عطفه فصار كالتلف ، ولانه مفض الى تلفه فصار كالجارح له جرحا يتيقن به موته ، وهذا مذهب أبي حنيفة ويتخرج أن يضمنه بما نقص لانه لا يضمن ما لم يتلف ، ولم يتلف جميعه بدليل ما لو قتله محرم آخر لزمه الجزاء ومن أصلنا أن على المشتركين جزاء واحد و ضمانه بجزء كامل يفضي الى إيجاب جزأين وان غاب غير مندمل ولم يعلم خبره والجراحة موجبة فعليه ضمان جميعه كما لو قتله وان كانت غير موجبة فعليه ضمان ما نقص ولا يضمن جميعه لاننا لا نعلم حصول التلف بفعله فلم يضمن كما لو رمى سها الى صيد فلم يعلم أوقع به أم لا ، وكذلك ان وجدته ميتا ولم يعلم أمات من الجناية أم من غيرها ، ويحتمل أن يلزمه ضمانه ههنا

والاول المشهور في المذهب .

﴿مسئلة﴾ (وتجزئ الشاة عن واحد والبدنة والبقرة عن سبعة سواء أراد جميعهم القربة أو بعضهم والباقون اللحم)

أما أجزاء الشاة عن واحد فلا نعلم فيه خلافا . وقد روى أبو أيوب رضي الله عنه قال كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حديث صحيح ، وتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم . وبه قال عطاء وطاوس وسالم والحسن وعمر بن دينار والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لا تجزئ نفس واحدة

لانه وجد سبب اتلافه منه ولم يعلم له سبب آخر ، فوجب احالته على السبب المعلوم كما لو وقع في الماء نجاسة فوجده متغيراً تغيراً يصلح أن يكون منها فأننا نحكم بنجاسته ، وكذلك لو رمى صيداً فغاب عن عينه ثم وجده ميتاً لا أثر به غير سهمه حل أكله ، وإن صيرته الجناية غير ممتنع فلم يعلم أضرار ممتنعاً أم لا فعليه ضمان جميعه لان الاصل عدم الامتناع

(فصل) وإذا جرح صيداً فتحامل فوقع في شيء تلف به ضمانه لانه تلف بسببه ، وكذلك ان نفره فقتل في حال نفوره ضمانه فان سكن في مكان وأمن من نفوره ثم تلف لم يضمنه ، وقد ذكرنا وجهاً آخر أنه يضمنه في المكان الذي انتقل اليه لما روى الشافعي في مسنده عن عمر رضي الله عنه أنه دخل دار الندوة فألقى رداه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطاره فوقع على واقف فاتهرته حية فقتله . فقال لعثمان بن عفان ونافع بن عبد الحارث إني وجدت في نفسي أني أطرته من منزل كان فيه آمناً الى موقعة كان فيها حتمه فقال نافع لعثمان كيف ترى في غير تنبيهه عقراً يحكم بها على أمير المؤمنين . فقال عثمان أرى ذلك فأمر بها عمر رضي الله عنه

(فصلي) وكلما يضمن به الآدمي يضمن به الصيد من مباشرة أو بسبب ، وما جنت عليه دابته بيدها أو فيها من الصيد فالضمان على راکبها أو قائدها أو سائقها وما جنت برجلها فلا ضمان عليه لانه لا يمكن حفظ رجلها . وقال القاضي يضمن السائق جميع جنايتها لان يده عليها ويشاهد رجلها . وقال ابن عقيل لا ضمان عليه في الرجل لان النبي ﷺ قال « الرجل جبار » وان انقلبت فالتفت صيداً لم يضمنه لانه لا يملكها ، وقد قال النبي ﷺ « العجاء جبار » وكذلك لو اتلفت آدمياً لم يضمنه ولو نصب المحرم شبكة أو حفر بئراً فوقع فيها صيد ضمانه لانه بسببه كما يضمن الآدمي إلا أن يكون حفر البئر بحق كحفره في داره أو في طريق واسع ينتفع بها المسلمون فينبغي أن لا يضمن ما تلف

عن سبعة ونحوه قول مالك الا أن يذبح عنه وعن أهل بيته ، قال احمد ما علمت أن احداً لا يرخص في ذلك الا ابن عمر ، وعن سعيد بن المسيب أن الجزور عن عشرة والبقرة عن سبعة وبه قال اسحاق لما روى رافع أن النبي ﷺ قسم فعدل عن عشرة من الغنم بغير متفق عليه . وعن ابن عباس قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فخصر الأضحية فاشتر كننا في الجزور عن عشرة والبقرة عن سبعة رواه ابن ماجه .

ولنا ما روى جابر قال نحرنا بالحديبية مع النبي ﷺ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . وقال أيضاً كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ فنذبح البقرة عن سبعة نشترك فيها رواه مسلم . وهذا أصح من حديثهم . وأما حديث رافع فهو في القسمة لافي الاضحية . إذا ثبت هذا فسواء كان المشترك من أهل بيت أو لم يكونوا ، متطوعين أو مقترضين أو كان بعضهم يريد القرية وبعضهم يريد اللحم . وقال أبو حنيفة يجوز إذا كانوا كلهم مقترنين ولا يجوز إذا لم يرد بعضهم القرية .

به كما لا يضمن الآدمي « وان نصب شبكة قبل احرامه فوقع فيها صيد بعد احرامه لم يضمنه لانه لم يوجد منه بعد احرامه تسبب الي اطلاقه أشبه ما لو صاده قبل احرامه وتركه في منزله فتلف بعد احرامه أو باعه وهو حلال فذبحه المشتري .

(مسئلة) قال (وان كان طائراً فداء بقيمته في موضعه)

قوله (بقيمته في موضعه) يعني يجب قيمته في المكان الذي أطلقه فيه . لا خلاف بين أهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير الا ما حكى عن داود انه لا يضمن ما كان أصغر من الحمام لان الله تعالى قال (فجزاء مثل ما قتل من النعم) وهذا لا مثل له « ولنا عموم قوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) وقيل في قوله تعالى (ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم) يعني الفرخ والبيض ومالا يقدر أن يفرض صغار الصيد (ورما حكم) يعني الكبار، وقد روي عن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أنهم أحكموا في الجراء بجزاء ودلالة الآية على وجوب جزاء غيره لا يمنع من وجوب الجزاء في هذا بدليل آخر وضمن غير الحمام من الطير قيمته لان الاصل في الضمان أن يضمن بقيمته أو بما يشتمل عليها بدليل سائر المضمونات لكن تركنا هذا الاصل بدليل ففيما عداه تجب القيمة بقضية الدليل وتعتبر القيمة في موضع اطلاقه كما لو أتلف مال آدمي في موضع قوم في موضع الانلاف كذا ههنا

(فصل) ويضمن بيض الصيد بقيمته أي صيد كان قال ابن عباس في بيض النعام قيمته ، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود ، وبه قال النخعي والزهري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لانه يروى أن رسول الله ﷺ قال « في بيض النعام قيمته » مع أن النعام من ذوات الامثال فقيره أولى ولان البيض لا مثل له فيجب قيمته كصغار الطير فان لم يكن له قيمة لكونه مذرا أو لان فرخه ميت فلا شيء فيه . قال أصحابنا لا يبيض النعام فان لقشره قيمة والصحيح أنه لا شيء فيه لانه إذا لم يكن فيه حيوان ولا ما له إلى أن يصير منه حيوان صار كالحجار والخشب وسائر ما له قيمة من غير الصيد ألا ترى أنه لو نقب بيضه فاخرج ما فيها لزمه جزاء جميعها ثم لو كسرها هو أو غيره لم يلزمه لذلك شيء . ومن كسر

ولنا ان الجزء المجزي لا ينقص بارادة الشريك غير القرية فجاز كما لو اختلفت جهات القرب فاراد بعضهم المتعة والآخر القران ولان كل انسان إنما يجزي عنه نصيبه فلا يضره نية غيره في نصيبه ويجوز أن يفتسموا اللحم لان القسمة افراز حق وليست بيعا ومنع منه أصحاب الشافعي في وجهه ، بناء على أن القسمة بيع وبيع لحم الهدى والاضحية غير جائز . ولنا ان أمر النبي ﷺ بالاشتراك مع أن سنة الهدى والاضحية الاكل منها دليل على تجوز القسمة إذ به يتمكن من الاكل وكذلك الصدقة والهدية .

(فصل) ولا بأس ان يذبح الرجل عن أهل بيته شاة واحدة أو بدنة أو بقرة يضحي بها نص عليه أحمد وبه قال مالك والليث والاوزاعي واسحاق . وروي ذلك عن ابن عمر وأبي هريرة قال

بيضه فخرج منها فرخ حي فعاش فلا شيء فيه وان مات ففيه ما في صغار اولاد المتلف بيضه ففي فرخ الحام صغير اولاد الغنم وفي فرخ النعامة حوار وفيها عداها قيمته « ولا يحل لمحرم أكل بيض الصيد إذا كسره هو أو محرم سواه وان كسره حلال فهو كالحكم الصيد ان كان أخذه لاجل المحرم لم يباح له أكله ولا أبيض وان كسر بيض صيد لم يحرم على الحلال لان حله له لا يقف على كسره ولا يعتبر له أهلية بل لو كسره مجوسي أو وثني أو بغير تسمية لم يحرم فأشبهه قطع اللحم وطبخه « وقال القاضي يحرم على الحلال أكله كما لو ذبح الصيد لان كسره جرى مجرى الذبح بدليل حله للمحرم بكسر الحلال له وان نقل بيض صيد فجعله تحت آخر أو ترك مع بيض الصيد بيضا آخر أو شيئاً نقره عن بيضه حتى فسد فعليه ضمان لانه تلف بسببه وان صح وفرخ فلا ضمان عليه وان باض الصيد على فراشه فتلفه برفق ففسد ففيه وجهان بناء على أن الجراد إذا انفرش في طريقه وحكم بيض الجراد، وان احتلب ابن صيد ففيه قيمة كما لو حلب ابن حيوان مغضوب .

(فصل) اذا تلف محرم ريش طائر ففيه ما نقص ، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأوجب مالك وأبو حنيفة فيه الجزاء جميعه ، ولنا أنه نقضه نقضاً يمكن زواله فلم يضمه بكاله كما لو جرحه فان حفظه وأطعمه وسقاه حتى عاد ريشه فلا ضمان عليه لان النقص زال فأشبهه ما لو اندمل الجرح « وقيل عليه قيمة الريش لان الثاني غير الاول فان صار غير ممتنع بتلف ريشه واندمل غير ممتنع فعليه جزاء جميعه كالجرح فان غاب غير مندمل ففيه ما نقص كالجرح سواء، وقد ذكرنا ثم احتمالاً لافيهناه مثله

(مسئلة) قال (إلا أن تكوز نعامة فيكون فيها بدنة أو حمامة وما أشبهها فيكون في

كل واحد منها شاة)

هذا متعلق بقوله وان كان طائر آفده بقيمته في موضعه أو استثنى النعامة من الطائر لانها ذات

صالح قلت لابي يضحى بالشاة عن أهل البيت؟ قال نعم لا بأس قد ذبح النبي ﷺ كبشين قال « بسم الله هذا عن محمد وأهل بيته » وقرب الآخر وقال « اللهم منك ولك عن وحدك من أمتي » وحكي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يضحى بالشاة فتجىء بنته فتقول عني؟ فيقول وعناك، وكره ذلك الثوري وأبو حنيفة لان الشاة لا تجزيء عن أكثر من واحد فاذا اشتراك فيها اثنان لم تجز عنها كالأجنيين ولنا الحديث الذي ذكره احمد وروى جابر قال ذبح رسول الله ﷺ يوم الذبح كبشين اقرنين املحين موجودين فلما وجههما قال « وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفاً وما أنا من المشركين ، ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم منك ولك عن محمد وأمتي، بسم الله والله اكبر » ثم ذبح رواه أبو داود، وقد ذكرنا حديث أبي أيوب في أول المسئلة

جناحين وتبيض فهي كالدجاج والاوز وأوجب فيها بدنة لان عمر وعليا وعثمان وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم حكموا فيها ببدنة . وبه قال عطاء ومجاهد ومالك والشافعي وأكثراهل العلم ، وحكي عن النخعي أن فيها قيمتها . وبه قال أبو حنيفة وخالفه صاحباه واتباع النص في قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) والآثار أولى ولان النعامة تشبه البعير في خلقته فكان مثلاً لها فيدخل في عموم النص في الحمام شاة حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع بن الحارث في حمام الحرم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وعروة وقتادة والشافعي وإسحاق . وقال أبو حنيفة ومالك فيه قيمته الا أن مالكا وافق في حمام الحرم لحكم الصحابة ففيما عداه يبقى على الاصل قلنا: روي عن ابن عباس في الحمام حال الاحرام كذهبننا ولانها حمامة مضمونة لخلق الله تعالى فضحتت بشاة كحمامة الحرم ولانها متى كانت الشاة مثلاً لها في الحرم فكذلك في الحل فيجب ضمانها بها نقول الله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) وقياس الحمام على الحمام أولى من قياسه على غيره ، وقرئ الخرقى « وما أثبتها » يعني ما يشبه الحمامة في أنه يعيب الماء أي يضع منقاره فيه فيكرع كما تكرر الشاة ولا يأخذ قطرة قطرة كالدجاج والعصافير وانما أوجبوا فيه شاة لشبهه بها في كرع الماء مثلها ولا يشرب مثل شرب بقية الطيور . قال أحمد في رواية أبي القاسم وشندي: كل طير يعيب الماء يشرب مثل الحمام ففيه شاة فيدخل في هذا الفواخت والوراشين والسقاين والقمرى والدبسي والقطا لان كل واحد من هذه تسميه العرب حماما وقد روي عن الكسائي أنه قال كل مطوق حمام وعلى هذا القول الجبل حمام لانه مطوق

(فصل) وما كان أكبر من الحمام كالحبارى والكركي والكروان والجبل والاوز الكبير من طير الماء ففيه وجهان (أحدهما) فيه شاة لانه روي عن ابن عباس وجابر وعطاء أنهم قالوا في الجبله والقطاة والحبارى شاة شاة ، وزاد عطاء في الكركي والكروان وابن الماء ودجاج الحبش والحرب شاة شاة - والحرب هو فرخ الحبارى - لان إيجاب الشاة في الحمام تنبيه على إيجابها فيما هو أكبر منه (والوجه الثاني) فيه قيمته وهو مذهب الشافعي لان القياس يقتضي وجوبها في جميع الطير تركناه في الحمام لاجماع الصحابة رضي الله عنهم ففي غيره يرجع الى الاصل

(مسألة) (ولا يجزىء فيها العوراء البين عورها وهي التي انحسفت عينها ، ولا العجفاء التي لا تنقي وهي الهزيلة التي لامخ فيها ، ولا العرجاء البين ظلمها فلا تقدر على الشئ مع الغنم) ولا المريضة البين مرضها ولا العضباء وهي التي ذهب أكثر اذنها أو قرنها)
أما العيوب الاربعة الاول فلا تعلم بين أهل العلم خلافا في أنها تنم الاجزاء في المدي والاضحية لما روى البراء بن عازب رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله ﷺ فقال « أربعم لا تجوز في الاضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ظلمها والعجفاء التي لا تنقي » رواه أبو داود والنسائي نص على الاضاحي والهدي في معناها ومعنى العوراء البين عورها التي قد انحسفت عينها والعين

﴿مسئلة﴾ قال (وهو مخير ان شاء فداه بالنفلير أو قوم النفلير بدراهم ونظر كم يجيء به طعاما فاطعم كل مسكين مدا أو صام عن كل مديوما معسراً كان أو موسراً)

في هذه المسئلة أربع فصول . (الاول) ان قاتل الصيد مخير في الجزاء بأحد هذه الثلاثة بأيهما شاء كفر موسراً كان أو معسراً ، وبهذا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن احمد رواية ثانية أنها على الترتيب فيجب امثل أولاً ، فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام ، وروي هذا عن ابن عباس والثوري لان هدي المتعة على الترتيب . وهذا أوكد منه لانه بفعل محذور . وعنه رواية ثالثة أنه لا اطعام في الكفارة وانما ذكر في الآية ليعدل الصيام لان من قدر على الاطعام قدر على الذبح هكذا قال ابن عباس ، وهذا قول الشعبي وأبي عياض

ولنا قول الله تعالى (هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) وأو في الامر للتخيير روي عن ابن عباس أنه قال كل شيء أو فهو مخير ، وأما ما كان فان لم يوجد فهو الاول الاول ولان عطف هذه الخصال بعضها على بعض باو فكان مخيراً بين ثلاثها كفدية الاداء وقد سمي الله الطعام كفارة ، ولا يكون كفارة ما لم يجب اخراجه وجعله طعاما للمساكين ولا يجوز صرفه اليهم لا يكون طعاما لهم . وعطف الطعام على الهدي ثم عطف الصيام اليه ، ولو لم يكن خصلة من خصالها لم يجز ذلك فيه . ولانها كفارة ذكر فيها الطعام فكان من خصالها كسائر الكفارات وقولهم إنها وجبت بفعل محذور يبطل بفدية الاذى على أن لفظ النص صريح في التخيير فليس ترك مدلوله قياسا على هدي المتعة بأولى من العكس فلا يجوز قياس هدي المتعة في التخيير على هذا لما يتضمنه من ترك النص كذا هذا

(الفصل الثاني) إذا اختار المثل ذبحه وتصدق به على مساكين الحرم لان الله تعالى قال (هديا بالغ الكعبة) ولا يجوز أن يتصدق به حيا على المساكين لان الله تعالى سماه هديا ، والهدي يجب ذبحه وله ذبحه أي وقت شاء ولا يختص ذلك بأيام النحر

عضو مستطاب فان كان على عينها بياض ولم تذهب جازت التضحية بها لان عورها ليس بين ولا ينقص ذلك لحماء والعجفاء المهزولة ، والتي لا تنقي هي التي لا مخ فيها في عظامها لهزالها والنقي المخ قال الشاعر :

لا تنسكين عملا ما أتقين * مادام مخ في سلامي او عين

فهذه لا تجزي ، لانه لا مخ فيها انما هي عظام مجتمعة ، وأما العرجاء البين عرجها فهي التي بها عرج فاحش وذلك يمنعها من اللحاق بالغنم فيسبغها الى الكلاء فيرعيه لا تدركن فينقص لحمها فان كان عرجا يسيراً لا يفضي بها الى ذلك اجزأت . وأما المريضة البين مرضها فقال الخرقى هي التي لا يرجح برؤها لان ذلك ينقص قيمتها ولحمها نقصا كثيراً وقال القاني هي الجرباء لان الجرب إذا كثر مهزل ويفسد

(الفصل الثالث) أنه متى اختار الأطعام فإنه يقوم المثل بدراهم والدرهم بطعام ، ويتصدق به على المساكين . وبهذا قال الشافعي وقال مالك يقوم الصيد لا المثل لأن التقويم إذا وجب لأجل الاتلاف قوم المتلف كالذي لا مثل له . ولنا أن كل ما تلف وجب فيه المثل إذا قوم لزمته قيمة مثله كالمثل من مال الآدمي ، ويعتبر قيمة المثل في الحرم لأنه يحل إحرامه ولا يجزئ إخراج القيمة لأن الله تعالى خير بين ثلاثة أشياء ليست القيمة منها ، والطعام المخرج هو الذي يخرج في الفطرة وفدية الأذى وهو الخنطة والشعير والتمر والزبيب . ويحتمل أن يجزئ كل ما يسمى طعاماً لدخوله في إطلاق اللفظ ويعطي كل مسكين مداً من البر كما يدفع إليه في كفارة البين ، فأما بقية الأصناف فنصف صاع لكل مسكين نص عليه أحمد فقال في إطعام المساكين في الفدية . وجزاء كفارته البين أن أطعم برّاً فهد طعام لكل مسكين ، وإن أطعم تمرًا فنصف صاع لكل مسكين . وأطلق الخرقى لكل مسكين ولم يفرق والاولى أنه لا يجزئ من غير البر أقل من نصف صاع إذ لم يرد الشرع في موضع بأقل من ذلك في طعمة المساكين ولا توقيف فيه فيرد إلى نظائره ولا يجزئ إخراج لمساكين الحرم لأن قيمة الهدى الواجب لهم فيكون أيضاً لهم كقيمة المثلي من مال الآدمي

(الفصل الرابع في الصيام) فعن أحمد أنه يصوم عن كل مديوماً ، وهو ظاهر قول عطاء ومالك والشافعي لأنها كفارة دخلها الصيام والأطعام فكان اليوم في مقابلة المد ككفارة الظهار ، وعن أحمد أنه يصوم عن كل نصف صاع يوماً . وهو قول ابن عثيم والحسن والنخعي والثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر . قال القاضي المسئلة رواية واحدة واليوم عن مديراً أو نصف صاع من غيره وكلام أحمد في الروايتين محمول على اختلاف الحالين لأن صوم اليوم مقابل باطعام المسكين وإطعام المسكين مديراً أو نصف صاع من غيره ولأن الله تعالى جعل اليوم في كفارة الظهار في مقابلة إطعام المسكين فكذا هنا ، وروي عن أبي ثور أن جزاء الصيد من الطعام والصيام مثل كفارة الأذى ، وروي ذلك عن ابن عباس . ولنا أنه جزاء عن متلف فاختلف باختلافه كبذل مال الآدمي ، وإذا بقي ما لا يعدل

اللحم ، وهذا قول أصحاب الشافعي ، قال شيخنا والذي في الحديث « المريضة البين مرضها » وهو الذي يبين أثره عليها لأن ذلك ينقص لحمها ويفسده . وهذا أولى مما ذكره الخرقى والقاضي لأنه تقييد للمطلق وتخصيص للمعوم بلا دليل والمعنى يقتضي العموم كما يقتضيه اللفظ والمعنى ، وأما العضب فهو ذهاب أكبر من نصف القرن أو الأذن وذلك يمنع الأجزاء أيضاً . وبه قال النخعي وأبو يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة والشافعي تجزئ مكسورة القرن ، وروي نحو ذلك عن علي وعمار وابن المسيب والحسن وقال مالك أن كان قرنهما يدمي لم تجزئ ، والأجزاء وعن أحمد لا تجزئ ما ذهب ثلث أذنها وهو قول أبي حنيفة . وقال عطاء ومالك إذا ذهبت الأذن كلها لم تجزئ وإن ذهب يسير جاز ، واحتجوا بأن قول النبي ﷺ أربع لا تجوز في الإضاحي يدل على أن غيرها يجزئ ، ولأن في حديث

كدون المدصام يوما كاملا كذلك قال عطاء ، والنخعي وحماد والشافعي وأصحاب الرأي ، ولا نعلم أحدا خالفهم لان الصوم لا يتبعص فيجب تكميله ولا يجب التتابع في الصيام ، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي فان الله تعالى أمر به مطلقا فلا يتقيد بالتتابع من غير دليل ولا يجوز أن يصوم عن بعض الجزاء ويطعم من بعض . نص عليه احمد وبه قال الشافعي والثوري وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وجوزوه محمد ابن الحسن إذا عجز عن بعض الاطعام ولا يصح لأنها كفارة واحدة فلا يؤدي بعضها بالاطعام وبعضها بالصيام كسائر الكفارات

(فصل) وما لا مثل له من الصيد يخبر قاتله بين أن يشتري بقيمته طعاما فيطعمه للمساكين وبين أن يصوم . وهل يجوز إخراج القيمة ؟ فيه احتمالان (أحدهما) لا يجوز وهو ظاهر قول أحمد في رواية حنبل فانه قال : إذا أصاب المحرم صيدا ولم يصب له عدلا يحكم به عليه قوم طعاما إن قدر على طعام وإلا صام لكل نصف صاع يوما هكذا يروى عن ابن عباس ولانه جزاء صيد فلم يجز إخراج القيمة فيه كالذي له مثل . ولان الله تعالى خير بين ثلاثة أشياء ليس بها القيمة فاذا عدم أحد الثلاثة يبقى التخخير بين الشئتين الباقيين فاما إيجاب شيء غير المنصوص فلا (الثاني) يجوز إخراج القيمة لان عمر رضي الله عنه قال لكعب : ما جعلت على نفسك . قال : درهمين ، قال اجعل ما جعلت على نفسك وقال عطاء في العصفور نصف درهم ، وظاهره إخراج الدرهم الواجبة

﴿ مسألة ﴾ قال (وكلما قتل صيدا حكم عليه)

معناه أنه يجب الجراء بقتل الصيد الثاني كما يجب عليه إذا قتله ابتداء . وفي هذه المسئلة عن احمد ثلاث روايات (إحداهن) أنه يجب في كل صيد جزاء . وهذا ظاهر المذهب . قال أبو بكر هذا أولى القولين بأبي عبد الله . وبه قال الثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر وأصحاب الرأي (والثانية) لا يجب إلا في المرة الاولى . روي ذلك عن ابن عباس وبه قال شريح والحسن وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي وقتادة لان الله تعالى قال (ومن عاد فينتقم الله منه) ولم يوجب جزاء (والثالثة) ان كفر

البراء عن عبيد بن فيروز قال قلت : للبراء فاني أكره النقص من القرن والذنب قال : أكره لنفسك ما شئت ولا تضيق على الناس ولان المقصود اللحم وهذا لا يؤثر فيه .

ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ أن يضحي بأعضب الاذن والقرن قال قتادة فسألت سعيد بن المسيب فقال نعم الأعضب النصف فأكثر من ذلك رواه النسائي وابن ماجه وعن علي رضي الله عنه قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والاذن رواه أبو داود والنسائي وهذا منطوق يقدم على المفهوم .

(فصل) ولا تجزي العمياء لان النهي عن العوراء تنبيه على العمياء ولا تجزي . وان لم يكن عماما بيضا لان العمى يمنع مشيها مع الغنم ومشاركها في العلف ولا تجزي ما قطع منها عضو كالالية والاطباء

عن الاول فعليه للثاني كفارة ، وإلا فلا شيء للثاني لأنها كفارة تجب بفعل محظور في الاحرام فيدخل جزاؤها قبل التكفير كاللبس والطيب . ولنا أنها كفارة عن قتل فاستوى فيه المبتدي والعائد كقتل الآدمي ، ولأنها بدل متلف يجب به المثل أو القيمة فاشبهه بدل مال الآدمي . قال احمد روي عن عمر وغيره أنهم حكموا في الخطأ وفيمن قتل ولم يسأله هل كان قتل قبل هذا أولا ؟ وإنما هذا يعني لتخصيص الاحرام ومكانه . والآية اقتضت الجزاء على العائد بمومها ، وذكر العقوبة في الثاني لا يمنع الوجوب كما قال الله تعالى (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله * ومن عاد فان لك أصحاب النار هم فيها خالدون) وقد ثبت أن العائد لو انتهى كان له ما سلف وأمره إلى الله ، ولا يصح قياس جزاء الصيد على غيره ولأن جزاءه متدر به ■ ويختلف بصغره وكبره ولو أتلف صيدين معا وجب جزاؤهما فكذلك اذا تفرقا بخلاف غيره من المحظورات

(فصل) ويجوز إخراج جزاء الصيد بعد جرحه وقبل موته نص عليه أحمد لأنها كفارة فجاز تقديمها على الموت ككفارة قتل الآدمي ، ولأنها كفارة فأشبهت كفارة الظهار واليمين
 ﴿ مسألة ﴾ قال (ولو اشترك جماعة في قتل صيد فعليه جزاء واحد)

يروى عن أحمد في هذه المسئلة ثلاث روايات (إحداهن) ان الواجب جزاء واحد وهو الصحيح ويروى هذا عن عمر بن الخطاب وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ■ وبه قال عطاء والزهري والنخعي والشعبي والشافعي وإسحاق (والثانية) على كل واحد جزاء رواها ابن أبي موسى واختارها أبو بكر وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة ويروى عن الحسن لأنها كفارة قتل يدخلها الصوم أشبهت كفارة قتل الآدمي (والثالثة) ان كان صوما صام كل واحد صوما تاما وان كان غير ذلك فجزاء واحد وان كان أحدهما هدي والآخر صوم فعلى المهدي بحصته وعلى الآخر صوم تام لان الجزاء ليس بكفارة وإنما هو بدل بدائل ان الله تعالى عطف عليه الكفارة فقال تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) والصوم كفارة ككفارة قتل الآدمي . ولنا قول الله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) والجماعة قد

لان ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تجوز العجفاء ولا الجداء ، قال احمد رحمه الله هي التي قد يلبس ضرعها ، ولأنه أبلغ في الاخلال بالمقصود من ذهاب شحمة العين

(فصل) وتكره المعيبة الاذن بمخرق أو شق أو قطع لاقل من النصف لما روى علي رضي الله عنه قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين والاذن ولا نضحي بمقابلة ولا مدابرة ولا شرقا ولا خرقا قال زهير قلت : لا بني اسحق ما المقابلة ؟ قال تقطع طرف الاذن قلت : فما المدابرة ؟ قال تقطع من مؤخر الاذن قلت : فما الخرقاء ؟ قال شق الاذن قلت : فما الشرعاء ؟ قال تشق أذنهما للسمة رواه أبو داود وقال القاضي الخرقاء التي قد انقبت أذنهما والشرعاء التي تشق أذنهما ويبقى كالشخاين وهذا نهي تنزيه ويحصل الاجزاء بها لان اشتراط السلامة من ذلك يشق ولا يكاد يوجد سالم

قتلوا صيداً فيلزمهم مثله والزائد خارج عن المثل فلا يجب . ومتى ثبت اتخاذ الجزاء في الهدي وجب اتخاذه في الصيام لان الله تعالى قال (أو عدل ذلك صياماً) والاتفاق حاصل على انه معدول بالقيمة إما قيمة المتلف وأما قيمة مثله فإيجاب الزائد على عدل القيمة خلاف النص ، وأيضاً ما روي عن شميناء من الصحابة أنهم قالوا كذبنا . ولانه جزاء عن مقتول يختلف باختلافه فكان واحداً كالدية أو كالماتل أو القاتل أو بدل المحل فاتحدت بانحاده الدية ، وكفارة الآدي لنا فيها منع ولا يتبعض في بعضه ولا يختلف باختلافه فلا يتبعض على الجماعة بخلاف مسائلنا

(فصل) فان كان شريك المحرم حلالاً أو سبعاً فلا شيء على الحلال وبحكم على الحرام . ثم ان كان جرح أحدهما قبل صاحبه والسابق الحلال أو السبع فعلى المحرم جزاؤه مجروحاً . وان كان السابق المحرم فعليه جزاء جرحه على ما مضى . وان كان جرحهما في حال واحدة ففيه وجهان (أحدهما) على المحرم بقسطه كما لو كان شريكه محرماً لانه إنما أنلف البعض (والثاني) عليه جزاء جميعه لانه تعذر إيجاب الجزاء على شريكه فأشبهه ما لو كان أحدهما دالاً والآخر مدلولاً أو أحدهما ممسكاً والآخر قاتلاً فان الجزاء على المحرم أيهما كان لتعذر إيجاب الجزاء على الآخر

(فصل) وان اشترك حرام وحلال في صيد حرمي فالجزاء بينهما نصين لان الاتلاف ينسب الى كل واحد منهما نصفه . ولا يزداد الواجب على المحرم باجماع حرمة الاحرام والحرم فيكون الواجب على كل واحد منهما النصف ، وهذا الاشتراك الذي هذا حكمه هو الذي يقع به الفعل منهما معاً ، وان سبق أحدهما صاحبه فحكمه ما ذكرناه فيما مضى

(فصل) إذا أحرم الرجل وفي ملكه صيد لم يزل ملكه عنه ولا يده الحكمة مثل أن يكون في بلده أو في يد نائب له في غير مكانه ولا شيء عليه إن مات وله التصرف فيه بالبيع والهبة وغيرها

من هذا كله . وذكر ابن أبي موسى في الارشاد انها لا تجزي ، اظاهر الحديث والجمهور على خلاف هذا المشقة (مسألة) (وتجزي الجماء والبتراء والخصي وقال ابن حامد لا تجزي الجماء)

تجزي الجماء وهي التي لم يخلق لها قرن والصمعاء وهي الصغيرة الاذن والبتراء وهي التي لا ذنب لها سواء كان خلقة أو مقطوعاً ومن لا يرى بالبتراء بأساً ابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن وسعيد ابن جبير والنخعي وكره الليث أن يضحي بالبتراء ما فوق انقبضة ، وقال ابن حامد لا تجزي الجماء لان ذهاب أكثر من نصف القرن يمنع فذهاب جميعه أولى ولان ما منع منه العور منع منه العمى فكذلك ما منع منه العضب يمنع منه كونه اجم .

ولنا أن هذا نقص لا ينقص اللحم ولم يخل بالمقصود ولم يرد به نهى فوجب أن يجزي . وفارق العضب فانه قد نهى عنه وهو عيب فانه ربما دمي وآلم الشاة فيكون كمرضاها ويقبح منظرها بخلاف الاجم فانه ليس بمرض ولا عيب وما كان كامل الخلقة فهو أفضل فان النبي ﷺ ضحى بكبش أقرن

ومن غصبه لزمه رده ويلزمه إزالة يده المشاهدة عنه . ومعناه إذا كان في قبضته أو رحله أو خيمته أو قفص معه أو مربوذاً بحبل معه لزمه إرساله ، وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي . وقال الثوري : هو ضامن لما في بيته أيضاً . وحكي نحو ذلك عن الشافعي وقال أبو ثور ليس عليه إرسال ما في يده وهو أحد قولي الشافعي لانه في يده أشبه ما لو كان في يده الحكمية . ولانه لا يلزم من منع ابتداء الصيد المنع من استدامته بدليل الصيد في الحرم . ولنا على انه لا يلزمه إزالة يده الحكمية انه لم يفعل في الصيد فعلاً فلم يلزمه شيء . كما لو كان في ملك غيره . وعكس هذا إذا كان في يده المشاهدة فانه فعل الامساك في الصيد فكان ممنوعاً منه كحالة الابتداء فان استدامة الامساك إمساك بدليل انه لو حلف لا يمسك شيئاً فاستدام إمساكه حنت . إذا ثبت هذا فانه متى أرسله لم يزل ملكه عنه . ومن أخذه رده إذا حل ، ومن قتله ضمنه له لان ملكه كان عليه وإزالة الأثر لا يزيل الملك بدليل الغصب والعارية فان تلف في يده قبل إرساله بعد إمكانه ضمنه لانه تلف تحت اليد العادية فلزمه الضمان كمال الآدمي وان كان قبل امكان الارسال فلا ضمان لانه ليس بمعترط ولا متعبد . فان أرسله انسان من يده فلا ضمان عليه لانه فعل ما يلزمه فعله . ولان اليد قد زال حكمها وحرمتها فان أمسكه حتى حل فملكه باق عليه لان ملكه لم يزل بالاحرام وانما زال حكم المشاهدة فصار كالعصير يتخمر ثم يتخلل قبل اراقته (فصل) ولا يملك المحرم الصيد ابتداء بالبيع ولا بالهبة ونحوهما من الاسباب فان الصعب بن جثاء أهدى الى رسول الله ﷺ حماراً وحشياً فردّه عليه وقال « إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » فان أخذه بأحد هذه الاسباب تم تلف فعليه جزاؤه . وان كان مبيعاً فعليه القيمة أو رده إلى مالكه ، فان أرسله فعليه ضمانه كما لو أتلّفه وليس عليه جزاء وعليه رد المبيع أيضاً ويحتمل أن يلزمه إرساله كما لو كان مملوكاً لانه لا يجوز له اثبات يده المشاهدة على الصيد . وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي

كحيل وقال خير الاضحية الكبش الاقرن .

(فصل) ويجزئ الخصي لان النبي ﷺ ضحى بكبشين موجوين والوجأ رضى الخصيتين وما قطعت خصيتاه أو سلمتا في معناه ، ولان الخصي اذهب عضو غير مستطاب يطيب اللحم بذهابه ويسمن قال الشعبي ما زاد في لحمه وشحمه أكثر مما ذهب منه . وبهذا قال الحسن وعطاء والشعبي والنخعي ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافاً

(فصل : والسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيقطعنها بالحربة في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر وينذبح البقر والغنم)

السنة نحر الابل كما ذكر ومن استحب ذلك مالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر . وقال عطاء يستحب وهي باركة وجوز الثوري وأصحاب الرأي كلا الأمرين ولنا ما روى زياد بن جبير قال : رأيت ابن عمر أتى على رجل أناخ بدنته لينحرجها فقال :

ولا يسترد المحرم الصيد الذي باعه وهو حلال مختار ولا عيب في ثمنه ولا غيرها لانه ابتداء ملك على الصيد وهو ممنوع منه . وان رده المشتري عليه بعيب أو خيار فله ذلك لان سبب الرد متحقق ثم لا يدخل في ملك المحرم ويلزمه ارساله

(فصل) وان ورث المحرم صيداً ملكه لان الملك بالارث ليس بفعل من جهته وانما يدخل في ملكه حكماً ، اختار ذلك أو كرهه ولهذا يدخل في ملك الصبي والمجنون ويدخل به المسلم في ملك الكافر فجري مجرى الاستدانة ، ويحتمل أن لا يملك به لانه من جهات الملك فأشبه البيع وغيره فطلى هذا يكون أحق به من غير ثبوت ملكه عليه فإذا حل ملكه

﴿مسئلة﴾ قال (ومن لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر تحلل بعمره وذبح ان كان معه هدي وحج من قابل وأتى بدم)

الكلام في هذه المسئلة في أربعة فصول (الاول) ان آخر وقت الوقوف آخر ليلة النحر فمن لم يدرك الوقوف حتى طلع الفجر يومئذ فاته الحج لانعلم فيه خلافاً قال جابر لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع ، قال أبو الزبير فقلت له أقال رسول الله ﷺ ذلك ؟ قال نعم رواه الاثرم باسناده وقول النبي ﷺ «الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه» يدل على فواته بخروج ليلة جمع ، وروى ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال «من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفات بليل فليحل بعمره وعليه الحج من قابل» رواه الدارقطني وضعفه

ابعتها قياماً مقيدة سنة محمد ﷺ متفق عليه ، وروى أبو داود باسناده عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائنها ، وفي قول الله تعالى (فإذا وجبت جنوبها) دليل على أنها تنحر قائمة وقيل في تفسير قوله تعالى (واذكروا اسم الله عليها صواف) أي قياماً وكيفما نحر اجزائه قال احمد وينحر الابل معقولة على ثلاث قوائم فان خشى عايباً أن تنفر اناخها ، ويدبح القمر والغنم قال الله تعالى (ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) وروى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ ضحى بكبشين ذبحهما بيده ، فان ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح جاز وبيع لانه لم يتجاوز محل الذبح ، ولان النبي ﷺ قال «ما أهر الدم وذكر اسم الله فكل» وقد روي عن احمد انه توقف في أكل البعير اذا ذبح والاول أولى لما ذكرنا .

﴿مسئلة﴾ (ويقول عند ذلك بسم الله والله أكبر اللهم هذا منك ولك)

يستحب توجيه الذبيحة الى القبلة وان يقول «بسم الله والله أكبر» قال ابن المنذر ثبت أن رسول الله ﷺ كان اذا ذبح يقول : بسم الله والله أكبر . وان قال ما ورد عن النبي ﷺ مما زاد على ذلك فحسن فقد روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ ذبح يوم العيد كبشين ثم

(الفصل الثاني) أن من فاته الحج يتحلل بطواف وسعي وحلق هذا الصحيح من المذهب .
وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه وزيد بن ثابت وابن عباس وابن الزبير ومروان بن الحكم
وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال ابن أبي موسى في المسئلة روايتان (احداهما)
كما ذكرنا (والثانية) يمضي في حج فاسد وهو قول المزني قال يلزمه جميع أفعال الحج لان سقوط ما فات
وقته لا يمنع ما لم يفت . ولنا قول من سمي من الصحابة ولم نعرف لهم مخالفا فكان اجماعا ، وروي
الشافعي في مسنده أن عمر قال لأبي أيوب حين فاته الحج اصنع ما يصنع المعتمر ثم قدحلت فان أدركت
الحج قابلا فحج واحد ما استيسر من الهدي . وروي أيضا عن ابن عمر نحو ذلك . وروي الأثرم
باسناده عن سليمان بن يسار أن هبار بن الاسود حج من الشام فقدم يوم النحر فقال له عمر ما حبسك؟
قال حسبت أن اليوم يوم عرفة قال فانطلق إلى البيت فطف به سبعا وإن كان منك هدية فانحرها ثم
إذا كان عام قابل فاحجج فان وجدت سعة فاهد ، فان لم تجد فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت
إن شاء الله تعالى . وروي النجاد باسناده عن عطاء أن النبي ﷺ قال « من فاته الحج فعليه دم وليجعلها
عمرة وليحج من قابل » ولانه يجوز فسخ الحج إلى العمرة من غير فوات فمع الفوات أولى . إذا ثبت
هذا فانه يجعل احرامه بعمره وهذا ظاهر كلام الحنفي ونص عليه أحمد واختاره أبو بكر وهو قول ابن
عباس وابن الزبير وعطاء وأصحاب الرأي . وقال ابن حامد لا يصير احرامه بعمره بل يتحلل بطواف
وسعي وحلق وهو مذهب مالك والشافعي لان احرامه انعقد بأحد المنسكين فلم ينقلب إلى الآخر
كما لو أحرم بالعمرة . ويحتمل أن من قال يجعل احرامه عمرة أراد به يفعل ما فعل المعتمر وهو الطواف
والسعي ولا يكون بين القولين خلاف . ويحتمل أن يصير احرام الحج احراما بعمره بحيث يميزه
عن عمرة الاسلام إن لم يكن اعتمر ولو أدخل الحج عليها لصار قارنا إلا أنه لا يمكنه الحج بذلك

قال حين وجههما (وجه وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من المشركين * ان
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين * لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين)
« بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك عن محمد وأمه » رواه أبو داود ، فان اقتصر على التسمية أو
وجه الذبيحة الى غير القبلة ترك الافضل وأجزأه . هذا قول القاسم والنخعي والثوري والشافعي وابن
المنذر . وكره ابن عمر وابن سيرين الأكل من الذبيحة اذا وجهت الى غير القبلة ، والصحيح أنه غير
واجب لانه لم يقم عليه دليل .

(فصل) اذا قال اللهم تقبل مني ومن فلان بعد قوله اللهم هذا منك ولك فحسن وهو قول
الاكثرين . وقال أبو حنيفة يكره أن يذكر اسم غير الله لقول الله تعالى (وما أهل به لغير الله)
ولنا أن النبي ﷺ قال « اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة محمد ﷺ » رواه مسلم وهذا
نص لا يرجع على خلافه وليس عليه أن يقول عمن فان النية تجزي . بغير خلاف

الاحرام إلا أن يصير محرماً به في غير أشهره فيصير كن أحرم بالحج في غير أشهره . ولأن قلب الحج إلى العمرة يجوز من غير سبب على ما قررناه في فسخ الحج فمع الحاجة أولى . ويخرج على هذا قلب العمرة إلى الحج فإنه لا يجوز ولأن العمرة لا يفوت وقتها فلا حاجة إلى انقلاب احرامها بخلاف الحج (الفصل الثالث) أنه يلزمه القضاء من قابل سواء كان الفأث واجباً أو تطوعاً روي ذلك عن عمر وابنه وزيد وابن عباس وابن الزبير ومروان وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن أحمد لا قضاء عليه . بل إن كانت فرضاً فعلها بالوجوب السابق وإن كانت نفلاً سقطت ، وروي هذا عن عطاء وهو أحدى الروايتين عن مالك لأن النبي ﷺ لما سئل عن الحج أكثر من مرة قال بل مرة واحدة ، ولو أوجبنا القضاء كن أكثر من مرة ، ولأنه معذور في ترك تمام حجه فلم يلزمه القضاء كالحرم . ولأنها عبادة تطوع فلم يجب قضاؤها كسائر التطوعات . ووجه الرواية الأولى ما ذكرنا من الحديث واجماع الصحابة . وروي الدارقطني بإسناده عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ من فاتته عرفات فاته الحج فليحل بعمرة وعليه الحج من قابل . ولأن الحج يلزم بالشروع فيه فيصير كالمندور بخلاف سائر التطوعات . وأما الحديث فإنه أراد الواجب بأصل الشرع حجة واحدة وهذه إنما تجب بإيجابها لها بالشروع فيها كالمندورة . وأما المحصر فإنه غير منسوب إلى التفريط بخرف من فاته الحج . وإذا قضى أجزاء القضاء عن الحجة الواجبة لا نفلاً في هذا خلافاً لأن الحجة المقضية لو تمت لأجزأت عن الواجبة عليه فكذلك قضاؤها لأن القضاء يقوم مقام الاداء .

(الفصل الرابع) أن الهدي يلزم من فاته الحج في أصح الروايتين وهو قول من سمينان الصحابة والفقهاء إلا أصحاب الرأي فأنهم قالوا لا هدي عليه وهي الرواية الثانية عن أحمد لأنه لو كان الغوات سبباً لوجب الهدي لزم المحرم هديان للغوات والاحصار . ولنا حديث عطاء واجماع الصحابة .

(مسئلة) (ولا يستحب أن يذبحها الا مسلم ، وإن ذبحها بيده كن أفضل ، فإن لم يفعل استحب أن يشهدها) يستحب أن لا يذبح الاضحية الا مسلم لانها قربة فلا يليها غير أهل القربة . فان استناب ذمياً في ذبحها اجزأت مع الكراهة وهو قول الشافعي وأبي ثور وابن المنذر . وعن أحمد لا يجوز أن يذبحها الا مسلم وهو قول مالك . ومن كره ذلك علي وابن عباس وجابر رضي الله عنهم . وبه قال الحسن وابن سيرين ، قال جابر لا يذبح النسل الا مسلم لان في حديث ابن عباس الطويل عن النبي ﷺ « ولا يذبح ضحاياكم إلا طاهر » ولأن الشحوم تحرم علينا مما يذبحونه على رواية فيكون ذلك بمنزلة اتلافه ، وحكى ابن أبي موسى رواية ثالثة أنه إن كن بعيراً لم ينحر والا أجزأ في أصح الروايتين (ووجه الأولى) أن من جاز له ذبح غير الاضحية جاز له ذبح الاضحية كالمسلم ، ويجوز أن يتولى الكافر ما كان قربة للمسلم كبناء المساجد والقنابر ولا نسلم تحريم الشحوم علينا بذبحهم والحديث محمول على الاستحباب والأولى أن يذبحها المسلم ليخرج من الخلاف ، وذبحها بيده أفضل لان النبي ﷺ ضحى بكبشين

ولأنه حل من احرامه قبل اتمامه فلزمه هدي كالمحرم لم يفت ججه فانه يحل قبل فواته . اذا ثبت هذا فانه يخرج الهدي في سنة القضاء إن قلنا بوجوب القضاء والا أخرجه في عامه ، واذا كان معه هدي قد ساقه نحره ولا يجزئه إن قلنا بوجوب القضاء ، بل عليه في السنة الثانية هدي أيضاً نص عليه أحمد وذلك لحديث عمر الذي ذكرناه ، والهدي ما استيسر مثل هدي المتعة لحديث عمر أيضاً والمنتم والمفرد والقارن والمكي وغيره سواء فيما ذكرنا لأن الفوات يشمل الجميع

(فصل) فان اختار من فاته الحج البقاء على احرامه ليحج من قابل فله ذلك روي ذلك عن مالك لأن تطاول المدة بين الاحرام وفعل النسك لا يمنع اتمامه كالعمرة والمحرم بالحج في غير أشهره ويحتمل أنه ليس له ذلك وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ورواية عن مالك لظاهر الخبر وقول الصحابة رضي الله عنهم لأن احرام الحج يصير في خير أشهره فصار كالمحرم بالعبادة قبل وقتها (فصل) واذا فات القارن الحج حل وعليه مثل ما أهل به من قابل نص عليه أحمد وهو قول مالك والشافعي وأبي ثرر واسحاق . ويحتمل أن يجزئه ما فعل عن عمرة الاسلام ولا يلزمه الا قضاء الحج لانه لم يفته غيره . وقال أصحاب الرأي واشوري يطوف ويسمى لعمرة . ثم لا يحل حتى يطوف ويسعى لحجه الا أن سفيان قال ويهريق دماً . والوجه الاول أن يذبح القضاء على حسب الاداء في صورته ومعناه فيجب أن يكون ههنا كذلك ويلزمه هديان لقارن وفواته ، وبه قال مالك والشافعي

أقرنين أما حين ذبحهما بيده وسمى ووضع رجله على صفاحهما ونحر البدنات الست بيده^(١) التي ساقها في حجته ثلاثاً وستين بدنة بيده ولأن فعله قربة وتولي القربة بنفسه أولى من الاستنابة فيها والاستنابة جائزة فإن النبي صلى الله عليه وسلم استناب من نحر ما بقي من بدنة^(٢) وهذا لا خلاف فيه . وإن لم يذبحها بيده استحب أن يحضر ذبحها لأن في حديث ابن عباس الطويل . واحضروها اذا ذبحتم فانه يغفر لكم عند أول قطرة من دمها . وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة « احضري أضحياتك يغفر لك بأول قطرة من دمها »

(مسئلة) (ووقت الذبح يوم العيد بعد الصلاة أو قدرها إلى آخر يومين من أيام التشريق) الكلام في وقت الذبح في ثلاثة أشياء . أوله وآخره وعموم وقته أو خصوصه ، أما أوله فظاهر كلامه ههنا اذا دخل وقت صلاة العيد ومضى قدر الصلاة النامة فقد دخل وقت الذبح ولا يعتبر نفس الصلاة لافرق في هذا بين أهل الامصار وانقرى ممن يصلي العيد وغيرهم وهذا قول الخرقى الا أنه

(١) فيه إشارة إلى حديث عبد الله بن قرط عند أبي داود والنسائي صحيح ابن حبان انه (ص) قرب إليه خمس بدنات أو ست ينحرهن الخ وظاهره انه نحرهن بيده . وقوله بمسده التي ساقها في حجته قد سقط قبله كلام معناه أو لفظه : ونحر من البدن التي ساقها في حجته ٦٣ بدنة بيده . (٢) الذي نحر الباقي هو علي كرم الله وجهه وهي تمة مائة

وقيل يلزمه هدي ثالث للقضاء وليس بشيء فان القضاء لايجب له هدي . وانما يجب الهدى الذي في سنة القضاء للفوات وكذلك لم يأمره الصحابة بأكثر من هدي واحد والله أعلم
 (فصل) اذا أخطأ الناس العدد فوقفوا في غير ليلة عرفة اجزأهم ذلك لما روى الدارقطني باسناده عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد قال قال رسول الله ﷺ يوم عرفة الذي يعرف فيه الناس فان اختلفوا فاصاب بعضهم وأخطأ بعض وقت الوقوف لم يجزئهم لانهم غير معذورين في هذا ، وروى أبو هريرة ان رسول الله ﷺ قال « فطر كم يوم تفطرون » وأضحاكم يوم تضحون » رواه الدارقطني وغيره
 ﴿مسئلة﴾ قال (وان كان عبداً لم يكن له أن يذبح وكان عليه أن يصوم عن كل مدٍّ من قيمة الشاة يوماً ثم يقتصر ويحل)

يعني أن العبد لا يلزمه هدي لانه لا مال له فهو عاجز عن الهدي فلم يلزمه كالمعسر وظاهر كلام الخرقي أنه لو أذن له سيده في الهدي لم يكن له أن يهدي ولا يجزئه الا الصيام ، وهذا قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ذكره ابن المنذر عنهم في الصيد . وعلى قياس هذا كل دم لزمه في الاحرام لا يجزئه عنه الا الصيام ، وقال غير الخرقي إن ملكه السيد هدياً واذن له في ذبحه خرج على الروايتين إن قلنا إن العبد يملك بالتملك لزمه أن يهدي ويجزي . عنه لانه قادر على الهدي ، مالك له فلزمه كالحرة وان قلنا لا يملك لم يجزئه الا الصيام لانه ليس بمالك ولا سبيل الى الملك فصار كالمعسر الذي لا يقدر على غير الصيام . واذا صام فانه يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوماً وينبغي ان يخرج فيه من الخلاف ما ذكرناه في الصيد ومتى بقي من قيمتها أقل من مد صام عنه يوماً كاملاً لان الصوم لا يتبعض فيجب

قال مقدار الصلاة والخطبة وهذا مذهب الشافعي وابن المنذر لانها عبادة تتعلق آخرها بالوقت فتعلق أولها به كالصيام . وظاهر كلام أحمد أنه من شرط جواز التضحية في حق أهل المصر صلاة الامام وخطبته وعلى قياس قوله كل موضع يصلى فيه العيد روي نحو هذا عن الحسن والاوزاعي ومالك وأبي حنيفة واسحاق لما روى جندب بن عبد الله البجلي أن رسول الله ﷺ قال « من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى » وعن البراء رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك » ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى « متفق عليه ، وظاهر هذا اعتبار نفس الصلاة . فان ذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة أجزأ لان النبي ﷺ علق المنع على فعل الصلاة فلا يتعلق بغيره ، ولان الخطبة غير واجبة فلا تكون شرطاً وهذا قول الثوري وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لموافقة ظاهر الحديث . فأما غير أهل الامصار والقرى فأول الوقت في حقهم قدر الصلاة والخطبة بعد حل الصلاة في قول الخرقي . وظاهر ما ذكره شيخنا في كتاب المنع أن أول الوقت في حقهم قدر الصلاة بعد حل الصلاة لانه لا صلاة في حقهم تعتبر فوجب الاعتبار بقدرها ، وقال

تكميله كن نذر أن يصوم يوم بقدم فلان فقدم في بعض النهار لزمه صوم يوم كامل والاولى أن يكون الواجب من الصوم عشرة أيام كصوم المتعة كما جاء في حديث عمر أنه قال لهبار بن الاسود فان وجدت سعة فاهد فان لم تجد سعة فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعت ان شاء الله تعالى وروى الشافعي في مسنده عن ابن عمر مثل ذلك وأحمد ذهب الى حديث عمر واحتج به لانه صوم وجب لحله من احرامه قبل اتمامه فكان عشرة أيام كصوم المحرم والمعسر في الصوم كالعبد . ولذلك قال عمر لهبار بن يسار (١) ان وجدت سعة فاهد فان لم تجده فصم ويعتبر اليسار والاعسار في زمن الوجوب وهو في سنة القضاء ان قلنا بوجوبه أو في سنة الفوات ان قلنا لا يجب القضاء ، وقول الخرقى ثم يقصر ويحل يريد أن العبد لا يخلق ههنا ولا في موضع آخر لان الخلق ازالة الشعر الذي يزيد في قيمته وماليته وهو مالك لسيده ولم يتعين ازالته فلم يكن له ازالته كغير حالة الاحرام وان أذن له السيد في الخلق جاز لانه انما منع منه لحقه .

«١» كذا وفي

ص ٥٥٣ : هبار بن

الاسود

«مسئلة» قال (واذا أحرمت المرأة لواجب لم يكن لزوجها منعها)

وجملة ذلك أن المرأة اذا أحرمت بالحج الواجب أو العمرة الواجبة وهي حجة الاسلام وعمرته أو المنذور منهما فليس لزوجها منعها من المضي فيها ولا تحليلها في قول أكثر اهل العلم منهم والشافعي واسحاق واصحاب الرأي والشافعي في اصح القولين له ، وقال في الآخر له منعها لان الحج عنده على التراخي فلم يتعين في هذا العام وليس هذا بصحيح فان الحج الواجب يتعين بالشروع فيه فيصير كالصلاة اذا أحرمت بها في اول وقتها ، وقضاء رمضان اذا شرعت فيه ولان حق الزوج مستمر على الدوام فلو ملك منعها في هذا العام لملكه في كل عام فيفضي الى اسقاط احد اركان الاسلام بخلاف العدة فانها لا تستمر فاما ان أحرمت بتطوع فله تحليلها ومنعها منه في ظاهر قول الخرقى وقال القاضي ليس له تحليلها لان الحج يلزم بالشروع فيه فلا يملك الزوج تحليلها كالحج المنذور

عطاء وقتها اذا طلعت الشمس وقال أبو حنيفة أول وقتها في حقهم اذا طلع الفجر الثاني لانه من يوم النحر فكان وقتها كسائر اليوم

ولنا أنها عبادة وقتها في حق أهل المصر بعد اشراق الشمس فلا يتقدم وقتها في حق غيرهم كصلاة العيد وما ذكره يبطل بأهل المصر فان لم يصل الامام في المصر لم يجز الذبح حتى تزول الشمس عند من اعتبر نفس الصلاة لأنها حينئذ تسقط فكأنه قد صلى وسواء ترك الصلاة عمداً أو خطأ لعذر أو غير عذر فاما الذبح في اليوم الثاني والثالث فيجوز في أول النهار لان الصلاة فيه غير واجبة ، ولان الوقت قد دخل في اليوم الاول وهذا من أثنائه فلم يعتبر فيه صلاة ولا غيرها ، فان صلى الامام في المصلى واستخلف من صلى في المسجد فتي صلى في احد الموضعين جاز الذبح لوجود الصلاة التي يسقط بها الفرض عن سائر الناس ولا يستحب أن يذبح قبل الامام فان فعل أجزاءه ، وقال ابن أبي موسى لا تجزئه ويروى عن مالك والصحيح أنها تجزي لما ذكرنا من الاحاديث

وحكي عن احمد في امرأة تحلف بالصوم او بالحج ولها زوج لها ان تصوم بغير اذن زوجها ما تصنع؟ قد ابتليت وابتلي زوجها. ولنا انه تطوع يفوت حق غيرها «نمنا احرمت به بغير اذنه فملك تحليلها منه كالامة تحرم بغير اذن سيدها والمدينة تحرم بغير اذن غريمها على وجه يمنعه ايفاء دينه الحال عليها ولان العدة تمنع المضي في الاحرام لحق الله تعالى فحق الادبي اولى لان حتمه اضيق لشحه وحاجته وكرم الله تعالى وغناه وكلام احمد لا يتناول محل النزاع وهو مخالف له منه وجهين (احدهما) انه في الصوم وتأثير الصوم في منع حق الزوج يسير فانه في النهار دون الليل. ولو حلفت بالحج فله منعها لان الحج لا يتعين في نذر الحاج والغضب بل هو مخير بين فعله والتكفير فله منعها منه قبل احرامها بكل حال بخلاف الصوم (والثاني) ان الصوم اذا وجب صار كالمندور بخلاف ما نحن فيه والشروع هاهنا على وجه غير مشروع فلم يكن له حرمة بالنسبة الى صاحب الحق فاما ان كانت الحجة حجة الاسلام لكن لم تكمل شروطها لعدم الاستطاعة فان له منعها من الخروج اليها والتلبس بها لانها غير واجبة عليها وان احرمت بغير اذنه لم يملك تحليلها لان ما احرمت به يقع عن حجة الاسلام الواجبة بأصل الشرع كالريض اذا تكلف حضور الجمعة ويحتمل ان له تحليلها لانه فقد شرط وجوبها فاشبهت حجة الامة والصغيرة فانه لما فقدت الحرية او البلوغ ملك منعها ولائها ليست واجبة عليها فاشبهت سائر التطوع (فصل) وأما قبل الاحرام فليس للزوج منع امرأته من المضي إلى الحج الواجب عليها إذا كملت شروطه وكانت مستطاعة، ولها محرم يخرج معها لانه واجب « وليس له منعها من الواجبات كما ليس له منعها من الصلاة والصيام، وإن لم تكمل شروطه فله منعها من المضي اليه والشروع فيه « ولانها تفوت حقه بما ليس بواجب عليها فملك منعها من صيام التطوع « وله منعها من الخروج إلى الحج التطوع والاحرام به بغير خلاف. قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم على أن للرجل منع زوجته

(فصل) الثاني في آخر وقت الذبح وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق فتكون أيام النحر ثلاثة : يوم النحر ويومان بعده وهذا قول عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وأنس رضي الله عنهم ، قال أحمد أيام النحر ثلاثة عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، وفي رواية قال خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يذكر أنسا واليه ذهب مالك والثوري وأبو حنيفة ، وروي عن علي رضي الله عنه آخره آخر أيام التشريق ، وبه قال عطاء والحسن والشافعي لانه روي عن جبير ابن مطعم أن النبي ﷺ قال « أيام منى كلها منحر » ولانها أيام تكبير وافتطار فكانت محلا للنحر كالاوليين « وقال ابن سيرين لا يجوز الا في يوم النحر خاصة لانها وظيفة عيد فاختصت بيوم العيد كالصلاة واداء الفطرة يوم الفطر ، وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيد كقول ابن سيرين في أهل المصار وكقولنا في أهل منى « وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار تجوز التضحية إلى هلال المحرم لما روى أبو امامة سهل بن حنيف رضي الله عنه قال : كان الرجل من المسلمين يشتري

من الخروج إلى حج التطوع ، ولأنه تطوع يفوت حق زوجها فكان لزوجها منعها منه كالاعتكاف فإن أذن لها فيه فله الرجوع ما لم تتلبس باحرامه فإن تلبست بالاحرام لم يكن له الرجوع فيه ولا تحليلها منه لأنه يلزم بالشروع فصار كالواجب الأصلي فإن رجع قبل إحرامها ثم أحرمت به فهو كمن لم يأذن ، وإذا قلنا بتحليلها فحكمها حكم المحصر يلزمها الهدى فإن لم تجد صامت ثم حلت

(فصل) وإن أحرمت بواجب فخلف زوجها بالطلاق الثلاث أن لا تحج العام فليس لها أن تحل لان الطلاق مباح ، فليس لها ترك فرائض الله خوفا من الوقوع فيه ، ونقل مهنا عن أحمد أنه سئل عن هذه المسألة فقال : قل عطاء الطلاق هلاك هي بمنزلة المحصر ، وروى عنه ابن منصور أنه أفتى السائل أنها بمنزلة المحصر ، واحتج بقول عطاء فرواه والله أعلم . ذهب إلى هذا لان ضرر الطلاق عظيم لما فيه من خروجها من بيتها ، ومفارقة زوجها وولدها ، وربما كان ذلك أعظم عندها من ذهاب آملها وهلاك سائر أهلها ، ولذلك سماه عطاء هلاكا ولو منعها عدو من الحج الا أن تدفع اليه مالها كان ذلك حصر آفئها أولى والله أعلم

(فصل) وليس للوالد منع ولده من الحج الواجب ، ولا تحليله من إحرامه ، وليس للولد طاعته في تركه لان النبي ﷺ قال « لا طاعة لمخلوق في معصية الله تعالى » وله منعه من الخروج إلى التطوع فإن له منعه من الغزو وهو من فروض الكفايات فالتطوع أولى ، فإن أحرمت بغير إذنه لم يملك تحليله لانه واجب بالدخول فيه فصار كالواجب ابتداء أو كالمنذور

أضحيتة فقسمها حتى يكون آخر ذي الحجة فيضحى بها . رواه الامام أحمد باسناده وقال هذا حديث عجيب وقال أيام الاضحى التي أجمع عليها ثلاثة أيام ولنا أن النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الاضاحى فوق ثلاث ولا يجوز الذبح في وقت لا يجوز ادخار الاضحية اليه . ولان اليوم الرابع لا يجب الرمي فيه فلم تجز التضحية فيه كاليوم الذي بعده . ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا يخالف لهم إلا رواية عن علي ، وقد روي عنه مثل مذهبنا وحديثهم إنما هو « ومنى كلها منحر » وليس فيه ذكر الايام والتكبير أعم من الذبح . وكذلك الافطار بدليل أول يوم النحر

﴿ مسألة ﴾ (ولا يجزى في ليلتهما في قول الخرقى وقال غيره يجزى)

اختلفت الرواية عن أحمد في الذبح في ليلتي يومي التشريق فعنه لا يجزى نص عليه أحمد رضي الله عنه في رواية الأثرم وهو قول مالك لقول الله تعالى (ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام) ولانه روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن الذبح بالليل ، ولانه ليل يوم يجوز الذبح فيه فأشبهه ليلة يوم النحر . ولان الليل يتعذر فيه تفرقة اللحم في الغالب ولا يفرق طريا فيفوت بعض المقصود ولهذا قالوا يكره الذبح فيه ، فعلى هذا إن ذبح ليلا لم يجزئه عن الواجب ، وإن

﴿مسئلة﴾ قال (ومن ساق هديا واجبا فعطب دون محله صنع به ما شاء وعليه مكانه)

الواجب من الهدى قسمان . (أحدهما) وحب بالنذر في ذمته (والثاني) وجب بغيره كدم التمتع والقران والدماء الواجبة بترك واجب أو فعل محظور ، وجميع ذلك ضربان (أحدهما) أن يسوقه ينوي به الواجب الذي عليه من غير أن يعينه بالقول فهذا لا يزول ملكه عنه إلا بذبحه ودفعه إلى أهله وله التصرف فيه بما شاء من بيع وهبة وأكل وغير ذلك ، لأنه يتعلق حق غيره به ، وله نكاهه وإن عطب تلف من ماله ، وإن تعيب لم يجزئه ذبحه وعليه الهدى الذي كان واجبا فإن وجوبه في الذمة فلا يبرأ منه إلا بإصاله إلى مستحقه بمنزلة من عليه دين فماله إلى مستحقه يقصد دفعه إليه فتلف قبل أن يوصله إليه (الضرب الثاني) أن يعين الواجب عليه بالقول فيقول : هذا الواجب علي فإنه يتعين الوجوب فيه من غير أن تبرأ الذمة منه لأنه لو أوجب هديا ولا هدي عليه لتعين فاذا كان واجبا فعينه فكذلك إلا أنه مضمون عليه فالتعيب عطف أو سرق أو ضل أو نحو ذلك لم يجزه وعاد الوجوب إلى ذمته كما لو كان لرجل عليه دين فاشترى به منه مكيلا فتلف قبل قبضه انفسخ البيع وعاد الدين إلى ذمته ، ولأن ذمته لم تبرأ من الواجب بتعيينه ، وإنما نعلق الوجوب بمحل آخر فصار كالدين يضمنه ضامن أو يرهن به رهنا فإنه يتعلق الحق بالضامن والرهن مع بقائه في ذمة المدين فتعي تعذر استيفاؤه من الضامن ، أو تلف الرهن بقي الحق في الذمة بحاله ، وهذا كله لا نعلم فيه مخالفاً . وإن ذبحه فسرق أو عطب فلا شيء عليه . قال أحمد إذا نحر فلم يطعمه حتى سرق لأشياء عليه فإنه إذا نحر فقد فرغ . وبهذا قال الثوري وابن القاسم صاحب مالك وأصحاب الرأي . وقال الشافعي عليه إعادة لأنه لم يوصل الحق إلى مستحقه فأشبه ما لو لم يذبحه

كانت تطوعا فذبحها ليلا كانت شاة لحم ولم تكن أضحية فإن فرقها حصلت القرية بتفريقها لا بذبحها .
وروي عن أحمد أن الذبيح يجوز ليلا اختاره أصحابنا المتأخرون ، وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأصحابه لأن الليل زمن يصبح فيه الرمي فأشبه النهار . ولأن الليل داخل في مدة الذبيح فجاز الذبيح فيه كالأيام

﴿مسئلة﴾ (فإن فات الوقت ذبح الواجب قضاء وسقط التطوع)

إذا فات وقت الذبيح ذبح الواجب قضاء وصنع به ما يصنع بالمذبح في وقته لأن حكم القضاء حكم الاداء . فأما التطوع فهو مخير فيه . فإن فرق لحمها كانت القرية بذلك دون الذبيح لأنها شاة لحم وليست أضحية . وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يسلمها إلى الفقراء ولا يذبحها فإن ذبحها ففوق لحمها وعليه أرش ما نقصها الذبيح لأن الذبيح قد سقط بفوات وقته كالوقوف والرمي ولنا أن الذبيح أحد مقصودي الأضحية فلم يسقط بفوات وقته كتفريق اللحم . ولأنه لو ذبحها

ولنا أنه أدى الواجب عليه فبري، منه كما لو فرقه. ودليل أنه أدى الواجب أنه لم يبق إلا التفرقة
 وليست واجبة بدليل أنه لو خلص بينه وبين الفقراء أجزأه، ولذلك لما نحر النبي ﷺ البدنات قال « من
 شاء اقتطع » وإذا عطب هذا المعين أو تعيب عيباً يمنع الاجزاء لم يجزه ذبحه عما في الذمة لأن عليه هدياً
 سليماً ولم يوجد وعليه مكانه » ويرجع هذا الهدى إلى ملكه فيصنع به ما شاء من أكل أو بيع وهبة
 وصدقة وغيره هذا ظاهر كلام الحنفي، وحكاه ابن المنذر عن أحمد والشافعي وإسحاق وأبي ثور
 وأصحاب الرأي. ونحوه عن عطاء، وقال مالك يأكل ويطعم من أحب من الأغنياء والفقراء ولا يبيع
 منه شيئاً وأنا ما روى سعيد ثناء سفيان عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا أهديت
 هدياً تطوعاً فعطب فانحمره ثم غس النعل في دمه ثم أضرب بها صفحته فإن أكلت أو أشرت به عرفت
 وإذا أهديت هدياً واجباً فعطب فانحمره ثم كاه ان شئت وأهدته ان شئت، وبه ان شئت وتقو به
 في هدي آخر، ولأنه متى كان له أن يأكل ويطعم الأغنياء فله أن يبيع لانه ملكه وروي عن أحمد
 أنه يذبح المعيب وما في ذمته جميعاً ولا يرجع المعين إلى ملكه لانه تعلق بحق الفقراء بتعيينه فلزم
 ذبحه كما لو عينه بنذره ابتداء

(فصل) وإن ضل المعين فذبح غيره ثم وجده أو عين غير الضال بدلاً عما في الذمة ثم وجد الضال
 ذبحهما معاً روي ذلك عن عمر وابنه وابن عباس وفعلته عائشة » وبه قال مالك والشافعي وإسحاق
 ويخرج على قولنا فيما إذا تعيب الهدى فأبدله فإن له أن يصنع به ما شاء أو يرجع إلى ملك أحدهما لانه
 قد ذبح ما في الذمة فلم يلزمه شيء آخر كما لو عطب المعين وهذا قول أصحاب الرأي، ووجه الأول ما روي
 عن عائشة رضي الله عنها أنها أهدت هديين فأضلتهما فبعث إليهما ابن الزبير هديين فنحرنهما ثم عاد

في الوقت ثم خرج قبل تفرقتها فرقها بعد ذلك » وبهذا فارق الوقوف والرمي ولأن الاضحية لا تسقط
 بفواتها بخلاف ذلك، فإن ضلت الاضحية التي وجبت بإيجابها لها أو سرقت بغير تفريط منه فلا ضمان
 عليه لأنها أمانة في يده فإن عادت بعد الوقت ذبحها على ما ذكرناه

(فصل) فإن ذبحها قبل وقتها لم يجزه وعليه بدلها إن كانت واجبة بنذر أو تعيين لقول النبي
 ﷺ « من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى » ولأنها نسيكة واجبة ذبحها قبل وقتها فلزمه
 بدلها كالهدي إذا ذبحه قبل محله. ويجب أن يكون بدلها مثلها أو خيراً منها لانه أتلّفها، فإن كانت غير
 واجبة فهي شاة لحم ولا بدل عليه إلا أن يشاء لانه قصد التطوع فأفسده فلم يجب عليه بدله كما لو خرج
 بصدقة تطوع فدفعها إلى غير مستحقها فعلى هذا يحمل الحديث على النذر أو على ما إذا كانت واجبة
 والشاة المذبوحة شاة لحم كما وصفها النبي ﷺ ومعناه يصنع بها ما شاء كشاة ذبحها للحم لا غير ذلك
 لأنها إن كانت واجبة فقد لزمه إبدالها وذبح ما يقوم مقامها فخرجت هذه عن كونها واجبة كالهدي
 الواجب إذا عطب دون محله، وإن كانت تطوعاً فقد أخرجها بذبحه إياها عن القرية بقبول مجرد شاة

الضالان فنحرتهمما وقالت هذه سنة الهدي . رواه الدارقطني . وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ ولأنه تعلق حق الله بهما بإيجابها أو ذبح أحدهما وإيجاب الآخر

(فصل) وان عين مميّا عما في ذمته لم يجزه ولزمه ذبحه على قياس قوله في الاضحية اذا عينها معية لزمه ذبحها ولم يجزه ، وان عين صحيحاً فذلك أو تعيب بغير تفريطه لم يلزمه أكثر مما كان واجباً في الذمة لان الزائد لم يجب في الذمة وانما تعلق بالعين فسقط بتلفها لأصل الهدي إذا لم يجب بغير التعيين ، وان أتلفه أو تلف بتفريطه لزمه مثل المعين لان الزائد تعلق به حق الله تعالى ، وإذا فوته لزمه ضمانه كالهدي المعين ابتداء

(فصل) ويحصل الإيجاب بقوله هذا هدي أو بتقليده أو أشعاره أو يابا به الهدي وبهذا قال الثوري وإسحاق ولا يجب بالشراء مع النية ولا بالنية المجردة في قول أكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة يجب بالشراء مع النية ، ولنا انه ازالة ملك على وجه القرية فلم يجب بالنية كالعتق والوقف

(فصل) اذا غصب شاة فذبحها عن الواجب عليه لم يجزه سواء رضي مالکها أو لم يرز او عوضه عنها أو لم يعوضه وقال أبو حنيفة يجزئه ان رضي مالکها ، ولنا ان هذا لم يكن قرية في ابتدائه فلم يصر قرية في أثائه كما لو ذبحه للاكل ثم نوى به التقرب وكما لو أعتق ثم نواه عن كفارته

﴿ مسألة ﴾ قال (وان كان ساقه تطوعاً نحره موضعه وخلى بينه وبين المساكين ، ولم يأكل منه هو ولا أحد من أهل رفقته ولا بدل عليه)

وجملة ذلك ان من تطوع بهدي غير واجب لم يلحق من حالين (أحدهما) أن ينويه هدياً ولا يوجب بإسانه ولا بأشعاره وتقليده فهذا لا يلزمه امضاؤه وله أولاده ونماؤه والرجوع فيه متى شاء ما لم يذبحه

لحم ويحتمل أن يكون حكمها حكم الاضحية كالهدي اذا عطب لا يخرج عن حكم الهدي على رواية ويكون معنى قوله شاة لحم يعني أنها تفارقها في فضلها وثوابها خاصة دون ما يصنع بها

﴿ مسألة ﴾ (ويتعين الهدي بقوله هذا هدي أو تقليده أو أشعاره مع النية ، والاضحية بقوله هذه أضحية ولو نوى حال الشراء لم يتعين بذلك)

يتعين الهدي بقوله هذا هدي أو تقليده أو أشعاره مع النية وبهذا قال الثوري وإسحاق لان الفعل مع النية يقوم مقام اللفظ اذا كان الفعل يدل على المقصود كمن بنى مسجداً وأذن في الصلاة فيه ، وكذلك الاضحية تتعين بقوله هذه أضحية فتصير واجبة بذلك كما يعتق العبد بقول سيده هذا حر ولا يتعين بالنية هذا مقصود الشائي ، وقال مالك وأبو حنيفة اذا اشتراها بذية الاضحية صارت أضحية لانه مأمور بشراء أضحية ، فاذا اشتراها بالنية وقعت عنه كالوكيل قال صاحب المحرر وهو ظاهر كلام أحمد رحمه الله فيما نقله عنه الحسن بن ثواب وأبو الحرث كما يتعين الهدي بالأشعار

لانه نوى الصدقة بشيء من ماله فأشبهه ماله نوى الصدقة بدرهم (الثاني) أن بوجوب بلسانه فيقول هذا هدي أو يقلده أو يشعره ينوي بذلك اهداءه فيصير واجباً معيناً يتعلق الوجوب بعينه دون ذمة صاحبه ويصير في يدي صاحبه كالوديعة يلزمه حفظه وإيصاله الى محله فان تلف بغير تفريط منه أو سوق أو ضل لم يلزمه شيء لانه لم يجب في الذمة انما يتعلق الحق بالعين فسقط بتلفها كالوديعة . وقد روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ■ من أهدى تطوعاً ثم ضلت فليس عليه البذل الا أن يشاء فان كان نذراً فعليه البذل وفي رواية قال ■ من أهدى تطوعاً ثم عطب فان شاء أبدل وان شاء أكل وان كان نذراً فليبدل « فأما ان أتلفه أو تلف بتفريطه فعليه ضمانه لانه أتلف واجباً لغيره فضمنه كالوديعة . وان خاف عطبه أو عجز عن المشي وصحبة الرفاق انحره موضعه وخلي بينه وبين المساكين ولم يباح له أكل شيء منه ولا لأحد من صحابته وان كانوا فقراء . ويستحب له أن يضع نعل الهدي المقلد في عنقه في دمه ثم يضرب به صفحته ليعرفه الفقراء فيعلموا انه هدي وليس بميتة فيأخذوه وبهذا قال الشافعي وسعيد بن جبير . وروي عن ابن عمر انه أكل من هديه الذي عطب ولم يقض مكانه . وقال مالك يباح لرفقته واسائر الناس غير صاحبه أو سائقه ، ولا يأمر أحداً يأكل منه فان أكل أو أمر من أكل أو حز شيئاً من لحمه ضمنه واحتج ابن عبد البر لذلك بما روى هشام بن عروة عن أبيه عن ناحية بنت كعب صاحب بدن رسول الله ﷺ انه قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدي ؟ قال « انحره ثم اغمس قلانه في دمه ثم اضرب بها صفحة عنقه ثم خل بينه وبين الناس » قال وهذا أصح من حديث ابن عباس وعليه العمل عند الفقهاء . ويدخل في عموم قوله « وخل بينه وبين الناس » رفقته وغيرهم

ولنا أنه ازالة ملك على وجه القرية فلم تؤثر فيه النية المقارنة للشراء كالعتق والوقف ، ويفارق البيع فانه لا يمكنه جعله لموكله بعد إيقاعه وههنا بعد الشراء يمكنه جعلها أضحية

(فصل) فان عينها وهي ناقصة نقصاً يمنع الاجزاء وجب عليه ذبحها كما لو نذر ذبحها ، ولأن إيجابها كنذر هدي من غير بهيمة الانعام يلزمه الوفاء به ولا يجوز له عن الاضحية الشرعية لقول النبي ﷺ « أربع لا تجوز في الاضاحي » الحديث ، ولكنه يذبحها ويثاب على ما تصدق به منها كما يثاب على الصدقة بما لا يصلح أن يكون هدياً وكما لو أعتق عن كفارته عبداً لا يجزي ، في الكفارة إلا أنه ههنا لا يلزمه بدلها لان الاضحية في الاصل غير واجبة ولم يوجد منه ما يوجبها ، فان زال عيبها المانع من الاجزاء كبرء المريضة والعرجاء وزوال الهزال فقال القاضي تجزي . في قياس المذهب ، وقال أصحاب الشافعي لا تجزي . لان الاعتبار بحال إيجابها ■ ولأن الزيادة فيها كانت للمساكين كما أنها لو نقصت بعد إيجابها كان عليهم ولا يمنع كونها أضحية ولنا أنها أضحية يحزى مثلها فاجزأت كما لو لم يوجبها الا بعد زوال عيبها (مسئلة) (واذا تعيبت لم يحز بيعها ولا هبتها الا أن ييدها بخير منها . وقال أبو الخطاب لا يجوز أيضاً)

ولنا ما روى ابن عباس أن ذؤيبا أبا قبيصة حدثه أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه البدن ثم يقول «ان عطب منها شيء فخشيت عليها فأنحرها ثم اغس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقته» رواه مسلم ، وفي لفظ رواه الامام : احمد ويخليا والناس ولا يأكل منها هو ولا أحد من أصحابه ، وقال سعيد حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن أبي التياح عن موسى بن سالم عن رسول الله ﷺ أنا بعث بثمانية عشرة بدنة مع رجل وقال «ان ازدحفت عليك منها شيء فأنحرها ثم اصبغ نعلها في دمه ثم اضرب بها في صفحتها ولا تأكل أنت ولا أحد من أهل رفقته» وهذا صحيح متضمن للزيادة ومعنى خاص فيجب تقديمه على عموم ما خالفه ولا تصح التسوية بين رفقته وبين سائر الناس لان الانسان يشفق على رفقته ويحب التوسعة عليهم وربما وسع عليهم من مؤنته ، وانما منع السائق ورفقته من الاكل منها لئلا يقصر في حفظها فيعطبها ليأكل هو ورفقته منها فتأخذه التهمة في عطبها لنفسه ورفقته فحرموها لذلك ، فان اكل منها أو باع أو اطعم غنيا أو رفقته «ضمنه بمثله لحما ، وان أنلفها أو تلفت بتفريطه أو خاف عطبها فلم ينحرها حتى هلكت فعليه ضمانها بما يوصله الى فقراء الحرم لانه لا يتعذر عليه إيصال الضمان اليهم بخلاف العاطب ، وان أطعم منها فقيرا أو أمره بالاكل منها فلا ضمان عليه لانه أوصله الى المستحق فأشبهه ما لو أطعم فقيرا بعد بلوغه

اذا تعينت لم يجوز بيعها ولا هبتها ، وقال القاضي يجوز أن يبيعها ويشتري خيرا منها نص عليه احمد وهو قول عطاء ومجاهد وأبي حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق في حجته مائة بدنة ، وقدم علي من اليمن فأشركه في بدنه رواه مسلم ، والاشراك نوع من البيع أو الهبة «ولأنه يجوز ابدالها بخير منها والابدال نوع من البيع

ولنا أنه قد تعين ذبحها فلم يجوز بيعها كما لو نذر ذبحها بعينها ولانه جعلها لله فلم يجوز بيعها كولو قف وانما جاز ابدالها بجنسها لانه لم يزل الحق فيها عن جنسها وانما انتقل الى خير منها فكان في المعنى ضم زيادة اليها وقد جاز ابدال المصحف ولم يجوز بيعه ، وأما الحديث فيحتمل أنه أشرك عليها فيها قبل إيجابها ، ويحتمل أن اشراكه فيها بمعنى أن عليها جاء ببدن فاشترك في الجميع فكان بمعنى ابدال لابعنى البيع^(١) ويجوز أن تكون الشركة في ثوابها وأجرها ، فأما ابدالها بخير منها فقد نص احمد على جوازه وهو اختيار الخري «وبه قال عطاء ومجاهد وعكرمة وأبو حنيفة ومالك ومحمد بن الحسن واختار أبو الخطاب أنه لا يجوز لان احمد نص في الهدي اذا عطب أنه يجزي عنه «وفي الاضحية اذا

(١) في حديث جابر عند مسلم ان النبي «ص» جاء ببدين من المدينة وعليها جاء ببدين من اليمن فكان مجموعها مائة بدنة . ثم قال جابر في حديثه المذكور : ثم انصرف «ص» الى المنحر فنحر ٦٣ بيده ثم اعطى عاليا فنحر مانع «اي ما بقي» واشركه في هديه ثم امر من كل بدنة بيضة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها اه

محملة ، وان تعيب ذبحه واجزأه ، وقال أبو حنيفة لا يجوز له الا أن يحدث العيب به بعد اضجاعه للذبح . ولنا أنه لو عطب لم يلزمه شيء ، فالعيب أولى لان العطب يذهب بجميعة والعيب ينقصه ولأنه عيب حدث بعد وجوبه فأشبهه ما لو حدث بعد اضجاعه ، وان تعيب بفعل آدمي فعليه ما نقصه من القيمة يتصدق به ، وقال أبو حنيفة يباع جميعه وبشترى هدي وبني ذلك على أنه لا يجوز . وقد بينا انه مجزي .

(فصل) وإذا أوجب هديا فله إبداله بخير منه وبيعه ، ليشتري بثمنه خيرا منه نص عليه أحمد وهو اختيار أكثر الأصحاب ومذهب أبي حنيفة . وقال أبو الخطاب يزول ملكه عنه وليس له بيعه ولا إبداله ، وهو قول مالك والشافعي لأنه حق متعلق بالرقبة ويسري الى الولد فمنع البيع كالاستيلاء ولأنه لا يجوز له إبداله بمثله فلم يجوز بخير منه كسائر ما لا يجوز بيعه . ووجه الاول أن الذنور محمولة على أصولها في الفرض وهو الزكاة يجوز الابدال كذلك هذا ولأنه لو زال ملكه لم يعد اليه بالهلاك كسائر الاملاك اذا زالت ، وقياسهم ينتقض بالمذبة يجوز بيعها ، وقد دل على جواز بيع المذبر أن النبي ﷺ باع مذبرا . أما إبدالها بمثلها أو دونها فلم يجوز لعدم الفائدة في ذلك .

(فصل) إذا ولدت الهدية فولدها بمنزلتها إن أمكن سوقه والاحمله على ظهرها وسقاه من لبنها ، فإن لم يكن سوقه ولا حملة صنع به ما يصنع بالهدي اذا عطب ولا فرق في ذلك بين ما عينه ابتداء وبين ما عينه بدلا عن الواجب في ذمته . وقال القاضي في المعين بدلا عن الواجب يحتمل أن لا يتبعها ولدها لان ما في الذمة واحد فلا يلزمه اثنان . والصحيح أنه يتبع أمه في الوجوب لانه ولد هدي واجب فكان واجبا كالمعين ابتداء ، وقال المغيرة بن حذاف أتى رجل عليا ببقرة قد أولدها فقال له لا تشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها فاذا كان يوم الاضحى ضحيت بها وولدها عن سبعة رواه سعيد

هلكت وذبحها فسرقت لا بدل عليه . ولو كان ملكه مازال عنها لزمه بدلها في هذه المسائل ولما ذكرنا في عدم جواز بيعها وهذا مذهب أبي يوسف والشافعي وأبي ثور ولأنه زال ملكه عنها لله تعالى فلم يجوز ابدالها كالوقف . ولنا ما ذكرنا من حديث علي رضي الله عنه وقد تأولناه على معنى الابدال ، ويتعين حملة عليه لاتفاقنا على تحريم بيعها وهبتها . ولأنه عدل عن العين إلى خير منها من جنسها فجاز كما لو أخرج عن بنت لبون حقة في الزكاة ، ولأن الذنور محمولة على أصولها في الفروض وفي الفروض يجوز اخراج البدل في الزكاة فيكذلك في الذنور . وقوله قد زال ملكه ممنوع بل تعلق بها حق الله تعالى مع بقاء ملكه عليها بدليل أنه لو غير الواجب في ذمته فعطب أو تعيب كان له استرجاعه ولو زال ملكه عنه لم يعد اليه كالوقف والفرق بين الابدال والبيع أن الابدال لا يزيل الحق المتعلق بها من جنسها والبدل قائم مقامها فكأنها لم تزل في المعنى . وقوله الا أن يبدلها بخير منها يدل على أنه لا يجوز بدونها لأنه تفويت جزء منها فلم يجوز كالتلافه وهذا لا خلاف فيه ويدل على أنه لا يجوز ابدالها بمثلها لعدم الفائدة فيه ، وقال القاضي في ابدالها بمثلها احتمالا (أحدهما) لا يجوز لذلك (والثاني) يجوز لانه لا ينقص

والاثرم وان تعينت المعينة عن الواجب في الذمة وقلنا بذبحها ذبح ولدها معها لانه تبع لها، وان قلنا يبطل تعيينها وتعود الى مالكمما احتمال ان يبطل التعيين في ولدها تبعاً كملها المتصل بها واحتمل ان لا يبطل ويكون للفقراء لانه تبعها في الوجوب حال اتصالها بها ولم يتبعها في زواله لانه منفصل عنها كولد المبيع المغيب إذا ولد عند المشتري ثم رده لم يبطل البيع في ولده والمدة برة إذا قتلت سيدها فبطل تدبيرها لا يبطل في ولدها

(فصل) وللهادي شرب ابن الهدي لان بقاءه في الضرع يضر به، فإذا كان ذا ولد لم يشرب الا ما فضل عن ولده لما ذكرنا من خبر علي رضي الله عنه، فان شرب ما يضر بالأم أو ما لا يفضل عن الولد ضمنه لانه تعدى باخذه، وان كان صوفها يضر بها بقاءه جزها وتصدق به على الفقراء والفرق بينه وبين اللبن أن الصوف كان موجوداً حال إيجابها فكان واجباً معها واللبن متجدد فيها شيئاً فشيئاً فهو كمنفعها وركوبها.

(فصل) وله ركوبه عند الحاجة على وجه لا يضر به قال أحمد لا يركبه إلا عند الضرورة وهو قول الشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي لان رسول الله ﷺ قال « اركبها بالمعروف إذا ألجئت اليها حتى تجد ظهراً » رواه أبو داود، ولانه تعلق بها حق المساكين فلم يجوز ركوبها من غير ضرورة كملكم، فأما مع عدم الحاجة ففيه روايتان (أحدهما) لا يجوز لما ذكرنا (والثانية) يجوز لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة فقال « اركبها » فقال يا رسول الله انها بدنة، فقال « اركبها ويلاك » في الثانية أو في الثالثة متفق عليه.

مما وجب عليه شيء، ولنا أنه يعتبر ما وجب عليه غير فائدة فلم يجوز كابدالها بدونها (فصل) وإذا عينها ثم مات وعليه دين لم يجوز بيعها فيه سواء كان له وفاء أو لم يكن، وبه قال أبو ثور ويشبهه مذهب الشافعي، وقال الاوزاعي تباع إذا لم يكن لدينه وفاء الا منها، وقال مالك إن تشاجر الورثة فيها باعوها ولنا أنه تعين ذبحها فلم تبع في دينه كما لو كان حياً إذا ثبت هذا فان ورثته يقومون مقامه في الاكل والصدقة والهدية لانهم يقومون مقام موروثهم فيما له وعليه

(مسئلة) (وله ركوبها عند الحاجة ما لم يضر بها) قل أحمد رحمه الله لا يركبها الا عند الضرورة وهو قول الشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي لان النبي ﷺ قال « اركبها بالمعروف إذا ألجئت اليها حتى تجد ظهراً » رواه أبو داود، ولانه تعلق بها حق المساكين فلم يجوز ركوبها من غير ضرورة كملكم وانما جوزناه عند الضرورة للحديث فان نقصها الركوب ضمن النقص لانه تعلق بها حق غيره فأما ركوبها مع عدم الحاجة ففيه روايتان (أحدهما) لا يجوز لما ذكرنا (والثانية) يجوز لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة فقال « اركبها » فقال يا رسول الله انها بدنة، فقال « اركبها ويلاك » في الثانية أو في الثالثة متفق عليه.

٥٦٤ يستحب المهدي نحر هديه بيده كالمضحى . ولذا الاضحية المعينة تابع لها كالهدي (المغني والشرح الكبير)

(فصل) ولا يبرأ من الهدي الا بذبحه أو نحره لان النبي ﷺ نحر هديه ، فان نحره بنفسه أو وكل من نحره أو نحره انسان بغير اذنه في وقته أجزأ عنه وإن دفعه إلى الفقراء سليماً فنحروه أجزأ عنه لانه حصل المقصود بفعلهم فاجزأه كما لو ذبحه غيرهم، وإن لم ينحروه فعليه أن يسترده منهم وينحروه، فان لم يفعل أو لم يقدر فعليه ضمانه لانه فوته بتفريطه في دفعه اليهم سليماً

(فصل) ويستحب المهدي أن يتولى نحر الهدي بنفسه لان النبي ﷺ نحر هديه بيده ، وروي عن غرفة بن الحارث الكندي قال : شهدت رسول الله ﷺ في حجة الوداع وأتى بالبدن فقال « ادع لي أبا الحسن » فدعي له علي فقال له « خذ بأسفل الحربة » وأخذ رسول الله ﷺ بأعلاها ثم طعنها بها البدن رواه أبو داود ، وأما فعلا ذلك لان النبي ﷺ أشرك علياً في بدنه ، وقال جابر بن نحر رسول الله ﷺ ثلاثاً وستين بدنة بيده ثم أعطى علياً فنحر ما غير . وروي أن النبي ﷺ نحر خمس بدنات ثم قال « من شاء اقتطع » رواه أبو داود ، فان لم يذبح بيده فلم يستحب أن يشهد بذبحها لما روي أن النبي ﷺ قال لغاطمة . احضري أضحيتك يغفر لك بأول قطرة من دمها . ويستحب أن يتولى تفريق اللحم بنفسه لانه أحوط وأقل للضرر على المساكين ، وإن خلى بينه وبين المساكين جاز لقوله عليه السلام « من شاء اقتطع »

(فصل) ويباح للفقراء الاخذ من الهدي اذا لم يدفعه اليهم بأحدثين (أحدهما) الاذن فيه لفظاً كما قال النبي ﷺ « من شاء اقتطع » (والثاني) دلالة على الاذن كالتمخيلة بينهم وبينه . وقال الشافعي في أحد قولي له لا يباح الا باللفظ . وقول النبي صلى الله عليه وسلم لسائق البدن « اصبغ نعلها في دمها واضرب به صفحاتها » دليل على أن ذلك وشبهه كاف من غير لفظ . ولولا ذلك لم يكن هذا مفيداً

(مسئلة) (وإن ولدت ذبح ولدها معها ولا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها)

اذا عين أضحية فولدت فحكم ولدها حكمها سواء كان حملاً حال التعيين أو حدث بعده ، وبهذا قال الشافعي وعن أبي حنيفة لا يذبحه ويدفعه إلى المساكين حياً . فان ذبحه دفعه اليهم مذبوحاً وارش ما نقصه الذبح لانه من نمائها فيلزمه دفعه اليهم على صفته كصوفها وشعرها . ولنا أن استحقاق ولدها حكم ثبت للولد بطريق السراية من الام فثبت له ما ثبت لها كولد أم الولد والمذبرة . اذا ثبت . اذا فانه يذبحه كما ذبحها لانه صار أضحية على وجه التبع لأمه ، ولا يجوز ذبحه قبل وقت ذبح أمه ولا تأخيرها عن آخر الوقت كأمه ، وقد روي عن علي رضي الله عنه أن رجلاً سأله فقال يأمر المؤمنين : اني اشتريت هذه البقرة لأضحى بها وإنها وضعت هذا العجل . فقال علي لا تحلبها الا ما فضل عن تيسير ولدها . فاذا كان يوم الاضحى فاذبحها وولدها عن سبعة رواه سعيد والأثرم

(فصل) وولد الهدية بمنزلتها أيضاً كولد الاضحية إن أمكن سوقه وإلا حملة على ظهرها وسقاه من لبنها فان لم يمكنه سوقه ولا حملة صنع به ما يصنع بالهدي اذا عطب ولا فرق في ذلك بين ما عينه ابتداء ، وبين ما عينه عن الواجب في ذمته ، وقال القاضي في المعين بدلاً عن الواجب يحتمل أن لا يتبعها

﴿ مسألة ﴾ قال ﴿ ولا يأكل من كل واجب الا من هدي التمتع ﴾

المذهب أنه يأكل من هدي التمتع والقران دون ماسواهما نص عليه أحمد وأهل الحنفية ترك ذكر القران لأنه متعة أو اكتفى بذكر المتعة لأنها سواء في المعنى فإن سببها غير محظور فأشبهها هدي التطوع وهذا قول أصحاب الرأي ، وعن أحمد أنه لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد ويأكل مما سواهما وهو قول ابن عمر وعطاء والحسن وإسحاق لأن جزاء الصيد بدل والنذر جعله الله تعالى بخلاف غيرهما ، وقال ابن أبي موسى لا يأكل أيضاً من الكفارة ويأكل مما سوى هذه الثلاثة ونحوه مذهب مالك لأن ماسوى ذلك لم يسمه للمساكين ولا مدخل للاطعام فيه فأشبهه التطوع ، وقال الشافعي لا يأكل من واجب لأنه هدي وجب بالاحرام فلم يجوز الأكل منه كدم الكفارة . ولنا أن أزواج النبي ﷺ تمتعن معه في حجة الوداع وأدخلت عائشة الحج على العمرة فصارت قارنة ثم ذبح عنهن النبي ﷺ البقرة فأكلن من لحومها ، قال أحمد : قد أكل من البقر أزواج النبي ﷺ في حديث عائشة خاصة . وقالت عائشة إن النبي ﷺ أسر من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت أن يحل فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا ؟ فقيل ذبح النبي ﷺ عن أزواجه . وروى أبو داود وابن ماجه أن رسول الله ﷺ ذبح عن آل محمد في حجة الوداع بقرة ، وقال ابن عمر تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج فساق الهدي من ذي الحليفة . متفق عليه ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أسر من كل بدنة بيضعة فجعلت في قدر فأكل هو وعلي من لحما وشربا من مرقها . رواه مسلم ، ولأنهما دما نساك فأشبهها التطوع ولا يؤكل من غيرهما لأنه يجب بفعل محظور فأشبهه جزاء الصيد

ولدها لأن ما في الذمة واحد فلا يلزمه اثنان والصحيح أنه يتبع أمه في الوجوب فإنه ولدهدي واجب فتبعه كالمعين ابتداء ، ولما ذكر من حديث علي فإن تعينت المعينة عن واجب في الذمة وقلنا يذبحها ذبح ولدها معها لأنه تبع لها ، وإن قلنا يبطل تعيينها وترد إلى مالكةا احتمال أن يبطل التعيين في ولدها تبعاً كما ثبت تبعاً قياساً على نمائها المتصل بها ، واحتمل أن لا يبطل ويكون للمفقر لأنه تبعها في الوجوب حال اتصاله بها ولم يتبعها في زواله لأنه صار منفصلاً عنها فهو كولد المبيع المعيب إذا ولد عند المشتري ثم رده لا يبطل البيع في ولدها ، والمديرة إذا قتلت سيدها فبطل تدبيرها لا يبطل في ولدها وحكم الاضحية المعينة عما في الذمة إذا تعينت وولدت كذلك على قياس الهدية لأنها في معناها

(فصل) ولا يشرب من لبنها إلا الأفضل عن ولدها ، فإن لم يفضل عنه شيء أو كان الحلب يضر بها وينقص لحماً لم يكن له أخذه والا فله أخذه والاتباع به ، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يحلبها ويرش على الضرع الماء حتى ينقطع اللبن فإن احتلبها نصدق به لأن اللبن متولد من الاضحية الواجبة فلم يجوز للضعحي الاتباع به كالولد . ولنا قول علي رضي الله عنه لا يحلبها إلا فضلاً عن تيسير

(فصل) فأما هدي التطوع وهو ما أوجبه بالتعيين ابتداء من غير أن يكون عن واجب في ذمته وما نحره تطوعا من غير أن يوجبه فيستحب أن يأكل منه لقول الله تعالى (فكلوا منها) وأقل أحوال الامر الاستحباب ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من بدنه ۝ وقال جابر كنا لا نأكل من بدنتنا فوق ثلاث فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال « كلوا وتزودوا » فأكلنا وتزودنا . رواه البخاري ، وإن لم يأكل فلا بأس فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما نحر البدنات الخمس قال « من شاء اقتطع ۝ ولم يأكل منهن شيئا والمستحب أن يأكل اليسير منها كما فعل النبي ﷺ وله الاكل كثيرا والتزود كما جاء في حديث جابر ، وتجزئه الصدقة باليسير منها كما في الاضحية ، فإن أكلها ضمن المشروع للصدقة منها كما في الاضحية (فصل) وإن أكل منها ما منع من أكله ضمنه بمثله لحما لان الجنيح مضمون عليه بمثله حيوانا فكذلك ابعاضه ، وكذلك إن أعطى الجازر منها شيئا ضمنه بمثله ، وإن أطعم غنما منها على سبيل الهدية جاز كما يجوز له ذلك في الاضحية لان ما ملك أكله ملك هديته ۝ وإن باع شيئا منها أو أتلفه ضمنه بمثله لانه ممنوع من ذلك فأشبهه عطيته للجازر ، وإن أتلف أجني منه شيئا ضمنه بقيمته لان المتلف من غير ذوات الامثال فلزمته قيمته كما لو أتلف لحما لا دمي معين

(فصل) والهدي الواجب بغير النذر ينقسم قسمين . منصوص عليه . ويقس على المنصوص ، فأما المنصوص عليه (فأربعة) اثنان على الترتيب والواجب فيهما ما استيسر من الهدي وأقله شاة أو سبع بدنة (أحدهما) دم المتمة قال الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) (والثاني) دم الاحصار قال الله تعالى (فما استيسر من الهدي) وهو على الترتيب

ولدها ، ولانه انتفاع لا يضر بها ولا يولدها فأشبهه الركوب ويفارق الولد فانه يمكن إيصاله إلى محله ، أما الابن فان حليه وتركه فسد ، وإن لم يحلبه تعقد الضرر وأضر بها فجوز له شربه وإن تصدق به كان أنفعا لان فيه خروجا من الخلاف ، وإن احتلب ما يضر بها أو يولدها لم يجز له وعليه الصدقة به وإن شربه ضمنه لانه تعدى بأخذه وهكذا الحسك في الهدية ۝ فان قيل فصوفها وشعرها اذا جزه تصدق به ولم ينتفع به فلم يجوزتم له الانتفاع بالابن قلنا الفرق بينهما من وجهين

(أحدهما) أن لبنها يتولد من غذائها وعلفها وهو القائم به فجاز صرفه اليه كما أن المرتن اذا علف الرهن كان له أن يركب ويحلب وليس له أن يأخذ الصوف ولا الشعر

(الثاني) أن الصوف والشعر ينتفع به على الدوام فجرى مجرى جلدها واجزائها والابن يشرب ويؤخذ شيئا فشيئا فجرى مجرى منافعها وركوبها ، ولان الابن يتجدد كل يوم والصوف والشعر عين موجودة دائمة في جميع الحول

﴿ مسألة ﴾ وله أن يجز صوفها ووبرها اذا كان أنفع لها مثل أن تكون في زمن تحف يجزه وتسمن ويتصدق به ، وإن كان لا يضر بها لقرب مدة الذبح أو كان بقاؤه أنفع لها لكونه يقيها الحر والبرد

أبضا ان لم يجده انتقل الى صيام عشرة أيام وإنما وجب ترتيبه لان الله تعالى أمر به معينا من غير تخيير فاقضى تعيينه الوجوب وان لا ينتقل عنه الا عند العجز كسائر الواجبات المعينة . فان لم يجده انتقل الى صيام عشرة أيام بالقياس على دم المتعة الا أنه لا يحل حتى يصومها وهذا قول الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة لا بدل له لانه لم يذكر في القرآن وهذا لا يلزم فان عدم ذكره لا يمنع قياسه على نظيره (واثنان مخيران) احدهما فدية الاذى قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك) (الثاني) جزاء الصيد وهو على التخيير أيضا بقوله تعالى (فمن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) (القسم الثاني) ما ليس بمنصوص عليه فيقياس على أشبه المنصوص عليه به فهدى المتعة وجب للترفة بترك أحد السفارين وقضائه النسكين في سفر واحد ، ويقاس عليه أيضا دم الفوات فيجب عليه مثل دم المتعة وبدله مثل بدله وهو صيام عشرة أيام الا أنه لا يمكن ان يكون ثلاثة قبل يوم النحر لان الفوات انما يكون بفوات ليلة النحر لا تترك بعض ما اقتضاه احرامه فصار كالتارك لاحد السفارين ، فان قبل فهلا ألحقتموه بهدي الاحصار فانه اشبه به اذ هو حلال من احرامه قبل اتمامه . قلنا اما الهدى فهما فيه سواء واما البدل فان الاحصار ليس بمنصوص على البديل فيه وانما يشب قياسا بقياس هذا على الاصل المنصوص عليه اولى من قياسه على فرعه . على أن الصيام ههنا مثل الصيام عن دم الاحصار وهو عشرة أيام أيضا إلا أن صيام الاحصار يجب أن يكون قبل حله وهذا يجوز فعله قبل حله وبعده وهو أيضا مقارن لصوم المتعة لان الثلاثة في المتعة يستحب أن يكون آخرها يوم عرفة وهذا يكون بعد فوات عرفة . والخرقي انما جعل الصوم عن هدي الفوات مثل الصوم عن

لم يجز له جزه كما لا يجوز أخذ بعض أعضائها

﴿مسئلة﴾ (ولا يعطي الجازر بأجرته شيئا منها) وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ورخص الحسن وعبد الله بن عبيد بن عمير في اعطائه الجلد . ولما ماروى علي رضي الله عنه قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أقسم جلودها وجلالها وأن لا أعطي الجازر منها شيئا وقال «نحن نعطيها من عندنا» متفق عليه . ولان ما يدفعه إلى الجزر عوض عن عمله وجزارته ولا تجوز المعاوضة بشيء منها ، فأما إن دفع اليه صدقة أو هبة فلا بأس لانه مستحق للاخذ فهو كفيره ، بل هو أولى لأنه باشرها وتاقت نفسه اليها

﴿مسئلة﴾ (وله أن ينتفع بجلدها وجلالها ولا يبيعه ولا شيئا منها)

لا خلاف في جواز الانتفاع بجلودها وجلالها لان الجلد جزء منها فجاز للمضحي الانتفاع به كاللحم وكان علقمة ومسروق يدبغان جلد أضحيتهما ويصليان عليه، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله قد كانوا ينتفعون من ضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها الاسقية . قال «وما

٥٦٨ كل هدي وفدية فلهساكين الحرم . من جوز بيع جلد الاضحية (المغني والشرح الكبير)

جزاء الصيد عن كل مدّ يومًا والمروي عن عمر وابنه مثل ما ذكرنا ويقاس عليه أيضا كل دم وجب لتترك واجب كدم التمران وترك الاحرام من الميقات والوقوف بعرفة الى غروب الشمس والمبيت بمزدلفة والرمي والمبيت ليالي منى بها وطواف الوداع فالواجب فيه ما استيسر من الهدي فان لم يجد فصيام عشرة أيام ، وأما من أفسد حجه بالجماع فالواجب فيه بدنة بقول الصحابة المنتشر الذي لم يظهر خلافه فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع كصيام المتعة كذلك قال عبدالله ابن عمر وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو رواه عنهم الاثرم ولم يظهر في الصحابة خلافهم فيكون إجماعا فيكون بدله مقبلا على بدل دم المتعة ، وقال أصحابنا يقوم البدنة بدراهم ثم يشتري بها طعاما فيطعم كل مسكين مدّا أو يصوم عن كل مدّ يومًا فتكون ملحقة بالبدنة الواجبة في جزاء الصيد ويقاس على فدية الاذى ما رجب بفعل محظور يترفع به كتقليم الاظفار واللبس والطيب وكل استمتاع من النساء يوجب شاة كالوطاء في العمرة أو في الحج به رمي الجرة فانه في معنى فدية الاذى من الوجه الذي ذكرناه فيقاس عليه ويلحق به فقد قال ابن عباس لامرأة وقم عليها زوجها قبل أن تقصر عليك فدية من صيام أو صدقة أو نسك رواه الاثرم

مسئلة قال (وكل هدي أو اطعام فهو لمساكين الحرم ان قدر على ايصاله اليهم إلا من أصابه أذى من رأسه فيفرقه على المساكين في الموضع الذي خلق فيه)

أما فدية الاذى فتجوز في الموضع الذي خلق فيه نص عليه احمد وقال الشافعي لا يجوز إلا في الحرم لقوله تعالى (ثم محابها الى البيت العتيق) ولنا أن النبي ﷺ أمر كعب بن عجرة بالفدية بالحديبية ولم يأمر

ذلك « قالت نهيت عن امساك لحوم الاضاحي بعد ثلاث » فقال « إنما نهيتكم للدافة التي دفت فكأوا وتزودوا وتصدقوا » حديث صحيح ولأنه انتفاع به تجاز كالحما

(فصل) ولا يجوز بيع شيء من الاضحية واجبة كانت أو تطوعا لانها تعينت بالذبح ، قال أحمد لا يبيعها ولا يبيع شيئاً منها وقال سبحة الله كيف يبيعها وقد جعلها الله تبارك وتعالى . قال الميموني قالوا لأبي عبد الله ﷺ فجلد الاضحية نعطيها السلاح ؟ قال لا وحكي قول النبي ﷺ « لا تعط في جزارتها شيئاً » ثم قال اسناد جيد ، وبه قال الشافعي وروي عن أبي هريرة ، ورخص الحسن والنخعي في الجلد أن يبيع ، وبشترى به الغر بال والمنخل وآلة البيت ، وروي نحو ذلك عن الارزاعي لأنه ينتفع به هو وغيره فخرى مجرى تفريق لحما . وقال أبو حنيفة يبيع ماشاء منها ويتصدق بثلثه . وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه يبيع الجلد ويتصدق بثلثه وحكا ابن المنذر عن أحمد واسحاق . ولنا أمر النبي ﷺ بقسم جلودها وجلالها وأن لا يعطى الجازر شيئاً منها وفيه دليل على وجوب الصدقة بالجلال وعلى تسويتها بالجلود ، ولأنه جعله الله تعالى فلم يحز بيعه كالوقوف وما ذكره في شراء آلة

بيعه الى الحرم وروى الاثرم اسحاق والجوزجاني في كتابيهما عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر قال كنت مع عثمان وعلي وحسين بن علي رضي الله عنهم حجاجا فأشركي حسين بن علي بالسقيا فأرماً بيده الى رأسه فحرقه علي ونحر منه جذورا بالسقيا هذا لفظ رواية الاثرم ولم يعرف لهم مخالف والآية وردت في الهدي وظاهر كلام الحزقي اختصاص ذلك بفدية الشعر وما عداه من الدماء فبمكة وقال القاضي في الدماء لو اوجب بفعل محذور كاللباس والطيب هي كدم الحلق وفي الجيم روايتان (احدهما) يفدي حيث وجد سببه (والثانية) محل الجميع الحرم وأما جزاء الصيد فهو لمساكين الحرم نص عليه أحمد فقال أما ما كان بمكة أو كان من الصيد فكل بمكة لان الله تعالى قال (هديا بالغ الكعبة) وما كان من فدية الرأس فحيث حلقة وذكر القاضي في قتل الصيد رواية أخرى أنه يفدي حيث قتله وهذا بخلاف نص الكتاب ونص الامام أحمد في التفرقة بينه وبين حلق الرأس فلا يعول عليه وما وجب ترك نسك أو فوات فهو لمساكن الحرم دون غيرهم لانه هدي وجب ترك نسك فأشبهه هدي القرآن وإن فعل المحذور لغير سبب يبيحه فذكر ابن عقيل أنه يختص ذبحه وتفرقة لحه بالحرم كسائر الهدي

البيت يبطل باللحم لا يجوز بيعه لشراء الآلة وإن كان ينفع به
(مسئلة) (فإن ذبحها فسرقت فلا شيء عليه) لانها أمانة في يده ، فإذا تلفت بغير تفريط لم يضمها كالوديعة

(مسئلة) (وإن ذبحها ذابح في وقتها بغير اذنه اجزأت ولا ضمان على ذابحها)
وبهذا قول أبو حنيفة وقال مالك هي شاة لحم لما لكها ارشها وعليه بدلها لان الذبح عبادة ، فإذا فعلها غير صاحبها عنه بغير اذنه لم تقع الموقع كالزكاة وقال الشافعي بجزيء وله على ذابحها ارش ما بين قيمتها صحيحة ومذبوحة لان الذبح أحد مقصودي الهدي ، فإذا فعله فاعل بغير اذن المضحي ضمنه كتفريق اللحم . ولنا على مالك أنه فعل لا يفتر إلى النية فإذا فعله غير النية أجزأ عنه كفعل ثوبه من النجاسة ، وعلى الشافعي أنها أضحية أجزأت عن صاحبها ووقعت وقعتها فلم يضم ذابحها كما لو كان باذن ، ولأنه اراقه دم تعينت اراقته لحق الله تعالى فلم يضم حريقه كقتال المرتد بغير اذن الامام ، ولان الارش لو وجب فأنما يجب ما بين كونها مستحقة الذبح في هذه الايام متعينة له وما بينها مذبوحة ولا قيمة لهذه الحياة ولا تفاوت بين القيمتين فتعذر وجود الارش ووجوبه ، ولأنه لو وجب الارش لم يخل اما أن يجب للمضحي أو للفقراء لاجاز أن يجب للفقراء لانهم انما يستحقونها مذبوحة ، ولو دفعها اليهم في الحياة لم يجوز ، ولا جائز أن يجب له لانه بدل شيء منها فلم يجوز أن يأخذه كبذل عضو من أعضائها ، ولانهم وافقونا في أن الارش لا يدفع اليه فتعذر إيجابه لعدم مستحقة

(فصل) وان اشترى أضحية فلم يوجبها حتى علم بها عيبا فإن شاء ردها ، وان شاء أخذ أرشها ثم ان كان عيبها يمنع الاجزاء لم يكن له التضحية بها وان لم يمنع فله ذلك والارش له فإن أوجبها ثم
(م ٧٢ - المغني والشرح الكبير ج ٣)

(فصل) وما وجب تحريمه بالحرم وجب تفرقة لحمه به وبهذا قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة إذا ذبحها في الحرم جاز تفرقة لحمها في الحل ولنا أنه أحد مقصودي النسك فلم يجز في الحل كالذبح ولأن المعقول من ذبحه بالحرم التوسعة على مساكينه وهذا لا يحصل باعطاء غيرهم ولأنه نسك يختص بالحرم فكان جميعه مختصا به كالطواف وسائر المناسك

(فصل) والطعام كالهدي يختص بمساكين الحرم فيما يختص الهدي وقال عطاء والنخعي ما كان من هدي فبمكة وما كان من طعام وصيام فحيث شاء وهذا يقتضيه مذهب مالك وأبي حنيفة ولنا قول ابن عباس الهدي والطعام بمكة والصوم حيث شاء ولأنه نسك يتهدى نفعه الى المساكين فاختص بالحرم كالهدي

(فصل) ومساكين أهل الحرم من كان فيه من أهله أو وارد اليه من الحاج وغيرهم وهم الذين يجوز دفع الزكاة اليهم ولو دفع الى من ظاهره الفقر فبان غنيا خرج فيه وجهان كالزكاة وللشافعي فيه قولان وما جاز تفريقه بنير الحرم لم يجز دفعه الى فقراء أهل الذمة وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وجوزوه أصحاب الرأي ولنا أنه كافر فلم يجز الدفع اليه كالحربي

علم أنها معيبة فذكر القاضي أنه مخير بين ردها وأخذ أرشها فإن أخذ أرشها فحكه حكم الزائد عن قيمة الاضحية على ما ذكره • ويحتمل أن يكون الارش له لان الايجاب إنما صادفها بدون الذي أخذ أرشه فلم يتعلق الايجاب بالارش ولا بمبدله فاشبهه مالو تصدق بها ثم أخذ أرشها، وعلى قول أبي الخطاب: لا يملك ردها لانه قد زال ملكه عنها بإيجابها فاشبهه مالو اشترى عبداً معيباً فاعتقه ثم علم عيبه وعذا مذهب الشافعي فبلى هذا يتعين أخذ الارش • وفي كون الارش المشتري وجوبه في التضحية وجهان ثم ينظر فإن كان عيبها لا يمنع اجزاءها فقد صح ايجابها والتضحية بها، وإن كان يمنع اجزاءها فحكه حكم مالو اوجبها عالماً بعيبها على ما ذكرناه

(مسئلة) (وان أتلّفها أجنبي ضمنها بقيمتها، وان أتلّفها صاحبها ضمنها بأكثر الامرين من قيمتها أو مثلها فان ضمنها بمثلها وأخرج فضل القيمة جاز ويشترى به شاة أو سبع بدنة فان لم يبلغ اشترى به لحماً فتصدق به أو يتصدق بالفضل)

إذا أتلّف الاضحية الواجبة صاحبها فعليه قيمتها لأنها من المتقدمات، وتعتبر القيمة يوم أتلّفها فإن غابت الغنم بعد ذلك فصار مثلها خيراً من قيمتها فقال أبو الخطاب يلزمه مثلها لأنها أكثر الامرين ولأنه يتعلق بها حق الله تعالى في ذبحها فوجب عليه مثلها ليوفي بحق الله تعالى بخلاف الاجنبي وهذا مذهب الشافعي. وظاهر قول القاضي أنه لا يلزمه الا القيمة يوم الاتلاف وهو قول أبي حنيفة لانه اتلاف أوجب القيمة فلم يجب به أكثر من القيمة يوم الاتلاف كما لو أتلّفها أجنبي وكسائر المضمونات فان رخصت الغنم فزادت قيمتها على مثلها مثل ان كانت قيمتها عند اتلافها عشرة فصارت قيمة مثلها

(فصل) وإذا نذر هديا واطلق فأقل ما يجزيه شاة أو سبع بدنة أو بقرة لأن المطلق في النذر يجب حمله على المعهود شرعا والهدى الواجب في الشرع إنما هو من النعم وأقله ما ذكرناه فحمل عليه ولهذا لما قال الله تعالى في المتعة (فما استيسر من الهدى) حمل على ما قلنا فإن اختار إخراج بدنة كاملة فهو أفضل وهل تكون كلها واجبة على وجهين أحدهما تكون واجبة اختاره ابن عقيل لأنه اختار الأعلى لاداء فرضه فكان كله واجبا كما لو اختار الأعلى من خصال كفارة اليمين أو كدارة الوطء في الحيض الثاني يكون سبعة واجبا وباقى تطوعا له أكله وهديته لأن الزائد على السبع يجوز تركه من غير شرط ولا بدل فاشبه ما لو ذبح شاتين وإن عين الهدى بشيء لزمه ما عنيه وأجزاه سواء كان من بهيمة الأنعام أو من غيرها وسواء كان حيوانا أو غيره مما ينقل أو مما لا ينقل فإن النبي ﷺ قال « من راح - يعني إلى الجمعة - في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح إلى الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة » فذكر الدجاجة والبيضة في الهدى وعليه إيصاله إلى فقراء الحرم لأنه سماه هديا وطلق فيحمل على محل الهدى المشروع وقد قال الله تعالى (ثم محلها إلى البيت العتيق) فإن كان مما لا ينقل كالعقار باعه وبعث ثمنه إلى الحرم فيصدق به فيه.

خمس فعليه عشرة وجها واحدا فإن شاء اشترى بها أضحية واحدة تساوي عشرة، وإن شاء اشترى اثنتي عشرة فان اشترى واحدة وفضل من العشرة مالا يجيء به أضحية اشترى به شركا في بدنة فإن لم يتسعم لذلك أو لم تمكنه المشاركة ففيه وجهان (أحدهما) يشتري لحما ويتصدق به لأن الذبح وتفرقة اللحم مقصودان فإن تعذر أحدهما وجب الآخر (والثاني) يتصدق بالفضل لأنه إذا لم يحصل له التقرب بالاراقة كان اللحم وثمنه سواء، وإن أتلفها أجنبي فعليه قيمتها يوم تلفها وجها واحدا ويلزمه دفعها إلى صاحبها فإن زاد على ثمن مثلها فتحكمه حكم ما لو أتلفها صاحبها وإن لم تبلغ القيمة ثمن أضحية فالحكم فيه على ما مضى فيما إذا زاد على ثمن الأضحية في حج المضحي

﴿مسألة﴾ (فإن تلفت بغير تفريطه أو سرقت أو ضلت فلا شيء عليه لأنها أمانة في يده فلم يضمنها إذا لم يفرط كالوديعة)

﴿مسألة﴾ (وإن عطب الهدى في الطريق نحره في موضعه وصبغ نعله التي في عنقه في دمه وضرب بها صفحة سنامه ليعرفه الفقراء فيأخذوه ولا يأكل منه هو ولا أحد من أهل رفقته)

وجملة ذلك أن من أطوع بهدي غير واجب لم يخل من حالين (أحدهما) أن ينويه هديا ولا يوجبه بلسانه ولا تقليده وأشاعره فهذا لا يلزمه إضآؤه وله أولاده ونماؤه والرجوع فيه متى شاء ما لم يذبحه لأنه نوى الصدقة بشيء من ماله أشبه ما لو نوى الصدقة بدرهم (الثاني) أن يوجبه بلسانه أو يقلده ويشعره مع النية فيصير واجبا معينا يتعلق بالوجوب بعينه دون ذمة صاحبه ويكون في يد صاحبه كالوديعة يلزمه حفظه وإيصاله إلى محله فإن تلف بغير تفريط منه أو سرق أو ضل فلا ضمان عليه.

(فصل) وان نذر هديا مطلقا أو معيناً واطلاق مكانه وجب عليه ايصاله الى مساكن الحرم وجوز ابو حنيفة ذبحه حيث شاء كما لو نذر الصدقة بشاة وانما قوله تعالى (ثم محلها الى البيت العتيق) ولان النذر يحمل على اليهود شرعا والمعمود في الهدي الواجب بالشرع كهدي المتعة والقران واشباههما ان ذبحها يكون في الحرم كذا ها هنا وان عين نذره بموضع غير الحرم لزمه ذبحه به وتفترقة لجه على مساكن الحرم واطلاقه لهم لما روي أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال إني نذرت أن أنحر بيوتاً قال «أبها صنم» قال لا قال «أرف بنذكرك» رواه أبو داود، وان نذر الذبح بموضع به صنم أو شيء من أمر الكفر أو المعاصي كبيوت النار أو الكنائس والبيع واشباه ذلك لم يصح نذره بموضع هذا الحديث ولأنه نذر معصية فلا يوفي به لقول النبي ﷺ «لا نذر في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملك ابن آدم» وقوله «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه»

(فصل) وقول الخرقى إن قدر على إيصاله اليهم يدل على أن العاجز عن إيصاله لا يلزمه إيصاله فان الله لا يكاف نفساً الا وسعها فان منع الناذر الوصول بنفسه وأمكنه تنفيذه لزمه قال ابن عقيل إذا حصر عن الخروج خرج في ذبح هذا الهدي المنذور في موضع حصره روايتان كدماء الحج

كالودعة لان الحق إنما تعلق بالعين فسقط بتلفها، وقد روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «من أهدى تطوعاً ثم ضلت فليس عليه البذل» إلا أن يشاء فان كان نذراً فعليه البذل فاما ان أتلفها أو تلفت بتفريطه فعليه ضمانه لانه أتلف واجبا غيره فضمنه كالودعة وان خاف عطيه أو عجزه عن المشي وصحبة الرفق نحره موضعه وخلى بينه وبين المساكين ولم يبح له أكل شيء منه ولا لاحد من صحابته وان كانوا فقراء، ويستحب له أن يصبغ نعل الهدي المتكسر في عنقه ثم يضرب بها صفحاته ليعرفه الفقراء فيعلموا أنه هدي فيأخذوه، وبهذا قال الشافعي وسعيد بن جبير وروى عن ابن عمر انه أكل من هديه الذي عطب ولم يقض مكانه وقال مالك: يباح لرفقته واسائر الناس غير صاحبه أو سائقه ولا يأمر أحداً يأكل منه فان أكل أو أمر من أكل أو ادخر شيئاً من لحمه ضمنه لما روى هشام بن عروة عن أبيه عن ناجية بن كعب صاحب بدن رسول الله ﷺ أنه قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدي قال «انحره ثم اغسل ثلاثه في دمه ثم اضرب بها صفحة عنقه ثم خل بينه وبين الناس» فيدخل في عموم قوله «خل بينه وبين الناس» رفقته وغيرهم ولما روى ابن عباس رضي الله عنه ان ذؤيباً أبا قبصة حدثه أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبدن ثم يقول «ان عطب منها شيء فخشيت عليها فانحرها ثم اغسل نعلها في دمها ثم اضرب به صفحاتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقته» رواه مسلم، وفي لفظ «ويخلياها والناس ولا يطعم منها هو ولا أحد من أصحابه» رواه الامام احمد وهذا صحيح متضمن للزيادة ومعنى خاص فيجب تقديمه على عموم ما خالفه ولا يصح قياس رفقته على غيرهم لان الانسان يشفق على رفقته

واختار أن الصحيح جواز ذبحه في موضع حصره لان النبي ﷺ نحر هديه بالحدبية (والثانية) إن أمكن إرساله مع غيره فلا يجوز له ذبحه في موضعه لانه أمكنه إيبصال المنذور الى محله فلزمه كغير المحصور

﴿مسئلة﴾ قال (وأما الصيام فيجزئه بكل مكان)

لانعلم في هذا خلافا كذلك قال ابن عباس وعطاء والنخعي وغيرهم وذلك لأن الصيام لا يتعدى نفعه إلى أحد فلا معنى لتخصيصه بمكان بخلاف الهدي والاطعام فإن نفعه يتعدى إلى من يعطاه (فصل) ويسن تقليد الهدي وهو أن يجعل في أعنقه النعال وأذان القرب وعراها أو علاقة اداوة سواء كانت إبلا أو بقراً أو غنماً، وقال مالك وأبو حنيفة لا يسن تقليد الغنم لانه لو كان سنة لنقل كما نقل في الابل ولنا أن عائشة قالت كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ فيقتل الغنم ويقيم في أهله حللاً وفي لفظ كنت أقتل قلائد الغنم للنبي ﷺ روى البخاري ولانه هدي فيسن تقليده كالابل ولانه اذا سن تقليده الابل مع إمكان تعريفها بالاشعار فالغنم أولى وليس التيساري في النقل شرطاً لصحة الحديث ولانه كان بهدي الابل أكثر فكثرت نقله

ويجب التوسعه عليهم وربما وسع عليهم من مؤنته وانما منع السائق ورفقته من الاكل منها لئلا يقصر في حفظها فيعطونها لياكل هو ورفقته منها فتلحقه الأهمة في عطبها لنفسه ورفقته فحرمها لذلك . فان أكل منها أو باع أو أطعم غنياً أو رفقة ضمنه بشئ له، وإن أنانها أو تلفت بتفريطه أو خاف عطبها فلم ينحرها حتى هلكت فعليه ضمانها يوصله إلى فقراء الحرم لانه لا يتعذر عليه إيبصال الضمان اليهم بخلاف العاطب ، وإن أطعم منها فقيراً أو أمره بالاكل منها فلا ضمان عليه لانه أوصله إلى مستحقه فأشبهه ما لو فعل ذلك بعد بلوغ الهدي محله، وإن تعيب ذبحه وأجزأه. وقال أبو حنيفة لا يجزيه ، ولنا أنه لو عطب لم يلزمه شيء فالعيب أولى لانه أقل وكما لو حدث به العيب حال اضجاعه فانه قد سلمه ، وإن تعيب بفعل آدمي فعليه ما نقصه من القيمة يتصدق به . وقال أبو حنيفة يباع جميعه ويشتري بالجميع هدي وبني ذلك على أنه لا يجزي ، وقد بينا أنه يجزي .

﴿مسئلة﴾ (وان تعيب ذبحها وأجزأتها الا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين كالفدية والمنذور

في الذمة فعليه بدلها)

إذا أوجب أضحية سليمة ثم حدث بها عيب بمنع الاجزاء ذبحها وأجزأتها روي هذا عن عطاء والحسن والنخعي والزهري والثوري ومالك والشافعي وإسحاق وقال أصحاب الرأي لا تجزي . لان الاضحية عندهم واجبة فلا يبرأ منها الا بآرافة دها سليمة كما لو أوجبها في ذمته ثم عينها فعسابت ولنا ما روى أبو سعيد رضي الله عنه قال : ابتعنا كبشاً نضحي به فأصاب الذئب من البتة فسلنا النبي ﷺ فأمرنا أن نضحي به رواه ابن ماجه ، ولانه عيب حدث في الاضحية الواجبة فلم

(فصل) ويسن اشعار الابل والبقر وهو ان يشق صفحة سنابها الايمن حتى يدميها في قول عامة أهل العلم ، وقال أبو حنيفة هذا مثله غير جائز لان النبي ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان ولانه ايلام فهو كقطع عضو منه ، وقال مالك ان كانت البقرة ذات سناب فلا بأس باشعارها والا فلا ، ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت : فتلقت قلائد هدي النبي ﷺ ثم اشعرها وقلدها متفق عليه رواه ابن عباس وغيره وفعله الصحابة فيجب تقديمه على عموم ما احتجوا به ولانه ايلام لغرض صحيح فجاز كالكي والوسم والفصد والحجامة والغرض أن لا تحتلط بغيرها ، وأن يتوقاها اللص ولا يحصل ذلك بالتقليد لانه يحتمل أن ينحل ويذهب وقياسهم منتهى الكي والوسم وتشعر البقرة لانها من البدن فتشعر كذات السناب ، واما الغنم فلا يسن اشعارها لانها ضعيفة وصوفها وشعرها يستر موضع اشعارها . إذا ثبت هذا فالسنة الاشعار في صفحتها اليمنى ، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور . وقال مالك وأبو يوسف بل تشعر في صفحتها اليسرى . وعن احمد مثله لان ابن عمر فعله ، ولنا ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بندي الخليفة ثم دعا بيدته وأشعرها من صفحة سنابها الايمن وسلمت الدم عنها بيده رواه مسلم ، وأما ابن عمر فقد روي عنه كذبه رواه البخاري ثم فعل النبي ﷺ أولى من قول

يمنع الاجزاء كما لو حدث بها عيب بمعالجة الذبح ولا نسلم انها واجبة في الذمة وإنما تعلق الوجوب بعينها فاما ان تعينت بفعله فعليه بدلها ، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة اذا عالج ذبحها فقلعت السكين عينها أجزأت استحسانا ، ولنا أنه عيب أحدثه قبل ذبحه فلم يجزئه كما لو كان قبل معالجة الذبح

(فصل) والواجب في الذمة من الهدي قسمان (أحدهما) وجب بالنذر في ذمته (والثاني) وجب بغيره كهدي المتعة والقران والداء الواجبة في الذمك بترك واجب أو فعل محظور فتى عين عما في ذمته شيئا فقال هذا الواجب علي فانه يتعين الوجوب فيه من غير أي أن تبرأ الذمة لانه لو أوجب هديا ولا هدي عليه لتعين فكذلك اذا كان واجبا فعينه الا أنه مضمون عليه فان عطب أو سرق أو نحو ذلك لم يجزئه وعاد الوجوب الى ذمته كما لو كان لرجل عليه دين فاشتري به مكيلا فتلقت قبل قبضه انفسخ البيع وعاد الدين إلى ذمته ، ولان ذمته لم تبرأ من الواجب بتعيينه وإنما تعلق الوجوب بمحل آخر فصار كالدين يضمه ضامن أو يرهن به رهنا فانه يتعلق الحق بالضامن والرهن مع بقائه في ذمة المدين فتى تعذر استيفاؤه من الضامن أو تلف الرهن بقي الحق في الذمة بحاله فاما ان ساق الهدي ينوي به الواجب الذي في ذمته ولم يعينه بالقول فهذا لا يزول ملكه عنه الا بذبحه ودفعه الى أهله وله التصرف فيه بما شاء من بيع وهبة وأكل وغير ذلك لانه لم يتعلق به حق لغيره وله نماؤه وان عطب تلف من ماله وان تيب لم يجزئه ذبحه وعليه الهدي الذي كان واجبا ولا يبرأ الا بإصاله الى مستحقه بمنزلة من عليه دين فحمله الى مستحقه يقصد دفعه اليه فتلف قبل أن يوصله اليه وتى عينه بالقول تعين فان ذبحه فسرق أو عطب فلا شيء عليه قال احمد رحمه الله اذا نحر فلم يطعمه حتى سرق

ابن عمر وفعله بلا خلاف ولان النبي ﷺ كان يعجبه التيمن في شأنه كله . واذا ساق الهدي من قبل الميقات استحب اشعاره وتقليده من الميقات لحديث ابن عباس وان ترك الاشعار والتقليد فلا بأس لان ذلك غير واجب .

(فصل) ولا يسن الهدي الا من بهيمة الانعام لقول الله تعالى (ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير) وأفضله الابل ثم البقر ثم الغنم لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة » ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً

لأشئ عليه « فانه اذا نحر فقد فرغ وبهذا قال الثوري وابن القاسم صاحب مالك وأصحاب الرأي . وقال الشافعي : عليه الاعادة لانه لم يوصل الحق الى مستحقه فأشبهه مالو لم يذبحه . ولنا انه أدى الواجب عليه فبرئ منه كما لو فرقه ، ودليل انه أدى الواجب انه لم يبق الا التفرقة وليست واجبة لانه لو خلى بينه وبين الفقراء أجزأه ولذلك لما نحر النبي ﷺ البدنات قال « من شاء اقتطع » واذا عطب هذا المعين أو تعيب عيباً بمنع الاجزاء لم يجزئه ذبحه عما في الذمة لان عليه هدياً سليماً ولم يوجد وكذلك اذا عين عن الاضحية التي في الذمة شاة فهلك أو تعيبت بما يمنع الاجزاء لم تجزى . لان ذمته لم تبرأ الا بذبح شاة سليمة كما لو نذر عتق رقبة أو كان عليه عتق رقبة في كفارة فاشترها سليمة ثم عابت عنده لم تجزئه عافي ذمته بخلاف ما لو نذر عتق عبد معين فعاب فانه يجزى عنه

﴿ مسألة ﴾ (وهل له استرجاع هذا العاطب والمعيب ؟ على روايتين)

(احدهما) له استرجاعه الى ملكه فيصنع به ماشاء . هذا ظاهر كلام الحنفي ورواه ابن المنذر عن أحمد والشافعي واسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي ونحوه عن عطاء لانه انما عينه عافي ذمته فاذا لم يقيم عنه عاد الى صاحبه كمن أخرج زكاته فبان انها غير واجبة . وقال مالك : يأكل ويطعم من أحب من الاغنياء والفقراء ولا يبيع منه شيئاً . ولنا ما روى سعيد باسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : اذا اهديت هدياً واجباً فعطب فانحره ثم كله ان شئت واهده ان شئت وبغاه ان شئت . ويقوم به في هدي آخر ولانه متى كان له أن يأكل ويطعم الاغنياء كان له بيعه لانه ملكه (والثانية) لا يرجع المعين الى ملكه لانه قد تعلق به حق الفقراء بتعيينه فلزم ذبحه كما لو عينه بنذره ابتداء

(فصل) فان عين معيباً عما في ذمته لم يجزه ويلزمه ذبحه على قياس قوله في الاضحية اذا عينها معيبة لزمه ذبحها ولم يجزه « وان عين صحيحاً فهلك أو تعيبت بغير نفي يطره لم يلزمه أكثر مما كان واجباً في الذمة لان الزائد لم يجب في الذمة ، وانما تعلق بالمعين فسقط بتلفها كأصل الهدي اذا لم يجب بغير التعيين « واذا أتلغه أو تلف بغير يطره لزمه مثل المعين ان كان زائداً عما في الذمة لان الزائد تعلق به حق الله تعالى فاذا فوته لزم ضمانه كالهدي المعين ابتداء

أقرز، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة» متفق عليه. وقال ابن عباس لامرأة أصابها زوجها في العمرة عليك فدية من صيام أو صدقة أو نسك قالت أي النسك أفضل؟ قال ان شئت فنافة وان شئت فبقرة قالت أي ذلك أفضل؟ قال انجري ناقة» رواه الاثرم، ولان ما كان اكثر لحما كان أنعم للفقراء ولذلك أجزأت البدنة مكان سبع من الغنم والشاة أفضل من سبع بدنة لان لحما أطيب والضأن أفضل من المعز لذلك.

(فصل) والذكر والانثى في الهدى سواء ومن أجاز ذكران الابل ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومالك وعطاء والشافعي، وعن ابن عمر انه قال ما رأيت أحداً فاعلاً ذلك. وان أنحر أنثى أحب الى والاول أولى لان الله تعالى قال (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله) ولم يذكر ذكراً ولا أنثى، وقد

(مسئلة) (وكذلك ان ضلت فذبح بدلهما ثم وجدها)

إذا ضل المعين فذبح غيره ثم وجده أو عين غير الضال بدلاً عما في الذمة ثم وجد الضال فذبحهما معاً. روي ذلك عن عمر وابنه وابن عباس وبه قال مالك والشافعي وإسحاق لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها أهدت هديين فأضلتهما فبعث اليها ابن الزبير مهديين فحترهما ثم عاد الضالان فحترهما وقالت: هذه سنة الهدى، رواه الدارقطني، وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ ولانه تعلق حق الله تعالى بهما بإيجابهما أو ذبح أحدهما وإيجاب الآخر، ويتخرج ان يرجع إلى ملكه أحدهما بناء على المسئلة التي قبلها فيما اذا عين عما في الذمة شاة فعطبت أو تعيت انها ترجع إلى ملكه لانه قد ذبح عما في الذمة فلم يلزمه شيء آخر كما لو عطب المعين وهذا قول أصحاب الرأي

(فصل) اذا غصب شاة فذبحها عما في ذمته لم يجزه وان رضي مالهما وسواء عوضه عنها أو لم يعوضه وقال أبو حنيفة يجزيه ان رضي مالهما. ولنا ان هذا لم يكن قرينة في ابتدائه فلم يصرفه في أثانته كما لو ذبحها للاكل، ثم نوى بها التقرب وكما لو أعتق عبداً ثم نواه عن كفارته

(فصل) ولا يبرأ من الهدى الا بذبحه أو نحره لان النبي ﷺ نحر هديه فان نحره بنفسه أو وكل من نحره أجزاء وكذلك ان نحره انسان غير اذنه في وقته وفيه اختلاف ذكرناه، وان دفعه الى الفقراء سليماً فنحروه أجزاء عنهم لانه حصل المقصود بفعلهم فأجزأه كما لو ذبحه غيرهم وان لم ينحروه فعليه ان يسترد منهم وينحروه فان لم يفعل أو لم يقدر فعليه ضمانه لانه فوته بتفريطه في دفعه اليهم سليماً (فصل) ويباح للفقراء الاخذ من الهدى اذا لم يدفعه اليهم باحد شيئين (أحدهما) الاذن فيه انظرا كما قال النبي ﷺ من شاء اقتطع (والثاني) دلالة الحال على الاذن كالتخليفة بينهم وبينه، وقال الشافعي في أحد قولي: لا يباح الا باللفظ. ولنا قول النبي ﷺ اصبع نعلها في دمها واضرب به صفحتها. دلائل على ان ذلك وشبهه كاف من غير لفظ ولولا ذلك لم يكن هذا مفيداً

(فصل) قال رحمه الله: سوق الهدى مسنون لا يجب الا بالنذر لان النبي ﷺ فعله فساق

ثبت أن النبي ﷺ أهدى جهلا لابي جهل في أنفه برة من فضة رواه أبو داود وابن ماجه ولانه يجوز من سائر أنواع بهيمة الانعام ، ولذلك قال النبي ﷺ « فكلنا رب كبشا أفرن » فكذلك من الابل ولان القصد اللحم ولحم الذكر أوفر ولحم الانثى أرطب فيتساويان . قال احمد الحنفي أحب الينا من النعجة وذلك لان لحمه أوفر وأطيب

«مسئلة» قال (ومن وجبت عليه بدنة فذبح سبعا من الغنم أجزأه)

ظاهر هذا أن سبعا من الغنم يجزي . عن البدنة مع القدرة عليها سواء كانت البدنة واجبة بنذر أو جزاء صيد أو كفارة وطء ، وقال ابن عقيل إنما يجزي ذلك عنها عند عدمها في ظاهر كلام أحمد

في حجته مائة بدنة وكان يبعث بهديه وهو بالمدينة وليس بواجب لان النبي ﷺ لم يأمر به والاصل عدم الوجوب فان نذره وجب لقول النبي ﷺ « من نذر أن يطعم الله فليطعه » ولانه نذر طاعة فوجب الوفاء به كمندور الطاعات (١)

«مسئلة» (ويستحب أن يقفه بعرفة ويجمع بين الحل والحرم ولا يجب ذلك)

روي استحباب ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما « وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وكان ابن عمر لا ير الهدي الا ما عرف به ونحوه عن سعيد بن جبير . وقال مالك : أحب للقارن يسوق هديه من بث يحرم فان ابتاعه من دون ذلك مما يلي مكة بعد أن يقفه بعرفة جاز ، وقال في هدي المجمع ان لم يكن ساقه فليشتره من مكة ثم ليخرجه الى الحل وليسقه الى مكة . ولنا أن المراد من الهدي نحره ونفع المساكين بلحمه وهذا لا يقف على شيء مما ذكره ولم يرد بما قالوه دليل يوجب فبقي على أصله

«مسئلة» (ويسن إشعار البدن وهو أن يشق صفحة سنامها حتى يسيل الدم ويقلدها ويقلد الغنم النعل وآذان القرب والعري) يسن تقليد الابل والبقر وإشعارها وهو أن يشق صفحة سنامها الايمن حتى يدميها في قول أهل العلم وقال أبو حنيفة هذا مثله غير جائز لان النبي ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان ولانه إيلام فهو كقطع عضو منه ، وقال مالك : ان كانت البقرة ذات سنام فلا بأس بإشعارها وإلا فلا ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها قالت : فتلث قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم أشعرها وقلدها . متفق عليه . وفعله الصحابة فيجب تقديمه على عموم ما احتجوا به ولانه إيلام لغرض صحيح فجاز كالكي والوسم والحجامة وفائدته أن لا تختلط بغيرها وأن يتوقفا الاصل ولا يحصل ذلك بالتقليد بمفرده لانه يحتمل أن ينحل ويذهب وقياسهم ينتقض بالكي وبشعر البقرة لانها من البدن فتشعر كذات السنام . أما الغنم فلا يسن إشعارها لانها ضعيفة وصوفها وشعرها يستر موضع إشعارها . اذا ثبت هذا فالسنة الاشعار في صفحتها اليمنى « وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وقال مالك وأبو يوسف بل

(م ٧٣ - الغني والشرح الكبير ج ٣)

(١) هذا تشبيه
للشيء بنفسه ولا حاجة
الى القياس مع النص

لان ذلك بدل عنها فلا يصار اليه مع وجودها كسائر الابدال . فأما مع عدمها فيجوز لما روى ابن عباس قال : « أني انبي ﷺ رجل فقال : ان علي بدنة وأنا موسر لها ولا أجدها فاشترىها ؟ فأمره النبي ﷺ أن يبتاع سبع شياه فيذبهن رواه ابن ماجه ، ولنا أن الشاة معدولة بسبع بدنة وهي أطيب لها فاذا عدل عن الأدنى الى الأعلى جاز كما لو ذبح بدنة مكان شاة

(فصل) ومن وجب عليه سبع من الغنم في جزاء الصيد لم يجزئه بدنة في الظاهر لان سبعا من الغنم أطيب لحاً فلا يعدل عن الأعلى الى الأدنى ، وإن كان ذلك في كفارة محذور أجزأه بدنة لان الدم الواجب فيه ما استيسر من الهدي وهو شاة أو سبع بدنة ، وقد كان اصحاب النبي ﷺ يمتعون فيذبجون البقرة عن سبعة قال جابر كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ فنذبح البقرة عن سبعة نشترك فيها ،

يشعرها في صفحتها اليسرى ، وعن أحمد مثله لان ابن عمر فعله . ولنا ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بذي الحليفة ثم دعا ببدنة وأشعرها من صفقة سنامها الايمن وسلت الدم عنها بيده . رواه مسلم . وأما ابن عمر فقد روي عنه كذهبننا رواه البخاري ثم فعل النبي ﷺ أولى من فعل ابن عمر بغير خلاف ولان النبي ﷺ كان يعجبه التيمن في شأنه كله واذا ساق الهدي من قبل الميقات استحب اشعاره وتقليده من الميقات لحديث ابن عباس : وان كانت غنماً استحب أن يقلدها نعلًا أو آذان القرب أو علانة إداوة أو عروة ، وقال مالك وأبو حنيفة لا يسن تقليد الغنم لانه لو كان سنة لنقل كما نقل في الابل . ولنا ما روي أن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ رواه البخاري ولانه اذا سن تقليد الابل مم انه يمكن تعريفها بالاشعار فالغنم أولى وان ترك التقليد والاشعار فلا شيء عليه لانه غير واجب

(مسئلة) (واذا نذر هدياً مطلقاً فأقل ما يجزئه شاة أو سبع بدنة أو بقرة لان المطلق في النذور يحمل على المجهول الشرعي ، والهدي الواجب في الشرع انما هو من النعم وأقلها ذكرناه فحمل عليه ولهذا لما قال الله تعالى في المتعة (فما استيسر من الهدي) حمل على ما قلنا فان اختار اخراج بدنة كاملة فهو أفضل وهل تكون كلها واجبة على وجهين ذكرناهما في باب الفدية)

(مسئلة) (ومن نذر بدنة أجزأه بقرة) قد ذكرنا ذلك في باب الفدية

(مسئلة) (فان عين بنذره أجزأه ما عينه صغيراً كان أو كبيراً من الحيوان وغيره وعليه ابصاله الى فقراء الحرم الا أن يعينه بموضع سواء)

إذا عين الهدي بشيء لزمه ما عينه وأجزأه سواء كان من بهيمة الانعام أو من غيرها وسواء كان حيواناً أو غيره مما ينقل أو مما لا ينقل فان النبي ﷺ قال : من راح يعني الى الجمعة في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة » فذكر الدجاجة والبيضة في الهدي وعليه ابصاله الى فقراء الحرم لانه مما هديا وأطلق فيحمل على محل الهدي المشروع

وفي لفظ أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الابل والبقرة كل سبعة منا في بذنة رواء مسلم .
(فصل) ومن وجبت عليه بقرة أجزأته بذنة لانها أكثر لحا وأوفر ويجزئه سبع من النعم لانها تجزي عن البذنة فعن البقرة أولى ومن لزمه بذنة في غير النذر وجزاء الصيد أجزأته بقرة لما روى أبو الزبير عن جابر قال: كنا نذبح البذنة عن سبعة فقيل له والبقرة فقال وهل هي الا من البدن، فلما في النذر فقال ابن عقيل يلزمه ما نواه فان أطلق فعنه روايتان (إحداهما) تجزئه البقرة لما ذكرنا من الخبر (والاخرى) لا تجزئه الا ان يهدم البذنة وهذا قول الشافعي لانها بدل فاشتراط عدم المبدل والاولى أولى للخبر ولان ما أجزأ عن سبعة في الهدايا ودم المتعة أجزأ في النذر بلفظ البذنة كالجزور (فصل) ويجوز أن يشترك السبعة في البذنة والبقرة سواء كان واجبا أو تطوعا وسواء أراد جميعهم

وقد قال سبحانه (ثم محلها الى البيت العتيق) فان كان مما ينقل كالعقار باعه وبعث ثمنه الى الحرم فتصدق به فيه وكذلك اذا نذر هديا مطلنا أو معينا وأطلق مكانه وجب عليه ايصاله الى فقراء الحرم وجوز أبو حنيفة ذبحه حيث شاء كما لو نذر الصدقة بشاة . ولنا قوله تعالى (ثم محلها الى البيت العتيق) ولان النذر يحمل على المعهود شرعا والمعهود في الهدي الواجب بالشرع كهدي المتعة وشبهه ان ذبحه يكون في الحرم كذا ههنا فان عين نذره بموضع غير الحرم لزم ذبحه فيه ويفرق لخصه على مساكنه أو اطلاقه لهم لما روي أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال اني نذرت أن أنحر ببوانة . قال «أبها ضمير؟» قال لا . قال «أوف بنذرك» رواه أبو داود فان نذر الذبح بموضع فيه ضم أو شيء من الكفر أو المعاصي كبيوت النار والكنائس والبيع واشباه ذلك ^(١) لم يصح نذره لعموم هذا الحديث ولانه نذر معصية فلا يوف به لقول النبي ﷺ «لا نذر في معصية الله» واقوله عليه السلام «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه»

(١) اي مما يفعله

المتدعة من تقديس

بعض الموتى والذبح

لهم بنذر وبغير نذر

(مسئلة) (وبستحب أن يأكل من هديه ولا يأكل من واجب الا من دم المتعة والقران) يستحب أن يأكل من هديه وسواء في ذلك ما أوجبه بالتعيين من غير أن يكون واجبا في ذمته وما نحره تطوعا من غير أن يوجهه لقول الله تعالى (فكلوا منها) وأقل أحوال الامر الاستحباب . ولان النبي ﷺ أكل من بدنه ، وقال جابر : كنا لا نأكل من بدننا فوق ثلاث فرخص لنا رسول الله ﷺ فقال «كلوا وتزودوا» فأكلنا وتزودنا رواه البخاري . والمستحب أن يأكل اليسير كما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر من كل بذنة ببضعة فجعلت في قدر فأكل منها وحسبا من مرقها ولانه نسك فاستحب الاكل منه كالأضحية وله التزود والاكل كثيرا كما جاء في حديث جابر وتجزئه الصدقة باليسير منها كما في الأضحية فان أكلها كلها ضمن المشروع للصدقة منها كما في الأضحية ، وقال ابن عقيل : حكمه في الاكل والتفريق حكم الأضحية ، وحديث جابر في أن النبي ﷺ إنما أمر من كل جزور ببضعة يدل على خلاف قوله ولان الهدي يكثر بخلاف الأضحية . وان

٥٨٠ يحرم الاكل من النذور وجزاء الصيد والكفارة ويحل ماعداها (المغني والشرح الكبير)

القربة أو بعضهم وأراد الباقر اللحوم . وقال مالك لا يجوز الاشتراك في الهدي ، وقال أبو حنيفة يجوز إذا كانوا متفرقين كلهم ، ولا يجوز إذا لم يرد بعضهم القربة . وحديث جابر يرد قول مالك ، ولنا على أبي حنيفة أن الجزء المجزئ لا ينقص بإرادة الشريك غير القربة فجاء كما لو اختلفت جهات القرب فأراد بعضهم المتعة والآخر القران ويجوز أن يقتسموا اللحم لأن القسمة افراز حق وليست بيعاً «مسئلة» قال (وما لزم من الدماء فلا يجزئ الا الجذع من الضأن والثني من ذيره)

هذا في غير جزاء الصيد . فأما جزاء الصيد فمئة جفرة وعناق وجدي وصحيح ومعيب ، وأما في غيره مثل هدي المتعة وغيره فلا يجزئ الا الجذع من الضأن وهو الذي له ستة أشهر وانثي من

لم يأكل لحسن فإن النبي ﷺ لما نحر البدنات الخمس قال « من شاء اقتطع » وظاهره أنه لم يأكل منهن شيئاً . وقال بعض أهل العلم يجب الاكل منها لظاهر الامر . ولنا الحديث المذكور ولأنها ذبيحة يتقرب الى الله تعالى بها فلم يجب الاكل منها كالحقيقة
«مسئلة» (ولا يأكل من واجب الا دم المتعة والقران دون ما سواهما)

نص عليه احمد لان سببهما غير محظور فاشبهها هدي التطوع . وهذا قول أصحاب الرأي ، وعن احمد أنه يحرم الاكل من النذور وجزاء الصيد ويأكل مما سواهما وهو قول ابن عمر وعطاء والحسن واسحق لان جزاء الصيد بدل والنذر جعله الله تعالى بخلاف غيرهما وقال ابن أبي موسى : لا يأكل أيضاً من الكفارة ويأكل مما سوى الثلاثة ونحوه مذهب مالك ، لان ما سوى الثلاثة لم يسمه للمساكين ولا مدخل للأطعام فيه فاشبه التطوع وقال الشافعي لا يأكل من واجب لانه هدي وجب بالاحرام فلم يجز الاكل منه كدم الكفارة

ولنا أن أزواج النبي ﷺ تمتعن معه في حجة الوداع وأدخلت عائشة الحج على العمرة فصارت قارئة ثم ذبح عنهن النبي ﷺ البقر فأكلن من لحومها ، قال أحمد قد أكل من البقر أزواج النبي ﷺ في حديث عائشة . وقالت عائشة إن النبي ﷺ أمر من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت أن يحل فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا ؟ فقبل ذبح النبي صلى الله عليه وسلم عن أزواجه . وقال ابن عمر تمت رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج فساق الهدي من ذي الحليفة . متفق عليه . وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فأكل هو وعلي من لحمها وشربا من مرقها رواه مسلم . ولأنهما دما نسك أشبهها التطوع ولا يجوز الأكل من غيرهما لأنه وجب بفعل محظور أشبه جزاء الصيد

(فصل) فإن أكل مما منع من أكله ضمنه بمثله لحماً لان الجميع مضمون عليه بمثله حيواناً فكذلك أعضائه ، وكذلك إن أعطى الجازر منها شيئاً ضمنه بمثله فإن أطعم غنياً منها على سبيل الهدية جازي كما

غيره وثني المعز ماله سنة وثني البقر له سنتان وثني الابل له خمس سنين ، وبهذا قال مالك والليث والشافعي واسحاق وأبو ثور واصحاب الرأي . وقال ابن عمر والزهري لا يجزي ، الا الثاني من كل شيء . وقال عطاء والاوزاعي يجزي ، الجذع من الكل الا المعز ، ولنا على الزهري ما روي عن أم بلال بنت هلال عن أبيها ان رسول الله ﷺ قال « لا يجوز الا الجذع من الضأن أضحية » وعن عاصم بن كليب قال كنا مع رجل من اصحاب رسول الله ﷺ يقال له مجاشع من بني سليم فعزت الغنم فأمر مناديا فننادى ان رسول الله ﷺ كان يقول « ان الجذع يوفي ماتوفي منه الثانية » وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ « لا تذبحوا الامة الا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعا من الضأن » رواه ابن ماجه ، وروى حديث جابر مسلم وأبو داود وهذا حجة على عطاء والاوزاعي وحديث أبي بردة بن نيار حين قال يا رسول الله ان عندي عناقا جذعا هي خير من شاتي لحم ؟ فقال « تجزئك ولا تجزي » عن أحد بعدك أخرجه أبو داود والنسائي ، وفي لفظ إن عندي داجنا جذعة من المعز . قال

يجوز له ذلك في الاضحية لان ما ملك أكله ملك هديته . وإن باع شيئا منها أو أتلفه ضمنه بمثله لانه ممنوع من ذلك فأشبهه عطيته للجازر . وإن أتف أجني منه شيئا ضمنه بقيمته لانه من غير ذوات الامثال فضمنه بقيمته كما لو أنف لحما لا دمي مدين

(فصل) قال رحمه الله (والاضحية سنة مؤكدة لا تنجب الا بالنذر)

أكثر أهل العلم يرون الاضحية سنة مؤكدة غير واجبة . روي ذلك عن أبي بكر وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم . وبه قال سويد بن غفلة وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وعطاء والشافعي واسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، وقال ربيعة ومالك والثوري والليث والاوزاعي وأبو حنيفة هي واجبة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا » وعن مجنف بن سليم أن النبي ﷺ قال « يأياها الناس إن على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة » ولنا ما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « ثلاث كتبن عليّ وهن لكم تطوع » وفي رواية « النور والنحر وركعة ما الفجر » ولان النبي ﷺ قال « من أراد أن يضحى فدخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئا » رواد مسلم . علقه على الارادة والواجب لا يعلق على الارادة ، ولانها ذبيحة لم يجب تفريق لحمها فلم تكن واجبة كالعقيقة ، وحديثهم قد ضعفه أصحاب الحديث ثم نحمله على الاستحباب كما قال « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » وقال : « من أكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مصلانا » وقد روي عن أحمد في اليتيم يضحى عنه وليه اذا كان موسرا . قال أبو الخطاب وهذا يدل على أنها واجبة والصحيح أن هذا على وجه التوسعة عليه لاسبيل الايجاب . فان نذرها وجبت لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من نذر أن يطيع الله فليطعه » وهذا نذر طاعة

أبو عبيد الهروي قال إبراهيم الحربي إنما يجزى الجذع من الضأن في الاضاحي لانه ينزو فيلقح فإذا كان من الماز لم يلقح حتى يصير ثنيا .

(فصل) ويمنع من العيوب في الهدى ما يمنع في الاضحية . قال البراء بن عازب قام فينا رسول الله ﷺ فقال « أربع لا تجوز في الاضاحي العوراء البين عورها ، والمریضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعها ، والكسيرة التي لا تنقي » قال قلت : اني اكره ان يكون في السن نقص قال ما كرهت فذعه ولا تحرمه على احد رواه أبو داود والذسائي . وبهذا قال عطاء قال أما الذي سمعناه فالاربعة وكل شيء سواه من جائز ومعنى قوله « البين عورها » أي انخسفت عينها وذبحت فان ذلك ينقصها لان شحمة العين عضو مستطاب فلو كان على عينها بياض ولم تذهب العين جازت التضحية بها لان ذلك

(مسئلة) (وذبحها أفضل من الصدقة بثمنها نص عليه)

وبهذا قال ربيعة وأبو الزناد . وروي عن بلال أنه قال ما بأبالي ألا أضحي إلا بديك ولأن أضحه في يتيم قد ترب فوه أحب إلي من أن أضحي ، وبهذا قال الشعبي وأبو ثور وقالت عائشة لان أتصدق بخاتمي هذا أحب إلي من أن أهدي إلى البيت ألعاء . ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى والخلفاء بعده . ولو علموا أن الصدقة أفضل لعدلوا إليها ، وروت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما عمل ابن آدم يوم النحر عملا أحب إلى الله من رافة دم ، وأنه ليؤتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها » وإن الدم ليقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفسا » رواه ابن ماجه ، ولان إتيان الصدقة على الاضحية يفضي إلى ترك سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول عائشة في الهدى لاني الاضحية

(مسئلة) (ويستحب أن يأكل ثلثها ، ويهدي ثلثها ، ويتصدق بثلثها ، وإن أكل أكثر جاز)

قال أحمد بن نذير نذهب إلى حديث عبد الله يأكل هو الثلث ، ويطعم من أراد الثلث ، ويتصدق على المساكين بالثلث . قال علقمة بعث محي عبد الله بهديه فأمرني أن آكل ثلثها ، وأن أرسل إلى أهل أخيه بثلث ، وأن أتصدق بثلث . وعن ابن عمر قال : الضحايا والهدايا ثلث لك وثلث لأهلك وثلث للمساكين ، وهذا قول اسحاق وأحد قولي الشافعي وقال في الآخر ، يجعلها نصفين يأكل نصفها ويتصدق بنصف لقول الله تعالى (فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير) وقال أصحاب الرأي ما كثر من الصدقة فهو أفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم أهدي مائة بدنة ، وأمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فأكل هو وعلي من لحمها وحسيا من مرقها ، ونحر خمس بدنات أو ست بدنات وقال « من شاء اقتطع » ولم يأكل منهن شيئا . ولنا ما روى ابن عباس في صفة أضحية النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ويتطعم أهل بيته الثلث » ويتطعم فقراء جيرانه الثلث ، ويتصدق على السؤال بالثلث ، رواه الحفاظ أو موسى في الوظائف وقال حديث حسن ، ولأنه قول ابن مسعود وابن عمر ولم يعرف لها مخالف في

« قاعدة » تفاضل الاعمال في انفسها لا يقتضي ترك نوع مشروع منها غيره أو حلوله محله وكل منها افضل في زمانه ومكانه من غيره حتى مما هو افضل منه في نفسه ؛ واجبا كان أو مستحبا كالتلبية والنسك والتكبير في العيد . . .

لا ينقصها في اللحم، والعرجاء البين عرجها التي عرجها متفاحش بمنعها السير مع الغنم ومشاركتهم في العلف ويهزلها، والتي لا تنقى التي لامخ فيها لهزها، والمريضة قيل هي الجرباء لان الجرب يفسد اللحم وظاهر الحديث ان كل مريضة مرضاً يؤثر في هزلها أو في فساد لحمها بمنع التضحية بها، وهذا أولى لتناول اللفظ له والمعنى . فهذه الاربعة لا نعلم بين اهل العلم خلافاً في منعها ويثبت الحكم فيما فيه نقص اكثر من هذه العيوب بطريق التنبية فلا تجوز العمياء لان العمى اكثر من العور ولا يعتبر مع العمى انخساف العين لانه يخل بالمشي مع الغنم والمشاركة في العلف اكثر من اخلال العرج ولا يجوز ما قطع منها عضو مستطاب كالالية لان ذلك أبلغ في الاخلال بالمقصود من ذهاب شحمة العين . فأما العضباء وهي ما ذهب نصف اذنها أو قرننها فلا تجزي ، وبه قال أبو يوسف ومحمد في عضباء الاذن . وعن

الصحابة . ولان الله تعالى قال (فكلوا منها واطعموا الا انتم والمعترة) والقانع السائل . يقال قنع قنوعاً اذا سأل ، والمعترة الذي يعتريك أي يتعرض لك لتطعمه ولا يسأل فذكر ثلاثة أصناف فينبغي أن يقسم بينهم أثلاثاً . وأما الآية التي احتج بها أصحاب الشافعي فان الله تعالى لم يبين قدر المأكول منها والمتصدق به وقد نبه عليه في آيتنا وفسره النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وابن عمر بقوله ، وأما خبر أصحاب الرأي فهو في الهدي ، والهدي يكثر فلا يتمكن الانسان من قسمه وأخذ ثلثه فيتعين الصدقة . والامر في هذا واسع فلو تصدق بها كلها أو بأكثرها جاز . وإن أكلها كلها إلا أوقية تصدق بها أجزأ لان الله تعالى أمر بالأكل والاطعام منها ولم يقيد بشيء فمتى أكل وأطعم فقد أتى بما أمر . وقال أصحاب الشافعي يجوز أكلها كلها . ولنا أن الله تعالى قال (فكلوا منها واطعموا البائس الفقير) وظاهر الامر الوحوب ، وقال بعض أهل العلم يجب الأكل منها ولا تجوز الصدقة بجمعها للامر بالأكل . ولنا أن النبي ﷺ نحر خمس بدنات وقال « من شاء فليقطع » ولم يأكل ممن شيئاً . ولانها ذبيحة يتقرب بها إلى الله تعالى فلم يجب الاكل منها كالعقيقة فيكون الأمر للاستحباب أو للإباحة كالأسر بالأكل من الثمار والزروع والنظر اليها

(فصل) ويجوز أن يطعم منها كافراً وبهذا قال الحسن وأبو ثور وأصحاب الرأي وكره مالك والليث اعطاء النصراني جلد الاضحية ، وقال مالك غيرهم أحب الينا . ولنا أنه طعام له أكله فجاز اطعامه الذي كسائر طعامه . ولانه صدقة تطوع فأشبهه سائر صدقة التطوع . وأما الصدقة الواجبة منها فلا يجزي ، دفعه إلى كافر لانها واجبة فأشبهت الزكاة وكفارة اليمين

(مسألة) (فان أكلها كلها ضمن أقل ما يجزي . في الصدقة منها) لقول الله تعالى (فكلوا منها واطعموا البائس الفقير) والامر يقتضي الوجوب ، ولان ما أبيح له أكله لا يلزمه غرامته ، ويلزم غرم ما وجبت به الصدقة لانه حق يجب عليه مع بقائه فلزمته غرامته اذا أتلفه كالوديعة ويضمنه بمثله لحماً لان ما ضمن جميعه يحوي ان ضمن بعضه بمثله وفيه قول آخر أنه يجب عليه ضمان ثلثها ذكره صاحب المحرر والاول أقيس وأصح

أحمد لا تجزي، ما ذهب ثلث أذهنها وبه قال أبو حنيفة، وروى عن علي وعمار وسعيد بن المسيب والحسن تجزي، المكسورة القرن لأن ذهاب ذلك لا يؤثر في اللحم فاجزأت كالجماء، وقال مالك إن كان يدي لم يجز والاجاز، ولنا ما روى علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله ﷺ أن يضحي بأعصب الاذن والقرن رواه النسائي وابن ماجه. قال قتادة فسألت سعيد بن المسيب فقال: نعم العصب النصف فأكثر من ذلك ويحمل قول علي رضي الله عنه ومن وافقه على أن كسر ما دون النصف لا يمنع

(فصل) ويجزي الخصي سواء كان مما قطعت خصيته أو مسلولاً وهو الذي سلت بيضته أو موجوءاً وهو الذي رضت بيضته لأن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين موجوءين والمرضوض كلمة طوع ولأن ذلك العضو غير مستطاب وذهابه يؤثر في سمه وكثرة اللحم وطيبه وهو المقصود ولا

(فصل) وإذا نذر أضحية في ذمته ثم ذبحها فلا أن يأكل منها، وقال القاضي من أصحابنا بمنع من الأكل منها وهو ظاهر كلام أحمد وبناءه على المهدي المنذور. ولنا أن النذر محمول على المعبود والمعبود من الاضحية الشرعية ذبحها والأكل منها والنذر لا يغير من صفة المنذور إلا الإيجاب وفارق المهدي فإن المهدي الواجب بأصل الشرع لا يجوز الأكل منه فالمنذور محمول عليه

(فصل) ويجوز ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاث في قول عامة أهل العلم ولم يجزه علي وابن عمر رضي الله عنهما لأن النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاث. ولنا أن النبي قال «كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاث فامسكوا ما بداكم» رواه مسلم، وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إنما نهيتكم للدافة التي دفت فكلوا وتزودوا وتصدقوا وادخروا» قال أحمد رحمه الله فيه أسانيد صحاح، فأما علي وابن عمر فلم تبلغهما الرخصة وقد كانا سمعا النهي فروياه على ما سمعوه

(فصل) ولا يضحي عما في البطن روي ذلك عن ابن عمر وبه قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً ليس للعبد والمذبح والمكاتب وأم الولد أن يضحوا إلا بأذن سادتهم لأنهم ممنوعون من التصرف، بغير إذنهم والمكاتب ممنوع من التبرع والاضحية تبرع، فأما من نصفه حر إذا ملك يجزئه الحر فله أن يضحي بغير إذن سيده لأن له التبرع بغير إذن

(مسئلة) (ومن أراد أن يضحي فدخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً حتى يضحي وهل ذلك حرام؟ على وجهين)

لما روت أم سلمة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال «إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحي» رواه مسلم وفي رواية «ولأن بشرته» رواه مسلم ظاهر هذا التحريم وهو قول بعض أصحابنا، وحكاية ابن المنذر عن أحمد واسحاق وسعيد بن المسيب «وقال القاضي وجماعة من أصحابنا هو مكروه غير محرم، وبه قال مالك والشافعي

نعلم في هذا خلافاً وتجزي، الجاء، وهي التي لم يخلق لها قرن، وحكي عن ابن حامد أنها لا تجزي، لأن عدم القرن أكثر من ذهاب نصفه والاولى أنها تجزي، لأن القرن ليس بمقصود ولا ورد النهي عما عدم فيه وتجزي، الصمعا، وهي التي لم يخلق لها اذن أو خلقت لها اذن صغيرة كذلك وتجزي، البتراء وهي المقطوعة الذنب كذلك .

(فصل) ويكره أن يضحي بمشقوقة الاذن أو ما قطع منها شيء، أو ما فيها عيب من هذه العيوب التي لا تمنع الاجزاء لقول علي رضي الله عنه أمرنا أن نستشرف العين والاذن ولا يضحي بمقابلة ولا مدابرة ولا خرقاء، ولا شرقاء . قال زهير قات : لا بني اسحاق ما المقابلة ؟ قال يقطع طرف الاذن قلت فما المدابرة ؟ قال يقطع مؤخر الاذن قلت : فما الخرقاء ؟ قال يشق الاذن قلت : فما الشرقاء ؟

لقول عائشة : كنت أقتل قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلدها بيده ثم يبعث بها ولا يحرم عليه شيء، أحله الله له حتى ينحر الهدي . متفق عليه ، وقال أبو حنيفة لا يكره ذلك لانه لا يحرم عليه الوطء واللباس فلا يكره له حلق الشعر وتقليم الاظفار كما لو لم يرد أن يضحي . ولنا الحديث المذكور وظاهره التحريم وهذا يرد القياس وحديثهم عام وهذا خاص يجب تقديمه وتنزيل العام على ما عدا ما تناوله الحديث الخاص ، ولانه يجب حمل حديثهم على غير ما تناوله محل النزاع لوجوه (منها) أن أقل أحوال النهي الكراهة والنهي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليفعل ما نهى عنه وإن كان مكروها قال الله تعالى اخبراً عن شعيب عليه السلام (وما أريد أن أخافكم إلى ما أنهاكم عنه) (ومنها) أن عائشة إنما تعلم ظاهراً ما يباشرها به من المباشرة أو ما يفعله دائماً كاللباس والطيب ، أما قص الشعر وتقليم الاظفار مما لا يفعله في الايام إلا مرة فالظاهر أنها لم ترده بخبرها . فان احتمل ارادته فهو احتمال بعيد وما كان هكذا فاحتمال تخصيصه قريب فيمكن فيه أدنى دليل وخبر ناديل قوي فكان أولى بالتخصيص ولأن عائشة تخبر عن فعله وأم سلمة تخبر عن قوله والقول يقدم على الفعل لاحتمال أن يكون فعله خاصاً له . اذا ثبت هذا فانه يترك قطع الشعر وتقليم الاظفار، فان فعل استغفر الله ولا فدية عليه اجماعاً سواء فعله عمداً أو ناسياً (فصل) قال ابن أبي موسى يستحب أن يحلق رأسه عقيب الذبح ولم يذكروا له وجها والله أعلم

والله لما كان ممنوعاً منه قبل الذبح استحب له ذلك كالحرم

(فصل) قال رضي الله عنه (والعقيقة سنة مؤكدة) العقيقة الذبيحة التي تذبح عن المولود . وقيل هي الطعام الذي يصنع ويدعى اليه من أجل المولود . قال أبو عبيد العقيقة الشعر الذي على المولود . وجمعها عقائق ثم إن العرب سمت الذبيحة عند حلق شعر المولود عقيقة على عادتهم في تسمية الشيء باسم سببه أو ما يجاوره ثم اشتهر ذلك حتى صار من الاسماء العرفية بحيث لا يفهم من العقيقة عند الاطلاق إلا الذبيحة . وقال ابن عبد البر : أنكر احمد هذا التفسير وقال : إنما العقيقة الذبح نفسه . ووجهه أن أصل العق القطع . ومنه عق والديه إذا قطعهما ، والذبح قطع الجلقوم والمريء، والودجين .

قال بشق اذنهما السمه رواه ابو داود والنسائي. قال القاضي الخرقا. التي انقبت اذنهما والشرقاء التي تشق اذنهما وتبقى كالشاختين وهذا نهي تنزيه ويحصل الاجزاء بها لا نعلم في هذا خلافا

(فصل) يستحب لمن اتي مكة أن يطوف بالبيت لان الطواف بالبيت صلاة والطواف افضل من الصلاة والصلاة بعد ذلك يروى عن ابن عباس قال الطواف لكم يا أهل العراق والصلاة لاهل مكة، وقال عطاء الطواف للغرباء والصلاة لاهل البلد قال ومن الناس من يقول يزور البيت كل يوم من ايام منى ومنهم من يختار الإقامة بمنى لانها أيام منى واحتج ابو عبد الله بحديث أبي حسان عن ابن عباس ان رسول الله ﷺ كان يفيض كل ليلة. (فصل) ويستحب لمن حج أن يدخل البيت ويصلي فيه ركعتين كما فعل النبي ﷺ ولا يدخل البيت بنعليه ولا خفيه ولا الحجر أيضا لان الحجر من البيت ولا يدخل الكعبة بسلاح، قال وثياب

والعقيقة سنة في قول عامة أهل العلم منهم ابن عباس وابن عمر وعائشة وفقهاء التابعين وأئمة الامصار وقال أصحاب الرأي ليست سنة وهي من أمر الجاهلية لما روي أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة فقال « ان الله لا يحب العقوق » فكأنه كره الاسم وقال « من ولد له مولود فأحب أن ينسك عنه فليفعل » رواه مالك في الموطأ وقال الحسن وداود هي واجبة وروى عن بريدة أن الناس يعرضون عليها كما يعرضون على الصلوات الخمس لما روى سلمة بن جندب عن النبي ﷺ أنه قال « كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى ويحلق رأسه » وعن أبي هريرة أنه قال احمد اسناده جيد، وروى حديث سمرة الاثرم وأبو داود، وعن عائشة أن النبي ﷺ أمرهم عن الغلام بشاتين مكافئتين^(١) وعن الجارية بشاة وظاهر الامر الوجوب

ولنا على أنها مستحبة هذه الاحاديث، وعن أم كرز الكعبية قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول « عن الغلام شاتان مكافأتان » وعن الجارية شاة وفي لفظ « عن الغلام شاتان مثلتان » وعن الجارية شاة. رواه أبو داود وقد دل على استحبابها الاجماع. قال أبو الزناد من أمر الناس كانوا يكرهون تركه. وقال احمد رضي الله عنه العقيقة سنة عن رسول الله ﷺ قد عرق عن الحسن والحسين وفعله أصحابه، وقال النبي ﷺ الغلام مرتين بعقيقته وهو اسناد جيد يرويه أبو هريرة عن النبي ﷺ ومن جعلها من أمر الجاهلية فهو لأن هذه الاخبار لم تبلغه والدليل على عدم وجوبها ما احتج به أصحاب الرأي من الخبر. وما روي فيها من الاخبار محمولة على تأكيد الاستحباب جمعا بين الاخبار فانه أولى من التعارض ولأنها ذبيحة لسرور حادث فلم تكن واجبة كالوليمة

(فصل) وهي أفضل من التصديق بقيمتها نص عليه احمد قال « اذا لم يكن عنده ما يعق فاستقرض رجوت أن يخلف الله عليه احيا سنة. قال أحمد احياء السنن واتباعها أفضل » وقد ورد فيها من تأكيد الاحاديث التي روينها ما لم يرد في غيرها

(مسئلة) (عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة) يروى ذلك عن ابن عباس وعائشة وهو قول أكثر القائلين بها. منهم الشافعي وأبو ثور وكان ابن عمر يقول: شاة شاة عن الغلام والجارية، لما روي

« ١ » قال النووي هي بكسر الفاء عند أهل اللغة والمحدثون يفتحونها. وههنا كتبت بالضبط الأول وفيما بعده بالثاني والمعنى واحد فالمكافئ مساو أي المساوي مساو

الكعبة إذا نزعتم يتصدق بها ، وقال إذا أراد أن يستشفى بشيء من طيب الكعبة فليأت بطيب من عنده فليزقه على البيت ثم يأخذه ولا يأخذ من طيب البيت شيئاً ولا يخرج من تراب الحرم ولا يدخل فيه من الحل كذلك قال عمر وابن عباس رضي الله عنهما ولا يخرج من حجارة مكة وترابها إلى الحل والخروج أشد إلا أن ما، زمزم أخرجه كعب

(فصل) قال أحمد كيف لنا بالجوار بمكة قال النبي ﷺ إنك لأحب البقاع إلى الله عز وجل ولولا إني أخرجت منك ما خرجت وإنما كره الجوار بمكة لمن هاجر منها وجابر بن عبد الله جاور بمكة وجهيم أهل البلاد ومن كان من أهل اليمن ليس بمنزلة من يخرج ويهاجر أي لا بأس به وابن عمر كان يقيم بمكة قال والمقام بالمدينة أحب إلي من المقام بمكة لمن قوي عليه لأنها مهاجر المسلمين وقال

أن النبي ﷺ عرق عن الحسن شاة ، وعن الحسين شاة . رواه أبو داود وكان الحسن وقتادة لا يريان عن الجارية عقيقة لان العقيقة شكر للنعمة الحاصلة بالولد والجارية لا يحصل بها سرور فلا يشترع لها عقيقة . وأما حديث عائشة وأم كرز وما روه محمول على الجواز . إذا ثبت هذا فيستحب أن تكون الشاتان مماثلتين لقول النبي ﷺ شاتان مكافأتان ، وفي رواية مثلاً قال أحمد يعني متقاربتين أو متساويتين لما جاء من الحديث فيه ، ويجوز فيها الذكر والأنثى لانه روي في حديث أم كرز أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة ولا بأس أن تكون ذكراً أو أنثى » رواه سعيد وابن داود والذكر أفضل لان النبي ﷺ عرق عن الحسن والحسين بكبش كبش وضحي بكبشين والعقيقة تجري مجرى الاضحية والافضل في لونهما البياض ويستحب استحسانها واستسمانها واستعظامها لما ذكرنا في الاضحية لانها تشبهها فان خالف ذلك أو عرق بكبش واحد أجزأ لما روينا من حديث الحسن والحسين

﴿ مسألة ﴾ (وتذبح يوم سابعه ويحلق رأسه ويتصدق بوزنه ورقاً فان فات ففي أربعة عشر فان فات ففي إحدى وعشرين) السنة أن تذبح العقيقة يوم السابع لما ذكرنا من حديث سمرة . قال شيخنا ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم القائلين بمشروعيتها في استحباب ذبحها يوم السابع . يستحب أن يحلق رأس الصبي يوم السابع ويسمى لحديث سمرة وأن يتصدق بوزن شعره من الفضة لما روي أن النبي ﷺ قال لفاطمة لما ولدت الحسن « احلقتي رأسه وتصدقي وزن شعره فضة على المساكين والاقصاص » يعني أهل الصفة رواه الامام أحمد ، وروى سعيد في سننه عن محمد بن علي أن رسول الله ﷺ عرق عن الحسن والحسين بكبش كبش وضحي بكبشين . والعقيقة تجري مجرى الاضحية والافضل في لونهما البياض ، وأنه تصدق بوزن شعورها ورقاً وأن فاطمة رضي الله عنها كانت إذا ولدت ولداً حلقت شعره وتصدقت بوزن شعره ورقاً . وإن سماه قبل السابع فحسن لان النبي ﷺ قال « ولد لي الليلة ولد فسميته باسم أبي إبراهيم » والغلام الذي جاء به أنس بن مالك فحنكه وسماه عبد الله . ويستحب أن يحسن اسمه لانه روي عن النبي ﷺ أنه قال « انكم تدعون يوم القيامة

٥٨٨ متى نذبح العقيدة وكرهه ادماء رأس المولود. استحباب زيارة قبره (ص) (المغني والشرح الكبير)

النبي ﷺ لا يصبر أحد على لأوائها وشدها إلا كنت له شفيعاً يوم القيامة

(فصل) ويستحب زيارة قبر النبي ﷺ لما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر قال قال رسول

الله ﷺ « من حج فزار قبري بعد وفاتي فكأني زارني في حياتي » وفي رواية « من زار قبري

وجبت له شفاعتي » رواه باللفظ الاول سعيد ثنا حفص بن سليمان^(١) عن ايث عن مجاهد عن ابن عمر

وقال أحمد في رواية عبد الله عن يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « ما من أحد مسلم

علي عند قبري^(٢) إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام » وإذا حج الذي لم يحج قط يعني من غير

طريق الشام لا يأخذ على طريق المدينة لاني أخاف أن يحدث به حدث فينبغي أن يقصد مكة من أقصد

الطرق ولا يتشغل بغيره ويروي عن العتي قال كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ فجاء أعرابي فقال السلام

بأسمائكم وأسماء آبائكم فاحسنوا أسماكم » رواه أبو داود وقال عليه الصلاة والسلام « أحب الاسماء

إلى الله عبد الله وعبد الرحمن » رواه مسلم وهو حديث صحيح وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال

« أحب الاسماء إلى الله أسماء الانبياء » وقال النبي ﷺ « تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » وفي

رواية « لاتجمعوا بين اسمي وكنيتي »

(فصل) فان فات الذبح في السابع ففي أربع عشرة ، فان فات ففي إحدى وعشرين » وهذا قول

اسحاق لانه روي عن عائشة رضي الله عنها « والظاهر أنها لا تقوله إلا توفيقاً فان ذبح قبل ذلك

أو بعده أجزأ للحصول المقصود بذلك فان تجاوز إحدى وعشرين احتمل أن يستحب في كل سبع

فيجعله في ثمان وعشرين ، فان لم يكن ففي خمس وثلاثين ، وعلى هذا قياساً على ما قبله ، واحتمل أن

يجوز في كل وقت لان هذا قضاء فأتى فلم يتوقف كقضاء الاضحية وغيرها فان لم يعق أصلاً فبلغ

الغلام وكسب فقد سئل أحمد عن هذه المسئلة فقال ذلك على الوالد يعني لا يعق عن نفسه لان السنة

في حق غيره وقال عطاء والحسن يعق عن نفسه لانه مشروعة عنه ولانه مرتين بها فينبغي أن يشرع

له فكذلك نفسه ولنا أنها مشروعة في حق الوالد فلا يفعلها غيره كالأجنبي وكصدقة الفطر

(فصل) يكره أن يلطخ رأس الصبي بدم عن أحمد والزهرى ومالك والشافعي وابن المنذر

وحكي عن الحسن وقتادة أنه مستحب ، وحكاه ابن أبي موسى قولاً في المذهب لما روي في حديث سمرة

عن النبي ﷺ قال « الغلام مرتين بعقيقته يذبح عنه يوم السابع ويدي » رواه همام عن قتادة عن

الحسن عن سمرة قال ابن عبد البر لا أعلم أحداً قال هذا إلا الحسن وقتادة وأنكره سائر أهل العلم

وكرهه لان النبي ﷺ قال « مع الغلام العقيدة فهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى » رواه أبو داود

وهذا يقتضي أن لا يمس بدم لانه أذى » وروي يزيد بن عبد المزني عن أبيه أن النبي ﷺ قال

« يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم » قال مهنا ذكرنا هذا الحديث لأحمد فقال : ما ظرفه . رواه

ابن ماجه ولم يقل عن أبيه ، ولان هذا تنجيس له فلا يشرع كطخه بغيره من النجاسات » وقال بريدة

كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ويلطخ رأسه بدمها » فلما جاء الاسلام كنا نذبح شاة

« ١ » حفص هذا

منكر الحديث ضعفه

وتركوه كما قال أحمد

والبخاري ومسلم

والنسائي وغيرهم بل

كذبه بعضهم فأقل

ما يقال في هذا الحديث

انه ضعيف منكر

« ٢ » رواه أبو داود

بدون زيادة عند قبري

وأشار السيوطي في

الجامع الصغير الى

ضعفه ولكن صححه

بعضهم بشواهد له

وأفته أبو صخر حميد

ابن زياد الخراط

اختلفوا فيه قيل

ضعيف وقيل لا بأس

به والروايتان عن

أحمد وغيره وقد انفرد

به وما انفرد به مثله

لا يكون صحيحاً البته

عليك يا رسول الله سمعت الله يقول (ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً) وقد جئتكم مستغفراً لذنبي مستشفعاً بك إلى ربي ثم أنشأ يقول:

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيبهن القاع والأكم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم انصرف الأعرابي فملتني عيني فتمت فرأيت النبي ﷺ في النوم فقال يا عتيبي الحق الأعرابي فبشره أن الله قد غفر له (١) ويستحب لمن دخل المسجد أن يقدم رجله اليمنى ثم يقول بسم الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول بسم الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخص الله عنها

وتحلق رأسه وتلطخه بزعفران. روى أبو داود قوماً رواية من روى ويدهم فقال أبو داود ويسمى أصح هكذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دغفل عن الحسن ووهامهم وقال: ويدهم قال أحمد قال فيه ابن أبي عروبة يسمى. وقال همام يدهم، وما رده الأخطأ وقبل هو تصحيف من الراوي

(مسئلة) (وينزعها أعضاء ولا يكسر عظامها وحكمها كالأضحية)

يستحب أن يفصلها أعضاء ولا يكسر عظامها لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت السنة شاتان مكافأتان عن الغلام وعن الجارية شاة يطبخ جدولا لا يكسر عظمها ولا يطعم ويتصدق وذلك يوم السابع. قال أبو عبيد المروني في العقيقة تطبخ جدولا لا يكسر لها عظم أي عضواً عضواً وهو الجدال بالدال غير المفجعة والارب والشلو والعضو والوصل كله واحد إنما فعل بها ذلك لأنها أول ذبيحة ذبحت عن الغلام فاستحب ذلك تفاؤلاً بالسلامة كذلك قالت عائشة وروي أيضاً عن عطاء وابن جرير وبه قال الشافعي

(فصل) وحكمها كالأضحية في سننها وما يحزى منها، وما لا يحزى. ويستحب فيها من الصفة ما يستحب فيها وكانت عائشة تقول اثنتوني به أعين أقرن. قال عطاء الذي ذكر أحب إلي من الأثني والضأن أحب إلينا من المعز، ويكره فيها ما يكره في الأضحية وهي: الشرقاء والخرقاء والمقابلة والمدايرة. ويستحب استشراف العين والاذن كما ذكرنا في الأضحية سواء لأنها تشبهها فتقاس عليها وحكمها في الأكل والهدية والصدقة حكم الأضحية، وبهذا قال الشافعي وقال ابن سيرين اصنع بلحمها كيف شئت، وقال ابن جرير تطبخ بماء وملح وتهدي في الجيران والصديق ولا يتصدق منها بشيء. وسئل أحمد عنها فحكى قول ابن سيرين، وهذا يدل على أنه ذهب إليه وسئل هل يأكلها كلها؟ قال: ألم أقل يأكلها كلها ولا يتصدق منها بشيء؟ والأشبه بقياسها على الأضحية لأنها نسيسة مشروعة غير واجبة أشبهت الأضحية، ولأنها أشبهتها في صفاتها وسننها وقدرها وشروطها فكذلك في مصرفها وإن طبخها ودعا من أكلها فحين

(فصل) قال أحمد رحمه الله: يباع الجلد والرأس والسقط ويتصدق به ونص في الأضحية على

«١» زاد بعضهم
بشفاعتي قال صاحب
الصارم المنكي هذه
الحكاية لا يصح لها
سند عن العتيبي ولا هي
تحتاج به

أن رسول الله ﷺ علمها أن تقول ذلك إذا دخلت المسجد .

ثم تأتي القبر فتولي ظهرك القبلة وتستقبل وسطه وتقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا نبي الله وخبرته من خلقه، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ۝ وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أشهد أنك قد بلغت رسالات ربك ۝ ونصحت لامتك، ودعوت إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وعبدت الله حتى أنك اليقين، فصلى الله عليك كثيراً كما يحب ربنا ويرضى، اللهم اجز عنا نبينا أفضل ماجزيت أحداً من النبيين والمرسلين، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته يغبطه به الأولون والآخرون، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم إنك قلت وقولك الحق (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً) وقد أتيتك مستغفراً من ذنوبي، مستغفراً بك إلى ربي، فاستألك يارب أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم اجعله أول الشافعين، وأنجح السائلين، وأكرم الآخرين والأولين، رحمتك يا أرحم الراحمين. ثم يدعو لوالديه ولأخوانه والمسلمين أجمعين. ثم يتقدم قليلاً ويقول السلام عليك يا أبا بكر

خلاف هذا وهو أقيس في مذهبه لانها ذبيحة لله فلا يباع منها شيء كالهدي ، ولانه يمكن الصدقة به فلا حاجة إلى بيعه ، وقال أبو الخطاب يحتمل أن ينقل حكم إحداهما إلى الأخرى فيخرج في المسئلتين روايتان ، ويحتمل أن يفرق بينهما من حيث إن الاضحية ذبيحة شرعت يوم النحر فأشبهت الهدي ، والعقيقة شرعت عند سرور حادث وتجدد نعمة أشبهت الذبح في الولية . ولان الذبيحة - هنا لم يخرج عن ملكه فكان له أن يفعل بها ما شاء من بيع وغيره ، والصدقة بثمن ما يبيع منها بمنزلة الصدقة به في فضاها وثوابها وحصول النفع به - فكان له ذلك

(فصل) قال بعض أهل العلم : يستحب للوالد أن يؤذن في أذن ابنه حين يولده لما روى عبد الله بن رافع عن أبيه أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة ، وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان إذا ولد له مولود أخذَه في خرقة فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى وسماه . وروينا أن رجلا قال لرجل عند الحسن يهنيه بآبن : ليهنك الفارس ، فقال الحسن : وما يدريك أفارس هو أو حمار ؟ فقال كيف تقول ؟ قال قل ، بورك لك في الموهوب ، وشكرت الواهب ، وبلغ أشده ، ورزقت بره . وروى عن النبي ﷺ أنه كان يحنك أولا . الانصار بالتمر . وروى أنس رضي الله عنه قال : ذهب بعبد الله بن أبي طلحة الى رسول الله ﷺ حين ولد قال ■ هل معك تمر ؟ « فناولته تمرات فلا تكن ثم فغرفاه ثم محبه فيه فجعل يتلمظ فقال رسول الله ﷺ « أنظروا الى حب الانصار بالتمر ■ وسماه عبد الله

(مسئلة) (ولا تسن الفرعة وهي ذبح أول ولد الناقة ولا العتيرة وهي ذبيحة رجب)

هذا قول علماء الامصار سوى ابن سيرين فانه كان يذبح العتيرة في رجب وروي فيها شيئا

الصديق السلام عليك يا عمر الفاروق السلام عليكما يا صاحبي رسول الله ﷺ ورضي الله عنكما ووزيره
ورحمة الله وبركاته اللهم اجزها عن نبيها وعن الاسلام خيرا سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار
اللهم لا تجعله آخر العهد من قبر نبيك ﷺ ومن حرم مسجدك يا أرحم الراحمين
(فصل) ولا يستحب التمسح بحائط قبر النبي ﷺ ولا تقبيله قال أحمد ما أعرف هذا قال
الاثرم رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون قبر النبي ﷺ يقومون من ناحية فيسلمون، قال
أبو عبد الله وهكذا كان ابن عمر يفعل، قال أما المنبر فقد جاء فيه يعني مارواه ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن عبد القاري أنه نظر إلى ابن عمر وهو يضع يده على مقعد النبي ﷺ من المنبر ثم يضعها على وجهه
(فصل) ويستحب لمن رجع من الحج أن يقول ما روى البخاري عن عبد الله بن عمر أن رسول
الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثم يقول «لا إله إلا
الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» آثبون تائبون عابدون، لربنا حامدون،
صدق الله وعده ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده

والفرع والفرع بفتح الراء أول ولد الناقة كانوا يذبحونه لأهلهم في الجاهلية فنهوا عنها قال ذلك أبو
عمرو الشيباني وقال أبو عبيد: العتيرة هي الرجبية كان أهل الجاهلية إذا طلب أحدهم أمراً نذر أن
يذبح من غنمه شاة في رجب وهي العتائر، والصحيح أن شاء الله تعالى أنهم كانوا يذبحونها في رجب
من غير نذر، جعلوا ذلك سنة فيما بينهم كالاضحية في الاضحى وكان منهم من يندرها كما قد ينذر
الاضحية بدليل قول النبي ﷺ «على كل أهل بيت أضحية وعتيرة» وهذا الذي قاله النبي ﷺ
في بدء الاسلام تقريراً لما كان في الجاهلية وهو يقتضى ثبوتها بغير نذر ثم نسخ بعد ذلك ولأن العتيرة
لو كانت هي المنذورة لم تكن منسوخة فإن الانسان لو نذر ذبح شاة في أي وقت كان لزمه الوفاء بنذره
وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ بالفرعة من كل خمسين واحدة. قال
ابن المنذر: هذا حديث ثابت. ولنا على أنها لا تسن ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي
ﷺ قال «لا فرع ولا عتيرة» متفق عليه. وهذا الحديث متأخر على الامر بها فيكون ناسخاً ودليل
تأخره أمران (أحدهما) أن راويه أبو هريرة وهو متأخر الاسلام فإن اسلامه في سنة فتح خيبر وهي
السنة السابعة من الهجرة (والثاني) أن الفرع والعتيرة كان فعلها أمراً متقدماً على الاسلام فالظاهر
بقاؤه عليه الى حين نسخه واستمرار النسخ من غير رفع له، ولو قدرنا تقدم النهي عن الامر بها
لسكانت قد نسخت ثم نسخ ناسخها، وهذا خلاف الظاهر، إذا ثبت هذا فإن المراد بالخبر نفي كونها
سنة لا تحريم فعلها ولا كراهته فلو ذبح انسان ذبيحة في رجب أو ذبح ولد الناقة لحاجته الى ذلك أو
للصدقة به واطعامه لم يكن ذلك مكروهاً والله تعالى أعلم

(تم الجزء الثالث من المغني والشرح الكبير ويليه الجزء الرابع)



بيان ما عثرنا عليه من الخطأ المطبعي في كتابي المغني والشرح الكبير

فليصحح بالقلم

صحيفة	سطر	خطاً	صواب
٢	٤	صمها	صمنا
٢٧	٢	منه	من
٢٧	٢٠	غدا	يصوم غدا
٢٨	٢٤	فهو (نقل	فهو نقل
١٨	١٧	الحاجة	لحاجة
٦٠	١٠	وجبين	وجهاين
٦٧	٥	لزامه	الزامه
٦٨	١٣	كارة	كفارة
٧٩	٨	للشيخ	للشيخ
٨٠	١	يه	به
٨٣	٢٠	ولهذا	وبهذا
٨٩	٢٧	قضاء	قضاء
٩٣	٦	لاعتكاف	الاعتكاف
١٧١	١٩	وهو	هو
١٨٢	٢١	يأخذ	يأخذه
١٨٧	٢٣	أعسر	أعسر
١٨٨	١٨	والنذر	النذر
١٨٩	٢	لا	إلا
٢٠٤	٦	يعقد له	يعقد
٢٠٥	٢	لم ينوئ	لم ينو
٢٠٥	٢	يعتبر	تعتبر
٢٠٦	٤	قول	قولي
٢٠٧	١٣	مقاييم	مقاييم
٢١١	١	في العمرة	العمرة
٢٠٢	٢٤	به عنه	به
٢٢٠	١٩	أعمره	عمره
٢٢٠	٢٠	المنفعة	البقعة
٢٢١	٨	عنه	منه
٢٢٢	٦	روى	روى عن

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
وذهب	واليه ذهب	٢	٢٣٣
الحج	الحجج	٢٢	٢٣٧
أفبقول	فيقول	٢٧	٢٣٧
عائبا	عائبا	١٨	٢٣٨
الحج	الحجج	١٣	٢٣٩
لايجزئه	لايجزئه	٢٦	٤٨٢
آخر	خر	٧	٤١٥
آخر	آخر	١٢	٤٨٦
إحداها	إحدهما	١٥	٤٨٦
آخر	آخر	١٦	٤٨٧
أن لا	أن لا	١٢	٤٨٨
المنذر	الزير	٥	٥١١
مادب	دب	١٦	٥٣٢
الانعام	لانعام	٢١	٥٣٣
فقتله	فقتله	٩	٥٣٩
ماله	ماله	١٩	٥٤٠
بيضة	بيصه	٢٠	٥٤٠
بيضة	بيصه	١	٥٤١
وإلا	ولا	٤	٥٤١
فقتله	فقتله	٨	٥٤١
مغضوب	مغضوب	١٠	٥٤١
وهذا	وهذا	١١	٥٤١
نقصه نقصا	نقصه نقصا	١٢	٥٤١
واستثنى	أواستثنى	١٨	٥٤١
	على ملة ابراهيم	٢٤	٥٤١
أربعة	أربع	٣	٥٤٣
الجزاء	الجزاء	١٦	٥٤٥
فاته	فاته	٦	٥٥٠
يجوز	يجوز	٢	٥٥١
يصير	يصير	٩	٥٥٢
لقرانه وفواته	لقران وفواته	١٤	٥٥٢
النخعي	والنخعي	١٢	٥٥٤
يجب	يجب	١٧	٥٨٣

فهرس

الجزء الثالث

من كتابي

المعنى

و

الشرح الكبير



الطبعة الاولى في مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٦ هـ

فهرس الجزء الثالث منه كتابي المفتي والشرح الكبير

« أكثر مواد هذا الفهرس يتفق فيها الكتابان وما اختلف فيه ترتيبهما بيناه بأثبات رقم صفحات الآخر تارة عن يسار السطور وتارة باعادة ذكر المادة مع رقها في الكتاب الآخر ولو بلفظ آخر »

صحيفة	صحيفة
٢٩	٢ كتاب الصيام
٣٢	٣ معنى رمضان وتعريف الصيام
٣٣	٤ ما يثبت بصيام رمضان وكراهة صيام آخر شعبان
٣٥	٥ ما يفعل إذا لم ير الهلال ليلة الثلاثين من شعبان
٣٦	٧ حكمة رؤية الهلال ببلد دون آخر واختلاف المطالع
٣٩	٩ أحكام رؤية هلال رمضان وشوال ٩٩
٤١	١٠ أحكام الصوم والفطر بشهادة الشهود
٤٤	١١ ثبوت هلال شوال بشاهدين فمن رآه وحده لا يفطر
٥١	١٣ شروط وجوب الصوم
٥٤	١٤ متى يؤمر الا بالاصيام ومتى يجب الامساك
٥٩	على المفطر
٦١	١٥ ما يجب على الكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ
٦٩	والحائض إذا طهرت
٧٠	١٦ أحكام من يشق عليهم الصيام لغير المرض
»	١٧ أحكام السفر والمرض وخوف المرض
٧١	١٨ المفاضلة بين الصوم والفطر في السفر وحد
	السفر المبيح للفطر
٧٢	١٩ لا يصوم المريض والمسافر في رمضان عن غيره
٧٣	وله الفطر يوم سفره
٧٤	٢١ و٢٢ وجوب الفدية والقضاء على الحامل والمرضع
	صوم الجنون والمغمى عليه
٧٥	٢٢ اشتراط النية للصيام . حكم صوم النائم والمغمى
	عليه والجنون
٧٦	٢٤ جواز نية التطوع من الصيام نهراً
	صحّة نية صيام رمضان كله في أوله
٧٧	٢٧ وجوب تعيين النية في كل صوم
٢٩	صيام التطوع وأحكام النية له
٣٢	صيام المغمى عليه لا ينقصد
٣٣	اباحة فطر رمضان للمسافر
٣٥	باب ما يفسد الصيام ويوجب الكفارة
٣٦	الخلاص في إفساد الحجامة للصوم
٣٩	حكم من قبل أو لمس وهو صائم
٤١	حكم الاكل أو الشرب مع النسيان
٤٤	حكم المضمضة والاستنشاق للصائم
٥١	» قضاء الصيام
٥٤	وجوب القضاء والكفارة في جماع صائم رمضان
٥٩	حكم المرأة إذا جمعت ناسية
٦١	فروع في كفارة الجماع في الصيام
٦٩	سقوط الكفارة بالعجز عن خصاها الثلاث
٧٠	تكرار الجماع بعد التكفير وقبله
»	ما يكره ويستحب للصائم
٧١	المفطر الذي يجب عليه الامساك . ابتلاع
	النخامة والقيء والدم
٧٢	زوال العذر المبيح للفطر نهراً وذوق الطعام والعلك
٧٣	وجوب القضاء على من أفطر برخصة مضغ العلك
٧٤	من أكل ظناً بقاء الليل أو شاكا ومقابلهما .
	كراهة التقييل بشرطه
٧٥	تأخير الصائم غسل الجنابة إلى طلوع الفجر وما
	يجب عليه اجتنابه
٧٦	من انقطع حيضها ليلا تنوي الصيام وتغتسل
	نهراً . ما يستحب للصائم
٧٧	تعجيل الفطر وتأخير السحور

صفحة	صفحة
٧٩	كبر السن المبيح للفطر . ما يستحب في الفطر
٨٠	والسجور وقطير الصائم
٨١	تحريم الصيام على الحائض والنفساء
٨٢	استحباب التتابع في قضاء رمضان
٨٣	أحكام قضاء الصيام وتأخيرها وما تجب فيه الفدية
٨٤	تأخير قضاء الصيام لعذر وغير عذر وصيام
٨٥	الولد عن والديه
٨٦	حكم تأخير قضاء صيام رمضان إلى مثله أو
٨٧	إلى رمضانين ومن مات وهو مفطر فيه
٨٨	الخلاف في كراهة القضاء في عشر ذي الحجة
٨٩	كرهية الصيام لمن يزيد في مرضه . ومن نخس
٩٠	المرض منه يفطر
٩١	فطر من يتضرر بترك الجماع وحكم صيام المسافر
٩٢	الأفضل الفطر في السفر والتتابع في قضاء الصيام
٩٣	يستحب قضاء صيام التطوع وعن فرض قرينه
٩٤	لا تلزم عبادة بالشروع إلا الحج والعمرة .
٩٥	حكم الصيام قبل البلوغ
٩٦	حكم من بلغ أو أسلم في رمضان أو أثناء الحج
٩٧	رؤية الواحد للهِلال ما يجب بها عليه وعلى الناس
٩٨	العمل بشهادة الواحد في حال الصحو ورأى
٩٩	الهِلال . صيام التطوع
١٠٠	الصيام والافطار بشهادة الواحد وبأكثر العدة
١٠١	حكم من رأى هلال شوال وحده ومن اشتبهت
١٠٢	عليه الأشهر
١٠٣	من صام شهراً عن رمضان بالاجتهاد فله أربعة
١٠٤	أحوال . صيام الايام البيض
١٠٥	تحريم صيام العيدين وأيام التشريق ولو عن
١٠٦	قضاء فرض
١٠٧	كرهية إفرادي يومي الجمعة والسبت بالصوم
١٠٨	كرهية صيام رجب كله وصيام الدهر كله .
١٠٩	فضيلة السجور ووقته . صوم يومي الاثنين والخميس
١١٠	استحباب تعجيل الفطر وما يفطر عليه وكرهية
١١١	وصال الصوم
١١٢	صيام ست من شوال بعذر رمضان يعدل صيام الدهر
١١٣	استحباب صيام يومي عرفة وعاشوراء
١١٤	والجمع بين التاسع والعاشر
١١٥	الخلاف في صيام يوم عرفة في عرفة
١١٦	فضل صيام داود وعشر ذي الحجة والمحرم
١١٧	وكرهية صيام رجب الح
١١٨	كرهية صيام النير وزوال مهر جان والوصال في الصيام
١١٩	كرهية صوم الدهر ويوم أو يومين قبل رمضان
١٢٠	ومحريم العيدين
١٢١	يجب على الصائم حفظ لسانه ويستحب إتمام التطوع
١٢٢	التطوع لا يجب إتمامه إلا الحج والعمرة قبل الصلاة
١٢٣	ليلة القدر وفضلها ووقتها
١٢٤	ما كان يفعله رسول الله في العشر الاخير
١٢٥	أكد الليالي في تعيين ليلة القدر وعلامتها
١٢٦	التحقيق في ليلة القدر (في الحاشية)
١٢٧	(الاعتكاف وأحكامه)
١٢٨	إبطال الرسول اعتكافه في رمضان وقضاؤه
١٢٩	إياه في شوال
١٣٠	صحة الاعتكاف بصوم وبدونه
١٣١	اعتكاف المرأة والعبد منوط باذن الزوج والسيد
١٣٢	شرط الاعتكاف المسجد الجامع
١٣٣	الاختلاف في تعيين مسجد الجماعة والجمعة
١٣٤	للاعتكاف
١٣٥	استحباب الاشتتار للمعتكفات وهو الاولى
١٣٦	للمعتكفين
١٣٧	وجوب الاعتكاف بالنذر وتعين زمنه بتعيينه
١٣٨	نذر اعتكاف اليوم المطلق

صفحة	صفحة
١٣٥	بطلان الاعتكاف بالخروج لما ليس به حاجة
١٣٨	جواز اشتراط المعتكف الخروج لقربة أو مباح غير كسب
١٤١	الاعتكاف المنذور وما يوجب الاستئذان أو الكفارة أو يبطل الاعتكاف
١٤٢	فساد الاعتكاف بالوطء والخلاف في وجوب الكفارة به
١٤٥	فساد الاعتكاف بالردة والسكر وما يجب على من أفسده
١٤٧	ما يمنع على المعتكف من تجارة وكسب وما يستحب له ويكره
١٤٩	نذر ما يشق فعله ويخالف الشرع أصله
١٥٠	لا يجعل القرآن بدلا من الكلام والخلاف في إقراره للمعتكف كالعلم
١٥٣	ما تفعل المنة ككفة إذا حاضت
١٥٧	عدم تعيين المسجد في الاعتكاف المنذور
١٥٨	صححة نذر اعتكاف يوم يقدم فلان
١٥٩	﴿ كتاب الحج والمناسك ﴾
١٦٠	وجوب العمرة على من يجب عليه الحج
١٦١	شرائط الحج والعمرة وأقسامها
١٦٢	حج الصبي والعبد
١٦٥	محذورات إحرام الصبي ونفقة حجه وإذن السيد والزوج بالاحرام
١٦٦	نذر العبد الحج وجنباياته فيه
١٦٧	إحرام المرأة بحج أو عمرة تطوعا
١٦٩	معنى الاستطاعة. حق الوالد والزوج في المنع من الحج
١٧٠	عدم لزوم الحج ببذل الغير له
١٧١	معنى الزاد والراحلة وما يشترط فيها
١٧٣	الخلاف في وجوب العمرة
١٧٤	وجوب الحج على الفور أم على التراخي و١٨٧
١٧٥	استحباب تكرار العمرة
١٧٦	فضل العمرة في رمضان واعماره صلى الله عليه وسلم ٤ عمر في ٤ سنين
١٧٧	العاجز عن الحج يستتيب غيره وأحكام الاستئذان
١٨٠	حكم الاستئذان على الحج
١٨١	أخذ الجعل على العبادات والرقية والأذان
١٨٢	الدماء الواجبة على النائب أو على المستتيب؟
١٨٣	جواز نيابة كل من الرجل والمرأة عن الآخر
١٨٤	فروع في أحكام مخالفة النائب للمستتيب
١٨٦	من مات قبل حجة الاسلام وأحكام النائب عنه
١٩٠	يشترط لحج المرأة محرمة يسافر معها والخلاف فيه
١٩٥	وجوب الحج عن من مات مفردا وكونه على الفور
١٩٨	من لم يحج عن نفسه ان حج عن غيره كان له
٢٠٠	إذا بلغ الصبي وعق العبد بعد الحج أو أثنائه
٢٠٢	الاستئذان في حج التلوع ثلاثة أقسام
٢٠٣	ما راعى في الحج بالولد الصغير
٢٠٤	أحكام الاحرام عن الولد »
٢٠٦	﴿ باب ذكر المواقيت ﴾
٢٠٧	توقيت الرسول المواقيت لأهل الآفاق
٢٠٩	ميقات من منزله دون الميقات المنصوص
٢١٠	« أهل مكة ومن فيها للحج والعمرة
٢١١	إحرام من هو بمكة عن نفسه أو غيره بحج أو عمرة
٢١٢	حكم من حل بمكة في الاحرام حكم أهلها
٢١٧	حكم من تجاوز الميقات غير محرم وهو أقسام
٢٢١	من أحرم من دون الميقات لعذر فعليه دم
٢٢٤	باب ذكر الاحرام
٢٢٥	استحباب الغسل للاحرام قبله
٢٢٧	أدلة الخلاف في التطيب للاحرام
٢٣٠	أما الاحرام بالنية ويستحب تعيينها بالنسكين أو أحدها
٢٣٣	أدلة التفاضل بين الانساك الثلاثة

فهرس الجزء الثالث من كتابي المغني والشرح الكبير

صفحة	صفحة
٣٢٨ ما يجنبه المحرم من الرقت وغيره	٢٣٥ الخلاف في نسك النبي (ص)
٣٣٠ الفدية ثلاثة أنواع وما هو خير فيه	٢٣٧ مشروعية العمرة في أشهر الحج
٣٣٢ الخلاف في الاطعام في جزاء الصيد	٢٣٩ صفة الاحرام بالتمتع
٣٣٤ دم المتعة والقران وبدله ومكانه	٢٤٢ الاشتراط في نية الاحرام
٣٣٦ فروع في صيام الفدية في الحج	٢٤٥ وجوب الدم على القارن واستحباب الفسخ له
٣٣٩ الدماء الواجبة للفداء وترك الواجب والمباشرة	والمفرد بشرطه
٣٤١ حكم النظر والفكر والتجريد إذا أمنى بها أو أمذى	٢٤٧ الاحرام بالافراد والقران
٣٤٢ لكل جنس محظور فداء وعمد قتل الصيد	٢٤٩ تعيين النسك . حيض المرأة في أثنائه
وخطؤه سواء	٢٥٣ الشك فيما أحرم به . الاحرام عن اثنين
٣٤٥ ما يعذر المحرم بفعله للعفو عنه.	٢٥٤ الاحرام بمحيتين أو عمرتين . حكم التلبية
٣٤٩ البدنة والبقرة كسبع شياه في دماء الاحرام	٢٦١ استحباب الغسل للمرأة عند الاحرام كالرجل
٣٥١ المروي عن الصحابة من جزاء الصيد	وإن كانت حائضة
٣٥٥ فروع في صيد الحرم وتنفيذه وجرحه	٢٦٢ محذورات الاحرام وهي تسعة
٣٥٧ طير الماء من صيد البر . الاشارة في قتل الصيد	٢٦٧ امتناع التفلي وقتل القمل على المحرم و٣٠٥
٢٦٠ فروع في صيد الحرم وإشراكه مع صيد الاحرام	٢٦٩ إباحة غسل الرأس واليدين للمحرم
٣٦٤ تحريم قطع شجر الحرم ونباته إلا الاذخر	٢٧٢ امتناع لبس القميص والسراويل والبرنس
٣٦٧ وجوب الضمان في إتلاف الشجر والحشيش	٢٧٥ ما يباح للمحرم لبسه وما لا يباح
٣٦٩ تحريم صيد حرم المدينة وشجرها وحشيشها	٢٧٨ حكم الاحتجام وقطع الشعر
٣٧١ أحكام الاحصار	٢٨٤ صيد البر المحرم من الوحشي المأكول وغيره
٣٧٨ كيف يفض الحج من أفسده بالجماع	٢٨٩ حكم الصيد يصيده الحلال لاجل المحرم
٣٧٩ كيفية دخول مكة وما يقال من الادعية	٢٩٣ النباتات العطرة في الاحرام
والاذكار عند أداء المناسك	٢٩٥ ما لا يباح للمحرم لبسه من الثياب المطيبة
٣٩٠ اشتراط الطهارة مطلقا للطواف	٢٩٧ منع قطع المحرم لشيء من شعره الا لعذر
٣٩٣ ما يستلمه من أركان البيت وما يقبله منها	٣٠٢ تحريم تغطية المحرم لشيء من رأسه . المحرم
٣٩٥ من لم يتمكن من تقبيل الحجر أشار إليه بيده وقبلها	أكله لطبع الاذى فيه
٣٩٧ الحجر من البيت فيجب الطواف من وراءه	٣٠٥ إحصاء المرأة في وجهها وجواز السدل عليه و٣٤٢
٤٠١ الصلوات في مكة لا تعتبر لها ستره	٣٠٨ لبس القفازين والخلخال للمحرم
٤٠٣ السعي بين الصفا والمروة واستلام الركن	٣١١ لا يتزوج المحرم ولا يزوج غيره ولا تزوج المحرمة
عند الخروج له	٣١٤ إفساد الوطء للحج وأحكامه
٤٠٥ صفة السعي بين الصفا والمروة استيعابه	٣٢٢ حكم المباشرة دون الجماع التام
	٣٢٤ حكم من قبل أنزل أم لا

صفحة	صفحة
٤٠٧	الرمل في السعي سنة للرجال والطهارة
٤٠٩	والستارة والمواالة له
٤١٢	يتحلل المعتمر من العمرة بتقصير الشعر
٤١٥	بعد السعي
٤١٧	فروع في الحلق والتقصير
٤١٩	طواف الراكب والمحمول وسعيها بعد زيارته
٤٢٢	وجوب الدم على المتمتع بفسخ الحج الى العمرة
٤٢٥	باب صفة الحج وحديث جابر في حجه (ص)
٤٢٧	الافضل الاحرام من مكة ويجوز من
٤٢٩	خارجها من الحرم
٤٣٣	الجمع بين الصلاتين بعرفة وخطبتها قبل الموقف
٤٣٥	الوقوف بعرفات وحدودها
٤٣٦	الاكتفاء من الدعاء والذكر في عرفة
٥٣٩	والمأثور منه
٤٤١	تحديد وقت الوقوف بعرفات وشرطه
٤٤٤	لا يشترط لوقوف عرفة طهارة ولا ستارة
٤٤٧	ولا استقبال
٤٤٩	الدفع من عرفة مع الامام أو نائبه
٤٥١	من فاته الجمع بعرفة والمزدلفة مع الامام
٤٥٣	جمع وحده
٤٥٧	المبيت بمزدلفة واجب لا ركن
٥٠٢	الاسراع في بطن محسر واستمرار التلبية
٥٠٦	إلى جرة العقبة
٥٠٩	رمي جرة العقبة وما يشرع فيه
٥٠٩	أول وقت رمي جرة العقبة وآخره وصحته
٥٠٩	للاكب والمأشي
٥٠٩	تطع التلبية مع ابتداء الرمي والتكبير معه
٥٠٩	وفيما بعده
٥٠٩	التحر والتضحية بعد رمي جرة العقبة
٥٠٩	أحكام الحلق والتقصير للرجال والنساء وما
٥٠٩	يستحب معه
٤٦١	السنة أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف
٤٦٣	وحكم من خالف
٤٦٥	خطبة الامام بمنى لتعليم الناس. المناسك فيها
٤٦٥	وقت طواف الافاضة وهو الركن واشترط
٤٦٧	النية له
٤٦٧	حل جميع محرمات الاحرام بعض طواف
٤٦٩	الافاضة وسعيه
٤٧١	للحج ثلاثة أطوفة ماعداها نفل وسعي واحد
٤٧١	يوم النحر يوم الحج الاكبر فيه الرمي
٤٧٣	فالنحر فالحلق فالطواف والخطبة
٤٧٤	وجوب المبيت بمنى ليالي التشریق
٤٧٩	رمي الجمرات
٤٧٩	اشتراط الجمهور في النفر الاول أن يكون
٤٨٣	قبل الغروب
٤٨٣	الرمي وما على من تركه كله أو بعضه
٤٨٣	تكبير العيد بمنى . شرط النفر الاول . كونه
٤٨٣	قبل الغروب
٤٨٣	إن سافر قبل الوداع رجع إن كان بالقرب
٤٨٣	وإلا بعث بدم
٤٨٩	سقوط طواف الوداع عن الحائض والنفساء
٤٩٢	الادعية عند وداع البيت
٤٩٤	طواف الزيارة لا يسقط بالسفر
٤٩٤	القارن كالمفرد . زيارة قبر النبي «ص»
٤٩٧	وجوب الدم على القارن . أحكام العمرة
٤٩٩	شروط وجوب دم الفدية للمتمتع . جواز
٤٩٩	تكرار العمرة في السنة
٥٠٢	حاضر المسجد الحرام من هم
٥٠٦	أركان الحج أربعة الوقوف بعرفة
٥٠٩	أحكام صيام الفدية في الحج بعده ومتى يكون
٥٠٩	حكم من قدر على الهدى بعد الشروع في
٥٠٩	الصوم أو القدرة عليه

صحيفة	صحيفة
٥١١	مسألة حج عائشة وعمرتها . الهدي على من
٥١٧	فاته الحج
٥١٧	يباح الزمن بالليل للرعاة والسقاة .
٥٥٧	» أحكام المحصر
٥١٩	أهل الاعذار كالرعاة في تأخير الرمي .
٥٦١	أين ينحر المحصر
٥٢٠	(باب الفدية وجزاء الصيد) فدية الحلق
٥٢٣	الخلاف في تداخل الكفارة وفي وجوب
	القضاء على المحصر
٥٢٥	فدية تقليم الانظفار كالحلق
٥٢٧	الفدية على فعل المحظورات المختلفة . حكم
	الاحصار بالمرض ونحوه
٥٢٩	حكم من وقف برفة نهراً أو دفم قبل الامام
٥٢١	خطأ قتل الصيد كعمده أفضل
»	الاضاحي والهدي
٥٣٣	ما يعتبر في جزاء الصيد . أفضل الاضحية
٥٣٥	جزاء دواب الصيد نظيرها من النعم
٥٣٨	فروع في جزاء الصيد . اثني من أنواع
	النعم الثلاثة
٥٤١	أحكام بيض الصيد المحرم وريشه وجزاء
	النعام والحمائم
٥٤٣	التخيير في خصال فداء الصيد وتكرار
	جزائه بتكراره
»	مالا يجزأ في الاضحية
٥٤٧	من أحرم وهو يملك صيداً بقي ملكه له
٥٤٩	من فاته وقوف عرفة تحلل بعمره وحج
	من قابل
٥٥١	قضاء الحج واجب وان كان المقضي نقلاً
	ويلزمه معه الهدي
٥٥٣	العبد لا يملك فيذبح وانما فدية الصوم
٥٥٥	ليس للرجل منع امرأته من أي واجب
»	وقت الاضحية
٥٥٧	حكم عطب الهدي الواجب دون محله
٥٥٩	فروع في الاضاحي والهدي
٥٦١	الهدي والاضحية وتعييمهما
	والاشتراك فيها
٥٦٣	جواز ركوب ما عين للهدي أو الاضحية
	من البدن للحاجة
٥٦٥	جواز الأكل من هدي التمتع والقران لا من
	المنذور وجزاء الصيد
٥٦٧	الهدي الواجب بالقياس . الانتفاع بجلد
	الاضحية دون بيعه
٥٦٩	فروع في محظورات الاحرام وفي أحكام الهدي
٥٧٢	فروع في مكان ذبح الهدي
٥٧٥	ما يسن في الهدي . فروع في العاطب والمعيب
٧٧٥	سبيع شياه تجزأ عن بدنة
	يسن إشعار البدن وتقليدها
٥٧٩	البقرة كالبدنة . استحباب الاكل من الهدي
	غير الواجب دون دم المتعة
٥٨١	الاضحية سنة لا تجب إلا بالنذر
٥٨٣	جواز إطعام الكافر من الاضحية كسائر
	الصدقات غير الواجبة
٥٨٥	ما يكره أن يضحي به
»	أحكام البعثة
٥٨٧	النهي عن إخراج شيء من الحرم إلا ماء
	زمزم وحكم التجاورة بمكة
٥٨٩	ما يستحب في زيارة مسجده وقبره (ص)
٥٩١	التمسح بجائط قبر النبي (ص) وتقبيله بدعة

تصحيح

بعض أغلاط الطبع في حواشي هذا الجزء

صواب	خطأ	سطر	صفحة
نعم إن	نعم أن	٧	١٧
أهون من	أهون عن	٨	»
بكل	لكل	٢١	٢٧
مسألة فيها نظر	فيها نظر	٣٣	»
بعده	بعده	٨	٧٤
لانه (ولعله غير ذلك)	إذ لان	٩	٠٣
لا يكلف	يكلف	٩	١٦٩
ست	سنة	٩	١٩٥
أن السباب	السباب	٤	٣٢٩
انطلقى أنت (*)	انت	٢	٣٨٥
محبوه بكثرهم	كراماتهم	٣	٣٩٥
في النسك	والنسك	١١	٥٨٢



COLUMBIA
UNIVERSITY
LIBRARY

(*) بل هو كذا حتما . والغلط إنما في وضع رقم الحاشية (١) في الاصل فكان يجب وضعه عند كلمة «عنك» لا عند كلمة «وأيت» ومثله في ص ٣٩٢

[illegible][illegible]

COLUMBIA UNIVERSITY



0026815885

893.799

Ib6

Ibn Kudamah

3

Al-mughni

893.799

Ib6

3

MAR 3 1936

